

الحمد لله والصلاة والسلام على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد قام  
الطالب باجراء التصحيحات التي طلبتها  
لجنة المناقشة ..

المناقش المناقش المشرف

للمملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
تسعى الدراسات العليا  
فروع الفقه والأصول

فقه أبي بكر الصديق في المعاملات والانكحة

« دراسة مقارنة »

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه والأصول

إعداد

عبد الله بن صالح الزبير

أشرف فضيلة الأستاذ الدكتور

رمضان حافظ عبد الرحمن

( الجزء الأول )



١٤١٠هـ - ١٤١١هـ

## مستخلص الرسالة

تناول هذا البحث بالدراسة والمناقشة ، والمقارنة والتدليل والتعليل (( لله أبى بكر الصديق رضى الله عنه فى المعاملات والانكحة )) ، حيث عرض لآراء الصديق واجتهاداته ، مستنبطه من مظانها ومصادرها الأصلية من كتب الحديث وغيرها ، وأتبع هذا العرض ببيان لآراء الفقهاء والمجتهدين من سلف هذه الأمة وخلفها فى كل مسألة من المسائل التى كان لأبى بكر الصديق قول فيها ، ثم تم عرض الأدلة التى استدل بها كل فريق لتدعيم مذهب اليه ، ثم تمت مناقشة الأدلة وختمت كل مسألة ببيان القول الراجح مع بيان اسباب الترجيح .

وقد اظهر هذا البحث المكانة الفقيهية والعلمية التى كان يتميز بها ابوبكر الصديق رضى الله عنه على سائر الصحابة ، حيث ان مكانته وفضله فى سائر خلقه واحواله لايجادل احد فى اسبقيته بها على سائر الصحابة ، لما تضافر من النصوص النبوية فى بيان ذلك ولكن التميز فى الجانب الفقهي هو الأمر الجديد الذى اثبتته هذا البحث ، حيث ظهر أن ابابكر الصديق رضى الله عنه كان افقه الصحابة على الاطلاق ، لما تميز به من فهم دقيق ودكاء حاد وسبق فى الاحاطة بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . رضى الله عنه وعن الصحابة أجمعين .

المشرف على الرسالة

رضا - حازم - الصبر

الطالب

عبدالله

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

١٩٥١/١١

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

الحمد لله الذى هيا لهذا الدين من يرفع عماده ، ويعلى رايته وينشر نوره ، ويحمل مشعل بيانه وتوضيح احكامه ، وأشهد أن لا اله الا الله وحده لاشريك له ارسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون ، واشهد أن نبينا محمدا عبده ورسوله الذى اختصه الله بمزيد فضله ومنته وجعله اكرم نبي واعظم هاد ، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه ، الذين فازوا بشرف صحبتته وأدراك زمانه ، فغنموا خيري الدنيا والآخرة .

أما بعد ..

فان من أهم ما انفرد به الفقه الاسلامى ، وفاق به غيره من القوانين والتشريعات هو تميزه بذلك النبع الصافى ، والمعين الزاهى الذى استمدت منه أحكامه ، وعرفت من خلاله سننه وتشريعاته ، كيف لا وهو قد وصل الينا باصح الطرق واوثقها ، وأقوى الاسانيد واعلاها ، بأشرف الأقوام وأفضلها ، وخير القرون وازهاها ، فقد حمل صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أمانة نقل هذه الثروة الفقهية وتبليغها للناس ، حتى يعبد الله على بصيره وهدى ، ولذلك فقد حوت مدونات السنة والفقه والتفسير وغيرها كما هائلا ، وعددا لا يكاد يحصر ، من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم القولية والفعلية التى تعرض لأمة الاسلام منهاجا واضحا وطريقا مستقيما ودربا مضيئا لكل ما تحتاج اليه من احكام وتشريعات ونظم حياة وغير ذلك .

ولقد كان دور صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى توضيح ما أشكل ، وبيان ما أبهم ، وتفصيل ما أجمل والاجتهاد فيما لم ينقل من النصوص الشرعية ، كان دورا رائدا وعظيما ، حيث أهلهم لذلك مرافقتهم

لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومعاشرتهم لهم ، ومعاصرتهم لوقت الوحي والتنزيل ، والمأمهم بمقاصد التشريع ومبائيه ، واحاطتهم بأحوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأعماله ، وفهمهم لكل ما يصدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ووعيههم له ، مع ما فطرهم الله عليه من لغة عربية فصيحة سالمة من الدخيل والعجمه فكان تلقيهم لكل تشريعات الاسلام من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم تلقيا صافيا واضحا لا لبس فيه ولا غموض .

ولقد برز من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم آحاد امتازوا بملكة فقهية متميزه ، وبفهم عميق ودقيق ، وذكاء حاد وجاد ، وعلو همة نادرة ، وسعة افق لحدود له مع أنهم كلهم لا ينقصهم شيء من ذلك ، فكان هؤلاء الآحاد هم الشموس في روابح النهار التي تملأ الأرض نورا واشعاعا وضياء ، وكانوا هم الاقمار في دياجير الظلمات التي تبسدد الظلام وتنشر النور ، وتعين على الاهتداء ، حيث تركوا من جواهر علمهم ، ودرر فقههم ، الشيء الذي اهلهم لأن يكونوا فقهاء هذه الأمة واساطين علمها وتشريعاتها .

وكان على رأس هؤلاء الآحاد صحابي جليل اختصه الله جل وعلا بأن يكون خير هذه الأمة بعد نبيها صلى الله عليه وسلم وميزه بأن جعله خير من طلعت عليه الشمس بعد النبيين والمرسلين الا وهو **ابوبكر الصديق** رضي الله عنه ، ذلك الرجل الذي فاق علمه وفقهه وحلمه وذكاؤه وايمانه وصبره وشجاعته وورعه وتقواه وسائر خلقه واحواله ، سائر العالمين بعد النبيين والمرسلين .

وان المتأمل في ما أثر عن هذا العلم من ثروة فقهية في سائر ابواب الفقه وفروعه ليعجب أشد العجب أن لا تلقى تلك الثروة ما تستحقه من التأليف والتصنيف ، والعرض والتحليل والموازنة والمقارنة ، حتى تأخذ مكانها في واقع الناس وحياتهم ، وحتى يظهر وبجلاء صدق مقالة



أن **أبا بكر الصديق** رضى الله عنه كان أفقه الصحابة واعلمهم على الإطلاق ، حيث إن الاستقراء والتتبع ، أثبت أن **أبا بكر الصديق** رضى الله عنه كان صاحب ذهن وقاد ، وبصيرة نافذة ، وعلم غزير ، وفقه لا يجارى ولا يبارى ، فقد كان حكمه فى غالب المسائل المروية عنه هو الحكم الصائب الذى تسنده الأدلة القوية ، وتشده النصوص النبوية والحجج الظاهرة الصادقة ، والبراهين الساطعة كما حكي ذلك ابن القيم (١) .

فكان لابد من أن تتوجه الى فقهه اقلام الفقهاء وعقول العلماء وان يشتغل فى جمعه الدارسون والباحثون ، فكان خير من خاض غمار جمع فقهه الاستاذ د/ محمد رواس قلعه جى والذى وقف نفسه على جمع فقه السلف من مصادر متعددة انتقاها بنفسه ، وكان **أبو بكر الصديق** رضى الله عنه أحد الأعلام الذين تولى جمع فقههم ، وكذلك الاستاذ محمد منتصر الكتانى الذى قام ايضا بجهد مشكور ، تمثل فى عمل معجم لفقه السلف وعرض لجانب من فقه **أبي بكر** فى ثنايا هذا المعجم .

والمأمل لهذه الأعمال فى جمع فقه السلف يجدها أعمالا عظيمة وقيمة ، تيسر الوصول الى جانب كبير من فقه اولئك الرجال ، ولكنها تحتاج الى مزيد جمع وتحقيق ودراسة ومقارنة بفقه سائر السلف المجتهدين مع عرض للأدلة والمناقشات وبيان ارجح هذه الأقوال ، حتى يظهر وبجلاء مدى قوتها ومدى موافقتها للنصوص الشرعية وتأييدها لها .

وقد نظرت الى تلك الموسوعات ، فأفادت وعقدت العزم على زيادة جمع تلك المسائل من مظانها فى كتب الحديث والفقه والتفسير مع توثيقها توثيقا علميا ، ودراستها دراسة فقهية مقارنة جادة ، يظهر من خلالها ، أعلمية **أبي بكر الصديق** رضى الله عنه وتفوقه فى الفقه على غيره من الصحابة .

## أسباب اختيار الموضوع :

- هناك عدة اسباب دعتنى لاختيار الكتابه فى هذا الموضوع :
- (١) أن شخصية أبى بكر الصديق رضى الله عنه الفقيهية لم تأخذ حظها من البحث والدراسة والتصنيف والتحليل ، فأثرت أن يكون بحثى فى فقه أبى بكر الصديق رضى الله عنه حتى يكون مكملًا لهذا الجانب خاصة وأن ابا بكر الصديق رضى الله عنه هو افضل صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم قاطبة وأعلمهم وافقههم .
- (٢) أن أمور المعاملات والانكحه ومايتعلق بها مما تمس حاجة الناس الى معرفة احكامه ، وخاصة عند كبار مجتهدى الصحابة وعلى رأسهم ابى بكر الصديق رضى الله عنه ، حتى يكون الحكم فيهما لدى من يقوم بذلك على هدى ورشاد وبصيره .
- (٣) أن ابا بكر الصديق رضى الله عنه قد ظهر له فقه مميز واجتهادات مستقلة فى مسائل الوصايا والفرائض ، فكان البحث كاشفا لهذا المذهب الذى ذهبه الصديق ومبينًا وجهة مسلكه واتجاهه وصواب رأيه وسداده .
- (٤) ان هذا اللون من الدراسة المقارنه لفقه السلف قليل الوجود فى كتابات المتأخرين ، والحاجة اليه ماسة وملحة ، حتى يظهر هذا الكنز الذى خلفه لنا سلفنا الأوائل عليهم رحمة الله ممحضا وجليا واضحا .
- (٥) أن كثيرا من الباحثين قد درج على عد عمر بن الخطاب رضى الله عنه على أنه افقه الصحابة واعلمهم ، ولايكاد يذكر البعض منهم أن ابا بكر كان صاحب فقه او اجتهاد ، فرغبت فى الوصول الى حقيقة الأمر وابرار وكشف الشخصية الفقيهية العظيمة التى كان يتصف بها صديق هذه الامه رضوان الله عليه .

## منهجى فى هذا البحث :

يتلخص منهجى فى هذا البحث فى النقاط التالية :

- (١) محاولة جمع واستقصاء الروايات والآثار الواردة عن ابى بكر المدني رضي الله عنه فى مظانها فى كتب الحديث والفقه والتفسير والتاريخ وغيرها .
- (٢) اعادة ترتيب هذه الآثار على مسائل فقهيه تحت فصول ومباحث مستقلة ، مرتبة على حسب ترتيب الموضوعات فى الكتب الفقهية وقد نهجت منهج المالكية فى جعل الوصايا والفرائض فى آخر الفصول .
- (٣) عزو هذه الروايات والآثار الى مصادرها ، وتوثيقها حسب الطريقة المنهجية فى ذلك . وذلك بذكر اسانيدها فى الهامش ، وذكر حكم المحدثين عليها من تصحيح أو تحسين أو تضعيف متى تحدثوا عن ذلك ، وان لم يحكموا عليها فانى لا أحكم عليها واسكت عنها كما سكتوا .
- (٤) قمت باستخلاص الفقه الوارد من الآثار ومن ثم بيانه بعبارة واضحة سهله .
- (٥) اذا كان هناك تعارض بين الآثار ، فانى أقوم بإزالة هذا التعارض بما تيسر لى اما بالتوفيق بينها ان امكن ذلك، أو ترجيح بعضها على بعض بما يظهر لى من مرجحات حسب القواعد المرعية عند علماء الأصول .
- (٦) اعرض بعد ذلك لآراء الفقهاء ، واصر هذا العرض فى الغالب بمواطن الاتفاق أو الاختلاف ، ومن ثم اعرض لنصوص الفقهاء الواردة فى المسألة وذلك من واقع كتبهم المعتمدة وذلك تأكيداً لمذاهبهم المعتمدة ، وتخلصاً من الروايات المتعدده لدى كل مذهب ، وذلك بذكر القول المعتمد فى المذهب دون غيره من الأقوال وذلك فى الغالب .

- (٧) بعد ذلك اعرض ملخصاً لآراء الفقهاء ومجتهدى السلف فى المسألة  
مصدراً هذا العرض فى الغالب بالقول الذى ذهب اليه **ابو بكر الصديق**  
رضى الله عنه .
- (٨) اعرض بعد ذلك لأدلة كل مذهب على حسب ترتيب وعرض الأقوال ، متبعاً  
كل دليل - فى الغالب - بوجه الدلالة منه اذا لم تكن دلالتـه  
واضحة ، ثم اتبع وجه الدلالة النقاش الوارد على هذا الدليل  
ان وجد وان كان على هذا النقاش رد فانى اعرضه بعد ذلك وهكذا .
- (٩) اختتم كل مسأله بالرأى الذى ترجح لدى ، وذلك حسب قوة الادله  
وحسن التوجيه والتعليل ، متبعاً كل ترجيح بأسباب هذا الترجيح .
- (١٠) قمت بذكر التعريفات اللغوية والاصلاحية لكل المباحث التى تضمنت  
المسائل الفقهية ، دون اسهاب فى التعليق عليها خشية الاطالة .
- (١١) قمت بدراسة جميع المسائل الواردة عن **ابى بكر الصديق**  
رضى الله عنه فى المعاملات والانكحة ، حتى ولو كانت غير مختلف  
فيها ، وكذلك المسائل التى روى فيها اتفاق الصحابه جميعاً  
مثل قولهم بكراهة بيع المصحف .
- (١٢) قمت بعزو جميع الآيات الواردة فى رساله وذلك بذكر اسم السوره  
ورقم آيه .
- (١٣) قمت بتخريج جميع الاحاديث والآثار الواردة فى رساله وذلك  
بعزوها الى مصادرها فى كتب الحديث ، والتعقيب بحكم المحدثين  
عليها من صحة أو ضعف وذلك فى الغالب .
- (١٤) اذا كان الحديث فى الصحيحين أو فى احدهما فانى اكتفى بالعزو  
اليه دون ذكر من خرجه من اصحاب كتب الحديث .
- (١٥) اذا كان الأثر المروى عن **ابى بكر الصديق** رضى الله عنه ضعيفاً  
أو منقطعاً فانى استمر فى بحثه ودراسته ، أما اذا كان متروكاً ،  
فانى اذكره واذكر حكم المحدثين عليه ولا اعرض لدراسته لعدم صحة  
نسبته الى **ابى بكر الصديق** رضى الله عنه .
- (١٦) قمت بعمل تراجم مختصره للأعلام الوارد ذكرهم فى صلب هذه الرسالة ،  
وقمت كذلك بشرح الألفاظ الغريبه الواردة فيها .

### خطة البحث :

- وقد اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول .
- فالمقدمة تحدثت فيها عن أهمية الموضوع واسباب اختياره والدراسات التي تمت حوله والمنهج الذي سلكته في اعداده وخطة بحثه .
- والتمهيد تحدثت فيه عن ستة أمور :
- أولا : نسب **أبي بكر الصديق** رضي الله عنه ونشأته .
- ثانيا : صفة **أبي بكر** رضي الله عنه وعرض لخلقه قبل الاسلام وبعده .
- ثالثا : ماورد في فضله وورعه وتقواه في الكتاب والسنة واقوال السلف .
- رابعا : مكانة **أبي بكر** العلميہ ومنزلته بين الصحابه .
- خامسا : منهجه في الاجتهاد والفتوى .
- سادسا : في حجية قول الصحابي ولاسيما **أبو بكر** رضي الله عنه .

الفصل الأول في المعاملات ، ويشتمل على المباحث التالية :

- المبحث الأول : في البيع .
- المبحث الثاني : في الربا والصرف .
- المبحث الثالث : في المزارعه .
- المبحث الرابع : في الاجاره .
- المبحث الخامس : في الوديعة .
- المبحث السادس : في الوقف .
- المبحث السابع : في الهبة .

الفصل الثاني في النكاح ومايتعلق به ، ويشتمل على المباحث

التالية :

- المبحث الأول : في النكاح .
- المبحث الثاني : في الصداق .
- المبحث الثالث : في الطلاق .
- المبحث الرابع : في الرجعه .

المبحث الخامس : فى النفقات

المبحث السادس : فى الحضانه .

الفصل الثالث فى الوصايا والفرائض ، ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : فى الوصايا .

المبحث الثانى : فى الفرائض .

وكل مبحث من هذه المباحث يشتمل على عدة مسائل .

ثم ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها ابرز وأهم نتائج البحث .

وقمت فى نهاية المطاف بعمل فهرس علمية للآيات القرآنية والاحاديث النبوية والآثار والاعلام المترجم لهم وفهرس للموضوعات وقائمة بالمصادر والمراجع العلمية التى اعتمدت عليها فى اعداد هذا البحث .

وفى ختام هذه المقدمة ، وبعد أن اكرمنى الله جل وعلا باتمام هذا البحث ، اتوجه اليه جلا وعلا بالحمد والشكر والثناء ، على أن يسر لى ذلك وأسأله جل وعلا أن يرزقنى الاخلاص فى العمل ، والصدق فى القول ، كما أسأله جل وعلا أن يدلنى على سبل الخير والرشاد ، وأن يرزقنى الاستقامه عليه ، انه ولى ذلك والقادر عليه فهو نعم المولى ونعم النصير .

وأسأله سبحانه أن يحفظ لى والدى اللذين كان لهما الفضل بعهد الله فى الوصول الى ماوصلت اليه ، وذلك بفضل حسن توجيههما ، وحسن رعايتهما ، وصادق دعائهما لى بالتوفيق والنجاح والبسداد ، وأسأله جل وعلا أن يمدهما بالصحة والعافية انه على كل شىء قدير .

كما ازجى الشكر الى ادارة جامعة أم القرى ممثلة فى معالى مديرها وكافة منسوبيها على جهودهم المخلصه فى رعاية الدارسين والباحثين وتهيئة كل وسائل راحتهم وتذليل كل الصعاب امامهم ، كما أتوجه

( ي )

بالشكر الى عمادة كلية الشريعة والدراسات العليا عميدا واعضاء على  
كل جهد خير قاموا به خدمة لطلبة العلم وأهله .

ولا يفوتنى اخيرا وليس آخرا أن ارفع اسمي آيات الشكر والعرفان  
لشيخى الفاضل الاستاذ الدكتور رمضان حافظ على حسن توجيهه  
ورعايته لى ، فقد كان نعم الموجه والمعلم والمشرف ، الذى بذل كل  
ما فى وسعه من أجل توجيهى ونصحى فجزاه الله عنى خير الجزاء .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

## **التمهيد**

### **ويتضمن المباحث التالية :**

أولاً : نسب أبي بكر الصديق رضي الله عنه ونشأته

ثانياً : صفة أبي بكر رضي الله عنه وعرض لخلقته قبل

الإسلام وبعده

ثالثاً : ماورد في فضله وورعه وتقواه في الكتاب والسنة

وأقوال السلف

رابعاً : مكانة أبي بكر العلمية ومنزلته بين الصحابة

خامساً : منهجه في الاجتهاد والفتوى

سادساً : في حجية قول الصحابي ولا سيما أبو بكر رضي

الله عنه



## أولاً : نسب أبى بكر الصديق رضى الله عنه ونشأته

(أ) اسمه والقابله :

هو عبدالله بن أبى قحافه ، عثمان(١) بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مره بن كعب بن لؤى بن غالب ، القرشى ، التيمى يلتقى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مرة بن كعب . وأمه أم الخير(٢) بنت صخر بن عامر بن كعب بن سعد بن تيم بن مره (٣) .

ولد رضى الله عنه فى عام ( ٥٧٣ م ) أى بعد عام الفيل بثلاث

(١) هو عثمان بن عامر ، والد أبى بكر الصديق ، رضى الله عنهما ، أسلم يوم الفتح ، وأتى به الى النبى صلى الله عليه وسلم ليبياعه ، عاش بعد أبى بكر وورثه ، وهو أول من ورث خليفة فى الاسلام الا أنه رد نصيبه من الميراث وهو السدس على أولاد أبى بكر ، توفى بمكة سنة ( ١٤ هـ ) وله سبع وتسعون سنة ، ولا يعرف اربعة متناسلون ، أدركوا النبى صلى الله عليه وسلم الا أباقحافة وأولاده .  
انظر : ابن سعد ، محمد ، الطبقات الكبرى ، ( بيروت : دار صادر ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ) ، ٤٥١/٥ ؛ ابن الأثير ، على بن محمد ، أسد الغابة فى معرفة الصحابة ، ( بيروت : دار احياء التراث العربى ، التاريخ بدون ) ، ٣٧٤/٣ ؛ النووى ، محى الدين بن شرف ، تهذيب الأسماء واللغات ، ( بيروت : دار الكتب العلمية ، التاريخ بدون ) ، ٣٢١/١ ؛ ابن حجر ، احمد بن على ، الاصابة فى تمييز الصحابة ، الطبعة الأولى ، ( بيروت : دار العلوم الحديثه ، مصور عن طبعة ١٣٢٨ هـ ) ، ٤٦٠/٢ .

(٢) أم الخير بنت صخر ، والدته أبى بكر الصديق ، اسلمت قديما فى مكة ، عندما قام ابنها خطيبا يدعو الى الاسلام ، ضربته قريش فحمل الى بيته ، فلما آفاق ، طلب أن يحمل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فصحبته امه وجميله بنت الخطاب ، وفى هذه القصة قال ابوبكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم : هذه امى فادع لها وادعها الى الاسلام ، فدعا لها فأسلمت ، ولما هلك ابوبكر ورثه أبواه ، ماتت قبل ابيه .

انظر : ابن عبد البر ، يوسف بن عبدالله ، الاستيعاب فى معرفة الاصحاب ، بهامش الاصابه ، الطبعة الأولى ، ( بيروت : دار العلوم الحديثه ، مصور عن طبعة ١٣٢٨ هـ ) ، ٤٤٦/٤ ؛ ابن الأثير ، أسد الغابة ، ٥٨٠/٥ ، ابن حجر ، الاصابة ، ٤٤٧/٤ .

(٣) انظر: النووى ، تهذيب الاسماء واللغات ، ١٨١/٢ ، ابن حجر ، الاصابة ، ٤٣١/٢ .

سنوات ، وكان يلقب بالعتيق ، قال النووي (١) : " والصواب الذي عليــــه العلماء كافة ، أن عتيقا لقب له ، لا اسم " (٢) .

وسبب تلقيب ابى بكر رضى الله عنه بهذا اللقب مختلف فيه :

- (أ) فليل لعتقه من النار ، وهو الصحيح ، لما روت عائشة (٣) أن أبابكر دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ( أنت عتيق الله من النار ) فيومئذ سمى عتيقا (٤) .

- (١) هو يحيى بن شرف بن مرى بن حسن ، النووي ( أو النواوى ) أبوزكريا ، محى الدين ، من أهل نوى من قرى حوران جنوبى دمشق ، علامة فــــى الفقه الشافعى والحديث واللغة ، تعلم فى دمشق ، وأقام بها زمنا . من مؤلفاته ( المجموع شرح المذهب ) لم يتمه و ( روضة الطالبين ) و ( المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ) ، توفي سنة ( ٦٣١ هـ ) .  
انظر : ابن قاضى شهبه ، احمد بن محمد ، طبقات الشافعية ، الطبعة الأولى ( بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ) ، ١١٠/٤ ، الزركلى ، خير الدين ؛ الأعلام ، الطبعة السادسة ، ( بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٤ م ) ، ١٤٩/٨ ؛ ابن العماد ، عبدالحى الحنبلى ، شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، ( بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر ، التاريخ بدون ) ، ٣٥٤/٥ .
- (٢) تهذيب الاسماء واللغات ، ١٨١/٢ .
- (٣) هى عائشة بنت ابى بكر الصديق عبدالله بن عثمان ، أم المؤمنين ، وأفقه نساء المسلمين كانت اديبة عالمة ، كنىت بأُم عبدالله ، كان أكابر الصحابة يراجعونها فى أمور الدين ، توفيت سنة ( ٥٨ هـ ) ، الف الزركشى كتابا بعنوان ( الاجابه لما استدركته عائشة على الصحابة ) .
- انظر : ابن عبدالبر ، الاستيعاب ، ٣٥٦/٤ ، ابن الأثير ، اســــد الغابه ، ٥٠١/٥ ؛ ابن حجر ، الاصابه ، ٣٥٩/٤ ؛ كحاله ، عمر رضا ، اعلام النساء ، ( بيروت : مؤسسة الرسالة ، التاريخ بدون ) ، ٩/٣ .
- (٤) أخرجه الترمذى ، محمد بن عيسى بن سوره ، سنن الترمذى ، تحقيق : احمد شاکر ومحمد فؤاد عبدالباقي وكمال الحوت ، ( بيـــــروت : دار الفكر ، التاريخ بدون ) ، كتاب المناقب ( ٥٠ ) باب ( ١٧ ) حديث رقم ( ٣٦٧٩ ) ، ٥٧٥/٥ وقال الترمذى ( هذا حديث غريب ) .

- (ب) وقيل لحسن وجهه وجماله .  
 (ج) وقيل لأنه لم يكن فى نسبه شيء يعاب به .  
 (د) وقيل لأن امه كانت لايعيش لها ولد ، فلما ولدته استقبلت به قبله ،  
 ثم قالت : اللهم ان هذا عتيق من الموت فهبه لى . فلما كتب الله  
 له الحياة ، سموه عتيقا (١) .

وكان ابوبكر رضى الله عنه يسمى بالصدیق ، قال النووى : "وأجمعت  
 الأمة على تسميته صديقا " (٢) ، قال على (٣) بن ابى طالب رضى الله تعالى  
 عنه عندما سأله اصحابه أن يحدثهم عن أبى بكر رضى الله عنه فقـال  
 ( ذاك امرؤ سماه الله صديقا على لسان جبريل ومحمد صلى الله عليه  
 وسلم ) (٤) ، وسبب تسمية أبى بكر رضى الله عنه بالصدیق مختلف فيه أيضا  
 بين العلماء :

- 
- (١) السيوطى ، جلال الدين عبدالرحمن ، تاريخ الخلفاء ، ( بيروت : دار  
 الفكر ، التاريخ بدون ) ، ص ٢٧ .  
 وانظر : ابن الأثير ، اسد الغابه ، ٢٠٥/٣ ، النووى ، تهذيب  
 الاسماء واللغات ، ١٨١/٢ .  
 (٢) تهذيب الاسماء واللغات ، ١٨١/٢ .  
 (٣) هو على بن ابى طالب واسم ابى طالب : عبدمناف بن عبدالمطلب ، من  
 بنى هاشم ، من قريش ، أمير المؤمنين ورابع الخلفاء الراشدين ،  
 وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، زوجه النبى صلى الله عليه وسلم  
 ابنته فاطمة ، ولى الخلافة بعد مقتل امير المؤمنين عثمان ، فلم  
 يستقم له الأمر حتى قتل بالكوفة ، وتوفى سنة ( ٤٠ هـ ) .  
 انظر : طبقات ابن سعد ، ٣٣٧/٢ ، المحب الطبرى ، احمد ، الرياض  
 النضره فى مناقب العشرة ، الطبعة الأولى ، ( بيروت : دار الكتب  
 العلمية ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م ) ، ١٥٣/٢ ، ابن الجوزى ، عبدالرحمن ،  
صفة الصفوة ، الطبعة الأولى ، تحقيق : ابراهيم رمضان وسعيد  
 اللحام ، ( بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م ) ، ١٥٣/٢ ،  
 الاصابة ، ٥٠٧/٢ .  
 (٤) أخرجه الحاكم ، محمد بن عبدالله ، المستدرک على الصحيحين ،  
 ( بيروت : دار المعرفة ، التاريخ بدون ) فى كتاب معرفة الصحابة ،  
 باب فى الأحاديث المشعره بتسمية ابى ابى بكر صديقا رضى الله عنه ،  
 ٦٢/٣ ، انظر : الطبرانى ، سليمان بن احمد ، المعجم الكبير ، الطبعة  
 الثانية ، ( معلومات النشر بدون ) ، ٥٥/١ .

(١) فقليل هو لقب كان يلقب به فى الجاهلية ، لما عرف عنه رضى الله عنه من الصدق ، فقد كان رئيسا من رؤساء قريش ، حتى أن قريشا أوكلت اليه أمر ( الاشناق )<sup>(١)</sup> وهى الدييات والمغارم ، التى تلحق ببعض أفراد قريش ، فمن اصابه شئ منها اتى الى ابى بكر ، ليتحملها معه ، فكان اذا حمل شيئا منها فسأل فيها قريشا صدقوه ، وامضوا حمالة ممن نهض معه (٢) .

(٢) وقيل لأنه بادر الى تصديق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولأزم الصدق ، فلم تقع منه هناة ولا وقفه فى حال من الاحوال ، قال الحسن البصرى<sup>(٣)</sup> وقتادة (٤) : " وأول ما اشتهر به صبيحة الاسراء " (٥) . وعن عائشة رضى الله عنها ، قالت : ( لما اسرى بالنبي صلى الله عليه وسلم الى المسجد الأقصى ، أصبح يتحدث الناس بذلك فارتد ناس ، وقالوا لأبى بكر : هل لك الى صاحبك يزعم أنه اسرى به الليلة الى بيت المقدس قال : أوقال

- (١) الاشناق : جمع شناق بفتح الشين والنون وهى الدييات والآروش ، وتطلق الاشناق على مابين الفريضتين من الإبل . انظر لسان العرب مادة ( شناق ) .
- (٢) انظر : الاستيعاب ، ٢٤٦/٢ ؛ اسد الغابه ، ٢٠٦/٣ ؛ الاصابه ، ٣٤٢/٢ .
- (٣) هو الحسن بن يسار البصرى ، ابوسعيد ، تابعى ، كان ابوه يسار من سبى ميسان ، ومولى لبعض الانصار ، ولد بالمدينة ، وكانت أمه ترضع لأم سلمه ، رأى بعض الصحابه ، وسمع من قليل منهم ، كان شجاعا ، عالما ، عابدا ، شهد له انس بن مالك وغيره ، وكان امام أهل البصرة ، كان أولا كاتباً للربيع بن سليمان والى خراسان ، ولى القضاء بالبصرة أيام عمر بن عبد العزيز ، ثم استعفى . توفى سنة ( ١١٠ هـ ) .

انظر : ابن خلكان ، احمد بن محمد ، وفيات الاعيان وانباء ابنائ الزمان ، ( بيروت : دار صادر ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م ) ، ٦٩/٢ ؛ ابن حجر ، أحمد ابن على ، تهذيب التهذيب ، الطبعة الأولى ، ( بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م ) ، ٢٣١/٢ ، الاعلام ، ٢٢٦/٢ .

(٤) هو قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسى ، من أهل البصرة ، ولد ضريرا ، أحد المفسرين والحفاظ للحديث ، قال احمد بن حنبل : قتاده احفظ أهل البصرة ، كان مع علمه بالحديث عالما فى العربية ، وأيام العرب والنسب ، مات بواسط سنة ( ١١٨ هـ ) .

انظر : تهذيب التهذيب ؛ ٣١٥/٨ ، وفيات الاعيان ؛ ٨٥/٤ ، شذرات الذهب ؛ ٣١٥/١ ، طبقات ابن سعد ، ٢٢٩/٧ .

(٥) السيوطى ، تاريخ الخلفاء ، ص ٢٨ .

ذلك ، قالوا : نعم ، قال : لئن كان قال ذلك لقد صدق ، قالوا أوتصدقـه  
انه ذهب الليلة الى بيت المقدس ، وجاء قبل أن يصبح ، قال : نعم ، انى  
لأصدقـه فيما هو أبعد من ذلك ، أصدقـه بخبر السماء فى غدوة أو روحـه ،  
فلذلك سمى ابوبكر الصديق (١) .

وأما كنيته رضوان الله عليه ، فهى ابوبكر ، وهى من البكر ، وهو  
الفتى من الابل ، والجمع بكاره وابكر ، وقد سمت العرب بكرا وهـو  
أبوقبيلة عظيمة (٢) .

#### ( ب ) نشأته رضوان الله عليه :-

ولد ابوبكر رضى الله عنه بمكة ، نشأ فيها ، فى بيت من بيوت  
قريش ، التى انتهى اليها الشرف والمكارم فى الجاهلية ، فهو من قبيلة  
تيم ، التى كانت موكلة بالأشناق ، وهى الديات والمغارم ، وقد انتهى  
امرها الى ابى بكر رضى الله عنه ، لمقامه من قومه ، فكان اذا حمل  
شيئا منها ، فسأل فيه قريشا صدقوه وامضوا حمالة من نهض معه ، وان احتملها  
غيره خذلوه ، وذلك لشقة الناس فيه ، واطمئنانهم الى صدق وعـده  
وأمانته (٣) . فعن معروف بن خربوذ (٤) قال : ان ابابكر الصديق رضى الله

(١) أخرجه الحاكم ، المستدرک ، كتاب معرفة الصحابة ، باب الاحاديث  
المشعرة بتسمية أبى بكر صديقا ، ٦٢/٣ ، وقال السيوطى ( اسناده  
جيد ) ، تاريخ الخلفاء ، ص ٢٨ .

(٢) انظر : ابن دريد ، محمد بن الحسن ، الاشتقاق ، تحقيق عبدالسلام  
هارون ، ( القاهرة : مؤسسة الخانجى بمصر ، ١٣٧٨هـ / ١٩٥٨ م ) ، ص ٤٩ ؛  
الطنطاوى ، على : ابوبكر الصديق ، الطبعة الثالثة ، ( جـده :  
دار المناره ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م ) ، ص ٤٦ .

(٣) انظر : الاستيعاب ، ٢٤٦/٢ ، اسد الغابه ، ٢٠٦/٣ ، الاصابه ، ٣٤٤/٢ .

(٤) هو معروف بن خربوذ ، بفتح المعجمه وتشديد الراء وبسكونها ثم  
موحده ومضمومه وواو ساكنه وذال معجمه ، المكى ، مولى آل عثمان ،  
ضعفه ابن معين وقال ابوحاتم يكتب حديثه وذكره ابن حبان فى  
الثقات ، له فى البخارى حديثه عن ابى الطفيل عن على فى العلم ،  
وقال ابن حجر عنه : صدوق ربما وهم ، وكان اخباريا علامه .

انظر : تهذيب التهذيب ، ٢٠٧/١٠ ، ابن حجر ، احمد بن على ، تقريب  
التهذيب ، تحقيق : عبدالوهاب عبداللطيف ، ( المدينة المنورة :  
المكتبة العلمية ، التاريخ بدون ) ، ٢٦٤/٢ .

عنه ، احد عشرة من قريش ، اتصل بهم شرف الجاهلية والاسلام ، فكان اليه أمر المغارم ، وذلك أن قريشا لم يكن لهم ملك ترجع كلها اليه ، بل كانت تكون في كل قبيله ولايه عامه تكون لرئيسها ، فكانت في بنى هاشم السقاية والرفادة ، ومعنى ذلك أن لا يأكل ولا يشرب أحد الا من طعامهم وشرابهم ، وكانت في بنى عبدالدار الحجابة ، واللواء ، والندوة - أي : لا يدخل البيت احد الا باذنهم ، واذا عقدت قريش راية حرب عقدها لهم بنو عبدالدار ، واذا اجتمعوا لأمر ، ابراما أو نقضا ، لا يكون اجتماعهم الا بدار الندوة ، ولا ينفذ الا بها ، وكانت لبنى عبدالدار (١) .

ولقد أقام ابوبكر بمكة ، وعمل في التجارة ، وكان ذا مال جزيل في قومه ، وكان له بسبب تجارته اسفار كثيرة ، ورحلات عديدة ، تسارة الى اليمن ، وأخرى الى الشام ، كان يظهر في تعامله الصدق والأمانة حتى عرف بهما ، وكان لهما بعد الله أكبر الأثر في نجاحه ، فازدهرت تجارته ، وكثرت ارباحه ، وعد من أثرياء قريش (٢) .

واحتل ابوبكر رضى الله عنه مكانة عظيمة في قومه ، قال النووى: " وكان من رؤساء قريش في الجاهلية ، وأهل مشاورتهم ، ومحبا فيهم ومألفا لهم " (٣) .

وقد تحلى بالمرورة التامة ، والاحسان والتفضل على قومه ، فقد وصفه أحد وجهاء مكة (٤) بقوله : " انك لتصل الرحم ، وتصدق الحديث ،

(١) السيوطى ، تاريخ الخلفاء ، ص ٢٩ - ٣٠ .

(٢) انظر : الاستيعاب ؛ ٢٤٦/٢ ، تهذيب التهذيب ، ٢٧٦/٥ ؛ الاصابة ، ٣٤٢/٢ .

(٣) تهذيب الاسماء واللغات ، ١٨٣/٢ .

(٤) هو عبدالله بن الدغنه ، بفتح الدال وكسر الغين المعجمه وتخفيف النون بعدها ، هكذا قيده جمهور الحفاظ . وهو الذى أجاز أبابكر رضى الله عنه فى مكة .

انظر : الرياض النضرة ، ٩٦/١ - ٩٧ .

وتكسب المعدوم ، وتحمل الكل ، وتعين على نوائب الدهر ، وتقـرى  
الضيف " (١) •

وقد عرف عن ابي بكر رضى الله عنه ، بأنه انـسـب قريش لقريشـ  
وأعلم قريش بها ، وبما كان فيها من خير وشر (٢) •

---

(١) الرياض النضرة ، ٩٦/١ ، السيوطى ، تاريخ الخلفاء ، ص ٢٩ •  
(٢) ابن هشام ، عبد الملك المعافى ، السيرة النبوية ، تحقيق : مصطفى  
السقا وآخرون ، ( بيروت : دار احياء التراث العربى ) ( ١٩٨٥م ) ،

## ثانياً : صفة أبى بكر رضى الله عنه وعرض لخلقه قبل الإسلام وبعده

وصفت عائشة رضى الله عنها اباه ، فقالت : ( كان أبيض ، نحيفاً خفيف العارضين ، أجناً (١) لا يمسك أزاره ، يسترخى عن حقويه (٢) ، معروق الوجه (٣) ، غائر العينين ، ناتئ الجبهة ، عارى الأشاجع (٤) (٥) . وكان رجلاً افرع (٦) ، يخضب بالحناء والكتم (٧) .

### وأما خلق أبى بكر رضى الله عنه قبل الاسلام :

فقد جمع رضوان الله عليه أجمل الصفات وأكمل الأخلاق ، وأحسب السجيا ، وأفضل الطباع ، حيث قادته فطرته السوية ، وخلقته المستقيم ، وعقله الراجح الى أن يحكم عقله على هواه ، فيما كان يفعله قومه من أمور الجاهلية وضلالتها ، فيذكر عنه أهل السير أنه لم يكن يشارك قومه فى عقائدهم الباطلة ، القائمة على عبادة الأوثان والسجود للأصنام ، فقد

- (١) أجناً : أى الذى فى كاهله انحناء على صدره وليس بالأحدب .  
انظر : ابن منظور ، محمد بن مكرم ، لسان العرب ، ( القاهرة : دار المعارف ، التاريخ بدون ) ، مادة جنأ .
- (٢) حقويه : الحقو الخصر ومشد الأزار من الجنب .  
انظر : لسان العرب مادة حقا .
- (٣) معروق الوجه : أى قليل اللحم ، حتى يتبين حجم العظم .  
انظر : الفيروزآبادى ، محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ، الطبعة الأولى ، تحقيق : مكتب التراث فى مؤسسة الرسالة ، ( بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ) ، مادة : عرق .
- (٤) الأشاجع : جمع اشجع ، بزنة أصبع وهو اصول الاصابع التى تتصل بعصب ظاهر الكف .  
انظر : القاموس المحيط ، مادة الشجاع .
- (٥) انظر : الرياض النضرة ، ٨٢/١ ، الطبرانى ، المعجم الكبير ، ٥٧/١ .
- (٦) الأفرع : أى التام الشعر ، وهو ضد الأصلع .  
انظر : القاموس المحيط ، مادة فرع .
- (٧) الكتم : بفتح الكاف والتاء ، نبت فيه حمرة ، يخلط بالوسمة ، ويختضب به للسواد .  
انظر : الفيومى ، احمد بن محمد ، المصباح المنير ، ( بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٨٧ م ) مادة ( كتم ) .



حدث رضوان الله عليه عن نفسه بأنه ثم يسجد لصنم قط ، يقول رضوان الله عليه بعد ذلك ( وقد لبثت فى الجاهلية كذا وكذا سنة ، ثم قال : ان أبى قد أخذ بيدي الى بيت الاصنام وقال : هذه آلهتك ، وتركنى هناك ، فدنوت من صنم ، وقلت له : انى جائع فأطعمنى ، فلم يجبنى ، ثم قلت : انى ظمآن فاسقنى ، فلم يجبنى ، ثم قلت : انى عريان فاكسنى ، فلم يجبنى ، فأخذت حجرا وقلت : انى ملق عليك هذا ، فان كنت الها فادفع عنك ، فلم يجبنى ، فألقيت الحجر عليه ، فوقع على وجهه ٠٠٠ ) (١) .

ومما تميز به ابوبكر فى الجاهلية أنه حرم الخمر على نفسه ، فلم يشربها قط ، فعن عائشة رضى الله عنها قالت ( والله لقد ترك ابوبكر شرب الخمر فى الجاهلية ، وما ارتاب ابوبكر فى الله منذ اسلم ) (٢) ، وعن ابى العالىة الرياحى (٣) ، قال : قيل لأبى بكر فى مجمع من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هل شربت الخمر فى الجاهلية ؟ فقال :

(١) الصفورى ، عبدالرحمن بن عبدالسلام ، مختصر المحاسن المجمع فى

فضائل الخلفاء الأربعة ، الطبعة الأولى ، تحقيق : محمد المقداد ،

( دمشق : دار ابن كثير ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ) ، ص ٦٤ .

(٢) أخرجه ابن عساكر ، على بن الحسن الدمشقى ، " تاريخ دمشق " ، تراجم ،

نسخ عادى ، ٥٧١ هـ ، دمشق : المكتبة الظاهرية ، ٣٣٧٣ ، نسخة مصورة فى

قسم المخطوطات فى جامعة أم القرى بمكة رقم ( ٩٩ ) ، ٣٥١/٩ .

(٣) هو رفيع بن مهران ، ابوالعالىة ، الرياحى مولاها البصرى ، ادرك

الجاهلية ، وأسلم بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم بسنتين ،

روى عن على وابن مسعود وابى موسى وغيرهم ، وعنه خالد الحذاء

ومحمد بن سيرين وحفصه بن سيرين وغيرهم . قال ابن معين وابوزرعه

وابوحاتم : ثقة ، وقال اللالكائى : مجمع على ثقته ، فأما قول

الشافعى رحمه الله حديث ابى العالىة الرياحى رباح ، فانما

اراد به حديثه الذى ارسله فى القهقهة ، ومذهب الشافعى ان

المراسيل ليست بحجة ، فاما اذا اسند ابوالعالىة فحجه ، توفى

سنة ( ٩٠ هـ ) .

انظر : الطبقات الكبرى ، ١١٢/٧ ، الذهبى ، محمد بن احمد ، سير

اعلام النبلاء ، الطبعة الأولى ، تحقيق : شعيب الارناؤوط وحسين

الاسد وآخرون ، ( بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م ) ، ٢٠٧/٤ .

تهذيب التهذيب ٢٤٦/٣ ، الاصابه ، ٥٢٨/١ .



( اعوذ بالله ، فليل ولم ؟ قال : كنت اصون عرضي ، واحفظ مروءتي ،  
قال : فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ( صدق ابوبكر ، صدق  
ابوبكر ، مرتين ) (١) .

ومما تميز به ابوبكر رضى الله عنه أنه لم يقل شعرا فى جاهلية  
ولا اسلام ، تقول عائشة رضى الله عنها : ( والله ما قال أبوبكر شعرا قط  
فى جاهلية ولا اسلام ) (٢) وهذا يدلنا بجلاء على أن ابوبكر رضى الله عنه  
كان يحرص على ترك كل ما قد يحمله على قول غير عفيف ، ولذلك يقول  
السيوطى (٣) " كان ابوبكر رضى الله عنه اعف الناس فى الجاهلية " (٤) .

ولاعجب ولا غرو أن يتصف ابوبكر رضى الله عنه بهذه الصفات الحميدة  
والنبيلة فى الجاهلية اذا عرفنا أن خدنه وصاحبه فى الجاهلية ، كان  
افضل الخلق على الاطلاق ، محمد صلى الله عليه وسلم ، الذى كانت تربيته  
تربية الهية ، نشأ محفوظا بحفظ الله وعنايته من اقدار الجاهلية ، لما

---

(١) أخرجه ابن عساكر ، تاريخ دمشق ، لوحة رقم ( ٣٥١ ) ، وحكم عليه  
السيوطى بقوله ( مرسل غريب سندا ومتنا ) ، تاريخ الخلفاء ،  
ص ٣٠ .

(٢) السيوطى ، تاريخ الخلفاء ، ص ٣٠ ، ابن عساكر ، تاريخ دمشق ،  
لوحة رقم ( ٣٥١ ) .

(٣) هو عبد الرحمن بن ابى بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيرى ،  
جلال الدين ابوالفضل ، أصله من أسىوط ، ونشأ بالقاهرة يتيمًا ،  
وقضى آخر عمره فى بيته ، عند روضة المقياس حيث انقطع للتأليف ،  
كان عالما شافعيًا ، مؤرخًا ، أديبًا ، وكان اعلم أهل زمانه بعلم  
الحديث وفنونه والفقه واللغة ، كان سريع الكتابة فى التأليف .  
ولما بلغ اربعين سنة أخذ فى التجرد للعبادة ، وترك الافتاء  
والتدريس وشرع فى تحرير مؤلفاته فألف أكثر كتبه ، ومؤلفاته  
تبلغ عدتها خمسمائة مؤلف . منها ( الاشباه والنظائر ) فى فروع  
الشافعيه ، و ( الاتقان فى علوم القرآن ) و ( الجامع الصغير )  
فى الحديث . توفى عام ( ٩٦١ هـ ) .

انظر : شذرات الذهب ؛ ٥١/٨ ، البدر الطالع ؛ ٣٢٨/١ ؛ الاعلام ،  
٣٠١/٣ .

(٤) تاريخ الخلفاء ، ص ٣٠ .

يريد الله من كرامته ورسالته ، فكانت حياته قبل البعث حياة شريفة  
فاضله ، لم تعرف له فيها هفوة ، ولم يحص عليه فيها زلة ، فكان أفضل  
قومه مروءة ، وأحسنهم خلقا ، وأكرمهم حسبا ، وأحسنهم جوارا ، وأعظمهم  
حلمًا ، وأصدقهم حديثا ، واحفظهم أمانه ، وأبعدهم عن الفحش والاختلاق  
التي تدنس الرجال تنزها وتكرما ، حتى صار معروفا بالصادق الأمين .

وإذا كانت هذه اخلاق المقارن ، فان القرين سيسكب جانبا كبيرا من  
صفاته ، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ( مثل الجلوس الصالح  
والجلوس السوء كمثل صاحب المسك وكبير الحداد ، لا يعدمك من صاحب المسك ،  
اما تشتريه ، أو تجد ريحه ، وكبير الحداد يحرق بيتك أو ثوبك أو تجد  
منه ريحا خبيثه ) (١) .

وقد بينت أم سلمه (٢) رضى الله عنها مدى العلاقة التي كانت تربط  
ابابكر برسول الله صلى الله عليه وسلم قبل البعث ، فقالت : ( كان  
ابوبكر خدنا للنبي صلى الله عليه وسلم وصفيًا له ) (٣) ، ويبين عمق هذه

(١) أخرجه البخارى ، محمد بن اسماعيل ، الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الطبعة الأولى ، بعناية :  
محب الدين الخطيب ومحمد فؤاد عبد الباقي ، ( القاهرة : المكتبة  
السلفية ، ١٤٠٠ هـ ) ، كتاب البيوع ( ٣٤ ) باب فى العطارء والمسك  
( ٣٨ ) ، حديث رقم ( ٢١٠١ ) ، ٨٩/٢ .

(٢) هى هند بنت ابى اميه بن المغيرة بن عبد الله المخزومي ، أم  
المؤمنين ، ممن اسلم قديما ، ومن المهاجرات الأول ، تزوجها النبي  
صلى الله عليه وسلم سنة اربع من الهجرة بعد أن توفى زوجها  
أبوسلمه بن عبد الأسد ، كانت أم سلمه موصوفة بالعقل البالغ والرأى  
الصائب ، روت عن النبي صلى الله عليه وسلم وابى سلمه وفاطمه ،  
وأخذ عنها كثيرون ، روت ( ٣٧٨ ) حديثا ، توفيت عام ( ٥٩ هـ ) .  
انظر : طبقات ابن سعد ، ٨/٨٦ ؛ الاستيعاب ، ٤/٤٥٤ ؛ الاصابه ،  
٤/٤٥٨ ؛ الأعلام ، ٨/٩٧ .

(٣) أخرجه ابن عساكر ، تاريخ دمشق ، لوحة رقم ( ٢٧٣ - ٢٧٤ ) .

العلاقة ، مظهر على النبي عليه الصلاة والسلام من سرور عظيم عند اسلام  
ابى بكر فيما روته عائشة عن ابيها قالت : ( خرج ابوبكر يريد النبى  
صلى الله عليه وسلم ، وكان له صديقا فى الجاهلية ، فلقيه ، فقال :  
يا أبا القاسم ، فقدت من مجالس قومك واتهموك بالعيب لآبائها وامهاتها ،  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انى رسول الله أدعوك الى الله  
عز وجل ، فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من كلامه اسلم ابوبكر ،  
فانطلق عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومابين الأخشيين احد أكثر  
سرورا منه باسلام ابى بكر ) (١) ، وايضا فقد كان الرسول صلى الله عليه  
وسلم يختص ابابكر باطلاعه على الأمور الهامة فى حياته والتي لا يريـد  
اطلاع احد عليها ، فعن ابى ميسرة (٢) ( أن النبى صلى الله عليه وسلم  
كان اذا برز سمع من يناديه يا محمد ، فاذا سمع الصوت انطلق هاربا ،  
فأسر ذلك الى ابى بكر ، وكان نديما له فى الجاهلية ) (٣) .

وهذا كله يؤكد عمق العلاقة والصلة التى كانت تربط رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بأبى بكر ، فهو صديقه ونديمه وصفيه ، وامينه على

- 
- (١) أخرجه المحب الطبرى ، الرياض النضرة ، ٨٤/١ ، وابن كثير ،  
اسماعيل بن عمر ، البداية والنهاية ، الطبعة الخامسة ، تحقيق :  
أحمد ابوملحم وآخرون ، ( بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٩ هـ /  
١٩٨٩ م ) ، ٢٩/٣ ، تاريخ دمشق ، لوحة رقم ( ٢٧٤ ) .
- (٢) هو عمرو بن شرحبيل الهمدانى ابوميسره الكوفى ، روى عن على وابن  
مسعود وحذيفه وغيرهم وعنه ابووائل وابواسحاق وغيرهما ، ذكره  
ابن حيان فى الثقات وقال كان من العباد وكانت ركبته كركبة  
البعير من كثرة الصلاة ، وثقه ابن معين ، وقال عنه ابن حجر  
( ثقه عابد مخضرم ) ، مات فى الطاعون سنة ( ٦٣ هـ ) .
- انظر : تهذيب التهذيب ، ٤٢/٨ ، تقريب التهذيب ، ٧٢/٢ .
- (٣) أخرجه البيهقى ، احمد بن الحسين ، دلائل النبوه ، الطبعة الأولى ،  
تحقيق : عبدالمعطى القلعجى ، ( بيروت : دار الكتب العلمية ،  
١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ) ، باب من تقدم اسلامه من الصحابه ، ١٦٤/٧ .

اسراره ، يقول ابوزهره (١) مبينا مدى تأثر أبى بكر رضى الله عنه بصحبته لرسول الله صلى الله عليه وسلم : ( وكان - أى أبوبكر - تاجرا معروفا بالأمانة والصدق وان لم يكن كمعرفة محمد صلى الله عليه وسلم فقد كانا صديقين ، وتربين لتوافق مشاربيهما فى الجملة ..... - ثم قال - كانت الصحبة تجعلهما كالمتعاشرين فى كمال الخلق ، حتى انه عندما بـدأت ارهاصات النبوه ، وابتدأ البعث ، كانت تسأله خديجه عن صاحبه اذا غاب ، وهو يحضر اليها عندما تقلق عليه وتقول : يا عتيق اين ذهب ) (٢) .

وكان ابوبكر رضى الله عنه معروفا عند قومه فى الجاهليه بحسن خلقه ، يقول ابن هشام (٣) واصفا ذلك " وكان رجلا تاجرا ، ذا خلق معروف ، وكان رجال قومه يأتونه ويأتلفونه لغير واحد من الأمر لعلمه وتجارته وحسن مجالسته ) (٤) .

#### خلق أبى بكر بعد الاسلام :

اتصف ابوبكر الصديق رضى الله عنه بعد اسلامه بكل الصفات التى دعا اليها الاسلام وحث عليها ، فجعلت منه نموذجا فريدا بين الصحابة

- (١) هو محمد ابوزهرة ، من أكبر علماء الشريعة فى عصره ، ولد بمدينة المحلة الكبرى تربى بالجامع الأحمد ، وتعلم بمدرسة القضاء الشرعى ( ١٩١٦ - ١٩٢٥ م ) ولى تدريس الشريعة والعربية ثلاث سنوات ، وعلم فى المدارس الثانوية سنتين ونصف ، وبدأ اتجاهه الى البحث العلمى فى كلية أصول الدين وعين بعد ذلك استاذا محاضرا للدراسات العليا فى الجامعة ثم عين وكيلا لكلية الحقوق بجامعة القاهرة ووكيلا لمعهد الدراسات الاسلامية ، ألف أكثر من اربعين كتابا منها ( نظرية العقد ) و ( الاحوال الشخصية ) ، توفى سنة ( ١٣٩٤ هـ ) .  
انظر : الاعلام ، ٢٥/٦ ، مقدمة كتاب خاتم النبیین لأبى زهرة .
- (٢) ابوزهره ، محمد ، خاتم النبیین ، ( قطر : دار احياء التراث الاسلامى ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م ) ، ٣٩٨/١ .
- (٣) هو ابو محمد عبد الملك بن هشام بن ايوب الحميرى المعافرى ، نشأ بالبصرة ، ثم نزل مصر ، كان اماما فى النحو واللغة ، له أكثر من مؤلف فى أكثر من فن ، توفى سنة ( ٢١٨ هـ وقيل ٢١٣ هـ ) .
- (٤) سيرة ابن هشام ، ٢٥٠/١ .

فيما تحلى به من مكارم الأخلاق ، ومعالي الفضائل ، ومحاسن الصفات ،  
وان كانوا رضوان الله عليهم مثلاً في اخلاقهم وفضائلهم ، الا أن ابابكر  
رضوان الله عليه كان افضلهم على الاطلاق ، بشهادة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم له بذلك فيما رواه ابوالدرداء (١) عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال : ( ما طلعت الشمس ولا غربت على أحد أفضل أو خير من ابى بكر  
الا أن يكون نبى ) (٢) ، وايضا بما رواه جابر (٣) رضى الله عنه قال :  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( ما طلعت الشمس على احد منكم  
افضل منه ) (٤) وبما رواه سلمة بن الأكوع (٥) قال : قال رسول الله صلى

- (١) هو عويمر بن مالك بن قيس بن اميه ، ابوالدرداء الانصارى ، من  
الخزرج ، صحابى ، كان قبل البعثة تاجراً في المدينة ، ولما ظهر  
الاسلام اشتهر بالشجاعة والعبادة ، ولاء معاوية قضاء دمشق بأمر عمر  
بن الخطاب رضى الله عنه ، وهو اول قاض بها ، قال ابن الجزرى :  
كان من العلماء والحكماء ، وهو احد الذين جمعوا القرآن حفظاً  
على عهد النبي صلى الله عليه وسلم بلا خلاف ، له فى كتب الحديث  
( ١٧٩ ) حديثاً ، مات بالشام عام ( ٣٢ هـ ) .  
انظر : الاستيعاب ، ١٥/٣ ؛ اسد الغابة ، ١٥٩/٤ ؛ الاصابه ، ٤٥/٣ .  
(٢) أخرجه ابن عساكر ، تاريخ دمشق ، لوحة رقم ( ٣١٨ ) .  
(٣) هو جابر بن عبدالله بن حرام ، انصارى ، سلمى ، صحابى شهد بيعة  
العقبه الثانية وغزا مع النبي صلى الله عليه وسلم ١٩ غزوه ، أحد  
المكثرين من الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكانت له  
فى أواخر ايامه حلقة بالمسجد النبوى يؤخذ عنه فيها العلم ، كف  
بصره قبل موته بالمدينة . توفى سنة ( ٧٨ هـ ) .  
انظر : الاستيعاب ؛ ٢٢١/١ ؛ اسد الغابة ؛ ٢٥٦/١ ؛ سير اعلام  
النبلاء ، ١٨٩/٣ ؛ الاصابه ، ٢١٣/١ .  
(٤) أخرجه السيوطى ، تاريخ الخلفاء وعزاه الى الطبرانى وغيره ، وقال  
( وله شواهد من وجوه آخر تقضى له بالصحة أو الحسن ، وقد اشار  
ابن كثير الى الحكم بصحته ) ، ص ٤٣ .  
(٥) هو سلمه بن عمرو بن سنان الأكوع ، وقال ابن حجر: اسمه سنان بن  
عبدالله بن بشير الاسلمى المعروف بالأكوع ، صحابى ، من الذين بايعوا تحت  
الشجرة ، غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم سبع غزوات ، وكان شجاعاً  
رامياً بطلاً عادياً ، له ( ٧٧ ) حديثاً .  
انظر : طبقات ابن سعد ؛ ٣٠٥/٤ ؛ اسد الغابة ، ٣٣٣/٢ ؛ تهذيب  
التهذيب ، ١٣٣/٤ .

الله عليه وسلم : ( ابوبكر الصديق خير الناس الا أن يكون نبى ) (١)، وبما رواه سعد بن زراره (٢) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( ان روح القدس جبريل أخبرنى أن خير امتك بعدك ابوبكر ) (٣) .

فكان رضوان الله عليه مثالا فى تواضعه ، يمثل ذلك انه كان يحلب لأهل الحى مناعهم ، فعن أنيسة (٤) قالت : نزل فينا ابوبكر ثلاث سنين ، قبل أن يستخلف سنة بعدما استخلف ، فكان جوارى الحى يأتينه بغنمهن — فيحلبهن لهن ) (٥) وفى رواية ( أنه لما بويغ بالخلافة ، قالت جارية من

(١) أخرجه ابن عساكر ، تاريخ دمشق ، لوحة رقم ( ٣١٩ ) ، والهيثمى ، على بن ابى بكر ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، ( بيروت : مؤسسة المعارف ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ) ، باب جامع فضل ابى بكر ، ٤٧/٩ ، وقال ( رواه الطبرانى وفيه اسماعيل بن زياد وهو ضعيف ) .

(٢) هو اسعد بن زراره بن عدس النجارى ، من الخزرج ، أحد الشجعان الأشراف فى الجاهلية والاسلام من سكان المدينة ، قدم مكة فى عصر النبوة ومعه ذكوان بن عبد قيس فاسلما وعادا الى المدينة ، فكانا أول من قدمها بالاسلام ، وهو أحد النقباء الاثنى عشر ، كان نقيب النجار ، توفى عام ( ١ ) للهجرة قبل غزوة بدر ودفن بالبقيع . انظر : طبقات ابن سعد ، ٦٠٨/٣ ؛ اسد الغابة ، ٧١/١ ؛ الاصابة ، ٣٤/١ ؛ الأعلام ، ٣٠٠/١ .

(٣) أخرجه ابن عساكر ، تاريخ دمشق ، لوحة رقم ( ٣١٨ ) ، والهيثمى ، مجمع الزوائد ، باب جامع فضل ابى بكر ، ٤٧/٩ ، وعزاه الـ الطبرانى وقال ( وفيه ابوغزيه بن موسى وهو ضعيف ) .

(٤) هى انيسة بنت حبيب ابن يساف بن عتبة بن عمرو ، انصارية ، من الخزرج ، روت عن النبى صلى الله عليه وسلم وروى عنها ابن اخيها حبيب بن عبدالرحمن ، قال ابن سعد : اسلمت وبايعت النبى صلى الله عليه وسلم وحجت معه وقال ابن حبان : لها صحبه ، وقال ابن السكن وابوعمر : تعد فى أهل البصرة .

انظر : طبقات ابن سعد ، ٣٦٤/٨ ؛ الاستيعاب ، ٢٤٧/٤ ؛ اسد الغابة ، ٤٠٦/٥ ؛ الاصابة ، ٢٤٤/٤ .

(٥) أخرجه ابن عساكر ، تاريخ دمشق ، لوحة رقم ( ٣٤٩ ) ، والسيوطى ، تاريخ الخلفاء ، ص ٧٥ .

الحى ، الآن من يحلب لنا منائح دارنا ؟ فسمعها رضى الله عنه فقــــــــال  
لأحلبنها لكم ، وأرجو أن لا يغيرنى مادخلت فيه عن خلق كنت فيه ، فكــــــــان  
يحلب لهم بعد خلافته كما يحلب لهم قبلها (١) .

وكان رضوان الله عليه مثالا فى ورعه وبعده عن الشبهات ، يمثــــــــل  
ذلك ماروته عائشة رضى الله عنها قالت : ( كان لأبى بكر غلام يخرج لــــــــه  
الخراچ ، وكان ابو بكر يأكل من خراجه ، فجاء يوما بشئ فأكل منهــــــــه  
ابوبكر ، فقال له الغلام : اتدرى ما هذا ؟ فقال ابوبكر : وما هــــــــو ؟ ،  
قال : تكهنت لانسان فى الجاهلية ، وما أحسن الكهانه الا أننى خدعته ،  
فأعطانى بذلك ، فهذا الذى أكلت منه ، فأدخل ابوبكر يده فقــــــــاء كل شــــــــئ  
فى بطنه ) (٢) ، وفى رواية أخرى ( فقليل له : يرحمك الله ، كل هذا من  
أجل هذه اللقمة ؟ فقال : لو لم تخرج الا مع نفسى لأخرجتها ، سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يقول ( كل جسد نبت من سحت فالنار أولى بهـــــــــ ،  
فخشيت أن ينبت شــــــــئ من جسدى من هذه اللقمة ) (٣) وهذه مزية سجلها لــــــــه  
ابن سيرين (٤) حين قال ( لم أعلم احدا استقــــــــاء من طعام اكله غيــــــــر

- 
- (١) تاريخ دمشق ، لوحة رقم (٣٤٩) ، الرياض النضرة ، ٢٠٢/١ .  
(٢) أخرجه البخارى ، الصحيح ، كتاب مناقب الانصار ( ٦٣ ) باب أيــــــــام  
الجاهلية ( ٢٦ ) حديث رقم ( ٣٨٤٢ ) ، ٥٢/٣ .  
(٣) أخرجه ابونعيم ، احمد بن عبد الله ، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ،  
الطبعة الخامسة ، ( القاهرة : دار الريان للتراث ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ) ،  
٣١/١ ، صفة الصفوة ، ١٣١/١ ، الرياض النضرة ، ١٨٩/١ ، العجلونى ،  
اسماعيل بن محمد ، كشف الخفا ومزيل الالباس ، الطبعة الثانية ،  
( بيروت : دار احياء التراث العربى ، مصوره عن طبعة ١٣٥٢ هـ ) ،  
١٢١/٢ ، وذكر أن اسناده ضعيف .  
(٤) هو محمد بن سيرين البصرى ، الانصارى بالولاء ، تابعى ، مولــــــــده  
دومانه بالبصرة ، نشأ بزازا وتفقه ، كان ابوه مولى لأنس بن مالك ،  
ثم كان هو كاتباً لأنس بفارس ، كان امام وقته فى علوم الديــــــــن  
بالبصرة ، زوى الحديث عن انس بن مالك وزيد بن ثابت وغيرهمــــــــا ،  
اشتهر بالورع ، وتأويل الرؤيا وغيرها ، قال ابن سعد : ( لم يكن  
بالبصرة اعلم منه بالقضــــــــاء ) ينسب اليه كتاب تعبير الرؤيا ، (ت ١١٠هـ) ==



ابى بكر (١) .

وكان رضوان الله عليه مثالا فى الجود والسخاء ، وقد خلد القرآن له ذلك فى قوله تعالى ﴿ وسيجنبها الاتقى ، الذى يوتى ماله يتزكى ﴾ . . . . (٢) . وقد نقل السيوطى الاجماع على أنها نزلت فى أبى بكر (٣) ، وقد اثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جود ابى بكر وسخائسه ، وبذله كل ماله فى سبيل الدعوة الى الله ، ومناصرة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فعن ابى هريرة (٤) رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( مانفعنى مال قط ، مانفعنى مال ابى بكر ، فبكى ابوبكر ، وقال هل انا ومالى الا لك يا رسول الله ) (٥) .

- 
- == انظر : طبقات ابن سعد ، ١٩٣/٧ ، حلية الأولياء ، ٢٦٣/٢ ، تهذيب الاسماء ، ٨٢/١ ، تهذيب التهذيب ، ١٩٠/٩ ، الأعلام ، ١٥٤/٦ .
- (١) ابن حنبل ، احمد ، الزهد ، الطبعة الأولى ، ( بيروت : دار الكتاب العربى ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م ) ، ص ١٦٥ .
- (٢) سورة الليل ، آية رقم ( ١٧ - ١٨ ) .
- (٣) تاريخ الخلفاء ، ص ٣٦ .
- (٤) هو عبدالرحمن بن صخر ، من قبيلة دوس ، وقيل فى اسمه غير ذلك ، صحابى ، راوية الاسلام ، أكثر الصحابة رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اسلم عام ( ٧ هـ ) وهاجر الى المدينة ، ولزم صحبة النبى صلى الله عليه وسلم ، فروى عنه أكثر من خمسة آلاف حديث ، ولاء امير المؤمنين عمر البحرين ، ثم عزله للين عريكته وولّى المدينة سنوات فى خلافة بنى أمية ، توفى ( ٥٩ هـ ) .
- انظر : الاستيعاب ، ٢٠٢/٤ ، تهذيب الاسماء واللغات ، ٢٧٠/٢ ، الاصابة ، ٢٠٢/٤ ، الأعلام ، ٣٠٨/٣ .
- (٥) أخرجه ، ابن حنبل ، احمد ، المسند ، الطبعة الثانية ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م ) ، ٢٥٣/٢ ، وابن ماجه ، محمد بن يزيد ، سنن ابن ماجه ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، ( مصر : دار احياء الكتب العربية ، ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م ) ، المقدمة ، باب فى فضائل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ١١ ) حديث رقم ( ٩٤ ) ، ٣٦/١ ، سنن الترمذى ، كتاب المناقب ( ٥٠ ) حديث رقم ( ٣٦٦١ ) ، ٥٦٨/٥ ، ابوعاصم ، عمرو ، السنن ، الطبعة الثانية ، تخريج : محمد ناصر الدين الالبانى ، ( بيروت : المكتب الاسلامى ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ) ، حديث رقم ( ١٢٢٩ ) ، ٥٦٣/٢ ، وابن حبان ، ==

وعن عروة بن الزبير (١) قال : اسلم ابوبكر وله اربعون الف درهم  
- وفى رواية أخرى دينار - فانفقها فى الله واعتق سبعة كلهم يعــذب  
فى الله (٢) . وعن ابن عمر (٣) رضى الله عنهما قال : ( اسلم ابوبكر  
رضى الله عنه يوم اسلم وفى منزله اربعون الف درهم ، فخرج الى المدينة  
فى الهجرة وماله غير خمسة آلاف ، كل ذلك ينفقه فى الرقاب والعون على  
الاسلام ) (٤) .

وكان ابوبكر رضوان الله عليه مثالا فى الشجاعة والاقدام ، يسدل  
لذلك ماروى عن على رضى الله عنه انه قال : أخبرونى من اشجع الناس؟،

---

== محمد البستى ، الاحسان بترتيب صحيح بن حبان ، الطبعة الأولى ،  
ترتيب : علاء الدين بن بلبان ، ( بيروت : دار الكتب العلمية ،  
١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ) ، كتاب اخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب  
الصحابه ، حديث رقم ( ٦٨١٩ ) ، ٤/٩ .

وحكم عليه الترمذى بأنه حسن غريب .

(١) هو عروة بن الزبير بن خويلد ، وأمه أسماء بنت ابى بكر ، من كبار  
التابعين ، فقيه محدث ، اخذ عن ابيه وامه وخالته ، أم المؤمنين  
عائشة ، وعنه اخذ خلق كثير ، لم يدخل فى شيء من الفتن ، انتقل  
من المدينة الى البصرة ، ثم الى مصر ، فأقام بها سبع سنين ، توفى  
بالمدينة ( ٩٩ هـ ) .

انظر : طبقات ابن سعد ، ١٧٨/٥ ، وفيات الاعيان ، ٢٥٥/٣ ؛ سـ  
اعلام النبلاء ، ٤٢١/٤ ؛ تهذيب التهذيب ، ١٦٣/٧ .  
(٢) اخرجه ابن عساكر ، تاريخ دمشق ، لوحة رقم ( ٢٨٠ ) ، والسيوطى ،  
تاريخ الخلفاء ، ص ٣٦ .

(٣) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب ، ابو عبد الرحمن ، قرشى عدوى ، صاحب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، نشأ فى الاسلام وهاجر مع ابيه الى  
الله ورسوله ، شهد الخندق وما بعدها ، ولم يشهد بدرا ولا أحــدا  
لصغره ، افتنى الناس ستين سنة ، ولما قتل عثمان عرض عليه نـاس  
أن يبايعوه بالخلافة فأبى ، شهد فتح افريقيه ، كف بصره فى آخر  
حياته ، كان آخر من توفى بمكة من الصحابه ، وهو احد المكثرين من  
الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، توفى ( ٧٣ هـ ) .

انظر : طبقات ابن سعد ، ١٤٢/٤ ؛ اسد الغابة ، ٢٢٧/٣ ؛ الاصابة ،  
٣٤٧/٢ ؛ الاعلام ، ١٠٨/٤ .  
(٤) ابن عساكر ، تاريخ دمشق ، لوحة رقم ( ٢٨٠ ) ، السيوطى ، تاريخ الخلفاء ، ص ٣٦ .

فقالوا أنت ، قال : أما انى مابارزت أحدا الا انتصفت منه ، ولكن أخبرونى بأشجع الناس ؟ قالوا : لانعلم ، فمن ؟ قال : ابوبكر ، انه لما كان يوم بدر ، فجعلنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم عريشا ، فقلنا : من يكون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لثلا يهوى اليه أحد من المشركين ، فوالله مادنا منا أحد الا ابوبكر شاهرا بالسيف على رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لايهوى اليه أحد الا هوى اليه ، فهو اشجع الناس (١) .

وقد شهد ابوبكر رضوان الله عليه المشاهد كلها ، وكان له فيها البلاء الحسن ، والشجاعة الفائقة ، والاقدام الذى لايعرف النكوص حتى فى أخرج اللحظات ، يؤكد ذلك ماحدث يوم أحد عندما انصرف الناس كلهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان ابوبكر أول من فاء على رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) ، يقول النووى : " واجمع اهل السير على أن ابابكر رضى الله عنه لم يتخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مشهد من مشاهد ، ودفع الرسول صلى الله عليه وسلم رايته يوم تبوك الى ابى بكر ، وكانت سوداء وكان فيمن ثبت معه يوم أحد وحنين (٣) .

ومما يدل على شجاعته رضوان الله عليه ، وأن الجبن لايعرف طريقا الى قلبه ، مارواه على رضى الله عنه ، قال : ( لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأخذته قريش ، فهذا يجباه ، وهذا يتلته وهم يقولون : أنت الذى جعلت الآلهة الها واحدا ؟ قال : فوالله مادنا احسد الا ابوبكر يضرب هذا ويجباه هذا ، ويتلته هذا ، وهو يقول : ويلكم

(١) أخرجه هيثمى ، مجمع الزوائد ، باب جامع فضل ابى بكر ، ٥٠/٩ ،

وقال : رواه البزار وفيه من لم اعرفه ( ، السيوطى ، تاريخ الخلفاء ، ص ٣٤ .

(٢) انظر : السيوطى ، تاريخ الخلفاء ، ص ٣٥ .

(٣) تهذيب الاسماء واللفات ، ١٨٣/٢ .

اتقتلون رجلا أن يقول ربي الله ، ثم رفع على بردة كانت عليه ، فبكى حتى اخضلت لحيته ، ثم قال : أنشدكم الله ، أمؤمن ال فرعون خيـــــر أم ابوبكر ، فسكت القوم ، فقال الا تجيبوني ؟ فوالله لساعة من ابى بكر خير من الف ساعة من مثل مؤمن آل فرعون ، ذاك رجل يكتم ايمانه ، وهذا رجل أعلن ايمانه (١) .

وقد كان ابوبكر أول خطيب دعا الى الله ، وهو يعلم أن هذا أمر شاق يترتب عليه اضرار به ، حيث سينكر قومه عليه هذا الموقف وهـــــذه الدعوه ، وسينالون منه ضربا وشتما وأيذاء ، وهذا ماحدث ، فبمجرـــــرد ما أعلن ابوبكر كلمة الحق ، وصرح بالدعوة الى الله ، شارت عليه قريش ، وضرب فى سبيل الله ضربا مبرحا ، حتى فقد الوعى (٢) . وهذا يبين وبجلاء صدق ما أطلقه السيوطى على ابى بكر من أنه اشجع الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين (٣) .

وكان رضوان الله عليه مثالا فى حلمه ورأفته ، يقول على بـــــن ابى طالب رضى الله عنه : ( ان ابابكر كان أواها حليما ) (٤) ، ويقبول

(١) ابن عساكر ، تاريخ دمشق ، لوحة رقم ( ٢٧٦ ) ، السيوطى ، تاريخ الخلفاء ، ص ٣٤ ؛ سيرة ابن هشام ٢٩٠/١ .  
ويؤكد ذلك مارواه البخارى عن عروه بن الزبير ، قال : سألت عبد الله بن عمرو بن العاص عن اشد ماصنع المشركون برسول الله صلى الله عليه وسلم قال : رأيت عقبه بن ابى معيط جاء الى النبى صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فوضع رداًه فى عنقه فخنقه به خنقـــــا شديدا فجاء ابوبكر حتى دفعه عنه ، فقال اتقتلون رجلا أن يقـــــول ربي الله وقد جاءكم بالبينات من ربكم ) .  
أخرجه البخارى ، الصحيح ، كتاب فضائل الصحابه ( ٦٢ ) باب قول النبى صلى الله عليه وسلم ( لو كنت متخذا خليلا ) (٥) حديث

( ٣٦٧٨ ) ، ١٤/٣ .

(٢) انظر : تاريخ الخلفاء ، ص ٧٥ .

(٣) انظر : البداية والنهاية ، ٢٩/٣ .

(٤) أخرجه الامام احمد ، فضائل الصحابه ، الطبعة الأولى ، تحقيق :

وصى الله عباس ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م) ، ٤٠٦/١ .

النخعي (١) : ( كان ابوبكر يسمى الآواه لرأفته ورحمته ) (٢) ، ومن امثلة رأفته ورحمته ، مارواه عبدالرحمن الأصبهاني (٣) ، قال : ( جاء الحسن (٤) ابن علي علي الى ابي بكر ، وهو على منبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ( انزل عن مجلس ابي ، فقال : صدقت انه مجلس ابيك ، واجلسه في حجره ، وبكى ، فقال علي : والله ما هذا عن امرى ، فقال : صدقت والله ما اتهمك (٥) . ولذلك فقد وصفه النبي عليه الصلاة والسلام بأنه ارحم

(١) هو ابراهيم بن يزيد بن قيس بن الاسود ، النخعي ، ابو عمران ، من مذبح اليمن ، من أهل الكوفة ، ومن كبار التابعين ، ادرك بعض متأخري الصحابة ، ومن كبار الفقهاء ، قال عنه الصفدي : فقيه العراق ، أخذ عنه حماد بن ابي سليمان وسماك بن حرب وغيرهما ، ولما بلغ الشعبي موته قال ( والله ماترك بعده مثله ) توفي سنة ( ٩٦ هـ ) .

انظر : طبقات ابن سعد ، ٢٧٠/٦ ، حلية الأولياء ، ٢١٩/٤ ، تذكرة الحفاظ ، ٧٣/١ ، الأعلام ، ٨٠/١ .

(٢) السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص ٣٤ .

(٣) هو عبدالرحمن بن عبدالله الأصبهاني الكوفي الجهني ، ويقال الجدلي ، كان يتجر الى اصبهان ، روى عن انس وابي حازم الاشجعي وغيرهما ، وعنه ابن اخيه محمد بن سليمان واسماعيل بن ابي خالد وشعبه والثوري وغيرهم ، وثقه ابن معين وابوزرعة و النسائي وابن حبان وغيرهم ، مات في إمارة على القسري على العراق .

انظر : تهذيب التهذيب ، ١٩٦/٦ ، تقريب التهذيب ٤٨٨/١ .

(٤) هو الحسن بن علي بن ابي طالب ، ابو محمد الهاشمي ، امير المؤمنين سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم وريحانته من الدنيا ، وأحد سيدي شباب اهل الجنة ، روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وابيه واخيه حسين وغيرهم وروى عنه ابنه وعائشة وعكرمه وغيرهم . كان ورعا فاضلا ، ولي الخلافة بعد ابيه عدة اشهر ، ثم تنسأزل لمعاوية بشروط ، فصان الله بذلك حماية المسلمين ، وظهرت معجزة رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله ( ان ابني هذا سيد ولعل الله ان يصلح به بين فئتين من المسلمين ) انصرف الى المدينة ، وبقي بها الى أن توفي عام ( ٥٠ هـ ) .

انظر : الاستيعاب ، ٣٦٩/٣ ، اسد الغابة ، ٩/٢ ، الاصابة ، ٣٢٨/١ ، تهذيب التهذيب ، ٢٥٧/٢ .

(٥) ابن عساكر ، تاريخ دمشق ، لوحة (٣٤٤) ، السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص ٧٥ .

الامة ، كما فى حديث انس (١) بن مالك رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( ارحم امتى بأمتى ابوبكر ) (٢) ، قال صاحب التفسير الكبير معلقا على هذا الحديث : ( كان ابوبكر رضى الله عنه موصوفا بالرحمة والشفقة على المؤمنين وبالشدة على الكافرين ، الا ترى أنه فى أول الأمر حين كان الرسول صلى الله عليه وسلم فى مكة وكان فى غاية الضعف ، كيف كان يذب عن الرسول عليه الصلاة والسلام ، وكيف كان يلزمه ويخدمه ، وما كان يبالى بأحد من جبابرة الكفار وشياطينهم ) (٣) .

وكان رضوان الله عليه يحب أن يعتمد على نفسه فى قضاء حوائجه ، ويتعفف عن سؤال الناس فى قضائها ، فعن ابن ابى مليكة (٤) قال : ( كان

(١) هو انس بن مالك بن النضر من ضمضم ، انصارى ، خزرجى ، خـادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأحد المكثرين من الرواية عنه ، كناه النبى صلى الله عليه وسلم اباحمه ، أقام بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، ثم شهد الفتح ثم قطن البصرة ومات بها وكان آخر الصحابة موتا بها عاش مائة سنة وتوفى سنة ( ٩٠ هـ ) .

انظر : الاستيعاب ، ٧١/١ ، صفة الصفوة ، ٣٦١/١ ؛ الاصابة ، ٧١/١ .  
(٢) اخرجه ابن ماجه ، محمد بن يزيد ، سنن ابن ماجه ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، ( مصر : دار احياء الكتب العربية ، ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م ) ، المقدمة ، باب فضائل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (١١) ، حديث رقم ( ١٥٤ ) ، ٥٥/١ ، وسنن الترمذى ، كتاب المناقب ( ٥٠ ) ، باب مناقب معاذ ( ٣٣ ) ، رقم ( ٣٧٩١ ) ، ٦٢٣/٥ ؛ مستدرك الحاكم ، كتاب معرفة الصحابة ، مناقب زيد ، ٤٢٢/٣ .  
وحكم عليه الترمذى بأنه حسن صحيح .

(٣) الرازى ، محمد ضياء الدين عمر ، التفسير الكبير ومفتاح الغيب ، الطبعة الثالثة ، ( بيروت ، دار الفكر ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ) ، ٢٤/١٢ .

(٤) هو عبدالله بن عبيدالله بن ابى مليكة ، واسمه زهير بن عبدالله بن جدعان القرشى التيمى ابوبكر ، ويقال ابو محمد المالكى ، كان قاضيا لعبدالله بن الزبير ومؤدنا له ، كان ثقة كثير الحديث ، رأى كثيرا من الصحابة ، توفى عام ( ١١٧ هـ ) .

انظر : تهذيب التهذيب ، ٢٦٨/٥ ؛ السيوطى ، عبدالرحمن ، طبقات الحفاظ ، الطبعة الأولى ، تحقيق : على محمد عمر ، ( القاهرة : مكتبة وهبه ، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م ) ، ص ٤١ .

ربما يسقط الخطام من يد ابي بكر ، فيضرب بذراع ناقتة فينيخها فيأخذه ،  
قال فقالوا له : أفلا أمرتنا نناولكه ، فقال : ان حبي صلوات الله وسلامه  
عليه أمرنى أن لا أسأل الناس شيئا (١) .

وكان رضوان الله عليه رجلا زاهدا ، يرضى من الدنيا باليسير ، كما  
وصفه الامام على رضى الله عنه بقوله : ( ان تؤمروا ابا بكر تجدوه زاهدا  
فى الدنيا راغبا فى الآخرة ) (٢) ، فلم يكن رضى الله عنه يتعالى فى  
لباسه أو طعامه ، فقد روى ابن عباس (٣) رضى الله عنهما ان ابا بكر  
رضى الله عنه لما مات كان عليه ثلاث عشرة رقعة بعضها من آدم (٤) (٥) ،  
وعن زيد بن ارقم (٦) رضى الله عنه قال : ( كنا مع ابي بكر رضى الله

- (١) تاريخ دمشق ، لوحة رقم ( ٣٥١ ) ؛ الرياض النضرة ، ٢٠٢/١ .
- (٢) الرياض النضرة ، ص ١٩٥ .
- (٣) هو عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب ، قرشى ، هاشمى ، حبر الأمة  
وترجمان القرآن ، أسلم صغيرا ولازم النبى صلى الله عليه وسلم بعد  
الفتح وروى عنه ، كان الخلفاء يجلسونه ، شهد مع على الجملة  
وصفين ، وكف بصره فى آخر عمره ، كان يجلس للعلم ، فيجعل يوما  
للفقه ويوما للتأويل ، ويوما للمغازى ، ويوما للشعر ، ويوما  
لوقائع العرب ، توفى بالطائف عام ( ٦٨ هـ ) .
- انظر : الاستيعاب ، ٣٥٠/٢ ؛ اسد الغابة ، ١٩٢/٣ ؛ وفيات الاعيان ،  
٦٢/٣ ، الاصابه ، ٣٣٠/٢ .
- (٤) الأدم : هو باطن الجلد .
- انظر : الرازى ، محمد بن ابي بكر ، مختار الصحاح ، تحقيق : حمزة  
فتح الله ، ( بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ) ، مادة  
( آدم ) .
- (٥) الرياض النضرة ، ١٩٥/٢ .
- (٦) هو زيد بن ارقم بن زيد بن قيس ، ابو عمر ، وقيل ابو عامر ، الخزرجى  
الانصارى ، صحابى غزا مع النبى صلى الله عليه وسلم سبع عشرة  
غزوة ، روى عن النبى صلى الله عليه وسلم وعن على رضى الله عنه  
وعنه انس بن مالك كتابه وعبدالرحمن بن ابي ليلى وغيرهما ، وهو  
الذى انزل الله تصديقه فى سورة المنافقين . وله فى كتب الحديث  
ثمانون حديثا ، توفى عام ( ٦٨ هـ ) .
- انظر : طبقات ابن سعد ، ١٨/٦ ؛ اسد الغابة ، ٢١٩/٢ ؛ الاصابه ،  
٥٦٠/١ ، الاعلام ، ٥٦/٣ .

عنه ، فدعا بشراب ، فأتى بماء وعسل ، فلما ادناه من فيه نجاه ، فبكى حتى ابكى أصحابه ، فسكتوا وماسكت ، ثم مسح عينيه ، فقلنا : يا خليفـة رسول الله ما ابكاك ؟ قال : كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرأيتـه يدفع عن نفسه شيئا وما أرى معه أحدا ، فقلت : يا رسول الله ما الذى تدفع عن نفسك ؟ قال : ( هذه الدنيا تمثلت لى ، فقلت لها ، اليك عنى ، ثم رجعت فقالت : أما انك ان انفلت منى ، فلن يفلت منى من بعدك ) فخشيت ان تكون قد لحقتنى ، فذلك الذى ابكاني (١) .

وهذا غيض من فيض مما تحلى به ابوبكر رضى الله عنه من مكارم الأخلاق ، والا لو حاولنا أن نتتبع خلق ابى بكر وكل ماورد عنه فى كل جانب من الجوانب الأخلاقية ، لما وسعنا ذلك ، لأن ما روى عنه رضى الله عنه يفوق الحصر ، فقد احاط بكل مكارم الأخلاق ، واتصف بأسمى الفضائل والمحاميد ، وألف فى ذلك المصنفات والمؤلفات العديدة ، والحديث هنا ليس المقصود منه الحصر ، وانما الهدف منه عرض مختصر للخلق السامية التى اتصف بها الصديق رضى الله عنه ، ويكفيـنا فى ذلك ما وصفه به ابن عباس رضى الله عنه ( بانه كان خيرا كله أو قال كالخير كله ) (٢) وبما وصفه به ابن عمر بقوله : ( ثلاثة من قريش ، اصبح قريش وجوها ، واحسنهما أخلاقا ، وأثبتها جنانا ، ان حدثوك لم يكذبوك وان حدثتهم لم يكذبوك ،

---

(١) أخرجه المروزى ، احمد بن على بن سعيد ، مسند ابى بكر الصديق ، الطبعة الثالثة ، تحقيق شعيب الارناؤوط ، ( بيروت : المكتبة الإسلامى ، ١٣٩٩ هـ ) ، ص ٩٣ ، والحليه ، ٣٠/١ ، قال الهيثمى فى مجمع الزوائد بعد أن أخرجه ( رواه البزار وفيه عبد الواحد بن يزيد الزاهد وهو ضعيف عند الجمهور ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال يعتبر حديثه اذا كون فوقه ثقه ودونه ثقه ، وبقية رجاله ثقات ) ، ٢٥٧/١٠ .

(٢) الرياض النضرة ، ١٨٥/١ .



ابوبكر الصديق وابوعبيده بن الجراح (١) وعثمان بن عفان (٢) (٣) •

- 
- (١) هو عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال الفهري القرشي ، الأمير القائد ، فاتح الشام ، احد العشرة المبشرين بالجنة ، من دهسة قريش ، كان لقبه امين الامة ، من السابقين للاسلام ، شهد المشاهد كلها ، توفى بطاعون عمواس بغوربيسان عام ( ١٨ هـ ) •  
 انظر : طبقات ابن سعد ، ٤٠٩/٣ ، الاصابه ، ٢٥٢/٢ ، الاعلام ، ٢٥٢/٣ •
- (٢) هو عثمان بن عفان بن ابي العاص بن اميه من قريش ، امير المؤمنين ، ذو النورين ، احد المبشرين بالجنة ، اسلم بعد البعثة بقليل ، كان غنيا شريفا في الجاهلية ، وكان جوادا سخيا ، جهز نصف جيش العسره بماله ، تزوج بنتي الرسول صلى الله عليه وسلم رقيه ثم أم كلثوم ، قتل صبيحة عيد الاضحى عام ( ٣٥ هـ ) •  
 انظر : طبقات ابن سعد ، ٥٣/٣ ، الاصابه ، ٤٦٢/٢ ، الاعلام ، ٢١٠/٤ •
- (٣) الطبراني ، المعجم الكبير ، ٥٦/١ ، الحليه ، ٣٠/١ •

### ثالثاً : ماورد في فضله وورعه وتقواه

استفاضت نصوص القرآن والسنة في الحديث عن ابي بكر الصديق رضى الله عنه ، وبيان فضائله ومحاسنه ، وما كان يتصف به من ايمان عظيم عميق ، وخلق كريم قويم ، وتقوى صادقة متميزه ، واحسان وجود لا يـكـسـاد يجارى ، وسبق الى انواع الخير والبر لا يبارى ، فقد جمع الفضائل والمكارم ، وتحلى بأسمى وارفع معانى النبل والشهامة ، والمروءة والصدق والوفاء ، والصبر والحلم والشجاعة ، والورع والاخلاص لله فى كل اعماله ، وسأترك النصوص القرآنيه والاحاديث النبويه وأقوال السلف تنطق بكل تلك المعانى فيما سأذكره منها :

#### ( أ ) الآيات القرآنية النازله فى ابي بكر :

- (١) قول الله تبارك وتعالى ﴿ وشاورهم فى الأمر ﴾ (١) ، فعن ابن عباس رضى الله عنه قال : ( نزلت فى ابي بكر وعمر ) (٢) .
- (٢) قول الله تبارك وتعالى ﴿ الا تنصروه ، فقد نصره الله اذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين اذ هما فى الغار ، اذ يقول لصاحبه لاتحزن ان الله معنا ، فأنزل الله سكينته عليه ﴾ (٣) ، وقد حملت هذه الآية عددا من فضائل ابي بكر :
- (أ) وصفه بأنه صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد روى انس بن مالك ان ابا بكر الصديق حدثه قال : نظرت الى اقدام المشركين على رؤوسنا ونحن فى الغار ، فقلت : يا رسول الله ، لو أن أحدهم نظر الى قدميه لأبصرنا تحت قدميه . فقال :

- 
- (١) سورة آل عمران ، آية رقم ( ١٥٩ ) .
  - (٢) السيوطى ، عبدالرحمن ، الدر المنثور فى التفسير المأثور ، الطبعة الأولى ، ( بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م ) ، ٢ / ٣٥٩ .
  - (٣) سورة التوبة ، آية ( ٤٠ ) .

( ياأبا بكر ! ماظنك باثنين الله ثالثهما ) (١) ، وقســــــــال  
السيوطى ( اجمع المسلمون على أن صاحب المذكور ابوبكر ) (٢)  
(ب) أن الله جل وعلا قد انزل سكينته على ابى بكر ، قال السيوطى :  
" قال المفسرون : المنزل عليه السكينة ابوبكر ، لأن النبى  
صلى الله عليه وسلم مازالت عليه سكينه " (٣) ، لأن الرسول  
صلى الله عليه وسلم قد علم أنه لا يضره شيء ، اذ كان خروجه  
بأمر من الله وبعد اذنه .

(ج) ان الله تعالى استثنى ابابكر من المعاتبة فى قوله تعالى  
﴿ الا تنصروه فقد نصره الله ﴾ ، فعن سفيان بن عيينة (٤)  
قال : ( عاتب الله المسلمين كلهم فى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الا ابابكر وحده ، فانه خرج من المعاتبة ، ثم  
قرأ : ﴿ الا تنصروه فقد نصره الله ، اذ أخرجه الذين كفروا  
ثانى اثنين اذ هما فى الغار ﴾ (٥) ، وعن الحسن قال : (والله  
لقد عاب الله عز وجل اهل الأرض جميعا بهذه الآيةــة الا  
ابابكر ) (٦) .

- (١) أخرجه ، البخارى ، الصحيح ، كتاب فضائل الصحابه (٦٢) ، بــــــــــــــــاب  
مناقب المهاجرين وفضلهم (٢) رقم ( ٣٦٥٣ ) ، ٧/٣ ، ومسلم ، الصحيح ،  
كتاب فضائل الصحابه (٤٤) باب فضائل ابى بكر (١) رقم (٢٣٨١/١) ، ١٨٥٤/٤ .
- (٢) السيوطى ، تاريخ الخلفاء ، ص ٤٤ .
- (٣) السيوطى ، تاريخ الخلفاء ، ص ٣٥ ، تفسير الرازى ، ٦٨/١٦ .
- (٤) هو سفيان بن عيينه بن ابى عمران بن ميمون الهلالى ، الكوفــــــــــــــــى ،  
ابومحمد : محدث الحرم المكى ، من الموالى ، ولد بالكوفة ، وسكن  
مكة وتوفى بها ، كان حافظا ثقة ، واسع العلم كبير القدر ، قال  
الشافعى : لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز ، وكان اعور ، حج  
سبعين سنة ، له ( الجامع ) فى الحديث وكتاب فى التفسير ، توفى  
سنة ( ١٩٨ هـ ) .
- انظر : تاريخ بغداد ، ١٧٤/٩ ؛ وفيات الاعيان ، ٣٩١/٢ ، طبقات  
الحفاظ ، ص ١١٣ ، الاعلام ، ١٠٥/٣ .
- (٥) السيوطى ، تاريخ الخلفاء ، ص ٤٦ .
- (٦) الرياض النضرة ، ١٧٨/٢ .

(٣) قول الله تبارك وتعالى ﴿ ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة ﴾  
 أن يؤتوا أولى القربى والمساكين والمهاجرين فى سبيل الله ،  
 وليعفوا وليصْفحوا ، الا تحبون أن يغفر الله لكم ، والله غفور  
 رحيم ﴿ (١) ، فبعد قصة الألفك ، وموقف مسطح بن اثاثه (٢) ، حيث  
 خاض مع الذين خاضوا فيها ، تقول عائشة : ( حلف ابوبكر أن لا ينفق  
 على مسطح أبدا ، فنزلت الآيات ﴿ ولا يأتل ٠٠٠ ﴾ الى قوله تعالى  
 ﴿ الا تحبون ان يغفر الله لكم ﴾ ، قال ابوبكر : والله انى لأحب  
 أن يغفر الله لى ، فرجع الى مسطح النفقة التى كان ينفق عليه ،  
 فقال : لا انزعها أبدا (٣) ٠

(٤) قول الله تبارك وتعالى ﴿ واتبع سبيل من أناب الى ﴾ (٤) ، حيث  
 أن ابابكر رضى الله عنه حين اسلم ، أتاه عبدالرحمن بن عوف (٥)

- (١) سورة النور ، آية ( ٢٢ ) ٠
- (٢) هو مسطح بن أثاثه بن عباد بن المطلب بن عبدمناف بن قصي القرشى  
 المطلبى ، يكنى ابا عباد وقيل ابو عبد الله ، شهد بدرا ، وكان  
 ممن خاض فى الألفك على عائشة رضى الله عنها فجلده النبى صلى الله  
 عليه وسلم فيمن جلد ، توفى سنة ( ٣٤ هـ ) وهو ابن ست وخمسين  
 سنة ٠
- انظر : اسد الغابه ، ٣٤٥/٤ ؛ الاصابه ، ٤٠٨/٣ ٠
- (٣) البخارى ، الصحيح ، كتاب التفسير ( ٦٥ ) باب ( لولا اذا سمعتموه  
 ٠٠ ) (٦) حديث ( ٤٧٥٠ ) ، ٢٦٤/٣ ٠
- (٤) سورة الفرقان ، آية ( ١٥ ) ٠
- (٥) هو عبدالرحمن بن عوف بن عبد عوف بن الحارث ، ابومحمد ، القرشى  
 الزهرى ، من كبار الصحابه ، احد العشرة المبشرين بالجنة ، واحد  
 الستة اصحاب الشورى الذين جعل عمر الخلافة فيهم ، اسلم قديما  
 وهاجر الهجرتين وشهد المشاهد ، وكان ممن يفتى على عهد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وممن عرف برواية الحديث ، وكان ممن اشتغل  
 بالتجارة فبارك الله له فيها حتى قال عن نفسه ( فلقد رأيتنى  
 ولو رفعت حجرا لرجوت ان أصيب ذهباً أو فضة ) ، وكان ايضا ممن عرف  
 برواية الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، توفى عام (٢٢هـ) ٠  
 انظر : مسند الامام احمد ، ١٦٥/٣ ، ١٩٠ ، الاصابه ، ٤١٦/٢ ، تهذيب  
 التهذيب ، ٢٢١/٦ ، الاعلام ، ٣٢١/٣ ٠

وسعد بن ابى وقاص (١) وسعيد بن زيد (٢) وغيرهم ، فقالوا لله :  
يا أبابكر آمنت وصدقت محمداً ؟ فقال ابوبكر نعم ، فأتوا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فأمنوا وصدقوا ، فأنزل الله يقـول  
لسعد \* واتبع سبيل من أناب الى \* يعنى ابابكر (٣) .

(٥) قول الله تبارك وتعالى \* آمن هو فأتت آباء الليل ساجدا وقائما  
يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه \* (٤) . فعن ابن عباس رضى الله عنه  
قال : نزلت فى ابى بكر (٥) .

(٦) قول الله تبارك وتعالى : \* والذى جاء بالصدق وصدق به \* (٦) ،  
فالذى صدق بالحق ، كما تذكر بعض التفاسير ابوبكر الصديق (٧) .

(١) هو سعد بن مالك ، واسم مالك اhib بن عبدمناف بن زهره ، ابواسحاق ،  
قرشى من كبار الصحابة ، اسلم قديما وهاجر ، وكان أول من رمى  
بسهم فى سبيل الله ، وهو احد الستة اهل الشورى ، وهو أحد العشرة  
المبشرين بالجنة ، وكان مجاب الدعوة ، شهد بدرا ، وافتتح القادسية ،  
ونزل ارض الكوفة فجعلها خططا لقبائل العرب ، وتولى امارتها ،  
له فى كتب الحديث ( ٢٧١ ) حديثا ، توفى عام ( ٥٥ هـ ) .  
انظر : طبقات ابن سعد ، ١٣٧/٣ ، الاستيعاب ، ١٨/٢ ، الاصابه ، ٣٣/٢ ،  
الأعلام ، ٨٧/٣ .

(٢) هو سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوى القرشى ، ابوالأعور ، من  
خيار الصحابة ، هاجر الى المدينة ، وشهد المشاهد كلها الا بدرا  
وكان غائبا فى مهمة ارسله بها النبى صلى الله عليه وسلم ، وهو  
احد العشرة المبشرين بالجنة وكان من ذوى الراى والبسالة ، وشهد  
اليرموك وحصار دمشق ، وولاه ابوعبيد دمشق ، ولد بمكة وتوفى  
بالمدينة عام ( ٥١ هـ ) ، له فى كتب الحديث ( ٤٨ ) حديثا .

انظر : طبقات ابن سعد ، ٣٧٩/٣ ، الاصابه ، ٤٦/٢ ، الأعلام ، ٩٤/٣ .  
(٣) الواحدى ، على ، أسباب نزول القرآن ، الطبعة الثانية ، تحقيق :  
احمد مقرر ، ( جده : دار القبلة الاسلامية ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م ) ، ص ٣٦٣ .

(٤) سورة الزمر ، آية رقم ( ٩ ) .

(٥) الرياض النضرة ، ١٧٩/١ .

(٦) سورة الزمر ، آية ( ٣٣ ) .

(٧) تاريخ الخلفاء ، ص ٤٥ .

(٧) قول الله تبارك وتعالى ﴿ ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا ﴾ (١)، فقد ورد عن ابن عباس رضى الله عنهما : أن هذه الآية نزلت فى ابى بكر الصديق رضى الله عنه ، وذلك أن المشركين قالوا : ربنا الله ، والملائكة بناته ، وهؤلاء شفعائنا عند الله ، فلم يستقيموا ، وقالت اليهود : ربنا الله ، وعزير ابنه (٢)، ومحمد ليس بنبى فلم يستقيموا ، وقال ابوبكر رضى الله عنه : ربنا الله وحده لا شريك له ، ومحمد صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله فاستقام (٣) .

(٨) قول الله تبارك وتعالى ﴿ حتى اذا بلغ اشده وبلغ اربعين سنة ، قال رب اوزعنى أن اشكر نعمتك التى انعمت على وعلى والدى وان أعمل صالحا ترضاه ، واصح لى فى ذريتى ، انى تبت اليك وانى من المسلمين ﴾ (٤)، قال ابن عباس : ( نزلت فى ابى بكر ، فاستجاب الله له فأسلم والده واولاده كلهم ) (٥) .

(٩) قول الله تبارك وتعالى ﴿ ولمن خاف مقام ربه جنتان ﴾ (٦)، فقد ورد فى بعض المرويات انها نزلت فى ابى بكر (٧) .

(١) سورة فصلت ، آية ( ٣٠ ) .  
 (٢) هو أحد علماء اليهود ، وقد كان له قصة جعلت اليهود يصفونه بأنه ابن الله ، فعن ابن عباس : أن اليهود آضاعوا التوراة وعملوا بغير الحق ، فأنسأهم الله تعالى التوراه ونسخها من صدورهم ، فتضرع عزيز الى الله وابتهل اليه فعاد حفظ التوراه الى قلبه ، فأنذر قومه به فلما جربوه وجدوه صادقا فيه ، فقالوا : ماتيسر هذا الا لعزيز الا لأنه ابن الله .

- انظر : تفسير الرازى ، ٣٥/١٦ .  
 (٣) اسباب نزول القرآن ، ص ٣٩٤ .  
 (٤) سورة الأحقاف ، آية ( ١٥ ) .  
 (٥) اسباب نزول القرآن ، ص ٤٠١ .  
 (٦) سورة الرحمن ، آية ( ٤٦ ) .  
 (٧) انظر : السيوطى ، تاريخ الخلفاء ، ص ٤٥ .

(١٠) قول الله تبارك وتعالى ﴿ لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح

وقاتل ٠٠٠ ﴾ (١) الآية ، فقد ورد انها نزلت فى ابى بكر (٢) .

(١١) قول الله تبارك وتعالى ﴿ لاتجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر

يوادون من حاد الله ورسوله ٠٠٠ ﴾ (٣) الآية ، قال ابن جريج (٤) :

( حدثت ان ابا قحافة سب النبى صلى الله عليه وسلم ، فمكـه

ابوبكر صكة شديدة سقط منها ، ثم ذكر ذلك للنبى صلى الله عليه

وسلم ، فقال : ( أو فعلته ) ، قال : نعم ، قال : ( فلا تعمـد

اليه ) ، فقال ابوبكر : والله لو كان السيف قريبا منى لقتلته ،

فأنزل الله تبارك وتعالى هذه الآية (٥) وقيل غير ذلك .

(١٢) قول الله تبارك وتعالى ﴿ وصالح المؤمنين ﴾ (٦) ، ورد عن ابن عباس

وابن عمر انها نزلت فى ابى بكر (٧) .

(١٣) قول الله تبارك وتعالى ﴿ وسيجنبها الاثقى ، الذى يوتى ماله

يتزكى ، وما لأحد عنده من نعمة تجزى ، الا ابتغاء وجه ربه الأعلى ،

ولسوف يرضى ﴾ (٨) ، نزلت هذه الآيات فى ابى بكر رضى الله عنه حين

اشترى بلالا فى جماعة كان يؤديهم المشركون ، وقد وعده الله فيها

(١) سورة الحديد ، آية ( ١٠ ) .

(٢) انظر : اسباب نزول القرآن ، ص ٤٤٠ .

(٣) سورة المجادلة ، آية ( ٢٢ ) .

(٤) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ، ابوالوليد وابو خالد : فقيه

الحرم المكى ، كان امام اهل الحجاز فى عصره ، وهو أول من صنف

التصانيف فى العلم بمكة ، روى الأصل من موالى قريش ، مكى المولد

والوفاة ، قال الذهبى : كان تقيا لكنه يدلس ، توفى سنة ( ١٥٠ هـ ) .

انظر : وفيات الاعيان ، ١٦٣/٣ ، طبقات الحفاظ ، ص ٧٤ ، الأعلام ، ١٦٠/٤

(٥) اسباب نزول القرآن ، ص ٤٤٠ ، الدر المنثور ، ٨٦/٨ .

(٦) سورة التحريم ، آية ( ٤ ) .

(٧) الدر المنثور ، ٢٢٣/٨ .

(٨) سورة الليل ، من آية ( ١٧ ) الى آخر السوره .

بأن ينيله جميع مايبتغيه على اكمل الوجوه واجملها ، حتى يتحقق له الرضا (١) ، يقول ابن مسعود : ( ان السورة كلها نزلت مدحا فى ابى بكر الصديق ) (٢) .

( ب ) الأحاديث النبوية الواردة فى بيان فضائل ابى بكر وتقواه وورعه :

الأحاديث الواردة فى شأن ابى بكر فضائله كثيرة جدا ، حتى أن بعض العلماء افرد لها مصنفات خاصة (٣) ، والمقام هنا ليس مقام بسيط وحصر وانما مقام تعريف وتوضيح ، ولذلك سأكتفى بذكر أهمها :

(١) عن ابى هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (من انفق زوجين من شىء من الأشياء فى سبيل الله دعى من أبواب الجنة يا عبد الله هذا خير ، فمن كان من أهل الصلاة دعى من باب الصلاة ، ومن كان من أهل الجهاد دعى من باب الجهاد ، ومن كان من أهل الصدقة دعى من باب الصدقة ، ومن كان من أهل الصيام دعى من باب الصيام ، ومن كان من أهل البر دعى من باب البر ) . وقال هل يدعى منها أحد يا رسول الله ؟ قال : نعم ، وأرجو أن تكون منهم يا أبابكر (٤) .

(١) انظر: العماد ، ابوالسعود بن محمد ، ارشاد العقل السليم الى مزايا القرآن الكريم ، ( بيروت : دار الفكر ، التاريخ بدون ) ، ٨/٥٣٤ ، الدر المنثور ، ٨٧٨/٥

(٢) الرياض النضرة ، ١/١٨٠ .

(٣) من هذه المصنفات على سبيل المثال ، فضائل الصحابة للإمام احمد بن حنبل وتحفة الصديق فى فضائل ابى بكر الصديق لأبى القاسم على بن سليمان المقدسى المتوفى عام ( ٦٨٤ هـ ) وكتاب المحاسن المجتمعة فى فضائل الخلفاء الاربعة لمؤلفه عبدالرحمن الصفورى المتوفى ( ٤٩٨ هـ ) وغيرها ، يضاف الى ذلك ان معظم كتب الحديث التى تحدثت عن فضائل الصحابة قد وضعت بابا مستقلا لفضائل ابى بكر الصديق رضى الله عنه .

(٤) أخرجه البخارى ، الصحيح ، كتاب فضائل الصحابة (٦٢) باب قول النبى صلى الله عليه وسلم لو كنت متخذا خليلا (٥) حديث (٣٦٦٦) ، ١٠/٣ ، ومسلم ، الصحيح ، كتاب الزكاة (١٢) باب من جمع الصدقة واعمال البر (٢٧) رقم ——— ( ١٠٢٧/٨٥ ) .



(٢) عن ابي عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان أمن الناس على فى صحبتته وماله ابوبكر ، ولو كنــــت متخذاً خليلاً غير ربي لاتخذت ابابكر ، ولكن أخوة الاسلام ومودته ، لايبقيــــن فى المسجد باب الاسد ، الا باب ابي بكر (١) .

(٣) عن ابي الدرداء رضى الله عنه قال : ( كنت جالسا عند النبى صلى الله عليه وسلم ، اذ اقبل ابوبكر أخذاً بطرف ثوبه ، حتى ابدى عن ركبتيه ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم ، أما صاحبكم فقد غامر ) (٢) ، فسلم وقال : يارسول الله ، انى كان بينى وبين ابن الخطاب شىء ، فأسرعت اليه ثم ندمت ، فسألته أن يغفر لى فأبى على ، فأقبلت اليك ، ففسأل : يغفر الله لك ياأبابكر ( ثلاثا ) ثم ان عمر ندم ، فأتى منزل ابي بكر فسأل : أثم ابوبكر ؟ فقالوا : لا . فأتى الى النبى صلى الله عليه وسلم ، فجعل وجه النبى صلى الله عليه وسلم يتمعر (٣) ، حتى اشفق ابوبكر ، فجشا (٤) على ركبتيه فقال : يارسول الله ، والله أنا كنت أظلم (مرتين) . فقال النبى صلى الله عليه وسلم : ان الله بعثنى اليكم ، فقلتم : كذبت ، وقال ابوبكر : صدق ، وواسانى بنفسه وماله ، فهل انتم تاركو لى صاحبى ؟ ( مرتين ) . فما أودى بعدها ( ٥ ) .

- 
- (١) البخارى ، الصحيح ، كتاب فضائل الصحابه ( ٦٢ ) باب مناقب المهاجرين وفضلهم ( ٢ ) حديث ( ٣٦٥٤ ) ، ٧/٣ .
- (٢) غامر : أى خاصم غيره ومعناه دخل فى غمرة الخصومه ، وهى معظمها . انظر : ابن الأثير ، المبارك بن محمد ، النهاية فى غريب الحديث والأثر ، تحقيق : طاهر الزاوى ومحمود الطناحى ، ( مكه : دار الباز ، التاريخ بدون ) ، ٣٨٤/٣ .
- (٣) يتمعر : اى يتغير غيظا .
- انظر : القاموس المحيط ، مادة ( معر ) .
- (٤) جشا على ركبته : أى جلس .
- انظر : النهاية فى غريب الحديث والأثر ، ٢٣٩/١ .
- (٥) البخارى ، الصحيح ، كتاب فضائل الصحابه ( ٦٢ ) باب فضل ابي بكر بعد النبى صلى الله عليه وسلم ( ٤ ) حديث ( ٣٦٦١ ) ، ٩/٣ .

(٤) عن ابي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال : ( أما انك يا أبابكر أول من يدخل الجنة من أمتي ) (١) .

(٥) عن ابي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم : ( من أصبح منكم اليوم صائما ؟ ) قال ابوبكر : أنا . قال

( فمن تبع منكم اليوم جنازه ؟ ) قال ابوبكر : أنا قال ( فمن اطعم منكم

اليوم مسكينا ؟ ) قال ابوبكر : أنا ، قال ( فمن عاد منكم اليوم

مريضا ؟ ) قال ابوبكر : أنا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

( ما اجتمعن فى امرئ الا دخل الجنة ) (٢) .

(٦) عن ابن عمر رضى الله عنهما : قال : قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم لأبى بكر ( أنت صاحبى على الحوض وصاحبى على الغار ) (٣) .

(٧) وعن سليمان بن يسار (٤) قال : قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم : ( خصال الخير ثلاثمائة وستون خصله ، اذا أراد الله بعبد خيرا

(١) ابوداود ، السنن ، كتاب السنه ( ٣٤ ) باب فى الخلفاء (٩) حديث

( ٤٦٥٢ ) ، ٤١/٥ ؛ والحاكم ، المستدرک ، كتاب معرفة الصحابة ،

٧٣/٣ . قال الحاكم ( صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ) ووافقه

الذهبى ، محمد بن احمد ، التلخيص ذيل على المستدرک على

الصحيحين ، ( بيروت : دار المعرفة ، التاريخ بدون ) ، ٧٣/٣ .

(٢) مسلم ، الصحيح ، كتاب فضائل الصحابه ( ٤٤ ) باب من فضائل

ابى بكر الصديق ( ١ ) حديث ( ١٠٢٨/١٢ ) ، ١٨٥٧/٤ .

(٣) الترمذى ، السنن ، كتاب المناقب ( ٥٠ ) باب فى مناقب ابى بكر

وعمر ( ١٦ ) حديث ( ٣٦٧٠ ) ، ٥٧٢/٥ .

وحكم عليه بأنه حديث حسن صحيح .

(٤) هو سليمان بن يسار ، ابوايوب ، مولى ميمونة ام المؤمنين : احدى

الفقهاء السبعة بالمدينة ، كان سعيد بن المسيب اذا اتاه مستفتى

يقول له : اذهب الى سليمان فانه اعلم من بقى اليوم ، ولد فى

خلافة عثمان وكان ابوه فارسيا ، قال ابن سعد فى وصفه ( ثقة

عالم فقيه كثير الحديث ) ، توفى عام ( ١٠٧ هـ ) .

انظر : طبقات ابن سعد ، ١٧٤/٥ ؛ وفيات الاعيان ٨٥/١ ؛ تهذيب

الاسماء واللغات ؛ ٢٣٤/١ ؛ الاعلام ، ١٣٨/٣ .

جعل فيه خصلة منها يدخل بها الجنة ) قال ابوبكر : يارسول الله : أفسى شيء منها قال ( نعم جمعا من كل ) وفى رواية أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال مجيبا ابابكر ( كلها فيك ، فهنيئا لك ياأبابكر ) (١) .

(٨) عن جبير بن مطعم(٢) قال : اتت امرأة النبی صلى الله عليه وسلم فأمرها أن ترجع اليه قالت : أرأيت ان جئت ولم اجدك - كأنها تقول الموت - قال صلى الله عليه وسلم ( ان لم تجدينى فأبى ابابكر ) (٣) .

(٩) وعن عمرو بن العاص (٤) أن النبی صلى الله عليه وسلم بعثه على جيش ذات السلاسل ، فأتيته فقلت ، أى الناس أحب اليك ؟ قال:عائشة . فقلت من الرجال ؟ قال : ابوها ، قلت ثم من ؟ قال : ثم عمر بن الخطاب ، فعد رجالا (٥) .

(١) تاريخ دمشق ، لوحة رقم ( ٢٩٠ ) ، السيوطى ، تاريخ الخلفاء ، ص ٩٠ ، الرياض النضرة ، ١/١٨٥ .

(٢) هو جبير بن مطعم بن عدى بن نوفل بن عبدمناف القرشى ، ابوعسدى ، صحابى ، كان من علماء قريش وسادتهم ، توفى بالمدينة ، وعنده الجاحظ من كبار النسابين ، وفى الاصابه : كان انسب قرشى لقريش والعرب قاطبه ، له ( ٦٠ ) حديثا . انظر : الاستيعاب ، ١/٢٣٠ ؛ اسد الغابه ، ١/٢٧١ ؛ الاصابه ، ١/٢٢٥ ، الاعلام ، ٢/١١٢ .

(٣) البخارى ، الصحيح ، كتاب فضائل الصحابه ( ٦٢ ) باب فضل ابى بكر بعد النبی صلى الله عليه وسلم ( ٤ ) رقم ( ٣٦٥٩ ) ، ٨/٣ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب فضائل الصحابه ( ٤٤ ) باب من فضائل ابى بكر ( ١ ) رقم ( ٢٣٨٦/١٠ ) ، ٤/١٨٥٦ .

(٤) هو عمرو بن العاص بن وائل السهمى القرشى ، ابوعبدالله ، فاتح مصر ، واحد عظماء العرب ودهاتهم وأولى الراى والحزم فيهم ، اسلم فى هدنة الحديبية ، ولاه النبی امرة جيش ذات السلاسل وأمــــد بأبى بكر وعمر ، كان من أمراء الحبوش الذين قاموا بالفتوحات الاسلامية فى الشام ومصر وغيرها ، له فى كتب الحديث ( ٣٦ ) حديثا ، توفى سنة ( ٤٣ هـ ) .

انظر : الاستيعاب ، ٢/٥٠٨ ؛ الاصابه ، ٢/٣ ؛ الاعلام ، ٥/٧٩ . (٥) البخارى ، الصحيح ، كتاب فضائل اصحاب النبی صلى الله عليه وسلم ( ٦٢ ) باب قول النبی صلى الله عليه وسلم (لو كنت متخذاً (٥٠٠) حديث (٣٦٦٢) ، ٩/٣ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب فضائل الصحابة ( ٤٤ ) باب من فضائل ابى بكر (١) حديث ( ٢٣٨٤/٨ ) ، ٤/١٨٥٦ .

(١٠) وعن انس أن النبي صلى الله عليه وسلم عهد احدا وابوبكر وعمر وعثمان فرجف بهم فقال : ( أثبت احد فانما عليك نبى وصديق وشهيدان ) (١) .

(١١) وعن عائشة رضى الله عنها قالت : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مرضه ، ادعى لى ابا بكر ، وأخاك ، حتى اكتب كتابا ، فانى أخاف أن يتمنى متمن ويقول قائل : أنا أولى ، ويأبى الله والمؤمنون الا ابا بكر ) (٢) .

(١٢) وعن انس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبى بكر وعمر هذان سيدا كهول اهل الجنة من الأولين والآخرين . الا النبيين والمرسلين ) (٣) .

(١٣) وعن عمر رضى الله عنه قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتصدق ، فوافق ذلك ما لعندى ، فقلت اليوم اسبق ابا بكر ان سبقته يوما ، قال : فجئت بنصف مالى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أبقيت لأهلك ؟ قلت مثله ، واتى ابوبكر بكل ما عنده ، فقال يا أبا بكر ما أبقيت لأهلك ؟ قال ابقيت لهم الله ورسوله ، قلت : والله لا اسبقه الى شيء ابدا ) (٤) .

(١) البخارى ، الصحيح ، كتاب فضائل اصحاب النبى ( ٦٢ ) باب مناقب عمر ( ٦ ) حديث ( ٣٦٨٦ ) ، ١٦/٣ .

(٢) مسلم ، الصحيح ، كتاب فضائل الصحابه ( ٤٤ ) باب من فضائل ابى بكر ( ١ ) حديث ( ٢٣٨٧/١١ ) ، ١٨٥٧/٤ .

(٣) احمد ، المسند ، ٨٠/١ ، ابن ماجه ، السنن ، المقدمة ، باب فى فضائل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ١١ ) حديث ( ٩٥١ ) ، ٣٦/١ ، الترمذى ، السنن ، كتاب المناقب ( ٥٠ ) باب مناقب ابى بكر وعمر ( ١٦ ) حديث ( ٣٦٦٤ ) ، ٥٧٠/٥ ، الديلمى ، شرويه بن شهر دار ، الفردوس بمأثور الخطاب ، الطبعة الأولى ، ( بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ) ، حديث ( ١٧٨١ ) ، ٠٤٣٧/١ وقال الترمذى : ( هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه ) .

(٤) ابوداود ، السنن ، كتاب الزكاه (٣) باب فى الرخصة فى ذلك (٤٠) حديث (١٦٧٨) ، ٣١٣/٢ ، الترمذى ، السنن ، كتاب المناقب (٥٠) باب مناقب

ابى بكر وعمر (١٦) حديث (٣٦٧٥) ، ٥٧٤/٥ ، وحكم عليه بأنه حسن صحيح .

(١٤) وعن ابى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( مالأحد عندنا يد الا وقد كافيناه مالا ابابكر فان الله عندنا يدا يكافئه الله به يوم القيامة ، وما نفعنى مال احد قط ، ما نفعنى مال ابى بكر ، ولو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت ابابكر خليلاً ، ألا وان صاحبكم خليل الله ) وفى رواية أخرى ( مالأحد عندنا يد الا وقد كافناه ) (١) .

(١٥) وعن عثمان رضى الله عنه قال : ( هبط جبريل على النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : ( يا جبريل اخبرنى بفضائل عمر فى السماء ) ، قال : لو قلت مامكث نوح فى قومه الف سنة الا خمسين عاماً ما استطعت أن أصف فضائل عمر ، وان عمر حسنة من حسنات ابى بكر ) (٢) .

( ج ) بعض اقوال السلف من الصحابة وغيرهم فى ابى بكر :

(١) عن عمر رضى الله عنه قال : ( لو وزن ايمان ابى بكر بايمان أهل الأرض لرجح بهم ) (٣) .

(٢) وعن عمر رضى الله عنه قال : ( ابوبكر سيدنا وخيرنا وأحبنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ) (٤) .

(١) الترمذى ، السنن ، كتاب المناقب ( ٥٠ ) ، باب مناقب ابى بكر ( ١٥ ) حديث ( ٣٦٦١ ) ، ٥٦٨/٥ ؛ الديلمى ، الفردوس ، حديث ( ٦٣٢٨ ) ، ١٠٤/٤ ، وحكم عليه الترمذى بأنه حسن غريب .

(٢) تاريخ دمشق ، لوحة رقم ( ٢٩٦ ) .

(٣) البيهقى ، احمد بن الحسين ، شعب الايمان ، الطبعة الأولى ، تحقيق : محمد زغلول ، ( بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٠هـ ) ، باب القول فى زيادة الايمان ، أثر ( ٣٦ ) ، ٦٩/١ ، رواه موقوفا على عمر ، واخرجه ابن عساكر مرفوعاً الى النبى صلى الله عليه وسلم من طريق ابن عمر ، وقال ( هذا مرفوع غريب وانما يحفظ عن عمر من قوله ) ، تاريخ دمشق ، لوحة رقم ( ٢٩٧ ) .

(٤) البخارى ، الصحيح ، فضائل الصحابة ( ٦٢ ) باب قول النبى صلى الله عليه وسلم ( لو كنت متخذاً ) ( ٥ ) حديث ( ٣٦٦٨ ) ، ١١/٣ ، الترمذى ، السنن ، كتاب المناقب ( ٥٠ ) باب مناقب ابى بكر ( ١٥ ) حديث ( ٣٦٥٦ ) ، ٥٦٦/٥ .

(٣) وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : ( كنا فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم لانعدل بأبى بكر احدا ثم عمر ثم عثمان ، ثم نتـرك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لانفاضل بينهم ) (١) .

(٤) وعن عمر رضى الله عنه قال : ( الا ان خير هذه الأمة بـعـد نبيها ابوبكر فمن قال سوى ذلك بعد مقامى هذا فهو مفتر عليه ما على المفتري ) (٢) وفى رواية ( الا أن أفضل هذه الأمة بعد نبيها ابوبكر ) (٣) . وروى مثله عن على (٤) .

(٥) وعن عمر رضى الله عنه قال : ( لوددت انى شعره فى صـدر ابى بكر ) (٥) .

(٦) وعن ابن سيرين قال : ( كان اعد هذه الأمة بعد النبى صلى الله عليه وسلم ابوبكر ) (٦) .

(٧) وعن الزهرى (٧) قال : ( من فضل ابى بكر انه لم يشك فى الله

ساعة قط ) (٨) .

(١) البخارى ، الصحيح ، كتاب فضائل الصحابه ( ٦٢ ) باب مناقب عثمان

( ٧ ) حديث ( ٣٦٩٧ ) ، ١٩/٣ .

(٢) فضائل الصحابه ، ١٨٢/١ .

(٣) تاريخ دمشق ، لوحة رقم ( ٣٥٢ ) .

(٤) تاريخ دمشق ، لوحة رقم ( ٣٥٤ ) .

(٥) تاريخ دمشق ، لوحة رقم ( ٣٥٢ ) .

(٦) تاريخ دمشق ، لوحة رقم ( ٣٥٠ ) .

(٧) هو محمد بن مسلم بن شهاب من بنى زهره ، من قریش ، تابعى مـن

كبار الحفاظ والفقهاء ، مدنى سكن الشام . وهو أول مـن

الأحاديث النبوية ، ودون معها فقه الصحابه ، قال ابوداود : جميع

حديث الزهرى ( ٢٢٠٠ ) حديث ، أخذ عن بعض الصحابه ، وأخذ عنه

مالك بن انس وطبقته ، مات عام ( ١٢٤ هـ ) .

انظر : وفيات الأعيان ، ١٧٧/٤ ؛ سير اعلام النبلاء ، ٣٢٦/٥ ؛ تهذيب

الاسماء واللغات ، ٩٠/١ ؛ الاعلام ، ٩٧/٧ .

(٨) حياة الصحابة ، ١٢٦/١ ؛ تاريخ دمشق ، لوحة رقم ( ٣٤٧ ) .

(٨) وعن أبي الحصين (١) قال : ( ماولد لآدم فى ذريته بعد النبىيــــــــــــن والمرسلين افضل من ابى بكر ، ولقد قام ابوبكر يوم الرده مقام نبى من الأنبياء ) (٢) .

(٩) وقال بكر بن عبدالله (٣) : ( ان ابابكر لم يفضل الناس بآنه كان أكثرهم صلاة وصوما وانما فضلهم بشيء كان فى قلبه ) (٤) .

- 
- (١) هو داود بن الحصين الأموى ، مولا هم ، ابوسفيان المدنى ، روى عن ابيه وعكرمه ونافع وابوسفيان وغيرهم ، وروى عنه مالك وابــــــــــــن اسحاق ومحمد بن عبيدالله وغيرهم ، وثقه ابن معين وابن حبان ، وقال ابوحاتم ليس بالقوى ، وقال ابوزرعه لين الحديث ، قال ابن حجر فى التقریب ( ثقة الا فى عكرمه ) مات سنة ( ٣٥ هـ ) .  
انظر : سير اعلام النبلاء ، ١٠٦/٦ ؛ تهذيب التهذيب ، ١٥٧/٣ ، تقریب التهذيب ، ٢٣١/١ .
- (٢) حياة الصحابه ، ١٢٦/١ ؛ تاريخ دمشق لوحة ( ٣٤٧ ) . .
- (٣) هو بكر بن عبدالله بن عمرو المزنى ، ابوعبدالله البصرى ، تابعى ، ثقه ، امام ، وثقه ابن معين والنسائى والعجلى وابن حبان وابوزرعه ، وقال ابن سعد : كان ثقة مأمونا كثير الحديث ، حجه ، وكان فقيها ، مات سنة ( ١٠٦ هـ ) .
- انظر : طبقات ابن سعد ، ٢٠٩/٧ ؛ تهذيب التهذيب ، ٤٢٤/١ .
- (٤) حياة الصحابه ، ١٤١/١ ، واسناده صحيح .

## رابعاً : مكانة أبى بكر العلمية ومنزلته بين الصحابة

### ( أ ) مكانته العلمية :

ابوبكر الصديق رضى الله عنه ، هو أول خليفة للمسلمين ، وقسـد أهله لتولى أمر المسلمين بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اتصف به من صفات جليـله ، وخاصة ماتحلى به من مكانة علمية مرموقه ، فقد كان ابوبكر رضى الله عنه من أعلم الصحابة بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، كما كان افقهم فى امور الدين واحكام الشرع ، حيث كان صاحب عقلية فذة نادره ، وذكاء متميز حاد ، وفهم واستيعاب عميق ، وادراك كبير لدقائق الأمور ، شهد له بها كبار الصحابة والتابعين ودلت عليها مواقفه الخالده ، وأعماله الهادفة البناءة التى كان لها بعد الله أكبر الأثر فى اعلاء راية الاسلام والمسلمين ، يقول وكيع بـن الجراح (١) : ( لولا ابوبكر الصديق لذهب الاسلام ) (٢) ، وقد وصفه ابواسحاق (٣) والسيوطى بأنه اعلم الصحابة واذكاهم على الاطلاق(٤) ، يقول

(١) هو وكيع بن الجراح بن مليح الرواسى ابوسفیان ، حافظ للحديث ، ثبت ، كان محدث العراق فى عصره ، ولد بالكوفة ، وابوه ناظر على بيت المال فيها ، وتفقّه وحفظ الحديث ، واشتهر ، اراد الرشيد أن يوليه القضاء فامتنع ورعا ، وكان يصوم الدهر ، له كتب منها ( تفسير القرآن ) و ( السنن ) و ( المعرفة والتاريخ ) ، توفى ببغداد راجعا من الحج عام ( ١٩٧ هـ ) .

انظر : تهذيب التهذيب ، ١٠٩/١١ ، طبقات الحفاظ ، ص ٢٧ ؛ الأعلام ، ١١٧/٨ .

(٢) فضائل الصحابة ، ١٣٨/١ ، ١٤٠ .

(٣) هو ابراهيم بن على بن يوسف ، ابواسحاق ، الشيرازى ، يلقب بـ جمال الدين ، نشأ فى فيروزآباد وبها بدأ تحصيله العلمى ، ثم سافر الى شيراز وهو فى السابعة عشرة من عمره ، ثم تنقل حتى وصل الى العراق فدخل البصرة وتلقى العلم فيها على علمائها ثم سافر الى بغداد التى وجد فيها بيئة علمية بما فيها من علماء ، فتلقى العلم ثم أخذ يدرس ويعلم ، توفى سنة ( ٤٧٦ هـ ) .

انظر : الشيرازى ، ابواسحاق ابراهيم بن على ، طبقات الفقهاء ، تحقيق : احسان عباس ، ( بيروت : دار الرائد العربى ، ١٩٧٠ م ) ، المقدمة ؛ وفيات الاعيان ، ٢٩/١ ؛ سير اعلام النبلاء ، ٤٥٢/١٨ .

(٤) انظر : طبقات الفقهاء ، ص ٣٦ ؛ تهذيب الاسماء واللغات ، ١٩٠/٢ ، تاريخ الخلفاء ،



صاحب حلى الأيام فى تاريخ خلفاء الاسلام : " ولقد اجمع العلماء على أن ابا بكر كان أكثر علما وذكاء من بقية الصحابة " (١) . وهذا أمر تشهد به آثاره وأقواله وأعماله التى نقلت عنه رضوان الله عليه ، وفيما يلى عرض لأهم الأدلة الدالة على أن ابا بكر كان أعلم الصحابة وافقههم ، رضوان الله عليهم اجمعين :

(١) موقفه رضوان الله عليه من المرتدين ، حيث اظهر الله له الحق فى مقاتلتهم دون سائر الصحابة بما فيهم عمر رضى الله عنه بل استطاع أن يقيم الحجة على صواب موقفه العظيم ، فعن ابي هريرة رضى الله عنه ، قال : لما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم واستخلف ابوبكر بعده ، وكفر من كفر من العرب ، قال عمر بن الخطاب لأبى بكر : كيف تقاتل الناس ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( امرت أن اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ، فمن قال : لا اله الا الله فقد عصم منى ماله ونفسه الا بحقه وحسابه على الله ) . فقال ابوبكر : ( والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فان الزكاة حق المال ، والله لو منعونى عقالا ، كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعه ، فقال عمر ابن الخطاب : فوالله ! ما هو الا أن رأيت الله عز وجل قد شرح صدر أبى بكر للقتال ، فعرفت انه الحق ) (٢) وفى رواية أنه قال ( لا أفرق بين شيء جمعه الله ، والله لو منعونى عقالا فما سوى ذلك مما فرض الله ورسوله لقاتلتهم عليه ) (٣) . قال النووى بعد سياقه لهذا الأثر " واستدل الشيخ ابواسحاق بهذا وغيره فى طبقاته على أن

---

(١) بك ، عطا حسنى ، حلى الأيام فى تاريخ الاسلام ، معلومات النشر ( بدون ) ، ١٤٠/١ .

(٢) البخارى ، الصحيح ، كتاب الاعتصام بالسنة ( ٩٦ ) باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) حديث ( ٧٢٨٤ و ٧٢٨٥ ) ، ٣٦٠/٤ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب الايمان (١) باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا اله الا الله (٨) ، حديث ( ٢٠/٣٢ ) ، ٥١/١ .

(٣) تاريخ دمشق ، لوحة رقم ( ٣٤٨ ) .

أبوبكر الصديق رضى الله عنه اعلم الصحابه ، لأنهم كلهم وقفوا عن الحكمة فى المسألة الا هو ، ثم ظهر لهم بمباحثته لهم ان قوله هو الصواب فرجعوا اليه (١) .

(٢) مارواه ابوسعيد الخدرى (٢) رضى الله عنه : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر فقال : ( ان عبدا خيره الله بين أن يؤتاه من زهرة الدنيا ماشاء وبين ما عنده ، فاختار ما عنده . فبكى ابوبكر وقال : فدينناك بأبائنا وأمهاتنا ، فعجبنا له . وقال الناس : انظروا الى هذا الشيخ ، يخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عبده خيره الله بين أن يؤتاه من زهرة الدنيا وبين ما عنده . وهو يقول : فدينناك بأبائنا وأمهاتنا ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المخير ، وكان ابوبكر هو اعلمنا به ) (٣) ، حيث فهم ابوبكر رضى الله عنه مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعبد المخير ، وان المقصود به الاخبار عن قرب وفاته عليه الصلاة والسلام ، وانما قال النبى صلى الله عليه وسلم ( عبدا ) على سبيل الابهام ليظهر اهل المعرفة والنباهة

(١) تهذيب الاسماء واللغات ، ١٩٠/٢ ، الشيرازى ، ابراهيم بن على ، طبقات الفقهاء ، تحقيق : احسان عباس ، ( بيروت : دار الرائد العربى ، ١٩٧٠ م ) ، ص ٣٦ - ٣٧ .

(٢) هو سعد بن مالك بن سنان ، انصارى مدنى من صغار الصحابة وخيارهم ، كان من المكثرين للرواية عن النبى صلى الله عليه وسلم ، فقيهها مجتهدا ، ممن بايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم الا تأخذهم فى الله لومة لائم ، شهد مع النبى صلى الله عليه وسلم الخندق ومابعدا ، توفى بالمدينة سنة ( ٧٤ هـ ) ، له ( ١١٧٠ ) حديثا . انظر : الاستيعاب ، ٣٥/٢ ؛ الاصابه ، ٣٤/٢ ؛ اسد الغابة ، ٢٨٩/٢ ؛ الأعلام ، ٨٧/٢ .

(٣) البخارى ، الصحيح ، كتاب فضائل الصحابه ( ٦٢ ) باب هجرة النبى صلى الله عليه وسلم ( ٤٥ ) حديث ( ٣٩٠٤ ) ، ٦٧/٣ ؛ مسلم ، الصحيح ، كتاب فضائل الصحابه ( ٤٤ ) باب فضائل ابى بكر ( ١ ) حديث ( ٢٣٨٢/٢ ) ، ١٨٤٥/٤ .

واصحاب الحذق ، وكان ذلك فى مرض موته عليه السلام ، ولما كان ابوبكر  
رضى الله عنه اعلم الصحابه لم يينكر احد منهم ممن حضر حين قال ابوسعيد  
( وكان ابوبكر اعلمنا ) ، يقول صاحب عمدة القارى " فيه دليل على  
أن ابابكر اعلم الصحابة ) ( ١ ) .

ومما يؤكد سرعة فهم ابى بكر وقوة ادراكه وسعة علمه بالأمور ،  
مارواه عمر رضى الله عنه قال : ( كنت أدخل على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وهو وابوبكر يتكلمان فى علم التوحيد ، فأجلس بينهما كأنى  
زنجى لا أعلم مايقولون ) ( ٢ ) .

( ٣ ) ومما يدل على أن ابابكر كان اعلم الصحابه وافقهم ، اختصاصه  
بالفتوى بين يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وامضاء النبى صلى  
الله عليه وسلم له ، فعن ابى قتادة ( ٣ ) قال : خرجنا مع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يوم حنين ، فلما التقينا كانت للمسلمين جولة ، فرأيت  
رجلا من المشركين علا رجلا من المسلمين ، فاستدبرت حتى اتيته من ورائه  
حتى ضربته بالسيف على حبل عاتقه ، فأقبل على فضمنى ضمة وجدت منها ريح  
الموت ، ثم ادركه الموت فأرسلنى ، فلحقت عمر بن الخطاب فقلت : ما بال  
الناس ؟ قال : أمر الله ، ثم ان الناس رجعوا ، وجلس النبى صلى الله  
عليه وسلم فقال : من قتل قتيلًا له عليه بينه فله سلبه ، فقامت فقلت :

( ١ ) العينى ، محمود بن احمد ، عمدة القارى شرح صحيح البخارى ، الطبعة

الأولى ، ( القاهرة : مطبعة مصطفى الحلبي ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢ م ) ، ٦٨ / ٤ .

( ٢ ) الرياض النضرة ، ٥١ / ١ .

( ٣ ) هو الحارث ( أو النعمان ، أو عمرو ) بن ربيع الانصارى الخزرجى

السلمى ، ابوقتاده : صحابى من الأبطال الولاة ، اشتهر بكيننته ،  
وكان يقال له ( فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم ) وفى حديث  
اخرجه مسلم ( خير فرساننا ابوقتاده ) شهد الوقائع مع النبى صلى  
الله عليه وسلم ابتداءً من وقعة أحد ، ولما ولى عبد الملك بن  
مروان امرة المدينة ارسل اليه ليريه مواقف النبى صلى الله عليه  
وسلم ، فانطلق واراها " ولاء على مكه وشهد معه صفين ، توفى  
بالمدينة عام ( ٥٤ هـ ) .

انظر : الاصابة ، ١٥٨ / ٤ ، الاستيعاب ، ١٦١ / ٤ ، اسد الغابة ، ٢٧٤ / ٥ ، الاعلام ، ١٥٤ / ٢ .

من يشهد لى ؟ ثم جلست . ثم قال : من قتل قتيلًا له عليه بينه فله سلبه .  
 فقلت : من يشهد لى ؟ ثم جلست . ثم قال الثالث مثله ، فقمست ،  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مابالك يا اباقتادة ؟ فاقترصت  
 عليه القصه ، فقال رجل : صدق يا رسول الله ، وسلبه عندي ، فأرضه عنى .  
 فقال ابوبكر الصديق رضى الله عنه : لاها الله اذا لايعمد الى أسد من  
 اسد الله يقاتل عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم يعطيك سلبه ، فقال  
 النبى صلى الله عليه وسلم : صدق ، فأعطاه . . . (١) ، وهذه القصة التى  
 ظهر فيها بدار ابى بكر رضى الله عنه بالزجر والردع والفتوى واليمين على  
 ذلك - فى حضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم يصدقه الرسول صلى  
 الله عليه وسلم فيما قال ويحكم بقوله - خصوصية شرف لم تكن لأحد  
 غيره (٢) ، يقول الشيرازى "ولا يقدم على الفتيا بحضرة رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم مع عظم القدر وجلالة المحل الا الثقة بعلمه ، والمتحقق بفضله وفهمه" (٣) .  
 (٤) أن الله تعالى قد أمر نبيه صلى الله عليه وسلم بمشاوره  
 ابى بكر ، وفى هذا الأمر بالمشورة خصوصية لأبى بكر ، فعن عبد الله بن  
 عمرو بن العاص (٤) قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :  
 ( أتانى جبريل عليه السلام فقال : يا محمد ان الله تعالى أمر أن

(١) البخارى ، الصحيح ، كتاب فرض الخمس ( ٥٧ ) باب من لم يخمس  
 الأسلاب ( ١٨ ) رقم ( ٣١٤٢ ) ، ٤٠١/٢ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب  
 الجهاد والسير ( ٣٢ ) باب استحقاق القاتل سلب القتيل (١٣) حديث  
 ( ١٥١٧/٤١ ) ، ١٣٧٠/٣ .

(٢) انظر : الرياض النضرة ، ١٥٩/١ . (٣) طبقات الفقهاء ، ص ٣٨ .  
 (٤) هو عبد الله بن عمرو بن العاص ، ابومحمد ، صحابى قرشى ، أسلم قبل  
 ابيه ، قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( نعم اهـل  
 البيت عبد الله وابوعبد الله وام عبد الله ) كان مجتهدا فى العبادة  
 غزير العلم ، وكان أكثر الصحابة حديثا ، وروى عن عمر وابى  
 الدرداء وعبدالرحمن بن عوف وغيرهم من الصحابة ، وحدث عنه بعض  
 الصحابة وعدد كثير من التابعين ، استأذن النبى صلى الله عليه  
 وسلم فى كتابة ما كان يسمعه منه فأذن له ، فكتب وكان يسمى صحيفته  
 تلك الصادقة . توفى سنة ( ٦٥ هـ ) .  
 انظر : طبقات ابن سعد ، ٢٦١/٤ ، الاستيعاب ، ٣٤٦/٢ ، الاصابه ،  
 ٣٥١/٢ ، تهذيب التهذيب ، ٢٩٤/٥ .

تستشير ابابكر (١) ، وعن سهل بن سعد الساعدي (٢) ، قال : استشار رسول الله صلى الله عليه وسلم ابابكر وعمر فأشاروا عليه ، فأصاب ابوبكر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ان الله يكره أن يخطأ ابوبكر ) (٣) .

وهذا يدل على أنه كان من أسد الصحابة رأياً واكملهم عقلاً ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يستشيرهم ويعمل بمشورته ، كما في قصة الحديبية ، حيث لما أتى النبي صلى الله عليه وسلم عينه وقال : يا رسول الله ان قريشا جمعوا لك جموعاً ، وهم مقاتلون وصادوك عن البيت ومانعوك ، فقال عليه الصلاة والسلام : ( اشيروا ايها الناس على ، أترون ان اميل الى عيالهم وذراى هؤلاء الذين يريدون ان يصدونا عن البيت ، فان فاتونا كان الله قد قطع عينا من المشركين ، والا تركناهم محرومين ؟ ) فقال ابوبكر : يا رسول الله خرجت عامداً لهذا البيت ، لا تريد قتال أحداً

(١) تاريخ دمشق ، لوحة رقم ( ٢٩٨ ) ، الرياض النضرة ، ١٦١/١ ، السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص ٤٠ .

(٢) هو سهل بن سعد بن مالك بن خالد ، ابوالعباس ، الخزرجي الساعدي ، الانصاري ، صحابي من مشاهيرهم ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابي عاصم بن عدى وعمر بن عنبسه وعنه ابنه العباس والزهرى وغيرهما وقيل هو آخر من بقى بالمدينة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عن سهل بن سعد قال : لو مت لم تسمعوا احداً يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، له فى كتب الحديث (١٨٨) حديثاً ١٠ مات سنة (٩١هـ) .

انظر : الاستيعاب ، ٩٥/٢ ؛ اسد الغابه ، ٣٦٦/٢ ؛ تهذيب التهذيب ، ٢٢١/٤ ؛ الاصابه ، ٨٨/٢ .

(٣) مجمع الزوائد ، باب جامع فى فضل ابى بكر ، ٤٩/٩ ، وقال ( رواه الطبرانى فى الأوسط ورجاله ثقات ) ورواه الامام احمد فى فضائل الصحابه من طريق معاذ بن جبل ولكن محمد بن سعيد بن حسان الاسدى الذى قال عنه الامام احمد كان يضع الحديث وقتل مصلوباً فى الزندقة ؛ وقد رواه السيوطي ، عبدالرحمن ، الجامع الصغير ، الطبعة الخامسة ، ( القاهرة : مطبعة مصطفى الحلبي ، ١٤٠٢هـ ) ، ٧٨/١ ، من طريق معاذ وحكم عليه بالضعف .

ولا حربا ، فتوجه له فمن صدنا عنه قاتلناه ، قال : ( امضوا على اسم الله عز وجل ) (١) . ويقول سعيد بن المسيب (٢) : ( كان ابوبكر مــــن النبي صلى الله عليه وسلم مكان الوزير ، فكان يشاوره فى جميع اموره ، وكان ثانيه فى الاسلام وثانيه فى الفار ، وثانيه فى العريش يوم بدر ، وثانيه فى القبر ، ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدم عليه احدا ) (٣) .

(٥) ان الرسول صلى الله عليه وسلم قدم ابابكر اماما للصحابه كلهم فى الصلاة التى هى أكبر اركان الاسلام العمليه ، وهذا يدل على انه كان أقرأ الصحابه لكتاب الله واعلمهم به ، وانه لا يوجد من هو افضل منه والا لقدمه الرسول صلى الله عليه وسلم ، يقول ابن كثير (٤) : ( وتقديمه له دليل على أنه اعلم الصحابه وأقروهم لما ثبت فى الخبر المتفق عليه ( يوم القوم اقروهم لكتاب الله ، فان كانوا فى القراءة سواء ، فأعلمهم

---

(١) البخارى ، الصحيح ، كتاب المغازى ( ٦٤ ) باب غزوة الحديبية ( ٣٥ ) حديث ( ٤١٧٨ ) ، ٣١/٣ .

(٢) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن ابي وهب ، قرشى مخزومى ، من كبار التابعين ، واحد الفقهاء السبعة بالمدينة ، جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع ، كان لا يأخذ عطاء ويعيش من التجارة بالزيت ، وكان احفظ الناس لأقضية عمر بن الخطاب ، واحكامه ، حتى سمى راوية عمر ، توفى بالمدينة عام ( ٩٣ هـ ) وفيات الاعيان ، ٣٧٥/٢ ، الاعلام ، ١٠٢/٣ ، تهذيب الاسماء واللغات ، ٢١٩/١ ، تهذيب التهذيب ، ٧٤/٤ .

(٣) الحاكم ، المستدرک ، كتاب معرفة الصحابه ، ٦٣/٣ ؛ وقال الذهبى ( فى رواته مجهول ) التلخيص ، ٦٣/٣ .

(٤) هو اسماعيل بن عمر بن كثير بن ضو بن درع البصرى ثم الدمشقى ، ابوالفداء ، عماد الدين ، حافظ ، مؤرخ فقيه ، ولد فى قرية من أعمال بصرى الشام ، ثم انتقل الى دمشق مع أخ له ، ثم رحل فى طلب العلم ، وتناقل الناس تصانيفه فى حياته ، من كتبه ( تفسير القرآن العظيم ) ( البداية والنهاية ) وغيرهما ، توفى بدمشق عام ( ٧٧٤ هـ ) .

انظر : البدر الطالع ١٥٣/١ ؛ الاعلام ، ٣٢٠/١ .

بالسنه ، فان كانوا فى السنة سواء فأقدمهم هجره ، فان كانوا فى الهجرة سواء فأقدمهم سلماً (١) ٠٠٠ ثم قد اجتمعت هذه الصفات كلها فى الصديق رضى الله عنه وارضاه (٢) ، ودليل تقديمه فى الصلاة ما جاء فى الصحيح أن النبى صلى الله عليه وسلم مرض فاشتد مرضه ، فقال : مروا ابابكر فليصل بالناس فقالت عائشه : انه رجل رقيق ، اذا قام مقامك لم يستطع أن يصل بالناس ، قال : مروا ابابكر فليصل بالناس . فعادت ، فقال : مرى ابابكر فليصل بالناس ، فانكن صواحب يوسف ، فأتاه الرسول ، فصلى بالناس فى حياة النبى صلى الله عليه وسلم (٣) ، ويقول عليه الصلاة والسلام ( لا ينبغي لقوم فيهم ابوبكر أن يؤمهم غيره ) (٤) .

(٦) ان ابابكر كان اعلم الصحابة بالسنه ، فهو من الملازمين لرسول الله صلى الله عليه وسلم فى الحضر والسفر ، وهذه الملازمة كونت لديه معرفة كاملة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واحاديثه ، حتى ان الصحابة كانوا يرجعون اليه دائماً فيما يعرض لهم من أمور يحتاجون هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ، كما حصل فى قصة دفنه عليه الصلاة والسلام ، عندما أختلف الصحابة فى ذلك ، فعن عائشة رضى الله عنها قالت : ( لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اختلفوا فى دفنه ، فقال ابوبكر سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً مانسيتـه ،

---

(١) مسلم ، الصحيح ، كتاب المساجد ( ٥ ) باب من احق بالامامة ( ٥٣ ) حديث ( ٤٣٢/١٢٣ ) ، ٤٦٥/١ ، ولم اجده فى البخارى بهذا اللفظ ، كما يدل عليه قول ابن كثير .

(٢) البداية والنهاية ، ٢٠٧/٥ .

(٣) البخارى ، الصحيح ، كتاب الأذان ( ٨ ) باب اهل العلم والفضل احق بالامامة ( ٤٦ ) حديث ( ٦٧٨ ) ، ٢٢٤/١ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب الصلاة ( ٤ ) باب استخلاف الامام اذا عرض له عذر ( ٢١ ) حديث ( ٤١٨/ ٩٥ ) ، ٣١٤/١ .

(٤) الترمذى ، السنن ، كتاب المناقب ( ٥٠ ) باب فى مناقب ابى بكر وعمر ( ١٦ ) حديث ( ٣٦٧٣ ) ، ٥٧٣/٥ ، وحكم عليه الترمذى بأنه حسن غريب .

قال : ( ما قبض الله نبياً الا فى الموضع الذى يجب أن يدفن فيه ) ادفنوه فى موضع فراشه (١) .

ولذلك يقول السيوطى معبراً عن مدى احاطة ابى بكر بالسنة " وكان - مع ذلك - اعلمهم بالسنة كلما رجع اليه الصحابة فى غير موضع يبرز عليهم بنقل سنن عن النبى صلى الله عليه وسلم يحفظها هو ويستحضرها عند الحاجة اليها ليست عندهم ، وكيف لا يكون كذلك وقد واظب على صحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم من أول البعثة الى الوفاة (٢) . والسبب فى أن مرويات ابى بكر رضى الله كانت قليلة (٣) بالنسبة لما رواه غيره - مع أنه كان من الملازمين لرسول الله صلى الله عليه وسلم :-

- (أ) ( لقصر مدته ، وسرعة وفاته بعد النبى صلى الله عليه وسلم والا فلو طالبت مدته لكثر عنه ذلك جدا ولم يترك الناقلون عنه حديثاً الا نقلوه ، ولكن كان الذين فى زمانه من الصحابة لا يحتاج احد منهم أن ينقل عنه ما قد شاركه هو فى روايته ، فكانوا ينقلون عنه ما ليس عندهم ) (٤)
- (ب) ( أنه تقدمت وفاته قبل انتشار الاحاديث واعتناء التابعين بسماعها وتحصيلها وحفظها ) (٥) .

(٧) ان عمر رضى الله عنه - وهو من كبار فقهاء وعلماء الصحابة - لما ولى الخلافة كان يرجع الى قضاء ابى بكر ، ويعمل بها فى المسألة التى لا يجد حكمها فى القرآن والسنة ، كما قال ميمون بن مهران (٦) : فان

- 
- (١) الترمذى ، السنن ، كتاب الجنائز ، باب ( ٣٣ ) حديث (١٠١٨) ، ٣٣٨/١٠  
وحكم عليه بأنه حديث غريب .
- (٢) تاريخ الخلفاء ، ص ٣٩ .
- (٣) تبلغ مرويات ابى بكر اثنان واربعون حديثاً ، اتفق البخارى ومسلم على ستة منها وانفرد البخارى بأحد عشر ، ومسلم بحديث .  
انظر : تهذيب الاسماء واللغات ، ١٨١/١ .
- (٤) تاريخ الخلفاء ، ص ٣٩ .
- (٥) تهذيب الاسماء واللغات ، ١٨٢/٢ .
- (٦) هو ميمون بن مهران ، ابوايوب ، الجزرى ، الرقى نسبة الى الرقة ( من بلاد الجزيرة الفراتية ) تابعى ، فقيه من القضاة ، روى عن==



اعياه - أى عمر رضى الله عنه - أن يجد فى القرآن والسنة ، نظر هل كان لأبى بكر فيه قضاء ؟ فان وجد ابابكر قضى فيه بقضاء قضى به ، والا دعوى رؤوس المسلمين فاذا اجتمعوا على أمر قضى به (١) .

(٨) ان ابابكر رضى الله عنه قد تميز بمعرفة الانساب ، حيث كان اعلم الناس بانساب العرب ولاسيما قريش ، وقد شهد له النبى صلى الله عليه وسلم باعلميته بالنسب ، فعن عائشة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لحسان ( لاتعجل ، فان ابابكر اعلم قريش بانسابها وان لى فيهم نسبا ، حتى يلخص لك نسبى ) (٢) ، وقد كان جبير بن مطعم من انسب قريش لقريش والعرب قاطبه ، وكان يقول : ( انما اخذت النسب من ابى بكر الصديق ، وكان ابوبكر الصديق من انسب العرب ) (٣) .

(٩) كان ابوبكر رضى الله عنه اعلم الصحابة فى تأويل الروايات ، يقول محمد بن سيرين : ( كان ابوبكر اعبر هذه الأمة بعد النبى صلى الله عليه وسلم ) (٤) ، وقد كان يعبر الروايات بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى حال انفراده ، وفيما يلى اعرض مثالين لتعبيره للروايات :

== عائشة وابى هريره وجماعه وروى عنه ابنه عمر وحמיד الطويل وجماعه ، استعمله عمر بن عبدالعزيز على خراج ( الرقه ) وقضائها ، قال الامام احمد : ميمون بن مهران اوثق من عكرمه ، وقال العجلي والنسائى : جزرى تابعى ثقه وذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال ابوالمليح : مارأيت رجلا أفضل من ميمون بن مهران . توفى سنة ( ١١٧ هـ ) .

انظر : طبقات ابن سعد ، ٤٧٧/٧ ، حلية الأولياء ، ٨٢/٤ ، تذكرة الحفاظ ، ٩٨/١ ، تهذيب التهذيب ، ٣٤٩/١٠ ، الأعلام ، ٣٤٢/٧ .

- (١) تاريخ الخلفاء ، ص ٣٩ .
- (٢) مسلم ، الصحيح ، كتاب فضائل الصحابة ( ٤٤ ) باب فضائل حسان بن ثابت ( ٣٤ ) حديث ( ١٥٧ / ٢٤٩٠ ) ، ١٩٣٤/٤ .
- (٣) تاريخ الخلفاء ، ص ٤٠ .
- (٤) تاريخ الخلفاء ، ص ٤٠ .

( أ ) فمثال تعبيره للرؤيا بين يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم مارواه ابن عباس رضى الله عنه ( أن رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : انى رأيت الليلة فى المنام ظلة تنطف (١) ، فأرى الناس يتكفون منها : فالمستكثر والمستقل ، واذا سبب (٢) واصل من الأرض الى السماء ، فأراك أخذت به فعلوت . ثم أخذ به رجل آخر فعلا به ، ثم أخذ به رجل آخر فانقطع ثم وصل . فقال ابوبكر : يارسول الله : بأبى انت والله لتدعنى فأعبرها ، فقال صلى الله عليه وسلم له : اعبرها . قال : أما الظلة فالاسلام ، وأما الذى ينطف من العسل والسمن ، فالقرآن حلاوته تنطف ، فالمستكثر من القرآن والمستقل . وأما السبب الواصل من السماء الى الأرض فالحق الذى أنت عليه تأخذ به فيعليك الله . ثم يأخذ به رجل فيعلو به ، ثم يأخذ به رجل آخر فيعلو به ، ثم يأخذ به رجل فينقطع به ، ثم يوصل له فيعلو به . فأخبرنى يارسول الله - بأبى انت - أصبت أم أخطأت ؟ قال النبى صلى الله عليه وسلم : أصبت بعضا وأخطأت بعضا ، قال : فوالله يارسول الله لتحدثنى بالذى أخطأت . قال : لاتقسم (٣) .

( ب ) مثال لتعبير ابى بكر للرؤيا فى حال انفراده : فعن عائشة رضى الله عنها قالت : رأيت فى المنام كأن ثلاثة اقمار سقطن فى حجرتى ، فقصت رؤيائى على ابى بكر رضى الله عنه ، فلما دفن النبى صلى الله عليه وسلم فى بيتى ، قال ابوبكر رضى الله عنه : هذا أحد أقمارك وهو خيرها (٤) .

- 
- (١) تنطف : بكسر الطاء وضمها أى تقطر .  
انظر : النهاية فى غريب الحديث والأثر ، ٧٥/٥ .
- (٢) سبب : هو الحبل . النهاية فى غريب الحديث ، ٣٢٩/٢ .
- (٣) البخارى ، الصحيح ، كتاب التعبير (٩١) باب من لم ير الرؤيا . ( ٤٧ ) حديث (٧٠٤٦) ، ٣٠٩/٤ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب الرؤيا (٤٢) باب فى تأويل الرؤيا ( ٣ ) حديث ( ٢٢١٩/١٧ ) ، ١٧٧٧/٤ .
- (٤) الحاكم ، المستدرک ، كتاب تعبير الرؤيا ، ٣٩٥/٤ .

(١٠) ومن الدلائل على أن ابا بكر رضى الله عنه كان اعلم الصحابه و"اقواهم ايمانا موقفه فى صلح الحديبيه ، عندما خفى الامر على كثير من الصحابه ، ومنهم عمر ، فكان موقف ابى بكر موقف الرجل العالم المؤمن المدرك الذى لا يلتبس عليه أمر ، فبعد أن تم الصلح بين الرسول صلى الله عليه وسلم ومشركى مكه ، جاء عمر بن الخطاب رضى الله عنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله : السنا على حق وهم على باطل ؟ قال ( بلى ) قال : أليس قتلانا فى الجنه وقتلاهم فى النار ؟ قال ( بلى ) قال : ففيم نعطي الدنيا (١) فى ديننا ونرجع ولم يحكم الله بيننا وبينهم ؟ فقال ( يا ابن الخطاب ! انى رسول الله ، ولن يضيعنى الله ابدًا ، قال : فانطلق عمر ، فلم يصبر متغيظا . فأتى ابا بكر فقال : يا ابا بكر ! السنا على حق وهم على باطل ؟ قال : بلى ، قال : أليس قتلانا فى الجنه وقتلاهم فى النار ؟ قال : بلى ، قال : فعلام نعطي الدنيا فى ديننا ونرجع ولما يحكم الله بيننا وبينهم ؟ فقال : يا ابن الخطاب ! انه رسول الله ولن يضيعه الله ابدًا ، قال : فنزل القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفتح . فأرسل الى عمر فأقرأه اياه . فقال : يا رسول الله أوفتح هو ؟ قال ( نعم ) فطابت نفسه ورجع (٢) ، وموقفه فى الحديبيه يبين وبلا شك أن ابا بكر رضى الله عنه كان يسلم بكل ما يأمر به الرسول صلى الله عليه وسلم ولايراجعه فيه ، وذلك دليل قوة ايمانه ، وكمال علمه وفقهه رضوان الله عليه ، وقد شهد له بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ما كلمت أحدا فى الاسلام الا ابا على

(١) الدنيه : أى الخصله المذمومه .

انظر : النهاية فى غريب الحديث ، ١٣٧/٢ .

(٢) البخارى ، الصحيح ، كتاب الشروط ( ٥٤ ) باب الشروط فى الجهاد

( ١٥ ) حديث ( ٢٧٣١ ) ، ٢٧٩/٢ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب الجهاد

والسير (٣٢) باب صلح الحديبيه فى الحديبيه (٣٤) حديث ( ٩٤ / ١٧٨٥ ) ،

١٤١١/٣ .

وراجعنى الكلام ، الا ابن ابى قحافة ، فانى لم آكلمه فى شىء الا قبله  
واستقام عليه (١) .

(١١) أن القرآن قد ينزل موافقا لأبى بكر رضى الله عنه ، كما فى  
قوله تعالى ﴿ هو الذى يصلى عليكم وملائكته ٠٠٠ ﴾ (٢) الآية ، قال  
مجاهد (٣) : ( لما نزلت : ﴿ ان الله وملائكته يصلون على النبى ٠٠ ﴾ الآية  
قال ابوبكر : ما أعطاك الله تعالى خيرا الا أشركنا فيه ، فنزلت ﴿ هو  
الذى يصلى عليكم وملائكته ٠٠٠ ﴾ الآية (٤) .

(١٢) أن بعض العلماء الذين درسوا فقه الصحابة تبين لهم أن  
ابابكر رضى الله عنه كان قوله فى كثير من المسائل الفقهية التى وقع  
فيها الخلاف بين الصحابة هو القول الراجح ، يقول ابن القيم فى معرض  
حديثه عن ارجح اقوال الصحابة عند اختلافهم ( فان اختلف ابوبكر وعمرو  
فالصواب مع ابى بكر ، وهذه جملة لا يعرف تفصيلها الا من له خبره واطلاع  
على ما اختلف فيه الصحابة وعلى الراجح من اقوالهم ، ويكفى فى ذلك معرفة  
رجحان قول الصديق فى الجد والأخوه ( وكون الطلاق الثلاث بغم واحد مرة  
واحدة وان تلفظ فيه بالثلاث ) ٠٠٠ ، ولا يحفظ للصديق خلاف نص واحد ابدا ،  
ولا يحفظ له فتوى ولا حكم مأخذها ضعيف ابدا ، وهو تحقيق لكون خلافته خلافة  
نبوه (٥) .

- 
- (١) تاريخ دمشق ، لوحة رقم ( ٢٧٣ ) .  
(٢) سورة الأحزاب ، آية ( ٤٣ ) .  
(٣) هو مجاهد بن جبر ابوالمحجاج ، مولى قيس بن السائب المخزومى ،  
شيخ المفسرين ، أخذ التفسير عن ابن عباس ، قال : قرأت القرآن  
على ابن عباس ثلاث عرضات أقف عند كل آية أسأله فيم نزلت وكيف  
كانت . كان ثقه فقيها ورعا عابدا ، متقنا ، آتهم بالتدليس ، أجمعت  
الامة على امامته ، توفى عام ( ١٠٤ هـ ) .  
انظر : طبقات ابن سعد ، ٤٦٦/٥ ؛ تهذيب الأسماء واللغات ، ٨٣/٢ ؛  
تذكرة الحفاظ ، ٨٦/١ ؛ الاعلام ، ٢٧٨/٥ .  
(٤) اسباب نزول القرآن ، ص ٣٨١ .  
(٥) اعلام الموقعين ، ١٢٠/٤ .

( ب ) منزلة ابي بكر رضى الله عنه بين الصحابة :

ابوبكر الصديق رضى الله عنه ، هو افضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلى هذا وقع اجماع المسلمين ، يقول السيوطى : "أجمع أهل السنه أن أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابوبكر ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم على ، ثم سائر العشرة (١) ، وهو أفضل الصحابة وخيرهم بشهاداتهم واقرار الرسول صلى الله عليه وسلم على ذلك :

(١) فعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : كنا نخير بين الناس فى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فنتخير ابابكر ، ثم عمر بن الخطاب ، ثم عثمان بن عفان رضى الله عنهم (٢) .

(٢) وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال ( كنا نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم حى : افضل أمة رسول الله صلى الله عليه بعده ابوبكر ثم عمر ثم عثمان (٣) .

(٣) عن محمد بن الحنفية (٤) قال : ( قلت لأبى : أى الناس خير بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : ابوبكر . قلت : ثم من ؟ قال : عمر . وخشيت ان يقول عثمان ، قلت ثم انت ؟ قال : ما أنا الا رجل من المسلمين ) (٥) .

- 
- (١) تاريخ الخلفاء ، ص ٤١ .  
 (٢) البخارى ، الصحيح ، كتاب فضائل الصحابة ( ٦٢ ) باب فضل ابي بكر بعد النبى صلى الله عليه وسلم (٤) حديث (٣٦٥٥) ، ٨/٣ .  
 (٣) تاريخ دمشق ، لوجه ( ٣٥٢ ) .  
 (٤) هو محمد بن على بن ابي طالب ، الهاشمى القرشى ، ابوالقاسم ، المعروف بابن الحنفية ، احد الابطال الاشداد فى صدر الاسلام ، امه خوله بنت جعفر الحنفية ينسب اليها تمييزا له عن أم الحسن والحسين فاطمه بنت محمد صلى الله عليه وسلم ، كان واسع العلم ، ورعا ، اسود اللون ، واخبار قوته وشجاعته كثيره ، كان المختار الثقفى يدعو الناس الى امامته ، مات بالمدينة وقيل بالطائف عام ( ٨١ هـ ) .  
 انظر : وفيات الاعيان ، ١٦٩/٤ ، حلية الأولياء ، ١٧٤/٣ ، الاعلام ، ٢٧٠/٦ .  
 (٥) البخارى ، الصحيح ، كتاب فضائل الصحابة ( ٦٢ ) باب فضل ابي بكر بعد النبى صلى الله عليه وسلم (٤) حديث ( ٣٦٧١ ) ، ١٢/٣ .

(٤) عن ابى الدرداء قال : رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا  
أمشى امام ابى بكر ، فقال : ( لاتمش امام من هو خير منك ، ان  
ابابكر خير ممن طلعت عليه الشمس ) (١) .

والأحاديث الواردة فى بيان أن ابابكر افضل الصحابه بل الأمه جميعا  
بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرة جدا ، وسأكتفى بما عرضت—  
منها ، حيث يظهر لنا من خلالها المكانة الرفيعة التى كان يسمو به—  
ابوبكر رضى الله عنه بين الصحابه ، فهو خيرهم وافضلهم واعلمهم وافقهمهم  
رضوان الله عليه ، ولذلك فان استخلافه على المسلمين بعد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لم ينازع فيه أحد ، قال الشافعى : " اجمع الناس على  
خلافه ابى بكر الصديق ، وذلك أنه أضطر الناس بعد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ، فلم يجدوا تحت أديم السماء خيرا من ابى بكر فولس—  
رقابهم " (٢) ، ويقول النووى " اجمعت الأمه على صحة خلافته ، وقدمت—  
الصحابه لكونه افضلهم واحق بها من غيره " (٣) .

- 
- (١) ابوعاصم ، السنه ، حديث رقم ( ١٢٢٣ ، ٥٦٢/٢ ، الهيثمى ، مجمع  
الزوائد ، باب جامع فضل ابى بكر ، ٤٧/٩ ، وقال ( رواه الطبرانى  
وفيه بقيه وهو مدلس وبقيه رجاله ثقات ) .  
(٢) تاريخ الخلفاء ، ص ٦١ .  
(٣) تهذيب الاسماء واللغات ، ١٩١/٢ .

### خامساً : منهجه في الاجتهاد والفتوى

كان منهج أبي بكر رضي الله عنه في الاجتهاد والفتوى واضحاً وبيناً ، ذلك انه اذا عرضت عليه المسألة ليقضى فيها ، فانه يرجع الى كتاب الله ، فان لم يكن حكمها موجوداً في الكتاب رجع الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فان لم يعلم في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يقضى به ، اتجه الى سؤال الصحابة عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه المسألة ، فان لم يجد لديهم من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على هذه المسألة ، فانه يجمع فقهاء الصحابة وعلماءهم وخيارهم ، ويستشيرهم في حكم هذه المسألة ، فاذا اجتمع امرهم على حكم معين فيها قضى به ، يدل لذلك ما جاء عن ميمون بن مهران قال : ( كان ابوبكر اذا ورد عليه الخصم نظر في كتاب الله ، فان وجد فيه ما يقضى به بينهم قضى به ، وان لم يكن في الكتاب وعلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الأمر سنة قضى بها ، فان اعياه خرج فسأل المسلمين ، وقال : أتاني كذا وكذا ، فهل علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك بقضاء ؟ فريما اجتمع اليه نفر كلهم يذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه قضاء ، فيقول ابوبكر : الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ عن نبينا ، فان اعياه أن يجد فيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع رؤوس الناس وخيارهم ، فاستشارهم فان اجمع امرهم على رأي قضى به ) (١) ، والذين كان يستشيرهم ابوبكر رضي الله عنه ويسألهم هم كبار فقهاء الصحابة من المهاجرين والانصار ، فقد روى صاحب الطبقات الكبرى : " أن ابابكر الصديق رضي الله عنه كان اذا نزل به أمر يريد فيه مشاورة أهل الرأي دعا عمر وعثمان وعلياً وعبدالرحمن بن عوف

---

(١) أخرجه الدارمي ، عبدالله بن عبدالرحمن ، سنن الدارمي ، بعناية : محمد دهمان ، (بيروت : دار الكتب العلمية ) ، ٥٨/١ ، تاريخ دمشق ، لوحة ( ٣٥٠ ) .

ومعاذ بن جبل (١) وأبى بن كعب (٢) وزيد بن ثابت (٣) ، وكل هؤلاء كانوا يفتى في خلافة أبى بكر ، وإنما تصير فتوى الناس إلى هؤلاء فمضى أبوبكر على ذلك " (٤) وعند تعذر النصوص من الكتاب والسنة واللجوء إلى الاجتهاد ، فإن أبابكر رضى الله عنه كان يجتهد في المسائل مستنداً إلى وسائـل الاستنباط والاجتهاد المختلفة ، وليس اجتهداً مجرداً ، فإنه كان أشد الناس خوفاً من أن يقول في دين الله ما لا يعلم ، فعن ابن سيرين رضى الله عنه قال : ( لم يكن أحد أهيـب لما لا يعلم من أبى بكر رضى الله عنه ، ولم يكن أحد بعد أبى بكر أهيـب لما لا يعلم من عمر رضى الله عنه ، وإن أبابكر

(١) هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصارى الخزرجى ، أبوعبدالرحمن ، صحابى جليل ، كان أعلم الأمة بالحلال والحرام ، وهو أحد الستة الذين جمعوا القرآن على عهد النبى صلى الله عليه وسلم ، أسلم وهو فتى . وأخى النبى صلى الله عليه وسلم بينه وبين جعفر بن أبى طالب ، شهد العقبة مع الأنصار السبعين ، وشهد بدرًا واحدًا والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بعثه الرسول صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قاضياً ومرشداً ، كان من أحسن الناس وجهاً ومن أسلمهم كفاً ، توفى عقيماً بناحية من الأردن سنة ( ١٨ هـ ) . انظر: اسد الغابة ، ١٩٤/٥ ، تهذيب الاسماء ، ٩٨/٢ ، الاصابه ، ٤٢٦/٣ ، الاعلام ، ٢٥٨/٧ .

(٢) هو أبى بن كعب بن قيس بن عبيد من بنى النجار من الخزرج ، أبوالمنذر صحابى أنصارى ، كان قبل الاسلام حبراً من أحبار اليهود ، مطلعاً على الكتب القديمة ، يكتب ويقرأ ، ولما أسلم كان من كتاب الوحي ، شهد بدرًا والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان يفتى على عهده ، اشترك في جمع القرآن في عهد عثمان ، قال عنه الرسول صلى الله عليه وسلم ( أقرأ أمتى أبى بن كعب ) توفى بالمدينة ( ٢١ هـ ) .

انظر : طبقات ابن سعد ، ٤٩٨/٣ ، الاصابه ، ١٩/١ ، الاعلام ، ٨٢/١ .  
(٣) هو زيد بن ثابت بن الضحاك من الأنصار ، ثم من الخزرج من أكابر الصحابة ، كان كاتب الوحي ، ولد في المدينة ، ونشأ بمكة وهاجر مع النبى صلى الله عليه وسلم وعمره (١١) سنة ، تفقه في الدين وكان رأساً في القضاء والفتيا والفرائض ، كان من كتبة الوحي ومن الذين جمعوا القرآن لأبى بكر انظر: الاستيعاب ، ٥٥١/١ ، الاصابه ، ٥٦١/١ ، تهذيب التهذيب ، ٣٤٤/٣ ، الاعلام ، ٥٧/٣ .

(٤) طبقات ابن سعد ، ٣٥٠/٢ .



نزلت به قضيه ، لم تجد لها فى كتاب الله اصلا ولا فى السنه اشرا فقال :  
 اجتهد رأى ، فان يكن صوابا فمن الله ، وان يكن خطأ فمنى واستغفر  
 الله (١) ، وعن ابن ابى مليكه (٢) قال : قال ابوبكر رضى الله عنه : ( أى أرض  
 تقلنى وأى سماء تظلنى ان قلت فى آيه من كتاب الله برأى أو بمـ  
 لأعلم ) (٣) .

والرأى الذى تحدث عنه ابوبكر هو الرأى المستند الى استدلال واستنباط  
 من النص وحده أو من نص آخر معه ، وهذا من الطف فهم النصوص وأدقه ، ومثاله  
 رأيه فى الكلاله : أنها ماعد الوالد والولد ، فان الله سبحانه ذكر الكلاله فى  
 موضعين من القرآن وفى احد الموضعين وهو قوله تعالى ﴿ وان كان رجل يورث  
 كلاله أو امرأة وله أخ أو أخت ٠٠٠ ﴾ (٤) الآية ، ورث معها الأخ والأخت من  
 الأم ، ولاريب أن هذه الكلاله ماعدا الوالد والولد والموضع الثانى وهو قوله  
 تعالى ﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلاله ٠٠٠ ﴾ (٥) الآية ورث معها ولـ  
 الابوين أو الأب النصف أو الثلثين ، فاختلف الناس فى هذه الكلاله ، والراجع  
 فيها قول الصديق الذى لا قول سواه ، وهو الموافق للغة العرب كما قال .

ورثتم قناة المجد لا عن كلاله عن ابنى عبدمناف عن شمس وهاشم  
 أى انما ورثتموها عن الآباء والاجداد ، لا عن حواشى النسب ، وعلى هذا  
 فلا يرث ولد الأب والابوين لا مع أب ولا جد ، كما لم يرثوا مع الابن ولا ابنه ،  
 وانما ورثوا مع البنات ، لانهم عصبة فلهم مافضل عن الفروض (٦) .

(١) طبقات ابن سعد ، ١٧٧/٣ - ١٧٨ .

(٢) هو عبدالله بن عبيدالله بن ابى مليكه ، ابوبكر ، ويقال  
 ابو محمد ، التميمى المكى ، تابعى ثقه كثير الحديث ، كان امام  
 الحرم وشيخه ومؤذنه الأمين ، ادرك ثلاثين من الصحابه ، وروى الحديث  
 الشريف . وراه ابن الزبير قضاء الطائف ، توفى سنة ( ١١٧ هـ ) .  
 انظر : شذرات الذهب ، ١٥٣/١ ؛ تهذيب التهذيب ، ٢٦٨/٥ ؛ سير  
 اعلام النبلاء ، ٨٨/٥ ؛ الاعلام ، ١٠٢/٤ .

(٣) ابن ابى شيبه ، عبدالله بن محمد ، الكتاب المصنف فى الأحاديث والآثار ،  
 الطبعة الثانية ، تحقيق : عبدالخالق الافغانى وآخرون ، (بومبئى :  
 الدار السلفيه ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م) ، كتاب فضائل القرآن ، باب من كره  
 أن يفسر القرآن (١٧٨٦) رقم (١٠١٥١) ، ٥١٢/١٠ .

(٤) سورة النساء ، آية ( ١٢ ) .

(٥) سورة النساء ، آية ( ١٧٦ ) .

(٦) انظر : ابن القيم ، محمد بن ابى بكر ، اعلام الموقعين عن رب العالمين ،  
 تعليق : عبدالرؤوف سعد ، (بيروت : دار الجيل ) ، ٨٣/١ .

وفيما يلي عرض لأمثلة من استدلالات ابي بكر الصديق رضى الله عنه  
بالكتاب والسنة والقياس ، وغيرها :

#### (١) مثال على استدلاله بالكتاب :

عن عائشة رضى الله عنها أن النبی صلى الله عليه وسلم مات وأبو بكر  
بالسنح(١)، فقام عمر يقول والله مامات رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
قالت وقال عمر : والله ماكان يقع فى نفسى الا ذاك ، وليبعثنه الله  
فليقطعن ايدى رجال وأرجلهم ، فجاء ابو بكر فكشف عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ، فقبله فقال : أيها الحالف ، على رسلك . فلما تكلم ابو بكر  
جلس عمر ، فحمد الله ابو بكر واشنى عليه ، وقال : الا من كان يعبد  
محمدا صلى الله عليه وسلم ، فان محمدا قد مات ، ومن كان يعبد الله فان  
الله حى لا يموت وقال ﴿ انك ميت وانهم ميتون ﴾ (٢) وما محمد الا رسول  
قد خلت من قبله الرسل ، أفان مات أو قتل انقلبتم على اعقابكم ؟ ومن  
ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا ، وسيجزي الله الشاكرين ﴿ (٣) (٤) .

#### (٢) مثال على استدلاله بالسنة :

ماروته عائشه رضى الله عنها : ( أن فاطمة عليها السلام بنت النبی  
صلى الله عليه وسلم ارسلت الى ابي بكر تسأله ميراثها من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك ، ومابقى من خمس  
خيبر ، فقال ابو بكر : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لأنورث ،  
ماتركنا صدقه ) ، انما يأكل آل محمد صلى الله عليه وسلم من هـذا

---

(١) السنح : بضم السين والنون ، وقيل بسكونها ، موضع بعوالى المدينة ،

فيه منازل بنى الحارث من الخزرج .

انظر : النهاية فى غريب الحديث ، ٤٠٧/٢ .

(٢) سورة الزمر ، آية ( ٣٠ ) .

(٣) سورة آل عمران ، آية ( ١٤٤ ) .

(٤) البخارى ، الصحيح ، كتاب فضائل الصحابه ( ٦٢ ) باب فضل ابي بكر

(٤) حديث ( ٣٦٦٧ - ٣٦٦٨ ) ، ١١/٣ .

المال (١) ، وانى والله لا أغير شيئاً من صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حالها التى كانت عليها فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولأعملن فيها بما عمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأبى ابوبكر أن يدفع الى فاطمة منها شيئاً (٢) .

(٣) مثال على استشارته الصحابة وسؤالهم :

عن قبيصة بن ذؤيب (٣) : جاءت الجده الى ابى بكر الصديق تسألـه ميراثها ، فقال : مالك فى كتاب الله شيء ، وما علمت لك فى سنة نبي الله عليه الصلاة والسلام شيئاً ، فارجعى حتى أسأل الناس ، فسأل الناس ، فقال المغيرة بن شعبه (٤) : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس ، فقال ابوبكر هل معك غيرك ، فقام محمد بن مسلمة (٥) فقال مثل ما قال

(١) أى : يأكلون بقدر حاجتهم وبقيته للمصالح ويكون الأكل من ريعه وتبقى رقبة .

انظر : ابن حجر، احمد بن على ، فتح البارى بشرح صحيح البخارى، الطبعة الثانية ، (بيروت : دار احياء التراث العربى ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م ) ، ٥/١٢ .

(٢) البخارى ، الصحيح ، كتاب المغازى ( ٦٤ ) باب غزوة خيبر ( ٣٨ ) حديث ( ٤٢٤٠ - ٤٢٤١ ) ، ١٤٢/٣ ؛ مسلم ، الصحيح ، كتاب الجهاد والسير ( ٣٢ ) باب قول النبي صلى الله عليه وسلم ( لانـسـورث ما تركنا فهو صدقه ) ( ١٦ ) حديث ( ١٧٥٩/٥٢ ) ، ١٣٨٠/٣ .

(٣) هو قبيصة بن ذؤيب بن حنبل الخزاعى ، صحابى ، من الفقهاء الوجوه ، قال عنه الشعبى : كان اعلم الناس بقضاء زيد بن ثابت ، وعنده ابوالزناد من فقهاء المدينة ، توفى بدمشق عام ( ٨٦ هـ ) . انظر : طبقات ابن سعد ، ١٧٦/٥ ، الاصابه ، ٢٦٦/٣ ، تهذيب التهذيب ، ٣١١/٨ ، الاعلام ، ١٨٩/٥ .

(٤) هو المغيرة بن شعبه بن ابى عامر بن مسعود الثقفى ، ابوعبدالله ، أحد دهاة الحرب وقادتهم وولاتهم ، صحابى جليل ، اسلم سنة خمس للهجرة ، شهد الحديبيه واليمامة وفتوح الشام ، ذهب عينه باليرموك ، ولاه عمر البصره ثم تولى الكوفه وهو أول من وضع ديوان البصره ، وأول من سلم عليه بالامر فى الاسلام ، توفى عام ( ٥٠ هـ ) . انظر : الاصابه ، ٤٥٢/٣ ؛ اسد الغابه ، ٤٠٦/٤ ، الاعلام ، ٢٧٧/٧ .

(٥) هو محمد بن مسلمة الاوسى الانصارى الحارثى ، ابوعبدالرحمن ، ==

المغيرة ، فأنفذه ابوبكر لها (١) .

(٤) مثال على استدلاله بالقياس :

عندما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، منعت عدد من القبائل الزكاة ، فحكم عليهم بالردة ، وقرر قتالهم ، فقال عمر رضى الله عنه : ( كيف تقاتل الناس ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( أمـرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله ، فمن قال لا اله الا الله ، فقد عصم منى ماله ونفسه الا بحقه وحسابه على الله ) فقال ابوبكر ——— ( والله لا قاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فان الزكاة حق المال ، والله لو منعوني عقالا ، كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعه ) (٢) فقام ابوبكر من منع الزكاة على من امتنع عن الصلاة ، وازال الخلاف ، وقاتلهم وجمع الكلمه .

(٥) مثال على استدلاله بالمصلحة :

لما استمر القتل بقرآء القرآن يوم اليمامة ، طلب عمر بن الخطاب رضى الله عنه من ابى بكر أن يأمر بجمع القرآن ، فقال ابوبكر :

== صحابى من الأمراء ، من اهل المدينة ، شهد بدرا وما بعدها الا غزوة تبوك ، واستخلفه النبى صلى الله عليه وسلم على المدينة فى بعض غزواته اعتزل الفتنة فى أيام على ، لم يشهد الجمل ولا صفين ، وكان عند عمر بعدا لكشف امور الولاة فى البلاد ، مات بالمدينة عام (٤٣ هـ) .

انظر : الاصابه ، ٣/٣٨٣ ؛ الاعلام ، ٧/٩٧ ؛ اسد الغابه ، ٤/٣٣٠ .

(١) الاصبى ، مالك بن انس ، الموطأ ، تحقيق : فؤاد عبد الباقي ،

( القاهرة : دار احياء الكتب العربية ) ، كتاب الفرائض ( ٢٧ )

باب ميراث الجده ( ٨ ) حديث ( ٤ ) ، ٢/٣١٥ ؛ سنن ابن ماجه ،

كتاب الفرائض ( ٢٣ ) باب ميراث الجده ( ٤ ) حديث ( ٢٧٢٤ ) ، ٢/٩٠٩ ،

سنن ابى داود ، كتاب الفرائض ( ١٣ ) باب فى الجده ( ٥ ) حديث

( ٢٨٩٤ ) ، ٣/٣١٦ ؛ سنن الترمذى ، كتاب الفرائض ( ٣٠ ) باب ما

جاء فى ميراث الجده ( ١٠ ) ، حديث ( ٢١٠٠ - ٢١٠١ ) ، ٤/٣٦٥ ؛ الحاكم ،

المستدرک ، كتاب الفرائض ، ٤/٣٣٨ ، وغيرهم .

وحكم الترمذى والحاكم والذهبى على هذا الحديث بالصحة ، وقال ابن حجر ( واسناده صحيح لشقة رجاله ، الا أن صورته مرسل فان قبضه لا يصح سماعه من الصديق ولا يمكن شهوده . الفقهه ) ، تلخيص الحبير ، ٣/٨٢ .

(٢) سبق تخريجه ص ( ٤٢ ) .

كيف نفعل شيئاً لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال عمر :  
 هذا والله خير . ثم رجع ابوبكر لقول عمر لما فيه من المصلحة ، يقول :  
 ابوبكر : فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدرى لذلك ورأيت في ذلك  
 الذي رأى عمر (١) .

( ومن اجتهاده الشديد لما حضرته الوفاة أوصى بالخلافة لعمر ، وذلك  
 رأى أنه صاحب الحل والعقد ، فله أن يولى من ظهرت له اهليته ، فقباس  
 ذلك على تولية اهل الحل والعقد له نفسه ، أو قاسه على رعاية الماشية  
 وحفظ الأمانه ، فقد روى مسلم عن عبد الله بن عمر انه دخل على ابيه حين  
 احتضر فقال : زعموا انك غير مستخلف وأنه لو كان لك راعى ابل او غنم  
 ثم جاءك وتركها رأيت قد ضيع ، فرعاية الناس أشد قال : فوافقه قولى  
 فوضع رأسه ساعة ثم رفعه الى فقال : ان الله عز وجل يحفظ دينه وانى  
 لئن لا استخلف فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستخلف ، وان استخلف  
 فان ابابكر قد استخلف . قال : فوالله هو الا أن ذكر رسول الله وأبابكر  
 فعلمت انه لم يكن ليعدل برسول الله صلى الله عليه وسلم احدا وأنه  
 خير مستخلف (٢) . فابن عمر كأبى بكر قاس رعاية الناس على رعاية  
 الغنم والابل ، لكن عمر فرق بينهما بما رأيت ، ورأى أن النبى صلى الله  
 عليه وسلم لما لم يستخلف فى الأمر سعة . . . . . وفعل ابى بكر انما كان  
 اختياراً لأحد شقى الجائر لمصلحه (٣) .

- 
- (١) البخارى ، الصحيح ، كتاب فضائل القران ( ٦٦ ) ، باب جمع القرآن  
 ( ٣ ) حديث ( ٤٩٨٦ ) ، ٣ / ٣٣٧ .  
 (٢) مسلم ، الصحيح ، كتاب الاماره ( ٣٣ ) باب الاستخلاف وتركه (٢) حديث  
 ( ١٨٢٣ / ١١ ) ، ٣ / ١٤٥٤ .  
 (٣) الثعالبى ، محمد بن الحسن ، الفكر السامى فى تاريخ الفقه الاسلامى ،  
 الطبعة الأولى ، ( المدينة المنوره : المكتبة العلمية ، ١٣٩٦ هـ ) ،  
 ٢٣١ / ١ ، ٢٣٢ .

الله عنه

سادسا : حجية قول الصحابي ولاسيما ابوبكر الصديق :

الصحابة رضوان الله عليهم عدول باجماع الأمة على ذلك ، يقول صاحب علوم الحديث " ثم ان الأمة مجمعه على تعديل جميع الصحابة ، ومن لابس الفتن منهم ، فذلك باجماع العلماء الذين يعتد بهم في الاجماع " (١) ، والمراد بكونهم عدولا ، أى لانتكاف البحث عن عدالتهم ، ولا طلب التزكية فيهم (٢) ، ولذلك فان اقوالهم ليست كأقوال غيرهم ، فهم خير الأمة وصفوتها ، أهلهم لذلك اتصالهم بعصر الوحي ووقوفهم على اسباب النزول ومشاهدتهم له ، ومعاصرتهم لخير البريه ، فكانوا أفقه الأمة واعرفهم بمقاصد الرسول صلى الله عليه وسلم وشريعته ، وأعلم الأمة بأصول الدين وفروعه وقد اثنى عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله ( خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ) (٣) .

وبناء على ذلك فان اقوالهم التى لامجال للرأى فيها حجة يععمل بها ، لأن الصحابي يمتنع عليه أن يقول مثل ذلك من عنده لما سبق من عدالتهم ، فيكون الظاهر من قوله أنه يكون قد سمعه من رسول الله صلى

(١) ابن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى ، علوم الحديث ، ( المدينة المنورة : المكتبة العلمية ، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م ) ، ص ٢٦٥ ، الاستيعاب ، ٩/١ ، الصالح ، صبحى ، علوم الحديث ومصطلحه ، الطبعة الثانية عشره ، ( بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٠ م ) ، ص ٣٥٢ .

(٢) انظر : الفتوحى ، محمد بن احمد ، شرح الكوكب المنير ، الطبعة الأولى ، تحقيق : محمد الزحيلي ونزيه حماد ، ( مكة : مركز البحث العلمى و احياء التراث الاسلامى بجامعة أم القرى ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ) ، ٤٧٧/٣ ، الشوكانى ، محمد بن على ، ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول ، ( بيروت : دار المعرفه ) ، ص ٧٠ .

(٣) البخارى ، الصحيح ، كتاب فضائل الصحابة (٦٢) باب فضائل اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم (١) حديث (٣٦٥١) ، ٦/٣ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب فضائل الصحابة ثم الذين يلونهم ٥٠ (٥٢) حديث (٢٥٣٣/٢١٢) ، ٤/١٩٦٣ .

الله عليه وسلم ، فيكون من قبيل السنه ، والسنة من أقوى الحجج باتفاق المسلمين (١) .

وقول الصحابي اذا كان للرأى والاجتهاد فيه مجال ثم انتشر ولم ينكر كان حجة بالاتفاق وكان من قبيل الاجماع السكوتى (٢) . ومثاله سؤال الابل ، فقد كان العمل قبل خلافة عثمان رضى الله عنه أنه لا يجوز لأحد أن يلتقطها ، وكان عمر يضعها فى ارض النقيع ليتعرف عليها اصحابها ، وكانت تتوالد هناك وتتكاثر حتى صارت ابلا مؤبلة (٣) ، حتى كثرت فى عهد عثمان ، فباح عثمان التقاطها كباقي الاموال وتعريفها ، فان لم يأت صاحبها بيعت ووضع ثمنها فى بيت المال ، فان جاء صاحبها بعد ذلك أخذ ثمنها من بيت المال (٤) .

(١) انظر : الجوينى ، عبدالله بن عبدالله ، البرهان فى أصول الفقه ، الطبعة الأولى ، تحقيق: عبدالغظيم الديب ، (قطر: مطابع الدوحة الحديثه ، ١٣٩٩ هـ ) ، ١٣٦١/٢ ، ال تيميه ، عبدالسلام بن عبدالله وابنه عبدالحليم وحفيده احمد ، المسوده فى اصول الفقه ، الطبعة الأولى ، ( القاهرة : مطبعة المدنى ، ١٩٨٣ م ) ، ص ٢٩٩ ، الكلودانى ، محفوظ بن احمد ، التمهيد فى اصول الفقه ، الطبعة الأولى ، تحقيق: مفيد ابوعمشه ومحمد على ، ( مكه : مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦ م ) ، ١٩٥/٣ ، اسماعيل ، عبدالحميد أبوالمكارم ، الأدلة المختلف فيها وأثرها فى الفقه الاسلامى ، ( القاهرة : دار المسلم ) ، ص ٢٦٨ ،

(٢) انظر: اعلام الموقعين، ١٢٠/٤، السيد، الطيب الخضرى، الاجتهاد فيما لانص

فيه، الطبعة الأولى، (الرياض: مكتبة الحرمين ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣ م)، ١١٠/٢

(٣) مؤبلة: على وزن معظمه ، وهى المجعولة فى الأصل للقنيه ، وهو تشبيه بليغ بحذف الأداه اى كالمؤبلة المقتناه فى عدم تعرض احد عليها .

انظر: النهاية فى غريب الحديث ، ١٦/١ .

(٤) انظر: الموطأ ، كتاب الأقضية (٣٦) باب القضاء فى الضوال (٤٠) حديث

( ٥١ ) ، ٧٥٩/٢ ، البيهقى ، احمد بن الحسين ، السنن الكبرى ،

( بيروت : دار المعرفه ) ، كتاب اللقطه ، باب الرجل يجد ضاله . . ، ١٩١/٦ ،

القلعجى ، محمد رواس ، موسوعة فقه عثمان ، الطبعة الأولى ،

(مكة المكرمة: مركز البحث العلمى ، ١٤٠٤هـ) ، مادة لقطه (٣) .

وقول الصحابي ليس حجة على غيره من الصحابة باتفاق العلماء ،  
جاء في الأحكام : " اتفق الكل على أن مذهب الصحابي في مسائل الاجتهاد  
لا يكون حجة على غيره من الصحابة المجتهدين اماما كان أو مفتيًّا " (١) .  
ولكنه يكون حجة على العوام مطلقا سواء في عصره أو في غير عصره (٢) .

وقول الصحابي لا يكون حجة اذا رجع عنه ، أو خالفه فيه غيره ،  
أو كان فيما تعم به البلوى وتقع الحاجة فيه للجميع ، جاء في فواتح  
الرحموت وشرحه " والنزاع فيما لم يعم بلواه ، وأما فيما عم البلوى  
به وورد قول الصحابي مخالفا لعمل المبطلين لا يجب الأخذ به بالاتفاق " (٣) .

واذا عضد قول الصحابي دليل من الكتاب أو السنة أو الاجماع فلا  
خلاف في حجيته ، لأن الحجة تكون فيما هو معضد به من الأدلة (٤) .

ولكن الخلاف وقع بين العلماء في حجية قول الصحابي في المسائل التي  
فيها مجال للاجتهاد في الحوادث التي لا تحتمل الاشتهار لكونها لاتعم بها  
البلوى ، ولم يظهر للصحابة فيها خلاف ، ولم يظهر رجوع الصحابي عنه ،  
هل يكون قوله بهذه القيود حجة على غيره من المجتهدين غير الصحابة

(١) الآمدي ، سيف الدين بن علي ، الاحكام في أصول الاحكام ، الطبعة

الأولى ، ( بيروت : دار الفكر ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م ) ، ١٩٥/٣ ، السبكي  
علي بن عبد الكافي وابنه عبد الوهاب ، الابهاج في شرح المنهاج ،  
الطبعة الأولى ، ( بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م ) ،  
١٩٢/٣ ، عضد المله ، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ، الطبعة  
الثانية ، ( بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠/٣ هـ / ١٩٨٣ م ) ، ٢٨٧/٢ .

(٢) الاجتهاد فيما لانص فيه ، ١٠٩/٢ .

(٣) نظام الدين ، عبد العلي محمد ، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ،

الطبعة الثانية ، ( بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ) ،  
١٨٦/٢ ، الأدلة المختلف فيها ، ص ٢٨٧ ، البنا ، مصطفى أديب ،  
اثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الاسلامي ، ( دمشق : دار الامام  
البخاري ) ، ص ٣٣٩ .

(٤) انظر: الأدلة المختلف فيها ، ص ٢٨٧ ، الاجتهاد فيما لانص فيه ، ص ١١٠ .



— كالتابعين ومن بعدهم ، فيجب العمل به أولا ، وفيما يلي عرض لمذاهـب العلماء فى ذلك :

- (١) أن قول الصحابى حجة مطلقا ، وهو قول مالك والشافعى واحمد فى الرواية الراجحه عنه كما بينه ابن القيم (١) ، والـ (رازى (٢) وابوسعيد البرذعى (٣) من الحنفية (٤) .

(١) هو محمد بن ابى بكر بن أيوب بن سعد الزرعى ، شمس الدين ، من أهل دمشق ، من اركان الاصلاح الاسلامى ، واحد كبار الفقهاء ، تتلمذ على ابن تيميه وانتصر له ، ولم يخرج عن شىء من أقواله ، وقد سجن معه بدمشق ، كتب بخطه كثيرا والـ كثيرا ، من تصانيفه ، ( الطرق الحكميه ) و ( مفتاح دار السعاده ) وغيرها فى سائر العلوم . توفى عام ( ٧٥١ هـ ) .  
انظر : شذرات الذهب ، ١٦٨/٦ ، دمشق ، عبدالرحمن بن شهاب ، الذيل على طبقات الحنابلة ، ( بيروت : دار المعرفه ) ، ٤٤٧/٢ ، ابن مفلح ، محمد بن عبدالله ، المقصد الارشد فى ذكر اصحاب الامام احمد ، الطبعة الأولى ، تحقيق : عبدالرحمن العشيمين ، ( الرياض : مكتبة الرشد ، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م ) ، ٣٨٤/٢ .

(٢) هو احمد بن على ، ابوبكر الرازى ، الجصاص ، من أهل الرى ، من فقهاء الحنفية ، سكن بغداد ، وفيها انتهت اليه رئاسة الحنفية فى وقته ، كان اماما وعالما ، رحل اليه الطلبة من الآفاق ، خوطب فى ان يلى القضاء فامتنع واعيد عليه الخطاب فلم يقبل ، له مؤلفات كثيرة منها ( احكام القرآن ) و ( شرح مختصر الطحاوى ) توفى فى بغداد سنة ( ٣٧٠ هـ ) .

انظر : اللكنوى ، محمد عبدالحى ، الفوائد البهية فى تراجم الحنفية ، ( بيروت : دار المعرفه ) ، ص ٢٧ ، البداية والنهاية ، ٣١٧/١١ ، الأعلام ، ١٧١/١ .

(٣) هو احمد بن الحسين ، فقيه من العلماء ، كان شيخ الحنفية ببغداد ، نسبه الى بردعه أو ( برذعه ) بأقصى اذربيجان ، ناظر الامام داود الظاهرى فى بغداد وظهر عليه ، توفى قتيلا فى وقعة القرامطة مع الحجاج سنة ( ٣١٧ هـ ) .  
انظر : الفوائد البهية ، ص ١٩ ، شذرات الذهب ، ٢٧٥/٢ ، الأعلام ، ١١٥/١ .

(٤) انظر : الجصاص ، احمد بن الحسين ، الفصول فى الأصول ، الطبعة الأولى ، تحقيق : عجيل النشمى ، ( الكويت : وزارة الأوقاف ==

- (٢) أن قول الصحابي ليس بحجة مطلقا ، وهو قول الغزالي (١) والآمدي (٢) ،  
والمعتزلة والاشاعرة والكرخي (٣) من الحنفية ونسب الى الشافعي في  
الجديد (٤) ، وقال به آخرون (٥) .

- == والشئون الاسلامية ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ) ، ٣٦١/٣ ؛ البرهان ، ١٣٦٢/٢ ؛  
الشافعي ، محمد بن ادريس ، الرساله ، تحقيق : احمد محمد شاکر ،  
معلومات النشر ( بدون ) ، ص ٥٩٧ - ٥٩٨ ؛ اعلام الموقعين ، ١٢٠/٤ ،  
فواتح الرحموت ، ١٨٥/٢ ؛ المسوده ، ص ٣٠٠ ؛ التركي ، عبداللـه  
بن عبدالمحسن ، اصول مذهب الامام أحمد ، الطبعة الثالثة ، (بيروت :  
مؤسسة الرسالة ، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م ) ، ص ٣٤٤ .
- (١) هو محمد بن محمد بن محمد ابو حامد الغزالي ، بتشديد الزاي نسبة  
الى الغزال بالتشديد على طريقة أهل خوارزم وجرجان ، ينسبون الى  
العطار عطاري ، وكان ابوه عزالا ، او بتخفيف الزاي نسبة الى  
غزاله قريه من قرى طوس ، فقيه شافعي ، اصولي ، متكلم ، رحل الى  
بغداد والشام والحجاز وغيرها ثم عاد الى طوس ، من مصنفاته  
الكثيره ( البسيط ) و ( الوسيط ) و ( المستصفى ) توفي سنة  
( ٥٥٥ هـ ) .
- انظر : وفيات الأعيان ، ٢١٦/٤ ؛ شذرات الذهب ، ٣٢٢/١٩ ؛ طبقات  
ابن قاضي شهبه ، ٢٩٣/١ ؛ سير اعلام ، ٣٢٢/١٩ .
- (٢) هو علي بن ابي علي بن محمد ، الآمدي ، الشافعي ، ولد بآمد ، ثم  
ارتحل الى بغداد والشام ومصر ، ثم عاد الى دمشق ، برع في الأصول  
والفقه وعلم النظر والكلام ، من مصنفاته ( الاحكام في اصول الاحكام )  
و ( دقائق الحقائق ) .
- انظر : طبقات ابن شهبه ، ٧٩/٢ ؛ وفيات الاعيان ، ٢٩٣/٣ .
- (٣) هو عبيدالله بن الحسين ، ابو الحسن الكرخي ، فقيه حنفي ، انتهت  
اليه رئاسة الحنفية بالعراق ، مولده بالكرخ ووفاته ببغداد ، من  
تصانيفه ( رسالة في الأصول ) و ( شرح الجامع الصغير ) في فقه  
الحنفيه ، مات سنة ( ٣٤٠ هـ ) .
- الفوائد البهيه ، ص ١٠٨ ؛ شذرات الذهب ، ٣٥٨/٢ ؛ سير اعلام  
النبلاء ، ٤٢٦/١٥ .
- (٤) حقق ابن القيم مذهب الشافعي في حجية قول الصحابي ، حيث اثبت  
بالادلة الساطعه والبراهين القويه أن الشافعي يقول بحجية قول  
الصحابي مطلقا .
- انظر : اعلام الموقعين ، ١٢١/٤ .
- (٥) انظر : الغزالي ، محمد بن محمد ، المستصفى في علم الأصول، الطبعة==

- (٣) وذهب فريق الى القول بالتفصيل ثم اختلفوا :
- (أ) فمنهم من يرى أن الحجة فى قول الخلفاء الراشدين دون غيرهم .
- (ب) ومنهم من يرى أن الحجة فى قول ابى بكر وعمر دون غيرهما من الصحابه (١) .
- (ج) ومنهم من يرى ان قول الصحابى حجة اذا خالف القياس (٢) .

- 
- == الثانية ، ( بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٦م ) ، ٢٦١/١ ،
- الابهاج ، ١٩٢/٣ ، البنانى ، حاشية البنانى على شرح المحلى على
- متن جمع الجوامع للسبكي ، ( بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ) ،
- ٣٥٤/٢ ؛ شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ، ٢٨٧/٢ .
- (١) انظر : المستمقى ، ٢٦١/١ ؛ ابن قدامه ، عبدالله بن احمد ، روضة
- الناظر وجنة المناظر ، الطبعة الثالثة ، ( الرياض : مكتبة
- المعارف ، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م ) ، ٤٠٤/١ ؛ شرح العضد ، ٢٨٧/٢ .
- (٢) انظر: البخارى ، عبدالعزيز ، كشف الاسرار على أصول فخر الاسلام
- البزدوى ، ( بيروت : دار الكتب اللبنانى ، ١٣٩٤هـ ) ، ٢١٧/٣ ؛ الاحكام ،
- ١٩٥/٣ ، الاجتهاد فيما لانص فيه ، ١١١/٢ ؛ اعلام الموقعين ، ١٢٣/٤ ؛
- ارشاد الفحول ، ص ٢٤٣ .

الأدلة :

أولاً: أدلة اصحاب القول الأول القائلين بحجية قول الصحابي مطلقاً :

استدلوا بالكتاب والسنة والاجماع والمعقول :-

(١) أما الكتاب فقوله تعالى ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان ، رضى الله عنهم ورضوا عنه ، واعد لهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ابداً ، ذلك الفوز العظيم ﴾ (١) .

وجه الدلالة: اثنى الله سبحانه وتعالى على الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، وانما استحق التابعون لهم هذا الثناء وذلك بسبب اتباعهم للصحابة بإحسان من حيث الرجوع الى رأيهم لا من حيث الرجوع الى الكتاب والسنة ولو كان لذلك لكان استحقاق المدح من حيث الرجوع الى رأي الصحابة ، فانما يكون كذلك فى قول وجد منهم ، ولم يظهر من بعضهم خلاف (٢) .

(٢) وقوله تعالى ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ﴾ (٣) .

وجه الدلالة : قال ابن القيم " شهد الله تعالى لهم بأنهم يأمرون بكل معروف وينهون عن كل منكر ، فلو كانت الحادثة فى زمانهم لم يفت فيها الا من اخطأ منهم ، لم يكن أحد منهم قد أمر فيها بمعروف ، ولا نهى فيها عن منكر ، اذ الصواب معروف بلا شك ، والخطأ منكر من بعض الوجوه ، ولولا ذلك لما صح التمسك بهذه الآية على كون الاجماع حجة ، واذا كان هذا باطلا علم أن خطأ من يعلم منهم فى العلم اذا لم يخالفه غيره ممتنع ، وذلك يقتضى ان قوله الحجة " (٤) .

(١) سورة التوبة ، آية ( ١٠٠ ) .

(٢) انظر : كشف الاسرار ، ٢٢٢/٣ ؛ اعلام الموقعين ، ١٢٤/٤ .

(٣) سورة آل عمران ، آية ( ١١٠ ) .

(٤) اعلام الموقعين ، ١٣١/٤ .

(٣) ومن السنه استدلوا بقوله عليه الصلاة والسلام ( أصحابي

• كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم (١) .

## المناقشة :

**نوقش هذا الحديث من وجهين :**

(١) من جهة اسناده ، بأنه لا يصح ، قال الشوكاني (٢) " فهذا مما لم يثبت قط والكلام فيه عند أهل الشأن بحيث لا يصح العمل بمثله فى أدنى حكم من أحكام الشرع ، فكيف مثل هذا الأمر العظيم " (٣) .

(٢) وعلى فرض صحته فقد نوقش بأنه ( لاجحة لهم فى ذلك ، لأن المراد الاقتداء بهم فى الجرى على طريقتهن ، من اخذهن من الكتاب أولاً ، ثم من السنة ، ثم استعمال الرأى والاجتهاد ، فيما لا نص فيه ، لاتقليدهن فى أقوالهن ، ألا ترى أنه عليه السلام شبههن بالنجوم وانما يهتدى بالنجوم من حيث الاستدلال به على الطريق مما يدل عليه ، لا أن نفس النجم يوجب

(١) هذا الحديث موضوع لايصح وقد عزاه الحافظ ابن حجر الى عبد بن حميد في مسنده والدارقطني في غرائب مالك والبخاري في مسنده وغيرهما ، وقد ساق ابن حجر جميع طرقه وبين انها واهية ونقل كلام البخاري عليه حيث قال ( هذا الكلام لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم ) .

انظر : تلخيص الحبير فى تخريج احاديث الرافعى الكبير ، بعناية :  
عبدالله هاشم المدنى ، ( المدينة : الناشر : ) ( بدون ) ، ١٣٨٤ هـ /  
١٩٨٦ م ) ، ١٩٠ / ٤ ، ١٩١ .

(٢) هو محمد بن علي محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ، فقيه مجتهد ، من كبار علماء اليمن ، من أهل صنعاء ، ولد بهجرة شوكان ( من بلاد خولان ، باليمن ) ونشأ بصنعاء ، وولى قضاءها سنة ١٢٢٩هـ ، ومات حاكماً بها ، وكان يرى تحريم التقليد، له ( ١١٤ ) مؤلف منها ( نيل الاوطار من اسرار منتقى الاخبار ) توفي عام ( ١٢٥٠ هـ ) .

انظر : الشوكاني ، محمد بن علي ، البدر الطالع بمحاسن من بعد  
القرن السابع ، ( القاهرة : مكتبة ابن تيمية ) ، ٢١٤/٢ ، الاعلام ،

• 29A/7

(٣) ارشاد الفحول ، ص ٢٤٤ .

ذلك ( ١ ) •

(٤) واستدلوا بما رواه ابن مسعود : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته ) ( ٢ ) •

وجه الدلالة : ( أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن خير القرون قرنه مطلقا ، وذلك يقتضى تقديمهم فى كل باب من ابواب الخير ، والا كانوا خيرا من بعض الوجوه ، فلا يكونون خير القرون مطلقا ، فلو جاز أن يخطئ الرجل منهم فى حكم وسائرهم لم يفتوا بالصواب وانما ظفـر بالصواب من بعدهم واطأوا هم ، لزم أن يكون ذلك القرن خيرا منهم من ذلك الوجه ، لأن القرن المشتمل على الصواب خير من القرن المشتمل على الخطأ فى ذلن الفن ..... ومعلوم ان فضيلة العلم ومعرفة الصواب اكمل الفضائل واشرفها ) ( ٣ ) •

(٥) واستدلوا بما جاء فى الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ( النجوم امنة للسماء فاذا ذهب النجوم اتى السماء ماتوعـد ، وانا امنة لأصحابى ، فاذا ذهب اتى اصحابى مايوعدون ، واصحابى امنة لأمتى ، فاذا ذهب اصحابى أتى امة مايوعدون ) ( ٤ ) •

وجه الدلالة : ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل نسبة اصحابه الى من بعدهم كنسبته الى اصحابه ، وكنسبة النجوم الى السماء ، ومن المعلوم أن هذا التشبيه يعطى من وجوب اهتداء الأمة بهم ماهو نظير

( ١ ) كشف الاسرار ، ٢٢١/٣ ، الاحكام ، ١٩٨/٣ •

( ٢ ) البخارى ، الصحيح ، كتاب فضائل الصحابة ( ٢٢ ) باب فضائل اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ( ١ ) حديث ( ٣٦/٥١ ) ، ٦/٣ ، مسلم ، كتاب ( ٤٤ ) باب فضائل الصحابة • ٥٢ ( ٥٢ ) حديث ( ٢٥٤٤/٢١٢ ) ، ١٩٦٣/٤ •

( ٣ ) اعلام الموقعين ، ١٣٦/٤ •

( ٤ ) مسلم ، الصحيح ، كتاب فضائل الصحابة ( ٤٤ ) باب بيان ان بقاء النبي صلى الله عليه وسلم امان لأصحابه وبقاء صحابته أمان لأمته ( ٥١ ) حديث ( ٢٥٣١/٢٠٧ ) ، ١٩٦١/٤ •

اهتدائهم بنبيهم صلى الله عليه وسلم ، ونظير اهتداء اهل الأرض بالنجوم ،  
وأيضاً فإنه جعل بقائهم بين الأمه أمانة لهم ، وحرزا من الشر واسبابه ،  
فلو جاز أن يخطئوا فيما افتوا به ، ويظفر به من بعدهم لكان الظافرون  
بالحق امانة للصحابه وحرزا لهم ، وهذا من المحال (١) .

(٦) استدلو بما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ان الله  
تبارك وتعالى اختارنى واختار لى اصحابا فجعل لى منهم وزراء وأنصاراً  
وأصهاراً ، فمن سبهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين ، لا يقبل  
منه يوم القيامة صدق ولا عدل ) (٢) .

وجه الدلالة : قال ابن القيم " ومن المحال أن يحرم الله  
الصواب من أختارهم لرسوله وجعلهم وزراء وأنصاره وأصهاره ، ويعطيه من  
بعدهم فى شيء من الاشياء " (٣) .

(٧) واستدلو بما جاء عن ابن مسعود رضى الله عنه انه قال  
( ان الله عز وجل نظر فى قلوب العباد ، فاختر محمداً فبعثه برسالته ،  
وانتخبه بعلمه ثم نظر فى قلوب الناس بعده فاختر له اصحابه فجعلهم  
انصار دينه ووزراء نبيه صلى الله عليه وسلم ، فما رآه المسلمون حسناً  
فهو عند الله حسن وما رآه قبيحاً فهو عند الله قبيح ) (٤) .

- 
- (١) اعلام الموقعين ، ١٣٧/٤ .  
(٢) ابوعاصم ، السنه ، حديث رقم ( ١٠٠٠ ) ، ٤٦٩/٢ ؛ الحاكم،المستدرک،  
كتاب معرفة الصحابه ، ٦٣٢/٣ ؛ ابونعيم ، حلية الأولياء ، ١١/٢ ،  
الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ( بيروت : دار الكتب العلمية ) ،  
٩٩/٢ . وقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي ، ولكن الهيئى قـال  
( رواه الطبرانى وفيه من لم اعرفه ) ؛ مجمع الزوائد ، ٢٠/١٠ .  
(٣) اعلام الموقعين ، ١٣٨/٤ .  
(٤) الطيالسى ، سليمان بن داود ، المسند ، ( بيروت : دار المعرفة ) ،  
حديث رقم ( ٢٤٦ ) ، ص ٣٣ ، تاريخ بغداد ، ١٦٥/٤ ، من حديث  
انس .

وجه الدلالة : ان ما أفتى به احد الصحابه وسكت عنه الباقيون كلهم ، فاما أن يكونوا قد رأوه ، حسنا ، أو يكونوا قد رأوه قبيحا ، فان كانوا قد رأوه حسنا فهو عند الله حسن ، وان كانوا قد رأوه قبيحا ولم ينكروه لم تكن قلوبهم من خير قلوب العباد ، وكان من أنكره بعدهم خيرا منهم واعلم وهذا من ابين المحال (١) .

(٨) واستدلوا من جهة المعقول فقالوا : ان احتمال السماع والتوقيف في قول الصحابي ثابت ، بل الظاهر الغالب من حاله أنه يفتى بالخبر ، وانما يفتى بالرأى عند الضرورة ويشاور القرناء ، لاحتمال أن يكون عندهم خبر ، فاذا لم يجد اشتغل بالقياس ، وذلك لأن السماع اصل مهم مقدم على الرأى ، حيث انهم كانوا يصاحبون رسول الله صلى الله عليه وسلم انباء الليل واطراف النهار ، فكان السماع اصلا فيهم ، فلا تجعل فتواهم منقطعة عن السماع الا بدليل (٢) .

### المناقشة :

نوقش بعد التسليم فان مستنده النقل ، لأنه لو كان مع الصحابي نقل لظهره ورواه لأنه من العلوم النافعه ، وقد قال عليه الصلاة والسلام فيما رواه عبدالله بن عمرو بن العاص ( من كتم علما الجمه الله يوم القيامة بلجام من نار ) (٣) ، وذلك خلاف الظاهر من الصحابي ، فلم يبق الا أن يكون عن رأى واجتهاد ، وعند ذلك فلا يكون حجة على غيره من

(١) انظر : اعلام الموقعين ، ١٣٩/٤ .

(٢) انظر : كشف الاسرار ، ٢٢٢/٣ .

(٣) ابن ماجه ، السنن ، المقدمة ، باب من سئل عن علم فكتمه (٢٤) حديث ( ٢٦٤ ) ، ٩٧/١ ؛ الترمذي ، السنن ، كتاب العلم (٤٢) باب ماجاء في كتمان العلم ( ٣ ) حديث ( ٢٦٤٩ ، ٢٩/٥ ؛ ابوداود ، السنن ، كتاب العلم ( ١٩ ) باب كراهية منع العلم ( ٩ ) حديث ( ٣٦٥٨ ) ، ٦٧/٤ ، وحكم عليه الترمذي بأنه حسن .



المجتهدين بعده لجواز ان يكون دون غيره فى الاجتهاد ، وان كان متميزا  
بما ذكروه من الصحبه ولوازمها ، ولهذا قال عليه السلام ( فرب حامل فقه  
الى من هو افقه منه ) (١) (٢) •

ويجاب على ذلك بعدم التسليم بأن قول الصحابى قد يكون دون قول  
غيره من المجتهدين لأن قول الصحابى ان كان صادرا عن اجتهاد فاجتهاد  
الصحابه أقوى من اجتهاد غيرهم لأنهم شاهدوا طريق رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فى بيان احكام الحوادث ، وشاهدوا الأحوال التى نزلت فيها  
النصوص والمحال التى يتغير باعتبارها الاحكام ، ولأن لهم زيادة جـد  
وحرص فى بذل مجهودهم فى طلب الحق والقيام بما هو تثبيت قوام الدين ،  
وزيادة احتياط فى حفظ الأحاديث وضبطها والتأمل فيما لانص عندهم فيـه  
غاية التأمل ، ولمثل هذه الفضائل أثر فى اصابة الرأى ، وكونهم ابعـد  
عن الخطأ ، فهذه المعانى ترجح رأيهم على رأى غيرهم (٣) •

(٩) واستدلوا كذلك ب ( أن فى قول الصحابى جهة الاجماع ايضا ،  
لأن الظاهر أنه لو كان بينهم خلاف لظهر ، لاتحاد مكانهم ، وطلب العلم من  
كل واحد منهم على السواء ومشاورة كل واحد قرنائهم فى كل مسأله اجتهادية  
لاحتمال أن يكون عند صاحبه خبر يمنعه عن استعمال الرأى ، ولو ظهر  
الخلاف بينهم لوصل اليينا من جهة التابعين لنصب انفسهم لتبليغ الشرائع  
والاحكام ) (٤) •

---

(١) ابن ماجه ، السنن ، المقدمة ، باب من بلغ علما ( ١٨ ) حديث  
( ٢٣٠ ) ، ٨٤/١ ، ابوداود ، السنن ، كتاب العلم ( ١٦ ) بسـاب  
فضل نشر العلم ( ١٠ ) حديث ( ٣٦٦٠ ) ، ٦٨/٤ ، الترمذى ، السنن ،  
كتاب العلم ( ٤٢ ) باب ماجاء فى الحث على تبليغ السماع (٧) حديث  
( ٢٦٥٨ ) ، ٣٤/٥ •

(٢) انظر : الاحكام ، ١٩٩/٣ •

(٣) انظر : كشف الاسرار ، ٢٢٢/٣ •

(٤) كشف الاسرار ، ٢٢٣/٣ •

ثانيا : أدلة اصحاب القول الثانى القائلين بعدم حجية قول الصحابى مطلقا :

استدلوا بالكتاب والقياس والمعقول :

(١) أما الكتاب فقوله تعالى ﴿ فاعتبروا يا أولى الابصار ﴾ (١) .

وجه الدلالة : أمر الله تعالى فى هذه الآية أولى الابصار وهم اصحاب العقول الراجحة ، بالاعتبار لمعنى الاجتهاد ، وذلك ينافى التقليد ، لأن الاجتهاد هو البحث عن الدليل ، والتقليد هو الأخذ بقول غيره من غير دليل ، يقول الآمدى ( اوجب الاعتبار واراد به القياس ... وذلك ينافى وجوب اتباع مذهب الصحابى وتقديمه على القياس ) (٢) .

#### المناقشة :

نوقش بأن ( فيه نظر ، لأن القائلين بكونه حجة يمنعون كونه تقليدا ويجعلونه كسائر الأدلة ) (٣) .

(٢) واستدلوا كذلك بقوله تعالى ﴿ فان تنازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول ﴾ (٤) .

وجه الدلالة : اوجب الله تعالى الرد عند الاختلاف الى الله والرسول ، والرد الى مذهب الصحابى يكون تركا للواجب وهو ممتنع (٥) .

#### المناقشة :

(١) يمكن أن يناقش بأن الآية تستلزم الحصر ، فليس فيها ما يمنع الرجوع الى قول الصحابه عند عدم الدليل فيها ، فالقرآن ذكر الكتاب

(١) سورة الحشر ، آية رقم ( ٢ ) .

(٢) الاحكام ، ١٩٧/٣ .

(٣) الاسنوى ، عبدالرحيم بن الحسن ، نهاية السؤل فى شرح منهاج الأصول ، ( بيروت : عالم الكتب ، ١٩٨٢ م ) ، ٤١٦/٤ .

(٤) سورة النساء ، آية ( ١٥٩ ) .

(٥) انظر : الاحكام ، ١٩٥/٣ ، ١٩٦ .

والسنه ، والسنه بينت الرجوع للمصاحبه ، والا فلا نأخذ بعمل الخلفاء الراشدين بناء على هذا الاستدلال ونحن مأمورون بالأخذ بعملهم فى قوله صلى الله عليه وسلم ( عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، عضوا عليها بالنواجذ ) (١) ، ويقاس على الخلفاء الراشدين غيرهم من الصحابه ، ولاسيما المشتهرين بالعلم .

(٢) ( وان سلمنا أنه للوجوب ، ولكن عند امكان الرد وهو أن يكون حكم المختلف فيه مبينا فى الكتاب والسنه ، واما بتقدير أن لا يكون مبينا فيهما فلا ، ونحن نقول باتباع مذهب الصحابي مع عدم الظفر بما يدل على حكم الواقعه من الكتاب والسنه ) (٢) .

(٣) قالوا : ان الصحابه قد ظهر فيهم الفتوى بالرأى ظهورا لاوجه لانكاره ، واحتمال الخطأ فى اجتهادهم ثابت لكونهم غير معصومين من الخطأ كسائر المجتهدين ، فكان قولهم مترددا بين الصواب والخطأ كقول غيرهم ، يدل لذلك أنه كان يخالف بعضهم بعضا ، ويرجع الواحد منهم عن فتواه الى فتوى غيره ، ولم يكونوا يدعون الناس لأقوالهم ولو لم يكن محتملا للخطأ ، لما جاز لهم المخالفة بأرائهم ، ولوجب عليهم دعاء الناس اليه لأنفسه يكون حينئذ دليلا قطعيا ومخالفة الدليل القطعى حرام والدعوه اليه واجبه كالدعوه الى العمل بالكتاب والسنه والاجماع ، قال ابوبكر فى الكلاله : ( سأقول فيها برأىي ، فان يك صوابا فمن الله ، وان يك خطأ فمنى ومن الشيطان ) (٣) واذا كان قول الصحابي محتملا للخطأ لم يجز لمجتهد

(١) ابن ماجه ، السنن ، المقدمه ، باب اتباع سنة الخلفاء (٦) حديث

( ٤٢ ) ، ١٥/١ ، ابوداود ، السنن ، كتاب السنه (٣٤) باب فى لزوم السنه (٦)

حديث (٤٦٨) ، ١٣/٥ ، الترمذى ، السنن ، كتاب العلم (٤٢) باب ما جاء فى الأخذ

بالسنه (١٦) حديث (٢٦٧٦) ، ٤٣/٥ ، وحكم عليه بأنه حديث حسن صحيح .

(٢) الاحكام ، ١٩٦/٣ .

(٣) انظر تخريجه ص ( ٦٢٧ ) .

آخر تقليد مثله أى تقليد مثل الصحابى وترك القياس الذى هو حجة بالكتاب والسنة (١) .

#### المناقشة :

(أ) نوقش بأن ( اجتهد الصحابى وان جاز عليه الخطأ فلا يمنع ذلك من تقديمه على القياس كخبر الواحد ، ولا يلزم من امتناع تقديم مذهب التابعى على القياس امتناع ذلك فى مذهب الصحابى ) (٢) .

(ب) ويمكن أن يناقش ايضا بأن احتمال الخطأ فى قول الصحابى الذى لا مخالف له من صحابه بعيد جدا ، لأن الآمه لاتجمع على ضلاله ، فكيف يسكت الصحابه رضوان الله عليهم عن انكار خطأ .

(٤) واستدلوا كذلك بأنه لو كان مذهب الصحابى حجة على غيره ممن المجتهدين لوجب عليهم تقليده ، والأخذ بما أدى اليه اجتهاده ، ——— تمكّن المقلد من الاجتهاد ، وتحصيل الحكم بطريقه ، والأخذ مما أخــــــذ الصحابى منه من نص أو قياس ، وذلك باطل ، اذ لايجوز للمجتهد المتمكن من تحصيل الحكم بطريقة تقليد غيره اتفاقا (٣) .

#### المناقشة :

نوقش بان قول الصحابى حجة متبعة كسائر الأدله كالكتاب والسنة بخلاف قول غيره من المجتهدين . ولذلك فان أخذ الحكم من قول الصحابى ليس تقليدا بل أخذ من النص كالأخذ من سائر النصوص فلم يكن تقليدا (٤) .

(١) انظر : كشف الاسرار ، ٢٢٠/٣ ، ٢٢١ ؛ المستصفى ، ٢٦١/١ .

(٢) الأحكام ، ١٩٧ / ٣ .

(٣) انظر : شرح العضد ، ٢٨٧/٢ ، ٢٨٨ .

(٤) انظر : نهاية السؤل ، ٤١٦/٤ .

(٥) واستدلوا كذلك ب ( أن قول الصحابي لو كان حجه لكان لكونهم أعلم وافضل من غيرهم لمشاهدتهم التنزيل ، وسماعهم التأويل ، ووقوفهم على أحوال النبي صلى الله عليه وسلم ومراده من كلامه على ما لم يقف عليه غيرهم ، ولو كان كذلك لكان قول الأعلـم والأفضل صحابيا أم غيره حجه على من دونه ، لوجود العلة نفسها ، والأمر بخلاف ذلك ، إذ ليس للمجتهد تقليد من هو افضل منه ) (١) .

#### المناقشة :

نوقش بعدم التسليم بأن العله العلميه والأفضليه ، بل العله ظن السماع من صاحب الشرع وفهم مراده بمشاهدة القرائن لما علم من عاداتهم الشديده الفتوى بالنص الا نادرا ، والظن يتبع الغالب (٢) .

يؤيد ذلك أن ما انفرد به الصحابه من العلم اكثر من أن يحاط به ، فلم يرو كل منهم كل ماسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالصديق رضى الله عنه على سبيل المثال - وكما سبق - كان من المصاحبين لرسول الله صلى الله عليه وسلم فى كل أحواله ، ومع ذلك لم يرو الا عدداً قليل من الأحاديث ، ولو روى كل ماسمع لفافت روايته رواية أبى هريرة اضعافا مضاعفه ، مع أن اباهريه لم تتجاوز صحبتة لرسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من اربع سنوات .

يقول ابن القيم : " فقول القائل : لو كان عند الصحابي فى هذه الواقعة شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لذكره ، قول من لم يعرف سيرة القوم وأحوالهم فانهم كانوا يهابون الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعظمونها ويقللونها خوف الزيادة والنقص ، ويحدثون

(١) كشف الاسرار ، ٢٢١/٣ ، شرح العضد ، ٢٨٧/٢ .

(٢) انظر : فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ، ١٨٦/٢ .

بالشئ الذى سمعوه من النبى صلى الله عليه وسلم مرارا ولا يصرحون بالسمع ،  
ولا يقولون قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) .

(٦) استدلووا كذلك ب ( أن الصحابه قد اختلفوا فى مسائل الجـد ،  
وذهب كل واحد منهم الى خلاف مذهب الآخر ، كما فى مسائل الجد مع الأخوه ،  
وقول ( انت على حرام ) ٠٠٠٠ فلو كان مذهب الصحابى حجة على غيره مـن  
التابعين ، لكانت حجج الله مختلفة متناقضة ولم يكن اتباع التابعين  
للبعض أولى من البعض ) (٢) .

#### المناقشة :

نوقش بعدم التسليم بلزوم التناقض ، وذلك لوجود أمور تدفع هـذا  
التناقض وهى الترجيح ان امكن أو التخيير او الوقف ان لم يكن (٣) .

(٧) استدلووا باجماع الصحابه على جواز مخالفة بعضهم بعضا ، فلم  
ينكر ابوبكر وعمر على من خالفهما بالاجتهاد ، بل اوجبوا فى مسائل  
الاجتهاد على كل مجتهد ان يتبع اجتهاد نفسه (٤) .

#### المناقشة :

نوقش هذا الاجماع بأنه على غير محل النزاع ، لأن الخلاف واقع فى  
حجية قول الصحابى على مجتهدى التابعين ومن بعدهم ، وليس على  
الصحابه (٥) .

(٨) استدلووا بالقياس فقالوا : ان قول الصحابى ليس بحجة على غيره  
من المجتهدين فى اصول الدين ، فلا يكون حجة فى فروعها ، والجامع بينهما

- 
- (١) اعلام الموقعين ، ١٤٨/٤ .
  - (٢) الآمدى ، الاحكام ، ١٩٦/٣ .
  - (٣) انظر : شرح العضد ، ٢٨٧/٢ .
  - (٤) انظر : المستصفى ، ٢٦١/١ ، الاحكام ، ١٩٦/٣ ؛ الابهاج ، ١٩٤/٣ .
  - (٥) انظر : نهاية السؤل ، ٤١٦/٤ ، ٤١٧ .

• تمكن المجتهد فى الموضوعين من الوقوف على الحكم بطريقه (١) •

#### المناقشه :

نوقش بأنه قياس ضعيف ، لأن المطلوب فى الأصول هو العلم بخلاف الفروع ، فان المطلوب فيها هو الظن ، وقد يحصل الظن بقول الصحابي ولا يحصل العلم ، وحينئذ فيكون قوله حجه فى الفروع دون الأصول (٢) •

(٩) قالوا ( ولأن الصحابي لا يخلو من ان يقول عن اجتهاد أو حديث عنده فان كان عن اجتهاد فهو راجع الى أصل من الكتاب والسنة والاجماع ، وذلك لأن الأصل موجود فى حق التابعين ، ومن بعدهم فيجب عليهم التأمل والنظر فى ذلك الأصل ليتبين لهم أن هذا الحكم فرع ذلك الأصل فيتبعونه لافرع أصل آخر فيخالفونه ، وان كان عن حديث فهو محتمل للغلط والسهو وأنه سمع لفظ الحديث وبدون الباقي يختلف معناه وحكمه فلا يترك الحجه بالاحتمال (٣) •

#### المناقشه :

يمكن أن يجاب عن ذلك بما سبق فى أدلة القائلين بالحجية مطلقا ، وبما ورد فى نقاش الدليل الخامس ، وبما قال صاحب فواتح الرحموت : " ذلك أن تقرر الجواب بأن بركة الصحبه والتخلق بالأخلاق النبوية توجب ظن اصابة الحق وعدم الخطأ فى رأيهم ، فيكون مذهبهم حجه ، لكونه مطابقا لما عند الله من الحكم وهذا ليس ببعيد (٤) •

---

(١) انظر : الابهاج ، ١٩٤/٣ ، اثر الأدله المختلف فيها فى الفقهاء

الاسلامى ، ص ٣٤٧ •

(٢) انظر : نهاية السؤل ، ٤١٧/٤ •

(٣) كشف الاسرار ، ٢٢١/٣ •

(٤) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ، ١٨٦/٢ •

ثالثا : أدلة الفريق الثالث القائلين بالتفصيل :

( ١ ) : دليل من يرى أن الحجة فى قول الخلفاء الراشدين ٪

استدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم : ( عليكم بسنتى وسنة

الخلفاء الراشدين عضوا عليها بالنواجذ ) (١) .

وجه الدلالة : قالوا ان ظاهر قوله ( عليكم ) للايجاب وهو عام ،  
فدل الحديث على وجوب اتباع سنة الخلفاء الراشدين كما أمر باتباع سنة  
الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومادامت سنته واجبة الاتباع ، وهذا لاختلاف  
فيه فذلك سنة الخلفاء الراشدين (٢) .

المناقشة :

نوقش بما قاله الغزالي : " قلنا يلزمكم على هذا تحريم الاجتهاد  
على سائر الصحابة رضى الله عنهم اذا اتفق الخلفاء ، ولم يكن كذلك ،  
بل كانوا يخالفون ، فكانوا يصرحون بجواز الاجتهاد فيما ظهر لهم ، وظاهر  
هذا تحريم مخالفة كل واحد من الصحابة وان انفرد ، فليس فى الحديث  
شرط الاتفاق ، وما اجتمعوا فى الخلافه حتى يكون اتفاقهم اتفاق الخلفاء ،  
وايجاب اتباع كل واحد منهم محال مع اختلافهم فى مسائل ، لكن المراد  
بالحديث : إما امر الخلق بالانقياد وبذل الطاعة لهم ، أى عليكم بقبول  
امارتهم وسنتهم ، أو أمر الأمه بأن ينهجوا منهجهم فى العـددل  
والانصاف ... (٣) .

( ب ) أدلة القائلين بأن الحجة فى قول الشيخين ابى بكر وعمر :

(١) استدلوا بحديث ابى هريره رضى الله عنه قال : قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم : ( اقتدوا بالذين من بعدى ابى بكر وعمر ) (٤) .

(١) سبق تخريجه ص ( ٧٦ )

(٢) انظر: المستصفى ، ٢٦٣/١ ؛ اشر الأدلة المختلف فيها ، ص ٣٤٢ .

(٣) المستصفى ، ٢٦٣/٢ ، ٢٦٤ .

(٤) ابن ماجه ، السنن ، المقدمة ، باب فى فضائل اصحاب رسول الله صلى

الله عليه وسلم ، فضل ابى بكر ، حديث ( ٩٧ ) ، ٠٣٧/١ الترمذى ، ==



المناقشة :

(أ) نوقش بأن خطاب الرسول صلى الله عليه وسلم المراد به المقلدين لأن خطابه عليه الصلاة والسلام للمصاحبه ، وليس قول بعضهم حجة على بعض بالاجماع (١) .

(ب) ونوقش كذلك بأن المراد بالحديث أن مزيد عمل المصاحبه بالشرعية وحرصهم عليها يقتضى اقتداء الغير بهم فى العمل بها واتباعها ، لأنه لو قيل لأحدهم لم قلت او فعلت كذا ، لم يعجز من ابراز الحجة من الكتاب والسنة ولم يتلعثم فى بيان ذلك (٢) .

(ج) أن هذا الحديث معارض بأحاديث أخرى تفيد حجية قول بعض المصاحبه منفردا مثل قوله عليه الصلاة والسلام لابن مسعود ( رضيت لامتى ما رضى لها ابن ام عبد ) (٣) .

وأيضا فان الشيخين بعض الأمة ، والعصمه انما تثبت للأمة مجتمعة (٤) .

(٢) واستدلوا ثانيا بالاجماع فقالوا ( ولى عبدالرحمن بن عوف عليا بشرط الاقتداء لسيرة الشيخين فلم يقبل ، وولى عثمان بشرط الاقتداء بهما ، فقبل وشاع وذاع ولم ينكر ، فدل على أنه مجمع عليه ) (٥) .

---

== السنن ، كتاب المناقب ( ٥٠ ) باب فى مناقب ابى بكر وعمر (١٦) حديث ( ٣٦٦٢ ) ، ٥٦٩/٥ ؛ احمد ، المسند ، ٨٠/١ ، وحكم عليه الترمذى بأنه حديث حسن .

(١) شرح العضد ، ٢٨٨/٢ ؛ المستصفى ، ١٣٥/١ .

(٢) ارشاد الفحول ، ص ٢٤٣ .

(٣) ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب الفضائل ، باب ما ذكر فى ابن مسعود

( ٢٠٧٢ ) حديث ( ١٢٢٨١ ) ، ١١٤/١٢ ؛ الطبرانى ، المعجم الكبير ،

٧٧/٩ ؛ الحاكم ، المستدرک ، كتاب معرفة المصاحبه ، ٣١٨/٣ ، وحكم

عليه بأنه صحيح ووافقه الذهبى .

(٤) اسماعيل ، شعبان محمد ، دراسات حول الاجماع والقياس ، ( القاهرة :

مكتبة النهضة ، ١٤٠٨ هـ ) ، ص ١٣٩ .

(٥) شرح العضد ، ٢٨٨/٢ .

المناقشة :

نوقش بأن معنى الاقتداء بهما متابعتهما فى السيره والسياسه لا فى المذاهب والا لكان تقليد بعض الصحابه بعضا واجبا وهو خلاف الاجماع (١) .

( ج ) دليل القائلين بأن قول الصحابى حجه اذا خالف القياس :

استدلوا بالمعقول حيث قالوا : ان الصحابى اذا قال قولا يخالف القياس ، فاما أن لا يكون له فيما قال مستند أو يكون ، ولا يجوز أن يقول بالأول ، لأن مؤداه أن الصحابى قال فى الشريعة بحكم لادليل عليه ، والقول بحكم لادليل عليه محرم اجماعا وحال الصحابى العدل ينافى ذلك ، واذا فلا بد وأن هناك مستندا لقوله ، ولا مستند وراء القياس الا النقل ، فكان حجة متبعه (٢) .

المناقشه :

نوقش ( بأنه ربما خالف القياس لشيء ظنه دليلا ، ولم يكن كذلك فى نفس الأمر ، واجاب غيره بانه يلزم منه أن يكون مذهب الصحابى حجة على المجتهدين من الصحابه ايضا بعين ما قوله ) (٣) .

---

(١) شرح العضد ، ٢٨٨/٢ .

(٢) انظر : الاحكام ، ١٩٨/٣ ؛ اعلام الموقعين ، ١٢٣/٤ .

(٣) انظر : نهاية السؤل ، ١٤٥/٣ ؛ الابهاج ، ١٩٥/٣ .

(( الرأى الراجح ))

بعد هذا العرض المفصل لأقوال العلماء وادلتهم فى حجية قول الصحابى ومناقشتها يتبين أن الراجح منها هو قول الفريق الأول القائلين بأن قول الصحابى فيما فيه مجال للرأى والاجتهاد فى الحوادث التى لاتحتمل الاشتهار لكونها لاتعم بها البلوى ، ولم يظهر للصحابه فيها خلاف ولم يظهر رجوع الصحابى عن قوله ، ان قوله حجة مطلقا وذلك لما يلى :

- (١) لقوة ادلتهم وسلامتها مما قد يسقط الاستدلال بها .
- (٢) ان ادلة المخالفين قد نوقشت بما يجعلها مرجوحه امام الأدلة الأخرى.
- (٣) أن قول الصحابى من قبيل الفتوى ، والفتوى لاتخرج عن ستة أوجه كما قرر ذلك ابن القيم حيث قال : " قتلك الفتوى التى يفتى بها احدهم لاتخرج عن ستة أوجه :

- احدها : أن يكون سمعها من النبى صلى الله عليه وسلم .
- الثانى : أن يكون سمعها ممن سمعها منه .
- الثالث : ان يكون فهمها من آية من كتاب الله فهما خفى علينا .
- الرابع : أن يكون قد اتفق عليها ملوهم ولم ينقل اليها الا قول المفتى وحده .

الخامس : ان يكون لكمال علمه باللغة ودلالة اللفظ على الوجه الذى انفرد به عنا ، أو لقرائن حاله اقترنت بالخطاب ، أو لمجموع امور فهمها على طول الزمان من رؤية النبى صلى الله عليه وسلم ومشاهدة افعاله واحواله وسيرته ، وسماع كلامه ، والعلم بمقاصده ، وشهود تنزيل الوحى ومشاهدة تأويله بالفعل ، فيكون فهم مالانفهمه نحن ، وعلى هذه التقادير الخمسة ، تكون فتواه حجة يجب اتباعها .

السادس : أن يكون فهم مالم يردده الرسول صلى الله عليه وسلم وأخطأ فهمه ، والمراد غير مافهمه ، وعلى هذا التقدير لا يكون قوله حجة ، ومعلوم قطعاً أن احتمالاً من خمســـــــــــــــــه

اغلب على الظن من وقوع احتمال واحد معين ، هذا مما لا يشك فيه عاقل ، وذلك يفيد ظنا غالبا قويا على أن الصواب في قوله دون ما خالفه من اقوال من بعده وليس المطلوب الا الظن الغالب ، والعمل به متعين ويكفى العارف هذا

الوجه (١) •

(٤) أن المسألة الفقهية اذا خلت من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلاف الصحابة • ولم يعثر فيها الا على قول صحابي لـم يخالف ، وكان يتجاذب قوله اقيسة واجتهادات أخرى ، فلا شك أن قول الصحابي مقدم على الاجتهادات الأخرى ، لأن المطلوب في حكم المسألة الفقهية ظن راجح ، ولو استند الى استصحاب أو قياس عليه ، أو دلالة أو شبه أو عموم مخصوص أو محفوظ مطلق أو وارد على سبب ولا شك أن الظن الذي يحصل لنا بقول الصحابي الذي لم يخالف أرجح من كثير من الظنون المستنده الى هذه الأمور وأكثرها ، وحصول الظن الغالب في القلب ضروري لحصول الأمور الوجدانية (٢) •

---

(١) اعلام الموقعين ، ١٤٨/٤ •

(٢) انظر : اعلام الموقعين ، ١٤٦/٤ ، ١٤٧ •

## الفصل الأول

في الملاحظات

ويشتمل على المباحث التالية :

للبحث الأول : في البيوع .

للبحث الثاني : في الربا والصرف .

للبحث الثالث : في المزارعة .

للبحث الرابع : في الإجارة . ✓

للبحث الخامس : في الوديعة .

للبحث السادس : في الوقف .

للبحث السابع : في الهبة .

## المبحث الأول

### في البيع

وفيه المسالتان التاليتان :

المسألة الأولى : جواز بيع أمهات الأولاد

المسألة الثانية : منع بيع المصنف

## المسألة الأولى : جواز بيع أمهات الأولاد

### (١) تعريف البيع فى اللغة :

البيع لغة مصدر بعث ، يقال باعه يبيعه بيعا ومبيعا ، والقياس :  
مباعا ، والبيع من الاضداد ، مثل الشراء ، ويطلق على كل واحد من  
المتعاقدين انه باع . مأخوذ من الباع ، لأن كل واحد يمد باعه للأخذ والعطاء .  
(١)

### (٢) تعريف البيع فى اصطلاح الفقهاء :

اختلفت عبارات الفقهاء فى تعريف البيع :

(٢)  
وعرفه الحنفية بأنه : ( مبادلة المال بالمال مع التراضى ) .

وعرفه المالكية بأنه : ( عقد معاوضة على غير منافع ولامتعة لذه ، ذو  
مكايسة أحد عوضيه غير ذهب ولا فضة معين غير العين فيه ) .  
(٣)

وقد خرج بقوله ( غير منافع ولامتعة لذه ) العقد على المنافع كالأجارة  
والنكاح ويدخل هبة الثواب والصرف والمراظله والسلم ، وقوله ( ذو مكايسه )  
الى آخره ، لتخرج الأربعة المذكورة الداخلة فى الأعم لأن الهبة للثواب ،  
ومعنى ( مكايسه ) أى مغالبه . ومعنى كون رأس المال معيناً أى أنه ليس فى  
الذمة .

وعرفه الشافعية بأنه : ( عقد معاوضة مالية يفيد ملك يمين أو منفعة  
على التأبيد ) .  
(٤)

وعرفه الحنابلة بأنه : ( مبادلة مال ولو فى الذمه أو منفعة مباحة كمر  
بمثل احدهما على التأبيد غير ربا وقرض ) .  
(٥)

(١) انظر : البعلى ، محمد بن أبى الفتح ، المطلع على أبواب المقنع ، الطبعة  
الأولى : ( بيروت : المكتب الاسلامى ، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م ) ، ص ٢٢٧ ، المصباح  
المنير ، مادة ( باعه ) .

(٢) ابن الهمام ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد ، فتح القدير ، ( بيروت :  
دار احياء التراث الاسلامى ) ، ٤٥٥/٥ .

(٣) الدردير ، أبو البركات أحمد ، الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ، ( بيروت  
دار الفكر ) ، ٢/٣ .

(٤) الشربينى ، محمد الخطيب ، مغنى المحتاج الى معرفة معانى ألفاظ المنهاج  
( القاهرة : مكتبة ومطبعة البابى الحلبي ، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م ) ، ٣/٢ .

(٥) البهوتى ، منصور بن يونس ، كشف القناع ، ( بيروت : عالم الكتب ،  
١٤٠٣هـ ) ، ٣ / ١٤٦ .

## (٣) الآثار الواردة عن ابى بكر :

- (أ) عن جابر رضى الله عنه قال : بعنا امهات الاولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر، فلما كان عمر نهانا فانتهيننا (١) .
- (ب) اخبر ابو اسحاق الهمداني (٢) أن أبا بكر كان يبيع أمهات الأولاد فى امارته وعمر فى نصف امارته ، ثم ان عمر قال : كيف تباع وولدها حر ، فحرم بيعها (٣) .

## (٤) فقهه الآثار :

دلت هذه الآثار من فقه ابى بكر الصديق على أنه كان يجيز بيع امهات الأولاد ، يقول ابن رشد (٤) : " وكان ابوبكر الصديق وعلى رضوان الله

- (١) ابوداود ، السنن ، كتاب العتق ( ٢٣ ) باب فى عتق أمهات الأولاد ( ٨ ) حديث ( ٣٩٥٣ ) ، ٢٦٢/٤ ، بسنده قال : حدثنا موسى بن اسماعيل ، حدثنا حماد ، عن قيس عن عطاء عن جابر بن عبد الله ٥٠٠٠ الحاكم ، المستدرک ، كتاب البيوع ، ١٩/٢ ، وحكم عليه بالصحة ووافقه الذهبى ، التلخيص على المستدرک ، ١٩/٢ .

- (٢) هو عمرو بن عبد الله بن على الهمداني الكوفى ، الحافظ ، شيخ الكوفة ، وعالمها ومحدثها ، روى عن على بن ابى طالب والمغيرة بن شعبه وغيرهما من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن قتادة والأعمش وغيرهما ، وثقه الامام احمد وابن معين والنسائى وابوحاتم ، مات سنة ( ١٢٦ هـ ) وهو ابن ( ٩٦ ) سنة .

- انظر : سير اعلام النبلاء ، ٣٩٢/٥ ، تهذيب التهذيب ، ٥٦/٨ .
- (٣) الصنعانى ، عبدالرزاق بن همام ، المصنف ، الطبعة الثانية ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمى ، ( بيروت : المكتب الاسلامى ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م ) ، ٢٨٧/٧ ، بسنده ، قال : اخبرنا بن جريح قال : اخبرنى عبدالرحمن بن الوليد (ابن حزم ، على بن احمد بن سعيد ، المحلى ، بيروت : دار الفكر) ، ٢١٨/٩ .

- (٤) هو محمد بن احمد بن محمد بن رشد ، ابوالوليد ، فقيه مالکى ، فيلسوف طبیب ، من اهل الأندلس ، من قرطبه عنى بكلام ارسطو وترجمه الى العربيه وزاد عليه زيادات كثيره ، يلقب (بالحفيد) تمييزا له عن جده ابى الوليد محمد بن احمد الذى تميز ( بالجد ) من



عليهما وابن عباس وابن الزبير (١) وجابر بن عبدالله وابوسعيد الخدري  
يجيزون بيع ام الولد (٢) .

### معنى أم الولد :

هى الأمة التى وطئها سيدها فحملت منه ، ثم ولدت له ولدا . فالولد  
ولده ، وهى تصبح ام ولده ، يقول ابن حزم (٣) " واتفقوا على ان من حملت  
منه امته التى يحل له وطؤها بملكه لها ملكا صحيحا ، أو سائر مايبيح

== تصانيفه ( تهافت التهافت ) و ( الكليات فى الطب ) توفى عام  
( ٥٩٥ هـ ) .

انظر : شذرات الذهب ، ٣٢٠/٤ ؛ ابن فرحون ، ابراهيم بن عيسى ،  
الديباج المذهب فى معرفة اعيان علماء المذهب ، ( القاهرة :  
دار التراث ) ، ٢٥٧/٢ ، الاعلام ، ٣١٨/٥ .

(١) هو عبدالله بن الزبير بن العوام القرشى الأسدى ، ابوبكر ، فارس  
قريش فى زمنه ، وأول مولود فى المدينة بعد الهجرة ، شهد فتح  
افريقيه زمن عثمان ، بويع له بالخلافه سنة ( ٦٤ هـ ) بعد موت يزيد  
ابن معاوية ، فحكم مصر والحجاز واليمن وفراسان والعراق واكثر  
الشام وجعل قاعدة ملكه المدينة ، واستمر ذلك ، قتله الأمويون  
على يد الحجاج فى مكه بعد أن خذله عامة اصحابه وقاتل قتال  
الأبطال عام ( ٧٣ هـ ) .

انظر : الاستيعاب ، ٢٩٩/٢ ؛ الاصابه ، ٣٠٨/٢ ؛ الاعلام ، ٨٧/٤ .  
(٢) ابن رشد ، محمد بن احمد ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ،  
( بيروت : دار الفكر ) ، ٢٩٤/٢ .

(٣) هو على بن احمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، ابومحمد ، عالم الأندلس  
فى عصره ، اصله من الفرس ، اول من اسلم من اسلافه جد له كان يدعى  
يزيد مولى ليزيد بن ابى سفيان رضى الله عنه ، كانت لابن حزم  
الوزارة وتدبير المملكة فانصرف عنها الى التأليف والتعلم ، كان  
فقيها حافظا يستنبط الاحكام من الكتاب والسنة على طريقة أهل  
الظاهر ، بعيد عن المصانعه حتى شبه لسانه بسيف الحجاج ، توفى  
مبعدا عن بلده سنة ( ٤٥٦ هـ ) له مصنفات كثيرة .

انظر : سير اعلام النبلاء ، ١٨٤/١٨ ؛ الذهبى ، شمس الدين محمد ،  
تذكرة الحفاظ ، (بيروت : دار الكتب العلمية ) ، ١١٤٦/٣ ، المقرئ ،  
احمد بن محمد ، نفح الطيب ، تحقيق : احسان عباس ، ( بيروت :  
دار صادر ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م ) ، ٧٧/٢ ؛ الاعلام ، ٢٥٤/٤ .

الوطء من الأحوال التي لا يحرم معها النظر في عورتها ، وهو حر تام الحرية مسلم ، فولدت متيقنا انه ولد ، انها ام ولد له " (١) .

#### آراء الفقهاء في حكم بيع ام الولد :

لا خلاف بين الفقهاء في أن الأمه اذا حملت من سيدها فانه لا يحل له بيعها حتى تضع هذا الحمل ، يقول ابن حزم " واتفقوا على أن الأمة اذا حملت . . . . لا يحل بيعها ولا انكاحها ولا اخراجها عن ملكه ما لم تضع " (٢) .

ولكن الخلاف وقع في الأمة اذا وضعت من سيدها هل يجوز بيعها أم لا؟ فجمهور الصحابة والتابعين يرون عدم جواز بيعها ، وبه قال الأئمة الأربعة ، قال صاحب رحمة الأمه " اتفق الأئمة الأربعة على أن أمهات الأولاد لا تباع ، وهذا مذهب السلف والخلف من فقهاء الأمصار الا ما يحكى عن بعض الصحابة " (٢) .

- (١) ابن حزم ، على بن احمد ، مراتب الاجماع ، ( بيروت : دار الكتب العلمية ) ، ص ١٦٣ .
- (٢) مراتب الاجماع ، ص ١٦٣ .
- (٣) الدمشقي ، محمد بن عبدالرحمن ، رحمة الأمه في اختلاف الأئمة ، الطبعة الأولى ، ( بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ) ، ص ٣٤٥ ، وانظر : السرخسي ، محمد بن ابي سهل ، المبسوط ، ( بيروت : دار المعرفه ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ) ، ١٤٩/٧ ، فتح القدير ، ٣٢٦/٤ ، القيرواي ، ابن ابي زيد ، الرساله ، ( بيروت : دار الفكر ) ، ١٥٥/٢ ، ابن الجلاب ، عبيد الله بن الحسن ، التفريع ، الطبعة الأولى ، ( بيروت : دار الغرب الاسلامي ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م ) ، ٥/٢ ، الهيثمي ، احمد بن حجر ، تحفة المحتاج ، ( بيروت : دار الفكر ) ، ٤٤٧/١٠ ، مغنى المحتاج ، ٤٤٧/١٠ ، الرملی ، محمد بن ابي العباس ، نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، الطبعة الأخيرة ، ( بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م ) ، ٤٣٦/٨ ، المرداوي ، على بن سليمان ، التنقيح المشبع في تحرير احكام المقنع ، ( القاهرة : المكتبة السلفيه ) ، ص ٢١٣ ، البهوتي ، منصور بن يونس ، شرح منتهى الارادات ، ( بيروت : دار الفكر ) ، ٦٨٣/٢ ، البهوتي ، منصور بن يونس ، كشاف القناع ، ( بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ) ، ٥٦٩/٤ .

وذهب بعض الصحابة الى جواز بيع ام الولد ومنهم على بن ابي طالب وابن عباس وابن الزبير وجابر وابوسعيد الخدرى رضى الله عنهم (١) .

وهناك قول لابن عمر بجواز بيع ام الولد اذا فجرت وبه قال ابن سيرين (٢) .

ونقل عن على رضى الله عنه فى رواية أخرى ان ام الولد لاتبـاع الا فى الدين (٣) .

ومن خلال هذا العرض لأقوال العلماء يظهر أن فى هذه المسألة أربعة أقوال :

- (١) قول بجواز بيع امهات الأولاد وهو قول ابي بكر رضى الله عنه ومن معه من السلف .
- (٢) قول بعدم جواز بيع امهات الاولاد وهو قول بعض الصحابة والتابعين .
- (٣) قول بأنه لايجوز بيعها الا فى الدين وهو مروي عن على .
- (٤) قول بأنها لاتباع الا اذا فجرت وهو مروي عن ابن عمر .

وسأكتفى بالتدليل للقول الأول والثانى ، أما الثالث والرابع فهى مجرد اقوال ، لم أعثر على ادلة لهما .

- (١) انظر : عبدالرزاق ، المصنف ، باب بيع امهات الاولاد ، ٢٨٧/٧ وما بعدها ؛ المحلى ، ٢٢٠/٩ ؛ الأبادى ، محمد شمس الحق ، عون المعبود شرح سنن ابي داود ، الطبعة الثالثة ، بيروت : دار الفکر ، ٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م ) ، ٤٨٤/١٠ - ٤٨٥ .
- (٢) عبدالرزاق ، المصنف ، باب بيع امهات الأولاد ، ٢٩٤/٧ ؛ ابن ابي شيبة ، المصنف ، كتاب البيوع والأقضية ، باب اذا فجرت الأمـة يرقها ( ٢٠٢ ) ، ٤٤٠/٦ .
- (٣) انظر: ابن رشد، محمد بن أحمد ، المقدمات الممهدات ، الطبعة الأولى ، تحقيق : محمد حجي ، (بيروت : دار الغرب الاسلامى ، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨ م ) ، ١٩٩/٣ .



المناقشة :

(١) نوقش بأن بيع امهات الأولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر لم يكن بعلمهم أو اطلاعهم وإنما كان دون معرفتهم — ، لأنه لو كان واقعا بعلم الرسول صلى الله عليه وسلم وأبى بكر واقعا — عليه لم تجز مخالفته ولم يجمع الصحابة بعدهما على خلافهما ، ولو كان واقعا بعلمهما لاحتج به على حين رأى بيعهن ، والسبب فى عدم اطلاع الرسول صلى الله عليه وسلم على هذا البيع ، هو أن بيع امهات الأولاد نادر الوقوع وقليل الحدوث ، وليست كسائر الرقيق يكثر التداول فيها — بيعا وشرا ١٤ (١) .

الرد من وجهين :

(أ) ورد بعدم التسليم بدعوى اجماع الصحابة على المنع ، لأن عليا وابن عباس وابن الزبير رضوان الله عليهم كانوا يقولون بالجواز ، والآثر الذى ورد فيه اتفاق عمر وعلى على عتق امهات الأولاد بعد ولادتهن ، لم يظهر فيه صدور اجماع جميع الصحابة ، فقد جاء فيه ( قال على : استشارنى عمر فى بيع امهات الأولاد ، فرأيت أنا وهو اذا ولدت عتقت ) (٢) . فدل ذلك على أنه مجرد اتفاق تم بين عمر وعلى رضوان الله عليهم — باجتهادهما ، رأى على بعد ذلك عدم الاستمرار فيه ، ومما يقوى عدم ثبوت الاجماع قوة الخلاف بين السلف فى هذه المسألة (٣) .

- 
- (١) انظر : الخطابى ، حمد بن محمد ، معالم السنن ، ( بيروت : دار المعرفة ) ، ٤١٤/٥ - ٤١٥ ؛ المغنى ، ٤٧١/١٠ ؛ المحلى ، ٢١٩/٩ .
- (٢) ابن أبى شيبة ، المصنف ، كتاب البيوع والاقضية ، باب فى بيع امهات الاولاد ( ٢٠١ ) حديث ( ١٦٣١ ) ، ٤٣٦/٦ .
- (٣) انظر : بداية المجتهد ، ٢٩٤/٢ ؛ فتح البارى ، ١٢٣/٥ ؛ عون المعبود ، ٤٨٤/١٠ ؛ فتح القدير ، ٣٢٦/٤ .

(ب) دعوى أن بيع امهات الأولاد نادر الوقوع ، غير مسلمه بدليل ورود الآثار عن الصحابه بأنهم كانوا يبيعونهن - بصيغة الجمع - فـدل ذلك على انتشار بيعهن ، وأنها ليست حالة نادرة .

### الرد :

ورد بأن اجماع الصحابه قبل المخالفه ثابت ، واتفاقهم معصوم من الخطأ ، فان الأمة لاتجتمع على ضلاله ، ولايجوز أن يخلو زمن عن قائم لله بحجه ، ورأى الموافق فى زمن الاتفاق خير من رأيه فى الخلاف بعده ، فيكون الاتفاق حجة على المخالف منهم ، كما هو حجة على غيره (١) ، ولايقدم فى هذا الاجماع مخالفة على وابن عباس وابن الزبير لأنه قد روى عنهم الرجوع عن القول بالجواز (٢) .

فأما على فقد روى عن ابراهيم النخعى أنه قال : ( اتت على ام ولد فقال : ان عمر قد اعتقك ) (٣) واما ابن عباس فقد نقل عنه انه قال : ( ولد الأم بمنزلتها ) (٤) .

قال الخطابى (٥) : " واختلاف الصحابه اذا ختم بالاتفاق ، وانقرض العصر عليه صار اجماعا " (٦) .

(١) انظر : المغنى ، ٤٧٠/١٠ .

(٢) نقله عنهم ابن رسلان فى شرح السنن ،

انظر: عون المعبود ، ٤٨٨/١٠ ، المغنى ، ٤٧٠/١٠ .

(٣) عبدالرزاق ، المصنف ، باب بيع امهات الأولاد ، رقم (١٣٢٣١) ، ٢٩٣/٧ ؛ ابن

ابى شيبة ، المصنف ، كتاب البيوع والاقضية ، باب فى بيع امهات الاولاد .

( ٢٠١ ) رقم ( ١٦٣٥ ) ، ٤٣٨/٧ .

(٤) المغنى ، ٤٧٠/١٠ .

(٥) هو محمد بن محمد بن ابراهيم البستى ، ابوسليمان ، من أهل كابل ، من نسل

زيد بن الخطاب ، فقيه محدث قال فيه السمعانى : امام من ائمة السنه ، له

مصنفات عديدة منها (معالم السنن فى شرح سنن ابى داود) و(غريب الحديث )

و(شرح البخارى) وغيرها . مات عام ( ٣٨٨ هـ ) .

انظر: وفيات الاعيان ، ٢١٤/٢ ، سير اعلام النبلاء ، ١٠١٨/٣ ، الاعلام ، ٢٧٣/٢ .

(٦) معالم السنن ، ٤١٤/٥ .

(٢) ونوقش حديث جابر ثانياً بأنه يحتمل عدة احتمالات :

(أ) ان بيع امهات الاولاد كان مباحاً في العصر الأول ثم نهى عنه ولم يعلم بذلك ابوبكر لقصر مدته واشتغاله بحروب الردة ، حتى جاء عهد عمر فبلغه النهى فنهى عنه (١) .

(ب) ويحتمل كذلك ان المراد بالبيع فيه الاجاره ، لأنها تسمى بيعاً في لغة اهل المدينة (٢) .

(ج) ويحتمل ان جواز بيعهن كان في ابتداء الاسلام عندما كان بيع الحر مشروعاً ، فقد روى عنه عليه الصلاة والسلام انه باع رجلاً بدينه — يقال له سرق (٣) ، ثم صار منسوخاً بنسخ بيع الحر (٤) .

#### رد المناقشة :

بأن هذه الاحتمالات كلها بعيبه ، فدعوى عدم علم ابي بكر الصديق رضي الله عنه بالنهي تحتاج الى اثبات ولا اثبات . ودعوى ان البيع في الحديث المراد به الاجاره غير مسلم لأن الناقلين لأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم واكثرهم من اهل المدينة فرقوا بين البيع والاجاره فأحاديث الاجاره استخدموا لها الفاظ الاجاره وأحاديث البيع استخدموا لها الفاظ البيع ، ولولا ذلك لما تميزت الاجاره عن البيع . ودعوى أن بيع

(١) انظر : معالم السنن ، ٤١٧/٥ .

(٢) انظر : بدائع الصنائع ، ١٢١/٤ .

(٣) هو سرق بن اسد الجهني ، ويقال الانصاري ، ويقال انه من بني الدبل ، سكن الاسكندرية ، له صحبه ، مات في خلافة عثمان ، روى له ابن ماجه حديثاً .

انظر : اسد الغابه ، ٢٦٦/٣ ؛ الاصابه ، ٢٠/٢ .

(٤) الدارقطني ، علي بن عمر ، سنن الدارقطني ، الطبعة الرابعة ، (بيروت : عالم الكتب ، ١٩٨٦م/١٤٠٦هـ) ، كتاب البيوع ، ١٦/٣ ، وفي اسناده عبد الرحمن بن السيلمان ومسلم بن خالد الزنجي ، قال الدارقطني (وابن السيلمان ضعيف لا تقوم به حجة) ، وقال محمد بن احمد القرطبي عنهما ( لا يحتج بهما ) ، الجامع لاحكام القرآن ، الطبعة الثالثة ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٩٨٧هـ/١٩٦٧م) ، ٣٧١/٣ .

الحر كان مشروعا في أول الاسلام بناء على حديث سرق ، لاتصح ، لكون حديث سرق ضعيف ولا تقوم به حجة .

(٢) واستدلوا ثانيا بما رواه جابر قال ( كنا نبيع سراريننا ، امهات الاولاد ، والنبي صلى الله عليه وسلم فينا حيي ، لا يرى بذلك بأسا ) وفي رواية ( لانرى بذلك بأسا ) (١) .

وجه الدلالة : دل هذا الحديث على جريان بيع امهات الأولاد بين الصحابة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مع اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك البيع واقتراره ، ( وقول الصحابي كننا نفعل محمول على الرفع على الصحيح وعليه جرى عمل الشيخين في صحيحيهما ) (٢) .

#### المناقشة :

نوقش هذا الحديث بأنه لا يوجد فيه ما يدل على اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على بيع امهات الاولاد ، قال صاحب السنن الكبرى بعد ذكر هذا الحديث : " وليس في شيء من هذه الأحاديث أن النبي صلى الله عليه وسلم

---

(١) رواية الامام احمد وغيره بالياء التحتية أى ( لا يرى ) ورواية ابن ماجه بالنون الفوقيه ( لانرى ) والحديث أخرجه : ابن حنبل ، المسند ، ٣٢١/٣ ؛ ابن ماجه ، السنن ، كتاب العتق ( ١٩ ) باب امهات الأولاد ( ٢ ) حديث ( ٢٥١٧ ) ، ٨٤١/٢ ؛ ابوداود ، السنن ، كتاب العتق ( ٢٣ ) باب في عتق امهات الأولاد (٨) حديث ( ٣٩٥٤ ) ، ٢٦٢/٤ ؛ ابن حبان ، الصحيح ، كتاب العتق ، باب ام الولد ، حديث ( ٤٣٠٨ ) ، ٢٦٥/٦ ؛ الدارقطني ، السنن ، كتاب المكاتب ، حديث ( ٣٧ ) ، ٣٥/٤ ، واسناده صحيح ورجاله ثقات .

انظر : البوصيري ، احمد بن ابي بكر ، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ، الطبعة الأولى ، تحقيق : محمد الكشناوي ، ( بيروت : دار العربية ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ) ، ٩٨/٣ .

(٢) فتح الباري ، ١٢٤/٥ .



علم بذلك فأقرهم عليه (١) ( وقول جابر ( لانرى بذلك بأسا ) الرواية فيها بالنون التى للجماعه ، ولو كانت بالياء التحتىه لكان فيه دلالة على التقرير (٢) .

### رد المناقشة :

واجيب بأنه قد ورد عن النبى صلى الله عليه وسلم مايدل على اطلاعه على هذا البيع واققراره له ، كما فى رواية الامام احمد (٣) بلفظ ( كنا نبيع سراريننا امهات الاولاد والنبى صلى الله عليه وسلم حى مايرى بذلك بأسا ) بالياء التحتىه ( ليرى ) (٤) .

(٣) واستدلوا ثالثا بحديث سلامه بنت معقل (٥) قالت : كنت للحبيب

- 
- (١) البيهقى ، ٣٤٨/١٠ .  
 (٢) عون المعبود ، ٤٨٩/١٠ .  
 (٣) هو احمد بن محمد بن حنبل الشيبانى ، ابو عبد الله ، من بنى زهل من شيبان الذين ينتمون الى قبيلة بكر بن وائل ، امام المذهب الحنبلى ، ومن كبار ائمة اهل الحديث ، وهو احد ائمة الفقهاء الأربعة اصله من مرو ، ولد ببغداد عام ( ١٦٤ هـ ) ، امتحن فى ايام المأمون والمعتصم ليقول بخلق القرآن فأبى ، وظهر الله على يديه مذهب اهل السنه ، ولما توفى الواثق وولى المتوكل ، اكرم الامام احمد ، ومكث مدة لا يولى أحدا بمشورته ، توفى عام (٢٤١ هـ) .  
 انظر : ابن حنبل ، صالح بن احمد ، سيرة الامام احمد ، الطبعة الثانية ، تحقيق : فؤاد عبدالمنعم ، ( الاسكندريه : دار الدعوه ، ١٤٠٤ هـ ) ، ص ٢٩ وما بعدها ، حلية الأولياء ، ١٦١/٩ ، تهذيب الاسماء واللفات ، ١١٠/١٢ ، سير اعلام النبلاء ، ١٧٧/١١ .  
 (٤) ابن حنبل ، المسند ، ٣٢١/٢ .  
 (٥) هى سلامه بنت معقل الخزاعيه بالولاء ، وقيل القيسييه وقيل انها انصاريه ، روى حديثها محمد بن اسحاق وهو حديث مسألتنا .  
 انظر : الاستيعاب ، ٣٣٥/٤ ؛ اسد الغابه ، ٤٧٧/٥ ؛ الاصابه ، ٣٣٠/٤ .

ابن عمرو ولى منه غلام ، فقالت لى امرأته: الآن تباعين فى دينه ، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( من صاحب تركة الحباب بن عمرو ) (١) فقالوا أخوه ، ابواليسر كعب بن عمرو (٢) ، فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ( لاتبيعوها واعتقوها فاذا سمعتم برقيق قد جاءنى فائتوني اعوضكم ) ففعلوا ، فاختلفوا فيما بينهم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال قوم : ام الولد مملوكه ، لولا ذلك لم يعوضهم رسول الله صلى الله عليه وسلم منها ، وقال بعضهم : هى حرة قد اعتقها رسول الله صلى الله عليه وسلم ففى كان الاختلاف (٣) .

(١) هو الحباب بن عمرو الانصارى ، أخو ابواليسر ، ووالد عبدالرحمن الغلام المذكور فى قصة سلامه ، مات فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم .

انظر : اسد الغابه ، ٣٦٣/١ ؛ الاصابه ، ٣٠٢/١ .

(٢) هو كعب بن عمرو بن عباد ، الانصارى ، السلمى ، ابواليسر ، شهد العقبة وبدرا وهو ابن عشرين سنة وهو الذى اسر العباس يومئذ ، روى عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وعنه ابن عمار وموسى بن طلحه وغيرهما ، مات بالمدينة سنة ( ٥٥ هـ ) وقيل انه آخر من مات من أهل بدر رضى الله عنهم .

انظر : اسد الغابه ، ٣٤٥/٤ ؛ تهذيب التهذيب ، ٣٩٢/٨ ؛ الاصابه ، ٣٠٠/٣ .

(٣) ابن حنبل ، المسند ، ٣٦٠/٦ ؛ ابوداود ، السنن ، كتاب العتق ( ٢٣ ) ، باب فى عتق امهات الأولاد ( ٨ ) حديث ( ٣٩٥٣ ) ، ٢٦٢/٤ ؛ الطبرانى ، المعجم الكبير ، ٣٠٩/٢٤ ، بمعناه ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب عتق امهات الأولاد ، باب الرجل يظأ امته فتلد له ، ٣٤٥/١٠ .

والحديث فى اسناده محمد بن اسحق وهو مدلس وقد عنعن فى هذا الحديث .

انظر : الساعاتى ، احمد بن عبدالرحمن ، الفتح الربانى بترتيب مسند الامام احمد ، الطبعة الثانية ، ( القاهرة : دار الحديث ) ، ١٦٢/١٤ ، وقد ذكر البيهقى بعد أن ذكر هذا الحديث بأنه احسن شىء فى هذا الباب .

وجه الدلالة : أمر النبي صلى الله عليه وسلم ورثته الحباب باعتناق أم الولد سلامه بنت معقل ووعدهم بالتعويض عنها دليل على أنها لازالت مملوكة ويجوز بيعها ، يقول الآبادي (١) " ظاهره ان أم الولد لاتعتق بمجرد موت سيدها ، حتى يعتق ورثتها " (٢) .

### المناقشة :

نوقش هذا الحديث من جهتين :

(أ) من جهة سنده حيث ان فى اسناده محمد بن اسحاق بن يسار (٣) وفيه مقال ، وقال الخطابي عن اسناده : ( ليس بذاك ) (٤) .

(ب) ومن حيث الدلالة : فالحديث ليس فيه دلالة على جواز بيعها ، بل دلالته على منع البيع اظهر ، ويتضح هذا من نهى النبي صلى الله عليه وسلم ورثة الحباب عن بيع سلامه ، وامره لهم بعتقها ، أى يخلوا سبيلها ، واما وعده بالتعويض عنها فليس فيه دليل على أنه كان يجوز بيعها ، لاحتمال أن يكون سبب التعويض شفقة النبي صلى الله عليه وسلم على ورثة الحباب لما رأى من حاجتهم ، والدليل اذا تطرق اليه الاحتمال سقط به الاستدلال<sup>(٥)</sup> .

(١) هو محمد بن شرف بن امير بن على بن حيدر ابو عبد الرحمن ، شرف الحق الصديقى ، العظيم آبادى ، علامة بالحديث ، من بلاد الهند ، من تصانيفه ( التعليق المغنى على الدارقطنى ) و ( عقود الجمعان ) و ( عون المعبود ) وغيرها ، توفى سنة ( ١٣١٠ هـ ) .

انظر : الاعلام ، ٣٩/٦ .

(٢) عون المعبود ، ٤٨٧/١٠ .

(٣) هو محمد بن اسحاق بن يسار ، ابوبكر ، المطلبى مولاهم ، المدنى ، نزىل العراق ، امام المغازى ، صدوق يدلس . مات سنة ( ١٥٠ هـ ) وقيل بعدها .

انظر : تقريب التهذيب ، ١٤٤/٢ ؛ تهذيب التهذيب ، ٣٤/٩ .

(٤) معالم السنن ، ٤١١/٥ .

(٥) انظر : فتح القدير ، ٣٢٦/٤ ، الشوكانى ، محمد بن على ، نيل الاوطار شرح

منتقى الاخبار ، (بيروت: دار الكتب العلمية ) ، ٩٩/٦ .

الجواب :

واجيب على النقاش الثانى بأنه مجرد احتمال غير الظاهر والعبارة للظاهر ، فلا يصار الى هذا الا بدليل من الخارج يوجبه ويعينه (١) .

(٤) واستدل المجيزون لبيع امهات الاولاد ، بما روى عن عبيده السلماني (٢) انه قال : ( سمعت عليا يقول : اجتمع رأيي ورأى عمر فى امهات الاولاد أن لا يبعن ، قال : ثم رأيت بعد أن يبعن ، قال عبيده : فقلت له : فرأيتك ورأى عمر فى الجماعه احب الى من رأيك وحدك فى الفرقه — — — أو قال فى الفتنة — قال : فضحك على ) (٣) .

وجه الدلالة : دل هذا الأثر على رجوع على رضى الله عنه الى القول بجواز بيعهن بعد أن كان رأيه التحريم ، وهذا الأثر ( معدود فى اصح الأسانيد ) (٤) . يقول ابن القيم " فهذا يدل على أن منع بيعهن — — — إنما هو رأى رآه عمر ووافق عليه على وغيره ، ولو كان عند الصحابة

- (١) انظر : فتح القدير ، ٣٢٦/٤ .
- (٢) هو عبيده بن عمرو ، السلماني المرادى الكوفى ، اسلم قبل وفاة النبى صلى الله عليه وسلم بسنتين ولم يلقيه ، فقيه علم اخذ عن على وابن مسعود ، قال الشعبى : كان يوازى شريحا فى القضاء ، وقال العجلي : عبيده احسد اصحاب عبد الله الذين يقرئون ويفتون الناس ، توفى سنة ( ٧٢ هـ ) .
- (٣) انظر : الخطيب ، احمد بن على ، تاريخ بغداد ، ( بيروت : دارالكتب العلمية ) ، ١١٧/١١ ، الذهبى ، محمد ، تذكرة الحفاظ ، ( بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٧٤ هـ ) ، ٥٠/١ ، طبقات الحفاظ ، ص ١٤ .
- (٤) عبدالرزاق ، المصنف ، باب بيع امهات الاولاد ، حديث ( ١٣٢٢٤ ) ، ٢٩١/٧ ، البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب عتق امهات الاولاد ، باب الرجل يطمأ امته فتلد منه ، ٣٤٣/١٠ .
- (٤) الصنعاني ، محمد بن الامير ، سبل السلام شرح بلوغ المرام ، الطبعة الثالثة ، تحقيق : فؤاد زمزلى وابراهيم الجمل ، ( بيروت : دار الكتاب العربى ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ) ، ٢٤/٣ .

سنة من النبي صلى الله عليه وسلم بمنع بيعهن لم يعزم على خلافها ، ولم يقل له عبیده ( رأيك ورأى عمر فى الجماعه احب الينا ، وأقره على على أن ذلك رأى ) (١) .

#### المناقشة :

(١) نوقش بأن عليا رضى الله عنه قد ثبت عنه الرجوع عن القول بالجواز الى القول بالمنع كما سبق (٢) .

(٥) واستدلوا خامسا بما جاء فى الصحيحين من اخباره عليه الصلاة والسلام عن علامات الساعه ، فقال ( اذا ولدت الأمة ربتها ) (٣) .

#### وجه الدلالة : قال ابن حجر(٤) مبينا وجه الدلالة ( ظاهر

(١) ابن القيم ، محمد بن ابى بكر بن ايوب ، تهذيب سنن ابى داود وايضاح مشكلاته ، ( بيروت : دار المعرفه ) ، ٤١٣/٥ .

(٢) انظر : عبدالرزاق ، المصنف ، باب بيع امهات الاولاد ، اثر رقم ( ١٣٢٣١ ) ، ٢٩٣/٧ ، عون المعبود ، ٤٨٨/١٠ ، ص ( ) من هذه الرسالة .

(٣) البخارى ، الصحيح ، كتاب الايمان (٢) باب (٣٧) حديث (٥٠) ، ٣٣/١ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب الايمان (١) باب معانى الايمان والاسلام ١٠٠ (١) حديث ( ٨ / ١ ) ، ٣٦/١ .

(٤) هو احمد بن على بن محمد ، شهاب الدين ، أبوالفضل الكنانى العسقلانى ، المصرى المولد والمنشأ والوفاء ، الشهير بابن حجر ، من كبار الشافعيه ، كان محدثا فقيها مؤرخا ، انتهى اليه معرفة الرجال واستحضارهم ومعرفة الحديث وعلومه ، ارتحل الى بلاد الشام وغيرها ، تصدى لنشر الحديث وقصر نفسه عليه مطالعة واقرأ ١٦٠ تصنيفا وافتاء ، وتفرد بذلك حتى اطلق عليه (الحافظ) وعرف بها ، تولى القضاء ، زادت تصانيفه على المائه والخمسين ، منها (فتح البارى) و ( تلخيص الحبير ) وغيرها . توفي عام ( ٨٥٢ هـ ) .

انظر: شذرات الذهب ، ٢٧٠/٧ ، البدر الطالع ، ٨٧/١ ، الأعلام ، ١٧٨/١ .

قوله ربها أن المراد به سيدها لأن ولدها من سيدها ينزل منزلة سيدها  
لمصير مال الانسان الى ولده. غالبا (١) .

#### المناقشة:

نوقش هذا الحديث بأنه مسوق لبيان امارات الساعه وليس فيه دليل  
على جواز بيع امهات الأولاد أو منعه ، فليس كل ما أخبر به الرسول صلى  
الله عليه وسلم بكونه من علامات الساعه يكون محرما أو مذموما ، فإن  
تطاول الرعاء فى البنيان وفشو المال وكون خمسين امراه لهن قيم واحد  
ليس بحرام بلا شك ، وانما هذه علامات والعلامه لايشترط فيها شيء من ذلك  
بل تكون بالخير والشر والمباح والمحرم والله اعلم (٢) .

(٦) واستدلوا سادسا من جهة المعقول بما يلى :

قالوا : ان ام الولد مملوكة ولم يصدر من سيدها ما يشير الى  
عتقها او عتق شيء منها ، ولا يوجد هناك سبب تعتق به عليه من قرابته  
ونحوها ، فلم تعتق ، كما لو ولدت من ابيه فى نكاح أو غيره ، والأصل  
الرق ولم يرد بزواله نص أو اجماع او نحوهما فوجب البناء عليه (٣) .

#### المناقشة:

نوقش هذا الدليل بأن سبب عتقها قد وجد وهو ولادتها من سيدها ،  
وثبوت النسب شرعا بين الولد وابيه ، وان لم يكن هذا العتق ناجزا ، وقد  
جاءت السنه بعقها كما فى ادلة القائلين بالمنع كما سيأتى .

(١) فتح البارى ، ١٢٣/٥ .

(٢) انظر : النووى ، يحيى بن شرف ، شرح صحيح مسلم ، ( بيروت : دار

الفكر ) ، ١٥٩/١ .

(٣) المغنى ، ٤٦٩/١٠ .

ثانياً / أدلة الفريق الثانى القائلين بمنع بيع امهات الاولاد :

استدلوا بالسنة والاجماع والمعقول .

(١) أما السنة فيما رواه ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : ( من وطئ امته فولدت ، فهي معتقه عن دبر منه ، أو قال من بعده ، وربما قالهما جميعاً ) وزاد الدارقطنى ( إلا أن يعتقها قبل موته ) (١) .

وجه الدلالة : صرح الحديث بأن ولادة الأمة من سيدها سبب لعتقها ، ولكن هذا العتق مؤجل الى وفاة السيد ، وبناء على ذلك فهي فى حكم الحرة ، والحره لايجوز بيعها .

المناقشة :

نوقش بضعف اسناده لوجود راو ضعيف فيه فلا تقوم به حجة (٢) .

(٢) واستدلوا ثانيا بما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : ذكرت ام ابراهيم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ( اعتقها ولدها ) (٣) .

(١) ابن حنبل ، المسند ، ٣١٧/١ ؛ ابن ماجه ، السنن ، كتاب العتق ( ١٩ ) باب امهات الاولاد ( ٢ ) حديث رقم ( ٢٥١٥ ) ، ٨٤١/٢ ، الدارقطنى السنن ، كتاب المكاتب ، حديث رقم ( ٢٤ ) ، ١٣٢/٤ ؛ الحاكم ، المستدرک ، كتاب البيوع ، ١٩/٢ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب عتق امهات الاولاد ، باب الرجل يطاء امته فتلد منه ، ٣٤٦/١٠ . والحديث صحيح اسناده الحاكم ولكن الذهبى والبيهقى وابن حجر وغيرهم ضعفوه لوجود حسين بن عبد الله الهاشمى فى اسناده وهو ضعيف جدا ،

انظر : التلخيص على المستدرک ، ١٩/٢ ؛ تلخيص الحبير ، ٢١٧/٤ .

(٢) هو حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس وهو ضعيف الحديث فقد ضعفه الأئمة . انظر : تهذيب ابن القيم : ٤١١/٥ .

(٣) ابن ماجه ، السنن ، كتاب العتق ( ١٩ ) ، باب امهات الاولاد ( ٢ ) ،

المناقشة :

نوقش هذا الحديث بضعف اسناده (١) .

(٣) واستدلوا بما رواه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع امهات الأولاد وقال: ( لا يبعن ولا يوهبن، ولا يورثن ، يستمتع بها سيدها ، مادام حيا ، فاذا مات فهي حرة ) (٣) .

== حديث ( ٢٥١٦ ) ، ٨٤١/٢ ؛ البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب عتق امهات الاولاد ، ٣٤٦/١٠ ؛ الحاكم ، المستدرک ، كتاب البيوع ، ١٩/٢ ؛ ابن عبد البر ، يوسف بن عبد الله ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، الطبعة الثانية ، تحقيق : مصطفى العلوي وآخرون ، ( المغرب : مطبعة فضاله ، ١٩٨٢ م ) ، ١٣٨/٣ .  
والحديث ضعيف بجميع طرقه .

انظر : تلخيص الحبير ، ٢١٨/٤ ؛ نصب الراية ، ٢٨٧/٣ ؛ البيهقي ، السنن الكبرى ، ٣٤٦/١٠ .  
(١) انظر : المصادر السابقة .

(٢) الدارقطني ، السنن ، كتاب المكاتب ، حديث رقم ( ٣٦٢٣٤ ) ، ١٣٤/٤ ، ورواه ايضا موقوفا على عمر من قوله اثر رقم ( ٣٥ ) ، ورواه أيضا الامام مالك موقوفا على عمر بلفظ ( ايما وليدة ولدت من سيدها فانه لا يبيعهها ولا يهبها ولا يرثها وهو يستمتع بها ، فاذا مات فهي حرة ) ؛ الموطأ ، كتاب العتق والولاء ( ٣٨ ) باب عتق امهات الأولاد ( ٥ ) ، حديث ( ٦ ) ، ٧٧٦/٢ ؛ ورواه البيهقي كذلك موقوفا على عمر ، السنن الكبرى ، كتاب عتق امهات الأولاد ، باب الرجل يطيأ امته بالملك فتلد له ، ٣٤٢/١٠ .

والحديث مختلف فيه بين الوقف والرفع ، وقد ذكره ابن القطان في باب الاحاديث التي ضعفها عبد الحق وهي عنده صحيحة أو حسنة ، وهو يرى أن الذي بسنده خير من الذي وقفه ولكن الدارقطني يــــرى ان الصحيح وقفه على عمر ، وكذلك البيهقي والشوكاني .

انظر : ابن الترمكاني ، علاء الدين بن علي ، الجوهر النقي ذيــــل السنن الكبرى للبيهقي ، ( بيروت : دار المعرفه ) ، ٣٤٦،٣٤٣/١٠ ، الآبادي ، محمد شمس الحق ، التعليق المغني على الدارقطني ، الطبعة الرابعة ، ( بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ) ، ١٣٤ / ٤ ، نيل الاوطار ، ٩٨/٦ .



المناقشة :

نوقش هذا الحديث بأن الصحيح فيه الوقف على عمر رضى الله عنه  
قال ابن القيم " وهذا لا يصح رفعه " (١) وقال البيهقي (٢) : " والصحيح  
وقفه على عمر " (٣) .

الجواب :

يمكن أن يناقش بأنه وإن كان موقوفاً إلا أنه فى حكم المرفوع ،  
لأن قول الصحابى اذا لم يكن من قبيل الرأى والاجتهاد فله حكم المرفوع (٤) ،  
ومما يدل على انه ليس من قبيل الرأى أنه جاء الدليل بجواز بيع الارقاء  
والمنع استثناء ، ويستحيل على الصحابه أن يحرموا ما أحل الله بارائهم  
إلا اذا كانوا قد سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٤) واستدلوا رابعا بحديث سلامه بنت معقل السابق ذكره (٥) .

وجه الدلالة : دل الحديث على عدم جواز بيع ام الولد ،  
لأن النبى صلى الله عليه وسلم نهى ورثة الحباب عن بيعها وامرهم

(١) تهذيب ابن القيم ، ٤١٢/٥ .

(٢) هو احمد بن الحسين بن على ، ابوبكر : من ائمة الحديث ، نشأ فى  
بيهق ورحل الى بغداد ثم الى الكوفة ومكة وغيرهما ، وطلب السى  
نيسابور ، فلم يزل فيها الى أن مات ، قال امام الحرمين : مامن  
شافعى الا وللشافعى فضل عليه غير البيهقى ، فان له المنة والفضل  
على الشافعى لكثرة تصانيفه فى نصرته مذهب وبسط موجزه وتأيد  
ارائه ، صنف زهاء الف جزء منها ( السنن الكبرى ) و ( السنن  
الصغرى ) و ( المعارف ) وغيرها ، توفى سنة ( ٤٥٨ هـ ) .

انظر : شذرات الذهب ، ٣٠٤/٣ ، طبقات الحفاظ ، ص ٤٣٣ ، الاعلام ،  
١١٦/١ .

(٣) نيل الاوطار ، ٩٨/٦ .

(٤) انظر : التهانوى ، ظفر احمد ، قواعد فى علوم الحديث ، الطبعة  
الخامسة ، ( حلب : مكتبة المطبوعات الاسلامية ، ١٤٠٤هـ ) ، ص ١٢٧ .

(٥) انظر : تخريجه ص ( ٩٩ ) من هذه الرسالة .

باعتاقها • ووعده الرسول صلى الله عليه وسلم لهم بالتعويض عنها لــــيــــ  
فيه دليل على أنه كان يجوز بيعها لاحتمال انه عوضهم لما رأى من احتياجهم  
أو أن العوض من باب الفضل منه صلى الله عليه وسلم (١) •

### المناقشة:

- (أ) من جهة سنده وان فيه مقالا كما سبق (٢) •  
(ب) ونوقش ايضا بأن ظاهره يدل على أن أم الولد لاتعتق بمجرد موت  
السيد ، بل لابد من عتق الورثه لها ، بدليل امر النبي صلى الله  
عليه وسلم للورثه بعتقها (٣) •  
(ج) دعوى أن التعويض كان بسبب شفقة النبي صلى الله عليه وسلم عليهم  
مجرد احتمال والاحتمال لايقوم به الاستدلال مع وجود الظاهر — الا  
بدليل خارجي يصرفه عنه •

(٥) واستدلوا خامسا بقوله صلى الله عليه وسلم ( لانورث ماتركنا  
صدقه ) (٤) •

وجه الدلالة: ( قالوا وقد ترك رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بعد موته مارية (٥) ، ولو كانت مالا لبيعت وصار ثمنها صدقه (٦) •

- 
- (١) انظر : عون المعبود ، ٤٨٧/١٠ •  
(٢) انظر : ص ( ١٠٠ ) من هذه الرساله •  
(٣) انظر : تهذيب ابن القيم ، ٤٨٤/١٠ •  
(٤) البخارى ، الصحيح ، كتاب فرض الخمس ( ٥٧ ) باب فرض الخمس (١)  
حديث ( ٣٠٤٩ ) ، ٣٨٦/٣ وفى غيره من الأبواب ، مسلم ، الصحيح ،  
كتاب الجهاد ( ٣٢ ) باب حكم الفء (١٥) حديث (٤٩) ، ٣٧٧/٣ وفى غيره •  
(٥) هى ماريه بنت شمعون القبطيه ، ام ابراهيم : من سرارى النبي صلى الله  
عليه وسلم ، مصريه الأصل ، اهداها المقومس القبطى ( صاحب  
الاسكندرية ومصر ) سنة ( ٧ هـ ) الى النبي صلى الله عليه وسلم هى  
واخت لها تدعى ( سيرين ) فولدت له ابراهيم ، ماتت فى خلافة عمر  
بالمدينه سنة ( ١٦ هـ ) •  
انظر: اسد الغابه ، ٥٤٣/٥ ، الاصابه ، ٤٠٤/٤ ، الاعلام ، ٢٥٥/٥ •  
(٦) انظر: معالم السنن ، ٤١٤/٥ •

المناقشة :

يمكن أن يناقش ماذكروه بأنه من خصوصيات الرسول صلى الله عليه وسلم حيث حرم الله نكاح زوجاته ، فذلك يمنع بيع ام ولده ، لأن هذا ايذاء للرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد نهى الله عن ذلك بقوله — \* ولا أن تنكحوا ازواجه من بعده ابدا ، ان ذلكم كان يؤذى النبي \* (١) .

(٦) واستدلوا سادسا بحديث سعيد بن المسيب انه قال : ( ان عمر اعتق امهات الأولاد وقال : اعتقهن رسول الله صلى الله عليه وسلم ) (٢) .

المناقشة :

نوقش بأنه ضعيف لوجود عبدالرحمن بن زياد الافريقى (٣) فى سنده وهو غير محتج به (٤) .

(٧) واستدلوا سابعاً بالاجماع :-

(أ) اجماع الصحابة :

فقد اجمع الصحابة على منع بيعهن فى عهد عمر كما حكاه ابن قدامه حيث قال : " ولأنه اجماع الصحابة رضى الله عنهم بدليل قول على كرم الله وجهه : كان رأى ورأى عمر أن لاتباع امهات الأولاد ، وقوله : (فقضى به عمر حياته وعثمان حياته وقول عبيده : رأى على كرم الله وجهه وعمر

(١) سورة الأحزاب ، آيه ( ٥٣ ) .

(٢) البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب البيوع ، باب الرجل يظأ امته فتلد بالملك ، ٣٤٤/١٠ .

(٣) هو عبدالرحمن بن زياد بن انعم بن ذرى بن يحمد ، الافريقى ، القاضى ، ابوخالد ، عداده فى اهل مصر ، قال عنه ابن حجر : ( ضعيف فى حفظه ) مات سنة ( ٥٦ هـ ) وكان رجلاً صالحاً .

انظر : تهذيب التهذيب ، ١٥٧/٦ ؛ تقريب التهذيب ، ٤٨٠/١ .  
(٤) البيهقى ، السنن الكبرى ، ٣٤٤/١٠ .

(١)

فى الجماعة أحب إلينا من رأيه وحده ) .

المناقشة :-

نوقش بأنه قد ورد عن على أنه قال ( اجتمع رأيي ورأى عمر فى أمهات الأولاد

أن لا يبعن ثم رأيت بعد أن يبعن ) فهذا يدل على عدم تحقق الاجماع مع وجود المخالف .

الجواب :-

أجيب بأن علياً رضى الله عنه قد رجع عن القول بالجواز، يدل لذلك ما رواه عبيده

قال : ( بعث الى على كرم الله وجهه الى شريح أن اقضوا كما كنتم تقضون فانى أبعض  
الاختلاف ) (٣) واختلاف الصحابة اذا ختم بالاتفاق وانقرض العصر عليه صار اجماعاً (٤)الرد :-

وقد رد ابن القيم على ذلك بقوله ( وقول على " اقضوا كما كنتم تقضون فانى

أكره الاختلاف " ليس صريحاً فى الرجوع عن قوله " رأيت ان ارقهن ) ، ( فلو كان عنده

نص من رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحريم بيعهن لم يضاف ذلك الى رأيه ورأى عمر،  
ولم يقل رأيت أن يبعن ) (٧)

وأما دعوى الاجماع فقد ردها ابن القيم بقوله ( وقد سلك طائفة فى تحريم

بيعهن مسلماً لا يصح وادعوا الاجماع السابق قبل الاختلاف الحادث وليس فى ذلك اجماع بوجه :

قال سعيد بن منصور فى سننه . . . عن ابن عباس فى أم الولد قال ( بعها كما

تبيع شاتك أو بعيرك ) ، وباعهن على وأباح ابن الزبير بيعهن . (٨)

وقال صالح بن أحمد : قلت لأبى الى أى شيء تذهب فى بيع أمهات الأولاد، قال

أكرهه ، وقد باعهن على بن أبى طالب ، وقال فى رواية اسحاق بن منصور : لا يعجبني  
بيعهن (٩)(١) المغنى : ١٠/٤٧٠ ، البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب عتق أمهات الأولاد ، باب الرجل  
يوطأ امته بالملك فتلد منه : ١٠/٣٤٣ .(٢) هو شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندى ، أبو أميه ، من أشهر القضاة فى  
صدر الاسلام ، أصله من أولاد الفرس الذين كانوا باليمن ، كان فى زمن النبى  
صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه . ولى قضاء الكوفة فى زمن عمر وعثمان  
وعلى ومعاوية ، واستعفى فى أيام الحجاج فأعفاه سنة ( ٧٧هـ ) ، كان ثقة ففى  
الحديث ، مأموناً فى القضاء له باع فى الشعر والأدب ، مات بالكوفة عام ( ٧٨هـ ) .انظر : طبقات ابن سعد : ٦/١٣١ ، وكيع ، محمد بن خلف ، أخبار القضاء ، ( بيروت : عالم  
الكتب ) ٢/١٨٩ ، وفيات الأعيان ، ٢/٤٦٠ ، أسد الغابة : ٢/٣٩٤ ، تهذيب الأسماء واللغات :  
١/٢٤٣ .

(٣) المغنى : ١٠/٤٧٠ . (٤) معالم السنن : ٥/٤١٤ .

(٥) سنن سعيد بن منصور ، باب ما جاء فى أمهات الأولاد ، أثر ( ٢٠٤٦ ) ، ٢/٦٠ .

(٦) تهذيب السنن لابن القيم : ٥/٤١٤ .

(٧) ابن القيم ، محمد بن أبى بكر ، الطرق الحكمية ، ط ( بدون ) ، ( بيروت : دار الكتب  
العلمية ) ص : ١٨ .

(٨) أثر رقم ( ٢٠٦٠ ) ، ٢/٦٣ .

(٩) تهذيب سنن أبى داود لابن القيم : ٥/٤١٣ .

(ب) اجماع التابعين :

فقد اجمع التابعون على عدم جواز بيع امهات الاولاد كما حكاه الكاساني وغيره ، والاجماع المتأخر يرفع الخلاف المتقدم (١) .

المناقشة :

ويمكن ان يناقش هذا الاجماع بأنه مستند الى اتفاق الصحابة فـى عهد عمر رضى الله عنه على عدم جواز بيعهن وهذا الاتفاق لم يتم لأن عليا رضى الله عنه قد رجع عنه ، ولو كان عند الصحابة رضوان الله عليهم حديث بمنع بيعهن لما احتاج عمر الى رأى الصحابة فى ذلك ولما رجع على رضى الله عنه الى القول بالجواز ، وهذا يدل على أن الذى كان يعمل به فى امهات الأولاد هو جواز بيعهن ، فرأى عمر للمصلحة التى عرضت فى وقته أن يمنع ذلك فجمع الصحابة واستشارهم وتم الاتفاق على المنع وهو خلاف الأصل .

واذا لم يتم اجماع الصحابة فان اجماع التابعين لا يتم من بسباب أولى للأسباب نفسها ، وايضا فان ماكان معمولاً به على عهد النبى صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وصدرا من خلافة عمر مقدم على غيره من الأدله .

(٨) واستدلوا بالقياس فقالوا : ان هذه امة حملت فى ملك واطئها بولد حر على ابيه ، فحرم بيعها ، اعتبارا بحال حملها ... وهذا القياس مبنى على صحة الاستدلال باستصحاب حال الاجماع (٢) .

---

(١) انظر : بدائع الصنائع ، ١٣٠/٤ ؛ النووى ، يحيى الدين بن شرف ،

المجموع ، ( بيروت : دار الفكر ) ، ٢٤٣/٩ .

(٢) المقدمات الممهديات ، ١٩٩/٣ .

(( الرأى الراجح ))

بعد هذا العرض لأدلة المجيزين لبيع امهات الاولاد والمانعين لها ، يظهر لنا أن كلا الفريقين لديه حجة قوية من حيث النظر فيما ذهب اليه يصعب معها الوصول الى ترجيح احدهما على الآخر ، قال صاحب التمهيد بعد أن عرض بعض أدلة الفريقين ( والحجج متساوية فى بيعهن للقولين جميعا من جهة النظر ) (١) .

(أ) فالقول الأول يسنده ماكان العمل جاريا عليه فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم من بيع امهات الاولاد ، واطلاع الرسول صلى الله عليه وسلم على ذلك واقراره .

(ب) والقول الثانى يسنده اتفاق الصحابه رضوان الله عليهم فى عهد عمر على منع بيعهن ، وقيام اجماع التابعين بعدهم على عدم جواز بيعهن ، يقول النووى : " والمعتمد فى تحريم بيع ام الولد مارواه مالك والبيهقى وغيرهما بالاسانيد الصحيحة عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه نهى عن بيع امهات الأولاد ، واجماع التابعين فمن بعدهم على تحريم بيعها . وهذا على قول من يقول من اصحابنا أن الاجماع بعد الخلاف يرفع الخلاف ، وحينئذ يستدل بهذا الثابت عن عمر بالاجماع على نسخ الأحاديث الثابتة فى جواز بيع ام الولد " (٢) .

وأما بقية الادلة التى استدلت بها الفريقان فلم تسلم من النقاش الذى أوهنها وجعلها غير صالحة للاحتجاج بها فيما سبقت اليه .

والذى يترجح بعد هذا كله قول الصديق ومن معه فى جواز بيع امهات

(١) التمهيد ، ١٣٨/٣ .

(٢) المجموع ، ٢٣٤/٩ .

الولد لأن ذلك كان معمولاً به في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ووقع  
 الاقرار عليه ، والأحاديث الواردة بالمنع كلها ضعيفة ولا تقوم بها حجة ،  
 ولكن هذا الجواز قد اجتمعت كلمة المسلمين في عهد عمر رضي الله عنه  
 ومن بعده على عدم العمل به للمصلحة التي قدرها عمر رضي الله عنه ومن  
 معه من المسلمين ، واستمر العمل على هذا . كما يقول صاحب التمهيد  
 " وأما العمل والاتباع فعلى مذهب عمر رضي الله عنه " (١) ، ولذلك يقول  
 ابن القيم معلقاً على اثر عبيده السلماني عن علي ( اجتمع رأى ورأى عمر  
 في امهات الأولاد أن لا يبعن ، قال ثم رأيت بعد أن يبعن ، قال عبيده :  
 فقلت له : فرأيت ورأى عمر في الجماعة احب الى من رأيك وحدك فـ  
 الفرقة (٢) قال ابن القيم : " فهذا يدل على أن منع بيعهن انما هو  
 رأى رآه عمر ، وافقه عليه على وغيره ، ولو كان عند الصحابة سنة من  
 النبي صلى الله عليه وسلم يمنع بيعهن ، لم يعزم على خلافها ، ولم يقل  
 له عبيده " ( رأيك ورأى عمر في الجماعة احب اليها ) واقره على على  
 أن ذلك رأى " (٣) .

والله أعلم .

---

(١) التمهيد ، ١٣٨/٣ .  
 (٢) سبق تخريجه ص ( ١٠١ ) من هذه الرسالة .  
 (٣) تهذيب ابن القيم ، ٤١٣/٥ .

## المسألة الثانية : منع بيع المصحف

(١) الأثر الوارد فى ذلك :

عن عبد الله بن شقيق (١) قال : ( كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرهون بيع المصاحف ، وتعليم الصبيان بالآرث (٢) يعظمون ذلك ) (٣) .  
وفى رواية أخرى لعبد الله بن شقيق أيضا قال : ( كان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يشددون فى بيع المصاحف ) (٤) ، قال ابن قدامه " ولم نعلم لهم مخالفا فى عصرهم " (٥) .

(٢) فقه الأثر :

دل هذا من فقه الصحابة رضى الله عنهم ومنهم ابوبكر الصديق رضى الله عنه على أنهم كانوا يكرهون بيع المصاحف ، والكراهة هنا

(١) هو عبد الله بن شقيق العقيلي ، ابو عبد الرحمن ، ويقال ابو محمد ، البصرى ، روى عن ابيه على خلاف فيه ، وعمر وعثمان وعلى وغيرهم ، وروى عنه ابنه عبد الكريم ومحمد بن سيرين وقتاده وغيرهم ، ذكره ابن سعد فى الطبقة الاولى ، من تابعى اهل البصرة ، كان ثقة فى الحديث ، روى احاديث صالحة ، قال الامام احمد بن حنبل : ثقة ، وقال ابن معين : ثقة من خيار المسلمين لا يطعن فى احاديثه ، مات سنة (١٠٨ هـ) .

انظر : طبقات ابن سعد ، ١٢٦/٧ ؛ تهذيب التهذيب ، ٢٢٤/٥ .

(٢) الارش : هو العطاء . انظر : القاموس المحيط ، مادة ( الارش ) .

(٣) ابن حزم ، المحلى ، ٤٥/٩ ، اخرجه بسنده قال : رويناه من طريق سعيد بن منصور ، ثنا خالد بن عبد الله وهو الطحان - عن سعيد بن اياس الجريرى عن عبد الله بن شقيق ، البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب البيوع ، باب ما جاء فى كراهية لبيع المصاحف ، ١٦/٦ ،

وقد صحح النووى اسناد هذا الحديث .

انظر : المجموع ، ٢٥٢/٩ .

(٤) عبدالرزاق ، المصنف ، باب الأجر على تعليم الغلمان وقسمة الأموال ،

حديث ( ١٤٥٤٤ ) ، ١١٥/٨ .

(٥) المغنى ، ١٩٨/٤ .



للتحريم ، كما هو مصرح به فى الرواية الثانية ( كان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يشددون ) ، قال ابن قدامه " ان السلف رحمهم الله كانوا يطلقون الكراهة على التحريم كثيرا ، ومتى كان التحريم والمنع مصرحا به فى سائر الروايات وجب حمل هذا اللفظ المحتمل على المصـرح به ولايجعل ذلك اختلافاً (١) .

### (٣) آراء الفقهاء فى حكم بيع المصحف :

اختلف الفقهاء فى حكم بيع المصحف الى عدة مذاهب :

(١) مذهب يرى أن بيع المصحف محرم ولايجوز وهو قول معظم الصحابة وبه قال الحنابلة (٢) .

(٢) مذهب يرى ان بيع المصحف جائز ولا بأس به ، وقد نقل جواز الرخصة فيه عن الحسن والشعبى (٣) وابوالعاليه وعكرمة (٤) وغيرهم . قال مالك :

(١) المغنى ، ٤٦٩/١٠ ، ولكن البيهقى يرى أن الكراهة فى هذا الأثر على وجه التنزيه تعظيما للمصحف عن الابتذال بالبيع ، ولكن كلفـة ( يشددون ) فى الرواية الثانية تضعف القول بالكراهة ، السنن الكبرى ، ١٦/٦ .

(٢) انظر : شرح منتهى الارادات ، ١٤٣/٢ ، كشف القناع ، ١٥٥/٣ ، المحلى ، ٤٦/٩ .

(٣) هو عامر بن شراحيل الشعبى ، اصله من حمير ، منسوب الى الشعب ، شعب همدان ولد ونشأ بالكوفة وهو راوية فقيه ، من كبار التابعين ، اشتهر بحفظه ، كان ضئيل الجسم ، أخذ عنه ابوحنيفة وغيره ، وهو ثقة عند اهل الحديث ، اتصل بعبد الملك بن مروان ، فكان نديمه وسميره ، ارسله سفيراً فى سفارة الى ملك الروم خرج مـع ابن الأشعث فلما قدر عليه الحجاج عفا عنه ، توفى سنة ( ١٠٣ هـ ) .

انظر : طبقات ابن سعد ، ٢٤٦/٦ ، اخبار القضاة ، ٤٢٥/٢ ، وفيات الاعيان ، ١٢/٣ ، سير اعلام النبلاء ، ٢٢٧/١٢ ، الاعلام ، ٢٥١/٣ .

(٤) هو عكرمه بن عبدالله مولى عبدالله بن عباس ، وقيل لميزل عبداً حتى مات ابن عباس واعتق بعده ، تابعى ، مفسر ، محدث ، امره ابن عباس بافتاء الناس ، وهو من كبار التابعين ، سمع الحسن بن على ==

سألت عنه الحسن والشعبي فلم يريا به بأساً (١) . وبه قال الحنفية  
والمالكية والظاهرية (٢) .

(٣) مذهب يرى ان بيع المصحف مكروه ، وقيده بعضهم هذه الكراهية  
بما اذا كان البيع لغير حاجه ، وبه قال الشافعية (٣) .

(٤) مذهب يرى ان بيع المصحف محرم دون شرائه ، فيجوز شراؤه  
وهو مروى عن ابن عباس (٤) .

== وابتاعته وابن عمر وغيرهم ، روى عنه جماعات من التابعين منهم  
الشعبي والنخعي وابن سيرين وغيرهم ، قال ابن معين : عكرمه ثقه ،  
قال : واذا رأيت من يتكلم فى عكرمه فاتهمه على الاسلام ، روى له  
البخارى دون مسلم ، مات سنة ( ١٠٥ هـ ) وقيل غير ذلك .  
انظر : طبقات ابن سعد ، ٢٨٧/٥ ؛ سير اعلام النبلاء ، ١٢/٥ ؛ وفيات  
الاعيان ، ٢٦٥/٣ ؛ تهذيب الاسماء واللغات ، ٣٤٠/١ .

(١) عبدالرزاق ، المصنف ، باب بيع المصاحف ، اثر رقم (١٤٥٢٨) ، ١١٣/٨ .

(٢) انظر : التنوخى ، سحنون بن سعيد ، المدونه الكبرى ، ( بيروت :  
دار الفكر ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ) ، ٣٦٩/٣ ، المحلى ، ٤٥/٩ ، واما

الحنفيه فقد بحث فى ما اطلعت عليه من كتبهم المعتمدة على نص  
يبين حكم بيع المصحف عندهم ، فلم اعثر ، ولهذا فقد نقلت مذهبهم  
مما نقله من عرض لمذاهب العلماء فى هذه المسألة ، مثل ابن حزم  
فى كتابه المحلى ، وابن حزم محدث ، واذا كان يصح أخذ حديث رسول الله  
صلى الله عليه وسلم مما رواه فمن باب اولى ان نتخذ مذاهب  
الفقهاء من كتبه عند تعذر وجودها فى مصادرها الاصلية ، وان كنت  
قد وجدت ان الطحاوى يرى أن بيع المصحف محرم ولايجوز ولكن جميع  
الذين نقلوا مذهب الحنفية قالوا بجوازه ، فلعل قول الطحاوى  
رأيا اجتهد به وانفرد به عن المذهب كما يخالف أبو يوسف الامام فى  
كثير من المسائل .

(٣) انظر : تحفة المحتاج ، ٢٣١/٤ ؛ نهاية المحتاج ٣٨٩/٣ ؛ المجموع ،  
٢٥٢/٩ .

(٤) انظر : عبدالرزاق ، المصنف ، باب بيع المصاحف ، ١١٢/٨ ؛ البيهقى ،  
السنن ، كتاب البيوع ، باب ما جاء فى كراهية بيع المصحف ، ١٦/٦ .

الأدلة :أولا : أدلة الفريق الأول القائلين بالتحريم :

(١) استدلووا بما رواه عبدالرحمن بن شبل الأنصاري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( اقرؤوا القرآن ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به ، ولا تجفلوا )<sup>(٢)</sup> عنه ، ولا تغفلوا فيه )<sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>

وجه الدلالة : دل هذا الحديث على نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يوكل بالقرآن أو يتعوض به شيء من أمور الدنيا ، وفي بيعه والاتجار به أكل به واستكثار للأموال بواسطته وهذا مانه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال الطحاوي ( فحظر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتعوضوا بالقرآن شيئا من عوض الدنيا )<sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup>

(١) هو عبدالرحمن بن شبل بن عمرو ، الأنصاري ، كان أحد نقباء الأنصار ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه جماعة ، نزل الشام ومات في إمارة معاوية بن أبي سفيان ، يروى أن معاوية بعث اليه يقول له ( انك من أقدم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفقهائهم فقم في الناس وعظم ) مات في إمارة معاوية . انظر : الاصابة : ٤٠٣/٢ ، تهذيب التهذيب : ١٧٥/٦

(٢) أى لا تطلبوا كثرة الأموال به .

(٣) أى تعاهدوه ولا تبعدوا عن تلاوته . انظر النهاية في غريب الحديث : ٢٨١/١

(٤) أى لا تشددوا وتجاوزوا الحد في قراءته وتدبر معانيه . انظر : النهاية : ٣٨٢/٣

(٥) ابن حنبل ، المسند : ٤٢٨/٣ ، ٤٤٤ ، ابن أبي شيبه ، المصنف ، كتاب الصلوات ، باب في الرجل يقوم بالناس في رمضان فيعطى : ٤٠٠/٢ ، الطحاوي ، أحمد بن محمد بن سلامه ، شرح معاني الآثار ، الطبعة الأولى ، تحقيق : محمد النجار ( بيروت : دار الكتب العلمية ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م ) ، ١٨/٣

ورجال هذا الحديث ثقات وسنده قوى . انظر : مجمع الزوائد : ١٧١/٧ ، فتح الباري : ٩٢/٨

(٦) هو أحمد بن محمد بن سلامه الأزدي ، أبو جعفر نسبته الى ( طحا ) قرية بمعيد مصر ، كان اماما فقيها حنفيا ، وكان ابن أخت المزنى صاحب الشافعي ، وتفقه عليه أولا قال له المزنى يوما ( والله لأفلحت ) فغضب وانتقل من عنده وتفقه على مذهب أبي حنيفة ، وكان عالما بجميع مذاهب الفقهاء ، من تصانيفه ( احكام القرآن ) و ( معاني الآثار ) ، توفي عام ( ٣٢١هـ )

انظر : شذرات الذهب : ٨٨/٢ ، تذكرة الحفاظ : ٨٠٨/٣ ، الفوائد البهية ص : ٣١ ، الاعلام : ٢٠٦/١

(٧) شرح معاني الآثار : ١٨/٣

(٢) واستدلوا بما رواه ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( من أخذ على القرآن أجرا فقد تعجل حسناته فى الدنيا والقرآن يخاصمه يوم القيامة ) (١) .

وجه الدلالة : ان بيع القرآن والاتجار فيه ، أخذ للأجر على القرآن ، وقد نهى الحديث عن أخذ الأجر على القرآن (٢) .

(٣) واستدلوا من جهة المعقول فقالوا : ان القرآن يجب تعظيمه وابعاده عن مواطن الامتهان والابتذال ، فهو كلام الله ، وجعله سلعة معروضة للبيع فيه ابتذال له وترك لتعظيمه ، فحرم بيعه (٣) .

ثانيا : أدلة القائلين بالجواز :

(١) استدلوا بالعمومات القرآنية الدالة على جواز البيع مثل قوله تعالى ﴿ وأحل الله البيع ﴾ (٤) فجميع مالم يرد نص بتحريم بيعه فبيعه جائز ، يقول الله تعالى ﴿ وقد فصل لكم ما حرم عليكم ﴾ (٥) ولم يرد مخصص من القرآن والسنة يمنع جواز بيع المصحف ، فيبقى الحكم على

(١) ابونعيم ، الحليه ، ٢٠/٤ ، الهندي ، علاء الدين بن على ، كنز العمال فى سنن الاقوال والافعال ، الطبعة الخامسة بعناية بكرر حياني وصفوة السقا ، ( بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م ) ، حديث ( ٢٨٣٤ ) ، ٦١٦/١ ، قال ابونعيم عن هذا الحديث ( غريب من حديث طاووس لم يروه عنه الا ابو عبد الله الشامى وهو مجهول فى حديثه نكاهه ) .

(٢) انظر : ابويعلی ، محمد بن الحسين ، المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين ، الطبعة الأولى ، تحقيق : عبدالكريم الاحم ، ( الرياض : مكتبة المعارف ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ) ، ١٤٣/٣ .

(٣) انظر : المغنى ، ١٩٨/٤ ، كشف القناع ، ١٥٥/٣ .

(٤) سورة البقره ، آيه ( ٢٧٥ ) .

(٥) سورة الانعام ، آيه ( ١١٩ ) .

الاباحه ، يقول ابن حزم " فبيع المصاحف كلها حلال ، اذ لم يفصل لنسب  
تحريمه وما كان ربك نسيا ، ولو فصل تحريمه لحفظه الله تعالى حتى تقوم  
به الحجة على عباده . " (١) .

#### المناقشة :

يمكن مناقشة هذا العمومات بأنه مخصوصه بالأدلة الدالة على تحريم  
اخذ الاجره على القرآن أو أن يجعل وسيلة يوكل به ، كما سبق في أدلة  
القائلين بالتحريم .

(٢) واستدلوا ثانيا بما نقل عن بعض السلف من الترخيص في بيعها  
فقد نقل انها كانت تباع في زمان عثمان ولم ينكر ذلك على البائع (٢) .

#### المناقشة :

نوقش بأنه لا يصح بل ذكر ابن حزم بأنه موضوع (٣) .

(٣) واستدلوا ثالثا بالمعقول : فقالوا : ان البيع انما يقع على  
الورق والحبر الذى يكتب به ، والجلد الذى يجلد به ، وبيع هذه الاشياء  
جائز ولا خلاف فيها ، واما الآيات التى فيها فلا يقع عليها البيع لأنها  
ليست جسما ، وقد سئل الشعبي عن بيع المصاحف فقال : ( انما يبتغى ثمن  
ورقه واجر كتابه ) (٤) . وفى روايه ( انما يشتري ورقه وعمله ) (٥) .

- 
- (١) المحلى ، ٤٧/٩ .
  - (٢) روى عبد الملك بن حبيب : أن ابن مصبح كان يكتب المصاحف في زمن  
عثمان ويبيعها ولا ينكر ذلك عليه ، المحلى ، ٤٦/٩ .
  - (٣) المحلى ، ٤٦/٩ .
  - (٤) البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب البيوع ، باب ما جاء في كراهية  
بيع المصحف ، ١٧/٦ .
  - (٥) المصنف ، عبدالرزاق ، باب بيع المصحف ، ١١٣/٨ .

المناقشة :

ويمكن ان يناقش ذلك بأن مقصود البيع انما هو على القرآن المكتوب، وليس على الورق ، بدليل انه يقول اشتريت مصحفاً أو قرآناً ولايقول اشتريت ورقاً وحبراً ، ولولا وجود القرآن المكتوب على هذه الأوراق لما تم البيع ، فدل ذلك على وقوع البيع على الآيات المكتوبة .

ثالثاً : أدلة القائلين بالكراهة :

استدلوا بقول الصحابة رضوان الله عليهم حيث روى عنهم أنهم كانوا يكرهون بيع المصاحف (١) والكراهة هنا ليست للتحريم وانما هي للتنزيه تعظيماً للمصحف أن يبتذل بالبيع أو يجعل متجزأ (٢) .

المناقشة :

نوقش ذلك باننا لانسلم بأن المراد بالكراهة في الاثر التنزيه بل هي التحريم والدليل على ذلك :

- (١) أن الرواية الثانية لهذا الاثر كما سبق وردت بصيغة ( يشددون ) بدل ( يكرهون ) فدل ذلك على أن المقصود بالكراهة التحريم .
- (٢) ان بعض افراد الصحابة روى عنهم القول بالتحريم فمثلاً :  
(أ) ماروى عن ابن عمر أنه قال ( لوددت أن الأيدي تقطع في بيع المصاحف ) (٣) .

- 
- (١) سبق تخريجه ص ( ١١٣ ) من هذه الرسالة .
  - (٢) انظر : البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب البيوع ، باب ما جاء في كراهية بيع المصحف ، ١٦/٦ .
  - (٣) عبدالرزاق ، المصنف ، باب بيع المصاحف ، اثر رقم ( ١٤٥٢٥ ) ١١٢/٨ ، البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب البيوع ، باب ما جاء في كراهية بيع المصاحف ، ١٦/٦ .

(ب) ماروى عن ابن عمر انه كان يمر باصحاب المصاحف فيقول ( بئس

التجارة ) (١) .

رابعاً : دليل القائلين بتحريم بيع المصحف دون شرائه :

الأثر المروى عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال فى بيع المصاحف:

( اشترها ولا تبعها ) (٢) ولعل الحكمة فى ذلك ان شراء المصحف قد يكون

فيه استنقاذ له عندما يكون مع من ليس من أهله .

المناقشة :

ناقش ابن حزم الاقوال المروية عن الصحابة سواء القول بالتحريم

أو بالكراهة أو غير ذلك بقوله " بأنه لاحجة فى قول احد دون رسول الله

صلى الله عليه وسلم كثر القائلون به أم قلوا كائنا من كان القائل ،

ولانتكهن فنقول : مثل هذا لا يقال بالرأى فتنسب الى رسول الله صلى الله

عليه وسلم ما لم يقله ) (٣) .

---

(١) عبدالرزاق ، المصنف ، باب بيع المصاحف ، اثر رقم ( ١٤٥٢٩ ) ،

١١٤/٨ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب البيوع ، باب ما جاء فى

كراهية بيع المصاحف ، ١٦/٦ .

(٢) عبدالرزاق ، المصنف ، باب بيع المصاحف ، أثر رقم ( ١٤٥٢١ ) ، ١١٢/٨ ؛

البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب البيوع ، باب ما جاء فى كراهية

بيع المصاحف ، ١٧/٦ .

(٣) المحلى ، ٤٧/٩ .

(( الرأى الراجح ))

بعد هذا العرض لأقوال العلماء وأدلتهم فى حكم بيع المصحف ، يظهر لنا أن اقواها دليلا وأرجحها مضمونا مذهب اليه جمهور الصحابه وممن معهم القائلين بتحريم بيع المصحف ، ولكن اذا أمعنا النظر فى ادلتهم نجد أن هذا التحريم ينصرف الى بيع المصحف اذا كان على سبيل التكبسب والاتجار به ، كما يظهر ذلك من ادلتهم ، والتى جاء فى بعضها قول الرسول صلى الله عليه وسلم ( اقروا القرآن ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به ) .

اما اذا كان بيع المصحف بسعر تكلفته وكان المقصود من بيعه نشره بين الناس ، وتيسير قراءته ، وتسهيل حصولهم عليه ، فلا شك انه ليس فيه أكل للمال بالقرآن ، بل فيه خدمة للقرآن ، ونشر لكتاب الله بين يدى الناس ، حتى يزدادوا حفظا وفهما لكتاب الله ، والمحظور فى الأحاديث هو اتخاذه وسيلة للاتجار وزيادة الاموال ، واما قول المعارضين بان بيع القرآن يؤدى الى ابتذاله ، فغير مسلم ، فليس بيع كتب العلم النافعه يؤدى الى ابتذالها ، بل ذلك مما يعلى شأن العلم والعلماء فاذا طبعت الكتب العلمية النافعه ، وتوفرت للباحثين وطلاب العلم ، وسهل حصولهم عليها ولو بالبيع كان ذلك ذا فائدة عظيمة على المجتمع .

والقرآن أجل واعظم ما ينبغى أن يحرص على انتشاره بين الناس ، فاذا طبع وبيع بسعر التكلفه فليس فى ذلك امتهان وانتقاص لقيمتة .

والله اعلم .



## المبحث الثاني

في الربا والصرف

وفيهِ المسألتان التاليتان :

المسألة الأولى : منع بيع الشيء بجنسه متفاضلاً

المسألة الثانية : منع بيع اللحم بالحیوان

## المسألة الأولى: منع بيع الشيء بجنسه متفاضلاً

(١) تعريف الربا فى اللغة :

ربا الشيء يربو ربوا ورباء : أى زاد ونما ، فمطلق الزيادة تسمى ربا ، ومنه قوله تعالى ﴿ ويربى الصدقات ﴾ (١) أى يضاعفها ويبارك فيها (٢) .

(٢) تعريف الربا فى اصطلاح الفقهاء :

اختلفت عبارات الفقهاء فى تعريف الربا تبعا لاختلافهم فى العلة التى يدور عليها :

فعرفه الحنفية بأنه : " فضل خال عن عوض بمعيار شرعى مشروط لأحد المتعاقدين فى المعاوضة " (٣) .

وأما المالكية فقد عرفه منهم ابن العربى (٤) بقوله " وهو فى لسان الشريعة عبارة عن كل بيع فاسد ومعاملة حرام ، لا يختص ذلك بالاعيان

(١) سورة البقرة ، آية ( ٢٧٦ ) .

(٢) انظر : القاموس المحيط ، مادة ( ربا ) ، لسان العرب ، مادة ( ربا ) .

(٣) الميدانى ، عبد الغنى الغنيمى ، اللباب فى شرح الكتاب ، تحقيق : محمود امين النواوى ، ( بيروت : دار الحديث ) ، ٣٧/٢ .

(٤) هو محمد بن عبد الله بن محمد ، ابوبكر ، المعروف بابن العربى ، حافظ متبحر ، وفقه من ائمة المالكية ، بلغ رتبة الاجتهاد ، رحل الى المشرق ، اخذ عن الطرطوشى والغزالى ، ثم عاد الى مراكش وأخذ عنه القاضى عياض ، أكثر من التأليف ، وكتبه تدل على غزارة علم ، والمام بالسنة ، من مصنفاته ( احكام القرآن ) و ( عارضة الاحوذى شرح سنن الترمذى ) وغيرها ، توفى سنة ( ٥٤٣ هـ ) .  
انظر : الديباج المذهب ، ٢٥٢/٢ ؛ طبقات الحفاظ ، ٤٦٧ ؛ الاعلام ، ٢٣٠/٦ .

المقتاتة ولا يقف على المطعومه المدخره ، بل كل عقد وقع على وجه لا يجوز  
فى أى نوع كان من انواع المال فانه ربا " (١) .

وعرفه الشافعية بأنه : " عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل  
فى معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير فى البدلين أو احدهما " (٢) .

وعرفه الحنابلة بأنه : " تفاضل فى اشياء ونساء فى اشياء مختص  
باشياء " (٣) .

فالزيادة والاجل اذا دخلا أو دخل احدهما فى بيع الربوى بجنسه كان  
ذلك ربا ، فان كانت الزيادة فى الجنس فهو ربا الفضل وان كانت فى  
تأخير تسليم أحد المبيعين المتجانسين كان ذلك ربا النساء ، وله صور  
واشكال عديدة .

وربا النساء هو الذى كان يتعامل به الجاهليون ، قال قتاده :  
ان ربا الجاهليه : يبيع الرجل البيع الى اجل مسمى ، فاذا حل الاجل  
ولم يكن عند صاحبه قضاء ، زاده واخر عنه " (٤) . فربا الجاهلية انما  
كان قرضا موجلا بزيادة مشروطه ، فكانت الزيادة بدل الاجل فابطله الله .

---

(١) ابن العربى ، محمد بن عبدالله ، عارضة الاحوذى ، ( بيروت : دار

الكتاب العربى ) ، ٢٠٧/٥ .

(٢) تحفة المحتاج ، ٢٧٢/٤ .

(٣) الحجاوى ، شرف الدين موسى ، الاقناع فى فقه الامام أحمد ، تعليق

عبد اللطيف السبكى ( الرياض : مكتبة الرياض الحديثة ) ١١٤/٢ .

البهوتى ، منصور بن يونس ، الروض المربع شرح زاد المستقنع ،

( بيروت : عالم الكتب ) ، ص ٢٢٦ .

(٤) الطبرى ، محمد بن جرير ، تفسير الطبرى جامع البيان عن تأويل

آى القرآن ، الطبعة الثانية ، تحقيق : محمود شاكر واحمد شاكر ،

( القاهرة : مكتبة ابن تيمية ) ، ٨/٦ .

حكم الربا :

الاجماع منعقد عند جميع علماء الأمة سلفها وخلفها على تحريم الربا بنوعيه وعلى انه من الكبائر ، ولم يعلن الله جل وعلا الحرب على شيء من الجرائم الا على الربا (١) .

أدلة تحريم الربا :

دل على تحريم الربا الكتاب والسنة والاجماع :

١ - فأما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ واحل الله البيع وحرم الربا ﴾ (٢) وقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون ﴾ (٣) وقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين ، فان لكم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله ... ﴾ (٤) الآية .

وجه الدلالة : دلت هذه الآيات صراحة على تحريم الربا ، بل وازدفت تحريمه ببيان الوعيد الشديد على مرتكبه ، حيث توعده الله بمرتكبه بالحرب ، وهذا الوعيد دليل على ان الربا من اكبر الكبائر .

٢ - وأما السنة ، فالاحاديث الواردة في تحريم الربا كثيرة جدا ومنها :

(١) فعن ابي هريره رضى الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( اجتنبوا السبع الموبقات ، قالوا يارسول الله : وما هن ؟ قال : الشرك بالله والسحر وقتل النفس التى حرم الله الا بالحق ، واكل الربا وأكل مال اليتيم والتولى يوم الزحف وقذف المحصنات

(١) انظر : مراتب الاجماع ، ص ٨٩ ، المجموع ، ٣٩١/٩ ، المغنى ، ٣/٤ ، نيل الأوطار ، ١٨٩/٥ .

(٢) سورة البقرة ، آية ( ٢٧٥ ) .

(٣) سورة آل عمران ، آية ( ١٣٠ ) .

(٤) سورة البقرة ، آية ( ٢٧٨ ) .

• (١) (الغافلات)

(ب) عن جابر رضى الله عنه قال : ( لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم

أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه وقال هم سوا ء ) (٢) •

(ج) واخرج الامام احمد وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

( درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم اشد من ستة وثلاثين زنيه ) (٣) •

فالاحاديث صريحة فى تحريم الربا ، بل وبيان فسادها وشناعة هذا

العمل ، وعظم الوعيد للمتعامل بالربا •

(٣) وأما الاجماع : فقد انعقد اجماع الامة على تحريم الربا

بسائر انواعه كما سبق بيانه •

انواع الربا :

يتنوع الربا عند جمهور الفقهاء الى نوعين رئيسين هما : ربا

الفضل وربا النسيئة وفيما يلى تعريف موجز بهما :

(١) ربا الفضل :

الفضل ضد النقص ، وربا الفضل هو : الزيادة فى احد

البديلين المتفقين جنسا ، كأن يبيع ذهباً بذهب أكثر منه أو برا

ببر أكثر منه، وهكذا مما يجرى فيه الربا ، ويسميه بعض الفقهاء

بربا البيوع أو الربا الخفى (٤) •

(١) البخارى ، الصحيح ، كتاب الحدود (٦) ، باب رمى المحصنات (٤٤) حديث

(٦٨٥٧) ، ٢٦٤/٤ ، وفى مواضع اخرى ، مسلم ، الصحيح ، كتاب الايمان

(١) باب بيان الكبائر واكبرها (٣٨) حديث (٨٩/١٤٥) ، ٩٢/١ •

(٢) مسلم ، الصحيح ، كتاب المساقاة ( ٢٢ ) باب لعن أكل الربا (١٩)

حديث ( ١٥٩٨/١٠٦ ) ، ١٢١٩/٣ •

(٣) المسند، ٢٢٥/٥ ، عن عبدالله بن حنظله غسيل الملائكة ، الدارقطنى، السنن ،

كتاب البيوع ، حديث (٥٠) ، ١٦/٣ ، قال الهيثمى (رواه احمد والطبرانى فى

الكبير والاوسط ورجال احمد رجال الصحيح) ، مجمع الزوائد ، ١٢٠/٤ •

(٤) انظر: اعلام الموقعين ، ١٣٥/٢ ، مغنى المحتاج ، ٢١/٢ •

(٢) ربا النسيئة :

النسيئة هي التأجيل والتأخير ، وربا النسيئة هو : تأخير تسليم أحد العوضين الربويين ، مثل أن يشتري صاعا من قمح بصاع آخر مثله يسلم بعد شهر ، ويسمى ربا الديون أو الربا الجلى (١) .

وزاد المالكية ربا المزابنة وهو " بيع معلوم بمجهول أو مجهول بمجهول من جنسه " (٢) .

وزاد الشافعية نوعا رابعا هو ربا القرض وهو المشروط فيه نفع للمقرض غير الرهن (٣) .

علة الربا :

اجمع الفقهاء على أن الربا يجرى فى الاصناف الستة الواردة فى حديث ابى سعيد الخدرى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب . والفضة بالفضة . والبر بالبر . والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر . والملح بالملح . مثلا بمثل . يدا بيد . فمن زاد او استزاد فقد اربى ، الأخذ والمعطى فيه سواء ) وفى روايه ( فاذا اختلفت هذه الأصناف ، فبيعوا كيف شئتم ، اذا كان يدا بيد ) (٤) .

واختلفوا بعد ذلك فى جريان الربا فى غير تلك الاصناف الستة ، وفى العلة التى يقاس عليها لمعرفة الاجناس الربويه :

- 
- (١) انظر : اعلام الموقعين ، ١٣٥/٢ .
- (٢) ابوالحسن ، على المالكى ، شرح رسالة ابى زيد ، ( بيروت : دار الفكر ) ، ١٢٩/٢ .
- (٣) انظر : مغنى المحتاج ، ٢١/٢ .
- (٤) البخارى ، الصحيح ، كتاب البيوع ( ٣٤ ) باب بيع الشعير بالشعير ( ٧٦ ) حديث ( ٢١٧٤ ) ، ١٠٧/٢ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب المساقاة ( ٢٢ ) ، باب الربا ( ١٤ ) حديث ( ١٥٨٤/٨٢ ) ، ١٢١١/٣ ، واللفظ له ، وروى مثله عباده بن الصامت .

(١) فذهب الحنفية الى أن العلة فى الربا هى الكيل والوزن مع اتحاد الجنس ، جاء فى الهداية " فالعلة عندنا الكيل مع الجنس أو الوزن مع الجنس " (١) ، وعلى هذا فلا يجرى الربا عندهم الا فى المكيلات والموزونات ، وماعدا ذلك فلا يجرى فيه الربا .

(٢) وذهب المالكية الى أن العلة فى الربا هى الاقتيات مع الادخار ، قال خليل (٢) : " علة طعام الربا اقتيات وادخار ، وهل لغلبة العيش تأويلان كحب وشعير " (٣) ، وقد فسر المالكية الاقتيات بأنه " اكله لقيام البنية به " (٤) ، وفسروا الادخار بـ " تأخير الوقت الحاجة اليه " (٥) ، وقد ذهب كثير من شيوخ المالكية الى أنه لايلزم التعليل بكونه اصلا للعيش غالبا ، وأن المدار على ادخاره غالبا وكونه قوتا ، وعلى هذا فالمعتمد عدم اشتراطها (٦) . وعلى الذهب والفضة عندهم الثمينه (٧) وربا النسيئة عندهم هو اتحاد الجنس مع التفاضل كقنطار حديد بقنطارين بعد شهر .

(١) المرغينانى ، على بن عبد الجليل ، الهدايه شرح بداية المبتدى ، ( بيروت : دار احياء التراث العربى ) ، ١٤٧/٦ ، بدائع الصنائع ، ١٨٣/٥ ، الباب شرح الكتاب ، ٣٧/٢ .

(٢) هو خليل بن اسحاق بن موسى ، ضياء الدين الجندى ، فقيه مالكي محقق ، كان يلبس زى الجند ، تعلم فى القاهره ، وولى الافتاء على مذهب مالك ، جاور بمكه وتوفى بالطاعون عام ( ٧٧٦ هـ ) ، ——— تصانيفه ( المختصر ) وهو عمدة المالكية فى الفقه وعليه تدور غالب شروحهم ، و ( شرح جامع الامهات ) شرح به مختصر ابن الحاجب . انظر : الديباج المذهب ، ٣٥٧/١ ، الأعلام ، ٣١٥/٢ .

(٣) ابن موسى ، خليل بن اسحاق ، مختصر خليل مطبوع مع جواهر الاكليل ، ( بيروت : دار المعرفه ) ، ١٧/٢ .

(٤) الآبى ، صالح عبد السميع ، جواهر الاكليل ، ( بيروت : دار المعرفه ) ، ١٧/١ .

(٥) جواهر الاكليل ، ١٧/١ .

(٦) انظر : الأمير ، محمد ، الاكليل شرح مختصر خليل ، ( القاهرة : مكتبة القاهرة ) ، ص ٢٦٠ ، جواهر الاكليل ، ١٧/٢ .

(٧) النفراوى ، احمد بن غنيم ، الفواكه الدوانى ، ( بيروت : دار الفكر ) ، ٨٠/٢ .

(٣) وذهب الشافعية الى أن علة الربا هي " الطعم والنقديه " وشـرط الطعام الذى يجرى فيه الربا عندهم " أن يكون أظهر مقاصده تناول آدمى وان لم يأكله الا نادرا كالبلوط أو شاركه فيه البهائم غالباً ٠٠٠٠ والذى يتجه انماطته بعرف أهل العقد " (١) ، وهذا يدل على أن العلة الطعم فى المطعومات وان لم يكل أو يوزن (٢) ، وعلة الذهب والفضة عندهم قاصره وهو " كونهما جنسا للأثمان غالباً " (٣) .

(٤) وذهب الحنابلة الى " أن علة الربا فى النقدين ، كونهما موزونى جنس . وفى الأعيان الباقيه : كونها مكيلات جنس ، فبجرى الربا فى كل مكيل أو موزون بجنسه " (٤) .

#### الآثار الواردة عن أبى بكر :

(١) عن أبى قيس (٥) مولى عمرو بن العاص ، قال : كتب ابوبكر الصديق الى امراء الاجناد حين قدموا الشام : ( انكم هبطتم ارض الربا ، فلا تبتاعوا الذهب بالذهب الا وزنا بوزن ، ولا الورق بالورق الا وزناً يوزن ، ولا الطعام بالطعام الا مكيالاً بمكيال ) (٦) .

- 
- (١) تحفة المحتاج ، ٢٧٢/٤ .
  - (٢) انظر : مغنى المحتاج ، ٢٢/٢ .
  - (٣) المجموع ، ٣٩٣/٩ .
  - (٤) كشف القناع ، ٢٥١/٣ .
  - (٥) هو عبدالرحمن بن ثابت ، روى عن عمرو وعبدالله بن عمرو وأم سلمه وعنه ابنه عروه بن أبى قيس وعلى بن أبى رباح وغيرهما ، قال ابـن يونس : ويقال أنه رأى ابابكر الصديق ، وكان احد فقهاء الموالى الذين ادركهم يزيد بن أبى حبيب ، وشهد فتح مصر ، له فى صحيح مسلم حديثان ، قال العجلي مصرى تابعى ثقة ، وقد وثقه ابن حجر ، مات عام ( ٥٤ هـ ) .
  - انظر : تهذيب التهذيب ، ٢٢٨/١٢ ؛ تقريب التهذيب ، ٤٦٤/٢ .
  - (٦) أخرجه ، الهنـدى ، كنز العمال ، باب فى الربا واحكامه ، اشر ( ١٠٠٧٩ ) ، ١٨٥/٤ ، وقد عزاه الى ابن راهويه والطحاوى وذكر أن اسناده صحيح .



(٢) وعن ابي رافع (١) قال : خرجت بخلخالين لابييعهما ، وكان اهلنا قد احتاجوا الى نفقة فرأيت ابا بكر الصديق فقال : اين تريد ؟ قلت : احتاج اهلنا الى النفقة ، فأخرجت هذين الخخالين . قال : وأنا خرجت بدريهات أريد بها فضة اجود منها . قال : فوضع الخخالين فى كفة ، ووضع الدراهم فى كفة ، فرجح الخخالان على الدراهم شيئا ، فدعانا بمقراض ، قال : قلت سبحان الله : هو لك ، قال : ان تتركه ، فان الله تبارك وتعالى لا يتركه ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: والذهب بالذهب مثلا بمثل ، والفضة بالفضة مثلا بمثل ، الزائد والعزاد فللى النار ) (٢) .

(١) هو اسلم ، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ابورافع ، غلبت عليه كنيته ، واختلف فى اسمه فقيل هو اسلم وهو أشهر ما قيل فيه ، وقيل اسمه ابراهيم وقيل اسمه هرمز والله اعلم ، كان قبظييا ، وكان عبدا للعباس بن عبدالمطلب فوهبه للنبي صلى الله عليه وسلم ، فلما بشر ابورافع النبي صلى الله عليه وسلم باسلام العباس اعتقه ، شهد ابورافع احدا ومابعدا ، مات بالمدينة آخر خلافة عثمان عام ( ٣٥ هـ ) .

انظر : الاستيعاب ، ٨٥/١ ، اسد الغابه ، ٧٧/١ ، الاصابه ، ٦٧/٤ .  
 (٢) اخرجه المروزي ، مسند ابي بكر الصديق ، اثر رقم ( ٨١ ) ، ص ١٢٤ ، بسنده قال : حدثنا احمد بن على ، قال : حدثنا احمد بن على ، قال : حدثنا القواريري ، قال : حدثنا يزيد بن هارون ، قال : أنبأ الكلبى ، عن سلمه بن السائب عن ابي رافع . . . : عبدالرزاق ، المصنف ، باب الفضة بالفضة والذهب بالذهب ، اثر رقم ( ١٤٥٦٩ ) ، ١٢٤/٨ ، ابويعلی ، احمد بن على ، مسند ابي يعلى ، الطبعة الأولى ، تحقيق : ارشاد الحق ، ( جده : دار القبله الاسلاميه ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م ) ، مسند ابي بكر ، اثر رقم ( ٥١ ) ، ٥٧/١ ، كنز العمال ، باب فى الربا واحكامه ، اثر رقم ( ١٠٠٨١ ) ، ١٨٥/٤ .

قال الهيثمى : رواه ابويعلی والبزار وفى اسناد البزار حفص بن ابي حفص ، قال الذهبى : ليس بالقوى وفى اسناد ابي يعلى محمد بن السائب الكلبى ، نعوذ بالله مما نسب اليه من القبائح ) ، مجمع الزوائد ، ١١٨/٤ ، وقال ابن حجر عن الكلبى ( متهم بالكذب ورمى بالرفض ) ، تقريب التهذيب ، ١٦٣/٢ .

(٣) عن مجاهد قال : ( اربعة عشر من اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قالوا : ( الذهب بالذهب والفضة بالفضة ، وأربوا الفضل (١) ، منهم ابوبكر وعمر وعثمان ٠٠٠٠ ) (٢) .

### فقه الآثار :

دلت هذه الآثار من فقه ابى بكر الصديق رضى الله عنه على أنه كان يرى انه لايجوز أن تباع الاجناس الربوية بمثلها متفاضلة ، والأثمان والأطعمة فى ذلك سواء ، وهذه المسألة مجمع عليها بين العلماء ، فلا يجوز بيع صاع قمح بصاع ونصف وكذلك أوقية ذهب بأوقية ونصف ذهب .

### شبهة حول الاجماع على تحريم الربا ودفعها :

قد يعترض على الاجماع بتحريم الربا بأن عبد الله بن عمر وابن عباس وزيد ابن ارقم يقولون بجواز ربا الفضل ويستدلون على ذلك بما جاء فى الصحيحين وغيرهما عن اسامه بن زيد (٣) . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) هذه اللفظة فى الأثر ، لامعنى لها فى سياق الكلام ، والظاهر انها

ليست منه ، يؤكد ذلك أن رواية الكنز قد خلت منها ، ١٨٥/٤ .

(٢) اخرجه ، ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب البيوع والاقضية ، باب من

قال الذهب بالذهب والفضة بالفضة ، أثر رقم ( ٢٥٣٩ ) ، ١٠٦/٧ ، كنز

العمال ، باب فى الربا واحكامه ، اثر رقم (١٠٠٨٠) ، ١٨٥/٤ .

(٣) هو اسامه بن زيد بن حارثه بن شراحيل ، ابومحمد . صحابى جليل .

ولد بمكة ونشأ على الاسلام ( لأن اباہ كان من أول الناس اسلاما )

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحبه حبا جما ، وينظر اليه

نظره الى سبطيه : الحسن والحسين . قال ابن سعد : مات النبى

صلى الله عليه وسلم وله عشرون سنة ، وكان امره على جيش عظيم ،

فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل انفاذه ، فأنفذه

ابوبكر ، روى عنه من الصحابه ابوهريره وابن عباس ، ومن كبار

التابعين ابوعثمان النهدي وآخرون ، وفضائله كثيره رضى الله عنه

مات عام ( ٥٤ هـ ) .

انظر : طبقات ابن سعد ، ٦١/٤ ، الاستيعاب ، ٥٧/١ ، اسد الغابه ،

٦٤/١ ، الاصابه ، ٣١/١ ، الاعلام ، ٢٩١/١ .

قال : ( انما الربا فى النسيئة ) (١) وزاد مسلم فى رواية لاسامه ايضا  
 ( لاربا فيما كان يدا بيد ) (٢) ، وبما جاء فى الصحيحين ايضا عن ابنى  
 المنهال قال : سألت البراء بن عازب (٣) وزيد بن ارقم عن الصرف فكل  
 واحد منهما يقول : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب  
 بالورق دينارا ) (٥) .

### دفع هذه الشبهة :

تدفع هذه الشبهة بوجهين :

أولا : من حيث النقل عن القائلين بجواز ربا الفضل ، فقد نقل  
 الينا رجوع ابن عمر وابن عباس عن القول باباحة ربا الفضل الى تحريمه ،  
 قال النووى : " انهما -- أى ابن عمر وابن عباس -- كانا يعتقدان انهما  
 لاربا فيما كان يدا بيد وأنه يجوز بيع درهم بدرهمين ودينار بدينارين

- 
- (١) البخارى ، كتاب البيوع ( ٣٤ ) باب بيع الدينار بالدينار نساء  
 ( ٧٩ ) رقم ( ٢١٧٨ ) ، ١٠٨/٢ ، مسلم ، كتاب المساقاة (٢٢) باب  
 بيع الطعام مثلا بمثل (١٨) رقم (١٠١، ١٠٢، ١٠٣)، ١٢١٧/٣ - ١٢١٨ .
- (٢) مسلم ، الصحيح ، كتاب المساقاة ( ٢٢ ) باب بيع الطعام مثلا بمثل  
 ( ١٨ ) رقم ( ١٥٩٦/١٠٣ ) ، ١٢١٨/٣ .
- (٣) هو البراء بن عازب بن الحارث الخزرجى ، ابو عماره : قائد صحابى  
 من اصحاب الفتوح ، اسلم صغيرا وغزا مع رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم خمس عشرة غزوة ، أولها غزوة الخندق ، ولما ولى عثمان  
 الخلافة جعله اميرا على الرى ( بفارس ) سنة ٢٤ هـ فغزا أبهر ( غربى  
 قزوين ) وفتحها ، ثم قزوين فملكها ، وانتقل الى زنجان فافتتحها  
 عنه ، روى له البخارى ومسلم ( ٣٠٥ ) أحاديث ، توفى ايام مععب  
 ابن الزبير عام ( ٧١ هـ ) .
- انظر : طبقات ابن سعد ، ٣٦٤/٤ ؛ اسد الغابه ، ١٧١/١ ؛ الاصابه ،  
 ١٤٢/١ ؛ الاعلام ، ٤٦/٢ .
- (٤) انصرف ( فى اللغة الدفع والرد ، وفى الشريعة بيع الأثمان  
 بعضه ببعض ) الجرجانى ، التعريفات ص : ١٣٢ .
- (٥) البخارى ، كتاب البيوع (٣٤) باب بيع الورق بالذهب نسيئة ( ٨٠ )  
 حديث رقم ( ٢١٨٠ - ٢١٨١ ) : ١٠٨/٢ ، وفى غيره من الأبواب ، مسلم ،  
 الصحيح ، كتاب المساقاة (٢٢) باب النهى عن بيع الورق بالذهب  
 دينارا (١٦) حديث (٨٧) ، ١٢١٢/٣ .

وصاع تمر بمصاعين من التمر وكذا الحنطة وسائر الربويات كانا يريان جواز بيع الجنس بعضه ببعض متفاضلا وأن الربا لا يحرم فى شيء من الأشياء إلا إذا كان نسيئته وهذا معنى قوله : أنه سألهما عن الصرف فلم يريان به بأسا (١) يعنى الصرف متفاضلا ، كدرهم بدرهمين وكان معتمدهما حديث أسامة ابن زيد ( إنما الربا فى النسيئة ) (٢) ، ثم رجح ابن عمر وابن عباس عن ذلك وقالوا بتحريم بيع الجنس بعضه بعضا متفاضلا حين بلغهما حديث ———— أبى سعيد (٣) كما ذكره مسلم من رجوعهما صريحا وهذه الأحاديث التى ذكرها مسلم تدل على أن ابن عمر وابن عباس لم يكن بلغهما حديث النهى ———— التفاضل فى غير النسيئة فلما بلغهما رجعا إليه (٤) .

#### ثانيا : من حيث الاستدلال بالأحاديث :

(١) أما حديث أسامة ( إنما الربا فى النسيئة ) (٥) فبعد الاتفاق على صحته اجاب عنه العلماء من عدة وجوه :

(١) قالوا انه منسوخ ، قال النووى " وأما حديث أسامة ( لا ربا إلا فى النسيئة ) فقد قال قائلون بأنه منسوخ بهذه الأحاديث ، وقد اجمع المسلمون على ترك العمل بظاهره وهذا يدل على نسخه (٦) والناسخ لـه

(١) اصل الحديث فى صحيح مسلم عن أبى نضرة قال : سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف فلم يريان به بأسا ( ٠٠٠ ) .

كتاب المساقاه ( ٢٢ ) باب بيع الطعام مثلا بمثل ( ١٨ ) حديث ———— ( ١٩٥٤/١٠٠ ) ، ١٢١٧/٣ .

(٢) سبق تخريجه ص ( ١٣٢ ) من هذه الرسالة .

(٣) حديث أبى سعيد ورد فى صحيح مسلم ونصه : عن أبى سعيد قال : أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمر فقال ( ما هذا التمر ———— تمرنا ) فقال الرجل : يا رسول الله : بعنا تمرنا مصاعين بمصاع من هذا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( هذا الربا فردوه . ثم بيعوا تمرنا واشتروا لنا من هذا ) . كتاب المساقاه (٢٢) باب بيع الطعام مثلا بمثل ( ١٨ ) حديث ( ١٥٩٤/٩٧ ) ، ١٢١٦/٣ .

(٤) شرح صحيح مسلم ، ٢٣/١٢ .

(٥) سبق تخريجه ص ( ١٣٢ ) .

(٦) شرح صحيح مسلم ، ٢٥/١٢ .

حديث ابى سعيد ( لاتبيعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ، ولاتشفوا (١) بعضها على بعض ، ولاتبيعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولاتبيعوا منها غائبا بناجز ) (٢) .

ويجاب على ذلك بأن الحافظ بن حجر قد ضعف القول بالنسخ فقال " لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال " (٣) .

(٢) قالوا بأنه ربما كان نقله اليينا مختصرا ، فقد نقل عن البيهقى فى المعرفة جوابه على هذا الحديث " بأنه يحتمل أن الراوى قد اختصره ، فيكون النبى صلى الله عليه وسلم سئل عن الربا فى صنفين مختلفين ، ذهب بفضة ، أو تمر بحنطه ، فقال : انما الربا فى النسيئة . فأداه دون مسألته السائل " (٤) .

(٣) قالوا ايضا بأن الحديث يمكن حمله على ثلاثة معان اخرى ، حيث ذكر النووى ثلاثة اوجه يمكن ان يؤول بها الحديث هى :

( احدىها : أنه محمول على غير الربويات وهو كبيع الدين بالدين — موّجلا ، بان يكون له عنده ثوب موصوف فيبيعه بعبد موصوف موّجلا ، فان باعه به حالا جاز .

الثانى : أنه محمول على الاجناس المختلفه فانه لاربا فيها من حيث التفاضل بل يجوز تفاضلها يدا بيد .

(١) تشفوا : أى لاتفضلوا ، والشف النقصان ايضا ، فهو من الاضداد .

انظر : النهاية فى غريب الحديث ، ٤٨٦/٢ .

(٢) البخارى ، الصحيح ، كتاب البيوع ( ٣٤ ) باب بيع الفضه بالفضه

( ٧٨ ) الحديث ( ٢١٧٧ ) ، ١٠٨/٢ : مسلم ، الصحيح ، كتاب المساقاه

( ٢٢ ) باب الربا ( ١٤ ) الحديث ( ١٥٨٤/٧٥ ) ، ١٢٠٨/٣ .

(٣) فتح البارى ، ٣٠٤/٤ .

(٤) الزيلعى ، عبدالله بن يوسف ، نصب الراية لأحاديث الهداية ،

( القاهرة : دار الحديث ) ، ٣٧/٤ .

الثالث : أنه مجمل وحديث عباده بن الصامت (١) وأبى سعيد وغيرهما  
مبين ، فوجب العمل بالمبين وتنزيل المجمل عليه (٢) .

(٤) أن حديث اسامه دل على جواز ربا الفضل بالمفهوم ، ومن شروط  
العمل بدلالة المفهوم عدم مخالفته للمنطوق ، وقد خالفها منطوق حديث  
أبى سعيد ، قال ابن حجر " نفى تحريم ربا الفضل من حديث اسامه انما هو  
بالمفهوم فيقدم عليه حديث أبى سعيد لأن دلالة بالمنطوق " (٣) .

(٥) أن رواية حديث أبى سعيد أكثر من رواية حديث اسامه ، فقد  
روى حديث أبى سعيد مجموعة كبيره من الصحابه ، فقد رواه أبو بكر وعثمان  
وأبو هريره وهشام بن عامر (٤) والبراءة وزيد بن أرقم وفضاله بن عبيد (٥)

(١) هو عباده بن الصامت بن قيس ، أبو الوليد ، الأنصاري الخزرجي ،  
صحابي ، من الموصوفين بالورع ، شهد بدرا ، كان أحد النقباء  
بالعقبه ، أخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين أبى مرثد  
الغنوي ، وشهد المشاهد كلها بعد بدر وقال ابن يونس : شهد فتح  
مصر ، وهو أول من ولي القضاء بفلسطين ، روى ( ١٨١ ) حديثا ، مات  
بالرملة أو بيت المقدس عام ( ٣٤ هـ ) .

انظر : طبقات ابن سعد ، ٥٤٦/٣ ، اسد الغابه ، ١٠٦/٣ ؛ الاصابه ،  
٢٦٨/٢ ؛ تهذيب التهذيب ، ٩٧/٥ .

(٢) شرح صحيح مسلم ، ٢٥/١١ .

(٣) فتح الباري ، ٣٠٤/٤ .

(٤) هو هشام بن عامر بن أميه بن زيد ، الأنصاري ، كان اسمه فـلى  
الجاهلية شهابا فغيره النبي صلى الله عليه وسلم وسماه هشام  
استشهد أبوه يوم أحد ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى  
عنه جماعه ، سكن البصره وتوفى بها عام ( ٣٩ هـ ) .

انظر : الاصابه ، ٦٤/٥ ؛ تهذيب التهذيب ، ٣٩/١١ .

(٥) هو فضالة بن عبيد بن ناقد بن قيس بن صهيب ، أبو محمد ، الأنصاري  
الأوسي ، صحابي ، ممن بايع تحت الشجرة ، شهد أحدا ومابعدهما ،  
وشهد فتح الشام ومصر ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن  
عمر وأبى الدرداء ، روى عنه أبو علي ثمامه بن شفى وحنش بن  
عبد الله وأبو يزيد الخولاني وغيرهم . وله خمسون حديثا . توفى  
عام ( ٥٣ هـ ) .

انظر : طبقات ابن سعد ، ٤٠١/٧ ؛ الاصابه ، ٢٠٦/٣ ؛ تهذيب التهذيب ،

وابوبكره (١) وابن عمر وابوالدرداء وبلال (٢) (٣) .

قال الشوكاني (٤): " فلو فرض معارضة حديث اسامه من جميع الوجوه وعدم امكان الجمع أو الترجيح بما سلف لكان الثابت عن الجماعه ارجح من الثابت عن الواحد " (٥) .

(ب) واما حديث ابن عباس ( لاربا فيما كان يدا بيد ) (٦) فقد اجاب

(١) هو نفي بن الحارث بن كلده ، ابوبكره الثقفي ، صحابي ، من أهل

الطائف . له ١٣٢ حديثا . توفي بالبصرة وانما قيل له ( ابوبكره )  
لأنه تدلى ببكره من حصن الطائف الى النبي صلى الله عليه وسلم .  
وهو ممن اعتزل الفتنة يوم ( الجمل ) وأيام ( صفين ) روى عن  
النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه أولاده ، توفي عام ( ٥٢ هـ ) .  
انظر : طبقات ابن سعد ، ١٥/٧ ؛ أسد الغابه ، ٣٨/٥ ؛ الاصابه ، ٥٧١/٣ .  
(٢) هو بلال بن رباح الحبشي ، ابوعبدالله : مؤذن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وخازنه على بيت ماله ، من موالدي السراة ، واحـد  
السابقين للإسلام . وفي الحديث : ( بلال سابق الحبشه ) ، شهد المشاهد  
كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما توفي رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اذن بلال ، ولم يؤذن بعد ذلك . وأقام حتى خرجت  
البعوث الى الشام ، فسار معهم . وتوفي في دمشق ، روى له البخاري  
ومسلم ( ٤٤ ) حديثا ، توفي سنة ( ٢٠ هـ ) .

انظر : طبقات ابن سعد ، ٢٣٢/٣ ؛ حلية الأولياء ، ٤٧/١ ؛ صفـة  
الصفوه ، ٢٢٦/١ ؛ الاصابه ، ١٦٥/١ ؛ الاعلام ، ٧٣/٢ .

(٣) انظر : الترمذي ، السنن ، كتاب البيوع ( ١٢ ) باب ماجاء في  
الصرف ( ٢٤ ) حديث ( ١٢٤١ ) ، ٥٤٢/٣ ، ٥٤٣ .

(٤) هو محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، فقيه مجتهد من كبار علماء  
اليمن ، من أهل صنعاء ، ولد بهجرة شوكان ( من بلاد خولان باليمن )  
ونشأ بصنعاء وولى قضاءها سنة ( ١٢٢٩ هـ ) ومات حاكما بها ، له  
( ١١٤ ) مؤلفا منها ( نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار ) و ( ارشاد  
الفحول ) توفي عام ( ١٢٥٠ هـ ) .

انظر : البدر الطالع ؛ ٢١٤/٢ ؛ الاعلام ، ٢٩٨/٦ .

(٥) نيل الاوطار ، ١٩٢/٥ .

(٦) سبق تخريجه ص ( ١٣٢ ) .

الشوكاني عنه بقوله " فليس ذلك مرويا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تكون دلالة على نفى ربا الفضل منطوقه ، ولو كان مرفوعا لما رجح ابن عباس واستغفر لما حدثه ابوسعيد بذلك (١) (٢) .

وقول الشوكاني بأن حديث ابن عباس ليس مرفوعا غير مسلم لأن رواية مسلم كما سبق جاء فيها التصريح بالرفع ، ولكن رجوع ابن عباس ثابت والحديث يمكن حمله على احد احتمالات اربعة : إما أن يحمل على غير الربويات ، أو يحمل على الاجناس المختلفة ، أو يقال بأنه مجمل وحديث ابى سعيد يبينه ، أو انه عام مخصوص بحديث ابى سعيد وغيره (٣) .

(ج) واما حديث ابى المنهال (٤) الذى قال فيه : سألت البراء بن عازب وزيد بن ارقم عن الصرف فكل واحد منهما يقول : هذا خير منى ، فكلهما يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالورق

(١) حديث ابى سعيد الذى ورد فيه رجوع ابن عباس واستغفاره رواه الحاكم فى المستدرک ، كتاب البيوع ، ٤٣/٢ . وورد رجوع ابن عباس ايضا فيما رواه الحازمى ، حيث روى رجوع ابن عباس واستغفاره عندما سمع عمر بن الخطاب وابنه عبدالله يحدثان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يدل على تحريم ربا الفضل وقال : حفظتما من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم احفظ ، وروى عنه الحازمى ايضا أنه قال : كان ذلك برأى وهذا ابوسعيد الخدرى يحدثنى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركت رأى الى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

انظر : نيل الاوطار ، ١٩٢/٥ .

(٢) نيل الاوطار ، ١٩٢/٥ .

(٣) انظر : شرح صحيح مسلم ، ٢٥/١١ ؛ نيل الاوطار ، ١٩٢/٥ .

(٤) هو عبدالرحمن بن مطعم ، ابوالمنهال المكي ، بصرى ، نزل مکه ، روى عن ابن عباس والبراء وزيد بن ارقم وغيرهم وروى عنه جماعه ، وثقه العلماء ، قال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث ، مات سنة ( ١٠٦ هـ ) .

انظر : طبقات ابن سعد ، ٤٧٧/٥ ؛ تهذيب التهذيب ، ٢٤٣/٦ .



دينا ) وفى رواية للبخارى أنهما اجابا ابا المنهال بقولهما ( كنا تاجرين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه عن الصرف فقال : ( ان كان يدا بيد فلا بأس ، وان كان نسيئا فلا يملح ) (١) فيمكن يجاب عنه من وجهين :

(١) أن ما استدل بهما الصحابييان زيد بن ارقم والبراء بن عازب على جواز الصرف بشرط التقابض دون ان يشير الى اشتراط التماثل والتساوى ، لا يدل على جواز ربا الفضل لأن قولهما هذا يحتمل انه كان عن اجتهاد منهما ورأى رأياه بدلالة استدلالهما بنهى النبى صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالفضه دينا ، ولم يكن لديهما علم بما ورد فى حديث ابي سعيد وعباده الدالين على حرمة ربا الفضل ، وحيث علم الدليل فلا اجتهاد مع النص .

(٢) أن حديث نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالفضه دينا ، يدل بمنطوقه على حرمة ربا النسيئة ، ويدل بمفهومه على جواز ربا الفضل ، ولا يعمل بدلالة المفهوم لوجود معارض لها دل بمنطوقه على تحريم ربا الفضل وهو حديثا ابي سعيد وعباده .

وبهذا تندفع شبهة المجيزين لربا الفضل ، ويسقط احتجاجهم بأن ابن عباس كان يقول بجواز ربا الفضل (٢) .

---

(١) البخارى ، الصحيح ، كتاب البيوع ، (٣٤) باب بيع الورق بالذهب نسيئـه (٨٠) حديث (٢١٨٠ - ٢١٨١) ، ١٠٨/٢ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب المساقاة (٢٢) باب النهى عن بيع الورق بالذهب دينا (١٦) حديث (٨٧) ، ١٢١٢/٣ .  
 (٢) انظر : السيوطى ، رمضان حافظ ، موقف الشريعة الاسلامية من المعاملات المصرفية والبديل منها ، ( القاهرة : مطابع اهرام الجيزه ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٨ م ) ، ص ١٤ .

## المسألة الثانية: منع بيع اللحم بالحيوان

( ١ ) الآثار الواردة عن ابى بكر :

(١) عن ابن عباس رضى الله عنهما عن ابى بكر الصديق رضى الله عنه أنه كره بيع الحيوان باللحم (١) .

(٢) وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن جزورا على عهد ابى بكر — قسمت على عشرة اجزاء ، فقال رجل : اعطونى جزءا بشاة ، فقال ابوبكر : لا يصلح هذا (٢) .

( ٢ ) فقه الآثار :

دلت هذه الآثار من فقه ابى بكر الصديق رضى الله عنه على أنه كان يرى عدم جواز بيع اللحم بالحيوان ، بل كان ينهى عن ذلك ، والكراهة التى وردت فى الأثر تحمل على التحريم حيث فسرت الرواية الثانية هذه الكراهة وهى قول ابى بكر فى الأثر الثانى ( لا يصلح هذا ) وقد حمله الشافعى على التحريم وهو مذهبه (٣) .

(١) أخرجه البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب البيوع ، باب بيع اللحم بالحيوان ، ٢٩٧/٥ ، بإسناده قال : أخبرنا ابوزكريا ثنا العباس انا الربيع انا الشافعى انا ابن ابى يحيى عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس . . . . ، الشافعى ، محمد بن ادريس ، مسند الشافعى ، ترتيب محمد السندى ، ( بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م ) ، كتاب البيوع ، باب مانهى عنه من البيوع ، حديث ( ٤٨٥ ) ، ١٤٥/٢ .

قال الشوكانى : ( وفى اسناده ابراهيم بن ابى يحيى وهو ضعيف ) ، نيل الاوطار ، ٢٠٣/٥ .

(٢) أخرجه ، عبدالرزاق ، المصنف ، باب بيع الحى بالميت ، اثر رقم ( ١٤١٦٥ ) ، ٢٧/٨ ، بإسناده . قال : اخبرنا الاسلامى عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس . . . . ، وأخرجه الشافعى .

انظر : المزنى ، اسماعيل بن يحيى ، مختصر المزنى ، ( القاهرة : دار الشعب ، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م ) ، ١٥٧/٢ ، ابن حزم ، المحلى ، ٥١٧/٨ ، الحوت ، محمد بن السيد ، حسن الأثر ، ( بيروت : دار المعرفه ) ، ٢٧٠/١ .

(٣) انظر ، مختصر المزنى ، ١٥٨/٢ .

## ( ٣ ) آراء الفقهاء فى حكم بيع اللحم بالحيوان :

اختلف الفقهاء فى حكم بيع اللحم بالحيوان الى ثلاثة أقوال(١):

- (١) فذهب الحنفية الى القول بجواز بيع اللحم بالحيوان مطلقا ،  
جاء فى الفتح " ويجوز بيع اللحم بالحيوان عند ابى حنيفة (٢) وابى  
يوسف (٣) سواء كان اللحم من جنس ذلك الحيوان أو لا ، مساويا لما فى  
الحيوان ، أو لا بشرط التعيين ، أما بالنسيئة فلا ، لامتناع النسيئة فى  
الحيوان واللحم " (٤) ، " وشرط محمد بن الحسن (٥) زيادة اللحم ليكون

(١) انظر : بداية المجتهد ، ١٠٢/٢ ؛ أعلام الموقعين ، ١٦٤/٢ .

(٢) هو النعمان بن ثابت ، ينتسب الى تيم بالولاء ، الفقيه المجتهد ،  
المحقق ، الامام ، احد ائمة المذاهب الأربعة ، قيل : اصله من  
ابناء فارس ، ولد ونشأ بالكوفة ، كان يبيع الخز ويطلب العلم ، ثم  
انقطع للدرس والافتاء ، قال فيه الامام مالك : ( رأيت رجلا لـ  
كلمته فى هذه الساريه أن يجعلها ذهابا لقام بحجته ) له ( المسند )  
فى الحديث و ( المخارج ) فى الفقه وتنسب اليه رسالة ( الفقه  
الأكبر ) ، توفى عام ( ١٥٠ هـ ) .

انظر : وفيات الاعيان ، ٤١٥/٥ ؛ سير اعلام النبلاء ، ٣٩٠/٦ ؛ تذكرة  
الحفاظ ، ١٦٨/١ ؛ الاعلام ، ٣٦/٨ .

(٣) هو يعقوب بن ابراهيم بن حبيب ، القاضى ، الامام ، أخذ الفقه عن  
ابى حنيفة ، وهو المقدم من اصحابه جميعا ، ولى القضاء للهادى  
والمهدى والرشد ، وهو أول من سمى قاضى القضاة ، وأول من اتخذ  
للعلماء زيا خاصا ، وثقه احمد وابن معين وابن المدينى ، روى عنه  
انه قال : ( ما قلت قولا خالفت فيه ابا حنيفة الا وهو قول قولـه  
ثم رغب عنه ) ، من تصانيفه ( الخراج ) و ( أدب القاضى ) و ( الجوامع )  
توفى عام ( ١٨١ هـ ) .

انظر : وفيات الاعيان ، ٣٧٨/٦ ؛ سير اعلام النبلاء ، ٥٣٥/٨ ؛ الفوائد  
البيهية ، ص ٢٢٥ ؛ الاعلام ، ١٩٣/٨ .

(٤) فتح القدير ، ١٦٦/٦ .

(٥) هو محمد بن الحسن بن فرقد ، نسبته الى بنى شيبان بالولاء ، أصله  
من ( حرستا ) من قرى دمشق ، منها قدم ابوه العراق ، فولد لـ  
محمد بواسط ، ونشأ بالكوفة ، امام فى الفقه والأصول ، ثابـ  
اصحاب ابى حنيفة بعد ابى يوسف ، وهو الذى نشر علم ابى حنيفة  
بتصانيفه الكثيره ، ولى القضاء للرشد بالرقه ، ثم عزلـه ،

فى مقابلة السقط (١) ، والى هذا رأى ذهب ابن حزم (٢) ونقله عن ابن عباس وسفيان الثوري (٣) .

(٢) وذهب المالكية الى انه " لايجوز بيع الحيوان المأكول لحمه بلحم من جنسه ، ولا بأس ببيعه بلحم من غير جنسه ، ولا بأس ببيع الحيوان الذى لا يؤكل لحمه باللحم " (٤) ، وقد قسم المالكية اللحوم الى أربعة اجناس : " لحوم ذوات الاربع جنس على اختلاف اسماء الحيوان انسيها ووحشيتها ، ولحم الطير جنس مخالف للحوم ذوات الاربع على اختلاف الطيور ، وحشيتها وأنسيها ولحم الحوت ثالث مخالف للجنسين الأولين على اختلاف الحوت ماكان له شبه فى البر وقوائم يمشى عليه ومالاشبه له ، والجراد جنس رابع ، فكل جنس من هذه الاربعة يجوز بيعه بالجنس الآخر متفاضلا ويابسا بطرى ، ولايجوز فى الجنس الواحد تفاضل وطرى يبابس " (٥) .

- 
- == واستصحبه الرشيد فى مخرجه الى خراسان ، من كتبه ( الجامع الكبير ) و ( الزيادات ) مات بالرى سنة ( ١٨٩ هـ ) .
- انظر : وفيات الاعيان ، ١٨٤/٤ ؛ تاريخ بغداد ، ١٧٢/٢ ، الفوائد البهية ، ص ٦٣ ، الأعلام ، ٨٠/٦ .
- (١) اللباب شرح الكتاب ، ٤٠/٢ .
- (٢) انظر : المحلى ، ٥١٥/٨ ، ٥١٦ .
- (٣) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري بن بنى ثور بن عبدمناه ، من مضر ، ابو عبد الله : امير المؤمنين فى الحديث ، كان سيد أهل زمانه فى علوم الدين والتقوى ، ولد ونشأ بالكوفة ، عرض عليه المنصور الحكم فأبى وخرج من الكوفة سنة ( ١٤٤ هـ ) فسكن مكنه والمدينة ثم طلبه المهدي ، فتوارى ، مات بالبصرة مسخفا سنة ( ١٦١ هـ ) ، من مصنفاته ( الجامع الكبير ) ، كان آية فى الحفظ .
- انظر : طبقات ابن سعد ، ٣٧١/٦ ؛ تهذيب التهذيب ، ٧٣/٤ ، الأعلام ، ١٠٤/٣ .
- (٤) التفریع ، ١٢٩/٢ .
- (٥) الخطاب ، محمد بن عبد الرحمن ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، الطبعة الثانية ، ( بيروت : دار الفکر ) ، ( ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م ) ، ٣٤٨/٤ .

وقد قال الحنابلة يقول المالكية ، الا انهم يرون أن كل حيوان جنس مستقل بنفسه فالشاة جنس والابل جنس وهكذا ، جاء فى الكشاف " ويصح بيع لحم حيوان من غير جنسه كقطعة من لحم ابل بشاه ، لأنه ربوى بيع بغير اصله ولا جنسه فجاز ، كبيع بهيوان غير مأكول أو باثمان ، وعلم منه انه لا يصح بيع لحم بهيوان من جنسه " (١) .

(٣) وذهب الشافعية الى القول بتحريم بيع اللحم بالحيوان مطلقا ، سواء كان من جنسه أو من غير جنسه ، مأكول اللحم أو غير مأكوله ، يقول النووى : " ويحرم بيع اللحم بالحيوان من جنسه وكذا بغير جنسه من مأكول وغيره فى الأظهر " (٢) ، وهو قول الفقهاء السبعة (٣) ، قال ابوالزناد (٤) : " كل من ادركته ينيهون عن بيع اللحم بالحيوان " (٥) .

ومن خلال هذا العرض يظهر لنا أن للفقهاء فى حكم بيع اللحم بالحيوان ثلاثة اقوال (٦) :

(١)

(٢) النووى ، يحيى بن شرف ، منهاج الطالبين ، ( مصر : شركة مكتبة ومطبعة البابى الحلبي وشركاه ) ، ص ٤٦ ، تحفة المحتاج ، ٢٩٠/٤ ، مختصر المزنى ، ١٥٨/٢ .

(٣) هم ابوبكر بن عبدالرحمن وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وعبيدالله بن عتبة وخارجة بن زيد وسليمان بن يسار ، وهؤلاء الفقهاء السبعة كانوا بالمدينة فى عصر واحد ، وعنهم انتشر العلم والفتيا فى الدنيا ، وخصوا بهذا الاسم لأن الفتوى بعد الصحابة رضوان الله عليهم صارت اليهم .

انظر : وفيات الاعيان ، ٢٨٢/١ ، الاعلام ، ٦٥/٢ .

(٤) هو عبدالله بن ذكوان القرشى ، ابو عبدالرحمن ، القرشى ، المدنى ، المعروف بابى الزناد ، محدث ، قال الليث : رأيت ابوالزناد وخلفه ثلاثمائة تابع ، من طالب فقه وعلم وشعر وصرف ، وكان سفيان يسميه امير المؤمنين فى الحديث ، قال مصعب الزبيرى : كان فقيه أهل المدينة ، روى عن انس وعائشة وسعيد بن المسيب وغيرهم ، وعنه ابنه عبدالرحمن وابوالقاسم وغيرهما ، توفى سنة ( ١٣١ هـ ) .

انظر : سير اعلام النبلاء ، ٤٤٥/٤ ؛ تهذيب التهذيب ، ١٧٨/٥ ؛ تذكرة الحفاظ ، ١٣٤/١ .

(٥) انظر : مختصر المزنى ، ١٥٨/٢ ؛ المغنى ، ٢٧/٤ ؛ المحلى ، ٥١٧/٨ .

(٦) انظر : بداية المجتهد ، ١٠٢/٢ ؛ اعلام الموقعين ، ١٦٤/٢ .

(١) قول يرى تحريم بيع اللحم بالحيوان مطلقا ، سواء كان من جنسه أو من غير جنسه ، وهو قول أبى بكر الصديق ، وبه قال الشافعية والفقهاء السبعة .

(٢) قول يرى جواز بيع اللحم بالحيوان مطلقا ، وهو مروي عن ابن عباس وسفيان الثوري وبه قال الحنفية وابن حزم .

(٣) قول يرى أنه لايجوز بيع الحيوان المأكول لحمه بلحم من جنسه ، ويجوز من غير جنسه وبه قال المالكية والحنابلة ، إلا أنهم يختلفون في المراد بالجنس ، فالمالكية قسموا اللحوم إلى أربعة اجناس : ذوات الأربع جنس ، والطيور جنس ، والحوت جنس والجراد جنس . أما الحنابلة فكل حيوان جنس مستقل بنفسه .

#### الأدلة :

أدلة الفريق الأول القائلين بتحريم بيع اللحم بالحيوان مطلقا :

(١) استدلو بما رواه سعيد بن المسيب ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان ) (١) .

وجه الدلالة : دل هذا الحديث على النهى عن بيع اللحم بالحيوان ، ولم يعارضه معارض ، بل عضده مراسيل وآثار وعمل أكثر أهل العلم (٢) .

(١) أخرجه الامام مالك، الموطأ، كتاب البيوع (٣١) باب بيع الحيوان باللحم (٢٧) ، ٦٥٥/٢ ، بسنده ، قال : حدثني يحيى عن مالك ، عن زيد بن اسلم ، عن سعيد بن المسيب ، ابوداود ، سليمان بن الأشعث ، المراسيل مع الأسانيد ، الطبعة الأولى ، تحقيق : عبدالعزيز السيروان ، (بيروت : دار القلم ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ) ، كتاب البيوع ، باب ما جاء في التجارة (٢٣) حديث (١٥) ، ص ١٣٣ .

والحديث له طرق متعددة يقوى بعضها بعضا ، قال الشوكاني بعد أن عرض للحديث وطرقه : (ولا يخفى أن الحديث ينتهز للاحتجاج بمجموع طرقه ، فيدل على عدم جواز بيع اللحم بالحيوان ) ، نيل الاوطار ، ٢٠٣/٥ .  
(٢) انظر : المجموع ، ١٩٨/١١ .

المناقشة :

نوقش هذا الحديث بأنه مرسل ، وانه لم يرد مسنداً قط ، والمرسل لا يحتج به الشافعية ، فيسقط به استدلالهم (١) .

رد المناقشة :

ورد بأن ( هذا الحديث وان كان مرسلًا فقد وافقنا ابوحنيفة على القول بالمرسل ) (٢) . وأيضا فالحديث من مراسيل سعيد بن المسيب ، ومراسيل سعيد حجة ومقبولة بالاتفاق ، جاء في الفتح " ومراسيل سعيد مقبوله بالاتفاق " (٣) . واما قولهم أن الشافعي لا يحتج بالمرسل فيرد بما قاله الشافعي " وارسال ابن المسيب عندنا حسن " (٤) .

(٢) واستدلوا ثانيا بحديث الحسن عن سمرة (٥) ان النبي صلى الله عليه وسلم ( نهى أن تباع الشاة باللحم ) (٦) .

- (١) انظر : المحلى ، ٥١٧/٨ .
- (٢) الباجي ، سليمان بن خلف ، المنتقى شرح الموطأ ، الطبعة الرابعة ، ( بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م ) ، ٢٥/٥ .
- (٣) فتح القدير ، ١٦٧/٦ .
- (٤) مختصر المزي ، ١٥٨/٢ ، المجموع ، ٢٠١/١١ ، الشرواني ، عبد الحميد ، حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ، ( بيروت : دار الفكر ) ، ٢٩/٤ .
- (٥) هو سمرة بن جندب بن هلال بن جريج الفزاري ، صحابي ، من الشجعان القادة ، نشأ في المدينة ونزل البصرة ، فكان زياد يستخلفه عليها اذا سار الى الكوفة . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابى عبيده وعنه ابنه سليمان وسعد وعبد الله بن بريده وغيرهم توفي عام ( ٦ هـ ) .
- انظر : طبقات ابن سعد ، ٣٤/٦ ، اسد الغابه ، ٣٥٤/٢ ، الاصابه ، ٧٨/٢ ، تهذيب التهذيب ، ٢٠٧/٤ .
- (٦) البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب البيوع ، باب بيع اللحم بالحيوان ، ٢٩٦/٥ ، الحاكم ، المستدرک ، كتاب البيوع ، ٣٥/٢ ، وعزاه الزيلعي الى ابن خزيمة ولم اقف عليه ، ٣٩/٤ ، وقال الحاكم ( هذا حديث صحيح الاسناد رواه عن آخرهم أئمة حفاظ ثقات ولم يخرجاه وقد احتج البخاري بالحسن عن سمرة ) ووافقه الذهبي ، التلخيص ، ٣٥/٢ .

المناقشة :

نوقش هذا الحديث بأن سماع الحسن عن سمره غير ثابت .

رد المناقشة :

ورد بان ( حديث سمره حديث حسن صحيح ، وسماع الحسن من سمره

صحيح ) (١) .

(٣) واستدلوا ثالثا بأن القول بمنع بيع اللحم بالحيوان عليه اجماع الصحابة ، يقول الشافعى : " ولانعلم احدا من الصحابة خالف ابابكر فى هذا " (٢) وعليه عمل أكثر اهل العلم ، يقول ابوالزناد: " كل من ادركت من الناس ينهون عن بيع الحيوان باللحم " (٣) .

المناقشة :

نوقش هذا الاجماع بعدم التسليم لوجود المخالف من الصحابة وهو

ابن عباس ، حيث نقل عنه جواز بيع اللحم بالحيوان (٤) .

رد المناقشة :

ورد بأن اسناد الاثر الذى روى عن ابن عباس فيه رجل مجهول (٥)، وايضا فان ابن عباس قد روى عنه اثر آخر صرح فيه بعدم جواز بيع اللحم بالحيوان ، فقد سئل عن رجل اشترى عضوا من جزور بعناق ، واشترط على

(١) الترمذى ، السنن ، كتاب البيوع ( ١٢ ) باب ما جاء فى كراهية بيع

الحيوان بالحيوان نسيئة ، ٥٣٨/٣ ؛ تهذيب التهذيب ، ٢٣٥/٢ .

(٢) مختصر المزنى ، ١٥٨/٢ .

(٣) الموطأ ، كتاب البيوع ، باب بيع اللحم بالحيوان ( ٢٧ ) ، ٦٥٥/٢ ؛

البيهقى ، السنن ، كتاب البيوع ، باب بيع اللحم بالحيوان، ٢٩٧/٥ .

(٤) انظر : عبدالرزاق ، المصنف ، باب بيع الحى بالميت ، اثر ( ١٤١٦٤ ) ،

٢٧/٨ .

(٥) عبدالرزاق ، المصنف ، ٢٧/٨ ؛ حيث قال : اخبرنا معمر عن يحيى بن

ابى كثير عن رجل عن ابن عباس . . . . .



صاحبها أن يرضعها أمها حتى تفتطم ، فقال ابن عباس ( لا يصلح ) (١) .

ثانيا : أدلة القائلين بجواز بيع اللحم بالحيوان مطلقا :

استدلوا بعموم قوله تعالى ﴿ واحل الله البيع وحرم الربا ﴾ (٢) وقوله تعالى ﴿ وقد فصل لكم ما حرم عليكم ﴾ (٣) ، قال ابن حزم : " فهذا كله بيع لم يفصل تحريمه ..... وأما اللحم بالحيوان فجاء فيه اثنان لا يصح " (٤) .

#### المناقشة :

يناقش العموم الوارد بانه مخصوص بالأحاديث الواردة في النهي عن بيع اللحم بالحيوان ، ودعوى أن الأحاديث الواردة في النهي عن بيع اللحم بالحيوان لاتصح غير مسلمه فان حديث سمره كما سبق قد صح العلماء اسناده ، يقول البيهقي عنه " هذا اسناد صحيح ، ومن اثبت سماع الحسن البصري بن سمره بن جندب عده موصولا ومن لم يثبتته فهو مرسل جيد يضم الى مرسـل سعيد بن المسيب و ..... " (٥) .

(٢) واستدل الحنفية بأن علة الربا لاتتحقق في بيع اللحم بالحيوان وهي الوزن حيث قالوا :

(١) ( انه باع موزونا بما ليس بموزون ، لأن اللحم موزون لامحاله والحيوان لا يوزن عادة ، ولا يمكن معرفة ثقله وخفته بالوزن ، لأنه

---

(١) عبدالرزاق ، المصنف ، باب بيع الحي بالميت ، اثر ( ١٤١٦٧ ) ، ٢٨/٨ ، المحلى ، ٥١٨/٨ .

(٢) سورة البقرة ، آية ( ٢٧٥ ) .

(٣) سورة الأنعام ، آية ( ١١٩ ) .

(٤) المحلى ، ٥١٦/٨ .

(٥) السنن الكبرى ، كتاب البيوع ، باب بيع اللحم بالحيوان ، ٢٩٦/٥ .

يخفف نفسه مرة ويثقل أخرى ، يضرب قوة فيه فلا يدري ان الشاة خفت نفسها او ثقلت . . . . فكان بيع اللحم به بيع موزون بما ليس بموزون ، وفي ذلك اختلاف الجنسين ، ايضا فان اللحم غير حساس والحيوان حساس متحرك بالارادة ، والبيع فيه جائز متفاضلا ، بعد أن يكون يدا بيد (١) .

(ب) قالوا ( لحم الشاة مع الشاة الحية جنسان اخذا من قوله تعالى ﴿ فكسونا العظام لحما ﴾ ، ثم انشأناه خلقا آخر ﴾ (٢) اي بعد نفخ الروح فعلم أن الحي مع الجماد جنسان ، فيجوز بيع احدهما بالآخر من غير اعتبار (٣) .

#### المناقشة :

يمكن أن يناقش ذلك بعدم التسليم للحنفية بأن العلة في الربا هي الوزن ، بل هي امر مختلف فيه ، فالعلة عند المالكية هي الاقتيات والادخار وعند الشافعية هي الطعم ، وهي متحققه في بيع اللحم بالحيوان جاء في المذهب " ولأنه - اي بيع الحيوان باللحم - جنس فيه الربا ، بيع بأصله الذي فيه مثله فلم يجز كبيع الشيرج بالسهم " (٤) ، على أن سبب الخلاف في هذه المسألة يعود الى معارضة الاصول في بيع الربا لم يرسل سعيد بن المسيب الذي ورد فيه نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان باللحم ، فالشافعي غلب الحديث وابو حنيفة غلب الاصول ، ومالك رده إلى أصوله في البيع من باب بيع الربوي بأصله متفاضلا (٥) .

- 
- (١) البابر تى ، محمد بن محمود ، شرح العناية على الهداية ، (بيروت : دار احياء التراث العربى ) ، ١٦٧/٦ .
- (٢) سورة المؤمنون ، آية ( ١٤ ) .
- (٣) فتح القدير ، ١٦٧/٦ .
- (٤) الشيرازى ، ابراهيم بن على ، المذهب في فقه الامام الشافعى ، (بيروت : دار الفكر ) ، ٢٧٧/١ .
- (٥) انظر : بداية المجتهد ، ١٠٣/٢ .

ثالثا : أدلة القائلين بمنع بيع اللحم بالحيوان من جنسه :

استدلوا بنفس الأدلة السابقة التي استدل بها المانعون لبيع اللحم بالحيوان مطلقا ، واستدلوا على جواز بيع اللحم بالحيوان اذا كان من غير جنسه " بأنه مال ربوى بيع بغير اصله وبغير جنسه ، فجاز كما لو باعته بنقد ، لكن يحرم بيعه نسيئة عند جمهور الفقهاء " (١) ، ودليلهم حديث ابى سعيد الخدرى ووجه الدلالة فيه : أنه عند اتحاد الجنس تحرم المفاضله وعند اختلاف الجنس تجوز المفاضله ، فالمفاضله عند بيع حيوان بغير جنسه لاتؤثر اذا حصل التقابض لقوله صلى الله عليه وسلم ( فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد ) (٢) .

#### المناقشه :

يناقش ذلك بأن اللحم جنس واحد ، كما أن التمر على اختلاف انواعه جنس واحد ، وهذا مذهب اليه ابوبكر الصديق حيث منع بيع الشاة بجزء من لحم جزور ، ولو كان لحم الابل جنسا ولحم الشاه جنسا لآجازه .

#### رد المناقشة :

ورد بأن المقصود بحديث ابى بكر هو " أنه اذا كان الحيوان مقصودا للحم كشاة يقصد لحمها فتباع بلحم ، فيكون قد باع لحما بلحم اكثر منه من جنس واحد ، واللحم قوت موزون فيدخله ربا الفضل ، واما اذا كان الحيوان غير مقصود به اللحم ، كما اذا كان غير مأكول أو مأكولا لايقصد لحمه كالفرس تباع بلحم ابل فهذا لايحرم بيعه به " (٣) .

(١) كشف القناع ، ٢٥٥/٣ ، المغنى ، ٢٧/٤ .

(٢) سبق تخريجه ص ( ١٢٧ ) .

(٣) اعلام الموقعين ، ١٦٥/٢ .

(( الرأى الراجع ))

بعد هذا العرض لآراء العلماء وادلتههم ومناقشتها يترجح ماذهب اليه ابوبكر الصديق رضى الله عنه ومن معه من أنه لايجوز بيع اللحم بالحيوان مطلقا وذلك لما يلى :

(١) لقوة ادلتهم وصحتها وسلامتها مما اعترض به عليها ، ولمصراحتها فى

محل النزاع .

(٢) أن أدلة المجيزين لبيع اللحم بالحيوان مطلقا قد نوقشت بما يفيد مرجوحيتها، حيث ان مدار أدلة هذا الفريق يدور حول عدم التسليم بقبول الآثار الواردة بالمنع ، فيبقى الحكم على الجواز ، بالاضافة الى محاولة الحنفية اثبات عدم تحقق علة الربا فى هذا التعامل وهذا أمر فيه نظر وذلك لما يلى :

(أ) أن حديث الحسن عن سمرة قد صححه كثير من العلماء ، وأثبتوا

كذلك سماع الحسن من سمرة .

(ب) أن مرسل سعيد بن المسيب مقبول ويحتج به ، ويزداد القبول

عندما تغضد بمراسيل أخرى فى قوته ، فيعمل به .

(ج) أن دعوى اختلاف علة الربا بين الحيوان ولحمه مستندها

القياس وهذا القياس معارض للنصوص الواردة بمنع بيع اللحم

بالحيوان ولا اجتهاد مع النص .

(٣) أن الصحابة منعوا بيع اللحم بالحيوان حيث نقل الشافعى لنا عدم

مخالفة احد من الصحابة لابى بكر فى هذه المسألة ، والصحابة هم

أعلم الأمة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى دين الله .

(٤) أن دليل من اجاز بيع اللحم بالحيوان عند اختلاف الجنس بين

الحيوانين معارض : بالاحاديث العامة الدالة على النهى عن بيع

اللحم بالحيوان مطلقا والتي جاء فى بعض رواياتها (أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم نهى أن يباع حى بميت) (١)، وايضا بما نقل عن الصحابة

رضوان الله عليهم من النهى عن بيع اللحم بالحيوان مطلقا ، حيث لم

يفرق ابوبكر الصديق رضى الله عنه بين جزء من لحم الجزور وبين الشاة .

(١) الشافعى،المسند،كتاب البيوع،باب فيمانهى عنه من البيوع،حديث ( ٤٨٤ ) ،

١٤٥/٢،البيهقى،السنن الكبرى،كتاب البيوع،باب بيع اللحم بالحيوان،٢٩٧/٥ .

المبحث الثالث

ففي المزارع

وفيه مسألة واحدة هي :

كان يرى جـواز المزارعة

## كان يرى جـواز المزارعة

### ( ١ ) تعريف المزارعة فى اللغة :

المزارعة مفاعلة من الزراعة ، والزراعة هى الحرث والانبات ، يقال  
زرع الحراث الأرض زرعاً : حرثها للزراعة ، وزرع الله الحرث : أنبتــــه  
واعاده ، والزرع ما استنبت بالبذر تسمية بالمصدر (١) .

### ( ٢ ) تعريف المزارعة فى اصطلاح الفقهاء :

اختلفت عبارات الفقهاء فى تعريف المزارعة :  
فعرفها الحنفية بأنها : " عقد على الزرع ببعض الخارج " (٢) .  
وعرفها المالكية بأنها : " شركة فى الحرث " (٣) .  
وعرفها الشافعية بأنها : " معاملة على أرض ببعض ما يخرج منها  
والبذر من العامل " (٤) .  
وعرفها الحنابلة بأنها : " دفع أرض وحب لمن يزرعه ويقوم عليه ،  
أو مزروع ليعمل عليه بجزء مشاع معلوم من المتحصل " (٥) .

ومن هذه التعاريف نخلص الى القول بأن المزارعة عقد يتم بين صاحب  
أرض وعامل ، حيث يمكن صاحب الأرض المزارع من زراعة الأرض ببذر البــــذور  
والاعتناء بها حتى تكبر وتنمو وتنتج ويكون للعامل فى مقابل ذلك سهم  
مشاع من نتاجها .

- 
- (١) انظر: المطرزي ، ابو الفتح ناصر الدين ، المغرب ، الطبعة الأولى ،  
تحقيق : محمد فاخوري وعبد الحميد مختار ، ( حلب : مكتبة اسامة بن  
زيد ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م ) ، مادة ( زرع ) ، المصباح المنير ، مادة ( زرع ) .  
(٢) ابن نجيم ، زين الدين ، البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، ( باكستان :  
المكتبة الماجديه ) ، ١٥٩/٨ ، بدائع الصنائع ، ١٧٥/٦ .  
(٣) مواهب الجليل ، ١٧٦/٥ ، البناني ، محمد ، حاشية البناني على شرح  
الزرقانى ، ( بيروت : دار الفكر ) ، ٦٦/٦ .  
(٤) الانصارى ، زكريا ، فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب ، ( بيـــــروت :  
دار المعرفة ) ، ٢٤٥/١ .  
(٥) شرح منتهى الارادات ، ٣٤٤/٢ ، كشاف القناع ، ٥٣٢/٣ .

وقد تسمى المزارعة مخابرة أيضا ، والدليل على تسميتها بهذا الاسم مارواه زيد بن ثابت رضى الله عنه قال : ( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخابرة ، قلت وما المخابرة ؟ قال : ان يأخذ الأرض بنصف أو ثلث أو ربع ) وفى روايه ( او باشباه هذا ) (١) ، وقد فرق بعض العلماء بينهما ، فمتى كان البذر من العامل فهى مخابره ، واذا كان من صاحب الأرض فهى مزارعه (٢) . وتسمى كذلك محاقله (٣) .

### ( ٣ ) الآثار الواردة عن ابى بكر :

- (١) عن ابى جعفر (٤) قال : ( كان ابوبكر الصديق رضى الله عنه يعطى الأرض على الشطر ) (٥) .

- (١) ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب البيوع والأقضية ، باب من كره أن يعطى الأرض بالثلث والرابع ( ١٥٣ ) حديث ( ١٢٩٢ ) ، ٣٤٦/٦ ؛ احمد ، المسند ، ١٨٧/٥ ، ١٨٨ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب المزارعه ، باب بيان المنهى عنه . . . ، ١٣٣/٦ . والحديث سنده جيد .  
انظر : الفتح الربانى ، ١١٩/١٥ .  
(٢) انظر : شرح صحيح مسلم ، ١٩٣/١٠ .  
(٣) انظر : القاموس المحيط ، مادة ( حقل ) .  
(٤) هو محمد بن على بن الحسين بن على بن ابى طالب ، روى عن ابيه وجديه الحسن والحسين ، وجابر وابن عمر وآخرون ، وروى عنه ابنه جعفر الصادق وعطاء وابن جريج وابوحنيفة وآخرون ، قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وقال ابن البرقى : كان فقيها فاضلا . وذكره النسائى فى فقهاء اهل المدينة ، مات سنة ( ١١٤ هـ ) .  
انظر : تهذيب التهذيب ، ٣١١/٩ ، طبقات الحفاظ ، ص ٤٩ ، الأعلام ، ٢٧٠/٦ .  
(٥) أخرجه الطحاوى ، شرح معانى الآثار ، ١١٤/٤ بسنده قال : حدثنا ابوبكره قال : ثنا ابوعمر الضرير قال : أخبرنا عبدالواحد بن زياد قال : ثنا الحجاج بن ارطأه عن ابى جعفر ، محمد بن على . . . الهندى ، كنز العمال ، كتاب المزارعه ، اثر رقم ( ٤٢٠٦٥ ) ، ٥٣٣/١٥ .

(٢) وعن ابي جعفر قال : ( عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خيبر على الشطر ثم ابوبكر وعثمان وعلى ثم اهلهم الى اليوم يعطون الثلث والربع ) (١) .

(٣) وعن سعيد بن المسيب قال : ( دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر الى يهود يعملونها ولهم شطرها ، فمضى على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وابوبكر ، وسنتين من خلافة عمر ، حتى اجلاهم عمر عنها ) (٢) .

(٤) وروى عن ابي جعفر محمد بن علي انه قال ( آل ابي بكر ، وآل عمر ، وآل علي يدفعون اراضيهم بالثلث والربع ) (٣) .

#### فقه الآثار :

دلت هذه الآثار من فقه ابي بكر الصديق رضى الله عنه أنه كان يرى

(١) أخرجه ابن ابي شيبة ، المصنف ، كتاب البيوع والاقضية ، باب من لم ير بالمزارعه بالنصف والثلث والربع باسا (١٥٢) ، حديث ( ١٢٧٢ ) ، ٣٣٨/٦ ؛ ابن حزم ، المحلى ، ٢١٤/٨ .

(٢) أخرجه عبدالرزاق ، المصنف ، باب المزارعه على الثلث والربع ، حديث رقم ( ١٤٤٦٨ ) ، ٩٨/٨ ، بسنده قال : اخبرنا معمر بن الزهري عن ابن المسيب . واصل الحديث مخرج في الصحيحين بلفظ : ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل اهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر او زرع ) ؛ البخارى ، كتاب الحرث والمزارعه (٤١) باب المزارعه بالشطر ونحوه ( ٨ ) رقم ( ٢٣٢٨ ) ، ١٥٤/٢ ؛ مسلم ، كتاب المساقاه ( ٢٢ ) باب المساقاه والمعاملة بجزء من الزرع والثمر ( ١ ) حديث ( ١٥٥١/١ ) ، ١١٨٦/٣ .

(٣) أخرجه عبدالرزاق ، المصنف ، باب المزارعه ، أثر رقم ( ١٤٤٧٧ ) بسنده قال : أخبرنا ابوسفیان قال : أخبرنى عمرو بن عثمان بن موهب قال : سمعت أبا جعفر محمد بن علي يقول : ٠٠٠٠٠٠ ( ، ١٠٠/٨ ؛ ابن ابي شيبة ، المصنف ، كتاب البيوع والاقضية ، باب من لم ير بالمزارعه ٠٠٠ ( ١٥٢ ) ، اثر رقم ( ١٢٧٣ ) ، ٣٣٨/٨ .



جواز إعطاء الأرض لمن يتولى زراعتها ، والعمل فيها ، حتى تثمر ، وتكون أجرته سهمًا مشاعًا مما يخرج منها ، حيث دل الأثر الثانى والثالث على أن آخر فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أن مات كان إعطاء الأرض بنصف ما يخرج منها من الزرع والثمر ومن الشجر وعلى هذا مضى أبو بكر وعمر وجميع الصحابة معهما " (١) ، وأما الأثر الأول فقد دل صراحة على أن أبابكر قد أنشأ عقد مزارعة جديد ، وأعطى للعامل فيه النصف مما يخرج منها ، وأما الأثر الأخير فيدل على أن آل أبى بكر وآل عمر وآل على قد ساروا على نهج أبى بكر وعمر وعلى فى تصحيح عقد المزارعة والعمل به .

#### ( ٤ ) آراء الفقهاء فى حكم المزارعة :

لا خلاف بين الفقهاء على عدم جواز المزارعة على جزء معين من الأرض ، بحيث يكون لصاحب الأرض زرع بعينه وللعامل زرع بعينه ، بل هو فاسد باجماع العلماء (٢) . روى عن حنظله بن قيس الزرقى (٣) أنه قال : سمعت رافع بن خديج (٤) يقول : كنا أكثر الأنصار حقلًا ، قال : كنا نكرى الأرض على أن

(١) المحلى ، ٢١٤/٨ .

(٢) انظر : شرح معانى الآثار ، ١٠٩/٤ ؛ المحلى ، ٢٣٢/٨ ؛ المغنى ، ٣١٦/٥ .

(٣) هو حنظله بن قيس بن عمرو بن حصن بن خلد بن الزرقى المدنى ، روى عن عمر وعثمان وأبى اليسر وغيرهم وروى عنه الزهرى وربيعه ويحيى بن سعيد الأنصارى وغيرهم ، قال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث ، ونقل عن الزهرى أنه قال : ما رأيت من الأنصار أحزم ولا أجود رأيًا من حنظله بن قيس ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، قيل إنه ولد على عهد النبى صلى الله عليه وسلم .

انظر : أسد الغابة ، ٦١/٢ ؛ تهذيب التهذيب ، ٥٥/٣ .

(٤) هو رافع بن خديج بن عدى ، أبو عبد الله ، الأنصارى الأوسى الحارثى ، صحابى شهد أحدا والخندق ، وروى عن النبى صلى الله عليه وسلم وعن ظهير بن رافع وروى عنه ابنه عبد الرحمن وابنه رفاعه والسائب بن يزيد وسعيد بن المسيب وغيرهم ، توفى بالمدينة عام ( ٧٤ هـ ) له ٧٨ حديثًا .

انظر : الاستيعاب ، ٤٩٥/١ ؛ أسد الغابة ، ١٥١/٢ ؛ الإصابه ، ٤٩٥/١ ؛ تهذيب التهذيب ، ١٩٨/٣ .

لنا هذه ولهم هذه فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه ، فنهانا عن ذلك ،  
وأما الورق فلم ينها ( وفى روايه ) انما كان الناس يؤاجرون على عهد  
النبي صلى الله عليه وسلم على الماذيانات (١) وأقبال الجداول وأشياء  
من الزرع ، فيهلك هذا ويسلم هذا ، ويسلم هذا ويهلك هذا ، فلم يكن  
للناس كراء الا هذا فلذلك زجر عنه ، فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس (٢) .

واختلف الفقهاء بعد ذلك فى جوازها على قدر مشاع مما يخرج منها  
كالثلث والرابع :

(١) ( قال ابوحنيفه رحمه الله : المزارعه بالثلث والرابع باطله ) (٣)  
وقال صاحبان بجوازها (٤) .

(٢) وأما المالكية فيرون جواز المزارعه ولكن بثلاثة شروط :  
(أ) أن يكون العوض الذى يعطى للعامل غير طعام ، حتى ولو لم  
تخرجه الأرض .

(ب) أن يتساوى صاحب الأرض والعامل فيما يخرجانه ويقدمانه ،  
بحيث تكون نسبة الربح مساوية للمخرج ، فلا بد أن يتساويا  
فى الخارج والمخرج جميعا .

(ج) أن يكون البذر مقدما من العامل وصاحب الأرض ، وان يكون  
متماثلا نوعا .

(١) الماذيانات : هى مسايل المياه وقيل : ماينبت على حافتى ميسل  
الماء . وقيل ماينبت حول السواقي ، وهى لفظة معربه وليست عربية .  
(٢) البخارى ، الصحيح ، كتاب الحرث والمزارعه ( ٤١ ) باب حدثنا  
محمد . . . ( ٧ ) حديث ( ٢٣٢٧ ) ، ١٥٤/٢ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب  
البيوع ( ٢١ ) باب كراء الأرض بالذهب والورق ( ١٩ ) ، حديث  
( ١١٦ - ١١٧ / ١٥٤٧ ) ، ١١٨٣/٣ ، واللفظ لمسلم .

(٣) القدورى ، احمد بن محمد ، الكتاب ، مطبوع مع اللباب ، (بيروت :  
دار الحديث ) ، ٢٢٨/٢ .

(٤) انظر : الهدايه ، ٣٨٤/٨ ، المبسوط ، ١٧/٢٣ ، فتح القدير — ر ،  
٣٨٤/٨ .

والمالكية يعتبرون عقد المزارعه بهذه الشروط عقد شركه ، ولذلك الحقوها بباب الشركه ، قال الخرشي (١) ( عقد الشركه يصح اذا سلم من كراء الأرض ، بما يمتنع كراؤها بأن وقع الكراء بذهب أو فضه أو بعرض أو حيوان لا بطعام ولو لم تنبته كالعسل ونحوها او بما تنبته ولو لم يكن طعاما كقطن ..... وأن يقابلها مساو على قدر الربح الواقع بينهما ، فعلى هذا لو كانت اجرة الأرض مائة والبقر والعمل بخمسين ودخلا على أن لرب الأرض الثلثين ولرب البقر والعمل الثلث جاز ، وان دخلا على النصف لم يجز لأنه سلف ٠٠٠٠ وان يأخذ كل واحد منهما من الربح على حسب ما يخرج (٢) .

(٣) وأما الشافعية فقد ذهبوا الى القول بعدم جواز المزارعه ، قال النووي " ولاتصح المخابره وهى : عمل الأرض ببعض ما يخرج منها ، والبذر من العامل ، ولا المزارعه وهى هذه المعامله والبذر من المالك (٣) .

(٤) وأما الحنابلة فقد ذهبوا الى القول بجوازها ، جاء فى الزاد : " وتصح المزارعه بجزء مشاع معلوم النسبه مما يخرج من الأرض لربها ،

(١) هو محمد بن عبدالله الخرشي ، او الخراشي ، المالكي ، اول من تولى مشيخة الأزهر ، نسبته الى قرية يقال لها ( ابوخراس ) من البحيره بمصر . قال فى التاج ( خراس كسحاب ) اقام بالقاهرة وتوفى بها عام ( ١١٠١ هـ ) كان فقيها فاضلا ، من تصانيفه ( الشرح الكبير على متن خليل ) و ( الشرح الصغير على متن خليل ) وغيرها . انظر : الأعلام ، ٢٤٠/٦ .

(٢) الخرشي ، محمد بن عبدالله ، الخرشي على مختصر خليل ، ( بيروت : دار صادر ) ، ٦٤/٦ ، مواهب الجليل ، ١٧٧/٥ ، الزرقانى ، عبدالباقى ، شرح الزرقانى على مختصر خليل ، ( بيروت : دار الفكر ) ، ٦٦/٦ .

(٣) يحيى بن شرف ، منهاج الطالبين ، ( مصر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وشركاؤه ) ، ص ٧٥ ، تحفة المحتاج ، ١٠٨/٦ ، مغنى المحتاج ، ٣٢٤/٢ ، نهاية المحتاج ، ٢٤٧/٥ .

أو للعامل والباقي للآخر ، ولا يشترط كون البذر والغراس من رب الأرض وعليه عمل الناس (١) . والقول بالجواز مذهب جماعة من الصحابة منهم ابن مسعود (٢) وعلى بن ابي طالب ومعاذ بن جبل وغيرهم ، ومن التابعين ابن المسيب وابن سيرين وغيرهم (٣) .

وبعد هذا العرض يتضح لنا أن في حكم المزارعة قولين :

(١) الجواز وهو مذهب ابي بكر الصديق رضي الله عنه وجماعه من الصحابة والتابعين وبه قال صاحبان من الحنفية وهو مذهب الحنابلة ، وبه قال المالكية ولكن وفق شروط ثلاثه تقيده .

(٢) المنع وهو قول الامام ابي حنيفة وهو مذهب الشافعية .

(١) شرف الدين ، موسى بن احمد ، زاد المستقنع ، ( الطائف : مكتبة المؤيد ) ، ص ٩٥ ، شرح المنتهى ، ٣٤٣/٢ ، كشاف القناع ، ٥٣٢/٣ .

(٢) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي ، ابو عبد الرحمن من أهل مكة ، من أكابر الصحابة فضلا وعقلا ، من السابقين للإسلام ، هاجر الى ارض الحبشه هجرتين ، شهد بدرا واحدا والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . كان ملازما لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أقرب الناس اليه هديا ودلا وسمتيا . أخذ من فيه سبعين سورة لا ينازعه فيها أحد ، بعثه عمر الى أهل الكوفة ليعلمهم دينهم له في الصحيحين ( ٨٤٨ ) حديثا . انظر : طبقات ابن سعد ، ٣٤٢/٢ ، الاستيعاب ، ٣١٦/٢ ، اسد الغابه ، ٢٥٦/٣ ، الاصابه ، ٣٦٨/٢ .

(٣) انظر : عبد الرزاق ، المصنف ، باب المزارعه على الثلث ، ٩٩١/٨ وما بعدها ، فتح الباري ، ١٠/٥ ، ابن المنذر ، محمد بن ابراهيم ، الاشراف على مذاهب اهل العلم ، الطبعة الأولى ، تحقيق : محمد نجيب ، الدوحة : دار الثقافة ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ) ، ٥٥/١ - ٥٦ .

الأدلة :

أولا : أدلة القائلين بجواز المزارعه :

استدلوا بالأدلة التالية :-

(١) استدلوا بما رواه عبدالله بن عمر رضى الله عنهما ( أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر وزرع ، فكان يعطي أزواجه مائة وسق ، ثمانون وسق تمر ، وعشرون وسق شعير ، وقسم عمر خيبر فخير أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطع لهن من الماء والأرض ، أو يمضى لهن ، فممنهن من اختار الأرض ، وممنهن من اختار الوسق ، وكانت عائشة (اختارت الأرض) (١) .

وجه الدلالة : دل هذا الحديث من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهل خيبر على جواز المزارعه ، حيث عقد معهم عقد مزارعه على ما يخرج منها من ثمر أو زرع ، واستمر الخلفاء بعده على ذلك ، قال ابن حجر " هذا الحديث هو عمدة من أجاز المزارعه والمخابره لتقرير النبي صلى الله عليه وسلم ، واستمراره على عهد أبى بكر السى أن اجلاهم عمر " (٢) .

المناقشة :

نوقش الاستدلال بحديث معاملة الرسول صلى الله عليه وسلم لأهل خيبر من عدة وجوه :

- 
- (١) البخارى ، الصحيح ، كتاب الحرث والمزارعه ( ٤١ ) باب المزارعه بالشطر ونحوه ( ٨ ) حديث رقم ( ٢٣٢٨ ) ، ١٥٤/٢ ؛ مسلم ، الصحيح ، كتاب المساقاه ( ٢٢ ) باب المساقاه والمعامله بجزء من الثمر والزرع حديث رقم ( ١٥٥١/٢ ) ، ١١٨٦/٣ .
- (٢) فتح البارى ، ١٠/٥ ؛ نيل الاوطار ، ٢٧٣/٥ .

(١) قالوا " ان النبي صلى الله عليه وسلم حين افتتح خيبر ——— استرقهم وتملك اراضيهم ونخيلهم ثم جعلها فى ايديهم يعملون فيها ——— للمسلمين بمنزلة العبيد فى نخيل مواليتهم ، وكان فى ذلك منفعة للمسلمين ليتفرغوا للجهاد بأنفسهم ، ولأنهم كانوا أبصر بذلك العمل من المسلمين وما جعل لهم من الشروط بطريق النفقة لهم فانهم ممالك للمسلمين يعملون لهم فى نخيلهم فيستوجبون النفقة عليهم ، فجعل نفقتهم بما يحصل لهم من عملهم وجعل عليهم نصف ما يحصل لعملهم ليكون ذلك ضريبة عليهم بمنزلة المولى يشارط عبده الضريبة اذا كان مكتسبا " (١) .

#### رد المناقشة :

ورد على ذلك بأن دعوى استرقاق النبي صلى الله عليه وسلم ليهود خيبر غير ثابتة ولا يسندها دليل بل الثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد صالحهم ، يقول شيخ الاسلام ابن تيميه رادا على هذه الشبهة " ومعلوم بالنقل المتواتر أن النبي صلى الله عليه وسلم صالحهم ولم يسترقهم حتى اجلهم عمر ، ولم يبيعهم ولا مكن أحدا من المسلمين من استرقاق احد منهم " (٢) .

(٢) ونوقش حديث ابن عمر ثانيا " بأن معاملة الرسول صلى الله عليه وسلم اهل خيبر كان خراج مقاسمه بطريق المن عليهم والصلح وهو جائز لأن الخراج نوعان ، خراج وظيفه وهو أن يوظف الامام عليهم كل سنة ، ويضع عليهم ماتطيق اراضيهم ، والثانى خراج مقاسمه وهو أن يشترط عليهم بعض ما يخرج كالنصف والثلث ونحو ذلك جزء ١٦ شاعرا ، والدليل على ذلك انه عليه الصلاة والسلام لم يبين لهم المدة ، ولو كانت مزارعه لبينها لهم ، لأن المزارعة لاتجوز عند من يجيزها الا ببيان المدة . " (٣) .

(١) المبسوط ، ٢/٢٣ - ٣ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيميه ، جمع وترتيب : عبدالرحمن بن قاسم

وابنه محمد ، (القاهرة : ادارة المساحه العسكريه ، ١٤٠٤هـ) ، ٩٧/٢٩ .

(٣) الزيلعى ، عثمان بن على ، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ، (باكستان :

المكتبة الامداديه) ، ٢٧٨/٥ ، المبسوط ، ٢/٢٣ - ٣ .

رد المناقشه :

ورد على ذلك بان معاملة الرسول صلى الله عليه وسلم لأهل خيبر ليست من مسائل الخراج بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم أراضى خيبر بعد فتحها على المسلمين ، ولو كانت أرض خيبر أرض خراج لبقيت ملكية أراضيتها فى يد اليهود ولكن ذلك لم يحصل بدليل اخراج عمر رضى الله عنه اليهود منها ، حيث جاء فى بعض روايات حديث ابن عمر ( ان عمر ابن الخطاب رضى الله عنه اجلى اليهود منها ، وكانت الأرض حين ظهر عليها لله ورسوله وللمسلمين ، فأراد اخراج اليهود منها ، فسألت اليهود رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرهم بها ) (١) فدل ذلك على أن معاملة الرسول صلى الله عليه وسلم لأهل خيبر كانت مزارعه .

وأما اشتراط المده فى المزارعه فلم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا صحبه فى مزارعة اهل خيبر اشتراطا لها (٢) ، والمدة فى المزارعه معلومه بنتاج الاشجار أو بالسنة ، وقد انكر ابن حزم اشتراط المده وقال " ولا يحل عقد المزارعه الى اجل مسمى . . . لأن هكذا عقده رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلى هذا مضى جميع الصحابه رضى الله عنهم . . . . فكان اشتراط مدة فى ذلك شرطا ليس فى كتاب الله فهو باطل وخلاف لعمله عليه السلام ، وقد قال عليه الصلاة والسلام ( من عمل عملا

(١) البخارى ، الصحيح ، كتاب الحرث والمزارعه ( ٤١ ) باب اذا قال رب الأرض ( اترك ما أترك الله ) ( ١٧ ) الحديث ( ٢٣٣٨ ) ، ١٥٧/٢ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب المساقاه ( ٢٢ ) باب المساقاه والمعامله ( ١ ) الحديث ( ١٥٥١/٥ ) ، ١١٨٧/٣ .

(٢) ولذلك نجد ان الامام البخارى عقد بابا على حديث تعامل النبى صلى الله عليه وسلم مع أهل خيبر بقوله ( باب اذا قال رب الأرض ( اترك ما أترك الله ولم يذكر اجلا معلوما فهما على تراضيهما ) ، كتاب المزارعه ( ٤١ ) باب ( ٧ ) ، ١٥٧/٢ .

ليس عليه امرنا فهو رد (١) (٢) .

(٢) واستدلوا ثانياً باجماع الصحابة على جواز المزارعة ، قال ابن قدامة : " ان مذهبنا اليه - أى من جواز المزارعة - مجمع عليه ، فان ابا جعفر روى ذلك عن كل اهل بيت بالمدينة وعن الخلفاء الأربعة واهليهم ، وفقهاء الصحابة ، واستمرار ذلك ، وهذا مما لا يجوز خفاؤه ، ولم ينكره من الصحابة منكر ، فكان اجماعاً " (٣) . ونقله كذلك ابــــن تيميه (٤) . ويعضد هذا الاجماع ما جاء فى الصحيح عن أبى جعفر أنه قال: ما بالمدينة اهل بيت هجرة الا يزرعون على الثلث والربع ، وزارع علىــــ وسعد بن مالك (٥) وعبدالله بن مسعود وعمر بن عبدالعزيز (٦) والقاسم (٧)

(١) البخارى ، الصحيح ، كتاب الصلح (٥٣) باب اذا اصطلحوا على جور ( ٥ ) حديث (٢٦٩٧) ، ٢٦٧/٢ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب الأقضية (٣٠) باب نقــــض الأحكام الباطلة (٨) حديث (١٧١٨/١٨) ، ١٣٤٣/٣ .

(٢) المحلى ، ٢٢٥/٨ .

(٣) المغنى ، ٣١٢/٥ .

(٤) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ، ٩٧/٢٩ .

(٥) هو سعد بن ابى وقاص ،

انظر : فتح البارى ، ٨/٥ .

(٦) هو عمر بن عبدالعزيز بن مروان بن الحكم ، قرشى من بنى اميه ، الخليفة الصالح ، ربما قيل له (خامس الخلفاء الراشدين ) لعدله وحزمه ، معدود من كبار التابعين . ولد ونشأ بالمدينة ، وولى امارتها للوليد ثم استوزره سليمان بن عبدالمك وولى الخلافة بعهد من سليمان سنة ( ٩٩ هـ ) فبسط العدل ، وسكن الفتن . مات عام ( ١٠١ هـ ) .

انظر : طبقات ابن سعد ، ٣٣٠/٥ ، سير اعلام النبلاء ، ١١٤/٥ ، الكتبى ، محمد بن شاکر ، فوات الوفيات ، تحقيق : احسان عباس ، ( بيروت : دار صادر ، ١٩٧٣ م ) ، ١٣٣/٣ ، الأعلام ، ٥٠/٥ .

(٧) هو القاسم بن محمد بن ابى بكر الصديق ، ابو محمد ، وقيل ابو عبدالرحمن ، من خيار التابعين ، كان ثقة رفيعا عالما ، اماما ، فقيها ، ورعا ، وله رواية للحديث الشريف ، وهو احد الفقهاء السبعة فى المدينة ، ولد فيها ، قال ابن عيينه : كان القاسم افضل اهل زمانه ، عمى فى أواخر حياته ، وتوفى بقديد ( بيــــن مكة والمدينة ) حاجا أو معتمرا سنة ( ١٠٧ هـ ) .



وعروه وآل ابى بكر وآل عمرو وآل على وابن سيرين " (١) ، قال ابن حجر عقب هذا الاثر " والحق أن البخارى انما أراد بسياق هذه الآثار الاشاره الى أن الصحابه لم ينقل عنهم خلاف فى الجواز خصوصا أهل المدينه — فيلزم من يقدم عملهم على الاخبار المرفوعه ان يقولوا بالجواز على قاعدتهم " (٢) .

### المناقشة :

نوقش هذا الاجماع بالاحاديث الداله على النهى عن كراء الأرض أو المزارعه عليها ، وقد ترك ابن عمر كراء الأرض بعد سماعه حديث رافع وقال ( كنا نخابر اربعين سنة حتى حدثنا رافع بن خديج أن النبی صلی الله عليه وسلم نهى عن المخابره ) (٣) .

### رد المناقشة :

جاء فى الصحيحين من " أن ابن عمر رضى الله عنهما لم يحرم المزارعه ولم يذهب الى حديث رافع ، وانما كان شديد الورع ، فلما بلغه حديث رافع خشى أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم احدث فى المزارعة شيئا لم يكن علمه فتركه لذلك " (٤) .

(٣) واستدلوا ثالثا بالقياس على المضاربه ، حيث قال ابن تيميه

" ان هذه — أى المزارعه — من جنس المضاربه فانها عين تنمو بالعمل —

== انظر : طبقات ابن سعد ، ١٨٧/٥ ، وفيات الاعيان ، ٥٩/٤ ؛ تهذيب التهذيب ، ٢٩٩/٨ ، الاعلام ، ١٨١/٥ .

(١) البخارى ، الصحيح ، كتاب الحرث والمزارعه ( ٤١ ) باب المزارعه بالشر ونحوه ( ٨ ) ، ١٥٤/٢ .

(٢) فتح البارى ، ٨/٥ .

(٣) المجموع ، ٤٠٠/١٤ — ٤٠١ ، كشف القناع ، ٥٣٣/٣ .

(٤) انظر : البخارى ، الصحيح ، كتاب الحرث والمزارعه (٤١) ، باب ماكان

اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يواسى بعضهم بعضا (١٨) حديث

( ٢٣٤٥ ) ، ١٥٨/٢ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب البيوع (٢١) باب

كراء الأرض ( ١٧ ) حديث رقم ( ١٥٤٧/١١٢ ) ، ١١٨١/٣ .

عليها ، فجاز العمل عليها ببعض نمائها كالدراهم والدنانير ، والمضاربة جوزها الفقهاء كلهم ، اتباعا لما جاء فيها عن الصحابة رضی الله عنهم مع أنها لا يحفظ فيها سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولقد كان أحمد يرى أن يقيس المضاربة على المساقاة والمزارعة لثبوتها فتجعل أصلا يقياس عليها وإن خالف فيها من خالف وقياس كل منهما على الآخر صحيح ، فإن من ثبت عنده جواز أحدهما أمكن أن يستعمل فيه حكم الآخر لتساويهما" (١) .

#### المناقشة :

نوقش هذا القياس بأن عقد المزارعة لا يشبه عقد المضاربة لأنه عقد ينعقد على العمل المحض بخلاف المزارعة ، ولذلك فهي نوع من انـــــــــــــــــواع الاجارة فهي عمل يعوض ، والاجاره لابد أن يكون الأجر فيها معلوما ، لأنها كالثمن والعوض في المزارعة مجهول ، لأن الثمر قد يخرج قليلا وقد يخرج كثيرا وهو مجهول (٢) .

#### رد المناقشة :

ورد بأن المزارعة عقد مشارك وليست مثل الاجارة المطلقـــــــــــــــــه ، فالنماء الحادث في المزارعة يحصل من منفعة اصليين ، الأرض والعمل ، بخلاف الاجاره ، فالمقصود فيها العمل أو المنفعة ، فمن استؤجر لبناء منزل فهو يستحق الأجر إذا وفى العمل ، ولذلك يشترط في الاجارة اللازمة كون العمل مضبوطا ، وفى المزارعة منفعة يد من العامل ونحوها ، ومنفعة الأرض وغيرها

(١) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ، ١٠١/٢٩ .

(٢) انظر : الطبرى ، محمد بن جعفر ، اختلاف الفقهاء ، ( بيـــــــــــــــــروت : دار الكتب العلمية ) ، ص ١٤٧ -- ١٤٨ ؛ الكرلانى ، جلال الديـــــــــــــــــن الخوارزمى ، الكفاية شرح الهداية ، ( بيروت : دار احياء التراث العربى ) ، ٣٨٥/٨ .

من صاحب الأرض ، وليس على كل واحد منها استيفاء منفعة الآخر ، وانما المقصود المنفعة المتولدة من اجتماع المنفعتين ، فان حصل نماء اشتركا فيه ، وان لم يحصل ذهب على كل واحد منهما منفعة فيشتركان فى المغنم والمغرم ، وهذا جنس من التصرفات يخالف فى حقيقته ومقصوده وحكمه الاجاره المحضه (١) .

(٤) واستدلوا رابعا بأن القول بجواز المزارعه ذهب اليه جميع فقهاء الحديث الجامعون لطرقه كلهم ، كأحمد بن حنبل واصحابه كلهم من المتقدمين والمتأخرين (٢) .

ثانيا : أدلة القائلين بعدم جواز المزارعه :

استدلوا بالأدلة التالية :

(١) استدلوا بالاحاديث الناهية عن كراء الأرض ومنها :

(أ) عن جابر رضى الله عنه ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم نهى عن كراء الأرض ) (٣) .

(ب) وعنه ايضا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

( من كانت له ارض فليزرعها ، أو ليزرعها اخاه ولا يكرها ) (٤) .

- 
- (١) انظر : مجموع فتاوى شيخ الاسلام ، ٩٨/٢٩ - ٩٩ .
- (٢) انظر : الاشراف على مذاهب اهل العلم ، ٥٥/١ ، مجموع فتاوى شيخ الاسلام ، ٩٤/٢٩ ، ابن القيم ، تهذيب سنن ابى داود ، ٥٧/٥ .
- (٣) مسلم ، الصحيح ، كتاب البيوع ( ٢١ ) باب النهى عن المحاقلة ( ١٦ ) حديث رقم ( ١٥٣٦/٨٦ ) ، ١١٧٦/٣ ، وباب كراء الأرض ( ١٧ ) حديث رقم ( ١٥٣٦/٨٧ ) ، ١١٧٦/٣ ، احمد ، المسند ، ٣٣٨/٣ ، ٣٨٩ .
- (٤) مسلم ، الصحيح ، كتاب البيوع ( ٢١ ) باب كراء الأرض (١٧) حديث رقم ( ١٥٣٦/٩٢ ) ، ١١٧٧/٣ ، ابوداود ، السنن ، كتاب البيوع والاجارات ( ١٧ ) باب فى التشديد فى المزارعه ( ٣٢ ) حديث ( ٣٣٩٥ ) ، ٦٨٩/٣ .

(ج) وعنه ايضاً قال : كان لرجال فضول ارضين من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( من كانت له فضل ارض فليزرعها أو ليعملها اخيه ، فان ابى فليمسك ارضه ) (١) .

(د) وعنه ايضاً قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤخذ للأرض أجر أو حظ (٢) .

(هـ) وعنه ايضاً قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( من كانت له ارض فليزرعها فان لم يستطع أن يزرعها ، وعجز عنها ، فليمنحها اخاه المسلم ولا يؤاخرها اياه ) (٣) .

(و) وعنه ايضاً قال ( كنا نخابر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنصيب من القصرى (٤) ومن كذا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( من كانت له ارض فليزرعها أو فليحرثها اخاه والا فليدعها ) (٥) .

(ز) وعنه قال : كنا فى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم نأخذ الأرض بالثلث أو الربع بالماديانات ، فقام رسول الله

- (١) البخارى ، الصحيح ، كتاب الحرث والمزارعه ( ٤١ ) باب ما كان اصحاب رسول الله . ( ١٨ ) حديث (٢٣٤١) ، ١٥٨/٢ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب البيوع (٢١) باب كرا الأرض (١٧) حديث (١٥٣٦/٨٩) ، ١١٧٦/٣ .
- (٢) مسلم ، الصحيح ، كتاب البيوع ( ٢١ ) باب كرا الأرض (١٧) حديث ( ١٥٣٦/٩٠ ) ، ١١٧٦/٣ .
- (٣) مسلم ، الصحيح ، كتاب البيوع ( ٢١ ) باب كرا الأرض (١٧) حديث ( ١٥٣٦/٩١ ) ، ١١٧٦/٣ .
- (٤) القصرى : على وزن القبطى ، وهو مابقى من الحب فى السنبيل بعد الدياس .
- انظر : النهاية فى غريب الحديث ، ٧٠/٤ .
- (٥) مسلم ، الصحيح ، كتاب البيوع ( ٢١ ) ، باب كرا الأرض (١٧) حديث ( ١٥٣٦/٩٥ ) ، ١١٧٧/٣ .

صلى الله عليه وسلم فى ذلك فقال ( من كانت لـــــــه أرض  
فليزرعها فان لم يزرعها فليمنحها اخاه ، فان لم يمنحها  
اخاه فليمسكها ) (١) .

قال ابن القيم " وهذه الاحاديث متفق عليها وذهب اليها من ابطال  
المزارعه " (٢) .

### المناقشة :

تناقش هذه الأحاديث من ثلاثة وجوه :

(١) تناقض احاديث النهى عن كراء الأرض مطلقا ، بان النهى  
الوارد فيها محمول على الوجه المفضى الى الضرر والجهالة لا عن اكرائها  
مطلقا حتى بالذهب والفضة ، وأما الأحاديث الواردة فى النهى عن المزارعه فمحمول  
على التنزيه (٣) ، ويدل على ذلك ما جاء فى بعض الروايات من النهى عن  
المزارعه على جزء معين مما يخرج منها فقد جاء فى بعض طرقه ( انهم  
كانوا يختصون بأشياء من الزرع من القصرى ، ومن كذا وكذا فقال صلى  
الله عليه وسلم ( من كان له أرض فليزرعها أو ليحرقها اخاه ) (٤) ،  
قال ابن القيم : " فهذا مفسر مبين ذكر فيه سبب النهى ، وأطلق فى غيره  
من الألفاظ ، فينصرف مطلقها الى هذا المقيد المبين . ويدل على أن هذا  
هو المراد بالنهى " (٥) .

(٢) أن هذا الحديث برواياته الدالة على منع كراء الأرض مطلقا ،  
معارض بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم مع اهل خيبر وفعل كثير من  
الصحابه (٦) .

- 
- (١) مسلم ، الصحيح ، كتاب البيوع ( ٢١ ) ، باب كراء الأرض (١٧) حديث  
( ١٥٣٦/٩٥ ) ، ١١٧٧/٣ .  
(٢) تهذيب سنن أبى داود ، ٥٧/٥ .  
(٣) انظر : نيل الاوطار ، ٢٧٤/٥ .  
(٤) سبق تخريجه ص ( ١٦٥ ) .  
(٥) تهذيب سنن أبى داود ، ٦٢/٥ .  
(٦) انظر : عارضة الاحوذى ، ١٥٤/٦ .

(٣) ان الصحابه فهموا المعنى المقصود به حديث جابر وأن المراد منه ليس تحريم المزارعه وانما أن يرفق بعضهم ببعض ، قال الخطابي معلقا على قول ابن عباس " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينها عنها - أى المزارعه - ولكن قال ( يمنح احدكم اخاه خيرا له من أن يأخذ عليها خراجا معلوما ) (١) قال : " وقد عقل ابن عباس معنى الخبر وان ليس المراد به : تحريم المزارعه بشطر ماخرجه الأرض ، وانما ارى بذلك ان يتمانحوا ارضهم وأن يرفق بعضهم ببعض " (٢) .

( ٢ ) واستدلوا ثانيا بحديث رافع بن خديج انه قال : ( كنا نحاقل الارض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنكريها بالثلاث والربع والطعام المسمى ، فجاءنا ذات يوم رجل من عمومى ، فقال : نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن امر كان لنا نافعا ، وطواعية الله ورسوله انفع لنا ، نهانا أن نحاقل بالأرض فنكريها على الثلث والربع والطعام المسمى وأمر رب الأرض أن يزرعها أو يزرعها ، وكره كراءها وما سوى ذلك ) (٣) .

وفى رواية أن اسيد بن ظهير (٤) خرج على قومه الى بنى حارثة فقال: يا بنى حارثة : لقد دخلت عليكم مصيبه قالوا ماهى قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء الأرض ، قلنا يارسول الله : اذا نكريها

---

(١) مسلم ، الصحيح ، كتاب البيوع ( ٢١ ) باب الأرض تمنح (٢١) حديث ( ١٢١ ) ، ١١٨٤/٣ .

(٢) معالم السنن ، ٥٤/٥ .

(٣) مسلم ، الصحيح ، كتاب البيوع ( ٢١ ) باب كراء الأرض (١٨) حديث ( ١٥٤٨/١١٣ ) ، ١١٨١ .

(٤) هو اسيد بن ظهير بن رافع بن عدى بن زيد ، الانصارى الحارثى ، ابن عم رافع بن خديج ، يكنى ابا ثابت ، له ولأبيه صحبه ، قال البخارى: مدنى يمانى ، له صحبه ، اخرج له اصحاب السنن ، مات فى خلافة عبدالملك بن مروان .

انظر : اسد الغابه ، ٩٤/١ ، الاصابه ، ٤٩/١ .

بشء من الحب . قال : لا ، وكنا نكريها بالتبن ، فقال : لا ، وكنا نكريها  
مما على الربيع الساقى قال لا ، أزرعها او امنحها اخاك (١) .

وجه الدلالة : وصف اسيد بن ظهير نهى النبى صلى الله  
عليه وسلم عن كراء الأرض بأنه مصيبه ( وانما سمى ذلك مصيبة لهم لأن  
اكتسابهم كان بطريق المزارعه ، فكانوا قد تعارفوا على ذلك ، وكان  
يشق عليهم تركها ، ولو كان المراد التأويل الذى اشار اليه فى الحديث  
الأول - وهو ان يزارع على جزء بعينه من الأرض - لم يكن ذلك كبير مصيبة  
لتمكنهم من تحصيل المقصود بدفع الأرض مزارعة بجزء شاع من الخارج ) (٢) .

#### المناقشة :

نوقش حديث رافع من عدة وجوه :

(١) قالوا ان حديث رافع فى غاية الاضطراب والتلون ، قال عنه  
الامام احمد : " حديث رافع الوان " ، فرافع يحدث مره عن عمومته ومرة  
عن رافع بن ظهير ، مع اضطراب الالفاظ ، فمرة ( نهى عن الجعل ) ومرة  
يقول ( عن كراء الأرض ) ومرة يقول ( لا يكرهها بثلث ولا ربع ، ولا طعام  
مسمى ) (٣) .

- (١) النسائى ، احمد بن شعيب ، سنن النسائى ( المجتبى ) ، الطبعة  
الأولى المفهرسة ، ترقيم : عبدالفتاح ابو غده ، ( بيروت :  
دار البشائر الاسلامية ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ) ، كتاب المزارعه  
( ٣٥ ) باب ذكر الاحاديث المختلفة فى النهى عن كراء الأرض بالثلث  
( ٤٥ ) حديث ( ٣٨٦٢ ) ، ٣٣/٧ ، واخرج البخارى قريبا منه ، الصحيح  
كتاب الحرث والمزارعه ( ٤١ ) باب ما كان اصحاب النبى صلى الله  
عليه وسلم . . . ( ١٨ ) حديث ( ٢٣٣٩ ) ، ١٥٨/٢ ، وكذلك مسلم ،  
الصحيح ، كتاب البيوع ( ٢١ ) باب كراء الأرض بالطعام (١٨) حديث  
( ١٥٤٨/١١٣ ) ١١٨١ .
- (٢) المبسوط ، ١٢/٢٣ .
- (٣) انظر : تهذيب سنن ابى داود ، ٥٨/٥ - ٥٩ .

رد المناقشة :

واجاب ابن حجر على ذلك بقوله " وقد استظهر البخارى لحديث رافع  
بحديث جابر وابى هريره رادا على من زعم أن حديث رافع فرد وأنه مضطرب ،  
واشار الى صحة الطريقين عنه " (١) .

(٢) ان الصحابه لم يسلموا هذا الحديث لرافع ، بل كشفوا له عن  
سببه ، فقد قال زيد بن ثابت وقد حكى له حديث رافع ( أنا أعلم بذلك  
منه ، وانما سمع النبی صلی الله عليه وسلم رجلين قد اقتتلا ، فقال :  
ان كان هذا شأنكم فلا تذكروا المزارع ) وكذلك خير ابن عباس السابق والذي  
ذكر فيه أن النبی صلی الله عليه وسلم لم يینه عنها (٢) .

رد المناقشة :

الرد على ذلك بما روى عن ابن عمر انه كان يكرى ارضه فلمـا  
بلغه خبر ابى رافع ترك كراء ارضه استجابة لحديث رافع وهذا يدل على  
اقرار ابن عمر لهذا الحديث (٣) .

الرد :

ورد بأن ابن عمر كان شديد الورع فلما بلغه حديث رافع خشى أن  
يكون قد استجد حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعلمه فتركها  
لذلك ، ومذهبه عدم تحريم المزارعه ، كما صرح بذلك فى الصحيحين انه  
انما تركها لذلك (٤) .

(٣) أن بعض الفاظ حديث رافع النهى عن كراء المزارع على الاطلاق

وهذا مجمع على خلافه (٥) .

---

(١) فتح البارى ، ١٩/٥ .

(٢) تهذيب سنن ابى داود ، ٥٨/٥ .

(٣) مسلم ، الصحيح ، كتاب البيوع (٢١) باب كراء الأرض (١٧) حديث (١٥٤٧/١٠٩) ،

١١٨٠/٣ .

(٤) سبق تخريجه ص ( ١٦٢ ) .

(٥) انظر: الطبرى اختلاف الفقهاء ، ص ١٤١ ، الاشراف على مذاهب اهل العلم ،

١٥٨/١ ؛ فتح البارى ، ١٩/٥ .



(٤) آن حديث رافع اذا جمعت رواياته واعتبر بعضها ببعض ، وحمل مجملها على مفسرها ومطلقها على مقيدها علم آن الذى نهى عنه النبى هى المزارعة الظالمة التى تكون على جزء معين مما تخرجه الأرض ، حيث جاء فى بعض الفاظه ( كنا نكرى الأرض على آن لنا هذه ولهم هذه ، فربما اخرجت هذه ولم تخرج هذه ) (١) وفى بعضها ( ولم يكن للناس كراء الا هذا فزجر عنه ، وأما بشيء معلوم مضمون فلا بأس ) (٢) ، قال صاحب الاشراف : " وقد جاءت الأخبار عن رافع بن خديج بعلة تدل على ان النهى من رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لتلك العلة " (٣) .

(٥) ان النهى فى الحديث منصب على اجارة الارض بالثلث ونحوه ، والمزارعة امر يختلف عن الاجاره ولايلزم من منع الاجاره منع المزارعه ، اذ المزارعه نوع من الشركه من حيث استوائهما فى الغنم والغرم ، فهى كالمضاربة ، بخلاف الاجاره التى فيها ضمان الغنم للموَجِر (٤) .

(٦) فى حالة التعارض بين حديث رافع لاحاديث الجواز وتعذر الجمع فان حديث رافع يعتبر منسوخا لسببين رئيسيين هما :  
(أ) استمرار العمل بالمزارعه من عصر الرسول صلى الله عليه وسلم الى وفاته ، واستمرار عمل الخلفاء الراشدين .  
(ب) ان القاعده لازالة الاختلاف الذى قد يعرض لبعض الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مسألة من المسائل هى الرجوع لفعل جمهور الصحابه والخلفاء الراشدين وفعلهم هنا هو جواز المزارعه (٥) .

- 
- (١) مسلم ، الصحيح ، كتاب البيوع ( ٢١ ) باب كراء الأرض (١٩) حديث ( ١١٧ ) ، ١١٨٣/٣ .  
(٢) نفس المصدر السابق .  
(٣) الاشراف على مذاهب اهل العلم ، ١٥٣/١ .  
(٤) انظر : تهذيب سنن ابى داود ، ٦٠/٥ .  
(٥) انظر : تهذيب سنن ابى داود ، ٦٠/٥ ، فتح البارى ، ٨/٥ ، مجموع فتاوى شيخ الاسلام ، ١٠٦/٢٩ وما بعدها .

(٣) واستدلوا ثالثا بالمعقول حيث قالوا " ان الاستئجار ببيعــــــــض  
الخارج من النصف والثلث والربع ونحوه استئجار ببدل مجهول وانه لايجوز  
كما فى الاجاره (١) ، فجهالة الاجره مانعة من صحة العقد .

#### المناقشة :

يناقش هذا القياس من وجهين :

(١) ان هذا القياس معارض للنصوص الصحيحة الدالة على جواز المزارعه  
ولا قياس مع وجود النص .

(٢) وعلى فرض قبول هذا القياس فلا نسلم قياس المزارعه على الاجاره  
بل اقرب عقد للمزارعه هـو المضاربة بل هو من جنسها والعلمــــــــاء  
متفقون على جواز المضاربة مع جهالة الربح فكذلك المزارعه (٢) .

---

(١) بدائع الصنائع ، ١٧٥/٦ .

(٢) انظر : مجموع فتاوى شيخ الاسلام ، ١٠١/٢٩ ، تهذيب سنن ابى داود ،

(( الرأى الراجح ))

---

بعد هذا العرض المفصل لأقوال العلماء وادلتهم ومناقشتها يترجح - والله اعلم - ماذهب اليه ابوبكر الصديق رضى الله عنه ومن معه - من الصحابه وغيرهم القائلين بجواز المزارعه وذلك لما يلى :

(١) قوة ادلتهم وسلامتها من الاعتراضات القادحه ، حيث استدلسوا بحديث معاملة الرسول صلى الله عليه وسلم لأهل خيبر حتى وفاته ، واستمرار خلفائه من بعده على هذه المعاملة الى أن اُجلى عمر رضى الله عنه اليهود من خيبر ، وقيام اجماع الصحابه على جواز هذه المعامله دون مخالف ، يقول ابن تيميه " فاذا كان جميع المهاجرين كانوا يزارعون والخلفاء الراشدون وأكابر الصحابه والتابعون من غير ان ينكر ذلك منكر ، لم يكن اجماع اعظم من هذا ، بل ان كان فى الدنيا اجماع فهو هذا ، لاسيما واهل بيعة الرضوان جميعهم زارعوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده الى أن اُجلى عمر اليهود الى تيماء " (١) .

يضاف الى ذلك عدم وجود ناسخ لهذا الجواز ، وانما جاءت بعض الأحاديث التى ورد فيها النهى عن تأجير الأرض ، وقد فسرتها الروايات الأخرى ووضحت ان النهى الوارد فيها منصب على الاجاره المفضيه للجهالة والغرر ، كتحديد قطعة معينة من الأرض تكون هى سهم احد المتعاقدين والتى قد لاتنتج ولا تثمر فيتضرر من جراء ذلك .

(٢) أن عمدة ادلة المانعين حديثى رافع وجابر رضى الله عنهما ، وقد نوقشا نقاشا ظهر منه عدم صلاحيتهما للاحتجاج بهما فى منع المزارعه .

(٣) أن المزارعه من جنس المشاركة وليست من جنس المعاوضة المحضه ، والغرر انما حرم فى المعاوضات المحضه لأنه اكل مال بالباطل .

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ، ٩٧/٢٩ .

(٤) ان الصحابه رضوان الله عليهم ومن بعدهم من التابعين كانوا يتعاملون بالمزارعه والآثار عنهم فى هذا كثيره ، ساق البخارى (١) جملة كثيره منها وافاض عليها ابن حجر (٢) .

- 
- (١) هو محمد بن اسماعيل بن ابراهيم ، ابو عبد الله ، البخارى ، حبر الاسلام والحافظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولد فى بخارى ونشأ يتيماً ، وكان حاد الذكاء ، مبرزاً فى الحفظ . رحل فى طلب العلم وسمع من نحو الف شيخ بخراسان والشام ومصر والحجاز وغيرها ، جمع نحو ستمائة الف حديث ، اختار مما صح منها كتابه ( الجامع الصحيح ) الذى هو اوثق كتب الحديث وله ( التاريخ الكبير ) و ( الأدب المفرد ) و ( الضعفاء ) ، توفى عام ( ٢٥٦ هـ ) .  
انظر : وفيات الاعيان ، ١٨٨/٤ ، سير اعلام النبلاء ، ٣٩١/١٢ ، طبقات الحنابلة ، ٢٧١/١ ، تهذيب الاسماء واللغات ، ٦٧/١ .
- (٢) انظر : فتح البارى ، ٨/٥ وما بعدها .

## المبحث الرابع

### في الإجارة

وفيها المسألتان التاليتان :

المسألة الأولى : منع أن تكون الإجارة بعض العقود عليه .

المسألة الثانية : جواز استئجار الأجير بطعامه وكسوته .

## المسألة الأولى : منع أن تكون الأجرة بعض العقود عليه .

تعريف الاجاره فى اللغة :

الاجاره اسم للأجره على وزن فعاله من أجر يأجر ، وأصل الأجر الثواب ، يقال آجرت فلانا من عمله كذا أى اثبته ، والمستأجر يشيـب المـؤجر عوضا عن بدل المنافع ، والاجرة الكراء والكروه ، والاجارة الأجر والعمل (١) .

تعريف الاجاره فى اصطلاح الفقهاء :

اختلفت عبارات الفقهاء فى تعريف الاجاره مع اتفاقهم على معناها وهو كونها عقد على منفعة بعوض ، وفيما يلى عرض لتعاريفهم :

• فعرفها الحنفية بأنها " بيع منفعة معلومة بأجر معلوم " (٢) .

وعرفها المالكية بأنها " تمليك منافع شئ مباحة مدة معلومة بعوض " (٣) ، ويلاحظ أن المالكية فرقوا فى الاصطلاح بين الاجاره والكراء ، فالعقد على منافع الآدمى وما ينقل غير السفن والحيوان يسمونه اجاره ، والعقد على ما لا ينقل كالارض وما ينقل كالسفينة ونحوها يسمونه كراء فى الغالب (٤) .

وعرفها الشافعية بأنها " عقد على منفعة مقصوده معلومة ، قابلة للبدل والاباحة بعوض معلوم " (٥) .

---

(١) انظر : النووى ، يحيى بن شرف ، تحرير الفاظ التنبيه ، الطبعة الأولى ، تحقيق : عبدالغنى الدقر ، ( بيروت : دار القلم ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م ) ، مادة ( أجر ) ، القاموس المحيط ، المصباح المنير ، مادة ( أجر ) .

(٢) تبين الحقائق ، ١٠٥/٥ .

(٣) الدردير ، الشرح الكبير ، ٢/٤ .

(٤) انظر : الشرح الكبير ، ٢/٤ .

(٥) مغنى المحتاج ، ٣٣٢/٢ .

وعرفها الحنابلة بأنها " عقد على منفعة مباحة معلومة ، تؤخذ شيئاً فشيئاً مدة معلومة من عين معلومة أو موصوفة فى الذمة أو عملاً معلوم بعوض معلوم " (١) .

الأشهر الوارد عن ابى بكر رضى الله عنه :

عن عوف بن مالك الاشجعى (٢) قال : كنت فى الغزوة التى بعث فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو بن العاص وهى غزوة ذات السلاسل ، فصحبت ابابكر وعمر ، فمررت بقوم وهم على جزور قد نحروها وهم لا يقدرّون على أن يبعضوها وكنت امرءاً جازراً ، فقلت لهم تعطونى منها عشرة على أن اقسمها بينكم ؟ قالوا : نعم ، فأخذت الشفرة فجزأتها مكانى وأخذت منها جزءاً فحملته الى اصحابى ، فاطبخناه وأكلناه ، فقال ابوبكر وعمر ، أنى لك هذا اللحم يا عوف ؟ فأخبرتهما فقالا : والله ما أحسنت حين أطعمتنا هذا ، ثم قاما يتقيآن مافى بطونهما منه ، فلما أن قفل الناس من ذلك السفر ، كنت أول قادم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجئته وهو يصلى فى بيته ، فقلت : السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته ، فقال : ( اعوف بن مالك ) فقلت نعم بأبى أنت وأمى ، فقال ( صاحب الجزور ) ولم يزدنى على ذلك شيئاً (٣) .

(١) كشف القناع ، ٤٥٦/٣ ، ٣٥٠/٢ .

(٢) هو عوف بن مالك بن ابى عوف الاشجعى ، يكنى ابا عبد الرحمن ، صحابى ، أول مشاهده خيبر وكانت معه راية اشجع يوم الفتح ، سكن الشام ، توفى بدمشق سنة ( ٧٣ هـ ) .

(٣) انظر : طبقات ابن سعد ، ٢٨٠/٤ ؛ أسد الغابه ، ١٥٦/٤ .  
أخرجه ابن هشام ، السيره النبوية ، ٢٧٤/٤ ، بسنده قال : قال ابن اسحاق : أخبرنى يزيد بن ابى حبيب انه حدث عن عوف بن مالك الاشجعى .....  
وحكم ابن كثير على سنده هذا بقوله " وهو منقطع بل معضل "

البداية والنهاية ، ٢٧٤/٤ .

فقه الأثر :

دل هذا الأثر من فقه أبى بكر الصديق رضى الله عنه على عدم جواز أن تكون الاجرة بعض المعقود عليه ، حيث ان العقد تم بين عوف واصحاب الجزور على أن يقسم لهم الجزور فى مقابل العشر منه ، وهذه المسألة تعرف عند الفقهاء بمسألة ( قفيز الطحان )<sup>(١)</sup> .

آراء الفقهاء فى حكم كون الاجرة بعض المعقود عليه :

(١) ذهب الحنفية الى القول بعدم جواز ان تكون الاجرة بعض المعقود عليه ، لأن القائم بها عامل لنفسه ، جاء فى البدائع " ومنها - أى شروط الاجاره - أن لا ينتفع الآجير بعمله ، فان كان ينتفع به لم يجز حينئذ ، لأنه حينئذ يكون عاملا لنفسه فلا يستحق الأجر " (٢) .

(١) وذهب المالكية الى عدم جواز ذلك ايضا قال الخرشي " لا يجوز للشخص أن يستأجر شخصا على سلخ شاة ، مثلا بجلدها وهى اجارة فاسدة..... وكذلك تكون الاجاره فاسدة اذا استأجره على طحن الحنطة بنخالتهما للجهل بقدرها وصفتها ، فأشبهت الجراف غير المرئى ، أما لو استأجره بكيـل معلوم من النخالة بأن يقول للطحان اطحنه ولك صاع من النخالة لجاز " (٣) .

(٢) وذهب الشافعية كذلك الى القول بعدم الجواز ، جاء فى النهاية " ولا تجوز الاجارة على سلخ شاة مذبوحه بجلدها ولا على طحن بر ببعـض الدقيق أو بالنخاله التى تخرج منه وينعومة الدقيق وخشونته ، لانتفاء قدره عليه حالا أى عند العقد .. " (٤) .

- (١) القفيز: مفرد الآقزره، وهى وحدة كيل وقياس وهو يعادل ٣٦ صاعا تساوى بالغرامات (٢٦١١٢) كيلو غراما . انظر: ابن الرفعة، نجم الدين ، الايضاح والتبيان فى معرفة المكيال والميزان ، تحقيق : محمد الخاروف ، مكة : مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م) ص : ٧٢ .
- (٢) بدائع الصنائع ، ١٩٢/٤ ، الفتاوى الهندية فى مذهب الامام أبى حنيفة ، الطبعة الرابعة ، (بيروت : دار احياء التراث العربى ) ، ٤٤٤/٤ .
- (٣) الخرشي على مختصر خليل ، ٥/٧ ؛ الشرح الكبير ، ٥/٤ .
- (٤) نهاية المحتاج ، ٢٦٦/٥ ؛ مغنى المحتاج ، ٣٣٥/٢ .



(٤) وأما الحنابلة فقالوا بجواز أن تكون الأجرة بعض المعمول به إذا كان مشاعاً ، جاء في الكشف " ولا بأس أن يستأجر من يحصد الزرع بجزء مشاع منه ، وأن يستأجر من يصرم أى يجذب ثمر النخل بسدس ما يخرج منه أو بربعة ونحوه ..... ولا يجوز نفذ الزيتون ونحوه ببعض ما يسقط منه ، أى بأصع معلومة منه للجهالة " (١) .

ومن خلال هذا العرض لأقوال أهل العلم ونصوصهم يظهر لنا أن فـى المسألة قولين :

- (١) قول يرى عدم جواز أن تكون الأجرة بعض المعقود عليه ، وهو ظاهر الأثر المروى عن أبى بكر ، وبه قال المالكية والشافعية والحنفية
- (٢) قول يرى جواز أن تكون الأجرة بعض المعقود عليه إذا كانت جزءاً مشاعاً فيه ، وهو قول الحنابلة .

#### الأدلة :

##### أولاً : أدلة القائلين بعدم الجواز :

- (٢) (١) استدلو بما رواه ابوسعيد الخدرى قال : ( نهى عن عسب الفحل ..... وعن قفيز الطحان ) (٤) .

وجه الدلالة : دل الحديث على النهى عن قفيز الطحان وهو أن يعطى الرجل الطحان اقفرة معلومه يطحنها بقفيز دقيق منها ، والسبب

- (١) كشف القناع : ٤٥٥/٣ ، شرح المنتهى : ٣٥٥/٢ .
- (٢) هو ماؤه فرسا كان أو بعيراً أو غيرهما والمراد النهى عن الكراء الذى يؤخذ عليه . انظر : النهاية : ٢٣٤/٣ .
- (٣) صورته ، أن يستأجر رجلاً ليطحن له خنطة معلومة بقفيز من دقيقها ، النهاية : ٩٠/٤ .
- (٤) أخرجه الدارقطنى ، السنن ، كتاب البيوع ، حديث (١٩٥) : ٤٧/٣ ، البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب البيوع ، باب النهى عن عسب الفحل : ٣٣٦ ، ويلاحظ أن الرواية بالبناء على المفعول ، قال الشوكانى : " وفى اسناده هشام أبو كليب ، قال ابن القطان لا يعرف وكذا قال الذهبى وزاد وحديثه منكر " ، نيل الأوطار : ٢٩٣/٥ .

فى هذا النهى هو عجز المستأجر عن تسليم الاجره وقت عقد العقد ، والقدرة على تسليم الاجره شرط فى صحة الاجاره ، وايضا لما فيه من استحقاق طحن قدر الاجره لكل واحد منهما على الآخر وهو متناقض (١) .

#### المناقشة :

نوقش الحديث بضعفه لوجود هشام ابى كليب (٢) فى اسناده (٣) وعلى فرض صحته فانه ليس فيه نهى عن اشتراط جزء مشاع من الدقيق ، بل النهى وارد عن شىء مسمى وهو القفيز (٤) .

(٢) واستدلوا : بأن الشرط فى صحة الاجاره أن يكون عمل الأجير خالصا لنفع المستأجر ، وفى هذه الاجاره ينتفع الأجير بعمله من الطحن وغيره فيكون عاملا لنفسه فلا يستحق اجره على عمله لنفسه (٥) .

(٣) واستدلوا أيضا بأن من شروط صحة الاجارة أن تكون الاجرة معلومة ومقدورا على تسليمها ، وفى هذا العقد الجهالة واردة على الأجره فلا يعلم مقدار الخارج من العمل لأنه يقل ويكثر بحسب اختلاف المادة وطريقة الانتاج ومهارة القائمين عليها .

ثانيا : ادلة القائلين بجواز أن تكون الاجره جزءا شائعا من المعقود عليه :

(١) استدلوا بما رواه ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) انظر : نيل الاوطار ، ٢٩٢/٥ .

(٢) هشام ابو كليب روى عن ابن ابى نعم والشعبى وروى عنه الثورى وحديثه منكر .

انظر : الذهبى ، محمد بن احمد ، ميزان الاعتدال فى نقد الرجال ، تحقيق : على محمد البجاوى ، (بيروت : دار الفكر العربى ) ، ٤٣١/٥ .

(٣) انظر : ميزان الاعتدال ، ٤٣١/٥ ، نيل الاوطار ، ٢٩٣/٥ .

(٤) انظر : كشاف القناع ، ٥٢٥/٣ .

(٥) انظر : بدائع الصنائع ، ٢٩٢/٤ ، شرح منتهى الارادات ، ٣٥٥/٢ .

عامل أهل خيبر يشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع (١) .

وجه الدلالة : ان المزارعه على جزء من الثمر نوع من أنواع الاجاره ، وقد عمل بها النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته من بعده (٢) .

(٢) قالوا أن الجهالة فى الاجره منتفيه لأن العامل قد شاهد العمل الذى سيحصل على أجرته منه ، والرؤية اعلى طرق العلم ، ومن علم شيئاً علم جزأه المشاع فيكون اجرا معلوماً (٣) ، بخلاف التحديد بآصح معلومه أو نحوها فان ذلك يفضى الى الجهالة لأن الباقي بعد الأصح المحدده لا يدري كم هو فتكون المنفعة مجهولة (٤) .

- 
- (١) سبق تخريجه ص ( ١٥٨ ) .  
 (٢) انظر : الرحباني ، مصطفى السيوطي ، مطالب اولى النهى فى شرح غاية المنتهى ، الطبعة الرابعة ، ( دمشق : المكتب الاسلامي ، ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م ) ، ٥٤٣/٣ .  
 (٣) انظر : المغنى ، ٣٦٧/٥ .  
 (٤) انظر : شرح منتهى الارادات ، ٣٥٥/٢ .

(( الرأى الراجح ))

بعد هذا العرض لأقوال العلماء وادلتهم بترجح قول القائلين بجواز كون الاجره جزءاً شائعاً من المعمول فيه وذلك لما يلى :

(١) أن الحديث الذى اعتمد عليه المانعون لا يصح، يقول ابن تيمية رحمه الله عن هذا الحديث " هذا الحديث باطل لا أصل له ، وليس هو فى شيء من كتب الحديث المعتمدة ، ولا رواه امام من الأئمة ، والمدينة النبوية لم يكن بها طحان يطحن بالأجره ولا خباز يخبز بالأجره ، وايضاً فأهل المدينة لم يكن لهم على عهد النبى صلى الله عليه وسلم مكيال يسمى القفيز ، وانما حدث هذا المكيال لما فتحت العراق ٠٠٠٠ - وعلى فرض صحته يقول شيخ الاسلام - والحديث ليس فيه نهيه عن اشتراط جزء مشاع من الدقيق " (١) .

(٢) ان دعوى الجهالة فى الاجره لاتسلم ، لأن تحديد جزء مشاع من المعمول فيه ليكون اجره ليس فيه غرر أو جهالة ، حيث ان الأجير يرى ما يعمل فيه ويقدر ما سيحصل عليه منه ، فلا يقدم الا على بصيره وعلم ، فيأخذ اجرته على قدر عمله .

(٣) أن أدلة المجيزين قويه وسالمة من مايوهنها ، فالنبى صلى الله عليه وسلم عامل اهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع ، وهذه المعاملة هى نوع من انواع الاجاره حيث يستأجر عمالا لزراعة الأرض وسقايتها بجزء شائع من ثمرتها ، وقد عمل بها النبى صلى الله عليه وسلم .

(٤) أن الجهالة فى الاجره تكون ظاهرة فى تحديد مقادير معينة من المعمول فيه مثل أن يقول رجل لآخر : اعصر لى هذا الزيتون ولك صاع منه ، فهذه الاجاره لاتصح ، لأن الاجره وان كانت معلومه الا أن الشك يقع فى مدى تحققها من عدمه ، فربما لم ينتج الزيتون ما فيه الكفاية ، وايضاً فإن المنفعة التى يأملها المستأجر مجهوله فهو لا يدري مقدار ما يزيد على الاجره وقد لا يخرج الا مقدار الاجره أو أقل وهذه كلها احتمالات متوقعة ، تظهر مدى مافى هذا التعامل من الجهالة والمخاطره والغرر فلم يصح هذا التعامل والله أعلم.

## المسألة الثانية: جواز استئجار الأجير بطعامه وكسوته .

الأثر الوارد عن أبي بكر :

ذكر صاحب المغنى أنه " قد روى عن أبي بكر وعمر وأبي موسى (١) رضى الله تعالى عنهم أنهم استأجروا الاجراء بطعامهم وكسوتهم " (٢) .

فقه الأثر :

دل هذا الأثر على أن أبا بكر رضى الله عنه كان يرى جواز استئجار الأجير لعمل معين وتكون أجرته فى مقابل هذا العمل هى طعامه وكسوته ، وذلك كاستئجار الظئر لترضع<sup>(٣)</sup> رضيعا وتكون أجرتها طعامها وكسوتها .

آراء الفقهاء فى حكم استئجار الاجير بطعامه وكسوته :

اتفق الفقهاء على جواز استئجار الأجير على أن تكون أجرته كسوة وطعاما معلومين موصوفين ، فلو استأجر رجل امرأه لترضع له صبيا فى مقابل طعام وكسوة موصوفتين معلومتين فذلك جائز بلا خلاف بين الفقهاء (٤) .

واختلفوا بعد ذلك فى كون الأجرة نفقة وكسوة غير موصوفتين هــ

- 
- (١) هو عبدالله بن قيس بن سليم ، الأشعري ، من أهل زبيد باليمن ، صاحبى ، من الشجعان الفاتحين الولاة ، قدم مكة عند ظهور الاسلام ، فأسلم وهاجر الى الحبشه ، واستعمله النبو صلى الله عليه وسلم على زبيد وعدن ، ولاة عمر بن الخطاب البصره سنة ١٧ هـ ، فافتتح اصبهان والأهواز ، ولما ولى عثمان اقره عليها ، ثم ولاة الكوفة ، واقره على ثم عزله ، توفى بالكوفة عام ( ٤٤ هـ ) .  
انظر : طبقات ابن سعد ، ٣٤٤/٢ ، الاستيعاب ، ٣٧١/٢ ، الاصابة ، ٣٥٩/٢ ، سير اعلام النبلاء ، ٣٨٠/٢ .
  - (٢) ابن قدامه ، ٣٦٤/٥ .
  - (٣) هى المرأة الأجنبية التى تحضن ولد غيرها . انظر المصباح المنير : مادة ( ظئر ) .
  - (٤) انظر : الاشراف على مذاهب أهل العلم : ٢١٩/١ ، المغنى : ٣٦٥/٥ .

تجوز الاجارة عليها أولا ، وسبب هذا الخلاف هل هى اجارة مجهولة ام ليست مجهولة ، وفيما يلى عرض لمذاهب العلماء فى ذلك :

(١) الحنفيه : يرى ابوحنيفه عدم جواز استئجار الاجير بطعامه وكسوته ، واستثنى من ذلك الظئر بطعامها وكسوتها ، وذهب الصحابان الى القول بالمنع ، جاء فى البدائع " ولو استأجر عبدا بأجر معلوم وطعامه أو استأجر دابة بأجر معلوم وبعلفها لم يجز ، لأن الطعام والعلف يصير اجرة وهو مجهول ، فكانت الأجرة مجهولة ، والقياس فى استئجار الظئر بطعامها وكسوتها انه لايجوز وهو قول ابى يوسف ومحمد لجهالة الاجره وهى الطعام والكسوة ، الا أن اباحيفه استحسّن الجواز بالنص " (١) .

(٢) المالكية : يرى المالكية جواز استئجار الاجير بطعامه وكسوته ، حيث قالوا " ويجوز استئجار الاجير للخدمه والظئر بطعامه وكسوته على المتعارف خلافا للشافعى " (٢) .

(٣) وذهب الشافعية الى القول بعدم الجواز ، حيث قالوا " ولو استأجر أجيرا بنفقته أو كسوته فسد خلافا لمالك واحمد " (٣) .

(٤) وذهب الحنابلة الى القول بالجواز ، حيث قالوا " ويصح استئجار اجير ومرفعة أم وغيرها بطعامهما وكسوتهما وان لم يوصفا " (٤) ،

- 
- (١) بدائع الصنائع ، ١٩٣/٤ ؛ المبسوط ، ٢٠/١٥ ؛ فتح القدير ، ٤٦/٨ ؛ الموصلى ، عبدالله بن محمود ، الاختيار لتعليق المختار ، الطبعة الثالثة ، ( بيروت : دار المعرفة ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م ) ، ٥٨/٢ .
- (٢) ابن جزى ، محمد بن احمد ، القوانين الفقهية ، ( ليبيا : الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٢ م ) ، ص ٢٧٩ ، المدونه ، ٤٢٦/٣ .
- (٣) الرافعى ، عبدالكريم بن محمد ، فتح العزيز شرح الوجيز ، ( بيروت : دار الفكر ) ، ٢٠٠/١٢ ؛ مغنى المحتاج ، ٣٣٤/٢ ؛ نهاية المحتاج ، ٢٦٦/٥ .
- (٤) شرح منتهى الارادات ، ٢٥٣/٢ ؛ كشف القناع ، ٥٥٢/٣ .

قال صاحب الانصاف " وهذا المذهب مطلقا وعليه جماهير الأصحاب " (١) .

وبعد هذا العرض لأقوال العلماء ونصوصهم يظهر لنا أن في المسألة ثلاثة أقوال :

(١) قول يرى جواز استئجار الأجير بطعامه وكسوته مطلقا وهو المروى عن أبى بكر الصديق وعمر وأبى موسى رضى الله عنهم ، وبه قال المالكية والحنابلة .

(٢) قول يرى منع استئجار الاجير بطعامه وكسوته الا فى الظئر ، وهو قول أبى حنيفة .

(٣) قول يرى منع استئجار الاجير بطعامه وكسوته مطلقا فى الظئر وغيرها ، وهو مذهب الشافعى وبه قال صاحبان وابن حزم (٢)

#### الأدلة :

أولا : أدلة القائلين بجواز استئجار الاجير بطعامه وكسوته مطلقا :

(١) استدلوا بحديث عتبه بن الندر (٣) يقول : كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرا ( طسم ) حتى اذا بلغ قصة موسى قال: (ان موسى صلى الله عليه وسلم آجر نفسه ثمانى سنين ، أو عشرة على عفة فرجـه

(١) المرداوى ، على بن سليمان ، الانصاف فى معرفة الراجح من الخلاف ، الطبعة الثانية ، تحقيق : محمد حامد الفقى ، ( بيروت : دار احياء التراث العربى ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ) ، ١٢/٦ .

(٢) انظر : المحلى ، ١٩١/٨ ، ابن هبيرة ، يحيى بن محمد ، الافصاح عن معانى الصحاح ، ( الرياض : المؤسسة السعيدية ) ، ٤٣/٢ .

(٣) هو عتبه بن الندر - بضم النون وتشديد المهملة المفتوحة - السلمى ، صحابى ، روى عن النبى صلى الله عليه وسلم ، سكن الشام ، شهد فتح مصر ، توفى عام ( ٨٤ هـ ) .

انظر : طبقات ابن سعد ، ٤١٣/٤ ، اسد الغابة ، ٣٦٧/٣ ، تهذيب التهذيب ، ٩٤/٧ .

وطعام بطنه (١) .

وجه الدلالة : دل هذا الحديث على أن شعيبا عليه السلام قد استأجر موسى عليه السلام بطعام بطنه ، فكانت الاجرة هي النفقة —هـ— ، وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يثبت نسخه ، ولم يثبت نسخ هـذا الحديث (٢) .

### المناقشة :

يناقش هذا الحديث بأن فى اسناده بقيه بن الوليد (٣) وهو ضعيف .

(٢) واستدلوا بحديث ابن عباس رضى الله عنهما قال : اصاب نبى الله صلى الله عليه وسلم خصاصه ، فبلغ ذلك عليا فخرج يلتمس عملا يصيب فيه شيئا ليقبض به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأتى بستانا لرجل من اليهود ، فاستقى له سبعة عشر دلو كل دلو بتمره ، فخيره اليهودى من تمره ، سبع عشرة عجوة ، فجاء بها الى نبى الله صلى الله عليه وسلم (٤) .

(١) أخرجه ، ابن ماجه ، السنن ، كتاب الرهون ( ١٦ ) باب اجارة الأجير على طعام بطنه (٥) حديث ( ٢٤٤٤ ) ، ٨١٧/٢ ، الطبرانى ، المعجم الكبير ، ١٣٥/١٧ . وحكم البوصيرى على اسناده بأنه ضعيف لأن فيه بقيه بن الوليد وهو مدلس ؛ مصباح الزجاجة ، ٧٥/٣ .

(٢) انظر : المغنى ، ٣٦٥/٥ ؛ نيل الاوطار ، ٢٩٣/٥ .

(٣) هو بقيه بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعى ، ابويحمد ، بضم التحتانيه وسكون المهملة وكسر الميم — قال عنه ابن حجر : " صدوق كثير التدليس عن الضعفاء ، مات عام ( ٩٧ هـ ) وعمره سبع وثمانون سنة .

انظر : تقريب التهذيب ، ١٠٥/١ ؛ تهذيب التهذيب ، ٤١٦/١ .

(٤) أخرجه ، ابن ماجه ، السنن ، كتاب الرهون (١٦) باب الرجل يستقى كل دلو بتمره ويشترط جلده (٦) حديث (٢٤٤٦) ، ٨١٨/٢ ، البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الاجاره ، باب جواز الاجاره ١١٩/٦ ، ٠٠ بلفظ اطول منه . وحكم البوصيرى على اسناده بأنه ضعيف لوجود حسين بن قيس فيه ، وحسين هذا ضعفه احمد وغيره .

انظر : مصباح الزجاجة ، ٧٧/٣ .



وجه الدلالة : أن عليا رضى الله عنه عمل اجيرا لليهودى  
فى مقابل طعام ، وقد اقره رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك ،  
بدليل عدم صدور نهى منه عليه الصلاة والسلام بعد علمه .

#### المناقشة :

يناقش هذا الحديث من وجهين :

- (١) من جهة اسناده بأن فيه حسين بن قيس (١) وهو متروك .
- (٢) ومن جهة دلالته ، فالعقد الذى عقده على رضى الله عنه مع اليهودى  
وقع على طعام موصوف معلوم ، وهذا متفق على جوازه وهو خارج عن محل  
النزاع .

(٣) واستدلوا بما روى عن ابى هريرة رضى الله عنه انه قال :  
( نشأت يتيما ، وهاجرت مسكينا ، وكنت اجيرا لابنة غزوان بطعام بطنى  
وعقبة رجلى ، احطب لهم اذا نزلوا واحدوا لهم اذا ركبوا ، فالحمد لله  
الذى جعل الدين قواما وجعل ابا هريرة اماما ) (٢) .

#### المناقشة :

نوقش هذا الأثر بأنه ليس فيه ( أن النبى صلى الله عليه وسلم علم  
به فأقرهم على ذلك ، ويحتمل أن يكون هذا مواضة بينهم على سبيل  
التراضى لا على سبيل التعاقد ) (٣) .

#### رد المناقشة :

ويرد هذا بان لفظ الاجاره صريح فى الدلالة على العقد لغة وشرعا  
ولا يدل على المواضة والاصل فى الالفاظ الشرعية حملها على الحقيقة .

(١) هو حسين بن قيس الواسطى ، لقبه حنش بفتح المهملة والنون ثم  
معجمه ، متروك .

انظر : تقريب التهذيب ، ١٧٨/١ ، تهذيب التهذيب ، ٣١٣/٢ .  
(٢) اخرجه عبدالرزاق ، المصنف ، باب الرجل يكتري على الشئ المجهول ، أثر  
(١٤٩٤١) ، ٢١٥/٨ ، ابن ماجه ، السنن ، كتاب الرهون (١٦) باب اجارة  
الاجير على طعام بطنه (٥) أثر (٢٤٤٥) ، ٨١٧/٢ ، البيهقى ، السنن  
الكبرى ، كتاب الاجاره باب لاتجوز الاجاره حتى تكون معلومه ،

١٢٠/٦ ، ابن حزم ، المحلى ، ٢٠٣/٨ .

وحكم البوصيرى على اسناده بأنه صحيح موقوفا .

انظر : مصباح الزجاجة ، ٧٦/٣ .

(٣) البيهقى ، السنن الكبرى ، ١٢٠/٦ - ١٢١ ، المحلى ، ٢٠٣/٨ .

(٤) استدلووا بالقياس على الظئر ، حيث قد ثبت جواز اجارة الظئر بالطعام والكسوة بنص القرآن في قوله تعالى ﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ﴾ (١) " فأوجب الله لهن النفقة والكسوة على الرضاع ولم يفرق بين المطلقه وغيرها ، بل في الآية قرينة تدل على اطلاقها ، لأن الزوجه تجب نفقتها وكسوتها بالزوجيه ، وان لم ترضع ، لأن الله تعالى قال ﴿ وعلى الوارث مثل ذلك ﴾ (٢) والوارث ليس بزوجه ، ولأن المنفعة فى الحضانه والرضاع غير معلومه فجاز ان يكون عوضها كذلك " (٣) فتقاس عليها غيرها ، فتجوز النفقة والكسوة فى كل اجير .

#### المناقشه :

نوقش هذا القياس بعدم التسليم ، لأن استئجار الظئر بنفقتها وكسوتها مسألة مختلف فيها فلا تصلح أن تكون اصلا يقاس عليه ، لأن الشافعى والصاحبين يمتنعان استئجار الظئر بطعامها وكسوتها للجهالة فيهما ، والجهالة تفضى للمنازعه ، والآية تحمل على النفقة والكسوة المعلومه الموصوفه وصفا منضبطا (٤) .

ولو سلم جريانها فى الظئر فلا يقاس عليها غيرها ، لأن استئجار الظئر بالنفقة والكسوة لا يفضى الى المنازعه ، لأن العرف جرى أن الناس لا يمتنعون الظئر كفايتها من الطعام ، لأن منفعتهم ترجع لولدهم ، وكذلك الكسوة لأنه يتربى فى حجرها ، ثم احد العوضين فى هذا العقد يتوسع فيه ما لا يتوسع فى سائر العقود ، حتى ان اللبن الذى هو عين حقيقة يستحق

(١) سورة البقره ، آية ( ٢٣٣ ) .

(٢) سورة البقره ، آية ( ٢٣٣ ) .

(٣) المغنى ، ٣٦٥/٥ .

(٤) انظر : بدائع الصنائع ، ١٩٣/٤ ؛ الاختيار ، ٥٩/٢ ؛ فتح العزيز ،

بهذه الاجارة دون غيرها ، فكذلك يتوسع فى العوض الآخر فى هذا العقد —  
مالايتوسع فى غيره (١) .

(٥) استدلووا بالمعقول فقالوا : ان الاجره اذا كانت طعاما وكسوة  
فهى فى مقابل منفعة ، وهذه الاجره ليست مجهوله ، بل ان العرف قائم  
فى تحديدها كنفقة الزوجه ، وللكسوة عرف وهى كسوة الزوجات ، وللطعام  
عرف وهو الاطعام فى الكفارات فجاز اطلاقه وبذلك يتبين عدم الجهالة فى  
كون الأجرة طعاما أو كسوة (٢) .

#### ثانيا : أدلة القائلين بالمنع مطلقا :

استدلوا بالقياس فقالوا : ان القياس يمنع صحة هذا العقد ، " ووجه  
القياس أن هذا عقد اجاره ، فلا يصح الا باعلام الاجره كما فى سائر  
الاجارات ، والطعام مجهول الجنس والمقدار والصفه ، والكسوة كذلك ، وهذه  
الجهالة تمنع صحة التسميه كما فى سائر الاجارات ، لأنها تفضى الى  
المنازعه فكذلك هنا ، وهذا قياس يشده الأثر وهو قوله صلى الله عليه  
وسلم ( من استأجر اجيرا فليعلمه اجره ) (٣) " (٤) .

#### المناقشة :

يناقش هذا القياس بعدم التسليم بجهالة الاجره فى الطعام والكسوة  
وذلك لأن العرف قام مقام تسميتها ، فللطعام عرف وهو طعام الكفارات

(١) انظر : المبسوط ، ١٢٠/١٥ .

(٢) انظر : المدونه ، ٤٢٦/٣ ؛ المغنى ، ٣٦٥/٥ .

(٣) اخرجه ابن حنبل ، المسند ، ٥٩/٣ ، ٦٨ ، ٧١ ؛ البيهقى ، السنن  
الكبرى ، كتاب الاجاره ، باب لاتجوز الاجاره الا معلومه ، ١٢٠/٦ ،  
ابوداود ، المراسيل ، كتاب البيوع ، باب ماجاء فى التجارة  
( ٢٣ ) حديث ( ١٧ ) ، ص ١٣٣ .

قال الهيثمى ( رجال احمد رجال الصحيح الا أن ابراهيم النخعى  
لم يسمع من ابى سعيد فيما احسب ) ، مجمع الزوائد ، ١٠٠/٤ .

(٤) المبسوط ، ١١٩/١٥ .

وللكسوة عرف وهو كسوة الكفارات والزوجات ، على أننا نقول بالوسط فى الكسوة والطعام . وعلى التسليم بجهالة الاجره فان الجهالة لاتمنع صحة العقد لعينها بل لافضاءها الى المنازعه ، وجهالة الاجره فى هذا العقد لاتفضى الى المنازعه لأن العاده جرت بالمسامحه مع الأظائر والتوسيع عليهن شفقة على الأولاد فاشبهت جهالة القفيز مع الصبره (١) .

ثالثا: أدلة القائلين بالمنع ويستثنى منه جواز استئجار الظئر بطعامها

#### وكسوتها :

استدلوا على المنع من استئجار الأجير بطعامه وكسوته بنفس أدلة المانعين مطلقا ، واما دليلهم على استثناء الظئر من هذا المنع فهو قوله تعالى ﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ﴾ (٢) من غير فصل بين ما اذا كانت الوالدة منكوحه أو مطلقة ، وقوله عز وجل ﴿ وعلى الوارث مثل ذلك ﴾ (٣) أى الرزق والكسوة ، وذلك يكون بعد موت الوالد ، وقوله تعالى ﴿ وان اردتم ان تسترضعوا اولادكم فلا جناح عليكم اذ سلمتم ما آتيتكم بالمعروف ﴾ (٤) فنفى الله سبحانه وتعالى الجناح عن الارضاع مطلقا ، والجهالة فى الاجره هنا لاتفضى الى المنازعه ، لأن العرف جرى بالمسامحه مع الأظائر والتوسيع عليهن شفقة على الاولاد (٥) .

#### المناقشة :

نوقش استدلالهم هذا " بأن ماكان عوضا فى الرضاع جاز فى الخدمه

كالأثمان " (٦) .

- 
- (١) انظر : بدائع الصنائع ، ١٩٤/٤ .
  - (٢) سورة البقره ، آية ( ٢٣٣ ) .
  - (٣) سورة البقره ، آية ( ٢٣٣ ) .
  - (٤) سورة البقره ، آية ( ٢٣٣ ) .
  - (٥) انظر : بدائع الصنائع ، ١٩٣/٤ - ١٩٤ .
  - (٦) المغنى ، ٣٦٥/٥ .

(( الرأى الراجح ))

بعد هذا العرض لأقوال العلماء وادلتهم ومناقشتها يترجح لدينا قول أبى بكر الصديق رضى الله عنه ومن معه من المالكية والحنابلة وغيرهم القائلين بجواز استئجار الاجير بطعامه وكسوته مطلقا وذلك لما يلى :

(١) أن الاحاديث التى أستدل بها على الجواز وان كانت لاتخلو من ضعف او وقف أو غير ذلك كما سبق بيانه الا أنه يستأنس بها خاصة وان بعضها فعل الصحابه كابى هريره وعلى وهو ماعليه ابوبكر ومن معه من الصحابه " ولم يظهر له نكير فكان كالاجماع " (١) على الجواز .

(٢) ان جواز استئجار الظئر بطعامها وكسوتها مستفاد من نص القرآن فى قوله تعالى ﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ﴾ أى رزقهن وكسوتهن اجرا على الارضاع وليس المقصود الزوجه لأن نفقتها وكسوتها واجبة على الزوج شرعا ، فدل على انها تنصرف الى غيرها ، واذا ثبت ذلك فلا مانع يمنع من قياس سائر الاجارات عليها .

(٣) أن عمدة ادلة المانعين يكمن فى أن الاستئجار على الطعام والكسوة غرر ، لأنه يفضى الى الجهالة التى تؤدى الى المنازعه ، ولأن الاجرة لابد أن تكون معلومه كما فى الثمن والمثمن فى البيع ، ولكن هذا الدليل يدفع بالعرف القائم الذى يحدد الطعام والكسوة ، ومع وجود العرف فلا مجال للغرر والجهالة ، خاصة وأن الشرع قد اقر مبدأ العرف فى نفقة الزوجه على زوجها وكذلك فى الكسوه والاطعام فى كفارة اليمين وغيرها ، وبتطبيق هذا المبدأ ينتفى الغرر والجهالة .  
والله أعلم .

المبحث الخامس

في الوديعة

وفيها المسألة التالية :

عند ضمان المودع للوديعة إلا إذا تعدى

## عدم ضمان المودع للوديعة إلا إذا تعدي

### تعريف الوديعة فى اللغة :

الوديعة فعيله بمعنى مفعوله ، مأخوذة من ودع الشيء يدع ، اذا سكن واستقر ، فكأنها مستقرة ساكنة عند المودع ، وهى بمنع الدفع تقول : استودعته مالا أى دفعته له وديعة يحفظها ، ويأتى الفعل بمعنى الأخذ وهو من الاضداد لكنه فى الدفع اشهر (١) .

### تعريف الوديعة فى اصطلاح الفقهاء :

اختلفت عبارات الفقهاء فى تعريف الوديعة ، بناء على اختلافهم فى بعض جزئياتها المتعلقة بطبيعة الحفظ ونوعية المال المحفوظ ، مع اتفاقهم على جوهرها وهى أن الوديعة توكيل من مالك العين أو من يقوم مقامه الى آخر بحفظ العين ورعايتها :

- فعرفها الحنفية بأنها : " تسليط الغير على حفظ المال " (٢) .
- وعرفها المالكية بأنها : " مال وكل على حفظه " (٣) .
- وعرفها الشافعية بأنها : " توكيل فى حفظ مملوك أو محترم مختص على وجه مخصوص " (٤) .
- وعرفها الحنابلة بأنها : " المال المدفوع الى من يحفظه بلا عوض " (٥) .

ومن تلك التعريفات يتبين لنا اتفاق الفقهاء على أن الوديعة هى الانابة فى حفظ المال وزاد الحنابلة قيدها هو " بغير عوض " والأئمة الباقون وان لم يذكروه فى التعريف فقد ذكروا ذلك فى شروط الوديعة .

- 
- (١) انظر : تحرير الفاظ التنبيه ، ص ٢٠٧ ، المصباح المنير ، مادة (ودعته) .
  - (٢) تكملة فتح القدير ، ٤٥١/٧ .
  - (٣) الفواكه الدوانى ، ١٥٨/٢ ، حاشية البنانى على الزرقانى ، ١١٣/٦ .
  - (٤) مغنى المحتاج ، ٧٩/٣ .
  - (٥) شرح المنتهى ، ٤٩٩/٢ .

الآثار الواردة عن ابى بكر :

- (١) عن جابر رضى الله عنه أن ابابكر قضى فى وديعة كانت فى جراب فضاعت من خرق الجراب أن لاضمان فيها ) (١) .
- (٢) عن جابر رضى الله عنه أن ابابكر أتى فى وديعة ضاعت فلم يضمنها (٢) .
- (٣) عن جابر رضى الله عنه أن ابابكر كان لا يضمن فى الوديعة (٣) .

فقه الآثار :

دلت هذه الآثار من فقه ابى بكر رضى الله عنه على أنه كان يرى عدم ضمان المودع للوديعة اذا تلفت عنده بلا تفريط منه ، فالأمين لا يضمن ، حيث أن الوديعة ضاعت فى عهد المستودع ولم يضمنه ابوبكر ، لأن وعاء الأمانة وهو الجراب كان مثقوبا فضاعت الأمانة منه ، فكان التفريط من المودع ، والآخر الثانى وان كان مجملا الا انه مفسر بالآخر الأول ومن قرائن ذلك أن الراوى فى الأثرين واحد وهو جابر رضى الله عنه وكذلك فان سبب القضاء فى الأثرين هو ضياع الوديعة ، واما الأثر الثالث فراويه ايضا هو جابر رضى الله عنه ولكنه يمثل حكما عاما فى عدم التضمنين فى الوديعة ، يخصه معرفة سبب هذا الحكم الوارد فى الأثر الأول ولذلك اورد البيهقى الأثر الأول فى باب لاضمان على مؤتمن .

- (١) أخرجه البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الوديعة ، باب لاضمان على مؤتمن ، بسنده قال : ( أخبرنا ابو حازم الحافظ أنا ابو الفضل بن خميره ، ثنا احمد بن نجده ثنا سعيد بن منصور ثنا ابوشهاب عن حجاج بن ارطاة عن ابى الزبير عن جابر ، ٢٨٩/٦ .
- وحكم عليه الحافظ ابن حجر بقوله ( إسناده ضعيف ) ، تلخيص الحبير ، ٩٨/٣ .

- (٢) أخرجه السيوطى ، جلال الدين عبدالرحمن ، مسند ابى بكر الصديق ، الطبعة الأولى ، تحقيق : عبدالله الغمارى ، ( مكة المكرمة : مكتبة النهضة الحديثة ) ، ص ٥٥ ، كنز العمال ، كتاب الوديعة ، أثار ( ٤٦١٣٧ ) ، ٦٣٢/١٦ .

- (٣) ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب البيوع والاقضية ، باب فى المضاربة والعاريه والوديعة ( ١٧٩ ) أثار ( ١٥٠٨ ) بسنده قال : حدثنا ابوبكر قال حدثنا حفص عن حجاج عن ابى الزبير ( ٠٠٠ ) ، ٤٠٣/٦ .



آراء الفقهاء فى حكم ضمان الوديعة :

اتفق الفقهاء على أن الوديعة من القرب المندوبه وأن فى حفظها والعناية بها ثوابا من الله ، لأنها من اعمال الخير ، كما اتفق الفقهاء على أن الوديعة امانة فمن استودع وديعة ففطر فى حفظها واهمل ، فان عليه ضمانها ، ولا خلاف بين الفقهاء فى تضمينه (١) . وأما اذا تلفت الوديعة بغير تفريط ولا اهمال من المودع فان اكثر اهل العلم يجمعون على عدم تضمينه (٢) ، فمن روى عنه ذلك على وابن مسعود رضى الله عنهما وبه قال شريح والنخعى وربيعه (٣) ومالك (٤) وغيرهم وبه قال الحنفية والشافعية والحنابلة ، وقد نقل عن عمر بن الخطاب وابن عباس وابى هريره والحسن البصرى أنهم

(١) انظر: المغنى ، ٤٣٧/٦ ، الجصاص ، احكام القرآن ، ١٧٣/٣ ، رحمة

الامة ، ص ١٦٩ ، نيل الأوطار ، ٢٧٩/٥ .

(٢) وهذا الاجماع المتأخر وقع بعد الخلاف الذى كان موجودا فى حكم هذه

المسألة فى عصر الصحابة ، وقول ابى بكر الصديق رضى الله عنه ومن معه يعد سندا لهذا الاجماع .

(٣) هو ربيعه بن فروخ التيمى ، من تيم قريش بالولاء ، ابو عثمان ،

امام حافظ فقيه مجتهد ، من أهل المدينة من أهل رأى ، قيل له

ربيعه رأى لقوله بالرأى فيما لا يجد فيه حديثا أو أثرا ، كان

صاحب الفتيا بالمدينة وعليه تفقه الامام مالك ، توفى بالهاشمية من

أرض الانبار بالعراق سنة ( ١٣٦ هـ ) قال مالك : ( ذهب حلاوة الفقه

منذ مات ربيعه ) .

انظر : تاريخ بغداد ، ٢٤٠/٨ ، تذكرة الحفاظ ، ١٥٧/١ ، تهذيب

التهذيب ، ٢٢٣/٣ ، الاعلام ، ١٧/٣ .

(٤) هو مالك بن انس بن مالك الاصبحى الانصارى ، امام دار الهجرة ،

واحد الأئمة الأربعة ، أخذ العلم عن نافع مولى ابن عمر والزهرى

وربيعة رأى وغيرهم ، كان مشهورا بالتثبت والتحري ، روى عنه أنه

قال ( ما فتيت حتى شهد لى سبعون شيئا أنى موضع لذلك ) اشتهر فى

فقهه باتباع الكتاب والسنة وعمل أهل المدينة كان رجلا مهيبا ،

تعرض لأذى شديد بسبب أنه رفض الا أن يفتى بعدم وقوع طلاق المكره ،

توفى بالمدينة عام ( ١٧٩ هـ ) . من تصانيفه ( الموطأ ) و ( تفسير

غريب القرآن ) ، وجمع فقهه فى ( المدونه ) .

انظر : تهذيب الأسماء واللغات ، ٧٥/٢ ، وفيات الاعيان ، ١٣٥/٤ ،

سير اعلام النبلاء ، ٤٨/٨ ، الديباج المذهب ، ٥٥/١ وما بعدهما ،

تهذيب التهذيب ، ٥/١٠ ، شذرات الذهب ، ١٢/٢ .

ضمنوا فى الوديعة (١) . جاء فى احكام القرآن " وقد روى عن بعض السلف فيه الضمان " (٢) وبناء على هذا فتحرير المسألة ان المفرد فى الوديعة يضمن بالاجماع ، فاذا لم يفرد ففى الضمان قولان :

(١) قول يرى عدم الضمان على المستودع وهو قول ابى بكر الصديق وعليه معظم السلف .

(٢) قول يرى لزوم الضمان على المستودع وبه قال عمر رضى الله عنه وبعض الصحابة .

#### الأدلة :

##### أولا : أدلة القائلين بعدم الضمان :

استدلوا بالكتاب والسنة والعقل :

(١) أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها ﴾ (٣) .

وجه الدلالة : ان الله تعالى قد امر برد الودائع الى

أهلها ، واطلق اسم الامانات على الودائع ، والضمان يناهى الأمانة (٤) .

(٢) قوله تعالى ﴿ ما على المحسنين من سبيل ﴾ (٥)

وجه الدلالة : ان المودع محسن ، لأنه يحفظ الوديعة

ويراعىها كما يراعى ماله فاذا تلفت بغير تعد منه ولا تفريط لم يحسن

(١) انظر : تفسير القرطبي ، ٢٥٧/٥ ؛ الاشراف على مذاهب اهل العلم ،

٢٥١/٢ ؛ المغنى ، ٤٣٦/٦ ؛ المبسوط ، ١٠٩/١١ ؛ الباب شـ شرح

الكتاب ، ١٩٦/٢ ؛ تكملة فتح القدير ، ٤٥٢/٧ ؛ الدردير ، الشرح

الكبير ، ٤١٩/٣ ؛ شرح الزرقانى على خليل ، ١١٤/٦ ؛ تحفة المحتاج ،

١٠٥/٧ ؛ مغنى المحتاج ، ٨١/٣ ؛ كشاف القناع ، ١٧٩/٤ ؛ شـ شرح

المنتهى ، ٤٥/٢ ؛ الانصاف ، ٣٣٦/٦ ؛ الشعرانى ، عبدالوهاب ،

كشف الغم عن جميع الأمه ، ( بيروت : دار الفكر ) ، ٣٦/٢ .

(٢) الجصاص ، ١٧٢/٣ .

(٣) سورة النساء ، آية ( ٥٨ ) .

(٤) انظر : المغنى ، ٤٣٧/٦ .

(٥) سورة التوبة ، آية ( ٩١ ) .

مؤاخذته ، لأنه محسن ابتداءً ولم يفرط والله قد بين أنه لاسبيل على المحسنين (١) .

(٣) واستدلوا من جهة السنه بما رواه عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( ليس على المستعير غير المغل ضمان ، ولا على المستودع غير المغل ضمان ) وفى رواية ( لضمان على مؤتمن ) (٢) .

وجه الدلالة : قال الشوكاني " فيه دليل على أنه لضمان على من كان أميناً على عين من الأعيان كالوديعة والمستعير " (٣) .

(٤) واستدلوا كذلك بقوله عليه الصلاة والسلام فى خطبته فى حجة الوداع ( ان دمائكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا فى شهركم هذا فى بلدكم هذا ..... ) (٤) .

وجه الدلالة : قال ابن حزم بعد أن ساق هذا الحديث " فمال هذا المودع حرام على غيره مالم يوجب أخذه منه نص " (٥) .

(٥) واستدلوا من جهة المعقول بأن المستودع إنما يحفظ الوديعة لصاحبها متبرعاً من غير نفع يعود عليه ، فلو لزمه الضمان لامتنع الناس من قبول الودائع وهذا يؤدى إلى الأضرار بالناس وذلك لحاجة الناس إليها (٦) .

- (١) انظر : المحلى ، ٢٧٧/٨ .
- (٢) أخرجه الدارقطنى ، السنن ، كتاب البيوع ، حديث رقم (١٦٨) ، ٤١/٣ ، البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب العارية ، باب من قال لا يفرم ، ٩١/٦ ، وهذا الحديث المحفوظ فيه أنه من قول شريح القاضى كما بين ذلك الدارقطنى والبيهقى ، وقد ضعف الحافظ ابن حجر كونه مسنداً .
- انظر : تلخيص الحبير ، ٩٧/٣ ، الزيلعى ، عبد الله بن يوسف ، نصب الراية لأحاديث الهداية ، ( القاهرة : دار الحديث ) ، ١٤١/٣ .
- (٣) نيل الأوطار ، ٢٩٧/٥ .
- (٤) أخرجه مسلم ، الصحيح ، كتاب الحج ( ١٥ ) باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم ( ٩ ) حديث ( ١٢١٨/١٤٧ ) ، ٨٨٦/٢ .
- (٥) المحلى ، ٢٧٧/٨ .
- (٦) انظر : المغنى ، ٤٣٧/٦ ، بدائع الصنائع ، ٢١١/٦ .

أدلة القائلين بالضمان في الوديعة إذا تلفت :-

- (١) استدلووا بحديث الحسن البصري عن سمره بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ( على اليد ما أخذت حتى تؤديه ) (١) .
- وجه الدلالة : قال الشوكاني : " وبه استدل من قال بأن النوديع والمستعير ضمانان ... وهو صالح للاحتجاج به على التضمين ، لأن المأخوذ إذا كان على اليد الآخذه حتى ترده فالمراد أنه في ضمانها كما يشعره لفظ ( على ) من غير فرق بين مأخوذ ومأخوذ " (٢) .

المناقشة :

نوقش هذا الحديث من وجهين :

- (١) بأن الحديث في غير محل النزاع ، لأن محل النزاع في ضمان الأمين ، أما الخائن أو المفرط فيضمن بالاجماع وعليه يحمل هذا الحديث .
- (٢) " أن قوله في الحديث ( على اليد ما أخذت ) من المقتضى الذي يتوقف فهم المراد منه على مقدر وهو اما الضمان أو الحفظ أو التأديبه ، فيكون معنى الحديث : على اليد ما أخذت أو حفظ ما أخذت أو تأدية ما أخذت ، ولا يصح ههنا تقدير التأدية ، لأنه قد جعل قوله ( حتى تؤديه ) غاية لها والشئ لا يكون غاية لنفسه ، واما الضمان والحفظ فكل واحد منهما صالح للتقدير ، ولا يقدران لما تقرر من أن المقتضى لاعموم له ، فمن قدر الضمان أوجبه على الوديعة والمستعير

- (١) أخرجه احمد ، المسند ، ٨/٥ ، ١٢ ، ١٣ ؛ ابن ماجه ، السنن ، كتاب الصدقات ( ١٥ ) ، باب العاربه ( ٥ ) حديث ( ٢٤٠٠ ) ، ٢ / ٢٠٨ ؛ ابوداود ، السنن ، كتاب البيوع والايجارات ( ١٧ ) باب في تضمين العاربه ( ٩٠ ) حديث ( ٣٥٦١ ) ، ٨٢٢/٣ ، الترمذى ، السنن ، كتاب البيوع ( ١٢ ) باب ماجاء في العاربه مؤداه ( ٣٩ ) حديث ( ١٢٦٦ ) ، ٥٦٦/٣ ؛ الحاكم ، المستدرک ، كتاب البيوع ، ٤٧/٢ .
- وقد حكم عليه الترمذى بانه حسن صحيح وكذلك الحاكم .
- وقد زاد ابوداود والترمذى على لفظ الحديث : قال قتاده : ثم نسي الحسن فقال : هو امينك لاضمان عليه .

- (٢) نيل الاوطار ، ٢٩٨/٥ .

ومن قدر الحفظ أوجبه عليهما ، ولم يوجب الضمان اذا وقع التلف  
مع الحفظ المعتبر ٠٠٠٠ وأما مخالفة الحسن لروايته فقد  
تقرر فى الأصول أن العمل بالرواية لا بالرأى " (١) .

(٢) استدلووا بالعموم الوارد فى قوله تعالى ﴿ ان الله يأمركم أن  
تؤدوا الامانات الى أهلها ﴾ (٢) ، وكذلك العموم الوارد فى قوله  
صلى الله عليه وسلم ( اد الامانة الى من ائتمنك ، ولا تخن من  
خانك ) (٣) ، وقوله صلى الله عليه وسلم ( العارية مؤداه والمنحة  
مردوده والدين مقضى والزعيم غارم ) (٤) والعموم يقتضى وجوب  
رد الأمانه مطلقا سواء كانت موجودة بعينها أو بما يعادلها ان  
تلفت سواء كان التلف بتفريط أو غير ذلك (٥) .

- 
- (١) نيل الاوطار ، ٢٩٨/٥ .  
(٢) سورة النساء ، آية ( ٥٨ ) .  
(٣) أخرجه ابوداود ، السنن ، كتاب البيوع والاجارات ( ١٧ ) باب فى الرجل  
يأخذ حقه من تحت يده ( ١٨ ) رقم ( ٣٥٣٥ ) ، ٨٠٥/٣ ، الترمذى ،  
السنن ، كتاب البيوع ( ١٢ ) باب ( ٣٨ ) حديث ( ١٢٦٤ ) ، ٥٦٤/٣ ، الدارمى ،  
باب فى العاريه مؤداه ، ٢٦٤/٢ ، الحاكم ، المستدرک ، كتاب البيوع ،  
٤٦/٢ ، الدارقطنى ، كتاب البيوع ، حديث ( ١٤٣ ، ١٤٢ ، ١٤١ ) ، ٢٣٥ ، وقد  
رووه عن ابى هريره وجماعة من الصحابه .  
وهذا الحديث صححه الحاكم ووافقه الذهبى وحسنه الترمذى ووثقه  
رجال الهيثمى ، انظر : مجمع الزوائد ، ١٤٨/٤ .  
(٤) أخرجه ابوداود الطيالسى ، المسند ، حديث ( ١١٢٨ ) ، ص ١٥٤ ، احمد ،  
المسند ، ٢٦٧/٥ ، ابن ماجه ، السنن ، كتاب الصدقات ( ١٥ ) باب  
العاريه ( ٥ ) حديث ( ٢٣٩٨ ) ، ٨٠٢/٢ ، ابوداود ، السنن ، كتاب  
البيوع والاجارات ( ١٧ ) باب فى تضمين العاريه ( ٩٠ ) حديث  
( ٣٥٦٥ ) ، ٨٢٤/٣ ، الترمذى ، السنن ، كتاب البيوع ( ١٢ ) باب  
ما جاء فى أن العاريه مؤداه ( ٣٩ ) حديث ( ١٢٦٥ ) ، ٥٦٥/٣ ، ابن حبان ،  
المصحيح ، كتاب العاريه ، ذكر حكم العاريه والمنحه ، حديث  
( ٥٠٧٢ ) ، ٢٧٧/٧ ، الطبرانى ، المعجم الكبير ، ٢٦٠/٨ ، الدارقطنى ،  
كتاب البيوع ، حديث ( ١٦٥ ، ١٦٦ ) ، ٤٠/٣ - ٤١ ، البيهقى ،  
السنن الكبرى ، كتاب العاريه ، باب ما جاء فى جواز العاريه  
والترغيب فيها ، ٨٨/٦ ، وقد روه من طريق ابى امامه رضى الله عنه .  
وقد حكم عليه الترمذى بانه حسن غريب وقال الهيثمى ( رواه احمد  
ورجاله ثقات ) ، مجمع الزوائد ، ١٤٨/٤ .  
(٥) انظر : تفسير القرطبى ، ٢٥٧/٥ .

المناقشة :

ويناقش هذا العموم بما يلي :

(١) أن الآيه عامه فى وجوب أداء الامانات فى جميع الأمور ، سواء كانت تلك الأمور من باب المذاهب والديانات أو من باب الدنيا والمعاملات وليس فيها ما يدل على وجوب ضمانها عند التلف من غير تفريط ، بل ان مقتضى كون الوديعة امانه ينافى الضمان (١) .

(٢) اما حديث ( اد الامانه الى من ائتمنك ٠٠٠ ) فحديث ضعيف بل لا يصح فلا يحتج به (٢) .

(٣) اما حديث ( العارية مؤداه ٠٠٠ ) فليس فيه ما يوجب الضمان على الوديعة اذا هلكت من غير تعد ، بل انه يدل على وجوب حسن رعايه الأمانه والحرص على تأديتها والعناية بها وأما اذا تلفت الوديعة من غير تعد ، ففعل معظم الصحابه واجماع معظم اهل العلم ينص على عدم الضمان .

(٣) واستدلوا بان القول بالتضمن هو قول بعض السلف (٣) مثل عمر بن الخطاب رضى الله عنه فعن أنس رضى الله عنه قال : استودعت مالا فوضعت مع مالى فهلك من بين مالى فرفعت الى عمر ، فقال : انك لأمين فى نفسى ولكن هلك من بين مالك فضمنته (٤) .

المناقشة :

يناقش فعل عمر بالتضمن بما قاله صاحب احكام القرآن حيث قال " وماروى عن عمر فى تضمين الوديعة فجاز ان يكون المودع اعترف بفعل

- 
- (١) انظر : تفسير الفخر الرازى ، ١٤٢/١٠ ، المغنى ، ٤٣٦/٦ .  
 (٢) قال الشافعى عن هذا الحديث ( ليس بثابت ) وقال ابن الجوزى ( لا يصح من جميع طرقه ) ونقل عن الامام احمد انه قال : هذا حديث باطل لا أعرفه من وجه يصح ) .  
 انظر : تلخيص الحبير ، ٩٧/٣ .  
 (٣) انظر : الجصاص ، احكام القرآن ، ١٧٢/٣ .  
 (٤) أخرجه عبدالرزاق ، المصنف ، باب الوديعة ؛ أثر رقم (١٤٧٩٩) ، ١٨٢/٨ ، البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الوديعة ، باب لاضمان على مؤتمن ، ٢٩٠/٦ .

يوجب الضمان عنده فلذلك ضمنه (١) ، يؤكد ذلك مفسره به راوى الحديث حيث قال : لأن عمر اتهمه ، يقول كيف ذهبت من بين مالك (٢) .

### (( الرأى الراجح ))

بعد هذا العرض لأقوال العلماء وادلتهم ومناقشتها يترجح لنا مذهب اليه ابوبكر الصديق رضى الله عنه ومن معه من الصحابه ، القائلين بعدم وجوب الضمان على المستودع اذا هلك الوديعه عنده بغير تفريط منــــه وذلك لما يلى :

- (١) لقوة ادلتهم ، وسلامة مسلكهم .
- (٢) أن هذا القول هو قول معظم السلف وقد أجمعت عليه كلمة التابعين .
- (٣) أن ادلة القائلين بالضمان قد نوقشت بما يفيد مرجحيته وعدم سلامتها للاحتجاج بها فيما سيقى له .
- (٤) أن عقد العاريه عقد امانه فينبغى أن ينتفى منه الضمان لأن الأمانة تنافى الضمان ، ولكن مع وجود بينات التفريط والتعدى يجب عليه الضمان وعلى هذا يحمل قول عمر رضى الله عنه ومن معه من السلف الذى قالوا بالتضمنين فى الوديعه .

---

(١) الجصاص ، ١٧٣/٣ .  
(٢) عبدالرزاق ، المصنف ، ١٨٢/٨ .

٢٠١

## المبحث السادس

### ففي الوقف

وفيه المسائل التالية :

المسألة الأولى : جواز الوقف مطلقاً .

المسألة الثانية : جواز الوقف على الولد .

المسألة الثالثة : هل يشترط في الوقف أن يكون على جهة  
لا تنقطع .

المسألة الرابعة : هل يصح الوقف على الورثة .



## المسألة الأولى : جواز الوقف مطلقاً .

### تعريف الوقف فى اللغة :

الوقف مصدر وقف ، يقال : وقف الشيء وأوقفه ، وحبسه واحبســـــــــــــــــه وسبله ، كله بمعنى واحد ، ولكن أوقف لغه رديئه واللغة الفصيحة المشهورة ان يقال وقفت الأرض اقفا وقفاً ولا يقال اوقفت الا بمعنى اقلعت عن الأمر الذى كنت فيه (١) .

### تعريف الوقف فى اصطلاح الفقهاء :

اختلف الفقهاء فى تعريف الوقف تبعاً لاختلافهم فى لزومه :  
عرفه الحنفية بأنه " حبس العين على ملك الواقف والتصدق بمنفعتها أو صرف منفعتها على من أحب ، وعندهما حبسها لا على ملك أحد غير الله " (٢) .  
وعرفه المالكية بأنه " جعل منفعة مملوك ولو بأجرة أو غلته لمستحق بصيغة مدة ما يراه المحبس مندوب " (٣) .  
وعرفه الشافعية بأنه " حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف فى رقبته على مصرف مباح موجود " (٤) .  
وعرفه الحنابلة بأنه " تحبیس مالک مطلق التصرف ماله المنتفع به مع بقاء عينه بقطع تصرف الواقف فى رقبته ، بصرف ريعه الى جهة بر " (٥) .  
ومن خلال هذه التعاريف يظهر لنا أن عقد الوقف عند الجمهور عقد لازم لا يصح التصرف فيه ببيع ولا هبة ولا ارث ، وأنه عند ابي حنيفة ليس بل لازم بل تكون العين محبوسة على ملك الواقف .

- 
- (١) انظر: مادة وقف فى: ابن منظور، لسان العرب ، الفيروز آبادى ، القاموس المحيط ، النووى ، تحرير الفاظ التنبيه ، الفيومى ، المصباح المنير ، المطلع على ابواب المقنع ، ص ٢٨٤ .
  - (٢) فتح القدير ، ٤١٦/٥ .
  - (٣) الشرح الصغير ، ٢٩٦/٢ - ٢٩٧ ، الخرشى ، ٧٨/٧ .
  - (٤) مغنى المحتاج ، ٣٧٦/٢ ، تحفة المحتاج ، ٢٣٥/٦ ، نهاية المحتاج ، ٣٥٨/٣ .
  - (٥) شرح المنتهى ، ٤٨٩/٢ ، كشاف القناع ، ٢٤٠/٤ ، الانصاف ، ٣/٧ .

الأثر الوارد عن ابى بكر :

أخرج البيهقي بسنده قال " وتصدق ابوبكر الصديق رضى الله عنه  
بداره بمكة على ولده فهى الى اليوم " (١) .

فقه الأثر :

دل هذا الاثر من فقه ابى بكر الصديق رضى الله عنه على أمرين :  
احدهما : انه كان يرى جواز الوقف ولزومه حيث ان لفظ الصدقة  
الوارد فى الأثر لا يَحتمل سوى معنى الوقف بدليل لفظ " فهى الى اليوم "   
أى أصلها باق فى ولد ابى بكر الى اليوم ، وهذا معنى الصدقة الجارية  
الوارده فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ( اذا مات الانسان انقطع  
عمله الا من ثلاثة : الا من صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح  
يدعوه له ) (٢) وقد فسر العلماء الصدقة الجارية بالوقف (٣) . ولو كانت  
بمعنى الصدقة التى يملك أصلها للمتصدق عليه لما زالت صدقة الى اليوم .

ثانيهما : كما دل على أنه كان يرى جواز الوقف على الولد ، حيث  
وقف داره على ولده كما هو ظاهر من نص الأثر . وسيأتى بحثها فى المسألة  
الثانية من هذا المبحث .

آراء الفقهاء فى حكم الوقف ولزومه :

ذهب أكثر أهل العلم من السلف ومن بعدهم الى القول بمشروعية  
الوقف واستحبابه جاء فى سنن الترمذى بعد ذكر حديث عمر فى الوقف

(١) السنن الكبرى ، كتاب الوقف ، باب الصدقات المحرمات ، ١٦١/٦ ،

أخرجه بسنده قال : أخبرنا ابوسعيد يحيى بن محمد بن يحيى المهرجاني  
الخطيب ثنا ابوبكر البريهارى ثنا بشر بن موسى ثنا أبوبكر  
عبدالله بن الزبير الحميدى ..... ، ابن حجر ، احمد بن على ،  
الدرايه فى تخريج احاديث الهدايه ، تعليق : عبدالله المدنى ،  
( بيروت : دار المعرفة ) ، ١٤٥/٢ ، وقد عزاه الى البيهقي فى  
الخلافيات ، نصب الرايه ، ٤٧٨/٣ .

(٢) أخرجه مسلم ، الصحيح ، كتاب الوصيه ( ٢٥ ) باب ما يلحق الانسان من

الثواب بعد وفاته ( ٣ ) حديث ( ١٦٣١/١٤ ) ، ١٢٥٥/٣ ، وغيره .

(٣) انظر : نيل الأوطار ، ٢٠/٦ .

" والعمل على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ، لانعلم بين المتقدمين منهم فى ذلك اختلافا ، فى اجازة وقف الارضين وغير ذلك " (١) بل ان كثيرا من العلماء نقلوا لنا اتفاق العلماء على جواز الوقف ، قال الكاسانى (٢) " لاختلاف بين العلماء فى جواز الوقف فى حق وجوب التصديق بالفرع مادام الواقف حيا ٥٠٠ ولا خلاف ايضا فى جوازه فى حق زوال ملك الرقبه اذا اتصل به قضاء القاضى أو اضافة الى ما بعد الموت " (٣) .

وقد رويت اقوال اخرى فى حكم الوقف اما على سبيل المنع أو على سبيل الكراهه أو على سبيل التخصيص بموقوفات معينه ، وفيما يلى عرض لنصوص الفقهاء فى حكم الوقف ولزومه :

(١) الحنفية : اختلف الناقلون لمذهب ابى حنيفة فى حكم الوقف فمنهم من قال ان ابا حنيفة قال ان الوقف غير جائز جاء فى تبیین الحقائق " الوقف لا يجوز عند ابى حنيفة اصلا وهو المذكور فى الأصل " (٤) ومنهم من قال ان ابا حنيفة قال ان الوقف جائز غير لازم وهذا ماتأوله عليه الحنفية ، جاء فى المبسوط " وظن بعض اصحابنا رحمهم الله أنه غير جائز

- 
- (١) الترمذى ، كتاب الاحكام (١٣) ، باب فى الوقف (٣٦) ، ٦٦٠/٣ .  
 (٢) هو ابوبكر بن مسعود بن احمد ، علاء الدين ، منسوب الى كاسانى أو قاشان أو كاشان بلدة بالتركستان خلف نهر سيحون . من أهل حلب . من ائمة الحنفية . كان يسمى ( ملك العلماء ) أخذ عن علاء الدين السمرقندى وشرح كتابه المشهور ( تحفة الفقهاء ) تولى بعض الاعمال لنور الدين الشهير توفى بحلب سنة ( ٥٨٧ هـ ) ، من مصنفاتـــــــــــــــــه ( السلطان المبين فى اصول الدين ) .  
 انظر : الفوائد البهيه ، ص ٥٣ ، الأعلام ، ٧٠/٢ .  
 (٣) بدائع الصنائع ، ٢١٩/٢ ، المغنى ، لابن قدامه ، ٤/٦ ، ماء العينين ، محمد فاضل ، دليل الرفاق على شمس الاتفاق ، تحقيق : البلعشمى احمد يكن ، ( المغرب : مطابع فضاله ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ) ، ٣٩٠/٢ ، ابو حبيب ، سعدى ، موسوعة الاجماع فى الفقه الاسلامى ، ( قطر : دار احياء التراث الاسلامى ، ١٤٠٦ هـ ) ، ١٢١٦/٢ .  
 (٤) الزيلعى ، ٣٢٥/٣ ، الخفاف ، احمد بن عمر ، احكام الاوقاف ، الطبعة الأولى ، ( معلومات النشر " بدون " ، ١٣٢٢ هـ ) ، ص ١١٠ ، البصرى ، هلال بن يحيى ، احكام الوقف ، الطبعة الأولى ، ( معلومات النشر " بدون " ) ، ١٣٥٥ هـ ، ص ٥٥ .

فى قول ابى حنيفة واليه يشير فى ظاهر الرواية، فنقول أما ابوحنيفة رضى الله تعالى عنه فكان لايجيز ذلك ومراده أن يجعله لازماً ، فأما أصل الجواز فثبت عنده لأنه يجعل الواقف حابساً للعين على ملكه ، صارفها بالمنفعة الى الجهة التى سماها ، فيكون بمنزلة العارية ، والعارية جائزة غير لازمة " (١) وعلى هذا يكون مذهب ابى حنيفة فى الوقف هو الجواز مع عدم اللزوم بمعنى ان للواقف بيع وقفه وهبته واذا مات يصير ميراثنا لورثته مالم يصفه الى مابعد الموت أو يتصل به حكم الحاكم ، وخالفه فى ذلك ابويوسف ومحمد وعامة العلماء .

(٢) المالكية : جاء فى التفريع " والحبس جائز صحيح ومن حبس حبساً على وجه صحيح لزمه أخرجه فى الوجه الذى جعله فيه ولم يجر له الرجوع فيه بعد حبسه " (٢) .

(٣) الشافعية : جاء فى المذهب " الوقف قرية مندوب اليها .... واذا صح الوقف لزم وانقطع تصرف الواقف فيه " (٣) .

(٤) الحنابلة : قال البهوتى (٤) فى باب الوقف " وهو مسنون لقوله تعالى ﴿ وافعلوا الخير لعلكم تفلحون ﴾ ... والوقف عقد لازم ... أخرجه مخرج الوصية أو لم يخرجها ، لايجوز فسخه باقالة ولا غيرها ؛ لأنه عقد يقتضى التأبيد " (٥) .

- 
- (١) السرخسى ، ٢٧/١٢ ؛ السمرقندى ، علاء الدين ، تحفة الفقهاء ، الطبعة الثانية ، تحقيق : محمد زكى عبدالبر ، ( الدوحة : دار احياء التراث الاسلامى ) ، ٦٤٥/٣ ، بدائع الصنائع ، ١١٩/٦ .
- (٢) ابن الجلاب ، ٣٠٧/٢ ؛ الدردير ، الشرح الكبير ، ٧٥/٤ ، القوانيين الفقهية ، ٧٥/٤ .
- (٣) الشيرازى ، ٤٤٠/١ ، تحفة المحتاج ، ٢٣٥/٦ ، مغنى المحتاج ، ٣٧٦/٢ ، نهاية المحتاج ، ٣٨٥/٥ .
- (٤) هو منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتى ، فقيه حنبلى ، شيخ الحنابلة بمصر فى عهده ، نسبته الى بهوت فى الغربيه بمصر ، توفى عام ( ١٠٥١ هـ ) من تصانيفه ( الروض المربع ) و ( دقائق اولى النهى ) .
- انظر : الأعلام ، ٣٠٧/٧ .
- (٥) كشف القناع ، ٢٩٢، ٢٤١/٤ ؛ شرح المنتهى ، ٤٨٩/٢ - ٤٩٠ .

(٥) نقل عن القاضي شريح أنه كان يقول بمنع الوقف ، فقد أورد البيهقي في سننه بسنده الى القاضي شريح انه قال : " جاء محمد صلى الله عليه وسلم بمنع الحبس " (١) ، وحكى ابن حزم هذا المذهب فقال " وطائفة ابطلت الحبس مطلقا وهو قول شريح " (٢) .

(٦) وقد نقلت لنا أقوال أخرى في الوقف لا يكاد يصح منها شيء ومنها :

(أ) مانقل عن ابن مسعود وعلى وابن عباس رضى الله عنهم أنهم كانوا يقصرون جواز الوقف على الكراع والسلاح ، وقد رد ابن حزم هذا النقل وقال بأنه لا يصح عن احد منهم ثم شرع في عرض تلك الآثار باسانيدها ، ثم عرض مافيها من جهالة وكذب ، تبين ضعفها وسقوطها وعدم صحة الاحتجاج بها (٣) .

(ب) ومنها مانقل عن عبدالرحمن بن عوف رضى الله عنه أنه كان يكره الحبس فقد روى عن الواقدي (٤) انه قال ( مامن أحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الا وقد أوقف وحبس أرضا الا عبدالرحمن ابن عوف فانه كان يكره الحبس ) (٥) ، وقد ردت هذه الرواية لأنها من طريق الواقدي ، والواقدي لم يكن من الرواة الثقات وقد ضعفه العلماء (٦) . وقد وصف ابن حزم رواية الواقدي هذه بأنها رواية

(١) السنن الكبرى ، ١٦١/٦ .

(٢) المحلى ، ١٧٥/٩ ، شرح معاني الآثار ، ٩٦/٤ .

(٣) انظر : المحلى ، ١٧٦/٩ .

(٤) هو محمد بن عمر بن واقد الواقدي الأسلمي ، ابو عبد الله ، المدنى ، القاضي أحد الاعلام ، روى عن الأوزاعي وابن جريج وغيرهما وروى عنه الشافعي وابن ابي شيبة وغيرهما ، قال عنه ابن حجر ( متروك مع سعة علمه ) توفي عام ( ٢٠٧ هـ ) وعمره ثمان وستون سنة .

انظر : تقريب التهذيب ، ١٩٤/٢ ، تهذيب التهذيب ، ٣٢٣/٩ .

(٥) المحلى ، ١٧٦/٩ .

(٦) قال عنه الامام احمد : هو كذاب يقلب الأحاديث . وقال عنه ابن معين : ليس بثقة وقال مره : لا يكتب حديثه . وقال البخاري وابو حاتم متروك . وقال النسائي : يضع الحديث . وقال ابن عدى : احاديثه غير محفوظة والبلاء منه .

انظر : ميزان الاعتدال ، ١٠٩/٥ ، الرازي ، عبدالرحمن محمد ، الجرح والتعديل ، الطبعة الأولى ، ( الهند : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ،

١٣٧٣ هـ ) ، ٢١/٨ .

أخبات وقال " فانها زادت ما جاءت فيه ضعفا ولعله قبلها كان أقوى " (١) .

وبعد هذا العرض لأقوال العلماء فى مشروعية الوقف ولزومه يتضح لنا أنه لا يصح منها الا ثلاثة أقوال هى :

(١) قول يرى أن الوقف مندوب ولازم وهو قول ابى بكر الصديق رضى الله عنه ومعظم الصحابة وبه قال المالكية والشافعية والحنابلة والصاحبان وعامة الحنفية .

(٢) قول يرى أن الوقف عقد جائز غير لازم وهو قول ابى حنيفة فى الصحيح عنه ووافقه عطاء بن السائب (٢) وبكر بن محمد وزفر ابن الهذيل (٣) (٤) .

(٣) قول يرى منع الوقف مطلقا وهو قول ابى شريح وهو مذهب اهـ الكوفة (٥) .

وأما بقية الأقوال الأخرى فلا يثبت منها شئ ، ولذلك سوف يكـون العرض لأدلة هذه الأقوال الثلاثة دون غيرها .

(١) المحلى ، ١٧٦/٩ .

(٢) هو عطاء بن السائب بن مالك الثقفى ، ابوالسائب الكوفى ، روى عن عبد الله بن اوفى وطائفة ، محدث الكوفة . قال الامام احمد : هو ثقة رجل صالح ، كان يختم كل ليلة ، وقال الذهبى : كان من كبار العلماء ، لكنه ساء حفظه قليلا فى أواخر عمره مات سنة ( ١٣٦ هـ ) . انظر : الذهبى ، محمد بن احمد ، العبر فى خبر من غير ، تحقيق : محمد السعيد زغلول ، ( بيروت : دار الكتب العلميه ، ١٤٠٥ هـ ) ، ١/٤٢٢ ؛ سير اعلام النبلاء ، ١١٠/٦ ؛ طبقات الحفاظ ، ص ٦٠ .

(٣) هو زفر بن الهذيل بن قيس العنبرى ، أصله من أصبهان ، فقيه امام من المقدميين من تلاميذ ابى حنيفة وهو أقيسههم ، وكان يأخذ بالأثر ان وجد ، وقال ما خالفت اباحنيفة فى قول الا وقد كان ابوحنيفة يقول به ، تولى قضاء البصرة وبها مات عام ( ١٥٨ هـ ) . انظر : الفوائد البهية ، ص ٧٥ ؛ شذرات الذهب ، ٢٤٣/١ ؛ الأعلام ، ٤٥/٣ .

(٤) انظر : عمدة القارى ، ٢٥٥/١٠ .

(٥) انظر : هلال ، احكام الوقف ، ص ٥ ؛ المغنى ، ٣/٦ .

الأدلة :

أولا : أدلة القائلين بمشروعية الوقف ولزومه :

استدلوا بالكتاب والسنة والاجماع :

(١) أما الكتاب فقولہ تعالیٰ ﴿لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون﴾ (١) .

وجہ الدلالة : أن البر فسر بالجنة ، وقد جعل الله دخول الجنة جزاء لمن انفق في سبيل الله والانفاق في سبيل الله يشمل الوقف ، فكان مأمورا به ومندوبا لفعله (٢) . على أن هذه الآية لما نزلت وسمع بها ابوظلمه (٣) رضى الله عنه ، وقف بئر جاء وهى احب امواله اليه وقال " ان احب اموالى الى بئر جاء وانها صدقه لله ارجو برها وذخرها عند الله (٤) .

المناقشة :

نوقش الاستدلال بحديث ابى طلحة بأنه لاجبة فيه لاحتمال أن تكون

- (١) سورة آل عمران ، آية ( ٩٢ ) .
- (٢) انظر : ابن عطية ، عبدالحق الأندلسى ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، الطبعة الأولى ، تحقيق : عبد الله الانصارى وآخرون ، ( الدوحة : مؤسسة دار العلوم ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٧ م ) ، ٢١٢/٣ ، ابن قاسم عبدالرحمن بن محمد ، الاحكام شرح أصول الأحكام ، الطبعة الثانية ، ( معلومات النشر " بدون " ، ١٤٠٦ هـ ) ، ٣٦٢/٣ .
- (٣) هو زيد بن سهل بن الاسود بن حزام البخارى الأنصارى ، صحابى من الشجعان الرماة المعدودين فى الجاهلية والاسلام . ولد فى المدينة . ولما ظهر الاسلام كان من كبار انصاره ، فشهد العقبة وبدرا واحدا والخندق وسائر المشاهد ، روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أحاديث ، روى عنه ربيعة أنس بن مالك وعبدالله بن عباس وابنه عبدالله وغيرهم . توفى بالمدينة سنة ( ٣٤ هـ ) .
- (٤) انظر : الاستيعاب ، ٥٤٩/١ ، اسد الغابة ، ٢٣٢/٢ ، الاصابة ، ٥٦٦/١ . أخرجه البخارى ، الصحيح ، كتاب الزكاة ( ٢٤ ) باب الزكاة على الأقارب ( ٤٤ ) حديث ( ١٤٦١ ) ، ٤٥٢/١ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب الزكاة ( ١٢ ) باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين ( ١٤ ) حديث

( ٩٩٨/٤٢ ) ، ٦٩٣/٢

صدقة ابى طلحة صدقة تمليك وهو ظاهر رواية البخارى ، حيث ورد فيها —  
 أن حسان (١) وهو أحد الذين دفع اليهم بالصدقة باع حصته لمعاوية (٢)  
 فلو كانت وقفا لما ساغ لحسان بيعها (٣) .

(٢) وأما من جهة السنة فاستدلوا بما رواه ابن عمر رضي الله عنهما قال: أصاب عمر  
 أرضا بخيبر ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها —  
 فقال رسول الله : انى اصبـت ارضا بخيبر لم اصب مالا قط أنفـس  
 عندى منه ، فما تأمر به ؟ قال : ( ان شئت حبست اصلها وتصدقـت  
 بها ) ، قال فتصدق بها عمر أنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث . وتصدق  
 بها فى الفقراء وفى القربى وفى الرقاب وفى سبيل الله وابـن  
 السبيل والضيف ، ولأجـنـاح على من وليها أن يأكل منها بالمعـروف ،  
 ويـطعم غير متمول ، وفى رواية غير متأثل مالا (٤) وفى رواية

(١) هو حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجى الانصارى ، ابو الوليد: الصحابى ،  
 شاعر النبى صلى الله عليه وسلم واحد المخضرمين الذين ادركوا  
 الجاهلية والاسلام ، عاش ستين سنة فى الجاهلية . ومثلها فى الاسلام  
 وكان من سكان المدينة ، لم يشهد مع النبى صلى الله عليه وسلم  
 مشهدا ، لعلة اصابته ، قال ابو عبيدة : فضل حسان الشعراء بثلاثة :  
 كان شاعر الانصار فى الجاهلية ، وشاعر النبى فى النبوة ، وشاعر  
 اليمانيين فى الاسلام ، وكان شديد الهجاء ، فحل الشعر ، توفى  
 بالمدينة سنة ( ٥٤ هـ ) .

انظر: الاصابه ، ٣٢٦/١ ، تهذيب التهذيب ، ٢١٦/٢ ، اسد الغابه ، ٢/٢ ،  
 الاعلام ، ١٧٥/٢ .

(٢) هو معاوية بن أبى سفيان صخر بن حرب بن أميه القرشى الأموى ، مؤسس  
 الدولة الامويه بالشام وأحد دهاة العرب الكبار ، كان فصيحا حليما  
 وقورا . ولد بمكة . واسلم عام الفتح ، ولاءه أبوبكر ثم عمر وأقره  
 عثمان على الديار الشاميه ، تنازل له الحسن بن على عام الجماعة ،  
 غزا جزر البحر المتوسط والقسطنطينيه وكثرت فتوحاته ، أخذ العهد  
 لابنه يزيد ، توفى عام ( ٦٠ هـ ) .

انظر : البداية والنهاية ، ١٢٠/٨ ، الاصابه ، ٤٣٣/٣ ، اسد الغابه ، ٣٨٥/٤ .

(٣) انظر : فتح البارى ، ٢٩٩/٥ .

(٤) أخرجه البخارى ، الصحيح ، كتاب الشروط (٥٤) باب الشروط فى الوقف ( ١٩ )  
 حديث رقم ( ٢٧٣٧ ) ، ٢٨٥/٢ ، وفى كتاب الوصايا ( ٥٥ ) باب ومال الوصى  
 أن يعمل فى مال اليتيم ٠٠ ( ٢٢ ) حديث ( ٢٧٦٤ ) ، ٢٩٥/٢ ، مسلم ،  
 الصحيح ، كتاب الوصيه ( ٢٥ ) باب الوقف ( ٤ ) حديث ( ٢٧٦٤/١٥ ) ،  
 ١٢٥٥/٣ .



البخارى قال النبى صلى الله عليه وسلم ( تصدق بأصله ، لا يباع ولا يوهب ، ولا يورث ، ولكن ينفق ثمره ، فتصدق به عمر ) .

وجه الدلالة : دل هذا الحديث على مشروعية الوقف وهو أصل فيه (١) ، حيث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه عمر رضوان الله عليه الى التصديق بأصل الأرض التى حصل عليها من خيبر على أن لا تباع ولا توهب ولا تورث ، وهذا هو عين الوقف ، ورواية البخارى ظاهر منها أن شرط عدم البيع ونحوه فى الوقف صادر من رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف بقية الروايات ، وصرح ابن حجر بأن هذه الرواية هى أتم الروايات واصرحها فى المقصود (٢) ، وقال الشوكانى موجهها قوله صلى الله عليه وسلم ( لا يباع ولا يوهب ولا يورث ) قال : " فان هذا منه صلى الله عليه وسلم بيان لماهية التحبيس التى أمر بها عمر وذلك يستلزم لزوم الوقف ، وعدم جواز نقضه ، والا لما كان تحبيسا " (٣) .

#### المناقشة :

نوقش حديث وقف عمر من وجهين :

(١) ناقش الطحاوى هذا الدليل من قصة عمر بأن أمر النبى صلى الله عليه وسلم لعمر بتحبيس الأصل وتسبيل الثمره لا يستلزم التأييد ، بل يحتمل أن يكون ما أمره به من ذلك ، يخرج به من ملكه ، ويحتمل أن ذلك لا يخرجها عن ملكه ولكنها تكون جارية على ما أجراها عليه من ذلك ماتركها ، ويكون له فسخ ذلك متى شاء ، وبقاء وقف عمر الى هذا الوقت لا يدل على أنه لا يجوز لأحد من ورثته نقضه ، انما الذى يدل على الجواز لو وقعت خصومة بعد موت الواقف فحكم فيها بالمنع (٤) .

(١) انظر : المغنى ، ص ٣١٦ ؛ فتح البارى ، ٣١٠/٥ .

(٢) انظر : فتح البارى ، ٣٠٩/٥ .

(٣) نيل الأوطار ، ٢٣/٦ .

(٤) انظر : شرح معانى الآثار ، ٩٥/٤ - ٩٦ .

رد المناقشة :

وقد رد الحافظ بن حجر على هذا النقاش بقوله " ولا يخفى ضعف هذا التأويل ، ولا يفهم من قوله وقفت وحبست الا التأبيد حتى يصرح بالشرط عند من يذهب اليه ، وكأنه لم يقف على الرواية التي فيها ( حبس مادامت السماوات والأرض ) (١) " (٢) .

(٢) وناقش الطحاوى ايضا حديث وقف عمر بأنه قد روى عن عمر رضى الله عنه ما يدل على أنه قد كان له نقضه ، فقد روى الزهرى عن عمر رضى الله عنه انه قال " لولا أنى ذكرت صدقتى لرسول الله صلى الله عليه وسلم او نحو هذا لرديتها " (٣) ثم علق الطحاوى على ذلك بقوله " فلما قال عمر رضى الله عنه هذا دل على أن نفس الايقاف للأرض لم يكن يمنعه من الرجوع فيها وانه انما منعه من الرجوع فيها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره فيها بشئ وفارقه على الوفاء فكره أن يرجع عن ذلك " (٤) .

رد المناقشة :

ورد بأن هذا الأثر الوارد عن عمر منقطع السند ، لأن الزهري لم يدرك عمر (٥) ، ويقول ابن حزم عنه " وأما الخبر الذى ذكروه عن مالك فمنكر وبلية من البلايا وكذب بلا شك " (٦) وعلى فرض اتصاله فانه محتمل لأن يكون عمر رضى الله عنه قد آخر وقفه الى وقت خلافته ولم يقع منه قبل ذلك الا استشارته لرسول الله صلى الله عليه وسلم فى كيفيته ، وهذا يدل على عدم انعقاد الوقف وعدم توافر اركانه التى يلزم بها ، فكان من حق عمر رضى الله عنه أن لا يتمه ، ومع هذا الاحتمال يسقط الاستدلال بهذا الأثر ، فالوقف من أعمال البر التى لا يجوز الرجوع فيها بعد فعلها لا للواقف ولا لغيره (٧) .

- 
- (١) هذه الرواية أخرجهما الدارقطنى ، السنن ، كتاب الاحباس ، باب كيف يكتب الحبس حديث (٦٧) بلفظ (لا يوهب ولا يورث ما قامت السماوات والأرض) ، ٢٩٢/٤ .
- (٢) فتح البارى ، ٣١٠/٥ .
- (٣) الطحاوى ، شرح معانى الآثار ، ٩٦/٤ .
- (٤) شرح معانى الآثار ، ٩٦/٤ .
- (٥) انظر : نيل الاوطار ، ٢٣/٦ .
- (٦) المحلى ، ١٨١/٩ .
- (٧) انظر : فتح البارى ، ٣١٠/٥ ؛ نيل الاوطار ، ٢٣/٦ .

الرد :

نوقش الانقطاع الوارد فى أثر عمر بما قاله صاحب الباب " هــذا  
أثر رجاله كلهم ثقات وانقطاعه لا يوجب ضعفا اذ العدل لا يرسل الا عن عدل ،  
ولفظ الرد ظاهر فى الرد اصلا ووصفا وقد آيد الظاهر ماروى : " أن عبدالله  
ابن زيد بن عبدربه (١) وقف حائطا ، فجاء ابواه فقالا له : انه قوام  
عيشنا فردده النبى صلى الله عليه وسلم (٢) " (٣) .

الرد :

واجيب بأن حديث عبدالله بن زيد مرسل من جميع طرقه (٤) .  
(٣) واستدلوا بما رواه ابوهريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال : ( اذا مات الانسان انقطع عنه عمله الا من ثلاثة :  
الا من صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعوه له ) (٥) .

(١) هو عبدالله بن زيد بن ثعلبه بن عبدربه بن زيد من بنى جشم من  
الحارث بن الخزرج الانصارى الخزرمى يكنى ابامحمد ، صحابى جليل ،  
شهد العقبة وبدرا والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ، وهو الذى رأى الأذان فى النوم ، فأمر النبى صلى الله عليه  
وسلم بلالا أن يؤذن على مارآه عبدالله ، مات سنة ( ٣٢ هـ ) وقيل  
استشهد بأحد .

انظر : أسد الغابه ، ١٦٥/٣ ، تهذيب التهذيب ، ١٩٧/٥ ، الاصابه ، ٣١٢/٢ .  
(٢) أخرجه الدارقطنى ، السنن ، كتاب الاحياس ، باب وقف المساجد والسقايا ،  
حديث ( ١٥ - ٢٠ ) ، ٢٠٠/٤ ، البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الوقف ، باب من  
قال لاحبس عن فرائض الله ، ١٦٣/٦ ، المحلى ، ١٧٨/٩ .

وهذا الحديث مرسل ، لأن فى اسناده ابوبكر بن حزم وهو لم يـدرك  
عبدالله بن زيد ، لأن عبدالله بن زيد توفى فى خلافة عثمان ولم  
يدركه ابوبكر بن حزم وقد ذكر ذلك الدارقطنى والبيهقى .

(٣) المنبجى ، على بن زكريا ، الباب فى الجمع بين السنه والكتاب ،  
الطبعة الأولى ، تحقيق : محمد فضل ، ( جده : دار الشروق ، ١٤٠٣ هـ /  
١٩٨٣ م ) ، ٥٦٤/٢ .

(٤) انظر : البيهقى ، السنن الكبرى ، ١٦٣/٦ ، سنن الدارقطنى ، ٢٠٠/٤ .  
(٥) أخرجه مسلم ، الصحيح ، كتاب الوصيه ( ٢٥ ) باب ما يلحق الانسان من  
الثواب بعد وفاته (٣) حديث ( ١٦٣١/١٤ ) ، ١٢٥٥/٣ .

وجه الدلالة : أن المراد بالصدقة الجارية الوقف ، والجري يستلزم عدم جواز النقص من الغير ، ولو جاز النقص لكان الوقف صدقة منقطعة والحديث وصف الصدقة بأنها جارية فدل على مشروعية الوقف ولزومه (١) .

(٤) واستدلوا من جهة الاجماع بأن الصحابة رضوان الله عليهم قد وقفوا كثيرا من املاكهم ( فأبوبكر رضى الله عنه تصدق بداره على ولده وعمر بريعه عند المروه على ولده وعثمان برومه ، وتصدق على بأرضه مینبع ، وتصدق الزبير بداره بمكه وداره بمصر وامواله بالمدينة على ولده وعمر بن العاص بالوهظ وداره بمكه على ولده ٠٠٠ فذلك كله الى اليوم ) (٢) بل ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم قد وقفوا ، يقول جابر رضى الله عنه ( لم يكن أحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذو مقدرة الا وقف ) (٣) قال ابن قدامه معلقا على هذا الأثر " وهذا اجماع منهم ، فان الذى قدر منهم على الوقف وقف ، واشتهر ذلك فلم ينكره احد ، فكان اجماعا " (٤) ، وقال ابن حزم بعد أن عدد جملة من اوقاف الصحابة رضوان الله عليهم " وسائر الصحابة جملة صدقاتهم بالمدينة اشهر من الشمس لايجهلها أحد " (٥) وقد نقل عن الشافعى انه قال " بلغنى أن ثمانين صحابيا من الانصار تصدقوا بصدقات محرمات ، والشافعى يسمى الأوقاف الصدقات المحرمات " (٦) ، وقد روى صاحب احكام الوقف أكثر من عشرين خبرا فى اوقاف الصحابة والتابعين (٧) ، قال ابوزهره معلقا عليها " ولو صحت هذه الآثار فهى حجة على من أنكر الوقف فى أى ناحية من نواحيه " (٨) .

(١) سبل السلام، ١٨٥/٣، نيل الاوطار، ٢٣/٦، مغنى المحتاج ، ٣٧٦/٢ .

(٢) الخصاص ، احكام الوقف ، ص ٥ ؛ المجموع ، ٣٤٢/١٥ .

(٣) المغنى ، ٣/٦ ؛ الخصاص ؛ احكام الوقف ، ص ٥ وما بعدها .

(٤) المغنى ، ٣/٦ .

(٥) المحلى ، ١٨٠/٩ .

(٦) مغنى المحتاج ، ٣٧٦/٣ .

(٧) انظر : الخصاص ، ص ٥ وما بعدها .

(٨) ابوزهره ، محمد ، محاضرات فى الوقف ، الطبعة الثانية ، (القاهرة : دار

الفكر العربى ، ١٩٧٢ م ) ، ص ٤٣ ، وقد علق على هذه الآثار بقوله " يشك

بعض العلماء فى مارواه الخصاص لأن أكثر رواياته أو كلها ماعدا ثلاثا

منها من روايات الواقدي وهو من الرواة الذين اختلف فى شأنهم رجال

الحديث ) .

المناقشة :

نوقشت اوقاف الصحابه بأن " ماكان منها فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتمال انها كانت قبل نزول سورة النساء ، فلم تقع حبسا عن فرائض الله ، وما كان بعد وفاته عليه الصلاة والسلام فاحتمل أن ورثتهم امضوها بالاجازة .... " (١) .

رد المناقشة :

رد هذا النقاش بأن قولهم انما جازت صدقات الصحابه رضى الله عنهم لأن الورثة اجازوها بأنه لا يصح ويدل لذلك {ماروى عن عمر رضى الله عنه فلقد ترك ابنه زيدا واخته صغيرين جدا ، وكذلك عثمان وعلى غيرهم ، فلو كان الحبس غير جائز لما حل ترك انصبا الصغار تمضى حبسا } (٢) .

(٥) واستدلوا من جهة المعقول حيث قالوا ان الوقف ( ازالة ملك يلزم بالوصيه فاذا انجزه حال الحياة لزم من غير حكم حاكم كالعتق ) (٣) .

ثانيا : ادلة القائلين بمشروعية الوقف مع عدم اللزوم فيه :

(١) استدلوا بحديث عبد الله بن زيد الذى ارى النداء أنه اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله : حاطى هذا صدقه وهو الى الله ورسوله ، فجاء ابواه فقال يا رسول الله كان قوام عيشنا فرده رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهما ثم ماتا فورثهما ابنهما بعد ) (٤) .

وجه الدلالة : ان النبى صلى الله عليه وسلم اجاز الرجوع فى الوقف بعد عقده حيث رد بستان عبد الله بن زيد اليه ، ولو كان الوقف لازما لما أجاز النبى صلى الله عليه وسلم الرجوع فيه ، فدل ذلك على عدم اللزوم فيه .

---

(١) بدائع الصنائع ، ٢١٩/٦ .

(٢) المحلى ، ١٨١/٩ .

(٣) المغنى ، ٤/٦ .

(٤) سبق تخريجه ص ( ٢١٢ ) .

المناقشة :

نوقش هذا الحديث من وجهين :

(١) من جهة سنده بأنه منقطع (١) .

(٢) وعلى فرض اتصاله " فليس فيه ذكر الوقف ، والظاهر أنه جعله صدقة غير موقوف ، استناب فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرأى والديه أحق الناس بصرفها إليهما ولهذا لم يردهما عليه ، إنما دفعها إليهما ، ويحتمل أن الحائط كان لهما ، وكان هو يتصرف فيه بحكم النيابة عنهما ، فتصرف بهذا التصرف بغير إذنهما ، فلم ينفذه ، وأتيا النبي صلى الله عليه وسلم ، فرده إليهما " (٢) ، ووجه بعض العلماء توجيهها آخر حيث قالوا " وعلى فرض صحته ، فإن الرسول صلى الله عليه وسلم أبطله بسبب أنه جميع ما يملك ، وليس لأحد أن يضر بنفسه وبمن يعول بسبب الوقف " (٣) .

(٢) واستدلوا بما رواه ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : " لما نزلت سورة النساء وفرضت فيها الفرائض قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( لا حبس بعد سورة النساء ) وفى رواية عن ابن عباس أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدما انزلت سورة النساء وانزل فيها الفرائض ينهى عن الحبس " (٤) .

- 
- (١) انظر : المحلى ، ١٧٨/٩ ، ص ( ٢١٢ ) من هذه الرسالة .
- (٢) المغنى ، ٤/٦ .
- (٣) الخلال ، أحمد بن محمد ، الوقوف من مسائل الإمام أحمد ، الطبعة الأولى ، تحقيق : عبدالله الزيد ، ( الرياض : مكتبة المعارف ، ١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م ) ، ٢٤٢/١ .
- (٤) أخرجه الطحاوى ، شرح معاني الآثار ، ٩٦/٤ ، الدارقطنى ، السنن ، كتاب الفرائض ، حديث رقم ( ٣ - ٤ ) ، ٦٨/٤ ، البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الوقف ، باب من قال لا حبس بعد سورة النساء ، ١٦٢/٦ ، وجميع طرق هذا الحديث فيها عبدالله بن لهيعة وأخوه عيسى وهما ضعيفان ، وروى من قول شريح .
- انظر : البيهقى ، ١٦٢/٦ ، الدارقطنى ، ٦٨/٤ ، المحلى ، ١٧٧/٩ ، أخبار القضاء ، ١٩٥/٢ .

وجه الدلالة : دل هذا الحديث على أنه " لآمال يحبس بعد موت صاحبه عن القسمه بين ورثته ، والوقف حبس عن فرائض الله تعالى عز شأنه فكان منفيًا شرعاً " (١) ، وعلق الطحاوى على الرواية الثانية بقوله " فأخبر ابن عباس رضى الله عنهما أن الاحباس منهي عنها غير جائزة ، وانها كانت قبل نزول الفرائض ، بخلاف ما صارت اليه بعد نزول الفرائض " (٢) .

#### المناقشة :

يناقش هذا الأثر من عدة وجوه :

(١) من جهة سنده بأن فيه ابن لهيعة (٣) وهو لا يحتج بمثلثه (٤) ، قال ابن حزم " وهذا حديث موضوع وابن لهيعة لاخير فيه ..... وبيان وضعه أن سورة النساء أو بعضها نزلت بعد أحد - يعنى آية المواريث - وحبس الصحابه بعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد خيبر وبعد نيل نزول المواريث فى سورة النساء ، وهذا أمر متواتر جيلا بعد جيل " (٥) .

#### رد المناقشة :

وقد رد صاحب عمدة القارى بأن ابن لهيعة كان صادقاً وقد قال الامام احمد عنه : ما كان محدث مصر الا ابن لهيعة ، وعنه : من مثل ابن لهيعة بمصر فى كثرة حديثه وضبطه واتقانه ولهذا حدث عنه فى مسنده بحديث كثير (٦) .

- 
- (١) بدائع الصنائع ، ٢١٩/٦ .
  - (٢) شرح معانى الآثار ، ٩٧/٤ .
  - (٣) هو عبد الله بن لهيعة - بفتح اللام وكسر الهاء - بن عقبه المصبرى ، ابو عبد الرحمن ، قاضى مصر ، روى عن عطاء ابن ابى رباح وعمرو بن دينار وغيرهما وعنه الثورى والأوزاعى وشعبه وغيرهم ، وثقه احمد وغيره وضعفه يحيى القطان وغيره قال عنه ابن حجر " صدوق خلط بعد احتراق كتبه " مات سنة ( ١٧٤ هـ ) وقد تجاوز الثمانين عاماً .
  - انظر : شذرات الذهب ، ٢٨٣/١ ؛ تذكرة الحفاظ ، ٢٣٧/١ ؛ تهذيب
  - التهذيب ، ٣٢٧/٥ ؛ تقريب التهذيب ، ٤٤٤/١ .
  - (٤) انظر : نيل الاوطار ، ٢٣/٦ .
  - (٥) المحلى ، ١٧٨/٩ .
  - (٦) انظر : عمدة القارى ، ٢٥٥/١١ .

الرد :

ورد بأنه " إذا اجتمع فى شخص جرح وتعديل فالجرح مقدم لأن المعدل يخبر عما ظهر من حاله ، والجرح يخبر عن باطن خفى على المعدل " (١) وقد وصف صاحب علوم الحديث ابن لهيعة بأنه من المتساهلين فى رواية الحديث حيث قال " ومن المتساهلين عبدالله بن لهيعة المصرى ، ترك الاحتجاج بروايته مع جلالته لتساهله " (٢) .

(٢) ونوقش حديث ابن عباس ثانياً بأنه على فرض صحته ، فان المراد بالحبس فى الحديث حبس الجاهلية كالسائبه (٣) والوصيله (٤) والحام (٥) ، أو أن المراد بالحبس حبس الزانى البكر وذلك فى قوله تعالى ﴿ فامسكوهن فى البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً ﴾ (٦) ، وليس المراد به الوقف الشرعى ، ولو صح الحديث ايضاً لكان منسوخاً باتصال الحبس بعلمه عليه الصلاة والسلام الى أن مات ، ولو صح أيضاً أن المراد بالحديث الحبس الشامل للوقف لكونه نكراً فى سياق النفى لكان مخصصاً بالاحاديث الواردة فى مشروعية الوقف وفضله (٧) .

(٣) واستدلوا بما روى عن عمر رضى الله عنه انه قال ( لولا أنى ذكرت صدقتى لرسول الله صلى الله عليه وسلم لرددتها ) (٨) .

- 
- (١) ابن الصلاح ، علوم الحديث ، ص ٩٩ .  
 (٢) ابن الصلاح ، ص ١٨٦ .  
 (٣) السائبه : هى الناقه التى كانت تسبب فى الجاهلية لنذر أو نحوه .  
 (٤) الوصيله : هى الناقه البكر التى تبكر فى أول نتاج الابل بأنثى ثم تنثى بعد بأنثى ، وكان الجاهليون يسيبونها لطواغيتهم ان وصلت احدهما بأخرى ليس بينهما ذكر .  
 (٥) الحام : هو فحل الابل يضرب الضراب المعدود ، فاذا قضى ضرابه ودعوه للطواغيت واعفوه من الحمل عليه ، فلا يحمل عليه شيء ، وسموه ( الحامى ) .  
 انظر : كنعان ، محمد احمد ، قرة العينين على تفسير الجلالين ، الطبعة الثالثة ، ( بيروت : المكتب الاسلامى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م ) ، ص ١٥٧ .  
 (٦) سورة النساء ، آية ( ١٥ ) .  
 (٧) انظر : المحلى ، ١٧٧/٩ - ١٧٨ ، المقدمات الممهديات ، ٤١٦/٢ ، نيل الاوطار ، ٢٣/٦ .  
 (٨) سبق تخريجه ص ( ٢١١ ) .



وجه الدلالة : دل هذا الأثر على أنه يسوغ للواقف الرجوع عن وقفه ، فعمر رضى الله عنه كان يريد الرجوع ولكن منعه من ذلك أنه فارق الرسول صلى الله عليه وسلم على أمر فلم يشأ الرجوع فيه وفاء للرسول صلى الله عليه وسلم وبراً له ومحبة فيه (١) .

#### المناقشة :

سبقت مناقشة هذا الدليل وبيان ما يسقط الاستدلال به من جهة سنده ومعناه (٢) .

(٤) واستدلوا كذلك بما جاء فى الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ يوماً \* الهاكم التكاثر \* ثم قال عليه الصلاة والسلام ( يقول ابن آدم : مالى مالى ( قال ) وهل لك يا ابن آدم من مالك الا ما أكلت فأفنيته أو لبست فأبليت أو تصدقت فأمضيت ) (٣) .

وجه الدلالة : دل هذا الحديث على أن جميع ما يبقى بعد الموت يكون لوارثه الا الصدقة الماضيه وهى التى ملكها المورث للمتصدق عليه بحيث انتقلت ملكيتها من ملكية المورث الى ملكية المتصدق عليه فى حياته ، والوقف لم تنتقل ملكيته الى ملك أحد فيكون من حق الوارث ( فالارث انما ينعدم فى الصدقه التى أمضاها وذلك لا يكون الا بعد التملك من غيره ) (٤) .

#### المناقشة :

ويناقش ذلك بما جاء فى الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعمر ( تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث ) (٥) ولا شك أن الارث انما يكون بعد الموت .

- 
- (١) انظر: فتح البارى ، ٣١٠/٥ ، محاضرات فى الوقف الاسلامى ، ص ٤١ .  
 (٢) انظر : ص ( ٢١١ ) من هذه الرسالة .  
 (٣) مسلم ، كتاب الزهد والرقائق ( ٥٣ ) باب ( بدون ) حديث ( ٢٩٥٨/٣ ) ، ٢٢٧٣/٤ .  
 (٤) المبسوط ، ٢٩/١١ .  
 (٥) سبق تخريجه ص ( ٢٠٩ - ٢١٠ )

ويناقش ايضا بأنه لا يشترط فى الوقف بعد خروجه من ملك واقفه أن ينتقل الى ملك أحد ، ودليلنا على ذلك وقف المسجد فهو لا يلزم بالاتفاق وهو يخرج من ملك واقفه من غير أن يدخل فى ملك أحد ويصبح محبوسا قربة لله تعالى ، ولأن الوقف سبب يزيل التصرف فى الرقبه والمنفعه فأزال الملك كالعق (١) .

#### رد المناقشة :

ورد هذا النقاش بأن المسجد يخرج من ملك الواقف الى ملك الله فهو يختلف عن سائر الأوقاف من حيث أنه لا ينتفع بها بشيء من منافع الملك من بيع وهبة ونحوها ، وان كانت تصلح لذلك ، واصلها فى الشرع الكعبه فهى خالصة لله متحرره عن ملك العباد ، فالحقت بها المساجد ، وأما قياسكم على العبد فهو قياس مع الفارق ، لأن الأدمى خلق فى الأصل ليكون مالكا فصفة المملوكيه فيه عارض محتمل للرفع ، واذا رفع كان مالكا كمالكان (٢) .

#### الرد :

ورد بان حديث عمر عام فى كل وقف سواء كان مسجدا أو غيره لا يباع ولا يوهب ولا يورث .

(٥) واستدلوا كذلك بما روى عن شريح أنه قال : ( جاء محمد - صلى الله عليه وسلم - ببيع الحبس ) (٣) .

وجه الدلالة : قال صاحب المبسوط موجهها هذا الدليل "فهذا بيان ان لزوم الوقف كان فى شريعة من قبلنا وأن شريعتنا ناسخة لذلك" (٤) .

(١) انظر : المغنى ، ٤/٦ .

(٢) انظر : المبسوط ، ٣٠/١٢ .

(٣) أخرجه ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب البيوع والاقضية ، باب فى الرجل يجعل الشيء حبسا فى سبيل الله (١١٤) ، حديث (٩٧٢) ، ٢٥١/٦ ، البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الوقف ، باب من قال لاحبس عن فرائض الله ، ١٦٣/٦ .

(٤) السرخسى ، ٢٩/١٢ .

المناقشة :

يناقش هذا الأثر بأنه معارض<sup>١</sup> للأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته الداله على لزوم الوقف ، فيسقط الاستدلال به .

(٦) واستدلوا بالمعقول : فقالوا أن الوقف يعارضه قاعدتان

مقرتان هما :

(١) أن الملكية تقتضى حرية التصرف بالبيع ونحوه ، فكل عقد يمنع ذلك

فهو باطل لأنه يفصل اللازم عن ملزومه .

(٢) أن الشيء إذا وقع فى ملك أحد لا يخرج عن ملكه لغير مالك وفى الوقف

ما يناقض ذلك إذا قلنا أنه يخرج لغير مالك ، فان قيل يخرج لمملك

الله فهذا ملك مجازى ، لأن الله سبحانه يملك كل شيء والملكية التى

يقررها الفقه معناها حق التصرف بالبيع والرهن ونحوها ، وهـــــ

معان لا يليق أن تسند الى الله تعالى ، فان قيل أن معنى الملكية

لله هو أن الوقف يكون مملوكا لبـيت المال ، فهو باطل أيضا ، لأنه

لاسلطان له عليها فهو لا يتصرف فيها كما يتصرف فى الأموال التى

يملكها ، وفوق ذلك مصارف الأوقاف ليست هى مصارف بيت المال ،

وبذلك يتبين عدم موافقة الوقف للقياس (١) .

المناقشة :

يمكن مناقشة ذلك بأنه لا قياس مع وجود النص الصحيح الثابت السـدال

على مشروعية الوقف ولزومه كما هو ظاهر من اقوال الرسول صلى الله عليه

وسلم وأوقاف الصحابة ومن بعدهم ، وماذكروه من مناقضة الوقف للقواعد

الفقهية يجاب عنه بأنه مخصوص بالأدلة الدالة على مشروعية الوقف ولزومه ،

وايضا فان القواعد الفقهية ليست دليلا وانما يستأنس بها ، ولأن القاعدة

امر كلى ينطبق على كثير من الجزئيات ، وقد ذكر العلماء أن لكل قاعدة

مستثنيات (٢) ، على أن الوقف يعد اصلا تشريعا قائما بذاته فهو لا يباع

(١) انظر : محاضرات فى الوقف ، ص ٤١ ، ٤٢ .

(٢) انظر : الندوى ، على احمد ، القواعد الفقهية ، الطبعة الأولى ، (دمشق: دار

القلم، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ) ، ص ٢٩٣ - ٢٩٤ .

ولايوهب ولايورث ويخرج عن ملك واقفه خروجا مؤبدا ولايجوز الرجوع فيــــــــه  
كالهبة التى وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم العائد فيها بالكلب حيث  
قال ( العائد فى هبته كالكلب يقىء ثم يعود فى قيئه ) (١) .

ثالثا : ادلة القائلين بمنع الوقف مطلقا :

(١) استدلوا بحديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لما أنزلت آية الفرائض قال ( لاحبس بعد سورة النساء ) (٢) .

وجه الدلالة : قالوا ان الوقف كان جائزا قبل نزول سورة  
النساء التى وردت فيها احكام المواريث فلما نزلت منع المؤمن من تحبيس  
ماله لأن الوقف يمنع الفرائض .

المناقشة :

سبقت مناقشة هذا الحديث بأنه لايصح وعلى فرض صحته فليس المراد  
بالحبس فيه الوقف الشرعى بل المراد به حبس الجاهليه من الوصيله والحام  
وغير ذلك (٣) .

(٢) واستدلوا بما روى عن عطاء السائب أنه سأل شريحا عن رجل من  
الحى جعل داره حبسا فأجاب بقوله ( لاحبس عن فرائض الله ) وفى رواية  
أخرى أن شريحا قال ( جاء محمد صلى الله عليه وسلم باطلاق الحبس ) (٤) .

المناقشة :

نوقش من ثلاثة أوجه :

(١) من جهة سنده بأنه منقطع قال ابن حزم " هذا منقطع بل الصحيح  
خلافه " (٥) .

(٢١) اخرجه البخارى ، الصحيح ، كتاب الهبة (٥١) باب هبة الرجل لأمراته (١٤)  
حديث (٢٥٨٩) ، ٢٤٣/٢ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب الهبات (٢٤) باب تحريم  
الرجوع فى الصدقه والهبة (٢) حديث ( ٦٣٢/٨ ) ، ١٢٤١/٣ .

(٢) سبق تخريجه ص ( ٢١٥ ) .

(٣) انظر : ص ( ٢١٦ ) من هذه الرسالة .

(٤) البيهقى ، السنن الكبرى ، ١٦٣/٦ .

(٥) المحلى ، ١٧٧/٩ .

(٢) ان قول شريح ( جاء محمد صلى الله عليه وسلم باطلاق الحبس ) قد سمعه الامام مالك فأجاب عنه بقوله " انما جاء محمد صلى الله عليه وسلم باطلاق ماكانوا يحبسونه لآلهم من البحيرة والسائبة وأما الوقوف فهذا وقف عمر حيث استأذن النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ( حبس اصلها وسبل ثمرتها ) (١) .

(٣) ان قولهم ( لاحبس عن فرائض الله ) يلزم منه منع الهبة والصدقة في الحياة والوصية بعد الموت ، لأنها مانعة من فرائض الله بالمواريث ، وهي مثل الوقف وهم لا يختلفون في جواز هذه الأمور ، فدل على عدم صحة هذه المقالة (٢) .

### (( الرأي الرابع ))

بعد هذا العرض لأدلة كل فريق ومناقشتها يترجح قول أبي بكر الصديق ومن معه القائلين بمشروعية الوقف ولزومه وذلك لما يلي :

(١) أن أدلة القائلين بمشروعية الوقف مع عدم لزومه - وهو قول أبي حنيفة وزفر - لم تسلم من المناقشة التي تبين من خلالها عدم قوتها للوفاء بما استدلت له وذلك لوجود ما هو اصح وأقوى منها .

(٢) أن أدلة القائلين بمنع الوقف مطلقا ، قد ردت كذلك بما يوهنها من حيث سندها ومعناها ، وكذلك بما صح نقله عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن صحابته من اوقاف لاتزال الى اليوم ، يقول ابن رشد " فالاحباس سنة قائمة عمل بها النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون من بعده ، قيل لمالك أن شريحا كان لا يرى الحبس ويقول لاحبس عن فرائض الله ، فقال مالك : تكلم شريح ببلاده ، ولم يرد المدينة ، فيرى آثار الاكابر من ازواج النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه والتابعين بعدهم وهلم جر ، وماحبسوا من اموالهم لا يطعن فيه طاعن ، وهذه صدقات النبي صلى الله عليه وسلم سبعة حواظ ... " (٣) .

(١) البيهقي ، السنن الكبرى ، ١٦٣/٦ .

(٢) انظر : المحلى ، ١٧٧/٩ .

(٣) المقدمات الممهدة ، ٤١٥/٢ .

وهذا كله يؤكد أن القول بالمنع قول شاذ لاعبرة به ولا يعول عليه .

(٣) ان ادلة القائلين بمشروعية الوقف ولزومه ادلة قوية وصحيحة وسلمت مما قد يعترض به عليها كما سبق بيانه وخاصة حديث عمر والذى جاء فيه قول الرسول صلى الله عليه وسلم لعمر ( تصدق بأصله لا يبيع ولا يوهب ولا يورث ولكن ينفق ثمره ) (١) فهو صريح وواضح فى اثبات مشروعية الوقف ولزومه .

(٤) ان الوقف عمل خير ، وقربة صادقة ، وهو من جنس كثير من القربات التى لم يقع فيها خلاف كالهبة والوصية ونحوهما ، ولذلك فمبادئ الشريعة العامة الداعية الى الحث على اعمال الخير والاكثار منها داعية اليه كما فى قوله تعالى ﴿ ان المصدقين والمصدقات واقترضوا الله قرضا حسنا يضاعف لهم ولهم أجر كريم ﴾ (٢) وقوله تعالى ﴿ لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ﴾ (٣) ، " بل ان فى الوقف مصالح لاتوجد فى سائر الصدقات ، فان الانسان ربما يصرف فى سبيل الله مالا كثيرا ، ثم يفنى ، فيحتاج اولئك الفقراء تارة أخرى ، ويגיע اقوام آخرون من الفقراء فيبقون محرومين فلا أحسن ولا أنفع للعامة من أن يكون شيء حبسا للفقراء وابن السبيل يصرف عليهم منافع ويبقى أصله على ملك الواقف " (٤) .

(٥) ان القائلين بعدم لزوم الوقف حكم متأخروهم بلزومه متى اتصل به حكم الحاكم أو أوصى به الواقف فى مرضه أن يوقف بعد موته ويكون من ثلث ماله كالوصية الا أن يكون مسجدا فلا يحتاج الى حكم حاكم ، وهذا القول يجاب عليه بأن مالا يجوز للرجل أن يفعل فى حياته فلا يجوز له أن يوصى به بعد موته ، ومالا يحل لايحله حكم الحاكم (٥) قال تعالى ﴿ ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقا من اموال الناس بالاثم وانتم تعلمون ﴾ (٦) . والله أعلم .

(١) سبق تخريجه ص ( ٢٠٩ ) .

(٢) سورة الحديد ، آية ( ١٨ ) .

(٣) سورة آل عمران ، آية ( ٩٢ ) .

(٤) الدهلوى ، احمد شاه ولى الله ، حجة الله البالغة ، الطبعة الأولى ،

( القاهرة : دار التراث ، مصوره عن طبعة ١٣٥٥ هـ ) ، ١١٦/٢ .

(٥) انظر : المقدمات الممهدة ، ٤١٨/٢ ، بدائع الصنائع ، ٢١٩/٦ .

(٦) سورة البقرة ، آية ( ١٨٨ ) .

## المسألة الثانية : جواز الوقف على الولد .

فقهه فى هذه المسألة :

كان أبوبكر رضى الله عنه يرى جواز الوقف على الولد كما هو واضح من الأثر السابق (١) ، ومن الواضح أن هذا عام لجميع ولده دون تفضيل أو مضاره ، ولا شك أن الوقف على ذوى القربى الفقراء صحيح ومنسوب اليه ، لأنه يجمع بين الصدقة وصلة الرحم لقوله صلى الله عليه وسلم ( الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذى الرحم شنتان صدقة وصلة ) (٢) ، كما يظهر من هذا الأثر أن أبابكر رضى الله عنه كان يرى جواز الوقف على الورثة وجواز الوقف على جهة قد تنقطع فى آخرها ، فالولد من الورثة وهو جهة قد تنقطع .

آراء الفقهاء :

لم اعثر فيما اطلعت عليه من كتب الفقهاء على خلاف حول مشروعية الوقف على الاولاد ، ولكنهم عرضوا لمسائل لاتنفك عن ذلك :

(١) هل يشترط فى الوقف أن يكون على جهة لاتنقطع .

(٢) هل يصح الوقف على الورثة .

وسأعرض لأقوال العلماء وأدلتهم فى ذلك فيما يلى :

- 
- (١) انظر : ص ( ٢٠٣ ) من هذه الرسالة .
- (٢) أخرجه ابن أبى شيبة ، المصنف ، كتاب الزكاة ، باب ما قالوا فى الرجل يدفع زكاته الى اقاربه ، ١٩٢/٣ ، ابن حنبل ، المسند ، ١٧/٤ ، ١٨ ، ٢١٤ ، الدارمى ، كتاب الزكاة ، باب الصدقة على القرابه ، ٣٩٧/١ ، ابن ماجه ، كتاب الزكاة (٨) ، باب فضل الصدقة (٢٨) حديث ( ١٨٤٤ ) ، ٥٩١/٥ ، الترمذى ، الجامع ، كتاب الزكاة (٥) باب ماجاء فى الصدقة على ذى القرابه (٢٦) حديث (٦٥٨) ، ٤٧/٣ ، ابن خزيمة ، محمد بن اسحاق ، صحيح ابن خزيمة ، الطبعة الأولى ، تحقيق : محمد مصطفى الأعظمى ، ( بيروت : المكتب الاسلامى ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥ م ) ، حديث ( ٣٠٦٧ ) ، ٢٧٨/٣ ، ابن حبان ، صحيح بن حبان ، وذكر البيان بان الصدقة على ذى الرحم مشتملة على الصلة ، حديث ( ٣٣٣٣ ) ، ١٤٣/٥ ، الحاكم ، المستدرک ، كتاب الزكاة ، ٤٠٧/١ .
- وحكم الترمذى على الحديث بأنه حسن وصحه الحاكم ووافقه الذهبى .

## السؤال الثالث: هل يشترط في الوقف أن يكون على

### جهة لا تنقطع .

يرى بعض الفقهاء أن الوقف لابد أن يكون على جهة لا تنقطع بحيث لا يكون على فئة محصورة كالأولاد مثلا ، بل يشترطون فيه أن يكون على جهة لا تنقطع كالفقراء والمساكين ونحوهم ، بحيث تتوافر في الجهة الموقوف عليها صفة الاستمرارية ، وبعض الفقهاء لا يشترط ذلك ، وفيما يلي عرض لنصوصهم الدالة على ذلك :

(١) الحنفية : قال الكاساني ضمن حديثه عن شروط الوقف عند الحنفية " وفيها أن يجعل آخره على جهة لا تنقطع ابدا عند أبي حنيفة ومحمد ، فان لم يذكر ذلك لم يصح عندهما ، وعند أبي يوسف ذكر هذا ليس بشرط ، بل يصح وان سمي جهة تنقطع ويكون بعدها للفقراء وان لم يسمهم " (١) فالحنفية يرون عدم صحة الوقف المنقطع الآخر خلافا لأبي يوسف منهم .

(٢) المالكية : جاء في الكافي " ومن حبس على رجل بعينه ولم يقل على ولده ولا على عقبه ولا جعل له مرجعا مؤبدا فقد اختلف في ذلك قول مالك وأصحابه على قولين : أحدهما أن ذلك كالعمرى تنصرف إلى ربها إذا انقضى الحبس عليه وعلى هذا المدنيون من أصحابه ، والقول الآخر أنها ترجع حبسا على أقرب الناس من الحبس يوم رجوعها وإلى هذا ذهب المصريون من أصحابه " (٢) ، " والمشهور أن الحبس المؤبد إذا انقطعت الجهة التي حبس عليها وشرط صرفه لها وتعذر ذلك يرجع حبسا لأقرب فقير من عصبة الواقف يستوى فيه الذكر والأنثى " (٣) .

- 
- (١) بدائع الصنائع ، ٢٢٠/٦ ؛ اللباب شرح الكتاب ، ١٨٤/٢ .  
 (٢) ابن عبد البر ، يوسف بن عبد الله ، الكافي في فقه أهل المدينة ، الطبعة الأولى ، ( بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ) ، ص ٥٣٧ ؛ الخرشي على خليل ، ٨٩/٧ ؛ الزرقاني على خليل ، ٨٣/٧ .  
 (٣) الخرشي على خليل ، ٨٩/٧ ؛ الشرح الكبير ، ٨٥/٤ .



فالمالكية يرون صحة الوقف منقطع الآخر، ولكن الخلاف وقع بينهم فى طريقة صرفه بعد انقطاع الجهة الموقوف عليها ، فمنهم من يرى عوده على الواقف أو ورثته بعد موته ومنهم من يرى عوده الى أقرب الناس اليه ، وحمل بعضهم هذا الخلاف على اذا لم يقترن الوقف بما يفيد التأبيد ، فاذا قال لايباع ولايوهب ولايملك ونحوها كان حبسا أبدا ولم يرجع ملكا للواقف ولا لورثته (١) .

(٣) الشافعية : جاء فى تحفة المحتاج " ولو قال وقفت على أولادى أو على زيد ثم نسله ونحوهما مما لايدوم فالأظهر صحة الوقف ، لأن مقصوده القرية والدوام فاذا بين مصرفه ابتداء سهل ادامته على سبيل الخير ، واذا انقض المذکور . . . فالأظهر أنه يبقى وقفا ، لأن وضـع الوقف الدوام كالعق والظاهر أن مصرفه أقرب الناس رحما لا ارثا " (٢) .

(٤) الحنابلة : قال البهوتى " وان وقف على جهة تنقطع كالأولاد ولم يذكر مآلا ، أو قال : هذا وقف ولم يعين جهة صح وصرف بعد أولاده لورثة الواقف نسبا على قدر ارثهم وقفا عليهم ، لأن الوقف مصرفه البر وأقاربه أولى الناس ببره ، فان لم يكونوا فعلى المساكين " (٣) قال صاحب الانصاف معقبا على هذا الحكم " وهو المذهب " (٤) .

ومن خلال هذا العرض يتضح لنا أن فى صحة الوقف على جهة منقطعة الآخر مذهبين :

(١) مذهب جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة وأبى يوسف من الحنفية حيث ذهبوا الى صحة الوقف على جهة تنقطع فى

(١) انظر : التفريع ، ٣٠٨/٢ .

(٢) الهيئى ، ٥٣/٦ ؛ مغنى المحتاج ، ١٨٤/٢ ؛ المذهب ، ٤٤٤/٢ .

(٣) الروض المربع ، ص ٣٠٢ ؛ شرح منتهى الارادات ، ٤٩٨/٣ ؛ كشاف

القناع ، ٢٥٣/٤ .

(٤) الانصاف ، ٣٠/٧ .

آخرها ، كالوقف على الاولاد مثلا ، ثم اختلفوا بعد ذلك فى الجهة التى يصرف اليها ، فالمالكية يرون أنه يعود الى أقرب فقير من عصبة الواقف ، وأما الشافعية فيرون أنه يعود الى أقرب الناس رحما ، وأما الحنابلة فيرون أنه يعود الى ورثة الواقف نسبا على حسب ارثهم ، واما محمد بن الحسن فيرى ان الوقف يرجع بعد انقطاعه الى الفقراء .

(٢) وذهب الحنفية الى القول بعدم صحة الوقف منقطع الآخر .

### الأدلة :

أولا : أدلة القائلين بصحة الوقف منقطع الآخر :

(١) استدلوا بما رواه انس عن ابي طلحة انه قال : يارسول الله : ان الله يقول ﴿ لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ﴾ ، وان أحب أموالى الى بيرحاء ، وانها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله فضعها يارسول الله حيث اراك الله ، قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( بخ ذلك مال راجح ، ذلك مال راجح ، وقد سمعت ماقلت ، وانى أرى أن تجعلها فى الأقربين ، فقال ابوطلحة : افعل يارسول الله فقسمها ابوطلحة فى اقاربه وبنى عمه ) (١) وفى رواية ( فجعلها فى حسان بن ثابت (٢) وابى بن كعب ) (٣) .

(١) أخرجه البخارى ، الصحيح ، كتاب الزكاة ( ٢٤ ) باب الزكاة على الأقارب ( ٤٤ ) حديث ( ١٤٦١ ) ، ٤٥٢/١ ، مسلم : الصحيح ، كتاب الزكاة ( ١٢ ) باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين ( ١٤ ) حديث ( ٩٩٨/٤٢ ) ، ٦٩٣/٢ .

(٢) هو حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجى الانصارى ، أبوالوليد ، الصحابى ، شاعر النبى صلى الله عليه وسلم واحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والاسلام ، عاش ستين سنة فى الجاهلية ومثلها فى الاسلام ، فكان من سكان المدينة ، عمى قبل وفاته ، ولم يشهد مع النبى صلى الله عليه وسلم مشهدا لعلقة أصابته ، توفى عام (٥٤هـ) .  
انظر : اسد الغابه ، ٤/٢ ، الاصابه ، ٣٢٦/١ ، الاعلام ، ١٧٥/١ .

(٣) مسلم ، الصحيح ، كتاب الزكاة ( ١٢ ) باب فضل النفقة (١٤) حديث ( ٩٩٨/٤٣ ) ، ٦٩٤/٢ .

**وجه الدلالة:** أن أبا طلحة رضى الله عنه استشار الرسول صلى الله عليه وسلم فى مصرف وقفه فأشار عليه أن يوقفها فى قرابته ، فوقفها على قرابة محصورين منقطعة الآخر ولم يسم مصرفا بعد انقطاعهم ، فدل ذلك على جواز الوقف وصحته وان كان على جهة منقطعة الآخر .

### المناقشة:

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين :

(١) بعدم التسليم بأن صدقة ابي طلحة كانت وقفا لاحتمال أن تكون صدقة تمليك (١) .

(٢) وعلى فرض القطع بأن صدقة ابي طلحة كانت وقفا فليست فى محل النزاع ، لأن أبا طلحة اشترط فى بداية وقفه التأبيد والذخر يقول ( وانها صدقة أرجو برها وذخرها ) فيفهم منه انه بعد انقطاع هذه الجهة تصرف الى جهة أخرى لتحقيق شرط الواقف فى دوام البر والذخر، ومحل النزاع عند عدم ذكر شرط التأبيد ، بل وقف على جهة تنقطع ثم سكت (٢) .

(٢) واستدلوا كذلك بأنه قد ثبت الوقف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته ولم يرد عنهم اشتراط أن يكون الوقف على جهة غير منقطعة لا ذكرا ولا تسميه ، ولأن قصد الواقف أن يكون آخره للفقراء وان لم يسمهم وهو الظاهر من حاله ، فكان تسمية هذا الشرط ثابتا دلالة ، والثابت دلالة كالثابت نصا (٣) .

(٣) واستدلوا أيضا بأن الوقف " تصرف معلوم المصروف فصح ، كما لو صرح بمصرفه المتمل ، ولأن الاطلاق اذا كان له عرف حمل عليه ، كنقصد البلد وعرف المصروف وههنا هم - أى الفقراء والمساكين - أولى الجهات به ، فكانه عينهم " (٤) .

- 
- (١) انظر : فتح البارى ، ٢٩٩/٥ .  
 (٢) انظر : المصدر السابق ، ٢٩٩/٥ .  
 (٣) انظر : بدائع الصنائع ، ٢٢٠/٦ .  
 (٤) المغنى ، ٢٢/٦ .

(٤) واستدلوا أيضا فقالوا " ولأن الموقوف عليه ممن يصح أن يملك المنفعة فصح الوقف عليه كما لو جعل آخره للمساكين " (١) .

#### أدلة القائلين بعدم صحة الوقف منقطع الآخر :

(١) قالوا " ان الوقف مقتضاه التأبيد ، فاذا كان منقطعا صار وقفا على مجهول فلم يصح ، كما لو وقف على مجهول في الابتداء " (٢) .

#### المناقشة :

يمكن مناقشة هذا الدليل بعدم التسليم بالجهالة في الوقف على الجهة المنقطعة ، لأن الوقف في الأصل قربة وصدقة للفقراء والمساكين ، وكان في ذوى القربى افضل لزيادة صلة الرحم عملا بشرط الواقف ، فاذا انقطعت الجهة المعينه يعود الوقف الى باقى مصرفه في الفقراء والمساكين ، ولا يعود لواقفه لأنه لازم ، ومع وجود هذا تنتفى الجهالة .

(٢) واستدلوا على المنع كذلك بقولهم " ولأن موجب الوقف زوال الملك دون التملك وذلك يتأبد كالعق ، واذا كانت الجهة يتوهم انقطاعها فلم يتوفر على العقد موجبہ والتوقيت في هذا العقد كالتوقيت في البيع فكان مبطلا " (٣) .

#### المناقشة :

يمكن مناقشة هذا الدليل بأن الوقف على جهة يتوهم انقطاعها ليس من قبيل الوقف المؤقت ، لأن الوقف عقد لازم ، وال لزوم فيه يقتضى أن لا يعود الى واقفه مطلقا ، فاذا انقطعت الجهة الموقوف عليها ، صرف الوقف في مصارفه الأخرى في جهات البر والقربى ، واذا ثبت هذا ، انتفى التوقيت ، وكان الوقف على أصله مؤبدا .

(١) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين ، ٤٣٦/١ .

(٢) المغنى ، ٢٢/٦ .

(٣) المبسوط ، ٤١/١٢ .

(( الرأى الراجح ))

والذى يترجح فى هذه المسألة بناء على ماسبق من أدلة ومناقشات هو ماذهب اليه جمهور العلماء من أن الوقف على جهة قد تنقطع صحيح وذلك لما يلى :

(١) لقوة ادلتهم ، وحسن استدلالهم وتعلييلهم ، خاصة ماأشاروا اليه من أنه لم ينقل عن النبى صلى الله عليه وسلم ولا عن صحابته مايدل على اشتراط أن يكون الوقف غير منقطع الآخر ، واشتراط شرط فى القربات لابد له من دليل .

(٢) أن شبهة من منع من صحة هذا النوع من الوقف تدور حول اعتبار الوقف المنقطع الآخر وقفا مؤقتا غير مؤبد وهذا يخالف مقتضى عقد الوقف الذى من شرطه أن يكون مؤبدا ، وهذه الشبهة غير واردة على محل النزاع ، لأن الوقف عقد لازم ، ومصرفه هو جهات البر والخير ، وبمقتضى هذين الأمرين ينتفى التوقيت فعند انقطاع الجهة ، لايعود الوقف لواقفه بل يصرف فى جهة بر أخرى على ماعرضه الفقهاء .

(٣) أن مقاصد الشريعة العامة تدعو الى توسيع طرق الصدقات وأعمال البر والخير ، والوقف على جهة منقطعة الآخر مع اعتبار قاعدتى اللزوم فيه وصرفه فى جهة بر أخرى عند انقطاع الجهة الموقوف عليها ، باب من تلك الأبواب وطريق من تلك الطرق ، فينبغى أن يصح هذا النوع من الوقف لكونه يحقق فائدة ومصلحة للمحتاجين والمعوزين على سائر أصنافهم .

(٤) ان عدم تصحيح هذا النوع من الوقف يفضى الى منع تخصيص القربات وذوى الرحم بالوقف ، لأن الغالب فيهم أنهم جهة يتوهم فيها الانقطاع وهذا يتعارض من النصوص الواردة فى الحث على الصدقة عليهم كقول النبى صلى الله عليه وسلم ( الصدقة على المسكين صدقه ، وعلى ذى الرحم شنتان صدقة وصله ) (١) والجمع بين هذين الأمرين يقتضى تصحيح

الوقف المنقطع الآخر وشم صرفه الى جهة بر أخرى بعد انقطاعه .

(٥) أن الذى يترجح من أقوال الفقهاء المجيزين للوقف المنقطع الآخر فى مصرفه بعد انقطاعه هو قول القائلين بصرفه الى الفقهاء والمساكين ، لأنهم مصارف مال الله تعالى وحقوقه ، فان كان فى أقارب الواقف مساكين كانوا أولى به لا على سبيل الوجوب ، كما أنهم أولى بركاته وصلاته ، مع جواز الصرف الى غيرهم ، ولأننا اذا صرفناه الى اقاربه على سبيل التعيين فهى أيضا جهة منقطعه ، فلا يتحقق اتصاله الا بصرفه الى المساكين ، وتخصيص فئة معينة بالوقف بعد انقطاعه يحتاج الى دليل من كتاب أو سنة أو اجماع أو قياس ولا نص ولا اجماع ولا قياس (١) .

---

(١) انظر : المغنى ، ٢٣/٦ .

## المسألة الرابعة: هل يصح الوقف على الورثة ومنهم الأولاد .

لم أعثر فيما اطلعت عليه من كتب الفقهاء المتقدمين على خلاف حول جواز الوقف على الورثة ، بل ان كثيرا من الفقهاء تحدث عن أحكام الوقف على الولد من حيث جواز تخصيص البعض بالوقف دون البعض الآخر ، كالذكور دون الاناث ، وكتفضيل بعض الاولاد على بعض بصفة كعلم وفقـــــر ونحوها ، دون التطرق لآصل مشروعية الوقف على الورثة ، مما يفهم معه أن هذه المسألة متفق على جوازها بين الفقهاء ، فعدم وجود الخلاف وضرب الأمثلة فى الوقف على الأولاد وغيرهم من الورثة قرينة تدل على جواز ، وقد أشار الى ذلك ابن قدامه بقوله " ولا نعلم فيه خلافا " (١) .

ولكن الخلاف وقع اذا كان فى الوقف على بعض الورثة مضاره بالورثة الآخرين كالوقف على البنات دون الابناء ، أو الوقف على البنين دون البنات ونحو ذلك (٢) . ولن أتعرض للخلاف فى ذلك لعدم ورود فقه لأبى بكر فى ذلك .

(١) المغنى ، ١٨/٦ .

(٢) انظر : المبسوط ، ٤٠/١٢ ، اللباب شرح الكتاب ، ١٨٤/٢ ، الاختيار ، ٤٦/٣ ، البغدادى ، ابو محمد بن غانم بن محمد ، مجمع الضمانات ، الطبعة الأولى ، ( بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ) ، ص ٣٢٨ المدونه ، ٣٤٤/٤ ، الشرح الكبير ، ٧٩/٤ ، الخرشى على خليل ، ٨٢/٧ ، الآبى ، صالح عبدالسميع ، الثمر الدانى شرح رسالـــــة أبى زيد القيروانى ، ط (بدون) ، ( بيروت : دار الفكر ، ص ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، جواهر الاكليل ، ٢٠٦/٢ ، منهاج الطالبين ، ص ٨٠ ، المهذب ، ٤٤٣/١ ، النووى ، يحيى بن شرف ، روضة الطالبين وعمدة المفتين ، الطبعة الثانية ، ( بيروت : المكتب الاسلامى ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ) ، ٣٢٦/٥ ، نهاية المحتاج ، ٣٦٩/٥ ، تحفة المحتاج ، ٢٤٧/٦ ، كشاف القناع ، ٢٥٨/٤ ، شرح منتهى الارادات ، ٥٠١/٢ ، المقنع ، ص ١٦٣ ، ابن ضويان ، ابراهيم بن محمد ، منار السبيل ، الطبعة السادسة ، ( بيروت : المكتب الاسلامى ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م ) ، ١٧-١٦/٢ ، ابن قدامه ، محمد بن عبدالله ، الكافى فى فقه الامام احمد ، الطبعة الرابعة ، ( بيروت : المكتب الاسلامى ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ) ، ٤٥٧/٢ - ٤٥٨ .

### الأدلة الدالة على جواز الوقف على الورثة :

(١) ماروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه جعل وقفه فـلى الفقراء وذوى القربى والرقاب وفى سبيل الله والضيف وابن السبيل (١)

**وجه الدلالة :** أن المراد بذوى القربى لفظ عام يشمل جميع اقرباء الواقف من الرحم أو النسب وارثا كان أم غير وارث ، حيث وقف عمر عليهم وأقره النبى صلى الله عليه وسلم على ذلك ، فدل ذلك على عدم وجود مانع من الحبس على الورثة وأنه لا اثم فيه ، والعموم فى الأثر يفهم منه دخول الجميع من غير تخصيص بعضهم بالحرمان وبعضهم بالعطاء (٢) .

### المناقشة :

نوقش الاستدلال بهذا الحديث بأن لفظ ( ذوى القربى ) الوارده فيه يتنازعها احتمالان ، احدهما ان المراد بها قرابة عمر رضى الله عنه ، والثانى ان المراد بها ذوى القربى المذكورين فى قوله تعالى ﴿ واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمس وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ﴾ (٣) أى ذوى قربى الرسول صلى الله عليه وسلم ، والدليل اذا تطرق اليه الاحتمال سقط به الاستدلال (٤) .

(٢) واستدلوا بحديث وقف ابى طلحه والذى جاء فيه قول الرسول صلى الله عليه وسلم ( بخ يا أباطلحه ذلك مال راجح ، ذلك مال راجح وقد سمعت ماقلت ، وانى أرى أن تجعلها فى الأقربين ، فقال ابوظلحه ، افعل يارسول الله ، فقسما ابوظلحه فى أقاربه وبنى عمه ) (٥) .

**وجه الدلالة :** أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر اباطلحه بأن يصرف وقفه فى الأقربين، والأقربون لفظ عام يشمل جميع قرابة الواقف

(١) سبق تخريجه ص ( ٢٠٩ ) .

(٢) انظر: نيل الاوطار ، ٢٧/٦ ، محاضرات فى الوقف ، ص ١٨٩ .

(٣) سورة الانفال ، آية ( ٤١ ) .

(٤) انظر : فتح البارى ، ٣٠٩/٥ .

(٥) سبق تخريجه ص ( ٢٢٧ ) .



سواء كانوا ورثة أم غير ورثة فدل على جواز الوقف على الورثة .

### المناقشة :

نوقش الاستدلال بهذا الحديث بأن صدقة أبى طلحة لم تكن وقفا بل هى صدقة تملك ، بدليل أن حسان بن ثابت هو أحد الذين تصدق عليهم أباطلحه باع حصته لمعاوية بن أبى سفيان ، ولو كانت وقفا لما ساغ لحسان بيعها (١) .

الجواب : وقد اجيب بأن الحديث " يحتمل ان يقال شرط ابوطلحه لما وقفها عليهم ان من احتاج الى بيع حصته منهم جاز لـه بيعها ، وقد قال بجواز هذا الشرط بعض العلماء كعلى وغيره " (٢) .

(٣) وأيضا بما رواه البخارى قال " وتصدق الزبير (٣) بدوره وقال للمردودة من بناته : أن تسكن غير مضره ولا مضر بها ، فان استغنت بزواج فليس لها حق وجعل ابن عمر نصيبه من دار عمر سكنى لذوى الحاجات من آل عبدالله " (٤) .

(١) انظر : فتح البارى ، ٢٩٩/٥ .

(٢) فتح البارى ، ٢٩٩/٥ .

(٣) هو الزبير بن العوام بن خويلد الأسدى القرشى ابو عبد الله — الصحابى الشجاع ، احد العشرة المبشرين بالجنة ، وأول من سـل سيفه فى الاسلام ، وهو ابن عمه النبى صلى الله عليه وسلم ، اسلم وله ( ١٢ ) سنه وشهد بدرا واحدا وغيرهما ، قتله ابن جرموز غيلة يوم الجمل عام ( ٣٦ هـ ) .

(٤) انظر : اسد الغابة ، ١٩٦/٢ ؛ الاصابه ، ٥٤٥/١ ؛ الاعلام ، ٤٣/٣ .  
 (٤) البخارى ، الصحيح ، كتاب الوصايا ( ٥٥ ) باب اذا وقف أرضا أو بئرا ٠٠٠ ( ٣٣ ) ، ٢٩٨/٢ ، وقد أخرج الدارمى هذا الأثر موصولا الى هشام بن عروه عن ابيه وكذلك البيهقى وابن أبى شيبه .  
 انظر : الدارمى ، السنن ، كتاب الوصايا ، باب فى الوقف ، ٤٢٧/٢ ؛ البيهقى ، السنن ، كتاب الوقف ، باب الصدقة على مـا شرط الواقف ، ١٦٦/٦ - ١٦٧ ؛ ابن أبى شيبه ، المصنف ، كتاب البيوع والأقضية ، باب من كان يرى أن يوقف الدار والمسكن ( ١١٥ ) ، أثـبر ( ٩٧٤ ) ، ٢٥١/٦ .

(٤) ان الصحابه رضى الله عنهم قد رويت عنهم فى الوقف على أولادهم روايات كثيرة ، فقد أخرج البيهقي بسنده أشارا كثيرة عن الصحابه فى ذلك فقال " وتصدق عمر بن الخطاب رضى الله عنه بربعة عند المروه وبالثنيه على ولده فهى الى اليوم ، وتصدق على بن ابى طالب رضى الله عنه بأرضه بينبع فهى الى اليوم ، وتصدق الزبير بن العوام رضى الله عنه بداره بمكه فى الحراميه وداره بمصر وامواله بالمدينة على ولده فذلك الى اليوم وعثمان بن عفان رضى الله عنه برومه فهى الى اليوم وعمرو بن العاص رضى الله عنه بالوهظ من الطائف وداره بمكه على ولده فذلك الى اليوم . . . . . قال وما ليحضرني ذكره كثير يجزيء منه أقل مما ذكرت . . " (١) .

ونقل عن عثمان رضى الله عنه أنه تصدق بماله الذى بخير على ابنه صدقة بثة بتله لا يشتري اصلها ولا يوهب ولا يورث ، وكذلك حبس زيد بن ثابت داره على ولده وولد ولده وعلى اعقابهم لاتباع ولا توهب ولا تورث (٢) .

### (( الرأى الرابع ))

والذى يترجح من هذه الأقوال بناء على ما سبق هو ماذهب اليه ابوبكر الصديق رضى الله عنه ومن قال بقوله من أنه يجوز الوقف على الأولاد اذا كان ذلك يحقق مصلحة لهم ولا يقصد به الحاق ضرر بأحد الورثه .

(١) السنن الكبرى ، كتاب الوقف ، باب الصدقات المحرمات ، ١٦١/٦ .

(٢) انظر : احكام وقف الخفاف ، ص ٩ - ١٢ .

المبحث السابع

في الهبة

وفيها المسائل التالية :

- للسئلة الأولى : جواز تفضيل بعض الأولاد على بعض في الهبة .
- للسئلة الثانية : منع حرمان بعض الأبناء من الهبة .
- للسئلة الثالثة : جواز هبة المشاع .
- للسئلة الرابعة : أن الهبة لا تملك إلا بالحيض .
- للسئلة الخامسة : جواز العدول عن الهبة قبل تسليمها للموهوب له .
- للسئلة السادسة : منع المريض مرض الموت من الهبة .

## السؤال الأولي : جواز تفضيل بعض الأوقاف على بعض في الهبة .

### تعريف الهبة لغة :

الهبة هي العطية الخالية من الأعواض والأغراض ، وهي مصدر وهب الشيء يهبه هبة ووهبا ، باسكان الهاء وفتحها ، واصلها من هبـوب الريح أي مروره ، وقد انكر بعض علماء اللغة أن يقال وهبتك مالا ، لأن وهب لا يتعدى إلى الأول بنفسه ، كما في قوله تعالى ﴿ يهب لمن يشاء انشا ﴾ (١) (٢) .

### تعريف الهبة في اصطلاح الفقهاء :

- عرف الحنفية الهبة بأنها " تمليك المال بلا عوض " (٣) .
- وعرفها المالكية بأنها " تمليك متمول بغير عوض انشاء " (٤) .
- وعرفها الشافعية بأنها " التمليك بلا عوض " (٥) .
- وعرفها الحنابلة بأنها " تمليك جائز التصرف مالا معلوما أو مجهولا تعذر علمه موجودا مقدورا على تسليمه غير واجب في الحياة بلا عوض بما يعد هبة عرفا " (٦) .

- (١) سورة الشورى آية ( ٤٩ ) .
- (٢) انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، الفيروز آبادي ، القاموس المحيط؛ الفيومي ، المصباح المنير ، مادة : وهب ، تحرير الفاظ التنبيه ، ص ٢٤٠ ؛ المغرب في ترتيب المعرب ، باب الواو مع الهاء .
- (٣) تكملة فتح القدير ، ٤٧٩/٧ ؛ اللباب شرح الكتاب ، ١٧١/٢ ؛ افندي ، عبدالله بن محمد ، مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ، ( بيروت : دار احياء التراث العربى ، ١٣١٩ هـ ) ، ٣٥٢/٢ .
- (٤) مواهب الجليل ، ٤٩/٦ ؛ المواق ، محمد بن يوسف ؛ التاج والاكلیل لمختصر خليل بهامش مواهب الجليل ، الطبعة الثانية ، ( بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م ) ، ٤٩/٦ ، الخرشى على خليل ، ١٠٧ .
- (٥) منهاج الطالبين ، ص ٨١ .
- (٦) الحجاوى ، شرف الدين بن موسى ، الاقناع فى فقه الامام احمد ، ( الرياض : مكتبة الرياض الحديثه ) ، ٢٩/٣ ، الانصاف ، ١٦١/٧ .

ومن خلال هذه التعاريف يظهر لنا أن الهبة عقد يلتزم بموجبه شخص باعطاء آخر عطية مجانا ، أى من غير مقابل وذلك فى حال الصحة ، وتكون ملكا للمعطى له وفق شروط معينه ، وهذه التعاريف خاصه بالهبة المطلقة (١) .

### الأثر الوارد من أبى بكر :

(١) عن عروه بن الزبير عن عائشة زوج النبى صلى الله عليه وسلم أنها قالت : ان أبابكر الصديق نحلها جاد عشرين وسقا من ماله بالغابه ، فلما حضرته الوفاة قال : والله بابنيه مامن الناس احد احب الى غنى بعدى منك ، ولا أعز على فقرا بعدى منك ، وانى كنت نحلته جاد (٢) عشرين (٣) وسقا فلو كنت جددتيه واحترتيه كان لك ، وانما هو اليوم مال وارث ، وانما هما أخواك واختاك ، فاقسموا على كتاب الله ، قالت عائشة فقلت : يا أبت والله لو كان كذا وكذا لتركته ، انما هى اسماء فممن الأخرى ؟ فقال ابوبكر : ذو بطن بنت خارجه ، اراها جارية (٤) وفى رواية ( قد القى فى نفس انها جارية فاحسنوا اليها ) (٥) .

- (١) هناك أنواع أخرى للهبة مثل هبة الثواب والصدقة والهدية ، قال البهوتى : "وأنواع الهبة صدقة وهدية ونحلة وهى العطية ، ومعانيها متقاربة ، وكلها تعليق فى الحياة بلا عوض ٠٠٠ احكام كل واحدة تجرى فى البقية فان قصد باعطائه ثواب الآخرة فقط فصدقه ، وان قصد باعطائه اكراما وتوددا مكافأة ٠٠ فهدية والا ٠٠ فهبة وعطية " .  
كشاف القناع ، ٢٩٩/٤ .
- (٢) الجاد : بمعنى المجدود ، والجداد بالفتح والكسر صرام النخل وهو قطع شمرتها ، يقال جد الشجرة يجدها جدا .  
انظر : النهاية فى غريب الحديث ، ٢٤٤/١ .
- (٣) السق ستون صاعا والصاع يعادل (٢١٥٧) غراما . انظر : الايضاح والتبيان فى معرفة المكيال والميزان ص : ٥٧ .
- (٤) أخرجه مالك ، الموطأ ، كتاب الأقضية (٣٦) باب ما لا يجوز من النحل (٣٣) حديث (٤٠) ، ٧٥٢/٢ ، أخرجه بسنده عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير ، وأخرجه عبدالرزاق ، المصنف ، باب النحل ، حديث (١٦٥٠٧) ١٠١/٩ ، البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الهبات ، باب شرط القبض فى الهبة ، ١٧٨/٦ ، ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ١٩٤/٣ ، الطحاوى شرح معانى الآثار : ٨٨/٤ .
- واسناد هذا الأثر صحيح كما حكم بذلك ابن حجر وغيره .  
انظر : فتح البارى : ١٦٤/٥ ، المحلى : ١٢١/٩ .
- (٥) هذه رواية عبدالرزاق .

**ففيه الآثار :**

دل هذا الأثر من فقه أبى بكر الصديق رضى الله عنه على جواز تفضيل بعض الولد على البعض الآخر فى الهبة ، فقد وهب أبوبكر ابنته عائشه جاد عشرين وسقا دون سائر ولده ، يقول الطحاوى " فهذا أبوبكر رضى الله عنه قد اعطى عائشة رضى الله عنها دون سائر ولده ، ورأى ذلك جائزا ورأته هى كذلك " (١) . ويقول ابن حجر " عمل الخليفتين أبى بكر وعمر بعد النبى صلى الله عليه وسلم على عدم التسوية قرينة ظاهرة فى أن الأمر - أى بالتسوية - للندب ، فأما أبوبكر فرواه فى الموطأ باسناد صحيح عن عائشه " (٢) .

**آراء الفقهاء فى حكم تفضيل بعض الأولاد على بعض فى الهبة :**

اتفق الفقهاء على مشروعية التسوية بين الأولاد فى العطية ، ثم اختلفوا بعد ذلك فى حكم تفضيل بعضهم على بعض وفيما يلى عرض لنصوص الفقهاء الواردة عنهم فى ذلك :

(١) **الحنابلة** : جاء فى الفتاوى الهندية " ولو وهب رجل شيئا لأولاده فى الصحة وأراد تفضيل البعض على البعض فى ذلك، لا روايته لهذا فى الأصل عن أصحابنا وروى عن أبى حنيفة رحمه الله أنه لا بأس به إذا كان التفضيل لزيادة فضل له فى الدين وإن كانا سواء يكبره ، وروى المعلى عن أبى يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس به إذا لم يقصد به الأضرار ، وإن قصد به الأضرار سوى بينهم يعطى الابنه مثل ما يعطى للابن وعليه الفتوى ، هكذا فى فتاوى قاضى خان وهو المختار " (٣) .

(٢) **المالكية** : جاء فى التفريع " ولا بأس أن يهب الرجل لبعض ولده دون بعض جزءا من ماله ، ويكره له ماله كله ، إلا أن يكون ماله يسيرا " (٤) .

---

(١) شرح معانى الآثار ، ١٨٨/٤ .

(٢) فتح البارى ، ١٦٤/٥ .

(٣) ٣٩١/٤ ، تحفة الفقهاء ، ٢٧٤/٣ ؛ بدائع الصنائع ، ١٢٧/٦ ؛ مجمع الأنهر ، ٣٥٨/٢ .

(٤) ابن الجلاب ، ٣١٥/٢ ؛ الكافى فى فقه اهل المدينة ، ص ٣٥٠ ؛ القوانين الفقيهيه ، ص ٢٧٢ ؛ الفواكه الدوانى ، ١٧٤/٢ .

(٣) الشافعيه : قال النووي " ويسن للوالد العدل فى عطية أولاده بأن يسوى بين الذكر والانثى " (١) " فان لم يعدل لغير عذر كرهه عند أكثر العلماء ..... واما لو علم رضا المحروم وظن عقوق غيـــــره لفقره ورقة دينه لم يسن الرجوع ولم يكره التفضيل " (٢) " ومحل الكراهة عند الاستواء فى الحاجة أو عدمها والا فلا كراهه " (٣) .

(٤) الحنابلـــــه : قال صاحب الاقناع " ويجب على الأب والام وغيرهما التعديل بين من يرث بقرايه من ولد وغيره فى عطيتهم لا فى شىء تافه : بقدر ارثهم الا فى نفقة وكسوه فتجب الكفايه ... ولـــــه التخصيص باذن الباقي ، فان خص بعضهم أو فضله بلا اذن اثم وعليـــــه الرجوع " (٤) قال الامام احمد " من فضل بعض ولده على بعض بثســـــمـــــا صنع " (٥) .

(٥) الظاهـــــريه : قال ابن حزم " ولايجل لأحد أن يهيب ولا أن يتمدق على أحد من ولده الا حتى يعطى أو يتمدق على كل واحد منهم بمثل ذلك ولايجل أن يفضل ذكرا على انثى " (٦) .

ومن خلال هذا العرض لاقوال العلماء ونصوصهم يظهر لنا أن فى حكم تفضيل بعض الأولاد على بعض فى الهبة ثلاثة أقوال :

(١) الجواز من غير كراهة وهو مذهب المالكية .

(٢) الجواز حكما مع الكراهة وهو قول جمهور العلماء من الحنفيـــــة والشافعية وبعض المالكية ، ونقل هذا المذهب عن شريح وجابر بن زيد (٧) والحسن البصرى الذى كان يكره ذلك ويجيزه فى القضاء .

- 
- (١) منهاج الطالبين ، ص ٨٢ .
- (٢) تحفة المحتاج ، ٣٠٦/٦ ، ٣٠٨ .
- (٣) مغنى المحتاج ، ٤٠١/٢ .
- (٤) الحجاوى ، ٣٤/٢ - ٣٥ ؛ كشف القناع ، ٣٠٩/٤ - ٣١٠ ؛ الانصاف ، ١٣٦/٧ ؛ شرح المنتهى ، ٥٢٤/٢ ؛ التنقيح ، ص ١٩٢ .
- (٥) الاشراف على مذاهب أهل العلم ، ٣٨٦/١ .
- (٦) المحلى ، ١٤٢/٩ .
- (٧) هو جابر بن زيد الأزدي ، ابوالشعثاء ، تابعى فقيه ، من الأئمة ، من أهل البصرة ، اصله من عمان ، صحب ابن عباس ، وكان مـــــن ==

(٣) الوجوب وهو قول الحنابلة وهي مروى عن مجاهد وعروه وطاوس (١) والظاهريه وغيرهم .

### الأدلة :

#### أولا : أدلة القائلين بالجواز من غير كراهة :

(١) استدلو بما رواه النعمان بن بشير (٢) قال : انطلق بي ابي يحملني الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله : أشهد أنى قد نحللت النعمان كذا وكذا من مالى ، فقال ( أكل بنيك قد نحللت مثل ما نحللت النعمان ) قال : لا ، قال ( فأشهد على هذا غيرى ) (٣) .

وجوه الدلالة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر والد النعمان بأن يشهد على هذه الهبة التى فضل فيها ابنه النعمان على سائر بنيه غيره ، وهذا أمر بتأكيدها دون الرجوع فيها .

== يحور العلم ، لما مات قال قتاده : اليوم مات اعلم اهل العراق ، توفى عام ( ٩٣ هـ ) .

انظر : تهذيب التهذيب ، ٣٤/٢ ؛ حلية الأولياء ، ٨٥/٣ ؛ الاعلام ، ١٠٤/٢ .  
(١) هو طاوس بن كيسان الخولاني الهمداني بالولاء ، ابو عبد الرحمن ، من كبار التابعين تفقها فى الدين ورواية للحديث ، وتقشفا فى العيش ، وجرأة فى على وعظ الخلفاء والملوك ، اصله من الفرس ومولده ومنشأه فى اليمن . توفى حاجا بالمزدلفة أو منى ، وصلى عليه هشام بن عبد الملك عام ( ١٠٦ هـ ) .

انظر : تهذيب التهذيب ، ٨/٥ ؛ حلية الأولياء ، ٣/٤ ؛ وفيات الأعيان ، ٥٠٩/٢ ؛ الاعلام ، ٢٢٤/٣ .

(٢) هو النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبه ، ابو عبد الله الخزرجى الأنصارى ، من اجلاء الصحابه ، امير وخطيب وشاعر من أهل المدينة ، وهو اول مولود ولد فى الانصار بعد الهجرة ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن خاله عبد الله بن رواحه وعمر وعائشة ، له ( ١٢٤ ) حديثا ، شهد صفين مع معاوية ، وولى القضاء بدمشق ، توفى عام ( ٦٥ هـ ) .

انظر : الاصابه ، ٥٥٩/٣ ؛ اسد الغابه ، ٢٢/٥ ؛ طبقات ابن سعد ، ٥٣/٦ .  
(٣) البخارى ، الصحيح ، كتاب الهبات (٥١) باب الاشهاد فى الهبة (١٣) الحديث رقم (٢٥٨٧) ، ٢٣٣/٢ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب الهبات (٢٤) باب كراهة تفصيل بعض الأولاد فى الهبة (٣) حديث (١٧) ، ١٢٤٤/٣ ، واللفظ له .



المناقشة :

نوقش بآن النبي صلى الله عليه وسلم قد قال للنعمان بعد قوله  
( اشهد على هذا غيري ) ( ايسرك أن يكونوا اليك فى البر سوا ) ؟ قال  
بلى قال ( فلا اذا ) وهذا نهى صريح عن ذلك ، بل جاء فى بعض الروايات  
الأمر الصريح لوالد النعمان بارجاع الهبة (١) .

(٢) واستدلوا بفعل ابى بكر رضى الله عنه فقد فضل عائشة رضى  
الله عنها على باقى اولاده فى العطية ، لو كان ذلك مكروها لما أقدم  
عليه الصديق .

المناقشة :

يمكن مناقشة فعل ابى بكر رضى الله عنه بأنه قد روى عن ابى بكر  
انه قال بعد هبته لعائشة ( يا بنية انى نحلكت نحلا من خيبر ، وانى  
أخاف أن اكون آثرتك على ولدى ، وانك لم تكونى حزتيه فرديه على  
ولدى ) (٢) وهذا القول يدل على رغبة ابى بكر فى العدول عن الهبة اذا  
كان ذلك ممكنا بآن لم تحزها والسبب فى ذلك خشية أن يكون قد فضلها  
على سائر ولده ، وهذا مشعر بكراهته للتفضيل .

رد المناقشة :

بآن قول ابى بكر رضى الله عنه هذا من باب الورع وشدة التقوى  
والا فمذهبه الجواز .

(٣) واستدلوا من جهة المعقول بقولهم أن الهبة عطية تلزم بموت  
الآب ، فكانت جائزه ، كما لو سوى بينهم (٣) .

- 
- (١) البخارى ، الصحيح ، كتاب الهبات (٥١) باب الاشهاد فى الهبة (١٣) الحديث  
رقم (٢٥٨٧) ، ٢٣٣/٢ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب الهبات (٢٤) باب كراهة تفضيل  
بعض الأولاد فى الهبة (٣) حديث (١٧) ، ١٢٤٤/٣ ، واللفظ له .  
وسياتى مزيد من النقاش لهذا الحديث فيما سياتى .  
(٢) انظر تخريجه ص ( ٢٧٩ ) .  
(٣) انظر : المغنى ، ٥٢/٦ .

ثانيا : أدلة القائلين بالجواز مع الكراهة :

(١) استدلوا بحديث هبة والد النعمان بن بشير والذي جاء فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم ( فاشهد على هذا غيري ) (١) وفى رواية لمسلم ( فلا تشهدنى اذا فانى لأشهد على جور ) (٢) وفى رواية أخرى ( اتقوا الله واعدلوا بين اولادكم ) (٣) .

**وجه الدلالة :** قال صاحب التحفة مبينا وجه الدلالة " فأمره بأشهاد غيره صريح فى الجواز وأن تسميته جورا باعتبار ما فيه من عدم العدل المطلوب " (٤) " وقوله اشهد على هذا غيري دليل على صحة العقد ..... لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد يتوقى الشهادة على ماله أن يشهد عليه وعلى الأمور التى قد كانت ، فذلك لمن بعده ، لأن الشهادة انما هى أمر يتضمنه الشاهد للمشهود له ، فله أن لا يتضمن ذلك " (٥) " وكل هذه الألفاظ الواردة تدل على صحة الهبة ، وعلى أنه أرشد بهذه الألفاظ الى ما هو افضل وهو العدل بينهم والتسوية ، ولا خلاف بين علماء الأمة فى أن ذلك أفضل " (٦) .

**المناقشة :** نوقش الاستدلال بهذا الحديث بأن رواياته المتعددة قد جاء فيها ما يدل على تحريم هذا العقد وتسميته جورا حيث جاء فى لفظ ( فانى لا أشهد على جور ) (٧) وفى لفظ قال ( فأرجعه ) (٨)

- 
- (١) سبق تخريجه ص ( ٢٤٣ ) .  
 (٢) الصحيح ، كتاب الهبات (٢٤) باب كراهة تفضيل بعض الأولاد فى الهبة (٣) حديث ( ١٦٢٣/١٥ ) ، ١٢٣٤/٣ .  
 (٣) البخارى ، الصحيح ، كتاب الهبات ( ٥١ ) باب الاشهاد فى الهبة (١٣) حديث (٢٥٨٧) ، ٢٣٣/٢ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب الهبات (٢٤) باب كراهة تفضيل بعض الأولاد فى الهبة (٣) حديث ( ١٦٢٣/٢٣ ) ، ١٢٤٢/٣ .  
 (٤) تحفة المحتاج ، ٣٠٧/٦ .  
 (٥) اللباب فى الجمع بين السنه والكتاب ، ٥٦١/٢ .  
 (٦) الشنقيطى ، احمد بن احمد ، مواهب الجليل من أدلة خليل ، الطبعة الأولى (قطر: دار احياء التراث الاسلامى ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م ) ، ٨٠/٤ .  
 (٧) سبق تخريجه ص ( ٢٤٣ ) .  
 (٨) البخارى ، الصحيح ، كتاب الهبات (٥١) باب الهبة للولد (١٢) حديث ( ٢٥٨٦ ) ، ٢٣٣/٢ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب الهبات (٢٤) باب كراهة تفضيل بعض الأولاد (٣) حديث ( ١٦٢٣/٩ ) ، ١٢٤١/٣ .

وفى لفظ ( ألا سويت بينهم ) (١) ، وهذه الألفاظ صريحة فى تحريم هذا العقد (٢) ، وأما الأمر بالشهاد فالمراد منه التوبيخ لما تدل عليه بقية الفاظ الحديث وليس أذنا له بذلك (٣) ، لأن ادنى احوال الأمر الاستحباب والندب ولا خلاف فى كراهة هذا ، وكيف يجوز ان يأمره بتأكيده مع أمره برده ، وتسميته اياه جورا ، وحمل الحديث على هذا المحمل حمل لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم على التناقض والتضاد ، ولو كان أمره للنعمان بالشهاد غيره أمرا لامثل ولكنه تهديد (٤) .

(٢) واستدلوا كذلك بالقياس ، قال ابن رشد " وعمدة الجمهور أن الاجماع منعقد على أن للرجل أن يهب فى صحته جميع ماله للأجانب دون أولاده ، فاذا كان ذلك للأجنبى فهو أخرى " (٥) .

### المناقشة :

ويمكن رد هذا القياس بأنه لاجحة فيه مع وجود النص الدال على النهى عن المفاضلة والأمر بالتسوية .

### رد المناقشة :

ويجاب على ذلك بأنه يجوز تخصيص عموم السنه بالقياس عند القائلين به فتحمل احاديث الأمر بالتسوية على الندب واحاديث النهى على الكراهة ، قال ابن رشد " فمن ذهب الى الجمع بين السماع والقياس حمل الحديث على الندب ، أو خصه فى بعض الصور كما فعل مالك ، ولا خلاف عند القائلين بالقياس انه يجوز تخصيص عموم السنه بالقياس ، وكذلك العدول به عن

(١) شرح معانى الآثار ، ٨٦/٤ .

(٢) انظر : المغنى ، ٥٢/٦ .

(٣) انظر : فتح البارى ، ١٦٤/٥ ، المجموع ، ٣٧٢/١٥ .

(٤) انظر : المغنى ، ٥٢/٦ .

(٥) انظر : المروزي ، محمد بن نصر ، اختلاف العلماء ، الطبعة الأولى ،

تحقيق : صبحى السامرائى ( بيروت : عالم الكتب ، ١٩٨٥/١٤٠٥ م ) ،

ص ٢٧٤ ، بداية المجتهد ، ٢٤٧/٢ ، فتح البارى ، ١٦٤/٥ .

ظاهرها ، اعنى أن يعدل بلفظ النهى عن مفهوم الحظر الذى مفهـوم الكراهه " (١) .

(٣) واستدلوا كذلك بفعل بعض الصحابه رضى الله عنهم " فقد فضل بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض أولادهم على بعض فـى العطايا .... فهذا ابوبكر رضى الله عنه قد اعطى عائشة رضى الله عنها دون سائر ولده ، ورأى ذلك جائزا ، ورأته هى كذلك ولم ينكره عليهما احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى الله عنهم ، وهذا عبدالرحمن بن عوف رضى الله عنه قد فضل بعض أولاده ايضا فيما اعطاهم على بعض ولم ينكر عليه ذلك منكر ، فكيف يجوز لأحد أن يحمل فعل هؤلاء على خلاف قول النبى صلى الله عليه وسلم .... انما كان على الاستحباب كاستحبابه التسويه بين أهله فى العطيه " (٢) وروى عن عمر رضى الله عنه أنه نحل ابنه عاصم (٣) بهبه على سائر ولده (٤) .

### المناقشة :

نوقش تفضيل بعض الصحابه بعض اولادهم على بعض فى الهبه بأن ذلك التفضيل تم بعد موافقة ورضا الباقين ، يقول ابن حجر " وقد أجاب عـروه عن قصة عائشة بأن اخوتها كانوا راضين بذلك ، ويجاب بمثل ذلك عن قصة عمر " (٥) ، ونقول ذلك بالنسبه لعبدالرحمن بن عوف ، ومع وجود هـذه الموافقه والرضا تنتفى المخالفه عنهم رضوان الله عليهم اجمعين .

- (١) انظر: بداية المجتهد ، ٢٤٧/٢ ، فتح البارى ، ١٦٣/٥ ، ١٦٤ .
- (٢) شرح معانى الآثار ، ٨٨/٤ - ٨٩ .
- (٣) هو عاصم بن عمر بن الخطاب العدوى القرشى ، ولد قبل وفاة النبى صلى الله عليه وسلم بسنتين ، وأمه جميله بنت ثابت بن ابي الأقلح ، كان اسمها عاصيه فسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم جميله ، كان عاصم خيرا فاضلا يكنى اباعمر وكان طويلا جسيما وكان شاعرا حسن الشعر ، وقيل مامن احد الا وهو يتكلم ببعض ما لا يريد الا عاصم بن عمر وهو جد عمر بن عبدالعزيز لأمه أم عاصم بنت عاصم ، توفى عام (٧٠هـ) بالربذه .
- انظر : اسد الغابه ، ٧٦/٣ ، تهذيب التهذيب ، ٤٦/٥ .
- (٤) انظر : فتح البارى ، ١٦٤/٥ ، سنن البيهقى ، ١٧٨/٦ .
- (٥) فتح البارى ، ١٦٤/٥ .

ثالثا : أدلة القائلين بوجوب التسوية :

(١) استدلوا بحديث النعمان بن بشير السابق بسائر رواياته وقد

سبق (١) .

وجه الدلالة :

دل هذا الحديث برواياته المتعددة والفاظه المختلفة على تحريم تفضيل بعض الأولاد على بعض في الهبة ، وخاصة تسمية الرسول صلى الله عليه وسلم لهذه الهبة بأنها جور وأمر بردها وامتنع من الشهادة عليها ، والجور حرام ، والأمر يقتضى الوجوب (٢) .

المناقشة :

نوقش حديث النعمان بعدة اجوبه ذكرها ابن حجر وهى :  
(١) نوقش ب " ان الموهوب للنعمان كان جميع مال والده ، ولذلك منعه فليس فيه حجة على منع التفضيل " (٣) .

رد المناقشة :

ورد هذا النقاش بأن كثيرا من روايات هذا الحديث قد جاء فيها التصريح بالبعضيه فقد جاء فى بعضها ان الموهوب غلام وبعضها أن الموهوب بعض المال كما فى مسلم (٤) .

(٢) نوقش ب " ان العطيه المذكوره لم تنتجز ، وانما جاء بشيـــــر (٥)

(١) سبق ذكره وتخريجه ص ( ٢٤١ ، ٢٤٣ ) .

(٢) انظر : المغنى ، ٥٢/٦ .

(٣) فتح البارى ، ١٦٣/٥ .

(٤) نيل الاوطار ، ٧/٦ ، انظر ص ( ٢٤٦ ) .

(٥) هو بشير بن سعد بن ثعلبه ، الخزرجى الانصارى ، صحابى جليل ، يكنى اباالنعمان شهد العقبة الثانية وبدرا وأحدا والمشاهد بعدها ، يقال انه أول من بايع ابا بكر الصديق رضى الله عنه يوم السقيفه من الانصار ، قتل يوم عين التمر مع خالد بن الوليد بعد انصرافه من اليمامة سنة ( ١٢ هـ ) .

انظر : أسد الغابه ، ١٩٥/١ ، الاصابه ، ١٥٨/١ .

يستشير النبي صلى الله عليه وسلم فى ذلك فأشار عليه بأن لاتفعل  
فترك " (١) .

#### رد المناقشة:

ورد على هذا النقاش " بأن امره صلى الله عليه وسلم بالارتجاع  
يشعر بالتنجيز وكذلك قول عمره (٢) " زوجة بشير والد النعمان: لا أرضى  
حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم " (٣) .

(٣) ونوقش بـ " أن النعمان كان كبير ولم يكن قبض الموهوب فجاز لأبيه  
الرجوع " (٤) .

#### رد المناقشة:

ورد على هذا النقاش " بأنه خلاف ما فى أكثر طرق الحديث أيضا  
خصوصا قوله ( أرجعه ) فانه يدل على تقدم وقوع القبض ، والذى تضافرت  
عليه الروايات انه كان صغيرا ، وكان ابوه قابضا له لصغره ، فأمر برد  
العطية المذكورة بعدما كانت فى حكم المقبوض " (٥) .

(٤) ونوقش بـ " أن قوله - صلى الله عليه وسلم - ( أرجعه ) دليل  
الصحة ، ولو لم تصح الهبة لم يصح الرجوع ، وانما أمره بالرجوع  
لأن للوالد أن يرجع فيما وهبه لولده ، وان كان الأفضل خلاف ذلك ،  
لكن استحباب التسوية رجح على ذلك فلذلك أمر به " (٦) .

- (١) فتح البارى ، ١٦٣/٥ ، شرح معانى الآثار ، ٨٧/٤ .  
(٢) هى عمره بنت رواحه اخت عبد الله بن رواحه ، صحابية جليله ، ذكر  
كتاب التراجم قصتها فى طلبها من زوجها سعد أن يخلص ابنها بعطيه  
دون اخوته فرد النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ، وهى التى شبيب  
بها قيس بن الخطيم فى قصيدته ثم تزوجها ويقال انها شاعره من  
شواعر العرب .  
انظر : اسد الغابه ، ٥٠٩/٥ ، الاصابه ، ٣٦٦/٤ ، اعلام النساء ، ٣٥٢/٣ .  
(٣) نيل الاوطار ، ٧/٦ .  
(٤) فتح البارى ، ١٦٣/٥ ؛ شرح معانى الآثار ، ٨٥/٤ .  
(٥) فتح البارى ، ١٦٣/٥ - ١٦٤ ؛ نيل الاوطار ، ٧/٦ .  
(٦) فتح البارى ، ١٦٤/٥ ؛ نيل الاوطار ، ٧/٦ .

رد المناقشة :

ورد بأن " فـسـالاحتجاج بذلك نظر ، والذي يظهر ان قوله ارجعه ،  
 أى لاتمضى الهبة المذكوره ولايلزم من ذلك تقدم صحة الهبة " (١) .

(٥) ونوقش بـ " أن قوله ( أشهد على هذا غيرى ) اذن بالاشهاد على ذلك  
 وانما امتنع من ذلك لكونه الامام ، وكأنه قال لأشهد ، لأن الامام  
 ليس من شأنه أن يشهد وانما من شأنه أن يحكم " (٢) .

ورد المناقشة :

ورد " بأنه لايلزم من كون الامام ليس من شأنه أن يشهد أن يمتنع  
 من تحمل الشهادة ولا من ادائها اذا تعينت عليه ... وأما قوله صلى الله  
 عليه وسلم اشهد صيغة اذن فليس كذلك بل هو للتوبيخ لما يدل عليه بقية  
 ألفاظ الحديث ..... والمراد به نفى الجواز وهو كقوله لعائشه اشترطى  
 لهم الولاء " (٣) " ويؤيد هذا تسميته صلى الله عليه وسلم لذلك  
 جورا " (٤) .

(٦) ونوقش أيضا بأن قوله ( الا سويت بينهم ) ان المراد بالأمر  
 الاستحباب وبالنهي التنزيه (٥) .

رد المناقشة :

ورد بأن " هذا جيد لولا ورود تلك الألفاظ الزائدة على هذه  
 اللفظه ولاسيما أن تلك الرواية بعينها وردت بصيغة الأمر أيضا حيث قال  
 ( سو بينهم ) (٦) .

- 
- (١) فتح البارى ، ١٦٤/٥ ؛ نيل الأوطار ، ٧/٦ .  
 (٢) فتح البارى ، ١٦٤/٥ ؛ شرح معانى الآثار ، ٨٥/٤ ؛ الباب فى الجمع  
 بين السنه والكتاب ، ٥٦١/٢ .  
 (٣) فتح البارى ، ١٦٤/٥ .  
 (٤) نيل الأوطار ، ٧/٦ .  
 (٥) نظر : فتح البارى ، ١٦٤/٥ ؛ نيل الاوطار ، ٧/٦ .  
 (٦) فتح البارى ، ١٦٤/٥ ؛ نيل الاوطار ، ٧/٦ .

(٧) ونوقش بـ " أن المحفوظ فى حديث النعمان ( قاربوا بين أولادكم ) (١)

لا ( سوا ) " (٢) .

رد المناقشة:

ورد " بأن المخالفين لا يوجبون المقاربه كما لا يوجبون التسويه" (٣)

(٨) ونوقش كذلك بأن " عمل الخليفين ابى بكر وعمر بعد النبى صلى

الله عليه وسلم على عدم التسويه قرينة ظاهره فى أن الأمــــر

للندب " (٤) فأبوبكر فى هبته لعائشه وعمر فى هبته لابنه عاصم .

رد المناقشة :

ورد ابن قدامه على تفضيل ابى بكر لعائشه بقوله " وقول ابى بكر

لا يعارض قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يحتج به معه ، ويحتمل

أن ابابكر رضى الله عنه خصها بعطيه لحاجتها وعجزها عن الكسب والتسبب

فيه ، مع اختصاصها بفضلها وكونها أم المؤمنين زوج رسول الله صلى الله

عليه وسلم ، وغير ذلك من فضائلها ، ويحتمل أن يكون قد نحلها ونحل

غيرها من ولد ، أو نحلها وهو يريد أن ينحل غيرها ، فادركه الموت قبل

ذلك ، ويتعين حمل حديثه على أحد هذه الوجوه لأن حمله على مثل محــــل

النزاع منهى عنه وأقل احواله الكراهه ، والظاهر من حال ابى بكمــــر

اجتناب المكروهات " (٥) .

ورد أيضا بأن عروة بن الزبير قد اجاب عن قصة عائشة بــــأن

اخوتها كانوا راضين ، ويجاب بمثل ذلك عن قصة عمر .

ورد أيضا بأن " محل الكراهه عند الاستواء فى الحاجة أو عدمها

والا فلا كراهه ، وعلى ذلك يحمل تفضيل الصحابه رضى الله عنهم " (٦) .

(١) مسلم ، الصحيح ، كتاب الهبات (٢٤) باب كراهه تفضيل . . (٣) حديث

١٢٤٤/٣ ، (١٦٢٣/١٨)

(٢) فتح البارى ، ١٦٤/٥ ؛ نيل الاوطار ، ٨/٦ .

(٣) فتح البارى ، ١٦٤/٥ ؛ نيل الاوطار ، ٨/٦ .

(٤) فتح البارى ، ١٦٤/٥ ؛ نيل الاوطار ، ٨/٦ .

(٥) المغنى ، ٥٢/٦ .

(٦) مغنى المحتاج ، ٤٠١/٢ ، الشربيني ، محمد الخطيب ، الاقناع فى حل الفاظ

ابى شجاع ، ( بيروت : دار المعرفه ) ، ٣٥/٢ .



- (٩) ونوقش حديث النعمان بـ " أن الاجماع قد انعقد على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده فاذا جاز له أن يخرج جميع ولده من ماله جاز له أن يخرج عن ذلك بعضهم " (١) .

#### رد المناقشة :

- ورد بأنه " لا يخفى ضعفه لأنه قياس مع وجود النص " (٢) .

- (٢) واستدل القائلون بالوجوب ايضا بحديث ابن عباس رضى الله عنهما قال : ( سوا بين أولادكم فى العطيه ، فلو كنت مفضلا أحدا لفضلت النساء ) (٣) .

- وجه الدلالة :** ان الرسول صلى الله عليه وسلم قد أمر بالتسوية بين الأولاد فى العطيه والأمر للوجوب ، ولا يوجد قرينه تصرفه عن الوجوب ، فثبت أن العدل بين الأولاد فى الهبة واجب (٤) .

#### المناقشة :

نوقش هذا الحديث من جهتين :

- (١) من جهة سنده فانه ضعيف لوجود سعيد بن يوسف (٥) فى اسناده (٦) .

- (١) فتح البارى ، ١٦٤/٥ .  
 (٢) المصدر السابق ، ١٦٤/٥ .  
 (٣) أخرجه الطبرانى ، المعجم الكبير ، ٣٥٤/١١ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الهبات ، باب السنه فى التسوية بين الأولاد فى العطيه ، ١٧٧/٦ ؛ سعيد بن منصور ، السنن ، باب من قطع ميراثا فرضه الله ، حديث رقم ( ٢٩٢ - ٢٩٣ ) ، ٩٧/١ ؛ ابن عدى ، الكامل ، ٣٨١/٣ ؛ تاريخ بغداد ، ١٠٨/١ .  
 (٤) المغنى ، ٥٢/٦ .  
 (٥) هو سعيد بن يوسف الرحبي ، ويقال الزرقى ، من صنعاء ، وقيل من حمص ، ضعيف ، قال ابن عدى : ليس له انكر من حديث ابن عباس ( ساووا بين اولادكم فى العطيه ) .  
 انظر : تهذيب التهذيب ، ٩١/٤ ؛ تقريب التهذيب ، ٣٠٩/١ .  
 (٦) انظر : تلخيص الحبير ، ٨٢/٣ .

رد المناقشة :

ورد بأن الطحاوى قد أخرجه بسنده من طريق آخر عن النعمان بن بشير وليس فيه سعيد بن يوسف وقد حسن اسناده ابن حجر (١) .

(٢) وعلى فرض صحته ، فانه مخصوص بالقياس ، حيث يجوز بالاجماع أن يهب الرجل جميع ماله فى صحته لأجنبى دون اولاده ، فاذا كان ذلك للأجنبى فللولد أخرى ، وبذلك يجمع بينهما ، حيث يحمل الأمر الوارد فى الحديث على النذب ، ويكون القياس قرينه صارفه عن الوجوب .

رد المناقشة :

بأنه قياس فى مقابل النص ولا قياس مع وجود النص .

(٣) واستدلوا من جهة المعقول فقالوا " ولأن تفضيل بعضهم يورث بينهم العداوة والبغضاء وقطيعة الرحم فمنع منه كتزويج المرأة على عمتها أو خالتها " (٢) .

المناقشة :

نوقش بأن الهبة التى تحدث العداوة والبغضاء بين الأبناء هى هبة المال كله لأنه لا يبقى للأبناء شيء يعطونه من مال أبيهم ، فيؤدى ذلك الى العداوة والشحناء (٣) .

(( الرأى الراجح ))

بعد هذا العرض لأقوال العلماء وادلتهم ومناقشتها يترجح قول القائلين بوجوب التسوية بين الأولاد فى العطية الا اذا وجد سبب معقول يستلزم تفضيل بعضهم على بعض وذلك لما يلى :

- 
- (١) انظر : فتح البارى ، ١٦٣/٥ .  
 (٢) المغنى ، ٥٢/٦ .  
 (٣) انظر : الكاندهلوى ، محمد زكريا ، اوجز المسالك الى موطأ مالك ، ( بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ) ، ٢٥٨/٢ .

(١) أن قول من قال بالجواز مطلقا بدون كراهه أو بدون سبب يعارضه الحديث الدال على وجوب التسوية .

(٢) أن أدلة من قال بالجواز مع الكراهه قد نوقشت بما يبيِّن مرجوحيتها ولم يسلم لهم حملهم حديث النعمان على ندب التسوية وكراهة التفضيل .

(٣) أن أدلة من قال بالتحريم صريحة فى تحريم تفضيل بعض الأبناء على بعض فى الهبة وخاصة حديث النعمان ،

(٤) أن التفضيل إذا كان له سبب مشروع جاز وعلى هذا يحمل فعلى الصحابة رضوان الله عليهم ، فتفضيل أبى بكر لعائشه رضى الله عنهما بالهبة له ما يبرره من الأسباب والدواعى المشروعة ، فمن جهة جميع اخوتها راضون بذلك كما بين ذلك عروه بن الزبير ، ومن جهة أخرى فقد كانت شديدة الحاجة عاجزه عن التكسب والتسبب مع اختصاصها بالفضل وكونها أم المؤمنين ، وكذلك الحال بالنسبة لهبة عمر لابنه عاصم فقد كان لهذا التفضيل اسبابه ودواعيه ، ولا يقال ان الصحابة خالفوا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما فهموا من روح التشريع أن المفاضلة بين الأبناء فى الهبة لاسباب مشروعة ووجيها جائزة ، ويكون ذلك مخصصا لعموم الحديث ، فإذا كان الابن فقيرا أو محتاجا أو لا تكفيه نفقتة أو غير ذلك من الأسباب ، فان تفضيل الأب لهذا الابن بمزيد من العطايا على سائر اخوته الغير محتاجين ليس ممنوعا ، فالهبة له فى مثل هذه الحال كالصدقة على الفقير المحتاج ، وهو هنا أولى للقرابة .

والله أعلم .

## السؤال الثانية : منع حرمان بعض الأبناء من الهبة .

### الآثار الواردة من أبى بكر :

(١) روى أن سعد بن عبادہ (١) قسم ماله بين ولده وخرج الى الشام فمات وولد له ولد بعد ، فجاء ابوبكر وعمر الى قيس (٢) بن سعد فقال : ان سعدا مات ولم يعلم ما هو كائن ، وانا نرى أن ترد على هذا الغلام نصيبه ، قال قيس : لست بمغير شيئا فعله أبى ولكن نصيبى له (٣) .

(٢) وفى رواية أخرى لهذا الأثر عن عطاء (٤) قال : ان سعد بن عبادہ قسم ماله بين بنيه ثم توفى وأمراته حبلى لم يعلم بحملها ،

(١) هو سعد بن عبادہ بن دليم بن حارثه بن أبى خزيمه ، ابوشابت ، الخزرجى الانصارى ، صحابى جليل ، من أهل المدينه ، كان سيّد الخزرج واحد الأمراء الاشراف فى الجاهلية والاسلام ، شهد بيعة العقبة مع السبعين من الانصار ، وشهد أحدا والخندق وغيرها ، روى عن النبى صلى الله عليه وسلم من حديث جابر انه قال ( جرى الله عنا الانصار خيرا لاسيما عبدالله بن عمرو ابن حرام وسعد بن عبادہ ) ، مات عام ( ١٤ هـ ) .

انظر : اسد الغابه ، ٢٨٣/٢ ، طبقات ابن سعد ، ٦١٣/٣ ، الاصابه ، ٣٠/٢ ؛ تهذيب التهذيب ، ٢١٢/٣ .

(٢) هو قيس بن سعد بن عبادہ ، الانصارى ، الخزرجى ، صحابى جليل ، من دهاة العرب ، ذوى الرأى والمكيده فى الحرب والنجده ، وأحد الأجواد المشهورين ، كان شريف قومه غير مدافع ، كان يحمل راية الأنصار مع النبى صلى الله عليه وسلم ويلى أموره ، وكان بين يدي النبى صلى الله عليه وسلم بمنزلة الشرطى من الأمير ، صحب عليا فى خلافته فأستعمله على مصر عام ٣٦ هـ ، كان على مقدمة جيش صفين مع على ، توفى بالمدينه عام ( ٦٠ هـ ) .

انظر : اسد الغابه ، ٢١٥/٤ ؛ تهذيب التهذيب ، ٣٥٣/٨ ؛ الاعلام ، ٢٠٦/٥ .

(٣) أخرجه الهندى ، كنز العمال ، برقم ( ٣٠٤٨٠ ) عن أبى صالح ، ٢٣/١١ .

(٤) هو عطاء بن أبى مسلم الخراسانى ، واسم ابيه عبدالله ويقال ميسره ، أحد الاعلام ، نزل الشام مفسر ، كان يغزو ، ويكثر من التهجد فى الليل ، ارسل عن جماعه من الصحابه ، روى عن جماعه من التابعين كالزهرى وابن المسيب وروى عنه مالك وابوحنيفه وجماعه ، وثقه ابن معين وابوحاتم والدارقطنى وقال ابن حبان ، كان ردىء الحفظ كثير الوهم ، من تصانيفه (التفسير) و(الناسخ والمنسوخ) مات عام ( ١٣٥ هـ ) .

انظر : طبقات ابن سعد ، ٣٦٩/٧ ، شذرات الذهب ، ١٩٢/١ ، طبقات الحفاظ ، ص ٦١ ؛

الاعلام ، ٢٣٥/٤ .

فولدت له غلاما فأرسل ابوبكر وعمر فى ذلك الى قيس بن سعد بن عبادة ،  
 قال : أما امر قسمه سعد وامضاه فلن اعود فيه ، ولكن نصيبى له ، قلت :  
 اعلى كتاب الله قسم ، قال : لانجدهم كانوا يقسمون الا على كــــتاب  
 الله (١) .

### فقه الآثار :

دلت هذه الآثار من فقه ابى بكر الصديق رضى الله عنه على أنه كان  
 يرى عدم جواز حرمان بعض الأبناء من الهبة ، حيث ارسل الى قيس بن سعد  
 يطلب اليه اعادة القسمه التى حرم فيها أحد ابناء سعد الذى ولد بعد  
 وفاته .

### آراء الفقهاء فى حكم حرمان بعض الأبناء من الهبة وتخصيص البعض بها :

اتفق الفقهاء عدا الحنابلة على أن تخصيص بعض الأولاد بالهبة  
 مكروه (٢) ، ولكن هذه الكراهة تزول اذا وجد عذر يقتضى هذا التخصيص ،  
 كالحاجة أو المرض المقعد عن التكسب أو العمى أو كثرة من يعولهم مع قلة  
 الموارد أو الاشتغال بالعلم أو نحوه من الفضائل ، وكذلك فى المقابل  
 فانه يجوز ان تصرف الهبة عن بعض الأولاد لوجود مانع من ذلك كالفسق أو  
 البدعة أو خشية الاستعانة بالمال الموهوب على معصية الله أو الانفلاق  
 فيها .

وفيما يلى عرض لنصوص الفقهاء الدالة على ذلك :

(١) الحنفية : جاء فى المجمع " وان كان بعض أولاده  
 مشغلا بالعلم دون الكسب ، لابس بأن يفضل على غيره ، وعلى جــــواب

---

(١) أخرجه عبدالرزاق ، المصنف ، باب فى التفضيل فى النحل ، اثر رقم  
 ( ١٦٤٩٩ ) ؛ أخرجه بسنده عن ابن جريج عن عطاء ، ٩٩/٩ ، وأخرجه  
 ايضا من طريق معمر عن أيوب عن ابن سيرين بلفظ مقارب ، برقم  
 ( ١٦٤٩٨ ) ، ٩٨/٩ .

(٢) انظر : رحمة الأمة ، ص ١٩٤ .

المتأخرين لابس بأن يعطى من أولاده من كان عالما متأديبا ، ولا يعطى منهم من كان فاسقا فاجرا " (١) .

(٢) **المالكية** : جاء فى الكافى " جائز أن يهب الرجل لبعض ولده دون بعض ويكره أن يهب ماله كله لأحد ولده الا أن يكون يسيرا " (٢) وقد سبق لنا بيان أن المالكية يجيزون التفضيل من غير سبب فمن باب أولى مع أحد هذه الأسباب .

(٣) **الشافعية** : قال صاحب التحفة فى بيان حكم تخصيص بعض الأولاد بالهبة دون بعض " ولم يكره التفضيل كما لو حرم فاسقا خشية أن يصرفه فى معصيه أو عاقا أو زادا أو أثر الأحوج أو المتميز بنحو فضل كما فعله الصديق رضوان الله عليه " (٣) .

(٤) **الحنابلة** : قال البهوتى " ولا فرق فى امتناع التخصيص والتفضيل بين كون البعض ذا حاجة أو زمانة (٤) أو عمى أو عيال أو صلاح أو علم أولا ، ولا بين كون البعض الآخر فاسقا أو مبتدعا أو مبذرا أولا ، وهو ظاهر كلام الاصحاب ونص عليه فى رواية يوسف بن موسى (٥) فى الرجل له الولد البار الصالح وآخر غير بار ، لا يفضل البــــار دون الآخر " (٦) .

- (١) مجمع الأنهر ، ٣٥٨/٢ ، بدائع الصنائع ، ١٢٧/٦ ، الفتاوى الهندية ، ٣٩١/٤ .  
 (٢) الكافى فى فقه أهل المدينة ، ص ٥٣٠ ، الفروع ، ٣١٥/٢ ، القوانين الفقهية ، ص ٢٧٢ .  
 (٣) تحفة المحتاج ، ٣٠٨/٦ ، نهاية المحتاج ، ٤١٥/٥ ، مغنى المحتاج ، ٤٠٢/٢ .  
 (٤) الزمانه : مرض يدوم زمانا طويلا ، يقال زمن الشخص زمانا وزمانه فهو زمن . انظر : المصباح المنير ، مادة ( زمن ) .  
 (٥) هو يوسف بن موسى العطار الحربى . روى عن الامام أشياء ، حدث عنه ابوبكر الخلال وأثنى عليه ثناء حسنا ، اسلم على يد الامام احمد ولزم العلم وأكثر من الكتاب ورحل فى طلب العلم وسمع اقواما لزم الامام احمد حتى قيل انه ربما تبرم من كثرة لزومه له .  
 انظر : طبقات الحنابلة ، ٤٢٠/١ ، المقصد الارشد فى ذكر اصحاب الامام احمد ، ١٤٤/٣ .  
 (٦) كشف القناع ، ٣١١/٤ ، الانصاف ، ١٣٨/٧ .

ومن خلال هذا العرض يظهر لنا أن للعلماء فى تخصيص بعض الأبناء بالهبة دون بعضهم قولين :

- (١) قول يرى جواز تخصيص بعض الأبناء بالهبة إذا كان ذلك لسبب مشروع كفقير وحاجة أو اشتغال بعلم ونحو ذلك أو حرمان بعض الأبناء منها إذا كان فاسقا أو خشيّة أن يصرفها فى معصية وهو قول الجمهور .
- (٢) وقول يرى عدم جواز تخصيص بعض الأبناء بالهبة لآى سبب كان ويرون ذلك محرما لايجوز وهو قول الحنابلة ونص عليه الامام أحمد .

### الأدلة :

أولا : أدلة جمهور العلماء القائلين بجواز التخصيص لسبب مشروع :

- (١) استدلوا على جواز التخصيص بما استدلوا به سابقا من أدلة فسمى جواز تفضيل بعض الابناء بالهبة .
- (٢) واستدلوا كذلك بفعل الصديق رضى الله عنه حيث خص عائشة بالهبة دون سائر اخواتها وذلك لزيادة فضلها وحاجتها (١) .

### المناقشة :

نوقش استدلالهم بفعل الصديق رضى الله عنه فى هبته لعائشة ممن وجهين :

- (١) ان عروه أخبر ان اخوتها كانوا راضين بذلك (٢) ، ونحن لانمانع فى جواز التخصيص مع وجود الرضا من البقية ، لأن العلة فى تحريم التخصيص كونه يورث العداوة والبغضاء والقطيعة بين الأخوة ومع حصول الرضا ينتفى ذلك (٣) .

### رد المناقشه :

ورد بأن رواية قول عروه لاسند لها، وعلى فرض صحتها فكيف يتأتى الرضا ممن سيولد ، خاصة مع علم أبى بكر رضى الله عنه به .

- (١) انظر : المغنى ، ٥٢/٦ - ٥٣ .
- (٢) انظر : ص ( ٢٤٥ ) من هذا البحث .
- (٣) انظر : فتح البارى ، ١٦٤/٥ ، كشاف القناع ، ٣١١/٤ .

(٢) ونوقش أيضا بأن فعل الصديق يحتمل انه نحل معها غيرها أو أنه نحلها وهو يريد أن ينحل غيرها معها فأدركه المرض (١) .

### الرد :

ورد بما ورد فى الرواية الثانية والتي جاء فيها قول ابى بكر ( وانى اخاف أن أكون قد آثرتك ) فلو كان نحل غيرها ما قال ذلك .

(٣) واستدلوا من جهة المعقول فقالوا " ولأن بعضهم اختص بمعنى يقتضى العطية فجاز أن يختص بها ، كما لو اختص بالقرايه " (٢) .

### أدلة الحنايله :

- (١) استدلوا بأدلتهم السابقة فى منع تفضيل بعض الأولاد على بعض فى الهبة والتي جاء فيها الأمر عاما بوجوب التسوية بين الأولاد (٣) .
- (٢) استدلوا بحديث هبة بشير لابنه النعمان وقالوا أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يستفصل من بشير فى عطيته ، هل هناك سبب لهـذا التفضيل أو لا ، فدل ذلك على أن التخصيص بالهبة لبعض الأولاد محرم سواء كان بسبب أو غير سبب (٤) .

### المناقشة :

ويناقش ذلك بأن حديث النعمان قضية عين لا عموم لها ، وترك النبى صلى الله عليه وسلم الاستفصال يجوز أن يكون لعلمه بالحال وسؤال النبى صلى الله عليه وسلم لبشير ( الك ولد غيره ) يحتمل أنه لبيان العلـه ، كما قال عليه الصلاة والسلام للذى سأله عن شراء الرطب بالتمر ، فقال : اينقص الرطب اذا يبس ، قالوا : نعم ، فنهى عن ذلك كله (٥) ، وقد علم

- 
- (١) انظر : كشف القناع ، ٣١١/٤ .
  - (٢) المغنى ، ٥٣/٦ .
  - (٣) انظر : ص ( ٢٤٦ وما بعدها ) .
  - (٤) المغنى ، ٥٣/٦ .
  - (٥) أخرجه مالك ، الموطأ ، كتاب البيوع ( ٣١ ) باب ما يكره من بيع التمر ( ١٢ ) حديث ( ٢٢ ) ، ٦٢٤/٢٢ ؛ احمد ، المسند ، ١٧٥/١ ، ١٧٩ ؛ الشافعى ، المسند ، كتاب البيوع ، ص ١٤٧ ، عبدالرزاق ، المصنف ==



أن الرطب ينقص ولكن نبة السائل بهذا على علة المنع من البيع وكذلك الحال هنا (١) .

### (( الراى الراجح ))

والذى يترجح بعد هذا العرض هو ماذهب اليه جمهور العلماء من أنه يجوز تخصيص بعض الأولاد بالهبة بسبب شرعى من فقر وحاجة ونحوهما ، وكذلك حرمان بعض الأولاد منها بسبب فسق أو معصية ونحوهما وذلك لما يلى :

(١) لقوة ادلتهم وخاصة ماذكروه من أن بعض الصحابة قد خص بعض ولده بهبة دون سائر أخوته كأبى بكر وعمر رضى الله عنهما لهذه الأسباب والصحابة رضوان الله عليهم يعلمون احاديث وجوب التسوية بين الأولاد فى العطية ولكنهم اطلعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم على مايدل على جواز التخصيص بزيادة فضل أو نحوها ، لأنه يبعد عليهم العلم بالنهى ثم مخالفته فهم خير القرون وخير الصحابة ، وهذه المسألة ليست مما تقبل الراى والاجتهاد فقول الصحابى فيها له حكم الحديث المرفوع .

(٢) أن الشريعة الاسلامية تحت دائما على وجوب الصدقه والاحسان والبر لذوى القربى ، فاذا كان الولد محتاجا فهو اولى بتلك العطية من سائر ذوى القربى لكونه أقرب القرابات ، ويكون ذلك مخصصا للعموم النهى عن التخصيص وعدم المساواه .

== باب الطعام مثلا يمثل ، حديث (١٤١٨٦) ، ٣٢/٨ ، ابن ماجه ، السنن ، كتاب التجارات ( ١٢ ) باب بيع الرطب بالتمر (٥٣) حديث ( ٢٢٦٤ ) ، ٧٦١/٢ ؛ الترمذى ، السنن ، كتاب البيوع (١٢) باب ماجاء فى النهى عن المحاقلة والمزارعه (١٤) حديث ( ١٢٢٥ ) ، ٥٢٨/٣ ، النسائى ، السنن ، كتاب البيوع (٤٤) باب اشتراء الرطب بالتمر (٣٦) حديث (٤٥٤٥) ، ٢٦٨/٧ ؛ الدارقطنى ، السنن ، كتاب البيوع ، حديث (٢٠٥) ، ٤٩/٣ ؛ الحاكم ، المستدرک ، كتاب البيوع ، باب النهى عن بيع الرطب بالتمر ، ٣٨/٢ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب البيوع ، باب ماجاء فى النهى عن بيع الرطب بالتمر ، ٢٩٤/٥ .

وحكم عليه الترمذى بقوله ( هذا حديث حسن صحيح ) ، ٥٢٨/٣ .

(١) انظر : المغنى ، ٥٣/٦ .

(٣) أن الموجبين للتسوية مطلقا قد اُجاز بعضهم التخصيص لسبب شرعى كابن قدامة وشيخ الاسلام ابن تيميه حيث يقول " لكن اذا خص احدهم لسبب شرعى ، مثل أن يكون محتاجا مطيعا لله ، والآخر غنى عاص يستعين بالمال على المعصيه ، فاذا اعطى من أمر الله باعطائه ومنع من أمر الله بمنعه فقد أحسن " (١) .

## السؤال الثالثة : جواز هبة المشاع .

### الأثر الوارد من ابى بكر :

أثر هبة ابى بكر رضى الله عنه لعائشه جداد عشرين وسقا وقد سبق ذكره (١) .

### فيه الأثر :

اختلفت وجهات نظر الفقهاء حول اعتبار اثر هبة ابى بكر لعائشة جداد عشرين وسقا من التمر من باب هبة المجهول أو من باب هبة المشاع ، وسبب هذا الخلاف يعود الى اختلافهم فى معنى قول ابى بكر لعائشه ( وانى كنت نحلّك جداد عشرين وسقا ) فابن حزم ومن وافقه يرون ان الهبة وقعت على غير معين ، يقول ابن حزم " لما نص الحديث انه نحلها جاد عشرين وسقا من ماله بالغابه فلا يخلو ضرورة من أحد أمرين لاثالث لهما ، اما أن يكون اراد نخلا تجد منها عشرين وسقا ، واما أن يكون اراد تممرا يكون عشرين وسقا محدوده ، لابد من احدهما ، وأى الأمرين كان فانما هى عده ؟ ولا يلزم هذه القضية عندهم ولا عندنا لأنها ليست فى معين من النخل ولا معين من التمر ، وقد تجد عشرين وسقا من اربعين نخله ، وقد تجد من مائتى نخله وقد لاتجد من نخلة بالغابه عشرين وسقا لعاهة تصيب الثمره ، فهذا لا يتم حتى يعين النخل أو الأوساق فى نخله فيتم حينئذ بالجـداد والحيازه ، فليست هذه القصة من الهبة المعروفة المحدوده ولا من الصدقة المعلومه المتميزه فى ورد ولا صدر " (٢) ويقول فى موضع آخر " فهى اما عدة بأن ينحلها ذلك وهذا هو الأظهر ، واما أنه نحلها وامضى لها ذلك المقدار وهو مجهول القدر والعدد والعين فى مشاع فرأياه بحضرة الصحابه جائزا ولا مخالف لهما منه ، ولم يبطله ابوبكر لذلك . . . . . وانما ابطله ابوبكر بنص قوله ، لأنها لم تحزه فقط ولو جدته وحازته لكان نافذا فعاد حجة عليهم " (٣) .

(١) انظر : ص ( ٢٣٨ ) من هذه الرسالة .

(٢) المحلى ، ١٥٤/٩ .

(٣) المحلى ، ١٥٠/٩ .

وأما الحنفية ومن وافقهم فيرون أن الأثر من باب هبة المشاع فيما يحتمل القسمة ، يقول الكاساني " فانه قال لسيدتنا عائشة رضی الله عنها انى كنت نخلتك جداد عشرين وسقا من مالى وكان ذلك هبة المشاع فيما ينقسم لأن النخل من الفاظ الهبة ولو لم ينعقد لما فعله الصديق رضی الله عنه لأنه ماكان ليعقد عقدا باطلا ، فدل قول الصديق رضی الله عنه على انعقاد العقد فى نفسه وتوقف حكمه على القسمة والقبض وهو عين مذهبنا والله عز وجل أعلم " .

والذى يترجح من هذا الأثر أنه يدل على جواز هبة المشاع لأن الجهالة منتفيه عن عين الهبة ، بصرفها لواحد من المعنيين (١) الذين فسر بهما قول ابى بكر ( جاد عشرين وسقا ) ، فسواء قلنا ان العشرين وسقا هى صفة للثمره الموهوبه وقدرها عشرون وسقا محدوده أو قلنا أنها صفة للنخل ، فتلك الهبة معلومه المقدار ، يمكن حيازتها وقبضها ، وهذا ظاهر من نص الأثر فى قول ابى بكر ( فلو كنت جدديته وحزتيه ) فيبعد أن تكون هبة ابى بكر غير ممكنه القبض والحيازه ، لأنها لو كانت كذلك لم تكن هبة ، بل تصبح وعدا بشئ لايمكن تحقيقه ، وهذا أمر لايمكن أن يصدر من صديق هذه الأمه (٢) .

### آراء الفقهاء فى حكم هبة المشاع :

اتفق الفقهاء على جواز هبة المشاع الذى لايقسم (٣) ، واختلفوا بعد ذلك فى حكم هبة المشاع الذى يقسم ، وفيما يلى عرض لأقوال الفقهاء فى ذلك :

(١) اختلف العلماء فى تفسير قول ابى بكر ( جاد عشرين وسقا ) هل هى صفة للثمره الموهوبه أو صفة للنخل ، فعيسى بن دينار يرى أنها صفة للثمرة الموهوبه أى عشرين وسقا محدوده ، ويرى غيره أنها صفة للنخل التى وهب ثمرتها وقد رجح الباجى ان معناه ( وهبها ثمرة نخل يجد منه عشرون وسقا ) .

انظر : المنتقى ، ٩٤/٦ .

(٢) انظر : فرغى ، يوسف ، ايثار الانصاف فى آثار الخلاف ، الطبعة الأولى ، تحقيق : ناصر الخليفى ، ( القاهرة : دار المدينه ،

١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م ) ، ص ٢٨٠ .

(٣) انظر : المغنى ، ٤٥/٦ .

- (١) الحنفية : قال صاحب الهداية " ولاتجوز الهبة فيما يقسم الا محوزة مقسمة وهبة المشاع فيما لا يقسم جائزة " (١) .
- (٢) المالكية : قال صاحب الكافي " وجائز هبة المشاع " (٢) .
- (٣) الشافعية : قال النووي " فتجوز هبة المشاع سواء المنقسم وغيره " (٣) .
- (٤) الحنابلة : قال البهوتي " وتصح هبة المشاع من شريكه ومن غيره منقولا كان كجزء من فرس ونحوه أو غيره كجزء من عقار ينقسم كالثوب أولا كالعبد " (٤) وقال صاحب الانصاف " هذا هو المذهب المقطوع به عند الاصحاب قاطبة " (٥) .

ومن خلال هذا العرض يتبين لنا أن في هبة المشاع قولين :

- (١) قول جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة يجوز هبة المشاع .
- (٢) قول الحنفية بعدم جواز هذه الهبة .

### الأدلة :

أولا : أدلة جمهور العلماء على جواز هبة المشاع مطلقا :

استدلوا بالكتاب والسنة والقياس .

- (١) أما الكتاب فقوله تعالى ﴿ وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ﴾ (٦) .

- (١) المرغيناني ، ٤٨٨/٧ ، تحفة الفقهاء ، ٢٥٧/٣ ، مجمع الأنهر، ٣٥٦/٢ ؛ الاختيار ، ٤٨/٣ - ٤٩ ؛ اللباب شرح الكتاب ، ١٧٢/٢ .
- (٢) الكافي في فقه أهل المدينة ، ص ٥٢٩ .
- (٣) روضة الطالبين ، ٣٧٣/٥ ، المهذب ، ٤٤٦/١ .
- (٤) كشف القناع، ٣٠٥/٤ ؛ التنقيح ، ص ١٩٠ ؛ شرح المنتهى ، ٥٢٢/٢ .
- (٥) الانصاف ، ١٣١/٧ .
- (٦) سورة البقرة ، آية ( ٢٣٧ ) .

**وجه الدلالة :** دلت هذه الآية على ايجاب نصف المفروض فى

الطلاق قبل الدخول مالم يحدث هناك عفوا واسقاط عن هذا النصف ، وذلك من غير فصل بين العين والدين والمشاع والمقسم ، فيدل على جواز هبة المشاع فى الجملة (١) .

(٢)

(٢) ومن جهة السنة استدلوا بما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

فى قصة وفد هوازن عندما جاؤوا يطلبون من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمن عليهم بما أخذ منهم من النساء والابناء والأموال ، فقال لهم عليه الصلاة والسلام ( اما ماكان لى ولبنى عبدالمطلب فهو لكم ) (٣) .

**وجه الدلالة :** أن النبى صلى الله عليه وسلم وهب لوفد

هوازن جميع مايخصه ويخص بنى عبدالمطلب من الغنائم ، وهى جزء مشاع فى غنائم المسلمين فكان ذلك من هبة المشاع فيما يحتمل القسمة (٤) .

#### التمناش :

نوقش الاستدلال بهذا الحديث " بأن الموهوب ههنا وان كان مشاعا نظرا الى ظاهر الكلام بين الواهب وغيره ، لكن بالتحقيق نصيب كل محتاز عن نصيب غيره فلا شيوع ، ثم لاشيوع بالنظر الى الموهوب له ، بل الكل

(١) انظر : بدائع الصنائع ، ١١٩/٦ .

(٢) هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، ابوابراهيم ، السهمى ، القرشى ، احد علماء زمانه ، سكن مكة ، وكان يخرج الى الطائف ، روى عن ابيه وجل روايته عنه وعن جماعة وروى عنه عطاء والزهرى وجماعة ، قال عنه ابن حجر " صدوق " توفى عام ( ١١٨ هـ ) .

انظر : ميزان الاعتدال ، ١٨٣/٤ ، الجزء المتمم لطبقات ابن سعد ، ص ١٢٠ ، تقريب التهذيب ، ٧٢/٢ ، تهذيب التهذيب ، ٤٣/٨ .

(٣) اخرج الطبرانى ، المعجم الصغير ، ٢٣٧/١ ، السنن ، كتاب الهبة (٣٢) باب هبة المشاع (١) حديث (٣٦٨٨) ، تاريخ بغداد ، ١٠٦/٧ ، مجمع الزوائد ، باب ماجاء فى غنائم هوازن وسبيهم ، ١٨٩/٦ - ١٩٠ وقال الهيثمى " رواه احمد واحد اسناده رجاله ثقات " وقال عن اسناد الطبرانى " وفيه اسحاق وهو مدلس ولكنه ثقة وبقية رجاله ثقات " ١٩٠/٦ .

(٤) انظر : المغنى ، ٤٦/٦ ، الاشراف على مذاهب أهل العلم ، ٣٨٢/١ .

هبة لهم على التوزيع ، بأن يكون لكل زوجته وأولاده الا أن يعتبر صورة الشيوع فى الطرفين أو احدهما " (١) .

(٣) واستدلوا بحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده فى قصة وفد هوازن عندما طلبوا أن ترد اليهم اموالهم وابنائهم ونسائهم وجاء فيه : أن رجلاً قام الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبة (٢) من الشعر، فقال يارسول الله أخذت هذه لأصلح بردة بعير لى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( أما ماكان لى ولبنى عبدالمطلب فهو لك ) (٣) .

### المناقشة :

نوقش حديث الكبة بأنه " يحتمل أن النبى صلى الله عليه وسلم وهب نصيبه منه واستوهب البقية من اصحاب الحقوق فوهبوا وسلموا الكل جملة ، وفى الحديث مايدل عليه فانه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( وسأسلمك الباقي ) وما كان هو عليه الصلاة والسلام ليتخلف فى وعده ، وهبة المشاع على هذا السبيل جائزة من حيث المعنى لأن كبة واحدة لـ قسمت على الجم الغفير لا يصيب كلا منهم الا نزر حقير لا ينتفع به فكان فى معنى مشاع لا ينقسم " (٤) .

(٤) واستدلوا بما رواه عمير الضمرى (٥) عن البهزى (٦) أن رسول

(١) السندى ، نور الدين بن عبدالهادى ، حاشية الامام السندى على شرح السيوطى لسنن النسائى ، الطبعة الثانية ، ( بيروت : دار البشائر الاسلامية ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ) ، ٢٦٣/٦ .

(٢) الكبة : هى الجروهق من الغزل ، تقول لبيت الغزل جعلته كببا ، والكبة من القول هى ما جمع منه .  
انظر : لسان العرب ، مادة كب .

(٣) اخرجه احمد ، المسند ، ١٨٤/٢ ، النسائى ، كتاب الهبة (٣٢) باب هبة المشاع (١) حديث (٣٦٨٨) ، ٢٦٤/٦ ، مجمع الزوائد ، ١٩٠/٦ - ١٩١ .  
وقال الهيثمى " رواه احمد واحد اسناده رجاله ثقات " ، ١٩١/٦ .

(٤) بدائع الصنائع ، ١٢١/٦ .

(٥) هو عمير بن سلمه بن منتاب بن ضميره الضمرى ، له صحبه ، معدود فى أهل الحجاز ، قال ابو عمرو : لا يختلفون فى صحبته ، وقال ابن منده مختلف فى صحبته ، والصحيح أنه صحابى . وقصة الحمار الوحش تشهد بهذا ==

الله صلى الله عليه وسلم خرج يريد مكة حتى اذا كان ببعض وادى الروححاء وجد الناس حمار وحش عفير ، فذكروه لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ( اقروه حتى يأتى صاحبه ) فأتى البهزى وكان صاحبه ، فقال : يارسول الله شأنكم بهذا الحمار ، فأمر ابوبكر أن يقسمه فى الرفاق وهم محرمون ، ثم مررنا حتى اذا كنا بالأشابه (١) اذا ظبى حاقف (٢) فى ظل فيه سهم ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا أن يقف عنده حتى يخبر عنه الناس (٣) .

**وجه الدلالة :** أن البهزى وهب الحمار لجماعه ، وقال شأنكم هذا الحمار فأقره رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك وأمر أبابكر رضى الله عنه فقسمه بين الناس ، وكل هذا يدل على جواز هبة المشاع (٤) .

== والبهزى كان صائد الحمار .  
انظر: اسد الغابه، ١٤٦/٤ ، الاصابه ، ٣٢/٣ ، السيوطى، عبدالرحمن، تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك ، ( بيروت : دار الفكر )، ٣٢٣/١ .  
(٦) اسم الرجل البهزى : زيد بن كعب السلمى البهزى .  
انظر: الخطيب البغدادي ، احمد بن على ، الاسماء المبهمة فى الانبياء المحكمه ، الطبعة الأولى ، تحقيق : عز الدين السيد ، ( القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م ) ، ص ٤١٩ .

- (١) الأشابه : موضع بين العرج - وهى عقبه بين مكة والمدينة - والرويشه - على ليلة من المدينة - .  
انظر : تنوير الحوالك ، ٣٢٣/١ ، الحموى ، ياقوت ، معجم البلدان ، ( بيروت : دار صادر ، ١٩٧٩ م ) ، ٩٩/٤ ، ١٠٥/٣ .  
(٢) حاقف : أى نائم قد انحنى فى نومه .  
انظر : النهاية فى غريب الحديث ، ٤١٣/١ .  
(٣) أخرجه مالك ، الموطأ ، كتاب الحج ( ٢٠ ) باب مايجوز للمحرم أكله من الصيد ( ٢٤ ) حديث ( ٧٩ ) ، ٣٥١/١ ، احمد ، المسند ، ٤٥٢/٣ ، الطبرانى ، المعجم الكبير ، حديث رقم ( ٥٢٨٣ ) ، ٢٥٩/٥ ، النسائى ، السنن ، كتاب مناسك الحج ( ٢٤ ) باب مايجوز للمحرم أكله من الصيد ( ٧٨ ) ، حديث ( ٢٨١٦ ) ، ١٨٢/٥ ، البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الهبات ، باب ما جاء فى هبة المشاع ، ١٧١/٦ .  
قال الهيثمى (رجال احمد رجال الصحيح) ، مجمع الزوائد ، ٢٣٣/٣ .  
(٤) الاشراف على مذاهب أهل العلم ، ٣٨٣/١ .



(٥) واستدلوا بالقياس فقالوا " ان الجزء المشاع يجوز بيعه فجازت هبته كالذى لا ينقسم ، ولأنه مشاع فاشبه ما لا ينقسم " (١) .

ثانيا : أدلة الحنفية على عدم جواز هبة المشاع فيما يقسم وجوازه فيما يقسم :

(١) استدلو باجماع الصحابة : واستندوا لهذا الاجماع بأثر هبة أبى بكر رضى الله عنه لعائشة (٢) ، ووجهه ب " أن ابا بكر رضى الله عنه اعتبر القبض والقيمة فى الهبة لشبوت الملك ، لأن الحيازة فى اللغة جمع الشئ المفرق فى حيز وهذا معنى القسمة لأن الانصباء الشائعة قبل القسمة كانت متفرقة ، والقسمة تجمع كل نصيب فى حيز " (٣) واستندوا أيضا بقول عمر رضى الله عنه ( مابال احدكم ينحل ولده لا يحوزها ————— ولا يقسمها يقول ان مت فهو له ، وان مات رجعت الى ، وايم الله لا ينحل احدكم ولده نحلى لا يحوزها ولا يقسمها فيموت الا جعلتها ميراثا لورثته ) (٤) ووجهوا هذا الأثر بقولهم " والمراد من الحيازة القبض هنا لأنه - رضى الله عنه - ذكرها بمقابلة القسمة حتى لا يودى الى التكرار ، أخرج الهبة من أن تكون موجبة للملك بدون القبض والقسمة " (٥) ، " وكل ذلك بمحض من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينقل أنه انكر عليهم منكر فيكون اجماعا " (٦) .

- 
- (١) المروزي ، اختلاف العلماء ، ص ٢٧٧ ، المغنى ، ٤٦/٦ .  
 (٢) سبق تخريجه ص ( ٢٣٨ ) .  
 (٣) بدائع الصنائع ، ١٢٠/٦ .  
 (٤) هكذا ذكره صاحب البدائع ، ١٢٠/٦ ، ولم أقف عليه بهذا اللفظ ، بل الشابت أن عمر قال : ( مابال اقوام ينحلون أولادهم نحله فاذا مات احدكم قال مالى فى يدي واذا مات هو قال قد كنت نحلتــــــــــــــــــــــه ولدى ، لانحله يحوزها الولد دون الوالد فان مات ورثه ) .  
 أخرجه البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الهبات ، باب يقبض للطفل ابوه ، ١٧٠/٦ ، عبدالرزاق ، المصنف ، باب النحل ، بلفظ مقارب ، ١٠٢/٩ .  
 (٥) بدائع الصنائع ، ١٢٠/٦ .  
 (٦) بدائع الصنائع ، ١٢٠/٦ ، المبسوط ، ٦٥/١٢ .

المناقشة :

نوقش هذا الاجماع بعدم التسليم ، حيث ان الأثار التى استدلووا بها لاتدل على ذلك :

(١) فخير هبة ابى بكر لعائشه دليل على جواز هبة المشاع ، لأنه نحلها جداد عشرين وسقا من ماله بالغابة يمكن حيازتها فهى اما عـده بأنه ينحلها ذلك وهو الأظهر واما أنه نحلها وامضى لها ذلك المقـدار وهو مجهول القدر والعدد والعين فى مشاع ، فرآياه معا بحضرة الصحابة جائزا ولا مخالف لهما منهم ولم يبطله ابوبكر للشيوع وانما لأنها لم تحزه (١) .

(٢) وكذلك الحال بالنسبة لقول عمر فهو يقيـد أن الملكية لاتنتقل الا بالحيازه ، والمحفوظ من قول عمر عدم ورود لفظ القسمة فيه .

(٢) واستدلوا بالمعقول فقالوا " ان القبض شرط جواز هذا العقد والشيوع يمنع من القبض ، لأن معنى القبض هو التمكن من التصرف فى المقبوض ، والتصرف فى النصف الشائع وحده لايتصور ، فان سكنى نصف الدار شائعا ولبس نصف الثوب شائعا محال ولايتمكن من التصرف فيه بالتصرف فى الكل ، لأن العقد لم يتناول الكل " (٢) .

المناقشة :

يمكن مناقشة هذا الدليل بعدم التسليم فان الشيوع يمنع القبض ، لأن عقد الهبة كعقد البيع ، والشيوع لم يمنع من صحة البيع فكذلك هنا (٣) .

(٣) واستدلوا أيضا " بأن الهبة عقد تبرع فلو صحت فى مشاع يحتمل القسمة لصار عقد ضمان ، لأن الموهوب له يملك مطالبة الواهب

---

(١) انظر : المحلى ، ١٥٠/٩ .

(٢) بدائع الصنائع ، ١٢٠/٦ ، تبين الحقائق ، ٩٣/٥ .

(٣) انظر : المغنى ، ٤٦/٦ .

بالقسمة ، فيلزمه ضمان القسمة فيؤدي الى تغيير المشروع ولهذا توقّف الملك في الهبة على القبض ، لأنه لو ملكه بنفس العقد لثبتت له ولاية المطالبة بالتسليم فيؤدي الى ايجاب الضمان في عقد التبرع وفيه تغيير المشروع كذلك هذا " (١) .

### المناقشة :

يمكن مناقشة هذا الدليل من وجهين :

(١) أن الشيوع في الهبة لا يؤدي الى تحول عقد الهبة الى عقد ضمان لعدم الداعي الى القسمة أصلاً ، لأن الموهوب له حل محل الواهب في نصيبه فانتفى الضمان .

(٢) ولو سلمنا وجود الضمان فهو غير مقصود في العقد بل هو تابع .

(٤) واستدلوا على جواز الهبة فيما لا يقسم بدليلين هما :

(أ) الضرورة : حيث ان " الشياع مانع من القبض الممكن للتصريف ولاسبيل الى ازالة المانع بالقسمة لعدم احتمال القسمة فمسست الضرورة الى الجواز واقامة صورة التخليه مقام القبض الممكن من التصرف " (٢) .

(ب) عدم المانع : فان حلول الموهوب له محل الواهب في ماوهبه لـه يقوم مقام القبض المشروط للزوم وتمام الهبه قال صاحب الهداية " ولأن القبض القاصر هو الممكن فيكتفى به ، ولأنه لاتلزمه مؤنة القسمة " (٣) .

---

(١) بدائع الصنائع ، ١٢٠/٦ ؛ تبیین الحقائق ، ٩٣/٥ - ٩٤ .

(٢) بدائع الصنائع ، ١٢٠/٦ ؛ المبسوط ، ٦٥/١٢ .

(٣) المرغيناني ، ٤٨٨/٧ - ٤٨٩ .

(( الرأى الراجح ))

والذى يترجح بعد هذا العرض لأدلة الفريقين ومناقشتها يترجح مذهب  
ابى بكر الصديق وجمهور العلماء القائلين بجواز هبة المشاع مطلقا وذلك  
لما يلى :

(١) قوة ادلتهم وسلامة مسلكهم فيما احتجوا به من أدلة :

(أ) فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ما كان لى ولبنى المطلب  
فهو لكم ) صريح فى جواز هبة المشاع حيث وهب الرسول صلى الله  
عليه وسلم ما يخصه ويخص بنى المطلب من الغنائم لهوازن وهى جزء  
مشاع فى غنائم المسلمين ، ويلاحظ بان الغنائم ليست كلها نساء  
وأولادا حتى يقال ان ذلك خاص بما كان مثل ذلك ، بل كانت الغنائم  
تضم مختلف الأموال المختلطة ، ونصيب الرسول صلى الله عليه وسلم  
وبنى عبدالمطلب سهم شائع فيها .

(ب) وكذلك حديث قصة حمار الوحش الذى عقره البهزى ثم وهبه للمسلمين  
مشاعا بينهم فأقره الرسول صلى الله عليه وسلم وأمر أبابكر  
بقسمته .

(ج) ان قياس هبة المشاع على بيعه قياس صحيح لأن كلا منهما عقد معاملة  
يحتاج الى ايجاب وقبول واذا جاز بيع المشاع وهو يعوض فأولى فى  
الهبة لأنها بدون مقابل .

(٢) ان ادلة الحنفية قد نوقشت بما يبين مرجوحيتها ، كما سبق  
بيانه ، وايضا فان تفريقهم بين ما يقسم وما لا يقسم من حيث صحة الهبة  
لا يسلم لأن كلا من القسمين مشاع ، وتعلييلهم لمنع هبة المشاع الذى يحتمل  
القسمة بأن ذلك مانع من القبض، ومعنى القبض التمكن من التصرف والتصرف  
فى الجزء الشائع لا يتصور يمكن أن يجاب عنه بأن الشيوع ليس مانعا من  
القبض فى الهبة ، كما أن الشيوع ليس مانعا من القبض فى البيع ، لأن  
قبض كل شيء بحسبه ، فقبض العقار بالتخليه وقبض العبد بنقل المالك  
وهكذا .

(٣) أن تقييد جواز الهبة فيما لا ينقسم فقط يضيق باب الهبة ، وهى من  
عقود التبرعات والاحسان والتى تدعوا مقاصد التشريع الى توسيعها .

والله أعلم .

## المسألة الرابعة : أن الهبة لا تملك إلا بالحيازة .

### الآثار الواردة من أبي بكر :

- (١) أثر أبي بكر السابق في هبته لابنته عائشة (١) .
- (٢) قال المروزي (٢) : " اتفق ابوبكر وعمر وعثمان وعلى أن الهبة لا تجوز إلا مقبوضه " (٣) .

### فقهاء الآثار :

دلت هذه الآثار من فقه أبي بكر الصديق رضي الله عنه على أنه كان يرى أن الهبة لا تملك إلا بالحيازة ، يقول ابن رشد " وهو نص في اشتراط القبض في صحة الهبة " (٤) ، فقد وهب ابنته عائشة رضي الله عنها جداد عشرين وسقا من اراضيها بالغابة ، ولكن عائشة لم تقبضها ولم تحزنها ، فلما حضرت ابابكر رضي الله عنه الوفاة ، سأل عائشة عن قبضها لتلك الهبة ، وبين أنها ان كانت قبضتها فهي ملك لها ، وان لم تقبضها فلا حق لها فيها ، لأنها أصبحت من مال الورثة ، يقول صاحب المنتقى " وقوله إنما هو اليوم مال وارث يريد أن حق الورثة قد تعلق به فيمنع ذلك الحيازة " (٥) ، ولما علم أن عائشة لم تقبضها ، أشار الى من يستحقها ، قال ابن حزم " فأخبر ابوبكر بحضرة الصحابة أن من قارب الموت فماله مال الوارث " (٦) .

- (١) سبق ذكره وتخريجه ص ( ٢٣٨ ) .
- (٢) هو محمد بن نصر المروزي ، ابو عبدالله ، امام في الفقه والحديث ، كان من أعلم الناس باختلاف الصحابة فمن بعدهم في الاحكام ، ولد ببغداد ، ونشأ بنيسابور ، ورحل رحلة طويلة استوطن بها سمرقند وتوفي بها ، له كتب كثيرة منها ( القسامة ) في الفقه ، قال ابوبكر الصيرفي : لو لم يكن له غيره لكان افقه الناس و (المسند) في الحديث ، توفي عام ( ٢٩٤ هـ ) .
- انظر : تاريخ بغداد ، ٣/٣١٥ ؛ تذكرة الحفاظ ، ٢/٦٥٠ ؛ تهذيب التهذيب ، ٩/٤٣٢ ؛ الاعلام ، ٧/١٢٥ .
- (٣) اختلاف العلماء ، ص ٢٧٥ ؛ المغنى ، ٦/٤٤ .
- (٤) بداية المجتهد ، ٢/٢٤٧ .
- (٥) الباجي ، ٦/١٠٣ .
- (٦) المحلى ، ٨/٣٠١ .

### آراء الفقهاء فى هذه المسألة :

اتفق الفقهاء على أن من وهب عبداً بعينه أو داراً أو دابة بعينها ، وقبضها الموهوب له بأمر الواهب أن الهبة صحيحة (١) ، ثم اختلفوا بعد ذلك فى الهبة يهبها الرجل ويقبلها الموهوب له ، هل تلزم وتملك بهذا العقد أو يشترط القبض والحيازة لتملكها ولزومها .

وفيما يلى عرض لنصوص الفقهاء وأقوالهم فى ذلك :

(١) الحنفية : قال صاحب الهداية " وتصح بالايجاب والقبول والقبض ، أما الايجاب فلأنه عقد ، والعقد ينعقد بالايجاب والقبول ، والقبض لابد فيه لثبوت الملك " (٢) .

(٢) المالكية : قالوا " وتلزم بمجرد القول أو الفعل الدال عليها ويقضى بدفعها على المذهب " (٣) .

(٣) الشافعية : قال النووي " وأما شرط لزوم الهبة فهو القبض " (٤) وقال أيضاً " ولا يملك موهوب إلا بقبض باذن الواهب " (٥) .

(٤) الحنابلة : قال البيهوتى " وتلزم الهبة بقبضها باذن واهب ولا تلزم قبلها ولو كانت فى غير مكمل ونحوه " (٦) وقال صاحب الانصاف " وهو المذهب مطلقاً " (٧) .

(١) انظر: الاشراف على مذاهب أهل العلم، ٣٨٩/١، ابن هبيرة، الافصاح، ٥/٢ .

(٢) المرغينانى ، ٤٧٩/٧ ، تحفة الفقهاء ، ٢٥٦/٣ ، المبسوط ، ٤٧/١٢ ، بدائع

الصنائع ، ١١٥/٦ ، مجمع الأنهر ، ٣٥٣/٢ ، الاختيار ، ٤٨/٣ .

(٣) الفواكه الدوانى ، ١٦٨/٢ ، مواهب الجليل ، ٥٤/٦ ، شرح الزرقانى على

خليل ، ٩٦/٧ ، حاشية البنانى على الزرقانى ، ٩٨/٧ ، الشرح الكبير ،

١٠٠/٤ ، الخرشي على خليل ، ١٠٥/٧ .

(٤) روضة الطالبين ، ٣٧٥/٥ .

(٥) منهاج الطالبين ، ص ٨٢ ، المذهب ، ٤٤٧/١ ، مغنى المحتاج ، ٤٠/٢ ،

نهاية المحتاج ، ٤١٤/٥ ، الحسينى ، ابوبكر بن محمد ، كفاية

الاخيار حل غاية الاختصار ، الطبعة الرابعة ، ( قطر : دار احياء

التراث الاسلامى ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ) ، ٦١٣/١ .

(٦) كشف القناع ، ٣٠١/٤ ، شرح المنتهى ، ٥١٩/٢ ، منار السبيل ،

٢٥/٢ .

(٧) الانصاف ، ١١٩/٧ - ١٢٠ .

ومن خلال هذا العرض يظهر لنا أن في لزوم الهبة بالقبض والحيازة

قولين :

(١) ان الهبة لاتلزم الا بالقبض والحيازة ، وهو قول ابى بكر وعمـر وعثمان وهو مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة ، وبه قـال ابراهيم النخعي وسفيان الثوري وغيرهما (١) .

(٢) ان الهبة تلزم وتملك بالعقد ولايتوقف ذلك على القبض لأنه شـيـرط وهو المذهب عند المالكية ، وبه قال الحسن البصري وابو ثـور وغيرهما (٢) .

### الأدلة :

أولا : أدلة القائلين باشتراط القبض للزوم الهبة :

استدلوا بالسنة والاجماع والقياس والمعقول :

(١) أما من جهة السنة فيمينا روى أنه ( لما تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ام سلمه قال لها انى قد اهديت الى النجاشى حله وأواقى من مسك ولا أرى النجاشى الا قد مات ، ولا أرى الا هديتى مردودة على فـسان ردت على فهى لك ، قال : وكان كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وردت عليه هديته فأعطى كل امرأة من نسائه أوقيه مسك واعطى أم سلمه بقية المسك والحله ) (٣) .

وجه الدلالة : ان هدية الرسول صلى الله عليه وسلم

للنجاشى لم تتم بسبب عدم قبض النجاشى لها ، ولذلك عادت الى النبى صلى الله عليه وسلم فأهداها الى زوجاته ، ولو كانت الهبة تلزم بمجرد العقد لما قبلها النبى صلى الله عليه وسلم ولأعادها الى ورثة النجاشى .

(١) انظر : الاشراف على مذاهب أهل العلم ، ٣٨٩/١ .

(٢) انظر : المصدر السابق ، ٣٨٩/١ .

(٣) أخرجه احمد ، المسند ، ٤٠٤/٦ ، ابن حبان ، الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، باب ذكر اخذ المهدى هديته لنفسه ، حديث رقم ( ٥٠٩٢ ) ، ٢٨٥/٧ ؛ الحاكم ، المستدرک ، كتاب النكاح ، ١٨٨/٢ ، من حديث أم كلثوم بنت أم سلمه .

وحكم عليه الحاكم بأنه صحيح الاسناد ولكن الذهبى لم يوافقه وقال

" منكر ومسلم الزنجى ضعيف " ، التلخيص على المستدرک ، ١٨٨/٢ .

المناقشة :

يمكن أن يناقش هذا الحديث بأنه ضعيف لوجود مسلم الزنجي (١) فـى  
اسناده (٢) .

(٢) واستدلوا كذلك بقول الرسول صلى الله عليه وسلم ( لا تجوز  
الهبة الا مقبوضة ) (٣) .

وجه الدلالة : دل الحديث على عدم جواز الهبة وتمامها  
الا بعد قبضها .

المناقشة :

نوقش هذا الحديث بعدم صحة نسبته الى الرسول صلى الله عليه وسلم  
بل هو من قول ابراهيم النخعي (٤) .

(٣) واستدلوا بحديث عمر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ( من وهب لذى رحم محرمة هبة فقبضها فليس له أن يرجع  
فيها ) (٥) .

- 
- (١) هو مسلم بن خالد المخزومي ، مولا هم المكي ، المعروف بالزنجي ، تابعى  
من كبار الفقهاء ، كان امام اهل مكة ، اصله من الشام ، لقب بالزنجي  
لحمرته أو على الضد ، اذن له الشافعي بالافتاء ، وهو ضعيف لا يحتج  
بحديثه أكثر علماء الحديث ، قال عنه ابن حجر ( فقيه صدوق كثير  
الأوهام ) مات سنة ( ١٧٩ هـ ) .
- انظر : سير اعلام النبلاء ، ١٧٦/٨ ، تهذيب التهذيب ، ١١٥/١٠ ، تقريب  
التهذيب ، ٢٤٥/٢ ، الاعلام ، ٢٢٢/٧ .
- (٢) انظر : التلخيص على مستدرک الحاكم ، ١٨٨/٢ .
- (٣) لم اقف عليه ، قال ابن حجر " لم أجده وهو فى آخر الوصايا من  
مصنف عبدالرزاق عن ابراهيم النخعي من قوله ) .
- انظر : الدرايه تخريج احاديث الهدايه ، ( بيروت : دار المعرفه ) ،  
١٨٣/٢ ، وقد ذكره عبدالرزاق عن ابراهيم النخعي بلفظ " الهبة  
لا تجوز حتى تقبض ، والصدقه تجوز قبل أن تقبض " ، المصنف ، كتاب  
المواهب ، باب الهبات ، أثر رقم ( ١٦٥٢٩ ) ، ١٠٧/٩ .
- (٤) انظر : نصب الرايه ، ١٢١/٤ ، الدرايه ، ١٨٣/٢ .
- (٥) هذا الحديث لم اقف عليه فيما اطلعت عليه من كتب الحديث ، ولفظ  
القبض لم يرد الا فى أثر موقوف على عمر نـه ( من نحل نحلـه لمـ==



**وجه الدلالة :** دل الحديث على جواز الرجوع فى الهبة مالم تقبض ، وذلك لأن الهبة قبل القبض غير نافذة ، قال صاحب المبسوط " ثم ان الحديث دليل على أن الهبة لا تتم الا بالقبض ، لأنه اعتبر القبض للمنع عن الرجوع " (١) .

### المناقشة :

يمكن أن يناقش هذا الحديث بأنه غير ثابت ، ولم يرد لفظ القبض فى أى رواية من رواياته بل الثابت عن عمر انه قال ( من وهب هبة لذى رحم فهى جائزة ومن وهب هبة لغير ذى رحم فهو أحق بها مالم يثــــب منها ) (٢) .

(٤) ومن جهة الاجماع استدلووا باجماع الصحابة رضى الله عنهم على أن الهبة لا تملك الا بالقبض ، قال الكاسانى " ولنا اجماع الصحابة رضى الله عنهم وهو ماروينا أن سيدنا ابا بكر وسيدنا عمر رضى الله عنهما اعتبرــــا القسمه والقبض لجواز التحلى بحضرة الصحابة ولم ينقل انه انكر عليهما منكر ، فيكون اجماعا ، وروى عن سيدنا ابى بكر وسيدنا عمر وسيدنا عثمان وسيدنا على وابن عباس رضى الله تعالى عنهم قالوا ( لاتجــــوز الهبة الا مقبوضه محوزه ولم يرد عن غيرهم بخلافه ) (٣) .

(٥) ومن جهة القياس استدلووا بأن عقد الهبة عقد ارقاق كالقرض فلا يملك الا بالقبض " (٤) .

يحرها الذى نحلها حتى تكون ان مات لوارثه فهى باطل) ، أخرجــــه

البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الهبات ، باب شرط العتق فى الهبة ، ١٧٠/٦ .

(١) المبسوط ، ٤٩/١٢ .

(٢) أخرجه ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب البيوع والأقضية ، باب فى الرجل يهب

الهبة فيريد أن يرجع فيها (٢١١) أثر رقم (١٧٤١) ، ٤٧٢/٦ ، عبد الرزاق ،

المصنف ، كتاب المواهب ، باب الهبات ، أثر (١٦٥٢٤) ، ١٠٦/٩ .

(٣) بدائع الصنائع ، ١٢٣/٦ ، المغنى ، ٤١/٦ ، البيهقى ، السنن

الكبرى ، ١٧٠/٦ .

(٤) انظر : مغنى المحتاج ، ٤٠٠/٢ .

المناقشة :

ناقش ابن حزم هذا القياس بأنه قياس مع الفارق فالصدقة والهبة تمليك للرقبة بغير عوض والقرض تمليك للرقبة بعوض ، فبطل قياس بعضها على بعض لاختلاف أحكامهما (١) .

(٦) واستدلوا بالمعقول حيث قالوا أن عقد الهبة عقد تبرع وفى اثبات الملك قبل القبض الزام المتبرع شيئاً لم يتبرع به وهو التسليم فلا يصح لأن ذلك يصيرها الى عقد ضمان (٢) .

المناقشة :

ويناقش هذا القياس بمعارضته للحديث ، فقد روى ابن عمر ——— وابن عباس رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( لا يحل للرجل أن يعطى العطية فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطى ولده ، ومثل الذى يعطى العطية فيرجع فيها كمثل الكلب اكل حتى شبع قاء ثم رجع فى قيئه ) (٣) وهذا الحديث مطلق لم يقيد بقبض ولا غيره ، وترك الاستفصال فى مقام البيان يستلزم عموم الاحوال .

- 
- (١) انظر : المحلى ، ١٢٣/٩ - ١٢٤ .  
 (٢) انظر : الهداية ، ٤٨١/٧ ؛ مجمع الأنهر ، ٣٥٣/٢ ؛ الجمل ، سليمان ، حاشية الجمل ، ( بيروت : دار احياء التراث العربى ) ، ٥٩٨/٣ .  
 (٣) أخرجه احمد ، المسند ، ٢٣٧/١ ؛ ابن ماجه ، السنن ، كتاب الصدقات ( ١٥ ) باب الرجوع فى الصدقة (١) حديث (٢٣٩١) ، ٧٩٩/٢ ؛ ابوداود ، السنن ، كتاب البيوع ( ١٧ ) باب الرجوع فى الهبة ( ٨٣ ) حديث ( ٣٥٣٩ ) ، ٨٠٨/٣ ؛ الترمذى ، السنن ، كتاب الولاء والهبة ( ٣٢ ) باب ماجاء فى كراهية الرجوع فى الهبة ( ٧ ) حديث ( ٢١٣٢ ) ، ٣٨٤/٤ ؛ النسائى ، السنن ، كتاب الهبة ( ٣٢ ) ، باب ذكر الاختلاف على طاووس فى الرجوع فى هبته (٤) حديث ( ٣٧٠٣ ) ، ٢٦٨/٦ ؛ ابن حبان ، الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، باب الرجوع فى الهبة ، حديث ( ٥١٠١ ) ، ٢٨٩/٧ ؛ الحاكم ، المستدرک ، كتاب البيوع ، باب أداء الأمانة الى من ائتمنك ، ٤٦/٢ ؛ الطبرانى ، المعجم الكبير ، ١٦/١١ .  
 قال الترمذى " هذا حديث حسن صحيح " ، ٣٨٥/٤ ، وصححه أيضا الحاكم ووافقه الذهبي .

ثانيا : أدلة المالكية القائلين بلزوم الهبة بالقول :

استدلوا على الانعقاد واللزوم بالكتاب والسنة والقياس :

(١) أما الكتاب فقوله تعالى ﴿ أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾

**وجه الدلالة** : دلت هذه الآية على وجوب الوفاء بالعقود

بمجرد انعقادها ، ولم تذكر شروطا زائدة على ذلك بالقبض ونحوه ، والهبة عقد من هذه العقود ، فوجب الوفاء بانفاذ هذا العقد بعد عقده (١) .

### المناقشة :

يمكن مناقشة العموم الوارد فى الآية بأنه مخصوص باجماع الصحابة رضى الله عنهم الذى نقله ابن قدامة والكاسانى كما سبق بيانه ، وأيضا فان الآية خاصة بالعقود اللازمة ، أما العقود الجائزة كعقد الهبة فليست لازمة لأنها تثبت لمنشئها حق الرجوع فيها قبل القبض .

(٢) ومن جهة السنة استدلوا بحديث ابن عباس ( لا يحل للرجل يعطى العطية فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطى ولده ، ومثل الذى يعطى العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب أكل حتى شبع قاء ثم رجع فى قيئه ) (٢) .

**وجه الدلالة** : أن التشبيه فى الحديث بهذه الصورة القبيحة

يدل على حرمة الرجوع فى الهبة بعد انعقادها .

### المناقشة :

نوقش بآن الحديث ليس فى محل النزاع لأن الحديث خاص بالهبة التى تمت

وقبضت أما الهبة التى لم تقبض فلا تعتبر هبة لازمة ، فيصح الرجوع فيها .

(٣) واستدلوا بالقياس حيث قاسوا لزوم الهبة بالعقد على لزوم البيع

بالعقد (٣) .

(١) انظر : تفسير القرطبي ، ٣/٦ .

(٢) أخرجه احمد ، المسند ، ٢٣٧/١ ؛ ابن ماجه ، السنن ، كتاب الصدقات

(١٥) باب الرجوع فى صدقه (١) حديث (٢٣٩١) ، ٧٩٩/٢ ؛ ابوداود ، السنن ،

كتاب البيوع (٧) باب الرجوع فى الهبة (٨٣) حديث (٣٥٣٩) ، ٨٠٨/٣ ؛ الترمذى ،

السنن ، كتاب الولاء والهبة (٣٢) باب ما جاء فى كراهة الرجوع فى الهبة

(٧) حديث (٢١٣٢) ، ٣٨٤/٤ ؛ النسائى ، السنن ، كتاب الهبة (٣٢) باب ذكر

اختلاف . . . (٤) حديث (٣٧٠٣) ، ٢٦٨/٦ ، ابن حبان ، الاحسان بترتيب صحيح ابن

حبان ، باب الرجوع فى الهبة حديث (٥١٠١) ، ٢٨٩/٧ ، الحاكم ، المستدرک ، كتاب

البيوع ، ٤٦/٢ . قال الترمذى ( هذا حديث حسن صحيح ) .

(٣) انظر : المنتقى ، ٩٤/٦ ، بداية المجتهد ، ٢٧٤/٢ .

المناقشة :

نوقش هذا القياس بأنه قياس مع الفارق ، لأن البيع عقد معاوضه بخلاف الهبة فانها عقد تبرع " ولأن المقصود من الهبة هو اكتساب المدح والثناء باظهار الجود والسخاء وهذا يحصل بدون القبول بخلاف البيع " (١) .

واستدلوا على أن القبض شرط لتمام الهبة بالأدلة التالية :

(١) استدلوا بأثر هبة ابي بكر رضى الله عنه لعائشه (٢) .

وجه الدلالة : ان قول ابي بكر ( فلو كنت جددتى —————

واحترتيه كان لك ) يقتضى ان الحيابة شرط فى تمام الهبة " وانها لما لم تحز ماوهبها فى صحته لم تتم الهبة (٣) .

(٢) واستدلوا بقول عمر رضى الله عنه ( من نحل نحلة فلم يحزها

الذى نحلها حتى يكون ان مات لورثته فهي باطله ) (٤) .

قال ابن رشد " واما مالك فاعتمد الامرين جميعا ، أعنى القياس

وماروى عن الصحابه ، وجمع بينهما ، فمن حيث هى عقد من العقود لم يكن عنده شرط من شروط صحتها القبض ، ومن حيث شرطت الصحابة فيها القبض

لسد الذريعة التى ذكرها عمر جعل القبض فيها شرط التمام " (٥) .

(١) بدائع الصنائع ، ١١٥/٦ .

(٢) سبق ذكره وتخرجه ص ( ٢٣٨ ) .

(٣) انظر : المنتقى ، ٩٤/٦ .

(٤) سبق تخرجه ص ( ٢٦٦ ) .

(٥) بداية المجتهد ، ٢٤٧/٢ .

(( الرأى الراجح ))

بعد هذا العرض لأقوال العلماء وأدلتهم ومناقشتها فى اشتراط القبض لتملك الهبة ، يترجح - والله أعلم - ماذهب اليه ابوبكر الصديق رضى الله عنه وجمهور العلماء من أن الهبة لاتملك الا بالحيازة والقبض وذلك لما يلى :

(١) أن أدلة المالكية قد نوقشت بما بين مرجوحيتها وعدم سلامتها — كما سبق بيانه .

(٢) أن أدلة جمهور العلماء وان كانت لم تسلم من النقاش والاعتراض عليها كما سبق عرضه الا أن اجماع الصحابه والذى نقله ابن قدامه والكاسانى على أن القبض شرط فى لزوم الهبة يدعم هذه الأدله ، لأن الصحابه هم أعلم الأمة بهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم وافهم الناس بمقاصد التشريع وقولهم حجة يعمل به .

(٣) ان عقد الهبة من عقود التبرعات الجائزه ، والواهب انما هو متبرع ، فاذا لم يتمكن من قباض الهبة فلا نلزمه بها لأن الله جل وعلا يقول ﴿ ما على المحسنين من سبيل ﴾ (١) ، بخلاف عقود المعاوضات .

---

(١) سورة التوبه ، آية ( ٩١ ) .

## السؤال الخامسة : جواز العدول عن الهبة قبل تسليمها للموهوب له .

### الأثر الوارد من ابى بكر :

عن القاسم بن محمد بن ابى بكر أن ابابكر قال لعائشه : يا بني  
انى نحلّتك نحلا من خيبر ، واني اخاف أن أكون آثرتك على ولدى وانك لم  
تكونى حزتيه فربيه على ولدى ، فقالت عائشه : يا أبتاه لو كانت لى  
خيبر بجداها لرددتها (١) .

### بقية الأثر :

(١) دل هذا الأثر من فعل ابى بكر وقوله رضى الله عنه على جواز  
العدول عن الهبة قبل تسليمها للموهوب له ، فقد عدل ابوبكر عن هبته  
لابنته عائشه قبل حيازتها لها ، ويفهم من قول ابى بكر ( وانك لم تكونى  
حزتيه فربيه ) أنها لو حازت تلك الهبة لم يرجع ابوبكر فيها ولم يعدل  
عنها ، ولما ثبت لديه انها لم تحزها عدل عنها ، فدل على أن ابابكر  
كان يرى جواز العدول عن الهبة قبل قبضها من الموهوب له ، وأما بعد  
قبضها فلا .

(٢) كما دل على جواز تفصيل بعض الأولاد على بعض فى الهبة ، لأن  
ابابكر رضى الله عنه وهب عائشه وخشى أن يكون قد آثرها على سائر  
ولده ، ومع ذلك لم يعدل عنها حتى علم أنها لم تحزها ، فدل على أنه  
كان يرى الجواز ، ولو كان يرى تحريم ذلك لرجع عن الهبة دون سؤال عن  
كونها قد قامت بحيازة الهبة أم لا ، لأنها حينئذ تكون محرمة وباطلة ،  
ولما وجد هذا السؤال تبين منه الجواز .

---

(١) أخرجه عبدالرزاق ، المصنف ، باب النحل ، اثر رقم (١٦٥٠٨) ،  
١٠١/٩ - ١٠٢ ، أخرجه بسنده عن ابن جريج قال اخبرنى ابن ابى  
مليكه . . . البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الهبات ، باب شرط  
القبض فى الهبة ، ١٧٠/٦ ، بلفظ مقارب عن طريق حنظله —  
ابى سفيان ، ابن حزم ، المحلى ، ١٤٣/٩ .

آراء الفقهاء فى هذه المسألة :

اتفق الفقهاء على أن هبة المرء لذوى رحمه المحرم غير ولده  
لايجوز الرجوع فيها ، وما وهبه الزوج لأمراته (١) ، ووقع الخلاف بين  
الفقهاء فيما عدا هؤلاء ، وفيما يلى عرض لنصوص الفقهاء وأقوالهم فى  
ذلك :

(١) الحنفية : جاء فى المبسوط " اذا وهب لأجنبى شيئاً  
فله أن يرجع فى الهبة عندنا ما لم يعوض عنها فى الحكم ، وان كان  
لايستحب له ذلك بطريق الديانة " (٢) وعلل صاحب تحفة الفقهاء ذلك بقوله  
" لكن يكره الرجوع لأنه من باب الدناءة " (٣) وقد ذكر الحنفية سبعة  
موانع للرجوع عن الهبة " أحدها قبض العوض وثانيها الزيادة المتصلة  
كالفرش والبناء والسمن ولو كانت الزيادة منفصلة فان كانت الهبة أمة  
فولدت عند الموهوب له من زوج أو فجور ، فللواهب أن يرجع فيها دون  
الولد ... وثالثها موت احد المتعاقدين ورابعها خروج الهبة عن ملك  
الموهوب له وخامسها المحرمية بالرحم وسادسها الزوجية وقت الهبة .....  
وسابعها هلاك الموهوب له " (٤) .

(٢) المالكية : قال صاحب التفريع " وكل من وهب هبة فليس  
له فيها رجعة ولا عصره الا الوالدين خاصة فان لهما فيه رجعه مالم  
يدابن أو يتزوج " (٥) .

- 
- (١) انظر : المروزي ، اختلاف العلماء ، المغنى ، ص ٢٧٧ .  
(٢) المبسوط ، ٥٣/١٢ ؛ الهداية ، ٤٩٩/٧ ؛ بدائع الصنائع ، ١٢٨/٦ ؛  
الاختيار ، ٥١/٣ .  
(٣) السمرقندى ، ٢٦٥/٣ ، الطرابلسى ، على بن خليل ، معين الحكام  
فيما يتردد بين الخصمين من احكام ، الطبعة الثانية ، ( مصر :  
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م ) ، ص ٣٧٣ .  
(٤) الكفاية شرح الهداية ، ٥٠٢/٧ ؛ شرح معانى الآثار ،  
٨٣/٤ .  
(٥) ابن الجلاب ، ٣١٣/٢ ؛ المدونة ، ٣٣٨/٤ ؛ الشرح الكبير ، ١١٠/٤ ؛  
الفواكه الدوانى ، ١٧/٢ .

(٣) الشافعية : قال صاحب المذهب " فان وهب لغير الولد  
 وولد الولد شيئاً ، لم يملك الرجوع فيه " (١) .

(٤) الحنابلة : قال البهوتي " ولا يجوز لواهب ولا يصح أن  
 يرجع في هبته ولو صدقة وهدية ونحوه أو نقوطاً أو حمولة في عرس ونحوه  
 .... الا الأب الأقرب " (٢) قال صاحب الانصاف " هذا المذهب نص عليه وعليه  
 جماهير الاصحاب " (٣) .

(٥) الظاهرية : قال ابن حزم " ومن وهب هبة صحيحة لم يجز  
 له الرجوع فيها اصلاً مذ يلفظ بها الا الوالد والأم فيما اعطيا أو  
 احدهما لولدهما فلهما الرجوع " (٤) .

وبعد هذا العرض لنصوص الفقهاء واقوالهم يظهر لنا في حكم الرجوع  
 في الهبة قولان :

(١) قول ابي بكر الصديق رضي الله عنه ومن قال بقوله من المالكية  
 والشافعية والحنابلة والظاهرية على أن الهبة لايجوز الرجوع  
 فيها .

(٢) قول الحنفية على أن الرجوع في الهبة صحيح ولكنه مكروه .

### الأدلة :

أولاً : أدلة القائلين بعدم جواز الرجوع في الهبة :

استدلوا بالسنة والقياس والمعقول :

(١) أما السنة فاستدلوا بما رواه ابن عمر وابن عباس رضي الله  
 عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( لا يحل للرجل أن يعطى  
 العطية فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطى ولده ) (٥) .

- 
- (١) الشيرازي، ٤٧٧/١، تحفة المحتاج، ٣٠٩/٦، نهاية المحتاج، ٤١٦/٥، روضة الطالبين،  
 ٣٧٩/٥ .  
 (٢) كشف القناع، ٣١٢/٤، التنقيح، ص ١٩٢، شرح المنتهى ، ٥٢٥/٢ .  
 (٣) المرداوي ، ١٤٥/٧ .  
 (٤) المحلى ، ١٢٧/٩ .  
 (٥) سبق تخريجه ص ( ٢٧٦ ) .



**وجه الدلالة :** دل الحديث على تحريم الرجوع فى الهبة

الا فيما وهبه الوالد لولده فله الرجوع فى ما وهبه له ومعنى ( لا يحل )

أى يحرم .

### **المناقشة :**

ناقش الحنفية هذا الحديث بتأويله من وجهين " أحدهما : انه محمول على الرجوع بغير قضاء ولا رضا وذلك لايجوز عندنا الا فيما وهب الوالد لولده فانه يحل له أخذه من غير رضا الولد ولا قضاء القاضى اذا احتاج اليه للانفاق على نفسه ، الثانى : انه محمول على نفى الحل من حيث المروءة والخلف لا من حيث الحكم ، لأن نفى الحل يحتمل ذلك قال الله تعالى فى رسولنا عليه الصلاة والسلام ﴿ لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج ﴾ (١) قيل فى بعض التأويلات ، لا يحل لك من حيث المروءة والخلف ان تتزوج عليهن بعدما اخترن اياك والدار الآخرة على الدنيا وما فيها من الزينة لا من حيث الحكم اذ كان يحل له التزوج بغيرهن وهذا تأويل الحديث " (٢)

(٢) واستدلوا بحديث قتاده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

( العائد فى هبته كالعائد فى قيئه ) (٣) قال قتاده : ( ولا نعلم القىء

الا حراما ) (٤) .

**وجه الدلالة :** وصف الرسول صلى الله عليه وسلم العائد فى

هبته بالعائد فى قيئه يدل على تقبيح هذا الفعل وبيان شناعته ، وحيث

(١) سورة الاحزاب ، آية ( ٥٢ ) .

(٢) بدائع الصنائع ، ١٢٨/٦ ، شرح معانى الآثار ، ٧٩/٤ - ٨٠ ، المبسوط ،

٥٤/١٢ .

(٣) أخرجه ، البخارى ، الصحيح ، كتاب الهبة (٥١) باب هبة الرجل لامرأته

(١٤) حديث (٢٥٨٩) ، ٢٣٤/٢ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب الهبات (٢٤) ، بسبب

تحريم الرجوع فى الصدقة والهبة (٢) حديث (١٦٢٢/٨) ، ١٢٤١/٣ .

(٤) ابوداود ، السنن ، كتاب البيوع والاجارات ( ١٧ ) باب الرجوع فى

الهبة ( ٨٣ ) حديث ( ٣٥٣٨ ) ، ٨٠٨/٣ .

ان الرجوع فى القىء محرم فكذلك الحال بالنسبة للرجوع فى الهبه .

### المناقشة :

نوقش الاستدلال بهذا الحديث " بأن المراد منه التشبيه من حيث ظاهر القبح مروءة وطبيعة لاشريعہ ، الا ترى انه قال عليه الصلاة والسلام فى رواية أخرى ( العائد فى هبته كالكلب يقىء ثم يعود فى قيئه ) ، وفعل الكلب لايوصف بالحرمة الشرعية لكنه يوصف بالقبح الطبيعى كذا هذا " (١) .

### رد المناقشة :

" وتعقب باستبعاد ماتأوله ، ومنافرة سياق الأحاديث له ، وبأن عرف الشرع فى مثل هذه الأشياء يريد به المبالغة فى الزجر كقوله ( من لعب بالنردشير فكأنما غمس يده فى لحم الخنزير ) (٢) " (٣) .

(٣) واستدلوا من جهة القياس بالقياس على البيع ، قال صاحب الفواكه " وليس

له رجوع فيها ... وانما لزمتم بمجرد عقدها لأنها كالبيع " (٤) .

(٤) واستدلوا أيضا بأن العلماء متفقون على جواز أكل الأب من مال ولده بقدر الحاجة بغير اذنه لقوله عليه الصلاة والسلام ( انت ومالك لأبيك ) (٥) فمن باب أولى أن يستعيد ويسترجع من ولده ما وهبه له (٦) .

(١) بدائع الصنائع ، ١٢٨/٦ ؛ شرح معانى الآثار ، ٧٨/٤ .  
(٢) أخرجه احمد ، المسند ، ٣٥٢/٥ ؛ ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب الأدب ، باب فى اللعب بالنرد وما جاء فيه (١٠٢٠) ، حديث رقم (٦١٩٣) ، ٥٤٧/٨ ، ابن ماجه ، السنن ، كتاب الأدب (٣٣) ، باب اللعب بالنرد (٤٣) ، حديث (٣٧٦٣) ، ١٢٣٨/٢ ؛ ابوداود ، السنن ، كتاب الأدب (٣٥) ، باب فى النهى عن اللعب بالنرد (٦٤) ، حديث (٤٩٣٩) ، ٢٣٠/٥ .

(٣) فتح البارى ، ١٨٠/٥ .

(٤) الفواكه الدوانى ، ١٧٠/٢ .

(٥) أخرجه احمد ، المسند ، ٢١٤/٢ ؛ ابن ماجه ، السنن ، كتاب التجارات (١٢) ، باب مال الرجل من مال ولده (٦٤) ، حديث (٢٢٩٠) ، ٧٦٩/٢ ؛ ابوداود ، السنن ، كتاب البيوع والاجارات (١٧) ، باب فى الرجل يأكل من مال ولده ( ٧٩ ) ، حديث ( ٣٥٣٠ ) ، ٨٠١/٣ ؛ ابن حبان ، الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، باب حق الوالدين ، حديث (٤١١) ، ٣١٦/٧ ؛ الطبرانى ، المعجم الصغير ، ٦٣/٢ ، ٨/١ .

قال فى الزوائد ( اسناده صحيح ، ورجاله شقات على شرط البخارى ) ١٤١/٢ .

(٦) انظر : المغنى ، ٦٢/٦ .

المناقشة :

نوقش هذا الاستدلال بأن أخذ الأب من ابنه ما وهبه له لا يسمى رجوعاً بل هو من قبيل ما يملكه الأب من مال ابنه للحاجة كسائر أمواله (١) .

رد المناقشة :

ورد بما ورد في حديث هبة النعمان بن بشير من عبارات واضحة صريحة في جواز رجوع الأب في ما وهبه لابنه ، وان ذلك من باب الرجوع وليس من باب التملك ، ومنها قول الرسول صلى الله عليه وسلم لو ألد النعمان ( ارجعه ) وإذا كان يجوز التملك فمن باب أولى الرجوع .

ثانياً : أدلة الحنفية :

استدلوا بالكتاب والسنة واجماع الصحابة :

(١) اما الكتاب فاستدلوا بقوله تعالى ﴿ وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها ﴾ (٢) .

وجه الدلالة : قالوا ان التحية تأتي بمعنى السلام وبمعنى الشئ وبمعنى الهدية بالمال ، والمقصود بها في الآية الهدية بالمال بدليل قوله تعالى في نفس الآية ﴿ أو ردوها ﴾ ، لأن الرد انما يتحقق في الأعيان لا في الاعراض لأنه عبارة عن إعادة الشئ وذلك لا يتصور في الاعراض والمشارك يتعين احد وجوهه بالدليل (٣) .

المناقشة :

نوقش استدلالهم بهذه الآية بأن الصحيح ان التحية ههنا السلام لقوله تعالى ﴿ وإذا جاؤك حيوك بما لم يحييك به الله ﴾ (٤) وعلى هذا جماعة المفسرين (٥) .

(١) انظر : الهدايه ، ٥٠١/٧ ؛ مجمع الأنهر ، ٣٦٠/٢ .

(٢) سورة النساء ، آية ( ٨٦ ) .

(٣) انظر : بدائع الصنائع ، ١٢٨/٦ .

(٤) سورة المجادلة ، آية ( ٨ ) .

(٥) انظر : تفسير القرطبي ، ٢٩٨/٥ .

(٢) واستدلوا من جهة السنه بحديث ابى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( الواهب احق بهبته مالم يثـبب منها ) (١) .

**وجه الدلالة :** قال الكاسانى " جعل عليه الصلاة والسلام الواهب احق بهبته مالم يصل اليه العوض ، وهذا نص فى الباب " (٢) .

### المناقشة :

نوقش هذا الحديث من وجهين :

- (١) من جهة اسناده بأنه ضعيف (٣) .
- (٢) وعلى فرض صحته فهو وارد فى غير محل النزاع اذ كلامنا فى الهبة بغير عوض والحديث وارد فى هبة الثواب وهى التى تشبه البيوع بدليل قوله صلى الله عليه وسلم ( مالم يثب ) وهذا لا يكون الا فى هبة الثواب .

(٢) واستدلوا بحديث سالم بن عبدالله (٤) يحدث عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم قال ( من وهب هبة فهو أحق بها مالم يثب منها ) (٥) .

- (١) أخرجه ابن ماجه، السنن، كتاب الهبات (١٤) باب من وهب هبة رجاء ثوابها (٦) حديث (٢٣٨٧)، ٧٩٨/٢، الدارقطنى، السنن، كتاب البيوع، حديث (١٨١)، ٤٤/٣، البيهقى، السنن الكبرى، كتاب الهبات، باب المكافأة فى الهبة، ١٨١/٦ .
- والحديث منقطع من هذا الوجه والمحموظ فيه انه موقوف على عمر . انظر: سنن البيهقى، ١٨١/٦، تلخيص الحبير، ٧٣/٣ .
- (٢) بدائع الصنائع، ١٢٨/٦ .
- (٣) انظر: مصباح الزجاجة، ٥٨/٣، والمصادر السابقة .
- (٤) هو سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب، ابو عمر، ويقال ابو عبد الله، العدوى، المدنى، تابعى ثقه، احد فقهاء المدينة السبعة، كان كثير الحديث، روى عن ابيه وابى هريره وابى رافع وغيرهم، قال مالك : لم يكن أحد فى زمان سالم بن عبدالله اشبه بمن مضى من الصالحين فى الزهد والفضل والعيش منه، مات سنة (١٠٦ هـ) .
- انظر: تهذيب التهذيب، ٣٧٨/٣، سير اعلام النبلاء، ٤٥٧/٤، طبقات ابن سعد، ١٩٥/٥، وفيات الاعيان، ٣٤٩/٢ .
- (٥) أخرجه الدارقطنى، السنن، كتاب البيوع، حديث ( ١٧٩ )، ٤٣/٣،

**وجه الدلالة :** قال صاحب المبسوط " وفيه دليل أن من وهب لاجنبى هبة فله أن يرجع فيها ما لم يعرض منها لقوله عليه الصلاة والسلام ( ما لم يثب ) والمراد بالشواب العوض " (١) .

### المناقشة :

نوقش بأنه " لا يثبت مرفوعا والصواب عن عمر عن ابن عمر ——— موقوفا " (٢) .

(٣) واستدلوا بما رواه الحسن عن سمرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال ( اذا كانت الهبة لذى رحم محرم لم يرجع فيها ) (٣) .

### المناقشة :

نوقش هذا الحديث بضعفه (٤) .

وقد أجاب ابن القيم عن هذه الأحاديث بعد عرضه لها بقوله " فالجواب ان هذه الأحاديث لا تثبت ولو ثبتت لم تحل مخالفتها ووجب العمل بهـــــ وبحديث ( لا يحل للرجل أن يعطى العطية فيرجع فيها ) (٥) ولا يبطل أحدهما بالآخر ويكون الواهب الذى لا يحل له الرجوع من وهب تبرعا محضا لا لأجل العوض ، والواهب الذى له الرجوع من وهب ليتعوض من هبته ويثاب منها ، فلم يفعل المتعب ، وتستعمل سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم كلها ، ولا يضرب

- == الحاكم ، المستدرک ، کتاب البيوع ، ٥٢/٢ وقال صحيح على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي ؛ التلخيص ، ٥٢/٢ .
- (١) المبسوط ، ٤٩/١٢ .
- (٢) سنن الدارقطنى ، ٤٣/٣ .
- (٣) الدارقطنى ، السنن ، کتاب البيوع ، حديث ( ١٨٤ ) ، ٤٤/٣ ؛ الحاکم ، المستدرک ، کتاب البيوع ، ٥٢/٢ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، کتاب الهبات ، باب المكافأة فى الهبة ، ١٨١/٦ .
- (٤) انظر : اعلام الموقعين ، ٣٣٥/٢ .
- (٥) سبق تخريجه ص ( ٢٧٦ ) .

بعضها ببعض ٠٠٠٠ فان لم تصح هذه الأحاديث لم يلتفت اليها ، وان صحت وجب حملها على من وهب للعوض " (١) .

(٤) واستدلوا بالاجماع قال الكاساني " واما اجماع الصحابة فانه روى عن سيدنا عمر وسيدنا عثمان وسيدنا علي وعبدالله ابن سيدنا عمر وابي الدرداء وفضاله بن عبيد وغيرهم رضى الله عنهم أنهم قالوا مثل مذهبنا ولم يرو عن غيرهم خلافه فيكون اجماعا " (٢) .

### المناقشة :

نوقش هذا الاجماع من وجهين :

(١) نوقش هذا الاجماع بعدم التسليم لأن ابن عباس وابن عمر رضى الله عنهما قد روى عنهما بخلافه ، فهما روايا حديث ( لا يحل لرجل أن يعطى يعطيه فيرجع فيها ٠٠٠ ) وكذلك روى عن معاذ بن جبل بخلافه (٣) ، وقد نقض ابن حزم هذا الاجماع بتضعيف أسانيد تلك المبرويات وباختلاف المعنى (٤) .

(٢) وعلى فرض صحته والتسليم به فانه يحمل على ما حملت عليه الأحاديث التي استدلت بها الحنفية من أن المقصود به من من وهب للعوض دون من وهب للثواب .

(٥) واستدلوا من جهة المعقول فقالوا " ولأن العوض المالى قد يكون مقصودا من هبة الاجانب فان الانسان قد يهب من الاجنبى احسانا اليه وانعاما عليه وقد يهب له طمعا فى المكافأة والمجازاة عرفا وعادة ، فالموهوب له مندوب الى ذلك شرعا قال الله تعالى ﴿ هل جزاء الاحسان الا الاحسان ﴾ (٥) وقوله عليه الصلاة والسلام ( من اصطنع اليكم معروفا

- 
- (١) اعلام الموقعين ، ٣٣٥/٢ - ٣٣٦ ، المحلى ، ١٣٠/٩ وما بعدها .  
 (٢) بدائع الصنائع ، ١٢٨/٦ ، المبسوط ، ٥٣/١٢ .  
 (٣) انظر: المغنى ، ٦٥/٦ ، الاشراف على مذاهب اهل العلم ، ٣٨٤/١ .  
 (٤) انظر : المحلى ، ١٣٢/٩ وما بعدها .  
 (٥) سورة الرحمن ، آية ( ٦٠ ) .

فكافئوه فان لم تجدوا ماتكافئونه فادعوا له حتى يعلم انكم قـ كـ  
 كافأتموه (١) ٠٠٠ وقد لا يحصل هذا المقصود من الاجنبى ، وفوات المقصود  
 من عقد محتمل الفسخ يمنع لزومه كالبيع ، لأنه يعدم الرضا ، والرضا فى  
 هذا الباب كما هو شرط الصحة فهو شرط اللزوم كما فى البيع اذا وجد  
 المشتري بالمبيع عيبا لم يلزمه العقد لعدم الرضا عند عدم حصول المقصود  
 وهو السلامه كذا هذا " (٢) ٠

### المناقشة :

ويمكن مناقشة ذلك " بأن الموهوب له حين قبض العين الموهوبه ،  
 دخلت فى ملكه ، وجاز التصرف فيها ، فرجوع الواهب فيها ، انتـزاع  
 لملكه منه بغير رضاه وهذا باطل شرعا وعقلا " (٣) ، والهبة التى هل محل  
 النزاع هى الهبة المطلقة ، فورود العوض فيها أصلا أمر مستبعد بخلاف  
 هبة الثواب ٠

---

(١) اخرجه احمد ، المسند ، ٦٨/٢ ، ٩٩ ، ١٢٧ ، البخارى ، محمد بن  
 اسماعيل ، الأدب المفرد ، الطبعة الثالثة ، تحقيق : محمد فـؤاد  
 عبدالباقي ، ( بيروت : دار البشائر الاسلامية ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م ) ،  
 حديث رقم ( ٢١٦ ) ، ص ٨٥ ؛ ابوداود ، السنن ، كتاب الزكاة  
 ( ٣ ) باب عطية من سأل بالله ( ٣٨ ) حديث ( ١٦٧٢ ) ، ٣١٠/٢ ،  
 النسائى ، السنن ، كتاب الزكاة ( ٢٣ ) باب من سأل بالله عزـ  
 وجل ( ٧٢ ) حديث ( ٢٥٦٧ ) ، ٨٢/٥ ؛ ابن حبان ، الاحسان بترتيب  
 صحيح ابن حبان ، باب مايكون له حكم الصدقه ، ذكر الأمر بالمكافأه ،  
 حديث ( ٣٤٠٠ ) ، ١٧٣/٥ ؛ الحاكم ، المستدرک ، كتاب الزكاة ،  
 ٤١١/١ ٠ بلفظ ( من أتى عليكم معروفا ) وفى لفظ ( من صنع اليكم  
 معروفا ) ٠

قال الحاكم ( صحيح على شرط الشيخين ) ووافقه الذهبي ٠

انظر : التلخيص ، ٤١٣/١ ٠

(٢) بدائع الصنائع : ١٢٨/٦ ٠

(٣) اعلام الموقعين : ٣٣٤ /٢ ٠

(( الرأى الراجح ))

بعد هذا العرض لأقوال العلماء وأدلتهم ومناقشتها ، يترجح لنا ماذهب اليه ابوبكر الصديق رضى الله عنه ومن قال بقوله من المالكية والشافعية والحنابلة أنه لايجوز الرجوع فى الهبة بعد تسليمها للموهوب له وذلك لما يلى :

(١) ان أدلتهم من السنه والقياس والمعقول أدلة واضحة وقوله فى منع الرجوع عن الهبة بعد اقباضها للموهوب له ، وقد اجيب على مااعترض به على بعضها من نقاشات واعتراضات ، ظهر بعدها سلامتها وصحتها فيما استدلت به عليه .

(٢) ان أدلة الحنفية على كراهة الرجوع فى الهبة ، قد نوقشت بما يبين مرجوحيتها وعدم سلامتها وعدم نهوضها للاحتجاج بها فيما سبقت اليه ، وخاصة الاحاديث الضعيفة التى لو صحت لكان المقصود بها هبة الثواب جمعا بين الأحاديث واعمالا لها .

(٣) ان الهبة باكتمال شروطها واركانها قد افادت انتقال ملكية الشئ الموهوب من الواهب الى الموهوب له ، ولم يعد للواهب أى حق فيها ، فكيف يسوغ له الرجوع فيها وقد خرجت عن ملكه الى ملك الموهوب له .

(٤) أن فى تجويز الرجوع فى الهبة بعد تسليمها للموهوب له فتح لباب التنافر والتباغض بين الواهب والموهوب له ، فالحكم بتحريم الرجوع سد لذريعة ماقد يحصل بين الناس من ضغائن واحقاد ، ولذلك نفى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نفسه وعن المسلمين الاتصاف بمثل السوء حين قال ( ليس لنا مثل السوء العائد فى هبته كالعائد فى قيئه ) (١) لأن الرجوع فى الهبة ليس من محاسن الأخلاق ، والشارع عليه السلام انما بعث ليتمم مكارم الأخلاق " (٢) .

---

(١) البخارى ، الصحيح ، كتاب الهبة (٥١) باب لا يحل لأحد أن يرجع فى هبته

وصدقته (٣٠) ، حديث ( ٢٦٢٢ ) ، ٢٤٢/٢ .

(٢) بداية المجتهد ، ٢٥٠/٢ .



### السؤال السادس: منع المريض مرض الموت من الهبة .

الآثار الواردة عن أبي بكر :

آثر هبة ابی بکر لابنته عائشه السابق ذكره (۱) .

## فصله الاثر :

كما دل الأثر المروى فى هبة أبى بكر رضى الله عنه لابنته عائشه وعدم نفاذ تلك الهبة بسبب عدم الحيازه ، على أن المريض مرض الموت لا يملك حق التصرف فى شىء من ماله سوى الثلث ، ولذلك لم يستطع أبوبكر " امضاء هبته لابنته ، لأنه كان فى مرض الموت ، وقال ( انما هو اليوم مال الوارث ) قال صاحب المنتقى " قوله ( فلو كنت جدديته واحتزتيه كان لك ) يقتضى أن الحيازه والقبض شرط فى تمام الهبة وانها لما لم تحز ما وهبها فى صحته لم تتم الهبة " ( ٢ ) .

وهذه المسألة من المسائل المتفق عليها بين العلماء ، وذلك لأن العطية فى مرض الموت بمنزلة الوصية فى أنها تعتبر من الثلث إذا كانت لاجنبى اجماعا ، فكذا لا تنفذ فى حق الوارث (٣) ، قال ابن المنذر (٤)

- (١) سبق تخريجه ص ( ٢٧٩ ) .  
(٢) الباجي ، ٩٤/٦ .  
(٣) انظر : المغنى ، ٦١/٦ ، مجمع الأنهر ، ٤٥٣/٢ ، معين الحكام ، ص ٣٧٢ ؛  
حاشية البناني على شرح الزرقاني ، ٩٧/٧ ؛ الكافي في فقه أهل  
المدينة ، ص ٥٢٨ ؛ الفواكه الدواني ، ١٦٩/٢ ؛ المذهب ، ٤٤٩/٢ ؛ كشف  
القناع ، ٣٢٢/٤ ، وما بعدها ؛ التنقيح ، ص ١٩٣ ؛ الانصاف ، ١٦٥/٧ .  
(٤) هو محمد بن ابراهيم بن المنذر ، نيسابوري من كبار الفقهاء  
المجتهدين ، لم يكن يقلد أحدا وعده الشيرازي في الشافعية ،  
لقب بشيخ الحرم ، اكثر تصانيفه في بيان اختلاف العلماء ، من  
تصانيفه ( المبسوط ) في الفقه ( والاوسط ) و ( الاجمــــــــــــــــــــــــــــــــع )  
و ( الاشراف على مذاهب اهل العلم ) وغيرها ، مات عام ( ٣١٩ هـ ) .  
انظر : تهذيب الاسماء واللغات ، ١٩٦/٢ ؛ سير اعلام النبــــــــــــــــــــــــــــــــلاء ،  
٤٩٠/١٤ ؛ تذكرة الحفاظ ، ٧٨٢/٣ ، الاعلام ، ٢٩٤/٥ .

" اجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم ، على أن حكم الهبات فى المرض الذى يموت فيه الواهب حكم الوصايا ، ويكون من الثلث اذا كانت مقبوضة " (١) ، والوصية للوارث لاتجوز ولا خلاف بين المذاهب فى ذلك قال ابن المنذر " والوصية لوارث لاتجوز ، لا اختلاف فى ذلك أعلمه " (٢) وقال صاحب رحمة الأمة " والوصية لغير وارث بالثلث جائزة بالاجماع " (٣) وخالف ابن حزم هذا الاجماع وقال بجواز الهبة فى مرض الموت ، وللمريض أن يتصدق بكل ماله ويتبرع به ولو لوارث (٤) . ومخالفته للاجماع لايعتد بها ولايعول عليها .

**دلیل هذا الاجماع :**

عن ابي الدرداء رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال ( ان الله تصدق عليكم بثلاث اموالكم عند وفاتكم ) وزاد الدارقطنى  
( زيادة فى حسناتكم ليجعلها زكاة فى اعمالكم ) (هـ) .

**وجه الدلالة:** دل هذا الحديث بمفهومه على أن المريض مرض

الموت ليس له من ماله الا الثلث يفعل بها مايشاء ، وماعدا ذلك فلورثته،

- (١) الاشراف على مذاهب اهل العلم، ٣٩٥/١، بداية المجتهد، ٢٠٢٥١/٢.
- (٢) ابن المنذر، محمد بن ابراهيم، الاقناع، الطبعة الاولى، تحقيق: عبدالله بن جبرين (الرياض: مطابع الفرزدق، ١٤٠٨هـ)، ٢٠٤١٥/٢.
- (٣) رحمة الأمة، ص ٢٠٦.
- (٤) انظر: المحلى، ٣٤٨/٩.
- (٥) اخرجه احمد، المسند، ٤٤١/٦؛ ابن ماجه، السنن، كتاب الزكاه (٢٢) باب الوصيه بالثلث (٥) حديث (٢٧٠٩)؛ ٩٠٤/٢؛ الدارقطني، السنن، كتاب الوصايا، حديث (٣)؛ ١٥٠/٤؛ البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الوصايا، باب الوصيه بالثلث، ٢٦٩/٦؛ ابن نعيم، حلية الأولياء، ١٠٤/٦؛ ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ٣٨٦/٢؛ الهيثمي، مجمع الزوائد، باب الوصية بالثلث، ٢٠٢١٥/٤.
- قال ابن حجر " وأخرجه احمد والبخاري من حديث ابي الدرداء وابن ماجه من حديث ابي هريره وكلها ضعيفة لكن قد يقوى بعضها بعضا " ، بلوغ المرام من أدلة الاحكام، تحقيق: رضوان محمد رضوان، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٧٣هـ)، ص ١٧٧.

قال البهوتى " فمفهومه ليس أكثر من الثلاث يويده مارواه عمران بن حصين  
 أن رجلا اعتق فى مرضه ستة اعبد لم يكن له مال غيرهم فاستدعاهم النبى  
 صلى الله عليه وسلم فجزأهم ثلاثة أجزاء، فأقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق  
 أربعة ) وإذا لم ينفذ العتق مع سرايته فغيره أولى " (٢) . وقال صاحب  
 نصب الراية بعد أن ساقه " وعليه اجماع الأمة " (٣) .

- 
- (١) مسلم ، الصحيح ، كتاب الايمان ، ( ٢٧ ) باب من اعتق شركا له فى  
 عبد ( ١٢ ) حديث رقم ( ١٦٦٨/٥٦ ) ، ١٢٨٨/٣ .  
 (٢) كشف القناع ، ٣٢٣/٤ .  
 (٣) الزيلعى ، ٣٩٩/٤ .



الحمد لله والصلاة والسلام على رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقد قام الطالب  
باجراء التصحيحات التي طلبتها لجنة  
المناقشة .

الملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
قسم الدراسات العليا  
فرع الفقه والأصول

المناقش المشرف

فقه أبي بكر الصديق في المعاملات والأحكام

« دراسة مقارنة »

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه والأصول

إعداد

عبد الله بن صالح الزير

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور

رمضان حافظ عبد الرحمن

( الجزء الثاني )



١٤١٠هـ - ١٤١١هـ

## الفصل الثاني

ففي النكاح وما يتعلق به  
ويشتمل على المباحث التالية :

- المبحث الأول : في النكاح .
- المبحث الثاني : في الصداق .
- المبحث الثالث : في الطلاق .
- المبحث الرابع : في الرجعة .
- المبحث الخامس : في النفقات .
- المبحث السادس : في الحضنة .

## المبحث الأول

### ففي النكاح

وفيه المسائل التالية :

- السؤال الأول : وجوب النكاح علي القادر عليه .
- السؤال الثاني : العرب بعضهم أكفاء بعض في النكاح .
- السؤال الثالث : جواز تزويج الصغيرة .
- السؤال الرابع : جواز تزويج الرجل بالمرأة التي زنا بها بعد توبتهما .
- السؤال الخامس : كراهة الجمع بين القرابات تحت رجل واحد .
- السؤال السادس : كراهة العـزل .

## السؤال الأول : وجوب النكاح علي القادر عليه .

### تعريف النكاح في اللغة :

النكاح لغة هو الضم والجمع ، ومنه تناكحت الاشجار اذا تمايلت وانضم بعضها الى بعض ، ويطلق على الوطء والعقد له ، وقد فرق العرب بين موضوع العقد وبين الوطء ، فاذا قالوا نكح فلانه ارادوا تزويجه ، واذا قالوا نكح امرأته لم يريدوا الا المجامعة ، لانه بذكر امرأته يستغنى عن العقد (١) .

### تعريف النكاح في اصطلاح الفقهاء :

اختلفت عبارات الفقهاء في تعريف النكاح وان كانت تؤدي في جملة لها " الى أن موضوع عقد الزواج هو امتلاك المتعة على الوجه المشروع " (٢) .

(١) وعرفه الحنطية بأنه : " عقد وضع لتملك المتعة بالانشى قصدا " (٣) .

(٢) وعرفه المالكية بأنه : " عقد على مجرد متعة التلذذ بآدمية غير موجب قيمتها ببينة قبله ، غير عالم عاقده حرمتها ان حرمها الكتاب على المشهور أو الاجماع على الآخر " (٤) .

(٣) وعرفه الشافعية بأنه : " عقد يتضمن اباحة وطء بلفظ انكاح أو تزويج " (٥) .

(٤) وعرفه الحنابلة بأنه : " عقد يعتبر فيه لفظ انكاح أو تزويج في الجملة " (٦) .

---

(١) انظر : الفيروز آبادى ، القاموس المحيط ، ابن منظور ، لسان العرب ،

مادة ( نكح ) ، البعلى ، المطلاع ، ص ٣١٨ .

(٢) ابوزهره ، الاحوال الشخصية ، ص ١٧ .

(٣) فتح القدير ، ٩٩/٣ ، حاشية ابن عابدين ، ٣/٣ .

(٤) مواهب الجليل شرح مختصر خليل ، ٤٠٣/٣ .

(٥) قليوبى ، شهاب الدين ، حاشية قليوبى وعميره على شرح المنهاج ،

( القاهرة : دار احياء الكتب العربية ) ، ٢٠٦/٣ ، تحفة المحتاج ، ١٧٣/٧ .

(٦) الروض المربع ، ص ٣٤٠ ، الاقناع ، ١٥٦/٣ .

وإذا تأمل الناظر فى أغراض النكاح ومقاصده ، يجد أنه لا يقتصر على اباحة البضع فقط ، " بل ان غرضه الأسمى هو التناسل وحفظ النوع الانسانى وأن يجد كل من العاقلين فى صاحبه الأنس الروحى الذى يؤلف الله تعالى به بينهما وتكون به الراحة وسط متاعب الحياة وشدائدها ، ولذلك يقول الله تعالى ﴿ ومن آياته أن خلق لكم من انفسكم أزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة ﴾ (١) " (٢) .

وقد شرع الله النكاح لمصالح جمه ومنافع عديده وفوائد غزيره " فانه يشتمل على تحصين الدين واحرازه ، وتحصين المرأة وحفظها والقيام بها ، وايجاد النسل لتكثير الأمة وتحقيق مباحاة الرسول صلى الله عليه وسلم " (٣) .

### الأثران الواردة من ابى بكر :

- (١) عن ابى بكر الصديق رضى الله عنه قال ( أطيعوا الله فيما أمركم به من النكاح ينجز لكم ما وعدكم من الغنى ، قال تعالى ﴿ أن يكونوا فقراء يغفهم الله من فضله ﴾ (٤) (٥) .
- (٢) وعنه قال : " ابتغوا الغنى فى النكاح " (٦) .

### فهذه الآثار :

دل هذا الأثر من فقه ابى بكر الصديق رضى الله عنه على أنه كان يرى وجوب النكاح على القادر عليه ، فقلوله ( اطيعوا الله فيما أمركم

- 
- (١) سورة الروم ، آية ( ٢١ ) .
- (٢) ابوزهره ، الأحوال الشخصية ، ص ١٧ .
- (٣) المغنى ، ٥/٧ ، مغنى المحتاج ، ١٢٤/٣ ؛ كشف القناع ، ٧/٥ .
- (٤) سورة النور ، آية ( ٣٢ ) .
- (٥) أخرجه ابن كثير من طريق ابن ابى حاتم بسنده قال : حدثنا ابى حدثنا محمود بن خالد الأزرق حدثنا عمر بن عبد الواحد عن سعيّد - يعنى ابن عبدالعزيز - ، اسما عيل بن عمر ، تفسير القرآن العظيم ، ( القاهرة : مكتبة التراث ) ، ٢٨٦/٢ ؛ تفسير الرازى ٢١٥/٢٣ ؛ كنز العمال ، ٤٨٦/١٦ .
- (٦) كنز العمال ، ٤٨٦/٦ .



به النكاح ) مشعر بهذا الوجوب ، بل ان فحوى هذا الاثر يدل على أن الفقير ينبغي له المبادرة الى النكاح ما استطاع الى ذلك سبيلا ، والله سبحانه كفيل بأن يغنيه من فضله ، قال ابن كثير " وقد ذهب طائفة من العلماء الى وجوبه على من قدر عليه واحتجوا ..... " (١) ثم ساق اثر ابي بكر رضى الله عنه .

### آراء الفقهاء فى حكم النكاح على القادر عليه :

اتفق الفقهاء رحمهم الله على القول بمشروعية النكاح ، واتفق الثلاثة وهم الحنفية والمالكية والشافعية على أن من تاقنت نفسه للنكاح وخشى على نفسه الوقوع فى الزنا اذا لم يتزوج ، ووجد مؤنته ، ان حكم النكاح عليه واجب (٢) ، وخالفهم فى ذلك الشافعية فى المعتمد عندهم ، فان حكم النكاح عندهم والحالة هذه الندب ، لأنه مخير بين الزواج والتسرى (٣) .

واختلف الفقهاء بعد ذلك فى حكم النكاح لمن توافرت لديه اسبابه ودواعيه ، ولم يخش على نفسه الوقوع فى الزنا بل هو فى حال الاعتدال ، هل يجب عليه أو لا وفيما يلى عرض لنصوص الفقهاء وأقوالهم فى ذلك .

(١) الحنفية : قالوا " النكاح سنة ، وعنده شدة الاشتياق

واجب ..... وعند عدم التوقان سنه " (٤) " أى حالة الاعتدال " (٥) .

(١) تفسير ابن كثير ، ٢٨٦/٣ .

(٢) انظر : المغنى ، ٣/٧ ؛ الافصاح ، ١١٠/٢ ؛ تبیین الحقائق ، ٩٥/٢ ، ٩٦ ، مواهب الجليل شرح مختصر خليل ، ٤٠٣/٣ ؛ كشاف القناع ، ٢/٣ ؛ شرح المنتهى ، ٢/٣ ؛ التنقيح ، ص ٢١٣ . جاء فى فتح البارى ( المستطيع الذى يخاف الضرر على نفسه ودينه من العزوبه بحيث لا يرتفع عنه ذلك الا بالتزويج ، لا يختلف فى وجوب التزويج عليه ) ، ٩١/٩ .

(٣) انظر : مغنى المحتاج ، ١٢٥/٣ ؛ تحفة المحتاج ، ١٨٤/٧ .

(٤) تبیین الحقائق ، ٩٥/٢ ، فتح القدير ، ١٠٠/٣ .

(٥) الشلبى ، حاشية الشلبى على تبیین الحقائق ، ( باكستان : المكتبة

الامداديه ) ، ٩٥/٢ .

(٢) المالكية : قال خليل " ندب لمحتاج اليه ذى أهبة نكاح بكر " (١) .

(٣) الشافعية : جاء فى المجموع " والنكاح مستحب غير واجب عندنا " (٢) .

(٤) الحنابلة : قال صاحب التنقيح " ويسن لمن له شهوة ولا يخاف الزنا " (٣) .

ونص صاحب الانصاف على أن هذا القول هو الصحيح من المذهب ، نص عليه الامام احمد وعليه جماهير الأصحاب (٤) .

ومن خلال هذا العرض لنصوص العلماء واقوالهم يظهر لنا أن فى حكم النكاح على القادر عليه قولين :

(١) قول ابى بكر رضى الله عنه أن النكاح واجب على القادر عليه وقال بقوله الظاهرية وبعض الحنفية والشافعية والحنابلة والامام احمد فى رواية عنه (٥) .

(٢) قول جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة على أن النكاح سنة وليس بواجب .

### الأدلة :

#### أولا / أدلة القائلين بالوجوب :

استدلوا بالكتاب والسنة والمعقول .

(١) مختصر خليل مع جواهر الاكليل ، ٢٧٤/١ ؛ مواهب الجليل ، ٤٠٣/٣ ؛ الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ، ٢١٥/٢ .

(٢) ١٣١/١٦ ؛ تحفة المحتاج ، ١٨٣/٧ ؛ مغنى المحتاج ، ١٢٥/٣ ؛ حاشية قليوبى ، ٢٠٦/٣ .

(٣) المرداوى ، ص ٢١٣ - ٢١٤ ؛ كشف القناع ، ٦/٥ ؛ شرح المنتهى ، ٢/٣ .

(٤) المرداوى ، ٧/٨ .

(٥) انظر : المغنى ، ٤/٧ ؛ المحلى ، ٤٤٠/٩ ؛ نيل الاوطار ، ١٠٣/٦ ؛ المجموع ، ١٣٢/١٦ ؛ فتح البارى ، ٩٠/٩ ؛ الافصاح ، ١١٠/٢ ؛ الكفاية شرح الهداية ، ١٠٢/٣ .

(١) أما الكتاب فقولہ تعالیٰ ﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتن الا تعدلوا فواحدة أو ماملکت ایمانکم ﴾ (١) .

**وجه الدلالة :** وردت الآية بصيغة الأمر ، والأمر عند إطلاقه يدل على الوجوب ، الا أن تقوم قرينة تصرف هذا الأمر الى غيره ، ولم توجد تلك القرينة الصارفة ، فكان الأمر يدل بظاهره على الوجوب .

### المناقشة :

نوقش استدلالهم بالآية من وجهين :

(١) " أن الآية التي احتجوا بها خیرت بین النکاح والتسرى ، یعنی قوله تعالیٰ ﴿ فواحدة أو ماملکت ایمانکم ﴾ ، قالوا والتسرى ليس واجبا اتفاقا فيكون التزويج غير واجب ، اذ لا يقع التخيير بين واجب ومندوب " (٢) .

(٢) ان الله تعالى علق الأمر في الآية على الاستطابة في قوله ﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء ﴾ والواجب لا يقف على الاستطابة ، وقال في نفس الآية ﴿ مثنى وثلاث ورباع ﴾ ولا يجب التعدد باتفاق المسلمين ، فيدل على أن الأمر للندب (٣) .

### رد المناقشة :

ورد بأنه ليس المراد بالآية المستطاب ، وانما المراد الحلال ، لأن في النساء محرمات (٤) .

(٢) وأما من جهة السنة فاستدلوا بما رواه عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم شابا لانجد شيئا ، فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ( يامعشر الشباب من استطاع

(١) سورة النساء ، آية ( ٣ ) .

(٢) فتح الباري ، ٩٠/٩ ؛ المقدمات الممهدات ، ٤٥٢/٢ .

(٣) انظر : المغنى ، ٤/٧ ؛ مغنى المحتاج ، ١٢٥/٣ .

(٤) انظر : مغنى المحتاج ، ١٢٥/٣ .

منكم الباءة فليتزوج فانه أغض للبصر واحصن للفرج ، ومن لم يستطع  
فعليه بالصوم ، فانه له وجاء (١) .

### المناقشة :

نوقش استدلالهم بالحديث بأن الأمر فيه للندب والاستحباب وليست  
للاجوب لأن الصوم الذى هو بدله فى الحديث ليس بواجب ، فمبدله مثله ،  
لأن غير الواجب لا يقوم مقام الواجب " (٢) .

### رد المناقشة :

واجب على ذلك " بأن الأمر بالصوم مرتب على عدم الاستطاعة ، ولا استحالة  
أن يقول القائل أوجبت عليك كذا ، فان لم تستطع أندبك الى كذا " (٣) .

### الرد :

ورد بأن تخصيص الرسول صلى الله عليه وسلم الشباب بالأمر بالزواج  
لكونهم أكثر شهوة ويخشى عليهم الوقوع فى الزنا فهو وارد فى حالة عدم  
الاعتدال ، وهى حالة التوقان وخشية الوقوع فى الزنا ، وقد اتفق الفقهاء  
على وجوب النكاح فى هذه الحالة ، ولو كان واجبا لقال يا أيها الناس  
أو يا أيها المؤمنون (٤) .

(٣) واستدلوا بما رواه ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ( حجوا تستغنوا وسافروا تصحوا ، وتناكحوا تكثروا فانى  
مباه بكم الأمم ) (٥) .

(١) أخرجه البخارى ، الصحيح ، كتاب النكاح (٦٧) باب من استطاع الباءة  
فليصم (٢) حديث رقم (٥٠٦٦) ، ٥٥/٣ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب النكاح (١٦) باب  
استحباب النكاح لمن طاقت اليه نفسه (١) حديث (١٤٠٠/١) ، ١٠١٨/٢ .

(٢) انظر : فتح البارى ، ٩١/٩ ؛ بدائع الصنائع ، ٢٢٨/٢ .

(٣) فتح البارى ، ٩٠/٩ .

(٤) انظر : العراقى ، عبدالرحيم بن الحسين ، طرح التثريب فى شرح  
التقريب ، (القاهرة : دار احياء التراث العربى ، مصور عن طبعة  
١٣٥٣ هـ) ، ٤/٧ .

(٥) الديلمى ، الفردوس ، باب الحاء ، حديث ( ٢٦٦٣ ) ، ١٣٠/٢ ؛ الهندى ،  
كنز العمال ، رقم (٤٣٣٠٤) ، ٨٣١/١٥ ، وقد بين ابن حجر بأن فى اسناده  
راويان ضعيفان هما محمد بن الحارث ومحمد بن البيلماني ، تلخيص  
الحبير ، ١١٦/٣ .

المناقشة :

نوقش هذا الحديث بضعفه لوجود راويين ضعيفين فى اسناده .

رد المناقشة :

ورد بأنه قد صح هذا الحديث من طريق انس بن مالك بلفظ ( تزوجوا

الودود الولود فانى مكاثر بكم الأمم يوم القيامة ) (١) .

(٤) واستدلوا بما رواه ابوذر (٢) قال : دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل يقال له عكاف بن بشر التميمي (٣) ، فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : (يا عكاف هل لك من زوجة) قال : لا ، قال : (ولا جارية) ، قال : ولا جارية ، قال : (وانت موسى بخير) ، قال : وأنا موسى وبخير ، قال : (انت اذا من اخوان الشياطين ، لو كنت فى النصرى كنت من رهبانهم ، ان سنتنا النكاح ، شراركم عزابكم وأراذل موتاكم عزابكم ، ابا الشياطين تمرسون ، ما للشيطان من سلاح ابلغ فى الصالحين من النساء الا المتزوجون اولئك المطهرون المبرؤن من الخنا ، ويحك يا عكاف انهن صواحب آيــــوب وداود ويوسف ..... ويحك يا عكاف تزوج والا فانت من المذبذبين .. ) (٤) .

(١) انظر : فتح البارى ، ٩١/٩ ؛ ابن حبان ، الاحسان بترتيب صحيح

ابن حبان ، كتاب النكاح ، حديث (٤٠١٧) ، ١٣٤/٦ .

(٢) هو جندب بن جنادة بن سفيان بن عبيد ، من بنى غفار ، من كنانة بن

خزيمة ، ابوذر ، صحابى جليل ، اسلم قديما ، يضرب به المثل فى

الصدق ، وهو أول من حيا رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحيفة

الاسلام ، هاجر بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم الى بادية

الشام واقام هناك الى أن تولى عثمان فسكن دمشق ، كان كريما

لايخزن من المال قليلا ولا كثيرا ، مات عام ( ٣٢ هـ ) .

انظر : طبقات ابن سعد ، ٢١٩/٤ ؛ الاصابه ، ٦٢/٤ ؛ حلية الأولياء ،

٥٦/١ ؛ الاعلام ، ١٤٠/٢ .

(٣) قال ابن حجر " اتفقت الطرق على أنه عكاف بن وداعة الهلالي ، وشذ

محمد بن راشد فقال عكاف بن بشر التميمي ، وخالف فى الاسناد ايضا " .

الاصابه ، ٢٩٦/٢ ؛ اسد الغابه ، ٣/٤ .

(٤) احمد ، المسند ، ١٦٣/٥ ؛ الهيثمى ، مجمع الزوائد ، ٢٥٣/٤ ، قال ابن حجر

بعد أن عدد طرق هذا الحديث " والطرق المذكورة كلها لاتخلو من ضعف

واضطراب " .

الاصابه ، ٤٩٦/٢ ، وقال الهيثمى " رواه احمد وفيه راو لم يسم وبقيّة

رجالها ثقات " مجمع الزوائد ، ٢٥٤/٤ .



**وجه الدلالة :** من الأحاديث : وردت هذه الأحاديث بصيغة الأمر ، وهذا الأمر مطلق ، ولم يوجد مايقيد به حاله دون حاله ، والأمر المطلق للوجوب ، فكان النكاح واجبا قال الكاساني مبينا وجه الدلالة عند الموجبين " امر الله عز وجل بالنكاح مطلقا والأمر للفرضية والوجوب قطعاً الا أن يقوم الدليل بخلافه " (١) .

### المناقشة :

نوقش من وجهين :

- (١) نوقش بأن طرق هذا الحديث كلها لا تخلو من ضعف أو اضطراب .
- (٢) وعلى فرض صحته فإنه ايجاب على معين ، فيجوز كون سبب الوجوب قد تحقق (٢) .

### رد المناقشة :

ويمكن أن يرد على دعوى أن الحديث قسبة عين بعدم التسليم ، لأن التعليل في الحديث بلفظ ( شاركم عزابكم ... ) يفيد العموم .

(٥) واستدلوا من جهة المعقول بأن المكلف وان كان في حالة اعتدال فهو عرضة للوقوع في الزنا ، وهو مأمور بأن يتحرر من الزنا ، ولايتوصل الى هذا التحرر الا بالزواج ، فيكون الزواج واجبا ، لأن مالا يتم الواجب به فهو واجب (٣) .

### المناقشة :

نوقش هذا الدليل من وجهين :

- (١) نوقش بأن الزواج ليس هو الطريق الوحيد للتحرر من الزنا ، بل هناك طرق أخرى منها التسرى ، ومنها الصوم الذي يضعف الشهوة كما في الحديث ( ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء ) (٤) .

- 
- (١) بدائع الصنائع ، ٢٢٨/٢ .
  - (٢) انظر : فتح القدير ، ١٠١/٣ .
  - (٣) انظر : المبسوط ، ١٩٣/٤ .
  - (٤) انظر: عثمان ، احمد ، اثار عقد الزواج في الشريعة الاسلامية ، (الرياض : جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م) ، ص ٢٣ .

(٢) ويمكن أن يناقش أيضا بأن الوقوع فى الزنا اما أن يكون ظنا أو وهما فان كان ظنا وجب عليه الزواج وان كان غير ذلك فليس واجبا ، وهذا مايقول به الجمهور .

### أدلة القائلين بالاستحباب :

استدلوا بالكتاب والسنة

(١) أما الكتاب فيقوله تعالى ﴿ فان خفتن الا تعدلوا فواحدة أو ماملكت ايما نكم ﴾ (١) .

وجه الدلالة : قال ابن رشد " وملك اليمين ليس بواجب باجماع ، ولا يصح التخيير بين واجب وماليس بواجب ، لأن ذلك مخرج للواجب عن الوجوب " (٢) .

(٢) واستدلوا أيضا بقوله تعالى ﴿ والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم أو ماملكت ايما نهم ، فانهم غير ملومين ﴾ (٣) .

وجه الدلالة : أمر الله سبحانه وتعالى بحفظ الفروج الا على أحد طريقين وهما نكاح الزوجات أو عن طريق ملك اليمين ، فدل ذلك على أن النكاح غير واجب ، لأن من حفظ فرجه عن الزنا بملك اليمين أو باستغناؤه عن النكاح فقد توجه اليه الثناء والمدح من الله عز وجل (٤) .

(٣) واستدلوا من جهة السنة بما رواه عبدالله بن مسعود رضى الله عنه قال : قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ( يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء ) (٥) .

- 
- (١) سورة النساء ، آية ( ٣ ) .
  - (٢) المقدمات الممهدة ، ٤٥٢/١ .
  - (٣) سورة المعارج ، آية ( ٢٩ - ٣٠ ) .
  - (٤) انظر : المقدمات الممهدة ، ٤٥٢/١ .
  - (٥) سبق تخريجه ص ( ٢٩٩ - ٢٣٠ ) .

وجه الدلالة : تؤخذ دلالة النذب والاستحباب فى هذا الحديث

من وجهين :

(١) أن النبى صلى الله عليه وسلم " أقام الصوم مقام النكاح ، والصوم ليس بواجب ، فدل على أن النكاح ليس بواجب أيضا ، لأن غير الواجب ليس بواجب " (١) .

(٢) ان النبى صلى الله عليه وسلم علل الأمر بالنكاح الذى خاطب به الشباب بانه اغض للبصر واحصن للفرج ، فمن علم من نفسه حفظ الفرج وغض البصر بالتسرى أو بالصوم فلا يكون الزواج فى حقه واجبا ، بل يكون الوجوب قاصرا على المستطيع الذى يخاف على نفسه الوقوع فى الزنا (٢) .

### (( الرأى أراجع ))

بعد هذا العرض لأقوال العلماء وأدلتهم يترجح لنا قول القائلين باستحباب النكاح وندبه فى حالة الاعتدال وذلك لما يلى :

- (١) لقوة ادلتهم وسلامتها وصحتها .
- (٢) ان ادلة القائلين بالوجوب قد نوقشت بما يفيد مرجوحيتها وعدم سلامتها ، وخاصة الأحاديث التى استدلووا بها ، والتى لم يخل بعضها من ضعف ، وعلى فرض صحتها فالأمر الوارد فيها ليس للوجوب بل هو للنذب والاستحباب ، لأن هناك أدلة أخرى قد صرفت هذا الأمر الى النذب وقصد أشار اليها القرطبى (٣) بقوله " وصرف الجمهور الأمر عن ظاهره لشيئين :

- 
- (١) بدائع الصنائع ، ٢٢٩/٢ .
  - (٢) انظر : كشاف القناع ؛ ٦/٥ ، طرح التثريب ، ٥/٧ .
  - (٣) هو محمد بن احمد بن ابي بكر بن فرج ، اندلسى من أهل قرطبه ، انصارى ، من كبار المفسرين ، اشتهر بالصلاح والتعبد ، رحل الى المشرق واستقر فى مدينة فى شمالى اسبوط بمصر ، وتوفى بها عام ( ٦٧١ هـ ) .

انظر: الديباج المذهب، ٣٠٨/٢، نفح الطيب، ٢١٠/٢، الاعلام، ٣٢٢/٥.



أحدهما :

أن الله تعالى قد خير بين التزويج والتسرى بقوله تعالى ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾ (١) ثم قال ﴿أو ما ملكت أيمانكم﴾ ، والتسرى ليس بواجب اجماعاً فالنكاح لا يكون واجباً ، لأن التخيير بين الواجب وغيره يرفع وجوب الواجب ..... .

ثانيهما :

قوله تعالى ﴿والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم — أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين﴾ (٢) ، ولا يقال في الواجب أن فاعله غير ملوم " (٣) .

ويضاف الى مقاله القرطبي من الأمور الصارفة في الأحاديث — من الوجوب الى الندب ؟

(أ) ان النبي صلى الله عليه وسلم ارشد الى الصوم والصوم ليس بواجب .

(ب) ان بعضاً قليلاً من الصحابة لم يتزوج ، وقد علم الرسول صلى الله عليه وسلم منهم ذلك ، ولم ينكره عليهم ، فدل على عدم وجوبه — وانما ندبه واستحباه (٤) .

(ج) ان القول بسنية النكاح وافضليته هو قول عامة الصحابة — والتابعين (٥) .

- 
- (١) سورة النساء ، آية ( ٣ ) .  
 (٢) سورة المعارج ، آية ( ٢٩ - ٣٠ ) .  
 (٣) تفسير القرطبي ، ٢/٢٣٩ .  
 (٤) انظر : بدائع الصنائع ، ٢/٢٢٨ .  
 (٥) انظر : ايثار الانصاف ، ص ١٠٣ .

## السؤال الثانية : العرب بعضهم أكفاء بعض في النكاح .

### تعريف الكفاءة فى اللغة :

الكفاءة فى اللغة هى المماثلة فى القوة والشرف ، جاء فى المطلع :  
كفاً الخاطب كفاءة : صار كفيثاً لمن خطب اليه والكفاءة فى الزواج أن  
يكون الرجل مساوياً للمرأة فى حسيها ودينها وغير ذلك ، والكفاءة فى  
العمل : القدرة عليه وحسن تصريفه (١) .

### تعريف الكفاءة فى اصطلاح الفقهاء :

هى : " مساواة الرجل للمرأة فى امور مخصوصه بحيث لايعير الزوجه  
ولا الأولياء بزواجها منه " (٢) .

### الأشهر الوارد من أبى بكر :

عن زيد بن اسلم (٣) عن أبيه قال : اشتراى عمر بن الخطاب سنة  
اثنى عشرة ، وهى السنة التى قدم بالأسعث بن قيس (٤) فيها أسيرا ، فأنا

(١) انظر : الفيروزآبادى ، القاموس المحيط ، مادة ( كفاء ) ؛ مجمع  
اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، الطبعة الثانية ، اخراج  
ابراهيم يونس وآخرون ، ( مصر : دار احياء التراث العربى ،  
١٣٩٣ هـ / ١٩٧١ م ) مادة ( كفاءة ) ؛ المطلع ، ص ٣٢ .

(٢) عامر ، عبدالعزيز ، الأحوال الشخصية ، الطبعة الثانية ، (القاهرة :  
دار الفكر العربى ، ١٣٨١ هـ ) ، ص ١١١ .

(٣) هو زيد بن اسلم العدوى العمرى ، مولاهم ، ابواسامه أو أبوعبدالله :  
فقيه مفسر ، من أهل المدينة ، كان مع عمر بن عبدالعزيز أيام  
خلافته ، واستقدمه الوليد بن يزيد ، فى جماعة من فقهاء المدينة  
الى دمشق مستفتيا فى أمر . وكان ثقة ، كثير الحديث ، له حلقة فى  
المسجد النبوى وله كتاب فى التفسير النبوى ، رواه عنه ولده  
عبدالرحمن ، توفى عام ( ٦٨ هـ ) .

انظر : تذكرة الحفاظ ، ١٣٢/١ ؛ تهذيب التهذيب ، ٣٤١/٣ ؛ الاعلام ،  
٥٦/٣ .

(٤) هو الأشعث بن قيس بن معدى كرب ، ابومحمد ، الكندى ، وفد الى  
النبي صلى الله عليه وسلم سنة عشر من الهجرة فى وفد كندته ،  
وكانوا ستين راكبا فأسلموا ، وقال الأشعث لرسول الله صلى الله ==

انظر اليه فى الحديد يكلم ابابكر الصديق ، وابوبكر يقول له : فعلت وفعلت حتى كان آخر ذلك اسمع الاشعث بن قيس يقول : ياخليفة رسول الله استبقنى لحربك وزوجنى اختك ، ففعل ابوبكر رحمه الله ، فمن عليــــــــــــه وزوجه أخته أم فروة بنت ابى قحافة (١) .... " (٢) .

### لله الأثر:

دل هذا الأثر من فقه ابى بكر الصديق رضى الله عنه على أنه كان يرى أن العربى كفؤ للعربية سواء كان قرشياً أو غيره ، حيث زوج أخته أم فروة القرشية من الأشعث بن قيس الكندى وهو من قبيلة كنده العربية (٣).

### ثمه:

اتفق الفقهاء رحمهم الله على أن الكفاءة فى الزوج من الحقوق المشتركة بين المرأة وأولياؤها ، فلو اتفق الأولياء على تزويج المرأة

== عليه وسلم أنت منا ، فقال نحن بنو النضر ابن كنانة لانقــــــــــــفــــــــــــو امنا ولاننتفى من ابينا ، فكان الأشعث يقول : لا أوتى بأحد يخفى قريشاً من النضر بن كنانة الا جلدته ، ارتد بعد وفاة النبی صــــــــلى الله عليه وسلم فسير ابوبكر الجنود الى اليمن فأحضره أسيراً ثم اسلم ، شهد اليرموك والقادسية وغيرها ، سكن الكوفة ، توفى سنة ( ٤٢ هـ ) .

انظر : طبقات ابن سعد ، ٢٢/٦ ؛ اسد الغابه ، ٩٧/١ ؛ الاصابة ، ٥١/١ ؛ تهذيب التهذيب ، ٣١٣/١ .

(١) هى أم فروة بنت أبى قحافة التيمييه أخت ابى بكر الصديق ، أمها هند بنت بجير ، ولدت أم فروة لـلأشعث ابنه محمد ، وكانت من المبايعات ، بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وروت عنه انه قال احب الأعمال الى الله عز وجل الصلاة فى أول وقتها .

انظر : اسد الغابه ، ٦٠٨/٥ ؛ الاصابه ، ٤٨٢/٤ .

(٢) أخرجه ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، قال : اخبرنا محمد بن عمر ، قال : حدثنى هشام بن سعد عن زيد بن اسلم ، ١٠/٥ ؛ الاستيعاب فى معرفة الاصحاب ، ٤٨٤/٤ ؛ اسد الغابه ، ٦٠٨/٥ ؛ الاصابه فى تمييز الصحابه ، ٤٨٣/٤ .

قال ابن حجر " وقصة تزويجها مشهورة فى كتب الاخباريين ) ، الاصابة ،

٤٨٣/٤ .

(٣) انظر : المغنى ، ٣٦/٧ .

بمسلم غير كفء لها ورضيت هي بذلك فان الزواج صحيح (١) ، حتى ان الحنفية الذين يرون أن المرأة البالغة العاقله لها أن تزوج نفسها من كفء ، قالوا " واذا زوجت المرأة نفسها من غير كفء فلأولياء أن يفرقوا بينهما دفعا لضرر العار عن انفسهم " (٢) ، ولذلك اشترط جمهور الفقهاء الولي لعقد النكاح ، حتى يختار الزوج الكفء لموليته .

وقد اتفق الفقهاء أيضا على القول بمشروعية الكفاءة وأنها شرط لزوم وليس شرط صحه ، يقول ابن تيمية " اتفق الفقهاء على اعتبار الكفاءة في الدين وعلى ثبوت الفسخ بهذه الكفاءة " (٣) .

والأمور التي تعتبر فيها الكفاءة من المسائل التي وقع فيها خلاف بين الفقهاء ، وان كانت في جملتها لاتخرج عن واحد من الأمور التالية : الاسلام والحرية والنسب والمال والصناعة والسلامة من العيوب ، قال الخطابي " والكفاءة معتبرة في قول أكثر العلماء بأربعة أشياء : الدين والحرية والنسب والصناعة ، ومنهم من اعتبر السلامة من العيوب واليسار ، فيكون جماعها ست خصال " (٤) .

وقد اتفق الفقهاء على اعتبار الكفاءة في الدين ، واتفق جمهور العلماء عدا المالكية على اعتبار الكفاءة في الحرية والنسب والحرفه ، كما اتفق المالكية والشافعية على خصلة السلامة من العيوب المثبتة للخيار ، واتفق الحنفية في ظاهر الرواية والحنبلة على خصلة المال (٥) ،

(١) انظر : المغنى ، ٣٤/٧ ؛ رحمة الآمه ، ٣٤/٧ ؛ بدائع الصنائع ، ٣١٧/٢ ، حاشية ابن عابدين ، ٨٤/٢ ؛ حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ، ٢٤٩/٢ ؛ مغنى المحتاج ، ١٦٤/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ٢٥٣/٦ ؛ الحجاوى ، الاقناع ، ١٧٩/٣ ؛ شرح المنتهى ، ٢٦/٣ .

(٢) المرغينانى ، الهداية ، ١٨٧/٣ ؛ بدائع الصنائع ، ٣١٨/٢ .

(٣) ابن تيمية ، احمد بن عبدالحليم ، التفسير الكبير ، الطبعة الأولى ، ( بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م ) ، ٢٨٠/٥ ، المصادر السابقة .

(٤) معالم السنن ، ٤٤/٣ .

(٥) انظر : فتح القدير ، ١٨٨/٣ ؛ بدائع الصنائع ؛ حاشية ابن عابدين ، ٨٦/٢ ؛ الاختيار ، ٩٨/٣ ؛ جواهر الاكلیل شرح مختصر خليل ، ٢٨٨/١ ، ==

ولأن المسألة الواردة عن ابي بكر خاصة بكفاءة النسب ومدى اعتبارها فى النكاح فسأكتفى بالحديث المفصل عن هذه المسألة ، دون التعرض للخصال الأخرى .

### آراء الفقهاء فى اعتبار كفاءة النسب وهل العرب أكفاء لبعضهم البعض قرشيهم وغيره :

اتفق جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة على اعتبار الكفاءة فى النسب ، وخالفهم فى ذلك المالكية ، وقد انفرد الحنفية بتخصيص الكفاءة فى النسب بين العرب دون العجم معللين ذلك بأن العرب هم الذين عنوا بحفظ أنسابهم وتفاخروا بها دون غيرهم ، ولذلك اعتبر فيهم الاسلام والحرية فقط (١) .

كما اتفق جمهور الفقهاء على أن العرب من غير قریش أكفاء لبعضهم البعض ، واختلفوا بعد ذلك فى كفاءة العربى للقرشية ، وفيما يلى عرض لنصوص الفقهاء واقوالهم فى ذلك :

(١) الحنفية : قال صاحب اللباب " والكفاءة تعتبر فى النسب لوقوع التفاخر به ، فقریش بعضهم أكفاء لبعض ، وبقية العرب بعضهم أكفاء لبعض وليسوا بأكفاء لقریش ، والعجم ليسوا بأكفاء للعرب وهم أكفاء بعضهم " (٢) .

(٢) المالكية : قال خليل " والمولى وغير الشريف والأقل جاها كفه " (٣) وقال صاحب الجواهر " والرجل الأقل جاها كفه للحررة أصالة

---

== شرح الزرقانى على خليل ، ٢٠٢/٣ ؛ حاشية البنانى على الزرقانى ، ٢٠٢/٣ ؛ مواهب الجليل ، ٤٦٦/٣ ؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ٢٤٩/٢ ؛ تحفة المحتاج ، ٢٧٧/٧ ؛ نهاية المحتاج ، ٢٥٥/٧ ؛ مغنى المحتاج ، ١٦٥/٣ ؛ كشف القناع ، ٦٧/٥ ؛ شرح المنتهى ، ٢٦/٣ - ٢٧ ؛ الانصاف ، ١٠٧/٨ - ١٠٩ ؛ بداية المجتهد ، ١٢/٢ ؛ موسوعة الاجماع ، ١١٣٩/٢ .

(١) انظر : حاشية ابن عابدين ، ٨٧/٣ .

(٢) اللباب شرح الكتاب ، ١٣/٣ ؛ بدائع الصنائع ، ٣١٩/٢ ؛ فتوح

القدير ، ١٨٨/٦ .

(٣) مختصر خليل مطبوع مع جواهر الاكليل ، ٢٨٨/١ .

والشريعة نسبا وذات الجاه الزائد " (١) .

(٣) الشافعية : جاء فى معنى المحتاج " وليس غير قرشى من العرب مكافئا قرشيه ..... وليس غير هاشمى ومطلبى كفوا لهما ..... ان غير قريش من العرب بعضهم اكفاء لبعض " (٢) .

(٤) الحنابلة : قال البهوتى " والعرب قريش وغيرهم بعضهم لبعض اكفاء وسائر الناس بعضهم لبعض اكفاء " (٣) قال صاحب الانصاف " وهو المذهب " (٤) .

وبناء على ما سبق يظهر لنا أن فى كفافة العربى للقرشية ثلاثة أقوال :

- (١) ان العربى كفء للقرشية وغيرها وهو قول ابى بكر الصديق رضى الله عنه ، وبه قال المالكية والحنابلة .
- (٢) أن العربى ليس بكفء للقرشية ، وان قريشا أكفاء لبعضها مطلقا وهو قول الحنفية .
- (٣) ان العربى ليس بكفء للقرشية ، وأن القرشى غير الهاشمى والمطلبى ليس كفوا للقرشية الهاشمية والمطلبية .

#### الأدلة :

أدلة القائلين بأن العرب أكفاء لبعضهم قرشيهم وغيره :

- (١) استدلو بما رواه ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( العرب بعضهم أكفاء بعض ، والموالى بعضهم أكفاء بعض ، الا حاككا أو حجاما ) (٥) .

- 
- (١) جواهر الاكلیل ، ٢٨٨/١ ، التاج والاكلیل ، ٤٦١/٣ .
  - (٢) الشربينى ، ١٦٦/٤ ؛ تحفة المحتاج ، ٢٧٩/٧ ؛ نهاية المحتاج ، ٢٥٧/٦ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ، ١٦٦/٤ .
  - (٣) شرح منتهى الارادات ، ٢٧/٣ ؛ كشف القناع ، ٦٧/٥ .
  - (٤) الانصاف ، ١٠٩/٨ .
  - (٥) الهيثمى ، مجمع الزوائد ، باب الكفاءة ، ٢٧٨/٤ ؛ ابن عدى ، الكامل ، ٩٥/٥ ؛ كشف الأستار ، ١٦٠/٢ - ١٦١ .
- ==

المناقشة :

نوقش هذا الحديث بأنه ضعيف (١) .

رد المناقشة :

ويجاب بأن العرف والعمل جاز عليه ، وليس هناك ما يعارضه ، فقد سئل الامام احمد عن هذا الحديث فقليل له : كيف تأخذ به وأنت تضعفه ، قال العمل عليه ، أى أنه يوافق العرف (٢) .

(٢) واستدلوا بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته حيث زوج عليه الصلاة والسلام ابنتيه (٣) عثمان بن عفان رضى الله عنه (٤) ، وزوج ابنته زينب (٥) للعاص (٦) ابن ابى الربيع (٧) ، وهما من بنى

== والحديث ضعيف بجميع طرقه ، انظر : بلوغ المرام ، ص ١٨٤ ، الدراية فى تخريج احاديث الهداية ، ٦٣/٢ ؛ مجمع الزوائد ، ٢٧٨/٤ ؛ سبل السلام ، ٢٧٤/٣ ؛ نيل الاوطار ، ١٢٩/٦ .

(١) قال ابن حجر " رواه الحاكم وفى اسناده راو لم يسم ، واستنكره ابوحاتم وله شاهد عند البزار بسند منقطع " ولم أقف عليه فى المستدرک فلعله فى غيره ، انظر : بلوغ المرام ، ص ١٨٤ .

(٢) انظر : شرح منتهى الارادات ، ٢٧/٣ .

(٣) هما رقيه وأم كلثوم .

(٤) انظر : اسد الغابه ، ٣٧٦/٣ .

(٥) هى زينب بنت محمد عليه الصلاة والسلام ، القرشية الهاشمية ، كبرى بناته ، تزوج بها ابن خالتها ابوالعاص بن الربيع ، وولدت له عليا وأمامه ، فمات على صغيرا ، وبقيت امامه فتزوجها على رضى الله عنه بعد موت فاطمه ، ماتت عام ( ٨ هـ ) .

انظر : الاصابه ، ٣١٢/٤ ؛ طبقات ابن سعد ، ٣٠/٨ ؛ الاعلام ، ٦٧/٣ .

(٦) هو القاسم بن الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس بن عبد مناف ، ابوالعاص ، صحابى من اصهار النبى صلى الله عليه وسلم غلب عليه لقبه ( ابوالعاص ) وكان يلقب ( جرو البطحاء ) ويقال له ( الأمين ) ، تزوج زينب بنت النبى صلى الله عليه وسلم فى الجاهلية بمكة وتأخر اسلامه ، فكانت عند ابيها بالمدينة ، واسلم فأعيدت اليه ، توفى عام ( ١٢ هـ ) .

انظر : الاصابه ، ١٢١/٤ ؛ الاستيعاب ، ١٢٥/٤ ؛ الاعلام ، ١٧٦/٥ .

(٧) انظر : ابن ماجه ، السنن ، كتاب النكاح ( ٩ ) باب الزوجين يسلم

أحدهما قبل الآخر ( ٦٠ ) حديث ( ٢٠٠٩ ) ، ٦٤٧/١ ، ابوداود ، كتاب ==

عبد شمس ، وزوج عليه الصلاة والسلام زينب بنت جحش القرشية (١) ———  
 زيد (٢) بن حارثه موله ، وزوج فاطمة (٣) بنت قيس القرشيه من اسامه بن  
 زيد ، وتزوج بلال بن رباح (٤) بأخت عبدالرحمن بن عوف (٥) .

== الطلاق (٧) باب الى متى ترد عليه أمراؤه اذا أسلم (٢٤) حديث ———  
 (٢٢٤٠) ، ٦٧٥/٢ ، الترمذى ، كتاب النكاح (٩) باب ما جاء فى الزوجين  
 المشركين يسلم احدهما (٤٢) حديث (١١٤٢) ، ٤٤٨/٣ .

وقال الترمذى ( هذا حديث ليس باسناده بأس ) .

(١) هى زينب بنت جحش بن رباب الأسديه ، من أسد خزيمه ، أم المؤمنين ،  
 واحدى شهيرات النساء فى صدر الاسلام ، كانت زوجة زيد بن حارثه ،  
 واسمها (بره) وطلقها زيد فتزوج بها النبى صلى الله عليه وسلم  
 وسماها ( زينب ) وكانت من أجمل النساء ، وبسببها نزلت آية  
 الحجاب ، روت (١١) حديثا ، توفيت عام ( ٢٠ هـ ) .

انظر : طبقات ابن سعد ، ١٠١/٨ ؛ اسد الغابه ، ٤٦٣/٥ ؛ الاعلام ، ٦٦/٣ .  
 (٢) هو زيد بن حارثه بن شراحيل أو ( شرحبيل ) الكلبى ، صحابى ، اختطف  
 فى الجاهلية ضغيرا ، واشترته خديجة بنت خويلد فوهبته الى النبى  
 صلى الله عليه وسلم حين تزوجها ، فتبناه النبى صلى الله عليه  
 وسلم — قبل الاسلام — وأعتقه وزوجه بنت عمته ، واستمر الناس يسمونه  
 زيد بن محمد ، حتى نزلت آية ﴿ ادعوهم لأبائهم ﴾ وهو من أقدم  
 الصحابة اسلاما ، وكان النبى صلى الله عليه وسلم لا يبعثه فى سرية  
 الا أمره عليها ، وكان يحبه ويقدمه ، وجعل له الاماره فى غزوة مؤتة ،  
 فاستشهد فيها عام ( ٨ هـ ) .

انظر : الاصابه ، ٥٦٣/١ ، صفة الصفوة ، ٩٩/١ ، الاعلام ، ٥٦/٣ .  
 (٣) هى فاطمه بنت قيس بن خالد القرشية الفهرية ، أخت الضحاك بن قيس  
 الأمير ، صحابية جليله ، من المهاجرات الأول ، لها رواية للحديث ،  
 كانت ذات جمال وعقل ، وفى بيتها اجتمع اصحاب الشورى عند قتل  
 عمر ، توفيت عام ( ٥٠ هـ ) أو نحوها .

انظر : تهذيب التهذيب ، ٤٧١/١٢ ، الاصابه ، ٣٨٤/٤ ، الاعلام ، ١٣١/٥ .  
 (٤) هو بلال بن رباح الحبشى ، ابوعبدالله ، مؤذن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ، وخازنه على بيت ماله ، من مولدى السراة ، واحداً  
 السابقين للاسلام ، وفى الحديث : بلال سابق الحبشه ، وكان شديداً  
 السمرة ، نحيفا طوالا ، شهد المشاهد كلها مع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ، ولما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن بلال ،  
 ولم يؤذن بعد ذلك ، وأقام حتى خرجت البعوث الى الشام فسار معهم ،  
 وتوفى فى دمشق عام ( ٢٠ هـ ) روى له الشيخان (٤٤) حديثا .

انظر : طبقات ابن سعد ، ٢٣٢/٣ ؛ اسد الغابه ، ٢٠٦/١ ؛ الاعلام ، ٧٣/٢ .  
 (٥) انظر : مسلم ، الصحيح ، كتاب الطلاق (١٨) باب المطلقة ثلاثا لأنفقه لها (٦٠)  
 حديث (١٤٨) ، ١١١٤/٢ ؛ زاد المعاد ، ١٥٩/٢ ؛ سبل السلام ، ٢٧٥/٣ .



المناقشة :

نوقشت تلك الوقائع بأنها تمت وجازت لأن النساء والأولياء اسقطوا حق الكفاءة ، وتنازلوا عنها لمصلحة أخرى ، ولا خلاف في أن الكفاءة حق لهم إذا تراضوا على إسقاطه جاز النكاح وصح ، جاء في الفتح " وانما جاز لاسقاطهن حق الكفاءة هن وأولياؤهن " (١) .

رد المناقشة :

ويمكن الجواب على ذلك بأن هذا الفعل تم عن طريق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو المشرع لهذه الأمة ، فلو كان هناك عدم تكافؤ بين القرشيات ومن زوجهن الرسول صلى الله عليه وسلم لبينه ووضحه ، وحيث لم يرد شيء من ذلك عنه عليه الصلاة والسلام دل ذلك على عدم اشتراطه .

(٣) واستدلوا على كفاءة العرب لبعضهم البعض دون غيرهم بأنهم أفضل من غيرهم لأنهم فضلوا برسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) .

ثانيا : أدلة القائلين بأن العربي ليس يكفء للقرشية وان قریشا

أكفاء لبعضها البعض :

(١) استدلوا بما رواه واثلة بن الاسقع (٣) رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ان الله اصطفى من ولد ابراهيم اسماعيل واصطفى من ولد اسماعيل بنى كنانة واصطفى من بنى كنانة قريشا واصطفى من قريش بنى هاشم ، واصطفانى من بنى هاشم ) (٤) .

(١) فتح القدير ، ١٨٧/٣ .

(٢) انظر : كشف القناع ، ٦٨/٥ .

(٣) هو واثله بن الاسقع بن عبد العزيز بن عبد ياليل ، ابو الاسقع ، وقيل ابو شداد وقيل غير ذلك ، الليثى الكنانى ، صحابى ، اسلم قبل تبوك وشهدها ، روى عن النبى صلى الله عليه وسلم وعن جماعة من الصحابة ، وقيل انه خدم النبى صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين ، من أهل الصفه ، ثم نزل الشام ، قال ابوحاتم : شهد فتح دمشق وحمص وغيرهما ، له فى كتب الحديث ( ٧٦ ) حديثا ، مات عام ( ٨٣ هـ ) .

انظر : الاصابه ، ٢٢٦/٣ ؛ اسد الغابه ، ٧٧/٥ ؛ الاعلام ، ١٠٧/٨ .

(٤) أخرجه مسلم ، الصحيح ، كتاب الفضائل (٤٣) باب فضل نسب النبى صلى

الله عليه وسلم ، حديث (٢٢٧٦/١) ، ١٧٨٢/٤ .

**وجه الدلالة :** دل هذا الحديث على اصطفاء الله لقريش ، وهذا الاصطفاء مشعر بفضلهم على غيرهم من القبائل العربية ، وهذا الفضل يقتضى أن لهم مزية وشرفا على غيرهم ويظهر هذا الفضل فى النكاح فلا يكافى ولا يماثل القرشية الا قرشى .

### المناقشة :

يمكن مناقشة الاستدلال بهذا الحديث بأن تفضيل قريش على سائر العرب لا يقتضى عدم مكافأتهم لغيرهم فى النكاح ، وعدم المكافأة فى النكاح بين قريش وغيرها من القبائل العربية يحتاج الى دليل يدل عليه ، وحيث لا دليل ، بل ان فعل الرسول صلى الله عليه وسلم يقتضى خلافه حينما زوج عددا من القرشيات بعرب غير قرشيين .

(٢) واستدلوا بحديث ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( قريش بعضهم لبعض أكفاء ، قبيلة بقبيله ، والموالى بعضهم لبعض أكفاء رجل برجل ) (١) .

**وجه الدلالة :** جرى العرف بين الناس على أن التفاخر والتعير يقعان بالأنساب فتلحق النقيصه بدناءة النسب ، فلذلك اعتبرت فيه الكفاءة ، والحديث صريح فى بيان أن قريشا أكفاء لبعضها البعض (٢) .

### المناقشة :

نوقش هذا الحديث بضعفه لأن فيه راو لم يسم والحديث على فرض صحته ليس فيه لفظ قريش بل أصل الحديث بدونها (٣) .

- 
- (١) لم يرد هذا الحديث بلفظ قريش بل ورد بلفظ العرب .  
انظر : الدرايه فى تخريج احاديث الهداية ، ٦٣/٢ ، وقد سبق تخريج حديث العرب ٠٠٠٠ ، ص ( ٣١٠ ) من هذه الرسالة .  
(٢) انظر : بدائع الصنائع ، ٣١٩/٢ .  
(٣) الدرايه ، ٦٣/٢ .

ثالثا : أدلة الفريق الثالث :

(١) استدلووا بنفس أدلة الفريق الثانى للتدليل على أن العربى ليس بكفء للقرشيه .

وأما أدلتهم على أن قريشا والعرب ليسوا أكفاء لبنى هاشم وبنى عبدالمطلب فهى :

(١) استدلووا بحديث واثله بن الاسقع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( ان الله أصفى من ولد ابراهيم اسماعيل واصطفى من ولد اسماعيل بنى كنانه ، واصطفى من بنى كنانة قريشا واصطفى من قريش بنى هاشم واصطفانى من بنى هاشم ) (١)

وجه الدلالة : ان الرسول صلى الله عليه وسلم بين فضل بنى هاشم على قريش وهذا الفضل يقتضى عدم مساواتهم ومكافأتهم فى النكاح .

المناقشة :

يمكن مناقشة الاستدلال بهذا الحديث بأن هذا الاصطفاء لبنى هاشم يشعر ببيان فضلهم وشرفهم على غيرهم ولكنه لا يقتضى عدم مساواتهم ومكافأتهم لغيرهم فى النكاح ، بدليل اسقاط الرسول صلى الله عليه وسلم لذلك واجماع الصحابة رضى الله عنهم على عدم اشتراطه ، فقد زوج النبى صلى الله عليه وسلم ابنتيه من عثمان رضى الله عنه وكان أمويا وزوج على رضى الله عنه ابنته من عمر ولم يكن هاشميا بل عدويا ، فدل ذلك على أن الكفاءة فى قريش لاتختص ببطن دون بطن (٢) .

(١) سبق تخريجه ص ( ٣١٣ ) .

(٢) انظر : بدائع الصنائع ، ٣١٩/٢ ، فتح القدير ، ١٩٠/٣ .

(( الرأى الراجح ))

بعد هذا العرض لمذاهب أهل العلم وأدلتهم فى اعتبار الكفاءة فى  
النكاح بين العرب من قريش وغيرها ، يترجح - والله أعلم - مذهب اليه  
ابوبكر الصديق رضى الله عنه ومن أخذ بهذا القول من المالكية والحنابلة  
وغيرهم من أن العرب بعضهم اكفاء لبعض فى النكاح ، قريش وغيرهم فيسه  
سواءً وذلك لما يلى :

- (١) لقوة ادلتهم وحسن توجيههم واستدلالتهم .
- (٢) أن أدلة القائلين بأن العربى غير القرشى ليس بكفاءة للقرشيين  
أو أن بنى هاشم وبنى عبدالمطلب ليسوا بأكفاء لبقيّة بطون قريش  
وسائر العرب ، قد نوقشت بما يبين ضعفها ومعارضتها للثابت من  
فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته ، حيث زوج عليهما  
الصلاة والسلام القرشيات لغير قرشيين وزوج الهاشميات لغير  
الهاشميين ، وكفى بفعله عليه الصلاة والسلام حجة .
- (٣) ان الشريعة الاسلامية قد طالبت ولى المراه بأن يختار لموليتيه  
الزوج المناسب ، وهو الرجل صاحب الدين والخلق ، فعن ابى هريرة  
رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( إذا  
أتاكم من ترضون خلقه ودينه فانكحوه ، الا تفعلوا تكن فتنة فى  
الأرض وفساد كبير ) (١) ولم يثبت شروط زائدة على ذلك .
- (٤) ان اعتبار الكفاءة فى النكاح بين العرب بعضهم البعض أمر جرت به  
عادة الناس واعرافهم ، فهم يأنفون من نكاح الموالى ويرون ذلك  
نقصاً وعاراً ، ولم يرد من الشرع ما يعارض هذا العرف أو ينقصه .

---

(١) سعيد بن منصور ، السنن ، باب ما جاء فى المناكحة ، حديث ( ٥٩٠ ) ،  
١٦٢/١ ؛ ابن ماجه ، السنن ، كتاب النكاح ( ٩ ) باب الاكفاء  
( ٤٦ ) حديث ( ١٩٦٧ ) ، ٦٣٢/١ ، الحاكم ، المستدرک ، كتاب  
النكاح ، ١٦٥/٢ ؛ ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، ٣٣٠/٢ .  
قال الحاكم " هذا حديث صحيح ولم يخرجاه " ولم يوافق  
الذهبي ، التلخيص ، ١٦٥/٢ .

(٥) ان المتأمل فى النصوص والآثار الواردة عن رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم والسلف الصالح فى الكفاءة فى النكاح يلاحظ أن الديين والخلق والأمانة هى جوهر ماورد الحث عليه فى اختيار الزوج، يقول ابن القيم " فالذى يقتضيه حكمه صلى الله عليه وسلم اعتبار الدين فى الكفاءة اصلا وكمالا فلا تزوج مسلمة بكافر ولا عفيفة بفاجر ، ولم يعتبر القرآن والسنة فى الكفاءة أمرا وراء ذلك " (١) فاذا انضم الى هذا ماتعارفه الناس وجرى عليه عملهم مما لم يرد فى الشرع تحذير فيه من عدم كفاءة العجمى للعربية كان ذلك مقبولا ، وهذا الأمر ليس أمرا الزاميا بل هو على سبيل الاختيار والتوافق .

## المسألة الثالثة : جواز تزويج الصغيرة .

### الأثر الواردة من أبي بكر :

عن عائشة رضی الله عنها قالت ( تزوجني رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم لست سنين وبنى بي بنت تسع ) وفي رواية ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بنت سبع سنين ، وزفت اليه وهي بنت تسع سنين ) وفي رواية ( ومكثت عنده تسعا ) (١) .

### الجمع بين الأثرين :

يجمع بين رواية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة وهي بنت ست ورواية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بنت سبع بأن عائشة رضی الله عنها كان لها ست سنين وكسر ، ففي رواية الست ، أسقطت الكسر وفي رواية السبع أثبت الكسر لدخولها في السبع ، أو يقال انها قالت ذلك تقديرا لا تحقيقا (٢) .

### فقه الأثر :

دل هذا الأثر من فقه أبي بكر الصديق رضی الله عنه على جواز تزويج الأب ابنته البكر الصغيرة من كفه وذلك بغير اذنها ورضاها " لأنها لم تكن في تلك الحال ممن يعتبر اذنها " (٣) وقد بوب البخاري لهذا الحديث بقوله " باب انكاح الرجل ولده الصغار " قال صاحب العمدة معلقا على ذلك " مطابقته للترجمة ظاهرة ، لأن ابا بكر رضی الله عنه زوج النبي صلى الله عليه وسلم ابنته عائشة وهي صغيرة " (٤) .

(١) أخرجه البخاري ، الصحيح ، كتاب النكاح ( ٦٧ ) باب انكاح الرجل ولده الصغار ( ٣٨ ) حديث ( ٥١٣٣ ) ، ٣/٣٧١ ؛ مسلم ، الصحيح ، كتاب النكاح ( ١٦ ) باب تزويج الأب البكر الصغيرة ( ١٠ ) حديث ( ١٤٢٢/٦٩ ) ، ٢/١٠٣٨ .

(٢) انظر : عمدة القاري ، ٣١٩/١٦ .

(٣) المغني ، ٤٠/٦ .

(٤) عمدة القاري ، ٣١٩/١٦ .

هذا وقد اتفق الفقهاء على أنه يجوز للآب أن يزوج ابنته البكر الصغيرة من كفه ، قال ابن قدامه " أما البكر الصغيرة فلا خلاف فيها ، قال ابن المنذر : اجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن نكاح الآب ابنته البكر الصغيرة جائز إذا زوجها من كفه " (١) .

وقد خالف هذا الاجماع ابوبكر بن الاصم (٢) وابن شبرمه (٣) الذى اختلف النقل عنه فى هذه المسألة ، فالطحاوى حكى عن ابن شبرمه منعه فيمن لا توطأ ، وحكى ابن حزم عن ابن شبرمه منعه مطلقا ، فليس للآب أن يزوج ابنته البكر الصغيرة حتى تبلغ وتأذن .

وقد أجاب المانعون عن حديث تزويج ابى بكر رضى الله عنه لعائشة وهى صغيرة بأن ذلك من خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم (٤) .

(١) المغنى ، ٤٠/٦ ؛ بداية المجتهد ، ٥/٢ ؛ الهداية ، ١٧٢/٣ ؛ اللباب شرح الكتاب ، ١٠/٣ ؛ التفریع ، ٢٩/٢ ؛ الدردير ، احمد بن محمد ، الشرح الصغير هامش بلغة السالك ، ( بيروت : دار الفکر ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م ) ، ٣٨١/١ ؛ مغنى المحتاج ، ١٤٩/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ٢٢٨/٦ ؛ الاقناع ، ١٦٩/٣ ؛ شرح المنتهى ، ١٣/٣ ؛ الانصاف ، ٥٤/٨ .

(٢) ابوبكر بن الاصم ، شيخ المعتزله ، كان ثمامة بن اشرس يتغالى فيه ويطنب فى وصفه ، كان ديناً وقوراً ، صبوراً على الفقر ، منقبضاً عن الدولة الا أنه كان فيه ميل عن الامام على ، له تفسير وكتاب ( خلق القرآن ) ، مات سنة ( ٢٠١ هـ ) .  
انظر : سير اعلام النبلاء ، ٤٠٢/٩ .

(٣) هو عبدالله بن شبرمه بن الطفيل بن حسان ، ابوشبرمه ، الضبى - نسبة الى ضبة - من أهل الكوفة ، كان ثقة فقيهاً عفيفاً حازماً يشبه النساك ، ولى القضاء على السواد وروى عن انس والتابعين وروى عنه جماعة ، مات عام ( ١٤٤ هـ ) .  
انظر : شذرات الذهب ، ٢١٥/١ ؛ سير اعلام النبلاء ، ٣٤٧/٦ ؛ تهذيب التهذيب ، ٢٢٠/٥ .

(٤) انظر : المحلى ، ٤٥٩/٩ ؛ فتح البارى ، ١٥٦/٩ ؛ فتح القدير ، ١٧٢/٣ .

وقد رد ذلك بأن الخصوصية فى افعال الرسول صلى الله عليه وسلم تحتاج الى دليل ولا دليل على اختصاص الرسول صلى الله عليه وسلم بهذا الفعل ، قال ابن حزم " فمن ادعى انه خصوص لم يلتفت الى قوله ، لقول الله عز وجل ﴿ لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر ﴾ (١) فكل ما فعله عليه الصلاة والسلام فلنا أن نتأسى به فيه الا أن يأتى نص بأنه له خصوص " (٢) .

### الأدلة الدالة على جواز تزويج البكر الصغيرة :

(١) قول الله تبارك وتعالى ﴿ واللاتى يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللاتى لمن يحضن ﴾ (٣) .

وجه الدلالة : جعل الله تبارك وتعالى للنساء اللاتى لم يحضن عدة ثلاثة أشهر ولا تكون العدة ثلاثة أشهر الا من الطلاق فى نكاح أو فسخ فدل ذلك على أنها تزوج وتطلق ، ولا اذن لها فيعتبر (٤) .

(٢) عن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : ( الشيب احق بنفسها من وليها والبكر تستأمر واذنها سكوتها ، وفى رواية لمسلم " والبكر تستأذن فى نفسها " وفى رواية أخرى (والبكر يستأذنها ابوها فى نفسها ) (٥) .

قال صاحب نهاية المحتاج " وهو مجمع عليه فى الصغيره " (٦) .

(٣) واستدلوا بفعل بعض الصحابه :

- 
- (١) سورة الاحزاب ، آية ( ٢١ ) .
  - (٢) المحلى ، ٤٦٠/٩ .
  - (٣) سورة الطلاق ، آية ( ٤ ) .
  - (٤) انظر : المغنى ، ٤٠/٦ .
  - (٥) مسلم ، الصحيح ، كتاب النكاح ( ١٦ ) باب استئذان الشيب فـ
  - النكاح ، حديث ( ٦٦ - ٦٧ - ١٤٢١/٦٨ ) ، ١٠٣٧/٢ .
  - (٦) الرملى ، ٢٢٨/٦ .



(١) فقد تزوج قدامه بن مطعون (١) ابن الزبير حين نفست فليل له فقال :

ان مت ورثتنى ، وان عشت كانت امرأتى (٢) .

قال صاحب فتح القدير " تزوج قدامه بن مطعون بنت الزبيـر —  
يوم ولدت مع علم الصحابة رضى الله عنهم نص فى فهم الصحابة عدم  
الخصوصية فى نكاح عائشة " (٣) .

(٢) زوج على رضى الله عنه ابنته أم كلثوم (٤) وهى صغيرة لعمر بـن  
الخطاب رضى الله عنه (٥) .

وينبغى للاب أن لا يزوج ابنته الصغيرة الا بكفء لا تتضرر معه ، قال  
ابن رشد " وكذلك اتفقوا على أن للمرأة أن تمنع نفسها من انكاح من له  
من الأولياء جبرها اذا لم تكن منه الكفاءة موجودة كالأب فى ابنته البكر  
أما غير البالغ باتفاق " (٦) .

وينبغى له أيضا أن يقصد بهذا الزواج مصلحة ظاهرة لها ، حتى ان  
بعض الفقهاء اشترط لعقد هذا الزواج أن لا يكون بين الأب وابنته عداوة  
ظاهرة ، وأن يزوجه بمهر مثلها من عقد البلد ، وأن يكون الزوج موسرا  
بهذا المهر ، وأن لا يزوجه بمعيب تتضرر بالعشرة معه كأعمى وشيخ هرم (٧) .

(١) هو قدامة بن فطعون بن حبيب الجمحى ، القرشى ، صحابى من السوالة ،  
هاجر الى الحبشه وشهد بدرا وأحدا والخندق وسائر المشاهد مع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ، واستعمله عمر على البحرين ثم عزله ، مات  
عام ( ٣٦ هـ ) .

انظر : تهذيب الاسماء ، ٦٠/٢ ؛ الاصابه ، ٢٢٨/٢ ؛ الاعلام ، ١٩١/٥ .

(٢) انظر : المغنى ، ٤٠/٦ وعزله الى الاثرم فى مسنده .

(٣) ابن الهمام ، ١٧٢/٣ .

(٤) هى ام كلثوم بنت على بن ابى طالب ، القرشية الهاشمية ، مـن  
فواضل عصرها ولدت قبل وفاة النبى صلى الله عليه وسلم ، وخطبها  
عمر وتزوجها سنة ( ١٧ هـ ) ، وظلت عنده حتى قتل ، وولدت له زيد  
ورقيه ، وكان عمر رضى الله عنها يقول عنها حين خطبها من ابيها  
( زوجنيها يا ابا الحسن فانى ارصد من كرامتها ما لا يرصد أحد ) ،  
وتزوجت بعد عمر عون بن جعفر ، توفيت هى وابنها زيد فى وقت واحد  
وصلى عليهما عبدالله بن عمر رضى الله عنهم اجمعين .

انظر : اسد الغابة ، ٦١٤/٥ ؛ الاصابه ، ٤٩٢/٤ ؛ الاعلام النساء ، ٢٥٥/٤ .

(٥) انظر : المصادر السابقة .

(٦) بداية المجتهد ، ١٢/٢ .

(٧) انظر : مغنى المحتاج ، ١٤٩/٣ ؛ كشف القناع ، ٤٣/٥ .

## السؤال الرابعة : جواز تزوج الرجل بالمرأة التي زنا بها بعد توبتهما .

### الأثار الواردة من ابى بكر :

(١) عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة (١) قال : سئل ابوبكر الصديق عن رجل زنى بامرأه ثم يريد أن يتزوجها ، قال : مامن توبة افضل ممن أن يتزوجها خرجا من سفاح الى نكاح (٢) .

(٢) عن نافع (٣) قال : جاء رجل الى ابى بكر ، فذكر له أن ضيفا له افتضأخته ، استكرهها على نفسها ، فسأله فاعترف بذلك ، فضربها ابوبكر الحد ونفاه سنة الى فذك (٤) ، ولم يضربها ولم ينفها ، لأنفسه

(١) هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلى ، ابوعبد الله : مفتى المدينة ، وأحد الفقهاء السبعة فيها ، من أعلام التابعين ، ولد فى خلافة عمر أو بعدها ، قال عنه ابن سعد : كان ثقة عالما فقيها كثير الحديث والعلم بالشعر وقد ذهب بصره ، له شعر جيد أورد ابوتمام قطعة منه فى الحماسة ، وابوالفرج فى الأغانى وهو مؤدب عمر بن عبدالعزيز ، مات بالمدينة عام ( ٩٨ هـ ) .

انظر : طبقات ابن سعد ، ٢٥٠/٥ ؛ وفيات الأعيان ، ١١٥/٣ ؛ سير اعلام النبلاء ، ٤٧٥/٤ ؛ الاعلام ، ١٩٥/٤ .

(٢) أخرجه عبدالرزاق ، المصنف ، باب الرجل يزنى بامرأه ثم يتزوجها ، أثر رقم ( ١٢٧٩٥ ) ، ٢٠٧/٧ ، أخرجه بسنده عن شيخ من أهل المدينة قال : سمعت ابن شهاب يحدث عن عبيد الله بن عبد الله ، كنز العمال ، اثر رقم ( ١٣٤٥٠ ) ، ٤١٠/٥ .

(٣) هو نافع المدني ، ابوعبد الله ، من ائمة التابعين بالمدينة ، كان علامة فى فقه الدين ، متفقا على رأسته ، كثير الرواية للحديث ، ثقة ، لا يعرف له خطأ فى جميع ما رواه ، وهو ديلمى الأصل ، مجهول النسب ، أصابه عبد الله بن عمر صغيرا فى بعض مغازيه ، ونشأ فى المدينة ، وارسله عمر بن عبدالعزيز الى مصر ليعلم أهل السنن ، مات سنة ( ١١٧ هـ ) .

انظر : تهذيب التهذيب ، ٣٦٨/١ ؛ وفيات الاعيان ، ٣٦٧/٥ ؛ تذكرة الحفاظ ، ص ٤٠ ؛ الاعلام ، ٥/٨ .

(٤) فذك : قرية بالحجاز تقع فى شمال خيبر احدى القرى التابعة للمدينة . افاءها الله على رسوله صلى الله عليه وسلم فى سنة سبع صلحا . انظر : معجم البلدان ، ٢٣٨/٤ .

استكرهها ، ثم زوجها اياه ابوبكر وادخله عليها (١) .

(٣) وعن الزهري أن رجلا فجر بامرأة وهما بكران ، فجلدهما ابوبكر

ونفاهما ، ثم زوجها اياه بعد الحول (٢) .

(٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : بينما ابوبكر الصديق في

المسجد اذ جاء رجل فلاث (٣) عليه لوثا من كلام وهو دهش (٤) ، فقال

ابوبكر لعمر ، قم فانظر في شأنه فان له شأننا فقام اليه عمر فقال له :

ان ضيفا ضافني فزني بابنتي ففرض عمر في صدره وقال له : قبحك الله ،

لا سترت على ابنتك ، فأمر بهما ابوبكر ففرضا الحد ثم زوج احدهما

الآخر ، ثم أمر بهما أن يغربا حولا (٥) .

### لله الآثار :

دلت هذه الآثار من فقه ابى بكر الصديق رضي الله عنه على أنه كان

يرى أن الزانى والزانية البكرين اذا تابا من زناهما ، فانه يجوز

(١) أخرجه عبدالرزاق ، المصنف ، باب الرجل يزني بالمرأة ثم يتزوجها ،

أثر رقم (١٢٧٩٦) ، ٢٠٤/٧ ، أخرجه بسنده قال : أخبرنا عبدالله بن

عمر عن نافع ؛ الهندي ، كنز العمال ، أثر رقم (١٣٤٥٢) ، ٤١٠/٥ .

(٢) أخرجه ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب النكاح ، باب في الرجل

يفجر بالمرأة ثم يتزوجها ، ٢٤٩/٤ ، أخرجه بسنده عن حفص عن

أشعث عن الزهري ٥٠٠٠ ؛ البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الحدود ،

باب ما جاء في نفى البكر ، ٢٢٣/٨ .

(٣) لاث : اللوث بالفتح البينه الضعيفة غير الكاملة ، ومنه قيل للرجل

ضعيف العقل الوث وفيه لوثة ، بالفتح اي حماقة .

انظر : المصباح المنير ، مادة ( لوث ) .

(٤) دهش : من باب تعب أى ذهب عقله حياء وخوفا .

انظر : المصباح المنير ، مادة ( دهش ) .

(٥) أخرجه ابن حزم ، المحلى ، ٤٧٦/٩ ، أخرجه بسنده قال : حدثنا يحيى

بن عبدالرحمن بن مسعود ، نا احمد بن دحيم نا ابراهيم بن حماد

نا اسماعيل بن اسحاق القاضي نا على بن عبدالله المديني نا يحيى

بن زكريا بن ابى زائده نا محمد بن اسحاق عن نافع عن ابن عمر ٥٠٠٠ ؛

البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الحدود ، باب ما جاء في نفى

البكر ، ٢٢٣/٨ ؛ الهندي ، كنز العمال ، أثر رقم ( ١٣٤٥٤ ) ،

٤١١/٥ .

للزاني أن ينيكح المرأة التي زنى بها ، وهذه الآثار صريحة في بيان حكم هذه المسألة ، بل أن ابابكر رضى الله عنه يرى أن خير توبة للزاني وكفارة لمن زنى بها وهتك عرضها أن يتزوج بها ، قال ابن حزم : " وقد جاء إباحة نكاحهما ( عن أبي بكر وعمر وابن عباس وابن عمر ) (١) .

### آراء الفقهاء في حكم زواج الزاني بالزانية :

اختلف الفقهاء رحمهم الله من السلف وغيرهم في حكم نكاح الزاني بالزانية هل ذلك جائز مشروع أو غير ذلك ، وفيما يلي عرض لنصوص الفقهاء في ذلك :

(١) الحنفية : جاء في الفتاوى " وفي مجموع النوازل إذا تزوج امرأة قد زنا بها هو وظهر بها حبل ، فالنكاح جائز عند الكل وله أن يطأها عند الكل " (٢) .

(٢) المالكية : جاء في الشرح الكبير " وكره تزوج امرأة زانية " (٣) قال صاحب حاشية الدسوقي " ومحل كراهة تزوج المرأة التي ثبت بالبينة زناها إذا لم تحد . أما إذا حدث فلا كراهة في زواجهما ، بناء على أن الحدود جواهر " (٤) .

(٣) الشافعية : جاء في المذهب " وإن زنى بامرأة لم يحرم عليه نكاحها " (٥) .

(٤) الحنابلة : جاء في التنقيح " وتحرم زانية حتى تتوب ،

(١) المحلى ، ٤٧٦/٩ .

(٢) الفتاوى الهندية ، ٢٨٠/١ ؛ الهداية ، ١٤٩/٦ ؛ حاشية ابن عابدين ، ٤٨/٢ وما بعدها .

(٣) الدردير ، ٢٢٠/٢ ؛ الزرقاني على خليل ، ١٦٥/٣ ، ١٦٧ ؛ الخرشي على خليل ، ١٦٩/٣ ، ١٧٢ ؛ مواهب الجليل ، ٤١٣/٣ .

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ٤١٣/٣ .

(٥) الشيرازي ، ٤٣/٢ ؛ مغنى المحتاج ، ١٧٨/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ٢٧٢/٦ وما بعدها .

بأن تراود عليه فتمتنع نصا " (١) قال فى الانصاف " هذا المذهب مطلقا  
وعليه جماهير الاصحاب ونص عليه " (٢) .

ومن خلال هذا العرض لأقوال العلماء وبعد الوقوف على أقوال السلف  
يظهر لنا أن فى حكم زواج الزانى بالزانية أربعة أقوال :

(١) تحريم نكاح الزانية حتى تتوب وتنقض عدتها فاذا تابت جاز  
النكاح وهو قول أبى بكر الصديق وعمر وابن عباس وجابر بن عبد الله  
وابن مسعود فى رواية عنه وابن عمر وسعيد بن جبير وابن المسيب  
والزهري وعمر بن عبد العزيز وغيرهم (٣) .

(٢) جواز زواج الزانى بالزانية مطلقا سواء تاب أم لم يتوبا وهو  
قول الحنفية والشافعية .

(٣) كراهة زواج الزانى بالزانية اذا لم يتم الحد وهو قول المالكية .

(٤) تحريم نكاح الزانى على الزانية مطلقا وهو قول طائفة من السلف  
منهم عائشة وابن مسعود فى رواية أخرى عنه وعلى والبراء ابْن  
عازب وجابر بن زيد والحسن البصرى وغيرهم ، فقد روى عن عائشة  
والبراء وابن مسعود انهم قالوا ( لا يزالان زانيين ما اجتمعا ) (٤) ،  
وقد حمل ابن قدامه هذا القول فيهم على محملين . أما على المنع  
المطلق أو كقول أصحاب القول الثالث بما قبل التوبة ، ولكن المنع  
المطلق هو الأقرب لصراحة الآثار الأخرى فى الدلالة عليه (٥) ، فقد

(١) المرداوى ، ص ٢٢٠ ؛ شرح منتهى الارادات ، ٣٥/٣ ؛ الاقناع ، ١٨٦/٣ ؛ كشف  
القناع ، ٨٣/٥ .

(٢) المرداوى ، ١٣٢/٨ .

(٣) انظر : ابن أبى شيبه ، المصنف ، ٢٨٤/٤ ، وما بعدها ؛ عبد الرزاق ،  
المصنف ، ٢٣٠/٧ ، وما بعدها ؛ المغنى ، ١٤٢/٧ .

(٤) ابن أبى شيبه ، ٢٥١/٤ ؛ عبد الرزاق ، المصنف ، ٢٠٣/٧ ، وما بعدها .

(٥) انظر : المغنى ، ٤٢/٧ ؛ المزاتى ، يوسف بن خلفون ، أجوبة بن خلفون ،  
الطبعة الأولى ، تحقيق : عمر النامى ، ( بيروت : دار الفتاح ، ١٩٧٤م ) ،  
ص ٣٥ وما بعدها ؛ المجموع ، ٢٢١/١٦ ؛ فتح البارى ، ١٢٨/٩ ، ابن المنذر ،  
محمد بن ابراهيم ، الاشراف على مذاهب العلماء ، الطبعة الأولى ،  
تحقيق : ابو حماد صغير احمد ، ( الرياض : دار طيبة ) ،

روى عن البراء فى الرجل يفجر بالمرأة ثم يتزوجها ، قال : لا يزالان زانيين ابدا " ، وقد روى عن على رضى الله عنه أنه جاءه رجل فقال له : ان لى ابنة عم أهواها وقد كنت نلت منها ، فقال : ان كان شيئا باطنا يعنى الجماع فلا ، وان كان شيئا ظاهرا يعنى القبله فلا بأس " ، وروى عن جابر بن زيد انه قال : هما زانيان ، ليجعل بينه وبينها البحر (١) .

### الأدلة :

أولا : أدلة القائلين بتحريم نكاح الزانية حتى تتوب :

استدلوا بالكتاب والسنة والمعقول :

(١) أما الكتاب فاستدلوا بقوله تعالى ﴿ الزانى لا ينكح الا زانية أو مشركة ، والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك ، وحرم ذلك على المؤمنين ﴾ (٢) .

وجه الدلالة : دلت هذه الآية على أن الزانية لا يتزوجها الا زان وان ذلك محرم على المؤمنين ، والزانية قبل توبتها فى حكم الزنا ، فاذا تاب زان ذلك ، يقول النبى صلى الله عليه وسلم ( التائب من الذنب كمن لا ذنب له ) (٣) وقوله ( التوبة تغسل الحوبه ) (٤) ، والمقصود بالنكاح فى الآية العقد وليس الوطء بدليل " أن جميع الأحاديث الواردة

(١) ابن أبى شيبه ، ٢٥١/٤ .

(٢) سورة النور ، آية ( ٣ ) .

(٣) أخرجه ابن ماجه ، السنن ، كتاب الزهد ( ٣٧ ) باب ذكر التوبة

( ٣٠ ) حديث ( ٤٢٥٠ ) ، ١٤٢٠/٢ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب

الشهادات ، باب شهادة القاذف ، ١٥٤/١٠ ؛ ابونعيم ، الحلية ،

٣٩٨/١٠ ؛ المنذرى ، عبد العظيم بن عبد القوى ، الطبعة الثانية ،

( القاهرة : دار الحديث ، ١٣٧٣ هـ ) ، ٩٧/٤ .

قال الهيثمى ( رواه الطبرانى ورجاله رجال الصحيح الا أن

أباعبيده لم يسمع من أبيه ) مجمع الزوائد ، ٢٠٣/١٠ .

(٤) أخرجه ابونعيم ، الحلية ، ١٨٩/٥ .

وقال ( غريب من حديث مكحول ) ، ١٩/٥ .

فى سبب نزول هذه الآية كلها فى عقد النكاح ، وليس شمت واحد منها فى الوطء ، والمقرر فى الأصول أن صورة سبب النزول قطعية الدخول ، وقد جاء فى السنن ما يؤيد ذلك ، مثل حديث أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم قال ( الزانى المجلود لا ينكح الا مثله ) (١) . (٢) .

### المناقشة :

نوقشت الآية من وجهين :

- (١) نوقش الاستدلال بهذه الآية بانها أما أن تكون منسوخة بقوله —ه تعالى ﴿ وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادك وامأثكم ﴾ (٣) ، أو أن النكاح فيها يحتمل معنى آخر غير العقد وهو الوطء أو غيره (٤) .

### رد المناقشة :

- وقد رد على ذلك شيخ الاسلام ابن تيمية من عدة وجوه :
- (١) أنه ليس فى القرآن لفظ انكاح الا ولا بد أن يراد به العقد وان دخل فيه الوطء أيضا ، أما مجرد الوطء فلا يوجد فى كتاب الله قط .
- (٢) ان سبب النزول هو استفتاء النبى صلى الله عليه وسلم فى الزواج بزانية فكيف يكون سبب النزول خارجا .

- 
- (١) أخرجه احمد ، المسند ، ٣٢٤/٢ ، ابوداود ، السنن ، كتاب النكاح ( ٦ ) باب فى قوله تعالى ﴿ الزانى لا ينكح الا زانية ﴾ (٥) حديث ( ٢٠٥٢ ) ، ٥٤٣/٢ .
- قال ابن حجر ( رواه احمد وابوداود ورجاله ثقات ) ، بلوغ المرام ، ص ١٨٣ .
- (٢) انظر : تفسير القرطبي ، ١١٢/١٢ ، وما بعدها ، ابن العربى ، محمد بن عبد الله ، احكام القرآن ، الطبعة الثالثة ، تحقيق : على محمد البجاوى ، ( بيروت : دار المعرفه ، ١٣٩٢ هـ / ١٩٨٢ م ) ، ٣٢٨/٣ ، الشنقيطى ، محمد الأمين ، اضواء البيان ، معلومات النشر ( بدون ) ، ٧٧/٦ ، الشوكانى ، محمد بن على ، فتح القدير ، ( بيروت : دار الفكر ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م ) ، ٥/٤ ، المغنى ، ١٤١/٧ .
- (٣) سورة النور ، آية ( ٣٢ ) .
- (٤) انظر : الهراس ، محمد ، احكام القرآن ، ( بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ) ، ٢٩٦/٤ ، عون المعبود ، ٤٩/٦ .

(٣) ان قول القائل ( الزانى لايطأ الا زانيه والزانية لايطؤها —  
الا زانى ، كقوله الآكل لا يأكل الا مأكولا ، والمأكل لا يأكله الا آكل ،  
والزوج لايتزوج الا بزوجه ، والزوجة لايتزوجها الا زوج وهذا كلام يتنزه  
عنه كلام الله تعالى .

(٤) ان الزانى قد يستكره امرأة فيطوها فيكون زانيا ولا تكون  
زانية ، وكذلك المرأة قد تزنى بنائم أو مكره فتكون زانية ولا يكون  
زانيا .

(٥) ان تحريم الزنا علمه المسلمون بآيات نزلت بمكه ، وتحريمه  
أشهر من أن يحرم بهذه الآية .

(٦) انه لو كان المراد بالنكاح فى الآية الوطء لم يكن هناك  
حاجة لذكر المشرك فانه زان وكذلك المشركة .

(٧) ان دعوى النسخ لقوله تعالى ﴿ وانكحوا الأيامى ﴾ فى غاية  
الضعف فان كونها زانية وصف عارض لها ، يوجب تحريما عارضا ، مثل  
كونها محرمة ومعتدة ومنكوحة للغير ونحو ذلك مما يوجب التحريم الى  
غاية ، ولو قدر انها محرمة على التأبيد لكانت كالوشنية ومعلوم أن  
هذه الآية لم تتعرض للصفات التى بها تحرم المرأة مطلقا وموقتا ، وانما  
أمر بانكاح الأيامى من حيث الجملة ، وهو أمر بانكاحهن بالشروط التى  
بينها ، وكما أنها لاتنكح فى العدة والاحرام لاتنكح حتى تتوب (١) .

(٢) ونوقشت الآية أيضا بأنها انما نزلت فى امرأة من الكفار خاصة  
وهى بغى كانت بمكه يقال لها عناق ، ولذلك نهى النبى صلى الله  
عليه وسلم من أراد أن يتزوجها وهو مرثد (٢) من ذلك لكونها —

(١) انظر : مجموع فتاوى شيخ الاسلام ، ١١٣/٣٢ - ١١٥ .

(٢) هو مرثد بن كنان بن الحصين بن يربوع الغنوى ، صحابى ابن صحابى ،  
من امراء السرايا ، أخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين  
أوس بن الصامت ، وشهد يوم بدر واحد ، وكان يحمل الأسرى ، ووجهه  
النبى صلى الله عليه وسلم أميرا على سرية الى مكة ، فاستشهد  
يوم الرجيع سنة ( ٤ هـ ) .

انظر: اسد الغابه ، ٣٤٤/٤ ، تهذيب التهذيب ، ٧٤/١٠ ، الاصابه ، ٣٩٨/٣ ؛  
الاعلام ، ٢٠١/٧ .



مشركة ولا يحل لمسلم أن يتزوج مشركه وأما الزانية المسلمة فلا يمنع من نكاحها (١) .

### رد المناقشة :

ورد على ذلك ابن القيم بقوله " حمل الآية على امرأة بغى مشركة فى غاية البعد عن لفظها وسياقها ، كيف وهو سبحانه انما أباح نكاح الحرائر والاماء بشرط الاحصان وهو العفة فقال ﴿ فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن اجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخـدان ﴾ (٢) ، فانما أباح نكاحها فى هذه الحالة دون غيرها ، وليس هذا من باب دلالة المفهوم ، لأن الأصل فى الابضاع التحريم ، فيقتصر فى اباحتها على ماورد به الشرع ، وماعداه فعلى أصل التحريم " (٣) .

(٢) واستدلوا من جهة السنة بما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، أن مرثد الخنوى كان يحمل الأسارى بمكة ، وكان بمكة بغى يقال لها عناق وكانت صديقتها قال : جئت الى النبى صلى الله عليه وسلم ، فقلت يا رسول الله انكح عناقا ؟ قال : فسكت عنى ، فنزلت ﴿ والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك ﴾ فدعاني فقرأها على وقال ( لاتنكحها ) (٤) .

### المناقشة :

نوقش بأن علة منع النبى صلى الله عليه وسلم مرثد من نكاح عناق هو كونها مشركه ، ولا يحل لمسلم أن يتزوج كافره .

- 
- (١) انظر: معالم السنن، ٥/٣ ؛ الجصاص ، احكام القرآن ، ١٠٧/٥ .
  - (٢) سورة النساء ، آية ( ٢٥ ) .
  - (٣) زاد المعاد ، ١١٤/٥ .
  - (٤) أخرجه ابوداود ، السنن ، كتاب النكاح ( ٦ ) باب فى قوله تعالى ﴿ الزانى لا ينكح الا زانية ﴾ ( ٥ ) حديث ( ٢٠٥١ ) ، ٥٤٢/٢ ؛ النسائى ، كتاب النكاح ( ٢٦ ) باب تزويج الزانية ( ١٢ ) حديث ( ٣٢٢٨ ) ، ٦٦/٦ ؛ الترمذى ، كتاب تفسير القرآن ( ٤٨ ) باب ( ٢٥ ) حديث ( ٣١٧٧ ) ، ٣٠٧/٤ ؛ الحاكم ، المستدرک ، ١٦٦/٢ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب النكاح ، باب نكاح المحدثين ، ١٥٣/٧ . وهذا الحديث قد حسنه الترمذى وصححه الحاكم ووافقه الذهبى ، التلخيص ، ١٦٦/٢ .

رد المناقشة :

بأنه تعليل بعيد ، لأن الله تعالى انما اباح نكاح الحرائر والاماء بشرط الاحصان وهو العفة ، والأصل فى الابضاع التحريم ، فيقتصر على ماورد الشرع به ، فعلة المنع كما هو واضح فى سياق الحديث كونهم زانية .

(٣) واستدلوا من جهة المعقول بأن الزانية اذا كانت مقيمة على الزنا ولم تتب فلا يؤمن عليها أن تدخل على الزوج ولدا له من غيره وتلقه به وتفسد عليه فراشه (١) .

(٤) واستدلوا على أن التوبة تكون بمراودتها ، فان لم تجب على الزنا علم توبتها بما روى أنه قيل لعمر كيف تعرف توبتها؟ - أى الزانية - قال : يريدنا على ذلك فان طوعته فلم تتب ، وان ابت فقد تاب (٢) .

المناقشة :

يناقش هذا الدليل من وجهين :

(١) نوقش بأنه " لا ينبغي لمسلم أن يدعو امرأة الى الزنا ويطلبه منها ، لأن طلبه ذلك منها انما يكون فى خلوه ، ولاتحل الخلوة بأجنبية ولو كان فى تعليمها القرآن ، فكيف تحل مراودتها على الزنا ؟ ثم لا يأتى ان أجابته الى ذلك أن تعود الى المعصية ، فلا يحل التعرض لمثل هذا ، ولأن التوبة من سائر الذنوب وفى حق سائر الناس وبالنسبة الى سائر الأحكام على غير هذا الوجه فكيف يكون هذا " (٣) .

(٢) أن حديث عمر لو صح يمكن حمله على أن الذى يختبرها فى توبتها هو الرجل الذى زنا بها اذا أراد الزواج بها ، لأنه صاحب مصلحة ، وجاز نظره اليها لأنه يريد خطبتها وهذا جائز شرعا .

(١) انظر : زاد المعاد ، ١١٥/٥ .

(٢) المغنى ، ١٣٥/٧ ؛ كشف القناع ، ٨٣/٥ .

(٣) المغنى ، ١٣٥/٧ ؛ كشف القناع ، ٨٣/٥ .

• ثانيا : أدلة القائلين بالجواز مطلقا :

استدلوا بالكتاب والسنة .

(١) أما الكتاب فاستدلوا بقوله تعالى ﴿ واحل لكم ماوراء

ذلكم ﴾ (١) .

وجه الدلالة : ان الله تعالى نص في الآية السابقة لهذه

الآية على النساء اللاتي يحرم على المسلم الزواج بهن ، وابعاح ما عادهن وجعلهن حلالا ولم يذكر من ضمنهن الزانية فدل ذلك على أنها من المباحات .

### المناقشة :

يمكن مناقشة الاستدلال بهذه الآية بأن دليل تحريم الزواج بالزانية حتى تتوب يؤخذ من السنة وهو حديث نهى النبي صلى الله عليه وسلم لمرشد الغنوى من الزواج بزانية كما أخذ من السنة تحريم نكاح المرأة على عمتها وعلى خالتها .

(٢) واستدلوا من جهة السنة بما رواه ابن عباس رضى الله عنهما

قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ان امرأتى لاتمتنع يد لامس . قال ( غريبها ) قال : انى أخاف أن تتبعها نفسى ، قال فاستمتع بها اذا ( وفى رواية ) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طلقها ، قال انى احبها وهى جميله ، قال : فاستمتع بها (٢) .

(١) سورة النساء ، آية ( ٢٤ ) .

(٢) أخرجه ابوداود ، السنن ، كتاب النكاح ( ٦ ) باب النهى عن تزويج من لم يلد من النساء ( ٤ ) حديث ( ٢٠٤٩ ) ، ٥٤١/٢ ، النسائى ، السنن ، كتاب النكاح ( ٢٦ ) باب تزويج الزانية ( ١٢ ) حديث ( ٣٢٢٩ ) ، ٦٧/٦ ، البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب النكاح ، باب ما يستدل به على قصر الآية على ما نزلت فيه ، ١٥٤/٧ - ١٥٥ . قال ابن حجر ( واختلف فى اسناده وارساله ، قال النسائى : المرسل أولى بالصواب وقال فى الموصول أنه ليس بثابت ، لكن رواه هو أيضا وابوداود من رواية عكرمه عن ابن عباس نحوه واسناده اصح ، واطلق النووى عليه الصحه ) ، تلخيص الحبير ، ٢٢٥/٣ .

وجه الدلالة : قالوا ان معنى ( لاترد يد لامس ) أى أنها مطاوعة لمن ارادها لاترد يده ، أى أنها لاتمتنع ممن يطلب منها الفاحشة ، وقد امر النبى صلى الله عليه وسلم زوجها بأن يستمتع بها مع اتصافها بهذه الصفات ، وإذا جاز استمرار النكاح مع الزانية جاز ابتداؤه (١) ، قال الخطابى " وفيه دليل على جواز نكاح الفاجره " (٢) .

### المناقشة :

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين :

- (١) من جهة سنده بأنه ليس بثابت وأن المرسل فيه اولى بالمصنوع (٣) ، قال ابن تيمية " وقد ضعفه احمد فلا تقوم به حجة معارضة الكتاب والسنة " (٤) .

### رد المناقشة :

ورد بأن الحديث قد صحح اسناده النووى ووثق رجاله ابن حجر وغيره وله طرق متعددة (٥) .

- (٢) ونوقش أيضا بأن قوله ( لاترد يد لامس ) يحتمل عدة تفسيرات :

- (أ) فقد فسر بالتبذير قال السيوطى " وقيل معنى لاتمتنع يد لامس أنها تعطى من ماله من يطلب منها ، وهذا أشبه ، قال احمد لم يكن ليأمره بامساكها وهى تفجر " (٦) .
- (ب) وفسر بمعنى آخر قال ابن حجر " والظاهر أن قوله : لاترد يد لامس ، أنها لاتمتنع ممن يمد يده ليتلذذ بلسانها ، ولو كنى به عن الجماع لعد قاذفا أو أن زوجها فهم من حالها أنها لاتمتنع ممن اراد منها الفاحشة ، لا أن ذلك وقع منها " (٧) .

- 
- (١) انظر: تلخيص الحبير ، ٢٢٥/٣ ، حاشية السندى على سنن النسائى ، ٦٧/٦ .
- (٢) معالم السنن ، ٥/٣ .
- (٣) سنن النسائى ، ٦٨/٦ ؛ تلخيص الحبير ، ٢٢٥/٣ .
- (٤) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ، ١١٦/٣٢ .
- (٥) انظر : بلوغ المرام ، ص ٢٠٣ ؛ تلخيص الحبير ، ٢٢٥/٣ .
- (٦) شرح السيوطى على سنن النسائى ، ٦٨/٦ .
- (٧) تلخيص الحبير ، ٢٢٦/٣ .

وقد استبعد ابن تيمية أن يقصد بلفظ اللمس فى الحديث الجماع ، فقال : ( ولفظ اللمس والملامسه اذا عنى بهما الجماع لا يخص باليد ، بل اذا قرن باليد فهو كقوله تعالى ﴿ ولو نزلنا عليك كتابا فى قرطاس فلمسوه بأيديهم ﴾ (١) " (٢) ، ومع هذه الاحتمالات يسقط الاستدلال بالحديث .

(٣) واستدلوا بحديث عائشه رضى الله عنها قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يتبع المرأة حراما أينكح ابنتها ، أو يتبع الابنه حراما أينكح امها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( لا يحرم الحرام الحلال ، انما يحرم ما كان بنكاح حلال ) (٣) .

**وجه الدلالة :** دل هذا الحديث على جواز نكاح الزانية ، فالرسول صلى الله عليه وسلم بين بأن الحرام وهو الزنا لا يحرم الحلال وهو الزواج ، وكذلك بين بأن الزنا لا يثبت حرمة المصاهرة حتى يجوز للزاني أن ينكح أم المزني بها (٤) .

#### المناقشة :

نوقش بأن اسناده ضعيف فلا تقوم به حجه (٥) .

(٤) واستدلوا على عدم اشتراط توبتها من الزنا :

(١) بما روى ان عمر ضرب رجلا وامرأة فى الزنا وحرص أن يجمع بينهما فأبى الرجل (٦) .

- 
- (١) سورة الانعام ، آية ( ٧ ) .
  - (٢) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ، ١١٦/٣٢ .
  - (٣) ابن ماجه ، السنن ، كتاب النكاح ( ٩ ) باب لا يحرم الحرام الحلال ( ٦٣ ) حديث ( ٢٠١٤ ) ، ٦٤٩/٢ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب النكاح ، باب الزنا لا يحرم الحلال ، ١٦٩/٧ .
  - وهذا الحديث فى اسناده عبد الله بن عمر وهو ضعيف ، انظر : مصباح الزجاجة ، ١٢٣/٢ ؛ فتح البارى ، ٢٨/٩ .
  - (٤) انظر : المجموع ، ٢١٩/١٦ .
  - (٥) انظر : مصباح الزجاجة ، ١٢٣/٢ .
  - (٦) انظر : البيهقى ، السنن الكبرى ، ١٥٥/٧ ؛ عبدالرزاق ، المصنف ، ٢٠٤/٧ .

المناقشة :

نوقش بأن هذا الأثر ليس فيه ما يدل على عدم توبتهم بل الظاهر منه

أن عمر استتاب الزانية (١) .

(ب) واستدلوا بما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه سئل عن نكاح

الزانية ، فقال : يجوز ، رأيته لو سرق من كرم ثم ابتاعه أكان

يجوز (٢) .

المناقشة :

نوقش بأنه لم يتضمن بيانا عن اشتراط التوبة من عدمها ، ولم

يتعرض فيه لمحل النزاع (٣) .

ثالثا : أدلة القائلين بالكراهة اذا لم تحد الزانية :

استدلوا على الجواز بنفس أدلة القائلين بجواز الزواج

بالزانية وأما دليلهم على الكراهة فقد بنوه على قاعدة أن الحدود

جوابر ، قال صاحب حاشية الدسوقي فى معرض حديثه عن حكم الزواج بالزانية

" أما اذا حدث فلا كراهة بناء على أن الحدود جوابر ، ولا يقال أن قوله

تعالى ﴿ الزانية لا ينكحها الا زان ﴾ يفيد حرمة نكاحها ، لأننا نقول

المراد ولا ينكحها فى حال زناها ، أو أنه بيان الأليق بها أو أن الآية

منسوخة " (٤) .

رابعا : أدلة القائلين بالحرمة مطلقا :

استدلوا بالكتاب والقياس .

(١) أما الكتاب فاستدلوا بقوله تعالى ﴿ الزانى لا ينكح الا زانية

(١) انظر : المغنى ، ١٤١/٧ .

(٢) المغنى ، ١٤١/٧ ، وهناك أثر مشابه له عن عكرمه فى مصنف ابن

ابى شيبة ، ٢٤٩/٤ .

(٣) انظر : المغنى ، ١٤١/٧ .

(٤) ٢٢٠/٢ ، مواهب الجليل ، ٤١٣/٣ .

أو مشركه ، والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين\* (١) .

**وجه الدلالة :** دلت هذه الآية بعمومها على تحريم نكاح

الزانية والزانى تحريماً مؤبداً ، حيث ان هذه الآية نزلت فى مرثد الغنوى الذى أراد أن يتزوج زانية فنهاه النبى عليه الصلاة والسلام بعد نزول هذه الآية فقرأها عليه وقال ( لاتنكحها ) (٢) .

(٢) واستدلوا أيضا بقوله تعالى \* اليوم أحل لكم الطيبات ( الى

قوله ) والمحصات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم \* (٣) ، وقولـــــــــــــــــه تعالى \* وآتوهن أجورهن بالمعروف محصات غير مسافحات ولا متخذات أخدان \* (٤) .

**وجه الدلالة :** دلت هذه الآية بعمومها على حرمة نكاح

الزانيات ، حيث أن الزانية غير محصنة ومسافحة ومتخذة للأخذان أى الذين يزنون بها فى السر ، والله تعالى قيد الحل بالزواج للمحصنات دون غيرهن فيفهم منه حرمة نكاح الزوانى .

### المناشئة :

(١) يناقش ذلك بأن الزانية بعد توبتها تصبح محصنة غير مسافحة ولا متخذة للأخذان ، ويصح الزواج بها ، لأنها حينئذ تكون داخلة فى قوله تعالى \* واحل لكم ما وراء ذلكم \* ، والعموم الوارد فى الآيات وفى حديث مرثد يقيد بما قبل التوبه ، فمن لم تتب يحرم الزواج بها ، أما بعد التوبه فيصح لأن الله تعالى هو الذى يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ، فيقد سئل ابن مسعود رضى

(١) سورة النور ، آية ( ٣ ) .

(٢) انظر : الكياهراس ، احكام القرآن ، ٢٩٧/٣ ؛ المغنى ، ١٤٢/٧ ، بكوش ، يحيى بن محمد ، فقه الامام جابر بن زيد ، ( بيروت : دار الغرب الاسلامى ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م ) ، ص ٣٤٨ .

(٣) سورة المائدة ، آية ( ٥ ) .

(٤) سورة النساء ، آية ( ٢٥ ) .

الله عنه عن الرجل يزنى بالمرأه ثم ينكحها ، قال هما زانيان  
ما اجتماعا ، قال : فليل لابن مسعود : أرأيت ان تابا ، قال ﴿ وهو —  
الذى يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ﴾ (١) ، قال فلم يزل  
يردها حتى ظننا أنه لا يرى به بأسا (٢) .

(٢) ان الزانية بعد توبتها تحل لغيره من الرجال فتحل هي له كغيرها  
من النساء (٣) .

(٣) أن المشركه اذا تاب وأسلمت حل زواجها بالاتفاق ، فكذلك المسلمه  
الزانية اذا تابت من الزنا حل الزواج بها من باب أولى .

(٢) وأما من جهة القياس فاستدلوا بالقياس على اللعان، حيث أن اللعان يوجب فرقة

دائمة وتحريما مؤبدا بين المتلاعنين بسبب ما رماها به من الزنا ، والزنا  
أولى وأحرى أن يوجب حرمة مؤبدة بين الزانى والزانية (٤) .

### المناقشة :

يمكن مناقشة هذا القياس بأنه قياس مع الفارق :

(١) أن اللعان مبنى على عقد يترتب عليه آثار ، بخلاف الزنا فهو  
مجرد عن العقد لا يترتب عليه آثار .

(٢) أن وقوع التأبيد فى اللعان بين الزوجين مختلف فيه ، فمنهم من  
يرى أن اللعان طلاق ومنهم من يرى أنه فسخ ، ومتى كان طلاقا لم  
يتأبد التحريم (٥) .

- 
- (١) سورة الشورى ، آية ( ٢٥ ) .  
(٢) عبدالرزاق ، المصنف ، باب الرجل يزنى بامرأة ثم يتزوجها ، أثر  
رقم ( ١٢٧٩٨ ) ، ٢٠٥/٧ .  
(٣) انظر : المغنى ، ١٤٢/٧ .  
(٤) انظر : الكيالهراس ، احكام القرآن ، ٢٩٧/٣ .  
(٥) انظر : رحمة الامه ، ص ٢٣٩ .



(( الراى الراجح ))

بعد النظر الى أقوال العلماء وأدلتهم ومناقشتها يترجح لنا ماذهب اليه ابوبكر الصديق رضى الله عنه ومن قال بقوله من الحنابلة وغيرهم من انه يجوز نكاح الزانى بالزانية بعد توبتهما وذلك لمـ يلى :

(١) لقوة أدلتهم ، وحسن توجيههم واستدلالتهم ، وسلامة أدلتهم من الاعتراضات والمناقشات ، فآية سورة النور \* الزانية لاينكحها الا زان أو مشرك \* (٢) صريحة فى تحريم نكاح الزانية قبل توبتها ، حيث بينت أنه لاينكحها الا زان أو مشرك ، وهذا العموم قيدته عمومات الكتاب والسنة الفاضية بقبول توبة التائب من كبائر الذنوب والتي من بينها الزنا ، ويدل عليه أن الكافر تقبل توبته ولو كان زانيا ولم يقل أحد أنـه لايزوج . ودعوى النسخ فى الآية ضعيف كما بينه شيخ الاسلام ابن تيمية ، وكذلك حمل النكاح فيها على الوطء ، لأن حمل النكاح فيها على الوطء يصير معنى الآية \* الزانى لايزنى الا بزانية أو مشركه والزانية لايزنى بهـ الا زان أو مشرك \* " وكلام الله ينبغى أن يسان عن مثل هذا " (٢) .

(٢) ان أدلة المجوزين لنكاح الزانية مطلقا قد نوقشت بما يسقطها ويوهن فهم اباحة الزواج بالزانية مطلقا ، لأن فى هذه الاباحة معارضة لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ( لايدخل الجنة ديوث ) (٣) والديوث هو الذى يقر الخبث على أهله ، فكيف يباح للرجل أن يتزوج امرأة وهى متمادية فى زناها ومايجر ذلك على زوجها من مفساد عظيمه ، لأن هـذا يتنافى مع الفطر السليمه والأخلاق الكريمة التى تأبى التزوج بأمرأة

(١) سورة النور ، آية ( ٣ ) .

(٢) زاد المعاد ، ١١٤/٥ .

(٣) أخرجه عبدالرزاق ، المصنف ، باب المخنثين والمذكرات ، حديث

( ٢٠٤٣٧ ) ، ٢٤٣/١١ ، الهنـدى ، كنز العمال ، حديث رقم ( ٤٣٧٤٩ )

عن عمار ، وعزاه الى الطبرانى ، ١٨/١٦ .

تبيع عرضها وتفتح بابها لكل غاد ورائح ، فهل هذا من شيم الاسلام ،  
الذى حرم ذلك ، وشرع حد الزنا وحرم دواعيه من النظر الى الاجنبية  
والخلوة بها والسفر معها من غير محرم .

(٣) ان أدلة المانعين مطلقا لزواج الزانى بالزانية ، قد  
نوقشت أيضا بما يضعفها ويبين منافرتها لما تقتضيه الشريعة الاسلامية  
الغراء ، من عفو عن المشيء وقبول لتوبة التائب كما فى قوله تعالى  
﴿ وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ﴾ (١) وقوله  
﴿ ان الحسنات يذهبن السيئات ﴾ (٢) ، وقول بعض الصحابة بهذا القول  
يعارضه ما عليه جمهور الصحابة رضى الله عنهم من جواز زواج الزانى  
بالزانية بعد توبتهما وائتضاء عدتها ، قال ابن قدامه " فأما تحريمها  
على الاطلاق فلا يصح لقوله تعالى ﴿ واحل لكم ماوراء ذلكم أن تبتغوا  
بأموالكم ﴾ ولأنها محللة لغير الزانى فحلت له كغيرها " (٣) .

والله أعلم .

---

(١) سورة الشورى ، آية ( ٢٥ ) .

(٢) سورة هود ، آية ( ١١٤ ) .

(٣) المغنى ، ١٤٢/٧ .

## السؤال الخامس : كراهة الجمع بين القربات تحت رجل واحد .

### الأثار الواردة عن ابي بكر :

(١) أخرج الخلال (١) ( عن ابي بكر وعمر وعثمان انهم كانوا يكرهون الجمع بين القرابة مخافة الضغائن ) (٢) .

(٢) وروى عن انس رضي الله عنه انه قال : كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرهون الجمع بين القرابة في النكاح وقالوا : انه يورث الضغائن " (٣) .

### فقاه الأثار :

دل الأثر الأول من فقه ابي بكر الصديق رضي الله عنه على كراهة الجمع بين القربات في النكاح وذلك كابنتي العم وابنتي الخال ونحوهما ، لأن ذلك الجمع قد يكون سببا لآثاره الضغائن المفصية الى قطيعة الرحم التي نهى عنها الشارع وانما كان ذلك الجمع مكروها لأن القطيعة غيـر متحققه الوقوع بل هي مظنونه ، بخلاف الجمع بين المحارم كالأختين والبنت وعمتها والبنت وخالتها ، فان القطيعة متحققه ، ولذلك جاء النهي عن ذلك صريحا في السنه ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : نهى رسول

(١) هو احمد بن محمد بن هارون ، ابوبكر ، الخلال ، مفسر عالم بالحديث واللغة ، من كبار الحنابلة ، من أهل بغداد ، كانت حلقة بجامع المهدي ، قال ابن ابي يعلى : له التفاسير الدائرة والكتب السلـزـو ، وقال الذهبي : جامع علم احمد ومرتبته ، من كتبه ( تفسير الغريب ) و ( السنه ) و ( العلل ) و ( الجامع لعلوم الامام احمد ) في الحديث ، توفي عام ( ٣١١ هـ ) .

انظر : طبقات الحنابلة ، ١٢/٢ ؛ تذكرة الحفاظ ، ٧٨٥/٣ ، المقصد الأرشد ، ١٦٦/١ ؛ الاعلام ، ٢٠٦/١ .

(٢) أخرجه الخلال من طريق اسحاق بن عبدالله بن ابي طلحة عن ابيه . انظر : فتح الباري ، ١٢٧/٩ ؛ نيل الأوطار ، ١٤٧/٦ ؛ المجموع ، ٢٢٥/١٦ .

(٣) بدائع الصنائع ، ٢٦٣/٢ .

الله صلى الله عليه وسلم أن تزوج المرأة على العمة والخاله قال :  
أنكن ان فعلتن ذلك قطعتن ارحامكن (١) وهذا يدل على أن القطيعة محققه  
وليست مظهره وهذا هو الفرق .

### آراء الفقهاء فى الجمع بين القرابات :

أجمع أهل العلم على حرمة الجمع بين الاختين فى النكاح (٢)، لقوله  
تعالى ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ﴾ (٣) ، حيث عطف الله تعالى هذه الآية  
على قوله ﴿ حرمت عليكم امهاتكم ﴾ (٤) ، فدل ذلك على اشتراكهما فى  
التحريم .

كما أجمع أهل العلم على حرمة الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة  
وخالتها أو أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها ، لقوله صلى الله  
عليه وسلم ( لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها ) (٥) .

كما أجمع أهل العلم على تحريم الجمع بين المرأة وابنتها ،  
لأن الجمع بينهما يؤدى الى قطيعة الرحم ، كالجمع بين الاختين بل هو  
أولى لأن قرابة الولادة اقوى من قرابة الأخوة ، فالنص الوارد فى  
تحريم الجمع بين الاختين وارد هنا ، لأن العداوة بين الضرتين ظاهر  
وقطيعة الرحم محرمة فكذلك ما يؤدى اليها (٦) .

(١) أخرجه ابن حبان ، الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، باب حرمة المناكحة ،  
حديث (٤١٠٤) ، ١٦٦/٦ ، واصله فى الصحيحين من حديث ابى هريرة أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( لا يجمع بين المرأة وعمتها  
ولا بين المرأة وخالتها ) .

البخارى ، الصحيح ، كتاب النكاح (٦٧) ، باب لا تنكح المرأة على عمتها  
(٢٧) حديث (٥١٠٩) ، ٣٦٥/٣ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب النكاح (١٦) باب تحريم  
الجمع بين المرأة وعمتها (٤) حديث (١٤٠٨/٣٣) ، ١٠٢٨/٢ .

(٢) انظر: المغنى ، ١١٣/٧ ، فتح البارى ، ١٣٢/٩ ، موسوعة الاجماع ، ١١٤٧/٢ .

(٣) سورة النساء ، آية ( ٢٣ ) .

(٤) سورة النساء ، آية ( ٢٣ ) .

(٥) سبق تخريجه ص ( ٣٤٠ ) .

(٦) انظر: المغنى ، ١١٥/٧ ، الزحيلي ، وهبه ، الفقه الاسلامى وأدلته ، الطبعة

الثامنة ، ( دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ) ، ١٦٠/٧ .

كما اتفق أهل العلم على قاعدة تضبط من يحرم الجمع بينهما فـ في  
النكاح وهى أنه يحرم الجمع بين كل امرأتين لو كانت احدهما ذكراً  
والأخرى انثى ، حرم نكاح الذكر لها لقراية أو رضاع ، ويراعى تقديس  
الذكورة لاحدهما من الجانبين لا من جانب واحد (١) ، ودليل هذه القاعدة  
ماروى عن الشعبي انه قال : " كل امرأتين اذا جعلت موضع احدهما ذكراً  
لم يجز له أن يتزوج الأخرى ، فالجمع بينهما باطل ، فقلت عمن هذا ؟ قال  
عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم " قال سفيان ثورى : تفسيره  
عندنا ان يكون من النسب (٢) . وقال القرطبي " وهذا على مذهب مالك  
والشافعى وابى حنيفة والأوزاعى (٣) وسائر فقهاء الأمصار من أهل الحديث  
وغيرهم فيما علمت لا يختلفون فى هذا الأصل " (٤) .

ولكن فريقاً من السلف رأى أن العله المانعة من الجمع بين الأختين  
وبين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها وهى خوف ظهور الضغائن وما يترتب  
عليها من تقطيع للأرحام والتي تحدث عادة بسبب ما يقع بين الفرائر من

---

(١) انظر : فتح القدير ، ١٢٥/٣ ؛ اللباب شرح الكتاب ، ٦/٣ ؛ مواهب  
الجليل ، ٤٦٣/٣ ؛ جواهر الاكليل ، ٢٨٩/١ ؛ الفواكه الدوانى ،  
١٨/٢ ؛ تحفة المحتاج ، ٣٠٧/٧ ؛ مغنى المحتاج ، ١٨٠/٣ ؛ نهاية  
المحتاج ، ٢٧٨/٦ ؛ كشف القناع ، ٧٥/٥ ؛ الأنصاف ، ١٢٢/٨ ؛ شرح  
منتهى الارادات ، ٣١/٣ .

(٢) تفسير القرطبي ، ١٢٦/٥ .

(٣) هو عبدالرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعى ، امام فقيه محدث مفسر ،  
نسبته الى ( الاوزاع ) من قرى دمشق ، وأصله من سبى السند ، نشأ  
يتيماً ، وتآدب بنفسه ، فرحل فى طلب العلم ، الى اليمامة  
والبصرة وبرع ، حتى اصبح امام الديار الشامية فى الفقه  
والزهد ، واحد الكتاب المسترسلين ، اراده المنصور على القضاء  
فأبى ، ثم نزل بيروت مرابطاً بها ، من كتبه ( السنن فى الفقه )  
و ( المسائل ) ، ويقدر ماسئل عنه بسبعين الف مشأله اجاب عليها  
كلها ، وكانت الفتيا بالآندلس على رأيه ، مات عام ( ١٥٧ هـ ) .

انظر : طبقات ابن سعد ، ٤٨٨/٧ ؛ تهذيب التهذيب ، ٢١٦/٦ ، سـ  
اعلام النبلاء ، ١٠٧/٧ ؛ الأعلام ، ٣٢٠/٣ .

(٤) تفسير القرطبي ، ١٢٦/٥ .

الخصومات والشحناء بسبب الغيرة ، رأى أن تلك العلة تنطبق فى كل جمع بين أى امرأه وقريبتها فى النكاح ، وبذلك منعوا الجمع بين المرأة وقريبتها سواء كانت بنت عم أو بنت خال ونحو ذلك ، وقد نقل القرطبى هذا القول عن اسحاق بن طلحة (١) وعكرمه وقتاده وعطاء فى رواية عنه (٢) .

وبعد الوقوف على أقوال العلماء فى حكم الجمع بين القربانات يظهر لنا أن فى هذه المسألة ثلاثة أقوال :

- (١) الكراهة وهو قول ابى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم وجماعة من الصحابة والتابعين (٣) .
- (٢) التحريم وقد نقله القرطبى عن جماعة من السلف .
- (٣) الاباحة وهو قول جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة ، ونقل عن سليمان بن يسار والشعبى والاوزاعى وغيرهم . وعليه جماهير الأمة (٤) .

### الأدلة :

#### أولا : أدلة القائلين بالكراهة :

(١) ما رواه عيسى بن طلحة (٥) قال : نهى رسول الله صلى الله

(١) هو اسحاق بن طلحة بن عبد الله بن عثمان ، من تميم ، روى عن ابيه وعن عائشه وابن عباس وروى عنه ابنه وابنا أخيه اسحاق وطلحه ، ذكره ابن سعد فى الطبقة الأولى من أهل المدينة ولاه معاوية خراج خراسان سنة ( ٥٦ هـ ) ، ذكره ابن حبان فى الثقات ، توفى عام (٥٦هـ) انظر : طبقات ابن سعد ، ١٦٦/٥ ، سيرة اعلام النبلاء ، ٣٦٨/٤ ، تهذيب التهذيب ، ٢٠٩/١ .

(٢) تفسير القرطبى ، ١٢٦/٥ .

(٣) انظر : فتح البارى ، ١٢٧/٩ ، عمدة القارى ، ٢٩٢/١٦ ، المغنى ، ١١٦/٧ ، الاشراف على مذاهب العلماء ، ص ١٠٠ .

(٤) انظر : المغنى ، ١١٥/٧ - ١١٦ ، نيل الاوطار ، ١٤٧/٦ ، موسوعة الاجمـاع ، ١١٤٨/٢ .

(٥) هو عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمى ، ابو محمد ، المدنى ، كان من الحكماء الاشراف والعلماء الثقات وفد على معاوية ، روى عن جماعة من الصحابة منهم ابوهريرة وعبد الله بن عمرو ومعاوية وغيرهم وحدث عنه الزهرى وآخرون ، توفى سنة ( ١٠٠ هـ ) .

عليه وسلم أن تنكح المرأة على قرابتها مخافة القطيعة (١) .

**وجه الدلالة :** دل الحديث صراحة على النهي عن —زوج المرأة على قرابتها لأن ذلك يؤدي الى قطيعة الرحم المأمور بصلتها ، وأقل احواله الكراهة (٢) .

### **المناقشة :**

يمكن مناقشة هذا الحديث بأنه مرسل ، وعلى فرض اتصاله فالاجماع قد انعقد على خلافه (٣) .

(٢) واستدلوا كذلك بما روى عن ابي بكر وعمر وعثمان من انه — كانوا يكرهون الجمع بين القرابة مخافة الضغائن (٤) .

### **ثانيا : أدلة القائلين بالمنع :**

استدلوا بالسنة والقياس :

(١) أما السنة فاستدلوا بمرسل عيسى بن طلحة قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تزوج المرأة على قرابتها مخافة القطيعة (٥) .

**وجه الدلالة :** دل الحديث على النهي عن الجمع بين المرأة وقرابتها في النكاح والأصل في النهي أنه يكون للتحريم ، فظهر أن الجمع بين المرأة وقرابتها محرم .

== انظر : طبقات ابن سعد ، ١٦٤/٥ ؛ سير اعلام النبلاء ، ٣٦٧/٤ ، تقريب التهذيب ، ٩٨/٢ .

(١) أخرجه ابوداود ، المراسيل ، كتاب النكاح ، باب ما جاء في النكاح ( ٢٨ ) حديث ( ١٠ ) ، ص ١٤٢ ؛ ابن ابي شيبه ، المصنف ، كتاب النكاح ، باب في الجمع بين ابنتي العم ، ٢٤٨/٤ .

(٢) انظر : المغنى ، ١١٦/٧ .

(٣) انظر : فتح الباري ، ١٢٧/٩ .

(٤) انظر : ص ( ٣٣٩ ) من هذه الرساله .

(٥) سبق تخريجه ص ( ٣٤٢ ) .

المناقشة :

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين :

- (١) من جهة اسناده بأنه مرسل .
- (٢) أن الاجماع قد انعقد على خلافه وقد نقله ابن حزم وغيره (١) . قال القرطبي " قال ابن المنذر : النكاح جائز اذا جمع بينهما ولا أعلم أحدا يبطل هذا النكاح وابنتي العم واخلتان في جملة ما أبيح بالـنكاح غير خارجتين منه بكتاب ولا سنه ولا اجماع وكذلك الجمع بين ابنتي عم وابنتي خاله " (٢) .

(٢) قوا استدلوهم من جهة القياس فقالوا : ان علة تحريم الجمع بين الأختين وبين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها هو ما يفضي اليه هذا الجمع من قطع الارحام مما يقع بين الفرائر من الشقاق والشور بسبب الغيرة ، وهذه العلة موجودة في الجمع بين المرأة وقريبتها ، فدل ذلك على تحريم الجمع بين المرأة وقريبتها .

المناقشة :

يمكن مناقشة هذا القياس بعدم جوازه مع وجود النص ، حيث أن النصوص جاءت ببيان من يحرم الجمع بينهما ، وجاءت كذلك بخلاف ما نص على تحريمهن وهو قوله تعالى ﴿ واحل لكم ما وراء ذلكم ﴾ (٣) ، فكيف يحرم غير المحرمات بالقياس مع اباحتهم بنص الآية ، وكذلك فان هذا القياس يردده الاجماع ، وايضا فهو قياس مع الفارق ، فالعلة في المحرمات بالنص محققة الوقوع بخلاف غيرهن فهي مظنونه .

ثالثا : أدلة القائلين بالاباحة :

استدلوا بالكتاب والاجماع :

- (١) أما الكتاب فاستدلوا بعموم قوله تعالى ﴿ واحل لكم ما وراء ذلكم ﴾ (٤) .

- (١) انظر: المحلى ، ٥٣٢/٩ ، المغنى ، ١١٥/٧ ، فتح الباري ، ١٢٧/٩ .
- (٢) تفسير القرطبي ، ١٢٧/٥ .
- (٣) سورة النساء ، آية ( ٢٤ ) .
- (٤) سورة النساء ، آية ( ٢٤ ) .



**وجه الدلالة :** قالوا ان القرآن والسنة قد حصرا المحرمات من النساء فى النكاح ، ونصت الآية على حل ماعدا تلك المحرمات ، فيقتصر فى التحريم على مورد النص ، وحيث لم يرد ما يحرم الجمع بين المرأة وقريبتها - التى لم يقم دليل على تحريم جمعها مع قريبتها - كابنتى العم وابنتى الخال ، دل ذلك على اباحة الجمع بينهما ، قال ابن حزم " ويحل للرجل أن يجمع بين امرأة وزوجة ابنيها وزوجة ابنها وابن عمها لحاً ، لأنه لم يأت نص بتحريم شيء من ذلك " (١) .

(٢) واستدلوا أيضا بأن الاتفاق قائم بين الفقهاء ومنقول عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه يحرم الجمع بين كـل امرأتين لو فرضت احدهما ذكرا لايجوز له نكاح الأخرى ، كالجمع بين المرأة وعمتها ، وهذا يدل على أن ماعدا هؤلاء اللاتى تنطبق عليهن هذه القاعدة يحل الجمع بينهما (٢) .

(٣) وأستدلوا بأن الاجماع منعقد على خلاف من قال بالكراهة والمنع . وقد نقل الاجماع ابن حزم وابن عبد البر (٣) وابن المنذر وغيرهم ، يقول ابن حجر رادا على حديث عيسى بن طلحة " لكن الاجماع انعقد على خلافه نقله ابن عبد البر وابن حزم وغيرهما " (٤) ، ومعلوم أن الاجماع بعد الخلاف يرفع الخلاف كما بين ذلك النووى (٥) .

(١) المحلى ، ٥٣٢/٩ .

(٢) المغنى ، ١١٦/٥ .

(٣) هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري ، القرطبي ، المالكي ، ابو عمر ، من كبار حفاظ الحديث ، مؤرخ أديب بحاشه ، يقال له حافظ المغرب ، ولد بقرطبه ورحل رحلات طويلة فى غربى الأندلس وشرقيها وولى قضاء لشبونه ، من مصنفاته ( جامع بيان العلم وفضله ) ( التمهيد ) وغيرها ، توفى عام ( ٤٦٣ هـ ) .

انظر : وفيات الأعيان ؛ ٦٦/٧ ؛ الاعلام ، ٢٤٠/٨ .

(٤) فتح البارى ، ١٢٧/٩ ؛ تفسير القرطبي ، ١٢٧/٥ ؛ طرح التثريب ، ٣٣/٩ .

(٥) انظر : المجموع ، ٢٤٣/٩ .

(( السرائى الراجح ))

بعد هذا العرض لأقوال العلماء وأدلتهم فى حكم الجمع بين القربات فى النكاح يترجح لنا قول القائلين بجواز الجمع بين المرأة وقريبتها - اللتين لم يرد نص بتحريم الجمع بينهما - وذلك لما يلى :

- (١) أن الاجماع قد انعقد على خلاف من قال بالكراهة أو المنع .
- (٢) أن الأدلة التى استدل بها القائلون بالمنع أو الكراهة ، قد نوقشت بما بين مرجوحيتها وعدم سلامتها كما سبق بيانه .
- (٣) أن عمل الأمة قد استقر على الجواز ، ووقع عليه الاجماع فرفع الخلاف المتقدم ، يقول ابن حزم " وفى هذا خلاف قديم لانعلم أحدا يقول به الآن " (١) .

(٤) أن القاعدة التى تضبط من يحرم الجمع بينهما ، قد وقع الاتفاق عليها ، وهى مبنية على أصول ثابتة لاخلاف فيها وهى أنه يحرم الجمع بين كل امرأتين بينهما قرابه لو كانت احدهما ذكرا لحرمت المناكحة بينهما ، قال صاحب طرح التثريب " وخرج بهذا الضابط بنتا العم وبنتا الخالصة ونحوهما فيجوز الجمع بينهما بالاجماع الا ما حكاه ابن عبد البر والقاضى عياض (٢) عن بعض السلف انه حرمه ، وهو قول بلا دليل ويرده قوله تعالى \* واحل لكم ما وراء ذلكم \* من غير معارض " (٣) .

(٥) ان حوادث الجمع بين القربات فى النكاح قد ظهرت واشتهرت منذ القرون الأولى ومن سلالة آل محمد صلى الله عليه وسلم ولم يتنكر ومن أمثلتها :

- (١) المحلى ، ٥٣٢/٩ .
- (٢) هو عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي ، ابوالفضل ، عالم المغرب وامام أهل الحديث فى وقته ، كان من أعلم الناس بأنساب العرب وایامهم ، ولى قضاء سبته ثم غرناطه ، له مؤلفات عديدة منها ( الشفا بتعريف حقوق المصطفى ) و ( شرح صحيح مسلم ) وغيرها توفى مسموما عام ( ٥٤٤ هـ ) .
- انظر : وفيات الأعيان ، ٤٨٣/٣ ؛ الأعلام ، ٩٩/٥ .
- (٣) طرح التثريب ، ٣٣/٧ .

- (أ) أن عبدالله بن جعفر (١) جمع بين ابنة على وزوجته (٢) .
- (ب) أن الحسن بن الحسن بن على (٣) جمع بين ابنتى عم فى ليلة (٤) .
- فدل ذلك على جوازها .

- 
- (١) هو عبدالله بن جعفر بن أبى طالب بن عبدالمطلب الهاشمى القرشى ، صحابى ولد بأرض الحبشة لما هاجر أبوه اليها ، وهو أول من ولد بها من المسلمين ، أتى البصرة والكوفة والشام ، كان كريما يسمى بحر الجود وللشعراء فيه مدائح ، وكان أحد الأمراء فى جيش صفين ، مات بالمدينة عام ( ٨٠ هـ ) .
- (٢) انظر : الاصابه ، ٢٨٩/٣ ؛ فوات الوفيات ، ١٧٠/٢ ؛ الاعلام ، ٧٦/٤ .
- أخرجه البخارى ، الصحيح ، كتاب النكاح ( ٦٧ ) باب مايحل من النساء ومايحرم ( ٢٤ ) ، ٣٦٤/٣ ، وزوجة على هى ليلى بنت مسعود النهشليه وابنته قيل المراد بها زينب وقيل أم كلثوم وقيل تزوجهما واحدة بعد أخرى مع بقاء ليلى فى عصمته ، فتح البارى ، ١٢٦/٩ - ١٢٧ .
- (٣) هو الحسن بن الحسن بن على بن أبى طالب ، ابو محمد الهاشمى ، كبير الطالبين فى عهده ، كان وصى أبيه ، وولى صدقة جده ، أقام بالمدينه ، وكان عبدالمك بن مروان يهابه ، أتهم بمكاتبة أهل العراق ، فأمر الوليد بن عبدالمك عامله بالمدينة بجلده فلم يجلده ، وكتب له يبرئه ، مات عام ( ٩٠ هـ ) .
- انظر : الاعلام ، ١٨٧/٢ .
- (٤) البخارى ، الصحيح ، كتاب النكاح ( ٦٧ ) باب مايحل من النساء ( ٢٤ ) ، ٣٦٤/٣ .

## السألة السادسة : كراهة العزل .

### تعريف العزل :

- ( هو أن يجامع فإذا قارب الانزال نزع فأنزل خارج الفرج ) (١) .

### الأثر الوارد من أبي بكر :

- (١) عن سعيد بن المسيب أن أبا بكر وعمر كانا يكرهان العزل  
ويأمران الناس بالغسل منه (٢) .

### فقه الأثر :

- دل هذا الأثر من فقه أبي بكر الصديق رضى الله عنه على أنه كان  
يرى كراهة العزل مطلقا ، وكذلك ايجاب الغسل على من فعل ذلك .

### آراء الفقهاء فى حكم العزل :

- اختلف السلف فى حكم العزل عن المرأة سواء كانت أمة مملوكة أو  
زوجة حرة ، الى خمسة أقوال :

- (١) الكراهة مطلقا وهو قول أبي بكر الصديق وجماعة من أصحابه  
منهم عثمان وعلى وابن عمر وابن مسعود وبعض التابعين (٣) .

- (٢) جواز العزل عن الجوارى دون الحرائر وهو منقول عن بعض  
أصحابه منهم سعد بن أبي وقاص وأبو أيوب الأنصارى وابن عباس وزيد بن

(١) طرح التثريب ، ٥٩/٧ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ، المصنف ، كتاب النكاح ، باب من كره العزل ،  
٢٢٠/٤ ، أخرجه بسنده من طريق ابن فضيل عن يحيى بن سعيد عن  
سعيد بن المسيب ، الهندي ، كنز العمال ، اثر رقم ( ٤٥٨٩٣ ) ،  
٥٦٧/١٦ .

(٣) انظر : مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب النكاح ، باب من كره العزل ،  
٢٢٠/٤ وما بعدها ؛ عمدة القارى ، ٣٩٦/١٦ ؛ الاشراف على مذاهب  
العلماء ، ص ١٥٦ .

• ثابت وغيرهم (١) .

(٣) جواز العزل عن الأمة وعدم جوازه عن الحره الا باذنها ، فاذا اذنت جاز والا فلا وهو مروي ايضا عن بعض الصحابه ، قال صاحب عمدة القارى " وروى عن غير واحد من الصحابه التفرقه بين الحره والأمة وهم عبدالله ابن مسعود وعبدالله بن عباس وعبدالله بن عمر ومن التابعين سعيد بن جبير ومحمد بن سيرين ..... " (٢) وغيرهم ، وبه قال جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والحنابلة (٣) .

(٤) جواز العزل مطلقا سواء كان فى الأمة أو الحره ، وبه قال الشافعية فى المعتمد عندهم (٤) .

(٥) تحريم العزل مطلقا ، وبه قال ابن حزم ونقله عن عمر وعثمان فى رواية اخرى انهما كان ينكران العزل ، ونقله ايضا عن ابى امامه الباهلى (٥) وغيرهم (٦) .

## الأدلة :

### أولا : أدلة القائلين بكراهة العزل مطلقا :

استدلوا بما رواه ابوسعيد الخدرى رضى الله عنه قال ذكر العزل

- (١) انظر : مصنف ابن ابى شيبه ، كتاب النكاح ، باب العزل والرخصة فيه ، ٢١٧/٤ وما بعدها ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، ٢٣٠/٨ - ٢٣١ ، الاشراف على مذاهب العلماء ، ص ١٥٦ ؛ طرح التثريب ، ٦٠/٧ .
- (٢) عمدة القارى ، ٣٩٦/١٦ ؛ الاشراف على مذاهب العلماء ، ص ١٥٦ .
- (٣) انظر : بدائع الصنائع ، ٢٣٤/٢ ؛ حاشية ابن عابدين ، ١٧٥/٣ ؛ شرح الزرقانى على خليل ، ٢٢٤/٣ ؛ التاج والاكلیل ، ٤٧٦/٣ ؛ التفریح ، ٤٦/٢ ؛ كشاف القناع ، ١٨٩/٥ ؛ شرح المنتهى ، ٩٦/٤ ؛ التنقيح ، ص ٢٣٠ .

- (٤) انظر : شرح النووى على مسلم ، ٩/١٠ ؛ شرح روض الطالب ، ١٨٦/٣ ، فتح البارى ، ٢٥٣/٩ ؛ طرح التثريب ، ٦٠/٧ ؛ رحمة الأمة ، ص ٢٢٤ .
- (٥) هو صدى بن عجلان بن وهب ، ابو امامه الباهلى ، غلبت عليه كنيته ، صحابى ، كان مع على فى صفين ، روى عن النبى صلى الله عليه وسلم وعن عمر وعثمان وغيرهم ، وروى عنه جماعة ، توفى فى حمص ، وهو آخر من مات من الصحابه بالشام عام ( ٨١ هـ ) وله فى الصحيحين ( ٢٥٠ ) حديثا .

انظر : الاستيعاب ، ١٨٩/٢ ، الاصابه ، ١٨٢/٢ ، الاعلام ، ٢٠٣/٣ .

(٦) انظر : المحلى ، ٧٠/١٠ - ٧١ .

عند النبي صلى الله عليه وسلم قال ( فلم يفعل احدكم ) ولم يقل ( فلا يفعل احدكم ) فانه ليست من نفس مخلوقه الا الله خالقها (١) .

**وجه الدلالة :** دل هذا الحديث على كراهة العزل ، فاستفهام النبي صلى الله عليه وسلم بقوله ( فلم يفعل احدكم ) وتنميص الراوى بعدم النهى بقوله " ولم يقل فلا يفعل احدكم ) دليل على ان العزل ليس بحرام ولكن الأولى تركه فهو مكروه (٢) .

(٢) واستدلوا بما رواه عبدالله بن مسعود رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره عشا الصغره وتغيير الشيب وجـر الازار وخاتم الذهب او قال حلقة الذهب والضرب بالكعب والتبرج بالزينة فى غير محلها والرقى الا بالمعوذات والتمايم وعزل الماء وافساد الصبى من غير ان يحرمه (٣) .

**وجه الدلالة :** دل الحديث صراحة على ان العزل احد الامور العشره التى يكرهها النبي صلى الله عليه وسلم فدل ذلك على كراهة العزل .

#### ثانيا : ادلة القائلين بجواز العزل عن الجوارى دون غيرهن :

(١) عن جابر رضى الله عنه أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ان لى جارية هى خادمتنا وسانيتنا ، وأنا أطوف عليها ، وأنا أكره ان تحمل فقال ( أعزل عنها ان شئت ، فانه سيأتيها ما قدر لها ) ، فلبث الرجل ، ثم اتاه ، فقال : ان الجارية قد حبلت ، فقال ( قد اخبرتك انه سيأتيها ما قدر لها ) (٤) .

- 
- (١) مسلم ، الصحيح ، كتاب النكاح (١٦) باب حكم العزل (٢٢) حديث ( ١٤٣٨/١٣٢ ) ، ١٠٦٣/٢ وغيره .  
 (٢) انظر : المنتقى ، ١٤٢/٣ ؛ عون المعبود ، ١٤٢/٣ .  
 (٣) أخرجه احمد ، المسند ، ٤٣٩/١ .  
 (٤) أخرجه مسلم ، الصحيح ، كتاب النكاح ( ١٦ ) باب حكم العزل (٢٢) ، حديث ( ١٤٣٩/ ١٣٤ ) ، ١٠٦٤/٢ .

**وجه الدلالة:** قال الخطابي ( وفى هذا الحديث اباحة العزل عن الجوارى ، وقد رخص فيه غير واحد من الصحابة والتابعين وكرهه بعض الصحابة ) (١) .

(٢) واستدلوا بما روى ان رجلا سأل اباسعيد الخدرى هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر العزل ؟ فقال نعم ، غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة بالمصطلق ، فسبينا كرائم العرب ، فطالست العزبه ، ورغبنا فى الفداء ، فأردنا أن نستمتع ونعزل ، فقلنا لنفعل ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا لانسأله ، فسألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال ( لا عليكم ان لاتفعلوا ، ماكتب الله خلق نسمة هى كائنة الى يوم القيامة الا ستكون ) (٢) .

**وجه الدلالة:** ان النبى صلى الله عليه وسلم سئل عن العزل عن الاماء ، فأجاب عليه الصلاة والسلام بما يدل على الجواز ، وأما كون السبايا جوارى ومسترققات ، فقد جاء فى شرح سنن ابى داود " وفيه دليل على جواز استرقاق العرب ووطء سباياهم وكن كتابيات " (٣) وقال النووى " معناه ماعليكم ضرر فى ترك العزل لأن كل نفس قدر الله تعالى خلقها لابد أن يخلقها سواء عزلتم أم لا " (٤) .

#### المناقشة:

نوقش هذا الحديث بأنه منسوخ بقوله تعالى ﴿ ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ﴾ (٥) . (٦) .

- 
- (١) معالم السنن ، ٨٧/٣ .
  - (٢) مسلم ، الصحيح ، كتاب النكاح (١٦) باب حكم العزل ( ٢٢ ) حديث ( ١٤٣٨/١٢٥ ) ، ١٠٦٩/٢ ؛ ورواه البخارى مختصرا ، الصحيح ، كتاب النكاح ( ٦٧ ) باب العزل (٩٦) حديث ( ٥٢١٠ ) ، ٣٩٠/٣ .
  - (٣) ابن القيم ، شرح سنن ابى داود ، ٨٧/٣ .
  - (٤) النووى ، شرح صحيح مسلم ، ١٠/٩ .
  - (٥) سورة البقره ، آية ( ٢٢١ ) .
  - (٦) ابن القيم ، شرح سنن ابى داود ، ٨٧/٣ .

رد المناقشة :

ورد بأن هذا فى غاية الضعف ، لأنه فى النكاح ، وقد سئل الامام احمد عن ذلك فقال : لا أدري اكانوا اسلموا أم لا (١) .

(٣) واستدلوا بما روى عن ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه أن رجلا قال : يارسول الله ان لى جارية وأنا أعزل عنها وانا اكـرهه أن تحمل ، وأن أريد مايريد الرجال وأن اليهود تحدث أن العزل موودة صغرى ، قال ( كذبت يهود لو أراد الله أن يخلقه ما استطعت أن تصرفه ) (٢) .

المناقشة :

نوقش هذا الحديث بانه معارض بما جاء فى صحيح مسلم عن جذامة (٣) انهم سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العزل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ذلك الوأد الخفى ) (٤) فكيف يسمى رسول الله صلى الله عليه وسلم العزل بالوَأَد الخفى وهو قد كذب اليهود فى تسميتهم للعزل بالموودة الصغرى (٥) .

- (١) ابن القيم ، شرح سنن ابى داود ، ٨٧/٣ .
- (٢) أخرجه احمد ، المسند ، ٥٣/٣ ؛ ابوداود ، السنن ، كتاب النكاح ( ٦ ) باب ما جاء فى العزل ( ٤٩ ) حديث ( ٢١٧١ ) ، ٦٢٣/٢ ، النسائى ، كتاب النكاح ( ٢٦ ) باب العزل ( ٥٥ ) حديث ( ٣٣٢٨ ) ، ١٠٧/٦ .
- (٣) قال ابن حجر ( ورجاله ثقات ) بلوغ المرام ، ص ١٨٩ .
- (٤) هى جذامة بنت وهب الأسديه من أسد بنى خزيمه أسلمت بمكة وبايعت النبى صلى الله عليه وسلم وهاجرت مع قومها الى المدينة ، وكانت تحت أنيس بن قيس ، روت عن النبى صلى الله عليه وسلم .
- (٥) انظر : اسد الغابه ؛ ٤١٤/٥ ؛ الاصابه ، ٢٥٩/٤ .
- (٤) مسلم ، الصحيح ، كتاب النكاح ( ١٦ ) باب جواز القبله ( ٤ ) حديث ( ١٤٤٢/١٤١ ) ، ١٠٦٧/٢ .
- (٥) انظر : سبل السلام ، ٣٠٧/٣ ؛ نيل الاوطار ، ١٩٨/٦ .



رد المناقشة ودفع التعارض:

- جمع العلماء بين هذه الأحاديث المتعارضة بعدة طرق منها :
- (١) أن يحمل حديث جذامه على التنزيه وهذه طريقة البيهقي (١) .
  - (٢) ومنهم من ضعف حديث جذامه بأنه معارض بما هو أكثر منه طرقا ، ولكن ذلك رد بان هذا دفع للأحاديث الصحيحة بالتوهم والحديث صحيح لا ريب والجمع ممكن (٢) .
  - (٣) ومنهم من جمع بالنسخ فقال ان حديث جذامه منسوخ بحديث جابر (٣) ولكن رد ذلك ايضا بعدم معرفة التاريخ (٤) .
  - (٤) وجمع الطحاوى بينهما باحتمال ان يكون حديث جذامه على وفق ماكان عليه الأمر أو لا من موافقة أهل الكتاب ، وكان صلى الله عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ، ثم أعلمه الله بالحكم ، فكذب اليهود فيما كانوا يقولونه (٥) .
  - ورد على على ذلك ابن العربي بأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجزم بشيء تبعا لليهود ثم يصرح بتكذيبهم فيه (٦) .
  - (٥) ومنهم من حمل حديث جذامه على العزل عن الحامل لزوال المعنى الذى كان يحذره وهو حصول الحمل (٧) .
  - ورد بان المنى يغذو الجنين ، وقد يؤدى العزل الى موته أو الى ضعفه المفضى الى موته فيكون وأدا خفيا (٨) .

- 
- (١) انظر : طرح التثريب ، ٦١/٧ .
  - (٢) انظر : فتح البارى ، ٢٥٤/٩ .
  - (٣) انظر : عمدة القارى ، ٣٩٧/١٦ .
  - (٤) انظر : فتح البارى ، ٢٥٤/٩ .
  - (٥) انظر : الطحاوى ، احمد بن محمد ، مشكل الآثار ، الطبعة الأولى ، ( حيدرآباد : مطبعة مجلس دائرة المعارف النظاميه ، ١٣٣٣ هـ ) ، ٣٧٢/٢ .
  - (٦) انظر : عارضة الاحوذى ، ٧٧/٥ .
  - (٧) انظر : طرح التثريب ، ٦١/٧ .
  - (٨) انظر : فتح البارى ، ٢٥٤/٩ .

(٦) وانكر ابن عباس أن يكون العزل وأدا وقال ( سبحان الله ، تكون نطفه ثم تكون علقه ، ثم تكون مضغة ، ثم تكون عظاما ، ثم يكسّى العظم - قال الراوى - وقال بعده ، وجمع أصابعه فمدها فـلى السماء ، وقال العزل يكون قبل هذا كله ) (١) .

(٧) وجمع ابن القيم بينهما بقوله " فاليهود ظنت أن العزل بمنزلة الوأد فى اعدام ما انعقد بسبب خلقه ، فكذبهم فى ذلك ، وأخبر أنه لو اراد الله خلقه ماصرفه أحد ، وأما تسميته وأدا خفيا ، فلأن الرجل انما يعزل عن امرأته هربا من الولد ، وحرصا على أن لا يكون ، فجرى قصده ونيته وحرصه على ذلك مجرى من اعدم الولد بوأده ، لكن ذاك وأد ظاهر من العبد فعلا وقصدا وهذا وأد خفى له ، انما أراداه ابواه عزما ونيه فكان خفيا " (٢) .

وبعد هذه الوجوه المختلفة فى دفع التعارض ، يظهر لنا سلامة الاستدلال بحديث ابى سعيد ، دون حديث جذامه ، قال ابن حجر بعد أن عرض لبعض هذه الطرق " فهذه عدة اجوبه يقف معها الاستدلال بحديث جذامة على المنع " (٣) .

(٤) واستدلوا من جهة المعقول ( بأن الأمة لاحق لها فى الوطء ، ولا فى الولد ، ولذلك لم تملك المطالبة بالقسم والغيبه ، فلأن لاتملك المنع من العزل أولى ) (٤) .

(٥) واستدلوا ايضا بان الجارية اذا كانت مملوكة للغير ، فان فى حملها ضرا على زوجها لأن هذا الحمل سيكون رقيقا تبعا لأمة فيلحقه العار بذلك (٥) .

(١) اخرجه عبدالرزاق ، المصنف ، كتاب النكاح ، باب العزل عن الاماء ، اثر ( ١٢٥٥٣ ) ، ١٤١/٧ . وأخرج الطحاوى نحوه بسند جيد عن على فى قصة جرت عند عمر ، ٣٢/٣ ؛ فتح البارى ، ٢٥٤/٩ .

(٢) شرح سنن ابى داود ، ٨٥/٣ .

(٣) فتح البارى ، ٢٥٤/٩ .

(٤) المغنى ، ٢٩٨/٧ .

(٥) انظر : المذهب ، ٦٦/٢ .

ثالثاً: أدلة القائلين بجواز العزل عن الأمه وعدم جوازها عن الحره الا باذنها:

(١) استدلوا على جواز العزل عن الجوارى بنفس ادلة الفريــــــــــــــــق

الشانى .

(٢) واستدلوا على عدم جوازها عن الحره الا باذنها بما رواه ابن

عمر رضى الله عنهما انه قال ( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم

أن يعزل عن الحره الا باذنها ) (١) .

### المناقشة:

نوقش هذا الحديث بضعف اسناده لوجود راو ضعيف (٢) .

### رد المناقشة:

واجيب بان له شاهدين عن ابن عباس وابن عمر (٣) .

### الرد:

ورد بأن الشاهدين المذكورين موقوفان ومدار اسنادهما على

سفيان الجوهري ولم يذكر له ترجمة (٤) .

(٣) واستدلوا من جهة المعقول بان ( الوطء عن انزال سبب لحصول

الولد ، ولها فى الولد حق وبالعزل يفوت الولد ، فكان سببا لفــــــــــــــــوات

حقها ، وان كان العزل برضاها لا يكره ، لأنها رضيت بفوات حقها ) (٥) .

(١) أخرجه احمد ، المسند ، ٣١/١ ؛ ابن ماجه ، السنن ، كتاب النكاح

( ٩ ) باب العزل ( ٣٠ ) حديث ( ١٩٢٨ ) ، ٦٢٠/١ ؛ البيهقى ،

السنن الكبرى ، كتاب النكاح ، باب من قال يعزل عن الحره ، ٢٣١/٧ ،

قال البوصيرى ( هذا اسناد ضعيف لضعف ابن لهيعة ) ، مصباح

الزجاجه ، ١١١/٢ .

(٢) انظر : فتح البارى ، ٢٥٣/٩ ؛ نيل الاوطار ، ١٩٦/٦ ؛ تلخيص

الحبير ، ١٨٨/٣ .

(٣) انظر : عبدالرزاق ، المصنف ، ١٤٣/٧ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ،

٢٣١/٧ ؛ نيل الاوطار ، ١٩٧/٦ .

(٤) انظر : الالبانى ، محمد ناصر الدين ، ارواء الغليل ، الطبعة

الثانية ، (بيروت : المكتب الاسلامى ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م) ، ٧٠/٧ .

(٥) بدائع الصنائع ، ٣٣٤/٢ ؛ المغنى ، ٢٩٨/٧ .

المناقشة :

يمكن مناقشة ذلك بان العزل لا يمنع حصول الولد ، فكل ولد قدره الله لابد ان يكون ، فكم من رجل لا يعزل ولا يكون له ولد ، وكم من رجل يعزل ويقدر الله له حصول الولد وهذا المعنى متمثل فى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حديث ابى سعيد حين قال ( كذبت اليهود لو اراد الله أن يخلقه ما استطعت ان تصرفه ) (١) . (٢) .

رابعا : أدلة القائلين بالجواز مطلقا :

استدلوا على جواز العزل عن الجوارى بنفس ادلة القائلين بجواز العزل عنهن من غير اذنهن كما سبق عرضه .

واستدلوا على جواز العزل عن الحرائر بما يلى :

(١) بما رواه جابر رضى الله عنه قال : كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبلغ ذلك نبى الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا (٣) .

وجه الدلالة : دل هذا الحديث على جواز العزل مطلقا ،

حيث كان الصحابة رضوان الله عليهم يفعلونه ، وعلم بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقرهم عليه ولم ينههم ولم يستفسر عن عزلهم أكان عن جوار أو حرائر ، وقول الصحابي كنا نفعل اذا اضاف الى زمن النبى صلى الله عليه وسلم فحكمه حكم المرفوع على الصحيح (٤) .

(١) سبق تخريجه ص ( ٣٥٢ ) .

(٢) انظر : عارضة الاحوذى ، ٧٦/٥ .

(٣) مسلم ، الصحيح ، كتاب النكاح ( ١٦ ) باب حكم العزل ( ٢٢ ) حديث ( ١٤٣٩/١٣٨ ) ، ١٠٦٥/٢ ؛ وأخرجه البخارى مختصرا ، الصحيح ، كتاب النكاح ( ٦٧ ) باب العزل ( ٩٦ ) حديث ( ٥٢٠٧ ) ، ٣٩٠/٣ .

(٤) انظر : فتح البارى ، ٢٥١/٩ ؛ عمدة القارى ، ٣٩٥/١٦ ؛ سبل السلام ، ٣٠٨/٣ .

(٢) واستدلوا بحديث ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه أن رجلا قال يارسول الله ان لى جارية وأنا أعزل عنها ، وأنا أكره أن تحمل ، وأنا أريد مايريد الرجال وأن اليهود تحدث أن العزل مؤدوة صغرى ، قال ( كذبت اليهود لو أراد الله ان يخلقه ما استطعت أن تصرفه ) (١) .

**وجه الدلالة :** أن النبى صلى الله عليه وسلم كذب اليهود فى كون العزل مؤدوه صغرى ، ولم يینه السائل عن العزل بل اجابه بما يدل على الجواز حيث اشار الى أن العزل لا يمنع ما قدر الله من الولد .

### المناقشة :

نوقش بمعارضة هذا الحديث لحديث جذامه والذي جاء فيه وصف الرسول صلى الله عليه وسلم للعزل بالوآد الخفى .

### رد المناقشة :

ورد على ذلك بالأوجه التى سبقت فى الجمع بينهما (٢) .

(٣) واستدلوا بحديث اسامة بن زيد أن رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : انى اعزل عن امرأتى ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ( لم تفعل ذلك ؟ ) فقال الرجل : اشفق على ولدها أو على أولادها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لو كان ذلك ضارا ، ضر فارس والروم (٣) .

**وجه الدلالة :** أن النبى صلى الله عليه وسلم علم ممن الرجل أنه يعزل عن امرأته وأقره على ذلك ولم يینه فدل ذلك على الجواز .

---

(١) سبق تخريجه ص ( ٣٥٢ ) .  
 (٢) انظر ص ( ٣٥٣ ) من هذه الرسالة .  
 (٣) مسلم ، الصحيح ، كتاب النكاح ( ١٦ ) باب حكم العزل (٢٢) حديث  
 ( ١٤٤٣/١٤٣ ) ، ١٠٦٧/٢ .

(٤) واستدلوا بحديث جابر رضى الله عنه ، قال : سأل رجل النبى صلى الله عليه وسلم فقال : ان عندى جارية لى وأنا أعزل عنها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ان ذلك لن يمنع شيئاً اراده الله ، فقال : فجاء الرجل فقال : يارسول الله ، ان الجارية التى كنت ذكرتها لك حملت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( أنا عبد الله ——— ورسوله ) (١) .

وجه الدلالة : أن النبى صلى الله عليه وسلم أقر الرجل على العزل بعد علمه بما فعل مع الجارية ولم ينهه عن ذلك .

(٥) واستدلوا بحديث ابى سعيد الخدرى قال ( اصبنا سبياً ، فكننا نعزل فسألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ( أو انكم لتفعلون ؟ قالها ثلاثا مامن نسمة كائنة الى يوم القيامة الا وهى كائنه ) (٢) .

وجه الدلالة : دل هذا الحديث على جواز العزل واباحته مطلقاً عن الزوجة والأمة حيث ان الاستفهام مشعر بأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن قد اطلع على فعلهم ، فلما علم به اقرهم على ذلك ولم ينههم ، بل اكد عليه الصلاة والسلام أن العزل لا يمنع ما قسمه الله من الأنفس ، لأن كل نفس قدرها الله لابد أن يخلقها سواء عزلتم ام لا ، لأن الماء قد يسبق فلا ينفع حرصكم (٣) .

### المناقشة :

نوقش هذا الحديث بأن ظاهره الانكار والزجر والنهى عن العزل ، يؤكد ذلك ما جاء فى الروايات الأخرى من قوله عليه الصلاة والسلام

- (١) مسلم ، الصحيح ، كتاب النكاح ( ١٦ ) باب حكم العزل (٢٢) حديث ( ١٤٣٩/١٣٥ ) ، ١٠٦٤/٢ .
- (٢) البخارى ، الصحيح ، كتاب النكاح ( ٦٧ ) باب العزل ( ٩٦ ) حديث ( ٥٢١٠ ) ، ٣٩٠/٣ .
- (٣) انظر : شرح صحيح مسلم ، ١١/١٠ ؛ فتح البارى ، ٢٥٢/٩ .

( لا عليكم أن لاتفعلوا ) (١) فكلمة ( لا ) تدل على النهى عما سئل عنه عليه الصلاة والسلام ، وكلمة ( لا ) فى قوله ( أن لاتفعلوا ) لتأكيد النهى ، كانه قال : لاتعزلوا وعليكم أن لاتفعلوا (٢) .

### رد المناشئة :

ورد من جانبين :

- (١) قال ابن حجر " وتعقب بأن الاصل عدم هذا التقدير وانما معناه ليس عليكم أن تتركوا وهو الذى يساوى أن لاتفعلوا " (٣) .
- (٢) ورد أيضا بـرد آخر حاصله أن ( لا ) كأنها جعلت جوابا لسؤال قوله ( عليكم ان لاتفعلوا ) أى ليس عليكم جناح ان لاتفعلوا ورجح صاحب العمدة هذا القول بقوله " وقول هؤلاء اولى بالمصير اليه بدليل قوله ( مامن نسمة ) الى آخره . . . . وهذه الألفاظ مصرحة بأن العزل لايرد القدر ولايضر فكأنه قال لابأس به " (٤) .

### خامسا : أدلة القائلين بتحريم العزل مطلقا :

- (١) استدلوا بحديث جذامه والذى جاء فيه أن أناسا سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العزل فقال ( ذلك الوأد الخفى ) (٥) .

### وجه الدلالة : قالوا ان النبى صلى الله عليه وسلم وصف

العزل بالوأد الخفى ومعلوم أن الوأد محرم ، فيكون العزل محرما ، وهذا الحديث ناسخ لجميع الاباحات المتقدمة (٦) .

### المناشئة :

نوقش حديث جذامه بانه معارض بحديث ابى سعيد وجابر ، حيث كذب

- 
- (١) انظر ص ( ٣٥١ ) من هذه الرسالة .
  - (٢) انظر : المحلى ، ٧١/١٠ ؛ عمدة القارى ، ٣٩٧/١٦ .
  - (٣) فتح البارى ، ٢٥٢/٩ .
  - (٤) عمدة القارى ، ٣٩٧/١٦ .
  - (٥) سبق تخريجه ص ( ٣٥٢ ) .
  - (٦) انظر : المحلى ، ٧١/١٠ .

الرسول صلى الله عليه وسلم فى وصفهم للعزل بانه موودة صغرى ، قد جمع بينهما بعدة اوجه يظهر بعدها وقف الاستدلال بحديث جذامه .

(٢) واستدلوا بما رواه ابوذر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لك فى جماع زوجتك أجر فليل يارسول الله : وفى شهوة يكون من أجر قال : نعم رأييت لو كان لك ولد وقد ادرك ثم مات اكننت محتسبه ، قال : نعم ، قال : أنت كنت خلقتة قال : بل الله خلقه ، قال : أننت كنت هديته ، قال : بل الله هداه ، قال : اكننت ترزقه ، قال : بل الله كان رزقه ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فضعه فى حلاله وجنبه حرامه وأقرره فان شاء الله احياه وان شاء أماته ولك أجر (١)

وجه الدلالة : أن النبی صلى الله عليه وسلم أمر باقرار النطفه فى المكان الحلال وفى العزل مخالفة لأمر الرسول صلى الله عليه وسلم لأنه منع للنطفه من أن تستقر فى مكانها فكان العزل محرما (٢) .

### المناقشة :

نوقش هذا الحديث بأنه لا دلالة فيه على تحريم العزل ، بل الأمر الوارد فيه أمر ارشاد كما دلت عليه بقية الأخبار (٣) .

(٣) واستدلوا ببعض الآثار الواردة عن الصحابة فى النهى عن العزل ومنها :

- (١) ماروى عن ابن عمر انه كان كان لايعزل ، وكان يكره العزل ، وقال لو علمت أن أحدا من ولدى يعزل لنكلته (٤) .
- (٢) وأيضا فقد روى عن ابن عمر أنه قال: ضرب عمر على العزل بعض بنييه (٥) .

- 
- (١) ابن حبان ، الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، باب العزل ، ذكر الخبر الدال على أن هذا الفعل مزجور عنه ، حديث (٤١٨٠) ، ١٩٧/٦ .
  - (٢) انظر : ترجمة ابن حبان لهذا الحديث ، المصدر السابق .
  - (٣) انظر : فتح البارى ، ٢٥٤/٩ .
  - (٤) المحلى ، ٧١/١٠ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، ٢٣١/٧ ؛ المنتقى ، ١٤٢/٤ .
  - (٥) المحلى ، ٧١/١٠ .



**وجه الدلالة :** أن العزل لو كان جائزا أو مكروها لما صح لهؤلاء الصحابة أن يعاقبوا اولادهم عليه ، يقول ابن حزم ( ولا يجوز أن ينكل على شيء مباح " (١) ) .

### المناقشة :

نوقشت هذه الآثار بانها معارضة بالاحاديث الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبما نقل عن كثير من الصحابة من جواز العزل ، يقول ابن القيم بعد ذكر هذه الآثار " وليس في هذا ما يعارض الاحاديث الصحيحة مع صراحتها وصحتها " (٢) وتأديب عمر وابنه رضى الله عنهما ابناهما على العزل يمكن حمله على رغبتهما في أن يأتى ابناؤهما الافضل .

### (( الرأى الراجح ))

بعد هذا العرض لأقوال العلماء وادلتهم ومناقشتها يترجح لنا قول القائلين بجواز العزل مطلقا وذلك لما يلي :

(١) لقوة ادلتهم وصراحتها في محل النزاع ، وخاصة منها حديث جابر الذى ورد فيه أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يعزلون عمن نساءهم وبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقرهم عليه ولم ينههم كما جاء ذلك مصرحا به في رواية مسلم ، وكذلك حديث ابن سعيد الذى كذب فيه اليهود لتسميتهم للعزل موودة صفرى وبين عليه الصلاة والسلام ان العزل لايرد ماأراد الله ان يخلقه ولايصرفه .

(٢) أن ادلة المانعين للعزل وغيرهم قد نوقشت بما يضعف الاستدلال بها ويوهن قوتها ومايضاف الى ذلك من معارضتها للأحاديث الصحيحة الدالة على جواز العزل مطلقا ، فاستدلّاهم بحديث جذامه وان كان فى الصحيح

(١) المحلى ، ٧١/١٠ .

(٢) زاد المعاد ، ١٤٤/٥ .

الا أن الاحاديث الكثيرة والصحيحة على خلافه ، وقد ذكر العلماء طرقاً عديدة في الجمع بينه وبين حديث جابر وأبي سعيد ، وكان اقواها ما أجاب به ابن القيم كما سبق عرضه .

(٣) أن القائلين بالكراهة من السلف الصالح ومن بعدهم يحمل قولهم هذا على صورة ما إذا كان العزل يلحق ضرراً بالمرأة كأن يمنعها بعض حقها في الاستمتاع بالوطء وقد جاء النهي عن ذلك كما في حديث انس ابن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( إذا جامع احدكم اهله فليصدقها فإذا قضى حاجته قبل ان تقضى حاجتها فلا يعجلها حتى تقضى حاجتها ) (١) .

(٤) ان الخلاف بين العلماء في هذه المسألة قديماً وحديثاً قاصر على الصورة الطبيعية ، وهي أن ي جامع الرجل فإذا قارب الانزال انزل خارج الفرج ، أما الصورة الأخرى والتي استجدت والتي يقطع بأنها مانعة للنسل فلها حكم خاص لا يدخل تحت هذه المسألة .  
والله أعلم .

---

(١) أخرجه أبو يعلى ، المسند ، مسند انس بن مالك ، حديث رقم —  
( ٤١٨٥ - ٤١٨٦ - ٤٢٥٤ ) ، ١٨٣/٤ - ٢١٢ .  
قال الهيثمي ( رواه أبو يعلى وفيه راو لم يسم وبقية رجاله ثقات ) ، مجمع الزوائد ، ٢٩٨/٤ .

## المبحث الثاني

في الصدقات

وفيها المسألتان التاليتان :

المسألة الأولى : نبوت الصدقات كاملاً بالخلوة الصحيحة

المسألة الثانية : كان يرى وجوب العده على المطلق بالخلوه

الصحيحه .

## المسألة الأولى : ثبوت الصداق كاملاً بالخلوة الصحيحة

### تعريف الخلوة فى اللغة :

اسم من خلا المكان ، اذا لم يكن فيه أحد ، يقال خلا الرجل واخلى أى وقع فى مكان خال لايزاحم فيه ، وخلا الرجل بصاحبه واليه خلوا وخلصاء وخلوة : انفرد به واجتمع معه فى خلوه ، وكذا خلا بزوجه خلوه (١) .

### تعريف الخلوه فى اصطلاح الفقهاء :

عرف الفقهاء الخلوه بانها " غلق الرجل الباب على منكوحته بلا مانع وطء " (٢) .

### الأثار الواردة من ابى بكر :

(١) عن زرارة بن اوفى (٣) قال : ( قضى الخلفاء الراشدون المهديون أنه من أغلق بابا ، وأرخى سترا فقد وجب عليه المهر ) (٤) وفى رواية

- 
- (١) انظر : لسان العرب ، مادة ( خلا ) ، المصباح المنير ، مادة ( خلا ) .  
(٢) الجرجاني ، التعريفات ، ص ١٠١ .  
(٣) هو زرارة بن اوفى العامرى الحرشى ، ابوحاجب البصرى ، قاضى البصرة ، أحد الاعلام والعباد العارفين ، روى عن ابى هريره وابن عباس وعائشة وآخرون وروى عنه قتاده وآخرون ، وثقه النسائى وابن حبان والعجلى وغيرهم ، روى ان صلى الفجر فلما بلغ قوله تعالى ﴿ فاذا نقر فى الناقور فذلك يومئذ يوم عسير ﴾ (يس ، ٨ - ٩) شهق شهقة فمات عام ( ٩٣ هـ ) .

انظر : طبقات ابن سعد ، ١٥٠/٧ ؛ سير اعلام النبلاء ، ٥١٥/٤ ؛ تهذيب التهذيب ، ٢٧٨/٣ .

- (٤) أخرجه ، عبد الرزاق ، المصنف ، كتاب النكاح ، باب وجوب الصداق ، اثر رقم ( ١٠٨٧٥ ) ، ٢٨٨/٦ ، أخرجه بسنده عن جعفر بن سليمان قال : حدثنا عوف قال : سمعت زراره . . . وأخرجه ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب النكاح ، باب من قال : اذا أغلق الباب وأرخى الستر فقد وجب الصداق ، من طريق ابن عليه عن عون عن زراره ، ٢٣٥/٤ ؛ سعيد بن منصور ، السنن ، باب فيما يجب به الصداق ، اثر رقم ( ٧٦٢ ) ، من طريق زراره ، ٢٠٢/١ ؛ البيهقى ، السنن ==

( ووجبت العدة ) (١) .

(٢) عن نافع بن جبير قال (٢): كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون : اذا أرخى سترآ أو اغلق الباب فقد وجب الصداق (٣) .

### فقه الآثار :

دلت هذه الآثار من فقه ابى بكر الصديق رضى الله عنه - اول الخلفاء الراشدين - على انه كان يرى أن الرجل اذا خلا بامرأته التى عقد عليها العقد الصحيح خلوة كاملة ، اغلقت فيها الابواب وأرخت فيها الستر ، بحيث لا يتمكن أحد من الدخول عليهم ، وبحيث لو أراد العاقد جماعها لاستطاع ذلك ، فان هذه الخلوة توجب المهر كاملا على الزوج ، حتى ولو لم يوطأها .

== الكبرى ، كتاب الصداق ، باب من قال من أغلق بابا . . . ، من طريق زراره ، ٢٥٥/٧ ؛ ابن حزم ، المحلى ، ٤٨٢/٩ ؛ ابن حجر ، تلخيص الحبير ، ١٩٣/٣ ؛ وعزاه صاحب المغنى الى الاثرم فى مسنده ، ٢٤٩/٧ .

قال البيهقى ( هذا مرسل زراره ، لم يدركهم ) ، ٢٥٦/٧ ، ويجاب على هذا الارسال بان اجماع الصحابة قد قام على ذلك يقول صاحب نواذر الفقهاء " واجمع الصحابة رضى الله عنهم أن الرجل اذا خلا بزوجه وأغلق بابا وأرخى سترا ، ولا حائل بين جماعه لها من عبادة ولا غيرها وامكنته من ذلك فلم يفعل فقد وجب لها عليه جميع صداقها ) ، محمد بن الحسن الجوهري ، " نواذر الفقهاء " ، فقه ، نسخ حسن ، مکه : قسم المخطوطات بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى ، مصوره - لوحة ٢٨ .

(١) فى رواية ابن ابى شيبه وسعيد بن منصور .  
(٢) هو نافع بن جبير بن مطعم بن عدى بن نوفل ، من قريش ، من كبار الرواة للحديث ، تابعى ، ثقة ، من أهل المدينة ، كان فصيحا ، عظيم النخوة ، جهير المنطق ، يفخم كلامه كان ممن يؤخذ عنه ويؤخذ بفتواه ، مات عام ( ٩٩ هـ ) .  
انظر : طبقات ابن سعد ، ٢٠٥/٥ ؛ تهذيب التهذيب ، ٣٦١/١٠ ؛ الاعلام ، ٣٥٢/٧ .

(٣) أخرجه ابن حزم ، المحلى ، من طريق وكيع عن موسى عن عبيده عن نافع ، ٤٨٣/٩ .

آراء الفقهاء فى وجوب المهر بالخلوة الصحيحة :

اتفق الفقهاء رحمهم الله على أن من طلق زوجته قبل الدخول والخلوة فإن لها نصف المهر وان طلقها بعد الدخول فلها المهر كاملاً ، كما اتفقوا على أن الزوجه اذا مات عنها زوجها بعد الدخول أو قبله فلها المهر كاملاً (١) ، واختلفوا بعد ذلك فى وجوب المهر بالخلوة الصحيحة . وفيما يلى عرض لأقوالهم فى ذلك .

(١) الحنفية : جاء فى الكتاب ( واذا خلا الزوج بامرأته وليس هناك مانع من الوطء ثم طلقها فلها كمال المهر ) (٢) .

(٢) المالكية : جاء فى القوانين الفقهية ( الدخول الموجب لكمال الصداق هو الوطء لا مجرد الخلوة وارىاء السطور خلافاً لابن حنيفة ) (٣) فمجرد الخلوة لا تثبت المهر عندهم ، بل لابد من الوطء ، فاذا اتفق الزوجان قبل الدخول وبعد الخلوة الصحيحة التى يسميها المالكية ( خلوة الاهتداء ) (٤) ، فإنه لا يجب على الزوج الا نصف المهر ، وان ادعت الوطء وانكره الزوج قبل قولها بيمينها ، والخلوة التى توجب المهر عند المالكية ولو لم يحصل فيها وطء هى التى تقيم فيها الزوجه عند زوجها سنة كامله ، لأن الإقامة المذكوره نزلت منزلة الوطء ، قال خليل " وتقرر بوطء وان حرم وموت واحد وإقامة سنه وصدقت فى خلوة

---

(١) انظر : مراتب الاجماع ، ص ٧٠ ؛ بداية المجتهد ، ١٨، ١٧/٢ ؛ قوانين

الاحكام الفقهية ، ص ٢٠٧ ؛ تفسير القرطبي ، ٢٠٤/٣ .

(٢) القدورى ، ١٦/٣ ؛ الهداياه ، ٢١٥/٣ ؛ بدائع الصنائع ، ٢٩١/٢ .

(٣) ابن جزى ، ص ٢٠٧ ؛ شرح الزرقانى على مختصر خليل ، ١٠/٤ ، حاشية

الدسوقي على الشرح الكبير ، ٣٠١/٢ ؛ بلغة السالك ومعها الشرح

الصغير ، ٤١٣/١ .

(٤) خلوة الاهتداء : مأخوذة من الهدوء والسكون لان كلا من الزوجين سكن

للآخر وأطمأن اليه ، وهى التى يحصل فيها ارياء ستور ان كان

هناك ارياء ستور وغلقت باب .

انظر : حاشية الدسوقي ، ٣٠١/٢ .

الاهتداء وان بمانع شرعى وفى نفيه " (١) وعللوا قبول قول المرأة فى دعوى الوطء حتى وان كان بها مانع شرعى بأن العادة جرت أن الرجل اذا خلا بزوجته اول خلوه فانه لايفارقها قبل وصوله اليها .

(٣) الشافعية : قال النووى " ويستقر المهر بوطء وان حرم كحائض وبموت احدهما لا بخلوة فى الجديد " (٢) .

(٤) الحنابلة : جاء فى التنقيح " ويستقر نكاح كاملاً بخلوة فيه " (٣) وقال صاحب الانصاف " على الصحيح من المذهب وعليه الاصحاب " (٤) ، قال صالح بن احمد بن حنبل (٥) قال ابى : اذا اغلق الباب وأرخى الستر لزمه الصداق ، قلت فان لم يطق ، قال : وان لم يطق ، ارأيت لو جاء بولد أليس تلزمه اياه ، والعجز جاء من قبله قلت : فان قال لم أطأ ، وقالت لم يطانى ؟ قال : هذا فار من الصداق وهذه فارة من العدة " (٦) .

ومن خلال ماسبق عرضه يظهر لنا ان للعلماء فى تقرير المهر بعدد الخلوة الصحيحة ثلاثة أقوال :

- (١) مختصر خليل مطبوع مع جواهر الاكليل ، ٣٠٨/١ ؛ مواهب الجليل ومعه التاج والاكليل ، ٥٠٧/٣ .
- (٢) منهاج الطالبين ، ص ١٠٢ ؛ تحفة المحتاج ، ٣٨٤/٧ ؛ مغنى المحتاج ، ٢٢٥/٣ ؛ حاشيتا قليوبى وعميره ، ٢٧٨/٣ .
- (٣) المرداوى ، ص ٢٢٨ ؛ شرح منتهى الارادات ، ٧٦/٣ ؛ كشاف القناع ، ١٥١/٥ .
- (٤) المرداوى ، ٢٨٣/٨ .
- (٥) هو صالح بن احمد بن محمد بن حنبل الشيبانى ، البغدادى ، ابوالفضل ولد ببغداد عام ( ٢٠٣ هـ ) ونشأ بين يدي ابيه الامام احمد ، وأخذ عنه ثم ولى القضاء باصبهان ، وتوفى بها عام ( ٢٦٦ هـ ) وله ثلاث وستون سنة .
- انظر : طبقات الحنابلة ، ١٧٣/١ ؛ المقصد الارشد ، ٤٤٤/١ ؛ الاعلام ، ١٨٨/٣ .
- (٦) ابن حنبل ، صالح بن احمد ، مسائل الامام احمد ، الطبعة الاولى ، تحقيق : فضل الرحمن دين محمد ، ( دلهى : الدار العلمية ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م ) ، ٢٢٢/٢ .

- (١) وجوب المهر كاملاً وهو قول ابى بكر الصديق رضى الله عنه وبقيّة الخلفاء الراشدين وابن عمر وزيد بن ثابت وعروة بن الزبير والزهرى والاوزاعى وجماعة من الصحابة والتابعين (١)، وهو مذهب الحنفية والحنابلة .
- (٢) وجوب نصف المهر ولا اعتبار بالخلوة مطلقاً ، وهو مروي عن ابن مسعود وابن عباس وشريح والشعبى وآخرون (٢) ، وهو مذهب الشافعية .
- (٣) الخلوة الصحيحة التى يتقرر بها المهر هى التى تقيم فيها الزوجه مع زوجها مدة سنة كاملة حتى ولو لم يحصل وطء . وهو مذهب المالكية .

#### الأدلة :

أولاً : أدلة الفريق الأول القائلين بوجوب المهر كاملاً بعد الخلوة

#### الصحيحة :

استدلوا بالكتاب والسنة والمعقول .

- (١) أما الكتاب فاستدلوا بقوله تعالى ﴿ وان اردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتن احداهن قنطاراً ، فلا تأخذوا منه شيئاً ، أتأخذونه بهتانا وأثماً مبيناً ، وكيف تأخذونه وقد افضى بعضكم الى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً ﴾ (٣) .

وجه الدلالة : ان الله تعالى اوجب جميع المهر بالافضاء

وهو الخلوه قال الجصاص " فيه وجهان من الدلالة : احدهما قوله تعالى

- (١) انظر : ابن ابى شيبه ، ٢٣٤/٤ ؛ عبدالرزاق ، المصنف ، ٢٨٥/٦ وما بعدها ؛ الاشراف على مذاهب العلماء ، ص ٦٤ ؛ المغنى ، ٢٤٩/٦ ، ايثار الانصاف ، ص ١٤٤ .
- (٢) انظر : عبدالرزاق ، المصنف ، ٢٨٩/٦ وما بعدها ؛ ابن ابى شيبه ، المصنف ، ٢٣٦/٤ ؛ الاشراف على مذاهب العلماء ، ص ٦٤ ؛ المغنى ، ٢٤٩/٧ .
- (٣) سورة النساء ، آية ( ٢٠ - ٢١ ) .



﴿ فلا تأخذوا منه شيئاً ﴾ ، والثانى ﴿ وكيف تأخذونه وقد افضى بعضكم الى بعض ﴾ وقال الفراء (١) : " الافضاء الخلوه دخل بها او لم يَدْخُل ، وهو حجة فى اللغة ، وقد أخبر ان الافضاء اسم للخلوه ، فمنع الله أن يأخذ منه شيئاً بعد الخلوه " (٢) .

### المناقشة :

نوقش الاستدلال بهذه الآية بان الافضاء فى هذه الآية قد فسّر بالمجامعة كما نقل عن ابن عباس انه قال : الافضاء الجماع ولكن الله يكتفى ، ونقل مثله عن مجاهد وغيره (٣) .

### رد المناقشة :

ورد بأن الآية محتملة لكلا المعنيين والدليل اذا تطرق اليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

(٢) وآما من جهة السنة فاستدلوا بما رواه محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان (٤) ، قال :

(١) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمى ، مولى بنى اسد ، ابوزكريا ، المعروف بالفراء ، امام الكوفيين واعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب ، ولد بالكوفة وانتقل الى بغداد ، وعهد اليه المأمون بتربية ابنه ، فكان اكثر مقامه بها ، فاذا جاء آخر السنة انصرف الى الكوفة ، فأقام اربعين يوما فى أهله يوزع عليهم ما جمعه ويبرهم ، ومع تقدمه فى اللغة كان فقيها متكلما ، عالما بأيام العرب ، من مؤلفاته ( المقصور الممدود ) و ( معانى القرآن ) وغيرها ، توفى فى طريق مكة عام ( ٢٠٧ هـ ) .

انظر : وفيات الاعيان ، ١٧٦/٦ ، سير اعلام النبلاء ، ١١٨/١٠ ، السيوطى عبد الرحمن ، بغية الوعاة ، تحقيق : محمد ابوالفضل ابراهيم ، ( بيروت : المكتبة العصرية ، ١٣٨٤ هـ ) ، ٣٣٣/٢ ، الاعلام ، ١٤٥/٨ .  
(٢) احكام القرآن ، ١٤٨/٢ ، زاد المسير ، ٤٣/٢ ، كشاف القناع ، ١٥١/٥ ، فتح القدير ، ٢١٧/٣ .

(٣) انظر : تفسير الطبرى ، ١٢٦/٨ ، تفسير القرطبي ، ١٠٢/٥ .

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان العامرى ، عامر قريش ، المدنى ، روى عن ابى هريره وابن سعيد وفاطمة بنت قيس واخرون ، وروى عنه جماعه ، قال ابوحاتم : هو من التابعين لا يسأل عن مثله ، وقال ==

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( من كشف خمار امرأة ونظر اليها فقد وجب الصداق دخل بها او لم يدخل بها ) (١) .

**وجه الدلالة :** دل الحديث على أن من خلا بامرأته ونظر اليها فقد وجب عليه الصداق جامعها او لم يجمعها .

### المناقشة :

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين :

(١) من جهة اسناده بانه ضعيف ، قال البيهقي " وهو منقطع وبعض رواته غير محتج بهم " (٢) .

### الرد :

ورد بأن ابن حجر قد ذكر أن له طريقا ذكره صاحب المراسيل رجاله ثقات (٣) ، واما الارسال فقال صاحب ايشار الانصاف " المرسل عندنا حجة وقد اسنده الطحاوي والرازي وابن لهيعة قد روى عنه العلماء " (٤) .

(٢) ونوقش ثانيا بان كشف الخمار ليس مرادا حقيقة بل المراد بـه الكناية عن الجماع قال صاحب المجموع " واما الخبر فمحمول على انه كنى عن الجماع بكشف النقاب " (٥) .

== ابن سعد وابوزرعه والنسائي وابن حبان ثقه ، ووثقه ابن حجر فى التقريب .

انظر : تهذيب التهذيب ، ٢٦٢/٩ ، تقريب التهذيب ، ١٨٢/٢ .  
(١) اخرجه الدارقطني ، السنن ، كتاب النكاح ، باب المهر ، حديث ( ٢٣٢ ) ، ٣٠٧/٣ ، ابوداود ، المراسيل ، كتاب النكاح ، باب المهر ( ٢٩ ) ، ص ١٤٣ بلفظ ( من كشف امرأة فنظر الى عورتها فقد وجب الصداق ) ، البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الصداق ، باب من قال من أغلق بابا ، ٢٥٦/٧ ، ٠٠٠٠ .

وقد ذكر ابن حجر بان فى اسناده بن لهيعة مع ارساله ، لكن اسناد ابى داود رجاله ثقات .

انظر : تلخيص الحبير ، ١٩٣/٣ .

(٢) السنن الكبرى ، ٢٥٦/٧ .

(٣) انظر : تلخيص الحبير ، ١٩٣/٣ ، التعليق المغنى على الدارقطني ،

٣٥٧/٣ ؛ الجوهر التقي ، ٢٥٥/٧ .

(٤) سبط ابن الجوزى ، ص ١٤٦ .

(٥) ٣٤٩/١٦ .

رد المناشئة :

ورد بآن الحديث قد صرح بالنظر فى قوله ( من كشف خمار امرأه ونظر اليها ) فدل ذلك على أن المراد به حقيقة النظر فى الخلوة وليس المراد به الكناية عن الجماع .

(٣) اما الاجماع واستدلوا باجماع المحابة على وجوب المهر بارخاء الستور وغلقت الأبواب . فقد قضى به الخلفاء الراشدون ونقل عن غيرهم من الصحابة ، قال ابن قدامه " وهذه قضايا تشتهر ولم يخالفهم احد فى عصرهم فكان اجماعا (١) .

المناشئة :

نوقش هذا الاجماع بعد التسليم ، وذلك لأنه قد روى عن ابن مسعود وابن عباس خلاف ذلك (٢) .

رد المناشئة :

ورد على ذلك بان هذا النقل لا يصح عن واحد منهما (٣) .

(٤) واستدلوا بالقياس ، حيث قاسوا النكاح على البيع والامارة وتقريره : أن الموجب للبذل فى العقد هو تسليم المبدل لا حقيقة استيفاء المنفعة وقد وجد هذا التسليم المستحق من جهتها برفع الموانع لأنـه هو المقدور لها ، وأما الوطء فليس فى مقدور المرأة تسليمه ، فلا تكون مكلفة بذلك ، اذ الواجب لا يكون الا مقدورا ، واذا وجد منها تسليم

(١) المغنى ، ٢٤٩/٧ ؛ بداية المجتهد ، ١٧/٢ ؛ نوادر الفقهاء ، لوحة رقم ( ٢٨ ) .

(٢) انظر : المجموع ، ٣٤٩/١٦ ؛ ابن ابى شيبه ، المصنف ، ٢٣٦/٤١ ؛ مصنف عبد الرزاق ، ٢٩٠/٦ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، ٢٥٤/٧ .

(٣) قال ابن المنذر " فاما حديث ابن عباس فانما رواه ليث بن سليم وليث يضعف وحديث ابن مسعود منقطع ( ، الاشراف على مذاهب العلماء ، ص ٦٤ ؛ المغنى ، ٢٤٨/٧ ؛ الرازى ، احكام القرآن ، ١٤٩/٢ .

المبدل استقر حقها في البذل وهو كمال المهر ، وذلك كما في البيهقي  
والاجاره (١) .

ثانياً: أدلة القائلين بوجوب نصف المهر بالخلوه دون الوطء :

استدلوا بالأدلة التالية :

(١) استدلووا بقوله تعالى ﴿ وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن  
وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ﴾ (٢) .

وجه الدلالة : قالوا ان الآية قد صرحت بان المطلقه  
قبل المسيس ليس لها سوى نصف الصداق ، والمطلقة قبل الدخول وبعد  
الخلوه ان لم توطأ لم تمس فليس لها سوى نصف الصداق ، لأن المــــراد  
بالمس الوطء (٣) .

#### المناقشة :

نوقش الاستدلال بالآية بأن المس فيها كما يحتل الوطء فهو يحتل  
الخلوه لأن الوطء مسبب عن الخلوه عادة وكل من الاحتمالين ممكن أي  
احتمال أن يراد بالمس الخلوه أو الوطء ، وكل منهما ممكن ، ويرجح  
أن يراد بالمس الخلوه لأنه مقتضى قوله صلى الله عليه وسلم ( من كشف  
خمار امرأة أو نظر اليها وجب الصداق دخل بها أو لم يدخل ) وايضاً  
اقتضى كمال المهر بالاضافة الى الحديث اجماع الصحابه الذي نقله  
كثير من العلماء كابن قدامه والرازي وغيرهما (٤) .

(٢) واستدلوا كذلك بقوله تعالى ﴿ وكيف تأخذونه وقد افضى بعضكم  
الى بعض ﴾ (٥) .

(١) انظر : فتح القدير ، ٢١٦/٣ ، البابرتي ، محمد بن محمود ، شرح  
العناية على الهدايه هامش فتح القدير ، (بيروت: دار احياء التراث  
العربي ) ، ٢١٦/٣ ، الباب شرح الكتاب ، ١٦/٣ .

(٢) سورة البقره ، آيه ( ٢٣٧ ) .

(٣) انظر : مغنى المحتاج ، ٢٢٥/٣ .

(٤) انظر : فتح القدير ، ٢١٦/٣ .

(٥) سورة النساء ، آيه ( ٢١ ) .

وجه الدلالة : أن المراد بالافضاء فى الآيه الجماع كما فسرہ ابن عباس ومجاهد فدلت الآيه على أن الصداق لايجب كاملا الا بالدخول.

#### المناقشة :

يمكن مناقشة هذا التفسير بأن الفراء وهو من ائمة اللغة قد فسرہ بالخلوه دخل بها أو لم يدخل ، قال ابن قدامه " وهو صحيح ، فان الافضاء مأخوذ من الفضاء وهو الخالى ، فكأنه قال وقد خلا بعضكم الى بعض " (١) وحمله على هذا التفسير هو الموافق لاجماع الصحابه على ان المهر يتقرر بارخاء الستور وغلق الابواب وهو مايعبر عنه بالخلوة الصحيحة .

(٣) واستدلوا بالقياس فقالوا ان الخلوه بعد العقد لاتقرر مهرا كالخلوة فى غير النكاح (٢) .

#### المناقشة :

ويمكن مناقشة هذا الدليل بأن وقوع الخلوه بعد العقد الصحيح قوى جانبها وجعلها تأخذ حكم الدخول بخلاف الخلوه فى غير النكاح فلا اعتبار بها ، لأنه لايترتب عليها آثار شرعيه ، بخلاف الخلوة فى النكاح .

(٤) واستدلوا ايضا من جهة القياس فقالوا " ودليلنا من جهة القياس ان هذه خلوة عريت عن المتعه فلا يجب بها كمال الصداق " (٣) .

#### المناقشة :

يمكن مناقشة هذا القياس بأنه معارض بماسبق عرضه من أدلة تبين تقرر المهر بمجرد الخلوه الصحيحه ، ومع وجود النص فلا حجة فى القياس .

- 
- (١) المغنى ، ٢٤٩/٧ .  
 (٢) انظر : المذهب ، ٥٧/٢ .  
 (٣) الباجى ، المنتقى ، ٢٩٢/٣ .

(هـ) قالوا ان المراد بارخاء الستور فى الأحاديث المرويه عن الصحابه الخلوه ، والمراد بقولهم وجب الصداق اى اذا ادعت المـرأة المسيس ، والسبب فى هذا أن الرجل متى خلا بامرأته أول خلوه مع الحرص عليها والتشوق اليها فانه قلما يفارقها قبل الوصول اليها ، فهذا الذى اراد بقوله ( فقد وجب الصداق ) ولم يرد ان الصداق يجب بنفس الخلوه وان خلا من المسيس (١) .

### المناقشة :

يمكن أن يناقش هذا بانه تأويل بعيد يخالف ظاهر اللفظ ، لأن ظاهرها أن من اختلى بزوجه واغلقت الابواب وأرخت الستر فقد وجب الصداق ، وان لم يحصل هناك وطء ، ولذلك جاء فى رواية محمد بن ثوبان ان رجلا اختلى بامرأته فى طريق فجعل لها عمر الصداق كاملا (٢) ، مع أن جماعه لها فى الطريق أمر مستحيل ، فدل ذلك على أن حمل الروايات على غير ظاهرها لا يستقيم .

### ثالثا : أدلة المالكية على تقرر المهر بالخلوة سنة كامله :

- (١) أما ادلتهم على عدم وجوب الصداق بالخلوة الصحيحة القصيرة التى لم يحصل فيها وطء فهى نفس أدلة الشافعية .
- (٢) وأما دليلهم على تقرر المهر بالخلوه عاما كاملا فهو ان هذه الاقامه المذكوره تنزل منزلة الوطء ، فيجب بها الصداق (٣) .

### المناقشة :

يمكن مناقشة ذلك بانه استدلال بالمعقول لايسنده دليل منقول ، ومعارض بالنقول الصحيحه .

- 
- (١) انظر : المنتقى ، ٢٩٢/٣ - ٢٩٣ .
  - (٢) انظر : ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب النكاح ، باب من قال اذا اغلق الباب ... ، ٢٣٦/٤ .
  - (٣) انظر : الخرشي على خليل ، ٢٦٠/٣ .

(( الراى الراجح ))

بعد هذا العرض لأقوال العلماء وادلتهـم ومناقشتها والاجابه عليها  
يترجح لدينا ماذهب اليه ابوبكر الصديق رضى الله عنه ومن قال بقوله من  
الصحابه والتابعين والحنفية والحنابله من أن المهر يتقرر كاملاً  
بالخلوه الصحيحه وذلك لما يلى :

(١) لقوة ادلتهم وحسن توجيههم واستدلالتهم ، وخاصة مااستدلوا  
به من اتفاق الصحابه فى الصدر الاول على وجوب المهر بالخلوه الصحيحه ،  
وهم خير القرون واعلم الناس بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٢) ان ادلة القائلين بوجوب نصف المهر فقط بالخلوه التى لم  
يحصل فيها وطء قد نوقشت وبين انها مرجوحة أمام ادلة القائلين بوجوب  
المهر كاملاً بالخلوه ، وخاصة مااستدلوا به من حمل المس على الوطء فى  
قوله تعالى ﴿ وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة  
فنصف ما فرضتم ﴾ حيث ان هذا الحمل غير مسلم وذلك لما يلى :

(أ) أن الفقهاء اتفقوا على أنه لم يرد به حقيقة المس باليد ، حيث  
حملة بعضهم على الجماع وحملة بعضهم على الخلوه ، ومتى كان اسماً  
للجماع كان كناية عنه ، وجائز أن يكون حكمه كذلك واذا أريد  
به الخلوه سقط ظاهر اللفظ لاتفاق الجميع على انه لم يرد به  
حقيقة معناه وهو المس باليد ووجب طلب الدليل على الحكم من غيره  
والأدلة التى سبقت من الاجماع والحديث والقياس ، تقتضى أن مراد  
الآية هو الخلوه دون الجماع ، فأقل أحواله أن لا يخص به ما ذكر من  
ظواهر القرآن والسنة .

(ب) لو اعتبرنا حقيقة اللفظ لأقتضى ذلك أن يكون العاقد لو خلا بمن  
عقد عليها ومسها بيده ان تستحق كامل المهر لوجود حقيقة اللمس ،  
واذا لم يخل بها ومسها بيده خصناه بالاجماع (١) .

---

(١) انظر : الجصاص ، احكام القرآن ، ١٥٠/٢ .

- (٣) ان الزوج اذا خلا بزوجه خلوة صحيحة ، فان ذلك يكون بمنزلة تسليمها لها والخلوة من اسباب الوطء ، فيقام السبب مقام المسبب .
- (٤) ان تقييد الخلوة الصحيحة لثبوت المهر بسنة كامله أمر لايسنده دليل ولا تدل عليه آثار الصحابه التي جاءت بالاطلاق .
- (٥) ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من غفار ورأى فى كسحها بياضا ، فأمرها أن تضم اليها ثيابها وأن تلحق بأهلها والحق لها مهرها كاملا(١)، وهذا يدل على ان الخلوة توجب المهر .

#### ماهى الخلوة الصحيحة التى يتقرر بها المهر عند القائلين به ؟ :

(١) يرى الحنفية أن الخلوة الصحيحة التى يتقرر بها المهر هى التى تنتفى معها موانع الوطء الحسية كالمرض والطبيعة كوجود شخص آخر معهم ، والشرعية كالحيض والنفاس ، فاذا وجد شيء منها لم تصح الخلوة ، قال صاحب الكتاب " وان كان احدهما مريضا او صائما فى رمضان أو محرما بفرض حج أو عمره ، أو كانت حائضا فليست بخلوة صحيحة " (٢) .

(٢) وأما الحنابلة فيشترطون فى الخلوة الصحيحة أن يعلم الزوج بزوجه وأن لا تمنعه من وطئها ، وأن لا يكون عندهما مميز مطلقا، وأن يكون الزوج ممن يوطأ مثله والزوجة ممن يوطأ مثلها ، وهم يخالفون الحنفية فى الموانع الحسية والشرعية فيوجبون المهر مع وجودها ، جاء فى الاقناع : " ويقرر الصداق المسمى كاملا حرة كانت الزوجة أو أمه موت وقتل ..... وخلوة بها عن بالغ ومميز ولو كافرا أو اعمى نصا ، ولو كان الخالـى اعمى أو نائما مع علمه ان لم تمنعه ، ان كان ممن يوطأ مثله وممن يوطأ مثلها ... ويقرر الخلوة المذكورة ولم لم يوطأ ، ولو كان بهما مانع او باحدهما مانع حى كجب ورتق ونضاوة ، وشرعى كاحرام وحىـض وصوم " (٣) .

- (١) أخرجه البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الصداق ، باب من قال من اغلق بابا أو أرخى سترا فقد وجب الصداق ، ٢٥٦/٧ .
- (٢) القدورى ، الكتاب مطبوع مع شرحه للباب ، ١٦/٣ ، فتح القدير ، ٢١٥/٣ ، ٢١٦ .
- (٣) الحجاوى ، ٢٢٠/٣ - ٢٢١ ؛ الانصاف ، ٢٨٣/٨ ؛ التنقيح ، ص ٢٢٨ ، شرح منتهى الارادات ، ٧٦/٣ ؛ كشاف القناع ، ١٥١/٥ .



ويعلل الحنابلة صحة الخلوه مع وجود المانع الشرعى أو الحسى بأن الخلوه نفسها مقررة للمهر لعموم ماسبق ولوجود التسليم من المرأة وهو التمكين التام والمنع من جهة أخرى ليس من فعلها فلا يؤثر فى التمكين كما لا يؤثر فى إسقاط النفقه .

وقول الحنابلة ارجع وأولى بالعمل ، لأن المرأة قد سلمت نفسها والمانع خارج عن ارادتها ، والنصوص الواردة فى ثبوت المهر بالخلوه الصحيحه لم تفصل فى حال المرأة وقت الخلوة ، فيبقى الحكم عاما فى كل امرأه وقعت عليها الخلوه .

والله أعلم .

## المسألة الثانية : كان يرى وجوب العده على المطلقه بالخلوه الصحيحه .

### الأثر الوارد من ابى بكر :

اثر زراره بن اوفى السابق والذي جاء فيه ( قضى الخلفاء الراشدون  
المهديون أنه من اغلق بابا وارخى سترا فقد وجب عليه المهر ووجبــــــــــــــــت  
العده ) (١) .

### فقه الأثر :

كما دل هذا الاثر من فقه ابى بكر الصديق رضى الله عنه على أنه  
كان يرى وجوب العده على من طلقت بعد الخلوه الصحيحه .

### آراء الفقهاء :

اتفق الحنفية والمالكية والحنابلة على وجوب العده على المطلقه  
بالخلوه الصحيحه فى النكاح الصحيح دون الفاسد ، فلا تجب العده الا  
بالدخول وخالف فى ذلك الشافعيه ، فلا يوجبون العده بالخلوة الصحيحه  
الا اذا حصل منها وطء (٢) .

### الأدلة :

أولا : ادلة الجمهور القائلين بوجوب العده :

استدلوا بالأدلة التاليه :

- 
- (١) سبق تخريجه ص ( ٣٦٤ ) .
  - (٢) انظر : بدائع الصنائع ، ١٩١/٣ ؛ شرح الزرقانى على خليل ،  
١٩٩/٤ ؛ مغنى المحتاج ، ٣٨٤/٤ ؛ شرح المنتهى ، ٧٧/٣ ، ٢١٧ .
  - (٣) سورة الأحزاب ، آيه ( ٤٩ ) .

- (١) استدلوأ أولاً باجماع الصحابه الذى نقله ابن قدامه (١) .
- (٢) واستدلوا بالمعقول فقالوا ان التسليم الواجب بالنكاح قد حصل بالخلوة الصحيحة فتجب به العده كما تجب بالدخول ، و اقيمت الخلوة الصحيحه مقام الدخول مع انها ليست بدخول حقيقة لكونها سببا مفضيا اليه ، فأقيمت مقامه اقامة للسبب مقام المسبب فيما يحتاط فيه (٢) .
- (٣) قالوا ان العده شرعت لاستبراء الرحم والحاجة الى الاستبراء بعد الدخول لاقبله ، والخلوة اقيمت مقام الدخول فى وجوب العده لانها حق لله تعالى فيحتاط فى ايجابه (٣) .

### ثانيا : أدلة الشافعية القائلين بعدم وجوبها :

استدلوا بالأدلة التالية :

- (١) استدلوأ بقوله تعالى ﴿ يا ايها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها ﴾ (٤) .

وجه الدلالة : قالوا ان الآية نص فى عدم وجوب العده على المطلقه التى لم تمس ، والخلوة الصحيحه التى لم يقع فيها وطء لاتجب فيها عدة بنص الآية (٥) .

- 
- (١) انظر : المغنى ، ٩٩/٨ .
- (٢) انظر : بدائع الصنائع ، ١٩١/٣ .
- (٣) المصدر السابق .
- (٤) سورة الاحزاب ، آيه ( ٤٩ ) .
- (٥) انظر : مغنى المحتاج : ٣٨٤/٣ .

المناقشة :

- نوقش الاستدلال بالآية بانها مخصوصة باجماع الصحابه على وجوب العده ووجوب الصداق بارخاء الستور وغلقت الابواب (١) .
- (٢) واستدلوا بالقياس على المطلقه التى لم يخل بها ، حيث ان المرأه التى وقعت عليها الخلوة الصحيحه ولم توطأ مطلقه لم تمس فاشبهت من لم يخل بها (٢) .

المناقشة :

- نوقش بانه قياس مع الفارق ، لأن التى لم يخل بها لم يوجد منها التمكين (٣) .

(( الرأى الراجح ))

- والذى يترجح بعد هذا العرض لمذاهب العلماء وادلتهم فى وجوب العده بالخلوة الصحيحه ، يترجح لنا مذهب اليه ابوبكر الصديق ومن قال بقوله من الصحابه والتابعين وجمهور العلماء من الحنفية والمالكية والحنابله ، وذلك لما يلى :
- (١) أن أدلة الشافعية قد نوقشت ، وظهر عدم سلامتها .
- (٢) ان ادلة الجمهور قويه وسالمة مما يوهنها أو يضعفها خاصة وان اجماع الصحابه الذى نقله ابن قدامه يسند هذه الأدلة ويدعمها .
- (٣) أن القول بمشروعية العده عقب الخلوه الصحيحه اعلان لدخول النكاح مرحلته العمليه وترتب اثاره عليه ، وفى هذا صيانة لحق المرأة وأوليائها بعد حصول الطلاق عقب هذه الخلوه .

(١) انظر : المغنى ، ٩٩/٨ .

(٢) المصدر السابق ، ٩٩/٨ .

(٣) المصدر السابق ، ٩٩/٨ .

## المبحث الثالث

في الطلاق

وفيهِ المسائل التالية :

المسألة الأولى : وجوب طاعة الابن اباه في طلاق زوجته اذا كان  
مصلحة .

المسألة الثانية : وجوب كفارة اليمين على من قال لامرأته (أنت  
على حرام ) .

المسألة الثالثة : كان يرى وقوع الطلاق الثلاث واحده .

المسألة الرابعة : كان يرى أن عدة المطلقة ثلاث حيضات .

**السؤال الأولي : وجوب طاعة الابن أباه في طلاق زوجته  
إذا كان مصلحة .**

### تعريف الطلاق في اللغة :

الطلاق اسم لطلق الرجل امرأته تطليقا فهو مطلق ، وطلقت هي من باب قتل وفي لغة من باب قرب ، فهي طالق بغير هاء ، وهو يدل على الحل والانحلال يقال اطلقت الاسير اذا حللت اسره وخلصت عنه فانطلق ، ويقال اطلقت القول اذا ارسلته من غير قيد ولا شرط (١) .

### تعريف الطلاق في اصطلاح الفقهاء :

- (١) عرفه الحنفية بأنه : " رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص " (٢) .  
 (٢) وعرفه المالكية بأنه " صفة حكمية ترفع حليه متعة الزوج بزواجه  
 موجبا تكررها مرتين للحررة ومرة لذى رق حرمتها عليه قبــــــــــــل  
 زوج " (٣) .  
 (٣) وعرفه الشافعية بأنه : " حل قيد النكاح بلفظ الطلاق أو نحوه " (٤)  
 (٤) وعرفه الحنابلة بأنه : " حل قيد النكاح أو بعضه بوقوع مايملكه  
 من عدد الطلقات أو بعضها " (٥) .

وهذه التعاريف كلها تتضمن معنى واحداً وهو بيان ان الطلاق حال لعقد النكاح ، ورافع لرابطة الزوجية التى كانت تجمع بين الزوجين — وذلك بواسطة لفظ مخصوص اما بصريح الطلاق او كنياته ، ويكون صادرا من جهة الزوج ، وقد يكون طلاقا رجعيا وقد يكون بائنا .

الأثر الوارد عن أبي بكر :

عن سالم بن عبد الله قال : كانت عاتكة (٦) بنت زيد تحت

- (١) المطرزي ، المغرب ، مادة الطلاق ، المصباح المنثر ، مادة طلق .
- (٢) حاشية ابن عابدين ، ٢٢٦/٣ .
- (٣) مواهب الجليل ، ١٠٨/٤ .
- (٤) مغنى المحتاج ، ٢٧٩/٣ ؛ حاشية القليوبي ، ٣٢٣/٣ .
- (٥) الاقناع ، ٢/٤ ، الانصاف ، ٤٢٩/٨ .
- (٦) هى عاتكه بنت زيد بن عمر بن نفيل القرشيه العدويه ، ابنة عم ==

عبدالله (١) بن ابى بكر ، قد غلبته على رأيه ، وشغلته عن سوقه ، فأمره ابوبكر بطلاقها فوجد (٢) عليها ، فقعد لأبيه على طريقه وهو يريد الصلاة ، فلما ابصر به شكى وانشد يقول :

فلم أر مثلى طلق اليوم مثلها ولا مثلها فى غير جرم تطلق  
فرق له وأمره بمراجعتها (٣) .

### فقهاء الأثر :

دل هذا الاثر من فقه ابى بكر الصديق رضى الله عنه على أنه كان يرى أنه يجب على الابن أن يطيع أباه فى طلاق زوجته وأن من حشَق الأب أن يأمره بذلك اذا كان هذا الطلاق يحقق مصلحة للابن ، فزوجة عبدالله بن ابى بكر ملكت عليه نفسه ووقته وعطلته عن قضاء مصالحه ، وكسب عيشه الواجب ، فلذلك امره ابوبكر بطلاقها فاستجاب الابن لذلك .

### آراء الفقهاء فى وجوب طاعة الابن لأبيه فى طلاق زوجته :

اختلف الفقهاء رحمهم الله فى حكم طاعة الابن أباه فى طلاق زوجته

== عمر بن الخطاب ، كانت من المهاجرات الى المدينة ، وكانت حسناء جميلة فاحبها زوجها عبدالله بن ابى بكر حبا شديدا ، تزوجت بعد مقتل عبدالله بن زيد بن الخطاب ثم استشهد فى اليمامة فتزوجها عمر ثم لما استشهد عمر تزوجها الزبير بن العوام ، كانت تصلى فى المسجد رضى الله عنها .

انظر : اسد الغابه ، ٤٩٧/٥ ؛ الاصابه ، ٣٥٦/٤ .  
(١) هو عبدالله بن عبدالله بن عثمان بن عامر ، التيمى ، القرشى ، صحابى جليل ، كان يأتى النبى صلى الله عليه وسلم واباه ابابكر بالطعام وباخبار قريش اذ هما فى الغار كل ليلة ، وكان يبىيت عندهما ويخرج وقت السحر ، فيصبح مع قريش ، فلا يسمع أمرا يكادان به الا وعاه حتى يأتيهما بخبر ذلك اذا اختلط الكلام ، شهد الفتح وحنينا والطائف ، مات فى أول خلافة ابى بكر من اثر سهم رمى به فى حصار الطائف عام ( ١١ هـ ) .

انظر : اسد الغابه ، ١٩٩/٣ ؛ الاصابه ، ٣٣٧/٢ ؛ البدايه والنهائيه ، ٣٤٣/٦ .  
(٢) وجد : أى حزن عليها . انظر : المصباح المنير مادة ( وجد ) .  
(٣) اخرجه الهندى ، كنز العمال ، اثر رقم ( ٢٨٠٦٩ ) ، ٧٠٦/٩ ، واخرجه ابن الاثير : اسد الغابه ، ٤٩٧/٥ ؛ ابن حجر ، الاصابه ، ٣٥٧/٤ .

الى اربعة اقوال :

- (١) فذهب فريق من أهل العلم الى أنه يجب على الابن طاعة والده فى طلاق زوجته اذا كان هذا الطلاق يحقق مصلحة ، وهو قول ابى بكر الصديق وبه قال الامام احمد فى روايه وابن القيم الذى قال " ان الأب الصالح اذا أمر ابنه بالطلاق لما يراه من مصلحة الولد فعليه ان يطيعه كما قاله احمد رحمه الله وغيره " (١) .
- (٢) وذهب فريق من اهل العلم الى انه لايجب على الابن طاعة والديه فى طلاق زوجته وهذا مذهب الحنابلة ، قال البهوتى " ولايجب على ابن طاعة ابويه ولو كانا عدلين فى طلاق زوجته لأنه ليس من البر " (٢) .
- (٣) وذهب فريق ثالث الى القول بوجوب طاعة الولد والده فى امره لطلاق زوجته مطلقا ، والى هذا القول ذهب بعض اهل الحديث وبعض الحنابلة (٣) .
- (٤) وذهب فريق رابع الى القول بالتفصيل ، قالوا : ان كان الأب ذا بصيرة عدلا وجبت طاعته ، وان كان غير ذلك استحب للابن ان يطلق زوجته ولايجب عليه ، قاله ابن العربى وهو روايه عن الامام احمد (٤) .

- 
- (١) ابن القيم ، محمد بن ابى بكر ، اغاثة اللفهان من مصايد الشيطان، الطبعة الثالثة ، تحقيق : محمد سيد ( بيروت : النور الاسلاميه للطبع والنشر ) ، ٣٥٠/١ .
  - (٢) شرح المنتهى ، ١٩/٣ ؛ كشف القناع ، ٢٣٣/٥ ؛ مجموع فتاوى شيخ الاسلام ، ١١٢/٣٣ .
  - (٣) انظر : مشكل الآثار ، ١٥٩/٢ ، ابن مفلح ، محمد المقدسى ، الآداب الشرعيه والمناجى المرعيه ، ( القاهرة : مكتبة ابن تيمية ، ١٩٨٧ م ) ، ٤٤٦/٤ ، المباركفورى ، محمد بن عبدالرحمن ، تحفة الاحوذى ، ( بيروت : دار الفكر ، ٣٨٦/٤ ، نيل الاوطار ، ٢٢١/٦ .
  - (٤) انظر : عارضة الاحوذى ، ١٦٤/٥ ، الآداب الشرعيه ، ٤٤٦/١ ، المنذرى ، عبد العظيم بن عبد الله ، مختصر سنن ابى داود ، ( بيروت : دار المعرفه ) ، ٣٥/٨ .



الأدلة :

أولاً: أدلة القائلين بوجوب طاعة الابن أباه في طلاق زوجته إذا كان لمصلحه :

استدلوا بالأدلة التالية :

(١) استدلوا بما رواه ابن عمر رضى الله عنهما قال : كان تحتى امرأه احبها وكان ابى يكرهها ، فأمرنى أن أطلقها فأبيت ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا عبد الله بن عمر طلق امرأتك (١) وفى روايه ( اطع اباك وطلقها فطلقتها ) (٢) .

وجه الدلالة : دل هذا الحديث على وجوب طاعة الابن أباه فى ما أمره به بطلاق زوجته إذا كان هذا الطلاق يحقق مصلحة مشروع ، فرسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم من عمر علمه بان ابغض الحلال الى الله الطلاق ، ويعلم منه ايضا التقوى والورع والبصيره التى تمنعه من أن يأمر ابنه بامر مكروه الا لسبب مشروع ، ولذلك أمر الرسول صلى الله عليه عليه وسلم ابن عمر بطاعة ابيه فى طلاق زوجته (٣) .

(٢) واستدلوا كذلك بفعل ابى بكر رضى الله عنه فى أمره لابنه بطلاق زوجته حيث ان سبب هذا الأمر يعود للمصلحة الظاهره التى رآها ابوبكر رضى الله عنه لابنه فى هذا الطلاق ، حيث ظهر له ان زوجة ابنه

(١) أخرجه احمد ، المسند ، ٤٢/٢ ، ٥٣ ، ١٥٧ ؛ ابن ماجه ، السنن ، كتاب الطلاق ( ١٠ ) باب الرجل يأمره ابوه بطلاق امرأته (٣٦) حديث ( ٢٠٨٨ ) ، ٦٧٥/١ ؛ ابوداود ، السنن ، كتاب الأدب (٤٠) باب فى بر الوالدين ( ١٢٠ ) حديث ( ٥١٣٨ ) ، ٣٥٠/٥ ؛ الترمذى ، السنن ، كتاب الطلاق ( ١١ ) باب ما جاء فى الرجل يسأله ابوه أن يطلق زوجته ( ١٣ ) حديث ( ١١٨٩ ) ، ٤٩٤/٣ ؛ ابن حبان ، الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، باب حق الوالدين ٠٠ حديث (٤٢٨) ، ٣٢٧/١ ؛ الحاكم ، المستدرک ، كتاب الطلاق ، ١٩٧/٢ .

قال الترمذى ( هذا حديث حسن صحيح ) وكذلك صححه الحاكم

ووافقه الذهبى ، التلخيص ، ١٩٧/٢ .

(٢) رواية الحاكم .

(٣) انظر : اغاثة اللفهان ، ٣٥٠/١ .

شغلت زوجها عن امور دينه ودنياه بسبب شدة تعلقه بها ، فأمره بطلاقها ، واشتهر هذا الامر ولم ينكر .

(٣) واستدلوا ايضا بان الطلاق انما شرع الا لتحقيق المصالح ودفع المضار قال صاحب حجة الله البالغه " ان مبنى جواز الطلاق على العقود كلها على المصالح المقتضية لها " (١) والحاجة الى الطلاق قوة وضعفا ، ولذلك تعتريه الاحكام الخمسه ، فاذا رأى الأب أن الطلاق يحقق مصلحة لابنه وجب على الابن أن يطيع اباه فيه لأن الله جل وعلا أمر بطاعة الوالدين ونهى عن عقوقهما ، قال تعالى ﴿ وقضى ربك ألا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا ﴾ (٢) ، ولأن هذه المصلحة قد تخفى على الابن، وأما اذا لم يكن للأمر بالطلاق سبب مشروع ولا يحقق مصلحة وكان نوعا من التعسف وضربا من الهوى ، ولا يجلب الا ضررا ، كتشتيت الابناء وهدم الأسره بلا مبرر ، فلا تجب طاعة الاب في ذلك وليس ذلك من العقوق ، يقول العز ابن عبدالسلام (٣) " ولا يجب على الولد طاعتها - اي الوالدين - في كل ما يأمران به ولا في كل ما ينهيان عنه باتفاق العلماء " (٤) .

ثانيا : أدلة القائلين بعدم وجوب طاعة الابن اباه في طلاق زوجته :

استدلوا بالأدلة التاليه :

(١) قالوا ان الطلاق امر مكروه شرعا ، لحديث ابن عمر ان رسول

(١) حجة الله البالغه ، ١٣٨/٢ .

(٢) سورة الاسراء ، آية ( ٢٣ ) .

(٣) هو عبدالعزيز بن عبدالسلام ، ابوالقاسم بن الحسن السلمى ، يلقب ب ( سلطان العلماء ) فقيه شافعى مجتهد ، ولد بدمشق ، وتولى التدريس والخطابه بالجامع الأموى ، انتقل الى مصر فولى القضاء والخطابه ، من تصانيفه ( التفسير الكبير ) و ( قواعد الاحكام ) توفى عام ( ٦٦٠ هـ ) .

انظر : فوات الوفيات ، ٣٥٠/٢ ، الاعلام ، ٢١/٤ .

(٤) السلمى ، عز الدين بن عبدالسلام ، قواعد الاحكام فى مصالح الأنام ، ( بيروت : دار الكتب العلميه ) ، ٢٠/١ .

الله صلى الله عليه وسلم قال ( ابغض الحلال الى الله الطلاق ) (١)، وفى امر الوالد ولده بطلاق زوجته امر بما لا يوافق الشرع، فلا تجب طاعته فيه ، وايضا فان طلاق زوجته ليس من البر فلا يطاع فيه (٢) .

### المناقشة :

ويمكن أن يناقش ذلك بان حكم الطلاق ليس على الكراهة المطلقة ، بل تعتريه الاحكام الخمسة ، فاذا رأى الأب العدل البصير أن فى أمره ابنه بطلاق زوجته مصلحة وفائدة ، وان فى استمرار هذا النكاح مضره ، فان هذا الأمر لا يخالف الشرع بل يوافقه ، فما شرع الطلاق الا لحكمه وهى ازالة الضرر المترتب على بقاء هذا النكاح ، فينبغى طاعة الأب فى ذلك ، وهذا من البر المأمور به شرعا قال الطحاوى بعد أن ساق حديث امر عمر لابنه بطلاق زوجته ، وقول النبى صلى الله عليه وسلم له ( اطع اباك ) قال ( والذى يؤمر به الولد فى هذا غير مبيح له فى طلاق زوجته فى الموضع الذى نهاه الله عز وجل عن طلاقها فيه ، وانما هو طلاقه اياها فى الموضع الذى اباح الله عز وجل الطلاق فيه لا فى ضده ) (٣) .

### ثالثا : أدلة القائلين بوجوب طاعة الابن اباه فى طلاق زوجته مطلقا :

(١) استدلوا بحديث ابن عمر والذى جاء فيه أمر والده له بطلاق زوجته وقول النبى صلى الله عليه وسلم لابن عمر ( يا عبد الله بن عمر طلق امرأتك ) وفى رواية ( اطع أباك وطلقها فطلقها ) (٤) .

(١) أخرجه ابن ماجه ، السنن ، كتاب الطلاق ( ١٠ ) باب حدثنا سويد ( ١ ) حديث ( ٢٠١٨ ) ، ٦٥٠/١ ؛ ابوداود ، السنن ، كتاب الطلاق ( ٧ ) باب فى كراهة الطلاق ( ٣ ) حديث ( ٢١٧٨ ) ، ٦٣١/٢ ، السخاوى ، محمد بن عبدالرحمن ، المقاصد الحسنة ، الطبعة الأولى ، تعليق : عبدالله محمد المصديق ، ( بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٧ هـ ) ، حديث ( ١٠ ) ، ص ٣٥ .

(٢) انظر : كشاف القناع ، ٢٣٣/٥ ؛ شرح المنتهى ، ١١٩/٣ .

(٣) مشكل الآثار ، ١٥٩/٢ .

(٤) سبق تخريجه ص ( ٣٥٨ ) .

**وجه الدلالة :** دل هذا الحديث صراحة على وجوب طاعة الابن اباه فى تطليق زوجته قال صاحب التحفه " فيه دليل صريح يقتضى انـه يجب على الرجل اذا امره ابوه بطلاق زوجته أن يطلقها وان كان يحبها ، فليس ذلك عذرا فى الامساك " (١) .

### المناقشة :

يمكن ان يناقش ذلك بأن النبى صلى الله عليه وسلم انما أمر عبد الله بن عمر بطاعة والده فى طلاق زوجته لعلمه بان عمر رضى الله عنه رجل ذو بصيره ورأى وفطنه وورع فلا يمكن أن يأمر ابنه الا بما فيه مصلحة له ، فمتى كان الأب بصيرا عدلا مثل عمر وجب طاعته .

(٢) واستدلوا بما روى عن ابى الدرداء ان رجلا أتاه ، فقال : ان لى امرأة وان أمى تأمرنى بطلاقها ، فقال ابو الدرداء سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ( الوالد اوسط ابواب الجنة ، فان شئت فأضع ذلك الباب أو احفظه ) (٢) .

### المناقشة :

يمكن مناقشة ذلك بان الطحاوى قد اخرج رواية أخرى لهذا الاثر ، كان جواب ابى الدرداء رضى الله عنه فيها التوقف حيث قال مخاطبا من سألته عن طاعة امه فى طلاق زوجته ( ما أنا بالذى أمرك أن تطلق ، وما أنا بالذى أمرك أن تمسك ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول

- 
- (١) المباركفورى ، تحفة الاحوذى ، ٣٦٨/٤ ؛ نيل الاوطار ، ٢٢١/٦ .  
 (٢) اخرجه ابن ماجه ، السنن ، كتاب الطلاق (١٠) باب الرجل يأمره ابوه بطلاق امرأته (٣٦) حديث (٢٠٨٩) ، ٦٧٥/١ ، الترمذى ، السنن ، كتاب البر والصلة (٢٨) باب ماجاء من الفضل فى رضا الوالدين ... حديث ( ١٨٩٩ ) ، ٢٧٤/٤ ؛ ابن حبان ، الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، باب حق الوالدين حديث ( ٤٢٦ ) ، ٣٢٦/١ ؛ الحاكم ، المستدرک ، كتاب الطلاق ، ١٩٧/٢ .  
 قال الترمذى ( وهذا حديث صحيح ) وصححه الحاكم أيضا ووافقه الذهبى ، التلخيص ، ١٩٧/٢ .

( الوالدة. اوسط باب الجنة فاحفظ ذلك الباب او ضيعه ، او كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ) (١) وعقب الطحاوى على هذا الاثر بقوله " فوقفنا بذلك على أن ابا الدرداء رضى الله عنه اشكل عليه الجواب فيما سئل عنه من هذا " (٢) .

#### رابعاً : ادلة القائلين بالتفصيل :

استدلوا بحديث ابن عمر رضى الله عنه فى طلاق زوجته والذي جاء فيه امر النبي صلى الله عليه وسلم لابن عمر بان يطيع أباه فى طلاق زوجته (٣) .

وجه الدلالة : قالوا ان سبب امر النبي صلى الله عليه وسلم لابن عمر بان يطيع والده فى طلاق زوجته ، يرجع الى معرفة الرسول صلى الله عليه وسلم لرجاحة عقل عمر وحكمته حيث كان من حكماء الرجال وساستهم ، فدل ذلك على وجوب طاعة الأب البصير فى ذلك " قال ابن العربى " من بر الابن بأبيه ان يكره ماكره ابوه وان كان له محبا من قبل ويحب ما يحب ابوه وان كان له كره من قبل ، بيد ان ذلك ان كان الأب على بصيره ، فان لم يكن كذلك استحبه فراقها لارضائه ولم يجب عليه كما يجب فى الحالة الأولى ، فان طاعة الأب فى الحق من طاعة الله وبره من بره " (٤) ، وقد سأل الامام احمد رجل بقوله : أن ابى يأمرنى أن اطلق امرأتى ، فقال ، لاتطلقها ، قال : اليس عمر امر ابنه ان يطلق امرأته ، قال : حتى يكون ابوك مثل عمر رضى الله عنه (٥) .

- 
- (١) مشكل الآثار ، ١٥٨/٢ .
  - (٢) المصدر السابق ، ١٥٩/٢ .
  - (٣) سبق تخريجه ص ( ٣٥٨ ) .
  - (٤) عارضة الاحوذى ، ١٦٤/٥ .
  - (٥) الاداب الشرعيه ، ٤٤٦/١ .

(( الرأى الراجح ))

بعد هذا العرض لاقوال اهل العلم وادلتهم فى حكم طاعة الابن اباه فى طلاق زوجته ، يترجح لنا - والله اعلم - ماذهب اليه ابوبكر الصديق رضى الله عنه ومن قال بقوله من اهل العلم أنه يجب على الابن طاعة ابيه اذا امره بطلاق زوجته اذا كان هذا الطلاق يحقق مصلحة مشروعـة ويدفع مفسده ، وأما اذا لم يكن كذلك فلا تجب طاعته فيه وذلك لما يأتى:

(١) ان طاعة الوالدين لا تكون الا فى المعروف ، والطلاق الذى لا يحقق الا مفسدة ليس من المعروف ، فلا تجب الطاعة فيه ، قال صلى الله عليه وسلم ( لاطاعة لمخلوق فى معصية الله عز وجل ) (١) ، وأمر النبى صلى الله عليه وسلم لابن عمر بأن يطيع أباه فى طلاق زوجته انما كان لمصلحة وسبب مشروع ، لأنه يبعد على الفارق عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن يأمر ابنه بأمر عظيم مثل الطلاق الا اذا كانت هناك حاجة ملحة ومصلحه ظاهره تستدعى هذا الأمر .

(٢) أن ادلة اصحاب الأقوال الأخرى قد نوقشت بما يفيد عدم سلامتها .

(٣) ان الاسلام قد عرض لحل المشاكل التى قد تعترض الحياة الزوجية بشيء من التفصيل والايضاح وجعل الطلاق آخر الحلول عند تعذر استمرار الحياة الزوجية وذلك بيانا لأهمية الترابط بين الزوجين واشعارا بضرورة الحفاظ عليه ، ولو فتح هذا الباب لكثير الطلاق وتشرد الابناء وهدمت الاسر واضطربت الحياة ولاسيما فى هذا الزمان الذى غلبت فيه الاهواء ، وقل فيه الوازع الدينى وضعف فيه الخوف من الله ، فكثير من الآباء اذا غضب لآتفه الاسباب من زوجة ابنه حمله هذا الغضب على أمر ابنه بطلاق زوجته ، ولم يحسب حساب العواقب الوخيمة والآليمه التى تشتت الاسره وتهدم كيانهما .

---

(١) أخرجه الامام احمد ، المسند ، ١٣١/١ ؛ الطبرانى ، المعجم الكبير ،

١٦٥/١٨ ؛ ابن عبد البر ، التمهيد ، ٥٨/٨ .

## السؤال الثاني : وجوب كفارة اليمين على من قال لامرأته (أنت على حرام ) .

### الأثار الواردة من ابى بكر :

(١) عن الضحاك (١) أن أبا بكر وعمر وابن مسعود قالوا : ( من قال لامرأته هي على حرام فليست عليه بحرام ، وعليه كفارة يمين ) (٢) .

(٢) ونقل صاحب المبسوط والقرطبي قولاً آخر عن ابى بكر فى قول ( أنت على حرام ) قال صاحب المبسوط " وروى الضحاك عن ابى بكر وعمر وابن مسعود وابن عباس وعائشه رضى الله تعالى عنهم فى هذا اللفظ - انت على حرام - أنه لو نوى الطلاق فهو الطلاق وان نوى اليمين فهو يمين " (٣) ، وقال القرطبي ضمن تعداده لأقوال السلف فى قول ( أنت على حرام ) قال " وخامس عشرها : ان نوى الطلاق فما اراده من عدده ، أو نوى واحدة فهي رجعيه وهو قول الشافعى رضى الله عنه ، وروى مثله عن ابى بكر وعمر وغيرهم من الصحابه " (٤) .

### فقه الأثار :

دل هذا الاثر من فقه ابى بكر الصديق رضى الله عنه على أن قول

(١) هو الضحاك بن مزاحم الهلالى ، ابوالقاسم ويقال ابو محمد الخراسانى روى عن ابن عمر وابن عباس وابى هريره وآخرون ، وروى عنه جويبر بن سعيد والحسن بن يحيى وآخرون ، وثقه الامام احمد وابن معين وابوزرعه ، مات سنة ( ١٠٦ هـ ) قال عنه ابن حجر ( صدوق كثير الارسال .

انظر : تهذيب التهذيب ، ٣٩٧/٤ ؛ تقريب التهذيب ، ٣٧٣/١ .  
(٢) اخرجه ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب الطلاق ، باب من قال الحرام يمين وليست طلاق ، اخرجه بسنده قال : حدثنا ابوبكر قال - - - عبدالرحيم بن سليمان عن جويبر عن الضحاك ، ٧٤/٥ ؛ وخرجه سعيد ابن منصور ، السنن ، باب البتة والبريه . ٠٠٠ ، اثر رقم ( ١٦٩٥ ) ، ٣٨٩/١ ؛ الهمدى ، كنز العمال ، اثر رقم ( ٤٦٥٠٨ ) ، ٧١٩/١٦ ؛ ابن حزم ، المحلى ، ١٢٦/١٠ ؛ السيوطى ، مسند ابى بكر الصديق ، ص ٢٢٧ ، وقال محققه ( هذا منقطع لأن الضحاك لم يدرك الشيخين ) .

(٣) السرخسى ، ٧٠/٦ .

(٤) تفسير القرطبي ، ١٢٠/١٨ .

الزوج لزوجته ( هي على حرام ) لايحرمها عليه ، بل قوله هذا يعتبر بمشابة يمين يلزمه به كفارة يمين .

واما مانقله صاحب المبسوط عن الضحاك أن ابابكر كان يرى ان من نوى بقوله ( انت على حرام ) الطلاق أنه يقع طلاقا ، فقول لم يتضمنه اثر الضحاك الذي اقتصر فيه على نفى التحريم ووجوب الكفاره ، ولم أعثر فيما اطلعت عليه على أثر آخر للضحاك عن ابى بكر فى هذه المسألة غير هذا ، فدل ذلك على أنه ليس لأبى بكر فى هذه المسألة الا قول واحد ، وأما مانقله القرطبى عن ابى بكر ، فقد اورده بصيغة ( روى ) الدالة على التضعيف ، ولم يضمنه اسنادا ، بل أنه ذكر فى ثانى الاقوال التى عرضها أن ابابكر قال بوجوب كفارة اليمين فقط ولم يذكر أنه يرى وقوع طلاق بنية أو بغير نية . فتبين بذلك ان الصحيح مما نقل عن ابى بكر فى هذه المسألة ما جاء فى رواية الضحاك ، ولذلك فان كثيرا من العلماء كابن المنذر وابن حجر وابن حزم عند عرضهم لاقوال السلف فى هذه المسألة لا يذكرون لأبى بكر سوى ما جاء فى اثر الضحاك (١) . وقد صحح ابن القيم نسبة هذا القول لأبى بكر وقال ( انه يمين يكفره مايكفر اليمين على كل حال صح ذلك عن ابى بكر الصديق وعمر بن الخطاب .... ) (٢) .

#### آراء الفقهاء فى قول ( انت على حرام ) ماذا يقع بها :

اختلف السلف ومن بعدهم فى قول الرجل لزوجته ( انت على حرام ) ماذا يترتب عليها من الآثار الشرعية ، هل يعتبر ذلك طلاقا او ظهرا أو يميننا او غير ذلك ؟ ، وقد نقل عنهم فى ذلك اقوال كثيرة أوصلها القرطبى الى ثمانية عشر قولاً ، وذكر معظمها كثير من العلماء (٣) ، ولن نعرض لها جميعها بل سنكتفى بأشهرها وأصلها .

- 
- (١) انظر : فتح البارى ، ١١٩/٩ ؛ الاشراف على مذاهب العلماء ، ص ١٧٢ .
  - (٢) اعلام الموقعين ، ٦٩/٣ - ٧٠ ؛ الجصاص ، احكام القرآن ، ٣٦٢/٥ ، ابن العربى ، احكام القرآن ، ١٨٤٧/٤ .
  - (٣) انظر : مسلم بشرح النووي ، ٧٣/١٠ ؛ تفسير القرطبى ، ١٠٩/١٨ ، فتح البارى ، ٣٠٥/٩ ؛ المحلى ، ١٢٤/١٠ وما بعدها .



وفيما يلي عرض لأقوال اصحاب المذاهب الاربعة فى ذلك :

(١) **الحنفية** : قال صاحب المبسوط " واذا قال الرجل ———  
 لأمراته أنت على حرام فانه يسأل عن نيته لأنه تكلم بكلام مبهم محتمل  
 لمعان وكلام المتكلم محمول على مراده ، ومراده انما يعرف من جهته  
 فيسأل عن نيته فان نوى الطلاق فهو طلاق ... ثم ان نوى ثلاثا فهو ثلاث ...  
 وان نوى واحدة بائنه فهي واحدة بائنه ... وان نوى اثنتين فهي واحدة  
 بائنه عندنا ... وان نوى الطلاق ولم ينو عددا فهذه واحدة بائنه ... وان  
 لم ينو الطلاق ولكن نوى اليمين كان يميننا فان تحريم الحلال يمين (١) .

(٢) **المالكية** : جاء فى التاج " قال مالك : من قال ———  
 لزوجه قبل البناء او بعده أنت على حرام فهي الثلاث ، ولا ينوى فى  
 المدخول بها ، وله نيته فى غير المدخول بها فى واحده " (٢) .

(٣) **الشافعية** : قال النووى " ولو قال انت على حرام أو  
 حرمتك ونوى طلاقا أو ظهارة حصل ، أو نواهما تخير وثبت ما اختاره ، وقيل  
 طلاق وقيل ظهار أو تحريم عينها ، لم تحرم عليه وعليه كفارة يمين ،  
 وكذا ان لم تكن له نية فى الأظهر ، والثانى لغو " (٣) .

(٤) **الحنابلة** : جاء فى الاقناع " وان قال انت على كظهر  
 امى أو أنت على حرام أو ما أحل الله على حرام أو الحل على حرام فهو ظهار  
 لأنه صريح فيه ولا يقع به طلاق ولو نواه " (٤) قال فى الانصاف " وهو  
 المذهب فى الجمله " (٥) وقال ايضا " وهو من مفردات المذهب " (٦) .

- 
- (١) السرخسى ، ٧٠/٦ ؛ الباب شرح الكتاب ، ١٠٤/١ ؛ فتح القدير ، ٣٧٤/٤ .  
 (٢) المواق ، التاج والاكلیل ؛ ٥٤/٤ ، التفريع ، ٧٤/٢ ؛ حاشية  
 الدسوقي على الشرح الكبير ، ٣٨٢/٢ .  
 (٣) منهاج الطالبين ، ص ١٠٦ ؛ مغنى المحتاج ، ٢٨٣/٣ ؛ نهاية  
 المحتاج ، ٤٣٣/٦ .  
 (٤) الحجاوى ، ١٢/٤ ؛ كشف القناع ، ٢٥٣/٥ ؛ شرح المنتهى ، ١٣٢/٣ ؛  
 التنقيح ، ص ٢٣٧ .  
 (٥) المرداوى ، ٤٨٦/٨ .  
 (٦) الانصاف ، ٤٨٧/٨ .

وبعد هذا العرض لنصوص الفقهاء واقوالهم يتلخص لدينا في هذه

المسألة ستة أقوال :

(١) ان قول الزوج لزوجته ( انت على حرام ) يمين لاتحرم الزوجه ويجب فيه كفارة يمين وهو قول ابى بكر الصديق وعمر بن الخطاب وابن عباس وعائشه (١) .

(٢) ان قول الزوج لزوجته ( انت على حرام ) من كنايات الطلاق ان نواه طلاقا وقع واحده بائننه او نوى ثلاثا وقع ثلاثا أو نواه اثنيتين وقع واحده وان لم ينو شيئا لم يقع الا اذا كان في مجلس القضاء فانه يقع وهو قول الحنفية . -

(٣) ان قول الزوج لزوجته ( انت على حرام ) يقع به ثلاث طلاقات في المدخول بها وله نيته في طلقة واحده لغير المدخول بها وهو قول المالكية ، ونقل وقوع الثلاث بهذا اللفظ عن علي وزيد بن ثابت وابن عمر والحسن البصري وغيرهم (٢) .

(٤) ان قول الزوج لزوجته ( أنت على حرام ) متروك لنية الزوج ، فان نوى طلاقا وقع على أى وجه واحدة أو أكثر ، وان نوى ظهارة وقع وان نواهها خير في احدهما وثبت ما اختار ، وان لم ينو طلاقا او ظهارة بل مجرد التحريم ، فلا تحرم وعليه كفارة يمين . وهو قول الشافعية .

(٥) أن قول الزوج لزوجته ( أنت على حرام ) ظهار تجب به كفارة الظهار وهو قول الحنابلة ونقل عن ابن عباس وسعيد بن جبيرة وغيرهم (٣) .

(١) انظر : المغنى ، ٤١٣/٧ ، ٤١٥ ؛ المحلى ، ١٢٦/١٠ ؛ اعلام الموقعين ، ٦٩/٣ .

(٢) انظر : المغنى ، ٤١٤/٧ ؛ مسلم بشرح النووي ، ٧٣/١٠ ؛ المحلى ، ١٢٤/١٠ .

(٣) انظر : تفسير القرطبي ، ١١٩/١٨ ؛ المغنى ، ٤١٤/٧ ؛ المحلى ، ١٢٥/١٠ ؛ مسلم بشرح النووي ، ٧٤/١٠ ؛ اعلام الموقعين ، ٦٨/٣ .

(٦) أن قول الزوج لزوجته ( أنت على حرام ) لغو لا يترتب عليه اثر شرعى لاتحريم ولا طلاق ولا غيره وبه قال الظاهريه . وهو مروى عن ابن عباس وعطاء والشعبى وأكثر اصحاب الحديث (١) .

### الأدلة :

#### أولا : أدلة الفريق الأول :

استدلوا بالأدلة التالية :

(١) استدلوا بقوله تعالى ﴿ يا أيها النبی لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضاة أزواجك والله غفور رحيم ، قد فرض الله لكم تحلیما إيمانکم ﴾ (٢) .

وجه الدلالة : دلت الآیه على أن الحرام يمين ، بدليل إيجاب كفارة اليمين لتحليلها ، ويشهد لذلك سبب النزول الذى ذكره بعض المفسرين أن النبی صلى الله عليه وسلم حرم مارية بقوله ( وهى على حرام ان قريبتها ) فأنزل الله عز وجل ﴿ يا أيها النبی لم تحرم ما أحل الله لك ﴾ الآيات ، فشرع الله كفارة اليمين لتحليل هذا اليمين (٣) .

### المناقشة :

نوقش بان سبب النزول المشار اليه واحد من عدة اسباب ذكرت لنزول هذه الآیه ، ولكن الصحيح منها ما ثبت فى الصحيح من أن النبی صلى الله عليه وسلم حلف أن لا يشرب العسل (٤) وذلك فى قصة شربه للعسل فى

(١) المحلى ، ١٢٤/١٠ ؛ اعلام الموقعين ، ٦٥/٣ .

(٢) سورة التحريم ، آیه رقم ( ١ ) .

(٣) انظر: الدارقطنى ، السنن ، ٤٢/٤ ؛ تفسير ابن كثير ، ٣٨٦/٤ ؛ ابن سعد ، الطبقات ، ٢١٣/٨ ؛ التعليق المغنى على الدارقطنى ، ٤٢/٤ ؛ نهائية المحتاج ، ١٤٣/٧ .

وقد حكم ابن كثير على حديث سبب النزول بقوله (وهذا اسناد صحيح ) ، ٣٨٦/٤ .

(٤) انظر: البخارى ، الصحيح ، كتاب الطلاق (٦٨) باب لم تحرم ما أحل الله لك ( ٨ ) حديث (٥٢٦٧) و(٥٢٦٨) ، ٤٠٤/٣ ؛ مسلم ، الصحيح ، كتاب الطلاق (١٨) باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق (٣) حديث (١٤٧٣/١٨) ، ١١٠٠/٢ .

بيت زينب بنت جحش . قال ابن العربي " وأما من روى أنه حرم ماريــــــــــــــــه فهو أمثل في السند وأقرب الى المعنى ولكنه لم يدون في صحيح ولا عدل ناقله . . . . وانما الصحيح انه كان في العسل وأنه شربه عند زينــــــــــــــــب ، وتظاهرت عليه عائشه وحفصه فيه ، وجرى ماجرى ، فحلف الا يشربه ، وأسر ذلك ونزلت الآية " (١) فكان نزولها في تحريم حلال غير الزوجه ، وهذا فيه كفارة يمين .

(٢) واستدلوا ايضا بما روى عن عائشه رضى الله عنها قالت : (آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه وحرم فجعل الحرام حلالا ، وجعل في اليمين كفارة ) (٢) .

وجــــــــــــــــه الدلالة : أن النبی صلى الله عليه وسلم حرم على نفسه نساءه ، ثم جعل كفارة ذلك كفارة يمين ، وهذا صريح في محل النزاع .

#### المناقشة :

ويناقش بان الوارد في الصحيحين ان الذى حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم على نفسه هو العسل ، وأما نساؤه فلم يحرمهن وانما آلى منهن وحلف ان لا يقربهن (٣) .

(٣) واستدلوا أيضا من جهة السنة بما جاء في الصحيح عن ابن عباس أنه قال : اذا حرم الرجل امرأته فهي يمين يكفرها ، وقال ( لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة ) (٤) . (٥) .

- 
- (١) احكام القرآن ، ١٨٤٥/٤ ، ١٨٤٦ .
  - (٢) اخرجه ابن ماجه ، السنن ، كتاب الطلاق (١٠) باب الحرام (٢٨) حديث ( ٢٠٧٢ ) ، ٦٧٠/١ ؛ الترمذی ، السنن ، كتاب الطلاق ( ١١ ) باب ماجاء فى الايلاء (٢١) حديث (١٢٠١) ، ٤٠٥/٣ .
  - قال الترمذی ( وقد روى عن الشعبى مرسلًا وهو اصح ) ، ٥٠٥/٣ .
  - (٣) انظر : تحفة الاحوذى ، ٣٨٣/٤ .
  - (٤) سورة الاحزاب ، آية ( ٢١ ) .
  - (٥) مسلم ، الصحيح ، كتاب الطلاق ( ١٨ ) باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ( ٣ ) ، حديث ( ١٨ - ١٩ - ١٤٧٣ ) ، ١١٠٠/٢ .

المناقشة :

ويمكن مناقشة هذا الدليل بأنه معارض بما جاء فى الصحيح عن ابن عباس انه قال : ( اذا حرم الرجل امرأته فليس بشيء ، ( لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة ) (١) .

ثانيا : ادلة الفريق الثانى وهم الحنفية :

(أ) دليلهم على انه ان نوى بقوله ( انت على حرام ) الطلاق وقع طلاقا : قالوا " فان نوى الطلاق فهو طلاق لأنه نوى ما يحتمله كلامه ، فانه وصفها بالحرمة عليه وحرمتها عليه من موجبات الطلاق " (٢) ويقع واحدة بائه " لأنها ليست كناية عن مجرد الطلاق ، بل عن الطلاق على وجبه البينونة ، لأنها عوامل فى حقائقها ، واشتراط النية لتحديد احد نوعى البينونة دون الطلاق " (٣) .

(ب) دليلهم على وقوع الثلاث بالنية : قالوا " لأن البينونة نوعان ، مغلظه وهى الثلاث ومخففه وهى الواحدة ، فأيهما نوى وقعت لاحتمال اللفظ " (٤) ، لأن الثلاث نوع من انواع الحرمة (٥) .

(ج) دليلهم على أنه ان نوى الطلاق واحدة وقع واحدة بائه قالوا " لأنه نوى الحرمة بزوال الملك ولا يحصل ذلك الا بالتطبيقه البائه ، ومن أصلنا ان الزوج يملك الابانة وازالة الملك من غير بدل ولا عدد " (٦) .

(د) دليلهم على انه ان نوى اثنتين وقع واحدة ، قالوا " لأن الثنتين عدد محض ولا دلالة للفظ عليه ، فثبت ادنى البينونتين وهى الواحدة " (٧) .

---

(١) البخارى ، الصحيح ، كتاب الطلاق ( ٦٨ ) باب لم تحرم ما أحل الله

( ٨ ) حديث ( ٥٢٦٦ ) ، ٤٠٣/٣ - ٤٠٤ .

(٢) المبسوط ، ٧٠/٦ .

(٣) اللباب شرح الكتاب ، ٤٢/٣ .

(٤) المصدر السابق ، ٤٢/٣ .

(٥) انظر : المبسوط ، ٧٠/٦ .

(٦) المصدر السابق ، ٧٠/٦ .

(٧) اللباب ، ٤٢/٣ ، المبسوط ، ٧٠/٦ .

(هـ) دليلهم على انه ان لم ينو طلاقا لم يقع ، قالوا " لأنها تحتمله وغيره والطلاق لا يقع بالاحتمال " (١) واما ان كان فى مذاكسرة الطلاق فانه يقع ولو لم ينو " لأن الظاهر ان مراده الطلاق ، والقاضى انما يقضى بالظاهر " (٢) ولا يقع فيما بينه وبين الله الا ان ينويه " (٣) .

(و) دليلهم على انه ان لم ينو الطلاق ونوى اليمين وقع يميننا هو أن " تحريم الحلال يمين " (٤) قال الله تعالى ﴿ يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك - الى قوله - قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم ﴾ (٥) جاء فى التفسير انه كان حرم ماريه القبطيه على نفسه وفى بعض الروايات حرم العسل على نفسه ... " (٦) .

#### المناقشة :

يمكن ان تناقش هذه الأدلة بان اطلاق الزوج لفظ ( انت على حرام ) كقوله ( أنت على كظهر امى ) ولا فرق بينهما ، وقد ثبت فى قول ( انت على كظهر امى ) كفارة ظهار فكذلك فى قول ( انت على حرام ) فمن ايين التفريق لأن من استخدم لفظ الظهار ونوى به الطلاق لا يقع طلاقا بل يقع ظهارة كما قال الحنابلة (٧) .

#### ثالثا : أدلة الفريق الثالث وهم المالكية :

استدلوا على وقوع الثلاث بالمدخول بها لمن قال لأمراته ( أنت على حرام ) " بأن المدخول بها لا يحرمها الا الثلاث وغير المدخول بها تحرمها الواحدة ، فالزائدة عليها ليست من لوازم التحريم " (٨) " فكان وقوع

- 
- (١) الباب ، ٤٢/٣ .
  - (٢) المصدر السابق ، ٤٣/٣ .
  - (٣) المصدر السابق ، ٤٣/٣ .
  - (٤) الهداية ، ٤٠٠/٣ .
  - (٥) سورة التحريم ، آية ( ١ - ٢ ) .
  - (٦) المبسوط ، ٧٠/٦ .
  - (٧) انظر : شرح منتهى الارادات ، ١٩٧/٣ .
  - (٨) زاد المعاد ، ٣٠٩/٥ .

الثالث من ضرورة كونها حراما " (١) ، وعلل صاحب التاج لقبول نية الزوج في غير المدخول بها في العدد بقوله " ولأنها تبين منه وتحرم عليه بالواحدة. وأما المدخول بها فلا تبين الا بالثالث الا في طلبة يكون معها فداء فذلك فرق بين المدخول بها وغير المدخول بها " (٢) .

### المناقشة :

ناقش القرطبي هذا وهو مالكي المذهب بأن الطلقة الواحدة في المدخول بها تحرم وطء الزوجة على زوجها قبل الرجعه ، حيث قال " والرجعية محرمة الوطء كذلك فيحمل اللفظ عليه ، وهذا يلزم مالكا " (٣) .

### رابعا : ادلة الفريق الرابع وهم الشافعية :

(أ) دليلهم على أنه اذا نوى طلاقا أو ظهارة حصل مانواه منهما : قالوا " لاقتضاء كل منهما التحريم فجاز أن يكنى عنه بالحرام ولا ينافى هذه القاعدة المذكورة ، لأن ايجابه للكفاره عند الاطلاق ليس من باب الصريح أو الكناية اذ هو من قبيل دلالات الالفاظ ، ومدلول اللفظ تحريمها ، واما ايجاب الكفاره فحكم رتبته الشارع عليه عند قصد التحريم ، أو الاطلاق لدلالته على التحريم لا عند قصد طلاق أو ظهار اذ لا كفارة في لفظهما " (٤) .

(ب) واما دليلهم على أنه اذا نوى الظهار والطلاق لا يشترطان معا بل يختار احدهما قالوا " لتناقضهما اذ الطلاق يرفع النكاح والظهار يثبتته " (٥) .

(ج) واما دليلهم على أنه اذا حرم عينها او مطلق التحريم لم تحرم فهو :

(١) مارواه انس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت

(١) نيل الاوطار ، ٢٦٥/٦ .

(٢) المواق ، التاج والاكليل ، ٥٤/٤ .

(٣) تفسير القرطبي ، ١٢١/١٨ ؛ زاد المعاد ، ٣٠٩/٥ .

(٤) نهاية المحتاج ، ٤٣٣/٧ ؛ مغنى المحتاج ، ٢٨٢/٣ .

(٥) نفس المصادر السابقه .

له أمة يطؤها فلم تزل به عائشه وحفصه (١) حتى حرمها ، فأنزل  
الله عز وجل ﴿ يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ﴾... إلى  
آخر الآية (٢) .

قال صاحب المجموع " فاذا ثبت هذا في الأمة قسنا الزوجة  
عليها لانها في معناها في تحليل البضع وتحريمه " (٣) .

(٢) واستدلوا ايضا بما رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : أتاه  
رجل فقال اني جعلت امرأتى على حراما ، قال : كذبت ليست عليك  
بحرام ، ثم تلا هذه الآية ﴿ يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله  
لك ﴾... عليك اغلظ الكفاره عتق رقبه (٤) .

وقالوا " وعليه كفارة يمين اي مثلها حالا ولو لم يطأها  
كما قاله لأتمه أخذا من قصة ماريه النازل فيها ذلك على الأشهر  
عند أهل التفسير " (٥) فالشافعية يرون " أن اللفظ لم يوضع لايقاع  
الطلاق خاصه ، بل هو محتمل للطلاق والظهار والايلاء ، فاذا صرف إلى  
بعضها بالنية فقد استعمله فيما هو صالح له ، وصرفه اليه بنيته ،  
فينصرف إلى ما أَراده " (٦) .

(١) هي حفصة بنت عمر بن الخطاب صحابية جليته ، سالحة ، من ازواج  
النبي صلى الله عليه وسلم ، ولدت بمكة وتزوجها خنيس بن حذافه  
السهمي ، فكانت عنده إلى أن ظهر الاسلام ، فأسلمها ، وهاجرت معه  
إلى المدينة فمات عنها ، فخطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من أبيها ، فزوجه اياها سنة اثنتين او ثلاثة للهجره ، واستمرت  
في المدينة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن توفيت  
بها عام ( ٤٥ هـ ) .

انظر : طبقات ابن سعد ، ٨١/٨ ؛ الاصابه ، ٢٧٣/٤ ؛ حلية الأولياء ،  
٥٠/٢ ؛ الاعلام ، ٢٦٤/٢ .

(٢) النسائي ، السنن ، كتاب عشرة النساء ( ٣٦ ) باب الغيره (٤) حديث  
( ٣٩٥٩ ) ، ٧١/٧ .

قال الحافظ في الفتح ( واسناده صحيح ) ، ٣٠٨/٩ .

(٣) المجموع ، ١١٦/١٧ .

(٤) النسائي ، السنن ، كتاب الطلاق (٢٧) باب تأويل قول الله عز وجل

يا أيها النبي .. (١٦) حديث (٣٤٢٠) ، ١٥١/٦ .

(٥) نهاية المحتاج ، ٤٣٤/٧ ؛ مغنى المحتاج ، ٢٨٣/٣ .

(٦) زاد المعاد ، ٣١٠/٥ .



المناشئ :

(١) أن قولهم ان نوى طلاقا وقع ثلاثا لا يلزم منه وقوع الثلاث ، لأن المطلق الرجعي يحرم وطؤها قبل الرجعة فيحمل اللفظ عليه كما قاله القرطبي .

(٢) أما استدلالهم بقصة ماريه ، فالصحيح أن التحريم انما وقع على العسل كما جاء ذلك في الصحيحين ، وكانت كفارته كفارة يمين .

خامسا : ادلة الفريق الخامس وهم الحنابلة :

(١) قالوا ان لفظ ( انت على حرام ) " لفظ موضوع للتحريم يقصد به تحريم الزوجه ، فكان مظاهرا ، كما لو شبهها بظهر امه ولا يلزم عليه الطلاق ، لأنه لا يقصد به التحريم وانما يقصد به زوال الملك ، ثم يتعقبه التحريم ، ويتبين صحة هذا أن الرجعي مباحة وان كان الطلاق قد وجد فيها " (١) .

(٢) وقال ابن قدامه مدلا " ولأنه تحريم للزوجه بغير طلاق فوجبته به كفارة الظهار " (٢) .

سادسا : ادلة الفريق السادس القائلين بأنه لغو :

استدلوا بالأدلة التالية :

(١) استدلوا بقوله تعالى ﴿ يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ﴾ (٣) .

وجه الدلالة : قال ابن حزم " فأنكر الله تحريم ما أحله ، والزوجة مما أحله فتحريمها منكر والمنكر مردود لا حكم له الا التوبة والاستغفار " (٤) .

(١) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين ، ١٨٠/٢ ؛ اعلام الموقعين ، ٦٨/٣ .

(٢) المغنى ، ٤١٤/٧ .

(٣) سورة التحريم ، آية ( ١ ) .

(٤) المحلى ، ١٢٨/١٠ .

المناقشة :

يناقش بان الذى حرمه الرسول صلى الله عليه وسلم على نفسه هو  
العسل وشرع الله كفارة اليمين للتحطه من هذا اليمين ، وهذا على اصح  
الأقوال فى سبب نزول هذه الآيه ، والآيه بينت ان من حرم شيئا مع اعتقاد  
حله فان تحليله كفارة يمين .

(٢) واستدلوا من جهة السنه بقوله صلى الله عليه وسلم ( من من  
احدث فى امرنا هذا ما ليس منه فهو رد ) (١) .

وجه الدلالة : قال ابن حزم " فتحریم الحلال احداث حدث  
ليس فى امر الله عز وجل فوجب أن يرد " (٢) .

المناقشة :

نوقش بانه استدلال فى غير محل النزاع ، لأن المردود هو احداث  
تشريع فى الدين لم يدل عليه دليل ، واما تحريم الحلال مع اعتقاد حله  
فليس من هذا القبيل ، والآيه جاءت بالكفارة مخرجا .

(٣) واستدلوا كذلك بما صح عن ابن عباس انه قال : اذا حرم الرجل  
امراته فليس بشيء ( لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة ) (٣) .

المناقشة :

نوقش الاستدلال بهذا الاثر من وجهين :

- (١) الأثر معارض برواية مسلم عن ابن عباس أنه قال : اذا حرم الرجل  
امراته فهو يمين يكفرها (٤) .
- (٢) ان قول ابن عباس فى رواية البخارى ( ليس بشيء ) محمول على أن  
مراده ليس بطلاق لا أنه لاحكم له اصلا بدليل الرواية الثانية (٥) .

- 
- (١) سبق تخريجه ص ( ١٦٠ ) .
  - (٢) المحلى ، ١٢٨/١٠ .
  - (٣) سبق تخريجه ص ( ٣٩٧ ) .
  - (٤) سبق تخريجه ص ( ٣٩٦ ) .
  - (٥) انظر : سبل السلام ، ٣٧٠/٣ .

(( الرأى الرابع ))

بعد هذا العرض المفصل لأقوال وأدلة العلماء من السلف والخلف فى قول الزوج ( انت على حرام ) يتضح لنا ان سبب هذا الخلاف القوى يعود الى عدم وجود نص صريح فى المسألة ، ولذلك كان مبنى أدلة العلماء على القياس والاجتهاد ، وقد بين القرطبى سبب هذا الخلاف موضحاً مبنى أدلة كل فريق فقال " قال علماؤنا : سبب الاختلاف فى هذا الباب انه ليس فى كتاب الله ولا فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم نص ولا ظاهر صحيح يعتمد عليه فى هذه المسألة ، فتجاذبها العلماء لذلك ، فمن تمسك بالبراءة الأصلية فقال : لاحكم فلا يلزم بها شيء ، وأما من قال انها يمين ، فقال سماها الله يميناً ، وأما من قال يجب فيها كفارة وليس بيمين فبيناه على أحد أمرين : أحدهما : انه ظن ان الله تعالى أوجب الكفارة فيها وان لم تكن يميناً والثانى أن معنى اليمين عنده التحريم فوقع الكفارة على المعنى وأما من قال انها طلقة رجعية ، فانه حمل اللفظ على أقل وجوهه ، والرجعية محرمه الوطء كذلك فيحمل اللفظ عليه ، وهذا يلزم مالكا ، لقوله ان الرجعية محرمة الوطء وكذلك وجه من قال انها ثلاث ، فحمله على اكبر معناه وهو الطلاق الثلاث وأما من قال انه ظهار ، فلأنه أقل درجات التحريم ، فانه تحريم لا يرفع النكاح وأما من قال : انه طلقة بائنة فعول على أن الطلاق الرجعى لا يحرم المطلقه وان الطلاق البائن يحرمها . . . وأما من قال : انه ينوى فى التى لم يدخل بها ، فلأن الواحد تبينها وتحرمها شرعاً اجماعاً وكذلك قال من لم يحكم باعتبار نيته : ان الواحدة تكفى قبل الدخول فى التحريم بالاجتماع فيكفى أخذاً بأقل المتفق عليه . . . وأما من قال أنه ثلاث فيهما ، فلأنه أخذ بالحكم الاعظم فانه لو صرح بالثلاث لنفذت فى التى لم يدخل بها نفوذها فى التى دخل بها ، ومن الواجب ان يكون مثله وهو التحريم " (١) . ومن هذا يظهر لنا أن الأقوال كثيرة متعارضة ومتقاربة ، فيصعب الترجيح

بينها ، ولكن ابن القيم بعد عرض واستقصاء ظهر له أن هناك رأيا وسطا يجمع بين من قال بوجوب كفارة الظهار ووجوب كفارة اليمين باعتباريين مختلفين فمن أوقع التحريم كان ظهرا ولو نوى الطلاق ، وان حلف به كان يمينا فكفره ، وهذا اختيار شيخ الاسلام بن تيميه قال ابن القيم مبينا وجه ترجيحه " وعليه يدل النص والقياس ، فانه اذا أوقعه كان قد اتى منكرا من القول وزورا وكان اولى بكفارة الظهار ممن شبه امرأته بالمحرمة ، واذا حلف به كان يمينا من الايمان كما لو حلف بالتزام العتق والحج والصدقة وهذا محض القياس والفقه ، الا ترى أنه اذا قال : " لله على أن اعتق او احج أو أصوم " لزمه ولو قال : " ان كلمت فلانا فلله على ذلك " على وجه اليمين فهو يمين ، وكذلك لو قال هو " يهـودى او نصرانى " كفر بذلك ، ولو قال : " ان فعلت كذا فهو يهودى او نصرانى كان يمينا وطرده هذا - بل نظيره من كل وجه - انه اذا قال : " انت على كظهر امى " كان ظهرا ، فلو قال ، ان فعلت كذا فانت على كظهر امى ، كان يمينا ، وطرده هذا ايضا اذا قال انت طالق ، كان طلاقا ، وان قال : " ان فعلت كذا فأنت طالق " كان يمينا فهذه هي الاصول الصحيحة المطردة المأخوذة من الكتاب والسنة والميزان وبالله التوفيق " (١) .

وهذا القول هو الذى يترجح لما سبق ، وايضا فان تحريم الزوجة بأنت على حرام صيغة من صيغ الظهار يراد به تحريم الزوجه فيقع به ظهرا ولايقع طلاقا كما لاتصلح الفاظ الظهار بالنية ان تكون طلاقا قال ابن تيمية " ولو قال : انت على كظهر امى وقصد به الطلاق فانه هـذا لايقع به الطلاق عند عامة العلماء ، وفى ذلك انزل الله القرآن ، فانهم كانوا يعدون الظهار طلاقا ، والايلاء طلاقا فرفع الله ذلك كله وجعل فى الظهار الكفاره الكبرى ، وجعل الايلاء يمينا يترتب بها الرجل اربعة اشهر فاما يمك بمعروف او يسرح باحسان " (٢) .

(١) اعلام الموقعين ، ٧٢/٣ ؛ مجموع فتاوى شيخ الاسلام ، ٧٤/٣٣ ، ٧٥ .

(٢) مجموع الفتاوى ، ٧٤/٣٣ .

## المسألة الثالثة : كان يرى وقوع الطلاق الثلاث واحده .

### الأثار الواردة عن ابى بكر :

(١) عن ابن عباس قال : ( كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم و ابى بكر وسنتين من خلافة عمر ، طلاق الثلاث واحده ، فقال عمر بن الخطاب ان الناس قد استعجلوا فى أمر كانت لهم فيه آناه فلو امضيناه عليهم ، فأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ ) (١) .

(٢) عن طاووس عن ابيه أن ابا الصهباء (٢) قال لابن عباس : ( اتعلم انما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد النبى صلى الله عليه وسلم و ابى بكر و ثلاثا من اماره عمر ، فقال ابن عباس : نعم ) (٣) .

(٣) وعن طاووس أن ابا الصهباء قال لابن عباس ( هات من هناتك ) (٤) الم يكن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم و ابى بكر واحده ؟ فقال قد كان ذلك ، فلما كان فى عهد عمر تتابع الناس الطلاق فأجازاه عليهم ) (٥) .

- 
- (١) مسلم ، الصحيح ، كتاب الطلاق ( ١٨ ) باب طلاق الثلاث (٢) حديث  
( ١٤٧٢/١٥ ) ، ١٠٩٩/٢ .
- (٢) هو صهيب ابو الصهباء البكرى ، ويقال المدنى ، مولى ابن عباس ، روى عن مولاة ابن عباس وابن مسعود وعلى بن ابى طالب ، وعنه سعيد بن جبير و طاووس وآخرون ، قال ابوزرعه ثقة وضعفه النسائى ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، له ذكر فى صحيح مسلم .
- انظر : تهذيب التهذيب ، ٣٨٦/٤ ؛ الجرح والتعديل ، ٤٤٤/٤ ؛ الذهبى ، محمد بن احمد ، ميزان الاعتدال فى نقد الرجال ، تحقيق : محمد البجاوى وفتحيه البجاوى ، ( مصر : دار الفكر العربى ) ، ٣٥/٣ .
- (٣) مسلم ، الصحيح ، كتاب الطلاق ( ١٨ ) باب طلاق الثلاث ( ٢ ) حديث  
( ١٧٤٢/١٦ ) ، ١٠٩٩/٢ .
- (٤) هناتك : أى من كلماتك أو من أراجيزك .
- انظر : النهاية فى غريب الحديث ، ٢٧٩/٥ .
- (٥) مسلم ، الصحيح ، كتاب الطلاق ( ١٨ ) باب طلاق الثلاث ( ٢ ) حديث  
( ١٧٤٢/١٧ ) ، ١٠٩٩/٢ .

(٤) وعن طاووس ان رجلا يقال له ابوالصهباء كان كثير السـؤال لابن عباس قال : ( اما علمت أن الرجل كان اذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر وصدرآ من اماراة عمر ؟ قال ابن عباس ، بلى كان الرجل اذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر وصدرآ من اماراة عمر ؟ قال ابن عباس : بلى كان الرجل اذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر وصدرآ من اماراة عمر ، فلما رأى الناس قد تتابعوا فيها قال : أجزوهم عليهم ) (١) .

### فقه الآثار :

دلت هذه الآثار من فقه ابى بكر الصديق رضى الله عنه على أنه كان يرى وقوع الطلاق الثلاث بلفظ واحد واحدة فقط ، وهذا ماكان معمولاً به طيلة خلافته رضوان الله عليه ، وهو فى واقعه امتداد لما كان العمل عليه فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يعدل عن ذلك حتى سنتين من خلافة عمر رضى الله عنه ، الذى رأى تهاون الناس فى أمر الطلاق ، فاستشار الصحابة فى امضائه ثلاثا فامضوه ، يقول ابن القيم : " ان المطلق فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم وزمن خليفته ابى بكر الصديق وصدرآ من خلافة عمر كان اذا جمع الطلقات الثلاث بغم واحد جعلت واحده " (٢) ويقول فى موضع آخر : " وهذا خليفة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والصحابة كلهم معه فى عصره وثلاث سنين من عصر عمر رضى الله عنه على هذا المذهب فلو عدّهم العاد بأسمائهم واحدا واحدا أنهم

(١) ابوداود ، السنن ، كتاب الطلاق ( ٧ ) باب نسخ المراجعة بعد

التطبيقات الثلاث ( ١٠ ) حديث ( ٢١٩٩ ) ، ٦٤٩/٢ .

قال المنذرى ( الرواة عن طاووس مجاهيل ) ، مختصر سنن

ابى داود ، ١٢٤/٣ .

(٢) اعلام الموقعين ، ٣٠/٣ .

كانوا يرون الثلاث واحده اما بغتوى واما باقرار عليها " (١) .

ورواية سنن ابى داود التى جاء فيها تخصيص وقوع الثلاث واحده على غير المدخول بها ، ضعيفه وشاذه ومعارضة بما هو أقوى منها ، حيث وصف المنذرى (٢) روايتها عن طاووس بانهم مجاهيل (٣) .

وفقه الاحاديث السابقة مما عظم فيه الخلاف بين العلماء ، ولذلك يقول النووى بعد أن عرض هذه الاحاديث " هذه الفاظ هذا الحديث ، وهو معدود من الاحاديث المشكله " (٤) .

### آراء الفقهاء فى حكم وقوع الطلاق الثلاث بلفظ واحد :

اتفق الاثمة الاربعة رحمهم الله على أن من طلق زوجته ثلاثا بكلمة واحده وقع ثلاثا وحرمت عليه زوجته حتى تنكح زوجا غيره ، وفيما يلى عرض لأقوالهم :

(١) الحنفية : جاء فى الكتاب : " وطلاق البدعه أن يطلقها ثلاثا بكلمة واحدة أو ثلاثا فى طهر واحد ، فاذا فعل ذلك وقع الطلاق وبانت ، وكان عاصيا " (٥) .

(٢) المالكية : جاء فى شرح الزرقانى " ونجرت الثلاث أيضا فى قوله انت طالق ثلاثا للسنه ان دخل ، لأنه بمنزلة من قال لزوجته انت

(١) اعلام الموقعين ، ٣٤/٣ .

(٢) هو عبد العظيم بن عبد القوى بن عبد الله بن سلامه بن سعد ابومحمد ، المنذرى ، محدث ، حافظ ، فقيه ، مشارك فى القراءات واللغة والتاريخ ، له القدم الراسخ فى معرفة صحيح الحديث من ضعيفه ، وحفظ اسماء الرجال ، من مؤلفاته ( الترغيب والترهيب ) و(مختصر صحيح مسلم ) ، توفى عام ( ٦٥٦ هـ ) .

انظر : سير اعلام النبلاء ، ٣١٩/٢٣ ؛ شذرات الذهب ، ٢٧٧/٥ ، فوات الوفيات ، ٣٦٦/٢ ؛ الاعلام ، ٣٠/٤ .

(٣) مختصر سنن ابى داود ، ١٢٤/٣ .

(٤) شرح النووى على مسلم ، ٧٠/١٠ .

(٥) الباب شرح الكتاب ؛ ٣٧/٣ ، الهدايه ، ٣٢٩/٣ .

طالق فى كل طهر مرة ، فانه ينجز عليه ، كانت حاملا ام لا ، على المذهب طاهرا أو حائضا كما فى المدونه والا يدخل فواحدة على ضعيف المذهب ، والمذهب لزوم الثلاث ايضا " (١) " لأنه لفظ واحد لاتقديم فيــــه ولا تأخير " (٢) .

(٣) الشافعية : قال صاحب المذهب " وان قال لغير المدخول بها انت طالق ثلاثا ، وقع الثلاث ، لأن الجميع صادف الزوجيه ، فوقــــع الجميع كما لو قال ذلك للمدخول بها " (٣) .

(٤) الحنابلة : قال البيهوتى " وان طلقها ، أى طلق الزوج زوجته ثلاثا بكلمة حرمت نصا ووقعت " (٤) قال صاحب الانصاف " على الصحيح من المذهب نص عليه وعليه الأصحاب " (٥) .

ونقل هذا القول أى وقوع الثلاث بلفظ واحد عن ابن عباس وابــــى هريره وابن عمر وعبدالله بن عمرو وابن مسعود وأنس وهو قول اكثر اهل العلم من التابعين والأئمة بعدهم (٦) .

ونقل عن جماعة من السلف أن الطلاق الثلاث يقع واحدة على غيــــر المدخول بها وثلاثا على المدخول بها حيث روى عن ابن عباس وغير واحد من التابعين منهم عطاء وطاوس وسعيد بن جبير وغيرهم (٧) .

(١) شرح الزرقانى على خليل ، ٨٣/٤ ؛ الخرشى على خليل ، ٣١/٤ ؛ الشرح الكبير على حاشية الدسوقى ، ٣٦٤/٢ .

(٢) جواهر الاكليل ، ٣٣٩/١ .

(٣) الشيرازى ، ٨٤/٢ ؛ مغنى المحتاج ، ٢٩٤/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ٤٥٥/٩ .

(٤) كشف القناع ، ٢٤٠/٥ ؛ شرح المنتهى ، ١٢٤/٣ .

(٥) الانصاف ، ٤٥٣/٨ .

(٦) انظر : عبدالرزاق ، المصنف ، ٦٩٢/٦ ؛ ابن ابى شيبه ، المصنف ، ١١/٥ ، ٢٢ ؛ المغنى ، ٣٧٠/٧ .

(٧) انظر : ابن ابى شيبه ، المصنف ، ٢٦/٥ ؛ المغنى ، ٣٧٠/٧ ؛ المروزى ، اختلاف العلماء ، ص ٣١٣ ؛ زاد المعاد ، ٢٤٨/٥ ؛ الاشراف على مذاهب العلماء ، ص ١٦٣ .



ونقل عن الرافضة والامامية وبعض المعتزلة والشيعة عدم وقوع شيء من الطلاق مطلقا ، لأن ايقاع الطلاق على ذلك الوجه بدعة محرمة فلا يعتد به (١) . وهذا قول لا يصح ولا يعتد به ولم ينقل عن أحد من السلف ، " قال الامام احمد فى رواية ابى الحارث : وسئل عن قال : لا يقع الطلاق المحرم لأنه يخالف ما أمر به فقال : هذا قول سىء ردىء ..... وقال ابو عبيده (٢) : الوقوع هو الذى عليه العلماء مجمعون فى جميع الأمصار حجازهم وتهمهم ويمنهم وشامهم وعراقهم ومصرهم ، وحكى ابن المنذر ذلك عن كل من يحفظ قوله من اهل العلم الا ناسا من أهل البدع لا يعتد بهم " (٣) ولذلك لن نتعرض لشبهات هذا القول لأنه قول ظاهر البطلان مخالف لما عليه عمل الأمة .

وبعد هذا العرض لمذاهب اهل واقوالهم فى وقوع الطلاق بلفظ واحد ، نخلص الى ان فى هذه المسألة للعلماء ثلاثة أقوال :

- (١) أن الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع واحدة وهو قول ابى بكر الصديق رضى الله عنه ونقل عن على وابن مسعود وعبدالرحمن بن عوف والزبير بن العوام وابن عباس ، وهو مذهب اسحاق بن راهوية (٤)

(١) انظر : زاد المعاد ، ٢٤٨/٥ ، الحلبي ، جعفر بن الحسن ، المختصر النافع ، ( مصر : دار الكتاب العربى ، ١٣٧٦ هـ ) ، ص ١٩٨ ، الطبرسى ، ابو على ، مجمع البيان ، ( القاهرة : دار التقريب ، ١٣٧٨ هـ ) ، ١٣٩/٢ .

(٢) هو عامر بن عبد الله بن مسعود الهذلى الكوفى ، ابو عبيده ، تابعى جليل ، روى عن ابيه وابى موسى الاشعري وعائشه وكعب بن عجرة وغيرهم ، حدث عنه النخعي وآخرون ، ذكره ابن حبان فى الثقات ، توفى سنة ( ٨١ هـ ) .

انظر : سير اعلام النبلاء ، ٣٦٣/٤ ؛ حلية الاولياء ، ٢٠٤/٤ ؛ تهذيب التهذيب ، ٦٥/٥ .

(٣) ابن رجب ، عبد الرحمن بن شهاب الدين ، جامع العلوم والحكم ، المدينة : مكتبة الامين ) ، ص ٥٧ .

(٤) هو اسحاق بن ابراهيم بن مخلد بن بنى حنظلة من تميم ، عالم خراسان فى عصره ، طاف البلاد فجمع الحديث ، واخذ عنه احمد والشيخان ، قال فيه الخطيب البغدادي ( اجتمع له الفضل ==

- وبه قال طاووس وعكرمه وهو اختيار ابن تيمية (١) .
- (٢) ان الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع ثلاثا وهو قول الأئمة الاربعــــــــــــــــة  
وجمهور التابعين واكثر الصحابة رضوان الله عليهم .
- (٣) ان الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع واحدة على غير المدخول بهــــــــــــــــا  
وثلاثا على المدخول بها ، وهو مروى عن بعض السلف .

### الأدلة :

#### أولا : ادلة القائلين بوقوع الثلاث بلفظ واحد واحدة :

- استدلوا بالكتاب والسنة والاجماع والقياس .
- (١) أما الكتاب فاستدلوا بقوله تعالى ﴿ الطلاق مرتان فامسك  
بمعروف أو تسريح باحسان ﴾ (٢) .

وجه الدلالة : دلت هذه الآية على أن الطلاق المشروع لا يكون  
الا مرة بعد مرة ولا يكون جملة ، قال ابن القيم " وما كان مرة بعد مره  
لم يملك المكلف ايقاء مراته كلها جملة واحدة كاللعان ، فانه لو قال  
" اشهد بالله اربع شهادات انى لمن الصادقين " كان مرة واحدة - ثم  
عدد امثلة اخرى فى القسمه والاقرار بالزنا والتسبيح وغيرها فان العدد  
لايكفى فيها بل لابد من تكرار القول ثم قال - وهذه النصوص المذكورة  
وقوله تعالى ﴿ الطلاق مرتان ﴾ كلها من باب واحد ، فكان واحدة ، والاحاديث  
المذكورة تفسر المراد من قوله ﴿ الطلاق مرتان ﴾ كما ان حديث اللعان  
تفسير لقوله تعالى ﴿ فشهادة احدهم اربع شهادات بالله ﴾ (٣) .

والحديث والحفظ والصدق والورع والزهد ) استوطن نيسابور وتوفى  
بها عام ( ٢٣٨ هـ ) .

انظر : تاريخ بغداد ، ٣٤٥/٦ ؛ وفيات الاعيان ، ٩٩/١ ؛ سير اعلام  
النبلاء ، ٣٥٨/١١ ؛ طبقات الحفاظ ، ص ١٨٨ .

- (١) انظر : المغنى ، ٣٧٠/٧ ؛ فتح البارى ، ٢٩٧/٩ ؛ المروزي ، اختلاف  
العلماء ، ص ١٣٣ ؛ مجموع فتاوى شيخ الاسلام ، ٨/٣٣ ، ٩؛ زاد المعاد ،  
٢٤٨/٥ .

(٢) سورة البقره ، آية ( ٢٢٩ ) .

(٣) اعلام الموقعين ، ٤٣/٣ .

(٢) واستدلوا ايضا بقوله تعالى ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء - الى قوله تعالى - حتى تنكح زوجا غيره ﴾ (١) .

**وجه الدلالة :** ان الالف واللام فى قوله ﴿ الطلاق مرتان ﴾ للعهد ، والمعهود هو الطلاق المفهوم من قوله تعالى ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ وهو الطلاق الرجعى ، لقوله ﴿ وبعولتهن احق بردهن فى ذلك ﴾ فيكون معنى الآية : الطلاق الذى يجوز فيه للرجل مراجعة زوجته مرتان ، مرة بعد مرة ، سواء اوقعها فى كل مرة مرة بان قال : انت طالق أو اوقعها فى كل مرة ثلاثا بقوله : انت طالق ثلاثا فيعتبر الطلاق فى كل مرة طلقة رجعية لما سبق ، ولقوله تعالى عقبها ﴿ فامساك بمعروف أو تسريح باحسان ﴾ ، وأما قوله تعالى ﴿ فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ﴾ فالضميران المرفوع والمنصوب فيها عائدان الى المطلقة- أى المطلقة فيما سبق - ، لثلا يخلو الكلام عن مرجع لهما ، لأن الطلاق وقع بعد الشرط ، والحل بعد الحظر فدل على العموم ، فلو كانت هذه الجملة مستقلة عما قبلها للزم تحريم كل مطلقه ولو بطلقه او طلقته حتى تنكح زوجا آخر وهو باطل باجماع ، فيكون معنى الآية : فان طلقها مرة ثالثة طلقة واحدة أو ثلاثا فلا تحل له حتى تتزوج غيره (٢) .

### المناقشة :

نوقش قولهم ان الطلاق فى كل مرة من المراتين فى قوله تعالى ﴿ الطلاق مرتان ﴾ ينصرف الى طلقه رجعيه واحدة على أى صفة وقع الطلاق حتى لو قال فى احدى المراتين: انت طالق ثلاثا نوقش بعدم التسليم ، لأن الآية جاءت لبيان صفة الطلاق الشرعى وهو أن يطلق مرة بعد مرة ، ولم تتعرض

(١) سورة البقرة ، آية ( ٢٢٨ ) .

(٢) انظر : ابن عبد الهادى ، يوسف بن حسن بن عبد الرحمن ، سير الحاش الى علم الطلاق الثلاث ، ( مكان النشر بدون : طبع محمد نصيف

ضمن مجموعة رأس الحسين ) ، ص ٨٢ - ٨٣ .

الآية لصلاحية صيغة ( انت طالق ثلاثا ) لأن تكون طلقة واحدة رجعية من عدمه ، وغاية ماتدل عليه الآية هو ان الطلاق الذى يكون الرجل فيه احق بزوجه ماكان مرتين ، فان طلقها الثالثة فليس احق بها ، وهذا لا يقتضى ان الطلاق الثلاث بكلمة لا يقع اصلا أو يقع واحدة ، وانما يؤخذ من جهة السنه ، فلا دلالة فى الآية على محل النزاع (١) .

(٣) واستدلوا من جهة السنه بحديث ابن عباس ( كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر بن الخطاب : ان الناس قد استعجلوا فى أمر كانت لهم فيه اناة فلو افضيناه عليهم ، فأمضاه عليهم ) (٢) .

**وجه الدلالة :** دل هذا الاثر الصحيح على أن الطلاق الثلاث المجموع كان يقع واحدة فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر وسنتين من خلافة عمر الذى رأى كثرة مخالفة الناس وتسرعهم فى ايقاع الطلاق الثلاث ، فرأى من قبيل السياسة الزامهم به عقوبة وزجرا لهم ، وبعد اختلاف الأزمنة وجب العوده الى ماكان عليه الحكم فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والعمل بالحكم الشرعى الاصلى .

### المناقشة :

نوقش استدلالهم بحديث ابن عباس من عدة وجوه :

(١) قالوا انه منسوخ ، نقل ذلك عن الشافعى والطحاوى (٣) ، والناسخ

له واحد من عدة امور هى :

(أ) حديث عكرمه عن ابن عباس قال : \* والمطلقات يتربصن بانفسهن... \* الآية ، وذلك أن الرجل كان اذا طلق امرأته فهو احق برجعتهـا

(١) انظر : المنتقى ، ٢/٤ ، محمود شلتوت ومحمد السائس ، مقارنة

المذاهب فى الفقه ، ( القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٦ م ) ، ص ٨٥ .

(٢) سبق تخريجه ، ص ( ٤٠٥ ) .

(٣) انظر : مختصر المزنى ، ١١/٧ ، شرح معانى الآثار ، ٥٦/٣ .

وان طلقها ثلاثا ، فنسخ ذلك ٠٠ (١) .

(ب) فتوى ابن عباس على خلافه ، قال الطحاوى " ثم هذا ابن عباس رضى الله عنهما قد كان من بعد ذلك يفتى من طلق امرأته ثلاثا معا ان طلاقه قد لزمه وحرمها عليه " (٢) ، ثم ساق جملة من فتاواه بذلك .

(ج) حديث امرأة رفاعه القرظى حين جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تقول : ( كنت عند رفاعه فطلقنى فبت طلاقى ... فأجابها النبى صلى الله عليه وسلم بقوله ( أتريدى ان ترجعى الى رفاعه ، لا حتى تذوقى عسيلته ويذوق عسيلتك ) (٣) .

وجه الدلالة : أن النبى صلى الله عليه وسلم أقر طلاق

رفاعه البتة واوقعه ولو لم يوقعه لارجعها الى زوجها .

(د) اجماع الصحابة رضوان الله عليهم فى عهد عمر (٤) .

### المناقشة :

نوقشت دعوى النسخ بانها لاتصح ، قال المازرى (٥) " زعم بعضهم

(١) ابوداود ، السنن ، كتاب الطلاق ( ٧ ) باب نسخ المراجعة بعد

التطبيقات الثلاث ( ١٠ ) حديث ( ٢١٩٥ ) ، ٦٤٤/٢ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الطلاق ، باب من جعل الثلاث واحدة ، ٣٣٧/٧ .

(٢) شرح معانى الآثار ، ٥٧/٣ ؛ ابن ابى شيبه ، المصنف ، ١١/٥ ؛ عبدالرزاق ، المصنف ، ٣٩٦/٦ .

(٣) أخرجه البخارى ، الصحيح ، كتاب الطلاق ( ٦٨ ) باب اذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت ٠٠٠ ( ٣٧ ) حديث ( ٥٣١٧ ) ، ٤١٧/٣ ؛ مسلم ، الصحيح ، كتاب النكاح ( ١٦ ) باب لاتحل المطلقه ثلاثا لمطلقها ٠٠٠ ( ١٧ ) حديث ( ١١٢ - ١٤٣٣ ) ، ١٠٥٥/٢ ، ١٠٥٦ .

(٤) انظر : شرح معانى الآثار ، ٥٦/٣ .

(٥) هو محمد بن على بن عمر التميمى المازرى ، نسبته الى ( مازر ) بليده فى صقلية ، لقب بالامام ، فقيه اصولى ، قال صاحب الديباج ( كان آخر المشتغلين من شيوخ افريقيه بتحقيق الفقه ورتبته الاجتهاد ولم يكن فى عصره للمالكية افقه منه ولا أقوم لمذهبهم ==

أن هذا الحكم منسوخ وهو غلط ، فان عمر لا ينسخ ولو نسخ - وحاشاه - لبادره الصحابة الى انكاره " (١) ، وقال ابن القيم " واما دعواكم نسخ الحديث فموقوفة على ثبوت معارض مقاوم متراخ فأين هذا ؟ واما حديث عكرمه عن ابن عباس في نسخ المراجعة بعد الطلاق الثلاث ، فلو صح ، لم يكن فيه حجة ، فانه انما فيه أن الرجل كان يطلق امرأته ويراجعها بغير عدد ، فنسخ ذلك وقصر على ثلاث فيها لتقطع الرجعة فإين في ذلك الالتزام بالثلاث بغير واحد ، ثم كيف يستمر المنسوخ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وصدرا من خلافة عمر لاتعلم به الأمة وهو من الأمور المتعلقة بحل الفروج " (٢) .

وأما فتوى ابن عباس فقد اجاب عنها ابن القيم بقوله " النسخ لا يثبت بالاحتمال ، ولا يترك الحديث الصحيح المعصوم لمخالفة راويه له ، فان مخالفته ليست معصومه ، وقد قدم الشافعي رواية ابن عباس في شأن بريرة (٣) على فتواه التي تخالفها في كون بيع الأمة طلاقها . . . - الى ان قال - والذي ندين الله به ولا يسعنا غيره هو القصد في هذا الباب أن الحديث اذا صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يصح عنه حديث آخر ينسخه ، أن الفرض علينا وعلى الأمة الأخذ بحديثه وترك كل ما خالفه ولانتركه

== منه ، من مصنفاته ( ايضاح المحصول في برهان الاصول للجويني )

و ( نظم الفوائد في علم العقائد ) ، توفي عام ( ٥٣٦ هـ ) .

انظر : وفيات الاعيان ، ٢٨٥/٤ ؛ سير اعلام النبلاء ، ١٠٤/٢٠ ؛ الديباج

المذهب ، ٣٩٦/٦ ؛ شذرات الذهب ، ١١٢/٤ .

(١) النووي ، شرح مسلم ، ٧١/١٠ ، وقد افاض في عرض عدم وقوع نسخ

لحديث ابن عباس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في

عهد عمر . وقد اجاب الحافظ على بعضها .

انظر : فتح الباري ، ٢٩٨/٩ .

(٢) زاد المعاد ، ٢٦٦/٥ .

(٣) هي بريرة مولاة عائشه ، كانت لعتبه بن ابي لهب وقيل لبعض بني

هلال ، فكاتبوها ثم باعوها ، فاشتريتها عائشة ، وجاء الحديث في

شأنها بالولاء لمن اعتق ، عاشت الى زمن يزيد بن معاوية .

انظر : تهذيب التهذيب ، ٤٣٢/١٢ ؛ طبقات ابن سعد ، ٢٥٦/٨ .

لخلاف أحد من الناس كائنا من كان ، لا راويه ولا غيره ، اذ من الممكن ان ينسب الراوى الحديث أو لا يحضره وقت الفتيا أو لا يتفطن لدلالته على تلك المسألة أو يتأول فيه تأويلا مرجوحا ، أو يقوم فى ظنه ما يعارضه ، ولا يكون معارضا فى نفس الأمر ، أو يقلد غيره فى فتواه بخلافه لاعتقاده انه اعلم منه وانه انما خالفه لما هوى اقوى منه " (١) يؤيد ذلك ما نقل عن الامام احمد والامام البخارى انهما تركا العمل بهذا الحديث ولا يتركانه الا لعلة تقتضى ذلك (٢) .

ورد : " بأن ترك البخارى له لايوهنه وله حكم امثاله من الاحاديث الصحيحة التى تركها البخارى لثلاث يطول كتابه ، فانه سماه الجامع المختصر " (٣) واما الامام أحمد فقد تركه بسبب روايات اصحابه عنـه بخلافه ، فقد سئل الامام احمد عن حديث ابن عباس ( كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر وعمر واحدة ، بتأى شئ تدفعه قال " برواية الناس عن ابن عباس من وجوه خلافه ، ثم ذكر عن عدة عن ابن عباس أنها ثلاث " (٤) يقول ابن القيم معلقا على قول الامام احمد السابق " فقد صرح بأنه انما ترك القول به لمخالفة راويه له ، واصل مذهبه وقاعدته التى بنى عليها ان الحديث اذا صح لم يرد له لمخالفة راويه له ، بل الأخذ عنه بما رواه ، كما فعل فى رواية ابن عباس وفتواه فى بيع الأمه ، فأخذ بروايته أنه لا يكون طلاقا وترك رأيه ، فانه اذا صرح بأنه انما ترك الحديث لمخالفة الراوى وصرح فى عدة مواضع أن مخالفة الراوى لا توجب ترك الحديث ، خرج له فى المسألة قولان " (٥) .

وأما الاجماع فلا يتم مع وجود المخالفين من الصحابة الذين يرون

وقوع الثلاث واحده .

- 
- (١) اعلام الموقعين ، ٣٨/٣ .
  - (٢) انظر : اضواء البيان ، ٢٥١/١ - ٢٥٢ .
  - (٣) اغاثة اللفهان ، ٣١٢/٢ .
  - (٤) اعلام الموقعين ، ٣٥/٣ .
  - (٥) المصدر السابق .

(٢) ونوقش حديث ابن عباس ثانيا بتأويل قول ابن عباس ( كان الثلاث واحدة ) على أن الطلاق الموقع فى عهد عمر ثلاثا كان يوقع قبل ذلك واحدة ، لأنهم كانوا لا يستعملون الثلاث أصلا أو كانوا يستعملونها نادرا ، ويشهد لذلك قول عمر ( ان الناس قد استعجلوا فى أمر كانت لهم فيه أناه ) (١) .

#### رد المناقشة :

وقد رد ذلك بأن " هذا يتم ان اتفق على انه لم يقع فى عصر النبوه ارسال ثلاث تطليقات دفعة واحدة ، وحديث ركانة وغيره يدفعه ، وينبو عنه قول عمر ( فلو امضيناه عليهم ) لكن لم يعض ، فليس فيه انه كان وقوع الثلاث دفعة واحدة نادرا فى ذلك العصر " (٢) .

(٣) ونوقش ثالثا بحمل الحديث على غير المدخول بها بدليل ما جاء فى رواية ابى الصهباء ، فغير المدخول بها اذا قيل لها انت طالق ثلاثا تبين بمجرد قول انت طالق فيلغو العدد (٣) .

#### رد المناقشة :

ورد بأن قوله ( انت طالق ) معناه أنت ذات الطلاق ، وهذا اللفظ يصح تفسيره بالواحد والثلاث (٤) .

وأجاب ابن القيم على رواية طاووس التى انفردت باختصاص وقوع الثلاث على غير المدخول بها ، بأنها جاءت لمطابقة السؤال حيث قال " فان التقييد فى الجواب وقع فى مقابلة تقييد السؤال ومثل هذا لا يعتبر بمفهومه " (٥) .

- 
- (١) انظر: سنن البيهقى ، ٣٣٨/٧ ؛ المنتقى ، ٤/٤ ؛ تفسير القرطبي، ١٨٠/٣ .  
 (٢) سبل السلام ، ٣٥/٣ .  
 (٣) انظر : فتح البارى ، ٢٩٩/٩ .  
 (٤) النووى ، شرح مسلم ، ٧٢/١٠ .  
 (٥) اغاثة اللفهان ، ٣٠٣/١ .



(٤) ونوقش رابعا بما قاله ابن حزم " واما حديث طاووس عن ابن عباس الذى فيه أن الثلاث كانت واحدة وترد الى الواحد وتجعل واحده فليس فى شيء منه أنه عليه الصلاة والسلام هو الذى جعلها واحدة ، ووردها الى الواحد ، ولا أنه عليه الصلاة والسلام علم بذلك فأقره " (١) .

#### رد المناقشة :

ورد ذلك بأن قول الصحابي كنا نفعل كذا فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حكم الرفع على الراجح ، حملا على أنه أطلع على ذلك فأقره لتوافر دواعيهم على السؤال عن جليل الاحكام وحقيرتها .

(٥) ونوقش خامسا بأن قول ابن عباس ( كان الطلاق الثلاث ) أى تكرير صورة الطلاق ثلاث مرات بقول : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، فانه يلزمه واحدة اذا قصد التوكيد ، وثلاثا اذا قصد ايقاع الثلاث ، وهذا جواب ابن سريج (٢) من الشافعية ووافقه القرطبي وصححه النووي ، حيث وصفه بأنه أصح الاجوبة (٣) .

#### رد المناقشة :

ورد ابن القيم ذلك بقوله " فسياق الحديث من أوله الى آخره يرده فان هذا الذى أولتم الحديث عليه لا يتغير بوفاة رسول الله صلى

(١) المحلى ، ١٦٨/١٠ ، ١٦٩ .

(٢) هو احمد بن عمر بن سريج ، بغدادى ، كان يلقب بالباز الأشهب ، فقيه الشافعية فى عصره ، مولده ووفاته ببغداد ، ولى القضاء بشيراز ، ثم اعتزل ، عرض عليه ان يكون قاضى القضاة فامتنع وقام لنصرة المذهب الشافعى فنصره فى كثير من الأمصار ، وعده البعض مجدد المائة الثالثة ، له نحو ( ٤٠٠ ) مصنف ، منها ( الانتصار ) و ( الاقسام والخصال ) ، مات عام ( ٣٠٦ هـ ) .

انظر : الشيرازى ، طبقات الفقهاء ، ص ١٠٨ ؛ وفيات الاعيان ، ٦٦/١ ، طبقات الشافعية ، ٨٩/١ ؛ الاعلام ، ١٨٥/١ .

(٣) انظر : معالم السنن ، ١٢٢/٣ ؛ النووى ، شرح مسلم ، ٧١/١٠ ؛ فتح البارى ، ٢٨٩/٩ .

الله عليه وسلم ، ولا يختلف على عهده . وعهد خلفائه وهلم جرا . . . . . ومن ينويه في قصد التأكيد لا يفرق بين بر وفاجر وصادق وكاذب بل يرده الى نيته ، وكذلك من لا يقبله في الحكم لا يقبله مطلقا برا كان أو فاجرا ، وايضا فان قوله ( ان الناس قد استعجلوا . . ) اخبار من عمر بأن الناس قد استعجلوا ما جعلهم الله في فسحة منه ، وشرعه متراخيا بعضه عن بعض رحمة لهم . . . . فاستعجلوا فيما جعل لهم فيه أناة ومهلة ، وأوقعوه بغم واحد ، فرأى عمر ان يلزمهم ما التزموه عقوبة لهم . . . " (١) .

### الرد :

ورد " بأن الثلاث المذكورة فيه التي كانت تجعل واحده ليس في شيء من روايات الحديث التصريح بانها واقعة بلفظ واحد ، ولفظ طلاق الثلاث لا يلزم لغة ولا عقلا ولا شرعا أن تكون بلفظ واحد . . . . . ومما يدل على أنه لا يلزم من لفظ طلاق الثلاث في هذا الحديث كونها بكلمة واحدة ، أن الامام أباعبد الرحمن النسائي (٢) مع جلالتة وعلمه وشدة فهمه ما فهم من هذا الحديث الا أن المراد بالطلاق الثلاث فيه : انت طالق ، انت طالق ، انت طالق ، بتفريق الطلقات " (٣) .

### مناقشة الرد :

ونوقش هذا الرد من وجهين :

(١) ان رواية المصنف جاء فيها لفظ ( جميعها ) فقد جاء فيها أن

(١) زاد المعاد ، ٢٦٦/٥ .

(٢) هو احمد بن علي بن شعيب ، النسائي ، الامام ، المحدث ، صاحب السنن ، أصله من نسا بخراسان ، خرج منها وجال في العالم الاسلامي ، يسمع الحديث ويلقى الشيوخ حتى برع ، ثم استقر بمصر ، قيل ان شرطه في الرواه اقوى من شرط البخاري ومسلم ، خرج قاصدا مكة ومات بفلسطين عام ( ٣٠٣ هـ ) من تصانيفه ( السنن الكبرى ) و ( السنن الصغرى ) و ( فضائل الصحابة ) .

انظر : وفيات الاعيان ، ٧٧/١ ؛ سير اعلام النبلاء ، ١٢٥/١٤ ؛ الاعلام ، ١٧١/١ .

(٣) اضواء البيان ، ٢٤٢/١ - ٢٤٣ .

ابا الصهباء سأل ابن عباس عن الرجل يطلق امرأته ثلاثا جميعها ، فقال ابن عباس : كانوا يجعلونها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن بكر وولاية عمر الا أقلها ..... " (١) .

(٢) أن ابن عباس راوى حديث ( كان الطلاق الثلاث ..... ) قد ثبت عنه بالاسناد الصحيح أنه كان يفتى بوقوع الثلاث بغم واحد واحد ، وهذا أظهر شيء فى أن المراد بالثلاث فى روايته الثلاث بغم واحد ، قال ابن القيم " وعن ابن عباس فيه روايتان أحدهما : موافقة عمر رضى الله عنه تأديبا وتعزيرا للمطلقين ، والثانية الافتاء بموجبه " (٢) .

(٦) ونوقش حديث ابن عباس سادسا بما جاء عن الخطابى — أن المراد بالثلاث فيه لفظ البتة ، وكان يراد بها واحدة كما فى حديث ركانة (٣) ، ثم تتابع الناس فارادوا بها الثلاث فآلزمهم عمر اياها (٤) .

### رد المناقشة :

ورد بان حديث ركانه الذى ورد فيه لفظة البتة ضعيف (٥) .

(٧) ونوقش حديث ابن عباس سابعاً بأن رواية طاووس عن ابن عباس شاذة لانفراد طاووس به عن ابن عباس ، وتفرد الراوى وان كان ثقه عللة

- (١) عبدالرزاق ، باب المطلق ثلاثا ، اثر رقم (١١٣٣٨) ، ٣٩٢/٦ .
- (٢) اغاثة اللفهان ، ٣٠٥/١ ؛ ابوداود ، السنن ، كتاب الطلاق (٧) باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث (١٠) ، ٦٤٨/٢ .
- (٣) هو ركانه بن عديز بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف المطلبى ، كان من مسلمة الفتح ، وهو الذى صارع النبى صلى الله عليه وسلم ، وذلك قبل اسلامه وقيل كان ذلك سبب اسلامه ، نزل المدينه وسكن بها وتوفى أول خلافة معاوية ، وقيل سنة ( ٤١ هـ ) .
- انظر : اسد الغابه ، ١٧٨/٢ ؛ تهذيب التهذيب ، ٢٤٨/٣ .
- (٤) انظر : معالم السنن ، ١٢٦/٣ ؛ فتح البارى ، ٢٩٩/٩ .
- (٥) انظر ص ( ٤٢٣ ) .

توجب التوقف فيه اذا لم يرد معناه من وجه يصح ، وهذه طريقة ائمة الحديث المتقدمين كالامام احمد وابن معين (١) وابن المديني (٢) وغيرهم ، والحديث مما تتوافر الدواعي على نقله ولم ينقل الا من هذا الطريق (٣) .

### رد المناقشة :

واجيب بأنه " لاترد احاديث الصحابة واحاديث الأئمة الثقات بمثل هذا ، فكم من حديث تفرد به واحد من الصحابة لم يروه غيره وقبلته الأئمة كلهم فلم يرده احد منهم ، وكم من حديث تفرد به من هو دون طاووس بكثير ولم يرده أحد من الأئمة ولا نعلم أحدا من أهل العلم قديماً ولا حديثاً قال ان الحديث اذا لم يروه الا صحابي واحد لم يقبل ، وانما يحكى عن أهل البدع ومن تبعهم فى ذلك اقوال لا يعرف لها قائل من الفقهاء ، وقد تفرد الزهري بنحو ستين سنة لم يروها غيره وعملت بها الأمة ولم يردوها لتفرد ، هذا مع ان عكرمه روى عن ابن عباس رضى الله عنهما

(١) هو يحيى بن معين بن عون بن زياد المزمى بالولاء ، البغدادى ، ابوزكريا من ائمة الحديث ومؤرخى رجاله ، وصفه الذهبى بسيّد الحفاظ ، وقال عنه ابن حجر ( امام الجرح والتعديل ) وقال عنه ابن حنبل ( اعلمنا بالرجال ) ، كان ابوه على خراج الرى ، ف خلف له ثروة انفقها فى طلب الحديث ، توفى بالمدينة حاجا ، ——— تصانيفه ( التاريخ والعلل ) و ( معرفة الرجال ) ، توفى عام ( ١٥٨ هـ ) .

انظر : وفيات الاعيان ، ١٣٩/٦ ؛ تاريخ بغداد ، ١٧٧/١٤ ؛ تهذيب التهذيب ، ٢٤٦/١١ ؛ تهذيب الاسماء واللغات ، ١٥٦/٢ ؛ سير اعلام النبلاء ، ٧١/١١ .

(٢) هو على بن عبد الله بن جعفر السعدى ، ابوالحسن ، ابن المدينى ، اصله من المدينة ، محدث حافظ اصولى ومشارك فى بعض العلوم ، سمع من ابن عينة وطبقته ، واخذ عنه الذهلى والبخارى وابوداود وغيرهم ، قال ابن مهدي عنه ( كان ابن المدينى اعلم الناس بحديث رسول الله ) من مصنفاته ( المسند ) و ( تفسير غريب الحديث ) ، توفى عام ( ٢٣٣ هـ ) .

انظر : سير اعلام النبلاء ، ٤١/١١ ؛ تاريخ بغداد ، ٤٥٨/١١ ؛ طبقات الحفاظ ، ص ١٤٨ ؛ شذرات الذهب ، ٨١/٢ ؛ تذكرة الحفاظ ، ٤٢٨/٢ .

(٣) انظر : فتح البارى ، ٢٩٨/٩ ؛ تفسير القرطبي ، ١٢٩/٣ ؛ الجوهر النقى ، ٣٣٧/٧ ، ٣٣٨ ؛ سبل السلام ، ٣١٦/٣ .

حديث ركانه وهو موافق لحديث طاووس عنه ، فان قدح في عكرمه ابطل —  
وتناقض ، فان الناس احتجوا بعكرمه ، وصح أئمة الحفاظ حديثه ، ولم  
يلتفتوا الى قدح من قدح فيه . . . " (١) ثم بين ابن القيم رحمه الله  
ان هذا الحديث ليس شاذاً ، فالشاذ هو الذى خالف فيه الشقه من —  
اوثق منه ، وليس أن يتفرد الشقه برواية لم يروها غيره من الثقات .

(٨) ونوقش حديث ابن عباس ثامناً بأنه مضطرب متناً واسناداً ، فمن  
جهة الاسناد ، فانه قد روى تارة عن طاووس عن ابى الصهباء عن ابن عباس  
وتارة عن ابى الجوزاء (٢) عن ابن عباس ، واما من جهة المتن فـ —  
اباالصهباء تارة يقول : الم تعلم ان الرجل كان اذا طلق امرأته ثلاثاً  
قبل ان يدخل بها جعلوها واحدة وتارة يقول : الم تعلم أن الثلاث الثلاث  
كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدر من خلافة عمر —  
واحدة (٣) .

### رد المناشئة :

رد ابن القيم هذا المسلك ووصفه بالضعف والتعننت وبين أنه لم ينقل  
عن أحد من الحفاظ تضعيفه وبين أنه انما يحكم به على الحديث اذا لم  
يمكن الجمع ولا الترجيح وكلاهما ممكن ، فان الرواية عن ابى الجوزاء وهم

(١) اغاثة اللفهان ، ٣١٣/١ .

(٢) هو أوس بن عبد الله الربيعي البصري ، من ربيعة الازد ، تابعى من  
كبار العلماء ، حدث عن عائشة وابن عباس وعبد الله بن عمرو بن  
العاص وآخرون ، وروى عنه عمرو بن مالك وآخرون ، قال العجلي :  
بصري تابعى ثقه ، وقال ابن حبان في الثقات : كان عابداً فاضلاً ،  
روى عنه انه قال : لأن اجالس الخنازير احب الى من اجالس احداً  
من أهل الاهواء ، قتل يوم الجماجم عام ( ٨٣ هـ ) .  
انظر : طبقات ابن سعد ، ٢٢٣/٧ ؛ الحليه ، ٧٨/٣ ؛ تهذيب التهذيب  
٣٣٥/١ .

(٣) انظر : فتح الباري ، ٢٩٨/٩ ؛ اغاثة اللفهان ، ٣١١/١ .

فيها عبدالله بن المؤمل (١) ، حيث انتقل في رواية الحديث عن ابي —  
 ابي مليكه من ابي الصهباء الى ابي الجوزاء ، وقد كان ساء الحفظ ،  
 فلا تعارض بها رواية الثقات عن ابي الصهباء ، واما روايته عن طاووس  
 عن ابن عباس وعن طاووس عن ابي الصهباء وعن ابن عباس فكلاهما ممكن فلا  
 تعارض ولا اضطراب . واما المتن فزيادة (قبل الدخول) من ثقة ، فيكون الأخذ  
 بها أولى ، فيدل احد حديثي ابن عباس على أن هذا الحكم ثابت في حق  
 البكر والآخر في الثيب ، فلا تعارض بل يقوى بعضهما بعضا (٢) .

(٣) واستدلوا بما رواه عكرمة عن ابن عباس قال : طلق ركانه  
 ابن عبد يزيد اخو بنى المطلب امرأته ثلاثا في مجلس واحد فحزن عليها  
 حزنا شديدا ، قال فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم (كيف طلقتهما) ،  
 قال طلقتهما ثلاثا ، قال فقال (في مجلس واحد ؟) قال نعم ، قال (فانما تلك  
 واحدة فارجعها ان شئت) ، قال فرجعها ، فكان ابن عباس يرى انما الطلاق  
 عند كل طهر (٣) .

**وجه الدلالة :** أن ركانة طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد ،  
 فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقضى برجوعها اليه

(١) هو عبدالله بن المؤمل بن وهب الله القرشي ، المخزومي المدني  
 ويقال المكي ، روى عن ابيه وأبي الزبير وآخرون وروى عنه الوليد  
 ابن مسلم وآخرون ، قال عنه ابن حجر (ضعيف الحديث) مات عام  
 (١٦٠ هـ) .

انظر : سير اعلام النبلاء ، ٤٩٤/٥ ؛ تهذيب التهذيب ، ٤٢/٦ ؛ تقريب  
 التهذيب ، ٤٥٤/٢ .

(٢) انظر : اغاثة اللهفان ، ٣١٢/١ .

(٣) أخرجه احمد ، المسند ، ٢٦٥/١ ؛ ابويعلی ، المسند ، مسند  
 عبدالله بن عباس ، حديث ( ٢٤٩٥ ) ، ٦٤/٣ ؛ البيهقي ، السنن  
 الكبرى ، كتاب الخلع والطلاق ، ٣٣٩/٧ .

قال ابن القيم ( وقد صحح الامام احمد هذا الاسناد وحسنه ) ،  
 اعلام الموقعين ، ٣١/٣ .

وقد اشار ابن حجر الى أن ابايعلی قد صححه ولم اقف عليه ،  
 فتح الباری ، ٢٩٧/٩ .

ان شاء ذلك ، وهذا يدل على أن الثلاث بلفظ واحد لاتقع الا واحده ، قال ابن حجر " وهذا الحديث نص فى المسألة لايقبل التأويل الذى فى غيره من الروايات " (١) .

### المناقشة :

- نوقش حديث ركانه من ثلاثة اوجه :
- (١) نوقش بأنه قد ورد من طريق محمد بن اسحاق وشيخه وقد وقع الاختلاف فيهما (٢) .

### رد المناقشة :

- واجيب بان المخالفين قد احتجوا فى عدة من الاحكام بمثل هذا الاسناد كحديث أن النبى صلى الله عليه وسلم رد على ابى العاص بن الربيع زينب ابنته بالنكاح الأول (٣) وليس كل مختلف فيه مردود .
- (٢) ونوقش ايضا بأنه معارض بفتوى ابن عباس بوقوع الثلاث ، فلا يظن بابن عباس انه كان عنده هذا الحكم عن النبى صلى الله عليه وسلم ثم يفتى بخلافه الا بمرجح ظهر له ، وراوى الخبر أخبر مــــن غيره (٤) .

### رد المناقشة :

واجيب بأن الاعتبار برواية الراوى برأيه لما قد يعرض لرأيه من احتمال النسيان وغير ذلك ، واما كونه تمسك بمرجح فلم ينحصر فى

- 
- (١) فتح البارى ، ٢٩٧/٤ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ، ١٤/٣٣ .
- (٢) انظر : فتح البارى ، ٢٩٧/٩ .
- (٣) اخرجه ابوداود ، كتاب الطلاق ( ٧ ) باب الى متى ترد عليه امرأته اذا أسلم بعدها ( ٢٤ ) حديث ( ٢٢٤٠ ) ، ٦٧٥/٢ ، الترمذى ، السنن ، كتاب النكاح ( ٩ ) باب ما جاء فى الزوجين يسلم احدهما ( ٤٢ ) حديث ( ١١٤٣ ) ، ٤٤٨/٣ ، ابن ماجه ، السنن ، كتاب النكاح ( ٩ ) باب الزوجين يسلم احدهما قبل الآخر ( ٦٠ ) حديث ( ٢٠٠٩ ) ، ٦٤٧/١ .
- (٤) انظر : فتح البارى ، ٢٩٧/٩ .

المرفوع لاحتمال التمسك بتخصيص أو تقييد أو تأويل ، وليس قول مجتهد حجة على مجتهد آخر (١) .

(٣) أما آباداود (٢) فرجح أن ركانة انما طلق امرأته البتة كـمـا أخرجه هو من طريق آل بيت ركانه وهو تعليل لجواز أن يكون بعض رواته حمل البتة على الثلاث ، فقال طلقها ثلاثا (٣) .

### رد المناقشة :

ورد هذا النقاش من ثلاثة أوجه :

(أ) ان رواية ابى داود فيها جهالة بعض بنى رافع ، قال الخطابى " فى اسناد هذا الحديث مقال ، لأن ابن جريج انما رواه عن بعض بنى رافع ولم يسمه ، والمجهول لاتقوم به حجة " (٤) .

(ب) ان صاحب المستدرک اخرجها من رواية محمد بن ثور (٥) وليس فيها لفظ طلقها ثلاثا (٦) .

(ج) ان الامام احمد والبخارى قد ضعفا هذا الحديث (٧) .

(١) انظر : اعلام الموقعين ، ٣٨/٣ .

(٢) هو سليمان بن الاشعث بن بشير ، ازدى من سجستان ، كان من ائمة الحديث ، رحل فى طلبه ، واختار فى كتابه ( ٤٨٠٠ ) حديث من نصف مليون حديث يرويهها ، معدود من كبار اصحاب الامام احمد ، روى عنه المسائل ، انتقل الى البصرة لكى ينشر بها الحديث بعد ثورة الزنج فيها ، من مصنفاته ( المراسيل ) و ( البعث ) مات سنة ( ٢٧٥ هـ ) .

انظر : طبقات الحنابلة ، ١٥٩/١ ، الاعلام ، ١٢٢/٣ .

(٣) انظر : فتح البارى ، ٢٩٧/٩ .

(٤) معالم السنن ، ١٢٢/٣ .

(٥) هو محمد بن ثور الصنعانى ، ابو عبد الله ، العابد ، قال ابى حاتم سأل ابى : ما حال ابن ثور : قال : الفضل والعبادة والصدق ، وثقه ابن معين والنسائى وابن حبان وابن حجر وغيرهم ، مات عام ( ١٩٠ هـ ) .

انظر : تهذيب التهذيب ، ٧٦/٩ ؛ تقريب التهذيب ، ١٤٩/٢ .

(٦) الحاكم ، كتاب التفسير ، ٤٩١/٢ .

(٧) انظر : تهذيب سنن ابى داود ، ١٢١/٣ - ١٢٢ .



(٤) واستدلوا رابعا بما روى عن ابن سيرين انه قال : مكثت عشرين سنة يحدثني من لا أتهم . أن ابن عمر طلق امرأته ثلاثا وهي حائض ، فأمر أن يراجعها (١) .

### المناقشة :

ونوقش هذا الأثر بأن ابن سيرين قد ظهر له عدم صحة هذه الرواية عن ابن عمر عندما لقي أباعا ، يقول ابن سيرين ( فجعلت لا أتتهمهم ولا أعرف الحديث حتى لقيت أباعا ، يونس بن جبير الباهلي (٢) ، وكان ذا ثبوت ، فحدثني انه سأل ابن عمر فحدثه : انه طلق امرأته تطليقة وهي حائض ، فأمر أن يراجعها ، قال قلت : افحسبت عليه ؟ قال : فمه ، أو ان عجزا أو استحق (٣) .

(٥) واستدلوا بالاجماع ، يقول ابن القيم " وأما أقوال الصحابة فيكفي كون ذلك على عهد الصديق ومعه جميع الصحابة ، لم يختلف عليه منهم أحد ، حتى قال بعض أهل العلم ، ان ذلك اجماع قديم ، وانما حدث الخلاف في زمن عمر واستمر الخلاف في المسألة الى وقتنا هذا " (٤) .

### المناقشة :

يناقش هذا الاجماع بعدم التسليم لوجود المخالفين له ، فـ روى عن جماعة من الصحابة والتابعين القول بلزوم الثلاث ، ولو ثبت هذا

(١) مسلم ، الصحيح ، كتاب الطلاق ( ١٨ ) باب تحريم طلاق الحائض بغير اذنها ٠٠ ( ٧ ) حديث ( ١٤٧/٧ ) ، ١٠٩٦/٢ .  
(٢) هو يونس بن جبير الباهلي ابو غلاب ، البصري ، تابعي ، روى عن ابن عمر والبراء بن عازب وآخرون وروى عنه ابن سيرين وقتناده وآخرون ، وثقه ابن معين والنسائي وابن حبان وابن سعد وآخرون ، مات بعد التسعين .

انظر : طبقات ابن سعد ، ١٥٣/٧ ، تهذيب التهذيب ، ٣٨٤/١١ .  
(٣) مسلم ، الصحيح ، كتاب الطلاق ( ١٨ ) باب تحريم طلاق الحائض ٠٠٠٠ ( ٧ ) ، ١٠٩٦/٢ .

(٤) اغاثة اللفهان ، ٣٠٧/٣ ، مجموع الفتاوى ، ١٢/٣٣ .

الاجماع لم يقدم عمر رضى الله عنه ومن معه من الصحابه الى القسول  
بامضاء الثلاث بلفظ واحد ثلاثا،

(٦) واستدلوا من جهة القياس : حيث قاسوا عدم وقوع الطلاق الثلاث  
بلفظ واحد الا واحدة على وقوع ايمان اللعان اذا قيلت بلفظ واحد  
واحدة مثل أن يقول الملاعن : أشهد بالله اربع شهادات انى صادق أو تقول  
الملاعنه : اشهد بالله اربع شهادات انه كاذب ، فانها لاتعتبر الا شهادة  
واحدة ، وكذلك فى الاقرار بالزنا (١) .

### المناقشة :

نوقش بانه قياس مع الفارق لأن من اقتصر على شهادة واحدة من  
الاربعة المذكورة فى آية اللعان فقد اجمع العلماء على أن ذلك كما لو  
لم يأت بشيء منها أصلا ، بخلاف الطلقات الثلاث ، فمن اقتصر على واحدة  
منها اعتبرت اجماعا وحصلت فيها البينونة بانقضاء العدة اجماعا (٢) .

### رد المناشئة :

ويمكن أن يجاب على ذلك بأن هذا الفارق لا يؤثر ، لأن مورد القياس  
فى تكرار الفعل أو القول فيما يراد به وليس من شرط القياس الاتفـاق  
التام.

### ثانيا : أدلة القائلين بوقوع الثلاث بلفظ واحد ثلاثا :

استدلوا بالكتاب والسنة والاجماع والقياس :

(١) أما الكتاب فاستدلوا بقوله تعالى ﴿ الطلاق مرتان فامسك  
بمعروف أو تسريح باحسان ﴾ (٣) .

---

(١) اغاشة اللفهان ، ٣٠٧/٣ .

(٢) انظر : اضواء البيان ، ٢٥٧/١ ، ٢٥٨ .

(٣) سورة البقرة ، آية ( ٢٢٩ ) .

**وجه الدلالة :** قال صاحب عمدة القارى " وجه الاستدلال به :  
أن قوله تعالى ( الطلاق مرتان ) معناه مرة بعد مرة ، فإذا جاز الجمع  
بين شنتين جاز بين الثلاث ، وأحسن منه أن يقال أن قوله او تسريح  
باحسان ، عام متناول لايقاع الثلاث دفعة واحدة " (١) .

### المناقشة :

ونوقش ذلك بأن الآية لاتدل على وقوع الطلاق الثلاث بلفظ واحد ،  
لأن قوله ( امساك بمعروف ) عقب قوله ( الطلاق مرتان ) يفيد جواز الامر  
بالمراجعة عقب الطلاق ، والرجعه لاتصح عقب الطلاق الثلاث ، بقوله \* فان  
طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره \* (٢) ، ولكنها تصح عقب الطلقتين ،  
فعلم بذلك عدم شموليتها وعمومها لايقاع الطلاق دفعة واحدة ، وايضا فان الطلاق  
فى الآية لم يذكر انه بلفظ واحد ، بل الآية فيها ان الطلاق يقع مرة بعد  
مرة (٣) .

(٢) واستدلوا ايضا بقوله تعالى \* ومن يتعد حدود الله فقد ظلم  
نفسه لاتدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا \* (٤) .

**وجه الدلالة :** قال النووى " ومعناه أن المطلق يحدث له  
ندم فلا يمكنه تداركه لوقوع البينونه ، فلو كانت الثلاث لاتقع لم  
يقع طلاقه هذا الا رجعيًا " (٥) ويؤكد ذلك فتوى ابن عباس بالزام الثلاث  
لمن طلق ثلاثا ووصفه لمرتكب ذلك بالحماقة ، واستشهاد ابن عباس بهذه  
الآية وهو ترجمان القرآن (٦) .

- 
- (١) العينى ، ١٢/١٧ ؛ الجصاص ، احكام القرآن ، ٨٣/٢ .
  - (٢) سورة البقره ، آيه ( ٢٣٠ ) .
  - (٣) انظر : فتح البارى ، ٣٠٠/٩ ؛ سير الحاث ، ص ٨٩ - ٩٠ .
  - (٤) سورة الطلاق ، آيه ( ١ ) .
  - (٥) شرح مسلم ، ٧٠/١٠ .
  - (٦) انظر : ابوداود ، السنن ، كتاب الطلاق ( ٧ ) باب نسخ المراجعة  
بعد التطليقات الثلاث ( ١٠ ) حديث ( ٢١٩٧ ) ، ٦٤٦/٢ - ٦٤٧ .

المناقشة :

نوقش الاستدلال بهذه الآيه بمنع دلالة الآيه على الالتزام بوقوع الثلاث ، يشهد لذلك ما روى فى قصة طلاق ركانه بن عبد يزيد زوجته ثلاثا ، وأمر النبى صلى الله عليه وسلم له بمراجعتها مع استدلاله بهذه الآيه (١) ، ولو كانت دليلا على الالتزام بالثلاث لما استدل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يضاف الى ذلك أن ابن عباس قد روى عنه القول باعتباره الثلاث واحده .

(٣) واستدلوا من جهة السنه بما ثبت فى الصحيحين من حديث سهل ابن سعد الساعدي فى قصة لعان عويمر (٢) زوجته ، وفيها ، فلما فرغا ، قال عويمر : كذبت عليها يارسول الله ان أمسكتها ، فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره النبى صلى الله عليه وسلم ، قال الزهرى : فكانت سنة المتلاعنين (٣) .

وجه الدلالة : قال النووى " واستدل به اصحابنا على أن جمع الطلقات الثلاث بلفظ واحد ليس حراما ، وموضع الدلالة أنه لم ينكر عليه طلاق لفظ الثلاث (٤) .

(١) أخرجه ابوداود ، السنن ، كتاب الطلاق ( ٧ ) باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث ( ١٠ ) حديث ( ٢١٩٦ ) ، ٦٤٥/٢ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الخلع والطلاق ، ٣٣٩/٧ .

قال الخطابى ( فى اسناد هذا الحديث مقال ، لأن ابن جريج انما رواه عن بعض بنى ابي رافع ولم يسمه ، والمجهول لا يقوم به حجه ) ، معالم السنن ، ١٢٠/٣ .

(٢) هو عويمر بن ابيض العجلانى ، وهو الذى روى زوجته بشريك بن سحماة فلاعن الرسول صلى الله عليه وسلم بينهما فى شعبان عام (٩ هـ) لما قدم من تبوك .

انظر : الاستيعاب ، ١٨/٣ ؛ اسد الغابه ، ١٥٨/٤ ؛ الاصابه ، ٤٥/٣ .  
(٣) أخرجه البخارى ، كتاب الطلاق ( ٦٨ ) باب من جوز الطلاق الثلاث ( ٤ ) حديث ( ٥٢٥٩ ) ، ٤٠٢/٣ ؛ مسلم ، كتاب اللعان ( ١٩ ) حديث ( ١٤٩٢/١ ) ، ١١٢٩/٢ .

(٤) شرح مسلم ، ١٢٢/١٠ .

المناقشة :

نوقش الاستدلال بهذا الحديث " بان المفارقة فى الملاعنه وقعت بنفس اللعان فلم يصادف تطليقه اياها ثلاثا موقعا " (١) .

(٤) واستدلوا بما رواه عروة بن الزبير عن عائشة قالت : جاءت امرأة رفاعة (٢) الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : كنت عند رفاعة ، فطلقنى فبت طلاقى ، فتزوجت عبدالرحمن بن الزبير (٣) وانما معه مثل هدبة الثوب ، فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أتريدى أن ترجعى الى رفاعة ؟ لا . حتى تذوقى عسيلته ويذوق عسيلتك (٤) .

وجه الدلالة : ان قول المرأة ( فبت طلاقى ) ظاهر فى انه طلقها ثلاثا بكلمة واحدة ، وقد علم الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك فأقره ولم ينكره ، فدل ذلك على وقوعه ، ولو لم يكن واقعا لاجباز الرسول صلى الله عليه وسلم رجوعها الى زوجها الأول (٥) .

- (١) فتح البارى ، ٣٠١/٩ .
- (٢) هو رفاعة بن سموأل وقيل رفاعة بن رفاعة القرظى من بنى قريظه وهو خال صفية بنت يحيى بن اخطب ام المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، فان امها مرة من سموأل ، يقول ابن عبدالبر ( وهو الذى طلق امرأته ثلاثا على عهد رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم فتزوجها عبدالرحمن بن الزبير ٠٠٠٠ ) .
- انظر : اسد الغابه ، ١٨١/٢ ؛ الاصابه ، ٥١٨/١ ؛ الاستيعاب ، ٥٠٤/١ .
- (٣) هو عبدالرحمن بن الزبير - بفتح الزاى وكسر الموحده - ابى باطبا القرظى ، من بنى قريظه ، واسم زوجته تميمه بنت وهب .
- انظر : الاستيعاب ، ٤١٩/٢ ؛ الاصابه ، ٣٩٨/٢ ؛ تهذيب التهذيب ، ١٥٥/٦ .
- (٤) أخرجه البخارى ، الصحيح ، كتاب الطلاق ( ٦٨ ) باب اذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت بعد العده ( ٣٧ ) حديث ( ٥٣١٧ ) ، ٤١٧/٣ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب النكاح ( ١٦ ) باب لاتحل المطلقة ٠٠٠ ( ١٧ ) حديث ( ١٤٣٣/١١٢ ) ، ١٠٥٥/٢ .
- (٥) انظر : زاد المعاد ، ٢٥٢/٥ ؛ فتح البارى ، ٣٠١/٩ ؛ عمدة القارى ، ١٤/١٧ .

المناقشة :

نوقش الاستدلال بهذا الحديث بعدم التسليم بوقوع الثلاث بلفظ واحد ، بل جاءت روايات أخرى تفيد أن المراد بقول المرأة ( فبست طلاقى ) أى طلقنى آخر ثلاث تطليقات ، ولم تكن مجتمعه (١) .

(٥) واستدلوا كذلك بما جاء فى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها قالت : طلق رجل امرأته ثلاثا ، فتزوجها رجل ثم طلقها قبل ان يدخل بها ، فأراد زوجها الأول أن يتزوجها ، فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ( لا حتى يذوق الآخر من عسيلتها ماذاق الأول ) (٢) .

وجه الدلالة : دل هذا الحديث على اقرار النبى صلى الله عليه وسلم لمن طلق زوجته ثلاثا ولم ينكر عليه ، اذ لو كان هذا الطلاق غير واقع لاجاز النبى صلى الله عليه وسلم رجوعها الى زوجها الأول ولكن لما منع النبى صلى الله عليه وسلم من ذلك دل على أن الطلاق الثلاث وقع ثلاثا (٣) .

المناقشة :

نوقش هذا الحديث من وجهين :

(١) أن هذا الحديث مختصر من حديث رفاعه ، وحديث رفاعه تبين أن الطلاق وقع فيه مفرقا لا مجموعا (٤) .

رد المناقشة :

واجب بانها قصة أخرى ورفاعة صاحب هذا الحديث غير رفاعه القرطى قال ابن حجر " وهذا الحديث ان كان محفوظا فالواضح من

- 
- (١) انظر : فتح البارى ، ٣٠١/٦ ؛ اضواء البيان ، ٢٩٩/١ .  
 (٢) اخرجه البخارى ، كتاب الشهادات ( ٥٢ ) باب شهادة المختبىء ...  
 ( ٣ ) حديث ( ٢٦٣٩ ) ، ٢٤٧/٢ ؛ مسلم ، كتاب النكاح ( ١٦ ) باب لاتحل المطلقة ثلاثا ٠٠ ( ١٧ ) حديث ( ١٤٣٣/١١٥ ) ، ١٠٥٧/٢ .  
 (٣) انظر : فتح البارى ، ٣٠١/٩ ؛ زاد المعاد ، ٢٥١/٥ .  
 (٤) انظر : فتح البارى ، ٢٢٩/١ ؛ اضواء البيان ، ٢٢٩/١ .

سياقه انها قصة أخرى وأن كلا من رفاعه القرظى ورفاعة النضرى (١) وقع له مع زوجة له طلاق فتزوج كلا منهما عبدالرحمن بن الزبير فطلقها قبل أن يمسها فالحكم فى قصتهما متحد مع تغاير الاشخاص ، وبهذا يتبين خطأ من وحد بينهما ظنا منه أن رفاعه بن سموأل هو رفاعه بن وهب (٢) .

(٢) ونوقش ثانيا بأن الحديث ليس فى محل النزاع فليس فى الحديث أنه طلق الثلاث بغم واحد ، قال ابن القيم " ولكن اين فى الحديث أنه طلق الثلاث بغم واحد ؟ بل الحديث حجة لنا ، فانه لا يقال فعل ذلك ثلاثا ، وقال ثلاثا الا لمن فعل ، وقال مرة بعد مرة ، وهذا هو المعقول فى لغات الأمم عربهم وعجمهم كما يقال قذفه ثلاثا وشتمه ثلاثا وسلم عليه ثلاثا " (٣) .

(٦) واستدلوا كذلك بما رواه محمود بن لبيد (٤) قال : أخبر رسول

(١) هو رفاعه بن وهب بن عتيك ، أحد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد روى عن مقاتل بن حبان فى قوله تعالى ﴿ فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ﴾ انها نزلت فى عائشة بنت عبدالرحمن بن عتيك النضرى التى كانت تحت رفاعه بن وهب ابن عمها فطلقها طلاقا بائنا ، وتزوجت بعده عبدالرحمن القرظى ثم طلقها فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
انظر : اسد الغابه ، ١٨٥/٢ ؛ الاصابه ، ٢٥٠/١ .

(٢) فتح البارى ، ٣٨٤/٩ .

(٣) زاد المعاد ، ٢٦١/٥ .

(٤) هو محمود بن لبيد بن رافع بن امرئ القيس بن زيد ، الانصارى ، الأوسى ثم الأشهل ، ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقام بالمدينه ، وحدث عن النبى صلى الله عليه وسلم احاديث ، وذكر ابن ابى حاتم أن البخارى قال : له صحبه وقال ابوحاتم لاصحبه له . وقال ابوعمر : قول البخارى اولى والاحاديث التى رواها تشهد له ، وقال ابن حجر : ( روى عن النبى صلى الله عليه وسلم ولم تصح له رؤيه ولا سماع منه ، مات سنة ( ٩٦ هـ ) .  
انظر : اسد الغابه ، ٣٣٣/٤ ؛ سير اعلام النبلاء ، ٤٨٥/٣ ؛ الاصابه ، ٣٨٧/٣ ؛ تهذيب التهذيب ، ٥٩/١٠ .

الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبانا ، ثم قال ايلعب بكتاب الله وأنا بين اظهركم ، حتى قام رجل وقال يا رسول الله الا اقتله (١) .

**وجه الدلالة :** أن غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا الفعل وعدم أمره بالمراجعة يدل على وقوع الطلاق ، لأنه لو كان غير واقع لأمره بالمراجعة .

### المناقشة :

نوقش هذا الحديث من وجهين :

(١) من جهة سنده بانه مرسل لأن محمود بن لبيد لم يثبت له سماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال ابن حجر " رجاله ثقات لكن محمود بن لبيد ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت له سماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وان كانت ولادته في عهده صلى الله عليه وسلم وذكره في الصحابة من أجل الرؤية ، فقد ترجم له احمد في مسنده ، وأخرج له عدة احاديث ليس فيها شيء صرح فيه بالسماع " (٢) .

### رد المناقشة :

واجيب بان هذا الحديث مرسل صحابي ومراسيل الصحابة لها

حكم الموصول ، ومحمود بن لبيد معظم رواياته عن الصحابة (٣) .

(١) أخرجه النسائي ، السنن ، كتاب الطلاق ( ٢٧ ) باب الثلاث المجموعة ومافيه التعليل (٦) حديث (٣٤٠١) ، ١٤٢/٦ ، وهذا الحديث لم يبرؤ الا من طريق مخرمه بن بكير عن ابيه وروايته عن ابيه وجاده من كتابه كما قاله ابن معين والامام احمد . والرواية بالوجاهة منع من الأخذ بها كثير من الفقهاء والمحدثين لأن فيها نوع انقطاع . ولكن ابن حجر بين بان رواية مخرمه عن ابيه عند مسلم في عدة احاديث . انظر: فتح الباري ، ٢٩٧/٩ ، تهذيب التهذيب ، ٦٣/١٠ ، ابن كثير ، اسماعيل ابن عمر ، الباعث الحثيث ، تحقيق : احمد شاكر (بيروت : المكتبة العلمية ) ، ص ١٢٨ .

(٢) فتح الباري ، ٢٩٧/٩ .

(٣) انظر : الباعث الحثيث ، ص ٤٩ ؛ تهذيب التهذيب ، ٦٣/١٠ .



(٢) ونوقش ثانيا ( بأنه على تقدير صحة حديث محمود فليس فيه بيان أنه هل امضى عليه الثلاث مع انكاره عليه ايقامها مجموعة أو لا ، فأقل احواله انه يدل على تحريم ذلك وان لزم ) (١) .

(٧) واستدلوا كذلك بما جاء فى الصحيح ان فاطمة بنت قيس اخبرته أن زوجها اباحفص (٢) بن المغيرة المخزومي طلقها ثلاثا ثم انطلق الى اليمن ، فانطلق خالد بن الوليد (٣) فى نفر فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بيت ميمونه ام المؤمنين ، فقالوا : ان اباحفص طلق امرأته ثلاثا ، فهل لها نفقة ؟ . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ليس لها نفقة وعليها العدة ) (٤) وفى رواية ان فاطمة بنت قيس قالت : واتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ( كم طلقك ) قلت : ثلاثا ، قال : ( صدق ليس لك نفقة اعتدى فى بيت ابن عمك ) (٥) ، وفى رواية — أن فاطمة خاصمت اخا زوجها الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ( مالك

(١) فتح البارى ، ٢٩٧/٩ .

(٢) هو ابو عمرو بن حفص بن المغيرة بن عبد الله ، المخزومي ، وهو زوج فاطمة بنت قيس ، قيل اسمه عبد الحميد وقيل احمد وقيل اسمه كنيته ، صحابى ، خرج مع على الى اليمن لما أمره النبي صلى الله عليه وسلم عليها فمات ، وقيل انه بقى الى خلافة عمر . انظر : اسد الغابه ، ١٧٢/٥ ؛ الاصابه ، ١٣٩/٤ ؛ تهذيب التهذيب ، ١٩٦/١٢ .

(٣) هو خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي القرشى ، سيف الله الفاتح الكبير ، صحابى جليل ، اسلم قبل فتح مكة سنة ( ٧ هـ ) ، فسر به رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاه الخيل ، تولى قيادة كثير من الجيوش الاسلامية فحقق الله على يديه النصر العظيم ، وكان مظفرا ، خطيبا فصيحاً يشبه عمر بن الخطاب ، قال عنه ابوبكر : عجزت النساء ان يلدن مثل خالد ، مات بحمص فى سوريه عام ( ٢١ هـ ) .

انظر : الاصابه ، ٤١٣/١ ؛ اسد الغابه ، ٩٣/٢ ، الاعلام ، ٣٠٠/٢ .

(٤) اخرجه مسلم ، الصحيح ، كتاب النكاح ( ١٨ ) باب المطلقه ثلاثا لانفقة لها ( ٦ ) حديث ( ١٤٨٠/٣٨ ) ، ١١١٥/٢ .

(٥) مسلم ، الصحيح ، نفس المعلومات السابقة ، حديث ( ١٤٨٠/٤٨ ) ، ١١١٩/٢ .

ولابنة ال قيس ) قال يارسول الله : ان اخى طلقها ثلاثا جميعا ، قالت : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( انظرى يا ابنة ال قيس انما النفقة والسكنى للمرأة على زوجها ما كانت له عليها رجعه فاذا لم يكن له عليها رجعه فلا نفقة ولا سكنى ، أخرجى فانزلى على فلانة ٠٠ ) (١) .

**وجه الدلالة :** أن النبي صلى الله عليه وسلم أقر طلاق بنت قيس ، وقد جاء تفسير هذا الطلاق فى بعض الروايات انه ثلاث جميعا ، ودليل هذا الاقرار ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بعدم النفقة والسكنى لها على زوجها ، وعدم بقائها فى عصمة زوجها .

### المناقشة :

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من عدة وجوه :

(١) نوقش بأن الثلاث المذكورة فى الحديث لم تكن مجموعها ، وانما كان قد طلقها طلقتين من قبل ذلك ، ثم طلقها آخر الثلاث ، وقد بين ذلك النووى بعد استقصائه لروايات هذا الحديث ، وقال " وأما قوله فى رواية أنه طلقها ثلاثا ، وفى رواية أنه طلقها البتة ، وفى رواية طلقها آخر ثلاث تطليقات ، وفى رواية طلقها طلقة كانت بقيت من طلاقها ، وفى رواية طلقها ولم يذكر عددا ولا غيره ، فالجمع بين هذه الروايات انه كان طلقها قبل هذا طلقتين ثم طلقها هذه المرة الطلقة الثالثة ، فمن روى انه طلقها مطلقا ، أو طلقها واحدة أو طلقها آخر ثلاث تطليقات ، فهو ظاهر ، ومن روى البتة فمراده طلقها طلاقا صارت به مبتوتة بالثلاث ، ومن روى ثلاثا اراد اتمام الثلاث " (٢) .

(٢) وأما رواية ( طلقها ثلاثا جميعا ) فأجاب عنها ابن القيم بقوله " فأما اللفظ الخامس وهو قوله ( طلقها ثلاثا جميعا ) فهذا

(١) احمد ، المسند ، ٣٧٣/٦ ، ٤١٧ .

(٢) مسلم بشرح النووى ، ٩٥/١٠ .

اولا من حديث مجالد (١) عن الشعبي فتفرد مجالد على ضعفه من بينهم بقوله ( ثلاثا جميعا ) ، وعلى تقدير صحته فالمراد به أنه اجتمع لها التطبيقات الثلاث ، لا أنها وقعت بكلمة واحدة فاذا طلقها آخر ثلاث صح ان يقال طلقها ثلاثا جميعا ، فان هذه اللفظة يراد بها تأكيد العدد وهو الأغلب عليها ، لا الاجتماع فى الآن الواحد لقوله تعالى ﴿ ولو شاء ربك لأمّن من فى الأرض كلهم جميعا ﴾ (٢) ، فالمراد حصول الايمان من الجميع لا ايمانهم كلهم فى آن واحد ، سابقهم ولحقهم " (٣) .

(٨) واستدلوا شامنا بحديث ركانه قال : اتيت النبی صلى الله عليه وسلم ، فقلت : يارسول الله انى طلقت امرأتى البتة ، فقال ( ما أردت بها ) ؟ قلت واحدة ، قال : ( والله ) قلت ( والله ) قال ( فهو ما أردت ) (٤) .

**وجه الدلالة :** دل هذا الحديث على ان الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع ثلاثا اذا اراد المطلق ذلك ، حيث أن الرسول صلى الله عليه

(١) هو مجالد - بضم اوله وتخفيف الجيم - ابن سعيد بن عمير، الهمذاني، ابو عمرو الكوفي روى عن الشعبي وقيس بن ابى حازم وآخرون وعنه ابن المبارك والسفيان وآخرون ، قال البخارى كان يحيى بن سعيد يضعفه ، وكان الامام احمد لا يراه شيئا ، وقال ابن معين لا يحتج بحديثه ، وقد قال عنه ابن حجر : ليس بالقوى ، وقد تغير فى آخر عمره ، مات سنة ( ١٤٤ هـ ) .

انظر : تهذيب التهذيب ، ٣٦/١٠ ؛ تقريب التهذيب ، ٢٢٩/٢ .

(٢) سورة يونس ، آية ( ٩٩ ) .

(٣) اغاثة اللهفان ، ٣٣١/١ .

(٤) اخرج ابن ماجه ، كتاب الطلاق ( ١٠ ) باب طلاق البتة ( ١٩ ) حديث

( ٢٠٥١ ) ، ٦٦١/١ ؛ ابوداود ، السنن ، كتاب الطلاق (٧) باب فى

البتة ( ١٤ ) حديث ( ٢٢٠٨ ) ، ٦٥٧/٢ ؛ الترمذى ، السنن ، كتاب

الطلاق ( ١١ ) باب ما جاء فى الرجل يطلق امرأته البتة (٢) حديث

( ١١٧٧ ) ، ٤٨٠/٣ ؛ الحاكم ، المستدرک ، كتاب الطلاق ، ١٩٩/٢ .

قال الترمذى ( هذا حديث لانعرفه الا من هذا الوجه ، وسألت

محمدا عن هذا الحديث فقال : فيه اضطراب ) .

وقد صحح الحاكم هذا الحديث ووافقه الذهبى ، التلخيص ،

وسلم حلف ركانه أنه ما أراد بالبتة الا واحده ، فدل على انه لو اراد بها أكثر من واحده لوقع ما أراد. ولو لم يختلف الحال لم يحلفه ، قال الجصاص " فلو لم تقع الثلاث اذا أرادها لما استخلفه بالله ما أراد الا واحده " (١) .

### المناقشة :

نوقش هذا الحديث بضعفه ، فقد نقل عن الامام أحمد بن حنبل انه كان يعنعن طرق هذا الحديث كلها ، كما حكاه عنه الخطابي (٢) ، وقد سئل عنه الامام البخاري ، فقال ( فيه اضطراب ) (٣) .

(٩) واستدلوا أيضا بما روى عن ابن عمر أنه طلق امرأته تطليقه وهي حائض ثم اراد أن يتبعها بتطليقتين آخرتين عند القرئين ، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا ابن عمر ما هكذا أمرك الله ، انك قد أخطأت السنه ، والسنه أن تستقبل الطهر فتطلق لكل قرء ، قال : فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فراجعتها ، ثم قال : اذا هي طهرت ، فطلق عند ذلك ، أو أمسك ، فقلت : يا رسول الله أرايت لو أنى طلقتها ثلاثا أكان يحل لى أن أرجعها ؟ قال : لا ، كانت تبين منك وتكون معصيه (٤) .

### وجه الدلالة : دل هذا الحديث على وقوع الطلاق الثلاث

بلفظ واحد ثلاثا مع كونه معصيه ، وكونه معصيه لا يمنع من لزومه والاعتداد به (٥) .

- 
- (١) احكام القرآن ، ٨٥/٢ .
  - (٢) انظر : معالم السنن ، ١٢٢/٣ .
  - (٣) انظر : تحفة الاحوذى ، ٣٤٤/٤ .
  - (٤) أخرجه الدارقطنى ، السنن ، كتاب الطلاق ، حديث ( ٨٤ ) ، ٣١/٤ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الخلع والطلاق ، باب ما جاء فى امضاء الطلاق الثلاث وان كن مجموعات ، ٣٣٤/٧ .
  - قال الهيثمى ( رواه الطبرانى وفيه على بن سعيد الرازى قال الدارقطنى : ليس بذاك ، وعظمه غيره وبقية رجاله ثقات ) ، مجمع الزوائد ، ٣٣٩/٤ .
  - (٥) انظر : فتح القدير ، ٣٢٩/٣ - ٣٣٠ .

المناقشة :

نوقش هذا الحديث من وجهين :

- (١) من جهة سنده بأن فيه عطاء الخراساني وهو مختلف فيه ، فـقـد وثقه قوم وضعفه آخرون ، وايضا الزيادة التي هي محل الحجة وهو قوله : لو طلقتها ٠٠٠ الخ مما تفرد به عطاء وخالف فيه الحفاظ فانهم شاركوه في اصل الحديث ولم يذكروا الزيادة ، وايضا فان في اسناده شعيب بن زريق الشامي (١) وهو ضعيف (٢) .

رد المناقشة :

وأجاب صاحب اضواء البيان بقوله " اما عطاء الخراساني المذكور فهو من رجال مسلم في صحيحه ٠٠٠٠ وأما شعيب بن زريق فقد قال فيه ابن حجر في التقريب صدوق يخطئ ، ومن كان كذلك فليس مردود الحديث " (٣) .

وايضا فان هذا الحديث يعضده ما جاء في الصحيح ان ابن عمر اُفتى من سألته عن الطلاق بقوله ( وان كنت طلقتها ثلاثا فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك ، وعصيت الله فيما امرك به من طلاق امرأتك ) (٤) .

- (٢) ونوقش ثانيا بانه ( لو صح لم يكن فيه حجة ، لأن قوله : ( لو طلقتها ثلاثا بمنزلة قوله : لو سلمت ثلاثا أو أقررت ثلاثا ونحوه مما لا يقبل جمعه ) (٥) .

- 
- (١) هو شعيب بن زريق الشامي ، ابوشيبه القدسي ، روى عن عطائ الخراساني والحسن البصري وآخرون وعنه بشر بن عمر والوليد بن مسلم ، وثقه ابن حبان والدارقطني ، وضعفه الأزدي وابن حزم .  
انظر : تهذيب التهذيب ، ٣٠٩/٤ ، تقريب التهذيب ، ٣٥٢/١ .
- (٢) التعليق المغني على الدارقطني ، ٣٢/٤ - ٣٣ ، اغاثة اللفهان ، ٣٣٥/١ .
- (٣) الشنقيطي ، ٢٣١/١ ، ٢٣٢ .
- (٤) مسلم ، الصحيح ، كتاب الطلاق ( ١٨ ) باب تحريم طلاق الحائض ٠٠٠
- (١) حديث ( ١٤٧١/١ ) ، ١٠٩٣/٢ .
- (٥) زاد المعاد ، ٢٦٢/٥ .

رد المناقشة :

واجاب صاحب اضواء البيان بقوله " فهو بعيد ، والحديث ظاهر فى كونها مجتمعه لأن ابن عمر لايسأل عن الثلاث المتفرقة اذ لا يخفى عليه انها محرمه وليست محل نزاع " (١) .

(١٠) واستدلوا بحديث ابراهيم بن عبد الله بن عباد بن الصامت عن ابنه عن جده قال : طلق بعض ابائى امرأته الفنا فانطلق بنوه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله ان ابانا طلق أمنا الفنا ، فهل له من مخرج ؟ فقال ( ان اباكم لم يتق الله ، فيجعل له من أمره مخرجا بانت منه بثلاث على غير السنه وتسعمائة وشيعه وتسعون اثم فى عنقه ) (٢) .

المناقشة :

نوقش هذا الحديث بانه حديث ضعيف فلا تقوم به حجه (٣) .

(١١) واستدلوا بحديث معاذ بن جبل قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ( من طلق للبدعة واحدة او اثنتين او ثلاثا الزمناه بدعته ) (٤) .

المناقشة :

نوقش هذا الحديث بانه حديث ضعيف فلا تقوم به حجه (٥) .

(١) اضواء البيان ، ٢٣٢/١ .

(٢) اخرجه عبدالرزاق ، المصنف ، كتاب الطلاق ، باب المطلق ثلاثا ، حديث ( ١١٣٣٩ ) ، ٣٩٣/٦ ؛ الدارقطنى ، السنن ، كتاب الطلاق ، حديث ( ٥٣ ) ، ٢٠/٤ ، واللفظ له .

قال الدارقطنى (رواته مجهولون وضعفاء الا شيخنا وابى عبد الباقي ) .

(٣) انظر : سنن الدارقطنى ، ٢٠/٤ ؛ اضواء البيان ، ٢٣٢/١ .

(٤) اخرجه الدارقطنى ، السنن ، كتاب الطلاق ، حديث (٥٤) ، ٢٠/٤ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الخلع والطلاق ، ٣٢٧/٧ ، بلفظ ( من طلق للبدعه الزمناه بدعته ) ، وفى اسناده اسماعيل بن اميه القرشى وهو متروك الحديث . سنن الدارقطنى ، ٢٠/٤ .

(٥) انظر : سنن الدارقطنى ، ٢٠/٤ ؛ اغاثة اللفهان ، ٣٣٤/١ .

رد المناقشة على الحديثين الأخيرين :

واجاب صاحب اضواء البيان بعد أن ساق جملة من هذه الاحاديث —  
 " فهذه الاحاديث وان كان لا يخلو شيء منها من مقال ، فان كثرتها واختلاف  
 طرقها وتباين مخرجها يدل على أن لها أصلا ، والضعاف المعتبر بهـا  
 اذا تباينت مخرجها شد بعضها بعضا فصلح مجموعها للاحتجاج " (١) .

(١٢) واستدلوا بالاجماع الذى انعقد فى عهد عمر رضى الله عنه  
 على أن الطلاق الثلاث بكلمة واحدة يقع ثلاثا ، قال ابن حجر فى سياق  
 حديثه عن مماثلة مسألة المتعه لمسألتنا هذه فى الاجماع الذى انعقد  
 لكل منهما فى عهد عمر " فالراجح فى الموضوعين تحريم المتعه وايقـاع  
 الثلاث للاجماع الذى انعقد فى عهد عمر على ذلك ، ولا يحفظ أن أحدا فى  
 عهد عمر خالفه فى واحدة منهما " (٢) ونقل الاجماع ايضا صاحب المنتقى  
 والجصاص وغيرهم (٣) .

المناقشة :

نوقش هذا الاجماع بعدم التسليم لوجود المخالفين فقد نقل القول  
 برد الثلاث المجموعه الى واحدة عن على وابن مسعود وابن عباس والزبير  
 وابن عوف وطاؤوس والحسن البصرى وسعيد بن جبير وعطاء واهل الظاهر  
 وغيرهم ، وبعض من قال بلزوم الثلاث له رأى آخر بوقوع واحدة ، فابن  
 عباس صح عنه القولان وابن مسعود صح عنه اللزوم والتوقف ، والخلاف فى  
 هذه المسألة قديم بين السلف ، وقد بين ابن القيم بالروايات المسنده من  
 عشرين وجها أن النزاع فى هذه المسألة قديم من عهد الصحابه الى وقتنا  
 هذا فلا يتحقق الاجماع مع وجود هؤلاء المخالفين (٤) .

(١) الشنقيطى ، ٢٣٧/١ .

(٢) فتح البارى ، ٢٩٩/٩ .

(٣) انظر : الباجى ، ٣/٤ ؛ احكام القرآن ، ٨٥/٢ ؛ ابن رجب ، جامع

العلوم والحكم ، ص ٥٧ ؛ عمدة القارى ، ١٢/١٧ .

(٤) انظر : اغاثة اللفهان ، ٣٤٥/١ ؛ زاد المعاد ، ٢٧٠/٥ .

(١٣) واستدلوا كذلك بجملة من الآثار الواردة عن الصحابة فى فتواهم بلزوم الثلاث منهم عمر وعثمان وعلى وابن مسعود وابن عباس وغيرهم (١) .

### المناقشة :

نوقشت هذه الآثار الواردة عن بعض الصحابة فى فتاويهم بوقوع الثلاث بأنهم معارضة بما ورد عن بعض الصحابة من وقوع الثلاث بلفظ واحد واحده (٢) .

(١٤) واستدلوا بالقياس ، حيث قاسوا جواز ازالة النكاح بلفظ واحد على جواز ازالة سائر مايملكه الانسان دفعة واحدة ، وكلاهما ملك يجوز ازالته ، يقول ابن قدامة " ولأن النكاح ملك يصح ازالته متفرقا فيصح لتجتمع كسائر الاملاك " (٣) .

### المناقشة :

نوقش هذا القياس بانه قياس مع الفارق ، فالطلاق وان كان مملوكا للزوج فانه لم يؤذن له فى ايقاعه الا مفرقا بصفة معينة ، فاذا أوقعه مجموعا فقد خالف امر الله وتعدى حدوده وأخطأ السنة فيرد اليها .

وايضا فان هذا القياس منقوض بسائر ماملكه الله تعالى العبد واذن له فى فعله متفرقا ، فأراد أن يجمعه فانه لا يصح ، كرمى الجمار شرع مفرقا وكذلك ايمان اللعان وايمان القسمه .

وايضا فلو صح هذا القياس لجاز تأخير الصلوات عن وقتها وجمعها فى وقت واحد لأنه جمع ما أمر بتفريقه (٤) .

- 
- (١) انظر : ابن ابي شيبة ، المصنف ، كتاب الطلاق ، باب من كره أن يطلق الرجل امرأته ثلاثا ٠٠ ، ١٠/٥ - ١١ ؛ عبدالرزاق ، المصنف ، باب المطلق ثلاثا ، ٣٩٢/٦ وما بعدها .
- (٢) انظر : زاد المعاد ، ٢٧٠/٥ ؛ اغاثة اللفهان ، ٣٤٥/١ .
- (٣) المغنى ، ٣٧٠/٧ .
- (٤) انظر : اغاثة اللفهان ، ٣٢٤/١ .



ثالثا : ادلة القائلين بوقوع الثلاث بلفظ واحد ثلاثا  
فى المدخول بها وواحدة فى غير المدخول بها :

(أ) استدلوا على وقوع الثلاث على المدخول بها بنفس ادلة الفريق  
الثانى وهم الجمهور .

(ب) واستدلوا على وقوعها واحدة على غير المدخول بها بحديث ابى  
الصهباء الذى قال فيه لابن عباس : أما علمت أن الرجل كئسان  
إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر وصدر من اماراة عمر ،  
قال بلى (٠٠٠٠) (١) .

وجه الدلالة : دل هذا الأثر على ان غير المدخول بها  
إذا طلقت ثلاثا فانها تعتبر واحدة ، وما روى عن عمر رضى الله عنه ومن  
معه من الصحابة من القول بلزوم الثلاث يحمل على المدخول بها ، وبهذا  
يتحقق الجمع بين الروايات والعمل بها جميعا ومعلوم أن العمـــــــــــــــــل  
بالدليلين أولى من تركهما أو العمل باحدهما ، فوجب المصير اليه (٢) .

#### المناقشة :

نوقش حديث ابى داود من وجهين :

- (١) من جهة اسناده بان فيه مجاهيل (٣) .
- (٢) وعلى فرض صحته ، فان اصل حديث طاووس نفسه عن ابن عباس مطلق ،  
وليس فيه ذكر لغير المدخول بها ثلاثا ، وتخصيص ابن عباس لغير  
المدخول بها فى هذا الاثر ليطابق السؤال والجواب .

---

(١) سبق تخريجه ص ( ٤٠٦ ) .

(٢) انظر : زاد المعاد ، ٢٥١/٥ .

(٣) انظر : ص ( ٤٠٧ ) من هذا البحث .

(( الرأى الراجح ))

بعد هذا العرض المفصل لأقوال العلماء وادلتهم ومناقشتها ، يترجح - والله اعلم - ماذهب اليه ابوبكر الصديق رضى الله عنه ومن قال بقوله من العلماء أن الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع واحده وذلك لما يلى :

(١) أن قوله تعالى ﴿ الطلاق مرتان فامسك بمعروف او تسريح باحسان ﴾ (١) يدل على أن ايقاع الطلاق المشروع يكون مرة بعد مرة ، وقوله تعالى ﴿ مرتان ﴾ مشعرباً أن الطلاق فى كل مرة من تلك المرتين لا يضر كونه واحدة او ثلاثا مجموعا والا لقال بدل ﴿ مرتان ﴾ ( طلقتان ) وفى نهاية الآية التالية قال ﴿ فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ﴾ (٢) ليبين أن الزوجه تحرم بالطلقه الثالثه سواء نطق بها واحدة أو مجموعة ، فظهر ان الطلاق شرع مفردا ، والجمع فى المرة الواحدة بقول ( انت طالق ثلاثا ) يعتبر واحده كقوله سبحانه الله مائه ، فلا يعتد الا بتسبيحة واحدة .

(٢) ان حديث طاووس عن ابن عباس الثابت فى صحيح مسلم وفى غيره برواياته المختلفه أن الطلاق الثلاث كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر وصير من اماره عمر واحده فلما تتابع الناس الطلاق اجازه عليهم ، نص واضح فى المسألة فى أن الثلاث المجتمعه تقع واحده فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر وصير من اماره عمر ، ودعوى أن الحديث لم يرد فيه لفظ جميعها أو أنها لم تكن بغم واحد ، مردودة . برواية عبدالرازق التى جاء فيها ان الرجل يطلق امرأته ثلاثا جميعها ، وايضا فى رواية ابى داود الصحيحه عن ابن عباس أن الرجل اذا قال انت طالق ثلاثا بغم واحد ، فهى واحده ( ومع هاتين الروايتين فدعوى اى تأويل لحديث طاووس غير مسلمه . وكذلك دعوى النسخ فلا يصح لأن عمر رضى الله عنه لا ينسخ وحاشاه ، بدليل استشارة عمر للصحابه ولو كان ثمت نسخ لما كان هناك داع للاستشاره ، والنسخ لا يكون الا عن طريق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما أن ابن عباس افترى بخلافه ،

(١) سورة البقرة ، آية ( ٢٢٩ ) .

(٢) سورة البقرة ، آية ( ٢٣٠ ) .

فالعبرة عند علماء الحديث وجمهور الفقهاء ان العبرة برواية الرواية الصحيحة لا براهيه وفتواه ، واما دعوى أن الثلاث لم تكن تستعمل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فتسقطها الأحاديث التي ورد فيها التطبيق ثلاثا أو أكثر كالذي طلق مائة فغضب منه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واما دعوى ان المراد بالثلاث لفظ البتة وكانت تجعل واحده ، فهو حمل على خلاف الظاهر ، وهو بعيد ، ولم تأت في روايات هذا الحديث مطلقا ، واما ادعاء الشذوذ في رواية طاووس فلا يصح لأنها زيادة ثقه ولم يخالف من هو اوثق منه ، وطاووس اخرج له مسلم في صحيحه ، وأيضا فان عكرمه روى عن ابن عباس حديث ركانه وهو موافق لحديث طاووس عنه ، واما دعوى الاضطراب فقد اجيب عنها سواء كان في السند أو المتن كما جاء في كلام ابن القيم السابق (١) وكذلك ردت بقية الشبهات التي وردت على هذا الحديث كما سبق في اثناء العرض .

(٣) ان العمل بوقوع الثلاث واحده مستمر من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وامارة ابي بكر وسنين من خلافة عمر ولم يرد عن احد في تلك العصور ما يخالف ذلك فصح تسميته اجماعا كما بينه ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله وماروى عن الصحابة من الفتوى بخلاف ذلك ، فقد كانت بعدما امضاه عمر عليهم عندما رأى من باب المصلحة ايقاع الثلاث ثلاثا عند استعجال الناس امرا كانت لهم فيه آناه ، عقوبة لهم وزجرا حتى يرتدعوا عن هذا الأمر المحرم .

(٤) أن الزام عمر لمن طلق ثلاثا بكلمة واحدة بالثلاث كان من باب المصلحة قال ابن القيم " لم يخالف عمر اجماع من تقدمه ، بل رأى الزامهم بالثلاث عقوبة لهم لما علموا انه حرام ، وتتابعوا فيه ، ولاريب ان هذا سائح للامة ان يلزموا الناس بما ضيقوا به على انفسهم ، ولم يقبلوا فيه رخصة الله عز وجل وتسهيله ، بل اختاروا الشدة والعسـر فكيف بأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وكمال نظره للامة ،

وتأديبه لهم ولكن العقوبة تختلف باختلاف الأزمنة والأشخاص ، والتمكن من العلم بتحريم الفعل المعاقب عليه وخفاؤه ، وأمير المؤمنين عمر رضى الله عنه لم يقل لهم : ان هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما هو رأى رأى آه مصلحة للأمة يكفهم بها عن التسارع الى ايذاء الثلاث ، ولهذا قال : (فلو انا امسيناه عليهم) وفى لفظ آخر ( فأجيزوهن عليهم ) افلا يرى ان هذا رأى منه رأى للمصلحة لا اخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولما علم رضى الله عنه أن تلك الأناة والرخصة نعمة من الله على المطلق ، ورحمة به واحسان اليه ، وانه قابلها بضعها ولم يقبل رخصة الله ، وما جعله له من الأناة عاقبه بان حال بينه وبينها والزمه ما الزمه من الشدة والاستعجال ، وهذا موافق لقواعد الشريعة ، بل هو موافق لحكمة الله فى خلقه قدرا وشرعا ، فان الناس اذا تعدوا حدوده ولم يقفوا عندها ، ضيق عليهم ما جعله لمن اتقاه من المخرج وقد اشار الى هذا المعنى بعينه من قال من الصحابة للمطلق ثلاثا : انك لو اتقيت الله لجعل لك مخرجا ، كما قاله ابن مسعود وابن عباس ، فهذا نظر أمير المؤمنين ومن معه من الصحابة لا أنه رضى الله عنه غير احكام الله ، وجعل حلالها حراما ، فهذا غاية التوفيق بين النصوص ، وفعل أمير المؤمنين ومن معه (١) ومما يؤكد ان فعل عمر كان من باب الاجتهاد امران هما :

( ١ ) انه ندم فى آخر ايامه ان لا يكون حرم الطلاق الثلاث فقد روى ان عمر رضى الله عنه قال : ما ندمت على شئ عند امتى على ثلاث أن لا اكون حرمت الطلاق ، وعلى أن لا اكون حرمت الموالى ، وعلى أن لا اكون قتلت النوائح (٢) .

قال ابن القيم " من المعلوم أنه رضى الله عنه لم يكن مراده تحريم الطلاق الرجعى الذى اباحه الله ، وعلم بالضرورة من دين رسول الله جوازه ، ولا الطلاق المحرم الذى اجمع المسلمون على تحريمه كالطلاق فى

(١) زاد المعاد ، ٢٧٠/٥ - ٢٧١ .

(٢) اغاثة اللفغان ، ٢٣١/٥ وعزاه الى مسند ابى بكر الاسماعيلى .

الحيض ، وفى الطهر المجامع فيه ، ولا الطلاق قبل الدخول الذى قال الله تعالى فيه ﴿ لاجناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة ﴾ (١) هذا كله من أبين المحال ان يكون عمر رضى الله عنه اراده فتعين قطعاً انه اراد تحريم ايضاع الثلاث ، فعلم انه انما كان اوقعها لاعتقاده جواز ذلك ولذلك قال : ان الناس قد استعجلوا فى امر كانت لهم فيه اناه ، فلو امضيناه عليهم ؟ وهذا كالصریح فى انه غير حرام عنده ، وانما امضاه لأن المطلق كانت له فسحة من الله تعالى فى التفريق فرغب عما فسحه الله تعالى له الى الشدة والتغليظ ، فامضاه عمر رضى الله عنه عليه ، فلما تبين له بآخرة ما فيه من الشر والفساد ندم على ان لا يكون حرم عليهم ايضاع الثلاث ومنعهم منه . وهذا هو مذهب الاكثرين مالك واحمد وابى حنيفة رحمهم الله . فرأى عمر رضى الله عنه ان المفسده تندفع بالزامهم به ، فلما تبين له ان المفسده لم تندفع بذلك ومازاد الامر الا شدة ، اخبر ان الأولى كان عدوله الى تحريم الثلاث الذى يدفع المفسده من اصلها ، واندفاع هذه المفسده بما كان عليه الامر فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر واول خلافة عمر رضى الله عنهما أولى من ذلك كله " (١) .

( ب ) ماورد عن الحسن أن عمر بن الخطاب كتب الى ابى موسى الاشعري لقد هممت أن أجعل اذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً فى مجلس واحد أن أجعلها واحدة ، ولكن اقواماً جعلوا على انفسهم ، فالزم كل نفس ما ألزم نفسه من قال لامرأته انت على حرام فهى حرام ، ومن قال لامرأته انت بائنه فهى بائنه ومن قال ( انت طالق ثلاثاً فهى ثلاث ) ( ٢ ) .

( ٥ ) ان قياس الطلاق الثلاث بلفظ واحد على شهادات اللعان واقرارات الزنا وكل ما يعتبر فيه تكرار القول ولايكفى فيه القول قياس صحيح فكما

( ١ ) اغاثة اللفهان ، ٣٥١/١ - ٣٥٢ .

( ٢ ) كنز العمال ، اثر رقم ( ٢٧٩٤٤ ) ، ٦٧٦/٩ .

ان قول الملاعن اشهد بالله اربعا انى صادق لايقبل الا واحدة فكذلك  
الطلاق ، ولا يسلم بوجود فوارق تمنع هذا القياس كما سبق .

(٥) أن ادلة القائلين بوقوع الثلاث بلفظ واحد ثلاثا قد نوقشت  
واجيب عنها بما يجعلها محتملة :

(أ) فاية سورة الطلاق بين فيها ان من طلق ثلاثا لزمته الثلاث بـ  
بين أن النساء يجب أن يطلقن لعدتهن ومن فعل غير ذلك فقد ظلم نفسه  
بارتكاب فعل محرم ، ولذلك استشهد بها رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فى قصة طلاق ركانه بعد امره له بمراجعة زوجته وأما اية سورة  
البقرة فقد نوقشت بانها لاتدل على وقوع الثلاث وقياس الشنيتين  
على الثلاث قياس مع الفارق ؛ ففى الشنيتين تجوز الرجعه بخلاف  
الثلاث ، كما سبق .

(ب) وأما استدلالهم بحديث قصة لعان عويمر فردت بان الطلاق لم يصادف  
محلا فلغا .

(ج) وأما حديث رفاعه القرطى فرد بان الطلاق وقع فيه مفردا عما فى  
بعض الروايات .

(د) وأما حديث عائشة فى الذى طلق ثلاثا فكذلك وقع الطلاق منه مفردا  
وايضا فقد قيل بانه مختصر من قصة رفاعه .

(هـ) وحديث محمود بن لبيد على فرض انه متمم فلم يرد فيه حكم الرسول  
صلى الله عليه وسلم على من اوقع التطليقات جميعا .

(و) وأما حديث فاطمه بنت قيس ، فالظاهر ان الطلاق وقع فيه مفردا ،  
ورواية مجالد التى جاء فيها لفظ ( جميعا ) ردت بتفردا مع ضعف  
مجالد مع تأويل ان المراد بها انه اجتمع عليها ثلاث تطليقات .

(ز) وأما حديث ركانه فضعيف ضعفه الامام احمد والبخارى ، مع معارضته  
لغوى ابن عباس عن سائر اصحابه .

(ح) وأما حديث ابن عمر فالزيادة التى فيها مما تفرد بها الدارقطنى

وفى اسنادها شعيب بن زريق وهو صدوق يخطئ ، ولم يخرجها احد من اصحاب الصحاح أو السنن ، فدل على ضعفها .

(ط) واما حديث عباد بن الصامت ومعاذ ، فقد نوقشا بضعفهما .

(ى) واما دعوى الاجماع فى عهد عمر فلا يسلم لوجود مخالفين من الصحابة لذلك .

(ك) واما القياس على سائر الاملاك التى يجوز ازالتها مجموعة ومتفرقة فنوقش بانه قياس مع الفارق لأن جمع الطلاق غير مأذون فيه فهو معصيه بخلاف سائر الاملاك وايضا فهو منقوض برمى الجمار وجمع ايمان اللعان وايمان القسامه فهى مشروعه مفرقه فلو جمعت لم تصح فكذلك الطلاق .

(٦) أن ادلة الفريق الثالث القائلين بوقوع الثلاث بلفظ واحد ثلاثا على المدخول بها وواحدة على غير المدخول بها ، قد نوقشت بما يجعلها محتمله .

(أ) فادلتهم على الوقوع ثلاثا بالمدخول بها هى ادلة الجمهور وقد مر نقاشها .

(ب) ان دليلهم على وقوع الثلاث بلفظ واحد واحدة على غير المدخول بها هو حديث سؤال ابى الصهباء لابن عباس عن طلاق الرجل امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها اتجعل واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم - وابى بكر وصدر من اماراة عمر فقال ابن عباس بلى . . . "فقد نوقش بان أصل حديث طاووس عن ابن عباس مطلق وليس فيه ذكر لغير المدخول بها والسبب فى ورود جواب ابن عباس بلفظ غير المدخول بها ليطابق جوابه سؤال ابى الصهباء الذى سألته عن حكم غير المدخول بها ، فلا يفهم منه تقييد الحكم بغير المدخول بها بهذه الرواية ، فالتقييد فى الجواب وقع فى مقابلة تقييد السؤال ومثل هذا لا يعتبر بمفهومه .

والله اعلم .

## المسألة الرابعة : كان يرى أن عدة المطلقة ثلاث حيضات .

### الآثار الواردة عن أبي بكر :

- (١) نقل صاحب المغنى وغيره أن ابابكر الصديق رضى الله عنه كان يرى أن المراد بالقروء فى قوله تعالى ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ (١) أى ثلاث حيضات (٢) .
- (٢) ونقل عن الامام احمد أنه قال : الاكابر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون الاقراء الحيض (٣) .
- (٣) وعن عمرو بن دينار (٤) قال : الاقراء الحيض عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (٥) .

### فقه الآثار :

- دلت هذه الآثار المنقولة عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه على أنه يرى أن المطلقة اذا كانت ممن تحيض فان عدتها ثلاث حيضات ، واعتبره ابن القيم مذهبا لأبى بكر الصديق (٦) .

### معنى القروء فى اللغة :

القروء جمع قرء بالضم والفتح ، واسم القرء يطلق على الحيض

- 
- (١) سورة البقرة ، آية ( ٢٢٨ ) .
- (٢) انظر : المغنى ، ١٠١/٨ ، تفسير ابن عطية ، ٢٧٧/٢ ، المجموع ، ١٣٢/١٨ ، فتح القدير ، ١٣٧/٤ ، اضواء البيان ، ٢١٢/١ .
- (٣) تفسير ابن كثير ، ٢٧٠/١ .
- (٤) عبدالرزاق ، المصنف ، باب الاقراء والعدة ، أثر ( ١٠٩٩٢ ) ٣١٧/٦ .
- (٥) هو عمرو بن دينار الجمحى بالولاء ، ابومحمد الأثرم ، فقيه ، كان مفتى اهل مكة ، فارس الاصل من الأبناء ، ولد بصنعاء ، قال شعبه : مارأيت اثبت فى الحديث منه . وقال النسائى : ثقة ثبت ، وتوفى بمكة عام ( ١٢٦ هـ ) .
- انظر : طبقات الحفاظ ، ص ٤٣ ، تهذيب التهذيب ، ٢٦/٨ ، الاعلام ، ٧٧/٥ .
- (٦) انظر : زاد المعاد ، ٦٤٠/٥ .



والطهر ، فهو من الاضداد فى كلام العرب ، والمشهور أنه حقيقة فيهما ، كالشفق اسم للحمره والبياض جميعا ، وقيل ان القرء عبارة عن الانتقال من حالة الى حالة وقيل هو الوقت ، يقال اقرأت النجوم اذا طلعت (١) .

### آراء الفقهاء فى معنى القرء :

اختلف الفقهاء من السلف والخلف رحمهم الله فى تحديد المراد من معنى القرء فى الشرع هل يطلق على الحيض أم يطلق على الطهر ، وترجيح احد هذين المعنيين يترتب عليه احكام فقهية تتعلق بوقت انتهاء عـدة المطلقة الرجعية اذا كانت من ذوات الاقراء كما سيأتى ، وفيما يلى عرض لنصوص الفقهاء فى تحديد المراد بالقرء :

(١) الحنفية : قال صاحب الهداية " والاقراء : الحيض عندنا " (٢) .

(٢) المالكية : قال صاحب الشرح الكبير " فالقرء بفتح القاف وتضم هو الطهر لا الحيض " (٣) .

(٣) الشافعية : قال النووي : " وعدة حرة ذات اقراء ثلاثة والقرء الطهر " (٤) .

(٤) الحنابلة : قال صاحب الاقناع " والقرء الحيض (٥) " وهو المذهب وعليه جماهير الاصحاب " (٦) .

- (١) انظر: مادة ( قرئت ) لسان العرب ، المصباح المنير ، المغرب .  
 (٢) المرغينانى ، ١٣٦/٤ ، اللباب شرح الكتاب ، ٨٠/٣ ، فتح القدير ، ١٣٦/٤ ، بدائع الصنائع ، ١٩٣/٣ .  
 (٣) الدردير ، ٤٩٦/٢ ، شرح الزرقانى على خليل ، ٢٠٠/٤ ، جواهر الاكليل ، ٣٨٤/١ - ٣٨٥ ، التفريع ، ١١٤/٢ .  
 (٤) منهاج الطالبين ، ص ١١٥ ، مغنى المحتاج ، ٣٨٥/٣ ، نهاية المحتاج ، ١٢٩/٧ .  
 (٥) الحجاوى ، ١١١/٤ ، كشاف القناع ، ٤١٧/٥ ، شرح المنتهى ، ٢٢٠/٣ ، التنقيح ، ص ٢١٥ .  
 (٦) الانصاف ، ٢٧٩/٩ .

- ومن خلال هذا العرض نصل الى أن للعلماء فى معنى القرء قولين :
- (١) أن المراد بالقرء هو الحيض وهو مذهب ابى بكر الصديق رضى الله عنه وهو مذهب الحنفية والحنابلة ، وهو منقول عن بقية الخلفاء الراشدين وابن مسعود ومعاذ بن جبل وابى الدرداء وجمع من الصحابة والتابعين (١) .
- (٢) ان المراد بالقرء هو الطهر وهو مذهب المالكية والشافعية والظاهرية وهو مروي عن عائشة وزيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر وعمر بن عبد العزيز والزهرى وعطاء وقتاده والفقهاء السبعة وغيرهم (٢) .

### الأدلة :

(١) ادلة المذهب الأول القائلين بأن القرء يطلق على الحيض :

استدلوا بالكتاب والسنة والقياس والمعقول .

### أما الكتاب :

- (١) استدلووا بقول الله تعالى ﴿ واللائى يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللائى لم يحضن ﴾ (٣) .

### وجه الدلالة : اقام الله تعالى فى الآية المذكورة الأشهر

مقام الحيض عند اليأس او الصغر فدل ذلك على أن الاصل الحيض ، وأن الأشهر بدل عنه عند عدمه والشرط فى اقامة البذل عدم المبدل منه ، كما

- (١) انظر : سنن البيهقى ، ٤١٦/٧ ؛ تفسير ابن كثير ، ٢٧٠/١ ؛ تفسير القرطبي ، ١١٣/٣ ؛ المحلى ، ٢٥٨/١٠ ، ٢٥٩ ؛ الجصاص ، احكام القرآن ، ٥٥/٢ ؛ المغنى ، ١٠١/٨ ؛ تفسير الرازى ، ٩٤/٦ - ٩٥ ؛ عمدة القارى ، ٩٣/١٧ ؛ زاد المعاد ، ٦٠٠/٥ .
- (٢) انظر : سنن البيهقى ، ٤١٥/٧ ؛ تفسير القرطبي ، ١١٣/٣ ؛ تفسير الرازى ، ٩٥/٦ ؛ المغنى ، ١٠١/٨ ؛ المحلى ، ١٥٧/١٠ ؛ زاد المعاد ، ٩٣/١٧ ؛ عمدة القارى ، ٩٣/١٧ .
- (٣) سورة الطلاق ، آية ( ٤ ) .

فى قوله تعالى ﴿ فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا ﴾ (١) فأقام التيمم بدل الماء عند عدمه فدل على أن الماء هو الاصل (٢) .

### المناقشة :

نوقش الاستدلال بالآية بعدم التسليم ، حيث ان الآية لاتدل على ذلك وعامة ماتدل عليه أن الله تعالى قد جعل اليأس من الحيض شرطا فى الاعتداد بالاشهر ، فمادامت المرأة حائضا فلا تنتقل الى عدة اليائسات ، والاقراء التى هى الاطهار لاتوجد الا مع الحيض ولا تكون بدونه فمن اى — يلزم ان تكون الآية دالة على أن القراء هو الحيض (٣) .

### رد المناقشة :

ورد بان الاشهر فى الآية بدل عن الحيض ، حيث جعل ازا كل حيضة شهرا ، والأمة متفقہ على ان عدة الآيسة والصغيره ثلاثة اشهر كوامل ، هى بدل عن الحيض ، فتكميل المبدل اولى ، فلو كانت العدة بالطهر لكانت طهرين وبعض الثالث ، فلا تقابل الاشهر الكامله فلا تتحقق البدلية فيها ، فلزم ان تكون الاقراء هى الحيض (٤) .

(٢) واستدلوا ثانيا بقوله تعالى ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ (٥) .

وجه الدلالة : ان القراء لو حمل على الطهر لكان الاعتداد بطهرين وبعض الثالث اذا طلقت طاهرا ، لأن بقية الطهر الذى صادفه الطلاق محسوب من الاقراء ، عند من قال بان الاقراء الاطهار والثلاثة اسم لعدد

(١) سورة المائدة ، آية ( ٦ ) .

(٢) انظر : بدائع الصنائع ، ١٩٤/٣ ، الجصاص ، احكام القرآن ، ٥٩/٢ ؛ المغنى ، ١٠١/٨ .

(٣) انظر : زاد المعاد ، ٦٢٥/٥ ؛ اضواء البيان ، ٢١٧/١ .

(٤) انظر : زاد المعاد ، ٦١١/٥ ، ٦٤٣ .

(٥) سورة البقرة ، آية ( ٢٢٨ ) .

مخصوص ، والاسم الموضوع لعدد لا يقع على مادونه ، ولو حملناه على الحيض يكون الاعتداد بثلاث حيض كوامل ، لأن مابقى من الطهر غير محسوب من العده فيكون عملا بكتاب الله فكان الحمل على الحيض اولى (١) .

### المناقشة :

نوقش بان بعض الطهر يعتبر طهرا فيكون التمام معتبرا حقيقة ، أو بانه يعتبر مجازيا ويصدق على قرآين وبعض الثالث ، ومثله قولـــــــــــــــــه تعالى ﴿ الحج اشهر معلومات ﴾ (٢) فسمى الله الشهرين وبعض الثالث أشهرا وأقل الجمع ثلاثة (٣) .

### رد المناقشة :

واجيب على ذلك بان قوله تعالى ﴿ الحج اشهر معلومات ﴾ المراد منه شهران وبعض الثالث لأنه لم يحصرها بعدد وانما ذكرها بلفظ الجمع ، والاقراء محصورة بعدد لا تحتل الاقل منه ، فلا يجوز أن تقول رأيت ثلاثة رجال ، وانت تقصد رجلين ، ولكن يجوز أن تقول رأيت رجالا وتقصد رجلين ، واشهر الحج اسم جمع لا اسم عدد واسم الجمع جاز ان يذكر ويراد به بعض ما ينتظمه مجازا ولا يجوز ان يذكر الاسم الموضوع لعدد محصور ويراد به مادونه حقيقة ولا مجازا ، وايضا فان قوله تعالى ﴿ الحج اشهر معلومات ﴾ قد فسرت بان معناها ( عمل الحج فى اشهر معلومات ) ومراده فى بعضها لأن عمل الحج لا يستغرق الاشهر وانما يقع فى بعض الاوقات منها فلم يحتج الى استيفاء العدد وأما الاقراء فواجب استيفائها للعدد (٤) .

(٣) واستدلوا كذلك بقول الله تعالى ( ولا يحل لهن ان يكتمن ما خلق الله فى ارحامهن ان كن يؤمنن بالله واليوم الآخر ) ﴿٥﴾ .

- 
- (١) انظر : بدائع الصنائع ، ١٩٤/٣ ؛ بداية المجتهد ، ٦٧/٢ ؛ احكام الجصاص ، ٥٩/٢ ؛ المغنى ، ١٠٢/٨ .  
 (٢) سورة البقره ، آية ( ١٩٧ ) .  
 (٣) انظر : النووى على مسلم ، ٦٣/١٠ .  
 (٤) انظر : احكام القرآن للجصاص ، ٥٩/٢ ؛ زاد المعاد ، ٤٦١/٥ وما بعدها .  
 (٥) سورة البقره ، آية ( ٢٢٨ ) .

وجه الدلالة : قالوا ان السلف والمفسرين رحمهم الله لم يخرج تفسيرهم لمعنى قوله تعالى ﴿ ما خلق الله ﴾ عن الحيض او الولد أو هما على الاصح لأن المخلوق فى الرحم هو احدهما والمرأه مأموره بعدم كتمانها ، لأنه هو الوسيله التى يتعرف بها على براءة الرحم ، وببراءة الرحم تكون بالحيض لا بالاطهار فالله لما وعظها بترك الكتمان دل على وجوب قبول قولها فى الحيض الذى تعرف به تلك البراءة (١) .

### المناقشه :

نوقش بأن قوله ﴿ ما خلق الله ﴾ ليس ظاهرا فى الحيض بل هو ظاهر الدلالة على الحمل وهو مما يعرف بغير قولها ، لأن الدم انما يكون حيضا اذا سال ولا يكون حيضا فى الرحم ، لأن الحيض حكم يتعلق بالدم الخارج ، فمادام فى الرحم فلا حكم له ، ويجوز ايضا أن يكون معنى ذلك منعها من التزويج ومنعها من اهلاك الولد واجهاض الجنين وهذا لايبعد فهمه من الآيه (٢) .

### رد المناقشة :

واجيب بان العده اذا كانت تنقض بطهور الولاده فهكذا تنقض بطهور الحيض ، تسوية بينهما فى اتيان المرأة على كل واحد منهما (٣) .

(٤) واستدلوا من جهة السنة بما روته عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان ) ، وفى رواية عن ابن عمر ( طلاق الأمة شنتان وعدتها حيضتان ) (٤) .

- 
- (١) انظر : الجصاص ، احكام القرآن ، ٦٤/٢ ، النسفى ، عبد الله بن احمد ، تفسير النسفى ، ( مصر : دار احياء الكتب العربية ) ، ١١٤/١ ، زاد المعاد ، ٦١٠/٥ .
- (٢) انظر : الكيا الهراسي ، احكام القرآن ، ١٦١/١ .
- (٣) انظر : زاد المعاد ، ٦٢٥/٥ .
- (٤) اخرجه ابن ماجه ، السنن ، كتاب الطلاق ( ١٠ ) باب فى طلاق الأمة وعدتها ( ٣٠ ) حديث ( ٢٠٧٩ ) و ( ٢٠٨٠ ) عن ابن عمر ، ابوداود ، ==

**وجه الدلالة** : دل هذا الحديث صراحة على أن المعتبر فى عدة الأمة هو الحيض ومعلوم أنه لاتفاوت بين الحرة والأمة فى العدة فيما يقع به الانقضاء ، والتفاوت الذى يحدثه الرق هو تنقيص العدة للأمة عن الحرة ، لا فى تغيير أصل العدة فدل ذلك على أن أصل ما تنقضى به العدة هو الحيض (١) .

### المناقشة :

نوقش هذا الحديث من وجهين :

- (١) من جهة اسناده بانه ضعيف ، فحديث عائشه قال عنه الترمذى (٢) (حديث غريب ، لانعرفه مرفوعا الا من حديث مظاهر بن اسلم (٣) ، ومظاهر لانعرف له فى العلم غير هذا الحديث) (٤) ، واما حديث ابن عمر فقال صاحب الزوائد " فيه عطيه العوفى (٥) متفق على تضعيفه " (٦) .

- == السنن ، كتاب الطلاق ( ٧ ) باب فى سنة طلاق العبد ( ٦ ) حديث ( ٢١٨٩ ) ، ٦٣٩/٢ ، عن عائشه ؛ الترمذى ، السنن ، كتاب الطلاق ، ( ١١ ) باب ماجاء فى أن طلاق الأمة تطليقتان ( ٧ ) حديث ( ١١٨٢ ) ، ٤٨٨/٣ .
- (١) انظر : بدائع الصنائع ، ١٩٤/٣ ؛ المغنى ، ١٠٢/٨ ؛ الجصاص ، احكام القرآن ، ٥٨/٢ ؛ تفسير الرازى ، ٩٧/٦ ؛ شرح العناية على الهداياه ، ١٣٨/٤ - ١٣٩ .
- (٢) هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمى ، الترمذى ، ابو عيسى ، من ائمة علماء الحديث وحفاظه من أهل ترمذ ( على نهج جيحون ) أخذ الحديث عن كثير من العلماء وشارك البخارى فى بعض شيوخه ، قام برحلة الى خراسان والعراق والحجاز وعمى فى آخر عمره ، وكان يضرب به المثل فى الحفظ ، من تصانيفه ( الشماثل النبوية ) و ( العلل ) مات بترمذ عام ( ٢٧٩ هـ ) .
- انظر : تذكرة الحفاظ ، ٦٣٣/٢ ؛ تهذيب التهذيب ، ٣٤٤/٩ ؛ الاعلام ، ٣٢٢/٦ .
- (٣) هو مظاهر بن اسلم المخزومى ؛ المدنى ، قال ابوداود : رجل مجهول وحديثه فى طلاق الأمة منكر ، ضعفه اكثر العلماء ، ووثقه ابن حبان ، قال عنه ابن حجر فى التقريب ( ضعيف ) .
- انظر : تهذيب التهذيب ، ١٦٦/١٠ ؛ تقريب التهذيب ، ٢٥٥/٢ .
- (٤) انظر : سنن الترمذى ، ٤٨٨/٣ .
- (٥) هو عطيه بن سعد بن جناده - بضم الجيم بعدها نون خفيفه - ==

رد المناقشة :

واجيب عن حديث عائشه بأن صاحب المستدرک قد صحح اسناده وقال  
 " فظاهر بن اسلم شيخ من اهل البصره ، لم يذكره احد من متقدمى مشايخنا  
 بجرى ، فاذا الحديث صحيح ولم يخرجاه " (١) وأقره صاحب التلخيص على  
 ذلك (٢) ، بل ان الترمذى قد عقب نقده للحديث بقوله " والعمل على  
 هذا عند أهل العلم من اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم " (٣) .

واما حديث ابن عمر فقد اجاب ابن القيم على ضعف عطيه العوفى فيه بأن  
 عطيه وان ضعفه أكثر أهل الحديث فقد احتاج الناس الى حديثه وخرجوا له فى  
 السنن ، وقال يحيى بن معين ٠٠٠ صالح الحديث ٠٠٠٠ - ثم قال - وهو مع  
 ضعفه يكتب حديثه فيعتضد به وان لم يعتمد عليه وحده (٤) .

(٢) ونوقش ثانيا بان الثابت عن عائشه وابن عمر رضى الله عنهما  
 انهما يريان أن المراد بالاقراء الاظهار (٥) .

(٣) واستدلوا ايضا بحديث ابى سعيد الخدرى فى سبائى اوطنه  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( لاتوطأ حامل حتى تضع ولا غير  
 ذات حمل حتى تحيض حيضه ) (٦) .

== العوفى ، الجدلى ، الكوفى ، ابوالحسن ، ضعفه كثير من العلماء ،  
 قال عنه ابن حجر ( صدوق يخطئ كثيرا ، كان شيعيا مدلسا ) ، مات  
 سنة ( ١١١ هـ ) .

انظر : تهذيب التهذيب ، ٢٠٠/٧ ، تقريب التهذيب ، ٢٤/٢ .  
 (٦) مصباح الزجاجة ، ١٣١/٢ .

- (١) الحاكم ، ٢٠٥/٢ .
- (٢) الذهبى ، ٢٠٥/٢ .
- (٣) سنن الترمذى ، ٤٨٨/٣ .
- (٤) زاد المعاد ، ٦٤٨/٥ .
- (٥) انظر : مالك ، الموطأ ، ٥٧٧/٢ ، ٥٧٨ .
- (٦) أخرجه احمد ، المسند ، ٦٢/٣ ؛ ابوداود ، السنن ، كتاب النكاح  
 ( ٦ ) باب فى وطء السبائى ( ٤٥ ) حديث ( ٢١٥٧ ) ، ٦١٤/٢ ، الحاكم ،  
 المستدرک ، كتاب النكاح ، ١٩٥/٢ .  
 قال ابن حجر ( واسناده حسن ) ، تلخيص الحبير ، ١٧٢/١ ،  
 وصححه الحاكم ووافقه الذهبى ، ١٩٥/٢ .

**وجه الدلالة :** دل هذا الحديث على أن استبراء الرحم لا يعرف الا بالحيض ، ومعلوم أن العدة وجبت للتعرف على براءة الرحم ، وبراءة الرحم تحصل بالحيض لا بالطهر فكان الاعتداد بالحيض لا بالطهر (١) .

(٤) واستدلوا كذلك بان الوارد فى كلام الشرع هو استعمال القرء بمعنى الحيض ولم يرد عنه فى موضع واحد استعماله للطهر فحملة على المعهود المعروف من الخطاب متعين ، فقد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال للمستحاضه ( تدعى الصلاة ايام اقراءها ثم تغتسل وتصلى ) (٢) وروى عنه كذلك انه قال لفاطمه بنت ابى حبيش (٣) عندما شكت اليه الدم ( انما ذلك عرق ، فانظري ، فاذا أتى قرؤك فلا تصلى ، فاذا مر قرؤك فلتطهري قال ثم صلى ما بين القرء الى القرء ) (٤) وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم للمستحاضه ( دعى الصلاة ايام اقراءك ، ثم اغتسلى وصلّى وان قطر الدم على الحصى ) (٥) ، فهذه الاحاديث كلها تدل على أن المراد بالقرء الحيض ، لأن المرأة لا تترك الصلاة فى الطهر وانما تتركها فى الحيض (٦) .

- 
- (١) انظر : المغنى ١٠/١٠٢ ، الجصاص ، احكام القرآن ، ٥٨/٢ .  
 (٢) اخرجه ابن ماجه ، السنن ، كتاب الطهارة وسننها (١) باب ما جاء فى المستحاضه ٠٠٠ ( ١١٥ ) حديث (٦٢٥) ، ٢٠٤/١ ؛ ابوداود ، السنن ، كتاب الطهارة (١) باب فى المرأة تستحاض ٠٠٠ (١٠٨) حديث (٢٨١) ، ٢٩٢/١ ؛ الطبرانى ، سليمان بن احمد ، المعجم الصغير ، (بيروت : دار الكتب العلميه ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ) ، ١٤٩/٢ ؛ الحاكم ، المستدرک ، كتاب معرفة الصحابه ، ٥٦/٤ .  
 وحكم الهيثمى على اسناد الطبرانى بقوله ( ورجاله رجال الصحيح ) ، مجمع الزوائد ، ٢٨٦/١ .  
 (٣) هى فاطمة بنت ابى حبيش بن المطلب بن اسد ، القرشيه ، الاسديه ، روت عن النبى صلى الله عليه وسلم وروى عنها عروه بن الزبير .  
 انظر : الاصابه ، ٣٨١/٤ ، تهذيب التهذيب ، ٤٦٩/١٢ .  
 (٤) اخرجه النسائى ، السنن ، كتاب الطلاق ( ٢٧ ) باب الاقراء ( ٧٤ ) حديث ( ٣٥٥٣ ) ، ٢١١/٦ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الحيض ، باب المعتاده لتمييز بين الدمين ، ٣٣٢/١ .  
 (٥) الدارقطنى ، السنن ، كتاب الحيض ، حديث (٣٦) ، ٢١٢/١ .  
 (٦) انظر : زاد المعاد ، ٦٠٩/٥ وما بعدها ، المغنى ، ١٠١/٨ .



(٥) واستدلوا من جهة المعقول فقالوا " وأما المعقول فهو أن هذه العدة وجبت للتعرف على براءة الرحم ، والعلم ببراءة الرحم يحصل بالحيز لا بالطهر فكان الاعتداد بالحيز لا بالطهر " (١) .

### ثانيا : ادلة القائلين بان القرء هو الطهر :

استدلوا بالكتاب والسنة والمعقول :

(١) أما الكتاب فقوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة ﴾ (٢) .

وجه الدلالة : ان اللام في قوله تعالى ﴿ لعدتهن ﴾ — ان لام الوقت اى فطلقوهن في وقت عدتهن ، كما في قوله تعالى ﴿ ونضح الموازين القسط ليوم القيامة ﴾ (٣) ، اى في يوم القيامة ، والوقـت المشروع للطلاق هو زمن الطهر ، لأن الطلاق في الحيز بدعى محرم ، فلا تصح ارادته هنا ، والا كنا مأمورين بالحرام ، لأن المطلقه طاهرا تستقبل عدتها ، اما المطلقه حائضا فلا تستقبل عدتها الا بعد الحيز (٤) .

### المناقشة :

نوقش استدلالهم بالآيه بعدم التسليم ، فان المراد بقوله تعالى ﴿ فطلقوهن لعدتهن ﴾ أى قبل عدتهن ضرورة ، اذ لا يمكن حمل الآيه على الطلاق في العدة ، فان هذا مع تضمنه لكون اللام للظرفيه بمعنى ( فى ) فاسد معنى ، اذ لا يمكن ايقاع الطلاق في العدة فانه سببها ، والسبب يتقدم الحكم ، يؤكد ذلك ان قراءة ﴿ لقبل عدتهن ﴾ وارده في الصحيح (٥)

(١) بدائع الصنائع ، ١٩٤/٣ ؛ مسائل الروائيتين ، ٢١٠/٢ - ٢١١ .

(٢) سورة الطلاق ، آية ( ١ ) .

(٣) سورة الانبياء ، آية ( ٤٧ ) .

(٤) انظر : تفسير القرطبي ، ١١٥/٣ ؛ مواهب الجليل من ادلة خليل ، ٢٠٠/٣ .

(٥) مسلم ، الصحيح ، كتاب الطلاق ، باب تحريم طلاق الحائض (١) حديث ( ١٤٧١/١٤ ) ، ١٠٩٨/٢ .

وهى تنفى أن تكون اللام بمعنى فى وافادات معنى استقبال عدتهن وهـذا استعمال محقق فى العربية ، يقال : خرج لثلاث بقين ، واذا تقزّر ذلك فمن قال : الاقراء الحيض فقد عمل بالآية وطلق قبل العدة (١) .

(٢) واستدلوا من جهة السنه بما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما انه طلق امرأته وهى حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( مره فليراجعها ، ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ، ثم ان شاء امسك بعد ، وان شاء طلق قبل ان يممس فتلك العدة التى أمر الله ان تطلق لها النساء ) (٢) .

وجه الدلالة : أن النبى صلى الله عليه وسلم أشار الى الطهر وأخبر أنه العدة التى أمر الله أن تطلق لها النساء ، فدل ذلك على أن القرء المعتبر فى العدة هو الطهر (٣) .

### المناقشة :

نوقش الاستدلال بالحديث بانه ليس فى لفظه دلالة على أن المعتبر فى الاعتداد به هو الطهر دون الحيض ، بل أنه دل على أنه لو طلقها فى آخر الطهر فحاضت عقيب الطلاق بلا فصل فان عدتها ينبغى أن تكون الحيض دون الطهر بمقتضى لفظه صلى الله عليه وسلم ، اذ ليس فى اللفظ ذكر حيض بعد الطلاق ولا طهر ، فاذا حاضت عقيب الطلاق كان ذلك عدتها ، ولم يفرق احد فى اعتبار الحيض بين وجوده عقيب الطلاق ومتراخيا عنه ، فأوجب ذلك ان يكون الحيض هو المعتبر به من الاقراء دون الطهر (٤) .

(١) انظر : زاد المعاد ، ٦٢٩/٥ ؛ الجصاص ، احكام القرآن ، ٦٣/٢ ؛ فتح القدير ، ١٣٨/٤ .

(٢) اخرجہ البخارى ، الصحيح ، كتاب الطلاق ( ٦٨ ) باب قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ۖ ۞ (١) حديث ( ٥٢٥١ ) ٤٠٠/٣ ؛ مسلم ، الصحيح ، كتاب الطلاق ( ١٨ ) باب تحريم طلاق الحائض ( ١٠ ) حديث ( ١٤٧١/١ ) ، ١٠٩٣/٢ .

(٣) انظر : المحلى ، ٢٦١/١٠ .

(٤) انظر : الجصاص ، احكام القرآن ، ٦٢/٢ .

(٣) واستدلوا ايضا بان هذا القول هو قول عدد من الصحابة والتابعين كعائشه وزيد بن ثابت وابن عمر والفقهاء السبعة (١)، فقد روى عن عائشة رضى الله عنها انها قالت : اتدرون ما الاقراء ؟ الاظهار (٢)، ونقل عن ابى بكر بن عبد الرحمن انه قال : ما ادركت احدا من فقهاءنا الا وهو يقول هذا ، يريد الذى قالت عائشة (٣) .

### المناقشة :

نوقش ذلك بانه معارض بما عليه العمل عند معظم اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم من أن الأقراء المراد بها الحيض ، يقول الترمذى ( والعمل على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ) (٤) .

(٤) واستدلوا من جهة اللغة فقالوا : ان الحيضة مؤنثه والطهر مذكر فلو كان القرء الذى يراد به الحيض لما ثبت فى جمعه الهاء . لأن الهاء لا تثبت فى جمع المؤنث فيما دون العشرة ، وايضا فان الاشتقاق يدل على ذلك ، لأن القرء مشتق من قرأت الماء فى الحوض اذا جمعتـه ، فزمان اجتماع الدم هو زمان الطهر (٥) .

### المناقشة :

ناقش صاحب الفتح دليلهم السابق بقوله " وتمسكهم بتأنيث العدد فى قوله تعالى ﴿ ثلاثة قروء ﴾ ليس بشيء ، لأن الشيء اذا كان له اسمان

(١) انظر : المحلى ، ١٥٧/١٠ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، ٤١٥/٧ ؛

زاد المعاد ، ٦١٧/٥ .

(٢) مالك ، الموطأ ، ٥٧٨/٢ ؛ الشافعى ، محمد بن ادريس ، الام ،

( القاهرة : دار الشعب ، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م ) ، ١٩١/٥ .

(٣) الأم ، ١٩٢/٥ .

(٤) سنن الترمذى ، ٤٨٨/٣ .

(٥) انظر : بداية المجتهد ، ٦٧/٢ .

مذكر - ومؤنث - كالبر والحنطة ، ولا تأنيث حقيقى ، يؤنث عدده اذا اضيف الى اللفظ المذكر ويذكر اذا اضيف الى المؤنث ، وفى العربية اذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا ، وبالعكس فوجهان ومانحن فيه كذلك فان للدم اسمين مذكرا وهو القرء ومؤنثا وهو الحيض فحين اضيف الى المذكر انث ، وكذا على الاصل الآخر فان الدم مذكر والقرء مذكر فيؤنث عدده (١) .

### (( الرأى الراجح ))

بعد هذا العرض لأدلة الفريقين ومناقشتها يترجح لنا قول القائلين بان القرء فى الشرع هو الحيض وذلك لما يلى :

(١) أن هذا القول هو قول كثير من السلف ، منهم الخلفاء الراشدون وكثير من الصحابة والتابعين .

(٢) ان الأدلة التى استدل بها اصحاب هذا القول اقوى واصح واسلم :

(أ) فاقامة الاشهر مقام الحيض للصغيره الآيسة دليل على أن الاصل هو الحيض فى احتساب العده ، والشرط فى اقامة البدل عدم المبدل عنه .

(ب) أن قوله تعالى ﴿ والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء ﴾ ظاهر منه أن الاعتداد يكون بثلاثة قروء كاملة ، لأن ( ثلاثة قروء ) اسم موضوع لعدد محصور ، لايجوز ان يراد به ما هو اقل منه حقيقة أو مجازا ، والقول بان القرء هو الطهر يقتضى ان الميرة اذا طلقت فى طهرها تعتد قرآين وبعض الثالث وهذا خلاف المنصوص فى الآيه ، بخلاف تفسير القرء بالحيض فانها اذا طلقت طاهرا ، اعتدت ثلاث حيض كامله وفق نص الآيه .

(ج) ان الاحاديث الواردة عن الرسول صلى الله عليه وسلم جئنا بها باستعمال القرء بمعنى الحيض كما فى قوله صلى الله عليه وسلم ( دعى الصلاة ايام اقرائك ) وقوله ( المستحاضة تدعى الصلاة ايام

(١) فتح القدير ، ١٣٨/٤ ؛ بدائع الصنائع ، ١٩٤/٣ .

اقرائها ( وقوله لفاطمه بنت ابي حبيش ) انما ذلك عرق فانظري اذا اتى قروك فلا تصلى ) .

(د) ان الرسول صلى الله عليه وسلم جعل عدة الأمة على النصف من عدة الحره وجاءت الاحاديث ببيان ان عدة الأمة حيضتان ، وقام الاجماع على ان الجوارى يكون استبراؤها بحیضة كما نقل ذلك الرازى فى تفسيره ، ومعلوم ان مقصود العده هى استبراء الرحم ، ولا تفاوت بين الأمة والحره فى مايقع به انتضاء العده ، بل التفاوت فى المقدار فالأمة تعتد نصف ماتعتد به الحره ، من غير اختلاف فى جنس هذه العده ، فدل ذلك أن عدة الحره تكون بالحیض .

(٣) أن ادلة القائلين بان القرء يطلق على الطهر قد نوقشت بما يجعلها محتمله ومرجوحه بما سبق عرضه وبيانه ومنها :

(أ) استدلالهم بقوله تعالى ﴿ فطلقوهن لعدتهن ﴾ مبنى على أن السلام للظرفيه بمعنى فى اى فى عدتهن والوقت الذى تطلق فيه المرأة هو وقت الطهر ، نوقش بمنع أن يكون اللام للظرفيه ، لأن المقصود بالآيه هو الطلاق قبل العده كما جاء ذلك مصرحاً به فى صحيح مسلم فمعنى لعدتهن اى مستقبلات لعدتهن اذ لايمكن حمل الآيه على الطلاق فى العده لأنه سببها ، والسبب يتقدم المسبب .

(ب) ان ماروى عن عائشه وابن عمر من قولهم بان الاقراء هى الاطهار معارض بما نقل عنهم ايضا من ان العده الاقراء وايضا فان الخلفاء الراشدين وكثير من الصحابه يقولون بخلاف قولهما .

(ج) قولهم ان الحيضة مؤنثه والطهر مذكر ، فلو كان القرء الحيض لما ثبت فى جمعه الهاء لأنها لاتثبت فى جمع المؤنث فـ ~~فيمثلونها~~ دون العشره ، رد بان اللغة لاتمنع من تسمية شئ باسم التذكير ، والتأنيث كالبر والحنطه ، فيقال هذا بر وهذه حنطه ، وان كان البر والحنطه شيئا واحدا ، فكذا القرء والحيض اسم للدم المعتاد وأحد الاسمين مذكر وهو القرء ، فيقال ثلاثة قروء والآخر مؤنث ، فيقال ثلاث حيض .

(٤) أن القول بأن القرء هو الحيض فيه تحقيق مصلحة للزوجين — وذلك باطالة المدة التي يحق للزوج فيها مراجعة زوجته ، فربما ظهر للزوج خلال تلك المدة أنه قد استعجل أمرا كانت له فيه إناه ، فيكون في الوقت متسع للرجوع .

#### ثمرة الخلاف في هذه المسألة :

الحكم بترجيح الطهر أو الحيض لمعنى القرء ، يترتب عليه تحديد الوقت الذي تنقضى فيه عدة المطلقة الرجعية التي تحيض ، فمن قـال أن المراد بالقرء الطهر ، حكم بانتهاء العدة بدخول المعتدة في حيضتها الثالث ، وانقطاع رجعتها لمطلقها بذلك ، ومن قال أن المراد بالقرء الحيض ، حكم بانتهاء العدة بطهارتها من حيضتها الثالث ، قال ابن رشد " والفرق بين المذهبين هو أن من رأى أنها الاطهار رأى أنها إذا دخلت الرجعية عنده في الحيضة الثالث لم يكن للزوج عليها رجعه وحلت للزوج ومن رأى أنها الحيض ، لم تحل عنده حتى تنقضى الحيض — الثالث " (١) .

---

(١) بداية المجتهد ، ٦٧/٢ ، تفسير الرازي ، ٩٥/٦ .

المبحث الرابع  
في الرجعة  
وفيه المسألة التالية :

جـواز ارجاع المطلقة ما لم تغتسل من حيضتها الثالثة

## جواز ارجاع المطلقة مالم تفتسل من حيضتها الثالثه

### تعريف الرجعه لغه :

الرجعة بفتح الراء وكسرهما والفتح افصح هي المره من الرجوع ،  
• أى الرده الى الزوج (١) .

### تعريف الرجعه فى اصطلاح الفقهاء :

اختلفت عبارات الفقهاء فى تعريف الرجعه :

- (١) عرفها الحنفية بأنها : " استدامة الملك القائم فى العــــــده  
• بنحو راجعتك " (٢) .
- (٢) وعرفها المالكية بأنها : " رفع الزوج أو الحاكم حرمة متعة  
الزوج بزواجه بطلاقها " (٣) .
- (٣) وعرفها الشافعية بأنها : " رد المرأة الى النكاح من طلاق غير  
بائن فى العده على وجه مخصوص " (٤) .
- (٤) وعرفها الحنابلة بأنها : " اعادة مطلقة غير بائن الى ماكانت  
اليه بغير عقد " (٥) .

وهذه التعاريف كلها تدور حول معنى هو ان الرجعه هي اعادة الرجل  
مطلقة اليه ورفع حرمة استمتاعه به ، وذلك فى وقت مخصوص وهو زمــــن  
العهده وبشرط ان يكون الطلاق غير بائن وذلك وفق شروط معينه .

- 
- (١) انظر : المطرزي ، المغرب ، مادة ( رج ) .
  - (٢) الباب شرح الكتاب ، ٥٣/٣ ، فتح القدير ، ١٤/٤ .
  - (٣) جواهر الاكليل ، ٣٦٢/١ ، مواهب الجليل ، ٩٩/٤ .
  - (٤) نهاية المحتاج ، ٥٧/٧ ، مغنى المحتاج ، ٣٣٥/٣ .
  - (٥) كشف القناع ، ٤٣١/٥ ، شرح المنتهى ، ١٨٢/٣ .



الآثار الواردة من ابى بكر :

(١) عن مكحول ( أن ابابكر وعمر وعثمان وعليه وابن مسعود وأبا موسى الأشعري وأبا الدرداء وعبيدة بن الصامت قالوا : هو أحق برجعته مالم تغتسل من حيضتها الثالثة ) (١) وفى رواية ( يرثها وترثه مادامت فى العدة ) (٢) .

(٢) وعن الشعبى و عن ثلاثة عشر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الخير فالخير منهم ابوبكر وعمر وابن عباس أنه احق بها مالم تغتسل من الحيضة الثالثة ) (٣) .

فصل الآثار :

دلت هذه الآثار من فقه ابى بكر الصديق رضى الله عنه على أنه كان يرى جواز ارجاع المطلقة مالم تغتسل من حيضتها الثالثة ، فانقطاع دم الحيضة الثالثة عند المطلقة لا يمنع من جواز ارجاعها الى زوجها بدون عقد ولا مهر حتى تغتسل منها .

آراء الفقهاء فى الوقت الذى تنقطع فيه رجعة المطلقة ذات الاقراء :

حكم هذه المسألة هو فى واقعه ثمرة للخلاف الذى وقع فى المسألة السابقة ، فمن رأى أن القرء يطلق ويراد به الحيض قال ان رجعة المطلقة الرجعية اذا كانت من ذوات الاقراء اذا طلقت طاهرا تنقطع بانقضائها

- 
- (١) أخرجه سعيد بن منصور ، السنن ، باب الرجل يطلق امرأته فتحيض ٠٠٠ ، اثر رقم ( ١٢٢٣ ) ، ٢٩٢/١ ، أخرجه بسنده قال : حدثنا سعيد نا اسماعيل بن عباس عن عبيد الله بن عبيد الكلاعى ٠٠٠ ، ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب الطلاق ، باب من قال هو احق برجعته مالم تغتسل من حيضتها الثالثة ، ، ١٩٣/٥ ؛ الهندي ، كنز العمال ، اثر رقم ( ٢٧٨٨٢ ) ، ٦٦٤/٦ .
- (٢) فى رواية ابن ابى شيبه .
- (٣) أخرجه ، ابن حزم ، المحلى ، من طريق وكيع عن عيسى الحناط عن الشعبى ، ٢٥٩/١٠ .

حيضتها الثالثه ، ومن قال ان القرء يطلق ويراد به الطهر ، قلنا ان رجعة المطلقه الرجعيه اذا طلقت طاهرا تنقطع بدخولها فى حيضتها الثالثه ، على تفصيل لهم فى ذلك سيأتى بيانه .

هذا وقد وقع الاجماع على أن الزوجه الحرة اذا طلقت قبل الدخول فلا عدة عليها وتنقطع رجعتها لزوجها وتحل للزواج بمجرد الطلاق ، لقوله تعالى ﴿ يا أيها الذين اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها ﴾ (١) ، كما وقع الاجماع على ان عدة المطلقة المدخول بها اذا كانت حاملا تنتهى بوضع الحمل ، لقول الله تعالى ﴿ وأولات الاحمال أجلهن ان يضعن حملهن ﴾ (٢) كما وقع الاجماع على أن عدة الكبيره الآيسه من المحيض والصغيرة التى لاتحيض تنتهى بانتهاء ثلاثة اشهر من وقوع الطلاق ، لقوله تعالى ﴿ واللائى يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللائى لم يحضن ﴾ (٣) .

كما وقع الاجماع على أن الحيضة التى تطلق فيها المرأة لاتحتسب من العده ، كما اتفق الفقهاء الذين يرون ان القرء هو الطهر على ان الطهر الذى تطلق فيه المرأة يحتسب قرءا من عدتها سواء قلت مدته أو كثرت ولم يخالف فى ذلك الا الزهرى الذى رأى أنه لا يحتسب من العده (٤) .

ولكن وقع الخلاف بين من يرى أن القرء هو الحيض فى تحديد وقت انقطاع الرجعة بعد اتفاهم على أن العدة ثلاث حيضات ، هل تنقطع بانقطاع الدم او بالاغتسال او غير ذلك :

- 
- (١) سورة الاحزاب ، آية ( ٤٩ ) .
  - (٢) سورة الطلاق ، آية ( ٤ ) .
  - (٣) سورة الطلاق ، آية ( ٤ ) .
  - (٤) انظر : بداية المجتهد ، ٦٦/٢ ، ٦٧ ؛ المغنى ، ١٠٢/٨ ؛ تفسير القرطبي ، ١١٦/٣ - ١١٧ ؛ الجصاص ، احكام القرآن ، ١٠٢/٨ ؛ زاد المعاد ، ٦٠٢/٥ وما بعدها .

هنالك عدة اقوال فى ذلك :

**القول الأول :** ان الرجعه لاتنقطع الا بالاغتسال من الحيضة الثالثة ،

وهو قول ابى بكر الصديق ، وبه قال بقية الخلفاء الراشدين وابى مسعود ، وأبو موسى ، وعباده وأبو الدرداء ومعاذ بن جبل وابن عباس وابى بن كعب ونقل عن ابن المسيب والنووى واسحاق بن راهويه وغيرهم بل نقل عن شريك (١) انه قال لاتنقطع الرجعه وان فرطت فى الغسل عشرين سنة (٢) . وهذا مذهب الحنابلة ، جاء فى الاقتناع " واذا انقطع دمها من الحيضة الثالثة لم تحل للزواج حتى تغتسل وان فرطت فى الاغتسال مدة طويله " (٣) قال صاحب الانصاف " وهو المذهب " (٤) .

**القول الثانى :** ان الرجعه تنقطع بانقطاع دم الحيضة الثالثة :

وبه قال طاووس وسعيد بن جبير والأوزاعي (٥) .

**القول الثالث :** ان الرجعه لاتنقطع حتى يمضى وقت الصلاة التى

ظهرت فى وقتها . وهو قول سفيان الثورى (٦) .

(١) هو شريك بن عبدالله بن الحارث النخعى الكوفى ، ابو عبدالله : عالم بالحديث ، فقيه ، اشتهر بقوة ذكائه وسرعة بديهيته ، استقضى المنصور العباسى على الكوفة سنة ( ١٥٣ هـ ) ، ثم عزله وأعاد المهدى ، فعزله موسى الهادى ، وكان عادلا فى قضاءه ، ولد فى بخارى وتوفى بالكوفة عام ( ١٧٧ هـ ) .

انظر : وفيات الاعيان ، ٤٦٤/٢ ؛ تذكرة الحفاظ ، ٢٣٢/١ ، الاعلام ؛ ١٦٣/٣ .

(٢) انظر : الاشراف على مذاهب العلماء ، ص ٣٠٥ ؛ المروزي ، اختلاف العلماء ، ص ١٣٧ ؛ تفسير القرطبى ، ١١٧/٣ ؛ عبدالرزاق ، المصنف ، ٣١٥/٦ وما بعدها ؛ المحلى ، ٢٥٨/١٠ ؛ سنن البيهقى ، ٤١٧/٧ ؛ بداية المجتهد ، ٦٨/٢ ؛ الجصاص ، احكام القرآن ، ٥٥/٢ ؛ المغنى ، ١٠٣/٨ ؛ زاد المعاد ، ٦٠٢/٥ ، ٦٠٣ .

(٣) الحجاوى ، ١١١/٤ ؛ التنقيح ، ص ٢٤٥ ؛ كشف القناع ، ٤١٧/٥ ؛ شرح المنتهى ، ١٨٥/٣ .

(٤) الانصاف ، ٢٨٠/٩ .

(٥) انظر : الاشراف على مذاهب العلماء ، ص ٣٠٥ ، بداية المجتهد ، ٦٨/٢ ، الجصاص ، احكام القرآن ، ٥٥/٢ ؛ زاد المعاد ، ٦٠٣/٥ .

(٦) انظر : الاشراف على مذاهب العلماء ، ص ٣٠٥ ، المروزي ، اختلاف العلماء ، ص ١٣٧ ؛ زاد المعاد ، ٦٠٣/٥ .

القول الرابع : ان الرجعه لاتنقطع الا بانقطاع الدم من الحيضه الثالثه لعشرة ايام وان لم تغتسل وان انقطع الدم لأقل من عشرة ايام لم تنقطع الرجعه حتى تغتسل او يمضى عليها وقت صلاة او تتيمم وتصلى ، وهو مذهب الحنفيه (١) .

### الأدلة :

أولا: أدلة القائلين بان الرجعه لاتنقطع الا بالاغتسال من الحيضه الثالثه :

(١) قال ابن القيم " وحجة من وقفه على الغسل قضاء الخلفاء الراشدين ، قال الامام احمد: عمر وعلى وابن مسعود يقولون حتى تغتسل من الحيضة الثالثه . قالوا وهم اعلم بكتاب الله ، وحدود ما أنزل على رسوله " (٢) بل ان ابن قدامه يرى ان الصحابة قد اجمعوا على ذلك حيث قال " وجه اعتبار الغسل قول الاكثر من الصحابه ولا مخالف لهم فى عصرهم فيكون اجماعا " (٣) .

### المناقشة :

ويمكن مناقشة هذا الاجماع بعدم التسليم لوجود المخالف ، حيث روى عن عائشه وزيد بن ثابت وابن عمر ان المطلقه اذا دخلت فى حيضتها الثالثه فقد انقطعت الرجعه وحلت للزواج (٤) .

(٢) قالوا " ان المرأه اذا انقطع حيضها صارت فى حكم الطاهرات من وجه ، وفى حكم الحيض من وجه ، والوجوه التى هى فيها حكم الحيض أكثر من الوجوه التى هى فى حكم الطاهرات ، فانها فى حكم الطاهرات فى

(١) انظر : القدورى ، الكتاب ، ٥٦/٣ ؛ الهدايه ، ٢١/٤ .

(٢) زاد المعاد ، ٦٣٩/٥ ، ٦٤٠ .

(٣) المغنى ، ١٠٣/٨ ، ٥٢١/٧ .

(٤) انظر : عبدالرزاق ، المصنف ، ٣١٩/٦ وما بعدها ؛ الاشراف على

مذاهب العلماء ، ص ٣٠٥ ؛ اختلاف العلماء ، ص ١٣٧ ؛ المحلى ،

٢٥٧/١٠ وما بعدها .

صحة الصيام ، ووجوب الصلاة ، وفى حكم الحيض فى تحريم قراءة القرآن عند من حرمه على الحائض ، واللبث فى المسجد ، والطواف بالبيت ، وتحريم الوطء وتحريم الطلاق فى احد القولين ، فاحتاط الخلفاء الراشدين وأكابر الصحابة للنكاح ، ولم يخرجوها منه بعد ثبوته الا بقيد لاريب فيه ، وهو ثبوت حكم الطاهرات فى حقها من كل وجه ازالة لليقين بيقين مثله ، اذ ليس جعلها حائضا فى تلك الاحكام اولى من جعلها حائضا فى بقاء الزوجيه ، وثبوت الرجعه ، وهذا من ادق الفقه وألطفه مأخذاً " (١) .

(٣) قالوا " ولأنها ممنوعه من الازواج لأجل الحيض فوجب ان لا يرتفع ذلك التحريم الا بالغسل كوطء الزوج لزوجته بعد الحيض " (٢) .

(٤) قالوا ايضا " ولأنها ممنوعة من الصلاة بحكم حدث الحيض فلم تبح للزواج قياسا على زمان الحيض " (٣) .

ثانيا : أدلة الفريق الثانى القائلين بانقطاع الرجعه بانقطاع الدم :

(١) قوله تعالى ﴿ والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء ﴾ (٤) .

وجه الدلالة : يستدل بهذه الآية من وجهين :

(١) دلت هذه الآية على ان عدة المطلقه اذا كانت من ذوات الاقراء ثلاثة قروء وقد اكملت الثلاثة قروء بانقطاع دم القرء الثالث ودخولها فى الطهر بدليل وجوب الغسل عليها ووجوب الصلاة ، وفعل الصيام وصحته منها ، فانقطعت رجعتها (٥) .

(٢) أن الآية لم تشترط الغسل فى انقضاء العده ، بل جاءت عامّة واقتصرت على بيان ان العده ثلاثة قروء ، فباكمالها تنقضى العده

---

(١) زاد المعاد ، ٦٤٠/٥ ، المغنى ، ١٠٣/٨ ، مسائل روايتين ، ٢١١/٢ .

(٢) مسائل الروايتين ، ٢١١/٢ .

(٣) سورة البقره ، آيه ( ٢٢٨ ) .

(٤) مسائل الروايتين ، ٢١١/٢ .

(٥) انظر : المغنى ، ١٠٤/٨ .

العامور بها ، فدل ذلك على أن المعتبر في انقضاء العده وانقطاع الرجعه هو مجرد انقطاع الدم من الحيضه الثالثه ، فالزيادة مخالفة للنص فلا يعول عليها (١) .

### المناقشة :

يناقش بان الآيه لم تتعرض للغسل بنفى ولا اثبات وانما علق الحل والبيئونه بانقضاء الاجل ، والخلفاء الراشدون اوجبوا الغسل وهم اعلم بكتاب الله وحدوده وما أنزل الله فوجب أخذ ذلك عنهم (٢) .

(٣) ( ولان انقضاء العده يتعلق به بينونتها من الزوج وحلها لغيره ، فلم يتعلق بفعل اختياري من جهة المرأة بغير تعليق الزوج كالطلاق . وسائر العدد ، ولأنها لو تركت الغسل اختيارا او لجنون ونحوه لم تحل ) (٣) .

### المناقشة :

ويمكن مناقشة ذلك بان انقطاع الدم مع بقاء اثره يعتبر جزءا من الحيض الذي هو القرء ، والمرأة قبل اغتسالها غير طاهرة ، والله امرنا بعدم قربان الحائض الا بعد تطهرها بقوله ﴿ ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فاتوهن من حيث امركم الله ﴾ (٤) ، فلا بد من الغسل للتيقن من انقضاء القرء ، وثبوت تحريمها على الزوج وتحليلها لغيره ولا يبنى على الظن ، بل لابد من اليقين ، واليقين لا يحصل الا بالغسل ، وايضا فليس تحريمها على زوجها بأولى من تحليلها لغيره فوجب العمل بالأصل وهو بقاء ما كان على ما كان ، حتى يثبت خلافه .

(١) انظر : مسائل الروايتين ، ٢/٢١١ .

(٢) انظر : زاد المعاد ، ٥/٦٣٩ .

(٣) المغنى ، ٧/٥٢١ .

(٤) سورة البقره ، آية ( ٢٢٢ ) .

ثالثا : دليل القائلين بان الرجعة لاتنقطع الا بانقضاء وقت الصلاة

التي طهرت في وقتها :

قالوا " لأنه لما مضى عليها وقت الصلاة صارت الصلاة ديناً في ذمتها وهذا من احكام الطاهرات اذ لاتجب الصلاة على الحائض فلا تصيـر ديناً عليها فاستحكم الانقطاع بهذه القرينة فانقطعت الرجعة " (١) .

رابعا : أدلة الفريق الرابع وهم الحنفية :

استدلوا بالكتاب والسنة واجماع الصحابة .

أما الكتاب :

(١) ف قوله تعالى ﴿ ولاتقربوهن حتى يظفرن ﴾ (٢) .

وجه الدلالة : أن معنى قوله ﴿ يظفرن ﴾ اي يغتسلن

والحائض قبل غسلها منهن عن قربانها ووطئها فكذلك عدتها ينبغى ان لاتنتهى الا بعد اغتسالها (٣) .

(٢) أما السنة : فما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال ( الزوج احق برجعته مادامت في مغتسلها ) وروى ( ما لم تغتسل من الحيض الثالثه ) (٤) .

المناقشة :

ويناقش هذا الحديث بانه لا أصل له في كتب الحديث المعتمدة فلا

تقوم به حجة ، والصحيح فيه انه اثر مروى عن بعض الصحابة فقد قال بهذا القول ابن مسعود وعمر بن الخطاب وعلى بن ابي طالب وثلاثة عشر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (٥) .

(١) بدائع الصنائع ، ١٨٤/٣ .

(٢) سورة البقره ، آية ( ٢٢٢ ) .

(٣) انظر : بدائع الصنائع ، ١٨٣/٣ .

(٤) لم اقف عليه في ما اطلعت عليه من كتب الحديث .

(٥) انظر : العثماني/ظفر احمد وأشرف التهانوي ، اعلاء السنن ، تحقيق :

محمد عثمانى ، (كراتشى : ادارة القرآن والعلوم الاسلاميه ) ، ٢٥٣/١١ .

(٣) واستدلوا كذلك بإجماع الصحابة حكاة الكاساني وقال " فاتفتت الصحابة رضى الله عنهم على اعتبار الغسل " (١) .

(٤) وأما الدليل على أن الدم إذا انقطع لعشرة أيام انقطعت الرجعة ولو لم تغتسل ، فهو " أن الحيض لا يزيد له على العشرة فبمجرد الانقطاع خرجت من الحيض بيقين فانقضت العدة وانقطعت الرجعة " (٢) وأما الدليل على أن الدم إذا انقطع لأقل من عشرة أيام لم تنقطع الرجعة حتى تغتسل فهو " أن عود الدم محتمل ، فيكون حيضا لبقاء المدة ، فلا بد أن يعتد الانقطاع بحيضة الاغتسال ، أو بلزوم حكم من أحكام الطاهرات ، بأن يمضى عليها وقت صلاه " (٣) .

أما القائلين بأن القرء هو الطهر ، فقالوا أن عدة المطلقة الرجعية ذات الاقراء تنقضى بروية الدم من الحيض الثالث ان طلق طاهرا ، أما ان طلقت في الحيض فلا تنقضى الا بروية المطلقة من الحيض الرابع ، وهذا مذهب المالكية والشافعية وهو قول ابن عباس وهو قول زيد بن ثابت وابن عمر وعائشة والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وابان بن عثمان وابو ثور (٤) .

(١) قال ابن الجلاب " فاذا دخلت المطلقة في الدم من الحيض الثالث ، فقد انقضت عدتها وحل نكاحها " (٥) .

(٢) وجاء في المذهب " وأما آخر العدة ، فقد روى المزني أنها إذا رأت الدم بعد الطهر الثالث انقضت العدة بروية الدم " (٦) .

- 
- (١) انظر : بدائع الصنائع ، ١٨٣/٣ ، ١٨٤ .  
 (٢) الباب شرح الكتاب ، ٥٦/٣ ؛ بدائع الصنائع ، ١٨٤/٣ .  
 (٣) الباب شرح الكتاب ، ٥٦/٣ .  
 (٤) انظر : المغنى ، ١٠٤/٨ ؛ الاشراف على مذاهب العلماء ، ص ٣٠٥ تلخيص الحبير ، ٢٣٢/٣ ؛ احكام الجصاص ، ٥٥/٢ ؛ اختلاف العلماء ، ص ١٣٧ ؛ المحلى ، ٢٥٧/١٠ .  
 (٥) التفريع ، ١١٤/٢ ؛ الكافي في فقه أهل المدينة ، ص ٢٩٢ .  
 (٦) المذهب ، ١٤٣/٢ ؛ المجموع ، ١٣١/١٨ ؛ مغنى المحتاج ، ٣١٩/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ٦٢/٧ .



(١) استدلووا بالأدلة السابقة على ان القرء يطلق على الطهر وقالوا ان المعتده باكمالها ثلاثة اطهار ورويتها لدم الحيضة الثالثة تنقض عدتها وتنقطع رجعتها لأن الله تعالى يقول ﴿ والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء ﴾ وهى قد اكملت ثلاثة قروء فتمت عدتها (١) .

(٢) انه قول من ذكر من الصحابه وقد رويت عنهم آثار تدل على ذلك منها ما روى عن زيد بن ثابت انه قال ( إذا دخلت فى الدم من الحيضه الثالثه فقد برئت منه وبرىء منها ولا ترثه ولا يرثها ) (٢) .

### (( القول الراجح ))

بعد هذا العرض لأقوال الفقهاء وادلتهم فى مسألة تحديد وقت انقطاع الرجعة للمطلقه التى تحيض ، يترجح والله اعلم ماذهب اليه ابوبكر الصديق ومن معه من الصحابه والتابعين والحنابله القائلين أن الرجعه لاتنقطع الا بالاغتسال من الحيضه الثالثه وذلك لما يلى :

(١) ان ادلتهم على تفسير القرء بمعنى الحيض اقوى واصرح وارجح من ادلة غيرهم .

(٢) ان هذا القول قد اتفق عليه معظم فقهاء الصحابه ومن بعدهم من التابعين .

(٣) ان الحائض قبل اغتسالها تمنع من اداء اى عبادته من صلاة أو طواف او قراءة قرآن حتى تطهر وكذلك يمنع زوجها من وطئها حتى تتطهر ، لقوله تعالى ﴿ ولاتقربوهن حتى يطهرن ﴾ (٣) وهذا يدل على أن آثار الحيض لم تنته بعد ، فاصبح انقضاء العدة امرا مشكوكا فيه ، والاصل بقاء العده وبقاء الرجعه حتى يتيقن انقضاء العده .

(٤) ان القول باشتراط الغسل لانقضاء العده قول يحقق مصالح جمه

(١) انظر : المغنى ، ١٠٤/٨ .

(٢) انظر : المغنى ، ١٠٤/٨ ؛ مصنف عبد الرزاق ، ٣١٩/٦ ، ٣٢٠ ، المحلى ، ٢٥٧/١٠ .

(٣) سورة البقرة ، آيه ( ٢٢١ ) .

للزوجين فى تدارك الطلاق ، وعودة الحياة الزوجية الى سابق عهدها حيث ان فيها تطويلا لآمد الرجعه بين الزوجين ، ولذلك كانت فتاوى السلف مراعية لهذا الجانب ، فقد روى ان امرأة جاءت هى وزوجها الى عمر ، فقالت يا أمير المؤمنين ، ان زوجى طلقنى ، فانقطع عنى الدم منذ ثلاث حيض ، فأتانى وقد وضعت مائسى ، ورددت بابى ، وخلعت ثيابى ، فقال : قد راجعتك فقال عمر لابن مسعود : ماترى فيها ؟ قال : ارى انها امرأته مادون ان تحل لها الصلاة قال عمر وانا ارى ذلك (١) .

(٥) ان قول شريك بان رجعتها لاتنقطع وان فرطت فى الغسل عشرين سنه ، قول مردود ، لأن ذلك خلاف قول الله ﴿ ثلاثة قروء ﴾ ، فعشرون سنه لوجبت بالاقراء لتجاوزت مائتى قرء ، فتفريطها فى الغسل يترتب عليه تركها للصلاه ، وتركها للصلاه يترتب عليه كفرها ، وكفرها سبب للتفريق بينها وبين زوجها ، فضلا عن سقوط العده بهذا التفريط (٢) .

(٦) أن تقييد الحنفية لانقطاع الرجعه بانقطاع الدم من الحيضه الثالثه لعشرة ايام وان لم تغتسل مبنى على اصلهم أن اكثر مدة الحيض عشرة ايام وهذه دعوى مذهبيه فالمسأله فيها خلاف مشهور ، حيث يرى غير الحنفية ان اكثر مدة الحيض خمسة عشر يوما (٣) وهذا يدل على عدم تيقن انقطاع الدم بمرور عشرة ايام لاحتمال عودة فسى بقيه الخمسة عشر يوما التى ذكرها غيرهم ، فالعبره بانقطاع الدم والتأكد من ذلك بالاغتسال .

(٧) ان قول الشافعية والمالكية فى انقضاء العده وانقطاع الرجعه لذات الاقراء برؤية الدم بعد انقضاء ثلاثة أظهار، قول مرجح لان مبناه على ان القرء بمعنى الطهر وهو قول قد سبق بيان مرجوحيته والله اعلم .

- 
- (١) عبدالرزاق ، المصنف ، ٣١٦/٦ ، البيهقى ، السنن الكبرى ، ٤١٧/٧ .  
 (٢) انظر : المغنى ، ٥٢١/٧ .  
 (٣) وهم المالكية ، انظر : بلغة السالك ، ٨٧/١ ، الكافى فى فقه الامام مالك ، ٣٢ ، ٣١ .

## المبحث الخامس

في الخنقة

وفيها المسألة التالية :

جواز أخذ الأب من مال ابنه ما يسد حاجته الضرورية

## جواز أخذ الأب من مال ابنه ما يسد حاجته الضرورية

### الروايات الواردة من أبي بكر :

(١) عن قيس بن أبي حازم (١) قال ( حضرت ابابكر الصديق رضی الله عنه فقال له رجل يا خليفة رسول الله ، هذا يريد أن يأخذ مالي كله ويحتاجه ، فقال ابوبكر رضی الله عنه : انما لك من ماله مايكفيك ، فقال يا خليفة رسول الله : اليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( انت ومالك لابيك ) (٢) ، فقال ابوبكر رضی الله عنه ارض بما رضى الله به ) وزاد البيهقي في روايه ( فقال ابوبكر رضی الله عنه : انما يعنى بذلك النفقة ) (٣) .

(١) هو قيس بن أبي حازم البجلي ، ابو عبد الله الكوفي ، ادرك الجاهلية ورحل الى النبي صلى الله عليه وسلم لمبايعته فقبض وهو فـ في الطريق ، وابوه له صحبه ، روى عن الخلفاء الراشدين وغيرهم ، وهو الذي يقال انه اجتمع له ان يروى عن العشرة ، ثقه ، مات بعد التسعين او قبلها .

انظر : تهذيب التهذيب ، ٣٤٦/٨ ، تقريب التهذيب ، ١٢٧/٢ .  
(٢) أخرجه احمد ، المسند ، ٢٠٤/٤ ؛ السنن ، كتاب التجارات (١٢) باب مال الرجل من مال ولده ( ٦٤ ) ، حديث ( ٢٢٩٠ ) ، ٧٦٨/٢ ، ابوداود ، السنن ، كتاب البيوع والاجارات ( ١٧ ) باب في الرجل يأكل من مال ولده ( ٧٩ ) حديث ( ٣٥٣٠ ) ، ٨٠٢/٣ ، الطبراني ، المعجم الصغير ، ٨/١ .

قال البوصيري ( اسناده صحيح رجاله ثقات على شرط البخاري ) ، مضاجح الزجاجة ، ٣٧/٣ .

(٣) أخرجه البيهقي بسنده ، قال : اخبرنا ابو عبد الله الحافظ وابوبكر احمد بن الحسن القاضي وابو عبد الله اسحاق بن محمد بن يوسف السوسي قالوا نا ابو العباس بن يعقوب نا محمد بن اسحاق الصنعاني نا الفيض وثيق عن المنذر بن زياد الطائي نا اسماعيل بن ابي خالد عن قيس بن أبي حازم ، السنن الكبرى ، كتاب النفقات ، باب نفقة الابوين ، ٤٨١/٧ ، الهيثمي ، مجمع الزوائد ، باب في مال الولد ، ١٥٩/٤ ، الهندي ، كنز العمال ، اثر رقم (٤٥٩٢٧) ، ٥٧٧/١٦ ، وقد عزاه الى الطبراني في الأوسط .

والاثر لا يصح لأن مداره على المنذر بن زياد الطائي وهو متروك الحديث ، كما بين ذلك ابن حجر والهيثمي والبيهقي .

التعليق على الآثار :

هذه الآثار لاتصح نسبتها الى ابي بكر الصديق رضى الله عنه لأن اسانيدھا ضعيفة واهيه ، وقد درج كثير من الفقهاء على الاحتجاج بها فى كتبهم مع عدم صحتها وضعفها ، ولذلك فانى آثرت ان اذكر هذه الآثار وابين ماقاله المحدثون فيها حتى يعلم أنها ليست من فقه ابي بكر ولا تصح للاحتجاج بها .

ولا خلاف بين الفقهاء فى ان نفقة الأب المحتاج على ولده اذا كان موسرا (١) ، ولن اعرض لأقوال الفقهاء وآرائهم فى تفصيلات هذه المسألة لشبوت عدم صحة نسبتها الى ابي بكر .

---

== وغيرهم ، ولذلك فلا يعد هذا الاثر من فقه ابي بكر لعدم صحته ، يقول ابن الصلاح " اذا قالوا متروك الحديث او ذاهب الحديث او كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهى المرتبة الرابعة ( علوم الحديث ، ص ١١٣ ؛ القاسمى ، قواعد فى علوم الحديث ، ص ٢٥٣ . انظر : البيهقى ، السنن الكبرى ، ١٨١/٧ ؛ تلخيص الحبير ، ١٩٠/٣ ، مجمع الزوائد ، ١٥٩/٤ ؛ الالبانى ، محمد ناصر الدين ، ارواء الغليل ، الطبعة الثانية ( بيروت : المكتب الاسلامى ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ) ، ٣٢٩/٣ .

(١) انظر : الاختيار لتعليل المختار ، ١١/٤ ؛ الشرح الكبيير ، ٥٢٢/٢ ؛ التفريع ، ١١٣/٢ ؛ مغنى المحتاج ، ٤٤١/٣ ، نهاية المحتاج ، ٢٢٠/٧ ؛ شرح المنتهى ، ٢٥٤/٣ - ٢٥٥ ، الاقنعا ، ١٤٨/٤ .

## المبحث السادس

### ففي الحضانة

وفيه المسائل التالية :

- السؤال الأول : حضانة الطفل لأمه مالم تتزوج .
- السؤال الثاني : سقوط حضانة الأم لو لدها بالزواج .
- السؤال الثالث : حضانة الطفل تصير لجده لأمه بعد زواج أمه .
- السؤال الرابع : تنتهي حضانة الطفل لأمه بعد أن يشب ويكبر .
- السؤال الخامس : حضانة الطفل بعد كبره تكون لمن يختار من والديه .
- السؤال السادس : نفقة الطفل مدة الحضانة على أبيه .

## السؤال الأولي : حضانة الطفل لأمه مالم تتزوج .

### تعريف الحضانة في اللغة :

الحضانة هي ضم الشيء الى الحضن ، وهو الجنب او الصدر والعضدان ومابينهما ، يقال : حضن الطائر افرأه واحتضنها ، اذا ضمها الى جناحه ، وحضنت الأم طفلها ، ضمته في جنبها او صدرها ، ومن معانيها النصره والايواء ، يقال حضنه واحتضنه اي اواه ونصره (١) .

### تعريف الحضانه في اصطلاح الفقهاء :

(١) عرفها الحنفية بانها : " تربية الولد لمن له حقه في الحضانه " (٢) وقال الكاساني " فحضانه الام ولدها هي ضمها اياه الى جنبها واعتزالها اياه من ابيه ليكون عندها فتقوم بحفظه وامساكه وغسل ثيابه " (٣) .

(٢) وعرفها المالكية بانها " حفظ الولد في مبيته ومؤنة طعامه ولباسه ومضجعه وتنظيف جسمه " (٤) .

(٣) وعرفها الشافعية بانها " تربية من لا يستقل باموره بما يصلحه ويقيه عما يضره ولو كبيرا مجنونا " (٥) .

(٤) وعرفها الحنابلة بأنها " حفظ من لا يستقل بنفسه وتربيته حتى يستقل بنفسه " (٦) .

- 
- (١) انظر : مادة ( حضن ) في : لسان العرب ، المعجم الوسيط .
  - (٢) حاشية ابن عابدين ، ٥٥٥/٣ .
  - (٣) بدائع الصنائع ، ٤٠/٤ .
  - (٤) مواهب الجليل ، ٢١٤/٤ ؛ بلغة السالك ، ٥٢٧/١ ؛ جواهر الاكلیل ، ٤٠٨/١ .
  - (٥) الشربيني ، الاقناع ، ١٤٠/٢ ؛ تحفة المحتاج ، ٣٥٣/٨ ؛ مغني المحتاج ، ٤٥٢/٣ .
  - (٦) الانصاف ، ٤٢٦/٩ ؛ شرح المنتهى ، ٢٦٣/٣ .

وهذه التعاريف كلها تجتمع لبيان أن الحضانه هي القيام برعاية  
الولد الصغير ذكرًا كان أو أنثى حتى يبلغ سنا معينًا ، وهذه الرعايه  
تشمل الاهتمام بشئون الطفل المتعلقة بمأكله ومشربه وملبسه ونظافته  
وخدمته .

### الأثار الواردة من ابى بكر :

- (١) عن عكرمه قال : خاصم عمر ام عاصم (١) فى عاصم الى ابى بكر  
فقضى لها به مالم يكبر أو يتزوج فيختار لنفسه ، قال : (هى أعطف والطف  
وارق وأرضى وارحم ) (٢) وفى روايه ( وهى احق بولدها مالم تزوج ) (٣) .
- (٢) وعن سعيد بن المسيب ( ان عمر بن الخطاب طلق ام عاصم ثم  
أتاها عليها وفى حجرها عاصم ، فاراد أن يأخذها منها فتجاذباه بينهما  
حتى بكى الغلام ، فانطلقا الى ابى بكر فقال له ابوبكر : ياعمر مسحها  
وحجرها وريحها خير له منك حتى يشب الصبى فيختار ) (٤) .

(١) هى جميله بنت عاصم بن ابى الأقلح ، وقيل اسم والدها ثابت ،  
تزوجها عمر بن الخطاب سنة ( ٧ هـ ) فولدت له عاصم ، كان اسمها  
عاضيه ، فسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم جميله ، تزوجت  
بعد عمر يزيد بن حارثه بعد عمر فولدت له عبدالرحمن بن يزيد ،  
وكانت ممن بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
انظر : طبقات ابن سعد ، ٣٤٦/٨ ؛ الاستيعاب ، ٢٦٣/٤ ؛ الاصابه ،  
٢٦٢/٤ .

(٢) أخرجه ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب الطلاق ، باب ما قالوا فى  
الرجل يطلق امرأته ، أخرجه بسنده . قال : حدثنا ابوبكر قال  
نا مروان بن معاويه عن عاصم عن عكرمه ، ٢٣٦/٥ ؛ عبدالرزاق ،  
المصنف ، باب اى الابوين احق بالولد ، أثر ( ١٢٦٠٠ ) ، ١٥٤ / ٧ ،  
الهندي ، كنز العمال ، اثر رقم ( ١٤٠٢٠ ) ، ٥٧٦/٥ ، والأثر ضعيف  
لأن عكرمه لم يسمع من ابى بكر ، ارواه الفليل ، ٢٤٤/٧ - ٢٤٥ .

(٣) فى روايه عبدالرزاق .

(٤) أخرجه ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب الطلاق ، باب ما قالوا فى  
الرجل يطلق امرأته ، أخرجه بسنده قال : حدثنا ابوبكر قال نا  
محمد بن بشر قال نا سعيد ابن ابى عرويه عن قتاده ، ٢٣٨/٥ .



(٣) وعن زيد بن اسحاق أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه حين خاصم الى ابى بكر رضى الله عنه فى ابنه ففض به ابوبكر رضى الله عنه لأمه ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ( لاتوله والده عن ولدها ) (١) (٢) .

(٤) وعن ابن عباس رضى الله عنه قال ( طلق عمر بن الخطاب امرأته الانصاريه - أم ابنه عاصم - فلقيها تحمله بمحسر ، ولقيه قد فطم ومشى ، فأخذه بيده لينتزعه منها ، ونازعها أياها ، حتى اوجع الغلام وبكى ، وقال : أنا أحق بابنى منك ، فاختصما الى ابى بكر ، ففض لها به ، وقال ريحها ، وحرها ، وفرشها خير له منك ، حتى يشب ويختار لنفسه ) (٣) .

(٥) وعن الشعبي أن ابابكر قضى لعاصم بن عمر لأمه ، وقضى على عمر بالنفقة (٤) .

- (١) أخرجه : البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب النفقات ، باب الأم تزوج فيسقط حقها ، ٥/٨ ، البخارى ، محمد بن اسماعيل ، التاريخ الكبير ، ( بيروت : المكتبة العلميه ، ١٩٨٦ م ) ، ٤٧٧/٦ ، ابن عدى عبدالله ، الكامل فى ضعفاء الرجال ، الطبعة الثالثه ، تحقيق : سهيل زكار ، ( بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م ) ، ٤١٨/٦ .  
والحديث فى سنده ابن لهيعة وهو ضعيف وشيخه عمر بن عبدالله مولى غفره ضعيف ايضا ، انظر : زاد المعاد ، ٤٦٢/٥ .
- (٢) أخرجه البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب النفقات ، أخرجه بسنده قال : اخبرنا ابو عبدالله الحافظ ثنا ابو العباس محمد بن يعقوب ابنا العباس بن الوليد أنبا ابن شعيب اخبرنى ابن لهيعة الحضرمى عن عمر بن عبدالله مولى غفره انه اخبره عن زيد ، ٥/٨ .
- (٣) أخرجه عبدالرزاق ، المصنف ، باب اى الابوين احق بالولد ، اثر رقم ( ١٢٦٠١ ) ، أخرجه بسنده قال : اخبرنا ابن جريج قال اخبرنى عطاء الخراسانى عن ابن عباس ، ١٥٤/٧ ، المحلى ، ٣٢٧/١٠ ، الهندى ، كنز العمال ، اثر رقم ( ١٤٠٢٠ ) ، ٥٧٦/٥ .
- (٤) أخرجه ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب الطلاق ، باب ما قالوا فى الرجل يطلق امرأته ولها ولد صغير ، أخرجه بسنده قال : حدثنا ابوبكر قال نا حفص عن مجالد عن الشعبي ، ٢٣٧/٥ .

فقه الآثار:

دلت هذه الآثار من فقه أبى بكر الصديق رضى الله عنه أنه كان يرى أن الأم أحق بحضانة ولدها من أبيه مالم تتزوج أو يكبر الولد .

هذا وقد اتفق الفقهاء رحمهم الله على أن الأم أحق بحضانة ولدها الصغير من أبيه بعد الفرقة بينهما بطلاق أو غيره متى كانت أهلاً لذلك (١) واستدلوا على ذلك بالسنة والاجماع والمعقول .

(١) أما السنة : فيما رواه عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما أن امرأة قالت : يا رسول الله ، ابنى هذا كان بطنى له وعاء ، وثديى له سقاء ، وحجرى له حواء ، وإن آباه طلقنى وأراد أن ينتزعه منى ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ( أنت أحق به مالم تنكحى ) (٢) .

وجه الدلالة : قال الشوكانى " فيه دليل على أن الأم أولى بالولد من الأب مالم يحصل مانع من ذلك بالنكاح ، لتقييده صلى الله عليه وسلم للأحقية بقوله ( مالم تنكحى ) وهو مجمع على ذلك " (٣) .

(١) انظر : الهداياه ، ١٨٤/٤ - ١٨٥ ؛ اللباب شرح الكتاب ، ١٠١/٣ ؛ بدائع الصنائع ، ٤٠/٤ ؛ مواهب الجليل ، ٢١٤/٤ ؛ التفریع ، ٧٠/٢ ؛ جواهر الاكلیل ، ٤٠٨/١ ؛ مغنى المحتاج ، ٤٥٢/٣ ؛ تحفة المحتاج ، ٣٥٣/٨ - ٣٥٤ ؛ نهاية المحتاج ، ٢٢٥/٧ ؛ الاقنعا ، ١٥٧/٤ ؛ كشاف القناع ، ٤٩٦/٥ ؛ التنقيح ، ص ٢٥٩ ؛ الانصاف ، ٤١٦/٩ ؛ شرح المنتهى ، ٢٦٣/٣ .

(٢) أخرجه احمد ، المسند ، ١٨٢/٢ ؛ ابوداود ، السنن ، كتاب الطلاق ( ٧ ) باب من أحق بالولد ( ٣٥ ) حديث ( ٢٢٧٦ ) ، ٧٠٧/٢ ، الدارقطنى ، السنن ، كتاب النكاح ، حديث ( ٢٢٠ ) ، ٣٠٥/٣ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب النفقات ، باب الأم تتزوج فيسقط حقها . ٥٠٤/٨ ، الحاكم ، المستدرک ، كتاب الطلاق ، ٢٠٧/٢ .

قال الحاكم ( هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ) ووافقه

الذهبى ، التلخيص ، ٢٠٧/٢ .

(٣) نيل الاوطار ، ٣٢٩/٦ .

(٢) واستدلوا كذلك باجماع الصحابة على احقية الأم بحضانة ولدها ، حيث قضى به ابوبكر الصديق رضى الله عنه على عمر ولم ينكر عليه منكر فكان اجماعا (١) .

(٣) واستدلوا كذلك بالمعقول فقالوا " ولأن الصغار لما عجزوا عن مصالحهم جعل الشرع ولايتها الى غيرهم فجعل ولاية التصرف فى النفس والمال الى الآباء لأنهم اقوى رأيا فى الشفقة الكاملة ، ووجب النفقة عليهم لكونهم اقدر عليها وجعل الحضانة الى الامهات لانهن اشفق وارفق واقدر واصبر على تحمل المشاق " (٢) .

(٤) وايضا " فان الأب لا يلى حضنته لنفسه وانما يدفعه الى امرأته أو غيرها من النساء وأمه أولى ممن يدفعه اليها " (٣) .

- 
- (١) انظر : زاد المعاد ، ٤٣٥/٥ ؛ المغنى ، ٢٣٨/٨ ؛ رحمة الأمله ، ص ٢٥٩ ؛ المقدمات الممهدة ، ٥٦٢/١٠ ؛ سبل السلام ، ٤٦٦/٣ ، تبیین الحقائق ، ٤٧/٣ ؛ فتح القدير ، ١٨٤/٤ ؛ نيل الأوطار ، ٣٢٨/٦ .
- (٢) انظر : تبیین الحقائق ، ٤٦/٣ ؛ المغنى ، ٢٣٩/٨ ؛ كشف القناع ، ٤٩٦/٥ .
- (٣) شرح المنتهى ، ٢٦٣/٣ .

المسألة الثانية : كان يرى ان حق الأم فى الحضانه يسقط بزواجها :

### الأثر الوارد عن ابى بكر :

عن عكرمه قال : خاضعت امرأة عمر الى ابى بكر رضى الله عنهما ، وكان طلقها ، فقال : هى أعطف ، والطف ، وارحم ، وأحنأ، وأرأف ، وهى احق بولدها مالم تزوج (١) .

### فقه الأثر :

دل هذا الأثر من فقه ابى بكر الصديق رضى الله عنه على أن حضانة الأم لولدها تسقط بزواجها .

### آراء الفقهاء فى هذه المسألة :

اتفق الفقهاء الاربعه رحمهم الله على أن الأم الحاضنه لابنها اذا تزوجت بزواج اجنبى عن الطفل ، فان هذا الزواج سبب مسقط لحقها فى حضانه ابنها الصغير على خلاف بينهم فى تحديد هذا الزوج الاجنبى ، وذهب ابن حزم الى القول بعدم سقوط الأم فى حضانه ابنها بالزواج مطلقا سواء كان الزوج اجنبيا أو غير اجنبى ونقل هذا القول عن الحسن البصرى (٢) .

وعلى هذا يكون فى المسألة قولان :

(١) قول يرى أن الأم اذا تزوجت سقط حقها فى حضانه ابنها وهو قول

(١) عبدالرزاق ، المصنف ، باب اى الابوين احق بالولد ، اثر رقم

( ١٢٦٠٠ ) ، اخرجه بسنده عن الثورى عن عاصم ، ١٥٤/٧ .

(٢) انظر : بدائع الصنائع ، ٤٢/٤ ؛ تبیین الحقائق ، ٤٧/٣ ؛ اللباب

شرح الكتاب ، ١٠١/٣ ؛ مجمع الأنهر ، ٤٨١/١ ؛ فتح القدير ، ١٨٤/٤ ،

مواهب الجليل ومعه التاج والاكلیل ، ٢١٧/٤ ؛ شرح الخرشى ، ٢١٣/٤ ،

بلغة السالك ومعه الشرح الصغير ، ٥٢٩/١ ؛ مغنى المحتاج ، ٤٥٥/٣ ؛

تحفة المحتاج ، ٣٥٨/٨ ؛ نهاية المحتاج ، ٢٢٩/٧ - ٢٣٠ ؛ شرح

المنتهى ، ٢٦٤/٣ ؛ كشف القناع ، ٤٩٩/٥ ؛ التنقيح ، ٢٦٠ ؛ الانصاف ،

٤٢٤/٩ ؛ المحلى ، ٣٢٣/١٠ ؛ المغنى ، ٢٤٣/٨ ؛ المحلى ، ٣٢٣/١٠ ؛

زاد المعاد ، ٤٥٥/٥ ؛ سبل السلام ، ٤٦٦/٣ ؛ نيل الأوطار ، ٣٢٩/٦ .

ابى بكر والأئمة الأربعة .

(٢) قول يرى ان الام اذا تزوجت لا يسقط حقها فى حضانه ابنها مطلقا  
وهو قول ابن حزم .

### الأدلة :

#### ادلة اصحاب القول الأول :

استدلوا بالسنة والاجماع والقياس :

(١) أما السنه : فيما رواه عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن امرأة قالت : يا رسول الله ، ان ابنى كان بطنى له وعاء وثديى له شقاء ، وحجرى له حواء<sup>(١)</sup> ، وإن اباه طلقنى وأراد أن ينتزعه منى ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ( أنت احق به مالم تنكحى ) (١) .

وجه الدلالة : جعل النبى صلى الله عليه وسلم الحقيق للأم فى الحضانه ألا أن تتزوج ، وحكم ما بعد الغاية مخالف لما قبل ذلك ، فدل الحديث على أن الأم اذا نكحت سقط حقها فى الحضانه (٢) .

### المناقشة :

ناقش ابن حزم هذا الحديث بقوله " وهذه صحيفة لا يحتج بها ) (٣) ويقصد بهذا القول بانه قد قيل ان حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده صحيفه اى ليست سماعا .

### رد المناقشة :

- واجيب " بان حديث عمرو بن شعيب قبله الأئمة وعملوا به كالبخارى
- (١) الحوا : اسم المكان الذى يحوى الشئ : أى يضمه ويجمعه . انظر : النصابه : ٤٦٥/١ .
- (٢) سبق تخريجه ص ( ٤٨٢ ) .
- (٣) المبسوط ، ٢١٠/٥ ؛ سبل السلام ، ٤٦٦/٣ ؛ بدائع الصنائع ، ٤٢/٤ .
- (٤) المحلى ، ٣٢٥/١٠ .

واحمد وابن المدينى والحميدى واسحاق بن راهويه وامثالهم فلا يلتفت الى القدح فيه " (١) .

(٢) واستدلوا ثانيا من جهة الاجماع باتفاق الصحابة على أن الحضنة للأم مالم تتزوج فتسقط حضانتها ويدل لذلك قضاء ابى بكر بذلك وقوله لزوجة عمر ( انت احق به مالم تتزوجى ) ووافق عمر على ذلك وكان بمحض من الصحابه فلم ينكر عليه احد ذلك ، وعلى هذا الحكم سار السلف وكان يقضى بـه شريح ، ونقل ابن المنذر الاجماع على ذلك فقال ( اجمع على هذا كل من حفظ عنه من اهل العلم وقضى به شريح " (٢) .

(٣) واستدلوا ايضا بما روى عن ابى سلمه بن عبد الرحمن (٣) قال : كانت امرأة من الانصار تحت رجل من الانصار فقتل عنها يوم أحد، وله منها ولد ، فخطبها عم ولدها ورجل آخر الى ابنيها ، فانكح الآخر ، فجاءت الى النبی صلی الله عليه وسلم ، فقالت : انكحني أبى رجلا لا أريده ، وترك عم ولدى ، فيؤخذ منى ولدى ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم اباه ، فقال ( انكحت فلانا فلانه ) قال : نعم قال ( انت الذى لانكح لك ، اذهبى فانكحى عم ولدك ) (٤) .

**وجه الدلالة :** قال ابن القيم " فلم ينكر اخذ الولد منها لما تزوجت ، بل انكحها عم الولد لتبقى لها الحضانه ، ففيه

- 
- (١) سبل السلام ، ٤٦٦/٣ ، زاد المعاد ، ٤٥٦/٥ .
  - (٢) المغنى ، ٣٤٢/٨ ، سبل السلام ، ٤٦٦/٣ ، نيل الاوطار ، ٣٢٩/٦ ، زاد المعاد ، ٤٥٥/٥ ، بدائع الصنائع ، ٤٢/٤ .
  - (٣) هو ابوسلمه بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى ، من كبار التابعين ، من أهل المدينه ، كان ثقة فقيها كثير الحديث ، ولى القضاء بالمدينه ، واسمه مختلف فيه ف قيل هو عبدالله وقيل اسماعيل وقيل اسمه كنيه ، مات سنة ( ٩٤ هـ ) .
  - انظر : طبقات ابن سعد ، ١٥٥/٥ ، تهذيب الاسماء واللغات ، ٢٤٠/٢ ، تذكره الحفاظ ، ٥٩/١ .
  - (٤) اخرجه عبدالرزاق ، المصنف ، باب ما يكره عليه من النكاح ، ، ، ، اشر رقم ( ١٠٣٠٤ ) ، ٢٤٧/٦ ، ابن حزم ، المحلى ، ٣٢٥/١٠ .

دليل على سقوط الحضانة بالنكاح وبقيائها اذا تزوجت بنسيب من الطفل (١) .

### المناقشة :

ناقش ابى حزم هذا الحديث بقوله " هذا مرسل وفيه مجهول ومثـل هذا لا يحتج به " (٢) .

### واجب :

" بان ابا سلمه من كبار التابعين ، وقد حكى القصة عن الانصاريه ولاينكر لقاءه لها ، فلا يتحقق الارسال ، ولو تحقق فمرسل جيد له شواهد مرفوعة وموقفه وليس الاعتماد عليه وحده ، وعنى بالمجهول الرجل الصالح الذى شهد له ابوالزبير بالصالح ولاريب ان هذه الشهادة لاتعرف به ، ولكن المجهول اذا عدله الراوى عنه الثقة ثبتت عدالته وان كان واحدا على اصح القولين ..... " (٣) .

(٤) واستدلوا من جهة المعقول فقالوا بان الصغير يلحقه من زوج امه الاجنبى جفاء ومذله ، لان الاجنبى يعطيه نذرا ، وينظر اليه شزرا ، ولانظر فى ذلك للصغير فيسقط حقها للمضرة ، لان حقها انما يثبت فى الحضانه لشفقتها عليه ، فاذا زالت زال (٤) .

(٥) قالوا وايضا ولان الام لما تزوجت فقد اشتغلت بخدمة زوجها فلا تتفرغ لتربية ولدها ولا رعايته ولا القيام بكامل حقوقه والعطف والحنو والشفقة عليه ، لان الزوج قد ملك منافعها ، فيسقط حقها فى الحضانه (٥) .

- 
- (١) زاد المعاد ، ٤٥٦/٥ .
  - (٢) انظر : المحلى ، ٣٢٥/١٠ .
  - (٣) زاد المعاد ، ٤٥٦/٥ .
  - (٤) انظر : الاختيار ، ١٥/٤ ؛ بدائع الصنائع ، ٤٢/٤ ؛ تبیین الحقائق ، ٤٧/٣ ؛ المبسوط ، ٢١٠/٥ ؛ الباب شرح الكتاب ، ١٠٢/٣ .
  - (٥) انظر : المبسوط ، ٢١٠/٥ ؛ كشف القناع ، ٤٩٩/٥ ؛ شرح المنتهى ، ٢٦٤/٣ ؛ المجموع ، ٣٢٥/١٨ .

ادلة القول الثانى :

(١) استدلووا بما رواه ابوهريره رضى الله عنه قال : قال رجل يا رسول الله صلى الله عليه وسلم من احق الناس بحسن صحابتي ؟ قال امك ، قال ثم من ؟ قال امك قال ثم من قال امك قال ثم من قال ابوك (١) .

وجه الدلالة : ان النبى صلى الله عليه وسلم اثبت حـقـق

الصحبـه لـلام ثلاث مرات ، فدل على أحقية الأم بالحضانة مطلقا (٢) .

المناقشة :

يناقش من وجهين :

(أ) ان الحديث ليس فى محل النزاع ، فالحديث وارد فى حسن الصحبـه وليس نصا فى امر الحضانه .

(ب) ان الحديث عام مخصوص بحديث ( انت احق به مالم تنكح ) .

(٢) واستدلووا كذلك بما رواه انس بن مالك قال : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ليس له خادم ، فأخذ ابوطولحه بيدي ، فانطلق به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله : ان انسـا غلام كيس فليخدمك ، قال فخدمته فى السفر والحضر (٣) .

وجه الدلالة : قالوا ان أنسا كان يعيش فى حضانة أمه

التي تزوجت اباطلحه واطلع على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقره قال ابن حزم " فهذا انس فى حضانة امه لها زوج وهو ابوطولحه بعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم " (٤) .

(١) أخرجه البخارى ، الصحيح ، كتاب الأذب (٧٨) باب البر والصلـة ( ١ )

حديث ( ٥٩٧٠ ) ، ٨٦/٤ ؛ مسلم ، الصحيح ، كتاب البر والصلـه

( ٤٥ ) باب بر الوالدين (١) حديث (٢٥٤٨/١) ، ١٩٧٤/٤ .

(٢) المحلى ، ٣٢٣/١٠ .

(٣) البخارى ، الصحيح ، كتاب الوصايا (٥٥) باب استخدام اليتيم فى السفر

والحضر ٠٠ (٢٥) حديث ( ٢٧٦٨ ) ، ٢٩٦/٢ .

(٤) المحلى ، ٣٢٣/١٠ .



المناقشة :

نوقش هذا الحديث بانه لا يتم الاستدلال به الا مع طلب من تنتقل اليه الحضانة انتقالها اليه ، وحصول نزاع فى ذلك ، وحيث لم يثبت فى القصص المتعلقة بهذا الحديث حصول نزاع فى ذلك ، وعدم وجود مطالبة فلا نزاع فى ان للأم المتزوجه حق الاستمرار فى حضانة ابنها ، فلا تقوم حجة بهذا الدليل (١) .

(٣) استدلووا ايضا بان أم سلمه رضى الله عنها تزوجت برسول الله صلى الله عليه وسلم وبقي ولدها فى كفالتها ، ولم تسقط حضانتها واقر رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك (٢) .

المناقشة :

ونوقش بان احدا لم ينازع ام سلمه فى اولادها حتى تنتقل الحضانة اليه لاحتمال انه لم يتيق له قريب غيرها ، لأن مسألة انتقال الحضانة لابد لها من مطالبه وحيث لا مطالبه فلا تسقط ، وايضا فمن يماثل رسول الله صلى الله عليه وسلم فى شفقتة وعطفه ورعايته حتى ينازع فى ذلك (٣) يدل لذلك قوله تعالى ﴿النبى اولى بالمؤمنين من انفسهم﴾ (٤) .

- 
- (١) انظر : سبل السلام ، ٤٦٦/٣ ؛ زاد المعاد ، ٤٥٧/٥ .  
 (٢) انظر : طبقات ابن سعد ، ٩٠/٨ ؛ سبل السلام ، ٤٦٦/٣ .  
 (٣) انظر : زاد المعاد ، ٤٥٨/٥ ؛ سبل السلام ، ٤٦٦/٣ ؛ نيل الاوطار ، ٣٢٩/٦ .  
 (٤) سورة الاحزاب ، آيه ( ٦ ) .

## (( الرأي الراجح ))

بعد هذا العرض لأدلة الفريقين يترجح لنا بما لا يدع مجالا للشك  
ماذهب اليه ابوبكر الصديق رضي الله عنه، وجمهور العلماء من ان حضانة  
الأم تسقط بزواجها وذلك لما يلي :

- (١) لقوة ادلتهم وسلامة مسلكهم .
- (٢) ان الصحابة قد اجمعوا على ذلك ولم يعرف منهم مخالف .
- (٣) ان الأمه قد اجمعت على ذلك الا ماروى عن الحسن وابن حزم .
- (٤) ان ادلة المخالفين قد ردت بما يوهنها .
- (٥) ان القول بسقوط حضانة الأم بزواجها ، يحقق مصلحة ظاهرة للولد ،  
لأن زوج الأم قد لا يملك دوافع الرحمة والشفقة على ابن الزوجه ،  
اذ غالبا ما يعكر صفوه وينغص عيشته فيلحق الضرر بهذا الولد ،  
فاسقاط حق الأم فى الحضانة يحقق الحماية والعيش الكريم لهذا  
الولد .

والله أعلم .

آراء الفقهاء فى الاجنبى الذى تسقط حضانة الأم بالزواج منه :

اختلف الفقهاء فى الرجل الاجنبى الذى تسقط به الحضانة ، فظاهر الرواية عن ابى بكر رضى الله عنه أن الأم اذا تزوجت بغير اب الطفل فان حضانتها تسقط مطلقا لقوله رضى الله عنه ( وهى احق بولدها مالم تزوج ) وهذا ظاهر منه الاطلاق ، سواء كان زوجها قريبا للطفل أو غيـر قريب ، ولم يرد فى اى من الآثار تقييد ذلك .

واما جمهور العلماء من الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة فيرون ان سقوط حضانة الأم بالزواج مقصور على زواجها بالاجنبى ، على خلاف بينهم فى المراد بالزوج الاجنبى .

#### الأدلة :

أولا : ادلة ظاهر الرواية الواردة عن ابى بكر فى سقوط الحضانه بزواج الأم مطلقا :

يستدل له بعموم الأدله السابقه الداله على سقوط حضانة الأم بالزواج مطلقا حيث لم يرد فى السنه ما يقييد ذلك (١) .

ثانيا : ادلة جمهور العلماء فى عدم سقوط حضانة الأم بالزواج من غير الاجنبى :

استدلوا بالسنة والمعقول :

(١) أما السنة : فيما رواه البراء بن عازب فى قصة صلح الحديبيه وجاء فيه : فخرج النبى صلى الله عليه وسلم ، فتبعتهم ابنة حمزه - ياعم ، ياعم ، فتناولها على فأخذ بيدها ، وقال لفاطمه : دونك ابنة عمك احملوها ، فاختمم فيها على وزيد وجعفر (٢) ، فقال جعفر :

(١) انظر ص ( ٤٨٥ ) من هذا البحث وما بعدها .

(٢) هو جعفر بن ابى طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، صحابى هاشمى ، من شجعانهم ، يقال له جعفر الطيار من السابقين الاسلام ، اسلم ==

أنا أحق بها وهى ابنة عمى وخالتها تحتى ، وقال زيد : ابنة آخى ، ففضى بها النبى صلى الله عليه وسلم لخالتها وقال : ( الخالة بمنزلة الأم ، وقال لعلى : ( انت منى وأنا منك ) ، وقال لجعفر ( اشبهت خلقى وخلقى ) وقال لزيد ( انت اخونا ومولانا ) (١) .

**وجه الدلالة :** ان النبى صلى الله عليه وسلم قضى بابنة حمزه لخالتها مع انها متزوجه ، ولكن زوجها ليس اجنبيا بل هو قريب منها وهو ابن عمها ، فدل ذلك على أن زواج الحاضنه بالقریب لايسقط حقها فى الحضانه ، واذا بقى حق الحضانه لغير الأم فمن باب اولى ان يبقى للأم ولايسقط ، وايضا فان جعفر لايساويه فى القرب من ابنة حمزه الا على ولكن ترجح جعفر بان امرأته كانت من أهل الحضانه (٢) .

(٢) واستدلوا من جهة المعقول بان سبب سقوط حضانه الأم بالزواج من الاجنبى هو خشية وقوع الضرر والأذى والمذلة على الصغير من هـذا الزوج ، بخلاف زواج الأم بالقریب ، فان القرابه تحمله على رعاية الصغير والشفقه والحنو عليه ، فلذلك لاتسقط حضانه الأم بالزواج منه (٣) .

---

== قيل ان يدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم دار الأرقم ويدعو فيها ، وهاجر الى الحبشه فى الهجرة الثانية ، ولم يقدم منها الا فى السنه السابعة للهجره ، حيث قدم على الرسول صلى الله عليه وسلم فى خيبر ، استشهد فى معركة مؤته عام ( ٨ هـ ) .  
انظر : طبقات ابن سعد ، ٣٤/٤ ؛ اسد الغابه ، ٢٨٦/١ ؛ الاصابه ، ٢٣٧/١ ؛ الاعلام ، ١٢٥/٢ .

- (١) اخرجہ البخارى ، الصحيح ، كتاب الملق ( ٥٣ ) باب كيف يكتب ( هذا ماصالح ٠٠ ) (٦) حديث ( ٢٦٩٩ ) ، ٢٦٧/٢ ، ابوداود ، السنن ، كتاب الطلاق ( ٧ ) باب من احق بالولد ( ٢٢٨٠ ) ، ٧١٠/٢ ، وفي غيرها .  
(٢) انظر : ابن قدامه ، الكافى ، ٣٨٤/٣ ؛ سبل السلام ، ٤٧٠/٣ .  
(٣) انظر : مغنى المحتاج ، ٤٥٥/٣ ؛ الاختيار ، ١٥/٢ .

(( الرأى الراجح ))

والذى يترجح من هذين القولين هو قول جمهور العلماء والذى ينص على أن حضانة الأم لاتسقط بالزواج من القريب وذلك لما يلى :

(١) ان النبى صلى الله عليه وسلم أقر حضانة ابنة حمزه عند خالتها مع أنها متزوجه ولكن زوجها قريب لابنة حمزه حيث هو ابن عمها فدل على جواز ذلك .

(٢) ان هذا الدليل يعتبر مخصصا لعموم حديث ( انت احق به مالم تنكحى ) .

(٣) أن الحكمه التى من اجلها اسقطت حضانة الأم بالزواج ، هى خـوف لـحـوق الضرر والمشقه بالولد المحضون ، ومع زواج الأم بالقريب تنتفى هذه المشقه وتزول هذه الصله فيبقى حقها فى الحضانه .

من هو الاجنبى الذى تسقط به الحضانة ؟ :

اختلف القائلون بعدم سقوط حضانة الأم بزواجها من غير الاجنبى فى تعيين المراد بالاجنبى :

(١) فذهب الحنفية الى أن الاجنبى هو الزوج الذى لا يكون ذا رحم محرم من الصغير ، جاء فى التبیین " من تزوج ممن له حق الحضانة بغير محرم للصغير سقط حقها ..... بخلاف ما اذا كان الزوج ذا رحم محرم للصغير ، كالجده اذا كان زوجها الجد ، أو الأم اذا كان زوجها عم الصغير ، أو الخاله اذا كان زوجها عمه أو أخاه ، أو عمته اذا كان زوجها خاله أو أخاه من أمه ، لا يسقط حقها لانتفاء الضرر عن الصغير " (١) وعلى هذا " لو كان محرما غير رحم كالعم رضاعا او رحما من النسب محرما من الرضاع كابن عمه نسبا هو عمه رضاعا فهو كاجنبى " (٢) .

(٢) وذهب المالكية الى ان الاجنبى هو الزوج الذى لا يكون محرما للطفل او وليا له اى له حق فى الحضانة ، فاذا كان محرما كالعم والجدة للاب أو وليا كابن العم كان له حق فى الحضانة والا فلا ، جاء فى حاشية الدسوقى " اذا كان الزوج الذى دخل بها محرما للمحضون سواء كان له حق فى الحضانة او لا او كان له حق فى الحضانة فكان غير محرم فلا تسقط حضانتها بدخوله " (٣) .

(٣) وذهب الشافعية الى أن الاجنبى هو من ليس له حق فى الحضانة ، قال صاحب التحفة فى معرض حديثه عن سقوط حق الأم فى الحضانة بالزواج ألا ما يستثنى من ذلك قال " الا أن تزوجت من له حق فى الحضانة فى الجملة

(١) تبیین الحقائق ، ٤٧/٣ ، البدائع ، ٤٢/٤ ، مجمع الانهر ، ٤٨١/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين ، ٥٥٧/٣ .

(٣) حاشية الدسوقى على الشرح الكبير ، ٥٣٠/٢ ، الشرح الكبير ، ٥٣٠/٢ ،

الخرشى على خليل ، ٢١٣/٤ ، مواهب الجليل مع التاج والاكلیل ،

٢١٧/٤ .

ورضى به كأن تزوجت عمه أو ابن عمه أو ابن أخيه . . . فى الاصح لأن هؤلاء اصحاب حق فى الحضانة والشفقة تحملهم على رعاية الطفل فيتعاونان على كفالتة بخلاف الاجنبى " (١) .

(٤) وذهب الحنابلة الى أن الاجنبى هو من ليس بقريب نسبا للطفل جاء فى حاشية الروض " والاجنبى هنا : هو من لم يكن من عصبات المحضون، فان كانت تزوجت بقريب محضونها ، ولو كان غير محرم له ، لم تسقط حضانتها " (٢) .

### (( الرأى الرابع ))

والذى يترجح من هذه الاقوال فى تحديد المراد بالاجنبى هو ماذهب اليه الحنابلة القائلون بان الاجنبى هو من ليس من عصبات المحضون ، وذلك لأن العصبه هم اصحاب النصرة والحمايه لكل شخص غالبا ، فـإذا تزوجت الأم باحدهم فان الولد لن يلحقه ضررا أو مشقه من هذا الزوج، لأنه سيشترك الأم فى الحنو والشفقة والرعايه على المحضون ، وحديث ابنه حمزه دليل على ذلك ، حيث أقر النبى صلى الله عليه وسلم ابنة حمزه عند خالتها التى كانت تحت ابن عمها وهو جعفر بن ابى طالب .  
والله اعلم .

---

(١) تحفة المحتاج ، ٣٥٨/٨ ، مغنى المحتاج ، ٤٥٥/٣ ، فتح الوهاب ، ١٣٢/٢ .

(٢) ابن قاسم ، عبدالرحمن بن محمد ، حاشية الروض المربع ، الطبعة الثالثة ، ( مكان النشر : ( بدون ) ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ) ، ١٥٦/٧ ، شرح المنتهى ، ٢٦٥/٣ ، كشاف القناع ، ٤٩٩/٥ .

## السؤال الثالث : حضنة الطفل تصير لجده لأمه بعد زواج أمه .

### الأثار الواردة من ابى بكر :

(١) عن القاسم بن محمد قال ( كانت عند عمر بن الخطاب رضى الله عنه امرأة من الأنصار ، فولدت له عاصم بن عمر ، ثم انه فارقها ، فجاء عمر قباء فوجد ابنه عاصم يلعب بفناء المسجد ، فأخذ بعضده ، فوضعه بين يديه على الدابة ، فادركته جدة الغلام ، فنارعتة اياه حتى اتيا ابابكر الصديق فقال عمر : ابنى . وقالت المرأة : ابنى . فقال ابوبكر : خل بينها وبينه ، قال : فما راجعه عمر الكلام ) (١) .

(٢) وعن مسروق (٢) ( ان عمر رضى الله عنه طلق أم عاصم فكان فى حجر جدته ، فخاصمته الى ابى بكر رضى الله عنه ، فقضى ان يكفون الولد مع جدته ، والنفقة على عمر رضى الله عنه وهى احق به ) (٣) .

(١) أخرجه ، مالك ، الموطأ ، كتاب الوصية ( ٣٧ ) باب ما جاء فى المؤنث من الرجال ومن احق بالولد ( ٦ ) حديث ( ٦ ) ، أخرجه بسنده عن يحيى بن سعيد ٠٠٠ ، ٧٦٧/٢ ، عبدالرزاق ، المصنف ، باب أى الابوين احق بالولد ، اثر ( ١٢٦٠٢ ) ، ١٥٥/٧ ، ابى شيبة ، المصنف ، كتاب الطلاق ، باب ما قالوا فى الرجل يطلق امرأته ٠٠ ، ٢٣٨/٥ ، سعيد بن منصور ، السنن ، باب الغلام بين الابوين ايهما احق به ، اثر ( ٢٢٦٩ ) ، ١٠٩/٢ ، البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب النفقات ، باب الأم تزوج فيسقط حقها ٠٠ ، ٥/٨ . قال ابن عبد البر ( هذا خبر مشهور من وجوه منقطعه ومتصله ، تلقاه أهل العلم بالقبول والعمل ) ، زاد المعاد ، ٤٣٦/٥ .

(٢) هو مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعى ، ابو عائشة ، تابعى ثقه ، من اهل اليمن ، قدم المدينة فى ايام ابى بكر رضى الله عنه وسكن الكوفة ، شهد حروب على وكان اعلم بالفتيا من شريح ، وشريح ابصر منه بالقضاء ، توفي عام ( ٦٣ هـ ) . انظر : طبقات ابن سعد ، ٧٦/٦ ، تهذيب التهذيب ، ١٠٠/١٠ ، الاعلام ، ٢١٥/٧ .

(٣) أخرجه البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب النفقات ، باب الأم تزوج فيسقط حقها ٠٠٠ ، أخرجه بسنده فقال : أخبرنا ابو عبد الرحمن السلمى ، فقال : أنبأ ابو الحسن محمود المروزي ثنا ابى شقيق :



(٣) حدث عبدالرحمن بن ابى الزناد (١) عن ابيه عن الفقهاء الذين ينتهى الى قولهم من أهل المدينة أنهم كانوا يقولون : قضى ابوبكر الصديق على عمر بن الخطاب رضى الله عنه لجدة ابنه عاصم بن عمر بحضانتها حتى يبلغ ، وأم عاصم يومئذ حية متزوجة (٢) .

### فأله الأثار:

دلت هذه الأثار من فقه ابى بكر على ان حضانة الطفل بعد زواج امه ، تصير لجده ، ام أمه ، حيث قضى ابوبكر لجده عاصم بن عمر بن الخطاب بعاصم بعد زواج امه عندما حاول عمر رضى الله عنه اخذه منها ، وكانت أم عاصم قد تزوجت .

هذا وقد اتفق الفقهاء ايضا على أن حضانة الطفل اذا قام بالأم عارض يسقط حقها فى الحضانة كزواجها بالاجنبى ، ان الحضانه تنتقل الى الجده من جهة الأم (٣) .

== عبدالله محمد بن على الحافظ ثنا ابوموسى عن يحيى بن سعيد عن مجالد بن عامر عن مسروق ، ٥/٨ .

(١) هو عبدالرحمن بن ابى الزناد بن عبدالله بن ذكوان القرشى ، مولاهم ، المدنى ، ولد بعد المائة ، كان من أوعية العلم وكان فقيها مغتيا ، سكن المدينة ثم تحول الى بغداد ، روى عن جماعة كبيره من التابعين وغيرهم وروى عنه جماعة اختلف العلماء فى توثيقه فمنهم من وثقه ومنهم من ضعفه ، قال ابن حجر عنه ( صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد ) ، مات عام ( ١٧٤ هـ ) .

انظر : سير اعلام النبلاء ، ١٦٧/٨ ، تهذيب التهذيب ، ١٥٥/٦ ، تقريب التهذيب ، ٤٨٠/١ .

(٢) أخرجه البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب النفقات ، باب الأم تزوج فيسقط حقها ، أخرجه بسنده قال : اخبرنا ابوالحسن على بن محمد ابن يوسف الرفاء البغدادى ، أنبأ ابو عمر وعثمان بن محمد بن بشر ثنا اسماعيل بن اسحاق ثنا اسماعيل بن اويس وعيسى بن مينا قالوا ثنا عبدالرحمن بن ابى الزناد ، ٥/٨ .

(٣) انظر : القدورى ، الكتاب ، ١٠١/٣ ، فتح القدير ، ١٨٤/٤ ، ١٨٥ ، ==

الأدلة الدالة على ذلك :

(١) استدلووا بفعل ابى بكر رضى الله عنه فى قضائه على عمر بأن تتولى حضانة ابنه عاصم جدته ام امه، لأن أمه قد تزوجت فسقطت حضانتها ، ولم ينكر ذلك احد من الصحابه (١) .

(٢) واستدلووا ايضا بالمعقول فقالوا ان ولاية الحضانه تستفاد من قبل الأم لأنها احق الناس بالمغير ، فكانت الأم من قبل الأم اولى ——— غيرها، لأن لها ولادة، وهى تدلى بالأم التى تقدم على الأب .

(٣) واستدلووا ايضا بان امهات الأم أقوى فى الارث من امهات الأب فانهم لايسقطن بالأب بخلاف امهاته (٢) .

(٤) وقالوا: ايضا ان أم الأم كالأم تقوم مقامها ثم كانت الأم اولى، كذلك امهاتها (٣) .

---

== مواهب الجليل مع التاج والاكلیل ، ٢١٥/٤ ؛ الشرح الكبير ، ٥٢٧/٢ ؛ التفريع ، ٧١/٢ ؛ جواهر الاكلیل ، ٤٠٨/١ ؛ منهاج الطالبين ، ص ١٢١ ؛ مغنى المحتاج ، ٤٥٢/٣ ؛ تحفة المحتاج ، ٣٥٤ - ٣٥٣/٨ ؛ نهاية المحتاج ، ٢٥٥/٧ ؛ الحجاوى ، الاقناع ، ١٥٧/٤ ؛ الكشف ، ٤٩٦/٥ ؛ التنقيح ، ص ٢٥٩ - ٢٦٠ ؛ شرح المنتهى ، ٢٦٣/٣ ؛ الانصاف ، ٤١٦/٩ - ٤١٧ .

(١) انظر : تبیین الحقائق ، ٤٧/٣ ، ص ( ) من هذا البحث .

(٢) انظر : فتح الوهاب ، ١٢٢/٢ .

(٣) مسائل الروايتين ، ٢٤٤/٢ .

## السؤال الرابع : تنتهي حضنة الطفل لأمه بعد أن يشب ويكبر .

ويميز :

### الأثار الواردة عن أبي بكر :

(١) اثر ابن عباس - السابق - وجاء فيه قول أبي بكر ( فقضى لها به ، وقال ريحها وحرها وفرشها ، خير له منك حتى يشب ويختار لنفسه ) (١) .

(٢) اثر سعيد بن المسيب - السابق - وجاء فيه ( فقال له أبو بكر : ياعمر مسحها وحجرها وريحها<sup>(٣)</sup> خير له منك حتى يشب الصبي فيختار ) (٤) .

(٣) أثر عكرمه - السابق - وجاء فيه ( فقضى به مالم يكبر أو يتزوج فيختار لنفسه قال : هي اعطف والطف وارق وارضى وارحم ) (٥) .

(٤) اثر عبدالرحمن بن أبي الزناد - السابق - وجاء فيه ( قضى أبو بكر الصديق على عمر بن الخطاب رضي الله عنه لجدة ابنه عاصم بن عمر بحضنته حتى يبلغ ، وأم عاصم يومئذ حية متزوجة ) (٦) .

### فقه الأثار :

دلت هذه الآثار من فقه أبي بكر الصديق رضي الله عنه على أن حضنة الولد لأمه تستمر الى أن يكبر الولد ويشب فيخير بين والديه ، والمراد بكونه يكبر ويشب أى يصل الى سن التمييز بحيث يستطيع أن يختار الاصلح له من والديه ، يقول ابن القيم معقبا على قول أبي بكر حتى يشب ويختار لنفسه قال : " فحكم به لأمه حين لم يكن له تمييز على أن يشب ويميز ويخير حينئذ " (٧) .

- 
- (١) سبق تخريجه ص ( ٤٨١ ) من هذا البحث .  
 (٢) مسحها : أى امرارها يدها على الغلام وقولها الحسن اللطيف له . انظر : لسان العرب ، مادة ( مسح ) .  
 (٣) ريحها : أى هي أشد رحمة وشفقة عليه ، وقد يقصد به رائحتها المميزة التي يألفها الغلام . انظر القاموس المحيط مادة ( الروح ) .  
 (٤) سبق تخريجه ص ( ٤٨٠ ) من هذا البحث .  
 (٥) سبق تخريجه ص ( ٤٨٠ ) من هذا البحث .  
 (٦) سبق تخريجه ص ( ٤٩٧ ) من هذا البحث .  
 (٧) زاد المعاد : ٤٦٥/٥ .

ويلاحظ ان هذا التفسير يعارضه رواية ابن ابي الزناد والتي جاء فيها تحديد سن انتهاء الحضنة بقوله ( حتى يبلغ ) ويعارضه ايضا احدى روايات عكرمه والتي جاء فيها تحديد سن انتهاء الحضنة بقوله ( مالم يكبر او يتزوج ) .

### الجمع بين الروايات :

بعد النظر والتأمل فى جميع الروايات ، يظهر لنا أن هاتين الروايتين اللتين حددتا انتهاء سن الحضنة بالبلوغ والزواج مرجوحتان بالروايات الأخرى الواردة عن ابن بكر وذلك لما يلى :

أولا : رواية عكرمه عند ابن ابي شيبة بلفظ ( فقص لها به مالم يكبر او يتزوج ) :

(أ) هذه الرواية معارضة برواية عبدالرزاق حيث وردت من نفس الطريق ولكن بلفظ ( مالم تتزوج ) فالضمير عائد الى الأم بخلاف رواية ابن ابي شيبة ، والظاهر أن رواية ابن ابي شيبة قد وقع فيها تصحيف من النساخ .

(ب) وايضا فهذه الرواية مخالفة لجميع روايات حديث قصة حضنة ابن عمر رضى الله عنه ، فلم يرد فى اى منها هذا اللفظ ، فدل على انه شاذ .

ثانيا : رواية ابن ابي الزناد بلفظ ( حتى يبلغ ) :

(١) هذه الرواية وردت عن طريق واحد وفى آخره جهالة .  
(٢) ان عبدالرحمن بن الزناد مختلف فى توثيقه ، وتكلم فيه مالك لروايته عن ابيه كتاب السبعة يعنى الفقهاء وقال : اين كنا عن هذا ، ونقل عن غير واحد من العلماء تضعيفه وخاصة رواياته عن ابيه (١) .

(٣) ان هذه الرواية لو صحت فانها تحمل على ان المراد (حتى يبلغ الولد سنا يستطيع فيه الاختيار لنفسه) وبهذا الحمل يجمع بين الروايات ويـزول التعارض .

## آراء الفقهاء فى الوقت الذى تنتهى فيه حضانة الأم :

اختلف الفقهاء فى الوقت الذى تنتهى فيه حضانة الأم لابنها :

(١) فذهب الحنفية الى انها تنتهى بالنسبة للغلام بوصوله الى سن يستطيع فيه ان يستغنى عن خدمة النساء وان يأكل وحده ويلبس وحده ويستنجى وحده وقدر ثمان او بتسع ، وبه يفتى غيرهم واما الجارية فتنتهى حضانتها ببلوغها مرحلة الحيض ، هذا اذا كانت عند الأم أو الجده ، اما اذا كانت عند غيرهما فتنتهى ببلوغها حدا تشتى فيه ، جاء فى الكتاب " والأم والجده احق بالغلام حتى يأكل وحده ويلبس وحده ، ويستنجى وحده ، وبالجارية حتى تحيض ، ومن سوى الام والجده احق بالجارية حتى تبلغ حدا تشتى ، وقال الشارح معلقا ( وقدر بتسع وبه يفتى ) (١) .

(٢) وذهب المالكية الى انها تنتهى بالنسبة للغلام اذا بلغ سن الاحتلام والجارية اذا دخل بها زوجها ، جاء فى الرسالة " والحضانة للأم الطلاق الى احتلام الذكر ونكاح الانثى ودخولها " (٢) .

(٣) ذهب الشافعية الى أنها تنتهى بالتمييز سواء كان المحضون ذكرا أو أنثى وقدره بعضهم بسبع أو ثمان سنوات ، قال صاحب فتح الوهاب " وتنتهى فى الصغير بالتمييز " (٣) .

(٤) وتنتهى عند الحنابلة ببلوغ المحضون سبع سنوات ذكرا كان

---

(١) الكتاب مع شرحه للباب ، ١٠٣/٣ ، تبیین الحقائق ، ٤٨/٣-٤٩ ؛ فتح القدير ، ١٨٧/٤ - ١٨٨ ، المبسوط ، ١١/٥ - ١٢ ؛ حاشية ابن عابدين ، ٥٦٦/٣ ، بدائع الصنائع ، ٤٢/٤ .

(٢) القواكه الدواني ، ٧٠/٢ ، جواهر الاكليل ، ٤٠٨/١ ، مواهب الجليل ، ٢١٤/٤ ؛ شرح الخرشي ، ٢٠٧/٤ ؛ الشرح الصغير مطبوع مع بلغة السالك ، ٥٢٧/١ ؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ٥٢٦/٢ ؛ التفريع ، ٧٢/٢ .

(٣) زكريا الانصارى ، ١٢٢/٢ ؛ مغنى المحتاج ، ٤٥٦/٣ ؛ تحفة المحتاج ، ٣٦٠/٨ ، قليوبى وعميره ، ٩١/٤ ؛ الشريبنى ، الاقناع ، ١٤٩/٢ .

أو انثى . جاء فى التنقيح " واذا بلغ الغلام سبع سنين عاقلا خير بين ابويه وتكون بنت سبع عند اب الى بلوغ وبعده الى الزفاف وجوبا " (١)  
قال فى الانصاف " وهذا المذهب بلا ريب " (٢) .

وبعد هذا العرض يظهر لنا أن فى الوقت الذى تنتهى فيه حضانة الأم لولدها ثلاثة مذاهب :

- (١) ينتهى بالتمييز سواء كان المحضون ذكرا أو انثى وهو ظاهر رواية
- ابى بكر ، وهو مذهب الشافعية والحنابلة وسن التميز سبع سنوات .
- (٢) تنتهى بالنسبة للغلام ببلوغه سنا يستغنى فيها عن خدمة النساء فى اكله وشربه وطهارته وبالنسبة للجارية حتى تحيض وهو مذهب الحنفية .
- (٣) تنتهى بالنسبة للذكر ببلوغه سن الاحتلام وللانثى بدخولها على زوجها وهو قول المالكية .

#### الأدلة :

أدلة الفريق الأول القائلين بانها تنتهى بالتمييز ذكرا كان المحضون

أو انثى :

- (١) استدلووا بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم فيما رواه ابوهريره
- أن الرسول صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين ابيه وامه (٣) .

(١) المرداوى ، ص ٢٦٠ ، شرح المنتهى ، ٢٦٥/٣ ، ٢٦٦ ، كشف القناع ، ١٠١/٥ ، ١٠٢ .

(٢) الانصاف ، ٤٢٩/٩ ، ٤٣١ .

- (٣) أخرجه ابن ماجه ، السنن ، كتاب الاحكام ( ١٣ ) باب فى تخيير الصبي ( ٢٢ ) حديث ( ٢٣٥١ ) ، ٧٨٧/٢ ، ابوداود ، السنن ، كتاب الطلاق ( ٧ ) باب من احق بالولد ( ٣٥ ) حديث ( ٢٢٧٧ ) ، ٧٠٨/٢ ، الترمذى ، السنن ، كتاب الاحكام ( ١٣ ) باب ماجاء فى تخيير الغلام ( ٢١ ) حديث ( ١٣٥٧ ) ، ٦٣٨/٣ ، النسائى ، السنن ، كتاب الطلاق ( ٢٧ ) باب اسلام احد الزوجين ٠٠ ( ٥٢ ) حديث ( ٣٤٩٦ ) ، ١٨٥/٦ ، البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب النفقات ، باب الأبوين اذا افترقا ، ٣/٨ .

قال الترمذى (حديث ابى هريره حديث حسن صحيح) .

**وجه الدلالة :** ان الغلام لا يطلق الا على المميز ومثله

الغلام فدل ذلك على ان انتهاء سن الحضانه بالنسبة للام هو بلوغ الولد من التمييز (١) .

(٢) كما استدلوا بان السبع اول حال امر الشرع فيها بمخاطبته بالصلاه (٢) ، حيث قال عليه الصلاه والسلام (مروا الصبي بالصلاه اذا بلغ سبع سنين ٠٠) (٣)

(٣) استدلوا بان ذلك هو قضاء عمر وعلى وشريح ، حيث قضاوا بأن الغلام اذا بلغ سبعا وليس بمعتوه خير بين ابويه اذا تنازعا (٤) .

(٤) قالوا " ولأن القصد بالكفالة الحفظ للولد والمميز اعيرف بحفظه فيرجع اليه ، وسن التمييز غالبا سبع سنوات او ثمان تقريبا (٥) .

### ادلة الجائلين بأن حضانه الأم تنتهى باستغناء الطفل من خدمة النساء وبلوغ الجارية حد المعيش :

(١) أما بالنسبة للغلام فان الحنفية قدروا السن التى يستغنى فيها الغلام عن خدمة النساء بسبع ، بناء على ان الصبي اذا بلغ هذه السن امكنه القيام بمصالح بدنه خاصة فيما يتعلق بأمور الصلاه من الطهارة وغيرها لأنه مأمور بالصلاه لسبع ومع استغنائه عن خدمة النساء

- 
- (١) انظر : تحفة المحتاج ، ٣٦٠/٨ ، نهاية المحتاج ، ٢٣١/٧ .  
 (٢) انظر : المجموع ، ٣٤١/١٨ ؛ كشاف القناع ، ٥٠١/٥ .  
 (٣) اخرجه احمد ، المسند ، ١٨٧/٢ ، ١٨٠ ، ابوداود ، السنن ، كتاب الصلاه ( ٢ ) باب متى يؤمر الغلام بالصلاه ( ٢٦ ) حديث ( ٤٩٤ ) ، ٣٣٢/١ الترمذى ، كتاب الصلاه ( ٢ ) باب ما جاء متى يؤمر الصبي بالصلاه ( ١٨٢ ) حديث ( ٤٠٧ ) ، ٢٥٩/٢ .  
 قال الترمذى ( حديث حسن صحيح ) .  
 (٤) انظر : المغنى ، ٢٣٩/٨ ، المجموع ، ٣٤١/١٨ .  
 (٥) الشربيني ، الاقناع ، ١٤٩/٢ ، مغنى المحتاج ، ٤٥٦/٣ .

ورعايتهن ، لقدوته على القيام بذلك فان حقهن فى الحضانه له ينتهى  
بوصوله الى هذه المرحله ، لأن السبب الموجب لاستحقاقهن الحضانه قد  
انتهى فتنتهى مدة الحضانه لهن (١) .

(٢) وايضا فان ادلة الشافعية والحنابلة على ان حضانه الصغير  
تنتهى بالتمييز ووصوله للسابعه يمكن ان يستدل بها لهم .

(٣) وأما بالنسبة للجاريه فانها وان استغنت عن خدمة النساء  
الا أنها لازالت بحاجة قوية الى معرفة آداب النساء وسائر شئونهن التى  
لا يقدر على تعليمها للجارية الا النساء فهن الاقدر على ذلك ، فاذا بلغت  
المحيض تكون حينئذ بحاجة الى الحفظ والصيانه فتنتهى بذلك حضانه النساء  
لها (٢) .

واستدل الحنفية على التفريق بين الغلام والجاريه فى انتهاء سن  
الحضانه لكل منهما بما قاله الكاسانى " وانما اختلف حكم الغلام  
والجاريه لأن القياس ان تتوقت الحضانه بالبلوغ فى الغلام والجارية جميعا  
لأنها ضرب ولاية ولأنها تثبت للأُم فلا تنتهى الا بالبلوغ لولاية الأب فـ  
المال ، الا ان تركنا القياس فى الغلام باجماع الصحابه رضى الله  
عنهم لما رويانا أن أبا بكر الصديق قضى لعاصم بن عمر لأمه مالم يشب  
عاصم اوتتزوج امه وكان ذلك بمحض الصحابه رضى الله عنهم ولم ينكر  
عليه احد من الصحابه ، فتركنا القياس فى الغلام باجماع الصحابه رضى  
الله عنهم فبقى الحكم فى الجاريه على اصل القياس " (٣) .

### ادلة المالكية على أن حضانه الغلام تنتهى باحتلامه والمرأة

#### بدخولها على زوجها :

بنى المالكية قولهم هذا فيما ظهر لى على اساس المشهور فى  
مذهبهم من أن الحضانه حق للأُم ، قال صاحب التفريع " والحضانه حق للمرأة

(١) انظر: تبیین الحقائق، ٤٨/٣، فتح القدیر، ١٨٧/٤، حاشية ابن عابدين ،

٥٦٦/٣ ، بدائع الصنائع ، ٤٢/٤ .

(٢) انظر : المصادر السابقه .

(٣) بدائع الصنائع ، ٤٢/٤ .



فى ولدها وليست بحق للولد عليها " (١) ، فيبقى هذا الحق الى آخر منتهاه ، فبالنسبة للغلام الى بلوغه واحتلامه ، لأنهم يرون ان الحضانه نوع من انواع الولايه والولاية تنتهى بالاحتلام ، وبوصوله الى هذه المرحله له الخيار فى أن يذهب الى حيث شاء ، كما افتنى بذلك الامام مالك .

وعلى المالكية ايضا :

" بأن ابن سبع سنين لا يقدر على الانفراد بنفسه ، والام اشفق عليه واصبر على خدمته ومراعاة حاله ، والاب لا يستطيع ذلك ، فكانت الام احق بذلك الى أن يبلغ هو الحد الذى يقوى فيه ويمكنه الاستغناء عن يخدمه .

وأما الجارية فبدخولها على زوجها تنتقل ولايتها اليه ، لأنها قبل ذلك لاحكم لاختيارها ولا يمكن انفرادها ، فكانت الام احق بها كما قيل السبع (٢) .

### (( الرأى الرابع ))

بعد هذا العرض لأدلة ووجهات نظر الفقهاء فى الوقت الذى تنتهى فيه حضانه الأم لابنها ، يظهر لنا أن ارجح هذه الاقوال هو ماذهب اليه ابوبكر الصديق رضى الله عنه ومن معه القائلون بأن حضانه الأم تنتهى ببلوغ المحضون سن التمييز وهو السابعة وذلك لما يلى :

(١) أن الادلة التى استدلت بها اصحاب القول الأول أقوى واصرح فى الدلاله من ادلة بقية المذاهب ، وخاصة استدلالهم بان عددا من الصحابه قضاوا بان المحضون اذا بلغ سن التمييز تنتهى حضانتهم

---

(١) التفريع ، ٧١/٢ ؛ التاج والاكلیل ، ٢١٦/٤ ؛ القوانين الفقهيه ، ص ٢٣٠ .

(٢) انظر : المنتقى ، ١٨٦/٦ ؛ الفواكه الدوانى ، ٧٠/٢ ؛ عارضة الاحوذى ، ١١١/٦ ؛ المدونه ، ٢٤٤/٢ ؛ المغنى ، ٢٤١/٨ ؛ تفسير القرطبي ، ١٦٤/٣ .

بالنسبة لأمه ويخير بين أبيه وأمه وأيضا فإن الغلام يطلق في اللغة على الابن الصغير المميز والنبي صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين أبيه وأمه وأيضا فلم ينقل عن احد من الصحابة قول يخالف ذلك .

(٢) ان القائلين بان الحضانه لاتنتهى بالنسبة للأم في الجارية حتى المحيط عللوا ذلك بان الجارية تحتاج الى معرفة اداب النساء والام اقدر فهو تعليل مقبول لولا ان الشرع قد رخص في تزويج البنت في هذه السن فقد خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشه وهى ابنة سبع فدل ذلك على صلاحيتها للتزويج ، فينبغى ان تحاط بالحفظ والرعايه فى هذه السن، وآداب النساء ، يمكنها تعلمها عن طريق زيارة امثالها ومن حولها من النساء .

(٣) ان دليل الفريق الثالث وهم المالكية القائلين ببقاء حضانه الغلام حتى احتلامه مخصوص بفعله عليه الصلاة والسلام وفعل خلفائه حيث خيروا الغلام قبل هذه السن فيكون ذلك مخصصا لعموم حديث ( انت احق به مالم تنكح ) ، وكذلك البنت بعد تمييزها ينبغى ان تحاط بالحفظ والصيانة والاب على ذلك أقدر .

## السؤال الخامسة : حضانة الطفل بعد كبره تكون لمن يختار من والديه .

### الأثار الواردة من ابي بكر :

هى نفس الأثار الواردة فى المسأله الرابعه .

### فقه الأثار :

كما دلت هذه الأثار من فقه ابي بكر الصديق رضى الله عنه على ان الطفل اذا شب وكبر وميز فانه يخير بين والديه فأيهما اختار الحق به .

### آراء الفقهاء فى هذه المسأله :

اختلف الفقهاء رحمهم الله فى من يتولى حضانة الطفل بعد انتهاء مدة حضانه امه له ، هل ينتقل الى ابيه او يخير بين ابيه وامه ، أو يفرق فى ذلك بين الغلام والجاريه ، أو غير ذلك ، وفيما يلى عرض لأقوال الفقهاء فى ذلك :

(١) الحنفيه : ذهب الحنفية الى أن حضانة الغلام بعد استغنائه عن خدمة النساء تنتقل الى ابيه ، وكذلك الجاريه اذا بلغت المحيض ، ولا خيار لهما ، الا أن الجاريه اذا كانت شيبا مأمونه على نفسها فلها السكن وحدها ، جاء فى المبسوط "ثم بعدما استغنى الغلام او حاضت الجاريه عند الأم والجنتين أو استغنت عن غيرهن فلأب أحق بالولد . . . فاما الجاريه اذا كانت بكرا فلأب أن يضمها الى نفسه بعد البلوغ لأنها لم تختبر الرجال فتكون سريعة الانخداع ، فأما اذا كانت شيبا فلها أن تنفرد بالسكنى لأنها قد اختبرت الرجال وعرفت كيدهم ومكرهم فليس للأب أن يضمها الى نفسه بعد البلوغ لأن ولايته قد زالت بالبلوغ وانما بقى حق الضم فى البكر لأنها عرضة للفتنه والانخداع وذلك غير موجود فى حق الشيب " (١) .

(١) السرخسى ، ٢١٢/٥ ؛ فتح القدير ، ١٨٩/٤ ؛ اللباب شرح الكتاب ، ١٠٣/٣ ؛ تبیین الحقائق ، ٤٨/٣ ، ٤٩ .

(٢) **المالكية** : يرى المالكية أن حضانة الغلام تنتهي باحتلامه والانشى بدخولها على زوجها فالغلام يثول الى ابيه أو الى حيث شاء ان كان رشيداً عاقلاً ، والجارية الى زوجها ولا تخيير عندهم ، جاء فى التفريع " وحضانة الغلام حتى يحتلم او قد قيل حتى يشقر وحضانة الجارية حتى تحيض وتتزوج ويدخل بها زوجها " (١) فالمالكية يرون ان فترة الحضانه كامله تكون للأم ولا مجال للأب فيها ، ولذلك سئل الامام مالك كم يترك الغلام فى حضانه أمه فأجاب حتى يحتلم ثم يذهب حيث شاء ، واذا كان الغلام بعد بلوغه زمناً او عاجزاً عن الكسب أو غير رشيد فإن حضانه الأم تسقط وتستمر نفقة الأب عليه (٢) .

(٣) **الشافعية** : يرى الشافعية ان المحضون ذكراً كـ **ابن** أو انثى بعد بلوغه سن التمييز يخير بين ابيه وامه فأيهما اختار الحق به ، جاء فى المغنى " والمميز الصادق بالذكر والأنثى ان افترق ابواه من النكاح وصلحا للحضانه ولو فضل احدهما الآخر ديناً أو مالا أو محبه كان عند من اختار منهما " (٣) .

(٤) **الحنابلة** : جرى الحنابلة أن المحضون اذا كان ذكراً وبلغ سن التمييز فانه يخير بين ابويه فايهما اختار الحق به ، واما اذا كانت انثى فانها تنتقل الى ابيها وجوبا ، جاء فى الاقناع " واذا بلغ الغلام سبع سنين عاقلاً واتفق ابواه ان يكون عند احدهما جـ **ابن** وان تنازعا فيه خيره الحاكم بينهما ، فكان مع من اختار منهما ..... والجارية اذا بلغت سبع سنين فاكثر فعند ابيها الى البلوغ وبعده عنده ايضا الى الزفاف وجوبا ولو تبرعت الأم بحضانتها " (٤) قال فى الانصاف

(١) التفريع ، ٧٢/٢ ؛ جواهر الاكليل ، ٤٠٨/١ ؛ مواهب الجليل، ٢١٤/٤ .

(٢) انظر : المدونه ، ٢٤٤/٢ ؛ شرح الزرقانى على مختصر خليل، ٢٦٣/٤ .

(٣) مغنى المحتاج ، ٤٥٦/٣ ؛ نهاية المحتاج، ٢٣١/٧ ؛ تحفة المحتاج، ٣٦٠/٨ .

(٤) الحجاوى ، ١٦٠/٤ ؛ الكشف ، ٥١١/٥ ، ٥٠٢ ؛ التنقيح ، ص ٢٦٠ ،

شرح المنتهى ، ٢٦٥/٣ ، ٢٦٦ .

مؤكدًا. ان المذهب فى الغلام التمييز " وهذا المذهب بلا ريب " (١) وقال  
ايضا قوله ان المذهب فى الجارية ان تكون عند الأب " وهذا المذهب  
مطلقا قاله فى الفروع وغيره " (٢) .

بعد هذا العرض لفقه ابى بكر وآراء الفقهاء فى هذه المسألة نخلص  
الى الأقوال التالية :

### أولا : الغلام :

- (١) يرى ابوبكر ان الغلام بعد ان يكبر ويميز يخير بين ابويه فأيهما  
اختار الحق به وهذا مذهب الشافعية والحنابلة ونقل هذا القول  
عن عمر وعلى وابى هريره واسحاق بن راهويه وغيرهم (٣) .
- (٢) ذهب الحنفية والمالكية الى أن الغلام لاختيار له بل تنتقل حضنته  
الى الأب .

### ثانيا : الجارية :

- (١) يرى الحنفية والحنابلة الى أنه لاختيار لها بعد انتهاء حضنة  
امها لها بل تنتقل حضنتها الى ابيها ، وقان المالكية ايضا  
بعدم الخيار ولكنهم لم يقضوا بانتهاء حضنة الأم لها الا بدخولها  
على زوجها .
- (٢) وذهب الشافعية الى القول بتخيير الانثى بعد بلوغها سن التمييز  
وهو قول اسحاق بن راهويه (٤) .

---

(١) الانصاف ، ٤٢٩/٩ .  
(٢) نفس المصدر ، ٤٣١/٩ .  
(٣) انظر : زاد المعاد ، ٤٦٥/٥ وما بعدها ؛ المغنى ، ٢٣٩/٨ ، المحلى ،  
٣٢٨/١٠ .  
(٤) انظر : زاد المعاد ، ٤٦٨/٥ .

الأدلة :ادلة القائلين بتخيير الغلام :

(١) استدلوا من جهة السنه بما رواه ابوهريره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين ابيه وامه (١) .

(٢) واستدلوا ايضا بما روى عن ابى هريرة رضى الله عنه ، ان امرأه جاءت الى النبی صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، ان زوجى يريد أن يذهب بابنى ، وقد سقانى من بئر ابى عنه ، وقــد نفعنى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( استهما عليه ) فقال زوجها : من يحاقنى فى ولدى ؟ فقال النبی صلى الله عليه وسلم ( هذا ابوك وهذه أمك فخذ بيد ابیهما شئت ) فأخذ بيد امه فانطلقت به (٢) .

ومنه الدلالة : دلت هذه الاحاديث على أنه اذا تنـزع

الأب والأم فى حضانة ابن لهما كان الواجب هو تخييره ، فمن اختار منهما الحق به (٣) .

المناقشة :

نوقشت هذه الاحاديث من عدة وجوه :

(١) بان المراد من تخيير فى الحديث هو تخيير البالغ لأنها قالت نفعنى وسقانى من بئر ابى عنه ومعنى قولها ينفعنى أى كسب على

- 
- (١) سبق تخريجه ص ( ٥٠٢ ) .
- (٢) أخرجه ابوداود ، السنن ، كتاب الطلاق ( ٧ ) باب من احق بالولد ( ٣٥ ) حديث ( ٢٢٧٧ ) ، ٧٠٨/٢ ، ابن ماجه ، السنن ، كتاب الاحكام ( ١٣ ) باب تخيير الصبى ٠٠ ( ٢٢ ) حديث ( ٢٣١٥ ) ، ٧٨٧/٢ ، النسائى ، السنن ، كتاب الطلاق ( ٢٧ ) باب اسلام احد الزوجين ٠٠٠ ( ٥٢ ) حديث ( ٣٤٩٦ ) ، ١٨٥/٦ ، الترمذى ، السنن ، كتاب الاحكام ( ١٣ ) باب ما جاء فى تخيير الغلام ( ٢١ ) حديث ( ١٣٥٧ ) ، ٦٣٨/٣ ، وقال حسن صحيح ، الحاكم ، كتاب الاحكام ، ٩٧/٤ ، وقال صحيح الاسناد ووافقه الذهبى ، التلخيص ، ٩٧/٤ .
- (٣) انظر : نيل الاوطار ، ٣٣١/٦ .

والبالغ هو الذى يقدر على الكسب ، وقد قيل ان بئر ابي عنبيه بالمدينة لا يمكن للصغير ان يستقى منها فدل على ان المراد منه التخيير فى حق البالغ ونحن نقول به بدليل ما روى عن عماره بن ربيعة المخزومي انه قال غزا ابي نحو البحرين فقتل فجاء عمى ليذهب بى فخاصمته امى الى على بن ابي طالب رضى الله عنه ومعى أخ لى صغير فخيرنى على رضى الله عنه ثلاثا فاخترت امى فأبى عمى أن يرضى فوكزه على رضى الله عنه بيده وضربه بدرته وقال لو بلغ هذا الصبى ايضا خيرته ، فهذا يدل على أن التخيير لا يكون الا بعد البلوغ (١) .

#### رد المناقشة :

- (١) وقد اجيب على هذه المناقشة من خمسة اوجه ذكرها ابن القيم هـ :  
ان لفظ الحديث أن النبى صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين ابويه وحقيقة الغلام من لم يبلغ ، فحمله على البالغ اخراج له عن حقيقة الى مجازة لغير موجب ولا قرينة صارفه .
- (٢) ان البالغ لا حضانه عليه ، وهذا امر جرى به العرف والشرع فلا يجوز حمل الحديث عليه .
- (٣) ان احدا من السامعين لم يفهم ان النزاع كان فى رجل بالغ وأنه خير بين ابويه ولا يسبق ذلك الى الفهم مطلقا ولو فرض تخييره لكان التخيير بين ثلاثة اشياء ، الأبوين أو الانفراد لنفسه .
- (٤) ان بعض الفاظ الحديث جاء فيها تقييد الولد بكونه صغيرا لم يبلغ كما فى حديث النساء .
- (٥) وأما دعوى أن البئر بعيدة بعده اميال عن المدينة وان مسكن المرأة بعيد عنها وان المميز لا يمكنه ان يستقى من هذه البئر ،

---

(١) انظر : بدائع الصنائع ، ٤/٤٤ ، تبیین الحقائق ، ٣/٤٩ ، فتح القدير ، ٣/١٩٠ ، الجصاص ، احكام القرآن ، ٢/١٠٨ ، البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب النفقات باب الابوين اذا افترقا ، ٤/٨ .

فدعوى تحتاج الى اثبات وهذا مما لاسبيل اليه ، كما ان العرب  
واهل البوادي يستقى اولادهم الصغار من آبار هي ابعد من ذلك (١) .

وأما استدلالهم بحديث على فيمكن أن يجاب عنه ، بان عماره عندما  
خيره على رضى الله عنه كان عمره سبع او ثمان سنوات ، حيث جاء فى بعض  
الروايات " وكنت ابن سبع سنين او ثمان سنين " (٢) وفى بعض الروايات  
( وانا غلام ) (٣) والغلام من لم يبلغ الحلم ، وايضا فان قولهم ان على  
قال ( لو بلغ هذا الصبي لخيرته ) عبارة فيها سقط حيث ان الثابت من  
رواية عبدالرزاق والبيهقي ان عليا رضى الله عنه قال لأخ عماره الصغير:  
( لو بلغ هذا مبلغ هذا لخيرته ) فعلم ان عليا لم يقصد ( يبلغ ) البلوغ  
المعروف وانما قصد أن يصل الى السن الذى وصل اليه اخوه وهو سبع .

(٢) وناقش الحنفية ايضا هذا الحديث بانه ( حكاية حال فلا يمكن  
الاحتجاج به ) (٤) .

### رد المناقشة :

واجيب بانها وقائع اعيان ولكن يمتنع حملها فى تخيير الرجـال  
البالغين ، فبعض الروايات جاء فيها ( غلام ) وبعضها ( صغير لـم  
يبلغ ) (٥) .

(٣) ونوقش ( بانه لاحجة فى الحديث لأنه لم يذكر الفراق فالظاهر  
انها كانت فى صحبته الا ترى الى قولها ( ان زوجى يريد ) ولولا انها  
فى صحبته لما قالت ذلك ) (٦) .

---

(١) انظر : زاد المعاد ، ٤٧٧/٥ - ٤٧٨ .

(٢) سنن البيهقي ، ٤/٨ .

(٣) عبدالرزاق ، المصنف ، ١٥٧/٧ .

(٤) تبين الحقائق ، ٤٩/٣ .

(٥) انظر : زاد المعاد ، ٤٧٩/٥ .

(٦) انظر : تبين الحقائق ، ٤٩/٣ .



رد المناشئة :

ويمكن الجواب على ذلك بأنه احتمال بعيد فكيف يتنازعان ابناً  
لهما وهما زوجان ويقضى الرسول به لاحدهما اذ ان طبيعة الحياة الزوجية  
السكنى جميعاً تحت سقف واحد فدل على ان ذلك كان بعد فراق .

(٤) وناقش الحنفية هذا الحديث ايضاً بان الرسول صلى الله عليه  
وسلم امرهما بالاستهـام وهو متروك اجماعاً فكذا التخيير (١) .

رد المناشئة :

ويمكن ان يجاب على ذلك بان الاستهـام طريق شرعى عند تسـاوى  
الامرین وأنه يجوز الرجوع اليه كما يجوز الرجوع الى التخيير ، والنبي  
صلى الله عليه وسلم امر الوالدين بالاستهـام ثم لما لم يفعلوا خير الولد ،  
وقد رجح العلماء التخيير على الاستهـام لاتفاق الفاظ الاحاديث عليه  
وعمل الخلفاء الراشدين ، فلا يقاس على الاستهـام (٢) .

(٣) واستدلوا ثالثاً بان تخيير الغلام اذا بلغ سبعا ثابت عن  
الخلفاء الراشدين وابى هريره ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة البتـه  
ولا انكره منكر ، فكان اجماعاً (٣) .

(٤) واستدلوا كذلك بان الصبي اذا مال الى أحد ابويه دل على انه  
ارفق به واشفق عليه وقيد بالسبع لأنها اول حال أمر الشرع فيها بمخاطبته  
بالملاة بخلاف الأم فانها قدمت فى حال الصغر لحاجته الى الرعايه ومباشرة  
الخدمة وهى أعرف بذلك (٤) .

(٥) قالوا " ولأن القصد بالكفاله الحفظ للولد والمميز اعرف بحفظه  
فيرجع اليه " (٥) .

- 
- (١) انظر : تبیین الحقائق ، ٤٩/٣ .  
(٢) انظر : نیل الاوطار ، ٣٣١/٦ ؛ سبل السلام ، ٤٦٧/٣ ، ٤٦٨ ؛ وانظر  
الاشان فى عبدالرزاق ، ١٥٥/٧ وما بعدها ، البيهقى ، ٤/٨ وما بعدها ؛  
سعيد بن منصور ، ١١٠/٢ وما بعدها .  
(٣) انظر : المغنى ، ٢٤٠/٨ ؛ زاد المعاد ، ٤٦٨/٥ ؛ المجموع ، ٣٤٠/١٨ .  
(٤) انظر : كشف القناع ، ٥٠١/٥ ؛ المجموع ، ٣٤١/١٨ ؛ المغنى ، ٢٤٠/٨ ،  
(٥) الشربيني ؛ الاقناع ، ١٤٩/٢ .

ادلة الفريق الثانى القائلين بعدم التخيير مطلقا :

- (١) استدلووا بعموم قوله صلى الله عليه وسلم ( انت احق بـهـ مالم تنكحى ) (١) .

وجه الدلالة :

- أن النبى صلى الله عليه وسلم جعل الصبى من حق الأم ولو كان الاختيار من حق الصبى ماكانت اولى (٢) .

المناقشة :

- نوقش " بأنه ان كان عاما فى الأزمنه او مطلقا فيها فحديث التخيير يخصه او يقيده وهذا جمع بين الدليلين " (٣) وجمع الشوكانى بينهما بجمع آخر فقال " ويجاب عنه بان الجمع ممكن وهو ان يقال المراد بكونها احق به فيما قبل السن التى يخير فيها لا فيما بعدها " (٤) .
- (٢) واستدلووا ثانيا بان الصغير " غير رشيد ولا عارف بمصلحته فلا يعتمد اختياره كسائر تصرفاته " (٥) .

المناقشة :

- ويمكن ان يناقش ذلك بان الصبى ببلوغه سن التخيير يستطيع من خلال معاملة ابويه له ان يعرف ايهما أرفق واشفق عليه ، فيميل اليه بحسب الطبع ، لأن النفوس تنفر عادة ممن يتصفون بالجفاء والغلظة ، وسوء الخلق فى التعامل، وهذا امر طبعى فى الانسان .

---

(١) سبق تخريجه ص ( ٤٨٢ ) .

(٢) انظر : سبل السلام ، ٤٦١/٣ .

(٣) سبل السلام ، ٤٦٧/٣ .

(٤) نيل الاوطار ، ٣٣١/٦ .

(٥) تبين الحقائق ، ٤٩/٣ .

(٣) واستدلوا ثالثا بان الصغير لقصور عقله يختار من عنده الراحة والدعه ليترك له المجال فى اللعب فلا تتحقق مصلحة الطفل فى التأديب (١) .

(٤) واستدلوا بان الصغير اذا استغنى عن خدمة النساء فانه بحاجة الى التأديب والتخلق باخلاق الرجال والأب أقدر على التأديب والتثقيف من الأم ، وكذلك الجارية فانها بعد الاستغناء عن خدمة النساء تحتاج الى معرفة آداب النساء من طبخ وغسل وغير ذلك والمرأه على ذلك أقدر وأما بعد البلوغ فتحتاج الى التحصين والحفظ ، والأب فى ذلك أقوى وأهدى (٢) .

### المناقشة :

ويمكن مناقشة ذلك بأن التخيير ثابت فى الغلام عن الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين ، وهذا الاختيار لا يعارض تأديبه وتعليمه ، فالصغير وان اختار أمه فله حق فى أن يذهب الى ابيه نهارا حيث يتولى تعليمه وتأديبه واعداده ، لأن ذلك هو قصد الحفظ وفى الليل يذهب الى أمه (٣) ، وعند الشافعية القائلين بالتخيير للجارية ، فان امها لاتمنع من زيارتها ان اختارت الجارية ابوها ، فتتعلم الجارية من امها آداب النساء وشئونهن (٤) .

### دليل الحنايله على عدم تخيير الأنثى :

قالوا " لأنه احفظ لها واحق بولايتها ، وليؤمن عليها من دخول النساء ، لأنها معرضة للآفات ، لا يؤمن عليها الخديعة لغرتها ، أو لمقاربتها اذن الصلاحية للتزويج ، وقد تزوج النبی صلى الله عليه وسلم

(١) انظر : الهدايه مع الفتحة ، ١٨٩/٤ ؛ تبیین الحقائق ، ٤٩/٣ .

(٢) انظر : اللباب شرح الكتاب ، ١٠٣/٣ ؛ الهداية مع الفتحة ، ١٨٧/٤ ، ١٨٨ .

(٣) انظر : كشف القناع ، ٥٠١/٥ ؛ مغنى المحتاج ، ٤٥٨/٣ .

(٤) انظر : المجموع ، ٣٤٠/١٨ .

عائشه بنت سبع ، وانما تخطب من اببيها ، لأنه وليها واعلم بالكفو" (١) .

(٢) ان التخيير خاص بالغلام فلم يرد فى الشرع تخيير الجارية  
فلم يثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم ولا خلفاؤه " (٢) .

### ادلة الشافعية على تخيير الانثى :

(١) استدلوا بادلة الجمهور على تخيير الغلام اذا بلغ سن التمييز ،  
وقاسوا الجارية على الغلام فى ذلك قال صاحب فتح الوهاب مدلا على ذلك  
" ولأن النبى صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين ابيه وامه ، رواه  
الترمذى وحسنه والغلامة كالغلام " (٣) .

### المناقشة :

نوقش قياس الشافعية بانه قياس مع الفارق لأن الغلام لا يحتاج الى  
ماحتاج اليه البنت من الحفظ والتزويج ونحوهما كحاجة البنت اليه ،  
وايضا فلم يثبت التخيير للبنت فى الشرع ولم يقض به السلف ، ولو  
حدث لنقل ، فدل على عدم مشروعيتها فى حق البنت (٤) .

### (( الرأى الرابع ))

بعد هذا العرض لآراء العلماء وادلتهم فى الجهة التى تؤول اليها  
حضانة الولد بعد انقضاء مدة حضانة أمه يترجح - والله أعلم - مذهب  
اليه القائلون بان الغلام بعد بلوغه سن التمييز يخير بين والديه والبنت  
تنتقل حضانتها الى اببيها : وهم الحنابلة وذلك لما يلى :

- 
- (١) شرح منتهى الارادات ، ٢٦٦/٣ ؛ الكشاف ، ٥٠١/٥ .
  - (٢) كشاف القناع ، ٥٠٢/٥ .
  - (٣) فتح الوهاب شرح منهج الطلاب ، ١٢٣/٢ ؛ تحفة المحتاج ، ٣٦٠/٨ ،  
مغنى المحتاج ، ٤٥٦/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ٢٣١/٧ .
  - (٤) انظر : المغنى ، ٢٤١/٨ ؛ شرح المنتهى ، ٢٦٦/٣ .

(١) ان تخيير الغلام بعد بلوغه سن التمييز ثابت من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين ، وماورد على ذلك من اعتراضات قد اجيب عنها بما يسقطها .

(٢) أن القائلين بتخير الجارية بعد تمييزها ليس لهم دليل الا القياس على الغلام ، والفرق في هذا القياس واضح وجلى ، فالبنت بعد تمييزها تحتاج الى حفظ وصيانه ، لأنها قد قاربت الصلاحية للتزويج ، ولا يؤمن عليها في هذا السن من الوقوع في التفرير والانحلال ، لأن جانب الأم يغلب عليه التهاون والتساهل لأن المرأة ضعيفة بطبعها ، فهي في هذه السن بأمر الحاجة الى الحفظ والأب أشد غيره عليها فلا يرضى بادنى مايمسها في ذلك ، فلذلك لم يتترك للبنت مجال للخيار بل ألحقت بالأب لترجع جانبه على جانب الأم ، بخلاف الغلام فإنه بعد تمييزه يستغنى عن خدمة النساء ، التى كانت المرجح لحق الأم في حضانته وبعد استغنائه عنها يتساوى جانب الأم والأب في حضانة الغلام ، فجعل الخيار له لأن الأمر سيان بينهما فيما يتعلق بمصلحة الولد فايهما اختار الحق به ، لأن مسائل تعليمه وتأديبه لا تتأثر بهذا الاختيار مطلقا لأنه ان اختار امه ، فالوقت الذى جرت العادة ان يكون للتعليم والتأديب وهو النهار ، ينبغى ان يكون عند والده ليقوم بذلك واما فى الليل فيرجع الى امه وان اختار اباه فمن باب اولى ان يصرفه فى وجوه تعليمه وامداده بأخلاق الرجال وآدابهم ، فكان قياس الجارية على الغلام قياسا مع الفارق .

(٣) أن ادلة المانعين للتخير قد نوقشت بما يوهنها ولايبقى معها حجه .

(٤) ان الشرع قد احاط المرأة فى كبرها بسياس من الحفظ والصيانه فوق ما يحتاج اليه الصبى وقد بين ابن القيم بعض ذلك فقال " ولهذا شرع فى حق الاناث من الستر والخفر ما لم يشرع مثله للذكور فى اللباس وارضاء الذيل شبرا أو اكثر ، وجمع نفسها فى الركوع

والسجود دون التجافى ، ولا ترفع صوتها لقراءة القرآن ، ولا ترمل  
فى الطواف ولا تتجرد فى الاحرام من المخيط ولا تكشف رأسها ولا تسافر  
وحدها هذا كله مع كبرها ومعرفتها ، فكيف اذا كانت فى سن الصغر  
وضعف العقل الذى يقبل فيه الانخداع ، ولا ريب ان ترددها بين  
الابوين مما يعود على المقصود بالابطال أو يخل به أو ينقصه  
لأنها لاتستقر فى مكان معين فكان الاصلح لها أن تجعل عند احد  
الابوين " (١) ولما كان جانب الاب فى الصيانه والحفظ والغيره  
اقوى جعلت البنت عنده " فكان من محاسن الشريعة أن تكون عند  
امها مادامت محتاجه الى الحضانه والتربية فاذا بلغت حدا تشتهى  
فيه ، وتصلح للرجال فمن محاسن الشريعة أن تكون عند من هو اغير  
عليها واحرص على مصلحتها واصون لها من الأم " (٢) .

والله اعلم .

---

(١) زاد المعاد ، ٤٧٢/٥ ، ٤٧٣ .

(٢) زاد المعاد ، ٤٧٤/٥ .

## السؤال السادس : نفقة الطفل مدة الحضانه على أبيه .

### الآثار الواردة من ابي بكر في ذلك :

- (١) عن الشعبي ان ابا بكر قضى لعاصم بن عمر لأمه وقضى على عمر بالنفقة (١) .
- (٢) وعن مسروق أن عمر رضى الله عنه طلق ام عاصم فكان في حجر جدته فخاصمته الى ابي بكر رضى الله عنه فقضى أن يكون الولد مع جدته والنفقة على عمر رضى الله عنه وقال هي احق به (٢) .
- (٣) وعن الشعبي أن عمر خاصم أمراة ام عاصم في ابنه منها الى ابي بكر رضى الله عنه فقضى ابوبكر لأمه ثم قال : عليك نفقته حتى يبلغ (٣) .

### فقه الآثار :

دلت هذه الآثار من فقه ابي بكر الصديق على ان نفقة حضانه الطفل تكون على والده سواء كان الطفل عند امه أو عند جدته ، كما دلت على أن نفقة الصغير تستمر الى بلوغه .

هذا وقد اتفق الفقهاء على وجوب نفقة الولد الذى تحضنه أمه على والده ان لم يكن له مال ، فان كان له مال فان نفقة حضانه تكون عليه من ماله (٤) .

- 
- (١) سبق تخريجه ص ( ٤٨١ ) .
- (٢) سبق تخريجه ص ( ٤٩٦ ) .
- (٣) سبق تخريجه ص ( ٤٨١ ) .
- (٤) انظر : الهدايه ، ٢١٧/٤ ، فتح القدير ، ٢١٧/٤ ، المبسوط، ٢٠٨/٥ ، مواهب الجليل ، ٢١٩/٤ ، جواهر الاكليل ، ٤١٠/١ ، الشرح الكبير ، ٥٣٣/٢ ، الفواكه الدواني ، ٧٤/٢ ، تحفة المحتاج ، ٣٤٥/٨ ، مغنى المحتاج ، ٤٤٦/٣ ، نهاية المحتاج ، ٢١٨/٧ ، الحجناوى ، الاقناع ، ١٤٠/٤ ، كشاف القناع ، ٤٦٧/٥ ، التنقيح ، ص ٢٥٧ ، الانصاف ، ٤٩٢/٩ ، الكافى ، ٣٧٣/٣ .

واستدلوا على ذلك بالكتاب والسنة والاجماع :

(١) أما الكتاب : فقله تعالى ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ﴾ (١) .

### وجه الدلالة :

دلت الآية أنه يجب على الأب المولود له ، نفقة أولاده ، بسبب الولاده كما يجب عليه نفقة الزوجه بسبب الولاده ايضا (٢) .

(٢) وكذلك استدلوا بقول الله تعالى ﴿ فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن بالمعروف ﴾ (٣) .

وجه الدلالة : دلت هذه الآية ايضا على وجوب نفقة الولد على ابيه ، حيث اوجبت اجرة الرضاعة على الأب ، وهذه الاجره جزء من النفقه (٤) .

(٣) وأما من السنة : فاستدلوا بما روته عائشه رضى الله عنها قالت : دخلت هند بنت عتبة (٥) امرأة ابى سفيان على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، ان اباسفيان (٦) رجل شحيح لايعطينى من

(١) سورة البقره ، آيه ( ٢٣٣ ) .

(٢) انظر : موسوعة الفقه الاسلامى ، ٨٢٢/٧ .

(٣) سورة الطلاق ، آيه ( ٦ ) .

(٤) انظر : المغنى ، ٢١٢/٨ ؛ المجموع ، ٢٩٤/١٨ .

(٥) هى هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبدمناف ، القرشيه ، صحابيـــــــــــــــــه جليله ، كانت فصيححة جريئة ، صاحبة رأى وحزم ونفس وأنفه ، تقول الشعر الجيد ، وهى أم الخليفه الاموى معاويه بن ابى سفيان ، اسلمت يوم الفتح ، شهدت اليرموك وحضت على قتال الروم ، ماتت عام ( ١٤ هـ ) .

انظر : طبقات ابن سعد ، ٢٣٥/٨ ، اسد الغابه ، ٥٦٢/٥ ، الاصابه ، ٤٢٥/٤ ، الاعلام ، ٩٨/٨ .

(٦) هو صخر بن حرب بن اميه بن عبدشمس ، صحابى من سادات قريش فى الجاهليه ، اسلم يوم فتح مكه وابلى بعد اسلامه البلاء الحسن ==



النفقة ، مايكفينى ويكفى بنى ، الا ماأخذت من ماله بعد علمه ، فهل على فى ذلك من جناح ؟ فقال ( خذى من ماله بالمعروف مايكفيك ويكفى بنيك ) (١) .

**وجه الدلالة :** دل هذا الحديث على وجوب نفقة الزوجة والأولاد على الزوج ، لأن أباسفيان لما بخش نفقه بنيه وامهم فاشتكت زوجته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرها بأن تأخذ من مال ابى سفيان مايكفيها ويكفى بنيتها بالمعروف ولو لم تكن واجبة عليه لما أمرها بذلك (٢) .

(٤) وأما الاجماع : فقد نقله كثير من العلماء ، يقول القرطبى " واجمع العلماء ان على المرء نفقة ولده الاطفال الذين لامال لهم " (٣) .

(٥) ومن المعلوم : قال ابن قدامه " ولأن ولد الانسان بعضه ، وهو بعض والده فكما يجب عليه ان ينفق على نفسه واهله كذلك على بعضه وأصله " (٤) .

- 
- == فقئت عينه يوم الطائف والاخرى يوم اليرموك فعمرى ، كان مــــن الشجعان الابطال والدهاة الحكماء ، مات بالمدينة عام ( ٣١ هـ ) .
- انظر : اسدالغابه ، ١٢/٣ ؛ الاصابه ، ١٧٨/٢ ؛ الاعلام ، ٢٠١/٣ .
- (١) اخرج البخارى ، الصحيح ، كتاب النفقات ( ٦٩ ) باب اذا لم ينفق الرجل ( ٩ ) حديث ( ٥٣٦٤ ) ، ٤٢٧/٣ ؛ مسلم ، الصحيح ، كتاب الاقضية ( ٣٠ ) باب قضية هند ( ٤ ) حديث ( ١٧١٤/٧ ) ، ١٣٣٨/٣ .
- (٢) انظر : سبل السلام ، ٤٥٠/٣ ؛ نيل الاوطار ، ٣٢٣/٦ .
- (٣) تفسير القرطبى ، ١٠٨/٣ ؛ المغنى ، لابن قدامه ، ٢١٢/٨ ؛ مراتب الاجماع ، ص ٧٩ ؛ ابن منذر ، الاقناع ، ٣١٣/١ .
- (٤) المغنى ، ٢١٢/٨ .

## **الفصل الثالث**

### **في الوصايا والفرائض**

**ويشتمل على المبحثين التاليين :**

**المبحث الأول : في الوصايا .**

**المبحث الثاني : في الفرائض .**

## المبحث الأول

### في الوصايا

ويتضمن المسائل التالية :

المسألة الأولى : كان يرى مشروعية الوصية ووجوب تنفيذها على من تعيينت عليه .

المسألة الثانية : كان يرى استحباب الوصية بخمس المال فقط .

المسألة الثالثة : كان يرى عدم مشروعية الوصية للوارث .

المسألة الرابعة : كان يرى أنه عند تراحم الوصايا فإن العتق يقدم .

## السؤال الأول : كان يرى مشروعية الوصية ووجوب تنفيذها على من تعينت عليه .

### تعريف الوصايا فى اللغة :

الوصايا جمع وصيه من وصيت الشيء بالشيء أصيه من باب وعد ، وهى بمعنى الايصال ، من وصى الشيء بكذا ، أى وصله به ، والوصية ، اسم بمعنى التوصيه والايضاء ، تقول وصيت الى فلانا توصية ، وأوصيت اليه ايضاء . وقد تطلق على الشيء الموصى به . كما فى قوله تعالى ﴿ من بعد وصيه يوصون بها او دين ﴾ (١) وأوصيت اليه بمال جعلته له وأوصيته بولده استعطفته عليه ، والوصية تشمل الوصية بالمال وغيره (٢) .

### تعريف الوصيه فى اصطلاح الفقهاء :

اختلفت عبارات الفقهاء فى تعريف الوصيه تبعا لاختلافهم فى شموليتها للوصيه بالمال وغيره كالوصيه لشخص بان يتولى وصايته عن غيره وان كانت متقاربة فى مضامينها ومقصودها .

فعرفها الحنفية بانها " تمليك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع ، سواء كان ذلك فى الأعيان أو فى المنافع " (٣) .

وعرفها المالكية بانها : " عقد يوجب حقا فى ثلث عاقده يلزم بموته او نيابة عنه بعده " (٤) .

وعرفها الشافعية بانها : " تبرع بحق مضاف لما بعد الموت ولو تقديرا ، ليس بتدبير ولا عتق بصفة ونحو ذلك " (٥) .

- 
- (١) سورة النساء ، آية ( ١٢ ) .
  - (٢) انظر : مادة ( وصى ) فى القاموس المحيط ، المصباح المنير ، المغرب فى ترتيب المعرب .
  - (٣) فتح القدير ، ٣٤٠/١٠ ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ، ٣٤٨/٦ ، تبیین الحقائق ، ١٨٢/٦ .
  - (٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ٤٢٢/٤ ، الخرشى على مختصر خليل ، ١٦٧/٨ .
  - (٥) حاشية القليوبى ، ١٥٦/٣ ، مغنى المحتاج ، ٣٩/٣ ، نهاية المحتاج ، ٤٠/٦ ، تحفة المحتاج ، ٣/٧ .

وعرفها الحنابلة بانها : " الأمر بالتصرف بعد الموت ، أو التبرع

بالمال بعده " (١) .

### الآثار الواردة من ابي بكر :

(١) عن ام جعفر بنت محمد بن جعفر (٢) ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت يا اسماء (٣) انى قد استقبحت ما يصنع بالنساء ، انه يطرح على المرأة الثوب فيصفها ، فقالت اسماء يا بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا أريك شيئا رأيته بأرض الحبشة فدعت بجرائد رطبة فحنثها ثم طرحت عليها ثوبا ، فقالت فاطمة رضى الله عنها ما أحسن هذا واجمله يعرف به الرجل من المرأة ، فاذا أنا مت فاغسلينى أنت وعلى رضى الله عنه ولا تدخلين على احدنا فلما توفيت رضى الله عنها جاءت عائشة رضى الله عنها تدخل ، فقالت اسماء ، لا تدخلين ، فشكت ابا بكر فقالت ان هذه الخثعمية تحول بينى وبين ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد جعلت لها مثل هودج العروس ، فجاء ابو بكر رضى الله عنه فوقف على الباب ، وقال يا اسماء ما حملك ان منعت ازواج النبى صلى الله عليه

- (١) الروض المربع ، ص ٣١٠ ؛ الانصاف ، ١٨٣/٧ ؛ كشف القناع ، ٣٣٥/٤ ، ٣٣٦ ؛ شرح منتهى الارادات ، ٥٣٨/٢ .
- (٢) هى أم جعفر بنت محمد بن جعفر بن ابي طالب الهاشمية ، ويقال أم عون ، زوجة محمد بن الحنفية وام ابنه عون ، روت عن جدتها اسماء بنت عميس وعن ابنها عون ، وام عيسى الجزار .
- انظر : تهذيب التهذيب ، ٥٠١/١٢ ؛ تقريب التهذيب ، ٦٢٣/٢ .
- (٣) هى اسماء بنت عميس بن معاذ بن تيم بن الحارث الخثعمي ، صحابييه كان لها شأن ، اسلمت قبل دخول النبى صلى الله عليه وسلم دار الارقم بمكة ، وهاجرت الى الحبشة مع زوجها جعفر بن ابي طالب فولدت له جعفر ومحمد وعوف ، وبعد استشهاد جعفر فى موته تزوجت بابى بكر الصديق فولدت له محمد ، ثم تزوجت بعد وفاته عليا فولدت له يحيى وعون ، ثم ماتت عام ( ٤٠ هـ ) .
- انظر : طبقات ابن سعد ، ٢٨٠/٨ ؛ اسد الغابه ، ٣٩٥/٥ ، الاصابه ، ٢٣١/٤ ؛ الاعلام ، ٣٠٦/١ .

وسلم يدخلن على ابنة النبي صلى الله عليه وسلم ، وجعلت لها مثل هودج العروس فقالت : امرتنى أن لاتدخلنى على أحدا ، وأرييتها هذا الذى صنعت وهى حية ، فأمرتنى أن أصنع ذلك لها ، فقال ابوبكر رضى الله عنه : فاصنعى ماأمرتكم ثم انصرف ، وغسلها على واسماء رضى الله عنهما (١) .

(٢) عن ابن ابى مليكة أن ابابكر الصديق حين حضرته الوفاة أوصى اسماء بنت عميس ان تغسله وكانت صائمة فعزم عليها لتفطر (٢) .

(٣) عن عائشة رضى الله عنها ان ابابكر قال ( اذا أنا مت فاغسلنى ماعلى هاتين وكفنيئنى فيهما فان الحى احوج الى الجديد من الميت ) (٣) .

(٤) وعن عروه والقاسم بن محمد قالا : اوصى ابوبكر عائشة : أن يدفن الى جانب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما توفى حفر له ، وجعل رأسه عند كتفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والصق اللحد بقبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ) (٤) .

(١) أخرجه البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الجنائز ، باب ماورد فى النعش للنساء ، أخرجه بسنده قال : اخبرنا ابو حازم الحافظ أنبأ ابو أحمد بن محمد الحافظ أنبأ ابو العباس محمد بن اسحق الثقفى ثنا قتيبه ابن سعيد ثنا محمد بن موسى عن عون بن محمد بن على بن ابى طالب عن امه ام جعفر بنت محمد بن جعفر وعن عماره بن مهاجر عن أم جعفر . . . . . ٣٥ - ٣٤/٤ .

(٢) أخرجه ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب الجنائز ، باب فى الميت يصلى عليه ، أخرجه بسنده قال : حدثنا سفيان بن عيينه عن عمرو عن ابن ابى مليكة ، وأخرجه أيضا من طريق عبد الله بن شداد ولكن ليس فيه انها كانت صائمه ، ٢٤٩/٣ ، ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ٢٠١/٣ ، السيوطى ، مسند ابى بكر الصديق ، ص ٩١ ، ١٤٨ . وقد ضعف المحب الطبرى زيادة ( انها كانت صائمه ٠٠ ) فى الأثر الأول وقال (ولاتصح هذه الزيادة على المشهور لأن الصوم انما يكون نهارا ، والأصح أنه مات ليلا ودفن ليلا ) ، الرياض النضرة ، ٢٦١/١ ، طبقات ابن سعد ، ٢٠١/٣ .

(٣) أخرجه ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب الجنائز ، باب ما قالوا فى كم يكفن الميت ، أخرجه بسنده قال : حدثنا عبده عن اسماعيل بن ابى خالد عن التيمى عن عائشه ، ٢٦١/٣ ، ابن سعد ، الطبقات ، ٢٠٦/٣ .

(٤) أخرجه ابن سعد ، الطبقات ، قال : اخبرنا محمد بن عمر قال ==

والآثار الواردة. في وصايا ابي بكر المتعلقة بتكفينه وتغسيله  
ودفنه ومن يتولى ذلك وغير ذلك من الامور المباحة كثيرة جدا لايسع  
المقام لعرضها جميعا ، وكلها تفيد أنه كان يرى مشروعية الوصيه ووجوب  
تنفيذها اذا كانت في أمر مباح مشروع ، وقد افرد لها ابن سعد فصلا  
مستقلا في كتابه (١) .

**فقه الآثار :**

دل الأثر الأول من فقه أبى بكر الصديق رضى الله عنه على أنه كان يرى وجوب تنفيذ الوصية بالأمر المباح إذا حصل القبول من الوصى الموصى له حيث أن أسماء بنت عميس قد قبلت تنفيذ وصية فاطمة رضى الله عنها وقامت بتنفيذها ، ولما علم أبوبكر بذلك أقرها عليه وأمرها بالاستمرار فى التنفيذ بقوله ( فاصنعى ما أمرتك به ) .

ودلت الآثار الأخرى على أنه كان يرى مشروعية الإيصاء بالأمم—بور  
المباحه غير المالية كأن يوصى بأن يغسله فلان وأن يدفن في مكان كذا  
وغير ذلك .

اتفاق الفقهاء على مشروعية التوسية ووجوب تنفيذها على السوى :

لاخلاف بين الفقهاء رحمهم الله فى مشروعية الوصيه ، وقد وقّع  
اجماع الامه على مشروعية الوصيه من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الى يومنا هذا قال الكاسانى " واما الاجماع فان الامه من لدن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا يوصون من غير انكار من احد  
فيكون اجماعا من الامه على ذلك " (٢) واما ادلة مشروعيتها فهى الكتاب  
والسنه والاجماع :

== اخبرنا ابوبكر بن عبدالله بن ابي ستره عن عمر بن عبدالله انه  
سمع عروه والقاسم بن محمد ، ٠٠٠ ، ٢٠٩/٣ ، السيوطي ، مسند  
ابي بكر الصديق ، ص ١٥٠ .

(١) انظر : طبقات ابن سعد ؛ ٣/ ١٩٢ وما بعدها .

(٢) بدائع الصنائع ، ٣٣٠/٧ ، تبیین الحقائق ، ١٨٢/٦ ؛ ابن منذر ،  
الاجماع ، ص ٣٧ .

(١) أما الكتاب : فقله تعالى ﴿ كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين بالمعروف حقا على المتقين، فمن بدله بعدما سمعه فانما اثمه على الذين يبدلونه ان الله سميع عليم ﴾ (١) .

**وجه الدلالة :** لهذه الآية وجهان يمكن ان يستدل بهما على مشروعية الوصية :

(أ) ان معنى الكتب فى الآية هو الغرض والالزام ، ولا بد أن يكون ما يفرضه الله ويلزم به المكلف مشروعاً والا لحصل التناقض .

(ب) أن الله جل وعلا حرم التبديل والتغيير فى الوصية بدليل ترتيب الاثم على ذلك ، لأن الاثم لا يكون الا على ارتكاب فعل محرم ، فدل ذلك على مشروعية الوصية لأنها لو لم تكن مشروعاً لما حرم التبديل (٢) .

(٢) قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم ان انتم ضربتم فى الأرض ﴾ (٣) .

**وجه الدلالة :** ويمكن أن يستدل بهذه الآية من وجهين :

(١) أن الله تعالى ندب عباده المؤمنين للشهادة على الوصية فدل ذلك على مشروعيتها (٤) .

(٢) ان الله سبحانه نزل الاشهاد من الوصية منزلة الحكم من موضوعه ولما كان الاشهاد مندوباً اليه كان مشروعاً فعلمنا أن موضوعه كذلك والا لم يعقل جعل مالىس بمشروع موضوعاً لما هو مشروع (٥) .

(١) سورة البقرة ، آية ( ١٨٠ - ١٨١ ) .

(٢) انظر : شمس ، محمد جعفر ، الوصية واحكامها ، ( بيروت : دارالتراث

الاسلامى ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م ) ، ص ١٠٥ .

(٣) سورة المائدة ، آية ( ١٠٦ ) .

(٤) انظر : بدائع الصنائع ، ٣٣٠/٧ .

(٥) الوصية واحكامها ، ص ١٠٥ .



وأما ادلة مشروعية الوصية وجوازها من جهة السنه فكثيرة منها :  
 (١) عن عبدالله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:  
 ( ما حق امرئ مسلم يبني ليلتين وله شيء يريد أن يوصي به الا ووصيته  
 مكتوبة عند رأسه ) (١) .

**وجه الدلالة :** دل الحديث على استحباب تعجيل كتابة الوصية لمن كان له شيء يريد أن يوصي به ، ذلك على سبيل الحزم والاحتياط فدل على مشروعيتها جاء في تنوير الحوالك " معنى الحديث ما الحزم والاحتياط للمسلم الا أن يكون وصيته مكتوبة عنده فيستحب تعجيلها وأن يكتبها في صحته ويكتب فيها ما يحتاج اليه " (٢) .

(٢) مارواه ابوهريره رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال : " ان الرجل ليعمل والمرأه بطاعة الله ستين سنه ثم يحضرهما الموت فيضاران في الوصيه فيجب لهما النار ، ثم قرأ ابوهريره ﴿ من بعد وصية يوصي بها او دين غير مضار وصية من الله - الى قوله - وذلك الفوز العظيم ﴾ (٣) ولأحمد وابن ماجه معناه وقالاه فيه ( سبعة سنه ) (٤) .

**وجه الدلالة :** بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الجور في الوصيه يوجب النار فدل ذلك على أن الوصيه العادله التى ليس فيها مضاره مشروعة وجائزه .

- 
- (١) أخرجه البخارى ، الصحيح ، كتاب الوصايا (٥٥) باب الوصايا (١) حديث (٢٧٣٨) ، ٢٨٦/٢ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب الوصيه (٢٥) ، حديث (١٦٢٧/١) ، ١٢٤٩/٣ .
  - (٢) السيوطى ، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك ، ٢٢٨/٢ ، فتح البارى ، ٣٥٨/٥ ؛ نيل الاوطار ، ٣٨/٦ .
  - (٣) سورة النساء ، آيه ( ١١ - ١٢ ) .
  - (٤) أخرجه ابوداود ، السنن ، كتاب الوصايا ( ١٢ ) باب ما جاء فى كراهية الاضرار فى الوصيه ( ٣ ) حديث ( ٢٨٦٧ ) ، ٢٨٨/٣ ، الترمذى ، السنن ، كتاب الوصايا ( ٣١ ) باب الضرار فى الوصيه (٢) حديث ( ٢١١٧ ) ، ٣٧٥/٤ ؛ ابن ماجه ، السنن ، كتاب الوصايا (٢٢) باب الحيف فى الوصيه ( ٣ ) حديث ( ٢٧٠٤ ) ، ٩٠٢/٢ .
- قال الترمذى ( هذا حديث حسن صحيح غريب ) .

(٣) وأما الاجماع فقد سبق بيانه أن الأمة قد اجمعت على ذلك ولا يعرف له مخالف .

(٤) وأما القياس فلا يصح الاستدلال به على مشروعية الوصيه قال الكاسانى "فالقياس يأبى جواز الوصيه لانها تمليك مضاف الى مابعد الموت ، والموت مزيل للملك فتقع الاضافة الى زمن زوال الملك فلا يتصور وقوعه تمليكا فلا يصح " (١) .

### حكم تنفيذ الوصيه على الوصى :

لا خلاف بين الفقهاء فى ان الوصيه اذا كانت بمحرم او بمعصيه فانه يحرم تنفيذها ، وكذلك فان الوصيه اذا كانت فى فعل امر واجب كالوصيه باخراج الزكاة أو اخراج الكفارات ، وتسديد ماوجب عليه من الديون للأدميين او غير ذلك مما وجب عليه ، فانه يجب على الموصى اليه تنفيذها ، وكذلك يجب ايضا تنفيذ ما اوصى به من مستحبات ومندوبات وقربات شرعيه كالصدقة والاعتاق ونحو ذلك مما يدخل تحت نطاق ثلث ماله ، وكذلك ان كانت الوصيه بفعل مكروه فانه يكره تنفيذها ، واذا كانت الوصيه بفعل أمر مباح كأن يدفن فى مكان كذا أو نحوه وقبل الوصى القيام بتنفيذ الوصيه وتعينت عليه لزمه تنفيذها ، وقبل تنفيذ الوصيه جائز ممن له قدرة على القيام بما اوصى اليه فيه ، ووثق من نفسه اداءها على الوجه المطلوب (٢) ، لأن الصحابه رضى الله عنهم كان بعضهم يوصى الى بعض وينفذون الوصيه ، فقد روى ان عبد الله بن عمر كان وصيا لرجل، وكان الزبير بن العوام وصيا لسبعة من الصحابه (٣) .

(١) بدائع الصنائع ، ٣٣٠/٧ ، فتح القدير ، ٣٤٣/٩ ، تبیین الحقائق ، ١٨٢/٦ .

(٢) انظر : المغنى ، ٢٥٠/٦ ، حاشية ابن عابدين ، ٦٤٨/٦ وما بعدها ، الكافى فى فقه اهل المدينة ، ص ١٥٥ ، مغنى المحتاج ، ٧٣/٣ وما بعدها ، الاقناع ، ٥٦/٣ وما بعدها ، الاطرم ، صالح بن عبد الرحمن ، الوصيه بيانها وابرز احكامها ، الطبعة الاولى ( الرياض : شركة العبيكان ، ١٤٠٨ هـ ) ، ص ١٠٥ .

(٣) عبد الرزاق ، المصنف ، كتاب الوصايا ، باب فى قبول الوصيه ( ١٨٩٢ ) ، اثر ( ١٠٩٥٥ - ١٠٩٥٦ ) ، ١٩٨/١١ .

### آراء الفقهاء فى لزوم عقد الوصية على الوصى :

عقد الوصية ليس بلزوم على الوصى فى حياة الموصى بغير خلاف بين الفقهاء فى ذلك ، فللوصى الرجوع عن هذا العقد متى شاء ، ولكن الحنفية قيدوا جواز وصحة هذا الرجوع بعلم الموصى ، حتى يتسنى له اختيار شخص آخر ليكون وصيا له اذا شاء ذلك . فان رجع الوصى عن الوصية التى قبلها بغير علم الموصى فلا يصح رجوعه هذا حتى لا يصبح الموصى مغرورا من جهته .

وقد اشترط الشافعية لجواز رجوع الوصى عن الوصاية ان لاتتعيين الوصاية عليه ، فان تعينت فليس له الرجوع عن الوصية .

واما بعد موت الموصى ، فليس للوصى التراجع عن الوصية عند الحنفية والمالكية ، لأن الوصى لما قبل الوصية فى حياة الموصى فقد جعله يعتمد عليه فيما اوصى به اليه ، فاذا رجع عن الوصية بعد موت الموصى فكأنه قد اخلف وعده معه وغرر به وذلك أمر لايجوز .

وقال الشافعية والحنابلة يجوز للوصى أن يتراجع عن تنفيذ الوصية بعد موت الموصى ، لأن الوصاية كالوكالة من حيث ان كلا منهما تصرف بالاذن ، والوكيل له عزل نفسه متى شاء فكذلك الوصى ، وقد استثنى الشافعية من ذلك ما اذا وجب الايصاء وتعين القبول على الوصى ، فلا يجوز له الرجوع عن الوصية (١) .

---

(١) انظر : حاشية ابن عابدين ، ٧٠٠/٦ ، مواهب الجليل ، ٤٠٣/٦ ، حاشيتا القليوبى وعميره ، ١٧٧/٣ ، الاقناع ، ٧٩/٣ ، المغنى ،

## للسألة الطائفة : كان يرى استحباب الوصية بخمس المال فقط .

### الآثار الواردة من ابى بكر فى ذلك :

(١) عن عروة قال : قال ابوبكر الصديق رضى الله عنه ( لأن اوصى بالخمس احب الى من ان اوصى بالربع ولأن اوصى بالربع احب الى من أن اوصى بالثلث ومن اوصى بالثلث فلم يترك شيئاً )<sup>(١)</sup> .

(٢) عن قتادة ان ابابكر اوصى بالخمس ، وقال : ( أوصى بما رضى الله به لنفسه ، ثم تلا ﴿ واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمس ﴾<sup>(٢)</sup> واوصى عمر بالربع ) (٣) .

(٣) وعن خالد بن معدان (٤) أن ابابكر قال : ( ان الله تصدق

(١) أخرجه ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، أخرجه بسنده قال : اخبرنا محمد بن حميد العبدى عن معمر بن هشام بن عروة عن ابيه . . . . ، ١٩٩/٣ ، السيوطى ، مسند ابى بكر الصديق ، ص ٥٩ ، الهندى ، كنز العمال ، ٦٢٠/١٦ .

(٢) سورة الانفال ، آية ( ٤١ ) .

(٣) أخرجه عبدالرزاق ، المصنف ، باب كم يوصى الرجل من ماله ، اثر رقم ( ١٦٣٦٣ ) أخرجه بسنده عن معمر بن قتاده ، ٦٦/٩ ؛ وأخرجه ايضا من طريق الثورى ، اثر رقم ( ١٦٣٦٤ ) ، ٧٦/٩ ؛ ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب الوصايا ، باب مايجوز للرجل من الوصية فى ماله ( ١٨٩٣ ) ، اثر رقم ( ١٩٦٦ ) من طريق جويرى ——— الضحك ، ٢٠١/١١ ؛ ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ١٩٤/٣ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الوصايا ، باب من استحب النقصان من الثلث ، ٢٧٠/٦ .

(٤) هو خالد بن معدان بن ابى كرب الكلاعى ، ابو عبد الله ، تابعى ثقفه ، ممن اشتهروا بالعبادة ، أصله من اليمن ، واقامته فى حمص بالشام ، وكان يتولى شرطة يزيد بن معاوية ، ادرك سبعين رجلاً من اصحاب النبو صلى الله عليه وسلم ، وروى عن جماعة منهم ، كان كثير التسبيح ، فلما مات بقيت اصبعه تتحرك كأنه يسبح ، مات عام ( ١٠٣ هـ ) .

انظر : طبقات ابن سعد ، ٤٥٥/٧ ؛ سير اعلام النبلاء ، ٥٣٦/٤ ؛ تهذيب التهذيب ، ١٠٢/٣ ؛ الاعلام ، ٢٩٩/٢ .

عليكم بثلاث اموالكم عند وفاتكم ) (١) .

### فقه الآثار:

دلت هذه الآثار من فقه ابى بكر الصديق أنه كان يرى استحباب الوصية بخمس المال فقط وذلك مراعاة لحق الورثة ، وان كان يرى مشروعية الوصية بالثلث كما دل على ذلك الأثر الأخير .

### آراء الفقهاء فى مقدار الوصية :

اتفق الفقهاء رحمهم الله على أن الوصية لاتجوز الا فى حدود ثلث المال ، قال صاحب رحمة الأُمه " والوصية لغير وارث جائزة بالاجمـاع ، ولا يفتقر الى اجازة " (٢) وقد استقر على منع الوصية بأكثر من الثلث (٣) ، واستدل على ذلك بالأدلة التالية :

(١) مارواه سعد بن ابى وقاص قال : عادنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع من وجع اشغيت منه على الموت ، فقلت يارسول الله : بلغنى ماترى من الوجع وأنا ذو مال ، ولا يرثنى الا ابنة واحدة ، أفأتصدق بثلثى مالى ؟ قال ( لا ) ، قال قلت : أفأتصدق بشطره ؟ قال ( لا ) . الثلث والثلث كثير ، انك ان تذر ورثتك اغنياء ، خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس ) (٤) .

(١) أخرجه السيوطى ، مسند ابى بكر الصديق ، ص ٥٥ ؛ الهنـدى ، كنز

العمال وعزاه الى مسدد ، اشر رقم ( ٤٦٠٨٨ ) ، ٦٢٠/١٦ .

قال ابن حجر ( رواه العقيلي فى تاريخ الضعفاء من طريق حفص بن عمر بن ميمون وهو متروك عن خالد بن عبد الله السلمى ، وهو مختلف فى صحبته ، رواه عنه ابنه الحارث وهو مجهول ) ، تلخيص الحبير ، ٩١٠/٣ .

(٢) الدمشقى ، ص ٢٠٦ ؛ مراتب الاجماع ، ص ١١٢ ؛ ابن المنذر ، الاجماع ، ص ٣٨ .

(٣) انظر : فتح البارى ، ٢٨٤/٥ ؛ بداية المجتهد ، ٢٥١/٢ .

(٤) أخرجه البخارى ، الصحيح ، كتاب الوصايا ( ٥٥ ) باب ان يترك ورثته أغنياء ٠٠ ( ٢ ) حديث ( ٢٧٤٢ ) ، ٢٨٧/٢ ؛ مسلم ، الصحيح ، كتاب الوصيه ( ٢٥ ) باب الوصية بالثلث ( ١ ) حديث ( ١٦٢٨/٥ ) ،

قال ابن رشد : " فصار الناس لمكان هذا الحديث الى أن الوصية لاتجوز بأكثر من الثلث (١) " .

(٢) عن عمران بن حصين : أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته ، لم يكن له مال غيرهم ، فدعا بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم اثلاثا ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين ، وأرق أربعة ، وقال له قسوا شديدا (٢) .

(٣) عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ( ان الله عز وجل تصدق عليكم بثلث اموالكم عند وفاتكم زيادة فى حسناتكم ليجعلها لكم زكاة فى اعمالكم ) (٣) .

**وجه الدلالة :** ان النبي صلى الله عليه وسلم أقتصر على الثلث فى مايجوز للانسان الصدقة به عند الوفاة ، فدل ذلك على أن الوصية بما زاد عليه لاتجوز .

وقد اختلف العلماء بعد ذلك فى الأفضل فى مقدار الوصية ، هل المستحب للموصى أن يستوعب الوصية بالثلث أو بما دونه ، للعلماء فى ذلك قولان :

- (١) بداية المجتهد ، ٢٥١/٢ .  
 (٢) مسلم ، الصحيح ، كتاب الايمان ( ٢٧ ) باب من اعتق شركا له فى عبد ( ١٢ ) حديث ( ١٦٦٨/٥٦ ) ، ١٢٨٨/٣ .  
 (٣) أخرجه احمد ، المسند ، ٤٤٠/٦ ، ٤٤١ ؛ ابن ماجه ، السنن ، كتاب الوصايا ( ٢٢ ) باب الوصيه بالثلث ( ٥ ) حديث ( ٢٧٠٩ ) ، ٤٠٩/٢ ؛ الدارقطنى ، السنن ، كتاب الوصايا ، حديث ( ٣ ) ، ١٥٠/٤ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الوصايا ، باب الوصية بالثلث ، ٢٦٩/٦ .

قال ابن حجر ( رواه الدارقطنى عن معاذ واحمد والبخاري عن ابى الدرداء وابن ماجه عن ابى هريره وكلها ضعيفة ، لكن قد يقوى بعضها بعضا ) ، بلوغ المرام ، ص ١٧٧ .

(١) قول يرى أن الأفضل في الوصية أن لاتستوعب الثلث كاملاً ولو كان الموصى غنياً ، وهو قول أبى بكر الصديق وعلى وابن عباس ، وبه قال اصحاب المذاهب الأربعة واسحاق بن راهوية وغيرهم (١) .

(٢) قول يرى أن الأفضل في الوصية أن تكون بالثلث تبرعاً أن كان الورثة أغنياء وأن كانوا فقراء استحب أن ينقص من الثلث ، وبه قال بعض الشافعية والحنابلة (٢) .

### الأدلة :

أولاً: أدلة القائلين باستحباب عدم استيعاب الثلث في الوصية :

(١) استدلوا بحديث سعد بن أبى وقاص السابق والذي جاء فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم لسعد ( الثلث والثلث كثير ) (٣) .

وجه الدلالة : قالوا أن سعداً أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بكثرة ماله وقلة عياله ، ومع ذلك فقد أمره النبي صلى الله عليه وسلم بأن يوصى بالثلث مع استكثاره له ، وحثه على أن يخرج أقل من ذلك ، فدل ذلك على استحباب الوصية بأقل من الثلث (٤) .

### المناقشة :

ونوقش بان الحديث يحتمل معنى آخر وهو بيان أن التصديق بالثلث هو الأكمل ومعنى ( الثلث كثير ) أى كثير أجره (٥) .

(١) انظر : الكتاب ، ١٦٩/٤ ؛ الكافي في فقه أهل المدينة ، ص ٥٤٣ ؛ مغنى المحتاج ، ٤٧/٣ ؛ تحفة المحتاج ، ٢١/٧ ؛ الحجواى ، الاقناع ، ٤٨/٣ ؛ شرح المنتهى ، ٥٤٠/٢ ؛ المغنى ، ١٣٩/٦ ؛ أبى شيبه ، المصنف ، ٢٠١/١١ ؛ سنن البيهقي ، ٢٧٠/٦ ؛ القلعهجى ، محمد رواى ، موسوعة فقه عبد الله بن عباس ، ( مكه : معهد البحوث بجامعة أم القرى ، ١٤٠٣ هـ ) ، ٤٤٩/٢ .

(٢) انظر : المذهب ، ٤٤٩/١ ؛ النووى ، شرح مسلم ، ٧٧/١١ ؛ الانصاف ، ١٩٠/٧ .

(٣) سبق تخريجه ص ( ٥٣٣ ) من هذا البحث .

(٤) انظر : المغنى ، ١٣٩/٦ ؛ المقدمات المعهديات ، ١١٧/٣ .

(٥) انظر : فتح البارى ، ٢٨١/٥ .

رد المناشئة :

ورد بان آخر الحديث قد علل الحكم فدل على أن ترك شيء من الثلاث افضل ليكون ورثة الميت اغنياء ، حيث قال عليه الصلاة والسلام ( الثلاث والثلاث كثير ، انك ان تذر ورثتك اغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس ) .

(٢) واستدلوا ثانيا بما جاء في بعض روايات حديث سعد أنه قال: عادنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مرضى ، فقال ( اوصيت ) ، قلت نعم ، قال ( بكم ) ، قلت بعمالى كله فى سبيل الله ، قال ( فما تركت لولدك ) قلت : هم اغنياء ، قال ( أوص بالعشر ) فما زال يقول وأقول حتى قال ( أوصي بالثلاث والثلاث كثير او كبير ) (١) .

قال ابو عبد الرحمن السلمى (٢) ( لم يكن احد منا يبلغ فى وصيته الثلاث حتى ينقص منه شيئا لقول النبى صلى الله عليه وسلم ( الثلاث والثلاث كثير ) (٣) .

(٣) واستدل ايضا بان الوصية بمادون الثلاث هو ظاهر قول السلف من الصحابة كأبى بكر وعمر وعلى وابن عباس وغيرهم (٤) .

(١) يقول النخعى : كانوا يقولون الذى يوصى بالخمسة افضل من الذى يوصى بالربع ، والذى يوصى بالربع افضل من الذى يوصى بالثلاث (٥) .

(١) أخرجه النسائى ، السنن ، كتاب الوصايا (٣٠) باب الوصيه بالثلاث

(٣) حديث ( ٣٦٣٥ ) ، ٢٤٤/٦ .

(٢) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة ( بالتصغير ) ، ابو عبد الرحمن السلمى الكوفى القارى ولأبيه صحبه ، تابعى ثقه ، روى عن عمر وعثمان وعلى وآخرون وروى عنه النخعى وسعيد بن جبير وآخرون ، أقرأ القرآن فى المسجد اربعين سنه ، مات بعد السبعين وعمـره تسعون ، قال عنه ابن حجر ( ثقة ثبت ) .

انظر : تهذيب التهذيب ، ١٦١/٥ ، تقريب التهذيب ، ٤٠٨/١ .

(٣) المغنى ، ١٣٩/٦ .

(٤) انظر : ابن ابى شيبه ، المصنف ، ١٩٩/١١ وما بعدها ، المغنى ، ١٣٩/٦ .

(٥) ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب الوصيه ، باب ما يجوز للرجل من

الوصيه فى ماله (١٨٩٣) ، اثر (١٠٩٧٠) ، ٢٠١/١١ .



(ب) وقال الشعبي : انما كانوا يوصون بالخمس والربع ، والثلث منتهى الجامع (١) .

(٤) واستدلوا من جهة المعقول بقولهم <sup>■</sup> لأن في التنقيص صلة القريب بترك ماله عليهم بخلاف ما اذا استكمل الثلث ، لأنه استوفى حقه على التمام ، فيغوثه صلة القريب واليه اشار ابوبكر وعمر رضى الله عنهما بقولهما : لأن نوصى بالخمس احب اليينا من الربع وان نوصى بالربع احب اليينا من ان نوصى بالثلث (٢) .

ثانيا : أدلة القائلين باستحباب الوصية بالثلث لمن كان ورثته أغنياء :

(١) استدلووا بحديث ( ان الله تصدق عليكم بثلث اموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم ) (٣) .

(٢) واستدلوا بحديث سعد بن ابى وقاص والذي جاء فيه قول الرسول صلى الله عليه وسلم له ( انك ان تذر ورثتك اغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفون الناس ) (٤) .

وجه الدلالة : قال الشيرازي " فاستكثر الثلث وكرهه أن يترك ورثته فقراء فدل على ان المستحب ان لا يستوفى الثلث ..... وان كان الورثة اغنياء فالمستحب أن يستوفى الثلث لأنه لما كره الثلث اذا كانوا فقراء دل على أنه يستحب اذا كانوا أغنياء أن يستوفيه " (٥) .

(٣) واستدل من المعقول بأن النبي صلى الله عليه وسلم بيّن

- 
- (١) ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب الوصيه ، باب ما يجوز للرجل من الوصيه في ماله ( ١٨٩٣ ) ، اثر ( ١٠٩٧٠ ) ، ٢٠١/١١ .
  - (٢) تبیین الحقائق ، ١٨٤/٦ ؛ فتح القدير ، ٣٥٦/٩ .
  - (٣) سبق تخريجه ص ( ٥٣٤ ) .
  - (٤) سبق تخريجه ص ( ٥٣٣ ) .
  - (٥) المهذب ، ٤٤٩/١ .

بان الثلث حق للانسان فى ماله عند موته يصرفه فى وجوه البر والخير  
 كيف شاء ليزداد بذلك أجرا ، فاذا كان ورثته فقراء ، فان ترك بعضه  
 لهم ، اعظم أجرا للموصى من استيعابه كله بالوصيه ، لأنه يكون حينئذ  
 من باب الصدقة والصلة والصدقة على القريب افضل من الصدقة على البعيد  
 لأنها صدقة وصله . وأما اذا كان ورثته أغنياء فان استيعاب الثلث  
 بالوصية افضل ، لأنه يصرفه حينئذ فيمن هم بحاجة اليه من الفقراء  
 والمساكين فيكون ثوابه فيهم اعظم ، لأن الصدقة انما شرعت للاغنياء  
 دون الفقراء (١) .

### (( الرأى الرابع ))

وبعد هذا العرض لأقوال العلماء وادلتهم يترجح - والله أعلم -  
 ماذهب اليه ابو بكر الصديق رضى الله عنه ومن قال بقوله من السلف  
 والتابعين وغيرهم ، أنه يستحب للمسلم أن لا يستوعب الثلث فى الوصية  
 مطلقا وذلك لما يلى :

(١) ان الرسول صلى الله عليه وسلم قد استكثر الثلث فى الوصيه مع  
 اقراره له عندما قال ( الثلث والثلث كثير ) وابن عباس ترجمان  
 القرآن حمل هذا الحديث على هذا المحمل حيث قال ( وددت ان الناس  
 غضوا من الثلث الى الربع ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم قال :  
 ( الثلث والثلث كثير ) (٢) فدل على جواز الوصيه بالثلث لكن  
 الأولى أن ينقص عنه ولايزيد عليه وهو أمر يتبادر الى الفهم  
 عند الاطلاق (٣) .

(٢) ان معظم السلف من الصحابه وغيرهم كان يستحبون الوصيه باقل من

(١) انظر : المقدمات المهمدات ، ١١٨/٣ .

(٢) ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب الوصايا ، باب مايجوز للرجل من  
 الوصية فى ماله ، أثر ( ١٠٩٦١ ) ، ١٩٩/١١ - ١٩٢ .

(٣) انظر : فتح البارى ، ٢٨١/٥ ، ٢٨٥ .

الثلث ، ولم ينقل عنهم التفريق بين ما اذا كان الورثة اغنياء أم فقراء ، وهم افضل القرون وأعلم الناس بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٣) أن قول النبي صلى الله عليه وسلم لسعد ( الثلث والثلث كثير ، انك تذر ورثتك اغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس ) مشعر بأن الأصل في حق الموصى أن يكون في جانب الاحتفاظ لورثته دائماً ، والاحتياط ان ينقص عن الثلث في وصيته مطلقاً ، حيث ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسأل سعداً عن مال ورثته هل هم اغنياء أو فقراء بل اطلق الحكم .

(٤) أن في عدم استيعاب الوصيه للثلث تكثير لنصيب الورثة ، وفي هذا رفق بهم وزيادة برفيهم ، تحملهم على زيادة صلة الميت بعد وفاته بالدعاء وغيره .

والله أعلم .

## للسئلة الثالثة : كان يرى عدم مشروعية الوصية للوارث .

### الأثر الوارد من ابى بكر :

(١) عن الضحاك : ( أن ابابكر وعلياً اوصيا بالخمس من اموالهما  
لمن لا يرث من ذوى قرابتهما ) (١) .

### فلاسه الآثار :

دل هذا الأثر من فقه ابى بكر الصديق رضى الله عنه على أنه كان يرى عدم مشروعية الوصية للوارث حيث اوصى لمن لا يرث من قرابته ، فالوارث قد اخذ نصيبه من الميراث ، فينبغى أن تكون الوصية لغير الوارث .

### آراء الفقهاء فى الوصية للوارث :

اتفق الفقهاء رحمهم الله على ان الوصية للوارث لاتجوز الا أن يجيزها الورثه ، فان اجازوها نفذت وان لم يجيزوها بطلت ولم تصح ، وقد نقل الاجماع على ذلك الحافظ بن حجر وابن رشد وابن قدامه (٢) وابن المنذر الذى قال " واجمعوا على أنه لاوصية لوارث الا أن يجيز ذلك " (٣) وخالف فى ذلك ابن حزم وقال " ولا تحل الوصية لوارث اصلاً ،

(١) أخرجه سعيد بن منصور ، السنن ، باب هل يوصى الرجل من ماله بأكثر من الثلث ، أخرجه بسنده قال : أنا هشيم أنا جويبر عن الضحاك ٠٠ ، ١٠٧/١ ، السيوطى ، مسند ابى بكر الصديق بنفس هذا الطريق ، ص ٢١٢ ، الهنـدى ، كنز العمال ، اثر رقم (٤٦٠٩١) ، ٦٢١/١٦ .

وحكم عليه محقق مسند ابى بكر عبدالله الغمارى بقوله ( اسناده ضعيف منقطع ) ، ص ٢١٢ .

(٢) انظر : فتح البارى ، ٢٨٦/٥ ، بداية المجتهد ، ٢٥٠/٢ ، المغنى ، ١٤١/٦ ، رحمة الأمه ، ص ٢٠٦ ، تبیین الحقائق ، ١٨٢/٦ ، حاشية بن عابدين ، ٦٥٦/٦ ، جواهر الاكلیل ، ٣١٨/٢ ، حاشية الدسوقى على الشرح الكبير ، ٤٢٧/٤ ، مغنى المحتاج ، ٤٣/٣ ، تحفة المحتاج ، ١٤/٧ ، الحجاوى ، الاقتناع ، ٤٩/٣ ، الانصاف ، ١٩٤/٧ .

(٣) الاجماع ، ص ٣٨ .

فان اوصى لغير وارث فصار وارثا عند موت الموصى بطلت الوصية لأنها  
اذ عقدها كانت باطلا ، وسواء جوز الورثة ذلك او لم يجوزوا " (١) .

### الأدلة :

ادلة الجمهور على عدم جواز الوصية للوارث الا أن يجيزها الورثة :

استدلوا بالسنة والمعقول :

(١) فاستدلوا من جهة السنة بما رواه ابن عباس رضى الله عنهما  
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( لاتجوز الوصية لوارث الا أن  
يشاء الورثة ) (٢) .

(٢) مارواه عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال : ( لا وصية لوارث الا أن يجيز الورثة ) (٣) .

وجه الدلالة : دل الحديث صراحة على النهى عن الوصية

للوارث واستثنى من ذلك ما أجازة الورثة ، والاستثناء من النفي اثبات ،  
فيكون ذلك دليلا على صحة الوصية عند الاجازة ، ولو خلا من الاستثناء كان  
معناه : لاوصية نافذة او لازمه او ما شبه هذا ، ويقرر فيه : لاوصية  
لوارث عند عدم الاجازة من غيره من الورثة (٤) .

(١) المحلى ، ٣١٦/٩ .

(٢) أخرجه ابوداود ، المراسيل ، باب ما جاء فى الوصايا ( ٥٤ ) ، ص ٨٨ ؛  
الدارقطنى ، السنن ، كتاب الوصايا ، حديث رقم (٩) ، ١٥٢/٤ ، وقد  
بين ابن حجر ان هذا الحديث المرسل قد وصله يونس بن راشد  
فقال "عن عكرمه عن ابن عباس" ؛ تلخيص الحبير ، ٩٢/٣ .

وحكم عليه بقوله ( ورجاله ثقات الا انه معلول ، فقد قيل

ان عطاء هو الخراسانى ) ، فتح البارى ، ٢٨٢/٥ .

(٣) أخرجه الدارقطنى ، السنن ، كتاب الوصايا ، حديث ( ١٠ ) ، ١٥٢/٤ ؛  
البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الوصايا ، باب نسخ الوصية  
للوالدين والاقربين ، ٢٦٤/٦ ، وروى من طريق عمرو بن خارجة ،  
نصب الراية ، ٤٠٤/٤ .

(٤) انظر : المغنى ، ١٤١/٦ .

(٣) مارواه ابوامامه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه

وسلم يقول ( ان الله قد اعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث ) (١) .

وهذه الأحاديث قال عنها ابن حجر " ولا يخلو اسناد كل منها عن مقال لكن مجموعها يقتضى أن للحديث أصلاً بل جنح الامام الشافعى فى الأم الى أن هذا المتن متواتر فقال وجدنا اهل الفتيا ومن حفظنا عنهم من اهل العلم بالمغازى من قريش وغيرهم لا يختلفون فى أن النبی صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح لا وصية لوارث ويؤثرون عن حفظه عنه ممن لقوه من أهل العلم فكان نقل كافة عن كافة فهو اقوى من نقل واحد " (٢) .

وقال القرطبى " ونحن وان كان هذا الخبر بلغنا آحاداً - لا وصية

لوارث - لكن انضم اليه اجماع المسلمين أنه لا يجوز وصيته لوارث " (٣) .

(٤) واستدلوا ايضاً من جهة المعقول فقالوا " ولأن النبی صلى

الله عليه وسلم منع من عطيته بعض ولده وتفضيل بعضهم على بعض ، فى حال الصحة ، وقوة الملك ، وامكان تلافى العدل بينهم باعطاء الذى لم يعطه فيما بعد ذلك ، لما فيه من ايقاع العداوة ، والحسد بينهم ، فى حال موته أو مرضه ، وضعف ملكه ، وتعلق الحقوق به ، وتعذر تلافى العدل بينهم أولى وأحرى " (٤) .

ثانياً : دليل ابن حزم على عدم صحة الوصية للورثة حتى ولو اجازها الوارث :

استدل ابن حزم بعموم قوله صلى الله عليه وسلم (لا وصية لوارث) .

(١) أخرجه ، احمد ، المسند ، ٢٦٧/٥ ؛ ابن ماجه ، السنن ، كتاب الوصايا ( ٢٢ ) باب لا وصية لوارث ( ٦ ) حديث ( ٢٧١٣ ) ، ٩٠٥/٢ ؛ ابوداود ، السنن ، كتاب البيوع ( ١٧ ) باب فى تضمين العارية ( ٩٠ ) حديث ( ٣٥٦٥ ) ، ٨٢٤/٣ - ٨٢٥ ، الترمذى ، السنن ، كتاب الوصايا (٣١) باب ما جاء لا وصية لوارث (٥) حديث ( ٢١٢٠ ) ، ٣٦٧/٤ .  
قال الترمذى ( هذا حديث حسن صحيح غريب ) .

(٢) فتح البارى ، ٢٨٦/٥ ؛ الأم ، ٣٦/٤ .

(٣) تفسير القرطبى ، ٢٦٣/٢ .

(٤) المغنى ، ١٤١/٦ .

وجه الدلالة : قال ابن حزم " فاذا قد منع الله تعالى من ذلك فليس للورثة ان يجيزوا ما أبطله الله تعالى على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم الا أن يبتدوا هبة لذلك من عند انفسهم فهو مالهم " (١) .

المناقشة :

نوقش بان الحديث ورد فيه الاستثناء ، والاستثناء من النفي اثبات فيكون ذلك دليلا على صحة الوصية عند الاجازه ولو خلا من الاستثناء كان معناه لا وصية باقيه او لازمه او ما أشبه ذلك وتقدر فيه لاوصية لنوارث عند عدم الاجازه من غيره من الورثة (٢) .

---

(١) المحلى ، ١٣٦/٩ .

(٢) انظر : المغنى ، ١٤١/٦ .

## السؤال الرابع : كان يرى أنه عند تراحم الوصايا فإن العتق يقدم .

### الأثر الوارد من أبى بكر :

سئل يحيى بن سعيد (١) عن رجل يوصى بوصايا كثيرة وعتاقه أكثر من الثلث فقال يحيى : ( بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أن يبدأ بالعتاقة ) قال ( وقد صنع ذلك أبو بكر وعمر ) (٢) .

### فقه الأثر :

دل هذا الأثر من فقه أبى بكر على أنه كان يرى أن من أوصى بوصايا كثيرة تتجاوز ثلث المال ، وكان من بينها وصية بالعتق ، فإن العتق يقدم فى التنفيذ قبل سائر الوصايا مطلقا .

### آراء الفقهاء فى تراحم الوصايا التى من بينها العتق ايها يقدم :

اختلف الفقهاء رحمهم الله فى الوصايا الكثيرة التى من بينها الوصية بالعتق ، ولم يستوعبها الثلث ، هل يقدم العتق على غيره أو يتحاص فى الثلث بين جميع الوصايا دون تفضيل بعضها على بعض أو غير ذلك ، للفقهاء فى ذلك عدة اقوال ، وفيما يلى عرض لها .

### (١) الحنفية : جاء فى البدائع " وأما الوصية بالاعتاق ،

(١) هو يحيى بن سعيد بن قيس الأنصارى ، أبوسعيد ، من أهل المدينة ، تابعى ، كان حجة فى الحديث فقيها ، وكان قاضيا على الحيـره ، روى عنه الزهرى ومالك والاوزاعى ، وقال الثورى : كان يحيى أجـل عند أهل المدينة من الزهرى ، شهد له ايوب بالفضل فقال حين قدم من المدينة : " مانزلت بها أحدا افقه من يحيى بن سعيد " توفى عام ( ١٤٣ هـ ) .

انظر : سير اعلام النبلاء ، ٤٦٨/٥ ، تهذيب الاسماء واللغات ، ١٥٣/٢ ، تهذيب التهذيب ، ١٩٤/١١ .

(٢) جاء فى المدونه : قال وسمعت حيوه بن شريح يقول حدثنى السكن بن أبى كريم انه سأل يحيى بن سعيد الأنصارى عن رجل يوصى بوصايا كثيرة ، ٣٠٠/٤ .



فان كان اعتاقا واجبا فى كفارة ، فحكمه حكم الكفارات ... وان لم يكن واجبا ، فحكمه حكم سائر الوصايا المنتفل بها من الصدقة على الفقراء وبناء المساجد وحج التطوع ونحو ذلك ، لأن الوصية بالاعتاق يلحقها الفسخ كما يلحق سائر الوصايا ، فكانت الوصية بالإعتاق غير واجبة مثل سائر الوصايا ، بخلاف الاعتاق المنجز فى المرض والمعلق بالموت ، لأنه لايلحقهما الفسخ ، فكان اقوى فيقدم على سائر الوصايا "(١) وحكم الوصايا المنتفل بها عند التزام بيدوا فيها " بما بدأ به الموصى لاستواء الكل فى نفسه فى القوة ، فيترجح بالبداية ، لأنه هو الأهم عنده ظاهرا ، ولايقدم الوصية بالاعتاق لأنه يحتتمل الفسخ ، كسائر الوصايا فاذا بلغ الثلث الكل فيها ونعمت ، وان فنى الثلث بالبعض ، يبطل الباقي "(٢) .

(٢) **المالكية** : جاء فى التفريع " ومن أوصى بعق معين ، ووصايا ولم يسع ذلك ثلثه فلعق مبدأ على غيره ، ومن أوصى بعق معين وزكاة فالزكاة مبدأه ... ومن أوصى بعق مطلق غير معين ووصايا فهو على وجهين ان كان العتق واجبا من نذر ، أو كفارة يمين أو قتل نفس ، فهو مبدأ على الوصايا وان كان تطوعا ففيه فيما أظن روايتان احدهما أنه مبدأ والآخرى انه وسائر الوصايا سواء "(٣) قال ابن عبد البر " والعق المطلق المتطوع غير المعين كسائر الوصايا لأنه كالوصية بالمال عند مالك واكثر اصحابه "(٤) .

فالمالكية يرون أيضا ان العتق المنجز أو الموصى بتقديمه فى الوصية يرون انه يقدم فى التنفيذ على سائر الوصايا وكذلك الوصية بعق عبد معين فانه يقدم على وفق ترتيب معين فى الأمور التى تقدم (٥) ،

(١) بدائع الصنائع ، ٣٧٢/٧ ، المبسوط ، ٦/٢٨ .

(٢) تحفة الفقهاء ، ٣٥١/٣ .

(٣) ابن الجلاب ، ٣٢٤/٢ - ٣٢٥ ، المدونه ، ٣٠٠/٤ ، مواهب الجليل ،

٣٨٧/٦ وما بعدها ؛ جواهر الاكليل ، ٣٢٣/٢ .

(٤) الكافى ، فقه اهل المدينة ، ص ٥٥٠ .

(٥) والأمور التى تقدم على بعضها عند المالكية عند عجز الثلث ==

واما الوجه بالعتق المطلق فهو كسائر الوصايا الأخرى لا يقدم على غيره .

(٣) الشافعية : قال النووي " واذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت ، وعجز الثلث عنها فان تمحض العتق أقرع ، أو غيره قسط الثلث ، أو هو وغيره قسط بالقيمة ... أو منجزة قدم الأول فالأول حتى يتم الثلث " (١) .

فالشافعية يرون ان الوصية بالعتق لاتقدم على غيرها من الوصايا بل تقسط مع غيرها فلو اوصى بعتق سالم ولزيد مائه قسط الثلث عليهما بالقيمة ، مالم يكن ضمن تبرعات منجزة كأن اعتق ووقف وتصدق فتقدم الأول فالأول ، ولايتقدم عند الشافعية العتق المعلق بالموت على الموصى بعتقه لأن استحقاقهما واحد (٢) .

(٤) الحنابلة : قال الحجاوي " وان لم يف الثلث بالوصايا ولم تجز الورثة تحاصوا فيه ولو عتقا كمسائل العول والوصايا المتعلقة بالموت .... ويسوى بين مقدمها ومؤخرها والعتق وغيره " (٣) قال فـى الانصاف " هذا المذهب وعليه الاصحاب " (٤) .

فالحنابلة يرون أن العتق فى جميع صوره لايقدم على شيء مــــن الوصايا .

== عنها هى التى اشار اليها خليل بقوله " وقدم لضيق فك اسير ، ثم مدبر صحة ، ثم صداق مريض ، ثم زكاة اوصى بها الا ان يعتـرف بحلولها ، ويوصى فمن رأس المال كالحرث والماشية وان لم يوص بها ثم الفطر ثم كفارة ظهار وقتل وأقرع ثم كفارة يمينه ثم فطر رمضان ثم للتفريط ثم النذر ثم المبتل ومدبر المرض ثم الموصى بعتقه معينا عنده ... " مختصر خليل مع جواهر الاكليل ، ٣٢٣/٢ .

(١) منهاج الطالبين ، ص ٩٠ .

(٢) انظر : مغنى المحتاج ، ٤٨/٣ ، نهاية المحتاج ، ٥٧/٧ ، تحفة المحتاج ، ٢٥/٧ .

(٣) الاقناع ، ٤٩/٣ ، شرح المنتهى ، ٥٤١/٢ ، كشف القناع ، ٣٤٠/٤ .

(٤) الانصاف ، ١٩٥/٧ .

ومن خلال هذا العرض نصل الى أن في هذه المسألة اربعة مذاهب:

- (١) يرى ابوبكر الصديق رضى الله عنه ان العتق يقدم على سائر الوصايا مطلقا ، وبه قال عدد من الصحابة والتابعين منهم عمر وابن عمر وشريح ومسروق وعطاء والزهرى وغيرهم (١) .

- (٢) يرى الحنفية ان العتق اذا كان منجزا أو معلقا على الموت فانه يقدم على سائر الوصايا واما اذا كان وصية من بين الوصايا كان اوصى بعتق رقبة ضمن وصاياه فان العتق في هذه الحالة لا يقدم بل يكون ضمن سائر الصدقات بالمال يقدم ما قدمه الموصي .

- (٣) ويرى المالكية ان العتق اذا كان منجزا أو موصى بتقديمه فى الوصية فانه يقدم على سائر الوصايا ، وان كانت الوصية بالعتق المطلق فهو كسائر الوصايا الأخرى لايقدم على غيره ، وان كانت وصيته بعتق عبد معين فانه يقدم فى التنفيذ ما لم يكن معه فى الوصية امور واجبة أو نحوها كزكاة وكفاره ونحوهما مما ذكره المالكية فانه يقدم عليه .

- (٤) ويرى الشافعية والحنابلة ان الوصية بالعق لا تقدم على غيرها من الوصايا بل تقسط مع سائر الوصايا في الثلث .

## الأدلة :

**أولاً : أدلة القائلين بوجوب البدء بالعتق في الوصية على غيره :**

- (١) مارواه سعيد بن المسيب قال : مضت السنة أن يبدأ بالعقابة  
 فى الوصيه " (٢) .
- (٢) واستدل من جهة المعقول بـ " أن للعتق من النفوذ ماليــــــــــــــــس  
 لغيره دليل أن له تغليباً وسرايه ، فجاز أن يكون له تغليب وسرايه  
 هاهنا " (٣) .

- (١) المغنى ، ٢٦٢/٦ ، مصنف ابن ابى شيبه ، ١٩٠/١١ ، سنن سعيد ، ١١٩/١ .
- (٢) اخرجه البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الوصايا ، باب الوصية بالعتق وغيره اذا ضاق الثلث عن حملها ، ٢٧٧/٦ .
- (٣) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين ، ٢٣/٢ .

(٣) واستدل ايضا بان فى العتق " حقا لله تعالى وحقا لأدمى ، فكان أكد من غيره ، ولأنه لايلحقه فسخ ويلحق غيره كذلك ، ولأنه اقوى بدليل نفوذه وسرايته من الراهن والمفلس " (١) .

(٤) واما الآثار التى رويت عن السلف فى ذلك فمنها :

- (١) ماروى عن ابن عمر انه قال : ( اذا كانت عتاقة ووصية بــــــدىء بالعتاقه ) (٢) .
- (٢) واخرج بن ابى شيبه عن شريح انه كان يبدأ بالعتاقه (٣) .
- (٣) واخرج بن ابى شيبه عن الحسن انه كان يقول : ( يبدأ بالعتاق وان اتى ذلك على الثلث كله ) (٤) .
- (٤) عن ابراهيم قال : يبدأ بالعتاقة (٥) .

#### المناقشة :

وقد اجاب الحنفية على ماروى فى هذه الآثار من أنه يبدأ بالعتق وخاصة ماروى عن ابن عمر وابراهيم ، قال السرخسى " بلغنا عن ابن عمر وابراهيم قالا اذا كان وصية وعتق فانه يبدأ بالعتق ، وكان المعنى فيه ان العتق الذى يقع بنفس الموت سببه يلزم فى حالة الحياة على وجهه لايحتمل الرجوع عنه بخلاف الوصية بالعتق فانه يحتمل الرجوع عنه " (٦) .

- 
- (١) المغنى ، ٢٦٢/٦ .
  - (٢) ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب الوصايا ، باب الرجل يوصى بوصيه فيها عتاقة ، اثر ( ١٠٩٢٤ ) ، ١٩٠/١١ ، البيهقى ، السنن الكبرى ، ٢٧٧/٦ .
  - (٣) المصنف ، كتاب الوصايا ، باب فى الرجل يوصى بوصية فيها عتاقه ، ١٩٠/١١ ، سعيد بن منصور ، السنن ، باب الرجل يوصى بالعتاقة ، ١٢٠/١ ، البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الوصايا ، باب الوصية بالعتق ، ٢٧٧/٦ .
  - (٤) المصنف ، المعلومات السابقة ، ١٩١/١١ ، الدارمى ، السنن ، كتاب الوصايا ، باب ما يبدأ به من الوصايا ، ٤١٤/٢ .
  - (٥) المصنف ، المعلومات السابقة ، ١٩٢/١١ ، الدارمى ، السنن ، المعلومات السابقة ، ٤١٤/٢ .
  - (٦) المبسوط ، ٦/٢٨ .

### رد المناشئة :

بان هذا حمل للآثار من غير دليل ، فهي جاءت مطلقه والتقبيـد  
يحتاج الى دليل .

### ثانيا : دليل الحنفية :

استدلوا بان الوصية بالاعتاق يلحقها الفسخ كما يلحق سائر الوصايا  
فكانت الوصية بالاعتاق غير واجبه مثل سائر الوصايا النوافل فلا يقدم  
العتق على غيره بخلاف الاعتاق المنجز فى المرض والمعلق بالموت فانـه  
يقدم على غيره لأنه لايلحقه فسخ فكان اقوى فيقدم على سائر الوصايا (١) .

### ثالثا : : ادلة المالكية :

- (١) اما دليلهم على تقديم العتق على غيره اذا لم يكن معه ما هو  
أكد منه كالزكاة ونحوها فهو ان العتق يبدأ به لتشوف الشارع  
اليه ولذلك يجبر الشريك على بيع نصيبه اذا اعتق الشريك نصيبه  
وهو موسر (٢) .
- (٢) واما دليلهم على تقديم الزكاة على العتق المعين فهو ان الواجب  
يقدم على غيره ، والزكاة واجبة بخلاف العتق (٣) .
- (٣) واما دليلهم على ان العتق اذا كان تطوعا غير معين فانه كسائر  
الوصايا فلا يقدم على غيره فهو ان هذا العتق يصبح كالوصية  
بالمال (٤) .
- (٤) ويمكن أن يستدل للمالكية ايضا على ان الوصية بعتق عبد معين  
تقدم على الوصية بالعتق المطلق ، بمجموعة من الآثار الواردة عن  
بعض السلف :

- (١) انظر : بدائع الصنائع ، ٣٧٢/٧ .
- (٢) انظر : عبد الله بن عبد الرحمن الشارمسي ، " البديع من شرح  
التفريع " دار الكتب المصرية بتونس رقم ٦٢١٣ ، ١١٤/٢ ظ .
- (٣) المصدر السابق .
- (٤) انظر : الكافي فى فقه اهل المدينة ، ص ٥٥٠ .

(١) ماروى عن ابراهيم فى الرجل يوصى بعتاق عبده فى مرضه ويوصى معه بوصايا قال : يبدأ بعتاق العبد قبل الوصايا ، فان اوصى ان يشتري له نسمة " فتعتق كانت النسمة كسائر الوصايا " (١) .

(٢) ماروى عن الشعبى انه كان يقول اذا اعتق فى مرضه مملوكا ، هو له فعجزت وصيته بدىء به فاذا قال : اعتقوا عنى فبالحصص " (٢) .

(٣) ما قاله سفيان : اذا اوصى باشياء أو قال اعتقوا عنى فبالحصص ، واذا اوصى فقال ، فلان حر ، بدىء بالعتاقه " (٣) .

رابعاً : ادلة الشافعية والحنابلة على ان العتق كغيره من الوصايا لا يقدم على غيره :

استدلوا بالأدلة التالية :

(١) قالوا ان جميع الوصايا تساوت فى الاصل وسبب الاستحقاق وتفاوتت فى المقدار فوجب ان يدخل النقص على جميعهم بالتساوى كمسائل العول (٤) .

(٢) واما دليلهم على وجوب التسوية بين المقدم والمؤخر والمعلق بالموت وغيره فهو ان الوصية تبرع بعد الموت فوجد دفعة واحدة فينفذ كذلك ، قال صاحب المغنى " ولا يقدم بعضها بالسبق لأن الوصايا انما تملك بالموت ، فاستوى فيها حكم المتقدم والمتأخر وقاسه الشافعى على العول فى الفرائض " (٥) .

(١) اخرجه ابن ابى شيبة ، المصنف ، كتاب الوصايا ، باب فى الرجل يوصى بوصية فيها عتاقه ، اثر ( ١٠٩٢٦ ) ، ١٩٠/١١ ، سعيد بن منصور ، السنن ، باب الرجل يوصى بالعتاقه ، ١٢٠/١ .

(٢) سعيد بن منصور ، السنن ، ١٢٠/١ .

(٣) ابن ابى شيبة ، ١٩٢/١١ .

(٤) انظر : المغنى ، ٢٦٢/٦ ، كشاف القناع ، ٣٤٠/٤ ، مغنى المحتاج ، ٤٨/٣ .

(٥) مغنى المحتاج ، ٤٨/٣ ، كشاف القناع ، ٣٤٠/٤ .

- (٣) ومما يؤيد مذهبوا اليه ماروى عن بعض السلف من آثار منها :
- (١) بما رواه مجاهد عن عمر قال : اذا كانت وصية وعتاقة تحاصوا (١) قال صاحب المسائل الفقهية " وهو اصح ماروى عن عمر " (٢) .
- (٢) وعن محمد بن سيرين انه كان يقول فى الوصيه يكون فيها العتق فتزيد على الثلث ، قال : الثلث بينهم بالحصص (٣) .
- (٣) مارواه ابن ابى شيبة عن ابراهيم قال يبدأ بالعتاقة ، وان الشعبى قال : يبدأ بالحصص (٤) .
- (٤) وعن عطاء قال : بالحصص (٥) .

### (( الرأى الراجح ))

والذى يترجح بعد هذا العرض لأقوال العلماء وادلتهم هو مذهب اليه ابوبكر الصديق رضى الله عنه ومن قال بقوله من أن الثلث اذا لم يستوعب الوصايا فان العتق يقدم عليها جميعها وذلك لما يلى :

- (١) أن الأصل فى الانسان الحرية ، والرق امر طارىء ، والشارع الحكيم جل وعلا قد سن فى تشريعاته واحكامه سبلا متعددة لعتق الرقاب ، منها جانب الترغيب فى فضل اعتاق الرقاب (٦) فى سبيل الله مثل قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه ابوهريرة رضى الله عنه انه قال ( ايما

- 
- (١) اخرجه ابن ابى شيبة ، المصنف ، كتاب الوصايا ، ١٩٠/١١ ، البيهقى ، السنن الكبرى ، ٢٧٧/٦ .
- (٢) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين ، ٢٣/٢ .
- (٣) اخرجه ابن ابى شيبة ، المصنف ، كتاب الوصايا ، ١٩١/١١ ، سعيد ابن منصور ، السنن ، ١٢١/١١ ، البيهقى ، السنن الكبرى ، ٢٧٧/٦ .
- (٤) اخرجه ابن ابى شيبة ، المصنف ، كتاب الوصايا ، ١٩١/١١ ، سعيد ، السنن ، ١٩١/١١ ، البيهقى ، السنن الكبرى ، ٢٧٧/٦ .
- (٥) اخرجه ابن ابى شيبة ، المصنف ، ١٩٢/١١ ، البيهقى ، السنن الكبرى ، ٢٧٧/٦ .
- (٦) اخرجه مسلم ، الصحيح ، كتاب العتق ( ٢٠ ) باب فضل العتق ( ٥ ) حديث ( ١٥٠٩/٢٤ ) ، ١١٤٨/٢ ، واخرجه غيره .

امرىء مسلم اعتق امرءا مسلما استنقذ الله بكل عضو منه عضوا مــــن النار (١) والاحاديث بهذا المعنى كثيرة جدا (٢) ؛ ومنها جعل عتق الرقاب طريقا لكفارة الذنوب كما فى كفارة اليمين وكفارة الظهار وكفارة قتل الرقبه وغيرها ، وهذا يدل على ان الشارع الحكيم يقصد الى تخليص الارقاء من عتقهم ، ويحث على تكثير الطرق لتحقيق هذا المقصد ، والوصية طريق من الطرق المشروعة فاذا ضاقت الوصية على الوصايا ، فانه ينبغى تقديم العتق على غيره لأن مقاصد الشريعة العامة تدعو لذلك وتحث عليه ، فيكون ذلك مرجحا له على سائر الوصايا .

(٢) أن الأدلة التى استدلت بها اصحاب الأقوال الأخرى ترتكز فى مجملها على محاولة اثبات ان الوصية بالعتق تماثل سائر الوصايا بالنوافل من حيث كونها بابا من ابواب الخير والبر والملة ، فلا يقدم بعضها على بعض ، وهذا الدليل يمكن ان يجاب عنه بان العتق ترجح على سائر القربات والصدقات بما سبق ذكره فى الفقره الأولى من ان مقاصد الشريعة العامه تدعو اليه وتحث على توسيع ابوابه وطرقه .

(٣) أن الادلة التى استدلت بها القائلون بانه يبدأ بالعتق مطلقا ، قوية وظاهرة الدلالة فيما سيقت اليه .

---

(١) أخرجه مسلم ، الصحيح ، كتاب العتق (٢٠) باب فضل العتق ( ٥ )

حديث ( ١٥٠٩/٢٤ ) ، ١١٤٨/٢ وأخرجه غيره .

(٢) انظر فى ذلك : المنذرى ، الترغيب والترهيب ، ٢٩/٣ وما بعدها .



## المبحث الثاني

### في الفرائض

وفيه المسائل التالية :

للسئلة الأولى : كان يرى أن الجد كالأب عند فقدده في الميراث .

للسئلة الثانية : كان يرى أن المطلقة الرجعية ترث من زوجها

ماله تفتسل من حيضتها الثالثه .

للسئلة الثالثة : كان يورث المعتق من مولاه الذي أعتقه .

للسئلة الرابعة : أن أبا بكر عاقد رجلاً على التوارث .

للسئلة الخامسة : كان يرى أنه لا توارث بين من عمي موتهم .

للسئلة السادسة : كان يورث الحمل إن ولد حياً .

للسئلة السابعة : كان يرى أن قاتل مورثه لا يرث منه شيئاً .

للسئلة الثامنة : كان لا يورث المسلم من الكافر ولا الكافر من

المسلم مطلقاً .

للسئلة التاسعة : كان لا يورث الكفار فيما بينهم إلا إذا اتحدت

أديانهم .

للسئلة العاشرة : كان يرى أن مال المرتد إذا مات يكون لورثته

من المسلمين .

للسئلة الحادية عشرة : كان لا يورث الحميل إلا ببينه .

للسئلة الثانية عشرة : كان يورث الجده السدس وإذا أجمع

أكثر من واحد أشركهم فيه .

للسئلة الثالثة عشرة : كان يرى أن الكلاله هم ورثة من لا

ولد له ولا والد .

للسئلة الرابعة عشرة : كان لا يرى الرد على أصحاب الفروض .

للسئلة الخامسة عشرة : فقهه في المراد بمن ذكروا في آيات

الموارث .

للسئلة السادسة عشرة : كان يرى تورث ذوي الأرحام .

للسئلة السابعة عشرة : كان يرى أن الأنبياء لا يورثون .

## السؤال الأولي : كان يرى أن الجد كالأب عند فقده في الميراث .

### (١) تعريف الفرائض في اللغة :

الفرائض جمع فريضه ، والفريضة فعيلة بمعنى مفعوله ، وهي مشتقة من الغرض الذي هو التقدير ، كما في قوله تعالى ﴿ فنصف ما فرضتم ﴾ (١) أي قدرتم ، والفرض يأتي على معان أخرى مثل القطع ، والانزال والتبيين والاحلال والعطاء (٢) .

### (٢) تعريف الفرائض شرعاً :

اختلفت عبارات الفقهاء في تعريف الفرائض شرعاً :  
 فعرفها الحنفية بأنها " علم باصول من فقه وحساب تعرف حق كل من التركة " (٣) .  
 وعرفها المالكية بأنها : " علم يعرف به من يرث ومن لا يرث ومقتدار مالكل وارث " (٤) .  
 وعرفها الشافعية بأنها : " نصيب مقدر شرعاً للوارث " (٥) .  
 وعرفها الحنابلة بأنها : " العلم بقسمة الموارث " (٦) .

### الآثار الواردة عن أبي بكر :

- (١) اخرج البخاري تعليقا أن ابا بكر قال (الجد أب) (٧) .

- 
- (١) سورة البقرة ، آية ( ٢٣٧ ) .  
 (٢) انظر : مادة ( فرض ) لسان العرب ، المصباح المنير .  
 (٣) حاشية ابن عابدين ، ٧٥٧/٦ .  
 (٤) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ، ٤٥٦/٤ .  
 (٥) مغنى المحتاج ، ٢/٣ .  
 (٦) الاقناع ، ٨١/٣ ؛ كشاف القناع ، ٤٠٢/٤ ؛ الانصاف ، ٣٠٢/٣ .  
 (٧) الصحيح ، كتاب الفرائض ( ٨٥ ) باب ميراث الجد مع الأخوة ( ٩ ) ، ٢٣٨/٤ ، وقد وصل الدارمي هذا التعليق بسنده فقال : اخبرنا مسلم بن ابراهيم ثنا وهب ثنا خالد عن ابي نضرة عن ابي سعيد الخدري ( ابا بكر الصديق جعل الجد أباً ) ؛ السنن ، كتاب الفرائض ==

(٢) وعن عطاء قال : ( كان ابوبكر رضى الله عنه يقول : الجد أب

مالم يكن دونه اب ، كما أن ابن الابن ابن مالم يكن دونه ابن ) (١) .

(٣) عن الشعبي قال : كان من رأي ابى بكر وعمر رضى الله عنهما

أن يجعلوا الجد أولى من الأخ وكان عمر يكره الكلام فيه ، فلما صار عمر جدا ، قال هذا أمر قد وقع لابد للناس من معرفته ، فأرسل الى زيد بن ثابت فسأله ، فقال كان من رأي ابى بكر رضى الله عنه أن يجعل الجد أولى من الأخ ، فقال يا أمير المؤمنين لاتجعل شجرة نبتت فانشعب منها غصن فانشعب فى الغصن غصن مايجعل الغصن الأول أولى من الغصن الثانى وقد خرج الغصن من الغصن ٠٠٠ ) (٢) .

(٤) نقل ابن قدامه وابن حجر عن ابى بكر الصديق رضى الله عنه

== باب قول ابى بكر فى الجد ، ٣٥٢/٢ ، وقد صحح ابن حجر اسناد هذا الأثر وقال بانه على شرط مسلم ؛ فتح البارى ، ١٥/١٢ ، كما أخرجه الدارمى ايضا من طرق مختلفة عن ابن عباس وعثمان بلفظ ( ان ابابكر كان يجعل الجد أبا ، كما أخرجه عبدالرزاق ، المصنف ، باب فرض الجد ، أثر رقم ( ١٩٠٥٠ ) ، ٢٦٣/١٠ ؛ ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب الفرائض ، باب فى الجد من جعله أبا ( ١٩٦٩ ) ، ٢٨٨/١١ - ٢٩٠ ، سعيد بن منصور ، السنن ، باب الجد ، ٤٥/١ - ٤٦ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الفرائض ، باب من لم يـيـورث الاخوه مع الجد ، ٢٤٦/٦ ؛ ابن حزم ، المحلى ، ٢٨٧/٩ ؛ الهندى ، كنز العمال ، ٣٥٢/٦ .

(١) أخرجه ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب الفرائض ، باب فى الجد من جعله أبا ( ١٩٦٩ ) ، ٢٩٠/١١ ، أخرجه بسنده قال : حدثنا وكيع عن الربيع عن عطاء ، البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الفرائض ، باب من لم يورث الاخوه مع الجد ، ٢٤٦/٦ ، أخرجه من طريق يزيد بن هارون عن الربيع .

(٢) أخرجه البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الفرائض ، باب فى الجد من جعله أبا ، ٢٤٧/٦ ، أخرجه بسنده فقال : أخبرنا احمد بن على الأمبهاى الحافظ انا ابراهيم بن عبدالله انا اسماعيل بن ابراهيم ابن الحارث القطان ثنا الحسن بن عيسى انا ابن المبارك انا سفيان بن عيسى الممدنى عن الشعبي ، كما أخرجه عبدالرزاق ، ==

انه قضى فى ام واخت وجد بان للأم الثلث والباقى للجد (١) وتسمى هذه المسألة ب ( الخرفاء ) لكثرة اختلاف الصحابة فيها .

(٥) ونقل ابن قدامه ايضا عن ابى بكر الصديق رضى الله عنه مذهب ابى بكر فى المسألة الاكدرية وهى التى يكون الورثة فيها زوج وأم وأخت وجد ، فان للأم الثلث وللزوج النصف والباقى للجد وتسقط الأخت (٢) .

### فقه الآثار :

دلت هذه الآثار من فقه ابى بكر الصديق رضى الله عنه ، على أنه كان يرى أن الجد ، وهو اب الأب (٣) ، ينزل فى ميراثه منزلة الأب ، فيرث عند عدم الأب سدس التركة ، ويقوم بالتعصيب عند عدم الابن المعصب ، ويحجب الأخوة سواء كانوا لابوين أو لأب ، فلا يرثون مع وجوده شيئاً كالأب تماماً ، وهذا ظاهر فى قضائه رضوان الله عليه ، يقول القرطبى " فمن قال هو اب وحجب به الأخوة ابوبكر الصديق رضى الله عنه ، ولم يخالفه أحد من الصحابة فى ذلك أيام حياته ، واختلفوا فى ذلك بعد وفاته " (٤) .

== المصنف ، باب فرض الجد ، أثر رقم ( ١٩٠٥٨ ) ، ٢٦٥٨ ، عمن الثورى عن عيسى عن الشعبى ؛ الهنذى ، كنز العمال ، اثر رقم ( ٣٠٦٠٨ ) ، ٥٦/١١ .

(١) اخرج سند هذه الرواية ابن حجر فقال ( واما الرواية عن ابى بكر فقال البزار : نا روح بن الفرغ المصرى - ويقال ليس بمصر أو وثق منه - نا عمرو بن خالد نا عيسى بن يونس نا عباد بن موسى عمن الشعبى ) تلخيص الحبير ، ٨٨/٣ ، المغنى ، ٣١٥/٦ ؛ الشاشى ، محمد بن احمد ، حلية العلماء فى معرفة مذاهب الفقهاء ، الطبعة الأولى ، تحقيق : ياسين درداكه ، ( عمان : مكتبة الرسالفة الحديثه ، ١٩٨٨ م ) ، ٣٠٧/٦ ، بداية المجتهد ، ٢٦٢/٢ .

(٢) انظر : المغنى ، ٣١٣/٦ .

(٣) قد صح الاجماع انه لا يرث من الاجداد الا جد واحد وهو أب الأب وابوه وابوابيه وان علا ، انظر : مراتب الاجماع ، ص ٩٨ ، المحلى ، ٧٧٢/٩ .

(٤) انظر : تفسير القرطبى ، ٦٨/٥ .

### آراء الفقهاء فى ميراث الاخوة مع الجد عند عدم الأب :

اتفق الفقهاء رحمهم الله على أن الجد يحجب الاخوة لأم ، فلا يرثون مع وجوده شيئاً (١) ، ولكن وقع الخلاف بينهم فى ميراث الاخوة الاشقاء أو لأب مع الجد ، هل يرثون معه أو لا يرثون ، وفيما يلى عرض لنصوص الفقهاء فى ذلك :

( ١ ) الحنفية : جاء فى اللباب والجد الصحيح اولى بالميراث من الاخوه والاخوات عند ابى حنيفة لأنه بمنزلة الأب عند فقده وقـالـا : " يقاسمهم الا ان تنقصه المقاسمة عن الثلث فيكون له الثلث والباقى بين الاخوة والاخوات ..... " ، والصحيح قول ابى حنيفة " (٢) ، وجاء فى الفتاوى الهندية " وهو يحجب جميع الاخوه والاخوات عند ابى حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى " (٣) .

( ٢ ) المالكية : قال خليل فى ميراث الجد مع الاخوة " وله مع الاخوة والأخوات الاشقاء أو لأب الخير من الثلث أو المقاسمه " (٤) .

( ٣ ) الشافعية : جاء فى مغنى المحتاج " والجد ابو الأب فى الميراث كالأب عند عدمه فى جميع مامر من الجمع بين الفرض والتعصيب وغيره ، الا أن الأب يفارقه فى أنه يسقط الاخوة والأخوات للميت كما مر والجد لا يسقطهم بل يقاسمهم ان كانوا لأبوين أو لأب " (٥) .

- 
- (١) انظر: ابن المنذر ، الاجماع ، ص ٣٤ ؛ مراتب الاجماع ، ص ٩٨ - ٩٩ ، المجلد ٩ ، ٢٥٣/٩ ؛ بداية المجتهد ، ٢٦٤/٢ ؛ المغنى ، ٣٠٦/٦ ، الفرضى ، ابراهيم بن عبد الله ، العذب الفاضل شرح عمدة الفارض ، الطبعة الثانية ، ( بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م ) ، ١٠٧/١ .
- (٢) اللباب شرح الكتاب ، ٩٩/٩ ؛ انظر : الاختيار ، ١٠١/٥ .
- (٣) الفتاوى الهندية ، ٤٤٨/٦ .
- (٤) مختصر خليل ، جواهر الاكليل ، ٣٣٠/٢ ؛ الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ، ٤٦٢/٤ ؛ الخرشي على خليل ، ٢٠٨/٨ .
- (٥) الشريينى ، ١٥/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ٢٥/٦ ؛ تحفة المحتاج ، ٤١٢/٦ .

( ٤ ) الحنابلة : جاء فى الاقتناع " والجد لأب وان علا مع  
الاخوة والأخوات لأبوين أو لأب ، يقاسمهم كأخ منهم ما لم يكن الثالث  
خيرا له ، فيأخذه والباقى لهم ، فان كان معهم ذو فرض أخذ فرضه ثم  
للجد الاخط من المقاسمه كأخ وثلث الباقى وسدس جميع المال ... " (١) .

وبعد هذا العرض لأقوال الفقهاء فى ميراث الاخوة مع الجد وبالاطلاع  
على اقوال السلف فى هذه المسألة ، يظهر لنا ان للعلماء فيها قولين :

(١) قول يرى ان الجد كالأب يحجب الاخوة والاخوات فلا يرثون معه  
شيئا وهو مذهب ابى بكر الصديق رضى الله عنه وجماعة من الصحابة منهم  
ابن عباس وابن الزبير وعثمان وعائشة وابى بن كعب ومعاذ بن جبل  
وابوهريرة وغيرهم ، وهو مذهب جماعة من التابعين منهم عطاء وطاوس  
وجابر بن زيد وغيرهم ، وبه قال ابوحنيفة وعليه الفتوى عند الحنفية  
وبه قال ايضا ابن تيمية وابن القيم وابن حجر من الشافعية (٢) .

(٢) قول يرى أن الجد لا يحجب الاخوة والأخوات لأبوين أو لأب ولكن  
يرثون معه على تفصيل مختلف فيه بينهم ، وهو مذهب جماعة من السلف منهم  
على بن ابى طالب وزيد بن ثابت وابن مسعود والاوزاعى ، وبه قال جمهور  
العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة والصاحبان من الحنفية (٣) .

(١) الحجاوى ، ٨٣/٣ ؛ كشف القناع ، ٤٠٨/٤ ؛ شرح المنتهى ، ٥٨١/٢ ،  
الانصاف ، ٣٠٥/٧ .

(٢) انظر : البخارى ، الصحيح ، كتاب الفرائض ( ٨٥ ) باب ميراث  
الجد مع الاخوة ( ٩ ) ، ٢٣٨/٤ ؛ عبدالرزاق ، المصنف ، ٢٦٣/١٠ ،  
ومابعدا ، عن ابى شيبة ، المصنف ، ٢٨٩/١١ - ٢٩٠ ، سعيد بن  
منصور ، السنن ، ٤٦/١ - ٤٧ ؛ الدارمى ، السنن ، ٢٥٤/٢ -  
٢٥٦ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، ٢٤٦/٦ ؛ المغنى ، ٣٠٦/٦ ، الفتاوى  
الهندية ، ٤٤٨/٦ .

(٣) انظر ، عبدالرزاق ، المصنف ، ٢٦٦/١٠ ومابعدا ؛ ابن ابى شيبة ،  
المصنف ، ٢٩٢/١١ ومابعدا ؛ سعيد بن منصور ، السنن ، ٤٨ /١ ،  
ومابعدا ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، ٢٤٧/٦ ، ومابعدا ، المغنى ،  
٣٠٧/٦ .

الأدلة :

أولا : أدلة القائلين بأن الجد يحجب الاخوة عن الميراث :

استدلوا بالكتاب والسنة والقياس :

- (١) أما الكتاب : فقوله تعالى ﴿ كما أتمها على ابويك من قبل ابراهيم واسحاق ﴾ (١) وقوله تعالى ﴿ فلة ابيكم ابراهيم ﴾ (٢) وقوله تعالى ﴿ واتبعت فلة ابائي ابراهيم واسحاق ويعقوب ﴾ (٣) .

وجه الدلالة : ان الله تعالى سمى الجد ابا فى مواضع

كثيرة من كتابه فدل ذلك على أن الجد كالأب فوجب ان ينزل الجد منزلة الأب وان يحجب الاخوة كالأب ، وقد اطلقت السنة على الجد ابا كما فى قوله صلى الله عليه وسلم ( ارموا بنى اسماعيل فان اباكم راميا ) (٤) (٥) .

(٢) وأما من السنة فاستدلوا بما رواه ابن عباس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( الحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقى فهو لأولى رجل ذكر ) (٦) .

وجه الدلالة : قالوا والجد أولى من الاخوة ، لأن جهة

الأبوة مقدمة على جهة الاخوة فى العصبات ، لأن له قرابة ايلاد وبعضيه كالأب ، قال ابن قدامه " والجد أولى من الأخ بدليل المعنى والحكم ، ،

- (١) سورة يوسف ، آية ( ٦ ) .  
 (٢) سورة الحج ، آية ( ٧٨ ) .  
 (٣) سورة يوسف ، آية ( ٣٨ ) .  
 (٤) أخرجه البخارى ، الصحيح ، كتاب الجهاد والسير ( ٥٦ ) بــــــــــــــــاب التحريض على الرضى ( ٧٨ ) حديث ( ٢٨٩٩ ) ، ٣١٢/٢ .  
 (٥) انظر : المغنى ، ٣٠٧/٦ ، المبسوط ، ١٨٢/٢٩ .  
 (٦) أخرجه البخارى ، الصحيح ، كتاب الفرائض ( ٨٥ ) باب ابني عم ائدهما اخ للأم ٠٠ ( ١٥ ) حديث ( ٦٧٤٦ ) ، ٢٤٠/٤ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب الفرائض ( ٢٣ ) باب الحقوا الفرائض بأهلها .....  
 ( ١ ) حديث ( ١٦١٥/٢ ) ، ١٢٣٣/٣ .

أما المعنى فان له قرابة ايلاد وبعضيه كالأب ، وأما الحكم فان الفروض اذا ازدحمت سقط الأخ دونه ، ولا يسقطه احد الا الأب " (١) .

(٣) واستدلوا من جهة القياس فقالوا ان ابن الابن بمنزلة الابن فيكون الجد بمنزلة الأب اذا لا فارق بينهما لأن كلا منهما من عمودى النسب ولذلك يقول ابن عباس ( الا يتقى الله زيد بن ثابت ، يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل اب الأب ابا ) فمن اقام ابن الابن مقام الابن عند فقده استنادا الى أنه يطلق عليه ابن ، يلزمه ان يقيم اب الأب مقام الأب عند فقده لاطلاق الاسم عليه ايضا (٢) .

(٤) واستدلوا من جهة المعقول بان جانب الجد فى الميراث اقوى من جانب الاخوه له فيكون اولى بالميراث ، حيث ان الجد يرث بالفرض والتعصيب كالأب ، والاخوة يرثون بالتعصيب ان كانوا ذكورا ، وان كانوا انثا بالفرض فقط ، وايضا فان الجد لا يجب حجب حرمان الا بالأب فقط بخلاف الاخوة فانهم يحجبون بالأب والابن وابنه (٣) .

(٥) أن الجد لا يقتل بقتل ابنه ولا يحد بقذفه ، ولا يقطع بسرقة ماله ويجب عليه نفقته ويمنع من دفع زكاته اليه كالأب ، والأخ بخلاف ذلك كله (٤) .

### ثانيا : ادلة القائلين بان الجد لا يجب الاخوه عن الميراث :

استدلوا بالادلة التالية :

(١) قالوا ان ميراث الاخوة والاخوات ثبت بالكتاب فى قوله تعالى \* وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين \* (٥) فلا يحجبون

(١) المغنى ، ٣٠٧/٦ .

(٢) انظر : المغنى ، ٣٠٨/٦ ، المبسوط ، ١٨٢/٢٩ .

(٣) انظر : المغنى ، ٣٠٧/٦ .

(٤) انظر : المصدر السابق .

(٥) سورة النساء ، آية ( ١٧٦ ) .



الا بنص من كتاب او سنة او اجماع ولم يوجد شيء من ذلك فلا يحجبون (١) .

### المناقشة :

(١) يناقش بان الجد قد دل الكتاب والسنة على أنه أب كما سبق فـ

الأدلة ، والأب يحجب الاخوه فكذلك الجد (٢) .

(٢) ان الجد والاخوه يتساوون في درجة القرب من الميت ، فان كلا من

الجد والاخوه يدلى الى الميت بدرجة واحدة ، فكل منهم يتصل

به عن طريق الأب ، فالجد ابو الأب والاخ ابن الأب وقربة البنوة

لا تقل عن قرابة الابوة (٣) .

### المناقشة :

يناقش هذا الدليل بان الجد انما ورث بجهة الأبوه بخلاف الاخوة ،

فلا يرثون بجهة البنوه ، بل يرثون بجهة الأخوه ، ولشك ان من يرث بجهة

الابوة مقدم على من يرث بجهة الاخوة " (٤) .

(٣) واستدلوا ايضا بان الأخ ذكر يعصب اخته فلم يسقطه الجد ،

كالابن (٥) .

### المناقشة :

يناقش بأن سبب ارث الأخ ليس هو تعصبيه لأخته وكذلك البنت مع الابن

حتى يلزم منه عدم سقوطه من الميراث بل ان سبب ارث كل منهما هو الأخوة

في الأول والبنوة في الثاني (٦) .

(١) انظر : المغنى ، ٣٠٧/٦ ، موسوعة الفقه الكويتيه ، ٣٠/٣ .

(٢) انظر : الفوزان ، صالح بن فوزان ، التحقيقات المرضيه فـ

المباحث الفرضية ، الطبعة الثالثة ، ( الرياض : مكتبة المعارف ،

١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م ) ، ص ١٤٠ .

(٣) انظر : المغنى ، ٣٠٧/٦ ؛ موسوعة الفقه الكويتيه ، ٣٠/٣ .

(٤) انظر : التحقيقات المرضيه ، ص ١٤٠ .

(٥) انظر : المغنى ، ٣٠٧/٦ .

(٦) انظر : التحقيقات المرضيه ، ص ١٤٠ .

## (( الرأى الراجح ))

بعد هذا العرض لاقوال اهل العلم وادلتهم فى حجب الجد للاخوة  
يترجح والله أعلم ماذهب اليه ابوبكر الصديق رضوان الله عليه وممن  
وافقه فى القول بان الجد يحجب الاخوة والاخوات من الميراث وأنه ينزل  
منزلة الأب فى ذلك للأمور التالية :

(١) ان أدلة القائلين بحجب الجد للاخوة قوية ، يسندها كثرة من  
أخذ بها من الصحابة يقول شيخ الاسلام ابن تيمية " فجمهور الصحابة  
موافقون للصديق (عليه السلام) فى أن الجد كالأب يحجب الاخوة وهو مروي عن بضعة عشر  
من الصحابة " (١) بل نقل البخارى عدم وجود المخالف لابى بكر حيث قال  
" ولم يذكر ان احدا خالف ابابكر فى زمانه واصحاب النبى صلى الله عليه  
وسلم متوافرون " (٢) وقال ابن حجر معلقا على ذلك " كأنه يريد بذلك  
تقوية حجة القول المذكور فان الاجماع السكوتى حجة وهو حاصل فى هذا " (٣)

(٢) دلالة القرآن على مذهب الصديق يقول ابن القيم " والقرآن  
يدل لقول الصديق ومن معه من الصحابة كآبى موسى وابن عباس والزبير  
واربعة عشر منهم رضى الله عنهم ، ووجه دلالة القرآن على هذا القول  
قوله تعالى ﴿ يستفتونك ، قل الله يفتيكم فى الكلاله ان امرؤ اهلك  
ليس له ولد وله أخت فلها نصف ماترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد ﴾ (٤)  
الى آخر الآيه ، فلم يجعل للاخوة ميراثا الا فى الكلاله ، وقد اختلف  
الناس فى الكلاله والكتاب يدل على قول الصديق انها ماعدا الوالد والولد ،  
فانه سبحانه قال فى الميراث ولد الأم ﴿ وان كان رجل يورث كلالة أو  
امراة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ﴾ فسوى بين ميراث الاخوة  
فى الكلاله وان فرق بينهم فى جهة الارث ومقداره ، فاذا كان وجود الجد

(١) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ، ٢٤٢/٣١ .

(٢) الصحيح ، كتاب الفرائض (٨٥) باب ميراث الجد مع الاخوة (٩) ، ٢٣٨/٤ .

(٣) فتح البارى ، ١٥/١٢ .

(٤) سورة النساء ، آية ( ١٧٦ ) .

مع الاخوة للأمم لا يدخلهم فى الكلالة ، بل يمنعهم من صدق اسم الكلالة على الميت أو عليهم أو على القرابه ، فكيف ادخل ولد الأب فى الكلالة ولم يمنعهم وجوده صدق اسمها ؟ وهل هذا الا تفريق محض بين ما جمع الله بينه " (١) .

(٣) أن ادلة القائلين بتوريث الاخوة مع الجد قد نوقشت بما يفيد مرجوحيتها وعدم سلامتها .

(٤) انه على تقدير ميراث الاخوة مع الجد ، ينبغي أن يكون الجد كواحد منهم مطلقا وهم لم يجعلوه كذلك بل جعلوه تارة يخير بين الثلث والمقاسمة وتارة بين المقاسمة وثلث الباقي وسدس جميع المال وهذا لا أصل له فى الشرع يرجع اليه ايضا ولو كان مثلهم لكان للأمم السدس مع جد واخ (٢) .

(٥) ان القول بتوريث الاخوة مع الجد ، يؤدى الى التناقض عند التطبيق من وجوه عدة بخلاف القول بالحجب ، ومن هذه الوجوه (٣) :

(١) انهم جعلوا الجد والأخوة عصبة ثم فرقوا بينهم فى الميراث ، فتارة يجعلونه عاصيا الى حد يقاسمهم كواحد منهم وتارة يقضون له .

(٢) انهم ورثوا الاخوة من الأب مع الاشقاء وحسبهم على الجد ثم حرمهم من الميراث وهذا لا أصل له يرجع اليه ، وممنوع شرعا معادة من لاميراث له .

(٣) يجعلون الجد معصبا للاخوات وهو ليس من جنسهن لاختلاف الجهة وهذا خلاف المعهود فى الشريعة من أن الرجال انما يعصبون النساء اذا كانوا من جنس واحد كالبنات مع البنين .

على هذا " فالقول بسقوطهم مطلقا بالجد فهو الموافق لظاهر الكتاب والسنة والموافق لمواقع الاجماع فى غير هذه المسألة ، والموافق للمعانى الصحيحة ، وهو قول منضبط لاتناقض فيه ولا غموض ولا اشكال ، كما هو شأن الأقوال الصحيحة ولله الحمد " (٤) .

- 
- (١) اعلام الموقعين ، ٣/٣٧٤ .  
 (٢) انظر : ابن سعدى ، عبدالرحمن بن ناصر ، الفتاوى السعديّة ، (القاهرة : مكتبة ابن تيمية ) ، ص ٥٠١ .  
 (٣) انظر : اعلام الموقعين ، ٣/٣٧٤ ، التحقيقات المرضية ، ص ١٣٩ - ١٤٠ ، الفتاوى السعدية ، ص ٥٠١ .  
 (٤) الفتاوى السعدية ، ص ٥٠٢ .

## المسألة الثانية : كان يرى أن المطلقة الرجعية ترث من زوجها

ما لم تفتسل من حيضتها الثالثة .

### الأثر الوارد من ابى بكر :

(١) عن مكحول أن أبا بكر وعمر وعلياً وابن مسعود وأبا الدرداء وعبادة بن الصامت وعبد الله بن قيس الأشعري كانوا يقولون فى الرجل يطلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ، أنه احق بها مالم تغتسل من حيضتها الثالثة يرثها وترثه مادامت فى العدة (١) .

### فلا اله الا الله :

دل هذا الأثر من فقه ابى بكر الصديق رضى الله عنه على أن كان يرى ان التوارث باق بين الزوج وزوجته مادامت فى العدة وعدة المطلقة الرجعية عند ابى بكر ثلاث حيض لاتنتهى الا باغتسالها من الحيضة الثالثة فلو مات الزوج بعد انقطاع دم الحيضة الثالثة من مطلقته الرجعية وقبل اغتسالها ، فانها ترثه .

### آراء الفقهاء :

لاخلاف بين الفقهاء فى ان المطلقة الرجعية ترث من تركه زوجها اذا مات وهى فى العدة لأنها زوجة لها مالم تزوج (٢) ، ولكن الخلاف وقع بين الفقهاء فى الوقت الذى تنتهى فيه عدة المطلقة الرجعية ، وقد سبق بيان مذاهب الفقهاء وأدلتهم وبيان القول الراجح فى مبحث الرجعة ، فالوقت الذى تنقطع فيه الرجعة عند كل مذهب ينقطع معه التوارث بين الزوجين (٣) .

(١) أخرجه ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب الطلاق ، باب من قال هو احق برجعته ٠٠٠ ، ١٩٣/٥ ، أخرجه بسنده فقال : نا اسماعيل بن عباس عن عبد الله الكلاعى عن مكحول : المغنى ، ٣٩٤/٦ .

(٢) انظر : المغنى ، ٣٩٤/٦ ، العذب الفاضل ، ٢٠/١ ، مراتب الاجماع ، ص ٧٥ ، ١٠٣ ، ١١٠ ، المحلى ، ٢١٦/١٠ ، الشنشورى ، الفوائد الشنشورية مع حاشية الباجورى ، (مصر : مطبعة مصطفى الحلبي ، ١٣٥٥هـ) ، ص ٥٠ .

(٣) انظر ص ( ٤١٥ ) وما بعدها .

## السؤال الثالث : كان يورث المعتق من موله الذي أعتقه .

### تعريف الولاء فى اللغة :

الولاء بفتح الواو والمد ، اسم مصدر وهو بمعنى النصرة والمحبة (١)

### تعريف الولاء فى اصطلاح الفقهاء :

عرفه الفقهاء بأنه ( قرابة حكمية ، تحصل من عتق ولو بتدبير  
أو كتابه أو من موالاة ) (٢) .

### أقسام الولاء :

للولاء قسمان هما :

- (١) ولاء عتاقة : وهو ( عسوبة سببها نعمة المعتق على عتيقه ، ويرث المعتق ذكرا كان أو انثى ، وعسبة المعتق المتعصبون بانفسهم ) (٣)
- (٢) ولاء مولاة : وهو عقد بين اثنين على ان يرث كل منهما الآخر اذا مات ويعقل عنه اذا جنى ، وأن يرث احدهما الآخر فى مقابل التزامه بحمايته والدفاع عنه ) (٤) .

### الأثر الوارد من أبى بكر :

اخبر ابوطوله عبدالله بن عبدالرحمن بن معمر (٥) قال : كان سالم

- (١) انظر : مادة ( ولى ) ، القاموس المحيط ، المصباح المنير، تحرير الفاظ التنبيه ، ص ٢٤٥ .
- (٢) حسن خالد وعدنان نجا ، الميراث فى الشريعة الاسلامية ، الطبعة الثانية ، ( بيروت : دار لبنان للطباعة والنشر ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ) ، ص ٢٧ .
- (٣) الماردينى، الرحبية فى علم الفرائض ، الطبعة الثالثة، (دمشق : دار القلم ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م) ، ص ٣٣ ؛ عمدة الفارض ، ١٩١/١ .
- (٤) محمد ، عبدالفتاح ، الميراث والوصية والوقف فى الفقه الاسلامى، الطبعة الثالثة ، (المكان : بدون ، ١٤٠٢ هـ ) ، ص ٨٦ .
- (٥) هو عبدالله بن عبدالرحمن بن معمر بن حزم الانصارى ، البخارى ==

مولى ابى حذيفة مولى لامرأة من الانصار يقال لها عمرة بنت يعار (١) ،  
اعتقته سائبة فقتل يوم اليمامة فأتى ابوبكر رضى الله عنه بميراثه ،  
فقال اعطوه عمره فابت أن تقبله (٢) .

### فقه الأثر :

دل هذا الأثر من فقه ابى بكر الصديق رضى الله عنه على أن من  
اعتق عبدا له ، ثم مات هذا العبد ، وترك مالا ولم يترك له وارثا  
ولا معصبا<sup>معصبا</sup> ، فان هذا المال يرثه المعتق بالتعصيب .

### اتفاق الفقهاء على ارث المعتق من مولاه الذى اعتقه :

لا خلاف بين الفقهاء فى أن المعتق يرث من تركته مولاه الذى اعتقه  
بالتعصيب اذا لم يوجد للمعتق عاصب من النسب ، سواء كان المعتق ذكرا  
أم انثى ، بل وقع الاجماع على ذلك كما حكاه ابن رشد حيث قال " اجمع  
العلماء على أن من اعتق عبده عن نفسه فان ولاءه له ، وأنه يرثه اذا لم  
يكن له وارث وانه عصبه اذ كان هنالك ورثة لايحيطون بالمال " (٣) .

والأصل فى الارث بالولاء الادلة التالية :

== المدنى ، ابوطواله الامام ، قاضى المدينة ، كان فقيها ثقة  
صواما قواما ، حدث عن انس وعامر بن سعد وآخرون ، وروى عن  
مالك وسليمان بن بلال وآخرون مات سنة ( ١٣٤ هـ ) .

انظر : طبقات خليفة ، ص ٢٦٤ ؛ سير اعلام النبلاء ، ٢٥١/٥ ؛ تهذيب  
التهذيب ، ٢٥٩/٥ .

(٢) هى عمرة بنت يعار الانصاريه ، امرأه ابى حذيفة بن عتبة مولى  
سالم ، واسمها ( شبيته ) وهى التى اعتقت سالم مولى ابى حذيفة .  
انظر : الاستيعاب ، ٣٦٣/٤ ؛ اسد الغابه ، ٥١١/٥ ؛ الاصابه ؛  
٣٦٨/٤ .

(٢) اخرج البیهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الولاء ، باب من اعتق عبدا  
له سائبه ، ٣٠٠/١٠ ، اخرج بسنده من طريق ابى عبد الله الحافظ  
قال : حدثنا ابوالعباس انبأ الربيع انبأ الشافعى أنبأ سفيان  
اخبرنى ابوطواله .

(٣) بداية المجتهد ، ٢٧١/٢ ، المغنى ، ٤٠٩/٦ .

- (١) مارواه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ( إنمــــا  
الولاء لمن اعتق ) (١) .
- (٢) مارواه ابن عمر أيضا قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم  
( الولاء لحمة كلحمة النسب ، لا تباع ولا توهب ) (٢) .
- (٣) مارواه عبدالله بن شداد (٣) قال : كانت بنت حمزه اختى لأمــــى  
فأعتقت مملوكا ، فمات المملوك وترك ابنته وابنة حمزه ، فأعطى  
النبي صلى الله عليه وسلم ابنته النصف ، وابنة حمزه النصف ) (٤) .

- 
- (١) أخرجه البخارى ، الصحيح ، كتاب الفرائض ( ٨٥ ) باب الولاء لمن  
اعتق ( ١٩ ) حديث ( ٦٧٥٢ ) ، ٢٤١/٤ ، وفى غيره .
- (٢) الشافعى ، محمد بن ادريس ، المسند ، ترتيب : محمد عابد السندى ،  
( بيروت : دار الكتب العلميه ، ١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م ) ، كتاب العتق ،  
الباب الثالث فى المكاتب والولاء ، رقم ( ٢٣٧ ) ، ٧٣/٢ ، ابن  
حيان ، الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، باب البيع المنهى عنه  
ذكر العلل التى من اجلها نهى عن بيع الولاء ، حديث ( ٤٩٢٩ ) ،  
٢٢٠/٧ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الولاء ، باب من اعتق  
مملوكا له ، ٢٩٢/١٠ ، الحاكم ، المستدرک ، كتاب الفرائض ،  
٤٣١/٤ .
- قال الحاكم ( هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ) ووافقه  
الذهبى ، التلخيص ، ٤٣١/٤ .
- (٣) هو عبدالله بن شداد بن الهاد الليثى ، ابوالوليد ، المدنى ،  
سمى جده ( الهاد ) لأنه كان يوقد نارا بالليل ليهتدى بهــــا  
الاضياف ، ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، روى عن ابيه  
وعن عمر وعلى وآخرون وروى عنه الشعبى واسماعيل بن محمد وغيرهما  
شهد مع على النهروان ، قال العجلي والخطيب : هو من كبــــار  
التابعين وثقاتهم ، مات فى ولاية الحجاج على العراق وقيل قتل  
بدجيل سنة ( ٨٢ هـ ) .
- انظر : اسد الغابه ، ١٨٣/٣ ، سير اعلام النبلاء ، ٦١/٥ ، تهذيب  
التهذيب ، ٢٢٢/٥ .
- (٤) أخرجه سعيد بن منصور ، السنن ، باب ميراث المولى مع الورثه ،  
حديث ( ١٧٤ ) ، ٧٣/١ ، احمد ، المسند ، ٤٠٥/٦ ، ابن ماجه ،  
السنن ، كتاب الفرائض ( ٢٣ ) باب ميراث الولاء ( ٧ ) حديث  
( ٢٧٣٤ ) ، ٩١٣/٢ ، الدارمى ، السنن ، كتاب الفرائض ، باب  
الولاء ، ٣٧٣/٢ ، البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الفرائض ، باب  
الميراث بالولاء ، ٢٤١/٦ .

(٤) عن ابن عباس رضى الله عنهما : قال : مات رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع له وارثا الا عبدا هو اعتقه ، فدفع النبي صلى الله عليه وسلم ميراثه اليه (١) .

(٥) وعن الحسن قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( الميراث للعصبه ، فان لم يكن عصبه فالولاء ) (٢) .

- 
- (١) أخرجه أحمد ، المسند ، ٣٥٨/١ ؛ ابن ماجه ، السنن ، كتاب الفرائض ( ١٢ ) باب من لا وارث له ( ١١ ) حديث ( ٢٧٤١ ) ، ٩١٥/٢ ؛ ابوداود السنن ، كتاب الفرائض ( ١٣ ) باب فى ميراث ذوى الارحام ( ٨ ) حديث ( ٢٩٠٥ ) ، ٣٢٤/٣ ؛ الترمذى ، كتاب الفرائض ( ٣٠ ) باب ميراث المولى الاسفل ( ١٤ ) حديث ( ٢١٠٧ ) ، ٣٦٨/٤ .
- (٢) أخرجه ابن منصور ، السنن ؛ باب النهى عن بيع الولاء وهبته ، حديث رقم ( ٢٨١ ) ، ٩٥/١ .



## السؤال الرابعة : أن أبا بكر عاقد رجلاً على التوارث .

### الأثار الواردة من أبي بكر :

- (١) عن سعيد بن جبير قال : كان الرجل يعاقد الرجل فيرث كـل واحد منهما صاحبه ، وكان ابوبكر عاقد رجلاً فورثه (١) .
- (٢) وعن ابن جريج قال : أخبرت أن ابن عباس قال : لما توفي ابوبكر أخذ حليفه سدس ماله ، قال له ابن عباس : وكان يؤمر بذلك ، قال فسألت أنا عن ذلك ، فلم أجد أحداً يعرف ذلك (٢) .
- (٣) وعن أبي سلمه : أن فاطمة قالت لأبي بكر : من يرثك إذا مت ؟ قال ولدي واهلي (٣) .

### فقه الأثار :

دل الأثر الأول من فقه أبي بكر الصديق رضي الله عنه على أنه كان يرى مشروعية التوارث بالتعاقد ، حيث عاقد رجلاً على التوارث فمات الرجل فورثه ابوبكر ، ودل الأثر الثاني على أن حلف أبي بكر مع الرجل قد نفذ ، فأخذ حليف أبي بكر بعد موته سدس ماله .

ولكن هذين الأثرين معارضان بأمرين يمنعان أن يكون ابوبكر رضي الله عنه يجيز الارث بالتعاقد وهما :

- (١) أخرجه سعيد بن منصور ، السنن ، باب لايورث الحميل الا ببينه ، اثر رقم (٢٨٥) ، أخرجه بسنده قال : نا هشيم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير ، الطبري ، تفسير الطبري ، اثر رقم (٩٢٦٧) ، ٢٧٤/٨ - ٢٧٥ .
- (٢) أخرجه عبدالرزاق ، المصنف ، باب الحلفاء ، أثر رقم ( ١٩١٩٦ ) عن ابن جريج ، ٣٠٥/١٠ .
- (٣) أخرجه الترمذي ، السنن ، كتاب السير ( ٢٢ ) باب ماجاء في تركة الرسول صلى الله عليه وسلم ( ٤٤ ) اثر ( ١٦٠٨ ) ، أخرجه بسنده قال : حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا ابو الوليد ، حدثنا حماد بن سلمه عن محمد بن عمرو بن أبي سلمه ، ١٣٤/٤ ، البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب قسم الفء والغنيمة ، باب بيان مصرف أربعة اخماس الفء ، ٣٠٢/٦ ، السيوطي ، مسند أبي بكر ، ص ١٩٣ .
- وقال الترمذي عنه ( حديث حسن غريب ) .

(١) ان ابابكر رضى الله عنه قد حدد فى الأثر الثالث الوارثين له ولم يذكر من ضمنهم هذا الحليف .

(٢) ان الارث بالحلف والتعاقد قد نسخ ، فكيف يعمل ابوبكر رضى الله عنه بحكم قد نسخ ، ودليل هذا النسخ :

(أ) مارواه البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما فى تفسير قوله تعالى ﴿ ولكل جعلنا موالى ﴾ (١) قال : ورثة . ﴿ والذين عاقدت ايمانكم ﴾ (٢) قال : كان المهاجرون لما قدموا المدينة يـمـرث المهاجر الانصارى دون ذوى رحمه للاخوة التى آخى النبى صلى الله عليه وسلم بينهم ، فلما نزلت ﴿ ولكل جعلنا موالى ﴾ نسخت ، ثم قال ﴿ والذين عاقدت ايمانكم ﴾ من النصر والرفادة والنصيحة وقد ذهب الميراث ويوصى له .. " (٣) .

(ب) وبما أخرجه ابن كثير بسنده الى ابن عباس قال " ﴿ والذين عقدت ايمانكم فاتوهم نصيبهم ﴾ فكان الرجل قبل الاسلام يعاقد الرجل ويقول " وترثنى وارثك ، وكان الاحياء يتحالفون ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( كل حلف فى الجاهلية او عقد فى الاسلام فلا يزيد به الاسلام الا شدة ولا عقد ولا حلف فى الاسلام ) فنسختها هــذه الآية ﴿ وأولوا الارحام بعضهم اولى ببعض فى كتاب الله ﴾ (٤) " (٥) .

(ج) وايضا بما روى عن قتادة فى قوله تعالى ﴿ والذين عقدت ايمانكم فاتوهم نصيبهم ان الله كان على كل شىء شهيدا ﴾ قال : كان الرجل

(١) سورة النساء ، آية ( ٣٣ ) .

(٢) سورة النساء ، آية ( ٣٣ ) .

(٣) الصحيح ، كتاب التفسير ( ٦٥ ) تفسير سورة النساء ، باب ( ولكل جعلنا موالى ) (٧) حديث ( ٤٥٨٠ ) ، ٢١٦/٣ .

(٤) سورة الانفال ، آية ( ٧٥ ) .

(٥) تفسير ابن كثير ، ٤٨٩/١ ؛ والحديث الوارد فى الأثر اصله فى صحيح مسلم ، كتاب فضائل الصحابة ( ٤٤ ) باب مؤاخاة النبى صلى الله عليه وسلم بين اصحابه ( ٥٠ ) حديث ( ٢٥٣٠/٢٠٦ ) ، ١٩٦١/٤ .

يعاقد الرجل فى الجاهلية فيقول دمس دمك ، وهدمى هدمك ، وترثنى وارثك ، وتطلب بنى واطلب بك ، فجعل السدس من جميع المال فى الاسلام ، ثم يقسم اهل الميراث ميراثهم فنسخ ذلك بعد فى سورة الأنفال ، فقال الله ﷻ واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض فى كتاب الله ﷻ " (٢) .

### ازالة التعارض:

ويمكن ازالة هذا التعارض من أحد طريقين :

#### الطريق الأول : لو صح ان حليف ابى بكر قد اخذ سدس ماله

بعد وفاته ، فان أخذه لهذا السدس يحمل على أنه من باب الوصية وليس من باب الميراث ، لأن الميراث بالحلف قد نسخ ، والسدس اقل من ثلث المال فيجوز الايصاء به ، ويشهد لذلك مارواه ابن جرير (٣) فى تفسيره بسنده عن ابن عباس رضى الله عنهما فى قوله تعالى ﷻ والذين عاقدت ايمانكم فأتوهم نصيبهم ﷻ قال : فكان الرجل يعاقد الرجل ايها مات ورثه الآخر ، فأنزل الله ﷻ واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض فى كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين الا أن تفعلوا الى أوليائكم معروفًا ﷻ (٤) ،

- 
- (١) سورة الانفال ، آية ( ٧٥ ) .
  - (٢) تفسير الطبرى ، ٢٧٥/٨ ، وهناك آثار أخرى فى اثبات النسخ عن عكرمه والضحاك وابن عباس وغيرهم ، انظر : تفسير الطبرى ، ٢٧٦/٨ - ٢٧٧ ، تفسير ابن كثير ، ٤٨٩/١ .
  - (٣) هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير ، ابو جعفر ، من أهل طبرستان ، استوطن بغداد وأقام بها الى حين وفاته ، من اكابر العلماء ، كان حافظا لكتاب الله ، فقيها فى الاحكام ، عالما بالسنة ، وطرقها ، وعارفا بأيام الناس واخبارهم ، رحل من بلده فى طلب العلم ، وهو ابن اثنتى عشرة سنة ، وجمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد ، عرض عليه القضاء فأبى ، من مصنفاته ( جامع البيان ) و ( اختلاف الفقهاء ) ، مات عام ( ٣١٠ هـ ) .
  - انظر : وفيات الاعيان ، ١٩١/٤ ، تهذيب الاسماء واللغات ، ٧٨/١ ، سير أعلام النبلاء ، ٢٦٧/١٤ .
  - (٤) سورة الاحزاب ، آية ( ٦ ) .

يقول : الا أن يوصوا لأوليائهم الذين عاقدوا وصية ، فهو لهم جائز من ثلث مال الميت وذلك هو المعروف " (١) فلعل ابابكر رضى الله عنه اوصى لمن عاقدته بالسدس فأخذه بعد موته .

الطريق الثانى : أن الأثر الثالث الذى حصر فيه ابوبكر رضى الله عنه الوارثين له وهم ولده وأهله اصح من الأثرين الأولين ، واقوى اسنادا ، وذلك لما يلى :

- (١) أن له شاهدا قويا فقد اخرج صاحب الطبقات الكبرى بسنده عن شعيب ابن طلحة (٢) بن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابى بكر عن ابيه قال: ورث ابابكر الصديق ابوه ابوقحافه السدس ، وورثه مع ولده عبد الرحمن (٣) ومحمد (٤) وعائشة واسمها (٥)

- (١) تفسير الطبرى ، ٢٧٥/٨ .  
 (٢) هو شعيب بن طلحة بن عبد الرحمن بن ابى بكر الصديق ، وأمه ام ولد وكان يكنى ابامحمد ، ذكره البخارى وسكت عنه ، وقال ابوحاتم لا بأس به ، ووثقه ابن حبان ، توفى عام ( ١٧٤ هـ ) .  
 انظر : القسم المتمم لطبقات ابن سعد ، ص ٤٦٠ ، الجرح والتعديل ، ٤٦٧/٢ ، ميزان الاعتدال ، ٤٦٧/٢ .  
 (٣) هو عبد الرحمن بن ابى بكر الصديق ، ابومحمد ، وقيل ابو عبدالله ، وهو شقيق عائشه ، اسلم قبل فتح مكة ، وهو آسن ولد ابى بكر ، شهد مع خالد اليمامة فقتل سبعة من اكابرهم ، روى عن النبى صلى الله عليه وسلم وعن ابيه وآخرون ، توفى بعد ( ٥٣ هـ ) .  
 انظر : سير اعلام النبلاء ، ٤٧١/٢ ، تهذيب التهذيب ، ١٣٣/٦ .  
 (٤) هو محمد بن ابى بكر الصديق القرشى التيمى ، ابوالقاسم ، ولد عام حجة الوداع ، قدم مصر اميرا عليها من قبل على بن ابى طالب وجمع له صلاتها وخراجها فدخل فى رمضان سنة ( ٣٧ هـ ) ، وكان على يثنى عليه وبفضله لأنه كانت له عبادة واجتهاد وكان على رجاله على يوم صفين ، قتل سنة ( ٣٧ هـ ) .  
 انظر : سير اعلام النبلاء ، ٤٨١/٣ ، تهذيب التهذيب ، ٧٠/٩ .  
 (٥) هى اسماء بنت ابى بكر الصديق ، القرشية ، زوج الزبير بن العوام ، روت عن النبى صلى الله عليه وسلم وروى عنها ابنها عبد الله وعروه وآخرون ، كانت تسمى ذات النطاقين ، اسلمت قديما بعد اسلام سبعة عشر انسانا ، وهاجرت الى المدينة وهى حامل بابنها عبد الله وماتت بمكة بعد قتله لعشرة أيام عام ( ٧٣ هـ ) .  
 انظر : سير اعلام النبلاء ، ٢٨٧/٢ ، الاصابه ، ٢٢٩/٤ ، تهذيب التهذيب ، ٤٢٦/١٢ .

وأم كلثوم (١) بنو أبي بكر وامراتاه اسماء بنت عميس وحبيبته ابنة خارجة بن زيد (٢) بن أبي زهير من بلحارث من الخزرج ، وهى أم أم كلثوم وكانت بها نساء حين توفي ابوبكر رحمه الله (٣) فلم يذكر من ضمن الذين ورثوا ابابكر الحليف فدل هذا الأثر على أن احدا لم يرث أبابكر بالحلف ، وان ورثة أبي بكر هم اهلهم دون غيرهم .

(٢) أن الأثر الثالث قد حسنه الترمذى وقال عنه ( حسن غريب ) (٤) بينما الأثران الأولان لم اعثر على من حكم عليهما والذين اخرجوهما سكتوا عنهما .

(٣) ان اثر ابن عباس اثر ضعيف ، فقد سأل عنه ابن جريج فلم يجد احدا يعرفه فدل ذلك على ضعفه

### آراء الفقهاء فى الارث بولاء الموالاة :

ذكر المفسرون ان الارث بالحلف والمعاقده كان موجودا فى الجاهلية ، حيث كان يحالف الرجل الرجل ليس بينهما نسب ، فيرث احدهما الآخر ، يقول عكرمة رضى الله عنه واصفا لهذا الحلف : ( هذا حلف كان فى الجاهلية ، كان الرجل يقول للرجل ترثنى وارثك وتنصرنى وانصرك وتعقل عنى واعقل عنك ) (٥) ، وقد توارث المسلمون بهذا الحلف فى اول الاسلام

(١) هى أم كلثوم بنت ابي بكر الصديق ، القرشية تابعية ، توفي ابوها وهى حمل فى بطن امها ، روت عن اختها عائشة وروى عنها جابر بن عبد الله وغيره .

انظر : الاصابه ، ٤٩٤/٤ ؛ تهذيب التهذيب ، ٥٠٣/١٢ .

(٢) هى حبيبته بنت خارجة بن زيد ، الخزرجيه الانصارية وقيل هى حبيبته بنت زيد بن خارجة ، زوج ابي بكر الصديق ووالدة ام كلثوم ابنته التى مات ابوبكر وهى حامل بها فقال ذو بطن بنت خارجة ما اظنها الا انثى ، فكان كذلك .

انظر : اسد الغابه ، ٣٢٤/٥ ؛ الاصابه ، ٢٦٩/٤ .

(٣) الطبقات الكبرى ، ٢١٠/٣ .

(٤) سنن الترمذى ، ١٣٥/٤ .

(٥) تفسير الطبرى ، ٢٧٦/٨ ، تفسير القرطبى ، ١٦٥/٥ - ١٦٦ .

بنص قوله تعالى ﴿ والذين عقدت أيمانكم فاتهم نصيبهم ﴾ (١) وقد اختلف العلماء بعد ذلك هل نسخ الارث بولاء الموالاة أو لازال باقيا .

(١) فذهب جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة الى ان الارث بالموالاة قد نسخ بقوله عز وجل ﴿ وأولو الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله ﴾ ولم يعد باقيا في الاسلام ، ولو وقع هذا العقد فلا حكم له ولا يتعلق به ارث ولا عقل (٢) .

(٢) وذهب الحنفية الى ان الارث بولاء الموالاة لم ينسخ وانما هو ثابت باق الى الآن ولكن وفق شروط معينة ، يقول الكاساني " قال اصحابنا انه ثابت ويقع به التوارث وهو قول عمر وعلى وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم وهو قول ابراهيم النخعي " (٣) وقال صاحب المبسوط " اعلم ان عقد الموالاة يستحق به الميراث اذا لم يكن هناك أحد من القربايات ولا مولى العتاقة عندنا " (٤) .

أما الشروط التي وضعها الحنفية لجواز الارث بولاء الموالاة فهي قسمان :

(١) شروط سبعة لطالب الولاء .

(٢) شروط ثلاثة في قابل الولاء .

أما شروط طالب الولاء السبعة فهي :

(١) أن يكون حرا فلو كان عبدا لم تصح موالاته .

(٢) ان يكون بالغاً فلو كان صبيا لم تجز موالاته .

(٣) أن يكون غير عربي ، لأن تجويز الموالاة للتناصر ، والعرب يتناصرون بالقبائل ، وانما يجوز موالاة الاعاجم لأنه ليس لهم قبيله

(١) سورة البقرة ، آية ( ٣٣ ) .

(٢) انظر : المغنى ، ٤٣٥/٦ ، المقدمات الممهدة ، ١٢٨/٣ ، المذهب ، ٢٤/٢ ، حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء ، ٢٦٠/٦ ، بدايية المجتهد ، ٢٦٠/٢ ، شرح المنتهى ، ٥٧٨/٢ ، كشف القناع ، ٤٠٤/٤ ، الانصاف ، ٣٠٣/٧ .

(٣) بدائع الصنائع ، ١٧٠/٤ ، الاختيار ، ١١١/٥ - ١١٢ .

(٤) المبسوط ، ٤٣/٣٠ .

فيتناصرون بها ، فتجوز موالاتهم لأجل التناصر ، والعربى لاحاجة له الى هذا الولاء ، ويظهر ذلك فى أن ولاء العتاقة وهو اقوى من ولاء الموالة ، لا يثبت على العرب ، فلأن يمتنع ثبوت ولاء الموالة عليهم أولى .

(٤) أن لا يكون عتيقا لعربى ولا لغيره ، لأنه لو كان عتيقا لعربى أو لغيره لكان مولى عتاقه لمن اعتقه ، فلا يحتاج الى ولاء الموالة .

(٥) أن لا يكون له وارث من اقاربه ، سواء كان عاصيا أم ذا رحم ، بخلاف الزوجين ، فلا يمنع العقد وجودهما ، لأن كلا منهما لا يرد عليه .

(٦) ان لا يكون طالب الموالة قد جنى جناية فعقل عنه بيت المال ، أو مولى موالة آخر غير الذى يريد أن يواليه ، فان كان قد عقل عنه لبيت المال كان ارثه لبيت المال وان كان قد عقل عنه مولى موالة آخر ، كان ارثه لهذا المولى الآخر .

(٧) أن يكون مجهول النسب . ولا يشترطون الذكورية ولا الاسلام .

واما شروط قابل الموالة هى ثلاثة :

- (١) أن يكون عاقلا .
- (٢) أن يكون بالغاً وهو لنفاذ العقد لا لصحته .
- (٣) ان يكون حراً (١) .

### الأدلة :

اولا : ادلة الجمهور المانعين للارث بولاء الموالة :

(١) استدلوا بما رواه ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم

---

(١) انظر: بدائع الصنائع ، ١٧٠/٤ وما بعدها ؛ المبسوط ، ٤٤/٣٠ وما بعدها ، رد المحتار ، ٤٨٧/٥ ، الاختيار ، ١١١/٥ ، عبد الحميد ، محمد محى الدين ، احكام المواريث فى الشريعة الاسلامية ، الطبعة الأولى ، (بيروت : دار الكتاب العربى ، ١٤٠٤ هـ) ، ص ٢٨ - ٢٩ .

انه قال ( انما الولاء لمن اعتق ) (١) .

**وجه الدلالة :** قالوا ان ( انما ) الواردة في الحديث تفيد الحصر ، ومعنى الحصر هو ان يكون الحكم خاصا بالمحكوم عليه لا يشاركه فيه غيره ، وعلى هذا يكون معنى الحديث أى لا ولاء الا للمعتق المباشر فقط (٢) .

(٢) واستدلوا كذلك بان الارث بالموالاة فيه ابطال لحق بيت المال ، وجماعة المسلمين ولا يملك احد ابطاله (٣) .

### **المناقشة :**

ونوقش ذلك بان هو " انما يصيرون ورثته اذا مات قبل المعاقده ، فأما بعد المعاقده فلا ، والدليل على بطلان هذا الكلام انه تصح وصيته بالثلث ولو كان كذلك لما صحت لكونها وصية للسوارث " (٤) .

(٣) واستدلوا ثالثا بأن عقد الموالاة لو كان سببا يورث به لم يجز فسخه وابطاله ، كالنسب وولاء العتاقة (٥) .

(٤) واستدلوا ايضا بان اسباب الارث محصورة في رحم ونكاح وولاء وليس هذا منها (٦) .

### **ثانيا : ادلة الحنفية القائلين ببقاء الارث بولاء المولاة :**

استدلوا بالادلة التالية من الكتاب والسنة والمعقول :

(١) أما الكتاب فقوله تعالى ﴿ والذين عقدت ايمانكم

فاتوهم نصيبهم ﴾ (٧) .

(١) البخارى ، الصحيح ، كتاب الفرائض ( ٨٥ ) باب الولاء لمن اعتق

( ١٩ ) حديث ( ٦٧٥٢ ) ، ٢٤١/٤ ، وفي غيره .

(٢) انظر: بداية المجتهد ، ٢٧١/٢ ، المغنى ، ٤٣٥/٦ ، المجموع ، ٥٧/١٦ .

(٣) انظر : احكام المواريث في الشريعة الاسلامية ، محمد محى الديــــــــــــن عبد الحميد ، ص ٣٠ .

(٤) بدائع الصنائع ، ١٧٠/٤ .

(٥) انظر : المجموع ، ٥٧/١٦ .

(٦) المغنى ، ٤٣٥/٦ .

(٧) سورة النساء ، آيه ( ٣٣ ) .



**وجه الدلالة :** قال الكاسانى " والمراد من النصيب الميراث لأنه سبحانه وتعالى اضاف النصيب اليهم فيدل على قيام حق لهم مقدر فى التركة وهو الميراث لأن هذا معطوف على قوله ﴿ لكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والاقربون ﴾ (١) ، لكن عند عدم ذوى الارحام عرفناه بقوله عز وجل ﴿ وأولوا الارحام بعضهم اولى ببعض فى كتاب الله ﴾ (٢) .

### **المناقشة :**

نوقش استدلالهم بالآية بانها منسوخة بآية الميراث ولذلك فان من عقد ولاء الموالاة لايرث مع ذى الرحم شيئا (٣) .

### **رد المناقشة :**

ورد بأن الآية لم تنسخ ، والذي نسخ هو تقديم الارث بولاء الموالاة على الارث بالنسب والرحم ، فصار الارث بولاء الموالاة مؤخرا عن ذوى الارحام ونحن نقول بموجب قوله تعالى ﴿ وأولوا الارحام بعضهم اولى ببعض فى كتاب الله ﴾ (٤) فلا نورثه مع وجود ذوى الارحام ، وانما نورثه مع عدمهم ، فلا تكون الآية ناسخة (٥) .

### **الجواب :**

بان النسخ ثابت بالنصوص الصحيحة الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته كما سبق بيانه (٦) ، ولذلك يقول الطبرى مبيناً ذلك " فالواجب أن يكون الصحيح من القول فى تأويل قوله ﴿ والذين عقدت ايمانكم فآتوهم نصيبهم ﴾ من النصرة والمعونة والنصيحة والرأى على

- 
- (١) سورة النساء ، آية ( ٣٣ ) .
  - (٢) بدائع الصنائع ، ١٧٠/٤ ؛ الاختيار ، ١١١/٥ - ١١٢ .
  - (٣) انظر : المغنى ، ٤٣٥/٦ ؛ تفسير الطبرى ، ٢٨٨/٨ .
  - (٤) سورة الاحزاب ، آية ( ٦ ) .
  - (٥) انظر : الجصاص ؛ احكام القرآن ، ١٤٥/٣ ؛ الاختيار ، ١١١/٥ .
  - (٦) انظر : ص ( ٥٧٠ ) من هذا البحث .

ما أمر به من ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الاخبار التى ذكرناها عنه دون قول من قال معنى قوله فآتوهم نصيبهم من الميراث "

(٢) وأما السنة ؛ فيما رواه تميم الدارى (١) رضى الله عنه انه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اسلم على يدي رجل ووالاه ، فقال له النبی صلى الله عليه وسلم ( هو احق به محياؤه ومماته ) (٢) .

وجه الدلالة : دل الحديث على اقرار الرسول صلى الله عليه وسلم على عقد الموالة الذى تم بين من اسلم على يدي رجل والمسلم على يديه ، وسمى الرسول صلى الله عليه وسلم الموالى بانه مولى للذى قبل الموالة ، وبين أن الموالة تكون فى الحياة والممات وهذا يقتضى العقل عنه فى حال حياته ، والميراث عنه فى حالة وفاته (٣) .

### المناقشة

نوقش استدلالهم بحديث تميم بأنه غير ثابت ، قال الشافعى عنه " انما يرويه عبدالعزيز بن عمر (٤) عن ابن موهب (٥) عن تميم الدارى

(١) هو تميم بن اوس بن خارج الدارى ، ابورقيه ، صحابى ، اسم سنة ( ٩ هـ ) ، كان يسكن المدينة ثم انتقل الى الشام بعد مقتل عثمان ، فنزل بيت المقدس ، وكان اول من اسرج السرج بالمسجد ، روى له البخارى ومسلم ، توفى عام ( ٤٠ هـ ) .  
انظر : الاستيعاب ، ١٨٤/١ ؛ اسد الغابه ، ٢١٥/١ ؛ الاصابه ، ١٨٣/١ ، الاعلام ، ٨٧/٢ .

(٢) اخرجه البخارى ، الصحيح ، كتاب الفرائض ( ٨٥ ) باب اذا اسلم على يديه ( ٢٢ ) ، ٢٤٢/٤ ، وابن ماجه ، السنن ، كتاب الفرائض ( ٢ ) باب الرجل يسلم على يدي الرجل ( ١٨ ) حديث ( ٢٧٥٢ ) ، ٩١٩/٢ ؛ الترمذى ، السنن ، كتاب الفرائض ( ٣٠ ) باب ماجاء فى ميراث الذى يسلم ٠٠٠ ( ٢٠ ) حديث ( ٢١١٢ ) ، ٣٧٢/٤ ؛ ابوداود ، السنن ، كتاب الفرائض ( ١٣ ) باب فى الرجل يسلم ٠٠ ( ١٣ ) حديث ( ٢٩١٨ ) .

(٣) انظر : بدائع الصنائع ، ١٧٠/٤ .

(٤) هو عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز بن مروان بن الحكم الأموى ، ابو محمد ، امير من سكان المدينة ولاة يزيد بن الوليد امرة ==

وابن موهب ليس بالمعروف عندنا ولا نعلمه لقى تميمًا ، ومثل هذا لا يثبت عندنا ولا عندك من قبل انه مجهول ولا نعلمه متصلًا " (١) .

### رد المناقشة :

واجيب بان حديث تميم قد صححه ابن زرعۃ الدمشقى (٢) يقول ابن حجر فى الفتح " وصح هذا الحديث ابوزرعة الدمشقى وقال هو حديث حسن المخرج متصل " (٣) .

### الرد :

ويرد بأن البخارى قد جزم بأنه لا يصح لمعارضة حديث ( انما الولاء لمن اعتق ) وقال " ويؤخذ منه أنه لو صح سنده لما قاوم هذا الحديث ( على فرض صحته فان المراد بالاولولوية فى قوله \* اولى الناس \* على

== مكة والمدينه سنة ( ١٢٦ هـ ) وأقره مروان بن محمد ، روى عن ابيه ويحيى بن اسماعيل وعبدالله بن موهب وآخرون ، وروى عنه ابراهيم ابن ابى ميسره وآخرون ، وثقه ابن معين وابوداود ، وقال ابن حجر ( صدوق يخطئ ) .

انظر : تهذيب التهذيب ، ٣١٢/٦ ، تقريب ، ٥١٠/١ .  
(٥) هو عثمان بن عبدالله بن موهب التيمى ، ابو عبدالله ، مولى آل طلحه وقد ينسب الى جده ، تابعى ، روى عن ابن عمر وابى هريره وأم سلمه وغيرهم وروى عنه طائفة ، قال ابن معين وابوداود والنسائى ويعقوب بن شيبه ثقه ، مات عام ( ١٦٠ هـ ) .  
انظر : طبقات خليفه ، ٢٧٣ ، سير اعلام النبلاء ، ١٨٧/٥ ، التاريخ الكبير ، ٢٣١/٦ ، تهذيب التهذيب ، ١٢١/٧ .

(١) الأم ، ٨/٤ ، وانظر اقوال العلماء فى تضعيف هذا الحديث ، مختصر سنن ابى داود ومعالم السنن ، ١٨٥/٤ .

(٢) هو عبدالرحمن بن عمرو بن عبدالله بن صفوان ، النصرى الحافظ ، شيخ الشام فى وقته ، قال ابن حجر " كان من الحفاظ الاثبات " ، توفى عام ( ٢٨١ هـ ) .

انظر : طبقات الحفاظ ، ص ٢٦٦ ، تذكرة الحفاظ ، ٦٢٤/٢ ، تهذيب التهذيب ، ٢١٥/٦ .

(٣) فتح البارى ، ٣٨/١٢ .

رأى الجمهور هي المعونة والنصرة والمعاونة وما شبه ذلك لا بالميراث ويبقى الحديث المتفق على صحته ( الولاء لمن اعتق ) على عمومته (١) .

وقد أوضح ابن القيم الردود الواردة على هذا الحديث وبين أوجهها فقال " والذين ردوا هذا الحديث منهم من رده لضعفه ، ومنهم من رده لكونه منسوخا ، ومنهم من قال لادلالة فيه على الميراث ، بل لو صح كان معناه : هو أحق به ، يواليه وينصره ويبره ويصله ويرعى ذمامه ، ويغسله ويصلى عليه ويدفنه فهذه أولويته به لا أنها أولويته بميراثه ، وهذا هو التأويل " (٢) .

(٣) واستدلوا من جهة المعقول فقالوا " ولأنه جعل ماله له بعقده ، ولاتعلق للوارث به ، فصار كالوصية بجميع المال ولا وارث له ، أو كان لكنه أجاز الوصية فانه يجوز كذا هذا ، فصار مستحقا للمال فلا يوضع فى بيت المال ، لأنه انما يوضع فى بيت المال عند عدم المستحق لا أنه مستحق " (٣) .

#### المناقشة :

نوقش بان عقد الموالاة يختلف عن الوصية ، لأن الوصية لا يعقل فيها الموصى ، وله حق الرجوع فيما أوصى به ، وهذا العقد انتم تقولون بلزومه اذا عقل احد الطرفين عن الآخر ، فافتقرت الوصية عن هـذا العقد (٤) .

- 
- (١) انظر : فتح البارى ، ٣٨/١٢ .  
 (٢) تهذيب سنن أبى داود ، ١٨٤/٤ .  
 (٣) الاختيار ، ١١٢/٥ .  
 (٤) انظر : المغنى ، ٤١٥/٦ ؛ الحصرى ، احمد ، التركات والوصايا فى الفقه الاسلامى ، الطبعة الثانية ، ( عمان : مكتبة الاقصى ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ) ، ص ٧٢ .

(( الرأى الراجح ))

بعد هذا العرض لأقوال العلماء وادلتهم فى حكم الارث بولاء الموالة  
يترجح مذهب اليه جمهور العلماء القائلين بأن الارث بولاء الموالة قد  
كان فى ابتداء الاسلام ثم نسخ وانتهى العمل به مطلقا وذلك لما يلى :

- (١) أن ادلة نسخ الارث بالمعاقده والطف والولاء صحيحة وصريحة ،  
ولم يثبت مايقيد هذا النسخ بحالة دون أخرى .
- (٢) أن ادلة الحنفية قد نوقشت بما يفيد مرجوحيتها وعدم سلامتها .
- (٣) قوة أدلة الجمهور وصحة استدلالهم وسلامة مسلكهم .

## السألة الخامسة : كان يرى انه لا توارث بين من عمي موتهم .

### الأثر الوارد من ابى بكر :

(١) عن خارجة بن زيد (١) عن زيد بن ثابت ، قال : امرنى ابوبكر  
رضى الله عنه حيث قتل اهل اليمامة أن يورث الاحياء من الأموات ولا يورث  
بعضهم من بعض (٢) .

### فقه الأثر :

دل هذا الأثر من فقه ابى بكر الصديق رضى الله عنه على انه كان  
يرى ان المتوارثين اذا ماتا فجعل اولهما موتا ، فانهما لا يورثان من  
بعضهما البعض ، بل يجعل مال كل منهما للأحياء من ورثته .

### آراء الفقهاء فى من عمي موتهم فلم يعلم ايها مات اولاً :

لا خلاف بين اهل العلم فى انه اذا مات المتوارثان فى وقت واحد  
معا فانهما لا يورثان من بعضهما البعض ، وكذلك اذا تحقق من حياة  
الوارث قبل موت المورث ولو بلحظة فان اللاحق منهما يرث السابق (٣) ،

(١) هو خارجة بن زيد بن ثابت الانصارى ، ابوزيد ، من بنى النجار ،  
أحد الفقهاء السبعة فى المدينة ، تابعى ، ادرك زمان عثمان  
وتوفى بالمدينة عام ( ٩٩ هـ ) .

انظر : وفيات الاعيان ، ٢٢٣/٢ ؛ سير اعلام النبلاء ، ٤٣٧/٤ ، تذكرة  
الحفاظ ، ٨٥/١ .

(٢) أخرجه البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الغرائض ، باب ميراث من  
عمي موته ، أخرجه بسنده فقال : اخبرنا ابو عبد الله الحافظ ثنا  
ابوالعباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن اسحاق ثنا يحيى بن ابى  
بكير ثنا زهير بن معاوية ثنا عباد بن كثير حدثنى ابوالزناد  
عن خارجة . ٢٢٢/٦ ، وأخرجه عبدالرزاق ، المصنف ، باب ميراث  
الفرق ، اثر رقم ( ١٩١٦٧ ) ، ٢٩٨/١٠ ، بلفظ ان ابابكر قضى فى  
اهل اليمامة مثل قول زيد بن ثابت ، ورث الاحياء من الاموات ، ولم  
يورث الأموات بعضهم من بعض ؛ الهندى ، كنز العمال ، ٢٣/١١ ؛  
السيوطى ، مسند ابى بكر الصديق ، ص ٧٠ ، ١١١ ، المغنى ، ٣٧٨/٦ .

(٣) انظر : مراتب الاجماع ، ص ١٠٢ ؛ المحلى ، ٥١٨/١٠ .

ولكن وقع الخلاف فيما اذا مات المتوارثان ولم يعلم ان احدهما سبـق موته الآخر ، كأن ماتوا فى حادث غرق فى سفينه ، أو انهدم عليهم سقف ، أو اصابهم حريق ، أو كان موتهم وباء ، أو غير ذلك هل يورث بعضهم من بعض أولا ؟ .

وفيما يلى عرض لنصوص الفقهاء الداله على ذلك :

(١) **الحنـبـلـيـة** : جاء فى الباب " واذا غرق جماعة أو احترقوا أو سقط عليهم حائط فلم يعلم من مات منهم أولا فمال كل واحد منهم يكون للأحياء من ورثته ، ولا يرث بعضهم من بعض ، لاشتراط تحقق حياة الوارث بعد موت المورث " (١) .

(٢) **المالـكـيـة** : جاء فى الشرح الكبير " ولا يرث من جهل تأخر موته عن مورثه بان ماتا تحت هدم مثلا أو بطاعون ونحوه بمكان ولم نعلم المتأخر منهما فيقدر ان كل واحد لم يخلف صاحبه وانما خلف الأحياء من ورثته " (٢) .

(٣) **الشافعيـة** : قال النووى " ولو مات متوارثان بغرق أو هدم أو فى غربة معا وجهل اسبقهما لم يتوارثا ومال كل منهما لباقي ورثته " (٣) .

(٤) **الحنابلـة** : جاء فى الاقناع " اذا مات متوارثان بغرق أو هدم أو غير ذلك وجهل أولهما موتا أو علم ثم نسي ، أو جهلوا عينه ولم يختلفوا فى السابق ، ورث كل من الموتى صاحبه من تلاد ماله دون ماورثه من الميت " (٤) ، " هذا ظاهر المذهب ... واختاره اكثر الاصحاب وهو من مفردات المذهب " (٥) .

(١) الباب شرح الكتاب ، ١٩٨/٤ ، تبين الحقائق ، ١٤١/٦ .

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ٤٨٧/٤ .

(٣) منهاج الطالبين ، ص ٨٧ ، مغنى المحتاج ، ٢٦/٣ .

(٤) الاقناع ، ١١٤/٣ .

(٥) الانصاف ، ٣٤٥/٧ .

وبعد هذا العرض لنصوص الفقهاء ، يظهر لنا أن فى توارث من عمى موتهم قولين :

(١) قول يرى انه لا يورث بعضهم من بعض مطلقا ، وهو مذهب ابى بكر الصديق وزيد بن ثابت وابن عباس وغيرهم وبه قال الحنفية والمالكية والشافعية وغيرهم (١) .

(٢) قول يرى انه يورث بعضهم من بعض من تلاد اموالهم دون ماورثه من الميت ، وهذا القول مروى عن عمر و على وابن مسعود وغيرهم (٢) .

### الأدلة :

أولا : ادلة الفريق الأول القائلين بمنع توارث من عمى موتهم :

استدلوا بالأدلة التالية :

(١) استدلوأ بأنه فعل كثير من الصحابه وقضاؤهم قال صاحب المبسوط " به قضى زيد فى قتلى اليمامة حين بعثه ابوبكر لقسمة ميراثهم وبه قضى زيد فى الذين هلكوا فى طاعون عمواس حين بعثه عمر رضى الله عنه لقسمة ميراثهم وبه قضى زيد فى قتلى الحره ، وهكذا نقل عن على رضى الله عنه أنه قضى به فى قتلى الجمل وصفين " (٣) .

(٢) بما رواه يحيى بن سعيد : أن قتلى اليمامة ، وصفين والحره لم يورث بعضهم من بعض ، ورثوا عصبتهم من الاحياء (٤) .

(١) انظر : المغنى ، ٣٧٨/٦ ، المبسوط ، ٢٧/٣٠ - ٢٨ ، الفتاوى الهندية ، ٤٥٧/٦ ، التفريع ، ٣٣٦/٢ ، مغنى المحتاج ، ٢٦/٣ ، نهاية المحتاج ، ٢٩/٦ ، تحفة المحتاج ، ٤٢٠/٦ .

(٢) انظر : المغنى ، ٣٧٨/٦ ، عبدالرزاق ، المصنف ، ٢٩٥/١٠ وما بعدها ، شرح المنتهى ، ٦٢٣/٢ ، كشاف القناع ، ٤٧٤/٤ .

(٣) المبسوط ، ٢٧/٣٠ ، عبدالرزاق ، المصنف ، باب الغرق ، ٢٩٧/١٠ ، البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الفرائض ، باب ميراث من عمى موته ، ٢٢٢/٦ ، المغنى ، ٣٧٨/٦ ، ٣٧٩ ، نهاية المحتاج ، ٢٩/٦ .

(٤) سعيد بن منصور ، السنن ، باب الغرقى والحرى ، اثر (٢٣٨) ، ٨٦/١ ، عبدالرزاق ، المصنف ، باب الغرقى ، اثر ( ١٩١٦٥ ) ، ٢٩٨/١٠ ، البيهقى ، السنن الكبرى ، ٢٢٢/٦ ، المغنى ، ٣٧٩/٦ .



(٣) واستدلوا ايضاً بما روى : ان أم كلثوم بنت علي توفيت هـى وابنها زيد بن عمر فالتقت النسيختان فى الطريق ، فلم يدر ايهما مات قبل صاحبه ، فلم ترثه ولم يرثها وان آل صفين وأهل الحرة لـم يتوارثو (١) .

(٤) واستدلوا من جهة المعقول فقالوا : " وانما كان كذا ——— — اى عدم التوارث بين من جهل السابق موتا من المتوارثين — لأن الارث يبتنى على اليقين بسبب الاستحقاق وشرطه وهو حياة الوارث بعد موت المورث ، ولم يثبت ذلك فلا يرث بالشك " (٢) ويؤيد ذلك اصل كبير فى الفقه وهو " أن الاستحقاق لا يثبت بالشك " (٣) ويوضح ذلك ابن قدامة فيقول "ولأن شرط التوريث حياة الوارث بعد موت المورث ، وهو غير معلوم ، ولا يثبت التوريث مع الشك فى شرطه ولأنه لم تعلم حياته حين موت مورثه ، فلم يرثه كالحمل اذا وضع ميتا ولأن الاصل عدم التوريث ، فلا نثبت بالشك " (٤) .

(٥) واستدلوا كذلك بان فى توريث كل واحد منهما من الآخر خطأ يقينا لأنه لا يخلو من أن يكون موتهما معا ، أو سبق احدهما به ، وتوريث السابق بالموت ، والميت معه ، خطأ يقينا ، مخالف للاجماع ، فكيف يعمل به ولا يقال بان فى قطع التوريث ، قطع توريث المسبوق بالموت ، لأنه خطأ أيضا ، لأن هذا غير متيقن لأنه يحتمل موتهما جميعا فلا يكون فيهم مسبوق (٥) .

---

(١) سعيد بن منصور ، السنن ، اثر ( ٢٤٠ ) ، ٨٦/١ ؛ البيهقي ، السنن الكبرى ، ٢٢/٦ ؛ الحاكم ، المستدرک ، كتاب الفرائض ، ٣٤٥/٤ ؛ الدارمي ، السنن ، باب ميراث الغرقى ، ٣٧٩/٢ .  
وقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي ، التلخيص ، ٤٤٦/٤ .

(٢) تبیین الحقائق ، ٢٤١/٦ .

(٣) المبسوط ، ٢٨/٣٠ .

(٤) المغنى ، ٣٧٩/٦ .

(٥) انظر : المغنى ، ٣٧٩/٦ .

ثانيا : ادلة الفريق الثاني القائلين بالتوارث بين من عمي موتهم :

استدلوا بالسنة وقول بعض الصحابة والمعقول :

(١) أما السنة فيما روى عن اياس المزنى (١) أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن قوم وقع عليهم بيت ؟ فقال : ( يرث بعضهم بعضا ) (٢) .

### المناقشة :

نوقش استدلالهم بهذا الحديث بانه ليس من قول الرسول صلى الله عليه وسلم وانما هو اثر من قول اياس نفسه ، وانه هو المسئول، ولا يعرف مرفوعا ، يؤكد هذا ما جاء فى بعض الروايات أن أبا المنهال قال : سمعت اياس بن عبيد الله المزنى يسأل عن قوم سقط عليهم بيت فماتوا قال : يورث بعضهم من بعض (٣) .

(٢) واستدلوا ثانيا بما رواه الشعبى قال : ( وقع الطاعون بالشام عام عمواس فجعل اهل البيت يموتون عن آخرهم ، فكتب فى ذلك الى عمر ، فأمر عمر أن ورثوا بعضهم من بعض ) (٤) .

(١) هو اياس بن معاوية بن قرّة المزنى ، قاضى البصره ، يضرب به المثل بذكائه وفطنته ، قال الجاحظ : اياس من مفاخر مضر ، ومن مقدمى القضاة ، كان صادق الحدس ، عجيب الغراسه ، ملهما ، وجيها عند الخلفاء ، توفى بواسط عام ( ١٢٢ هـ ) .  
انظر : سير اعلام النبلاء ، ١٥٥/٥ ؛ وفيات الاعيان ، ٢٤٧/١ ؛ الاعلام ، ٣٣/٢ .

(٢) هذا الحديث لم اقف عليه مرفوعا ، والصحيح فيه الوقف على اياس ابن عبد الله المزنى من قوله ، فقد نقل البيهقى عن الامام احمد قوله ( وروى عن اياس بن عبد الله المزنى انه قال : يورث بعضهم من بعض وقول الجماعة اولى ) ، السنن الكبرى ، ٢٢/٦ ؛ واخرجه سعيد بن منصور موقوفا ، السنن ، باب الغرقى ، حديث ( ٢٣٤ ) ، ٨٥/١ ؛ الدارقطنى ، السنن ، كتاب الفرائض ، حديث ( ٢٠ - ٢١ ) ، ٧٤/٤ ؛ ارواء الغليل ، ١٥٤/٦ .

(٣) سعيد بن منصور ، السنن ، باب الغرقى ، اثر رقم ( ٢٣٤ ) ، ٨٥/١ ، المغنى ، ٣٧٩/٦ .

(٤) اخرجه سعيد بن منصور ، السنن ، باب الغرقى ، اثر ( ٢٣٢ ) ، ==

المناقشة :

يمكن مناقشة ذلك بان هناك رواية أخرى عن عمر بعدم توريث — من عمى موتهم من بعض فقد روى عن زيد بن ثابت انه قال : امرنى عمر بتوريث اهل طاعون عمواس ، وكانت القبيلة تموت بأسرها ، فورثت الاحياء — من الأموات ، ولم اورث الأموات بعضهم من بعض (١) .

(٣) واستدلوا من جهة المعقول على أن التوارث بين من عمى موتهم يكون من تلاد المال دون طريقة بدليل " هو أن سبب استحقاق كل واحد منهما ميراث صاحبه هو حياته بعد موته ، وقد عرفنا حياته بيقين ، فيجب أن يتمسك به وسبب الحرمان موته قبل موته وهو مشكوك فيه ، فلا يثبت الحرمان بالشك الا فيما ورثه كل منهما من صاحبه لأجل الضرورة وهى أن توريث احدهما من صاحبه يتوقف على الحكم بموت صاحبه قبله ، فلا يتصور أن يرث صاحبه منه لكن ما ثبت بالضرورة لا يتعدى عن محلها ، وفيما عدا ذلك من المال يتمسك فيه بالأصل فان اليقين لا يزول بالشك " (٢) .

(( الراى الرابع ))

وبعد هذا العرض لأقوال العلماء وادلتهم فى التوارث بين من عمى موتهم ، يترجح — والله اعلم — ماذهب اليه ابوبكر الصديق رضى الله عنه ومن قال بقوله من جمهور العلماء وغيرهم وذلك لما يلى :

(١) أن هذا القول هو قول السواد الأعظم من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم ، وهو الذى جرى عليه عملهم .

(٢) ان من عمى موتهم فلم يعرف من مات منهم أولا ، لا يمكن الحكم بتوريث احدهم من الآخر للجهراله ، والمجهول كما يقول شيخ الاسلام

---

(١) البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الفرائض ، باب ميراث من عمى موته ، ٢٢٢/٦ .

(٢) عمدة الفارض ، ٩٧/٢ .

ابن تيمية كالمعدوم فى الأصول ، كالملتقط لما جهل حال المالك  
 كان المجهول كالمعدوم ، فصار مالكا لما التقطه لعدم العلم  
 بالمالك ، وكذلك المفقود قد اخذ الامام احمد باقوال صاحبه  
 الذين جعلوا المجهول كالمعدوم ، فجعلوا زوجته الثانى  
 مادام الأول مجهولا ظاهرا وباطنا ، وفى مسألتنا هنا ، اذا كان  
 احد من عمى موتهم قدم مات قبل الآخر فذاك مجهول ، والمجهول  
 كالمعدوم ، فيكون تقدم احدهما على الآخر معدوما فلا يرث احدهما  
 من صاحبه .

(٣) أن الحكمه من مشروعية التوارث هى ان يكون الحى خليفة للميت  
 ينتفع بماله ، فاذا ماتا جميعا فلا يتحقق ذلك .

والله اعلم .

## للسألة السادسة: كان يورث الحمل ان ولد حياً .

### الآثار الواردة عن ابي بكر :

(١) عن ابن سيرين ان سعد بن عبادة قسم ماله بين بنيه فـ... حياته ، فولد له ولد بعد مامات ، فلقى عمر ابا بكر ، فقال : ماتت الليلة من اجل ابن سعد هذا المولود ، ولم يترك له شيئاً ، فقـ... ابوبكر : وأنا والله ماتت الليلة - أو كما قال - من أجله ، فانطلق بنا الى قيس بن سعد نكلمه فى أخيه ، فأتياه فكلماه ، فقال قيس : اما شيء امضاه سعد فلا أردّه ابداً ، ولكن اشهدكما أن نصيبى له (١) .

(٢) عن عائشة قالت لما حضرت ابا بكر الوفاة قال : اى بنيـه : ليس احد احب الى غنى منك ، ولا أعز على فقرا منك ، وانى قد نحتلك جداد عشرين وسقا من ارضى التى بالغابة ، وانك لو حزتيه كان لك ، فاذا لم تفعلنى فانما هو للوارث ، وانما هو اخواك واختاك ، فقالت عائشة هل هى الا أم عبد الله ؟ قال نعم ، وذو بطن ابنة خارجه قد القي فى نفسى انها جارية - فأحسنوا اليها (٢) .

### فقـه الآثار :

دلت هذه الآثار من فقـه ابي بكر الصديق رضى الله عنه على ان من مات وترك ورثة منهم زوجة حامل ، فان هذا الحمل له نصيب من الميراث اذا ولد حياً ، ففى الاثر الأول ، الذى قسم فيه سعد ماله بين بنيه ثم توفى ولم يجعل للحمل نصيباً لعدم علمه به ، لم يرض ابوبكر بهـذه

- 
- (١) أخرجه عبدالرزاق ، المصنف ، اثر رقم ( ١٦٤٩٨ ) ، بسنده عن معمر عن ايوب عن ابن سيرين ، وأخرجه ايضاً من طريق ابن جريج عن عطاء بلفظ آخر قريب من هذا ، ٩٨/٩ - ٩٩ ، السيوطى ، مسند ابي بكر ، ص ١٦٨ ، الهنـدى ، كنز العمال ، اثر رقم ( ٣٠٤٦٩ ) ، ٢٣/١١ ، ابن حزم ، المحلى ، ١٤٢/٩ .
- (٢) سبق تخريجه ص ( ٢٣٨ ) من هذا البحث .

القسمه ، بل طالب بأن تعاد ويعطى للمولود الذى كان حملا نصيبه — من الميراث ، وفى الأثر الثانى صرح ابوبكر بان الحمل الذى فى بطن زوجته أحد الورثه ، حيث قال لعائشة ( فاذا لم تفعلنى فانما هو للوارث اخواك واختاك ) وعندما استفسرت عائشة من ابيها بأنه ليس لها الا أخت واحده هى اسماء ، اخبرها بأن زوجته حبيبه بنت خارجة تحمل فى احشائها حملا ، أرى ابوبكر انه بنت ، فهى من الورثه .

ولأخلاف بين الفقهاء ، فى أن من مات وترك ضمن ورثته حملا ، فانه يرث منه من جملة الورثه ، اذا علم بأنه كان موجودا فى بطن أمه ، عند موت المورث وانفصل حيا ، ويعلم وجوده فى البطن اذا جاءت به لأقل مدة الحمل وهى ستة أشهر منذ موت المورث اذا كان النكاح قائما بين الزوجين أو جاءت به فى أى وقت بعد اقل مدة الحمل الى أكثرها وهى أربع سنوات على خلاف بين الفقهاء فى ذلك . ويوقف أمر توزيع التركة حتى يوضع الحمل ، فان طالب الورثه بالقسمه لم يعطو كل المال بغير خلاف ولكن يدفع الى من لا ينقصه الحمل كل ميراثه ، ويدفع الى من ينقص الحمل نصيبه اقله ، ولا يدفع الى من يسقطه الحمل شىء (١) . قال صاحب الفتاوى الهنديه " والحمل يرث ويوقف نصيبه باجماع الصحابه رضى الله عنهم " (٢) .

---

(١) انظر : المغنى ، ٣٨٢/٦ ؛ الباب شرح الكتاب ، ١٩٩/٤ ؛ الاختيار ، ١١٣/٥ ؛ تبیین الحقائق ، ٢٤١/٦ ؛ الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ، ٤٨٧/٤ ؛ التفریع ، ٣٣٦/٢ ؛ مغنى المحتاج ، ٢٧/٣ ؛ تحفة المحتاج ، ٤٢٣/٦ ؛ نهاية المحتاج ، ٣٠/٦ ؛ شرح المنتهى ، ٦١٥/٢ ؛ كشاف القناع ، ٤١١/٤ ؛ الانصاف ، ٣٢٩/٧ .

(٢) الفتاوى الهنديه ، ٤٥٥/٦ .

## المسألة السابعة: كان يرى أن قاتل مورثه لا يرث منه شيئاً .

### الأثر الوارد من أبي بكر:

لم أعثر فيما اطلعت عليه على آثار لأبي بكر في هذه المسألة ، سوى ما نقله صاحب المغنى من أن ابا بكر رضى الله عنه كان لا يرث القاتل خطأ ، حيث قال " فأما القاتل خطأ ، فذهب كثير من أهل العلم الى أنه لا يرث ايضاً ، نص عليه احمد ، ويروى ذلك عن عمر وعلى وزيد وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وروى نحوه عن ابي بكر رضى الله عنهم " (١) .

### فقهاء الأثر:

يظهر من هذا النقل من فقه ابي بكر الصديق رضى الله عنه انه كان يرى ان القاتل خطأ لا يرث من تركته من قتله شيئاً .

### آراء الفقهاء في اثر القتل في الارث:

القتل عمدا وعدوانا وظلما يوجب حرمان القاتل من الارث من تركته القتل بغير خلاف بين اهل العلم ، قال ابن المنذر " اجمع اهل العلم على أن القاتل عمدا لا يرث من مال من قتله ولا من ديته شيئاً ، واجمعوا على أن القاتل خطأ لا يرث من دية من قتله " (٢) بل أن القتل شبه العمد يأخذ نفس الحكم بدون خلاف يقول الجصاص " ومن جهة أخرى أنهم لا يختلفون في قاتل العمد وشبه العمد أنه لا يرث سائر ماله كما لا يرث من ديته — إذا وجبت " (٣) ، وقد خالف في هذا الاجماع سعيد بن جبير وسعيد بن المسيب فقد ورثا القاتل عمداً ، وهو رأى الخوارج ، وهو قول شاذ لا يعمل

(١) المغنى ، ٣٦٥/٦ ؛ فقه جابر بن زيد ، ص ٥٧٩ .

(٢) الاقناع ، ٢٨٨/١ ؛ مراتب الاجماع ، ص ٩٨ ، ١٠٩ ؛ المغنى ، ٣٦٤/٦ .

رحمة الأمة ، ص ٢٠١ ؛ العذب الفاضل ، ٢٩/١ .

(٣) احكام القرآن ، ٤٥/١ .

عليه" (١) ثم اختلف الفقهاء بعد ذلك فى حكم ارث القاتل خطأ ، هل يرث من تركه القتل وديته او لا .

وفيما يلى عرض لنصوص الفقهاء واقوالهم فى ذلك :

(١) **الحنابلة** : قال صاحب الاختيار " فالقاتل مباشرة بغير حق لا يرث من مقتوله عمداً كان أو خطأ لقوله صلى الله عليه وسلم (لاميراث لقاتل بعد صاحب البقره ) من غير فصل بين العمد والخطأ " (٢) .

(٢) **المالكية** : جاء فى رسالة ابى زيد ( ولا يرث قاتل العمد من مال ولا دية ولا يرث قاتل الخطأ من الدية ويرث من المال ) (٣) .

(٣) **الشافعية** : قال الشربيني " لا يرث قاتل من مقتولـه مطلقا .... سواء كان القتل عمداً أم غيره مضمونا أم لا بمباشرة ، أم قصداً " (٤) .

(٤) **الحنابلة** : جاء فى الاقناع " القاتل بغير حق لا يرث من المقتول شيئاً ، مثل أن يكون القتل مضمونا بقصاص أو دية أو كفارة عمداً كان القتل او شبه عمد او خطأ بمباشرة أو سبب " (٥) .

وبعد هذا العرض لأقوال العلماء فى حكم ارث القاتل خطأ ، يظهر لنا أن فى حكم هذه المسألة قولين :

(١) قول يرى أن القتل الخطأ مانع من الميراث ، وهو قول ابى بكر الصديق وعمر وعلى وزيد وابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهم

(١) انظر : المغنى ، ٣٦٤/٦ .

(٢) الاختيار ، ١١٦/٥ ؛ اللباب شرح الكتاب ، ١٨٧/٤ ؛ الفتاوى الهنديه ، ٤٥٤/٦ .

(٣) رسالة ابى زيد القيروانى بهامش الفواكه الدوانى ، ٢٨١/٢ ؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقى ، ٤٨٦/٤ ؛ التفریع ، ٣٣٩/٢ ؛ التاج والاكلیل ، ٤٢٢/٦ .

(٤) مغنى المحتاج ، ٢٥/٣ ؛ تحفة المحتاج ، ٢٨/٦ .

(٥) الحجاوى ، ١٢٣/٣ ؛ كشاف القناع ، ٤٩٢/٤ ؛ شرح المنتهى ، ٦٣٦/٢ ؛ الانصاف ، ٣٦٨/٧ .



وبه قال الحنفية والشافعية والحنابلة ، وغيرهم (١) ، — بل ان صاحب نواذر الفقهاء نقل اجماع الصحابة على ذلك فقال " واجمع الصحابة رضى الله عنهم أن القاتل خطأ أو عمدا لا يرث من مال من قتله ولا من ديته " (٢) .

(٢) قول يرى أن قتل الخطأ لا يمنع من الارث ولكنه يمنع الارث من دية القتل وهو مروي عن على رضى الله عنه ، وسعيد بن المسيب وعطاء والزهرى ومجاهد وهو مذهب المالكية (٣) .

### الأدلة :

#### أولا : أدلة المانعين لارث القاتل خطأ :

استدلوا بالأدلة التالية :

(١) استدلو بما رواه ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( من قتل قتيلا فانه لا يرثه وان لم يكن لـه وارث غيره ، وان كان والده وولده ، فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ليس لقاتل ميراث ) (٤) .

### وجه الدلالة :

ان الحديث عام يشمل عموم القتل سواء كان عمدا أو خطأ .

(٢) واستدلوا كذلك بما رواه عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن

(١) انظر : المغنى ، ٣٦٥/٦ ؛ تبیین الحقائق ، ٢٤٠/٦ ؛ مغنى المحتاج ،

٢٥/٣ ؛ كشف القناع ، ٤٩٢/٤ .

(٢) الجوهرى ، لوحة رقم ( ) .

(٣) انظر : المغنى ، ٣٦٥/٦ ؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ٤٨٦/٤ .

(٤) أخرجه البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الفرائض ، باب لا يرث

القاتل ، ٢٢٠/٦ .

والحديث ضعيف لأن فى اسناده عمر بن برق وهو ضعيف ، انظر :

تلخيص الحبير ، ٨٥/٣ .

النبي صلى الله عليه وسلم قال ( لا يرث القاتل شيئا ) وفى رواية ( ليس لقاتل شيء ) (١) .

(٣) واستدلوا كذلك بما أخرجه البيهقي بسنده " أن عديا الجذامى كانت له امرأتان اقتتلتا فرمى أحدهما فماتت منها فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاه فذكر له ذلك فقال له ( اعقلها ولا ترثها ) (٢) .

### وجه الدلالة :

دلت هذه الأحاديث بعمومها على أن القاتل لا يرث من تركته من قتله شيئا سواء كان القتل عمدا أو خطأ .

(٤) واستدلوا كذلك بحديث سعيد بن المسيب مرسل : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( لا يرث قاتل من دية من قتل ) (٣) .

وجه الدلالة : قال ابن قدامة " ولأن من لا يرث من الديّة لا يرث من غيرها كقاتل العمد والمخالف فى الدين " (٤) .

(١) مالك ، الموطأ ، كتاب العقول ( ٤٣ ) باب ما جاء فى ميراث العقل ٠٠٠ ( ١٧ ) حديث ( ١٠ ) ، ٨٦٧/٢ ، الشافعى ، الرسالة ، فقره ( ٤٧٦ ) ، ص ١٧١ ؛ ابن حنبل ، المسند ، ٤٩/١ ؛ ابن ماجه ، السنن ، كتاب الديات ( ٢١ ) باب القاتل لا يرث ( ١٤ ) حديث ( ٢٦٤٦ ) ، ٨٨٤/٢ ؛ ابوداود ، السنن ، كتاب الديات ( ٣٣ ) باب ديات الأعضاء ( ٢٠ ) حديث ( ٤٥٦٤ ) ، ٦٩٤/٤ ؛ الدارقطنى ، السنن ، كتاب الفرائض حديث ( ٨٥ ) ، ٩٦/٤ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الفرائض ، باب لا يرث القاتل ، ٢١٩/٦ .

(٢) أخرجه البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الفرائض ، باب لا يرث القاتل ٢١٩/٦ ؛ الطبرانى ، المعجم الكبير ، ١١٠/١٧ ؛ الهيثمى ، مجمع الزوائد ، ١٠١/٣ - ١٠٢ ، ٢٣٣/٤ .

وقال الهيثمى ( رجاله رجال الصحيح الا أن فيه راو لسم يسم ) ، ٢٣٣/٤ .

(٣) أخرجه ابوداود ، المراسيل ، ما جاء فى الفرائض ( ٥٦ ) حديث ( ٦ ) ، ص ١٩٠ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الفرائض ، باب لا يرث القاتل ، ٢١٩/٦ .

(٤) المغنى ، ٣٦٥/٦ .

المناقشة :

ويمكن مناقشته بان الدية كفارة فكيف يدفعها ثم يرثها .

ثانيا : ادلة القائلين بتوريث القاتل خطأ :

استدلوا بالكتاب والسنة :

(١) أما الكتاب : فاستدلوا بعموم آيات المواريث فانهم ——— مشبته لميراث من ورثهم الله تعالى فى كتابه ، فلا يستثنى منهم احد الا بدليل ، ولم يثبت فى استثناء القاتل — قتل خطأ — اجمال ولا دليل صحيح ، يقول القرطبى مدلا " لأن ميراث من ورثه الله تعالى فى كتابه ثابت لا يستثنى منه الا بسنة او اجماع ، وكل مختلف فيه مردود الى ظاهر الآيات التى منها المواريث " (١) .

المناقشة :

نوقش استدلالهم بهذه العمومات بانها مخصصة بالأحاديث الدالة على عدم توريث القاتل عمدا او خطأ والتى سبق عرضها (٢) .

(٢) استدلوا كذلك بما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام يوم فتح مكة فقال : ( لايتوارث اهـــــــــــــــــل ملتين ، والمرأة ترث من دية زوجها وماله ، وهو يرث من ديتها ومالها ، مالم يقتل احدهما صاحبه عمدا ، فان قتل احدهما صاحبه عمدا لم يرث من ديته وماله شيئا ، وان قتل صاحبه خطأ ورث من ماله ولم يرث ————— ديته ) (٣) .

- 
- (١) تفسير القرطبى ، ٥٩/٥ .  
 (٢) انظر : المغنى ، ٣٦٥/٦ .  
 (٣) أخرجه ابن ماجه ، السنن ، كتاب الفرائض ( ٢٣ ) باب ميراث القاتل ( ٨ ) حديث ( ٢٧٣٦ ) ، ٩١٤/٢ ؛ وأخرجه الدارقطنى ، السنن ، كتاب الفرائض ، حديث ( ١٦ ، ٢٥ ) ، ٧٢/٤ ، ٧٥ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الفرائض ، باب من قال يرث قاتل الخطأ . . . ، ٢٢١/٦ .

واسناد هذا الحديث ضعيف لأن فى اسناده محمد بن سعيـــــــــــــــــد ==

المناقشة :

يناقش هذا الحديث بانه حديث ضعيف لا تقوم به حجة ، وقد نقل البيهقي عن الشافعي بعد سياقه لهذا الأثر قوله " ليس في الفرق بين أن يرث قاتل الخطأ ولا يرث قاتل العمد خبر يتبع إلا خبر رجل فانه يرفعه ، لو كان ثابتاً كانت الحجة فيه ولكن لا يجوز أن يثبت له شيء ويرد له آخر لامعارض له . . . . فاذا لم يثبت الحديث فلا يرث عمداً ولا خطأ شيئاً أشبه بعموم ان لا يرث قاتل ممن قتل " (١) .

(( الرأي الرابع ))

بعد هذا العرض لأراء العلماء وادلتهم ، يترجح ماذهب اليه ابوبكر الصديق رضي الله عنه ومن قال بقوله من الصحابة وجمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة من أن القتل الخطأ مانع من الارث وذلك لما يلي :

(١) أن الاحاديث التي استدلت بها الجمهور وان كان في بعضها ضعف الا أن لها شواهد تقوى بعضها البعض ، وخاصة حديث عدى الجذامي في قتله لامرأته خطأ وأمر النبي صلى الله عليه وسلم له بأن يعقلها ولا يرثها وهو نص في محل النزاع .

(٢) ان ادلة المورثين للقاتل قد نوقشت بما يبين مرجوحيتها وضعفها وعدم سلامتها .

(٣) أن في منع القاتل خطأ من الارث سداً للذريعة القتل والافساد في الأرض لأن الانسان قد يعميه حب المال ويستبطئ الحصول عليه فيسعى لقتل مورثه بطريقة لا يظهر فيها اثر العمد والعدوان حتى يحصل على تركة مورثه بأقرب طريق واسرعه ، فكان في منعه من الارث سد لهذه الذريعة ، وحفاظ على الانفس والارواح ، ولذلك فان من القواعد الفقهية المقررة ان من استعجل شيئاً قبل اوانه فانه يعاقب بحرمانه . والله اعلم .

== قال الامام أحمد حديثه موضوع وقال مرة عمداً يضع الحديث ، وقال ابو احمد الحاكم كان يضع الحديث وطلب على الزندقة .

انظر : مصباح الزجاجة ، ١٤٨/٣ - ١٤٩ .

(١) سنن البيهقي ، ٢٢١/٦ .

## للسألة الطالبة: كان لا يورث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم

### مطلوباً .

#### الأثار الواردة من ابى بكر :

(١) عن الزهرى قال : لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عهد ابى بكر ولا عهد عمر ، فلما ولى معاوية ورث المسلم من الكافر ولم يورث الكافر من المسلم ، قال : فأخذ بذلك الخلفاء حتى قام عمر بن عبدالعزيز ، فراجع السنة الأولى ثم أخذ بذلك يزيد بن عبد الملك (١) فلما قام هشام بن عبد الملك (٢) أخذ بسنة الخلفاء (٣) .

(٢) قال عمرو بن شعيب : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(١) هو يزيد بن عبد الملك بن مروان ، ابو خالد ، من ملوك الدولة الأموية فى الشام ، ولد فى دمشق وولى الخلافة بعد وفاة عمر بن عبدالعزيز سنة ( ١٠١ هـ ) بعهد من اخيه سليمان بن عبد الملك ، كانت فى ايامه غزوات ، اعظمها حرب الجراح الحكمى مع الترك وانتصاره عليهم ، كان صاحب مروءة كاملة ، مات فى اربد بسالاردن عام ( ١٠٥ هـ ) .  
انظر : سير اعلام النبلاء ، ١٥٠/٥ ، فوات الوفيات ، ٣٢٢/٤ ، الاعلام ، ١٥٠/٨ .

(٢) هو هشام بن عبد الملك بن مروان ، من ملوك الدولة الأموية فى الشام ، ولد فى دمشق ، وبويع فيها بعد وفاة اخيه يزيد سنة ( ١٠٥ هـ ) خرج عليه زيد بن على بن الحسين سنة ( ١٢٠ هـ ) باربعة عشر الفا من اهل الكوفة ، فوجه اليه من قتله وقل جمعه ، اجتمع فى خزائنه من المال مالم يجتمع فى خزانة احد من ملوك بنى اميه فى الشام وبنى الرصافه وبها توفى عام ( ١٢٥ هـ ) .  
انظر : سير اعلام النبلاء ، ٣٥١/٥ ، فوات الوفيات ، ٢٣٨/٤ ، الاعلام ، ٨٦/٨ .

(٣) اخرجه ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب الفرائض ، باب من قال لا يرث المسلم الكافر ( ٢٠١٣ ) ، ٣٧٣/١١ ، اخرجه بسنده قال : حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عن الزهرى .

لايتوارث اهل ملتين شتى ، قال : وقضى النبی صلی اللہ علیہ وسلم لايتوارث المسلمون والنصارى ، وابوبکر وعمر وعثمان (١) .

### فصله الآثار :

دلت هذه الآثار من فقه ابى بكر الصديق رضى الله عنه على أنه كان يرى أن المسلم لايرث من الكافر والكافر لايرث من المسلم مطلقا .

### آراء الفقهاء فى ارث المسلم من الكافر :

اتفق الفقهاء على أن اختلاف الدين فى الجملة بين المشرك والمورث مانع من الارث ، كما أجمع اهل العلم على أن الكافر لايرث من المسلم (٢) ، ولكن وقع الخلاف بينهم فى ارث المسلم من الكافر ، وفيما يلى عرض لنصوص الفقهاء الواردة فى ذلك :

(١) الحنفية : قال صاحب اللباب " ولايرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم لاختلاف الملة " (٣) .

(٢) المالكية : جاء فى التفريع " ولايرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم " (٤) .

(٣) الشافعية : جاء فى المذهب " ولايرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم اصليا كان أو مرتدا " (٥) .

(١) أخرجه عبدالرزاق ، المصنف ، باب لايتوارث اهل ملتين ، اثر رقم ( ٩٨٥٧ ) ، ١٦/٦ ، أخرجه بسنده قال : اخبرنا ابن جريج قال : قال عمرو بن شعيب ، وأخرجه أيضا بنفس السند فى موضع آخر ، ٣٤٢/١٠ .

(٢) انظر : المغنى ، ٣٦٧/٦ ؛ المبسوط ، ٣٠/٣٠ .

(٣) اللباب شرح الكتاب ، ١٩٧/٤ ؛ تبیین الحقائق ؛ ٢٤٠/٦ ، الفتاوى الهندية ، ٤٥٤/٦ .

(٤) ابن الجلاب ، ٣٣٥/٢ ؛ الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي عليه ، ٤٨٦/٦ .

(٥) الشيرازى ، ٢٤/٢ ؛ مغنى المحتاج ، ٢٤/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ٢٧/٦ ، تحفة المحتاج ، ٤١٥/٦ .

(٤) الحنابلة ؛ قال صاحب الاقناع " لا يرث المسلم الكافر الا بالولاء ولا الكافر المسلم الا بالولاء او يسلم قبل قسم ميراث قريب مسلم ولو مرتدا .. " (١) .

وبعد هذا العرض لأقوال الفقهاء والوقوف على أقوال السلف يظهر لنا أن للعلماء في ارث المسلم من الكافر ثلاثة اقوال :

- (١) قول يرى أن المسلم لا يرث من الكافر ولا العكس مطلقا ، وهو قول ابي بكر الصديق وعمر وعثمان وعلى وجمهور الصحابة والتابعين ، وبه قال الحنفية والمالكية والشافعية (٢) .
- (٢) قول يرى ان المسلم لا يرث الكافر ولا العكس الا بالولاء ، أو أن يسلم الوارث قبل قسمة تركة مورثه وهو قول الحنابلة .
- (٣) قول يرى ان المسلم يرث من الكافر ولا يرث الكافر من المسلم ، وهو قول مروى عن بعض الصحابة منهم معاذ ومعاوية ، وعمر وعلى في رواية عنهما ، وهو قول بعض التابعين منهم محمد الحنفية وسعيد بن المسيب ومسروق والشعبي والنخعي وغيرهم (٣) .

### الأدلة :

أولا : أدلة القائلين بمنع ارث المسلم من الكافر مطلقا :

- (١) استدلووا بما رواه اسامة بن زيد رضي الله عنهما أن النبي

- (١) الحجاوي ، ١١٥/٣ ؛ شرح المنتهى ، ٦٢٥/٢ ؛ كشف القناع ، ٤٧٦/٤ ؛ الانصاف ، ٣٤٨/٧ .
- (٢) انظر : المغنى ، ٣٦٧/٦ ، عبدالرزاق ، المصنف ، ١٦/١٠ وما بعدها ، ابن ابي شيبة ؛ المصنف ، باب من قال لا يرث المسلم الكافر ، ٣٧٠/١١ وما بعدها .
- (٣) انظر : المغنى ، ٣٦٧/٦ ؛ فتح الباري ، ٤١/١٢ ؛ ابن ابي شيبة ، المصنف ، كتاب الفرائض ، باب من كان يورث المسلم من الكافر ، ٣٧٤/١١ .

صلى الله عليه وسلم قال ( لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ) (١) .

(٢) واستدلوا بما رواه عبدالله بن عمر وقال : قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم ( لا يتوارث اهل ملتين ) (٢) .

**وجه الدلالة** : دل الحديث الأول صراحة على نهى النبى

صلى الله عليه وسلم عن التوارث بين المسلم والكافر والنهى يفيىد التحريم ، ودل الحديث الثانى كذلك على أن اختلاف الملة مانع من الارث ، والكفر ملة والاسلام ملة ، فدل على تحريم التوارث بينهما قال الشوكانى " وحمله الجمهور على ان المراد باحدى الملتين الاسلام وبالأخرى الكفر " (٣) .

(٤) واستدلوا من جهة المعقول : بأن الولاية منقطعه بين المسلم

والكافر فلا يرثه ، كما لا يرث الكافر المسلم (٤) .

ثانيا : ادلة القائلين بجواز الارث بين المسلم والكافر والعكس

بالولاء وبإسلام الكافر قبل القسمه :

(١) استدلو بمنع الارث بين المسلم والكافر والعكس بنفس الأدلة

التي استدل بها الفريق الأول .

(١) أخرجه البخارى ، الصحيح ، كتاب الفرائض (٨٥) باب لا يرث المسلم

الكافر . . . (٢٦) حديث (٦٧٦٤) ، ٢٤٣/٤ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب

الفرائض (٢٣) حديث (١٦١٤/١) ، ١٢٣٣/٣ .

(٢) أخرجه سعيد بن منصور ، السنن ، كتاب الفرائض ، باب لا يتوارث أهل

ملتين ، حديث (١٣٧) ، ٦٥/١ ، احمد ، المسند ، ١٧٨/٢ ، ١٩٥ ، ابن

ماجه ، السنن ، كتاب الفرائض (٢٣) ، باب ميراث اهل الاسلام من أهل

الشرك ( ٦ ) حديث ( ٢٧٣١ ) ، ٩١٢/٢ ، ابوداود ، السنن ، كتاب

الفرائض ( ١٣ ) باب هل يرث المسلم الكافر ( ١٠ ) حديث (٢٩١١) ،

٣٢٨/٣ ، الدارقطنى ، كتاب الفرائض ، حديث ( ٢٥ ) ، ٧٥/٤ ، البيهقى

السنن الكبرى ، كتاب الفرائض ، باب لا يرث المسلم الكافر ، ٢١٨/٦ ،

قال الشوكانى ( وسند ابى داود فيه الى أبى عمرو بن شعيب صحيح ) ،

نيل الاوطار ، ٧٣/٦ ، ابن عبد البر ، التمهيد ، ١٧٠/٩ - ١٧١ .

(٣) نيل الاوطار ، ٧٤/٦ .

(٤) انظر : المغنى ، ٣٦٧/٣ .



(٢) واستدلوا على استثناء الولاء من ذلك بما رواه جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( لا يرث المسلم النصراني الا ان يكون عبده أو أمته ) (١) .

**وجه الدلالة :** قال البيهوتى معلقا على الحديث " لأن ولاءه له بالاجماع ، وهو شعبة من الرق ، فورثه به كما يرثه قبل العتق ..... ولا يرث الكافر المسلم إلا بالولاء فيرث الكافر عتيقة المسلم بالولاء قياسا على عكسه لما تقدم " (٢) .

### المناقشة :

- نوقش استدلال الحنابلة بهذا الحديث من جهتين :
- (١) من جهة سنده بأنه ضعيف ، حيث ان فى اسناده أبا الزبير وهو مدلس وقد عنعن الرواية عن جابر (٣) ، ولذلك يقول ابن حجر ( فلا حجة فيه ... لأنه ظاهر فى الموقوف ) (٤) .
- (٢) وعلى فرض صحته فانه يمكن حمله على ان ما بيد العبد الميت يكون لسيده ، كما فى حال الحياة ، لا الارث منه بالولاء ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم سماه عبدا ، والعبد لملك له .
- (٣) ويمكن ان يناقش ايضا بان الولاء فرع النسب ، واذا كان لاتوارث بين المسلم والكافر بالنسب فالولاء من باب اولى ، لأن ميراث النسب اقوى ، واذا منع الاقوى ، فالاضعف من باب اولى (٥) .

---

(١) اخرجه الدارمى ، السنن ، باب فى ميراث اهل الشرك واهل الاسلام... ، ٣٦٩/٢ ؛ الدارقطنى ، السنن ، كتاب الفرائض ، حديث (٢٢) ، ٧٤/٤ ؛ الحاكم فى المستدرک ، كتاب الفرائض ، ٣٤٥/٤ ، وقد صحح الحاكم اسناد هذا الحديث ووافقه الذهبى ، انظر التلخيص ، ٣٤٥/٤ .

(٢) كشف القناع ، ٤٦٧/٤ .

(٣) انظر : ارواء الغليل ، ١٥٥/٦ .

(٤) فتح البارى ، ٤٣/١٢ .

(٥) انظر : المغنى ، ٤١٠/٦ ؛ ابن قاسم ، عبد الرحمن ، الاحكام شرح

اصول الاحكام ، الطبعة الثانية ، ( معلومات النشر : بدون ١٤٠٦هـ )

(٣) واستدلوا على استثناء الكافر اذا اسلم قبل قسمة التركة من

المنع بما يلي :

(أ) بما رواه عروه وابن ابى مليكه عن النبى صلى الله عليه وسلم

انه قال ( من أسلم على شيء فهو له ) (١) .

### المناقشة :

يناقش استدلالهم بالحديث بأنه ضعيف ولا تقوم به حجة .

(ب) وبما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم ( كل قسم قسم فى الجاهلية فهو على ما قسم ، وكل

قسم أدركه الاسلام فانه على قسم الاسلام ) (٢) .

### المناقشة :

ويناقش استدلالهم بالحديث من وجهين :

(١) أن حديث ( كل قسم ٠٠ ) معارض بالحديث المتفق عليه ( لا يرث المسلم

الكافر ولا الكافر المسلم وهو اصح منه ، فيكون اولى بالعمل .

(٢) ان ملك المال ينتقل بعد وفاة الشخص الى ورثته المسلمين ، فلم

يشاركهم من اسلم بعد ذلك ، لوجود مانع الكفر ، كمن كان رقيقا

فاعتق (٣) .

(١) أخرجه ابن منصور ، السنن ، باب من اسلم على ميراث ٠٠٠ حديث

( ١٨٩ - ١٩٠ ) ، ٧٦/١ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الفرائض ،

باب من اسلم على شيء فهو له ، ١١٣/٩ ؛ ابن عدى ، الكامل فى

ضعفاء الرجال ، ١٨٤/٧ .

قال ابن حجر ( وفيه ياسين الزيات وهو منكر الحديث ، وقال

ابوحاتم فى العلل لا أصل له ، وقال البيهقى : انما يروى هذا عن

ابن ابى مليكه ( تلخيص الحبير ، ١٢٠/٤ .

(٢) أخرجه ابن ماجه ، السنن ، كتاب الرهون ، باب قسمة الماء (٢١)

حديث ( ٢٤٨٥ ) ، ٨٣١/٢ ؛ ابوداود ، السنن ، كتاب الفرائض

( ١٣ ) فيمن اسلم على ميراث ( ١١ ) حديث ( ٢٩١٤ ) ، ٣٣٠/٣ ، البيهقى

السنن الكبرى ، كتاب السير ، باب ما قسم من الدور ١٢٢/٩٠٠٠ .

(٣) انظر : التحقيقات المرضيه ، ص ٥٥ .

(٣) واستدلوا بما رواه يزيد بن قتادة أن رجلاً من أهل مـات على غير دين الاسلام قال : فورثته اختى دونى ، وكانت على دينه ، شـيـم ان ابى اسلم ، فشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما فـمـات ، فأحرزت ميراثه ، وكان ترك غلاماً ونحلاً ، ثم ان اختى اسلمت ، فخاصمتنى فى الميراث الى عثمان فحدثه عبدالله بن الأرقم أن عمر قضى أنه مـن أسلم على ميراث قبل أن يقسم فله نصيبه ، فقضى به عثمان ، فذهبت بذلك الأولى وشاركتنى فى هذا ) (١) .

قال البهوتى " وهذه قضية انتشرت ولم تنكر فكان الحكم فيها كالمجمع عليه " (٢) .

### المناقشة :

(١) يناقش الاستدلال بهذا الأثر بأنه معارض بحديث أسامه المتفق عليه ( لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ) ، ولم يثبت عن النبى عليه الصلاة والسلام ما يخص هذا فيبقى على عمومه .

### ثالثاً : ادلة القائلين بتوريث المسلم من الكافر دون العكس :

(١) استدلوا بما رواه ابوالاسود الدؤلى (٣) ان معـاذ بن جبل اتى بعيراث يهودى ورثه مسلم فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ( الاسلام يزيد ولا ينقص ) فورث المسلم (٤) .

(١) أخرجه الطبرانى ، المعجم الكبير ، ٣٤٣/٢٢ ؛ الهيثمى ، مجمع الزوائد ، باب فيمن يسلم بعض ورثته ، ٢٢٩/٤ .

قال الهيثمى ( رواه الطبرانى ورجاله رجال الصحيح خلا حسان بن بلال وهو ثقه ) ، ٢٢٩/٤ .

(٢) كشف القناع ، ٤٧٧/٤ .

(٣) هو ظالم بن عمر الدؤلى ويقال الديلى ، العلامة الفاضل ، قاضى البصرة ، ولد فى أيام النبوه وحدث عن جماعة من الصحابة منهم عمر وعلى ، قرأ القرآن على عثمان وعلى ، وهو أول من تكلم فى النحو ، قال الواقدى : كان ممن أسلم على عهد النبى صلى الله عليه وسلم وقاتل مع على يوم الجمل ، مات فى طاعون الجارف عام ( ٦٩ هـ ) .

انظر : اسد الغابه ، ٦٩/٣ ، وفيات الاعيان ، ٥٣٥/٢ ، تهذيب التهذيب ، ١٢/١٢ .

(٤) أخرجه ابوداود ، السنن ، كتاب الفرائض (١٣) باب هل يرث المسلم الكافر (١٠) حديث ( ٢٩١٣ ) ، ٣٢٩/٣ ، الحاكم ، المستدرک ، كتاب الفرائض ، ٣٤٥/٤ .

قال الحاكم ( هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ) ووافقه الذهبى ، التلخيص ، ٣٤٥/٤ .

المناقشة :

نوقش هذا الحديث من ثلاث اوجه :

- (١) من جهة سندده فانه منقطع لأن سماع ابي الاسود من معاذ مختلف فيه (١) .
- (٢) وعلى القول بإمكان سماع ابي الاسود من معاذ ، فالحديث " ليس نصا فى المراد بل هو محمول على أنه يفضل غيره من الأديان ولا تعلق له بالارث ، وقد عارضه قياس آخر وهو أن التوارث يتعلق بالولاية ، ولا ولاية بين المسلم والكافر " (٢) .
- (٣) انه حديث مجمل واحاديث المنع مبينه وصحيحه فينبغى تقديمها .

- (٢) واستدلوا من جهة القياس : بأنه يجوز للمسلمين أن ينيكحوا نساءهم ولا ينيكحوا نساءنا فكذاك نرثهم ولا يرثونا (٣) . قال عبد الله بن معقل (٤) ( مارأيت قضاء احسن من قضاء قضى به معاويه نرث اهل الكتاب ولا يرثونا كما يحل النكاح فيهم ولا يحل لهم ) (٥) .

المناقشة :

نوقش بانه قياس مع وجود النص الصحيح وهو حديث اسامه ولا قياس من النص لقول ابن حجر " انه قياس فى معارضة النص وهو صريح فى المراد ولا قياس مع وجوده " (٦) .

- 
- (١) انظر : فتح البارى ، ٤١/١٢ .
  - (٢) المصدر السابق .
  - (٣) انظر : المغنى ، ٣٦٧/٦ .
  - (٤) هو عبد الله بن معقل بن مقرن المزنى ابوالوليد الكوفى ، تابعى ثقة من خيار التابعين ، روى عن ابيه وعلى وابن مسعود وغيرهم ، وروى عنه جماعة ، قال عنه ابن سعد ، ثقة قليل الحديث ، مات سنة بضع وثمانين بالبصرة .
  - (٥) انظر : سير اعلام النبلاء ، ٢٠٦/٤ ، تهذيب التهذيب ، ٣٧/٦ .
  - (٥) اخرجه ابن ابي شيبه ، المصنف ، كتاب الفرائض ، باب من كان يورث المسلم من الكافر ، اثر رقم (١١٤٩٧) ، ٣٧٤/١١ .
  - (٦) فتح البارى ، ٤١/١٢ .

(( الرأى الراجح ))

وبعد هذا العرض لأقوال العلماء وادلتهم ومناقشتها يترجح - والله اعلم - ماذهب اليه ابوبكر الصديق رضى الله عنه ومن قال بقوله --- الصحابة والتابعين وغيرهم من انه لاتوارث بين مسلم ولا كافر ولا كافر ولا مسلم مطلقا لا بولاء ولا بغيره وذلك لما يلى :

(١) لقوة ادلتهم وسلامة استدلالهم وحسن توجيههم وصراحة ادلتهم --- ووضوحها فى محل النزاع .

(٢) أن ادلة القائلين بتوريث المسلم من الكافر قد نوقشت ولم تسلم من الاعتراضات التى ظهر معها عدم سلامتها وصحتها فيما استدلت عليه .

(٣) ان ادلة الحنابلة على تخصيص التوارث بين المسلم والكافر بالولاء قد ردت ايضا بما يوهنها ويغيد مرجوحيتها وعدم سلامتها ، وكذلك ادلتهم على جواز توريث الكافر اذا اسلم قبل قسمة التركه ، ويضاف الى ما قبل اثناء عرض الأدلة أن القاعدة فى الميراث هي توافر الشروط الشرعية فى الوارث عند وفاة المورث ، وأما بعد وفاته فلا عبرة به .

(٤) أن هذا القول هو الذى عليه السواد الأعظم من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من التابعين واتباعهم .

والله أعلم

**السؤال المطروح: كان لا يورث الكفار فيما بينهم إلا إذا اتحدت**

**أديانهم .**

**الأثر الوارد من أبى بكر :**

(١) عن الشعبى : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر قالوا لا يتوارث أهل دينين (١) .

**فقه الأثر :**

دل هذا الأثر من فقه أبى بكر الصديق رضى الله عنه على أنه كان يرى أن اختلاف الدين مانع من الإرث ، فلا يورث الكفار من بعضهم إلا إذا اتحدت أديانهم ، فلا يورث اليهودى من النصرانى وهكذا .

**آراء الفقهاء فى توارث الكفار عند اختلاف أديانهم :**

لا خلاف بين أهل العلم فى أن الكفار إذا كانوا على دين واحد كاليهود مثلا ، فإنهم يرثون من بعضهم البعض (٢) ، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم ( لا يتوارث أهل ملتين شتى ) (٣) ، ولكن اختلفوا فى توارث الكفار من بعضهم البعض إذا اختلفت أديانهم ، وفيما يلى عرض لنصوص الفقهاء الواردة فى ذلك :

(١) **الحنفية** : جاء فى تبیین الحقائق " وأما اختلاف ملل الكفار كالنصرانية واليهودية والمجوسية وعبادة الوثن فلا يمنع الإرث حتى يجرى التوارث بين اليهودى والمجوسى أو النصرانى لأن الكفر كله ملّة واحدة " (٤) .

(١) أخرجه الدارمى ، السنن ، كتاب الفرائض ، باب فى ميراث أهل الشرك وأهل الاسلام ، ٣٦٩/٢ ، أخرجه بسنده فقال : حدثنا أبونعيم ثنا حسن عن عيسى الخياط عن الشعبى .

(٢) انظر : المغنى ، ٣٦٨/٦ ، بداية المجتهد ، ٢٦٥/٢ .

(٣) سبق تخريجه ص ( ٦٠٠ ) .

(٤) الزيلعى ، ٢٤٠/٦ ، الفتاوى الهندية ، ٤٥٤/٦ ، اللباب شرح

الكتاب ، ١٨٨/٣ .

(٢) المالكية : جاء فى التفريع " ولا يتوارث اهل ملتين شيئا ولا يرث اليهودى النصرانى ولا النصرانى اليهودى " (١) .

(٣) الشافعية : قال النووى " ويرث الكافر الكافر وان اختلفت ملتئهما لكن المشهور انه لاتوارث بين حربى وذمى " (٢) .

(٤) الحنابلة : جاء فى الاقناع " ويرث الكفار بعضهم بعضا ان اتحدت ملتئهم وهم ملل شتى مختلفة فلا يرثون مع اختلافها " (٣) .

وبعد هذا العرض لأقوال الفقهاء والوقوف على أقوال السلف فى حكم هذه المسألة يظهر لنا أن فى هذه المسألة قولين هما :

- (١) قول يرى انه اذا اختلف دين الوارث الكافر عن دين الموروث فلا يجرى التوارث بينهما ، فلا يرث اليهودى من النصرانى ولا العكس ، وهو قول أبى بكر الصديق رضى الله عنه وعمر وفقهاء البصريين وطائفة من اهل الحديث وغيرهم وبه قال المالكية والحنابلة (٤) .
- (٢) قول يرى ان الكفر كله دين واحد على اختلاف ملله ، فاليهودى يرث النصرانى ، والنصرانى يرث المجوس والعكس وهكذا ، وبه قال الشافعية والحنفية والثورى وابراهيم النخعى وأكثر الكوفيين وغيرهم (٥) .

### الأدلة :

أولا : أدلة القائلين بأن الكفر اديان متعددة لا يجرى التوارث بينها :

استدلوا بالكتاب والسنة والمعقول :

- (١) ابن الجلاب ، ٣٣٥/٢ ؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقى ، ٤٨٦/٤ .
- (٢) منهاج الطالبين ، ص ٨٧ ؛ مغنى المحتاج ، ٢٥/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ٢٨/٦ ؛ تحفة المحتاج ، ٤١٦/٦ .
- (٣) الحجاوى ، ١١٥/٣ ؛ شرح المنتهى ، ٢٢٦/٢ ؛ كشاف القناع ، ٤٧٧/٤ ؛ الانصاف ، ٣٥٠/٧ .
- (٤) انظر : التمهيد ، ١٧٠/٩ .
- (٥) انظر : المصدر السابق نفسه .

(١) أما الكتاب : فقله تعالى ﴿ لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ﴾ (١) .

وجه الدلالة : بين الله تعالى انه جعل لكل قوم طريقا الى الحق يوفيه ، وسبيلا واضحا يعمل به ، وعنى الله بذلك اهل الملل المختلفة فقد جعل الله لكل ملة شريعة ومنهاجا ، وقد روى عن قتاده فى قوله تعالى ﴿ لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ﴾ يقول : سبيلا وسنة ، والسنن مختلفه : للتوراة شريعة ، وللأنجيل شريعة ، وللقرآن شريعة يحل الله فيها ما يشاء ، ويحرم ما يشاء بلاء ، ليعلم من يطيعه ممن يعصيه ولكن الدين الواحد الذى لا يقبل غيره ، التوحيد والاخلاص لله الذى جاءت به الرسل (٢) ، واذا ثبت هذا والرسول يقول ( لايتوارث اهل ملتين شتى ) (٣) دل ذلك على ان الملل المختلفة لايتوارث اصحابها الا اذا اتحدت .

(٢) واستدلوا كذلك بقوله تعالى ﴿ ولو شاء الله لجعلكم اممة واحدة ولكن لیبلوکم فیما آتاکم ﴾ (٤) .

وجه الدلالة : دلت هذه الآية على أن الشرائع مختلفة وليست واحدة ، فكل شريعة تمثل ملة ونحله والرسول صلى الله عليه وسلم يقول ( لايتوارث اهل ملتین شتى ) ، فظهر بمجموعهما أن الاديان المختلفة لايرث بعضها من بعض .

(٣) وأما من السنه : فاستدلوا بقوله عليه الصلاة والسلام ( لايتوارث اهل ملتین شتى ) (٥) .

(١) سورة المائدة ، آية ( ٤٨ ) .

(٢) تفسير الطبرى ، ٣٤٨/١٠ ؛ فتح البارى ، ٤٢/١٢ .

(٣) سبق تخريجه ص ( ٦٠٠ ) .

(٤) سورة المائدة ، آية ( ٤٨ ) .

(٥) سبق تخريجه ص ( ٦٠٠ ) .



**وجه الدلالة :** ان النبي صلى الله عليه وسلم نفى

التوارث بين اهل الملتين المختلفتين ، وهذا النفي يخص عموم الكتاب الوارد فى قوله تعالى ﴿ والذين كفروا بعضهم اولياء بعض ﴾ (١) ، فدل ذلك على أن الملل المختلفة لا ترث من بعضها البعض ، فلا يرث اليهودى النصرانى (٢) .

(٤) واستدلوا من جهة المعقول بأن مختلفى الملة والنحلة ممن الكفار ، لاموالاة بينهم ولا اتفاق فى دين ، فلم يرث بعضهم بعضا كالمسلمين من الكفار (٣) .

**ثانيا : ادلة القائلين بأن الكفر ملة واحدة يتوارث به أهله :**

استدلوا بالكتاب والسنة :

(١) **أما الكتاب :** فاستدلوا بقوله تعالى ﴿ فماذا بعد الحق الا الضلال ﴾ (٤) .

**وجه الدلالة :** ان الله سبحانه وتعالى عنى بالحق دين الاسلام وبالضلال جميع ماعداه من الاديان وقد جمع الجميع فى كلمة واحدة هى الضلال فدل على أن جميعها شيء واحد (٥) .

(٢) قوله تعالى ﴿ والذين كفروا بعضهم اولياء بعض ﴾ (٦)

**وجه الدلالة :** أن قوله تعالى ﴿ والذين كفروا ﴾ عام يشمل جميع انواع الكفار وقد اثبت سبحانه ، ان بعضهم ولى لبعض ونصير ،

(١) سورة الانفال ، آية ( ٧٣ ) .

(٢) انظر : المغنى ، ٣٦٨/٦ .

(٣) انظر : المصدر السابق نفسه .

(٤) سورة يونس ، آية ( ٣٢ ) .

(٥) انظر : احكام المواريث فى الشريعة الاسلامية ، ص ٥٤ .

(٦) سورة الانفال ، آية ( ٧٣ ) .

ومعلوم أن العلة المقتضية للارث هي وجود الموالاة والمناصرة بين الوارث والموروث ، وقد ثبتت هذه العلة مع اختلاف ملل الذين كفروا ، إذ لم يفرق سبحانه في موالاة بعضهم بغضا أن يكونوا من نحلة واحدة وأن يكونوا من نحتين مختلفتين (١) .

(٣) واستدلوا بقوله تعالى ﴿ لكم دينكم ولي دين ﴾ (٢) .

**وجه الدلالة :** دلت هذه الآية على أن الكفر دين واحد وملة واحدة حيث جعله الله في الآية مقابلا للإسلام (٣) .

(٤) واستدلوا بقوله عليه الصلاة والسلام ( لايتشاور أهل ملتين ) (٤) .

**وجه الدلالة :** فيه إشارة منه عليه الصلاة والسلام أن الإسلام ملة وما يقابله من الديانات ملة أخرى ، والرسول عليه الصلاة والسلام فسر الملتين بالإسلام والكفر في قوله ( لايرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ) (٥) (٦) .

### (( الرأي الرابع ))

بعد هذا العرض لأقوال العلماء وأدلتهم يترجح - والله أعلم - ماذهب إليه أبو بكر الصديق رضي الله عنه ومن قال بقوله من الصحابة والتابعين وغيرهم من أن الكفار إذا اختلفت أديانهم فلا يجرى التوارث بينهم وذلك لما يلي :

- 
- (١) انظر : المغنى ، ٣٦٨/٦ ؛ احكام المواريث ، ص ٥٤ .
  - (٢) سورة الكافرون ، آية ( ٦ ) .
  - (٣) انظر : المبسوط ، ٣٢/٣٠ .
  - (٤) سبق تخريجه ص ( ٦٠٠ ) .
  - (٥) سبق تخريجه ص ( ٦٠٠ ) .
  - (٦) انظر : المبسوط ، ٣٢/٣٠ ؛ التركات والوصايا في الفقه الاسلامي ، ص ١٤٥ .

(١) ان قول النبی صلی اللہ علیہ وسلم ( لا یتوارث اہل ملتین شتى ) عام فی منع التوارث بین کل من اختلفت مللہم ، ولم یرد ما یقید ذلك ، وهذا الحدیث قد صحہ ابن حجر (١) ، وكونہ من رواية عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده فانہ لا یقدح فی صحته یقول النـووی " ان الصحیح المختار صحة الاحتجاج به عن ابيه عن جده كما قال الأكثرون " (٢) .

(٢) أن اللہ تعالی قد نوع أهل الكفر وصنفہم وغاير بينهم ، حیث قال جل وعلا ﴿ ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصائبين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف علیہم ولا هم يحزنون ﴾ (٣) حیث عطف بعضهم على بعض والاصل فی العطف أن یغایر المعطوف المعطوف علیہ .

(٣) ان الحنفیة القائلین بأن الكفر ملة واحدة یتوارث به اهلہ ، قطعوا التوارث بین اهل دار الحرب واهل دار السلم مع اتفاقہم فی الملة ، لانقطاع الموالاة ، ثم ورثوا مختلفی الملة منهم ، مع ان متفقی الملة وان اختلفت دورہم اولی (٤) .

- 
- (١) انظر : فتح الباری ، ٤٢/١٢ .  
 (٢) تہذیب الاسماء واللغات ، ٢٩/٢ - ٣٠ .  
 (٣) سورة البقرہ ، آیہ ( ٦٢ ) .  
 (٤) انظر : المغنی ، ٣٦٨/٦ ؛ تبیین الحقائق ، ٢٤٠/٦ ؛ الباب شرح الكتاب ، ١٨٨/٤ .

## المسألة العاشرة: كان يرى أن مال المرتد إذا مات يكون لورثته من المسلمين .

### الأثر الوارد من أبي بكر:

عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: (بعثنى أبو بكر عند رجوعه إلى أهل الردة أن أقسم أموالهم بين ورثتهم المسلمين) (١) .

### فقاه الأثر:

دل هذا الأثر من فقه أبي بكر الصديق رضي الله عنه على أنه كان يرى أن المرتد إذا مات على ردة فإن مات تركه من مال وغيره يكون لورثته المسلمين ، ولا يرى الردة مانعا من ارث المسلمين منه .

### آراء الفقهاء في ارث المسلمين من المرتد:

لا خلاف بين الفقهاء في أن المرتد لا يرث أحدا ، مسلما أو كافرا ، فلا يرث مسلما لقول النبي صلى الله عليه وسلم ( لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ) (٢) وكذلك فإن المرتد لا يرث كافرا آخر ، لأنه يخالفه في حكم الدين ، لأنه لا يقر على كفره ، فلم يثبت له حكم أهل الدين الذي انتقل إليه ، ولهذا لا تحل دُبيحتهم ، ولا نكاح نسائهم ، وإن تحولوا إلى دين اليهود أو النصارى ، ولأن المرتد يحكم بزوال أملاكه الثابتة له ، فلأن لا يثبت له ملك من باب أولى (٣) .

ولكن الخلاف وقع بين الفقهاء في ارث المسلمين من المرتد إذا مات أو قتل على ردة ، وفيما يلي عرض لنصوص الفقهاء الواردة في ذلك :

- 
- (١) المغنى ، ٣٧٢/٦ ، ولم أقف عليه في ما اطلعت عليه من كتب الحديث .
  - (٢) سبق تخريجه ص ( ٦٠٠ ) .
  - (٣) انظر : المغنى ، ٣٧٠/٦ ؛ العذب الفاضل ، ٣٤/١ ؛ مغنى المحتاج ، ٢٥/٣ .

(١) الحنفية : جاء فى الباب " ومال المرتد الذى اكتسبه حال اسلامه اذا مات او قتل لورثته من المسلمين ، لاستناد زوال الملك لزمن الرده ، وما اكتسبه فى حال رده فى ، لأنه مباح الدم ، فيكون ما يكتسبه فى تلك الحالة فيثا كما فى الحربى " (١) .

(٢) المالكية : جاء فى التفريع " ومن ارتد عن الاسلام فماله فى لجماعة المسلمين ولا يرثه ورثته من المسلمين ولا من الكافرين " (٢) .

(٣) الشافعية : جاء فى تحفة المحتاج " ولا يرث - اى المرتد - بحال ، بل ماله فى لبيت المال سواء ما اكتسبه فى الاسلام أو الرده " (٣) .

(٤) الحنابلة : جاء فى الاقناع " والمرتد لا يرث احدا الا أن يسلم قبل قسم الميراث ولا يرثه أحد ، فان مات فماله فى " (٤) .

وبعد هذا العرض لأقوال الفقهاء والوقوف على أقوال السلف فى حكم ارث المسلمين من المرتد ، يظهر لنا أن فى حكم هذه المسألة ثلاثة أقوال :

(١) قول يرى أن المرتد يرثه قرابته المسلمين مطلقا ، وهو قول أبى بكر الصديق وجماعة من الصحابة والتابعين منهم على وابن مسعود وابن المسيب والحسن وعمر بن عبد العزيز وغيرهم (٥) .

---

(١) الباب شرح الكتاب ، ٩٧/٤ ، حاشية ابن عابدين ، ٣٦٧/٥ ، الفتاوى الهندية ، ٤٥٥/٦ .

(٢) ابن الجلاب ، ٣٣٥/٢ ، حاشية الدسوقي ، ٤٨٦/٤ ، الفواكه الدوانى ، ٢٢٢/١ .

(٣) الهيئتى ، ٤/٦ ، نهاية المحتاج ، ٢٨/٦ ، مغنى المحتاج ، ٢٥/٣ .

(٤) الحجاوى ، ١١٥/٣ ، كشاف القناع ، ٤٣٣/٤ ، شرح المنتهى ، ٥٩٩/٢ ، الانصاف ، ٥٣٢/٧ .

(٥) انظر : المغنى ، ٣٧٢/٦ ، بداية المجتهد ، ٢٦٤/٢ ، اعلاء السنن ، ٥٨٥/١٢ .

- (٢) قول يرى ان المرتد لا يرثه احد من المسلمين أو غيرهم ، ويكـون ماله فيثا لبيت مال المسلمين ، وهو قول زيد بن ثابت وبه قال المالكية والشافعية والحنابلة (١) .
- (٣) قول يرى ان مال المرتد الذى كسبه حال اسلامه يكون لورثته من المسلمين ، وما اكتسبه حال رده يكون فيثا لبيت مال المسلمين وهو مذهب الحنفية .

### الأدلة :

أولا : أدلة القائلين بجواز ارث المسلم من المرتد مطلقا :

استدلوا بالكتاب والسنة والمعقول :

- (١) أما الكتاب : فقوله تعالى ﴿ ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ﴾ (٢) .

وجه الدلالة : قال صاحب المبسوط " والمرتد هالك ، لأنه ارتكب جريمة استحق بها نفسه فيكون هالكا " (٣) .

### المناقشة :

يمكن مناقشة الاستدلال بهذه الآية بانها ليست نصا فى محل النزاع ، لأن الهالك المقصود به الميت المسلم وليس المرتد .

(٢) واستدلوا ايضا بما روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم انه جعل مال عبد الله بن ابي سلول (٤) لورثته من المسلمين ، وقد كان مرتدا

(١) انظر : بداية المجتهد ، ٢٦٤/٢ .

(٢) سورة النساء ، آية ( ١٧٦ ) .

(٣) السرخسى ، ١٠٠/١٠ .

(٤) هو عبد الله بن ابي بن مالك بن الحارث ابن عبيد الخزرجى ، ابو الحباب ، المشهور بابن سلول ، وسلول جدته لأبيه ، من خزاعه ، رأس المنافقين فى الاسلام من أهل المدينة ، كان سيد الخزرج فى آخر جاهليتهم ، اظهر الاسلام بعد بدر تقية ، انزل عن جيـش المسلمين فى أحد وتبوك ، مات عام ( ٩ هـ ) وصلى عليه الرسول صلى الله عليه وسلم .

انظر : الاعلام ، ٦٥/٤ .

وان كان منافقا ، وقد شهد الله بكفره بعد الايمان ، وفيه نزل قوله  
تعالى ﴿ ان الذين آمنوا ثم كفروا ﴾ (١) . (٢) .

### المناقشة :

يمكن مناقشة الاستدلال بهذا الحديث من وجهين :

- (١) أن هذا الحديث لو صح لم يكن لهم فيه متمسك ، لأنه ليس في محل النزاع ، فعبد الله ابن ابي كان في حكم المسلمين ظاهرا ، حيث كان يظهر شعائر الاسلام كاملة ويحكم له بالاسلام بحكم الظاهر — ولذلك صلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما مات ، بخلاف المرتد فإنه يظهر خلاف اعمال الاسلام ويصر على ذلك ، ولا يحكم برده الا بعد استتابه (٣) .

- (٢) ان الآية المذكورة المقصود بها اليهود والنصارى ، فاليهود آمنوا بالتوراة ثم كفروا والنصارى آمنوا بالانجيل ثم كفرت (٤) .

- (٣) واستدلوا بأنه فعل الخليفين الراشدين ابي بكر وعلى ، وروى عن ابن مسعود فاما ابوبكر فقد سبق الأثر المروى عنه ، واما على فقد روى عنه انه اتى اليه بالمستورد العجلى وقد ارتد عن الاسلام فأبى الرجوع فضرب عنقه وجعل ميراثه لورثته من المسلمين (٥) . واما ابن مسعود فقد روى عنه قال ( اذا مات المرتد ورثه ولده ) (٦) .

- (٤) واستدلوا من جهة المعقول بان المرتد كان مسلما مالكا لماله ، فاذا تم هلاكه يخلفه وارثه في ماله ، كما لو مات المسلم ، وبيان ذلك

- 
- (١) سورة النساء ، آية ( ١٣٧ ) .  
(٢) انظر : المبسوط ، ١٠٠/١٠ ، ولم اقف على هذا الحديث فيمما اطلعت عليه .  
(٣) انظر : تفسير القرطبي ، ٢١٨/٨ - ٢١٩ .  
(٤) السيوطي ، الدر المنثور في التفسير بالمأثور ، ٧١٧/٢ .  
(٥) أخرجه سعيد بن منصور ، السنن ، باب ميراث المرتد ، اثر رقم ( ٣١١ ) ، ١٠١/١ : المحلى ، ١٩٧/١١ : اعلاء السنن ، ٥٨٦/١٢ .  
(٦) شرح معاني الآثار ، ٢٢٦/٣ : اعلاء السنن ، ٥٨٩/٢ .

يتمثل فى أن الردة هلاك ، فانه يصير به حربا ، واهل الحرب فى حـق المسلمين كالموتى ، الا أن تمام هلاكه حقيقة بالقتل أو الموت ، فاذا تم ذلك استند التوريث الى اول الردة ، وقد كان مسلما عند ذلك فيخلفه وارثه المسلم فى ماله (١) .

ثانيا : أدلة القائلين بمنع توريث المسلم من المرتد مطلقا :

استدلوا بالسنة والمعقول :

(١) أما من جهة السنه فاستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم  
( لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ) (٢) .

وجه الدلالة : قالوا ان المرتد كافر والحديث صريح فى  
عدم ارث المسلم من الكافر .

(٢) واستدلوا ايضا بقوله عليه الصلاة والسلام ( لا يتوارث اهل  
ملتين شتى ) (٣) .

وجه الدلالة : قالوا ان المسلم يخالف المرتد فى ملتته  
فلا يرث منه .

(٣) واستدلوا من جهة المعقول : بان المرتد يخالف المسلمين فى  
حكمهم ، فانه لا يقر على ما انتقل عليه ، ولا توكل ذبيحته ، ولا يحل نكاحه  
ان كان امرأه فاشبه الحربى مع الذمى ، ومال المرتد يكون فيئا لبيت  
مال المسلمين لا على سبيل الميراث بل على سبيل الفىء ، كما يؤخذ مال  
الذمى اذا لم يخلف وارثا وكالعشور (٤) .

(١) انظر : المبسوط ، ١٠٠/١٠ .

(٢) سبق تخريجه ص ( ٦٠٠ ) .

(٣) سبق تخريجه ص ( ٦٠٠ ) .

(٤) انظر : المغنى ، ٣٧٢/٦ - ٣٧٣ .



شالشا : أدلة القائلين بان المسلم يرث من مال قريبه المرتد المال الذى كسبه قبل الرده دون ما كسبه بعدها :

- (١) استدلووا على جواز ارث المسلم من المرتد من ماله الذى كسبه قبل الردة بنفسى ادلة اصحاب القول الأول القائلين بالجواز المطلق .
- (٢) وأما دليلهم على عدم جواز ارث المسلم من مال المرتد الذى كسبه بعد الردة فهو من جهة المعقول ، حيث قالوا ان " الوراثة خلافة فى الملك والردة تنافى بقاء الملك ، فتنافى ابتداء الملك بطريق الأولى ، فما اكتسب من اسلامه كان مملوكا له فيخلفه وراثه فيه ، اذا تم انقطاع حقه عنه ، وكسب الردة لم يكن مملوكا له ، لقيام المنافى عند الاكتساب ، وانما كان له حق ان يمتلك ، أن لو اسلم ، والوارث لا يخلفه فى مثل هذا الحق ، فبقى هذا مالا ضائعا بعد موته يوضع فى بيت المال " (١) .

### (( الرأى الرابع ))

وبعد هذا العرض لأقوال العلماء وادلتهم فى حكم ارث المسلم للمرتد يترجح - والله اعلم - ما ذهب اليه ابوبكر الصديق رضى الله عنه ومن قال بقوله من الصحابة والتابعين وغيرهم القائلين بجواز ان يرث المسلم المرتد مطلقا وذلك لما يلى :

- (١) أن هذا القول هو الذى ذهب اليه فقهاء الصحابة كابى بكر وعلى وابن مسعود وغيرهم ، وهذه المسألة من المسائل التى لا مجال للاجتهاد والرأى فيها ، لأن الصحابة رضوان الله عليهم يعلمون ان المرتد كافر ، ولذلك قاتل ابوبكر رضى الله عنه المرتدين ، ويعلمون قول

الرسول صلى الله عليه وسلم ( لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ) ،  
 فحكمه بناء على ذلك أن لا يرث منه المسلم ، ولكن أصحابه رضوان الله  
 عليهم قد علموا من الرسول صلى الله عليه وسلم ما يدل على جواز ان يرث  
 المسلم من المرتد ، فلذلك قضوا به ، ويعتبر ذلك مخصصا لعموم الاحاديث  
 الناهية عن ارث المسلم للكافر .

( ٢ ) أن القول بتوريث المسلم من قريبه المرتد يحقق مصلحة للورثة  
 المسلمين الذين قد يكونون في أمس الحاجة الى مال قريبهم المرتد ،  
 ومقاصد الشريعة العامة تدعو الى رفع الضرر ، فاذا كان أقرباء المرتد  
 قد تضرروا بارتداد قريبهم وخروجه عن الاسلام والحكم بقتله ، فلا يجمع  
 عليهم خسارة ماله من بعده .

والله اعلم

## للسألة الحادية عشرة : كان لا يورث الحميل إلا ببيننه .

### تعريف الحميل فى اللغة :

الحميل فعيل بمعنى مفعول ، ومنه حميل السيل وهو ما يحمل من غشائه ، والحميل ايضا الرجل الدعى ، ويطلق ايضا على الولد فى بطن امه اذا أخذت من ارض الشرك الى ارض الاسلام ، ويطلق ايضا على المغير الذى يحمل من بلده صغيرا ولم يولد فى الاسلام (١) .

### تعريف الحميل فى اصطلاح الفقهاء :

عرف ابن رشد الحملاء بقوله " الحملاء : هم الذين يتحملون بأولادهم من بلاد الشرك الى بلاد الاسلام ، اعنى انهم يولدون فى بلاد الشرك ثم يخرجون الى بلاد الاسلام ، وهم يدعون تلك الولاده الموجبة للنسب " (٢) .

وعرفه ابن المنذر بقوله " الحميل : ما ولد فى بلد الشرك فتعارفوا فى بلاد الاسلام ، وأقر بعضهم بقرابة بعض " (٣) .

### الأثر الوارد عن ابى بكر :

عن ابراهيم قال : ( لم يكن ابوبكر وعمر وعثمان يورثون الحميل ) (٤) .

(١) انظر : النهاية فى غريب الحديث والاثر ، ٤٤٢/١ ، مادة ( حمل )

فى لسان العرب : المصباح المنير .

(٢) بداية المجتهد ، ٢٦٥/٢ .

(٣) الاقناع ، ٢٩١/٢ .

(٤) اخرجه ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب الفرائض ، باب فى الحميل

من ورثه ( ٢٠٠٦ ) ، اثر رقم ( ١١٤١٥ ) ، ٣٥١/١١ ، اخرجه بسنده

قال : حدثنا جرير عن ليث عن حماد عن ابراهيم : الدارمى ، السنن ،

كتاب الفرائض ، باب فى ميراث الحميل ، ٣٨٨/٢ ، السيوطى ، مسند

ابى بكر ، ص ٤٧ .

فقه الأثر :

دل هذا الأثر من فقه أبى بكر الصديق رضى الله عنه على أنه كان لايورث الحميل ، وظاهر هذا الأثر انه لايورثه مطلقا ، ولكن متى ماقامت البينة على ثبوت نسبه ، فلا يشك فى أن ابابكر رضى الله عنه ومن معه من الصحابة يورثونه ، يؤيد ذلك ما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كتب الى شريح ( أن لايورث الحميل الا ببينة وان جاءت به فى خرقتها ) (١) .

آراء الفقهاء فى توريث الحميل :

- اختلف الفقهاء فى توريث الحميل الى ثلاثة أقوال :
- (١) قول يرى ان الحميل لايورث الا ببينه ، وهو قول أبى بكر الصديق رضى الله عنه وعمر وعثمان وبه قال شريح وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز والحسن وغيرهم ، وهو مذهب جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والحنابلة (٢) .
- (٢) قول يرى ان الحملاء يتوارثون بما يدعون من نسب وهو قول جماعة من التابعين منهم اسحاق وابراهيم والنخعى والشعبى وهو مروي عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه (٣) .
- (٣) قول يرى ان الحملاء ان جاؤا مسلمين ولا ولاء لأحد عليهم بعثق ، فان دعواهم فى الولادة تقبل ، وان كانوا مسبيين ، ورقوا

---

(١) أخرجه الدارمى ، السنن ، ٣٨٧/٢ ؛ المحلى ، ٣٠٣/٩ ؛ الهندى ، كنز العمال ، اثر ( ٣٠٤٧٧ ) ، ٢٥/١١ .

(٢) انظر : الدارمى ، السنن ، ٣٨٧/٢ ؛ المحلى ، ٣٠٣/٩ ؛ بدايئة المجتهد ، ٢٦٥/٢ ؛ ابن منذر ، الاقناع ، ٢٩١/٢ ؛ صالح بن احمد ، مسائل الامام احمد ، ١٠٩/٣ ؛ النيسابورى ، اسحاق بن ابراهيم ، مسائل الامام احمد برواية اسحاق ، ( بيروت : المكتب الاسلامى ، ١٤٠٠ هـ ) ، ٧٠/٢ ؛ بدائع الصنائع ، ٢٢٨/٧ - ٢٢٩ ، التفريع ، ٣٣٨/٢ .

(٣) انظر : ابن أبى شيبه ، المصنف ، ٣٥٢/١١ وما بعدها ؛ بدايئة المجتهد ، ٢٦٥/٢ .

واعتقوا وثبت عليهم ولاء ، فان دعواهم لاتقبل الا ببينه تثبت ذلك  
قبل السبى (١) .

### الأدلة :

#### أولا : أدلة القائلين باشتراط البينه لارث الحميل :

(١) قالوا ان التوارث بين الوارث والمورث يشترط له ثبوت الصلة  
الشرعية بينهما التى تستلزم ذلك وهؤلاء ( لاثقة بالنسب بينهم ولا ميراث  
بالشك ) (٢) .

(٢) ويمكن ان يستدل ايضا بان الحميل لم يقم دليل على استحقاقه  
للميراث لفقد سبب التوريث وهو القرابه ، وقرابة الحميل للميت دعوى  
تحتاج الى اثبات ، والاثبات لابد له من بينه ، والاقرار بذلك لا يكفى ،  
لان فيه تحميل للنسب على الغير ، واثبات النسب على الغير لابد له من تصديق  
المقر عليه بالنسب ، او ببينه شرعية يثبت بها نسب المقر له .

#### ثانيا : أدلة القائلين بتوريث الحميل بما يدعى من نسبه :

استدلوا اصحاب هذا القول بأن المهاجرين والانصار قد توارثوا  
بينهم بالذى كان فى الجاهليه ، فكذلك الحملاء الذين ولدوا فى بلاد  
الشرك ، يرثون بولادتهم تلك فى بلاد الاسلام ، فقد ذكر لمحمد بن ابي  
عدى (٣) أن عمر بن عبد العزيز كتب فى الحملاء : لايورثون الا بشهادة  
الشهود ، قال : فقال محمد : قد توارث المهاجرون والانصار بنسبهم الذى  
كان فى الجاهليه ، فأنا انكر ان يكون عمر كتب هذا " (٤) .

(١) انظر : الأم ، ٢٣٦/٦ - ٢٣٧ .

(٢) البديع شرح التفريع ، ٢ لوجه ( ١١٧ و ) .

(٣) هو محمد بن ابي عدى السلمى ، مولاهم ، البصرى ، حدث عن حميل الطويل  
ومن فى طبقاته ، وحدث عنه الامام احمد والحسن الزعفرانى وآخرون ،  
وثقه ابو حاتم الرازى وغيره ، توفى عام ( ١٩٤ هـ ) وهو فى عشر  
الثمانين .

انظر: طبقات ابن سعد ، ٢٩٢/٧ ؛ سير اعلام النبلاء ، ٢٢٠/٩ ؛

تذكرة الحفاظ ، ٣٢٤/١ .

(٤) أخرجه ابن ابي شيبة ، المصنف ، ٣٥٢/١١ ؛ الدارمى ، السنن ، ٣٨٦/٢ .

ثالثا : دليل اصحاب القول الثالث :

استدل الشافعى على أن الاعاجم ان جاءوا مسلمين ولا ولاء لأحـد عليهم بعثت فان دعواهم تقبل بالقياس على الجاهليين الذين اسلموا ، فكما أن دعواهم تقبل فى أنسابهم فكذلك هنا ، وأما الذين تعرضوا لرق ثم عتقوا ، فلا يقبل قولهم الا ببينه لأنه قد ثبت عليهم ولاء فلا بد من بينة تثبت الدعوى والولادة قبل السبى (١) .

(( الرأى الرابع ))

وبعد هذا العرض لأقوال العلماء وادلتهم فى حكم توريث الحميل يترجح ماذهب اليه ابوبكر الصديق رضى الله عنه ومن قال بقوله من الصحابة والتابعين وغيرهم من أنه لا يورث الحميل الا ببينة وهذا مارجحه ابن المنذر حيث قال " والحميل اذا قامت على نسبه بينه ورث وان لم تقم ببينه لم يورث " حيث ان مجرد الدعوى فى تحميل نسب شخص الى غيره ليتوصل بذلك الى توريثه ، غير مقبولة وغير مسلمة ، لأن اثبات النسب أمر احتاطت له الشريعة الاسلامية ، وأولته جانبا كبيرا من الأهمية ، ووضعت له من الضوابط ما يكفل عدم الالتباس فيه ، وتحميل نسب شخص الى غيره لابد لاثباته من بينه شرعيه تشهد به ، ولو كانت هذه البينة شهادة بعض هؤلاء الاعاجم لبعضهم البعض ، لانه لو ترك الامر من غير بينه لادعى أناس نسبا ليس صحيحا ليتوصلوا به الى ميراث ، فكان التثبت فى ذلك أمرا لازما .

والله اعلم

---

(١) انظر : الأم ، ٢٣٦/٦ ، ٢٣٧ .

(٢) الاقناع ، ٢٩١/٢ .

## للسئلة الثانية عشرة : كان يورث الجده السدس واذا اجتمع اكثر من واحده اشركهن فيه .

### الآثار الواردة من ابى بكر :

(١) عن قبيصة بن ذؤيب انه قال : جاءت الجده الى ابى بكر الصديق تسأله ميراثها ، فقال لها ابوبكر : مالك فى كتاب الله شيء ، وما علمت لك فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا ، فارجى حتى أسأل الناس ، فسأل الناس ، فقال المغيرة بن شعبه : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطاها السدس ، فقال ابوبكر هل معك غيرك ؟ فقام محمد ابن مسلمة الانصارى ، فقال مثل ما قال المغيرة ، فأنفذه لها ابوبكر الصديق ثم جاءت الجدة الأخرى الى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها ، فقال لها : مالك فى كتاب الله شيء ، وما كان القضاء الذى قضى به الا لغيرك ، وما أنا بزائد فى الفرائض شيئا ولكنه ذلك السدس ، فان اجتمعتما فهو بينكما ، وايتكما خلت به فهو لها (١) .

(٢) وعن القاسم بن محمد قال : ( جاءت جدات الى ابى بكر ، فأعطى الميراث أم الأم دون أم الأب ، فقال له رجل من الانصار من بنى حارثه يقال له عبدالرحمن بن سهل (٢) : يا خليفه رسول الله ، قد اعطيت الميراث التى لو انها ماتت لم يرثها فجعل الميراث بينهما ) (٣) .

(١) اخرجه عبدالرزاق ، المصنف ، باب فرض الجدات ، اثر رقم ( ٩٠٨٣ ) ، اخرجه بسنده عن معمر عن الزهرى عن قبيصة ، ٢٧٤/١٠ ، وقد سبق تخريجه ص ( ٦٠ ) من هذا البحث .

(٢) هو عبدالرحمن بن سهل بن زيد بن حارثه الانصارى ، صحابى جليل ، شهد بدرا واحدا والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو المنهوش ، فأمر النبی صلى الله عليه وسلم عمارة بن حزم فرقاه ، استعمله عمر بن الخطاب على البصرة .

انظر : اسد الغابه ، ٢٩٩/٣ ، الاصابه ، ٤٠٣/٢ ، تهذيب التهذيب ، ١٧٣/٦ .

(٣) اخرجه عبدالرزاق ، المصنف ، باب فرض الجدات ، اثر رقم ( ١٩٠٨٤ ) ،

٢٧٥/١٠ ، من طريق ابن عتبة عن يحيى بن سعيد ؛ وأخرجه مالك ،

الموطأ ، كتاب الفرائض ( ٢٧ ) باب ميراث الجدة ( ٨ ) اثر رقم

( ٥ ) ، ٥١٣/٢ ؛ واخرجه ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب الفرائض ،

باب فى الجدات كم ترث منهن ( ١٩٨٩ ) ، اثر رقم ( ١١٣٣٩ ) ، ==

فلاسه الآثار :

دلت هذه الآثار من فقه أبى بكر الصديق رضى الله عنه على أنه  
كان يورث الجده السدس ، فان اجتمعت أم الأب وأم الأم ولم يكن هناك  
أم للمتوفى اشركهن فيه .

آراء الفقهاء :

لا خلاف بين الفقهاء فى أن ميراث الجدة أم الأم السدس مع عدم  
الأم ، وان للجدة أيضا أم الأب عند فقد الأب السدس ، وان اجتمعتا كان  
السدس بينهما ، قال ابن رشد " واجمعوا على أن للجدة أم الأم السدس مع  
عدم الأم ، وأن للجدة أيضا أم الأب عند فقد الأب السدس ، فان اجتمعتا  
كان السدس بينهما " (١) وقال ابن قدامة " اجمع اهل العلم أن ميراث  
الجدة السدس وان كثرن ٠٠٠٠٠٠ لانهن ذوات عدد لا يشركهن ذكر فاستوى  
كثيرهن وواحدتهن كالزوجات " (٢) . وقد روى عن ابن عباس رواية شاذة ،  
أن الجده ترث ماترثه الأم ، فقد روى طاووس عن ابن عباس انه قال : الجدة  
بمنزلة الأم اذا لم يكن أم (٣) وقال طاووس ( الجدة بمنزلة الأم ترث  
ماترث الأم ) (٤) ، ووجهة ابن عباس هى ان الجده بمنزلة الأم ، لأنها  
تدلى بها فقامت مقامها ، كالجدة يقوم مقام الأب (٥) ، والصحيح هو ما عليه  
اجماع الأمة .

== ٣٢٧/١١ ، سعيد بن منصور ، السنن ، باب الجدات ، أثر رقم : (٨١) ،  
البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الفرائض ، باب فرض الجدة  
والجدتين ، ٢٣٥/٦ ، المحلى ، ٢٧٤/٩ ، كنز العمال ، أثر رقم  
( ٣٠٤٦٦ ) ، ٢٢/١١ .

(١) بداية المجتهد ، ٢٦٢/٢ ، الاجماع ، ص ٣٤ - ٣٥ ، ابن المنذر ، الاقناع ،  
٢٨٥/٢ ، المغنى ، ٢٩٩/٦ - ٣٠٠ ، رحمة الأمة ، ص ٢٠٣ ، اللباب شرح  
الكتاب ، ٢٠٠/٤ ، الفتاوى الهندية ، ٤٥٠/٦ ، التفريع ، ٣٤٢/٢ ، حاشية  
الدسوقي على الشرح الكبير ، ٤٦٢/٤ ، تحفة المحتاج ، ٤٠٥/٦ ، نهاية  
المحتاج ، ٢٠/٦ ، مغنى المحتاج ، ١٦/٣ ، كشاف القناع ، ٤١٩/٤ ، شرح  
المنتهى ، ٥٨٧/٢ ، الحجاوى ، الاقناع ، ٨٧/٣ .

(٢) المغنى ، ٣٠١/٩ .

(٣) المحلى ، ٢٧٢/٩ .

(٤) المصدر السابق نفسه .

(٥) انظر : المغنى ، ٢٩٩/٦ .



وأما الأدلة الدالة على أن ميراث الجدة السدس بالإضافة إلى

الاجماع هي :

- (١) حديث قبيصة بن ذؤيب السابق ذكره .
- (٢) مارواه عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما (١) .
- (٣) عن ابن أبي بريدة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل للجدّة السدس إذا لم يكن دونها أم (٢) .
- (٤) عن عبدالرحمن بن يزيد (٣) قال : أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث جدات السدس شنتين من قبل الأب وواحدة من قبل الأم (٤) .

#### مناقشة وجهة ابن عباس رضي الله عنه :

وأما التعليل بأن الجد يقوم مقام الأب فذلك الجده مع الأم ، فغير مسلم لأن الجد لا يقوم مقام الأب في جميع احواله ، فالجد يسقط بالأب ، لأنه يدلّ به ، والأب لا يسقط بابنه ، وينقص الجد عن رتبة الأب في مسألتين هما :

- (١) أخرجه البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الفرائض ، باب فرض الجده والجدتين ، ٢٣٥/٦ ، الحاكم ، المستدرک ، كتاب الفرائض ، ٣٤٠/٤ . قال الحاكم ( هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ) وافقه الذهبي ، التلخيص ، ٣٤٠/٤ .
- (٢) أخرجه ابوداود ، السنن ، كتاب الفرائض ( ١٣ ) باب في الجده ( ٥ ) حديث ( ٢٨٩٥ ) ، ٣١٧/٢ .
- (٣) هو عبدالرحمن بن يزيد بن جارية الانصاري ، ابو محمد المدني ، اخو عاصم بن عمر بن الخطاب لأمه ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، قال ابن سعد : كان قديما وولى القضاء لعمر بن عبدالعزيز وكان ثقة قليل الحديث مات بالمدينة سنة ( ٩٣ هـ ) وقد وثقه العلماء .
- (٤) انظر : طبقات ابن سعد ، ٨٤/٥ ؛ تهذيب التهذيب ، ٢٦٧/٦ . أخرجه ابوداود ، المراسيل ، ماجاء في الفرائض ، ص ١٩٠ ؛ الدارمي السنن ، باب في الجدات ، ٣٥٨/٢ ؛ الدارقطني ، السنن ، كتاب الفرائض ، حديث ( ٧١ ) ، ٩٠/٤ ؛ البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الفرائض ، باب توريث ثلاث جدات ، ٢٣٦/٦ .

- (۱) زوج و ابویین •  
(۲) امرأه و ابویین •

• فيفرض للأم فيهما ثلث جميع المال وباقيه للجد بخلاف الأب (١) .

وايضا فلو كان الجد يقوم الأب في جميع احواله لم يلزم منه أن تقوم  
الجدة مقام الأم في جميع احوالها ، لأن الجد ألحق بالأب لقوته ، لأن ابن  
الأب وهو الأخ لغير ام يقوم مقامه في العصبه فكذا ابوه اي ابو الأب .

وهو الجد ، ولم يلحقوا الجده بالأم لضعفها لأن ابن الأم وهو الأم —  
الأم لا يقوم مقامها في استحقاق الثلث ، بل يستحق السدس ، فكذا امها

وهي الجده (٢) .

(١) المغنى ؛ ٢٧٧/٩ .  
(٢) انظر : حاشية الباجورى على شرح الرحبيه ؛ ص ٩٧ ، التحقيقات المرضيه ، ص ٩٥ .

## السؤال الثالث عشرة : كان يرى أن الكلالة هم ورثة من لا ولد له ولا والد .

### الأثار الواردة من ابى بكر :

(١) عن الشعبى قال : قال ابوبكر : رأيت فى الكلالة رأيا ، فان يك صوابا فمن عند الله ، وان يك خطأ فمن قبلى والشيطان ، الكلاله ماعدا الولد والوالد (١) .

(٢) واخرج السيوطى فى مسنده عن ابى بكر الصديق رضى الله عنه انه قال : من مات وليس له ولد ولا والد ، فورثته كلاله ، فضج منه على ثم رجع الى قوله (٢) .

### فقاه الأثار :

دلت هذه الآثار من فقه ابى بكر الصديق رضى الله عنه على أنه كان يرى أن المراد بالكلالة الوارد فى قوله تعالى ﴿ وان كان رجل يـُـورث كلاله أو امرأة وله أخ أو أخت ﴾ (٣) وقوله تعالى ﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة ﴾ (٤) أنها ماعدا الوالد والولد ، وقد أوضح الأثر الثانى ان اسم الكلاله يقع على ورثة من لا ولد له ولا والد .

(١) أخرجه ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب الفرائض ، باب فى الكلالة من هم ( ١١٦٤٥ ) ، ٤١٥/١١ ، أخرجه بسنده قال : حدثنا ابومعاويه عن عاصم عن الشعبى ؛ واخرجه عبدالرزاق ، المصنف ، باب الكلاله ، اثر ( ١٩١٩٠ - ١٩١٩١ ) ، ٣٠٤/١٠ ، واخرجه الدارمى ، السنن ، باب الكلاله ، ٣٦٥/٢ ، البيهقى ، السنن ، كتاب الفرائض ، باب حجب الاخوه والاخوات ٠٠ ، ٢٢٤/٦ ، تفسير الطبرى ، ٥٣/٨ ، الهندى ، كنز العمال ، اثر ( ٣٠٦٩١ ) ، ٧٩/١١ .

وحكم ابن حجر على هذا الاثر بقوله ( رجاله ثقات الا أنه منقطع ) ، تلخيص الحبير ، ٨٩/٣ .

(٢) مسند ابى بكر الصديق ، ص ٦٧ وعزاه الى عبد بن حميد .

(٣) سورة النساء ، آيه ( ١٢ ) .

(٤) سورة النساء ، آيه ( ١٧٦ ) .

آراء العلماء فى معنى الكلاله :أولا : معنى الكلاله فى اللغة :

الكلاله مصدر من تكلله النسب أى أحاط به وتعطف عليه ، وبه سمي الاكليل وهى منزلة من منازل القمر ، لاحاطتها بالقمر اذا احتل بها ، ومنه الاكليل ايضا وهو التاج والعصابة المحيطة بالرأس ، وقيل الكلاله مأخوذة من الكلال وهو التعب والاعياء والضعف ، فكأنه يصير الميراث الى الوارث عن بعد واعياء وقيل : الأب والابن طرفان للرجل فاذا مات ولم يخلفهما فقد مات عن ذهاب طرفيه ، فسمى ذهاب الطرفين كلاله ، وقال بعض العلماء : اصلها من الكل بمعنى الظهر وعليه فهى ما تركه الميت وراء ظهره (١) .

ثانيا : آراء العلماء فى تفسير الكلاله :

اختلف العلماء فى تفسير الكلاله الى اربعة اقوال :

- (١) قول يرى انها مادون الوالد والولد ، وهو مذهب ابى بكر الصديق وعمر بن الخطاب الذى قال ( اثنى على حين وانا لا أعرف الكلاله ، فاذا هو من لم يكن له والد ولا ولد ) (٢) وهو قول على وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس والحسن وسعيد بن جبير وعطاء والزهرى وقتاده والفراء والائمة الاربعة وغيرهم (٣) ، بل ان غير واحد من العلماء قد نقل الاجماع على هذا يقول ابن كثير بعد ان عدد كثيرا

- (١) انظر : ابن قتيبه ، عبدالله بن مسلم ، مشكل القرآن وغريبه ، ( بيروت : دار المعرفه ) ، ١١٦/١ ، النهاية فى غريب الحديث والأثر ، ١٩٧/٤ ، ابن فارس ، احمد بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، ( بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م ) ، مادة ( كل ) ، ١٢١/٥ ، ابن منظور ، لسان العرب ، مادة ( كلل ) ؛ المغرب فى ترتيب المعرب مادة ( كلل ) .

- (٢) البيهقى ، السنن الكبرى ، ٢٢٤/٦ .

- (٣) زاد المسير ، ٣٠/٢ - ٣١ ؛ تفسير الطبرى ، ٥٣/٨ وما بعدهما ؛ تفسير القرطبى ، ٧٦/٥ ؛ ابن ابى شيبه ، المصنف ، ٤١٥/١١ وما بعدها ؛ المغنى ، ٢٦٨/٦ ، ٢٦٩ ؛ تبیین الحقائق ، ٢٣٨/٦ ؛ المنتقى ، ٢٤١/٦ ؛ مغنى المحتاج ، ١١/٣ ؛ كشف القناع ، ٤٢٣/٤ ؛ شرح المنتهى ، ٥٩١/٢ .

ممن يقول بهذا من أصحابه والتابعين " وبه يقول أهل المدينه وأهل الكوفه والبصرة وهو قول الفقهاء والسبعة ، والأئمة الاربعة ، وجمهور السلف والخلف ، بل جميعهم ، وقد حكى الاجماع عليه غير واحد " (١) .

(٢) قول يرى ان الكلاله من لا ولد له ، وهو مروى عن عمر وابى بكر وابن عباس وهو قول طاووس (٢) .

### مناقشة هذا القول المروى عن ابى بكر ومن معه :

(أ) يناقش هذا القول بان الروايات الكثيرة الواردة عن ابى بكر رضى الله عنه على خلاف هذا القول الذى لم أعثر له على أى سند سوى هذا النقل عنه ، فيكون قولاً ضعيفاً مرجوحاً بالروايات الواردة عن ابى بكر فى أن الكلاله ما خلا الوالد والولد .

(ب) أن هذا القول وعلى فرض صحة نسبته لأبى بكر فان القرطبى قد نقل ابى بكر وعمر عنه (٣) .

(ج) وأما الروايه الوارده عن ابن عباس فلا تصح ، لقول ابن كثير ( وقد روى عن ابن عباس ما يخالف ذلك وهو انه من لا ولد له والصحيح عنه الأول ، ولعل الراوى ما فهم عنه ما أراد ) (٤) .

(٣) ان الكلاله ما عدا الوالد وهو قول الحكم ، فقد سأل سعيده عن الكلاله فقال مادون الأب (٥) .

(١) تفسير ابن كثير ، ٤٦٠/١ ، بداية المجتهد ، ٢٥٨/٢ ، مراتب الاجماع ، ص ٩٨ .

(٢) زاد المسير ، ٣١/٢ ، تفسير القرطبى ، ٧٧/٥ .

(٣) تفسير القرطبى ، ٧٧/٥ .

(٤) تفسير ابن كثير ، ٤٦٠/١ .

(٥) تفسير الطبرى ، ٥٨/٨ ، زاد المسير ، ٣١/٢ .

(٤) ان الكلاله بنو العم الابعاد وهو قول ابن الاعرابي (١) (٢) .

ثالثا : اقوال العلماء فى مايقع عليه اسم الكلاله :

للعلماء فى ذلك ستة اقوال :

(١) قول يرى انها تقع على الورثه اذا لم يكن للميت ولد ولا والد ، وهو مذهب ابى بكر واكثر الصحابه ونص عليه الامام احمد ، وعامة العلماء الذين قالوا ان الكلاله من دون الوالد والولد قالوا ان الكلاله اسم للورثه اذا لم يكن فيهم ولد ولا والد (٣) .

(٢) وقول يرى انها تقع على الميت الذى لا ولد له ولا والد ، ذكره كان أو انثى ، كما يقال رجل عقيم وامرأة عقيم ، وتقديره يورث كما يورث فى حال كونه كلاله ، وهو مروى عن ابن عباس وجماعة من التابعين وغيرهم (٤) .

(٣) وقيل المراد بها قرابة الأم (٥) .

(٤) وقيل الكلاله اسم للمال الموروث وهو قول عطاء (٦) .

(٥) وقيل المراد بها الميت والحي جميعا (٧) .

(١) هو محمد بن زياد ، المعروف بابن الاعرابى ، ابو عبد الله ، رواية ناسب ، عالم باللغة ، من اهل الكوفه ، قال ابن ثعلب : شاهدت مجلس ابن الاعرابى وكان يحضره زهاء مائه انسان ، كان يسأل ويقرأ عليه ، فيجيب من غير كتاب ، ولزمته بضع عشرة سنه ما رأيت بيده كتابا قط ، ولقد املى على الناس ما يحمل على جمال ، ولم يــــر احدا فى علم الشعر اغزر منه ، مات عام ( ١٥٠ هـ ) .

انظر : وفيات الاعيان ، ٦٨٧/١٠ ، سير اعلام النبلاء ، ٦٨٧/١٠ ، بغية الوعاه ، ١٠٥/١ ، الاعلام ، ١٣١/٦ .

(٢) انظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة ( كل ) ، ١٢١/٥ .

(٣) المغنى ، ٢٦٨/٦ ، ٢٦٩ ، تفسير الطبرى ، ٥٣/٨ ، زاد المسير ، ٣١/٢ ، ٣٢ ، مصنف ابن ابى شيبه ، ٤١٥/١١ ، كشف القناع ، ٤٢٣/٤ .

(٤) زاد المسير ، ٣٢/٢ ، شرح مسلم ، ٥٨/١١ .

(٥) المغنى ، ٢٦٩/٦ .

(٦) تفسير القرطبى ، ٧٧/٥ ، شرح مسلم ، ٥٨/١١ .

(٧) تفسير الطبرى ، ٦٠/٨ .

(٦) وقيل المراد بها الوراثه اذا لم يكن للميت ولد ولا والد (١) .

### (( الرأى الراجح ))

والذى يترجح من هذه الاقوال فى تفسير الكلاله هو ماذهب اليه ابوبكر الصديق رضى الله عنه ومن قال بقوله من أنها اسم لورثة الميت الذى لا ولد له ولا والد ، يؤيد ذلك :

(١) مارواه جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال : دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا مريض لا أعقل ، فتوضأ ، فصبوا على من وضوءه ، فعقلت ، فقلت يا رسول الله : انما يرثنى كلاله ، فنزلت آية الميراث (٢) ، ولذلك يقول الطبرى " والصواب من القول فى ذلك عندى ما قاله هؤلاء وهو أن الكلاله الذين يرثون الميت ، من عدا ولده ووالده ، وذلك لصحة الخبر الذى ذكرناه عن جابر بن عبد الله (٣) .

(٢) أن هذا القول هو الموافق للغة العرب ، يقول ابن القيم ( فاختلف الناس فى الكلاله والصحيح فيها قول الصديق الذى لا قول سواه ، وهو الموافق للغة العرب كما قال :

ورثتم قناة المجد لا عن كلاله عن ابنى عبد شمس وهاشم (٤)

أى انما ورثتموها عن الآباء والاجداد ، لا عن حواشى النسب (٥) .

ويؤيد هذا ايضا ماروى أن شيخا جاء الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال : انى شيخ وليس لى وارث الا كلاله اعراب متراخى نسبهم ، أفأوصى بثلاث مالى ، قال : لا (٦) .

(١) شرح مسلم ، ٥٨/١١ .

(٢) مسلم ، الصحيح ، كتاب الفرائض ( ٢٣ ) باب ميراث الكلاله ( ٢ ) حديث ( ١٢٣٤/٨ ) ، ١٢٣٥/٣ .

(٣) تفسير الطبرى ، ٣٣/٨ .

(٤) البيت للفرزدق فى مدح بنى اميه .

(٥) اعلام الموقعين ، ٨٣/١ ، المغنى ، ٢٩٦/٦ .

(٦) تفسير الطبرى ، ٣٣/٨ .

## للسألة الرابعة عشرة : كان لا يرى الرد على أصحاب الفروض .

### تعريف الرد في اللغة :

الرد في اللغة يأتى بمعنى المنع والصرف والارجاع ، يقال رده اليه : اعاده اليه وزده على عقبه دفعه ، ورد اليه حاله : أرجعه اليه (١) .

### تعريف الرد في اصطلاح الفقهاء :

عرفها الفقهاء بانها " رد الفاضل من التركة بعد قسمتها على ذوى الفروض بقدر فروضهم الا الزوج والزوجة " (٢) .

### الآثار الواردة من أبى بكر :

- (١) عن الشعبى قال : استشهد سالم مولى ابى حذيفة مال : فأعطى ابوبكر ابنته النصف ، واعطى النصف الثانى فى سبيل الله (٣) .
- (٢) عن فضيل بن عمرو قال : قال ابراهيم : لم يكن احد من اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم يرد على المرأة والزوجة شيئاً قال : وكان زيد يعطى كل ذى فرض فريضته ومابقى جعله فى بيت المال (٤) .

- 
- (١) انظر : مادة ( رد ) المصباح المنير : المعجم الوسيط .
  - (٢) المذكرات الجليه فى التعريفات اللغوية والاصطلاحية ، ص ٢٧ ، العذب الفائض ، ٣/٢ .
  - (٣) اخرجه ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب الفرائض ، باب فى الرد واختلافهم فيه ( ١٩٥٣ ) اشر رقم ( ١١٢٢٢ ) ، ٢٧٧/١١ ، اخرجه من طريق فضيل بن عمرو عن داود عن الشعبى ؛ واخرجه الهنذى ، كنز العمال ، اشر رقم ( ١١٦٣٤ ) ، ٥٥٥/٤ ، وقد اخرجه بلفظ (فأعطى ابوبكر امرأته النصف) ، وهذا غير صحيح ، لان ميراث الزوجة الربع ، ونصيب البنت النصف ، فدل ذلك على أن رواية الكنز قد وقع فيها خطأ فى النقل من مصنف ابن ابى شيبه .
  - (٤) اخرجه ابن ابى شيبه ، المصنف ، المعلومات السابقه ، اخرجه بسنده عن فضيل بن بسام بن عمرو ، ٢٧٧/١١ .



فائدة الآثار:

دلت هذه الآثار من فقه أبى بكر الصديق رضى الله عنه على أنه كان لا يرى الرد على أصحاب الفروض إذا زادت التركة عن سهامهم ، حيث قضى فى مسألة سالم مولى أبى حذيفة بأن تعطى ابنته النصف والباقى يجعل فى سبيل الله ولو كان يرى الرد لاعطاه ابنته ، كما دل الأثر الثانى المروى عن ابراهيم على اتفاق الصحابة رضوان الله عليهم على عدم الرد على المرأة والزوج شيئاً .

آراء الفقهاء فى حكم الرد:

إذا بقى شيء من التركة بعد أن يأخذ أصحاب الفروض فروضهم ولم يكن هناك عصبه للمتوفى ، فإن المال الباقى مختلف فى مصرفه بين الفقهاء هل يرد على الورثة أو يدفع لبیت المال ؟ .

وفيما يلى عرض لنصوص الفقهاء الواردة فى ذلك :

(١) الحنفية : جاء فى اللباب " والفاضل عن فرض السهام إذا لم يكن عصبه مردود عليهم : ، أى على ذوى السهام بمقدار سهامهم إلا أنه لا يرد على الزوجين لأن الرد انما يستحق بالرحم لقوله تعالى ﴿ وأولوا الارحام ﴾ (١) ولا رحم بين الزوجين " (٢) .

(٢) المالكية : جاء فى التفريع " ولا يرد على أحد من ذوى السهام ، يجعل مابقى من المال بعد فرض ذوى السهام للمولى ، فإن لم يكن للمولى جعل فى بيت المال يصرف فى مصالح المسلمين ، فإن لم يكن للمسلمين بيت مال ، تصدق به على أهل الفقر والحاجة منهم " (٣) .

---

(١) سورة الانفال ، آية ( ٧٥ ) .

(٢) الميدانى ، ١٩٧/٤ ؛ الاختيار ، ٩٩/٥ ؛ الفتاوى الهندية ، ٤٦٩/٢ .

(٣) ابن الجلاب ، ٣٤٤/٢ ؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ٤٦٨/٤ .

(٣) الشافعية : قال النووي " وأصل المذهب " انه لا يرث ذؤو الارحام ولا يرء على أهل الفرض ، بل المال لبئت المال ، وافتى المتأخرون اذا لم يئتظم امر بئت المال بالرد على أهل الفرض غيـر الزوجين مافضل عن فروضهم بالنسبه ، فان لم يكونوا صرف السـبى ذؤى الارحام " (١) وقال صاحب التحفه " ومعنى الأصل هنا المعروف الشابـت المستقر من المذهب ، وقد يطرأ على الأصل ما يقتضى مخالفته " (٢) .

(٤) الحنابلـه : جاء فى الاقناع " اذا لم تستوعب الفروض المال ولم يكن عصبه رد الفاضل على ذؤى الفروض بقدر فروضهم الا الزوج والزوجة فلا رد عليهما " (٣) .

وبعد هذا العرض لأقوال العلماء والوقوف على أقوال السلف فى حكم الرد يظهر ان فى هذه المسأله قولين لأهل العلم :

(١) قول يرى أنه لا يرء على ذؤى الفروض ، ويعاد الباقى الى بيـت المال ، وهو قول ابى بكر الصديق رضى الله عنه وزيد بن ثابت ، وبه قال الاوزاعى وابن حزم وهو المذهب عند المالكية والشافعية فى اصل مذهبهم ، وقد قيد متأخروا الشافعية عدم جواز الـرد بانتظام بيئ المال وعدالة الامام ، والا فيرد على اصحاب الفروض (٤) .

(٢) قول يرى أنه يرء على ذؤى الفروض ، الا على الزوجين (٥) ، وهو

---

(١) منهاج الطالبين ، ص ٨٥ ؛ مغنى المحتاج ، ٦/٣ ، نهاية المحتاج ،

١١/٦ ؛ حاشيتا قليوبى وعميره ، ١٣٧/٣ ؛ حليه العلماء ، ٢٦٢/٦ .

(٢) تحفة المحتاج ، ٣٩١/٦ .

(٣) الحجاوى ، ٩٣/٣ ؛ شرح المنتهى ، ٥٩٩/٢ ؛ كشاف القناع ، ٤٣٣/٤ ؛

الانصاف ، ٣١٧/٧ .

(٤) انظر : المغنى ، ٢٩٦/٦ ؛ ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب الفرائض ،

باب فى الرد واختلافهم فيه ( ١٩٥٣ ) ، ٢٧٤/١١ وما بعدها ؛ المحلى ،

٣١٢/٩ ؛ فقه الاوزاعى ، ١٥٢/٢ .

(٥) روى عن عثمان رضى الله عنه انه رد على زوج ، وفهم منه بعض

العلماء أن عثمان كان يرى الرد على الزوجين ، ولكن رد العلماء ==

قول جماعة من الصحابة منهم عمر وعثمان وعلى وابن مسعود وابن عباس وبه قال الحسن وابن سيرين وشريح والثوري وغيرهم وهو المذهب عند الحنفية والحنابلة (١) .

### الأدلة :

#### أولاً : أدلة القائلين بعدم الرد :

استدلوا بالكتاب والسنة والمعقول :

(١) أما الكتاب فاستدلوا بقوله تعالى ﴿ ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك ﴾ (٢) .

وجه الدلالة : أن الله جلا وعلا بين نصيب الأخت وقدره بنصف التركة فإذا رد عليها عند عدم وجود وارث غيرها ، فإنها ستأخذ جميع التركة ، وهذا خلاف الوارد في النص ، وكذلك الحال بالنسبة لجميع أصحاب الفروض ، فأنصبتهم ثابتة بالنص ، فيمنع الزيادة عليه ، لأن في الزيادة مجاوزة الحد الشرعي ، وقد توعد الله من تجاوز الحد بقوله ﴿ ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين ﴾ (٣) . (٤) .

== ذلك وقالوا ان رد عثمان رضي الله عنه على الزوج لا يثبت أنه كان يرى الرد على الزوجين ، لأنه لم يصح عنه في الرد على الزوجة شيء ، ولأن الزوج قد يرث بطريق آخر غير الزوجية ، فربما ان هذا الزوج كان عصبة أو ذا رحم فأعطاه لذلك ، وأعطاه من بيت المال لا على سبيل الميراث .

انظر : المغنى ، ٢٩٦/٦ .

(١) انظر : المغنى ، ٢٩٦/٦ ؛ ابن أبي شيبة ، المصنف ، المعلومات السابقة ، ٢٧٥/١١ وما بعدها ؛ تبين الحقائق ، ٢٤٧/٦ ، الاقناع ، ٩٣/٣ .

(٢) سورة النساء ، آية ( ١٧٦ ) .

(٣) سورة النساء ، آية ( ١٤ ) .

(٤) انظر : المغنى ، ٢٩٦/٦ ؛ المبسوط ، ١٩٣/٢٩ ؛ دراكه ، الميراث في الشريعة الاسلاميه ، ص ٢٤٢ .

المناقشة :

نوقش ذلك بأن الآيه حددت نصيب الورثه ، فيأخذون نصيبهم بطريق قرابتهم من الميت ولم تمنع الآيه أن يرث اصحاب الفروض مرة أخرى بسبب آخر (١) .

(٢) واستدلوا من جهة السنه بقوله صلى الله عليه وسلم بعد نزول آية المواريث ( ان الله اعطى كل ذى حق حقه ) (٢) ، فنصيب كل وارث حق له فلا تجوز الزيادة على هذا الحق .

المناقشة :

ويمكن أن يناقش استدلالهم بالحديث بأنه لم يمانع الأثر بسبب آخر وهو الرد عند توافر دواعيه واسبابه ، فيكون ارثا بحق .

(٣) واستدلوا من جهة القياس بالقياس على الزوج حيث انه صاحب فرض مسمى وقد وقع الاتفاق على عدم الرد عليه ، فكذلك الحال بالنسبة لجميع اصحاب الفروض الآخرين لايرد عليهم قياسا عليه (٣) .

المناقشة :

ويمكن مناقشة ذلك بأنه قياس مع الفارق لأن الزوج قد وقع الاتفاق على عدم الرد عليه بخلاف غيره من اصحاب الفروض وايضا فان الرد انما يستحق بالرحم ولا رحم بين الزوجين (٤) .

(٤) واستدلوا من جهة المعقول بأن الرد انما يكون باعتبار الغريضة او العصوبة او الرحم ، والرد عليهم لايجوز من خلال هذه الطرق ، اما الغريضة فلأن كل وارث قد أخذ مستحقه فلا يزداد عليه كالزوج والزوجه ،

- 
- (١) انظر : المغنى ، ٢٩٦/٦ .  
 (٢) سبق تخريجه ص ( ٥٤٢ ) .  
 (٣) انظر : المغنى ، ٢٩٦/٦ . وقد نقل الاتفاق على عدم الرد على الزوجين الدردير، الشرح الكبير: ٤/٤٦٨، والزيلعي، تبیین الحقائق : ٢٤٧/٦ ، وصاحب العذب الفائض : ٢/٤ ، والفوزان ، التحقيقات المرضية ص : ٢٥٣ .  
 (٤) انظر: اللباب شرح الكتاب : ١٩٧/٤ .

وأما طريق العصوبه فلأن الارث باعتبار العصوبه يقدم الأقرب فالأقرب ، وفى الرد لا يقدم الأقرب فالأقرب ، وأما طريق الرحم فكطريق العصوبه — يقدم فيه الأقرب فالأقرب ، وإذا بطلت هذه الطرق بطل الرد ، فالمال لا يستحقه احد منهم فيعود الى بيت المال ، كما اذا لم يترك وارثا أصلا (١) .

### ثانيا : أدلة القائلين بالرد :

استدلوا بالكتاب والسنة والمعقول :

(١) أما الكتاب فقولہ تعالى ﴿ وأولوا الارحام بعضهم اولى ببعض فى كتاب الله ﴾ (٢) .

وجه الدلالة : قال ابن قدامه " وهؤلاء من ذوى الارحام ، وقد ترجحوا بالقرب الى الميت ، فيكونون اولى من بيت المال لأنه لسائر المسلمين ، وذوو الرحم أحق من الاجانب عملا بالنص " (٣) .

(٢) وأما من جهة السنة بما ورد فى قصة سعد بن ابى وقاص حينما عاده رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث لما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على سعد بن ابى وقاص قال سعد : أما انه لا يرثنى الا ابنة لى أفأوصى بجميع مالى ... الحديث الى أن قال له عليه الصلاة والسلام ( الثلث والثلث كثير ) (٤) .

وجه الدلالة : قال صاحب التبيين " ولم ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم حصر الميراث على ابنته ، ولولا أن الحكم كذلك لأنكر عليه ولم يقره على الخطأ ، لاسيما فى موضع الحاجة الى البيان " (٥) .

(١) انظر : المبسوط ، ١٩٤/٢٩ ؛ مغنى المحتاج ، ٦/٣ - ٧ .

(٢) سورة الانفال ، آيه ( ٧٥ ) .

(٣) المغنى ، ٢٩٦/٦ ؛ تبیین الحقائق ، ٢٤٧/٦ .

(٤) سبق تخريجه ص ( ٥٣٣ ) .

(٥) تبیین الحقائق ، ٢٤٧/٦ ؛ المبسوط ، ١٥٩/٢٩ .

(٣) ومن السنه ايضا مارواه الشيخان ان رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم قال ( من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلاً فألى ) (١) .

**وجه الدلالة :** دل هذا الحديث على أن ما يتركه الميت من مال يعود الى ورثته وذلك عام فى جميع المال ، فيشمل المتبقى بعد الفروض ، فيكون للورثه دون بيت المال (٢) .

(٤) وايضا بما رواه واثله بن الأسقع أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : تحوز المرأة ثلاثة مواريث عتيقها ووليدها والولد الذى لاعنت به (٣) وبما رواه مكحول قال ( جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراث ابن المملعه لأمه ولورثتها من بعدها ) (٤) .

**وجه الدلالة :** دل هذا الحديث على أن ميراث ولد المرأة المملعه المنتفى باللعان يكون لأمه كله ، فخرج بذلك ميراث غيرها من ذوى الفروض بالاجماع وبقي الباقي على مقتضى العموم (٥) .

(١) أخرجه البخارى ، الصحيح ، كتاب الاستقراض ( ٤٣ ) باب الصلاة على من ترك ديناً ( ١١ ) حديث ( ٢٣٩٨ ) ؛ ١٧٤/٢ ، مسلم ، الصحيح ، كتاب الفرائض ( ٢٣ ) باب من ترك مالا فلورثته ( ٤ ) حديث ( ١٦١٩/١٧ ) ، ١٢٣٨/٣ .

(٢) انظر : المغنى ، ٢٩٦/٦ .

(٣) أخرجه ابن ماجه ، السنن ، كتاب الفرائض ( ٢٣ ) باب تحوز المرأة ثلاثة مواريث ( ١٢ ) حديث ( ٢٧٤٢ ) ، ٩١٦/٢ ؛ ابوداود ، السنن ، كتاب الفرائض ( ١٣ ) باب ميراث المملعه ( ٩ ) حديث ( ٢٩٠٦ ) ، ٣٢٥/٣ ؛ الترمذى ، السنن ، كتاب الفرائض ( ٣٠ ) باب ما جاء ما يرث النساء من الولاء ( ٢٣ ) ، حديث ( ٢١١٥ ) ، ٣٧٣/٤ ؛ الدارقطنى ، السنن ، كتاب الفرائض ، حديث ( ٦٨ - ٦٩ ) ، ٨٩/٤ ؛ الحاكم ، المستدرک ، كتاب الفرائض ، ٣٤١/٤ .

وحكم عليه الترمذى بانه حسن غريب ، وصح الحاكم اسناده ووافقه الذهبى ، التلخيص ، ٣٤١/٤ .

(٤) ابوداود ، السنن ، كتاب الفرائض ( ١٣ ) باب ميراث المملعه ( ٩ ) حديث ( ٢٩٠٧ ) ، ٣٢٦/٣ .

(٥) انظر : المغنى ، ٢٩٦/٦ ، المبسوط ، ١٩٥/٢٩ .

(٥) واستدلوا بما رواه ابن بريده عن ابيه أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله انى قد تصدقت على أمى بجارية فماتت أمى وبقيت الجارية ، فقال عليه الصلاة والسلام ( قد وجب أجرك ورجعت اليك الجارية فى الميراث ) (١) .

**وجه الدلالة :** أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الجارية راجعة الى البنت بحكم الميراث ، وهذا هو الرد ، لأنه اذا لم يكن فى الورثه سوى هذه البنت ، فلا تستحق من الجارية الا نصفها ، فعلم أنها استحققت النصف الآخر بالرد (٢) .

(٦) واستدلوا من جهة المعقول على أن اصحاب الفروض احق من بيت المال بأن قرابة الدين والنسب اولى من قرابة الدين فقط ، فالقرابة اجتمع لهم سببان وبيت المال ليس له الا سبب واحد وهو الدين فكان القرابة اولى بالميراث من بيت المال (٣) .

### (( الرأى الراجح ))

من خلال ماسبق عرضه يترجح - والله اعلم - ماذهب اليه القائلون بجواز الرد على أصحاب الفروض وذلك لما يلى :

(١) ان ادلة المانعين أدلة عامه لبيان أن الله جل وعلا حدد أنصبة اصحاب الفروض ، وأنه لاتجوز الزيادة عليها لأن فى ذلك تعدد

(١) أخرجه احمد ، المسند ، ٣٥٩/٥ ؛ عبدالرزاق ، المصنف ، كتاب الصدقه ، باب الرجل يتصدق بصدقه ثم تعود اليه بميراث ، حديث ( ١٦٥٨٧ ) ، ١٢٠/٩ ؛ ابن ابى شيبه ، المصنف ، كتاب البيوع والأقضية ، باب الرجل يتصدق بالصدقه ٠٠ ( ١٢١ ) حديث ( ١٠٤٠ ) ، ١٧١/٦ ؛ سعيد بن منصور ، السنن ، باب الرجل يتصدق بصدقه فترجع اليه بالميراث ، ٨٨/١ ؛ ابن عبدالبر ، التمهيد ، ١٠٣/٣ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الصيام ، باب من قال يصوم عنه وليه ، ٢٥٦/٤ .

(٢) انظر تبیین الحقائق ، ٢٤٧/٦ ؛ حسن خالد وعدنان نجا ، المواريث فى الشريعة ، الطبعة الثانية ( بيروت : دار لبنان ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨١ م ) ، ص ١٨٤ .

(٣) انظر : بداية المجتهد ، ٢٦٤/٢ ؛ تبیین الحقائق ، ٢٤٧/٦ .

لحدود الله ، ونحن نقول ايضا بذلك فانه لاتجوز الزيادة فى أنصبة اصحاب الفروض ولكن يقيد ذلك بما اذا وجد سبب آخر يجيز لهم اخذ زيادة على انصبتهم فاذا وجد هذا السبب كانت الزيادة مشروعه وجائزه كما هو معمول به فى الأصول العامة للمواريث واليك بعض الأمثلة :

(١) ميراث الأب السدس بنص قوله تعالى ﴿ ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد ﴾ (١) ولا يمنع ذلك أن يأخذ الأب مافضل عن الميت من التركة بجهة التعصيب .

(٢) ميراث الزوج النصف بنص قوله تعالى ﴿ ولكم نصف ماترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد ﴾ (٢) ولم ينف ذلك أن يأخذ الزوج النصف الثانى بالتعصيب اذا كان ابن عم مثلا .

فتحديد نصيب كل وارث من التركة تخصيص بالذكر ، وذلك لايمنع استحقاق الزيادة ولا يتعرض لها اصلا لا بالنفى ولا بالاثبات فأثبتنا الفرض بالنصوص الداله على نصيب كل وارث ، واشتبنا الزيادة بالأدلة الدالة على جواز الرد ، فلا منافاة بينهما ، وليس فى هذه الزيادة تعد على حدود الله لأنها ثابتة بأدلة شرعية .

(٢) أن ادلة المجيزين للرد ادلة قوية ونص فى محل النزاع ولم يوجد مع المعارضين ما يصلح لمعارضتها .

(٣) أن اصحاب الفروض احق بالباقي من بيت المال ، لأنهم وان ساووا الناس فى الاسلام لكنهم يترجعون عليهم بالقراية ، فكانوا احق بالباقي ، والله جل وعلا بين ان اولى الارحام بعضهم اولى ببعض فى كتاب الله ، والنصوص العامة للتشريع تدل على أن اولى الناس بالصدقة هم القرابه .

ويلاحظ أن الشافعية وهم من المانعين للرد ، الا انهم يجيزونه اذا لم ينتظم أمر بيت المال وذلك خوفا على القرابه فيلزمهم طرد ذلك ، فان سبب الرد وهو القرابه لا يؤثر عليه انتظام بيت المال .

(١) سورة النساء ، آيه ( ١١ ) .

(٢) سورة النساء ، آيه ( ١٢ ) .



## السؤال الخامسة عشرة : اقمه في المراد بمن ذكروا في آيات المواريث .

### الأثر الوارد من ابى بكر :

عن قتادة قال : ذكر لنا أن ابابكر الصديق رضى الله عنه  
قال فى خطبته الا ان الآية التى انزل الله فى اول ( سورة النساء )  
فى شأن الفرائض ، انزلها الله فى الولد والوالد ، والآية الثانية  
أنزلها الله فى الزوج والزوجة والأخوة من الأم ، والآية التى ختم بها  
سورة النساء أنزلها فى الأخوة والأخوات من الأب والأم ، والآية التى ختم  
بها سورة الانفال أنزلها فى اولى الارحام بعضهم اولى ببعض فى كتاب  
الله مما جرت الرحم من العصبه (١) .

### فقاه الأثر :

دل هذا الأثر من فقه ابى بكر الصديق رضى الله عنه على المراد  
بمن ذكروا فى آيات المواريث .

فالمراد بمن ذكر فى قوله تعالى ﴿ يوصيكم الله فى اولادكم للذكر  
مثل حظ الانثيين ﴾ (٢) هو بيان ميراث الاولاد البنين والبنات والآباء  
والامهات .

والمراد بمن ذكر فى قوله تعالى ﴿ ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان لم  
يكن لهن ولد ٠٠٠ ﴾ الآية (٣) هو بيان ميراث الأزواج والزوجات .

---

(١) اخرج الطبرى فى تفسيره بسنده فقال : حدثنا بشر بن معاذ قال :  
حدثنا يزيد قال حدثنا سعيد عن قتادة . . ، تفسير الطبرى ، ٤٣١/٩ ،  
البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الفرائض ، باب فرض الاخوة  
والاخوات للأم ، ولكنه لم يذكر الآية قوله " والآية التى ختم بها  
سورة الانفال ٠٠٠ " ، ٢٣١/٦ ، ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ،  
٤٢/٢ ، السيوطى ، مسند ابى بكر الصديق ، ص ٥٦ ، الهندى ، كنز  
العمال ، اثر ( ٣٠٤٦٥ ) ، ٢٢/١١ .

(٢) سورة النساء ، آية ( ١١ ) .

(٣) سورة النساء ، آية ( ١٢ ) .

والمراد بالاخوة فى قوله تعالى ﴿ وان كان رجل يورث كلالة او امرأه وله أخ او اخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء فى الثلث ﴾ (١) الأخوة والأخوات من الأم .

والمراد بالاخوة والاختوات فى قوله تعالى ﴿ يستفتونك ، قل الله يفتيكم فى الكلالة ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد ، فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ، وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين ، يبين الله لكم ان تضلوا والله بكل شئ عليم ﴾ (٢) هم الاخوة والاختوات الاشقاء او لأب .

والمراد باولى الارحام فى قوله تعالى ﴿ واولو الارحام بعضهم اولى ببعض فى كتاب الله ﴾ (٣) الأرحام الذين هم من اصحاب الفروض أو الذين تربط بعضهم ببعض قرابة تعصيب يتوارثون بها .

والخلاف بين الفقهاء فى أن المراد بمن ذكروا فى آيات المواريث هم الذين جاء تفسيرهم بما ورد فى أثر ابى بكر السابق ، وأما الأدلة الدالة على ذلك فكثيرة منها :

(١) ماورد فى سبب نزول آيات المواريث عن جابر قال : جاءت امرأة سعد بن الربيع (٤) الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يارسول

(١) سورة النساء ، آية ( ١٢ ) .

(٢) سورة النساء ، آية ( ١٧٦ ) .

(٣) سورة الانفال ، آية ( ٧٥ ) .

(٤) هو سعد بن الربيع بن عمرو ، من بنى الحارث من الخزرج ، من كبار الصحابة ، كان احد النقباء يوم العقبة ، وشهد موقعة بدر مع رسول الله ، أخى النبی صلى الله عليه وسلم بينه وبين عبدالرحمن بن عوف لما قدم المدينة ، استشهد يوم احد عام ( ٣ هـ ) .

انظر : اسد الغابه ، ٢/٢٧٧ ، الاصابه ، ٢/٢٦ ، الاعلام ، ٣/٨٥ .

الله : هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل ابوهما معك يوم احد شهيدا ،  
وان عمهما أخذ مالهما فلم يدع لهما مالا ولا ينكحان الا ولهما مال قال :  
فقال (يقضى الله فى ذلك) فنزلت آية الميراث ، فأرسل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الى عمهما ، فقال (اعط ابنتى سعد الثلثين وامهما الثمن  
ومابقى فهو لك ) (١) .

(٢) وايضا بما روى عن جابر بن عبد الله قال : عادنى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وابوبكر فى بنى سلمه ماشيين فوجدنى النبى صلى  
الله عليه وسلم لا اعقل شيئا ، فدعا بعاء فتوضأ منه ثم رش على فأفقت  
فقلت يا رسول الله : كيف اقضى فى مالى ؟ فلم يرد على شيئا حتى نزلت  
آية الميراث (٠٠) (٢) .

(٣) اما الدليل على أن المراد بالاخوة فى قوله تعالى ﴿ وان كان  
رجل يورث كلاله او امرأة وله أخ أو اخت فلكل واحد منهما السدس ﴾ (٣)  
الاخوة لأم فهو اجماع اهل العلم على ذلك (٤) وقد كان سعد بن ابى وقاص  
يقرأ ﴿ وان كان رجل يورث كلاله وله أخ أو اخت من أمه ﴾ (٥) وايضا  
فان قوله تعالى ﴿ فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء فى الثلث ﴾ (٦)

- (١) أخرجه ابن ماجه ، السنن ، كتاب الفرائض ( ٢٣ ) باب فرائض  
الطلب ( ٢ ) حديث ( ٢٧٢٠ ) ، ٩٠٨/٢ ؛ ابوداود ، السنن ، كتاب  
الفرائض ( ١٣ ) باب ما جاء فى ميراث الطلب ( ٤ ) حديث ( ٢٨٩٢ ) ،  
٣١٦/٣ ؛ الترمذى ، السنن ، كتاب الفرائض ( ٣٠ ) باب ما جاء فى  
ميراث البنات ( ٣ ) حديث ( ٢٠٩٢ ) ، ٣٦١/٤ .
- وقال الترمذى ( هذا حديث صحيح لانعرفه الا من حديث  
عبد الله بن محمد بن عقيل ) .
- (٢) مسلم ، الصحيح ، كتاب الفرائض ( ٢٣ ) باب ميراث الكلاله (٢)  
حديث ( ١٦١٦/٥ ) ، ١٢٣٤/٣ .
- (٣) سورة النساء ، آيه ( ١٢ ) .
- (٤) انظر : تفسير القرطبى ، ٧٨/٥ ؛ زاد المسير ، ٣٣/٢ .
- (٥) تفسير الطبرى ، ٦٢/٨ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، ٢٢٣/٦ ، السيوطى ،  
الدر المنثور ، ٤٤٨/٢ .
- (٦) انظر : تفسير القرطبى ، ٧٨/٥ .

لاخلاف بين اهل العلم فى انه ليس ميراث الاخوه الاشقاء أو لأب فدل على  
انه ميراث الاخوه لأم (١) .

(٤) وأما الدليل على أن المراد بالاخوة فى آخر سورة النساء  
أنهم الاخوه الاشقاء أو لأب فهو الاجماع يقول القرطبى ( فدل اجماعهم على  
أن الأخوه المذكورين فى آخر السورة هم اخوة المتوفى لآبيه وامه أو  
لآبيه لقوله عز وجل ﴿ فان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ  
الأنثيين ﴾ (٢) ولم يختلفوا أن ميراث الاخوه لأم ليس هكذا ) (٣) .

---

(١) انظر : تفسير القرطبى ، ٧٨/٥ .  
(٢) سورة النساء ، آيه ( ١١ ) .  
(٣) تفسير القرطبى ، ٧٨/٥ .

## السؤال السادسة عشرة : كان يرى توريث ذوي الأرحام .

### تعريف الأرحام لغاه :

الأرحام جمع رحم ، والرحم موضع تكوين الولد ، ثم سميت القرابة والوصلة من جهة الولاء رحماً فالرحم خلاف الأجنبي والرحم أنشئ في المعنيين، وقيل مذكر وهو الأكثر في القرابة (١) .

### تعريف الأرحام في الاصطلاح :

عرف الفرضيون الأرحام بأنهم " كل قريب ليس ذا فرض مقدر ولا عصبه " (٢) .

### الأثار الواردة عن أبي بكر :

لم أقف فيما اطلعت عليه من كتب الحديث على أثر لأبي بكر في هذه المسألة ، ولذلك نقلت من كتب غيرهم .

(١) ذكر صاحب المبسوط "بأنه قد روى عن أبي بكر انه قال ( لا أتأسف على شيء كتأسف على اني لم أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلاث : عن هذا الأمر أهو فينا فنتمسك به أم في غيرنا فنسلم اليه ، وعن الأنصار هل لهم من هذا الامر شيء ، وعن توريث ذوي الأرحام فاني لم اسمع فيه من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً ولكني ورثتهم برأى " (٣) .

(٢) ذكر القرطبي "بأنه قد روى عن أبي بكر انه كان لا يورث من لا فرض له من ذوي الأرحام " (٤) .

(٣) ذكر صاحب رحمة الأمة " بأن ابابكر وعمر وعثمان قد ذهبوا الى عدم توريث ذوي الأرحام " (٥) .

---

(١) انظر : المصباح المنير ، مادة رحم .

(٢) عمدة الفارض ، ١٥/٢ .

(٣) السرخسي ، ٢/٣٠ .

(٤) تفسير القرطبي ، ٥٩/٨ .

(٥) الدمشقي ، ص ٢٠٠ .

فصله الأثـار:

دل الأثر الذى نقله صاحب المبسوط على أن ابا بكر رضى الله عنه كان يرى توريث ذوى الارحام ، بينما يذكر القرطبى وصاحب رحمة الأمتـه أن ابا بكر كان يقول بعدم توريث ذوى الارحام ، وهذا تعارض كلـى بين النقلين .

ازالة التعارض:

بعد النظر والتأمل فى هذه النقول السابقة ، ظهر أن مانقله صاحب المبسوط عن ابى بكر من انه كان يرى توريث ذوى الارحام ، أنه هو القول الصحيح والمترجح وذلك لما يلى :

أن صاحب المبسوط قد وصف القول المنسوب الى ابى بكر وعمر وعثمان بعدم توريث ذوى الارحام بانه غير صحيح حيث قال " ومن قال بانهم لا يورثون زيد بن ثابت وابن عباس فى رواية عنه ، ومنهم من روى ذلك عن ابى بكر وعمر وعثمان ولكن هذا غير صحيح ، فانه حكى أن المعتضـد (١) سأل ابا حازم القاضى (٢) عن هذه المسألة فقال : اجمع اصحاب رسول الله

(١) هو احمد بن طلحه بن جعفر ، ابو العباس ، المعتضـد بالله ، خليفة عباس ، ولد ونشأ ومات ببغداد ، كان عون ابيه فى حياته أيام خلافة المعتضـد ، وظهر مسألة ودراية فى حروبه مع الزنج والأعراب وهو فى سن الشباب ، بويـع له بالخلافة بعد وفاة عمه المعتضـد سنة ( ٢٧٩ هـ ) ، وكان خليفة عاملاً شجاعاً ، ذا عزم ، مهيباً عند اصحابه يتقون سطوته ويكفون عن الظلم خوفاً منه وفى المؤرخين من يقول ( قامت الدولة بأبى العباس وحددت بابى العباس ) ، توفى عام ( ٢٨٩ هـ ) .

انظر : البدايـة والنهايـة ، ٧٨/١١ ؛ سير اعلام النبلاء ، ٤٦٣/١٣ ؛ الاعلام ، ١٤٠/١ .

(٢) هو عبد الحميد بن عبد العزيز السكوتى البصرى ، ثم البغدادى الحنفى ، كان ثقة ديناً ورعاً عالماً ، كان من احذق الناس بعمل المحاضـر والسجلات ، بصيراً بالجبر والمقابلـه ، فارضاً ، ذكياً ، كامل العقل ، برع فى المذهب الحنفى حتى فضل مشايخه ، ولى القضاء ومات عام ( ٢٩٢ هـ ) انظر : طبقات الفقهاء ، ص ١٤١ ؛ سير اعلام النبلاء ، ٥٣٩/١٣ ؛ تذكرة الحفاظ ، ٦٥٤/٢ ؛ شذرات الذهب ، ٢١٠/٢ .

صلى الله عليه وسلم غير زيد بن ثابت على توريث ذوى الأرحام ولا يعتد بقوله بمقابلة اجماعهم ، وقال المعتضد : أليس انه يروى ذلك عن ابى بكر وعمر وعثمان ، فقال كلا وقد كذب من روى ذلك عنهم وأمر المعتضد برد ما كان فى بيت المال مما أخذ من تركة من كان ورثة من ذوى الارحام وقد صدق ابو حازم فيما قال " (١) .

### آراء الفقهاء فى توريث ذوى الأرحام :

لا خلاف بين الفقهاء القائلين بالرد من أنه اذا فضل شيء من التركة فان الرد على اصحاب الفروض مقدم على توريث ذوى الارحام ، الا ما روى عن سعيد بن المسيب وعمر بن عبدالعزيز انهما ورثا الخال مع البنت ، وقد اجيب على قولهما بأنهما ربما فعلا ذلك لأن الخال ربما كان عصبة او مولى لثلا يخالفا لاجماع (٢) .

وقد اختلف العلماء بعد ذلك فى توريث ذوى الارحام ، وفيما يلى عرض لنصوصهم الواردة فى ذلك :

(١) الحنفية : جاء فى اللباب " واذا لم يكن للميت عصبة ولا ذو سهم ورثه ذوو ارحامه " (٣) .

(٢) المالكية : جاء فى الشرح الكبير " ولا يدفع ما فضل عن ذوى السهام اذا لم يوجد عاصب من النسب او الولاء لذوى الارحام ، بل ما فضل لبيت المال ، كما اذا لم يوجد ذو فرض ولا عاصب ، وقيد بعضنا ذلك بما اذا كان الامام عدلا والا فيرد على ذوى السهام ويدفع لذوى الارحام " (٤) .

- 
- (١) المبسوط ، ٢/٢٠ ؛ البداية والنهاية ، ٧٨/١١ .  
 (٢) انظر : المغنى ، ٣٢٣/٦ ؛ مراتب الاجماع ، ص ١٠٣ ، ١٠٤ .  
 (٣) اللباب شرح الكتاب ، ٢٠٠/٤ ، المبسوط ، ٣/٣٠ .  
 (٤) الدردير ، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ، ٣٦٨/٤ ؛ التفريع ، ٣٤٢/٢ .

(٣) الشافعية ؛ قال النووي " فأصل المذهب أنه لا يورث ذؤو الارحام ولا يرد على أهل الفرض ، بل المال لبيت المال ، وافتى المتأخرون اذا لم ينتظم امر بيت المال بالرد على أهل الفرض غير الزوجين مافضل عن فروضهم بالنسبه ، فان لم يكونوا صرف الـ ذؤو الارحام " (١) .

(٤) الحنابلة ؛ جاء فى الكافى " ويرثون - أى ذؤو الارحام- اذا لم يكن عصبه ولا ذو فرض من أهل الرد " (٢) .

وبعد هذا العرض لاقوال العلماء والوقوف على اقوال السلف يظهـر أن فى حكم توريث ذؤو الارحام قولين :

(١) قول يرى توريث ذؤو الارحام وهو المروى عن ابى بكر الصديق وروى كذلك عن جماعه من الصحابه منهم عمر وعلى وابن مسعود وابوعبيده ومعاذ وابوالدرداء وغيرهم وهو قول جماعة من التابعين منهم شريح وعمر بن عبدالعزيز وعطاء وغيرهم (٣) .

(٢) وذهب المالكية والشافعية الى القول بعدم توريث ذؤو الارحام وأن المال اذا لم يوجد له صاحب فرض ولا عصبه انه يرد الى بيت المال اذا كان منتظما والا فيورثون وهذا القيد هو قول بعض ائمة المالكية وهو المعتمد عن الشافعية وقال بعدم توريث ذؤو الأرحام من السلف زيد بن ثابت والزهرى والاوزاعى وابو ثور وداود وغيرهم (٤) .

---

(١) منهاج الطالبين ، ص ٨٥ ؛ مغنى المحتاج ، ٦/٣ - ٧ ؛ شرح المحلى على المنهاج مع حاشيتى قليوبى وعميره ، ١٣٧/٣ - ١٣٨ .

(٢) ابن قدامه ، ٥٤٩/٢ ؛ كشف القناع ، ٤٥٥/٤ ؛ شرح المنتهى ، ٣١١/٢ .

(٣) انظر : المغنى ، ٣١٧/٦ .

(٤) انظر : المغنى ، ٣١٧/٦ ؛ رحمة الأمه ، ص ٢٠٠ .



الأدلة :

أولا : أدلة القائلين بتوريث ذوى الارحام :

استدلوا بالكتاب والسنة والمعقول :

- (١) أما الكتاب فاستدلوا بقوله تعالى ﴿ وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله ﴾ (١) .

وجه الدلالة : دلت هذه الآية على أن أولى الارحام - وهم قرابة الميت جميعا سواء كانوا اصحاب فروض أو عصبات أو غيرهم - أولى بميراث بعضهم البعض فيما كتب الله وحكم به رسوله صلى الله عليه وسلم ، وهذه الآية نسخت التوارث بالموالاة كما كان فى أول الاسلام ، وجعلت الميراث للأقارب مطلقا ، فاذا لم يوجد اصحاب الفروض ولا العصبات كان غيرهم من الاقارب وهم أولوا الارحام احق بتركة المتوفى ممن بيئت المال (٢) .

- (٢) واستدلوا ايضا بقوله تعالى ﴿ للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ﴾ (٣) .

وجه الدلالة : أن ذوى الارحام من الأقربين ، فيكون لهم نصيب من الميراث ، يقول الشوكانى " ولغظ الرجال والنساء والأقربين يشملهم والدليل على مدعى التخصيص " (٤) .

المناقشة :

نوقش الاستدلال بالآيات من وجهين :

- (١) نوقش بانها مجمله وقد بينتها آيات المواريث ، فلا ارث لـ ذوى الارحام الا من كان من اصحاب الفروض أو العصبات (٥) .

- (١) سورة الانفال ، آيه ( ٧٥ ) .  
 (٢) انظر : المبسوط ، ٣/٣٠ ، المغنى ، ٣١٨/٦ .  
 (٣) سورة النساء ، آيه ( ٧ ) .  
 (٤) نيل الاوطار ، ١٢٨/٢ ؛ السباعى ، مصطفى ، الاحوال الشخصية ، ( دمشق : مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٥٨ م ) ، ١٢٨/٢ .  
 (٥) انظر : اضواء البيان ، ٤١٨/٢ ، التحقيقات المرضيه ، ص ٢٦٢ .

رد المناقشة :

ورد بأن ورود النص بمن يرث لا يمنع ارث غيره ، خاصة اذا اتى ارث هذا الغير من ادلة أخرى ، فيعمل بها فيورث .

(٢) ونوقشت ايضا بانها آيات عامه ، وعمومات الكتاب محتمله وبعضها منسوخ (١) .

رد المناقشة :

ورد بان العموم لا يمنع من الاستدلال بالدليل والا لزم منه ابطال الاستدلال بكل دليل عام ، وأما دعوى النسخ فتحتاج الى دليل لاثباتها ولا دليل (٢) .

(٢) وأما من جهة الستة فاستدلوا بما رواه المقدم بن معدى كرب (٣) عن ابيه عن جده قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ( أنا وارث من لا وارث له ، أفك عانيه (٤) ، وأرث ماله ، والخال وارث من لا وارث له يفك عانيه ويرث ماله ) (٥) .

- 
- (١) انظر : نيل الاوطار ، ٦٣/٦ .  
 (٢) انظر : التحقيقات المرضيه ، ص ٢٦٤ .  
 (٣) هو المقدم بن معدى كرب عمرو بن يزيد ، الكندى ، ابو كريمة وقيل ابو يحيى ، صحابى ، وهو احد الذين وفدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم من كنده ، يعد فى أهل الشام ، مات بالشام عام ( ٨٧ هـ ) وهو ابن احدى وتسعين سنه .  
 انظر : اسد الغابه ، ٤١١/٤ ؛ الاصابه ، ٤٥٥/٣ ؛ سير اعلام النبلاء ، ٤٢٧/٣ .  
 (٤) عانيه : العانى هو الاسير ، وكل من ذل واستكان وخضع فقد عانى يعنو ، وهو عان ، والمرأه عانيه ، وجمعها عوان .  
 انظر : النهاية فى غريب الحديث ، ٣١٤/٣ مادة ( عنا ) .  
 (٥) اخرجه ابن ماجه ، السنن ، كتاب الدييات ( ٢١ ) باب الديه على العاقله ( ٧ ) حديث ( ٢٦٣٤ ) ، ٨٨٠/٢ ؛ ابوداود ، السنن ، كتاب الفرائض ( ١٣ ) باب فى ميراث ذوى الارحام ( ٨ ) حديث ( ٢٩٠١ ) ، ٣٢١/٣ ؛ الحاكم ، المستدرک ، كتاب الفرائض ، ٣٤٤/٤ ؛ ابن حبان ، الصحيح ، باب ذوى الارحام ، اثر ( ٦٠٠٣ ) ، ٦١١/٧ .

**وجه الدلالة :** الخال ليس من اصحاب الفروض ولا العصبات ،  
ومع ذلك جعل له النبي صلى الله عليه وسلم الميراث عند عدم الوارث من  
اصحاب الفروض او العصبات .

### المناقشة :

نوقش بأنه حديث مضطرب فقد اعله البيهقي بذلك ، بل نقل عن ابن  
معين انه كان يبطل حديث الخال وارث من لا وارث له يعنى حديث  
المقدام (١) .

### رد المناقشة :

ورد بأن الذهبى قد صحح اسناده واقره الذهبى ، ونقل ابن حجر عن  
ابى زرعه انه حديث حسن (٢) .

(٣) واستدلوا بما جاء فى السنن من أن ثابت بن الدحداح رضى الله  
عنه كان رجلا آتيا فى بنى انيف او فى بنى العجلان ، فسأل النبي صلى الله  
عليه وسلم هل له وارث فلم يجدوا له وارثا ، فدفع النبي صلى الله عليه  
وسلم ميراثه الى ابن اخته . وفى رواية للبيهقي ان النبي صلى الله  
عليه وسلم سأل بعض الصحابة ( هل تعلمون له نسبا فيكم فقالوا لا وانما  
هو آت فينا ، قال فقص رسول الله صلى الله عليه وسلم بعيراثه لابن  
اخته ) (٣) .

== قال الحاكم ( صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ) ، ووافقه  
الذهبي ، التلخيص ، ٣٤٤/٤ .

وقال ابن حجر ( وحكى ابن ابى حاتم عن ابى زرعة انه  
حديث حسن ) ، تلخيص الحبير ، ٨٠/٣ ، وقد صح ابن حبان هذا  
الحديث ايضا . انظر : الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، ٦١٢/٧ .

(١) البيهقي ، السنن الكبرى ، ٢١٤/٦ - ٢١٥ .

(٢) انظر الهامش السابق .

(٣) اخرجه البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الفرائض ، باب من قال  
بتوريث ذوى الارحام ، ٢١٥/٦ ، الدارمي ، السنن ، باب ميـــــراث  
ذوى الارحام ، ٣٨١/٢ ، بلفظ مختصر .

وقال البيهقي عن هذا الحديث بانه منقطع .

**وجه الدلالة :** ان النبي صلى الله عليه وسلم ورث ابـن الأخت مع أنه ليس من اصحاب الفروض ولا من العصبات عند عدم وجودهما ،  
فدل على جواز توريث ذوى الارحام .

### المناقشة :

نوقش بأنه حديث منقطع كما بين ذلك البيهقي فلا تقوم به حجة (١) .

(٤) واستدلوا بحديث ابى امامه بن سهل بن حنيف (٢) ان رجلا رمى رجلا بسهم فقتله وليس له وارث الا خال ، فكتب فى ذلك ابو عبيده بـ الجراح الى عمر فكتب اليه عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ( الله ورسوله مولى من لا مولى له والخال وارث من لا وارث له ) (٣) .

(٥) واستدلوا بحديث عائشة رضى الله عنها أنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( الخال وارث من لا وارث له ) (٤) .

### ثانيا : أدلة القائلين بعدم توريث ذوى الارحام :

استدلوا بالكتاب والسنة .

(١) أما الكتاب فاستدلوا بآيات المواريث وقالوا انها قد بينت

- (١) السنن الكبرى ، ٢١٥/٦ .
- (٢) ابو امامه بن سهل بن حنيف الانصارى ، اسمه سعد ، ولد فى حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، وسمى باسم جده لأمه اسعد بن زراره ، وكنى بكنيته ، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمـر وعثمان وغيرهم ، وعنه ابنه سهل ومحمد وغيرهما ، قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث .
- (٣) انظر : طبقات ابن سعد ، ٨٢/٥ ؛ تهذيب التهذيب ، ١٣١/١٢ .
- (٤) أخرجه احمد ، المسند ، ٢٨/١ - ٤٦ ؛ ابن ماجه ، السنن ، كتاب الفرائض (١٣) باب ذوى الارحام (٩) حديث (٢٧٣٧) ، ٩١٤/٢ ؛ الترمذى ، السنن ، كتاب الفرائض (٣٠) باب ما جاء فى ميراث الخال (١٢) حديث (٢١٠٣) ، ٣٦٧/٤ ؛ البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الفرائض ، باب من قال بتوريث ذوى الارحام ، ٢١٤/٦ .
- قال الترمذى ( هذا حديث حسن صحيح ) .
- (٤) الترمذى ، السنن ، كتاب الفرائض (٣٠) باب ما جاء فى ميراث الخال (١٢) حديث (٢١٠٤) ، ٣٦٨/٤ ؛ الدارقطنى ، السنن ، كتاب الفرائض ( ٦١ - ٦٢ ) ٨٦/٤ .

قال الترمذى ( هذا حديث حسن غريب ) .

نصيب ذوى الفروض والعصبات ، ولم يجعل فى شيء منها نصيبا لذوى الارحام ، ولو كان لهم ميراث لبينه القرآن ﴿ وما كان ربك نسيا ﴾ (١) فدل على أنه لانصيب لهم فى الميراث لأن المواريث انما ثبتت بالنص ولا نص فى هؤلاء (٢) .

### المناقشة :

ويمكن مناقشة ذلك بأن ورود الآيات متضمنه لمن يرث ولم يذكر من ضمنهم ذوى الارحام لايمنع ثبوت ميراثهم بأدلة أخرى ، حيث جاءت السنة مبينة لميراثهم كما سبق فى ادلة الفريق الأول .

(٢) واستدلوا من جهة السنة بما رواه عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب الى قباء يستخير الله فى العمة والخالة ، فأنزل الله عليه أن لاميراث لهما (٣) .

### المناقشة :

نوقش هذا الحديث بأنه ضعيف لاتقوم به حجة (٤) .

(٣) واستدلوا من جهة المعقول بأن العمة وابنة الأخ لاترثان مع اخويهما ، فلا ترثان منفردتين ، كالأجنبيات ، وذلك لأن انضمام الأخ اليهما

(١) سورة مريم ، آيه ( ٦٤ ) .

(٢) انظر : المغنى ، ٣١٨/٦ ، السراجيه ، ص ١٦٤ .

(٣) أخرجه ابن منصور ، السنن ، باب العمة والخاله ، حديث ( ١٦٣ ) ،

٧٠/١ ؛ ابوداود ، المراسيل ، باب ما جاء فى الفرائض ، حديث

( ٧ ) ، ص ١٩١ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب الفرائض ، باب

من لا يرث من ذوى الارحام ، ٢١٢/٦ ؛ الدارقطنى ، السنن ، كتاب

الفرائض ، حديث ( ٩٥ ) ، ٩٨/٤ ؛ الحاكم ، المستدرک ، كتاب

الفرائض ، ٣٤٣/٤ ، موصولا الى ابى سعيد الخدرى .

حكم عليه الحاكم بأنه صحيح بشواهده ، ولكن الذهبى لم

يوافقه ، وقال عن الأول فيه الشاذكونى وهو مرسل والثانى فيه

ضرار بن مرد وهو هالك ( انظر التلخيص ، ٣٤٣/٤ .

(٤) انظر : الذهبى ، التلخيص ، ٣٤٣/٤ ؛ الدارقطنى ، السنن ،

٤٦٦/٢ .

يؤكداهما ويقويهما ، بدليل ان بنات الابن والأخوات من الأب يعصبن أخوهن  
فيما بقى بعد ميراث البنات ، والأخوات من الأبوين ، ولا يرثن منفردات ،  
فاذا لم يرث هاتان مع أخيهما فمع عدمه أولى (١) .

### المناقشة :

نوقش هذا الاستدلال بان السبب في عدم ارث العمة وابنة الأخ من  
أخيهما هو ان أخيهما أقوى منهما (٢) .

### (( الرأي الرابع ))

بعد هذا العرض لأقوال العلماء وادلتهم في ميراث ذوى الأرحام  
يترجح - والله أعلم - القول المروى عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه  
ومن قال به من أصحابه والتابعين وغيرهم من أن ذوى الأرحام يرثون  
من المتوفى عند عدم الوارث أو العصبه ، وذلك لما يلى :

(١) أن أدلة القائلين بتوريث ذوى الأرحام أقوى وأصح وان كان فى  
بعضها مقال يقول ابن القيم " ولكن هذا لا يمنع الاحتجاج بها ، ولا يوجب  
انحطاطها عن درجة الحسن ، بل هذه الأحاديث وامثالها هى الأحاديث الحسان ،  
فانها قد تعددت طرقها ، ورويت من وجوه مختلفة ، وعرفت مخارجها ،  
ورواتها ليسوا بمجروحين ولا متهمين ، وقد أخرجها أبوحاتم وابن حبان فى  
صحيحه ، وحكم بصحتها ، وليس فى أحاديث الأصول ما يعارضها " (٣) .

(٢) أن أدلة المانعين لتوريث ذوى الأرحام قد نوقشت بما يجعلها  
غير صالحة للاحتجاج بها كما سبق عرضه .

(٣) أن الخال ليس من الوارثين بالفرض ولا بالتعصيب وقد ورثه النبى  
صلى الله عليه وسلم عند عدم الوارث ، فدل ذلك على أن ذوى الأرحام ورثة  
لمن لا وارث له . وهذا نص فى محل النزاع .

(٤) أن ذوى الأرحام أولى بالمال من بيت المال لأنهم وان شاركوا  
المسلمين فى الاسلام الا انهم زادوا عليهم بالقراية ، ومعلوم أن أحق  
الناس بالصدقة والصلة الأقرباء .

(١) المغنى ، ٣١٨/٦ .

(٢) المغنى ، ٣١٩/٦ .

(٣) تهذيب سنن بن القيم مع مختصر سنن أبى داود ، ١٧١/٤ .

## المسألة السابعة عشرة : كان يرى أن الأنبياء لا يورثون .

### الأشبار الواردة من أبي بكر :

(١) عن عروة عن عائشة ان فاطمة والعباس (١) عليهما السلام أتيا أبا بكر يلتزمان ميراثهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهما حينئذ يطلبان أرضهما من فذك وسهمهما من خيبر ، فقال لهما أبو بكر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لانورث ، ما تركنا صدقه ، انما يأكل آل محمد من هذا المال ، قال أبو بكر : والله لا أدع أمرا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنعه فيه الا صنعته ، قال فهجرته فاطمة ، فلم تكلمه حتى ماتت (٢) .

وفى رواية أخرى ان أبا بكر قال لفاطمة عندما أتته تسأله ميراثها من أبيها صلى الله عليه وسلم قال ( والذي نفسى بيده لقراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب الى أن اصل من قرابتي وأما الذى شجر بينى وبينكم من هذه الأموال ، فانى لم آل فيها عن الحق ، ولم أترك أمرا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنعه فيها الا صنعته ) (٣) .

(١) هو العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ، أبو الفضل ، من أكابر قريش فى الجاهلية والاسلام وجد الخلفاء العباسيين ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى وصفه ( اجود قريش كفاً وأوصلها ، هذا بقية آبائى ، وهو عمه ، وكان محسناً لقومه ، سديد الرأى ، واسع الفضل مولعاً باعتناق العبيد ، كارها للرق ، كانت له سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام ، اسلم قبل الهجرة وكنتم اسلامه ، واقام بمكة يكتب الى رسول الله اخبار قريش ، شهد حينئذ وفتح مكة مات عام ( ٣٢ هـ ) .

انظر: طبقات ابن سعد ، ٥/٤ ؛ أسد الغابه ، ١٠٩/٣ ؛ الاصابه ، ٢٧١/٢ ؛ الاعلام ، ٢٦٢/٣ .

(٢) أخرجه البخارى ، الصحيح ، كتاب الفرائض (٨٥) باب قول النبى صلى الله عليه وسلم (لانورث ما تركنا صدقه ) (٣) حديث (٦٧٢٥ - ٦٧٢٦) ، ٢٣٦/٤ ؛ مسلم ، الصحيح ، كتاب الجهاد والسير (٣٢) باب قول النبى صلى الله عليه وسلم (لانورث ما تركنا فهو صدقه ) (١٦) حديث (١٧٥٩/٥٣) ، ١٣٨١/٣ .

(٣) مسلم ، الصحيح ، كتاب الجهاد والسير ( ٣٢ ) باب قول النبى صلى الله عليه وسلم (لانورث ٠٠) (١٦) حديث ( ١٧٥٩/٥٢ ) ، ١٣٨٠/٣ .

(٢) وفى رواية أخرى أن فاطمة جاءت الى ابى بكر فقالت : يا خليفه رسول الله أنت ورثت رسول الله صلى الله عليه وسلم أم أهله ؟ قال : لا بل أهله ، قالت فما بال الخمس ؟ فقال انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : اذا أطلع الله نبيا طعمة ثم قبضه ، كانت للذى بعده ، فلما وليت رأيت أن أردده على المسلمين ، قالت : فأنت وبما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم ثم رجعت (١) .

(٣) وعن ابى جعفر قال : جاءت فاطمة الى ابى بكر تطلب ميراثها ، وجاء العباس بن عبد المطلب يطلب ميراثه ، وجاء معهم علي ، فقال ابوبكر : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( لانورث ما تركنا صدقه ) ، وما كان النبى يعول فعلى ، فقال على : ( ورث سليمان داود ) (٢) وقال زكريا : ( يرثنى ويرث من آل يعقوب ) (٣) قال ابوبكر : هو هكذا ، وأنت والله تعلم مثل ما أعلم ، فقال على : هذا كتاب الله ينطق فسكتوا وانصرفوا (٤) .

والآثار الواردة فى قصة طلب فاطمة والعباس ميراثهما من ابى بكر الصديق كثيرة جدا كلها تدور حول معانى الآثار التى ذكرت (٥) .

(١) أخرجه احمد ، المسند ، ٤/١ ، بسنده من طريق محمد بن عبد الله بن ابى شيبه عن محمد بن فضيل عن الوليد بن جميع عن أبى الطفيل ، البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب قسم الفء والغنيمه ، باب بيان مصرف خمس الخمس ، ٣٠٣/٦ ، السيوطى ، مسند ابى بكر الصديق ، ص ١٤٠ .

(٢) سورة النمل ، آيه ( ١٦ ) .

(٣) سورة مريم ، آيه ( ٦ ) .

(٤) أخرجه ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ٣١٥/٢ ، أخرجه بسنده فقال : أخبرنا محمد بن عمر ، حدثنى هشام بن سعد عن عباس بن عبد الله بن معبد ؛ السيوطى ، مسند ابى بكر الصديق ، ص ١٤٥ .

(٥) انظر : البخارى ، الصحيح ، كتاب الفرائض ( ٨٥ ) باب قول النبى صلى الله عليه وسلم ( لانورث ، ما تركنا صدقه ) ( ٣ ) ، ٢٣٥/٤ وما بعدها ؛ مسلم ، الصحيح ، كتاب الجهاد والسير ( ٣٢ ) باب قول النبى صلى الله عليه وسلم ( لانورث ما تركنا فهو صدقه ) ( ١٦ ) .



فقسه الآثار :

دلت هذه الآثار من فقه ابى بكر الصديق رضى الله عنه على أنه كان يرى أن مال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يورث من بعده بل هو صدقة فى سبيل الله كما صرحت به الآثار السابقة ، وقد ظهر فى بعض هذه الآثار محاولة فاطمه وعلى رضى الله عنهما الحصول على ارثهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك لعدم علمهم بالدليل على ان الانبياء لا يورثون ، حتى ان عليا رضى الله عنه اجتهد فى الاستدلال لأحقيتهم فى الارث من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن ابابكر رضى الله عنه رد على هذا الاستدلال بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( لانورث ماتركننا فهو صدقه ) .

وقد حصل بين بعض هذه الروايات تعارض فى المعنى حيث ان رواية الامام البخارى وما وافقها من الروايات قد نصت على أن النبی لا يورث مطلقا لا من اهله ولا من غيرهم بينما رواية مسند الامام احمد جاء فيها أن فاطمة قالت لابی بكر الصديق : انت ورثت رسول الله صلى الله عليه وسلم أم أهله ، قال ابوبكر : لا ، بل أهله . فهذه الرواية تثبت أن ابابكر الصديق يرى أن الرسول صلى الله عليه وسلم يورث ويرثه أهله .

ان الة التعارض :

يزال هذا التعارض من وجهين

الوجه الأول : ان حديث المسند معارض بالصحيح فيقدم الاحتجاج

بما فى الصحيح على ما فى غيره .

== ١٣٧٩/٣ وما بعدها ؛ ابويعلى ، المسند ، مسند ابى بكر الصديق ، ٣٣/١ وما بعدها ؛ ابن حبان ، الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان باب ذكر السبب الذى من اجله كان يحبس المصطفى صلى الله عليه وسلم خمسة خمسة ، ١٥٦/٧ ؛ البيهقى ، السنن الكبرى ، كتاب قسم الفىء ، باب بيان مصرف اربعة اخماس الفىء ، ٢٩٧/٦ وما بعدها ، المروزي ، مسند ابى بكر الصديق ، اثر رقم ( ١ ، ٢ ، ٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ ) ؛ الرياض النضرة ، ٩٠/١ وفى غيرها .

الوجه الثانى : أن لفظ ( بل اهلہ ) فى رواية المسند ليست من أصل الحديث بل هى منكره ، يقول الحافظ ابن حجر " ففیه لفظة منكره هى ( بل اهلہ ) فانه معارض للحديث الصحيح ان النبى لا يورث (١) .

ولاخلاف بين الفقهاء فى أن الانبياء لا يورثون قال صاحب رحمة الأمم " اجمع المسلمون على أن الأسباب المتوارث بها ٠٠٠ - ثم قال - وعلى أن الانبياء لا يورثون ، وأن ما يتركونه يكون صدقه يصرف فى مصالح المسلمين ولم يخالف فى ذلك الا الشيعة " (٢) وقد ناقش شيخ الاسلام ابن تيميه الشيعة فى ذلك حيث عرض لشبهاتهم وأبطلها واحدة تلو الأخرى (٣) .

واما ماورد فى أثر ابى جعفر من استدلال على رضى الله عنه بآيتين من كتاب الله هما ﴿ وورث سليمان داود ﴾ (٤) وقوله تعالى ﴿ يرثنى ويرث من آل يعقوب ﴾ (٥) ناقش بهما ابا بكر عندما رفض ابوبكر أن يورث العباس وفاطمة شيئا من تركة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( لانورث ما تركناه صدقه ) فيمكن أن يجاب عنهما بما يلى :

(أ) أما استدلاله بقوله تعالى ﴿ ورث سليمان داود ﴾ فاجيب عنها من عدة وجوه :

(١) فقد اجيب عنها بان الذى ورثه سليمان من ابيه داود انما هو النبوة أو العلم أو الملك بأن قام مقامه فى ذلك دون سائر بنيہ وكانوا تسعة عشر ولو كانت وراثة مال لكان جميع اولاده فيہ سواء (٦) .

- 
- (١) فتح البارى ، ١٥١/٦ .  
 (٢) رحمة الأمة ، ص ٢٠٠ .  
 (٣) انظر: ابن تيمية ، احمد بن عبد الحليم ، منهاج السنة النبويه ، الطبعة الأولى ، تحقيق : محمد رشاد سالم ، (الرياض : ادارة الثقافة والنشر بجامعة الامام محمد بن سعود ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م) ، ١٩٣/٤ وما بعدها .  
 (٤) سورة النمل ، آية ( ١٦ ) .  
 (٥) سورة مريم ، آية ( ٦ ) .  
 (٦) انظر: منهاج السنة النبويه ، ٢٢٤/٤ ؛ عمدة الفارض ، ٤١/١ ؛ تفسير ابن كثير ، ٣٥٩/٣ .

(٢) أن المقام فى عرض هذه الآيه مقام مدح لداود وسليمان عليهما السلام ، وليس فى كونه ورث ماله صفة مدح ، لا لداود ولا لسليمان ، فان اليهودى والنصرانى يرث أباه ماله ، والآيه سيقت فى بيان المدح لسليمان وما خصه الله به من النعمة (١) .

(٣) أن ارث المال ( من الأمور العاديه المشتركة بين الناس ، كالأكـل والشرب ودفن الميت ، ومثل هذا لا يقص عن الانبياء اذ لافائدة فيه ، وانما يقص ما فيه عبره وفائدة تستفاد ، والا فقول القائل ( مات فلان وورث ابنه ماله ) مثل قوله ( ودفنوه ) ومثل قوله ( اكلوا وشربوا وناموا ) ونحو ذلك مما لا يحسن ان يجعل من قصص القرآن (٢) .

(٤) أن الأرث فى الآيه ( لا يدل على محل النزاع ، لأن الارث اسم جنس تحته انواع ، والدال على ما به الاشتراك ، لا يدل على ما به الامتياز ، فاذا قيل هذا حيوان ، لا يدل على أنه انسان أو فرس أو بغير ، وذلك لأن لفظ الارث يستعمل فى ارث العلم والنبوة والملك وغير ذلك من انواع الانتقال ، قال تعالى ﴿ ثم اورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا ﴾ (٣) وقال تعالى ﴿ أولئك هم الوارثون الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون ﴾ (٤) وقال تعالى ﴿ وتلك الجنة التى اورثتموها بما كنتم تعملون ﴾ (٥) وقال تعالى ﴿ واورثكم ارضهم وديارهم واموالهم وارضا لم تطووها ﴾ (٦) وقال تعالى ﴿ ان الارض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين ﴾ (٧) وقال تعالى ﴿ واورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون مشارق الارض ومغاربها التى باركنا فيها ﴾ (٨) وقال تعالى ﴿ ولقد كتبنا فى

(١) منهاج السنه النبويه ، ٢٢٤/٤ .

(٢) المصدر السابق ، ٢٢٤/٤ .

(٣) سورة فاطر ، آيه ( ٣٢ ) .

(٤) سورة المؤمنون ، آيه ( ١٠ - ١١ ) .

(٥) سورة الزخرف ، آيه ( ٧٢ ) .

(٦) سورة الأحزاب ، آيه ( ٢٧ ) .

(٧) سورة الاعراف ، آيه ( ١٢٨ ) .

(٨) سورة الاعراف ، آيه ( ١٣٧ ) .

الزبور من بعد الذكر ان الارض يرثها عبادى الصالحون ﴿١﴾ وقال  
النبي صلى الله عليه وسلم ( ان الانبياء لم يورثوا دينارا  
ولا درهما وانما ورثوا العلم ، فمن أخذه أخذ بحظ وافر ) (٢).....  
واذا كان كذلك فقله تعالى ﴿ وورث سليمان داود ﴾ (٣) وقوله  
﴿ يرثنى ويرث من آل يعقوب ﴾ (٤) انما يدل على جنس الارث ، لا يدل  
على ارث المال ، فاستدلال المستدل بهذا الكلام على خصوص ارث المال  
جهل منه بوجه الدلالة كما لو قيل هذا خليفة هذا وقد خلفه كان  
دالا على خلافة مطلقه ، لم يكن فيها ما يدل على أنه خلفه فى ماله  
أو امرأته أو ملكه أو غير ذلك من الأمور " (٥) .

(ب) واما قوله تعالى ﴿ يرثنى ويرث من آل يعقوب ﴾ (٦) ، فقد  
اجيب عنه من عدة وجوه :

(١) بأن المراد بالارث فى الآيه العلم والحكمه وليس المال ، يقول  
الخصاص " ويدل على أن زكريا لم يرد بقوله ﴿ يرثنى ﴾ المال  
أن نبي الله لا يجوز أن يأسف على مصير ماله بعد موته وانه انما  
خاف ان يستولى بنو اعمامه على علومه وكتابه فيحرفونه  
ويستاكلون بها فيفسدون دينه ، ويصدون الناس عنه " (٧) ويقول  
ابن تيميه " ليس المراد به ارث المال ، لأنه لا يرث من آل يعقوب  
شيئا من اموالهم بل انما يرثهم فى ذلك اولادهم وسائر ورثتهم  
لو ورثوا " (٨) .

- 
- (١) سورة الانبياء ، آيه ( ١٠٥ ) .  
(٢) اخرجه ابن ماجه ، السنن ، المقدمه ، باب فضل العلماء (١٧) حديث  
( ٢٢٣ ) ، ٨١/١ ؛ ابوداود ، السنن ، كتاب العلم ( ١٩ ) باب الحث  
على طلب العلم ( ١ ) حديث ( ٣٦٤٢ ) ، ٥٨/٤ ؛ الترمذى ، السنن ،  
كتاب العلم (٤٢) باب فضل الفقه على العباده ( ١٩ ) حديث  
( ٢٦٨٢ ) ، ٤٦/٥ .  
(٣) سورة النمل ، آيه ( ١٦ ) .  
(٤) سورة مريم ، آيه ( ٦ ) .  
(٥) منهاج السنه النبويه ، ٢٢٣/٤ .  
(٦) سورة مريم ، آيه ( ٦ ) .  
(٧) احكام القرآن ، ٤٥/٥ ؛ عمدة الفارض ، ٤١/١ .  
(٨) منهاج السنه النبويه ، ٢٢٤/٤ .

(٢) ( ان النبي لا يطلب ولدا ليرث ماله ، فانه لو كان يورث لم يكن بد من أن ينتقل المال الى غيره : سواء كان ابنا أو غيره ، فلو كان مقصوده بالولد أن يرث ماله كان مقصوده انه لا يرثه احد غير الولد ، وهذا لا يقصده اعظم الناس بخلا وشحا على من ينتقل اليه المال ، فانه لو كان الولد موجودا وقصد اعطاءه دون غيره ، لكان المقصود اعطاء الولد ، واما اذا لم يكن له ولد ، وليس مراده بالولد الا أن يحوز المال دون غيره ، كان المقصود ان لا يأخذ أولئك المال ، وقصد بالولد القصد الثانى ، وهذا يقبح من اقل الناس عقلا ودينا ) (١) .

(٣) أن ( زكريا عليه السلام لم يعرف له مال ، بل كان نجارا ، ويحيى ابنه عليه السلام كان من أزهد الناس ) (٢) .

(٤) ان الله تعالى قال ﴿ وانى خفت الموالى من ورائى ﴾ (٣) ومعلوم انه لم يخف أن يأخذوا ماله من بعده اذا مات ، فان هذا ليس بمخوف ) (٤) .

### الأدلة الدالة على أن الانبياء لا يورثون :

(١) عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ( لانورث ما تركنا صدقه ) (٥) .

(٢) عن ابي الدرداء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

(١) منهاج السنه النبويه ، ٢٢٥/٤ .

(٢) المرجع السابق نفسه .

(٣) سورة مريم ، آيه ( ٥ ) .

(٤) منهاج السنه النبويه ، ٢٢٥/٤ .

(٥) البخارى ، الصحيح ، كتاب الفرائض ( ٨٥ ) باب قول النبي صلى

الله عليه وسلم ( لانورث ٠٠ ) ( ٣ ) حديث ( ٦٧٢٧ ) ، ٢٣٦ / ٤ ،

مسلم ، الصحيح ، الجهاد والسير ( ٣٢ ) باب حكم الفئ ( ١٥ )

حديث ( ١٧٥٦/٤٩ ) ، ١٣١٧/٣ .

( وان العلماء ورثة الانبياء ، وأن الانبياء لم يورثوا دينارا ولادتهما وانما ورثوا العلم ، فمن أخذه أخذ بحظ وافر ) (١) .

والاحاديث بهذا المعنى كثيرة ، يقول ابن تيميه " ومعلوم أن الاحاديث الصحيحة المستفيضة بل المتواترة عنه في انه لا يورث ، اعظم من الاحاديث المروية في كثير من خصائصه مثل اختصاصه بالفقهاء وغيره " (٢) .

### الاجماع :

فقد حكى صاحب رحمة الأمة اجماع المسلمين على عدم الارث من الانبياء (٣) .

وكذلك ابن تيميه حيث قال " ولم يتنازع السلف انه لا يورث لظهور ذلك عنه واستفاضته في اصحابه " (٤) .

(٤) ومن جهة المعقول : فان مقام النبوة مقام رفيع ، لأن رسالتهم في الحياة هي الدعوة والتبليغ لدين الله ، وميراثهم الوحيد هو العلم ، وسنة الله في عدم جعلهم يورثون هي حماية رسالتهم ودعوتهم من ان يتطرق المبطلون لها بالشبه ، يقول ابن القيم مبينا الحكمة من ذلك " لئلا يظن المبطل ان الانبياء طلبوا جمع الدنيا لأولادهم وورثتهم ، كما يفعل الانسان من زهده في نفسه وتوريثه ماله لولده وذريته ، فصانهم الله عن ذلك ، ومنعهم من توريث ورثتهم شيئا من المال لئلا يتطرق التهم الى حجج الله ورسوله فلا يبقى في نبوتهم ورسالتهم شبهة اصلا " (٥) .

وقال صاحب عمدة الفارض " والحكمة فيه أن لا يتمنى احد من ورثتهم موتهم فيهلك وليكون صدقه بعد موتهم زيادة في اجورهم " (٦) .  
وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين .

- 
- (١) سبق تخريجه ، ص ( ٦٦٠ ) .
  - (٢) منهاج السنه النبويه ، ٢٠٧/٤ .
  - (٣) انظر : رحمة الأمة ، ص ٢٠٠ .
  - (٤) منهاج السنه النبويه ، ٢٠٨/٤ .
  - (٥) ابن القيم ، محمد بن ابي بكر ، بدائع الفوائد ، ( بيروت : دار الكتاب اللبناني ) ، ٢٠٧/٣ .
  - (٦) عمدة الفارض ، ٤١/١ .

## الختام

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، وبفضله تزيد المكرمات ، وبواسع فيضه تنجلي كل الصعوبات ، والصلاة والسلام على خاتم الانبياء وخاتم اصحاب الرسالات ، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله واصحابه حماة هذا الدين وقادة نشره وبيانه ، وعلى من تبعهم باحسان الى يوم الدين .

أما بعد :

فإنى أحمد الله جل وعلا على ما من به ويسر من اكمال العمل فى هذه الرسالة التى تتناول فقه أفضل هذه الأمة بعد نبيها محمد صلى الله عليه وسلم فى المعاملات والانكحة ، حيث عشت مع هذه الشخصية العظيمة ، اثنى ايام حياتى العلميه واغلاها ، وكانت دراسة مفيدة بكل ماتحمله هذه الكلمة من معنى ، فقد كان ابوبكر الصديق رضى الله عنه انموذجا فريدا و متميزا فى كل صفاته بما احتوته شخصيته الفذة من كل معانى الايمان وتقوى الله والاخلاص له ، وبما تضمنته من ريادة فى مكارم الأخلاق ومعالى الفضائل والشمائل وبما انطوت عليه من عبقرية علميه رصينه وراسخه ، فى سائر مجالاتها المختلفة وبخاصة الفقهيه منها ، حتى حاز قدم السبق بين اقرانه فى سائر هذه المجالات .

وفيما يلى عرض لخلاصة مختصرة لابرز وأهم ما اشتمل عليه هذا البحث من نتائج :

(١) كان ابوبكر الصديق رضى الله عنه أعلم الصحابة بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وكان افقهم فى أمور الدين وأحكام الشرع ، شهد له بذلك كبار الصحابة والتابعين ودلت عليه مواقفه الخالده .

(٢) اتصف منهج ابى بكر الصديق رضى الله عنه فى الاجتهاد والفتوى بالوضوح والبيان ، فقد كان يرجع فى حكم النازلة التى تنزل وتعرض

عليه الى كتاب الله أولا فان لم يجد حكمها فيه رجع الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فان لم يعلم فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا يقضى به فيها اتجه الى الصحابة يسألهم عن سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فى هذه النازلة فان لم يكن لديهم شيء جمع فقهاء الصحابة واستشارهم فى حكم هذه النازلة ، فاذا اجتمع امرهم على شيء حكم به ، والا اجتهد فى حكم المسألة مستندا الى النصوص الشرعية ووسائل الاستنباط المختلفه ثم قضى فى المسألة .

(٣) قول الصحابي فيما فيه مجال للرأى والاجتهاد، فى الحوادث التى لاتحتمل الاشتهار، لكونها لاتعم بها البلوى ، ولم يظهر للصحابه فيها خلاف ولم يعلم رجوع الصحابي عن قوله حجه مطلقا ويعمل به فى أرجح اقوال العلماء .

(٤) ظهر من خلال المسائل الفقهييه التى تمت دراستها أن قول الصديق رضى الله عنه هو القول الراجح فى معظمها ، وأما المسائل التى كان القول المروى عن ابى بكر فيها مرجوحا فهى :

- (١) قوله بعدم جواز أن تكون الاجره بعض المعقود عليه .
- (٢) قوله بجواز تفضيل بعض الابناء على بعض فى الهبه .
- (٣) قوله بوجوب النكاح على القادر عليه .
- (٤) قوله بكرهه الجمع بين القرابات فى النكاح .
- (٥) قوله ان من قال ( أنت على حرام ) يجب عليه كفارة بيمين مطلقا .

(٦) قوله بسقوط حضانه الأم بالزواج مطلقا سواء كان الزوج قريبا من المحضون أو لا .

(٧) قوله بعدم جواز الرد .

وهذه المسائل وان كان قول ابى بكر مرجوحا فيها الا أن لها مايسندها من المنقول أو المعقول ولكنها قوبلت بما هو أصح وأقوى منها ، فلعل الدليل فيها قد خفى على ابى بكر الصديق رضى الله عنه .



(٥) أن المسائل المنقولة عن ابي بكر الصديق رضى الله عنه فى  
المعاملات والائتحة ومايتعلق بها لم تستوعب كافة الابواب والفروع  
الفقيهيه ولكنها عرضت لمعظمها ، ولعل السبب فى ذلك يعود الى  
قصر مدة خلافة الصديق رضى الله عنه واشتغاله بحروب الـرد  
وماتبعها من اعباء خلال مدة خلافته رضى الله عنه .

(٦) أظهر هذا البحث بالدليل والنقاش القول الراجح فى كافة المسائل  
التي عرض لها مدعما هذا الترجيح بالتعلييل وأقوال أهل العلم .

وأخيرا أسأل الله جلا وعلا أن يجعله عملا خالصا لوجهه الكريم  
كما أسأله جلا وعلا أن يغفر لى ماكان قد وقع منى من خطأ أو نسيان  
أو تقصير ، انه ولى ذلك والقادر عليه وآخر دعوانا ان الحمد لله  
رب العالمين .

## **الفهارس**

- ١ - فهرس الآيات .
- ٢ - فهرس الأحاديث .
- ٣ - فهرس الأعلام المترجم لهم .
- ٤ - فهرس الآثار .
- ٥ - المصادر والمراجع .
- ٦ - فهرس محتويات البحث .

## ١ - فهرس آيات .

الصفحة	رقم الآية	الآية
٣٤٠	٢٣	وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ .....
٥٧٤	٣٣	وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ .....
٦١١	٦٢	إِنْ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا .....
٥٢٨	١٨٠	كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ .....
٢٢٣	١٨٨	وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ .....
٤٥٢	١٩٧	الْحَجَّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ .....
٣٥١	٢٢١	وَلَا تَتَنَكَّحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُوْثِنَ .....
٤٧٣	٢٢٢	وَلَا تَقْرِبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ .....
٤٥٢	٢٢٨	وَالْمُطَلَّقاتِ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ .....
٤٤٢	٢٢٩	الطَّلَاقَ مَرَّتَانٍ فَمَا مَسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ .....
٤٤٢	٢٣٠	فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَتَكَّفَ زَوْجًا غَيْرَهُ ..
٥٢٠	٢٣٣	وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ .....
٣٧٢	٢٣٧	وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ .....
٣٧٢	٢٣٧	فَنَصْفُ مَا فَرَضْتُمْ .....
١١٧	٢٧٥	وَأَحِلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ .....
١٢٣	٢٧٦	يُمَحِّقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ .....
١٢٥	٢٧٩-٢٧٨	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا

### (( سورة آل عمران ))

٢٢٣	٩٢	لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ .....
٦٩	١١٠	كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ .....
١٣٠	١٣٠	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا .....
٥٩	١٤٤	وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ .....
٢٧	١٥٩	وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ .....

### (( سورة النساء ))

٣٠٣	٣	فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ .....
-----	---	--

الآية	رقم الآية	الصفحة
للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون .....	٧	٦٤٩
ولأبويه لكل واحد منهما السدس .....	١١	٦٤٤ ، ٦٤١ ، ٦٤٠
وان كان رجل يورث كلالة .....	١٢	٦٢٧ ، ٦٤٠
ومن يعض الله ورسوله ويتعد حدوده .....	١٤	٦٣٥
فأمسوكهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت .....	١٥	٢١٧
وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الى بعض .....	٢١	٣٧٢
وأن تجمعوا بين الأختين الا ماقد سلف .....	٢٣	٣٤٠
وأحل لكم ماوراء ذلكم .....	٢٤	٣٣١
فانكحوهن باذن أهلهن .....	٢٥	٣٣٥
ولكل جعلنا موالى .....	٣٣	٥٧٧
والذين عقدت أيمانكم فأتوهم نصيبهم .....	٣٣	٥٧
ان الله يامركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها .....	٥٨	١٩٨
فإن تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول .....	٥٩	٧٥
وإذا حييتم بتحيةة فحيوا بأحسن منها .....	٨٦	٢٨٤
ان الذين آمنوا ثم كفروا .....	١٣٧	٦١٥
يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة .....	١٧٦	٦٢٧ ، ٦١٤ ، ٦٤٢

(( سورة المائدة ))

اليوم أحل لكم الطيبات .....	٥	٣٣٥
فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا .....	٦	٤٥١
لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا .....	٤٨	٦٠٨
يا أيها الذين امنوا شهادة بينكم .....	١٠٦	٥٢٨

(( سورة الأنعام ))

ولو نزلنا عليك كتابا فى قرطاس .....	٧	٣٣٣
وقد فصل لكم ما حرم عليكم .....	١١٩	١١٧

(( سورة الأعراف ))

إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده .....	٢٨	٦٥٩
وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون .....	١٣٧	٦٥٩

الصفحة	رقم الآية	الآية
		(( سورة الأنفال ))
٦٤٢	٤١	واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة .....
٦٠٩	٧٣	والذين كفروا بعضهم أولياء بعض .....
٦٣٣	٧٥	وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله .....
		(( سورة التوبة ))
٢٧	٤٠	إلا تنصروه فقد نصره الله .....
٢٧٨	٩١	مأعلى المحسنين من سبيل .....
٦٩	١٠٠	والسابقون الأولون .....
		(( سورة يونس ))
٦٠٩	٣٢	فماذا بعد الحق الا الضلال .....
٤٣٥	٩٩	ولو شاء ربك لآمن من فى الأرض .....
		(( سورة هود ))
٣٢٨	١١٤	إن الحسنات يذهبن السيئات .....
		(( سورة يوسف ))
٥٥٩	٦	كما أتمها على أبويك من قبل إبراهيم وإسحاق .....
٥٥٩	٣٨	واتبعت ملة آبائى إبراهيم وإسحاق ويعقوب .....
		(( سورة الاسراء ))
٣٨٦	٢٣	وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا ...
		(( سورة مريم ))
٦٦١	٥	وإنى خفت الموالى .....
٦٥٦	٦	يرثنى ويرث من آل يعقوب .....
٦٥٣	٦٤	وماكان ربك نسيا .....

الآية	رقم الآية	الصفحة
(( سورة الانبياء ))		
ونضع الموازين القسط ليوم القيامة	٤٧	٤٥٧
أن الأرض يرثها عبادى الصالحون	١٠٥	٦٦٠
(( سورة الحج ))		
ملة أبيكم ابراهيم	٧٨	٥٥٩
(( سورة المؤمنون ))		
اولئك هم الوارثون الذين يرثون	١٠ - ١١	٦٥٩
(( سورة النور ))		
الزاني لاينكح الا زانية أو مشركة	٣	٣٣٧
ولايتأكل أولوا الفضل منكم	٢٢	٢٩
وأنكحوا الايامى منكم والصالحين	٣٢	٣٩٦
(( سورة الفرقان ))		
واتبع سبيل من أناب الي	١٥	٢٩
(( سورة النمل ))		
وورث سليمان داود	١٦	٦٥٦
(( سورة الروم ))		
ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا	٢١	٢٩٦
(( سورة الاحزاب ))		
النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم	٦	٥٧١
لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة	٢١	٣٩٦
وأورثكم أرضهم وديارهم	٢٧	٦٥٩

الصفحة	رقم الآيه	الآيه
٤٦٦	٤٩	يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات .....
٢٨٢	٥٢	لا يحل لك النساء من بعد .....
١٠٨	٥٣	ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده .....
		(( سورة فاطر ))
٦٥٩	٣٢	ثم أورثنا الكتاب .....
		(( سورة الزمر ))
٣١	٣٠	ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا .....
		(( سورة الشورى ))
٢٣٨	٢٥	وهو الذى يقبل التوبه عن عباده .....
٢٣٧	٤٩	يهب لمن يشاء اناشا .....
		(( سورة الزخرف ))
٦٥٩	٧٢	وتلك الجنة التى أورثتموها بما كنتم تعلمون .....
		(( سورة الأحقاف ))
٣١	١٥	حتى اذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنه .....
		(( سورة الرحمن ))
٣١	٤٦	ولمن خاف مقام ربه جنتان .....
٢٨٧	٦٠	هل جزاء الإحسان الا الإحسان .....
		(( سورة الحديد ))
٣٢	١٠	لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح .....
٢٢٣	١٨	إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا ...
		(( سورة المجادلة ))
٢٨٤	٨	إذا جاءوك حيوك بما يحييك به الله .....

الآية	رقم الآية	الصفحة
لاتجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون .....	٢٢	٣٢
(( سورة الحشر ))		
فاعتبروا يا أولى الأبصار .....	٢	
(( سورة الطلاق ))		
فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن .....	٦	٥٢٠
واللائى يعسن من المحيض .....	٤	٤٦٦
(( سورة التحريم ))		
يا أيها النبى لم تحرم ما أحل الله .....	١ - ٢	٤٠١
وصالح المؤمنين .....	٤	٣٢
(( سورة المعارج ))		
والذين هم لفروجهم حافظون .....	٢٩ - ٣٠	٣٠٣
(( سورة الليل ))		
وسيجنبها الأتقى الذى يوئى ماله يتزكى .....	١٧ - ١٨	٣٢
(( سورة الكافرون ))		
لكم دينكم ولى دين .....	٦	٦١٠



## ٢ - فهرس الأحاديث .

الصفحة

الحديث

(( أ ))

٣٨٧	..... ابغض الحلال الى الله الطلاق
٢	..... ابوبكر الصديق خير الناس
٣	..... اتانى جبريل
٣٦	..... اتت امرأة النبی صلى الله عليه وسلم فأمرها أن ترجع
٤١٣	..... اتريدين ان ترجعى الى رفاعة
٤٠٥	..... اتعلم انما كانت الثلاث تجعل على عهد رسول الله
٢٤٣	..... اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم
٢١٥	..... اجتنبوا السبع الموبقات
١٩٨	..... اد الأمانة الى من ائتمنك
٣٧	..... ادعى لى ابا بكر واخاك
٣١٦	..... اذا أتاكم من ترضون خلقه
٦٥٦	..... اذا أطمع الله بنيا طعمة ثم قبضه
٣٦٢	..... اذا جامع احدكم اهله فليصدقها
٤٧٣	..... اذا دخلت فى الدم من الحيضة الثالثة
٢٨٦	..... اذا كانت هبة لذى رحم
٢٠٣	..... اذا مات الانسان انقطع عمله
١٠٢	..... اذا ولدت الأمة ربتها
٢٣	..... ارحم امتى بأمتى ابوبكر
٥٥٩	..... ارموا بنى اسماعيل
٤٥	..... استشار رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا بكر
٦٠٣	..... الإسلام يزيد ولا ينقص
٤٩٢	..... اشبهت خلقى وخلقى
٤٦	..... أشيروا ايها الناس على

١٨٥	..... اصاب نبي الله صلى الله عليه وسلم خصاصه
٧٠	..... اصحابى كالنجوم
٣٥٨	..... اطع أباك
٥٠	..... أعبرها
١٠٤	..... أعتقها ولدها
٣٥٠	..... اعزل عنها ان شئت
٦٤٣	..... اعط ابنتى سعد الثلثين
٦٢٥	..... اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث جدات السدس
٥٩٤	..... اعقلها ولا ترثها
٨١	..... اقتدوا باللذين من بعدى
١١٦	..... اقروا القرآن ولا تأكلوا به
٢٦٥	..... اقروه حتى يأتى صاحبه
٢٤١	..... أكل بنيك قد نحت مثل ما نحت النعمان
٣٩٦	..... آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه
٤٥	..... اما أنك يا أبا بكر أول من يدخل الجنة
٤٦٣	..... اما ما كان لى ولبنى المطلب فهو لكم
٤٠٦	..... اما علمت أن الرجل كان اذا طلق امرأته
٦١	..... امرت أن اقاتل الناس حتى يشهدوا
٣٧	..... امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نتصدق
٦٥٠	..... انا وارث من لا وارث له
٤٨٢	..... انت احق به مالم تنكحى
٤٨٦	..... انت الذى لانكاح لك
٣٥	..... انت صاحبى على الحوض
٤٩٢	..... انت منى وأنا منك
٢٨٣	..... انت ومالك لابيک
٤٣٤	..... انظرى يا ابنة آل قيس
٦٦٠	..... ان العلماء ورثة الانبياء

٣٥٨	..... ان ذلك لن يمنع شيئا
١٦	..... ان روح القدس اخبرنى
٧٢	..... ان الله تعالى اختارنى واختار لى
٥٣٤	..... ان الله عز وجل تصدق عليكم بثلث اموالكم
٥٤٢	..... ان الله قد أعطى كل ذى حق حقه
٤٥	..... ان الله يكره ان يخطأ ابوبكر
٣٤	..... ان أمن أمن الناس على فى صحبتته وماله
٥١	..... ان رجلا اتى النبى صلى الله عليه وسلم
٥٣٤	..... ان رجلا اعتق ستة مملوكين
٣٣١	..... ان رجلا جاء الى النبى صلى الله عليه وسلم
٥٢٩	..... ان الرجل ليعمل والمرأه
٣١٨	..... ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج
٦١٤	..... ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل مال عبد الله
٥٠٢	..... ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين ابيه وامه
٦٥٣	..... ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب الى قباء
٤٠٠	..... ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان له امة يطؤها
٣٥٠	..... ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره كراة الأرض
٦٥٢	..... ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مولى من لامولى له
١٤٣	..... ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان
٦٠٦	..... ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر قالوا
١٣	..... ان النبى صلى الله عليه وسلم اذا برز سمع
٣٦	..... ان النبى صلى الله عليه وسلم بعثه على جيش
٦٢٥	..... ان النبى صلى الله عليه وسلم جعل للجده السدس
٣٩٥	..... ان النبى صلى الله عليه وسلم حرم ماريه
٣٩٥	..... ان النبى صلى الله عليه وسلم حلف
٤٢٣	..... ان النبى صلى الله عليه وسلم رد على ابى العاص

٥٨٦	..... ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن قوم
٣٧	..... ان النبي صلى الله عليه وسلم شهد أحدا
١٥٨	..... ان النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر
٢١٨	..... ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ يوما الهالك التكاثر
٦٢٥	..... ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى للجدتين
١٤٤	..... ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان تباع الشاة
٥٧٦	..... انما الولاء لمن أعتق
٢٤٤	..... الا سويت بينهم
٦٥٢	..... الله ورسوله مولى من لامولى له
٤٣٢	..... أيلعب بكتاب الله
٥٥٢	..... ايما أمرى مسلم اعتق
٢٥٧	..... اينقص الرطب اذا ييس

## (( ب ))

٩٦	..... باع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا بدنيه
٢٢٧	..... بخ ذلك مال رابع

## (( ت ))

٣٢٦	..... التائب من الذنب كمن لا ذنب له
٦٣٨	..... تحوز المرأة ثلاثة مواريث
٤٥٦	..... تدع الصلاة أيام اقراءتها
٣٠١	..... تزوجوا الودودود الولود
٢١٠	..... تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب
٣٢٦	..... التوبة تغسل الحوبه

## (( ث ))

٣٢٠	..... الثيب احق بنفسها
-----	------------------------

## (( ج ))

٦٣٨ جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراث ابن الملائكة لأمه .....

## (( ح ))

٣٠٠ حجوا تستغنوا وسافروا تصحوا .....

## (( خ ))

٤٩٢ الخالة بمنزلة الأم .....

٦٥٢ الخال وارث من لا وارث له .....

٥٢١ خذى من ماله بالمعروف ما يكفيك .....

٣٥ خصال الخير ثلاثمائة وستون خصلة .....

٦٣ خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم .....

٧١ خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم .....

## (( د ))

٦٣١ دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا مريض .....

١٢٦ درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم .....

٤٥٦ دعى الصلاة أيام اقراءك .....

١٥٣ دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر الى يهود يعملونها .....

## (( ذ ))

٣٥٢ ذلك الواد الخفى .....

٣٥٠ ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم .....

١٢٧ الذهب بالذهب والفضة بالفضة .....

## (( ر ))

٥٥ رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أمشى .....

٨٢ رضيت لأمتى ما رضى لها ابن ام عبيد .....

## (( ز ))

٣٢٧	..... الزانى المجلود لاينكح الا مثله
٤٧١	..... الزوج احق برجعته
٣١١	..... زوج الرسول صلى الله عليه وسلم ابنته للعاص
٣١١	..... زوج الرسول صلى الله عليه وسلم ابنتيه عثمان بن عفان
٣١٢	..... زوج الرسول صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش
٣١٢	..... زوج الرسول صلى الله عليه وسلم فاطمه بنت قيس

## (( ص ))

٤٣٣	..... صدق ليس لك نفقه واعتدى
٢٢٤	..... الصدقه على المسكين صدقه وعلى ذى الرحم

## (( ط ))

٤٥٣	..... طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان
-----	---

## (( ع ))

٢٢١	..... العائد فى هبته كالكلب يلقى
٥٣٦	..... عادنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مرضى
١٩٨	..... العارية مؤداة والمنحة مردوده
١٥٣	..... عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل خيبر على الشطر
٣١٠	..... العرب بعضهم اكفاء بعض
١٩٧	..... على اليد ما أخذت حتى تؤديه
٧٦	..... عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين

## (( ف ))

٢٤١	..... فأشهد على هذا غيرى
٤٢٢	..... فانما تلك واحدة فارجعها
٧٤	..... فرب حامل فقه الى من هو افقه منه
٢٤٣	..... فلا تشهدى اذا فانى لا أشهد على جور
٤٣٥	..... فهو ما أردت

## (( ق ))

٢٤٩	..... قاربوا بين اولادكم
٤٨٨	..... قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ليس له
٣١٤	..... قريش بعضهم لبعض
٦٣٩	..... قد وجب اجرک ورجعت اليك الجارية

## (( ك ))

٤٠٥	..... كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
٣٥٢	..... كذبت يهود لو اراد الله أن يخلقه ما استطعت أن تصرفه
١٧	..... كل جسد نبت من سحت فالنار اولى به
٥٧٠	..... كل حلف فى الجاهلية أو عقد فى الاسلام
٦٠٢	..... كل قسم فى الجاهلية فهو على ما قسم
٣٤	..... كنت جالسا عند النبی صلى الله عليه وسلم اذ
١٨٤	..... كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ طسم
٩٧	..... كنا نبیع سرارینا ، امهات الأولاد والنبي صلى الله عليه وسلم
١٦٧	..... كنا نحاقل الأرض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
١٦٢	..... كنا نخابر اربعين سنة حتى حدثنا ابارافع ان رسول الله
١٦٥	..... كنا نخابر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنصيب
٣٥٦	..... كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
١٦٥	..... كنا فى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم نأخذ الأرض بالثلث
٤٢٢	..... كيف طلقتها؟

## (( ل ))

١٢٦	..... لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا
٢٠	..... لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذته قريش
٣٦٠	..... لك فى جماع زوجتك أجر
٣٥٧	..... لم تفعل ذلك
٢٧٢	..... لما تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أم سلمه

٣٥٧	لو كان ذلك ضارا لضر فارس والروم .....
١٩٦	ليس على المستعير غير المغل ضمان .....
٢٨٩	ليس لنا مثل سوء العائد في هبته .....
٤٣٣	ليس لها نفقه وعليها العدة .....

## (( م ))

٤٣٥	ما أردت بها ؟ .....
٥٢٩	ما حق امرىء مسلم يبيت ليلتين .....
١٥	ما طلعت الشمس ولا غربت على أحد افضل .....
٤٩	ما قبض الله نبيا الا في الموضع .....
٥٣	ما كلمت احدا في الاسلام الا ابا علي .....
٣٨	ما لأحد يد عندنا الا وقد كافيناه .....
٤٣٥	مالك ولا بنة ال قيس .....
١٨	مانفعني مال قط ، مانفعني مال ابي بكر .....
٤٠٢	من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد .....
٤٨٨	من أحق الناس بحسن صحابتي .....
١١٧	ما أخذ على القرآن أجرا .....
١٨٨	من استأجر اجيرا فليعلمه اجره .....
٦٠٢	من اسلم على شيء فهو له .....
٣٥	من اصبح منكم اليوم صائما .....
٢٨٨	من اصطنع اليكم معروفا فكافئوه .....
٣٣	من انفق من شيء من الاشياء .....
١٢	مثل المجلس الصالح .....
٤٨	مروا ابا بكر فليصل بالناس .....
٤٥٨	مروه فليرجعها .....
٥٠٣	مروا الصبي بالصلاة اذا بلغ سبع سنين .....
٦٣٨	من ترك مالا فلورثته .....



٩٩	..... من صاحب تركة الحباب
٤٣٨	..... من طلق للبدعة واحدة او شنتين
١٦٠	..... من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد
٥٩٣	..... من قتل قتيلا فانه لا يرثه
٤٤	..... من قتل قتيلا له عليه بينه
١٦٥ - ١٦٤	..... من كانت له ارض فليزرعها
٧٣	..... من كتم علما الجمه الله بلجام من النار
٣٧٠	..... من كشف خمار امرأة ونظر اليها
٢٨٥	..... من وهب هبة فهو احق بها
٢٧٤ - ٢٧٣	..... من وهب هبة لذى رحم فهي
٢٨٣	..... من لعب بالنردشير
٥٦٨	..... الميراث للعصبه

## (( ن ))

٧١	..... النجوم آمنه للسماء فاذا جاء أمتى
٣٤٣	..... نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تنكح المرأة على قرابتها
٣٤٣	..... نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تزوج المرأة على قرابتها
٣٥٥	..... نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعزل عن الحرية الاباذنها
١٣٢	..... نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالورق دينا
١٥٢	..... نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخابره
١٦٥	..... نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤخذ للارض اجر
١٦٧	..... نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء الأرض
١٧٨	..... نهى عن عسيب الفحل
٣٤٠	..... نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تزوج المرأة على العمه
١٠٥	..... نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع امهات الأولاد وقال

## (( ه ))

٤٠٥	..... هات من هناتك ، الم يكن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله
-----	--

٥١٠	..... هذا ابوك وهذه امك فخذ بيد ايهما شئت
٣٧	..... هذان سيدا كهول أهل الجنة
٥٧٨	..... هو احق به محياه ومماته
٦٥١	..... هل تعلمون له نسبا فيكم

## (( و ))

٣٨٨	..... الوالد أوسط ابواب الجنة
٣٨٩	..... الوالدة اوسط ابواب الجنة
٢٨٥	..... الواهب احق بهبته مالم يشب منها
٥٦٧	..... الولاء لحمه كلحمه النسب

## (( لا ))

١٣٤	..... لاتبيعوا الذهب بالذهب الا مثلاً
٢٧٣	..... لاتجوز الهبة الا مقبوضه
٥٠	..... لاتعجل . فان ابابكر اعلم قريش بأنسابها
٥٤١	..... لاتجوز الوصية لو ارث الا أن يجيز الورثه
٣٢٩	..... لاتنكحها
٤٨١	..... لاتوله والدته عن ولدها
٤٥٥	..... لاتوطأ حامل حتى تضع
٤٣٣	..... لا الثلث والثلث كثير
٢١٥	..... لاحبس بعد سورة النساء
٤٣٠	..... لا حتى يذوق الآخر من عسيلتها ماذاق الأول
١٣٦	..... لا ربا فيما كان يدا بيد
٨	..... لا ضمان على مؤتمن
٣٩٠	..... لا طاعة لمخلوق فى معصية الله عز وجل
٣٥٠	..... لا عليكم أن لاتفعلوا ، ماكتب الله خلق
٤٣٣	..... لانورث ماتركنا صدقه
٥٤١	..... لاوصية لو ارث الا أن يجيز الورثه
٣٤٠	..... لايجمع بين المرأة وعمتها

الصفحة	الحديث
٣٣٣	لايحرم الحرام الحلال .....
٢٨١	لايحل للرجل أن يعطى العطية فيرجع فيها .....
٣٣٧	لايدخل الجنة ديوث .....
٥٩٨، ٥٩٥	لايتوارث اهل ملتين والمرأة .....
٦٠٠	لايتوارث اهل ملتين .....
٥٩٤	لايرث القاتل شيئا .....
٥٩٤	لايرث قاتل من دية من قتل .....
٥٩٧-٦٠٠	لايرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم .....
٦٠١	لايرث المسلم النصراني .....
٤٨	لاينبغي لقوم فيهم ابوبكر ان يتقدمهم غيره .....

## (( ي ))

٢٨	ياأبا بكر ماظنك باثنين الله ثالثهما .....
٥٢	ياابن الخطاب انى رسول الله .....
٤٣٦	ياابن عمر ما هكذا امرك الله .....
٤٧	يوم القوم اقروهم لكتاب الله .....
٣٨	ياجبريل أخبرنى بفضائل عمر فى السماء .....
٣٨٥	ياعبدالله بن عمر طلق امرأتك .....
٣٠١	ياعكاف هل لك من زوجة .....
٢٩٩	يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة .....
١٦٧	يمنح احدكم خير له من أن يأخذ عليها .....

## ٤ - فهرس الأئصار .

الصفحة

(( أ ))

٦٤	..... اباح عثمان التقاط ضوال الأبل
٢٩٦	..... ابتغوا الغنى فى النكاح
٣٨	..... ابوبكر سيدنا وخيرنا
٤٠٠	..... اتى ابن عباس رجل
٤٥٩	..... اتدرون ما الاقراء
٢٧٠	..... اتفق ابوبكر وعمر
١٩	..... اخبرونى من اشجع الناس
٥٥٠	..... اذا أعتق فى مرضه
٥٥٠	..... اذا أوصى باشياء أو قال
٣٩٦	..... اذا حرم الرجل امرأته فهى يمين
٤٠٢	..... اذا حرم الرجل امرأته فليس بشيء
٥٤٨	..... اذا كانت عتاقه ووصيه
٥٥١	..... اذا كانت وصيه وعتاقه
٦١٥	..... اذا مات المرتد
١٣١	..... اربعة عشر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
٩٤	..... استشارنى عمر فى بيع امهات الأولاد
٦٣٢	..... استشهد سالم مولى ابى حذيفه
١٩٩	..... استودعت مالا
١٩	..... اسلم ابوبكر وله اربعون الف درهم
١٩	..... اسلم ابوبكر يوم اسلم
٣٠٦	..... اشترانى عمر بن الخطاب
١٢٠	..... اشترها ولاتبعها
٢٠٩	..... اصاب عمر ارضا بخيبر
٢٩٦	..... اطيعوا الله فيما امركم به
١٥٣	..... ال ابى بكر وآل عمر
٣٦٩	..... الافضاء الجماع ولكن الله يكنى

## الصفحة

٤٤٨	الاقتراء الحفيض عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.....
٤٤٨	الأكابر من اصحاب رسول الله يقولون .....
٣٩	آلا ان افضل هذه الأمة .....
٣٩	آلا ان خير هذه الأمة .....
٥٨٢	أمرنى ابوبكر رضى الله عنه .....
٢٤	أن تؤمروا ابابكر .....
٥٨٧	أمرنى عمر رضى الله عنه .....
١٩٣	أن ابابكر أتى فى وديعة .....
٦	أن ابابكر أجد عشرة انتهى .....
٥١٢	أن ابابكر اوصى بالخمس .....
٥٢٦	أن ابابكر حين حضرته الوفاة .....
٤٤٨	أن ابابكر الصديق كان يرى أن المراد .....
١٣٩	أن ابابكر الصديق كره بيع اللحم .....
٢٣٨	أن ابابكر الصديق نحل عائشه .....
٥٢٦	ان ابابكر قال ، اذا انا مت .....
٥٥٤	ان ابابكر قال الجد أب .....
٥٣٢	ان ابابكر قال : ان الله تصدق عليكم .....
٦٥٥	ان ابابكر قال لفاطمه .....
٤٨١	ان ابابكر قضى لعاصم بن عمر .....
١٩٣	ان ابابكر قضى فى وديعة .....
٢١	ان ابابكر كان أوأها .....
١٩٣	ان ابابكر كان لا يضمن .....
٥٤٨	ان ابابكر كان يبدأ بالعتاقة .....
٨٩	ان ابابكر كان يبيع امهات الاولاد .....
٢٤	ان ابابكر لما مات .....
٣٤٨	ان ابابكر وعمر كان يكرهان العزل .....
٣٣٩	ان ابابكر وعمر وعثمان كانوا يكرهون الجمع بين القرابه .....

## الصفحة

٤٦٥	..... ان ابابكر وعمر وعثمان وعلياً قالوا
٥٦٤	..... ان ابابكر وعمر وعلى وابن مسعود
٥٤٠	..... ان ابابكر وعلياً اوصيا بالخمس
٤١٩	..... ان أبا الصهباء سأل ابن عباس
٤٣٦	..... ان ابن عمر طلق امرأته
٢٠٨	..... ان احب اموالى الى بير حاء
١٦٩	..... انا أعلم بذلك منه ، انما سمع
٧٧٤	..... ان امرأة جاءت هى وزوجها
٥٨٥	..... ان أم كلثوم بنت على
٧٢	..... ان الله عز وجل نظر
٦٥	..... أن ثابت بن الدحداح
١٣٩	..... ان جـزورا على عهد ابى بكر
٣٤٧	..... ان الحسن بن الحسن بن على
٣٧٤	..... ان رجلا اختلى بامرأه
٣٢٦	..... ان رجلا جاء الى على
٣٢٣	..... ان رجلا فجر بامرأة
٥٨٩	..... ان سعد بن عبادہ قسم ماله
٣١	..... ان السورة كلها نزلت
٣٤٧	..... ان عبد الله بن جعفر جمع بين
٥٣٠	..... ان عبد الله بن عمر كان وصيا
٢١٢	..... ان عبد الله بن زيـد
١٦٠	..... ان عمر بن الخطاب اجلى اليهود
١٠٨	..... ان عمر اعتق امهات الأولاد
٤٨١	..... ان عمر بن الخطاب حين خاصم
٤٩٦	..... ان عمر رضى الله عنه طلق أم عاصم
٤٨٠	..... ان عمر بن الخطاب طلق أم عاصم
٤٤٥	..... ان عمر بن الخطاب كتب
٦٢١	..... ان عمر بن عبد العزيز كتب فى الحملاء

## الصفحة

٣٣٣	..... ان عمر ضرب رجلا وامرأه
٦٠٣	..... ان عمر قضى ان من أسلم على ميراث
٣٦٠	..... ان عمر كان لايعزل
٦١٥	..... ان عليا أتى اليه بالمستورد
٥٩	..... أن فاطمة ارسلت الى ابي بكر
٥٢٥	..... ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت
٦٥٦	..... ان فاطمة جاءت الى ابي بكر
	..... ان فاطمة قالت لأبي بكر
٦٥٥	..... ان فاطمة والعباس عليهما السلام
٥٨٤	..... ان قتلى اليمامة وصفين
٥٠	..... انما أخذت النسب
٥٣٧	..... انما كانوا يوصون بالخمس
١١٨	..... ان المصاحف كانت تباع
٦٠٣	..... ان معاذاً أتى بميراث يهودى
٥٩	..... ان النبى صلى الله عليه وسلم مات وابوبكر
٣١	..... ان هذه الآيه نزلت
١٦	..... انه لما بويج

## (( ب ))

١٠٩	..... بعث على الى شريح ان اقضوا كما كنتم
٦١٢	..... بعثنى ابوبكر عند رجوعه الى اهل الرده
٨٩	..... بعنا امهات الأولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
٢١٣	..... بلغنى ان ثمانين صحابيا من الانصار تصدقوا
٣٢٣	..... بينما ابوبكر فى المسجد

## (( ت ))

٣٢١	..... تزوج قدامة بن مظعون ابنة الزبير
٣١٨	..... تزوجنى رسول الله صلى الله عليه وسلم لست سنين
٢٣٤	..... تصدق الزبير بدوره

## الصفحة

- ٢٣٥ ..... تصدق عثمان بماله الذى بخيبر
- ٢١٣ ، ٢٣٥ ..... تصدق عمر بن الخطاب رضى الله عنه

(( ث ))

- ٢٥ ..... ثلاثة من قريش اصبح قريش وجوها

(( ج ))

- ٦٢٣ ، ٦ ..... جاءت الجدات الى ابى بكر
- ٦٢٣ ..... جاءت جدات الى ابى بكر فاعطى الميراث أم الأم
- ٢٢ ..... جاء الحسن بن على الى ابى بكر وهو على المنبر
- ٣٢٢ ..... جاء رجل الى ابى بكر
- ٦٥٦ ..... جاءت فاطمة الى ابى بكر تطلب ميراثها
- ٢٢١ ..... جاء محمد صلى الله عليه وسلم باطلاق الحبس
- ٢١٩، ٦٠٦ ..... جاء محمد صلى الله عليه وسلم بمنع الحبس

(( ح ))

- ٢١١ ..... حبس مادامت السماوات والأرض
- ٣٢ ..... حدثت أن أبا قحافة سب النبى صلى الله عليه وسلم
- ٤٧٦ ..... حضرت أبابكر الصديق رضى الله عنه فقال له رجل
- ٢٩ ..... حلف ابوبكر الا ينفق على مسطح ابدا

(( خ ))

- ٤٨٤ ..... خاضعت امرأة عمر الى ابى بكر
- ٤٨٠ ..... خاصم عمر أم عاصم فى عاصم
- ١٣ ..... خرج ابوبكر يريد النبى صلى الله عليه وسلم
- ١٣٠ ..... خرجت بخلخالين لأبيعهما
- ٤٤ ..... خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين

(( د ))

- ٦٢ ..... دخل عبد الله بن عمر على ابيه حين احتضر



## الصفحة

## (( د ))

- ٤ ..... ذاك امرؤ سماه الله صديقا
- ٦٤١ ..... ذكر لنا أن ابابكر الصديق

## (( ر ))

- ٥١ ..... رأيت في المنام كأن ثلاثة اقمار
- ١٨٢ ..... روى عن ابى بكر وعمر وأبى موسى انهم استأجروا
- ٢٤٥ ..... روى عن عبدالرحمن بن عوف أنه فضل بعض بنييه
- ٢٤٥ ..... روى عن عمر انه فضل عاصم بهبه

## (( ز ))

- ٣٢١ ..... زوج على ابنته ام كلثوم وهى صغيره

## (( س ))

- ٣٣٤ ..... سئل ابن عباس عن نكاح الزانيه
- ٢٣٦ ..... سئل ابن مسعود عن الرجل يزنى بالمرأة
- ٣٢٢ ..... سئل أبوبكر عن رجل زنى بامرأة
- ١١٨ ..... سئل الشعبي عن بيع المصاحف
- ٥٤٤ ..... سئل يحيى بن سعيد عن رجل يوصى
- ٣٥٤ ..... سبحان الله يكون نطفة
- ١٠١ ..... سمعت عليا

## (( ض ))

- ٣٦٠ ..... ضرب عمر على العزل بعض بنييه

## (( ط ))

- ٦١ ..... طلب عمر بن الخطاب من ابى بكر أن يأمر بجمع القرآن

## الصفحة

- ٤٨١ ..... طلق عمر بن الخطاب امرأته الانصاريه  
 ٤٢٨ ..... طلق عويمر زوجته ثلاثا

## (( ع ))

- ٢٨ ..... عاتب الله المسلمين كلهم فى رسول الله  
 ٥٥١ ..... عن محمد بن سيرين انه كان يقول

## (( غ ))

- ٥١١ ..... غزا ابى نحو البحرين فقتل

## (( ق ))

- ٢٦٧ ..... قال ابوبكر : رأيت فى الكلالة رأيا  
 ٤٩٧ ..... قضى أبوبكر الصديق على عمر بن الخطاب  
 ٥٥٦ ..... قضى أبوبكر فى الأكدرية  
 ٥٥٦ ..... قضى أبوبكر فى أم وأخت وجد  
 ٣٦٤ ..... قضى الخلفاء الراشدون  
 ٥٤ ..... قلت لأبى أى الناس خير  
 ١٠ ..... قيل لأبى بكر فى مجمع عن أصحاب رسول الله

## (( ك ))

- ١٢٩ ..... كتب ابوبكر الصديق الى امراء  
 ٦٢٠ ..... كتب عمر الى شريح ان لا يورث  
 ٥٦ ..... كان ابوبكر اذا ورد عليه الخصم  
 ٥٠ ..... كان ابوبكر أغير هذه الأمة بعد النبى صلى الله عليه وسلم  
 ١٢ ..... كان ابوبكر خدنا  
 ٢٥ ..... كان أبوبكر خيرا كله  
 ١٥٢ ..... كان ابوبكر الصديق رضى الله عنه يعطى

## الصفحة

٢٤	كان ابوبكر ربما يسقط الخطام من يده .....
٥٥٥	كان ابوبكر رضى الله عنه يقول الجد .....
٤٧	كان ابوبكر من النبى صلى الله عليه وسلم مكان الوزير ...
٢٢	كان ابوبكر يسمى الأواه لرأفته .....
١٢٠	كان ابن عمر يمر بأصحاب المصاحف .....
٥٦٧	كانت بنت حمزة .....
٣٦٥	كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون اذا أرحى ...
١١٣	كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرهون بيع .....
٣٣٩	كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرهون الجمع ....
١١٣	كان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يشددون .....
٣٩	كان أعبد هذه الأمة .....
٥٦٩	كان الرجل يعاقد الرجل .....
٥٧١	كان الرجل يعاقد الرجل فى الجاهليه .....
٥٦٦	كان سالم مولى .....
٣٨٢	كانت عاتكة بنت زيد .....
٤٩٦	كانت عند عمر بن الخطاب .....
١٧	كان لابی بكر غلام يخرج له .....
٥٥٥	كان من رأى ابى بكر وعمر .....
٥٧٠	كان المهاجرون لما قدموا المدينة .....
٥٣٦	كانوا يقولون الذى يوصى بالخمس .....
١٤٢	كل من ادركته ينهون عن بيع اللحم .....
٤٤	كنت أدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم .....
١٧٦	كنت فى الغزوة التى بعث بها .....
٩٩	كنت للحباب بن عمرو ولى .....
٣٩	كنا فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم لانعدل .....
٢٥	كنا مع ابى بكر رضى الله عنه فدعا .....
٥٤	كنا نخير بين الناس .....

## الصفحة

٥٤	..... كنا نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم حي
٦١	..... كيف تقاتل الناس

## (( ل ))

٥٣٢	..... لأن أوصى بالخمس
١٧	..... لم أعلم أحدا استقاء من طعام أكله
٥	..... لما أسرى بالنبي صلى الله عليه وسلم الى المسجد الأقصى
٥٩٦	..... لما توفي أبوبكر أخذ حليفه
٤٢	..... لما توفي رسول الله واستخلف أبوبكر
٤٨	..... لما قبض رسول الله اختلفوا في دفنه
٥٣	..... لما نزلت ﴿ ان الله وملائكته يصلون ﴾
٦١٩	..... لم يكن أبوبكر وعمر
٥٧	..... لم يكن أحد أهيب لما يعلم
٢١٣	..... لم يكن احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
٦٣٢	..... لم يكن احد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يرد <sup>كر</sup> .....
٥٣٦	..... لم يكن احد منا يبلغ في وصيته الثلث
٥١٢	..... لو بلغ هذا الصبي لخيرته
١١٩	..... لوددت أن الأيدي تقطع في بيع المصاحف
٣٩	..... لوددت أنى شعره في صدر أبي بكر
٣٦	..... لو علمت أن أحدا من ولدى
٤١	..... لولا أبوبكر الصديق لذهب الاسلام
٢١٧	..... لولا أنى ذكرت صدقتى
٣٨	..... لو وزن ايمان ابى بكر بايمان أهل الأرض

## (( م ))

٤٥٩	..... ما أدركنا أحدا عن فقهاءنا
٢٦٦	..... ما بال أحدكم ينحل ولده
١٦١	..... ما بالمدينة اهل بيت هجرة الا يزرعون

## الصفحة

٥٦٨	..... مات رجل على عهد رسول الله
٦٠٤	..... ما رأيت قضاء أحسن
٢٠٦	..... ما من أحد من أصحاب رسول الله إلا وقد أوقف
٤٠	..... ما ولد لآدم في ذريته
٥٤٧	..... مضت السنة أن يبدأ بالعتاقه
٤٢٥	..... مكثت عشرين سنة
٤٩	..... من فضل أبي بكر أنه لم يشك في الله ساعة
٣٩١	..... من قال لامرأته هي على حرام
٦٢٧	..... من مات وليس له ولد
٢٧٧	..... من نحل نحلة فلم يحزها

## (( ن ))

٣٢، ٣١، ٣٠	..... نزلت في أبي بكر
٢٧	..... نزلت في أبي بكر وعمر
١٦	..... نزل فينا ابوبكر ثلاث سنين
١٨٦	..... نشأت يتيما وهاجرت مسكينا

## (( ه ))

٣٢٦	..... هما زانبيان ليجعل بينه وبينها البحر
-----	---

## (( و ))

١٠	..... والله لقد ترك ابوبكر شرب الخمر
٢٨	..... والله لقد عاب الله عز وجل اهل الارض
١٠	..... والله ما قال ابوبكر شعرا قط
٢٠٣	..... وتصدق ابوبكر رضي الله عنه بداره
٥٣٨	..... وددت أن الناس غفوا من الثلث
١٠	..... وقد لبثت في الجاهلية كذا وكذا سنة

الصفحة

٥٨٦	..... وقع الطاعون بالشام عام عمواس
٩٥	..... ولد الأم بمنزلتها

(( لا ))

٤٢	..... لا أفرق بين شيء جمعه الله
٢٧٤	..... لاتجوز الهبة الا مقبوضة
٢٢١	..... لاحبس عن فرائض الله
٣٢٥	..... لا يزالان زانبيان ما اجتمعا

(( ي ))

٣٠	..... ياأبا بكر آمنت وصدقت محمدا
٢٧٩	..... بابنيه أنى نحلتهك نحلا
٥٥٠	..... يبدأ بعقاق العبد قبل الوصايا
٥٤٨	..... يبدأ بالعقاقه
٥٤٨	..... يبدأ بالعقاق وان اتى ذلك على الثلث

## ٣ - فهرس الأعلام المترجم لهم .

الصفحة

(( أ ))

٤١	ابراهيم بن على الشيرازى .....
٢٢	ابراهيم النخعى .....
٦٥٢	أبوامامة سهل بن حنيف .....
٢٠٤	أبوبكر بن مسعود الكاسانى .....
٤٨٦	أبوسلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى .....
٤٣٣	ابوعمر بن حفص بن المغيرة .....
٥٧	ابن بن كعب .....
١٠٦	أحمد بن الحسين بن على ( البيهقى ) .....
٦٤٦	أحمد بن طلحة بن جعفر ( المعتضد بالله ) .....
٦٦	أحمد بن على الجصاص ( الرازى ) .....
٤١٨	أحمد بن على بن شعيب .....
١٠٢	أحمد بن على بن محمد الكنانى العسقلانى ( ابن حجر ) .....
٤١٧	أحمد بن عمر بن سريج .....
١١٦	أحمد بن محمد بن سلامه الأزدي ( الطحاوى ) .....
٣٣٩	أحمد بن محمد بن هارون الخلال .....
١٣١	أسامة بن زيد .....
٤٠٩	اسحاق بن ابراهيم بن مخلد بن بنى حنظلة .....
٣٤٢	اسحاق بن طلحة بن عبدالله بن عثمان .....
١٦	أسعد بن زرارہ .....
١٣٠	أسلم مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم .....
٥٧٣	أسماء بنت أبى بكر الصديق .....
٥٢٥	أسماء بنت عميس .....
١٦٧	أسيد بن ظهير .....
٣٠٦	الأشعث بن قيس الكندى .....
٥٢٥	أم جعفر بنت محمد بن جعفر .....

## الصفحة

٢	..... أم الخير بنت صخر
٣٠٧	..... أم فروة بنت أبي قحافة
٥٧٣	..... أم كلثوم بنت أبي بكر
٧٣	..... أم كلثوم بنت علي
٢٣	..... أنس بن مالك
١٦	..... أنيسة بنت حبيب
٤٢١	..... أوس بن عبد الله الربيعي
٥٨٣	..... اياس بن معاوية المزني

## (( ب ))

١٣٢	..... البراء بن عازب
٤١٤	..... بريرة مولاة عائشه
٢٤٦	..... بشير بن سعد بن ثعلبه
١٨٥	..... بقية بن الوليد
٣١٢	..... بلال بن رباح الحبشي

## (( ت ))

٥٧٨	..... تعيم بن أوس بن خارج
-----	---------------------------

## (( ج ))

١٥	..... جابر بن عبد الله بن حرام
٣٦	..... جبير بن مطعم القرشي
٣٥٢	..... جذامه بنت وهب الأسدي
٤٨٠	..... جميله بنت عاصم بن أبي الأفلح
٣٠١	..... جندب بن جنادة

## (( ح ))

٤٤	..... الحارث بن ربيعة الأنصاري
----	--------------------------------



## الصفحة:

٩٩	..... الحباب بن عمرو الأنصاري
٥٧٣	..... حبيب بن خارج بن زيد
٢٢٧	..... حسان بن ثابت
٣٤٣	..... الحسن بن الحسن بن علي
٢٢	..... الحسن بن علي
٥	..... الحسن بن يسار البصري
١٨٦	..... حسين بن قيس الواسطي
٤٠٠	..... حفص بن عمر بن الخطاب
١٥٤	..... حنظله بن قيس الزرقى

## (( خ ))

٥٨٢	..... خارج بن زيد
٥٣٢	..... خالد بن معدان الكلاعي
٤٣٤	..... خالد بن الوليد
١٢٨	..... خليل بن اسحاق

## (( ر ))

١٥٤	..... رافع بن خديج
١٩٤	..... ربيعة بن فروخ التميمي
٤٢٩	..... رفاعة بن سموأل
٤٣١	..... رفاعة بن وهب بن عتيك
١٠	..... رفيع بن مهران
٤١٩	..... ركانه بن عبديزيد

## (( ز ))

٢٣٤	..... الزبير بن العوام
٣٦٤	..... زرار بن أوفى العامري

## الصفحة

٢٠٧	..... زفر بن الهذيل
٢٤	..... زيد بن أرقم
٣٠٦	..... زيد بن أسلم العدوي
٥٧	..... زيد بن ثابت
٣١٢	..... زيد بن حارثه
٢٠٨	..... زيد بن سهل بن الأسود
٣١٢	..... زينب بنت جحش
٣١١	..... زينب بنت محمد

## (( س ))

٢٨٥	..... سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب
٩٦	..... سرق بن أسد الجهني
٦٤٢	..... سعد بن الربيع
٢٥٣	..... سعد بن عباد بن دليم
٤٣	..... سعد بن مالك
٣٠	..... سعد بن مالك بن سنان
٤٧	..... سعيد بن المسيب
٣٠	..... سعيد بن زيد القرشي
٢٥	..... سعيد بن يوسف الرحبي
١٤١	..... سفيان بن سعيد بن مسروق
٢٨	..... سفيان بن عيينه الهلالي
٩٨	..... سلامه بنت معقل الخزاعية
٤٢٤	..... سليمان بن الأشعث بن بشير
٣٥	..... سليمان بن يسار
١٤٤	..... سمره بن جندب بن هلال الغزاري
٤٦	..... سهل بن سعد بن مالك

## الصفحة

## (( ش ))

٤٦٧	..... شريك بن عبد الله النخعي
٤٣٧	..... شعيب بن زريق
٥٧٣	..... شعيب بن طلحه

## (( ص ))

٣٦٧	..... صالح بن احمد بن حنبل
٥٢٠	..... صخر بن حرب بن أمية
٣٤٩	..... صدى بن عجلان الباهلي ( أبوامامه )
٤٠٥	..... ضهيب البكري

## (( ض ))

٣٩١	..... الضحاك بن مزاحم الهلالي
-----	-------------------------------

## (( ط ))

٢٤١	..... طاووس بن كيسان الخولاني
-----	-------------------------------

## (( ظ ))

٦٠٣	..... ظالم بن عمرو الدؤلي ( أبوالأسود )
-----	---

## (( ع ))

٣	..... عائشه بنت ابي بكر
٣٨٢	..... عاتكه بنت زيد بن عمر
٢٤٤	..... عاصم بن عمر بن الخطاب
١١٤	..... عامر بن شراحيل الشعبي
٢٦	..... عامر بن عبد الله القرشي
٤٠٩	..... عامر بن عبد الله بن مسعود الهذلي

## الصفحة

٦٥٥	..... العباس بن عبد المطلب
٦٤٦	..... عبد الحميد بن عبد العزيز البصرى ( القاضى ابو حازم )
١٣٥	..... عباده بن الصامت
١١	..... عبد الرحمن بن ابى بكر السيوطى
٥٧٢	..... عبد الرحمن بن ابى بكر الصديق
٤٩٧	..... عبد الرحمن بن أبى الزناد
٢٢	..... عبد الرحمن الأصبهانى
١٢٩	..... عبد الرحمن بن ثابت
٤٢٩	..... عبد الرحمن بن الزبير
١٠٨	..... عبد الرحمن بن زياد الافريقى
٦٢٣	..... عبد الرحمن بن سهل بن زيد
١١٦	..... عبد الرحمن بن شبل الانصارى
١٨	..... عبد الرحمن بن صخر السدوسى ( ابوهريره )
٥٧٩	..... عبد الرحمن بن عمر بن عبد الله النصرى
٣٤١	..... عبد الرحمن بن عمرو الازاعى
٢٩	..... عبد الرحمن بن عوف
١٣٧	..... عبد الرحمن بن مطعم
٦٢٥	..... عبد الرحمن بن يزيد
٣٨٦	..... عبد العزيز بن عبد السلام
٥٨٧	..... عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز
٤٠٧	..... عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى
٤	..... عبد الله بن ابى سلول
٩٣	..... عبد الله بن أحمد ( ابن قدامه )
٣٤٧	..... عبد الله بن جعفر بن أبى طالب
٥٣٦	..... عبد الله بن حبيب بن ربيعته
٧	..... عبد الله بن الدغنه
١٤٢	..... عبد الله بن ذكوان

## الصفحة

٩٠	عبدالله بن الزبير .....
٢١٢	عبدالله بن زيد .....
٣١٩	عبدالله بن شبرمه .....
٥٦٧	عبدالله بن شداد الليثي .....
١١٣	عبدالله بن شقيق .....
٤٢٢	عبدالله بن عباس .....
٥٦٥	عبدالله بن عبدالرحمن بن معمر .....
٣٨٣	عبدالله بن عبدالله بن عثمان .....
٢٣	عبدالله بن عبيدالله بن مليكة .....
١٩	عبدالله بن عمر بن الخطاب .....
٤٥	عبدالله بن عمرو بن العاص .....
١٨٢	عبدالله بن قيس ( ابوموسى الاشعري ) .....
٢١٦	عبدالله بن لهيعة .....
٤٢٢	عبدالله بن المؤمل .....
١٥٧	عبدالله بن مسعود .....
٦٠٤	عبدالله بن معقل .....
٣٢	عبد الملك بن عبدالعزيز .....
١٤	عبد الملك بن هشام .....
٥٨	عبيدالله بن عبدالله بن عتبة .....
٣٢٢	عتبة بن الندر .....
٢	عثمان بن عامر .....
٢٦	عثمان بن عفان .....
٥٧٩	عثمان بن عبدالله التميمي .....
١٩	عروة بن الزبير .....
٢٥٣	عطاء بن ابي مسلم الخراساني .....
٢٠٧	عطاء بن السائب .....
٤٥٤	عطيه بن سعد العوفي .....

## الصفحة

١١٤	..... عكرمه مولى ابن عباس
٤	..... على بن ابي طالب
٦٧	..... على بن ابي على الأمدى
٩٠	..... عبي بن احمد الظاهري
٤٢٠	..... على بن عبدالله السعدى ( ابن المدينى )
١٦١	..... عمر بن عبدالعزيز
٢٤٧	..... عمرة بنت رواحه
٥٦٦	..... عمرة بنت يعار
٤٤٨	..... عمرو بن دينار
١٣	..... عمرو بن شراحبيل
٢٦٣	..... عمرو بن شعيب
٣٦	..... عمرو بن العاص
٨٩	..... عمرو بن عبدالله بن على
٢٦٤	..... عمير بن سلمه
١٧٦	..... عوف بن مالك الاشجعى
٤٢٨	..... عويمر بن ابيض العجلانى
٣٤٦	..... عياض بن موسى
٣٤٢	..... عيسى بن طلحه

## (( ف ))

٤٥٦	..... فاطمه بنت أبى حبيش
٣١٢	..... فاطمه بنت قيس القرشيه
١٣٥	..... فضاله بن عبيد بن نافذ

## (( ق ))

٣١١	..... القاسم بن الربيع بن عبدالعزيز
١٦١	..... القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق

## الصفحة

٥	..... قتاده بن دعامة السدوسي
٦٠	..... قبيصة بن ذؤيب
٤٧٦	..... قيس بن ابي حازم البجلي
٢٥٣	..... قيس بن سعد بن عبادة

## (( ك ))

٩٩	..... كعب بن عمرو الأنصاري
----	----------------------------

## (( م ))

١٠٧	..... ماريه بنت شمعون القبطيه
١٩٤	..... مالك بن أنس الأصبحي
٤٣٥	..... مجالد بن سعيد الهمداني
٢١٤	..... مجاهد بن سعيد الهمداني
٥٣	..... مجاهد بن حمد ابوالحجاج
١٤	..... محمد ابوزهرة
٢٩٠	..... محمد بن ابراهيم بن المنذر
٦٦	..... محمد بن أبي بكر الزرعي ( ابن القيم )
٥٧٣	..... محمد بن ابي بكر الصديق
٦٢١	..... محمد بن ابي عدى السلمى
٨٩	..... محمد بن احمد بن رشد
٣٠٥	..... محمد بن احمد بن ابي بكر بن فرج القرطبي
١٠٠	..... محمد بن اسحاق بن يسار
١٧٣	..... محمد بن اسماعيل البخاري
٤٢٤	..... محمد بن ثور الصنعاني
٥٧١	..... محمد بن جرير الطبري
١٥٠	..... محمد بن الحسن بن فرقد
٦٣٠	..... محمد بن زياد ( ابن الاعرابي )

## الصفحة

١٧	..... محمد بن سيرين
١٠٠	..... محمد بن شرف بن أمير الآبادي
٣٦٩	..... محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان العامري
١٥٦	..... محمد بن عبدالله الخرشى
١٢٣	..... محمد بن عبدالله بن محمد ( ابن العربي )
٦٢١	..... محمد بن عدى السلمى
٥٤	..... محمد بن على بن ابى طالب
١٥٢	..... محمد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب
٤١٣	..... محمد بن على بن عمر المازرى
١٣٦	..... محمد بن على الشوكانى
٢٠٦	..... محمد بن عمر بن واقد الاسلمى
٤٥٤	..... محمد بن عيسى الترمذى
٩٥	..... محمد بن محمد البستى
٦٧	..... محمد بن محمد بن محمد " الغزالى "
٣٩	..... محمد بن مسلم بن بنى زهره
٦٠	..... محمد بن مسلمه
٢٧٠	..... محمد بن نصر المروزى
٤٣١	..... محمود بن لبيد
٣٢٨	..... مرشد الغنوى
٤٩٦	..... مسروق بن الاجدع بن مالك الهمداني
٢٩	..... مسطح بن امامه
٢٧٣	..... مسلم بن خالد المخزومى
٤٥٤	..... مظاهر بن اسلم
٥٧	..... معاذ بن جبل الانصارى
٢٠٩	..... معاويه بن ابى سفيان القرشى
٦	..... معروف بن خربوذ
٦٠	..... المغيرة بن شعبه



## الصفحة

٦٥٠	..... المقدام بن معدى كرب
٢٠٥	..... منصور بن يونس البهوتى
٤٩	..... ميمون بن مهران

## (( ن ))

٣٦٥	..... نافع بن جبير بن مطعم بن عدى بن نوفل
٣٢٢	..... نافع المدنى
٢٤١	..... النعمان بن بشير
١٤٠	..... النعمان بن ثابت
١٣٦	..... نفع بن الحارث بن كلده

## (( ه ))

١٣٥	..... هشام بن عامر بن أميه الأنصارى
٥٩٧	..... هشام بن عبد الملك
١٢	..... هند بنت أميه
٥٢٠	..... هند بنت عتبة

## (( و ))

٣١٣	..... واثلة بنت الأسقع بن عبد العزى
٤١	..... وكيع بن الجراح

## (( ي ))

٣٦٩	..... يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمى
٥٤٤	..... يحيى بن سعيد بن قيس الأنصارى
٣	..... يحيى بن شرف
٤٢٠	..... يحيى بن معين بن عون بن زياد
٥٩٤	..... يزيد بن عبد الملك
١٤٠	..... يعقوب بن ابراهيم بن حبيب
٣٤٥	..... يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري
٢٥٥	..... يوسف بن موسى العطار الحربى
٤٢٥	..... يونس بن جبير الباهلى

## المصادر والمراجع

- \* الابهاج فى شرح المنهاج :  
السيكى ، على بن عبدالكافى وابنه عبدالوهاب ، الطبعة الأولى ،  
بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- \* أبو بكر الصديق :  
على الطنطاوى ، الطبعة الثالثة . جده ، دار المنارة ، ١٤٠٦هـ /  
١٩٨٦م .
- \* آثار عقد الزواج فى الشريعة الاسلامية :  
أحمد عثمان ، الرياض ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ،  
١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- \* أثر الأدلة المختلف فيها فى الفقه الاسلامي :  
البغا ، مصطفى أديب . الطبعة ( بدون ) دمشق : دار الامام  
البخارى .
- \* أجوبة بن خلفون :  
المزاتى ، يوسف بن خلفون . الطبعة الأولى . تحقيق : عمر النامى ،  
بيروت ، دار الفتح ، ١٩٧٤م .
- \* الاجتهاد فيما لانص فيه :  
السيد ، الطيب الخضرى . الطبعة الأولى . الرياض ، مكتبة الحرمين ،  
١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- \* الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان :  
ابن حبان ، محمد البستى ، الطبعة الأولى ، ترتيب علاء الدين بن  
بلبان ، بيروت ، دار الكتب العلمية ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- \* أحكام الأوقاف :  
الخصاف ، أحمد بن عمر . الطبعة الأولى . معلومات النشر ( بدون )  
١٣٢٢هـ .
- \* الأحوال الشخصية فقها وقضاء :  
عبدالعزیز عامر ، الطبعة الثانية . القاهرة : دار الفكر العربى ،  
١٣٨١هـ .
- \* الأحوال الشخصية :  
السباعى ، مصطفى . دمشق ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٥٨م .

\* الأحكام شرح أصول الأحكام :

ابن قاسم ، عبدالرحمن بن محمد ، الطبعة الثانية ، معلومات النشر

( بدون ) ، ١٤٠٦هـ .

\* الأحكام فى أصول الأحكام :

الآمدى ، سيف الدين بن على ، الطبعة الأولى ، بيروت : دار الفكر ،

١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

\* أحكام القرآن :

الهراش ، محمد الطبرى ، الطبعة الأولى ، بيروت : دار الكتب

العلمية ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

\* أحكام القرآن :

ابن العربى ، محمد بن عبد الله ، الطبعة الثالثة ، تحقيق :

على محمد البجاوى ، بيروت ، دار المعرفة ، ١٣٩٢هـ / ١٩٨٢م .

\* أحكام المواريث فى الشريعة الاسلامية على مذاهب الأئمة الأربعة :

محمد محى الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ، بيروت : دار الكتاب

العربى ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٦م .

\* أحكام الوقف :

البصرى ، هلال بن يحيى ، الطبعة الأولى ، معلومات النشر ( بدون ) ،

١٣٥٥هـ .

\* أخبار القضاة :

وكيع ، محمد بن خلف ، الطبعة ( بدون ) ، بيروت ، عالم الكتب .

\* اختلاف العلماء :

المروزي ، محمد بن نصر ، الطبعة الأولى ، تحقيق: صبحى السامرائى ،

بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

\* اختلاف الفقهاء :

الطبرى ، محمد بن جعفر ، الطبعة ( بدون ) ، بيروت : دار الكتب

العلمية .

\* الاختيار لتعلييل المختار :

الموصلى ، عبد الله بن محمود ، الطبعة الثالثة ، بيروت : دار المعرفة

١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .

\* الأدب المفرد :

البخارى ، محمد بن اسماعيل ، الطبعة الثالثة ، تحقيق: محمد فؤاد

عبد الباقي ، بيروت : دار البشائر الاسلامية ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .

- ✳ الآداب الشرعية فى المنح المرعية :
- ابن مفلح ، محمد المقدسى . الطبعة (بدون) القاهرة : مكتبة  
ابن تيمية ، ١٩٨٧م .
- ✳ الأدلة المختلف فيها وأثرها فى الفقه الاسلامى :
- عبد الحميد اسماعيل . الطبعة ( بدون ) القاهرة : دار المسلم .
- ✳ ارشاد العقل السليم الى مزايا القرآن الكريم :
- أبو السعود بن محمد العماد ، بيروت : دار الفكر ، التاريخ ( بدون ) .
- ✳ ارواء الغليل تخريج أحاديث منار السبيل :
- الألبانى ، محمد ناصر الدين . الطبعة الثانية . بيروت : المكتب  
الاسلامى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- ✳ أسباب نزول القرآن :
- الواحدى ، على . الطبعة الثانية . تحقيق : السيد أحمد صقر ،  
جده : دار القبله الاسلاميه ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- ✳ أسد الغابــــــــــــــــة :
- ابن الأثير ، على بن أبى الكرم محمد بن محمد . الطبعة ( بدون ) .  
بيروت : دار احياء التراث العربى .
- ✳ الاستيعاب فى معرفة الأصحاب بهامش الاصابة :
- ابن عبد البر ، يوسف بن عبد الله . الطبعة الأولى ، بيروت : دار  
العلوم الحديثة . تصوير عن طبعة ١٣٢٨هـ .
- ✳ الأسماء المبهمة فى الانباء المحكمة :
- الخطيب البغدادى ، أحمد بن على . الطبعة الأولى . تحقيق : عز الدين  
السيد ، القاهرة : مكتبة الخانجى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- ✳ الاشــــــــــــــــتقاق :
- ابن دريد ، محمد بن الحسن . تحقيق : عبدالسلام هارون ، القاهرة :  
مؤسسة الخانجى ، ١٩٥٨م / ١٣٧٨هـ .
- ✳ الاشراف على مذاهب العلماء :
- ابن المنذر ، محمد بن ابراهيم . الطبعة الأولى . تحقيق : محمد  
نجيب سراج الدين . الدوحة : دار الثقافة ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- ✳ الاصابة فى تمييز الصحابة :
- ابن حجر ، أحمد بن على . الطبعة الأولى . بيروت : دار العلوم الحديثة  
مصورة عن طبعة ١٣٢٨هـ .

- \* أصول مذهب الامام أحمد دراسة اصولية مقارنة :  
التركي ، عبدالله بن عبدالمحسن . الطبعة الثالثة . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- \* أضواء البيان في ايضاح القرآن الكريم :  
الشنقيطي ، محمد الأمين . الطبعة ( بدون ) . معلومات النشر ( بدون ) .  
اعلاء السنن :
- \* العثماني ، ظفر أحمد وأشرف أحمد . تحقيق : محمد عثمان . الطبعة ( بدون ) . كراتشي : ادارة القرآن والعلوم الاسلامية . تاريخ ( بدون ) .  
\* الاعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستشرقين المستعربين :  
الزوكلي ، خير الدين ، الطبعة السادسة . بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٤م .  
اعلام الموقعين عن رب العالمين :
- \* كحالة ، عمر رضا . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٣٧٩هـ .  
\* اغاثة اللفهان من مصاد الشيطان :  
ابن القيم ، محمد بن أبي بكر . الطبعة الثالثة ، تحقيق : محمد سيد الكيلاني .  
الافصح عن معاني الصحاح :
- \* ابن هبيرة ، يحيى بن محمد . الطبعة ( بدون ) . الرياض : المؤسسة السعيدية .  
الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع :
- \* الشربيني ، محمد بن أحمد الخطيب . الطبعة ( بدون ) . بيروت : دار المعرفة .  
الاقناع في فقه الامام أحمد :
- \* الحجاوي ، شرف الدين بن موسى . الرياض : مكتبة الرياض الحديثة .  
الاقناع :
- \* ابن المنذر ، محمد بن ابراهيم . الطبعة الأولى . تحقيق : عبدالله ابن جبرين . الرياض : مطابع الفرزدق ، ١٤٠٨هـ .  
الاكلیل شرح مختصر خليل :
- \* محمد الأمير ، القاهرة : مكتبة القاهرة . التاريخ ( بدون ) .

الانصاف فى معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام أحمد :

✱

المرداوى ، على بن سليمان . الطبعة الثانية . تحقيق : محمد حامد

الفقى . بيروت : دار احياء التراث العربى ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

أوجز المسالك الى موطن مالك :

✱

الكاندهلوى ، محمد زكريا . بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

ايشار الانصاف فى آشار الخلاف :

✱

الفرغلى ، يوسف ( سبط ابن الجوزى ) . الطبعة الأولى ، تحقيق : ناصر

الخليفى . القاهرة : دار المدينة ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م .

(( ب ))

الباعث الحثيث :

✱

ابن كثير ، اسماعيل بن عمر . تحقيق : أحمد شاكى ، بيروت :

المكتبة العلمية .

البرهان فى أصول الفقه :

✱

الجوينى ، عبدالله بن عبدالله . الطبعة الأولى . تحقيق : عبدالعظيم

الديب . قطر : مطابع الدوحة الحديثة ، ١٣٩٩هـ .

البحر الرائق :

✱

ابن نجيم ، زين الدين . باكستان : المكتبة الماجديه .

بدائع الصنائع :

✱

الكاسانى ، علاء الدين أبى بكر بن مسعود . الطبعة الثانية . بيروت :

دار الكتب العلمية ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

بدائع الفوائد :

✱

ابن القيم ، محمد بن أبى بكر . الطبعة ( بدون ) ، بيروت :

الكتاب العربى .

بداية المجتهد ونهاية المقتصد :

✱

ابن رشد ، محمد بن أحمد بن محمد . الطبعة ( بدون ) . بيروت : دار الفكر

البداية والنهاية :

✱

ابن كثير ، اسماعيل بن عمر . الطبعة الخامسة . تحقيق : أحمد أبو ملح

وعلى نجيب عطوى وغيرهما . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م .

\* البد ر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع :

الشوكاني ، محمد بن علي . القاهرة : مكتبة ابن تيمية ، تاريخ  
( بدون ) .

\* بغية الوعاة :

السيوطي ، عبدالرحمن . تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، المكتبة  
العصرية ، ١٣٨٤هـ .

\* بلوغ المرام من أدلة الاحكام :

ابن حجر ، أحمد بن علي بن محمد . الطبعة ( بدون ) . تحقيق : رضوان  
محمد رضوان . بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٣٧٣هـ .

(( ت ))

\* التاج والاكلیل لمختصر خليل :

المواق ، محمد بن يوسف . الطبعة الثانية . بيروت : دار الفكر ،  
١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

\* تاريخ بغداد :

الخطيب البغدادي . الطبعة ( بدون ) . بيروت : دار الكتب العلمية ،  
التاريخ ( بدون ) .

\* التاريخ الكبير :

البخاري ، محمد بن اسماعيل . الطبعة ( بدون ) . بيروت : المكتبة  
العلمية ، ١٩٨٦م .

\* تبيين الحقائق :

الزيلعي ، عثمان بن علي . الطبعة ( بدون ) . باكستان : المكتبة  
الامدادية ، التاريخ ( بدون ) .

\* تحرير ألفاظ التنبيه :

النووي ، محي الدين يحيى بن شرف . الطبعة الأولى . تحقيق : عبدالغنى  
الدقر . بيروت : دار القلم ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

\* تحفة الأحوذى :

المباركفوري ، محمد بن عبدالرحمن . الطبعة ( بدون ) . بيروت :  
دار الفكر ، التاريخ ( بدون ) .

تحفة المحتاج بهامش حواشي الشرواني والعبادي :

الهيثمي ، أحمد بن حجر . الطبعة ( بدون ) . بيروت : دار الفكر .

تحفة الفقهاء :

السمرقندي ، علاء الدين . الطبعة الثانية . تحقيق : محمد زكي عبدالبر

الدوحة : دار احياء التراث الاسلامي بقطر .

التحقيقات المرضية في المباحث الفرضية :

صالح بن فوزان الفوزان . الطبعة الثالثة ، الرياض : مكتبة المعارف

١٤٠٧هـ/١٩٨٦م .

تذكرة الحفاظ :

الذهبي ، شمس الدين محمد . الطبعة ( بدون ) ، بيروت : دار الكتب

العلمية ، التاريخ ( بدون ) .

التركات والوصايا في الفقه الاسلامي :

الحصري ، أحمد . الطبعة الثانية . عمان : مكتبة الأقصى ، ١٤٠٠ هـ .

١٩٨٠م .

التعليق المغني على الدارقطني مطبوع مع سنن الدارقطني :

الأبادي ، محمد شمس الحق . الطبعة الرابعة . بيروت : عالم الكتب ،

١٤١٦هـ/١٩٨٦م .

التفريح :

ابن جلاب ، عبيدالله بن الحسين بن الحسن . الطبعة الأولى ، بيروت :

دار الغرب الاسلامي ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م .

تفسير القرآن العظيم :

ابن كثير ، اسماعيل بن عمر . الطبعة ( بدون ) . القاهرة : مكتبة

التراث .

التفسير الكبير :

ابن تيميه ، أحمد بن عبدالحليم . الطبعة الأولى . بيروت : دار الكتب

العلمية ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨م .

التفسير الكبير ومفاتيح الغيب :

الرازي ، محمد ضياء الدين عمر . الطبعة الثالثة ، بيروت : دار الفكر

١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .



تفسير النسفي :

عبدالله بن أحمد . الطبعة ( بدون ) . مصر : دار احياء الكتب  
العربية ، التاريخ ( بدون ) .

تقريب التهذيب :

ابن حجر ، أحمد بن علي . الطبعة ( بدون ) . تحقيق : عبدالوهاب  
عبداللطيف . المدينة : المكتبة العلمية ، التاريخ ( بدون ) .

تلخيص الحبير :

ابن حجر ، أحمد ، الطبعة ( بدون ) . المدينة : الناشر ( بدون ) ،  
١٣٨٤ هـ .

التلخيص ذيل على المستدرک على الصحيحين :

الذهبي ، محمد أحمد ، الطبعة ( بدون ) بيروت : دار المعرفة .

التمهيد في أصول الفقه :

الكلوذاني ، محفوظ بن أحمد . التمهيد في أصول الفقه ، الطبعة  
الأولى ، تحقيق : مفيد أبو عمشه ومحمد علي . مكة : مركز البحث  
العلمي بجامعة أم القرى ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد :

ابن عبدالبر ، يوسف بن عبدالله ، الطبعة الثانية ، تحقيق :  
مصطفى العلوي ، ومحمد البكري وآخرون ، المغرب : مطبعة فضاله ،  
١٩٨٢ م .

التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع :

المرداوي ، علي بن سليمان . الطبعة ( بدون ) ، القاهرة :  
المكتبة السلفية .

تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك :

السيوطي ، عبدالرحمن . بيروت : دار الفكر ، التاريخ ( بدون ) .

تهذيب الأسماء واللغات :

النووي ، محي الدين بن شرف . الطبعة ( بدون ) ، بيروت : دار  
الكتب العلمية .

تهذيب التهذيب :

ابن حجر ، أحمد بن علي . الطبعة الأولى . بيروت : دار الفكر ،  
١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

\* تهذيب سنن أبي داود وايضاح مشكلاته مطبوع مع مختصر أبي داود :

ابن القيم ، محمد بن أبي بكر بن أيوب . الطبعة ( بدون ) بيروت ؛  
دار المعرفة .

(( ث ))

\* الشمر الداني شرح رسالة أبي زيد القيرواني :

الآبي ، صالح عبدالسميع . الطبعة ( بدون ) بيروت ؛ دار الفكر .

(( ج ))

\* جامع البيان عن تأويل القرآن :

الطبري ، محمد بن جرير . الطبعة الثانية . تحقيق : محمود شاكر  
وأحمد شاكر . القاهرة . مكتبة ابن تيمية ، ١٩٦٩م .

\* الجامع الصحيح المسند من تأويل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم :

البخاري ، محمد بن اسماعيل ، عناية : محي الدين الخطيب ومحمود  
الخطيب ومحمد فؤاد عبدالباقي . القاهرة ؛ المكتبة السلفية ١٤٠٠هـ .

\* الجامع الصغير :

السيوطي ، عبدالرحمن . الطبعة الخامسة . القاهرة ؛ مطبعة مصطفى  
الحلبي ، ١٤٠٢هـ .

\* جامع العلوم والحكم :

ابن رجب ، عبدالرحمن بن شهاب الدين . الطبعة ( بدون ) ، المدينة ؛  
مكتبة الأمين .

\* الجامع لأحكام القرآن :

القرطبي ، محمد بن أحمد . الطبعة الثالثة . بيروت ، دار الكتاب  
العربي ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .

\* الجرح والتعديل :

الرازي ، عبدالرحمن بن محمد . الطبعة الأولى . الهند ؛ مطبعة  
مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٧٣هـ .

\* جواهر الاكليل :

الآبي ، صالح بن عبدالسميع . الطبعة ( بدون ) . بيروت ؛ دار المعرفة  
للطباعة والنشر .

✳ الجواهر النقى ذيل السنن الكبرى للبيهقي :

ابن التركمانى ، علاء الدين بن على . الطبعة ( بدون ) بيروت :  
دار المعرفة .

(( ح ))

✳ حاشية الامام السندى على شرح السيوطى لسنن النسائى :

السندى ، نور الدين عبدالهادى . الطبعة الثانية ، بيروت : دار  
البشائر الاسلامية ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

✳ حاشية البنانى على شرح المحلى على متن جمع الجوامع للسبكى :

البنانى ، محمد . الطبعة ( بدون ) بيروت : دار الفكر ،  
١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

✳ حاشية البنانى على شرح الزرقانى على مختصر خليل بهامش شرح الزرقانى :

البنانى ، محمد . الطبعة ( بدون ) بيروت : دار الفكر .

✳ حاشية الجمل على شرح المنهج :

الجمل ، سليمان . الطبعة ( بدون ) بيروت : دار احياء التراث  
العربى .

✳ حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع :

ابن قاسم ، عبدالرحمن بن محمد ، الطبعة الثانية . بيروت : الناشر:  
( بدون ) التاريخ ( بدون ) .

✳ حاشية الشلبى على تبیین الحقائق :

الشلبي ، على . الطبعة ( بدون ) باكستان : المكتبة الامدادية .

✳ حاشيتا قليوبى وعميره على شرح المنهاج للمحلى :

قليوبى ، شهاب الدين وعميره . الطبعة ( بدون ) القاهرة : دار احياء  
الكتب العربية . عيسى البابى .

✳ حجة الله البالغة :

الدهلوى ، أحمد شاة ولى الله . الطبعة الأولى . القاهرة : دار التراث  
مصورة من طبعة ١٣٥٥هـ .

✳ حسن الأثر :

محمد بن السيد . الطبعة ( بدون ) بيروت : دار المعرفة ، التاريخ  
( بدون ) .

- \* حلى الأيام فى تاريخ الاسلام  
عطاء حسنى بك . الطبعة ( بدون ) . معلومات النشر  
( بدون ) .
- \* حلية الأولياء وطبقات الأصفياء  
ابونعيم ، أحمد بن عبدالله . الطبعة الخامسة . القاهرة :  
دار الريان للتراث ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- \* حلية العلماء فى معرفة مذاهب الفقهاء .  
الطبعة الأولى . تحقيق : ياسين دراكه . عمان : مكتبة  
الرسالة الحديثه ، ١٩٨٨ م .
- (( خ ))
- \* خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم  
محمد أبوزهره ، الطبعة ( بدون ) . قطر : دار  
احياء التراث الاسلامى ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- \* الخرشى على خليل  
الخرشى ، محمد بن عبدالله . الطبعة ( بدون ) . بيروت :  
دار صادر .
- (( د ))
- \* دراسات حول الاجماع والقياس  
شعبان محمد اسماعيل . الطبعة ( بدون ) . القاهرة :  
مكتبة النهضة المصريه ، ١٤٠٨ هـ .
- \* الدرايه فى تخريج احاديث الهداياه  
ابن حجر ، احمد بن على . الطبعة ( بدون ) . بيروت :  
دار المعرفه . التاريخ ( بدون ) .
- \* الدر المنثور فى التفسير بالمأثور  
السيوطى ، عبدالرحمن . الطبعة الأولى . بيروت : دار الفكر ،  
١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

\* دليل الرفاق على شمس الاتفاق :

ابن مامين ، ماء العينين محمد فاضل . الطبعة ( بدون ) ، تحقيق :  
البعلمش أحمد يكن . المغرب : مطابع فضاله ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

\* الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب :

ابن فرحون ، ابراهيم بن علي . القاهرة : دار التراث ، التاريخ  
( بدون ) .

(( د ))

\* ذيل طبقات الحنابلة :

ابن رجب ، عبدالرحمن بن شهاب الدين . الطبعة ( بدون ) ، بيروت :  
دار المعرفة ، التاريخ ( بدون ) .

(( ر ))

\* رحمة الأمة في اختلاف الأئمة :

الدمشقي ، محمد بن عبدالرحمن . الطبعة الأولى . بيروت : دار الكتب  
العلمية ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

\* الرسالة :

الشافعي ، محمد بن ادريس . الطبعة ( بدون ) تحقيق : أحمد شاكـر،  
معلومات النشر ( بدون ) .

\* رسالة ابن أبي زيد :

القيرواني ، عبدالله بن أبي زيد . الطبعة ( بدون ) ، بيروت :  
دار الفكر .

\* الروض المربع شرح زاد المستقنع :

البهوتي ، منصور بن يونس . الطبعة ( بدون ) ، بيروت : عالم الكتب .

\* روضة الطالبين وعمدة المفتين :

النووي ، يحيى بن شرف . الطبعة الثانية ، بيروت : المكتب الاسلامي ،  
١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

\* روضة الناظر وجنة المناظر :

ابن قدامة ، محمد بن عبدالله بن أحمد . الطبعة الثالثة . الرياض :  
مكتبة المعارف ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

※ الروضة الندية شرح الدرر البهية :

القنوجي ، صديق بن حسن ، الطبعة ( بدون ) ، القاهرة ؛ دار التراث

※ الرياض النضرة فى مناقب العشرة :

المحب الطبرى ، أحمد . الطبعة الأولى . بيروت دار الكتب العلمية

١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م

(( ز ))

※ زاد المستقنع :

الحجاوى ، موسى بن أحمد . الطبعة ( بدون ) . الطائف ؛ مكتبة

المؤيد .

※ الزهد:

ابن حنبل ، أحمد . الطبعة الأولى . بيروت ؛ دار الكتاب العربى .

التاريخ ( بدون ) .

※ زاد المعاد فى هدى خير العباد :

ابن القيم ، محمد بن أبى بكر ، الطبعة الثالثة عشرة . تحقيق :

شعيب وعبدالقادر الارناؤوط . بيروت ؛ دار الفكر ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

(( س ))

※ سبل السلام شرح بلوغ المرام :

الظنعانى ، محمد بن اسماعيل . الطبعة الثالثة . تحقيق : فؤاد

زمرلى وابراهيم الجمل . بيروت ؛ دار الكتاب العربى ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

※ سنن الترمذى :

الترمذى ، محمد بن عيسى بن سورة . تحقيق : أحمد شاکر ، ومحمد

فؤاد عبدالباقى وكمال الحوت . الطبعة ( بدون ) . بيروت ،

دار الفكر .

※ سنن الدارمى :

الدارمى، عبدالله بن عبدالرحمن . الطبعة ( بدون ) . بعناية محمد

دهمان . بيروت . دار الكتب العلمية .

\* سنن الدارقطني :

الدارقطني ، علي بن عمر . الطبعة الرابعة . بيروت : عالم الكتب :

١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

\* السنن الكبرى :

البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي . الطبعة ( بدون ) . بيروت : بيــــــــــــــــروت :

دار المعرفة .

\* سنن أبي داود :

أبو داود ، سليمان الأشعث . الطبعة الأولى . تعليق : عزت الدعــــــــــــــــاس

وعادل السيد . بيروت : دار الحديث ، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م .

\* سنن ابن ماجه :

ابن ماجه ، محمد بن يزيد . الطبعة ( بدون ) . تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي

مصر : دار احياء الكتب العربية ، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م .

\* سنن النسائي :

النسائي ، أحمد بن شعيب بن علي . الطبعة الأولى ، المفهرسة . ترقــــــــــــــــيم

وفهرسة عبدالفتاح آبو غده . بيروت : دار البشائر الاسلاميــــــــــــــــة ،

١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

\* الــــــــــــــــنه :

أبو عاصم ، عمرو بن أبي عاصم . الطبعة الثانية . تخريج محمد ناصر

الدين الألباني . بيروت : المكتب الاسلامي ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

\* سير أعلام النبلاء :

الذهبي ، محمد بن أحمد . الطبعة الأولى . تحقيق : شعيب الأرناؤوط

وحسين الأسد وآخرون . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م .

\* السيرة النبوية :

ابن هشام ، عبد الملك المناوي . الطبعة ( بدون ) . تحقيق : مصطفى السقا

وابراهيم الابيارى وعبد الحفيظ شلبي . بيروت : دار احياء التراث العربي

١٩٨٥م .

\* سيرة الامام أحمد :

صالح بن أحمد بن حنبل ، الطبعة الثانية . تحقيق : فؤاد عبد المنعم

الاسكندرية ، دار الدعوة ، ١٤٠٤هـ .

سير الحاش إلى علم الطلاق الثلاث :

يوسف بن حسن بن عبدالرحمن بن عبدالهادي ، الطبعة ( بدون ) . طبع  
محمد نصيف ضمن مجموعة رأس الحسين .

(( ش ))

شذرات الذهب :

ابن العماد ، عبدالحى الحنبلى ، الطبعة ( بدون ) بيروت : دار الفكر ،  
التاريخ ( بدون ) .

شرح الرحبيه فى علم الفرائض :

سبط الماردينى ، الطبعة الثالثة . تحقيق : مصطفى البغا . دمشق :  
دار القلم ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

شرح رسالة أبى زيد :

أبو الحسن ، على المالكى ، الطبعة ( بدون ) . بيروت : دار الفكر .

شرح الزرقانى على مختصر خليل :

الزرقانى ، عبدالباقى . الطبعة ( بدون ) . بيروت : دار الفكر .

شرح الزرقانى على موطأ الامام مالك :

الزرقانى ، محمد . الطبعة ( بدون ) . بيروت : دار الفكر .

الشرح الصغير بهامش بلغة السالك :

الدردير ، أحمد بن محمد . الطبعة ( بدون ) . بيروت : دار الفكر .

١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

شرح العضد على مختصر بن الحاجب :

عضد الملة . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

شرح العناية على الهداية بهامش ففتح القدير :

البابرتى ، محمد بن محمود . الطبعة ( بدون ) . بيروت : دار احياء

التراث العربى .

الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي :

الدردير ، أحمد . الطبعة ( بدون ) . بيروت : دار الفكر .

شرح الكوكب المنير :

الفتوحى ، محمد بن أحمد . الطبعة الأولى . تحقيق : محمد الزحيلي

نزيه حماد ، مكة ، مركز البحث العلمى و احياء التراث الاسلامى

بجامعة أم القرى ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .



\* شرح معانى الآثار :

الطحاوى ، أحمد بن محمد بن سلامه . الطبعة الأولى . تحقيق :

محمد النجار . بيروت : دار الكتب العلمية ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

\* شرح منتهى الارادات :

البهوتى ، منصور بن يونس . الطبعة ( بدون ) . بيروت : دار الفكر .

\* شعب الإيمان :

البيهقى ، أحمد بن الحسين ، الطبعة الأولى . تحقيق : محمد

زغلول ، بيروت : دار الكتب العلمية : ١٤١٠هـ .

\* صحيح ابن خزيمة :

النيسابورى ، محمد بن اسحاق . الطبعة الأولى . تحقيق : محمد

مصطفى الأعظمي . بيروت . المكتب الاسلامى ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .

\* صحيح مسلم :

مسلم بن الحجاج القشيري . الطبعة ( بدون ) تحقيق : محمد

فؤاد عبدالباقى . القاهرة : مطبعة دار احياء الكتب العلمية ،

١٣٧٤هـ .

\* صحيح مسلم بشرح النووى :

النووى ، يحيى بن شرف الدين . الطبعة ( بدون ) . بيروت : دار الفكر .

\* صفة الصفوة :

ابن الجوزى ، عبدالرحمن . الطبعة الأولى . تحقيق : ابراهيم رمضان

وسعيد اللحام . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .

(( ط ))

\* طبقات الحفاظ :

السيوطى ، جلال الدين . الطبعة الأولى . تحقيق : على محمد عمر .

القاهرة : مكتبة وهبه ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .

\* طبقات الشافعية :

ابن قاضى شهبه ، أحمد بن محمد . الطبعة الأولى : بيروت ،

عالم الكتب ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

طبقات الفقهاء :

الشيرازي ، ابراهيم بن علي . الطبعة ( بدون ) ، تحقيق :  
احسان عباس . بيروت : دار الرائد العربي ، ١٩٧٠م .

الطبقات الكبرى :

ابن سعد ، محمد ، الطبعة ( بدون ) . بيروت : دار صادر ،  
١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م .

طرح التثريب في شرح التقریب :

العراقي ، عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن . القاهرة :  
دار احياء التراث العربي . مصورة عن طبعة ١٣٥٣هـ .

(( ع ))

عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذی :

ابن العربي ، محمد بن عبدالله . الطبعة ( بدون ) ، بيروت :  
دار الكتاب العربي .

العبر في خبر من غير :

الذهبي ، محمد بن أحمد . الطبعة ( بدون ) . تحقيق : محمد  
السعيد زغلول . بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٥هـ .

العذب الفاضل شرح عمدة الفارض :

الفرضي ، ابراهيم بن عبدالله . الطبعة الثانية . بيروت :  
دار الفكر ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤م .

علوم الحديث ومصطلحه :

صبحي الصالح ، الطبعة الثانية عشرة . بيروت : دار العلوم  
للملايين ، ١٣٩٨هـ .

علوم الحديث :

ابن الصلاح ، عثمان بن عبدالرحمن . الطبعة ( بدون ) ، المدينة :  
المكتبة العلمية ، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦م .

- \* عمدة القارئ شرح صحيح البخارى  
العينى ، محمود بن أحمد . الطبعة الأولى . القاهرة :  
مطبعة شركة مصطفى البابى الحلبي وشركاه ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢ م .
- \* عون المعبود شرح سنن أبى داود  
الابادى ، محمد شمس الحق . الطبعة الثالثة . بيروت :  
دار الفكر ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- (( ف ))
- \* الفتاوى الهندية فى مذهب الامام أبى حنيفة  
نظام وجماعة من علماء الهند . الطبعة الرابعة . بيروت :  
دار احياء التراث العربى .
- \* الفتاوى السعدي  
السعدى ، عبدالرحمن بن ناصر . الطبعة ( بدون ) القاهرة :  
مكتبة ابن تيمية .
- \* فتح البارى شرح صحيح البخارى  
ابن حجر ، احمد بن على . الطبعة الثانية . بيروت :  
دار احياء التراث العربى ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- \* الفتح الربانى لترتيب مسند الامام أحمد  
البننا ، أحمد عبدالرحمن . الطبعة الثانية . القاهرة :  
دار الحديث .
- \* فتح العزيز شرح الوجيز . مطبوع مع المجموع  
الرافعى ، عبدالكريم محمد . الطبعة ( بدون ) بيروت :  
دار الفكر .
- \* فتح القدير  
ابن الهمام ، كمال الدين محمد بن عبدالواحد . الطبعة  
( بدون ) بيروت : دار احياء التراث العربى .
- \* فتح القدير  
الشوكانى ، محمد بن على . الطبعة ( بدون ) بيروت : دار  
الفكر ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

- \* فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب :
- الأنصارى ، زكريا . الطبعة ( بدون ) . بيروت ؛ دار المعرفة .
- \* الفردوس بمأثور الخطاب :
- الديلمي ، شيرويه من شهدار . الطبعة الأولى ، بيروت ؛ دار الكتب العلمية ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- \* الفصول فى الأصول ———— :
- الجصاص ، أحمد بن الحسين . الطبعة الأولى ، تحقيق عجيل النشمي ، الكويت ؛ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- \* فضائل الصحابة ————— :
- ابن حنبل ، أحمد . الطبعة الأولى . تحقيق : ولى الله عباس ، بيروت ؛ مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- \* فقه الامام جابر بن زيد :
- بكوش ، يحيى محمد . الطبعة الأولى . بيروت ؛ دار الغرب الاسلامى ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م .
- \* الفقه الاسلامى وأدلته :
- الزحيلي ، وهبه . الطبعة الثانية . دمشق ؛ دار الفكر ———— ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- \* الفكر السامى فى تاريخ الفقه الاسلامى :
- الثعالبي ، محمد بن الحسن . الطبعة الأولى . المدينة المنورة ؛ المكتبة العلمية ، ١٣٩٦ هـ .
- \* الفوائد البهية :
- الكنوى ، محمد بن عبدالحى . الطبعة ( بدون ) . بيروت دار المعرفة ، التاريخ ( بدون ) .
- \* فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت مطبوع مع المستمضى :
- الأنصارى ، عبدالحى محمد . الطبعة الثانية . بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- \* فوات الوفيات :
- الكتبى ، محمد بن شاكراً . الطبعة ( بدون ) . تحقيق ، احسان عباس بيروت ؛ دار صادر ، التاريخ ( بدون ) .
- \* الفواكه الدوانى على رسالة ابن أبى زيد القيروانى :
- النفراوى ، أحمد بن غنيم بن سالم . الطبعة ( بدون ) . بيروت ؛ دار الفكر .

(( ق ))

القاموس المحيـط

\*

الفيروزآبادى ، محمد بن يعقوب . الطبعة الأولى . تحقيق :  
مكتب تحقيق التراث فى مؤسسة الرساله ، بيروت : مؤسسة  
الرساله ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

قرة العينين على تفسير الجلاليين

\*

كنعان ، محمد بن احمد . الطبعة الثالثه . بيروت : المكتب  
الاسلامى ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٥ م .

قواعد الاحكام فى مصالح الأنام

\*

السلمى ، عزالدين عبدالعزيز بن عبدالسلام . الطبعة  
( بدون ) . بيروت : دار الكتب العلميه .

القواعد الفقهية

\*

الندوى ، على أحمد . الطبعة الأولى . دمشق : دار القلم ،  
١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

قواعد فى علوم الحديث

\*

التهانوى ، ظفر احمد . الطبعة الخامسة . حلب : مكتبة  
المطبوعات الاسلاميه ، ١٤٠٤ هـ .

القوانين الفقهية

\*

ابن جزى ، محمد بن أحمد . الطبعة ( بدون ) . ليبيا :  
الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٢ م .

(( ك ))

الكافى فى فقه الامام أحمد

\*

ابن قدامه ، ابو محمد عبدالله المقدسى . الطبعة الرابعة .  
بيروت : المكتب الاسلامى ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

الكافى فى أهل المدينة

\*

ابن عبدالبر ، يوسف بن عبدالله . الطبعة الاولى .  
بيروت : دار الكتب العلميه ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

✳ الكامل فى ضعفاء الرجال :

ابن عدى ، عبدالله . الطبعة الثالثة . تحقيق : سهيل زكار .  
بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .

✳ كشف القناع عن متن الاقناع :

البهوتى ، منصور بن يونس . الطبعة ( بدون ) . بيروت : عالم  
الكتب ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

✳ كشف الأسرار على أصول فخر الاسلام البزدوى :

البخارى ، عبدالعزيز . الطبعة ( بدون ) . بيروت : دار الكتاب  
اللبنانى ، ١٣٩٤ هـ .

✳ كشف الخفا ومزيل الالباس :

العجلونى ، اسماعيل بن محمد . الطبعة الثانية . بيروت : دار احياء  
التراث العربى . مصورة عن طبعة ١٣٥٢ هـ .

✳ كشف الغمه عن جميع الأمة :

عبد الوهاب الشعرانى . بيروت : دار الفكر ، التاريخ ( بدون ) .

✳ الكتاب المصنف فى الأحاديث والآثار :

ابن أبى شيبه ، عبدالله بن محمد . الطبعة الثانية ، تحقيق :  
عبد الخالق الأفغانى وآخرون . بومباى ، الدار السلفية ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

✳ الكتاب مطبوع مع اللباب :

القدورى ، أحمد بن محمد . الطبعة ( بدون ) . بيروت : دار الحديث

✳ الكفاية فى شرح الهداية :

الكرلانى ، جلال الدين الخوارزمى . الطبعة ( بدون ) ، بيروت :  
دار احياء التراث العربى .

✳ كفاية الأخيار حل غاية الاختصار :

الحسينى ، تقى الدين أبو بكر بن محمد . الطبعة الرابعة .  
قطر : دار احياء التراث الاسلامى ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

✳ كنز العمال فى سنن الأقوال والأعمال :

الهندي ، علاء الدين على المتقى . الطبعة الخامسة ، بعناية  
بكر حبانى وصفوة السقا . بيروت : مؤسسة الرسالة  
١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

لسان العرب :

ابن منظور ، محمد بن مكرم .  
القاهرة : دار المعارف .  
الطبعة ( بدون )

اللباب فى الجمع بين السنه والكتاب :

على بن زكريا المنبجي . الطبعة الأولى ، تحقيق : محمد فضل  
جده : دار الشروط ، ١٤٠٣هـ .

اللباب فى شرح الكتاب :

الميدانى ، عبدالغنى الغنيمى . الطبعة ( بدون ) ، تحقيق :  
محمد أمين النواوى . بيروت : دار الحديث .

المبسوط :

السرخسى ، محمد بن أبى سهل ، الطبعة ( بدون ) . بيروت : دار  
المعرفة ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

مجمع الأنهر شرح ملتقى الأنهار :

داماد أفندى ، عبدالله بن محمد بن سليمان . الطبعة ( بدون )  
بيروت : دار احياء التراث العربى ، ١٣١٩هـ .

مجمع البيان :

أبو على الطبرسى ، الطبعة ( بدون ) . القاهرة : دار التقريب ،  
١٩٨٧م .

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد :

الهيثمى ، على بن أبى بكر . الطبعة ( بدون ) . بيروت : مؤسسة  
المعارف ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

مجمع الضمانات :

البغدادى ، أبو محمد بن غانم بن محمد . الطبعة الأولى .  
بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

المجموع :

النووى ، يحيى بن شرف ، الطبعة ( بدون ) ، بيروت : دار الفكر .

✳ مجموع فتاوى شيخ الاسلام أحمد بن تيمية :

الطبعة ( بدون ) • جمع وترتيب : عبدالرحمن بن قاسم وابنه محمد •  
القاهرة : إدارة المساحة العسكرية ، ١٤٠٤هـ •

✳ محاضرات فى الوقف :

أبو زهرة ، محمد • الطبعة الثانية • القاهرة : دار الفكر —  
العربى ، ١٩٧٢م •

✳ المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز :

الطبعة الأولى • تحقيق : الرجالى الفاروق وعبدالله الأنصارى وعبدالعال  
السيد ومحمد العتاني • الدوحة : مؤسسة دار العلوم ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٧م •

✳ المحلى :

ابن حزم ، على بن أحمد • الطبعة ( بدون ) ، بيروت : دار الفكر •

✳ مختار الصحاح :

الرازى ، محمد بن أبى بكر • الطبعة ( بدون ) • بعناية محمود ماطر وحمزه  
فتح الله • بيروت : دار البصائر ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م •

✳ مختصر خليل مطبوع مع جواهر الاكليل :

خليل بن اسحاق • بيروت : دار المعرفة • التاريخ ( بدون ) •

✳ مختصر سنن أبى داود :

المنذرى ، عبدالعزيز بن عبدالله بن سلامه • الطبعة ( بدون ) • بيروت :  
دار المعرفة •

✳ مختصر المحاسن المجتمعة فى فضل الخلفاء الأربعة :

الصفورى ، عبدالرحمن بن عبدالسلام • الطبعة الأولى ، تحقيق : محمد  
المقداد • دمشق : دار ابن كثير ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م •

✳ مختصر المزننى :

المزننى ، اسماعيل بن يحيى • القاهرة : دار الشعب ، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م •

✳ المختصر النافع :

الحلى ، جعفر بن الحسن • الطبعة ( بدون ) • مصر : دار الكتاب العربى ،  
١٣٧٦هـ •

✳ المدونة الكبرى :

التنوخى ، سحنون بن سعيد • الطبعة ( بدون ) ، بيروت : دار الفكر ،

١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م •



\* المذكرات الجليلة فى التعريفات اللغوية والاصطلاحية :

الهندي ، على بن محمد . مكان النشر ( بدون ) : مكتبة ابن تيمية .

\* مراتب الاجماع :

ابن حزم ، على بن أحمد بن سعيد . الطبعة ( بدون ) ، بيروت : دار الكتب العلمية .

\* المراسيل مع الأسانيد :

أبو داود ، سليمان بن الأشعث . الطبعة الأولى . تحقيق : عبدالعزيز

السيروان . بيروت : دار القلم ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

\* مسائل الامام أحمد :

ابن حنبل ، صالح بن أحمد . الطبعة الأولى . تحقيق : فضل الرحمن دين محمد

دلهي ، الدار العلمية ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

\* مسائل الامام أحمد برواية اسحاق :

اسحاق بن ابراهيم . الطبعة ( بدون ) : بيروت : المكتب الاسلامي ، ١٤٠٠ هـ .

\* المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين :

أبو يعلى ، محمد بن الحسين . الطبعة الأولى . تحقيق : عبدالكريم الاحمـم .

الرياض : مكتبة المعارف ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

\* المستدرك على الصحيحين :

الحاكم ، محمد بن عبدالله . بيروت : دار المعرفة ، التاريخ ( بدون ) .

\* المستقصى فى علم الأصول :

الغزالي ، محمد بن محمد . الطبعة الثانية . بيروت : دار الكتب العلمية .

١٤٠٣هـ / ١٩٨٦م .

\* مسند أبى بكر الصديق :

السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن . الطبعة الأولى . تحقيق : عبداللـه

الغماري . مكة المكرمة : مكتبة النهضة الحديثة .

\* مسند أبى يعلى :

أبو يعلى ، أحمد بن على . الطبعة الأولى ، تحقيق : ارشاد الحق . جـده :

دار القبلة الاسلامية ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

\* مسند الشافعي :

الشافعي ، محمد بن ادريس . ترتيب محمد السندى ، بيروت : دار الكتب

العلمية ، ١٣٧٠هـ / ١٩٥١م .

\* المسند :

ابن حنبل ، أحمد ، الطبعة الثانية . بيروت : دار الكتب العلمية ،

١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

المسند :

الطيالسي ، سليمان بن داود . بيروت : دار المعرفة .

المسودة فى أصول الفقه :

آل تيميه ، عبدالسلام بن عبدالله وابنه عبدالحليم وحفيده أحمد ،

الطبعة الأولى ، القاهرة : مطبعة المدنى ، ١٩٨٣م .

مشكل الآثار :

الطحاوى ، أحمد بن محمد . الطبعة الأولى . حيدر آباد : مطبعة مجلس

دائرة المعارف النظامية ، ١٣٣٣هـ .

مشكل القرآن وغريبه :

ابن قتيبة ، عبدالله بن مسلم . الطبعة ( بدون ) . بيروت : دار المعرفة

مصباح الزجاجة فى زوائد ابن ماجه :

البوصيرى ، محمد بن أبى بكر ، الطبعة الأولى ، تحقيق : محمد الكشناوى

بيروت : الدار العربية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

المصباح المنير :

الفيويمى ، أحمد بن محمد . الطبعة ( بدون ) . بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٨٧م .

المصنف :

الصنعانى ، عبدالرزاق بن همام . تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمى . بيروت :

المكتب الاسلامى ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

مطالب أولى النهى فى شرح غاية المنتهى :

مصطفى السيوطى الرحبانى ، الطبعة الرابعة ، دمشق : المكتب الاسلامى ،

١٣٨٠هـ / ١٩٦١م .

المطلع على أبواب المقنع :

البعلى ، شمس الدين محمد بن أبى الفتح . الطبعة الأولى . بيروت :

المكتب الاسلامى ، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م .

معالم السنن : مطبوع مع مختصر سنن أبى داود .معجم البلدان :

ياقوت الحموى ، بيروت : دار صادر ، ١٩٧٩م .

المعجم الصغير :

الطبرانى ، سليمان بن أحمد . الطبعة ( بدون ) بيروت : دار الكتب العلمية ،

١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

المعجم الكبير :

الطبرانى ، سليمان بن أحمد ، الطبعة الثانية . معلومات النشر ( بدون ) .

المعجم الوسيط :

مجمع اللغة العربية بمصر . الطبعة الثانية . اخراج : ابراهيم أنيس

وآخرون . مصر : مطابع المعارف ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .

معجم مقاييس اللغة :

ابن فارس ، أحمد بن زكريا . الطبعة ( بدون ) . بيروت : دار الفكر ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

المغرب :

المطرزى ، أبو الفتح ناصر الدين . الطبعة الأولى . تحقيق : محمود فاخورى  
وعبد الحميد مختار . حلب ، مكتبة اسامه بن زيد ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

المغنى :

ابن قدامه ، عبدالله بن أحمد ، الطبعة ( بدون ) ، تحقيق : طه محمد الزينى  
القاهرة : مكتبة القاهرة ، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .

مغنى المحتاج :

الشربينى ، محمد الخطيب . بيروت : دار احياء التراث .

مقارنة المذاهب فى الفقه :

محمود شلتوت ومحمد السائس ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٦م .

المقاصد الحسنة :

السخاوى ، محمد بن عبدالرحمن . الطبعة الأولى . تعليق عبدالله محمد  
الصديق . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٧هـ .

المقدمات والممهّدات :

ابن رشد ، محمد بن أحمد ، الطبعة الأولى . تحقيق : محمد محى . بيروت :  
دار الغرب الاسلامى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

المقصد الأرشد فى ذكر أصحاب أحمد :

ابن مفلح ، ابراهيم بن محمد . الطبعة الأولى . تحقيق : عبدالرحمن  
العثيمين . الرياض : مكتبة الرشد ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

منار السبيل :

ابن ضويان ، ابراهيم بن محمد . الطبعة السادسة . بيروت : المكتبة  
الاسلامى ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

المنتقى شرح الموطأ :

الباجى ، سليمان بن خلف . الطبعة الرابعة . بيروت : دار الكتاب العربى  
١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

منهاج السنة النبوية :

ابن تيميه ، أحمد بن عبدالحليم . الطبعة الأولى . تحقيق : محمد رشاد  
سالم ، الرياض : ادارة الثقافة والنشر بجامعة الامام محمد بن سعود ،  
١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

منهاج الطالبين :

النووى ، يحيى بن شرف . الطبعة ( بدون ) . مصر : شركة ومطبعة البابى  
الحلبى ، تاريخ ( بدون ) .

المهذب فى فقه الامام الشافعى :

الشيرازى ، ابراهيم بن على ، الطبعة ( بدون ) . بيروت : دار الفكر .

مواهب الجليل :

الخطاب ، محمد بن عبدالرحمن . الطبعة الثانية . بيروت : دار الفكر .  
١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م

مواهب الجليل . من أدلة خليل :

الشنقيطي ، أحمد بن محمد . الطبعة الأولى . قطر : دار احياء التراث  
الاسلامى ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م

موسوعة الاجماع فى الفقه الاسلامى :

سعدى أبو جيب ، الطبعة ( بدون ) ، قطر : دار احياء التراث الاسلامى ،  
١٤٠٦هـ

موسوعة فقه عبدالله بن عباس :

القلعه جى ، محمد رواس . الطبعة الأولى ، مكة : معهد البحوث بجامعة أم القرى .  
١٤٠٣هـ

موسوعة فقه عثمان :

قلعه جى ، محمد رواس . الطبعة الأولى . مكة المكرمة : مركز البحث العلمى ،  
١٤٠٤هـ

الموطأ :

مالك بن أنس . الطبعة ( بدون ) . تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي .  
القاهرة : دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابى وشركاه .

موقف الشريعة من المعاملات المصرفية :

رمضان حافظ عبدالرحمن . الطبعة ( بدون ) مطابع اهرام الجيزة ،  
١٣٩٩هـ / ١٩٧٨م

الميراث فى الشريعة الاسلامية :

حسن خالد وعدنان نجا . الطبعة الثانية . بيروت : دار لبنان للطباعة  
والنشر ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م

الميراث والوصية والوقف فى الفقه الاسلامى :

محمد عبدالفتاح . الطبعة الثالثة . معلومات النشر ( بدون ) ، ١٤٠٢هـ .

ميزان الاعتدال فى نقد الرجال :

الذهبي ، محمد بن أحمد . الطبعة ( بدون ) . تحقيق : محمد البجاوى ، وفتحيه  
البجاوى . مصر : دار الفكر العربى .

نصب الراية لأحاديث الهداية :

الزيلعى ، عبدالله بن يوسف . الطبعة ( بدون ) . القاهرة : دار الحديث .

نفح الطيب :

المقرئ ، أحمد بن محمد . الطبعة ( بدون ) . تحقيق : احسان عباس . بيروت :  
دار صادر ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م

نهاية السؤل فى شرح منهاج الأصول :

الاسنوى ، عبدالرحيم بن الحسن . الطبعة ( بدون ) . بيروت : عالم الكتب . ١٩٨٢م

\* النهاية فى غريب الحديث والأثر :

ابن الأثير ، أبو السعادات المبارك بن محمد • الطبعة ( بدون ) •  
تحقيق : طاهر الزاوى ومحمود الطناحى ، مكه • دار الباز للتوزيع والنشر •

\* نهاية المحتاج الى شرح المنهاج :

الرملى ، محمد بن أبى العباس • الطبعة الأخيرة • بيروت : دار الفكر ،  
١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م •

\* نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار :

الشوكانى ، محمد بن على ، الطبعة ( بدون ) • بيروت • دار الكتب العلمية •

(( ه ))

\* الهداية شرح بداية المبتدىء :

المرغينانى ، على بن عبدالجليل • الطبعة ( بدون ) ، بيروت • دار احياء  
التراث العربى •

(( و ))

\* الوصية ببيانها وأبرز أحكامها :

الآطرم ، صالح بن عبدالرحمن • الطبعة الأولى • الرياض • شركة العبيكان ،  
١٤٠٨هـ •

\* الوصية وأحكامها : \_\_\_\_\_ :

محمد جعفر شمس • الطبعة ( بدون ) • بيروت • دار التراث الاسلامى ،  
١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤م •

\* وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان :

ابن خلكان ، أحمد بن محمد • الطبعة ( بدون ) ، بيروت • دار صادر ،  
١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م •

\* الوقوف من مسائل الامام أحمد :

الخلال ، أحمد بن محمد • الطبعة الأولى • تحقيق : عبدالله الزيد ،  
الرياض • مكتبة المعارف ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٩م •

## فهرس محتويات البحث

الموضوع	الصفحة
مستخلص الرسالة .....	١
المقدمة فى سبب اختيار الموضوع وخطته .....	ب
<u>التمهيد</u>	
ويتضمن ستة مباحث كما يلى :	
المبحث الأول : نسب أبى بكر الصديق ونشأته .....	٢
(أ) اسمه ولقبه .....	٢
(ب) نشأته رضوان الله عليه .....	٦
المبحث الثانى : صفة أبى بكر الصديق رضى الله عنه وعرض	
لخلقه قبل الاسلام وبعده .....	٩
(أ) خلق أبى بكر قبل الاسلام .....	٩
(ب) خلق أبى بكر بعد الاسلام .....	١٤
المبحث الثالث : ماورد فى فضله وورعه وتقواه .....	٢٧
(أ) الآيات القرآنيه النازله فى أبى بكر الصديق	٢٧
(ب) الاحاديث النبويه الوارده فى بيان فضائل	
أبى بكر الصديق وتقواه وورعه .....	٣٣
(ج) بعض أقوال السلف من الصحابه وغيرهم فى	
أبى بكر .....	٣٨
المبحث الرابع : مكانة أبى بكر العلميه ومنزلته بـ	
الصحابه .....	٤١
(أ) مكانته العلميه .....	٤١
(ب) منزلة أبى بكر رضى الله عنه بين الصحابه ..	٥٤
المبحث الخامس : منهجه فى الاجتهاد والفتوى .....	٥٦
استدلالات أبى بكر الصديق رضى الله عنه بالكتاب	
والسنه والقياس وغيرها .....	٥٩

٥٩	(١) مثال على استدلاله بالكتاب .....
٥٩	(٢) مثال على استدلاله بالسنة .....
٦٠	(٣) مثال على استشارته الصحابة وسؤالهم ....
٦١	(٤) مثال على استدلاله بالقياس .....
٦١	(٥) مثال على استدلاله بالمصلحة .....
	المبحث السادس : حجية قول الصحابي ولاسيما أبو بكر
٦٣	رضى الله عنه .....
٦٩	ادلة القائلين بحجية قول الصحابي مطلقا ....
٧٥	ادلة القائلين بعدم حجية قول الصحابي مطلقا ....
	ادلة القائلين بأن الحجة في قول الخلفاء
٨١	الراشدين .....
٨١	ادلة القائلين بأن الحجة في قول الشيخين .....
٨٣	دليل القائلين بأن قول الصحابي حجة اذا خالف القياس
٨٤	الرأى الراجح .....

### الفصل الأول

#### فقه أبي بكر في المعاملات

٨٧	المبحث الأول : في البيع .....
٨٨	الفسالة الأولى : جواز بيع أمهات الأولاد ....
٨٨	تعريف البيع في اللغة .....
٨٨	تعريف البيع في اصطلاح الفقهاء .....
٨٩	الأثار الواردة عن أبي بكر .....
٩٠	معنى أم الولد .....
٩١	آراء الفقهاء في حكم بيع أم الولد .....
٩٣	الأدلة .....
٩٣	أولا : أدلة القائلين بجواز بيع أمهات الأولاد ..
١٠٤	ثانيا : أدلة القائلين بمنع بيع أمهات الأولاد ....
١١١	الرأى الراجح .....

الصفحة	الموضوع
١١٣	المسألة الثانية : منع بيع المصحف .....
١١٣	الآثار الواردة فى ذلك .....
١١٣	فقه الآثار .....
١١٤	آراء الفقهاء فى حكم بيع المصحف .....
١١٦	الأدلة .....
١١٦	أولا : ادلة القائلين بالتحريم .....
١١٧	ثانيا : ادلة القائلين بالجواز .....
١١٩	ثالثا : ادلة القائلين بالكراهة .....
	رابعا : دليل القائلين بتحريم بيع المصحف
١٢٠	دون شرائه .....
١٢١	الرأى الراجح .....
١٢٢	المبحث الثانى : فى الربا والصرف .....
١٢٣	المسألة الأولى : منع بيع الشيء بجنسه متفاضلا ..
١٢٣	تعريف الربا فى اللغة .....
١٢٣	تعريف الربا فى اصطلاح الفقهاء .....
١٢٥	حكم الربا .....
١٢٥	ادلة تحريم الربا .....
١٢٦	انواع الربا .....
١٢٨	علة الربا .....
١٢٩	الآثار الواردة عن ابي بكر .....
١٣١	فقه الآثار .....
١٣١	شبهة حول الاجماع على تحريم الربا ودفعها .....
١٣٩	المسألة الثانية : منع بيع اللحم بالحيوان .....
١٣٩	الآثار الواردة عن ابي بكر .....
١٣٩	فقه الآثار .....
١٤٠	آراء الفقهاء فى حكم بيع اللحم بالحيوان .....
١٤٢	الأدله .....
	أولا : ادلة القائلين بتحريم بيع اللحم بالحيوان
١٤٣	مطلقا .....



١٤٦	ثانيا : ادلة القائلين بجواز بيع اللحم بالحيوان مطلقا .....
١٤٨	ثالثا : ادلة القائلين بمنع بيع اللحم بالحيوان من جنسه .....
١٤٩	الرأى الراجع .....
١٥٠	المبحث الثالث : فى المزارعه .....
١٥١	المسأله : كان يرى جواز المزارعه .....
١٥١	تعريف المزارعه فى اللغة .....
١٥١	تعريف المزارعه فى اصطلاح الفقهاء .....
١٥٢	الآثار الواردة عن ابى بكر .....
١٥٣	فقه الآثار .....
١٥٤	آراء الفقهاء فى حكم المزارعه .....
١٥٨	الأدله .....
١٥٨	أولا : ادلة القائلين بجواز المزارعه .....
١٦٤	ثانيا : ادلة القائلين بعدم جواز المزارعه .....
١٧٢	الرأى الراجع .....
١٧٤	المبحث الرابع : فى الاجاره .....
	المسأله الأولى : منع أن تكون الأجرة بعض المعقود
١٧٥	عليه .....
١٧٥	تعريف الاجاره فى اللغة .....
١٧٥	تعريف الاجاره فى اصطلاح الفقهاء .....
١٧٦	الآثار الوارد عن ابى بكر .....
	آراء الفقهاء فى حكم كون الاجره بعض المعقود
١٧٧	عليه .....
١٧٨	الأدله .....
١٧٨	أولا : ادلة القائلين بعدم الجواز .....

	ثانيا : ادلة القائلين بجواز أن تكون الاجره
١٧٩	..... جزء ١٦ من المعقود عليه
١٨١	..... الرأى الراجع
١٨٢	المسألة الثانية : جواز استئجار الاجير بطعامه
١٨٢	..... وكسوته
١٨٢	..... الآثار الوارد عن ابى بكر
١٨٢	..... فقه الآثار
	آراء الفقهاء فى حكم استئجار الاجير بطعامه
١٨٢	..... وكسوته
١٨٤	..... الأدله
	أولا : ادلة القائلين بجواز استئجار الاجير
١٨٤	..... بطعامه وكسوته مطلقا
١٨٨	..... ثانيا : ادلة القائلين بالمنع مطلقا
١٨٩	..... ثالثا : ادلة القائلين بالمنع الا فى الظئر
١٩٠	..... الرأى الراجع
١٩١	المبحث الخامس : فى الوديعة
١٩٢	المسألة : عدم ضمان المودع للوديعة اذا تعدى ..
١٩٢	..... تعريف الوديعة فى اللغة
١٩٢	..... تعريف الوديعة فى اصطلاح الفقهاء
١٩٣	..... الآثار الواردة عن ابى بكر
١٩٣	..... فقه الآثار
١٩٤	..... آراء الفقهاء فى حكم ضمان الوديعة
١٩٥	..... الأدله
١٩٥	..... أولا : ادلة القائلين بعدم الضمان
	ثانيا : ادلة القائلين بالضمان فى الوديعة
١٩٧	..... اذا تلفت
٢٠٠	..... الرأى الراجع

## الصفحة

٢٠١	..... المبحث السادس : فى الوقف
٢٠٢	..... المسألة الأولى : جواز الوقف مطلقا
٢٠٢	..... تعريف الوقف فى اللغة
٢٠٢	..... تعريف الوقف فى اصطلاح الفقهاء
٢٠٣	..... الأثر الوارده عن أبى بكر
٢٠٣	..... فقه الأثر
٢٠٣	..... آراء الفقهاء فى حكم الوقف ولزومه
٢٠٨	..... الأدله
٢٠٨	أولا : ادلة القائلين بمشروعية الوقف ولزومه
	ثانيا : ادلة القائلين بمشروعية الوقف مع عدم
٢١٤	..... اللزوم فيه
٢٢١	..... ثالثا : ادلة القائلين بمنع الوقف مطلقا
٢٢٢	..... الرأى الراجح
٢٢٤	..... المسألة الثانية : جواز الوقف على الولد
٢٢٤	..... فقهه فى هذه المسألة
٢٢٤	..... آراء الفقهاء
	المسألة الثالثة : هل يشترط فى الوقف أن يكون على
٢٢٥	..... جهة لاتنقطع
٢٢٧	..... الادله
٢٢٧	أولا : ادلة القائلين بصحة الوقف منقطع الآخر
	ثانيا : ادلة القائلين بعدم صحة الوقف منقطع
٢٢٩	..... الآخر
٢٣٠	..... الرأى الراجح
٢٣٢	..... المسألة الرابعة : هل يصح الوقف على الورثة ومنهم الأولاد
٢٣٣	..... الأدله الداله على جواز الوقف على الورثه
٢٣٦	..... المبحث السابع : فى الهبه

	المسألة الأولى : جواز تفضيل بعض الاولاد على بعض
٢٣٧	..... فى الهبة
٢٣٧	..... تعريف الهبة لغة
٢٣٧	..... تعريف الهبة فى اصطلاح الفقهاء
٢٣٨	..... الأثر الوارد عن أبى بكر
٢٣٩	..... فقه الأثر
	آراء الفقهاء فى حكم تفضيل بعض الاولاد على
٢٣٩	..... بعض فى الهبة
٢٤١	أولا : ادلة القائلين بالجواز من غير كراهه ...
٢٤٣	ثانيا : ادلة القائلين بالجواز مع الكراهة ....
٢٤٦	ثالثا : ادلة القائلين بالتسويه .....
٢٥١	..... الرأى الراجح
٢٥٣	المسألة الثانية : منع حرمان بعض الاولاد من الهبة ...
٢٥٣	..... الآثار الواردة عن أبى بكر
٢٥٣	..... فقه الآثار
	آراء الفقهاء فى حكم حرمان بعض الابناء من
٢٥٤	..... الهبة وتخصيص البعض بها
٢٥٦	..... الأدله
	أولا : ادلة جمهور العلماء على جواز التخصيص
٢٥٦	..... لسبب مشروع
٢٥٧	..... ثانيا : ادلة الحنابلة
٢٥٨	..... الرأى الراجح
٢٦٠	المسألة الثالثة : جواز الهبة بالمشاع
٢٦٠	..... الآثار الوارد عن أبى بكر
٢٦٠	..... فقه الأثر
٢٦١	..... آراء الفقهاء فى حكم هبة المشاع
٢٦٢	..... الأدله

	أولا : ادلة جمهور العلماء على جواز المشاع
٢٦٢	..... مطلقا
	ثانيا : ادلة الحنفية على عدم جواز هبة
٢٦٦	..... المشاع فيما يقسم ، وجوازه فيما لا يقسم
٢٦٩	..... الرأي الراجح
٢٧٠	..... المسألة الرابعة : أن الهبة لا تملك الا بالحيازة
٢٧٠	..... الآثار الواردة عن ابي بكر
٢٧١	..... آراء الفقهاء فى هذه المسألة
٢٧٢	..... الأدلة
	أولا : ادلة القائلين باشتراط القبض للزوم
٢٧٢	..... الهبة
	ثانيا : ادلة المالكية القائلين بلزوم الهبة
٢٧٦	..... بالقبض
٢٧٨	..... الرأي الراجح
	المسألة الخامسة : جواز العدول عن الهبة قبل
٢٧٩	..... تسليمها للموهوب له
٢٧٩	..... الآثار الواردة عن ابي بكر
٢٧٩	..... فقه الأثر
٢٨٠	..... آراء الفقهاء فى حكم هذه المسألة
٢٨١	..... الأدلة
٢٨١	أولا : ادلة القائلين بعدم جواز الرجوع فى الهبة
٢٨٤	..... ثانيا : ادلة الحنفية على الجواز
٢٨٩	..... الرأي الراجح
	المسألة السادسة : منع المريض مرض الموت من
٢٩٠	..... الهبة

## الفصل الثانى

فى النكاح وما يتعلق به

	المبحث الأول : فى النكاح ووجوب النكاح على القادر عليه
٢٩٥	تعريف النكاح فى اللغة .....
٢٩٥	تعريف النكاح فى اصطلاح الفقهاء .....
٢٩٦	الآثار الواردة عن ابى بكر .....
٢٩٧	آراء الفقهاء فى حكم النكاح على القادر عليه ..
٢٩٨	الأدلة .....
٢٩٨	ادلة القائلين بالوجوب .....
٣٠٣	ادلة القائلين بالاستحباب .....
٣٠٤	الرأى الراجع .....
	المسألة الثانية : العرب بعضهم اكفاء لبعض
٣٠٦	فى النكاح .....
٣٠٦	تعريف الكفاءة فى اللغة .....
٣٠٦	تعريف الكفاءة فى اصطلاح الفقهاء .....
٣٠٦	الأثر الوارد عن ابى بكر .....
٣٠٧	فقه الأئمة .....
٣٠٧	تمهيد .....
	آراء الفقهاء فى اعتبار كفاءة النسب وهل العرب
٣٠٩	اكفاء لبعضهم البعض قرشيهم وغيرهم .....
٣١٠	الأدلة .....
	أولا : ادلة القائلين بأن العرب اكفاء لبعضهم
٣١٠	وغيره .....
	ثانيا : ادلة القائلين بأن العربى ليس كفأ
٣١٣	للقرشيه وأن قرشا اكفاء لبعضها البعض .....

٣١٥	..... شالسا : ادلة الفريق الثالث
٣١٦	..... الرأى الراجح
٣١٨	..... المسألة الثالثة : جواز تزويج الصغيره
٣١٨	..... الآثار الواردة عن ابى بكر
٣١٨	..... الجمع بين الروايتين
٣١٨	..... فقه الآثار
٣١٩	..... آراء الفقهاء فى هذه المسألة
٣٢٠	..... الأدله الداله على جواز تزويج البكر الصغيره
	..... المسألة الرابعه : جواز تزوج الرجل بالمرأه التى
٣٢٢	..... زنى بها
٣٢٢	..... الآثار الواردة عن ابى بكر
٣٢٣	..... فقه الآثار
٣٢٤	..... آراء الفقهاء فى حكم زواج الزانى بالزانيه
٣٢٦	..... الأدله
	..... أولا : ادلة القائلين بتحريم زواج الزانيه حتى
٣٢٦	..... تتوب
٣٣١	..... ثانيا : ادلة القائلين بالجواز مطلقا
	..... شالسا : ادلة القائلين بالكراهة اذا لم تحد
٣٣٤	..... الزانية
٣٣٤	..... رابعا : ادلة القائلين بالحرمة مطلقا
٣٣٧	..... الرأى الراجح
	..... المسألة الخامسه : كراهة الجمع بين القرابات تحت رجل
٣٣٩	..... واحد
٣٣٩	..... الآثار الواردة عن ابى بكر
٣٣٩	..... فقه الآثار
٣٤٠	..... آراء الفقهاء فى الجمع بين القرابات

الصفحة	الموضوع
٣٤٢	الأدله .....
٣٤٢	أولا : ادلة القائلين بالكراهه .....
٣٤٣	ثانيا : ادلة القائلين بالمنع .....
٣٤٤	ثالثا : ادلة القائلين بالاباحه .....
٣٤٦	الرأى الراجع .....
٣٤٨	المسأله السادسه : كراهه العزل .....
٣٤٨	تعريف العزل .....
٣٤٨	الأثر الوارد عن ابى بكر .....
٣٤٨	فقه الأثر .....
٣٤٨	آراء الفقهاء فى حكم العزل .....
٣٤٩	الأدله .....
٣٤٩	أولا : ادلة القائلين بكراهه العزل مطلقا .....
	ثانيا : ادلة القائلين بجواز العزل عن الجوارى
٣٥٠	دون غيرهن .....
	ثالثا : ادلة القائلين بجواز العزل عن الأمة
٣٥٥	وعدم جوازه عن الحره الا باذنها .....
٣٥٦	رابعا : ادلة القائلين بالجواز مطلقا .....
٣٥٩	خامسا : ادلة القائلين بتحريم العزل مطلقا .....
٣٦١	الرأى الراجع .....
٣٦٣	المبحث الثانى : فى الصداق .....
٣٦٤	المسأله الأولى : ثبوت الصداق كاملا بالخلوة الصحيحه ...
٣٦٤	تعريف الخلوة فى اللفه .....
٣٦٤	تعريف الخلوة فى اصطلاح الفقهاء .....
٣٦٤	الأثار الواردة عن ابى بكر .....
٣٦٥	فقه الآثار .....
٣٦٦	آراء الفقهاء فى وجوب المهر بالخلوة الصحيحه ....
٣٦٨	الأدله .....
	أولا : ادلة القائلين بوجوب المهر بعد الخلوة
٣٦٨	الصحيحه .....



	ثانيا : ادلة القائلين بوجوب نصف المهر
٣٧٢	بالخلوة دون الوطء .....
	ثالثا : ادلة المالكية على تقرر المهر بالخلوة
٣٧٤	سنة كاملة .....
٣٧٥	الرأى الراجح .....
	ماهى الخلوة الصحيحة التى يتقرر بها المهر
٣٧٦	عند القائلين به .....
	المسألة الثانية : كان يرى وجوب العدة على المطلقة
٣٧٨	بالخلوة الصحيحة .....
٣٧٨	الأثر الوارد عن أبى بكر .....
٣٧٨	فقه الأثر .....
٣٧٨	آراء الفقهاء .....
٣٧٨	الأدلة .....
٣٧٨	اولا : ادلة الجمهور القائلين بوجوب العدة ....
٣٧٩	ثانيا : ادلة الشافعية القائلين بعدم وجوبها
٣٨٠	الرأى الراجح .....
٣٨١	المبحث الثالث : فى الطلاق .....
	المسألة الأولى : وجوب طاعة الابن لوالده فى وجوب
٣٨٢	طلاق زوجته اذا كان لمصلحه .....
٣٨٢	تعريف الطلاق فى اللغة .....
٣٨٢	تعريف الطلاق فى اصطلاح الفقهاء .....
٣٨٢	الأثر الوارد عن أبى بكر .....
٣٨٣	فقه الأثر .....
	آراء الفقهاء فى حكم طاعة الابن لأبيه فى طلاق
٣٨٣	زوجته .....
٣٨٥	الأدلة .....

أولا : ادلة القائلين بوجوب طاعة الابن اباه فى	
طلاق زوجته اذا كان لمصلحة .....	٣٨٥
ثانيا : ادلة القائلين بعدم وجوب طاعة الابن	
اباه .....	٣٨٦
ثالثا : ادلة القائلين بوجوب طاعة الابن اباه	
فى طلاق زوجته .....	٣٨٧
رابعا : ادلة القائلين بالتفصيل .....	٣٨٩
الرأى الراجع .....	٣٩٠
المسألة الثانية : وجوب كفارة اليمين على من قال	
لأمراته ( انت على حرام ) .....	٣٩١
الآثار الواردة عن ابى بكر .....	٣٩١
اراء الفقهاء ( فى قول أنت على حرام ) مساذا	
يقع بها .....	٣٩٢
الأدلة .....	٣٩٥
ادلة الفريق الأول .....	٣٩٥
ادلة الفريق الثانى .....	٣٩٧
ادلة الفريق الثالث .....	٣٩٨
ادلة الفريق الرابع .....	٣٩٩
ادلة الفريق الخامس .....	٤٠١
ادلة الفريق السادس .....	٤٠٢
الرأى الراجع .....	٤٠٣
المسألة الثالثة : كان يرى وقوع الطلاق الثلاث واحده .	
الآثار الواردة عن ابى بكر .....	٤٠٥
فقه الآثار .....	٤٠٦
اراء الفقهاء فى حكم وقوع الطلاق الثلاث	
بلفظ واحد .....	٤٠٧

٤١٠	الأدله .....
	أولا : ادلة القائلين بوقوع الثلاث بلفظ واحد
٤١٠	واحدة مطلقا .....
	ثانيا : ادلة القائلين بوقوع الثلاث بلفظ واحد
٤٢٦	ثلاثا مطلقا .....
	ثالثا : ادلة القائلين بوقوع الثلاث بلفظ واحد
٤٤١	ثلاثا فى المدخول بها وواحدة فى غير المدخول بها
٤٤٢	الرأى الراجع .....
	المسألة الرابعة : كان يرى أن عدة المطلقة ثلاث
٤٤٨	حيضات .....
٤٤٨	الآثار الواردة عن أبى بكر .....
٤٤٨	فقه الآثار .....
٤٤٨	معنى القروء فى اللغة .....
٤٤٩	أراء الفقهاء فى معنى القراء .....
٤٥٠	الأدله .....
٤٥٠	أولا : ادلة القائلين بان القراء يطلق على الحيض
	ثانيا : ادلة القائلين بان القراء يطلق على
٤٥٧	الطهر .....
٤٦٠	الرأى الراجع .....
٤٦٢	شجرة الخلاف فى هذه المسألة .....
٤٦٣	المبحث الرابع : فى الرجعه .....
	المسألة : جواز ارجاع المطلقة ما لم تغتسل ———
٤٦٤	حيضتها الثالثه .....
٤٦٤	تعريف الرجعه فى اللغة .....
٤٦٤	تعريف الرجعه فى اصطلاح الفقهاء .....
٤٦٥	الآثار الواردة عن أبى بكر .....
٤٦٥	فقه الآثار .....

	آراء الفقهاء فى الوقت الذى تنقطع فيه رجعة
٤٦٥	المطلقة ذات الاقراء .....
٤٦٦	الأدلة .....
	أولا : أدلة القائلين بأن الرجعة لاتنقطع
٤٦٨	الا بالاغتسال من الحيضة الثالثة .....
	ثانيا : أدلة القائلين بانقطاع الرجعة بانقطاع
٤٦٩	الدم .....
	ثالثا : أدلة القائلين بان الرجعة لاتنقطع
٤٧١	الا بانقضاء وقت الصلاة التى طهرت فى وقتها .....
٤٧١	رابعاً : أدلة الحنفية .....
٤٧٣	القول الراجح .....
٤٧٥	المبحث الخامس : فى النفقات .....
	المسألة الخامسة : جواز اخذ الأب من مال ابنه مايسد
٤٧٦	حاجته الضرورية .....
٤٧٦	الآثار الواردة عن أبى بكر .....
٤٧٧	التعليق على الآثار .....
٤٧٨	المبحث السادس : فى الحضانة .....
٤٧٩	المسألة الأولى : حضانة الطفل لأمه مالم تتزوج .....
٤٧٩	تعريف الحضانة فى اللغة .....
٤٧٩	تعريف الحضانة فى اصطلاح الفقهاء .....
٤٨٠	الآثار الواردة عن أبى بكر .....
٤٨٢	فقه الأثر .....
	آراء الفقهاء فى احقية الأم فى حضانة ولدها
٤٨٢	من أبيه .....
	المسألة الثانية : كان يرى أن حق الأم فى الحضانة
٤٨٤	يسقط بزواجها .....
٤٨٤	الآثار الواردة .....

٤٨٤	آراء الفقهاء حكم هذه المسألة .....
٤٨٥	الأدلة .....
٤٨٥	أدلة أصحاب القول الأول .....
٤٨٨	أدلة أصحاب القول الثانى .....
٤٩٠	الرأى الراجح .....
	آراء الفقهاء فى الاجنبى الذى تسقط حضانته
٤٩١	الأم بالزواج منه .....
٤٩٣	الرأى الراجح .....
٤٩٤	من هو الاجنبى الذى تسقط به الحضانة .....
٤٩٥	الرأى الراجح .....
	المسألة الثالثة : حضانة الطفل تمير لجذته لأمه بعد
٤٩٦	زواج امه .....
٤٩٦	الأثار الواردة عن ابى بكر .....
٤٩٧	فقه الأثر .....
٤٩٧	آراء الفقهاء فى هذه المسألة .....
	المسألة الرابعة : كان يرى أن حضانة الطفل عند
٤٩٩	امه تنتهى بعد أن يشب ويميز .....
٤٩٩	الأثار الواردة عن ابى بكر .....
٤٩٩	فقه الآثار .....
٥٠٠	الجمع بين الآثار .....
	آراء الفقهاء فى الوقت الذى تنتهى فيه حضانة
٥٠١	الأم .....
٥٠٢	الأدلة .....
	أولا : أدلة القائلين بانها تنتهى بالتمييز
٥٠٢	ذكرها كان المحضون أو أنثى .....
	ثانيا : أدلة القائلين بان حضانة الام تنتهى
	باستغناء الطفل عن خدمة النساء وبلوغ الجارية
٥٠٣	حد المحيض .....

	ثالثا : ادلة المالكية على أن حضانة الغلام
٥٠٤	تنتهى باحتلامه . والمرأة بدخولها على زوجها ..
٥٠٥	الرأى الراجع .....
	المسألة الخامسة : كان يرى أن الغلام بعد أن يشرب
٥٠٧	ويميز يخير بين والديه .....
٥٠٧	الآثار الواردة عن أبى بكر .....
٥٠٧	فقه الآثار .....
٥٠٧	آراء الفقهاء فى هذه المسألة .....
٥١٠	الأدلة .....
٥١٠	أولا : ادلة القائلين بتخيير الغلام .....
٥١٤	ثانيا : ادلة القائلين بعدم التخيير مطلقا ...
٥١٥	ثالثا : دليل الحنابلة على عدم تخيير الأنثى
٥١٦	رابعا : ادلة الشافعية على تخيير الانثى .....
٥١٦	الرأى الراجع .....
	المسألة السادسة : ان نفقة الطفل وقت الحضانة على
٥١٦	أبيه .....
٥١٩	الآثار الواردة عن أبى بكر .....
٥١٩	فقه الآثار .....
٥١٩	آراء الفقهاء .....
٥٢٠	الأدلة .....

### الفصل الثالث

### فى الوصايا والفرائض

٥٢٣	المبحث الأول : فى الوصايا .....
	المسألة الأولى : كان يرى مشروعية الوصيه ووجوب
٥٢٤	تنفيذها اذا تعينت على الوصى .....
٥٢٤	تعريف الوصايا فى اللغة واصطلاح الفقهاء .....
٥٢٥	الآثار الواردة عن أبى بكر .....
٥٢٥	فقه الآثار .....

٥٢٧	آراء الفقهاء فى مشروعية الوصية ووجوب تنفيذها .....
٥٣٠	حكم تنفيذ الوصية على الوصى .....
٥٣١	آراء الفقهاء فى لزوم عقد الوصية على الوصى .....
	المسألة الثانية : كان يرى استحباب الوصية بخمس
٥٣٢	المال فقط .....
٥٣٢	الآثار الواردة عن أبى بكر .....
٥٣٣	فقه الآثار .....
٥٣٣	آراء الفقهاء فى مقدار الوصية .....
٥٣٥	الأدلة .....
	أولا : أدلة القائلين باستحباب عدم استيعاب
٥٣٥	الثلث فى الوصية .....
	ثانيا : أدلة القائلين باستحباب الوصية بالثلث
٥٣٧	لمن كان ورثته أغنياء .....
٥٣٨	الرأى الراجح .....
	المسألة الثالثة : كان يرى عدم مشروعية الوصية
٥٤٠	للوارث .....
٥٤٠	الآثار الواردة عن أبى بكر .....
٥٤٠	فقه الآثار .....
٥٤٠	آراء الفقهاء فى الوصية للوارث .....
٥٤١	الأدلة .....
	أدلة الجمهور على عدم جواز الوصية للوارث
٥٤١	الا أن يجيزها الورثة .....
	دليل ابن حزم على عدم صحة الوصية للوارث ولو أجازها
٥٤٢	الورثة .....
	المسألة الرابعة : كان يرى أنه عند تراحم الوصايا
٥٤٤	فان العتق يقدم .....
٥٤٤	الآثار الواردة عن أبى بكر .....
٥٤٤	فقه الآثار .....
٥٤٧	الأدلة .....

	أولا : ادلة القائلين بوجوب البدء بالعتق فـى
٥٤٧	..... الوصيه على غيره
٥٤٩	..... ثانيا : دليل الحنفيه
٥٤٩	..... ثالثا : ادلة المالكيه
٥٥٠	..... رابعا : ادلة الشافعية والحنابله
٥٥١	..... الرأى الراجع
٥٥٣	..... المبحث الثانى فى الفرائض
	المسأله الأولى : كان يرى أن الجد كالأب عند فقده فـى
٥٥٤	..... الميراث
٥٥٤	..... تعريف الفرائض فى اللغة
٥٥٤	..... تعريف الفرائض شرعا
٥٥٤	..... الآثار الوارده عن ابى بكر
٥٥٦	..... فقه الآثار
	آراء الفقهاء فى ميراث الاخوه مع الجد عند عدم
٥٥٧	..... الأب
٥٥٩	..... الأدله
٥٥٩	(١) ادلة القائلين بان الجد يحجب الأخوه عن الميراث
	(٢) ادلة القائلين بأن الجد لا يحجب الأخوه عـن
٥٦٠	..... الميراث
٥٦٢	..... الرأى الراجع
	المسأله الثانيه : كان يرى أن المطلقه الرجعيه
٥٦٤	..... ترث من زوجها مالم تغتسل من حيضتها الثالثه ...
٥٦٤	..... الأثر الوارد عن ابى بكر
٥٦٤	..... فقه الأثر
٥٦٤	..... آراء الفقهاء
	المسأله الثالثه : كان يورث المعتق من مولاة الذى
٥٦٥	..... اعتقه ان لم يكن له وارث غيره



٥٦٥	تعريف الولاء فى اللغة .....
٥٦٥	تعريف الولاء فى اصطلاح الفقهاء .....
٥٦٥	اقسام الولاء .....
٥٦٥	(١) ولاء عتاقه .....
٥٦٥	(٢) ولاء موالاه .....
٥٦٥	الأثر الوارد عن أبى بكر .....
٥٦٦	فقه الأثر .....
٥٦٦	آراء الفقهاء فى ارث المعتق من مولاه الذى اعتقه ..
٥٦٩	المسألة الرابعة : أن أبابكر عاقد رجلا على التوارث .
٥٦٩	الأثار الواردة عن أبى بكر .....
٥٦٩	فقه الأثار .....
٥٧١	ازالة التعارض .....
٥٧٣	آراء الفقهاء فى الارث بولاء الموالاه .....
٥٧٥	الأدله .....
	اولا : ادلة الجمهور المانعين للارث بـ_____ولاء
٥٧٥	الموالة .....
	ثانيا : ادلة الحنفية القائلين ببقاء_____الارث
٥٧٦	بولاء الموالة .....
٥٨١	الرأى الراجح .....
	المسألة الخامسة : كان يرى انه لاتوارث بين من عمي <sup>ل</sup>
٥٨٢	موتهم .....
٥٨٢	الأثار الوارد عن أبى بكر .....
٥٨٢	فقه الأثر .....
	آراء الفقهاء فى من عمى موتهم فلم يعلم ايهم
٥٨٢	مات اولاً .....
٥٨٤	الأدله .....

٥٨٤	أولا : ادلة القائلين بمنع التوارث بين — عمى موتهم .....
٥٨٦	ثانيا : ادلة الفريق الثانى القائلين بالتوارث بين من عمى موتهم .....
٥٨٧	الرأى الراجع .....
٥٨٩	المسألة السادسة : كان يورث الحمل ان ولد حيا.....
٥٨٩	الآثار الواردة عن ابى بكر .....
٥٨٩	فقه الآثار .....
٥٩٠	آراء الفقهاء فى ميراث الحمل .....
٥٩١	المسألة السابعة : كان يرى أن قاتل مورثه لا يرث منه شيئا سواء كان القتل عمدا أو خطأ ...
٥٩١	الآثار الواردة عن ابى بكر .....
٥٩١	فقه الآثار .....
٥٩١	آراء الفقهاء فى اثر القتل فى الارث .....
٥٩٣	الأدله .....
٥٩٣	اولا : ادلة المانعين لارث القاتل خطأ .....
٥٩٥	ادلة القائلين بتوريث القاتل خطأ .....
٥٩٦	الرأى الراجع .....
٥٩٧	المسألة الثامنة : كان لا يورث المسلم من الكافر ولا العكس .....
٥٩٧	الآثار الواردة عن ابى بكر .....
٥٩٨	فقه الآثار .....
٥٩٨	آراء الفقهاء فى ارث المسلم من الكافر .....
٥٩٩	الأدله .....
٥٩٩	أولا : ادلة القائلين بمنع ارث المسلم من الكافر مطلقا .....
٦٠٠	ثانيا : ادلة القائلين بجواز الارث بين — المسلم والكافر والعكس وباسلام الكافر قبل القسمة .....

	ثالثا : ادلة القائلين بتوريث المسلم من الكافر
٦٠٣	..... دون العكس
٦٠٥	..... الرأى الراجح
	المسألة التاسعة : كان لا يرى توارث الكفار فيما
٦٠٦	..... بينهم الا اذا اتحدت اديانهم
٦٠٦	..... الأثر الوارد عن ابي بكر
٦٠٦	..... فقه الأثر
	آراء الفقهاء فى توارث الكفار عند اختلاف
٦٠٦	..... اديانهم
	أولا : ادلة القائلين بأن الكفر اديان متعددة
٦٠٧	..... لايجرى التوارث بينها
	ثانيا : ادلة القائلين بان الكفر ملة واحدة
٦٠٩	..... يتوارث به اهله
٦١٠	..... الرأى الراجح
	المسألة العاشرة : كان يرى ان مال المرتد اذا مات
٦١٢	..... يكون لورثته من المسلمين
٦١٢	..... الأثر الوارد عن ابي بكر
٦١٢	..... فقه الأثر
٦١٢	..... آراء الفقهاء فى ارث المسلم من المرتد
٦١٤	..... الأدله
	أولا : ادلة القائلين بجواز ارث المسلم من
٦١٤	..... المرتد مطلقا
	ثانيا : ادلة القائلين بمنع توريث المسلم من
٦١٦	..... المرتد مطلقا
	ثالثا : ادلة القائلين بان المسلم يرث من مال
	قريبه المرتد من المال الذى كسبه قبل الـرد
٦١٧	..... لا بعدها

٦١٧	الرأى الراجع .....
٦١٩	المسألة الحادية عشرة : كان لايورث الحميل الا ببينه .....
٦١٩	تعريف الحميل فى اللغة .....
٦١٩	تعريف الحميل فى اصطلاح الفقهاء .....
٦١٩	الأثر الوارد عن ابى بكر .....
٦٢٠	فقه الأثر .....
٦٢٠	اراء الفقهاء فى توريث الحميل .....
٦٢١	الأدله .....
٦٢١	أولا : ادلة القائلين باشتراط البينه لارث الحميل
	ثانيا : ادلة القائلين بتوريث الحميل بما يدعى
٦٢١	من نسبه .....
٦٢٢	ثالثا : دليل الشافعى .....
٦٢٢	الرأى الراجع .....
	المسألة الثانية عشرة : عشرة : كان يورث الجده الســـــــدس
٦٢٣	واذا اجتمع اكثر من واحد اشركهن فيه .....
٦٢٣	الإثار الوارده عن ابى بكر .....
٦٢٤	فقه الآثار .....
٦٢٤	آراء الفقهاء .....
	المسألة الثالثة عشرة : عشرة : كان يرى ان الكلاله هم ورثة من
٦٢٧	لا ولد له ولا والد .....
٦٢٧	الآثار الوارده عن ابى بكر .....
٦٢٧	فقه الآثار .....
٦٢٨	آراء العلماء فى معنى الكلاله .....
٦٢٨	أولا : معنى الكلاله فى اللغة .....
٦٢٨	ثانيا : آراء العلماء فى تفسير الكلاله .....
٦٣٠	ثالثا : اقوال العلماء فيما يقع عليه اسم الكلاله
٦٣١	الرأى الراجع .....

	المسألة الرابعة عشرة : كان لا يرى الرد على أصحاب
٦٣٢	الفروض .....
٦٣٢	تعريف الرد في اللغة .....
٦٣٢	تعريف الرد في اصطلاح الفقهاء .....
٦٣٢	الآثار الواردة عن ابي بكر .....
٦٣٣	فقه الآثار .....
٦٣٣	آراء الفقهاء في حكم الرد .....
٦٣٥	الأدلة .....
٦٣٥	أولا : أدلة القائلين بعدم الرد .....
٦٣٧	ثانيا : أدلة القائلين بالرد .....
٦٣٩	الرأى الراجح .....
	المسألة الخامسة عشره : فقهه في المراد بمن ذكروا
٦٤١	في آيات العواريث .....
٦٤١	الآثار الواردة عن ابي بكر .....
٦٤١	فقه الآثار .....
٦٤٢	آراء الفقهاء في هذه المسألة .....
٦٤٥	المسألة السادسة عشره : كان يرى توريث ذوى الارحام
٦٤٥	تعريف الارحام في اللغة .....
٦٤٥	تعريف الارحام في اصطلاح الفقهاء .....
٦٤٦	فقه الآثار .....
٦٤٦	ازالة التعارض .....
٦٤٧	آراء الفقهاء في توريث ذوى الارحام .....
٦٤٩	الأدلة : .....
٦٤٩	أولا : أدلة القائلين بتوريث ذوى الارحام .....
٦٥٢	ثانيا : أدلة القائلين بعدم توريث ذوى الارحام
٦٥٤	الرأى الراجح .....

	المسألة السابعة عشره : كان يرى ان الانبياء
٦٥٥	لايورثون .....
٦٥٥	الآثار الواردة عن ابي بكر .....
٦٥٧	فقه الآثار .....
٦٥٧	ازالة التعارض .....
٦٥٨	آراء الفقهاء .....
٦٦١	الادلة الدالة على أن الانبياء لا يورثون .....
٦٦٣	الخاتمة .....

### (( الفهارس ))

٦٦٧	فهرس الآيات القرآنيه .....
٦٧٣	فهرس الاحاديث النبويه .....
٦٨٤	فهرس الآثار الواردة في البحث .....
٦٩٥	فهرس الاعلام المترجم لهم .....
٧٠٦	قائمة المصادر والمراجع .....
٧٣٤	فهرس محتويات البحث .....